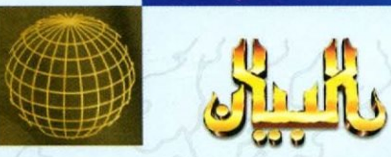


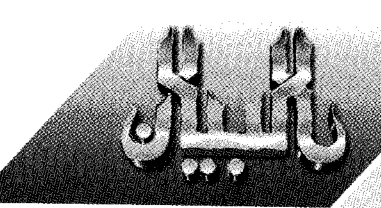
تقرير ارتيادي(استراتيجي) يصدر عن مجلة البيان



الأمَّة

في مواجهة مشاريع التفتيت

الإصدار السابع
١٤٣١هـ





الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت

التقرير السابع

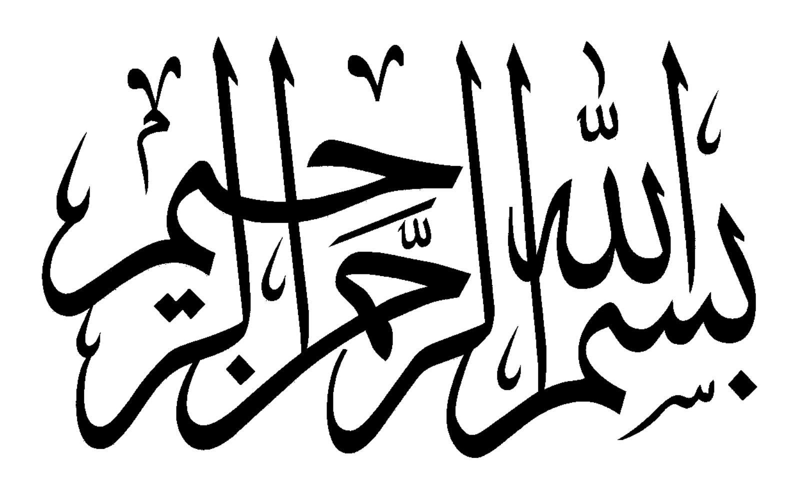
أُعد هذا التقرير بالتعاون بين مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

-/٢٠١٠م

مجلة البيان : الرياض ١١٤٩٦ - ص . ب : ٢٦٩٧٠
هاتف : ٤٥٤٦٨٦٨ - ٠٠٩٦٦١ - فاكس : ٤٥٣٢١٢١ - ٠٠٩٦٦١
www.albayan.co.uk

مكتب بريطانيا : لندن : هاتف وفاكس : ٢٧٢٨١٧٤ - ٧٠٢٤٤٠
مكتب قطر : الدوحة : هاتف : ٤٤٠١٤٤٤ - ٤٧٩٠٠
فاكس : ٧٦١٧٢٣٣٤ - ٤٧٩٠٠
مكتب السودان : الخرطوم : هاتف وفاكس : ٦٥٨٧٢٢ - ٣٨١٩٤٢٠٠


بسم الله الرحمن الرحيم

الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم أما بعد

خط وهمي في البداية، ثم يزداد الإلحاح، ويسقط الخط الوهمي على الأرض، ويشتد الضغط؛ وإذا الخط الذي وقع على الأرض يتحول إلى رسم، ثم إذا بالرسم يتحول إلى شرخ يظهر في البداية مثل الشعرة، ثم يجري تعميقه إلى فَلَق وإلى كسر.

هكذا وبهذا الأسلوب يُرَاد تمرير مخططات أعداء الأمة لتفتيت المنطقة، وإعادة رسم خريطة جديدة للعالم الإسلامي في محاولة منهم لتثبيت هيمنتهم على مقدرات الأمة لتحقيق مصالحهم الاستراتيجية العليا الخفية والمعلنة.

والتفتيت المقصود في هذا المقام لا يقتصر فقط على مستوى الجغرافيا السياسية فحسب، بل إنه يتسع ويمتد ليشمل مستويات عديدة.. على مستوى الأفكار والأديان والمذاهب، سواء الدينية منها أو الفكرية حتى يصل إلى مستوى التفتيت على الصعيد الأخلاقي والمجتمعي والأسري.

ويشعر المرء بالحيرة إذا ما أراد توصيف أحداث هذا العام، واستجلاء انعكاساتها وآثارها على واقع الأمة الإسلامية ومستقبلها.

هل نطلق عليه عام حروب المستضعفين؟

وهنا تبرز أحداث شامخة لتحول دون هذا الوصف، لعل أبرزها الصمود الفلسطيني أمام آلة الذبح والتدمير الإسرائيلية في حرب غزة، والانطلاقة الجديدة للمقاومة الباسلة في العراق، وملحمة الصمود التي تضطلع بها حركة طالبان في أفغانستان أمام حلف الناتو الذي يمثل أقوى دول العالم وأكثرها نفوذًا وهيمنة.

أم نطلق عليه عام الصفقات أو بوادر الصفقات؟

فالإدارة الأمريكية وإيران على وشك إبرام صفقة بينهما تبدو ملامحها في عدة معطيات تزامنت مع بعضها في صورة عجيبة أهمها: توجيه الرئيس الأمريكي باراك أوباما يوم الرابع من نوفمبر نداء إلى إيران في الذكرى الثلاثين لاحتلال شباب الثورة الإيرانية مبنى السفارة الأمريكية في طهران، وفي هذا النداء حرص أوباما على أن يؤكد أن الشعب الأمريكي يُكِنّ احترامًا كبيرًا للشعب الإيراني وتاريخه الثري، وعلى أن الولايات المتحدة تريد أن تتجاوز ذلك الماضي، وأنها تسعى إلى إقامة علاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتمد على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

ولعل أبرز تجليات تلك الصفقة المزمعة بين البلدين ذلك الموقف الأمريكي الخافت والخجول من اعتداء

الحوثيين المدعومين إيرانيًا على الحدود السعودية، إضافة إلى تسهيل تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة بعد شهور من الاستعصاء والتمنع.

إذن هو في النهاية عام حاسم لعل أنسب وصف له هو (**عام حروب «التفتيت»**) بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ودلالات، **وهاكم بعضاً من نماذجها وأمثلتها:**

- قتال بين الجماعات الإسلامية في الصومال: تارة بين المحاكم الإسلامية وبين تحالف الحزب الإسلامي وشباب المجاهدين، وتارة أخرى داخل هذا التحالف نفسه أي بين الحزب وشباب المجاهدين..

- وتمرد مسلح لمجموعة سلفية في رفح أتبعه نشوب قتال بينها وبين حماس المسيطرة على قطاع غزة..

- ومواجهات دامية في باكستان بين الجيش ومجموعات تنتمي إلى طالبان باكستان ..

- التهديد الحوثي للدولة اليمنية، ودخولهم في حرب مريرة وطويلة مع الجيش هناك، فضلاً عن دعوات الجنوبيين للانفصال مرة أخرى..

- وتواصل الحروب المذهبية والعرقية في العراق..

وتتجلى أعلى صور التفتيت في السودان الذي شهد هذا العام ضغوطًا شديدة على النظام، لم يسبق لها مثيل وصلت إلى حد إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني للمزاعم بأن له دورًا في أحداث دارفور، ولم ينته الأمر على ذلك، بل إن الحركة الشعبية المسيطرة على جنوب السودان باتت تعلن أنها على وشك الانفصال بالجنوب.

ونحاول في العدد السابع من هذا التقرير والذي عنوناه بـ«الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت»، نحاول فيه رصد صور «التفتيت» المختلفة التي يمر بها العالم الإسلامي، والعمل على إيجاد صيغ لاستراتيجيات مضادة لهذه الخطط عبر مستويات الوصف والتحليل والتوقع، في محاولة لتحقيق هدف التقرير، والذي يتمثل في بحث الخيارات الممكنة والسبل المتاحة لكي تأخذ الأمة الإسلامية وضعها ومكانتها في البيئة الدولية، وقدرتها على تحدي القوى والاستراتيجيات العالمية والإقليمية، بل ووصولها إلى وضع القوة المهيمنة الأولى على الساحة الدولية مستقبلاً في ضوء اللحظة الراهنة، وليس ذلك استكبارًا أو تجبرًا منها في الأرض، بل أداءً لمهمتها التي كلّفها الله بها في الأرض.

ولذلك تم تقسيم التقرير إلى ستة أبواب؛ جاءت على النحو التالي:

في الباب الأول وهو الذي يتعلق بالنظرية والفكر بدأنا بموضوع أصول الفكر الغربي وروافده.. نحو منهجية علمية للنقد؛ حيث يقدم الباحث أصولاً للفكر الغربي وروافده، ومن ثَم تعرِّج على جوانبه المؤثرة في واقع المسلمين الحالي والمستقبلي. يليه بحث الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين الذي يتعمق في جذور الفكر السياسي الإيراني ومرتكزاته. وفي المبحث الثالث من هذا الباب حاول الباحث تتبع التيارات الفكرية داخل الإدارة الأمريكية الجديدة، وأبعاد التحالف العريض الذي أتى بأوباما إلى البيت الأبيض. وفي البحث الأخير في هذا الباب يتم تناول أزمة الليبرالية في العالم العربي والإسلامي لتحلل أحد أبرز تجليات الفكر الغربي داخل الأمة الإسلامية.

أما الباب الثاني من أبواب التقرير فقد خصصناه لملف التقرير وجاء بعنوان «السودان تتابع الضغوط الدولية»، وأول موضوعاته يتناول تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني. بينما ترصد الدراسة الثانية تحولات مواقف

الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار المحكمة. أما الدراسة الثالثة، والتي تأتي بعنوان أزمات السودان وتحديات أمن المنطقة العربية، فتوسع من أفق التحليل، مؤكدة على أن أزمات السودان تهدف إلى تفتيت السودان كمقدمة أو كرأس حربة نحو تفتيت الأمة بأسرها كغاية استراتيجية للقوى الكبرى.

وفي الباب الثالث الخاص بقضايا العمل الإسلامي تناولنا أدوار المرأة في المجالات الدعوية، وفي المبحث الثاني ركزنا على العلاقة بين الإخوان والسلفيين بين أسباب التباعد واحتمالات التقارب.

أما الباب الرابع وعنوانه العالم الإسلامي فقد تضمن تسع موضوعات: الأول عن مستقبل العراق في ضوء التوجهات الجديدة لواشنطن، وذلك بعد وصول أوباما لسدة الرئاسة الأمريكية. والثاني حاول فيه الباحث استكشاف آليات جديدة لاستثمار التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية بعد حرب غزة. أما الثالث فقد رصد فيها الباحث الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للانتخابات اللبنانية. والموضوع الرابع يبحث في الدور الإقليمي لمصر وجدارته بلعب دور قيادي لتجميع مصالح الأمة. وفي المبحث الخامس قراءة في المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩م. أما توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأثرها على قضايا الصراع فيتناولها الموضوع السادس في هذا الباب. وعن الوضع الأفغاني يسلط البحث السابع الضوء على علاقة طالبان والغرب، ويسميها عمليات الفشل الدائم. والموضوع الثامن يبحث في الفاعل الخارجي في الصومال من حيث طبيعته ودوافعه وحدوده. ونختم هذا الباب بدراسة تبحث في تأثير أزمات اليمن على واقع ومستقبل الدولة اليمنية.

وفي الباب الخامس وهو بعنوان علاقات دولية تناولنا الثروة النفطية كمحدد للتنافس العالمي على إفريقيا.

وفي الباب الاقتصادي وهو الباب السادس والأخير بحثنا فيه تأثير الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على مستقبل العمالة في منطقة الخليج العربي، بينما في الموضوع الأخير تناولنا تأثيرها على السياسات النفطية العربية.

ونختم التقرير بخاتمة تلخيصية نذكر فيها أبرز المحاور والنتائج والتوصيات التي تمخضت عنها الدراسات الواردة فيه للوصول إلى استراتيجيات مضادة لاستراتيجيات «التفتيت»، وانعكاساتها السلبية على وضع الأمة ومكانتها في النظام الدولي.

تجدر الإشارة إلى أن بعض الموضوعات المرتبطة بمشاريع تفتيت المنطقة لم يتم تغطيتها في هذا التقرير؛ وذلك لأنه تم إفرادها بإصدارات مستقلة كالهجمة على الأقصى، أو أحداث باكستان، أو التمرد الحوثي في اليمن .

والله نسأل التوفيق والسداد

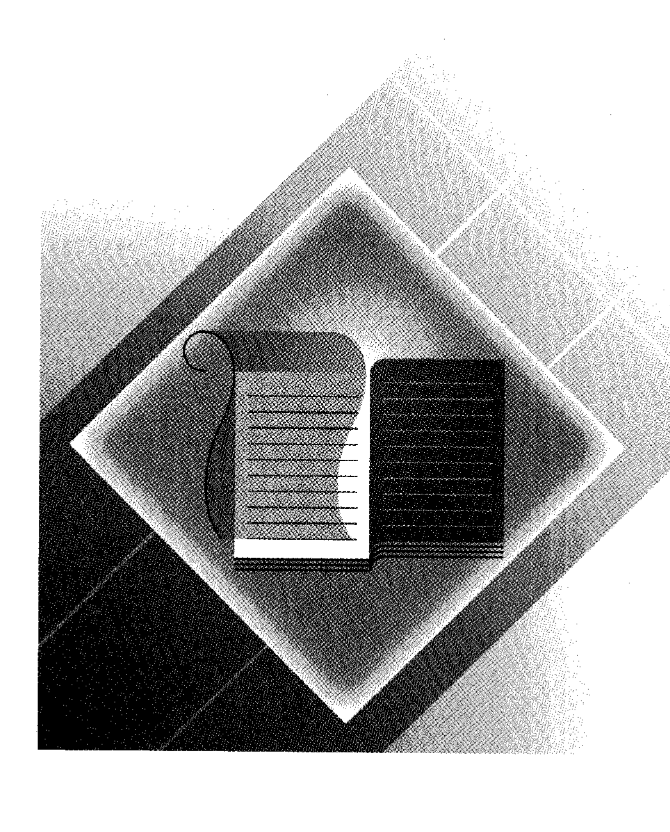
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين



الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت

الفهرس

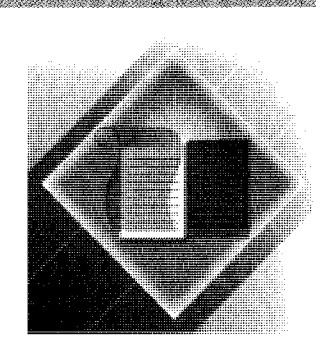




الباب الأول

النظرية والفكر





أصول الفكر الغربي وروافده.. نحو منهجية علمية للنقد

د. جعفر شيخ إدريس

رئيس الهيئة الاستشارية للتقرير الاستراتيجي لمجلة البيان

ملخص الدراسة

لن تستطيع دراسة واحدة أن تتعرض للفكر الغربي كله عرضًا أو نقدًا، ولكن هناك مرتكزات ومداخل تعد أصـــولاً لهذا الفكر وروافده. وربما يكون الأهم من ذلك هو تحليل الأبعاد والتجليات الفكرية الغربية المؤثرة في واقع المســـلمين الحالي والمســـتقبلي، ومن ثَم البحث عن سُبل لنقدها باستخدام المنهج العلمي الرصين، ومقارنتها بحقائق الدين الإسلامي الحنيف والفكر الإسلامي الثاقب.

ويمكن القول: إن هناك تيارين أساســـيين يشـــكِّلان أصول الفكر الغربي بشـــكل عام، أولهما: وهو التيار الغالب في المؤسســـات والشخصيات الأكاديمية، ولاسيما في أوروبا، وهو الفكر الذي بدأ في القرن الثامن عشـــر، وانتشر في أوروبا كلها ثم في أمريكا، وهو الفكر الذي سمّاه أصحابه بالفكر التنويري، والذي غلب عليه الصدام مع الدين والكنيســـة. وثانيهما: هو التيار المحافظ الـــذي ظل مرتبطًا بالدين النصراني، وإن بدرجات متباينة، والذي ما يزال له تأثير كبير على السياسة، ولاسيما في الولايات المتحدة. مع التسليم بأن الفكر الغربي فيه تيارات أخرى مخالفة لهذين التيارين الغالبين، كتيار الفكر الماركسي.

وكون الدراسة تحلّل مرتكزات الفكر الغربي في أصلين اثنين، لا يعني أنهما النبراس الذي يسير في ضوئه كل الغربيين؛ إذ إن منهم من ظل منتميًا إلى الدين، ومنهم من أنكر أساس هذا الفكر بفطرته.

غير أن الأكثر أهمية وأولوية في هذا الإطار، هو بناء خطاب علمي ناقد لمرتكزات الفكر الغربي وأصوله وتجلياته، يســـتند إلى ذات المنهج الجدلي الذي اتبعه علماؤنا الســـابقون الذين تعرضوا لنقد مخالفيهم من المسلمين وغير المسلمين، من أمثال ابن حزم والغزالي، والشهرستاني، وابن تيمية وغيرهم.

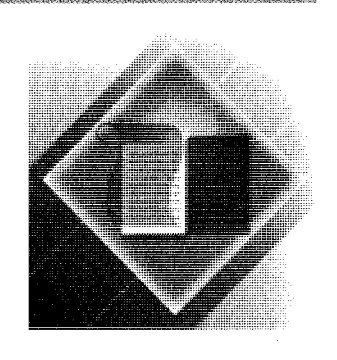
يتضمن ذلك المنهج ثوابت عدة أهمها: عدم تحريف كلام الخصم بزيادة أو نقصان.

والتأكيد على أن لازم القول ليس بقول، بمعنى أنه لا يُنْسَـــب إلى الخصم قولٌ يلزم لزومًا عقليًا عن قوله، ما دام أنه لم يصرِّح به.

وكذلـــك تمييز ما في كلام الخصم من حق، وما فيه من باطل، ومن ثم انتقاد الثاني وتزيفه، وعدم التردد في إقرار الأول وإثباته.

إضافة إلى التأكيد على عقلانية الرد على الخصم بالحجج العقلية الدامغة.





أصول الفكر الغربي وروافده.. نحو منهجية علمية للنقد

د. جعفر شيخ إدريس

رئيس الهيئة الاستشارية للتقرير الاستراتيجي لمجلة البيان

مقدمة:

من البديهي أننا لن نستطيع أن نتعرض للفكر الغربي كله عرضًا أو نقدًا في هذه الدراسة المختصرة، ولهذا فسنكتفي بما نراه أصولاً لهذا الفكر وروافده، ومن ثَم نعرِّج على جوانبه المؤثرة في واقع المسلمين حاليًا، أو ما نظنه مستقبلاً، ولن نركز كثيرًا على شرح الفكر، فإن كثيرًا منه معروف، لكننا سننشغل بنقده باستخدام المنهج العلمي، وبمقارنته بحقائق الدين الإسلامي والفكر الإسلامي.

المنهج العلمي المراد.. سمات ومرتكزات:

المنهج العلمي الذي نريد اتباعه في نقدنا هذا هو منهجٌ اتبعه علماؤنا السابقون الذين تعرضوا لنقد مخالفيهم من المسلمين وغير المسلمين، وهؤلاء العلماء من أمثال ابن حزم والغزالي، والشهرستاني، وابن تيمية وغيرهم.

ومما تميز به هذا المنهج:

أولاً: أن أصحابه كانوا حريصين على أن يقرّروا أقوال مخالفيهم كما هي، فلم يزيدوا عليها ولم ينقصوا منها. وهذا أمر مهم؛ لأن الذي يحرِّف كلام خصمه لا يكون قد انتقده، بل انتقد شخصًا اخترعه من خياله. وهذا أمر قد يزيد الخصم إصرارًا على رأيه الذي يراه الناقد باطلاً، وقد يكون فيه تضليل للذين يثقون بالناقد، فيظنون أن ما قاله عن خصومه حق. ومن أمثلة ذلك ما فعله الشهرستاني.

ثانياً: كان من القواعد التي التزموا بها أن لازم القول ليس بقول. وعَنَوْا بذلك أنه لا يُنْسَب إلى الخصم قولٌ يلزم لزومًا عقليًا عن قوله، ما دام أنه لم يصرِّح به. من أوضح الأمثلة على ذلك قول المعتزلة: إن الإنسان يخلق أفعاله الاختيارية. يلزم عن هذا القول أن هناك أشياء لا يخلقها الله تعالى، وهذا مخالف لقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]، فهل نقول: إن المعتزلة ينكرون هذه الآية؟ كلا؛ لأنهم لم يصرِّحوا بشيء كهذا.

ثالثاً: كانوا يميزون بين ما في كلام الخصم من حق، وما فيه من باطل فينتقدون الثاني ويزيِّفونه، ولا يترددون في إقرار الأول. من أمثلة ذلك ما قاله الإمام الغزالي في مقدمة كتابه تهافت الفلاسفة، فقد قال رحمه الله: «القسم الثاني: ما لا يصدم مذهبهم فيه أصلاً من أصول الدين، وليس من ضرورة تصديق الأنبياء والرسل منازعتهم فيه.. ثم ذكر مثالاً على ذلك بكسوف القمر. ثم قال: وهذا الفن أيضًا لسنا نخوض في إبطاله؛ إذ لا يتعلق به غرض، ومن ظن أن إبطال هذا من الدين فقد جنى على الدين وضعَّف أمره، فإن هذه الأمور تقوم

عليها براهين هندسية حسابية لا يبقى معها ريبة، فمن يطّلع عليها ويتحقق أدلتها إذا قيل له: إن هذا على خلاف الشرع، لم يسترب فيها، وإنما يستريب في الشرع. وضرر الشرع ممن ينصره لا بطريقه، أكثر من ضرره ممن يطعن فيه بطريقه. وهو كما قيل: عدو عاقل خير من صديق جاهل».

رابعاً: وكان منهم من ينتقد دعاوى المخالفين نقدًا عقلانيًا بحتًا، كما فعل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه التي رد فيها على المخالفين ككتاب (الرد على المنطقيين)، وكتابه الكبير المسمى (درء تعارض العقل والنقل).

خامساً: وكان الكثير منهم يقارن بين الأفكار التي ينتقدها؛ ليبين أنها رغم بطلانها فإن فيها ما هو أقرب إلى الحق من غيره.

سادساً: ومما لا شك فيه أنهم كانوا يقارنون بين الفكر الذي ينتقدونه، والقول الحق الذي يعتقدونه، لكن هذه المقارنة أيضًا كانت عند الكثيرين منهم مبنية على حجج وبراهين.

سابعاً: مما يتطلبه هذا المنهج العلمي بيان الآثار المترتبة على الأقوال حسنة كانت أم سيئة.

نقول أخيراً: إن هناك أمرًا يجب التنبه إليه، وهو أن التزام المنهج العلمي لا يعصم من الخطأ حتى في العلوم الطبيعية. ولذلك تجد الملتزمين به يرد بعضهم على بعض؛ ليبين خطأه، ويبين الصواب الذي اعتقده. وهذا ما كان يفعله أولئك العلماء المسلمون. قد يقول قائل: ما فائدة المنهج العلمي إذن؟ نقول: فائدته أولاً أنه وإن كان لا يعصم من الأخطاء إلا أنه يقلّلها. وفائدته ثانيًا أنه يمكّن المختلفين من التحاور والرجوع إلى الحق.

سنحاول إذن أن نلتزم بهذا المنهج العلمي في تناولنا للفكر الغربي، وسنركز على جوانبه الجوهرية وجوانبه التي كان لها -وما يزال- تأثير كبير على المسلمين. كما سنحاول أن نبين مدى موافقة هذا الفكر وهذه القيم الغربية للإسلام ومدى مخالفتها له.

إن الفكر الغربي يجمع تيارين كبيرين:

أحدهما هو التيار الغالب في المؤسسات والشخصيات الأكاديمية، ولاسيما في أوروبا، وهو الفكر الذي بدأ في القرن الثامن عشر، وانتشر في أوروبا كلها ثم في أمريكا، وهو الفكر الذي سماه أصحابه بالفكر التنويري، والذي غلب عليه الصدام مع الدين.

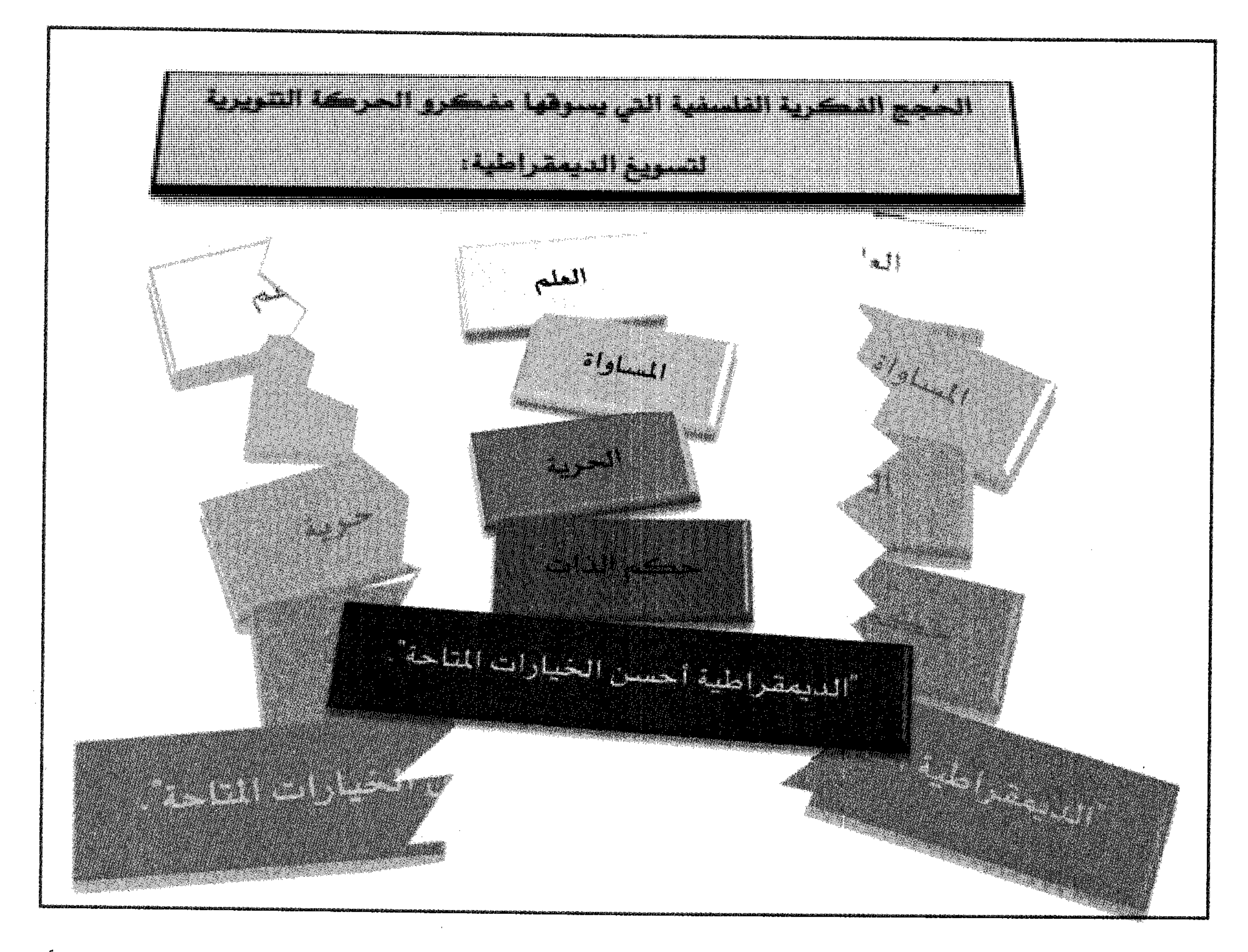
والتيار الآخر: هو التيار المحافظ الذي ظل مرتبطًا بالدين النصراني نوعًا من الارتباط، والذي ما يزال له تأثير كبير على السياسة، ولاسيما في الولايات المتحدة. لكن الفكر الغربي كانت -وما تزال- فيه تيارات مخالفة لهذين التيارين الغالبين، كتيار الفكر الماركسي، ثم إن كونه غربيًا لا يعني أنه الفكر الذي يسير في ضوئه كل الغربيين؛ إذ إن من الغربيين من ظل منتميًا إلى الدين كما قلنا، ومنهم من أنكر أساس هذا الفكر بفطرته.

الحركة التنويرية Enlightenment

سمى الغربيون الفكر الجديد هذا بالفكر المستنير، وسموا عهده بعهد العقل (Age of Reason)، واعتقدوا أن العقل هو الذي يمثّل المشروعية والمرجعية النهائية في كل نواحي الحياة البشرية من أخلاق، وسياسة واقتصاد، وعلوم طبيعية واجتماعية، وقضايا دينية وفلسفية.

ولما كان استعمال العقل والاعتماد عليه يقتضي أن يكون الإنسان حرًا لا تقيده قيود تشلّ تفكيره وتعبيره؛ فقد ركزوا تركيزًا كبيرًا على قضية الحرية.

ولما كان هذا الاتجاه العقلاني ردّ فعل للتقليد الذي كان سائدًا في مجال الدين والفلسفة، بل وحتى العلوم الطبيعية، فقد تميز بحدة نقده للأفكار المتوارثة، وتشجيعه للناس عامة بأن يستعملوا عقولهم، ويحرّروا أنفسهم من التبعية العمياء، وكان يهدف بذلك إلى إعطاء عامة الناس حرية أكبر، تتمثل فيما أسموه



بحكم الذات والحقوق الطبيعية والقانون الطبيعي والربوبية الطبيعية أو الإله الطبيعي.[1]

وقد كانت هذه المبادئ ثورة على اللاهوتية، والأليكاركية (حكم الأقلية)، والارستقراطية، والقانون الإلهي للملوك. لقد كان عهد التنوير عهدًا مفارقًا للقرون الوسطى التي تميزت بالسلطة الدينية والاقتصاد الموجه، والرقابة على الآراء، إلى عهد الكلام العقلاني، والتقويم الشخصي، والجمهورية، والليبرالية، والطبيعة naturalism [2]، والمنهج العلمي، والحداثة.

ولما كانت التنويرية حركة اشترك فيها عدد كبير من المفكرين؛ فإنها لم تكن تمثل فكرًا واحدًا متسقًا، بل كان هناك تناقض بين أقوال مؤسسيها. لكن المبدأ الذي كان يجمعهم هو عدم التسليم بالموروثات الدينية والفلسفية وغيرها، والتشكيك فيها ونقدها نقدًا عقلانيًا كما يتصورون.

في التنويرية القليل مما هو حق ومفيد، والكثير مما هو باطل وضالّ. وكثير من هذا الأخير كان بسبب الظروف الخاصة بأوروبا.

وإذا كان المنتمون إلى الحركة التنويرية مختلفين بل متناقضين، كما تقول مراجع هذا الفكر، فإن منهم من كان أكثر شهرة وتأثيرًا من غيره. من هؤلاء الفيلسوف الألماني الشهير عمانويل كانْت الذي سنبدأ بما كتبه في مقدمة مقال له بعنوان «إجابة عن السؤال: ما التنويرية؟» الذي تقول المراجع: إنه كان من أكثر كتاباته ذيوعًا وتأثيرًا؟

(١) الألوهية الطبيعية deism هي الاعتقاد في خالق خلقَ الخلقَ، ثم تركه وشأنه فلا يتدخل في سير حركته الطبيعية ولا الاجتماعية.

(٢) مبدأ ينكر كل التفسيرات الروحية والخارجة عن الكون لما يحدث فيه، ويقول: إن العلوم الطبيعية هي وحدها الأساس لكل ما يمكن أن يعلم.

يقول (كانت) - وأنا هنا أترجم عن إحدى الترجمات الإنجليزية المنشورة على شبكة الإنترنت -:

«إن التنويرية هي خروج الإنسان من عدم النضج الذي فرضه على نفسه. وعدم النضج هو عدم مقدرة الإنسان على أن يستعمل فهمه من غير إرشاد من غيره. ويكون عدم النضج هذا مفروضًا على الإنسان من نفسه عندما لا يكون سببه عدم الفهم، ولكن عدم العزيمة والشجاعة في أن يستعمل فهمه من غير إرشاد من غيره .. «لتكن لك الشجاعة على استعمال فهمك». هذا هو شعار التنويرية.

هذا في مجمله كلام صحيح، لا يعترض عليه المسلم، بل يجد له أصلاً في دينه وكلام علمائه كما سنبين، لكن هناك فرق بين أن يعطِّل الإنسان عقله، ويعتمد على غيره في فهمه، وبين أن يستعين بغيره على الفهم. الأول هو المذموم، وأما الثاني فلا يمكن أن يتكوَّن فهم مستقيم إلا به، وإلا كان على كل إنسان أن يبدأ من جديد كلما أراد أن يفكر في أمر من الأمور.

لكن (كانت) -كما يقول أحد مقدمي مقاله هذا- كان كسائر التنويريين، يعني بهذا الاستقلال أن لا يعتمد الإنسان على تشريع ديني، بل ولا حتى على إرادة الله تعالى.[1] وإنما يعتمد فقط على عقله؛ لأن العقل مكون بطريقة تمكِّن صاحبه من الوصول إلى الحقائق بغير استعانة بتلك المراجع الدينية.

هذا الاعتقاد الذي ساد كما ذكرنا في القرن الثامن عشر كان فيما يبدو لي الأساس الذي اعتمدت عليه كل أنواع الفكر الغربي في كل مناحي الحياة تقريبًا، سواء في ذلك ما كان منها حسنًا وما كان سيئًا.

(1) http://www-personal.ksu.edu/~lyman/english233/Kant-WIE-intro.htm

فالدعوة إلى اعتماد الإنسان على نفسه في الفهم قادت إلى الفردية، ثم إلى الأنانية. وكانت أيضًا سببًا في الدعوة إلى المساواة، ثم الدعوة إلى أن يكون الناس هم الحاكمين لأنفسهم، لا يعتمدون في ذلك على رضا ربهم، ولا على تشريع منزَّل من عنده، ولا يرضون بأن يكون الحكم ملكيًا أو حكم قلة.

هناك فرق بين أن يعطِّل الإنسان عقله، ويعتمد على غيره في فهمه، وبين أن يستعين بغيره على الفهم. الأول هو المذموم، وأما الثاني فلا يمكن أن يتكون فهم مستقيم إلا به، وإلا كان على كل إنسان أن يبدأ من جديد كلما أراد أن يفكر في أمر من الأمور.

وهذا هو الذي دعاهم إلى العودة إلى الحكم الديمقراطي الذي كان سائدًا في أثينا لفترة من الزمان. وعدم الثقة بالأديان وكثرة النقد الموجّه لها أدى إلى التسامح الديني؛ لأنه إذا كان كل دين مشكوكًا في صحته، فما مسوّغ شدة الخلاف بسببه، وما مسوغ امتناع أي واحد من البشر في أن يختار منه ما شاء؟ وقد اغتر كثير من الغربيين بالدعوة إلى الاعتماد على العقل، فلم يميزوا بين استعمال العقل والسير مع الهوى، بل حسبوا أن كل ما يخطر ببال أحدهم مما يراه محققًا لما يظن أنه مصلحة أو ما يراه مُشْبِعًا لما هو شهوة، إنما هو دليل على استقلاله واعتماده على عقله.

لماذا وقف التنويريون من الدين ذلك الموقف شبه العدائي؟ لهذا سببان:

أولهما: الاستكبار، فكثير من الناس لا يريد أن يكون لله تعالى سلطان عليه، ولا تشريع يُلزمه به، وهذا أمر قديم. فالقرآن يذكرنا بأن بعض الناس كانوا رغم اعترافهم بوجود الخالق ينكرون أن يكون سيبعثهم فيحاسبهم، أو أن يرسل لهم رسلاً يأمرونهم وينهونهم. ولأمثال هؤلاء قال الله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٣٦ - ٤٠].

أما السبب الثاني فهو أن هؤلاء التنويريين وكثيرين غيرهم من غير المسلمين لم يجدوا بين أيديهم كتبًا

منزَّلة صحيحة يعتمدون عليها، بل اكتشفوا بعقولهم أن هذه الكتب لا يمكن أن تكون وحيًا من الله تعالى.

لكن الذي يؤخذ عليهم أنهم لم يبحثوا عن الدين الصحيح، بل اعتقدوا كما لا يزال يعتقد الكثيرون منهم أن الدين الوحيد هو دينهم، فإذا ثبت بطلانه فكل دين سواه باطل. وهذا ما حدث في عصرنا لرجل قال عن نفسه في كتابٍ له عن تجربته مع دراسة ما يسمونه بالكتب المقدسة. قال: «مما لا شك فيه أن تلك الدعوة إلى استعمال العقل كانت لها آثار حسنة. فهي التي خلَّصت الناس من تبعية كانت لآراء أرسطو طاليس حتى في المسائل الطبيعية. وهي التي خلَّصتهم من الخرافات التي كانت مرتبطة بالدين، كما خلصتهم من التبعية العمياء لرجاله الجهلاء».

وإذا كانت الحركة التنويرية قد بُنيت على أساس التعارض بين العقل والدين، فإن المسلمين لم يجدوا في كتاب ربهم ما يدعوهم إلى مثل هذا القول. إنهم يقرءون كتاب ربهم فيجدون أنه يصف الكفار، لا المؤمنين، بعدم الالتزام بالعقل. وهذا هو شيخ الإسلام ابن تيمية يكتب أكبر كتبه في عدم التعارض بين الشرع والعقل[1]، لكن الشيخ لخَّص موقف علماء المسلمين من علاقة العقل بالشرع تلخيصًا وافيًا عندما قال في كتاب آخر:

«وأما أئمة أهل السنة كالصحابة والتابعين لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم من أئمة المسلمين، فهؤلاء أتوا بخلاصة المعقول والمنقول؛ إذ كانوا عالمين بأن كلا من الأدلة السمعية والعقلية حق، وأنها متلازمة. فمن أعطى الأدلة العقلية اليقينية حقها من النظر التام علم أنها موافقة لما أخبرت به الرسل، ودلَّته على وجوب تصديق الرسل فيما أخبروا به. ومن أعطى الأدلة السمعية حقها من الفهم علم أن الله أرشد عباده في كتابه إلى الأدلة العقلية اليقينية التي بها يُعلَم وجود الخالق، وثبوت صفات الكمال له»..

إلى أن قال: «فدل على أن مجرد العقل يوجب النجاة، وكذلك مجرد السمع، ومعلوم أن السمع لا يفيد دون العقل، فإن مجرد إخبار المخبر ليس بدليل إن لم يُعلَم صدقه، وإنما يعلم صدق الأنبياء بالعقل».

لكن المؤسف حقًّا أنه في الوقت الذي كانت فيه هذه الحركة التنويرية تدعو الناس في الغرب إلى استعمال عقولهم، وكانت بلا شك من أسباب نهوضهم، كان العالم الإسلامي قد وصل إلى ما يقرب من درجة الحضيض في التبعية والتقليد وقبول الخرافات. ولا بد أن هذا كان سببًا، بل ربما كان السبب الأساس، في تخلفه بالنسبة للغرب.

لكن الأمر الذي أراه غريبًا ومحيرًا هو تأثر بعض علمائنا بمسألة التعارض بين العقل والشرع حتى صاروا يَصفون بالعقلانية، أو بصاحب المذهب العقلاني، كل من يرون فيه انحرافًا عن الدين الحق. مع أنك تقرأ كتاب الله تعالى كله من أوله إلى آخره فلا تجد فيه أن الله تعالى عزا ضلال أحد إلى اعتماده على عقله، وإنما يعزو ذلك إلى اتباعه لهواه. وقد بيَّن الله سبحانه وتعالى ذلك في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٥٠].

القيم الغربية:

يلاحظ على حديث معظم الغربيين عن القيم الغربية ما يلي:

أولا: أنهم يُدخِلون فيها كل ما هو سائد عندهم اليوم في مجال السياسة أو الاقتصاد، أو الحياة الاجتماعية أو الدين، أو غير ذلك من غير تمييز بين ما هو من

(١) الكتاب هو المسمى بـ (درء تعارض العقل والنقل) تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، وهو في طبعته هذه التي تشمل تعليقات المحقق والفهارس يتكون من أحد عشر جزءًا.

خصائصهم، وما هو أمر مشترك بينهم وبين غيرهم، وما هو أمر عابر يوشك أن يتغير. تراهم لذلك يدخلون في ما يسمونه بقيمهم أشياء **مثل**:

الحرية الفردية التي صارت تشكِّل حرية كل أنواع الاتصالات الجنسية بين المتراضين، الديمقراطية، حكم القانون، المحاكم العادلة، الانتخابات، القيم الخُلقية، التسامح الديني، حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حق السفر.

ثانياً: القيم التي يعتزون بها هي -كما قال بعضهم- قيم انتقائية لا ذِكر فيها لأمور مثل الشمولية التي نشأت أول ما نشأت في الغرب، ولا للاسترقاق الذي استفحل أمره في الغرب وبقي لمئات السنين.[1]

ثالثاً: ولا يفرِّق معظمهم بين ما هو قيم غربية، بمعنى أنها نشأت وترعرعت في الغرب، وبين ما كان مصدره غير غربي.

رابعاً: إذا ما تكلم بعضهم عن القيم الإسلامية؛ فإنهم لا يفرِّقون بين ما هو حاصل في البلاد الإسلامية، وبين ما هو من الدين الإسلامي.

خامساً: أن دعاتها لا يعترفون بفضل الإسلام على الغرب، وربما كانوا جاهلين به. لكن بعضهم يعترف بهذا الفضل، فها هو كاتب في جريدة بريطانية يقول: «إن معرفة بالإسلام، حتى لو كانت سطحية، تكشف عن تاريخ طويل من التطور العلمي، وأهمية العقل، والتسامح الديني، وحكم القانون. لماذا يعتقد الناس الآن أن هذه المبادئ المهمة إنما هي حقوق طبع محفوظة لفترة من فترات التاريخ الأوروبي؟» [2]

وهذا كاتب غربي آخر يكتب مقالاً بعنوان (درس في الإنسانية للغرب المغرور) يقول في بداية مقاله: «إن كثيرًا من القيم الغربية - التي نعتقد أنها متفوقة- جاءت من المشرق، وغرورنا الأعمى يضرّ بمكانتنا في العالم».

ثم يمضي الكاتب ليقول: «إنه يعيش في دلهي بالقرب من بقايا العاصمة المغولية التي بناها الإمبراطور أكبر نهاية القرن السادس عشر». ويقول: «إنه في هذه العاصمة كان أكبر ينصت باهتمام إلى ما يقوله الفلاسفة والصوفية والعُبّاد من كل ملة، وهم يتناظرون في مزايا معتقداتهم، وهو ما يُعدّ أول تجربة في المحاورة الرسمية بين الأديان».

ثم يقول: «إن هذا كله حدث في الوقت الذي كان اليسوعيون يُشنَقُون في لندن، ويُقطَّعُون أرباعًا في تايبرن[3] وفي أسبانيا والبرتغال. لقد كانت محاكم التفتيش تعذب كل من يتحدى معتقدات الكنيسة الكاثوليكية».

«... لقد كان أكبر رجلاً واحدًا تمثلت فيه كل القيم التي ندعي نحن في الغرب أنها قيمنا».[4]

سادساً: صار كثير من الغربيين في زماننا هذا يدَّعُون أن قيمهم ليست قيمًا غربية أو أوروبية فحسب كما كانوا يقولون في الماضي، وإنما هي قيم إنسانية صالحة لكل البشر. والكثيرون منهم يدّعون هذا لمجرد تسويغ تدخلهم في شئون الشعوب الأخرى.

ما الدليل على أنها قيم إنسانية كما يدَّعون؟ إن الدليل إما أن يكون بكلامٍ نعلم بيقين أنه كلام الله، وإما أن يكون بأدلة من العلوم الطبيعية أو النفسية. ولا نعلم في ذاك ولا في هذا ما يشير إلى أن أشياء مثل إباحة الشذوذ هي قيم إنسانية صالحة لكل الناس في كل زمان ومكان.

(1) Western Values, Wikipedia, the Free Encyclopedia.
(2) Medeleine Bunting, (The Convenient Myth that Changed a Set of Ideas into Western Values) Guardian News & Media 2008, published 4/9/2006.

(٣) TYBURN هو: اسم لقرية قديمة كانت تقع بالقرب من مدينة لندن، وكانت تُعرف بأنها مكان لتنفيذ الإعدامات العلنية.

(4) William Dalrymple, (A lesson in humility for the smug West), The Sunday Times, October 14, 2007

سابعاً: لكن ينبغي الاعتراف بأن القيم الغربية، لاسيما ما كان منها من باب الانحراف، بدأت تنتشر انتشارًا واسعًا في العالم، بما في ذلك العالم الإسلامي. خذ مسألة أزياء النساء مثلاً؛ فإن ما تلبسه المرأة مبني في الثقافات الجاهلية كلها، بما فيها الثقافة الغربية، على أساس جذب أنظار الرجال. هذا كلام يقوله بالنسبة للغرب بعض قائدات ما يسمى بالحركة النسوية، يقلنه لا موافقة له، بل اعتراضًا عليه؛ لأنهن يردن للمرأة أن تكون مستقلة عن الرجال. وهو ما تقوله بعض اللائي منَّ الله عليهن بالإسلام. أذكر أن إحداهن قالت بعد أن تحجَّبت كلامًا فحواه أن تلك كانت أول مرة تشعر فيها أنها لبست شيئًا لنفسها لا للرجال.

والنساء عندنا في العالم الإسلامي انقسمن ثلاثة أقسام:

فقسم سار في طريق النساء الغربيات فلم تعد ترى فرقًا بينهن وبين أولئك كما هو مشاهد على شاشات التلفاز. وقسم أراد أن يظل مستمسكًا بدينه، لكنه أراد في الوقت نفسه أن يراعي القيم الغربية. فلما كان القرآن الكريم يقول لها ﴿وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ..﴾ فإنها صارت تغطي شعرها وصدرها. لكنها لم تعد تلتزم ببقية ما يتطلبه الحجاب منها. فالمقصود من الحجاب -على عكس المقصود من اللبس الجاهلي- أن يكون حجابًا عن الرجال. والحجاب يعني أن تلبس ما يغطّي جسمها، ولا يكون شفافًا يكشف عما تحته، ولا يكون محددًا لمعالم جسمها. وقسم ثالث ظل بحمد الله تعالى مستمسكًا بالحجاب الشرعي.

ثامناً: ما السر في تأثر الناس هذا التأثر الشديد في العالم كله بانحرافات الثقافة الغربية ولاسيما في مجال المرأة؟ **لعل سبب ذلك أمران:**

أولهما: ضعف الاستمساك بالدين. قال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنۢ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلشَّهَوَٰتِ ۖ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ۝٥٩ إِلَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [مريم:٥٩ -٦٠]. فكلما حصل التهاون في أداء الصلوات قوي الميل إلى الشهوات.

وقال تعالى: ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ ۗ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ ۗ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف:٢٧].

دعوى بعض الغربيين المعاصرين بأن قيمهم قيم إنسانية عالمية دعوى لا دليل عليها؛ وذلك لأن مثل هذه الدعوى العريضة يجب أن تستند على أحد دليلين: فإما أن تكون كلامًا لله سبحانه في مصدر علمي يقيني، وإما أن تكون مما أثبتته العلوم التجريبية ولاسيما البيولوجية والنفسية. لكننا لم نجد أحدًا منهم يستدل بشيء من هذا.

ثانيهما: التفوق الهائل الذي وصل إليه الغرب في كل مجالات العمران والاقتصاد والتسلح والإعلام وغيرها. والناس كثيرًا ما يربطون خطأً بين التقدم العمراني وصحة المذهب الذي يعتنقه أصحاب ذلك العمران. قال تعالى عن كفار قريش: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا ۝٧٣ وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَٰثًا وَرِءْيًا﴾ [مريم ٧٣-٧٤].

قال ابن كثير: «.. ويقولون عن الذين آمنوا مفتخرين عليهم ومحتجين على صحة ما هم عليه من الدين الباطل بأنهم ﴿خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾، أي أحسن منازل، وأرفع دورًا، .. يعنون فكيف نكون ونحن بهذه المثابة على الباطل، وأولئك الذين هم مختفون مستترون .. على الحق؟

تاسعاً: دعوى بعض الغربيين المعاصرين بأن قيمهم قيم إنسانية عالمية دعوى لا دليل عليها؛ وذلك لأن مثل هذه الدعوى العريضة يجب أن تستند على أحد دليلين: فإما أن تكون كلامًا لله سبحانه في مصدر علمي يقيني، وإما أن تكون مما أثبتته العلوم التجريبية ولاسيما البيولوجية والنفسية. لكننا لم نجد أحدًا منهم يستدل بشيء من هذا.

وإذا كان المقصود بالقيم الغربية هو كما قلنا القيم

السائدة في الغرب؛ فإن في هذه نفسها ما يدل على أنها لا يمكن أن تكون قيمًا إنسانية عالمية. كيف وليس في الغرب قيم ثابتة يقال عنها هذه هي القيم التي يستمسك بها الغرب؟

وفي ذلك يقول الدكتور علي مزروعي: «لقد تغيرت القيم.. تغيرًا سريعًا في الغرب.. في الوقت الذي تطورت فيه الثورات في التقنية وفي المجتمعات.. ومن أمثلة ذلك أن العلاقات الجنسية قبل الزواج كانت تُستنكَر استنكارًا شديدًا في الغرب إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وكانت هناك قوانين تحظر الممارسات الجنسية خارج نطاق الزواج، وما يزال بعضها موجودًا في القوانين، وإن كان لا يطبَّق إلا قليلاً. وأما الآن فإن الجنس قبل الزواج أمر شائع إذا كان برضا الوالدين». ثم ذكر أمثلة أخرى منها أن الشذوذ كان يُعدّ جريمة في بريطانيا إلى عام ١٩٦٠م، وأنه بينما ألغت كل الدول الغربية عقوبة الإعدام، فإن الولايات المتحدة لم تلغها، بل زادت في السنين الأخيرة من عدد المحكوم عليهم بالإعدام.[1]

لقد تغيرت القيم.. تغيرًا سريعًا في الغرب.. في الوقت الذي تطورت فيه الثورات في التقنية وفي المجتمعات.. ومن أمثلة ذلك أن العلاقات الجنسية قبل الزواج كانت تُستنكَر استنكارًا شديدًا في الغرب إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وكانت هناك قوانين تحظر الممارسات الجنسية خارج نطاق الزواج

الديمقراطية:

ما علاقة الديمقراطية بالحركة التنويرية؟

من المؤكد أن تلك الحركة لم تكن هي التي اخترعت النظام الديمقراطي. لكنها كانت السبب في بعثه بعد ألفي عام من موته في مهده أثينا. لماذا بعثوه؟ لأنهم رأوا أنه أكثر النظم تماشيًا مع مبادئهم، ولاسيما مبدأ الحرية. فهم قد رفضوا الحكم الدكتاتوري ملكيًا كان أو غير ملكي. ورفضوا ما يسمونه بالأولغاركية oligarchy وهو حكم القلة المتسلطة، فوجدوا أن الديمقراطية هي حكم الشعب، لا حكم فرد أو بضعة أفراد. لكن السبب الأعظم في اختيارهم للديمقراطية -فيما يظهر- هو كونها تؤيد دعواهم بأن البشر ليسوا بحاجة إلى تدخل من قوة إلهية لتسيير شئونهم، بل هم قادرون على ذلك بحكم تكوينهم البشري. يظهر هذا جليًا في الحُجج التي يسوقها مفكروهم لتسويغ الديمقراطية.

وتنقسم هذه الحجج إلى نوعين، حجج فكرية فلسفية ساقها المفكرون من أنصار الديمقراطية، وحجج عملية قال بها بعض السياسيين.

تتلخص الحجج الفكرية الفلسفية في خمس حجج هي: العلم والمساواة، والحرية وحكم الذات، وكون الديمقراطية أحسن الخيارات المتاحة. وبما أننا لن نستطيع أن ندخل في تفاصيل هذه الحجج في مقالنا هذا، فقد رأينا أن نركز على واحدة منها نراها أهمها، وأما الحجج الأخرى فقد تعرضنا لها في كتيب عن مشكلات الديمقراطية وبدائلها الإسلامية، نرجو أن ييسر الله تعالى إكماله وإصداره.

العلم والأمانة:

العلم والأمانة شرطان لا يكون الحكم محققًا للغاية منه إلا بهما؛ لأن الذي يحكم بأن الأمر الفلاني يجب أن يُفعَل أو أن يُجتَنب إنما يقول هذا -أو إنما يجب أن يقوله- لما يعلم من النتائج التي تترتب على فعله أو تركه. لكن العلم وحده لا يكفي بل يجب أن تصحبه الأمانة، أي يجب أن يكون الحاكم قاصدًا للحق أو الخير، فلا يحكم بما يرى فيه مضرة، ويدعي أن فيه مصلحة. والقول بأن الحكم للشعب يفترض أن كل المواطنين عندهم من العلم والأمانة ما يجعلهم أهلاً لأن يكونوا هم المشرِّعين لأنفسهم. لكن هذا الافتراض عليه إشكالات كثيرة **منها**:

---

(1) http://www.alhewar.com/AliMazrui.htm

١- أنه لو كان الأمر كذلك ما كنا لنحتاج إلى اللجوء للأغلبية؛ لأن الذين يتساوون في العلم والأمانة لا بد أن يحكموا حكمًا واحدًا لا اختلاف فيه، أي أن يكون كل حكم لهم بإجماعهم. لكن اللجوء لحكم الأغلبية يفترض أن هناك اختلافًا بين الحاكمين. والخلاف لا يكون إلا بسبب الجهل أو سوء القصد أو هما معًا. فحكم الأغلبية إذن -الذي يعد اليوم جوهر الديمقراطية- يتناقض في حقيقتها مع أهم مسوغ من مسوغاتها.

٢- كما أنه لو كان كل المواطنين في كل وطن عالمين بمصالحهم لما احتاجوا إلى اكتساب علم جديد، يساعدهم على تصور أحسن لما هو خير لهم ولمجتمعهم. لكن الواقع أن الناس يسعون لاكتساب العلم ويعترفون بمدى تأثير ما اكتسبوه من معلومات على مواقفهم السياسية. فاكتساب العلم يؤثر إذن في نوع التشريع، أو الحكم الذي تحكم به الأغلبية. وكما أن العلم يؤثر فكذلك القيم تؤثر. فإذا ما سادت في المجتمع قيم غير التي كانت سائدة فيه قبل ذلك فقد تغيرت أحكامهم؛ بسبب المعايير الجديدة التي تبنوها.

٣- وإذا ادعى مدَّعٍ بأن العلم مهما كان نوعه لا تأثير له في ما يحكم به الشعب، يقال له هذا كلام يشهد العقل ببطلانه. فالذي يقوم يصوِّت بـ(نعم) معبرًا عن قبوله لأمر ما بناء على تصوره بأنه يزيد من فرص الوطن في اكتساب الثروة مثلاً، سيصوت عليه بـ(لا) معبرًا عن رفضه له، بناء على معرفة جديدة بأنه يفعل عكس ذلك تمامًا.

إنه من المستحيل عقلاً أن يكون سببٌ ما هو العلة في قبول شيء، ويكون نقيض ذلك الشيء أيضًا علة في قبوله. ثم إن هذا معناه أنه لا داعي لاكتساب معارف جديدة إذا كان اكتسابها لا تأثير له في الأحكام.

٤- وإذا لم يكن العلم ولم تكن الأمانة في الشعب كله، فمن أين لنا أن نعلم أنهما في أغلبيته؟ لندع حسن القصد الآن جانبًا. وهل العلم -وبالتالي صواب الحكم- هو دائمًا في جانب الأغلبية؟

يقول نُقَّاد الديمقراطية: كلا، ويجعلون هذا من دعامات رفضهم لها. فلنبدأ بأول هؤلاء في التاريخ، أعني أفلاطون الذي يقول مبينًا جهل الحكام في النظام الديمقراطي:

«تصور شيئًا كالآتي يحدث في سفينة أو قافلة من السفن: مالك السفينة أكبر وأقوى من أي راكب، لكنه يعاني من ضعف في السمع والبصر، ولا يدري كيف يبحر بالسفن. والبحارة كلهم يتشاجرون في من يجدر به أن يكون ربان السفينة، كل واحد منهم يرى أنه يجب أن يكون هو ربانها، بالرغم من أنهم لم يتعلموا فن الملاحة.. بل إنهم ليصرون على أنه ليس هناك من فن ملاحة ما يمكن أن يُتَعَلَّم، ولذا فإنهم مستعدون أن يمزقوا إربًا كل من يدعي غير ذلك.

وما يزالون جميعًا متجمهرين حول مالك السفينة يرجوه كل واحد منهم بأن يترك الدفة له. وأحيانًا عندما يكون غيرهم في موضع القيادة فإنهم يقتلونه أو يرمونه في البحر. ثم إنهم يمخرون بالسفينة بعد أن خدروا المالك بالخمر أو العقاقير أو بشيء آخر، يمخرون بالسفينة، يقضون على كل مؤن السفينة، ويجرون بالسفينة بطريقة تُتَوقع من أناس أمثال هؤلاء.. إنهم لا يدرون ألبتة أن الربان يجب أن تكون له معرفة بالفصول، وبالسماء، وبالنجوم، وبالرياح، وكل شيء آخر عن السفن، إذا كان له أن يكون متحكمًا في السفينة. ولا يدرون أن هناك فنًّا يمكِّن الربان من أن يقرر في أي اتجاه يوجِّه السفينة، بغضّ النظر عما إذا كان الآخرون يريدون الذهاب إلى هناك أم لا. ولا يعتقدون أن أحدًا يمكن أن يتقن مثل هذا الفن».(١)

نقد أفلاطون للديمقراطية من أكثر أنواع النقد إحراجًا للغربيين؛ لأن قائله من أعظم فلاسفتهم، بل ربما عده بعضهم أعظمهم، حتى غلا فيه فيلسوف وعالم رياضيات بريطاني كبير فقال: «إن كل الفلسفة

---

(1) Republic,488a-d.

الغربيــة لا تعــدو أن تكــون هوامش علــى كتابات أفلاطون». وما يزالون يدرسون كتبه ويكتبون عنه كأنه رجل معاصر. ومع أن هــذا النقد فيما يبدو هو نقد للحكم التنفيذي لا التشريعي الذي هو محل اهتمامنا، إلا أنه يمكــن القول بأنه إذا جهــل بعض الناس فن الحكم التنفيذي، فحرِيّ بهم أن يكونوا أجهل بالحكم التشريعي.

يقول بعض المدافعين عن الديمقراطية من منظِّريها المحدثين: إن نقد أفلاطون وأمثاله غير مقبول **لأسباب منها:**

أولاً: أن القرارات السياســية قــرارات خُلقية، وأن أفلاطون كان يفترض خطأً أنه من الممكن العلم بالقيم الخُلقية. لكننا في هذا العصر نرى أن هذا العلم غير متيسر، وبالتالي لا نرى أن هناك خبراء فيه كالخبراء في المسائل الحسية أو الطبيعية. وما دام الأمر كذلك فلا رأي أجود من رأي في الأمور الخُلقية، وعليه فمن حق الناس جميعًا أن يحكموا. وعليه فإن الديمقراطية التي تأخذ برأي الأغلبية هي خير طريقة للوصول إلى القرار السياسي.

لكن بإمــكان المدافع عن رأي أفلاطــون أن يقول: إذن فالديمقراطيــة في رأيكم هذا إنما تصلح لمن كان موافقًا لكم في أن العلم بالصواب الخُلقي مســتحيل. فالديمقراطيــة لا تصلح إذن إلا فــي جو ثقافي مثل هذا الذي نســبتموه إلى العصــر، ولا بد أنكم تعنون العصــر في البــلاد الأوروبية، وإلا فــإن الناس في العالم كله ما يزالون يعتقدون بإمكانية العلم بحســن الأخلاق وســوئها. بل إن هناك أعــدادًا كبيرة -ربما كانت الأغلبية- حتى في الغرب نفســه ما زالت تؤمن مثل هذا الإيمان. وإلا فلماذا يكون موضوع الإجهاض في أمريكا موضوعًا سياســيًا ساخنًا، بلغ من الحدة بحيث إن بعض من يسمون بأنصار الحياة قتلوا طبيبًا معروفًا بإجراء عمليات الإجهاض، واعتبروه قاتلاً.

ثم إن القرارات السياســية ليســت كلها أخلاقية، وعليه فحتى لو ســلمنا بأن الناس في الغرب اليوم لا يعتقدون بإمكانية العلم بحسنها وسوئها، فإن المشكلة مــا تزال قائمة. أفكل ما يقدم للمجالس التشــريعية من مشــاريع قوانين ودراسات حولها إنما هو مسائل خُلقية بحتة لا تؤثر فيهــا الحقائق والأرقام والحجج العقلية؟!

وبإمكانــه أن يقول: إن الدعوى بــأن الحكم بقبول شــيء أو رفضه حتى في المجال السياســي هو حكم خُلقي بحت ليس بصحيح، ونحــن نرى الناس يبنون أحكامهم على ما يعدونه -بحســب مــا توفر لديهم من معلومات- خادمًا لمصلحة شــخصية أو عرقية أو حزبية أو قومية.

ثانيا: يرى النفعيون أنه حتى عندما تكون القرارات خلقية فإن الديمقراطيــة هي خير الإجراءات، وذلك أنهم يجعلون القــرارات على درجتين: الدرجة الأولى التي يعبِّر كل إنسان فيها عن اختياره عما يرى أنه في مصلحته الشخصية، وكونه محققًا لسعادته. هذا قرار لا علاقة له بالأخــلاق. أما الدرجة الثانية فهي التي تُحسب فيها قرارات المرحلة الأولى، ويحكم بأن القرار النهائي هو الذي يحقِّق أكبر قدر من الســعادة لأكبر عدد من الناس. وهذا هو القرار الأخلاقي.

وبإمكان مناصرو أفلاطون أن يقولوا: لكن رأي النفعيين هذا قائم على افتراض أن كل إنســان أعلم بمصلحته، وما يحقق له ســعادته، وهو افتراض باطل؛ وذلك لأن العلم بالمصلحة ليس مجرد شعور وهوًى، وإنما هو أمر مرتبط بحقائق موضوعية لا يتوفر العلم بها لكل الناس، بل ولا لأحد منهم. ثم إذا كانت الديمقراطية إنما تحقق مصلحة الأغلبية فإنها تكــون ظالمة للأقلية، فلا تكون هي حكم الشعب بل حكم فئة منه.

ثالثــا: يقول بعضهــم: إن حجة أفلاطون تعتمد على افتــراض أن الغاية هي تحقيق ما هو أصلح للمجتمع. لكن هب أن هذه ليست هي الغاية، أو أنها ليست الغاية الوحيدة، فالحجة إذن لا تستقيم. «مثلاً إذا كنا نريد أن

نتملق الجماهير، أو نتودد إليهم، أو نسكّن من غضبهم، أو نعطيهم إحساسًا ما بأنهم يتحكمون في مصائرهم، أو نتفادى غضبهم أو أسئلتهم، أو نشعرهم بأنهم مهمون، فإن وسائل أخرى قد تكون أجدى. وعليه فإن من الوسائل ما قد يكون أقل جودة في نتائجه من حيث الحقيقة، لكنه يحقق نتائج أحسن إذا لم تكن الحقيقة هي الغاية. وعليه فإن فقدان الحقيقة لن يكون نقدًا مناسبًا لهذه الوسائل، إلا إذا كان توخي الحقيقة ذا أهمية كبرى من الغايات الأخرى. لكن كون هذا كذلك أو لا، يعتمد بصفة عامة، على ما نريد أن ننجزه».[1]

وأقول: لولا أنني وجدت هذا الكلام في كتاب يُعدّ من أحسن الكتب في فلسفة الديمقراطية لما صدقت بأن إنسانًا عاقلاً يمكن أن يعدّه حتى مجرد احتمال جدير بالمناقشة. يبدأ الاعتراض بعبارة «إذا كنا نريد ..» من أنتم الذين تريدون هذا؟ إن حديثنا هو عن الشعب كله. فهل الشعب هو الذي يريد هذا؟ هل الشعب هو الذي يريد أن يتملق الشعب؟ هل الجماهير هي التي تريد أن تتودد إلى الجماهير؟ وهل.. وهل؟

لا بد أنكم تتحدثون عن فئة من الناس تريد أن تفعل هذا كله، ومن المؤكد أنه من شرط نجاحها فيما تريد أن تخفي هذا كله عن الجماهير؛ إذ إنها لا تستطيع أن تصارحهم بأنها إنما تريد أن تتملقهم أو تتودد إليهم، أو .. أو ... . بل لا بد أن يكون هذا كله قائمًا على الكذب عليهم، وإظهاره في صورة ترضى عنها الجماهير. لكن كل هذا يؤكد رأي أمثال أفلاطون بأن الناس لا يعلمون كلهم، وإلا لما استطاعت قلة منهم أن تخدعهم مثل هذا الخداع. بل إن المتفقين مع أفلاطون قد يقولون: إن نظامًا سياسيًا يجعل هذا ممكنًا لَهُوَ النظام الذي ينبغي أن يُرفَض.

رابعًا: إنه حتى على افتراض أن المعرفة هي القيمة الكبرى التي على أساسها يُنتَخب الحكام، وعلى فرض أن هناك من هو أعرف من غيره، فيجب -لكي نُنَصِّبهم حكامًا- أن نعرف من هم. ولكن يبدو أنه ليس هناك من وسيلة لتحديد هؤلاء الذين يعلمون.

والسؤال كيف نعرفهم؟

نقول هذا، وإن كان أمرًا صعبًا -ولاسيما إذا كان الحكم علمانيًا- فإنه ليس من المتعذر. بل لعله من الممكن حل هذه المشكلة حتى في نطاق النظام الديمقراطي إذا ما استحدثنا فيه مبادئ جديدة غير معهودة الآن، لكنها غير متناقضة مع فكرة الديمقراطية.

> **من أقوى الأدلة على بطلان كون الشعب -أو أغلبيته- عالمًا بمصالحه مؤتمنًا عليها أنه لا أحد من الآخذين بالنظام الديمقراطي في العالم كله يسلِّم بهذه الدعوى، أو يأخذها مأخذ الجد.**

خامسًا: إنه قد تكون هناك حالات -ولاسيما حالات جماعات صغيرة- لا يكون الفرق في المعرفة أو الخبرة بين أعضائها كبيرًا. فمما لا شك فيه أن رأي الأغلبية في مثل هذه الحال سيكون الأقرب إلى الصواب.

نقول: هذا أمر لا شك فيه. لكن لا يلزم ناقد الديمقراطية باعتبارها نظام حكم أن يكون رافضًا لكل شيء فيها في كل حال من الأحوال. ومن ثم فنحن لا نختلف مع هذه النقطة.

سادسًا: قد تكون هناك حالات لا يكون المعوَّل فيها على مجرد العلم أو الخبرة، بل يحسن فيها اعتبار قيم أخرى، مع المعرفة أو بدونها.

نقول: وهذا أيضًا نقد مقبول إذا كان موجهًا لأفلاطون بالذات. لكن قولنا فيه هو قولنا في سابقه. بل إن هذا أمر معتبر في الإسلام.

٥- ومن أقوى الأدلة على بطلان كون الشعب -أو أغلبيته- عالمًا بمصالحه مؤتمنًا عليها أنه لا أحد من الآخذين بالنظام الديمقراطي في العالم كله يسلِّم بهذه الدعوى، أو يأخذها مأخذ الجد. إن الدليل على

(1) Ross, op.cit, p. 153.

أنهم لا يعتبرون الأغلبية مؤتمنة على صيانة الحقوق أنهم في الغرب وفي البلاد المقلدة له لا يؤمنون بالديمقراطية على إطلاقها، بل يقيدونها بالليبرالية، فديمقراطياتهم ديمقراطية ليبرالية. ما معنى ذلك؟ معناه أن حكم الشعب مقيد بكونه ضمن إطار قيمي معين هو الإطار الليبرالي.

ماذا تقول الليبرالية؟ تقول: إن للإنسان الفرد حقوقًا جوهرية غير قابلة للمساومة، ولا يجوز لأحد أن يتغوّل عليها، حتى ولو كان هذا المتغول هو الأغلبية (سواء كان أغلبية المواطنين في استفتاء عام، أو أغلبية نوابهم في مجلس تشريعي). وسنبين -عند مناقشتنا لليبرالية- أن هذا بالإضافة إلى كونه ينقض الافتراض بأن الشعب -أو أغلبيته- عالم بما هو مصلحة له، مؤتمن على التعبير عنها، فإنه ينقض فكرة الديمقراطية نفسها؛ لأن الديمقراطية مبنية على أن السيادة التشريعية للشعب، لا لدكتاتور، ولا لفئة من الناس، بل ولا لكتاب مُنَزَّل، وإنما هي للشعب. فكيف يقال: إن هذا الشعب صاحب السيادة التشريعية محكومة قراراته بقيم الليبرالية؟ ما أساس هذه القيم خيرًا كانت أم شرًّا؟ هل هي مما شرع الله؟ هل هي مما رأته فئة من المواطنين؟ على كل حال فإنها مهما كان مصدرها تتناقض مع مبدأ سيادة الشعب التشريعية.

الرأسمالية:

حديثنا هنا ليس عن النظام الاقتصادي الرأسمالي السائد في العالم اليوم، والذي بدأت بعض أعمدته تنهار، وبدأت أخرى تهتز في الولايات المتحدة وفي أوروبا وغيرها، حديثنا ليس عن هذا النظام، وإنما هو عن النظرية الفلسفية التي يقوم عليها، والتي كان الاهتداء بها هو السبب الحقيقي لما يعاني منه النظام الرأسمالي من مشكلات.

نقول: إن الكارثة الاقتصادية الراهنة كانت دليلاً يضاف إلى أدلة أخرى على فشل النظرية التي قام عليها الاقتصاد الرأسمالي. وهي دليل من ناحيتين: من ناحية أن العمل بالنظرية هو الذي أدى إلى الكارثة، ومن ناحية أنه اتضح أن علاج الكارثة تطلب الخروج على ما تقتضيه.

إن الكارثة الاقتصادية الراهنة كانت دليلاً يضاف إلى أدلة أخرى على فشل النظرية التي قام عليها الاقتصاد الرأسمالي. وهي دليل من ناحيتين: من ناحية أن العمل بالنظرية هو الذي أدى إلى الكارثة، ومن ناحية أنه اتضح أن علاج الكارثة تطلب الخروج على ما تقتضيه.

تقول النظرية: إن الاقتصاد الناجح هو اقتصاد سوق يسمح بالملكية الفردية، وبالبيع والشراء والادخار، ويترك للسوق تحديد أسعار السلع، وأن هذا كله ينبغي أن يكون في حرية كاملة لا يحدّ منها أيّ تدخل من الدولة. وكان الفيلسوف والاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث الذي عاش في القرن الثامن عشر هو أكثر من اشتهر بالقول بهذه الفلسفة الرأسمالية، لكن المؤرخين يقولون: إنه هو نفسه تأثر بكتابات ماندافيل الذي كان أكثر منه غلوًا في هذا الأمر، فهو المشهور بقوله: «إن الرذائل الفردية هي فضائل اجتماعية في مجال الاقتصاد».

كان سميث وغيره يقولون: إنه لا بأس على الفرد أن يندفع لتحقيق مصالحه بدافع الأنانية، بل قال بعضهم: بدافع الطمع ليحقق مصالحه، وأن النتيجة ستكون -بفعل اليد الخفية- أمرًا لم يخطر على بال الفرد، وهو الصالح العام.

لكن الواقع أن هذه اليد الخفية لم تقم بالمهمة التي عزاها إليها سميث وغيره، وإنما أدى ذلك الطمع الفردي المتروك له الحبل على غاربه إلى تقسيم الثروة تقسيمًا ظالمًا؛ بحيث إن قلة قليلة من المواطنين -تصل أحيانًا إلى عشرة بالمائة- تمتلك ما يصل أحيانًا إلى تسعين بالمائة من الثروة، ولا يمتلك التسعون بالمائة الباقون إلا عشرة بالمائة منها، مما جعل بعض الاقتصاديين الأمريكيين يقولون ساخرين: «إنه يبدو

أن شيئًا أصاب تلك اليد فَشَلَّهَا».

وقد بدأت الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد حدتها منذ سنين، مما جعل بعض الاقتصاديين يقولون: إنه إن استمر التفاوت على تلك الوتيرة فسيؤدي حتمًا إلى كارثة اجتماعية.

إن الأمر المثالي للنظرية الناجحة أن تكون النتيجة أحسن فأحسن، كلما كان واقع العمل بها أقرب إلى مثالها النظري. لكن الغريب في النظرية الرأسمالية أنه لو كان الواقع قريبًا من مثالها -ودعك عن أن يكون مطابقًا له - لكانت الكوارث أكثر فأكثر.

الصورة المثالية لهذه النظرية الرأسمالية هي: أن لا يكون للدولة أدنى تدخل في النشاط الاقتصادي. لكن هذا معناه أن لا تفرض الدولة على الناس ضرائب، ولا تضع قوانين تقيد بها النشاط الاقتصادي، كأن تمنع صنع بعض الأشياء الخطرة أو المتاجرة بها، وكأن تحدد الأماكن التي تُبنَى فيها المصانع، وتضع لها شروطًا صحية وبيئية وغير ذلك. لكن كل هذه القيود ما زالت تحدث إلى حد ما في الدول الرأسمالية.

الدولة إذن تدخلت، لكن تدخلها لم يكن بالقدر الذي يرفع الظلم، بل كانت تميل دائمًا إلى إعطاء حرية أكبر للأغنياء، مهما أدى ذلك إلى التضييق على الفقراء. خذ نظام الضرائب في الولايات المتحدة مثلًا. إن الضريبة لا تؤخذ من رأس المال كما هو الحال في الزكاة، وإنما تؤخذ فقط من دخل الفرد في العام المالي. وهذا معناه أنه إذا كان هناك شخصان أحدهما يمتلك مليوني دولار، والآخر لا يمتلك شيئًا، لكن دخل كل منهما في السنة المالية كان مائة ألف دولار، فإن نسبة ما يؤخذ منهما ستكون متساوية، أي أن الضريبة لا تتعرض لرأس المال الذي كان موجودًا قبل السنة المالية.

قال كيفن فلبس في كتابه عن «الديمقراطية والثروة»: «إنه لو أُخذت ضريبة مقدارها ثلاثة بالمائة على رءوس الأموال في أمريكا وحدها لما بقي على وجه الأرض فقير»! ولعل القارئ لاحظ أن هذه النسبة قريبة جدًا من نسبة الزكاة التي تُفرض فعلاً على رءوس الأموال.

لكن دعاة الرأسمالية في الغرب ما يزالون يدافعون عنها، رغم كل ما يرون من آثارها الضارة. أتدرون ما السبب في هذا؟ السبب أنهم ظنوا أن البديل الوحيد للنظام الرأسمالي الذي عهدوه هو النظام الاشتراكي الذي عرفوا صورًا منه في الاتحاد السوفييتي وفي الصين قبل التعديلات التي أحدثها الصينيون فيه. وهم بهذا يخلطون بين كون الرأسمالية اقتصاد سوق، وبين كون كل اقتصاد سوق هو بالضرورة اقتصاد رأسمالي.

لكن الحقيقة هي أن هناك بديلاً ثالثًا هو الاقتصاد الإسلامي الذي هو اقتصاد سوق، لكنه سوق منضبط بضوابط القيم الإسلامية، وهي قِيم يغلب عليها مراعاة مصالح الفقراء؛ مما يجنِّب المجتمعات الآخذة بها ذلك التفاوت الفظيع الذي نتج عن النظرية الرأسمالية.

وفي قول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ [البقرة:٢٧٥] بيان لهذين الأمرين، ففي إحلال البيع إقرار باقتصاد السوق، وفي تحريم الربا تقييد له بقيم إسلامية هي في مصلحة الفقراء.

ثم تأتي الزكاة التي هي أيضًا في مصلحة الفقراء، بل تأتي القاعدة العامة التي تأمر بأن لا يكون المال دُولَة بين الأغنياء. وإذا كان الغربيون لم يعرفوا النظرية الرأسمالية إلا في صورتها التي قال بها سميث وغيره، فإننا نعلم من القرآن الكريم أنها نظرية قديمة كان من بين من قالوا بها قوم شعيب الذين رفضوا دعوة نبيهم لهم إلى العدل في معاملاتهم المالية؛ بحجة أن المال مالهم، فلهم الحق أن يفعلوا فيه ما شاءوا. قال الله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ وَلَا تَنقُصُواْ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ ۚ إِنِّىٓ أَرَىٰكُم بِخَيْرٍ وَإِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٤﴾

﴿وَيَٰقَوۡمِ أَوۡفُواْ ٱلۡمِكۡيَالَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا تَبۡخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشۡيَآءَهُمۡ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ٨٥ بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٖ ٨٦ قَالُواْ يَٰشُعَيۡبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَـٰٓؤُاْۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلۡحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٤ -٨٧].

شعار الفلسفة الرأسمالية يكاد يكون ترجمة لقول قوم هود هذا؛ فقوم هود يريدون أن يفعلوا ما شاءوا والفلسفة الرأسمالية تقول: «دعه يعمل laissez fair»، أي لا تتدخل في نشاطه الاقتصادي.

لقد رفض الإسلام الفلسفة التي احتج بها قوم هود على أساس أن المال ليس مملوكًا ملكية مطلقة للبشر، وإنما هو مملوك لله الذي يأمر البشر بأن يتصرفوا فيه تصرفًا عادلاً وفق أوامره سبحانه.

ومن الآثار الحسنة التي نتجت عن هذه الكارثة أن كثيرًا من المفكرين من اقتصاديين وغير اقتصاديين لم يعودوا يؤمنوا بالنظرية الرأسمالية البحتة، بل صاروا يدعون إلى تدخل من الدولة لإقرار العدل، وصاروا يذمون الأنانية والطمع الذي كان من أسباب هذه الأزمة.

فالفكر الاقتصادي بدأ بهذا يقترب من الهدي الإسلامي، الذي يقرّ اقتصاد السوق في حدود قيم العدالة، والمأمول أن يكون في هذا عبرة لإخواننا المسلمين يعيد إليهم الثقة بتعاليم ربهم، ويشجّعهم على الاستمساك بها في نشاطهم الاقتصادي؛ لكي يضربوا للناس مثلاً عمليًا بحسنها وجدواها. وقد بدأ الاهتمام بتعاليم الإسلام الاقتصادية في المجالات الأكاديمية في الغرب، بل إن الأمثلة العملية للمؤسسات الاقتصادية الإسلامية بدأت تبدي نجاحها بالنسبة لرصيفاتها الغربية، كما يحدثنا البروفسور علي خان أستاذ القانون بجامعة ووشبيرن بولاية كنساس الأمريكية في مقال له عن الكارثة الاقتصادية.[1]

علاقة الديمقراطية بالرأسمالية والليبرالية:

الديمقراطية السائدة في الغرب الآن تسمى بالديمقراطية الليبرالية، كما أنها ديمقراطية مرتبطة بالرأسمالية. وقد كتب المفكرون الغربيون أنفسهم فيما يرونه من تناقض بين هذه المبادئ. فالليبرالية تتناقض مع الديمقراطية؛ لأن الديمقراطية تجعل الشعب هو السلطة التشريعية العليا، لكن الليبرالية تقول: إن لكل فرد من الناس حقوقًا لا يجوز حتى للأغلبية أن تتغول عليها. من الذي أعطى الأفراد هذه الحقوق؟ هذا سؤال لم يستطيعوا الإجابة عليه.

فمنهم من قال: لأنها حقوق صدر بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لكن على أي أساس صدر ذلك الإعلان نفسه؟ ثم ألا يجوز للأمم المتحدة التي أصدرته أن تغيِّر فيه وتبدل؟ ومنهم من يقول: إنها حقوق أجمع الناس عليها في العالم كله. ولكن لو كان الأمر كذلك لما كانت هناك من حاجة لأن يصدر بها إعلان أو تُجعل في قوانين. إن المسلم يؤمن بحقوق للإنسان يوافق بعضها بعض ما جاء في ذلك الإعلان، لكنه يقول: إنها حقوق أعطاها الخالق لعباده؛ فلذلك لا يجوز لهم أن يحرموه منها.

الفكر العلمي:

أحسن ما عند الغربيين من فكر هو الفكر العلمي المستند إلى أدلة حسية وعقلية، والذي يسمى سينس science، وهو في مفهومه العام يشمل العلوم الطبيعية من فيزياء وكيمياء وأحياء وغيرها، لكنه يشمل أيضًا كل علم اجتماعي سار على مناهج هذه العلوم.

كيف ينظر المسلم إلى هذه العلوم وكيف يقوّمها؟ ينظر إليها نظرة المتقبل المقدِّر لها الآخذ بها. لماذا؟

أولاً: لأن منهج هذه العلوم منهج يقرّه دينه. فالله تعالى يقول: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾ [النحل:٧٨].

---

(1) http://www.counterpunch.com/khan09272008.html

هذا معناه أن الحس والعقل هما الوسيلتان اللتان يكتسب بهما الإنسان العلم، سواء كان علمًا دينيًا أو كان علمًا دنيويًا. وهذه العلوم تقوم على المشاهدة والتجربة وعلى قوانين عامة ونظريات تختبر صحتها بتلك المشاهدة والتجربة، فما أبطلته كان باطلاً، وما شهدت له كان صحيحًا، لكن لا يُشترط في الصحة أن تكون أمرًا يقينيًا، بل يكفي فيها غلبة الظن. وكل هذه أمور مقبولة في الإسلام.

ثانياً: لأن هذه العلوم علوم مفيدة كما دلت على ذلك تجربة الغربيين معها، وكما دلت على ذلك تجربة المسلمين قبلهم معها. فالأمة التي لا تأخذ بها، ولا بما يبنى عليها من تقنيات تظل متخلفة في مجالات الاقتصاد والقوة العسكرية والإعلام، وغيرها بالنسبة للأمم التي تأخذ بها. وكل أنواع القوى هذه أمور يحتاج إليها المسلمون لبقاء دينهم وللدفاع عنه ولتبليغه.

ثالثاً: لأن لهذه العلوم مكانة كبيرة في التاريخ الإسلامي، يدل على ذلك ما كتبه المسلمون وغير المسلمين في تاريخ العلوم، وإن الغرب الذي تفوق على المسلمين الآن فيها كان هو في البداية قد أخذ عن المسلمين وتأثر باكتشافاتهم ونظرياتهم. ليس هذا فحسب بل إن المسلمين رغم تأخرهم فيها بالنسبة للغرب ما يزالون يشاركون في تطورها بتجاربهم وكتاباتهم في المجلات العلمية حتى في البلاد الغربية. لكن كل هذا لا يرضي طموح المسلم المتطلع إلى أن يصير للمسلمين القدح المعلَّى في هذه العلوم وتقنياتها.

ولذلك فإنه يأمل أن يتطور الفكر العلمي في بلاده في كل مجالاته: مجال المؤسسات التي ترعى هذا العلم، ومجال التخصصات الدقيقة فيه، والمجال العام الذي يجعل من الفكر العلمي هذا فكرًا جماهيريًا بقدر المستطاع.

رابعاً: لأن المسلمين بدءوا يجدون في ما توصلت إليه هذه العلوم من حقائق ما يؤيد ما جاء في كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأسَّسوا لذلك علمًا أسموه بالإعجاز العلمي. والمقصود بالإعجاز هنا كون القرآن والسنة سبقتا إلى تقرير بعض الحقائق التي اكتشفتها العلوم الطبيعية لاحقًا، والتي ما كان من الممكن أن يعرفها بشر في زمان النبي صلى الله عليه وسلم بالوسائل المتاحة للناس في ذلك الزمان.

ومن أحسن الأمثلة على ذلك مسألة تطور الجنين التي يقول عنها العالم الكندي كيث مور -كما نقل عنه الأستاذ الدكتور زغلول النجار-: «إن التعبيرات القرآنية عن مراحل تكوُّن الجنين في الإنسان لتبلغ من الدقة والشمول ما لم يبلغه العلم الحديث، وهذا إن دلَّ علي شيء فإنما يدل على أن هذا القرآن لا يمكن أن يكون إلا كلام الله، وأن محمدًا رسول الله».[1]

«إن التعبيرات القرآنية عن مراحل تكوُّن الجنين في الإنسان لتبلغ من الدقة والشمول ما لم يبلغه العلم الحديث، وهذا إن دلَّ علي شيء فإنما يدل على أن هذا القرآن لا يمكن أن يكون إلا كلام الله، وأن محمدًا رسول الله».

وفي مثل هذه الكشوف تصديق لقوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت:٥٣].

خامساً: ولأننا نريد أن نصحِّح مسار هذه العلوم بأن نخلِّصها من الفلسفة المادية الإلحادية التي صارت إطارًا لها. وتتمثل هذه الفلسفة الإلحادية في القول بأن العالم مكتفٍ بنفسه لا يحتاج إلى تدخل من خارجه، وأن حوادثه يجب تفسيرها بظواهر من النوع المشهود فيه. لكن هذا معناه عدم قبول أيِّ دليل من

(1) http://forums.way2allah.com/showthread.php?t=14953

داخل العالم على حقيقة في خارجه.

وإذا كان عصـــر تنويرهم لا يؤمن -إن آمن- إلا بإله لا يتدخل في الكون ولا يرســـل رسلاً، فإننا نؤمن بإله لا يحْدُث شـــيء في الكون إلا بإذنـــه وعلمه، وإرادته وقدرته، ونؤمن بأن هذا الإله هو الذي أرسل محمدًا بالديـــن الحق، ولذلـــك فإذا كان الملحـــدون الماديون يحصرون مصادر المعرفة في الكون وحده، فإننا نؤمن بأن للمعرفـــة مصدرين هما: خلق اللـــه، وكلام الله تعالى. وقد رأينا كيـــف أن حركة الإعجاز العلمي قد أثبتت توافق الحقائق الكونية مع الحقائق الشرعية.

معلومات إضافية

عمانويل كَانْت:

يُعّد الفيلسوف الألماني «عمانويل كانت» من أهم آباء الفلسفة الغربية المعاصرة، ويعتبره البعض بمثابة أكبر فيلسوف عرفته أوروبا منذ قرنين على الأقل، وكان أول من طالب بالتفريق الصارم بين الأخلاق كمنظومة قيمية تربوية وبين الدين.

يرتبط اسم «كانت» ارتباطًا وثيقًا بندائه الشهير الذي استهله بعبارة «أَعْملوا عقولكم أيها البشر»، التي تعد من أهم شعارات حركة التنوير الأوروبية، والتي عبَّرت بشكل واضح عما اعتُبر نقلة نوعية شهدتها أوروبا آنذاك في القرن الثامن عشر في عصر التنوير.

وُلِدَ «كانت» في مدينة كونيغ سبيرغ في شمال ألمانيا -التي تُعد اليوم جزءًا من روسيا- عام ١٧٢٤م، وحصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة ليصبح فيما بعد أستاذًا في الجامعة، ثم انخرط «كانت» في مطالعات فكرية مكثفة، شملت: نيوتن، وهيوم، والفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو الذي كان له أبلغ الأثر في اتجاه تفكير «كانت»؛ حيث إن روسو كان يركز على أوَّلِيَّة الأخلاق، ووضعها في مرتبةٍ تفوق العلمَ والدين.

تدرج في المناصب الجامعية حتى أصبح عميدًا لجامعته بين عامي ١٧٨٦ و ١٧٨٨م، وفي أثناء ذلك نشر بعض مؤلفاته التي اعتبرها الغرب أهم المؤلفات الفلسفية في عصره مثل «نقد العقل الخالص»، و«نقد العقل العملي».

وصف الفيلسوف الألماني «عصر التنوير» بأنه: «خروج الإنسان عن مرحلة القصور العقلي، وبلوغه سن النضج أو سن الرشد». وعرَّف ما أسماه «القصور العقلي» على أنه «التبعية للآخرين وعدم القدرة على التفكير الشخصي أو السلوك في الحياة، أو اتخاذ أي قرار بدون استشارة الشخص الوصي علينا».

روّج «كانت» لمفهوم جديد لطبيعة العلاقات بين الدول تقوم على أرضية القانون الدولي، وما أسماه «السلام الأبدي»، وقال: إن إقامة هذا السلام الدائم بين الشعوب ممكن «عن طريق عدم اتخاذ الإنسان وسيلة وإنما دائمًا غاية، وهو ما يعني احترام الكرامة الإنسانية لدى الآخر بأي شكل كان». وأن «تحقيق السلام لن يتم إلا عبر تغيير الإنسان وتربيته أخلاقيًا بهدف جعل الحرب أمرًا مستحيلاً».

المصدر:

موقع «دويتشه فيله» Deutsche Welle الألماني، على الرابط:

http://www.dw-world.de/dw/article/0,,1893902,00.html

***

الرأسمالية:

الرأسمالية نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس إشباع حاجات الإنسان الضرورية والكمالية، وتنمية الملكية الفردية والمحافظة عليها، متوسعًا في مفهوم الحرية، معتمدًا على سياسة فصل الدين نهائيًا عن الحياة.

ذاق العالم بسبب هذا النظام ويلات كثيرة؛ نتيجة إصراره على كون المنفعة واللذة هما أقصى ما يمكن تحقيقه من السعادة للإنســان. وما تزال الرأسمالية تمارس ضغوطها وتدخلها السياسي والاجتماعي والثقافي، وترمي بثقلها على مختلف شعوب الأرض.

أسس الرأسمالية:

- البحث عن الربح بشتى الطرق والأساليب إلا ما تمنعه الدولة لضرر عام.

- تقديس الملكية الفردية؛ وذلك بفتح الطريق أمام كل إنســان كي يســتغل قدراته في زيادة ثروته، وحمايتها وعدم الاعتداء عليها، وتوفير القوانين اللازمة لنموها واطرادها، وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام، وتوطيدالأمن.

- المنافسة والمزاحمة في الأسواق Perfect Competition.

- نظام حرية الأسعار Price System، وإطلاق هذه الحرية وفق متطلبات العرض والطلب، واعتماد قانون السعر المنخفض في سبيل ترويج البضاعة وبيعها.

أشكال الرأسمالية:

- الرأســمالية التجارية التي ظهرت في القرن الســادس عشــر إثر إزالة الإقطاع؛ إذ أخذ التاجر يقوم بنقل المنتجات من مكان إلى آخر بحسب طلب السوق، فكان بذلك وسيطًا بين المنتج والمستهلك.

- الرأسمالية الصناعية التي ساعد على ظهورها تقدم الصناعة وظهور الآلات البخارية التي اخترعها جيمس وات ســنة ١٧٧٠م والمغزل الآلي ســنة ١٧٨٥م، مما أدى إلى قيام الثورة الصناعية في إنجلترا أولاً، وفي أوروبا عامة إبان القرن التاسع عشر. وهذه الرأسمالية الصناعية تقوم على أساس الفصل بين رأس المال وبين العامل، أي بين الإنسان وبين الآلة.

- نظام الكارتل Cartel System الذي يعني اتفاق الشــركات الكبيرة على اقتسام السوق العالمية فيما بينها مما يعطيها فرصة احتكار هذه الأسواق وابتزاز الأهالي بحرية تامة. وقد انتشر هذا المذهب في ألمانيا واليابان.

- نظام الترست Trust System والذي يعني تكوّن شركة من الشركات المتنافسة؛ لتكون أقدر على الإنتاج وأقوى في التحكم والسيطرة على السوق.

من أبرز عيوب الرأسمالية:

الرأسمالية نظام وضعي يقف على قدم المساواة مع الشيوعية وغيرها من النظم التي وضعها البشر بعيدًا عن منهج الله الذي ارتضاه لعباده ولخلقه من بني الإنسان، **ومن عيوبها:**

- **الأنانية**: حيث يتحكم فرد أو أفراد قلائل بالأســواق؛ تحقيقًا لمصالحهم الذاتية دون تقدير لحاجة المجتمع أو احترام للمصلحة العامة.

- **الاحتكار**: إذ يقوم الشخص الرأسمالي باحتكار البضائع وتخزينها حتى إذا ما فُقدت من الأسواق نزل بها ليبيعها بسعر مضاعف يبتز به المستهلكين الضعفاء.

- تطرفت الرأسمالية في تضخيم شأن الملكية الفردية، كما تطرفت الشيوعية في إلغاء هذه الملكية.

- **المزاحمة والمنافسة**: إن بنية الرأسمالية تجعل الحياة ميدان سباق مسعور؛ إذ يتنافس الجميع في سبيل إحراز الغلبة، وتتحول الحياة عندها إلى غابة يأكل القوي فيها الضعيف، وكثيرًا ما يؤدي ذلك إلى إفلاس المصانع والشركات بين عشية وضحاها.

- **ابتزاز الأيدي العاملة**: وذلك أن الرأسمالية تجعل الأيدي العاملة سلعة خاضعة لمفهومي العرض والطلب، مما يجعل العامل معرَّضًا في كل لحظة لأن يُستبدَل به غيره ممن يأخذ أجراً أقل، أو يؤدي عملاً أكثر أو خدمة أفضل.

- **البطالة**: وهي ظاهرة مألوفة في المجتمع الرأسمالي، وتكون شديدة الظهور إذا كان الإنتاج أكثر من الاستهلاك؛ مما يدفع بصاحب العمل إلى الاستغناء عن الزيادة في هذه الأيدي التي تثقل كاهله.

- **الحياة المحمومة**: وذلك نتيجة للصراع القائم بين طبقتين إحداهما مبتزة يهمها جمع المال من كل السبل وأخرى محروقة تبحث عن المقومات الأساسية لحياتها، دون أن يشملها شيء من التراحم والتعاطف المتبادل.

- **الاستعمار**: ذلك أن الرأسمالية بدافع البحث عن المواد الأولية، وبدافع البحث عن أسواق جديدة لتسويق المنتجات تدخل في غمار استعمار الشعوب والأمم استعمارًا اقتصاديًا أولاً، وفكريًا وسياسيًا وثقافيًا ثانيًا، وذلك فضلاً عن استرقاق الشعوب وتسخير الأيدي العاملة فيها لمصلحتها.

- **الحروب والتدمير**: فلقد شهدت البشرية ألوانًا عجيبة من القتل والتدمير؛ وذلك نتيجة طبيعية للاستعمار الذي أنزل بأمم الأرض أفظع الأهوال وأشرسها.

- الرأسماليون يعتمدون على مبدأ الديمقراطية في السياسة والحكم، وكثيرًا ما تجنح الديمقراطية مع الأهواء بعيدة عن الحق والعدل والصواب، وكثيرًا ما تُستخدم لصالح طائفة الرأسماليين، أو من يسمون أيضًا (أصحاب المكانة العالية).

- إن النظام الرأسمالي يقوم على أساس ربوي، ومعروف أن الربا هو جوهر العلل التي يعاني منها العالم أجمع.

- إن الرأسمالية تنظر إلى الإنسان على أنه كائن مادي، وتتعامل معه بعيدًا عن ميوله الروحية والأخلاقية، داعية إلى الفصل بين الاقتصاد وبين الأخلاق.

- تعمد الرأسمالية إلى حرق البضائع الفائضة، أو تقذفها في البحر، خوفًا من أن تتدنى الأسعار لكثرة العرض، وبينما هي تقدم على هذا الأمر تكون كثير من الشعوب أشدَ معاناة وشكوى من المجاعات التي تجتاحها.

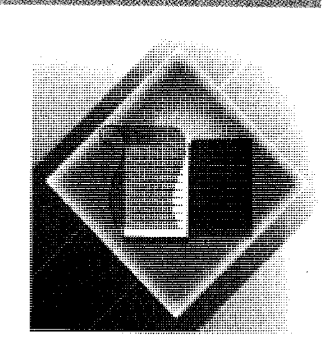
- يقوم الرأسماليون بإنتاج المواد الكمالية، ويقيمون الدعايات الهائلة لها، دونما التفات إلى الحاجات الأساسية للمجتمع؛ ذلك أنهم يفتشون عن الربح والمكسب أولاً وأخرًا.

- يقوم الرأسمالي في أحيان كثيرة بطرد العامل عندما يكبر، دون حفظ لشيخوخته، إلا أن أمرًا كهذا أخذت تخفّ حدته في الآونة الأخيرة بسبب الإصلاحات التي طرأت على الرأسمالية والقوانين والتشريعات التي سنَّتها الأمم لتنظيم العلاقة بين صاحب رأس المال والعامل.

المصدر:

الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، من إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي (نسخة إلكترونية).





الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين

أنور قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث- صنعاء

ملخص الدراسة

يعد المذهب الشيعي أحد أهم ركائز الفكر السياسي الإيراني؛ حيث انطلقت حركة الإمام الخميني المعارضة من منطلقات مذهبية بالأساس. ونجحت في نقل الشيعة «الإمامية» من فرقة هامشية إلى قوة شعبية، استطاعت عبر الثورة الإيرانية اقتلاع أكبر نظام استبدادي في المنطقة آنذاك لتنشئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩م وبشكل دراماتيكي مفاجئ.

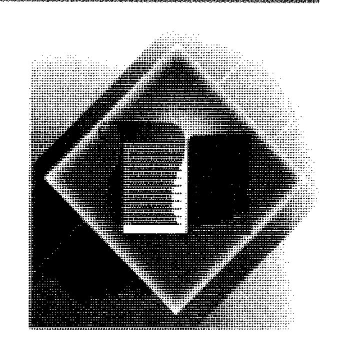
وقد انعكس ذلك على طبيعة الفكر السياسي المرتكز على نظرية «ولاية الفقيه»، وعلى الدستور الإيراني، وكذلك على النخبة الحاكمة في إيران؛ حيث تربط الشيعة «الإمامية» منصب الإمامة بمقام النبوة، باعتباره ولاية «دينية» تمثل امتدادًا لمهمة الرسول -صلى الله عليه وسلم- الدينية والسياسية، وتعتبر هذا المنصب حقًّا إلهيًا ليس للأمة فيه اختيار، وإنما يقوم على أساس (النصية) من الله تعالى.

ومع قيام الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية التي قادها الخميني عام ١٩٧٩م، تحولت بعض القوى المعارضة لحكم الشاه إلى قوى معارضة لحكم «ولاية الفقيه»؛ فقد واجهت الثورة كافة القوى السياسية التي لا تشاركها رؤاها العقدية والفكرية والسياسية، وعملت على تصفيتها وتهميشها من المشهد السياسي العام، بما في ذلك المخالفين من «البيت الشيعي».

وتتوزع التركيبة السياسية المعارضة في إيران إلى قسمين: قسم يعارض النظام القائم في طهران عقب الثورة، ويسعى لتغيير الصيغة التي يقوم عليها حاليًا بشكل جذري، وهو قسم يضم قوى دينية وقومية وفكرية مختلفة. وقسم آخر يعارض أداء النظام من الداخل، وهو ما يعرف بالتيار «الإصلاحي»، ساعيًا إلى تحسين وضع النظام من خلال تعديلات لا تمس بجوهر القيم والمبادئ التي قامت الثورة على ضوئها، وإنما ببعض التفاصيل هنا وهناك. وبين هذين التيارين يتحكم تيار «المحافظين» بزمام الأمور ومؤسسات وأجهزة السلطة والحكم.

وهنا يلزم النظر للتيارين الإصلاحي والمحافظ وفقًا لخصوصية النظام الإيراني؛ حيث يقصد بالتيار المحافظ ذلك الاتجاه التقليدي من المرجعيات الدينية، والقيادات السياسية، والرموز الثقافية والاجتماعية الملتزمة بنهج الثورة الإيرانية التي تزعَّمها الخميني ورسم خطَّها الفكري. بينما التيار الإصلاحي هو ذلك الاتجاه المطالب بإحداث تغييرات على مستوى الأداء السياسي والبنية الثقافية والاجتماعية بما لا ينفصم عن نهج الثورة وخطها الفكري.





الفكر السياسي الإيراني بين الإصلاحيين والمحافظين

أنور قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث- صنعاء

الفكر السياسي للثورة الإيرانية:

بعد غياب دام قرونًا عن الحضور الإيجابي في الحياة السياسية إلا من خلال الظل أطلت الثورة الإيرانية التي قادها روح الله الخميني، الذي استطاع استغلال الظروف الداخلية لإيران والواقع الإقليمي والدولي ليحيل الشيعة من فرقة هامشية إلى قوة شعبية استطاعت اقتلاع أكبر نظام استبدادي لتنشئ الجمهورية الإيرانية عام ١٩٧٩م وبشكل دراماتيكي مفاجئ.

هذه الثورة غيَّرت مجرى الأحداث في المنطقة، وقلبت موازين القوى، وأدخلت إيران نحو عهد جديد. فالثورة التي قادها الخميني ضد حكم أسرة بهلوي العميلة للغرب -حينها- مثلت تحولاً في الفكر السياسي للشيعة (الإمامية)، ضمن سلسلة التحولات التي شهدها الفكر السياسي الشيعي عبر التاريخ.

ولا يشك أحد في أن المذهب الشيعي كان أحد أهم ركائز فكر الإمام الخميني حيث يُعدُّ الرجل مرجعًا دينيًا في المذهب، ورمزًا من رموز الحوزات العلمية؛ حيث انطلقت حركته المعارضة. وهذا الأمر ظهر في طبيعة النظام السياسي المرتكز على نظرية «ولاية الفقيه» التي تمثل نظرية شيعية إمامية متقدمة، وفي الدستور الإيراني، وفي النخبة الحاكمة في إيران.

ومن المُقرر أن الشيعة (الإمامية) تربط منصب الإمامة بمقام النبوة، باعتباره ولاية دينية تمثل امتدادًا لمهمة الرسول -صلى الله عليه وسلم- الدينية والسياسية، وتعتبر هذا المنصب حقًا إلهيًا ليس للأمة فيه اختيار، وإنما يقوم على أساس (النصية) من الله تعالى.

هذه العقيدة التي توارثها الشيعة وأصَّلوا لها، وأضافوا لها تصورات خاصة عن شخصية الأئمة، وامتيازاتهم -والتي منها: العصمة، وحق التشريع، ومعرفة الغيب- جعلت من الأئمة كيانات مقدسة، واتباعها واجبًا مطلقًا.[1]

وجرى استصحاب هذه العقائد في ذرية الإمام علي -رضي الله عنه- من بعده، حتى جاء عام ٢٦٠هـ؛ حيث توفي الإمام الحادي عشر المعروف بالحسن العسكري دون أن يُعرف له خلَف، أو ينص على إمام بعده، ما أوقع الشيعة في اضطراب، وألجأ فرقة منهم إلى ادعاء (ولدٍ) للحسن العسكري، لكنه أخفاه خوفًا عليه، واستطاعوا

(١) انظر في ذلك: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، د. ناصر عبد الله القفاري، دار الرضا للنشر والتوزيع، الجيزة، ط٣، ١٩٩٨م؛ المجلد الثاني.

إقناع الأتباع بذلك زاعمين غيبته؛ (لأنه لا يصح أن يخلو الزمان من إمام قائم بحجة الله في الأرض).

وأحاطت فكرة (الغَيْبَة) هالة من الأخبار والمرويات التي نسجها مراجع الشيعة خلال الفترة اللاحقة؛ ولأن مثل هذه الفكرة قد تؤدي إلى تراجع المذهب، وبسبب ما قد يترتب على ذلك من أمور لازمة أحدث مراجع الشيعة فكرة (تعويضية) لسد هذا الفراغ (المرجعي)، ألا وهي فكرة (النيابة)، أو ما عُرف بـ(الباب)، وهو منصب يتولى بموجبه شخص (الباب) الصلة بين الإمام الغائب وبين أتباعه من خلال التقائه بالإمام، وينال بموجب ذلك حق الطاعة، وثقة الرواية، وجمع الخُمُس الذي كان ينصِّب بموجبه الباب وكلاء له في الديار التي يوجد بها الشيعة.

جباية الخُمُس الذي يؤمن به الشيعة -والذي أصبح حقًّا للفقهاء- حقق لمرجعيات المذهب تمكنًا وتأثيرًا قائمًا على (المال) حتى صاروا بسببه مؤسسةً مستقلة تدير شئون الشيعة بشكل مستقل.

ومضى الأمر على هذا الحال حتى ساد التشكك بين الشيعة، ووقع الخلاف في ادعاء البابية، فخرج مراجع الشيعة بفكرة جديدة هي (نيابة الفقهاء)، من خلال توقيع (خطاب) منسوب للإمام الغائب يُعلن فيه انقطاع البابية المباشرة، وينص على نيابة فقهاء المذهب، وبذلك احتلوا في نفوس الأتباع شيئًا من التقديس الذي كان يُصرف للأئمة.[1]

يقول شيخهم محمد رضا المظفر: «عقيدتنا في المجتهد الجامع للشرائط، أنه نائب للإمام عليه السلام في حال غيبته، وهو الحاكم والرئيس المطلق، له ما للإمام من الفصل في القضايا والحكومة بين الناس، والراد عليه رادّ على الإمام، والراد على الإمام رادّ على الله تعالى».[2]

ومع هذا التحول في القرن الرابع الهجري أعلن الشيعة عن انقضاء (الغيبة الصغرى) للإمام وبدء (الغيبة الكبرى)؛ لمَّا رأوا أنَّ هذا الواقع سهَّل عليهم التَّمَكُّن من العامة الذين ارتضوا بهذه العقيدة، وأن الحيلة انقطعت عليهم فلجئوا لمثل هذا الإعلان.[3]

غير أن المراجع الشيعية في المقابل بدأت في ترويج آثار ومرويات عن الرجعة، وعن فضل الانتظار والصبر، وعمَّا سيجري لأتباع الأئمة زمن الرجعة من التمكين والظهور.

وخلال هذه الحقبة من التاريخ كان لا يزال الشيعة يتواصون بكتمان وستر مثل هذه المعتقدات، ويبثون الأماني في نفوس أتباعهم، ما جرَّ عليهم الانسحاب من المشهد السياسي؛ لارتباط قيام الدولة في فكرهم بوجود الإمام، بل إنهم نقلوا ورووا عن أئمتهم بطلان كل الحكومات القائمة منذ وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام حتى مجيء الغائب -عدا عهد الإمام علي-.

وتماشيًا مع الواقع القائم كان الشيعة يُظهِرون خضوعهم لسلطان الدولة التي يرون كفرها، مع بقاء ولائهم لأئمتهم في السر.[4]

وأصبحت (التقية) دينًا لهم في كافة شئونهم ومنطلقًا لتعاملاتهم وسلوكهم.

وهكذا تخلى الشيعة (الإمامية) في الغالب الأعم من تاريخهم عن إقامة دولة، إلا أنَّ جباية الخُمُس الذي يؤمن به الشيعة -والذي أصبح حقًّا للفقهاء- حقق لمرجعيات المذهب تمكنًا وتأثيرًا قائمًا على (المال) حتى صاروا بسببه مؤسسةً مستقلة تدير شئون الشيعة بشكل مستقل.

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر، دار الغدير، بيروت، ١٣٩٣هـ؛ ص٥٧.

(٣) تيارات الفكر الإسلامي، محمد عمارة، دار العودة، بيروت، ١٩٨٥م، ص٢١٠.

(٤) إيران تحديات العقيدة والثورة، د. مهدي شحادة، ود. جواد بشارة، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ط١، ١٩٩٩م، ص١٦.

وعـــاد الحديث مجددًا عن نظريـــة «ولاية الفقيه»، وكان الشــيخ أحمد النراقي -مؤلــف كتاب «عوائد الأيام» في أصول الفقـــه والمتوفى عام ١٨٢٩م- ممن ســـاهم في إحياء هذه النظرية. وظلت نظرية «ولاية الفقيه» حبيسة الكتب العلمية والجدل النظري لقيام خلاف عريض عليهـــا، حتى مجيء روح الله الخميني الذي اســـتطاع بعث هذه الفكرة مجددًا من مرقدها، لينظِّر لها في الأوساط الفقهية، ويسعى لتحويلها من نظرية مجردة إلى واقع ملموس، مواجهًا كل مخالفيه ومغيرًا وعي القاعدة الجماهيرية للشيعة.

كما أنَّ هذه الدولة في فكر مؤسســـها تُؤســس لدولة المهدي العالمية، كما ينص على ذلك الدســـتور الإيراني، وبذلك بدأ العمل على «تصدير الثورة».(١)

هكذا اســـتطاع الخميني أن يســـتند إلى موروث الشـــيعة الإخبـــاري والفقهي الذي أثبـــت قابليته للابتداع واستحداث نصوص و(أفكار) تلبي التغطية على عقائد المذهب الباطلة وأخباره المكذوبة، ليُنظِّر لفكـــرة «ولاية الفقيه»، ويحيلها إلى دولة رغم غياب (الإمام) -الثاني عشر- الذي لا تصحّ بغيبته حكومة (إســـلامية) وفقًا للمذهب! ويصبـــح الخميني أول (ولي فقيه) لها! وقد سعى الخميني بعد قيام الدولة إلى تصفية المرجعيات المخالفة له، ممن لهم أثر في الأوساط الشيعية داخل إيران وخارجها.

لم تقف الخلفية الشيعية فقط خلف هذا التحول، فقد استفاد الخميني من تجربة القوى اليسارية التي كان لها وجود كبير في الساحة الإيرانية خلال تلك الحقبة؛ نتيجة لواقع الفقـــر والحرمان الذي كانت تعيشه غالبية الشعب الإيراني في زمن الشاه.(٢)

وتجلت هذه الاستفادة في عدة جوانب:

١- تواصـــل الخميني بهذه القـــوى وتحالفه معها لإســـقاط الشـــاه، رافعًا شـــعارات ثورية توازي تلك الشعارات التي يستخدمها اليساريون عادة.

٢- توظيـــف الأحزاب اليســـارية -كمـــا حدث مع (حزب تودة) الماركسي- لتصفية خصوم النظام عقب الثورة وقمعها، وارتكاب المجازر ضدها خلال السنوات ١٩٨١- ١٩٨٣م.

٣- بالإضافة إلى ذلك فقد تبنت الجمهورية الجديدة السياسة الاشتراكية؛ حيث نصَّ الدستور الإيراني على بعض هذه السياسات.(٣)

٤- خفـــوت اللغة المعادية للاتحاد الســـوفييتي في الخطابـــات السياســـية للجمهوريـــة الإيرانية عقب الثورة.

غير أن هنـــاك من يرى أن الخمينـــي كان يتعامل مع اليســـار بمنطق «برجماتي» بحت؛ حيث عمل على تصفية (حزب تودة) وتنظيـــم «فدائيي خلق» بعد أن هيَّئوا له الســـاحة السياسية، الأمر الذي ألجأ القوى اليســـارية لمغادرة إيران، أو إلى العمل السري كما كان العهد سابقًا!

هذه البرجماتية في فكر الخميني ظهرت جلية في خفايا التعامل الـــذي كان قائمًا بين النظام والولايات المتحدة الأمريكية -بل وإســـرائيل- والتي بدت تفوح أثنـــاء الحرب الإيرانية مع العـــراق، وتتأكد مع مرور الوقت. وهي أمور أكَّدها أشـــخاص من داخل النظام الإيراني ومن المقربين إلى الخميني، أمثال المرجع آية الله منتظري، الذي كان مؤهلاً لخلافة الخميني لكنه أُقيل وحُوكِم على إثر انتقاده له، وفُرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله، ففي مذكراته التي نشرها وضمَّنها كشـــفًا للاتصالات الســـرية بين قيادة الثورة وكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب مع

(١) يمكـــن العودة إلى كتاب (الحكومة الإســـلامية) للخميني، وهو يلخص فكر الرجل في شـــأن «ولاية الفقيه»، وفـــي أدوار ومهام الدولة التي ستقوم على أساسها.

(٢) انظر: دراســـات في تاريخ إيران الحديـــث والمعاصر، د. كمال مظهر أحمد، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٥م، ص٢٧٢.

(٣) انظر حول تأثر ثورة الخميني بالأفكار اليسارية كتاب «المشكلة الشيعية»، أسامة شحادة، كتاب الراصد، ط٢، ٢٠٠٨م، ص٣٠٠- ٣٠٧.

العراق؛ وأكدها كذلك أول رئيس للجمهورية الإيرانية أبو الحسن بني صدر في حوار مع صحيفة «هيرالد تريبيون» الأمريكية في ١٩٨١/٨/٢٤م، وآخر مع قناة «الجزيرة» في ٢٠٠٠/١/١٧م.[١]

وتلتقي البرجماتية مع عقيدة (التقية) التي يؤمن بها (الإمامية) في كافة شئونهم.[٢] ويبرر الشيعة وفقًا لهذا المبدأ كثيرًا من تناقضاتهم العقدية والإخبارية والتشريعية ومواقفهم السلوكية. حتى إن آية الله محمد صادق روحاني يقول في كتابه (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر): «التقية أربعة أقسام: التقية الخوفية، والتقية الإكراهية، والتقية الكتمانية، والتقية المداراتية».[٣]

ونشأت (التقية) – وهي إظهار أقوال وأعمال وأحوال خلاف ما يعتقده الشيعة ويبطنونه- مع بداية ظهور التشيع، وتصادمه مع عقيدة وإجماع المسلمين، وجعل الشيعة ينسبونها إلى أئمتهم ويعتبرونها دينًا، حتى دخل بها على دينهم الكذب والروايات الموضوعة والمفتريات، وأوجد في موروثهم التاريخي والشرعي تناقضات كثيرة وتضاربًا في الأفكار والآراء والمعتقدات.

هذا الركام الكبير من الموروث الذي يزاحم في غالبه نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، والمنسوب في غالبه لأئمة آل البيت رغم أنه يشكك في القرآن الكريم ويطعن في السنة، إلا أنه شكَّل (العقل الشيعي)، وأخضعه لقبول هذا التضارب وتلك التناقضات دون إخضاعها لأي مراجعة أو نظر. ومن ثمَّ تطور (الفكر السياسي الشيعي)، وتدرج في تحولاته على ضوء هذه التناقضات والتضاربات بحيث أصبحت جزءًا من شخصيته.[٤]

(١) لمزيد اطلاع انظر كتاب «حزب الله من النصر إلى القصر»، للكاتب، ٢٠٠٧م.
(٢) انظر: أصول مذهب الشيعة، ص٩٧٧- ٩٩٥.
(٣) ص١٤٨- ١٤٩، ط١/١٣٩٦هـ.
(٤) انظر ما قاله الدكتور موسى الموسوي في كتابه (الشيعة والتصحيح.. الصراع بين الشيعة والتشيع) حول التقية (ص٥١-٥٩)، ١٤٠٨هـ.

لذلك لا غرابة اليوم أن نجد النظام الإيراني بمكونيه: المحافظ والإصلاحي يقدم أنموذجًا لحالة التماهي بين تيارين يفترض فيهما التباين.. لذلك قد ينتهج بعض الإصلاحيين في بعض آرائهم ومواقفهم أقصى درجات تشدد المحافظين والعكس صحيح!

وهذه اللغة البرجماتية لا تزال حاضرة في وعي ورؤية التيار المحافظ، انظر على سبيل المثال إلى قول حجة الإسلام الدكتور طه هاشمي -ممثل مرشد الجمهورية الإسلامية في الحوزة العلمية:[٥] «نحن نعتقد -في الجمهورية الإسلامية- بأن الإصلاحات أمر ضروري، لكنه يجب أن يتم عبر مخطط يتلاءم مع الظروف الزمانية والظروف الراهنة، ولا يمكن أن نسارع في تنفيذ هذه الإصلاحات؛ لأن البلد والشعب لن يتحملا هذه السرعة في الإصلاحات..». ويقول في موطن آخر[٦]: «نستطيع أن نقول بأن كلا الفصيلين -خاصة بالنسبة للقوة الرئيسة في كلا الفصيلين- يؤمنون بالمبادئ الأساسية، خاصة المبادئ الدينية والعقائدية، وقضية ولاية الفقيه، والقيادة في الجمهورية الإسلامية، وفي بعض القضايا الاقتصادية»!

وهذا يعني أن المحافظين لا يعارضون الإصلاحات التي يطالب بها التيار الآخر، لكنهم يرون أنه من الضروري التدرج فيها..!! في حين يؤكد التيار الإصلاحي تمسكه بمبادئ الثورة وقيم النظام، رغم سياسته البرجماتية. يقول الدكتور عطاء الله مهاجراني -وزير الثقافة والإرشاد في حكومة الرئيس خاتمي-: «كلا الفصيلين متفقان في مبادئ الدين ومبادئ الثورة، وفي التحرك ضمن إطار النظام والقانون الأساسي للدستور».

ويضيف: «إن كلا الفصيلين المحافظين والإصلاحيين ليس بينهم اختلافات أساسية من الناحية الدينية، ومن ناحية الدستور»، و«أدبياته -أي خاتمي- تختلف مع الأدبيات التي يستخدمها الآخرون، لكننا لو أمعنَّا

(٥) في حوار مع قناة «الجزيرة»، في /٢٠٠٤/٦م.
(٦) قناة الجزيرة، برنامج بلا حدود؛ في ٢٠٠٠/١٢/٧م.

النظر فيما طرحه في خطاباته سوف نرى أنه ليس هناك اختلاف شاسع وبيِّن بالنسبة للمبادئ الدينية بينه وبين ما يسمى بالمحافظين».[1]

ومن العوامل المؤثرة في الفكر السياسي الإيراني: القومية الفارسية التي تتجلى في وعي القادة الإيرانيين، ويرتبط التشيع لدى الإيرانيين بالعنصر الفارسي، فمن بين الصحابة الذين ناصروا الإمام عليًا -رضي الله عنه- يميز الشيعة سلمان الفارسي، ومن بين الشخصيات المعظمة لديهم أبو لؤلؤة الفارسي ذلك المولى الذي قتل عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، كما أنهم يعظمون الحسين ابن علي -رضي الله عنه-، ويجعلون غالب أئمتهم من ذريته للفارسية التي تزوج بها، ويعتقد الإيرانيون أنهم المعنيون بنصرة (الإمام الثاني عشر) حين رجعته، وأنهم أصحاب (الرايات السود) الذين يخرجون من المشرق،[2] وقد انطلقت الشعوبية التي تدعو إلى تحقير الجنس العربي من إيران بادئ ذي بدء.

من العوامل المؤثرة في الفكر السياسي الإيراني: القومية الفارسية التي تتجلى في وعي القادة الإيرانيين، ويرتبط التشيع لدى الإيرانيين بالعنصر الفارسي، فمن بين الصحابة الذين ناصروا الإمام عليًّا -رضي الله عنه- يميز الشيعة سلمان الفارسي، ومن بين الشخصيات المعظمة لديهم أبو لؤلؤة الفارسي ذلك المولى الذي قتل عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقد تجلت هذه النزعة القومية في دستور جمهورية إيران الإسلامية الذي يعتبر اللغة الفارسية اللغة الرسمية للدولة، ويعتمد في الوقت ذاته على السنة الشمسية والأشهر الفارسية. وحتى على الصعيد الشعبي يحتفي الشيعة (الإمامية) بعيد النيروز حتى الآن، ويمارسون تقاليد وعادات فارسية حتى اليوم دون أي غضاضة، ويغلب على الخرائط السياسية الإيرانية وصف الخليج العربي بالفارسي، كما تفتخر دولة إيران بالتراث والآثار الفارسية رغم وثنيتها!

(١) الجزيرة، برنامج بلا حدود، في ١٧/١١/١٩٩٩م.

(٢) تبشر كتب المفكرين الشيعة -كعصر الظهور لعلي الكوراني- بدور الجمهورية الإيرانية اليوم في مجريات الأحداث التي ستُرافق ظهور (الإمام الغائب)، وتعتبره دورًا مركزيًا!

وقد دفعت هذه النظرة القومية مراجع شيعية عربية للتعبير عن تذمرها من هذا التعصب العرقي، سواء في داخل إيران أو في العراق أو خارجهما.

التركيبة السياسية للتيارات والتنظيمات والقوى السياسية العاملة في إيران: [3]

تتوزع التركيبة السياسية المعارضة في إيران إلى قسمين: قسم يعارض النظام القائم في طهران عقب الثورة، ويسعى لتغيير الصيغة التي يقوم عليها حاليًا بشكل جذري، وهو قسم يضم قوى دينية وقومية وفكرية مختلفة. وقسم آخر يعارض أداء النظام من الداخل، ساعيًا إلى تحسين وضع النظام من خلال تعديلات لا تمس بجوهر القيم والمبادئ التي قامت الثورة على ضوئها، وإنما ببعض التفاصيل هنا وهناك.

وبين هذين التيارين يتحكم تيار المحافظين بزمام الأمور ومؤسسات وأجهزة السلطة والحكم.

فمن القسم الأول:

١- **التيار الملكي**: الذي يتزعمه رضا بهلوي نجل الشاه السابق، وله نشاط في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو فاقد للشعبية ويؤخذ عليه عداؤه للعرب!

٢- **التيار القومي (الفارسي)**: وهو تيار له وجوده داخل إيران وخارجه، ولا يقل خطابه العدائي للعرب عن التيار الملكي، فهو متعصب للقومية الفارسية التي لا يؤمن بغيرها.

(٣) راجع: الشرق الأوسط، عدد ٩٢١٥، في ٢٠/٢/٢٠٠٤م؛ والتيارات السياسية في إيران.. أبناء الثورة والمعارضة، شفيق شقير، الجزيرة، المعرفة، في ٣/١٠/٢٠٠٤م؛ ومجلة مختارات إيرانية، عدد ١٠٧، في يونيو ٢٠٠٩م؛ وقراءة في الخارطة السياسية الإيرانية، قاسم قصي، صحيفة اللواء الأردنية، في ٧/٧/٢٠٠٩م.



٣- **تيـار القوميـات غير الفارسـية**: وهو تيار عريض، فهنـــاك: الأتـــراك، والأذريـــون والأكـــراد، والعرب الأهوازيـــون، والبلوش والتركمان، ويطالب هذا التيار بنيـــل الحقوق القومية في إطار إيـــران الموحدة، إما بحكم ذاتي أو فيدرالي، وهناك من ينادي بحق تقرير المصيـــر. ولهـــذا التيار وجود داخل إيـــران وخارجه أيضًا.

٤- **التيـار اليسـاري**: وهو تيار يضـــم كافة الأحزاب والحركات اليســـارية المختلفـــة، وكثير من رموز هذا التيـــار هاجر من إيران عقب قيـــام الثورة ومواجهة القيادة السياســـية له لتصفيته. ويعمل المعتدلون من هذا التيار داخل إيران، والبعض الآخر يعمل بشـــكل ســـري ومســـلح. ومن بين قوى هذا التيار: «منظمة فدائيي الشـــعب»، و«حزب توده» الشيوعي، و«منظمة طريق العامل»، و«الحزب الشيوعي العمالي».

٥- «**حركـة تحريـر إيـران**»: وتوصـــف بأنها ليبرالية حينًا ووطنية حينًا آخر؛ وهي تلتزم بدســـتور البلاد، وتؤمن بإقامة نظام إســـلامي لكـــن ليس وفق صيغة

(الولي الفقيه)، فحافظت بذلك على وجودها الواقعي برغم حظر القانون لها. وقد تأسست الحركة في ستينيات القرن المنصرم بزعامة مهدي بازركان رئيس وزراء الحكومة المؤقتة المنبثقة عن الثورة؛ ويتزعمها إبراهيم يزدي، وقد تعرض غالبية قيادييها للاعتقال بعدما وجَّه القضاء إليهم تهمة التآمر ضد النظام الإسلامي.

يضاف إلى ذلك الجماعات الدينية السُّنِّية والشيعية التي تعارض نظام «ولاية الفقيه»: فهي جماعات تقوم على معارضة النظام على أسس مذهبية أو خلاف فكري، كما هو الحال مع «منظمة مجاهدي خلق» التي كانت تنطلق من العراق في معارضتها المسلحة للنظام، ويشبهها «أنصار علي شريعتي».

ويجري مؤخرًا إعادة ترتيب صفوف المعارضة في الخارج، فهناك: اتحاد الجمهوريين الإيرانيين «اتحاد جمهوري خواهان إيران»، واتحاد الجمهوريين الديمقراطيين العلمانيين «اتحاد جمهوري خواهان دموكرات ولائيك».

والتحالف الأول أوسع وأكبر من الثاني، ويضم شخصيات ومجموعات يسارية ووطنية وقومية ودينية تعيش في المنفى، وهو يسعى لإيجاد تغيير سلمي وديمقراطي في الحكم، لذلك فهو يدعم جهود الإصلاحيين في تحسين واقع النظام من الداخل. أما التحالف الثاني فيطالب بتغيير شامل للنظام.

أما التركيبة المعارضة من داخل النظام فتتمثل في التيار الإصلاحي، والذي يضم أحزابًا وجمعيات سياسية عدة، وتناصره الكثير من الجمعيات المهنية والحقوقية، إضافة إلى مؤسسات مختلفة فاعلة في المجتمع الإيراني.

وقد نجح هذا التيار في الوصول إلى السلطة أربع دورات انتخابية، وحصل على أغلبية المقاعد البرلمانية في أكثر من مجلس. لكن يؤخذ عليه افتقاده لرؤية واضحة لماهية الإصلاحات؛ كونه لا يمتلك فلسفة فكرية وسياسية مغايرة للفكر الذي يقوم عليه النظام اليوم، فما يُعلن عنه من برامج لا تمثل منهجًا مستقلاً، وإنما خطط عمل وآليات تنفيذ مختلفة لما يطرحه المحافظون في مجال تنفيذ سياسة النظام القائم!

لذلك فإن مفهوم (الإصلاحيين) لا يمتلك تعريفًا محددًا نتيجة اختلاف رؤى المنتمين لهذا التيار، ومن ثمَّ فالتيار يقوم على الشخصيات الكاريزمية، وثقلها التاريخي، وعلاقاتها الاجتماعية، وشعبيتها في الأوساط الدينية والجماهيرية، والشعارات التي تتبناها وعودًا وتفتقدها واقعًا أكثر من قيامه على برامج واضحة ورؤى بيِّنة.

ومن بين أشهر أحزاب هذا التيار:

١- «روحانيون مبارز» أو جمعية رجال الدين المناضلين:

وهذا التيار من أكبر التنظيمات السياسية الإصلاحية، ويضم تحت لوائه رجال دين إصلاحيين كثُر، وينتمي إليه محمد خاتمي ومهدي كروبي، ومن أبرز أعضائه علي أكبر محتشمي سفير إيران السابق في سوريا، وعبد الله نوري وزير الداخلية السابق ومدير صحيفة سلام. ويلتقي الحزب مع (حزب كوادر البناء) في كثير من الرؤى والمواقف.

٢- جبهة المشاركة الإسلامية:

وتشكلت بعد أشهر من انتخاب خاتمي للرئاسة؛ حيث قرر أنصاره من غير رجال الدِّين من التكنوقراط والليبراليين تشكيل تنظيم سياسي يمثل فكرة الإصلاح «الخاتمية»، فأعلنوا عن تأسيس حزب الجبهة. وسبق أن رأس الجبهة محمد رضا خاتمي أخو الرئيس خاتمي، وكانت الجبهة الداعمَ الأساسي للرئيس محمد خاتمي، وهو ما أدى إلى منع عدد كبير من أعضائها من الترشح للانتخابات لاحقًا.

وتحالفت الجبهة مباشرة مع منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية[1] بقيادة بهزاد نبوي النائب الثاني لرئيس البرلمان، ومع قوى ليبرالية ووطنية بارزة مثل حركة الحرية بشكل غير رسمي، معززة بذلك موقعها كأبرز تنظيم سياسي في إيران.

وتمثل الجبهة الإطار السياسي الأوسع للإصلاحيين، ويرأسها حاليًا السيد ميردامادي.

وكان الاشتراكيون من بين القوى المنضوية تحت مظلة الجبهة، غير أنهم غادروا الجبهة، وانعزلوا عن العمل السياسي؛ نظرًا للاختلاف مع التيار الديمقراطي داخلها.

٣- «تحكيم وحدة» أو (منظمة تعزيز الوحدة الطلابية):

وهو أكبر تنظيم طلابي في إيران، وغالبًا ما تتفق آراؤه وتوجهاته مع (جبهة المشاركة). وقادت المنظمة منذ عام ١٩٩٧م وإلى عام ٢٠٠٣م عددًا من المظاهرات والاحتجاجات ضد بعض القوانين، وتجاوزت في بعض شعاراتها أحيانًا لتصيب الولي الفقيه، ومؤسسة الولي الفقيه نفسها.. وهو ما أثار حفيظة الرئيس محمد خاتمي. ويتميز هذا التجمع الطلابي بعدم وجود قيادة فردية له؛ حيث يقوده مجلس مركزي وقيادة غير هرمية، وتعرض لأكثر من انشقاق، ولكنه لا يزال قائمًا.

٤- مجاهدو الثورة الإسلامية:

أمينه العام محمد سلامتي، ومن أبرز قادته بهزاد نبوي الذي شارك في الاعتصام المعترض على منع عدد من الإصلاحيين من الترشح للانتخابات.

٥- حزب كوادر البناء:

ويتزعمه غلام حسين كرباستشي رئيس بلدية طهران السابق، ومن أبرز رموزه هاشمي رفسنجاني، ويشكل التكنوقراط غالبية حزب الكوادر، وكان فيما مضى يطلق عليه وصف (الإصلاحي)؛ حيث لعب دورًا مؤثرًا في دعم الرئيس خاتمي خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧م.

وقد انفصل التيار الليبرالي الذي كان منضويًا تحت الحزب، والمتمثل في جماعة الاقتصاديين الأحرار (الدكتور مسعود نيلي، والدكتور محمد طبييان، وبعض الدبلوماسيين أمثال محمد حسين عادلي وصادق خرازي) عن حزب (كوادر البناء)؛ وبذلك فقد الحزب قاعدته التفكيرية التنظيرية الممثلة في العناصر الليبرالية التي كانت تمدهم دائمًا بالبرامج الانتخابية؛ كما فقد الليبراليون التنظيم السياسي الرسمي الذي كانوا يتحركون من خلاله فضلاً عن صحيفة الحزب التي كان يخاطبون جماهيرهم من خلالها، وبذلك اختفى تقريبًا تأثير الليبراليين على الساحة السياسية الإيرانية كما تغيرت طبيعة (كوادر البناء).

٦- «اعتماد ملي»، أو (حزب الثقة الشعبية):

ويرأسه مهدي كروبي، وللحزب هيكلية تنظيمية متكاملة، وهو يضم شخصيات إصلاحية تولت مناصب ومهام سياسية وتنفيذية في العهود السابقة. وينتشر هذا الحزب في معظم المناطق الإيرانية، لكن نقطة قوته الأساسية تنطلق من شخصية زعيمه مهدي كروبي، الذي يصر على البقاء مستقلاً بدون الدخول في أي تحالفات، وإن كان يعقد صفقات تعاون مع معظم التيارات السياسية دون أن يدخل أحد كفصيل مستقل داخل حزبه. ويصدر الحزب جريدة باسم اعتماد ملي، وهي من أقوى الصحف الإيرانية الإصلاحية.

وهناك أحزاب إصلاحية صغيرة أخرى، كحزب: «حاكمية الشعب» -أو حزب الديمقراطية- ويرأسه الدكتور كواكبيان؛ و«حزب التضامن» ويرأسه راه كمني؛ و«بيت العمال»؛ ومؤخرًا أعلن مير حسين موسوي عن جبهة جديدة وهي (الكلمة الخضراء).

التيار المحافظ:

التيار المحافظ هو التيار الأعرض، وهو يضم أحزابًا

(١) وهي تُعدُّ من أقدم التنظيمات الثورية، ومن أكثرها نفوذًا في الحرس وأجهزة الأمن.

رئيسة وعددًا من الشخصيات الدينية والقيادات الحكومية، وأعضاء في مجلس الشورى، وقيادات في الجيش والحرس الثوري، وينتمي التيار إلى خط الإمام الخميني والقيادة، وإن كانت له مواقفه المعارضة أحيانًا لبعض مواقف القيادة، ويوصف التيار بالتشدد.

ويقود هذا التيار حزبان رئيسان هما:

١- حزب المؤتلفة الإسلامية:

وهو رأس التيار المحافظ، وكان الحزب يحكم النظام برمته قبل مجيء محمد خاتمي ومؤيديه، لكنه خسر بعد مجيء خاتمي أبرز مواقعه في الحكومة والبرلمان، وبالرغم من ذلك فهو لا يزال يسيطر على الكثير من مفاصل الدولة.

٢- «روحانيت مبارز» أو (رابطة رجال الدين المناضلين):

وكانت قبل الثورة تجمعًا لرجال الدِّين المعارضين للشاه. ويرأس الرابطة علي أكبر ناطق نوري المستشار السياسي، وأحد أهم المقربين للمرشد علي خامنئي. وقد انقسمت بعد الثورة إلى مجموعتين، الأولى بقيادة مهدوي كني، والثانية بقيادة موسوي خوئني (مجمع رجال الدِّين).

ويسيطر المحافظون عمومًا على المخابرات، والحرس الثوري، وأجهزة الرقابة القضائية، والأجهزة المعنية بحماية الثورة والنظام عمومًا، لاسيما مجلس صيانة الدستور؛ وهذا ما يشتكي التيار الإصلاحي منه، كون هذه المؤسسات والأجهزة تهيمن على الحياة السياسية، واستطاع المحافظون من خلالها أن يعرقلوا ترشيحات الإصلاحيين الأخيرة، وأن يحكموا بالسجن على العشرات من أعضاء البرلمان والصحفيين والمثقفين غيرهم، كما أغلقوا عشرات الصحف، حتى بات تطبيق برامج الإصلاحيين أمرًا مشكوكًا فيه.

الإصلاحيون والمحافظون
الاتفاق والافتراق

ابتداء وحتى لا يقع القارئ الكريم في خلط نتيجة الاستخدام العائم للمصطلحات الواردة في هذا الموضوع ارتأيت أن أحدِّد مفهوم مصطلحي (الإصلاحيين) و(المحافظين) وفقًا للاستخدام الذي سيتم تناولهما على ضوئه.

فمن المعلوم أن هذين المصطلحين شائعان إعلاميًا، وغالبًا ما يتم من خلالها الخلط بين الواقع الفعلي للحراك السياسي؛ والفكري الثقافي؛ والاجتماعي في أي مجتمع.

ففي الشأن الإيراني مثلاً، يعتبر الإصلاحيون تيارًا عريضًا غير متجانس في انتمائه القومي والعقدي والمذهبي. ذلك أن مطالب القوى المعارضة في التغيير السياسي سبقت الثورة الإسلامية، ومثلت شرائح مختلفة من المجتمع الإيراني الذي سعى بغالبية مكوناته للإطاحة بحكم الشاه الذي بلغ حدًّا من الاستبداد والطغيان، والعمالة والخيانة والظلم.

وقد وجدت هذه المطالب في رؤى مختلفة -منها اليساري ومنها الليبرالي، ومنها القومي والوطني، ومنها الديني- قالبًا فكريًا لصياغتها في مشاريع سياسية أخذت شكل تنظيمات سياسية، أو حراك شعبي، أو جماعات مسلحة خلال فترة حكم الشاه.

مع قيام الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية التي قادها الخميني عام ١٩٧٩م، تحولت بعض القوى المعارضة لحكم الشاه إلى قوى معارضة لحكم (ولاية الفقيه)؛ فقد واجهت الثورة كافة القوى السياسية التي لا تشاركها رؤاها العقدية والفكرية والسياسية، وعملت على تصفيتها وتهميشها من المشهد السياسي العام، بما في ذلك المخالفين من (البيت الشيعي).

ومع قيام الثورة الإيرانية وإعلان الجمهورية الإسلامية التي قادها الخميني عام ١٩٧٩م، تحولت بعض القوى المعارضة لحكم الشاه إلى قوى معارضة لحكم (ولاية الفقيه)؛ فقد واجهت الثورة كافة القوى السياسية التي لا تشاركها رؤاها العقدية والفكرية والسياسية، وعملت على تصفيتها وتهميشها من المشهد السياسي العام، بما في ذلك المخالفين من

(البيت الشيعي)[1]، ومن ثمَّ ظلت مطالب الإصلاح والتغيير السياسي قائمة في الواقع العملي في إيران، وإن اختلف الطرف الآخر من المعادلة.

لذا فإننا هنا لا نتحدث عن التيار الإصلاحي والمحافظ بالمعنى الأشمل؛ لأنهما بهذا المعنى يخرجان عن حدود بحثنا محل التناول. وإنما نقصد بالتيار المحافظ ذلك الاتجاه التقليدي من المرجعيات الدينية، والقيادات السياسية، والرموز الثقافية والاجتماعية الملتزمة بنهج الثورة الإيرانية التي تزعَّمها الخميني ورسم خطَّها الفكري. ونقصد بالتيار الإصلاحي الاتجاه المطالب بإحداث تغييرات على مستوى الأداء السياسي والبنية الثقافية والاجتماعية بصورة لا تقلل من نهج الثورة وخطها الفكري -في نظره.

وعليه فنحن لا نتحدث عن الإصلاحيين المناهضين لمبدأ (ولاية الفقيه) والنظام الحاكم في إيران، وهو تيار عريض يتشكل من توليفة غير متجانسة من قوى واتجاهات مختلفة، الجامع المشترك بينها: المطالبة بالتغيير، مع اختلاف منطلقاتها وانتماءاتها الفكرية والعقدية والعرقية؛ وله حضوره على الصعيد الاجتماعي والثقافي.

ومن المؤسف أن الكثير يخلط بين هذين التيارين في محاولة لتعتيم المشهد أو خلط الأوراق أو لغير ذلك من الدوافع. حتى بات البعض يصوِّر ما يجري داخل إيران -في الفترة الأخيرة- بأنه (ثورة جديدة)، وفي أقل الأحوال (انتفاضة شعبية)! ما سطَّح من القراءة الحقيقية لمجريات الأحداث على الساحة الإيرانية التي يلتقي فيها الديني بالقومي بالفكري والسياسي بالمصلحي كأي امتزاج في لوحة فسيفسائية في مساجد أصفهان.

ومع ذلك فإنَّ العارفين بالشأن الإيراني يرون بأن التمييز بين الإصلاحيين والمحافظين في المشهد السياسي الإيراني تشوبه الضبابية؛ فغالبية رموز الإصلاحيين على المشهد السياسي الإيراني هم من الدارسين في الحوزات الدينية، ومن رجال الثورة إن لم يكونوا من رموزها، وكانوا بالأمس من رجال الدولة وحرس النظام، كما هو الحال مع مير حسين موسوي ومحمد خاتمي وهاشمي رفسنجاني. كما أن هناك من رموز المحافظين من لا يعارض الحكم المدني الدستوري وقضايا الحقوق والحريات، والإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها بعض الإصلاحيين!

إنَّ العارفين بالشأن الإيراني يرون بأن التمييز بين الإصلاحيين والمحافظين في المشهد السياسي الإيراني تشوبه الضبابية؛ فغالبية رموز الإصلاحيين على المشهد السياسي الإيراني هم من الدارسين في الحوزات الدينية، ومن رجال الثورة إن لم يكونوا من رموزها

وهنا يمكن رصد نقاط الاتفاق والافتراق بين التيارين الإصلاحي والمحافظ، والتي من أهمها:

١- الالتزام بالمرجعية المذهبية ومبادئ الثورة كأساس للنظام الحاكم في إيران:

وهذا أمر طبيعي في ظل انتماء الغالبية العظمى من أعضاء النظام للمذهب الإمامي، ومشاركتهم في الثورة، وتوليهم المسئوليات بحسب نصوص الدستور والقوانين المنبثقة عنه، ولقد اعتبر المرشد الأعلى علي خامنئي -في خطبة له- أن كل المرشحين في انتخابات ٢٠٠٩م الرئاسية من رجال النظام، وبالقطع هناك خلافات بينهم، لكن لم تكن المنافسة بينهم منافسة بين الداخل والخارج، بل في إطار النظام ولمصلحته.

---

(١) من ذلك إبعاد وتهميش المرجعية الشيعية آية الله شريعة مداري الذي أيد الجمهورية الإسلامية بعد قيامها، لكنه ظل يدعو إلى قيام نظام ديمقراطي، وإلى عودة المرجعيات الدينية إلى حوزاتهم، وترك شئون السياسة والاقتصاد لأهل الاختصاص، مع إعطاء المرجعيات نوعًا من مراقبة الحكم عن بُعد لمعرفة قدر امتثاله للمبادئ (الإسلامية). وكذلك إبعاد وإقصاء المرجع الشيعي آية الله حسين علي منتظري من خلافة الخميني؛ نتيجة انتقاداته لولاية الفقيه، وموقفه الذي وصفه المحافظون باللين فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، ما دفع الخميني لعزله من منصبه في مجلس قيادة الثورة، واضطهد أتباعه وأقاربه وتعرض العديد منهم للاغتيالات.

وأضاف: أنا أعرفهم، ولا أوافق على كافة آرائهم وتصرفاتهم. أرى البعض أنسب من الآخر لخدمة البلاد.. بين رفسنجاني ورئيس الجمهورية اختلافات حول إدارة القضايا الخارجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية؛ وإن «كل المرشحين الأربعة من أنصار النظام، ولا نزاع في ما بينهم»؛ مشيرًا إلى أن «آراء الرئيس» نجاد أقرب إلى «آرائه» من آراء رفسنجاني الذي دعم موسوي خلال الحملة الانتخابية.

ودافع خامنئي في المقابل عن رفسنجاني الذي اتُّهِمَ وعائلته بالفساد، مزكيًا إياه، وقال: «أعرف رفسنجاني منذ ٥٢ سنة، وهو من المناضلين في الثورة الإسلامية، وكان إلى جانب الإمام (الخميني)، وهو يقف إلى جانب القيادة حاليًا».[(١)]

ويصف مير حسين موسوي نفسه «بالإصلاحي المتمسك بمبادئ الثورة الإسلامية».[(٢)] وينفي خاتمي أن يخطط الإصلاحيون لثورة مخملية، مؤكدًا أن «الشعب لا يقوم بثورة مخملية ضد نفسه وضد الجمهورية الإسلامية»، وأن جهودهم تهدف «للدفاع عن أصل نظام الجمهورية الإسلامية»![(٣)]

لذلك يقول غالب أبو زينب -عضو المكتب السياسي في (حزب الله)-: «هناك خطوط ثابتة في إيران.. وبالتالي فإن الانتخابات لم تكن على الثوابت»، و«من يفهم جيدًا طبيعة إيران يدرك أن الموقف الإيراني الاستراتيجي لا يتغير، حتى لو جاء رئيس آخر غير أحمدي نجاد».[(٤)]

لكن هذا الواقع يختلف بالنسبة للقطاع العريض من جمهور الإصلاحيين، يقول الكاتب عزمي بشارة: إن «انتفاضة الإصلاحيين تتم داخل هذا الإطار بما فيه مسلَّمات الجمهورية الإسلامية. ولكن الانتقادات الموجهة للنظام من قِبَل جمهور واسع من الشباب الذين انضموا إلى الإصلاحيين، خاصة من أبناء الطبقات الوسطى المتواصلين مع العالم، هي انتقادات معارضة لأصولية النظام الدينية، وتذكِّر بانتقادات الشباب في أوروبا الشرقية لأنظمتهم التي رأوا أنها تحرمهم من حرياتهم الفردية والذاتية، ومن اختيار نوع حياتهم، ومن نمط الحياة الاستهلاكية».

لكنه يضيف: «وليس هؤلاء أكثرية الشباب، بل هم أكثرية الشباب من أبناء طبقة معينة. فالنظام الإيراني ليس اشتراكيًا، وهناك فجوات طبقية حقيقية، إضافة إلى تقاطعات بين الثروة والسلطة، وبين السلطة والمنصب الديني، وبين الثروة والمنصب الديني (والمصيبة حين يكون التقاطع بين السلطة والمنصب الديني والثروة في نفس الأشخاص).. تصنع هذه التقاطعات المختلفة تيارات سياسية وفكرية وأمزجة متفاوتة».[(٥)]

٢- الاتفاق على مرجعية (المرشد الأعلى للجمهورية)، باعتباره منصباً دينياً في المقام الأول ودستورياً سياسياً في المقام الثاني:

غير أن هناك وجهات نظر تتباين في رؤاها بين الإصلاحيين والمحافظين حول صلاحيات الولي الفقيه؛ وهو خلاف نشأ مع تشكل الجمهورية الإيرانية على خلفية الثورة عام ١٩٧٩م، كما حدث مع أبو الحسن بني صدر، وعلي خامنئي، وحسين علي منتظري.

يقول إبراهيم يزدي -وزير الخارجية إيران في أول حكومة بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م-: «عندما كان خامنئي رئيسًا للبلاد في الثمانينيات، وساعتها كان آية الله الخميني ما زال حيًا، لم يكن باستطاعة خامنئي أن يفعل كل ما يريد فعله؛ لأن الخميني كان يمنعه من فعل أشياء.. وعندما انتُخب خامنئي رئيسًا لولاية ثانية لم يرحب بموسوي رئيسًا لوزراء حكومته، إلا أن الخميني أصر على موسوي.

(١) العربية، في ٢٠٠٩/٦/١٩م. والحياة، في ٢٠٠٩/٦/٢٠م.
(٢) العربية، في ٢٠٠٩/٦/١٢م.
(٣) العربية، في ٢٠٠٩/٧/٢م.
(٤) العربية، في ٢٠٠٩/٦/١٣م.

(٥) ملاحظات عن إيران، عزمي بشارة؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/٢١م.

المشكلة أن خامنئي اليوم يعمل وهو على خلاف مع رفسنجاني وخاتمي وموسوي وكبار آيات الله».(١)

الحادثة التي يشير إليها يزدي تسببت في صدام بين الخميني وخامنئي في حينه (١٩٨٨م)، ما حدا بالخميني لتوجيه رسالة لخامنئي «أوضح له فيها أن (ولاية الفقيه) مطلقة، وأنها في نظرها لمصالح الأمة فوق الدستور، فهي شعبة من الولاية المطلقة للرسول صلى الله عليه وسلم. وفي الرسالة تلميح إلى أن اعتراضات المعترضين -ومن بينهم ضمنًا خامنئي- نابعة من جهل بالولاية المطلقة الإلهية».(٢)

لذلك فإن قطاعًا واسعًا من الإصلاحيين يطالبون بتقييد صلاحيات «المرشد الأعلى» بشكل يضمن إعطاء مزيد من الحرية لأداء الحكومة المنتخبة في ممارسة صلاحياتها الدستورية. فـ(الولي الفقيه) وفقًا لمطالب الإصلاحيين يجب أن يخضع للدستور والقوانين وإرادة الشعب ومن ينتخبهم؛ باعتباره فردًا من الأمة.

وهذه المطالب طبيعية في مقابل ما يتمتع به المنصب من (هالة دينية وقداسة) وفقًا للمذهب الاثني عشري ما يحجم من تأثير أي مراكز قوى أخرى أمامه. وإذا كان مقبولاً هذا الوضع للمرشد الأول للثورة؛ باعتباره الأب الروحي لها، فإن ذلك ينبغي أن يعود لمجراه الطبيعي -بحسب الإصلاحيين.

وقد بثت وكالة أنباء «فارس» الإيرانية ما وصفته باعترافات لكبار الإصلاحيين في السجن من بينهم محمد علي أبطحي، النائب السابق للرئيس الإيراني محمد خاتمي، الذي أشار بأن الإصلاحيين «أعدوا للانتفاضة على الانتخابات منذ ٣ أعوام» بهدف «الحدِّ من سلطة المرشد الأعلى».(٣)

يقول وزير الثقافة والإرشاد دكتور عطاء الله مهاجراني في حكومة الرئيس خاتمي: «لا يدعي أحد -حتى الإمام الخميني الذي طرح نظرية ولاية الفقيه وأسَّسها- بأن الولي الفقيه معصوم ولا يرتكب الخطأ، إن هذا يختلف مع قضية عصمة الأئمة».. و«يمكن المقارنة بين هذين التيارين بالقول بأن الإصلاحيين يقولون: بأن ولاية الفقيه يجب أن تكون ضمن إطار الدستور، وأن الولي الفقيه ملزم بالعمل ضمن الدستور، لكن المحافظين يستخدمون كلمة الولاية المطلقة، ويقولون: بأن الولي الفقيه يستطيع أن يقرر خارج إطار الدستور، هذه هي نقطة الخلاف بين التيارين».(٤)

لذلك يقول المفكر المصري فهمي هويدي: «إن ما يحدث في إيران «معركة حقيقية»، غير أن كلاً من الإصلاحيين والمحافظين يتحركان ضمن قيم الثورة وثوابتها، لكن الخلاف يجري بينهما حول المطالبة بالمزيد من الحريات، نافيًا وجود خلاف حول مسألة دور الولي الفقيه، وإنما الاختلاف متركز حول مدى صلاحيات ذلك الفقيه».(٥)

٣- يتفق الإصلاحيون والمحافظون أيضاً على مبدأ الحقوق والحريات: غير أن مدى حدود هذه الحقوق والحريات يختلف من تيار لآخر:

فمما ميَّز النظام الذي قام عقب الثورة أنه جمع دستوريًا بين وصفي: «الجمهورية» و«الإسلامية»، رغم أن كلا الوصفين يستندان إلى مبدأين متناقضين، الأول «العقد الاجتماعي» تحت مظلة (سيادة الشعب)، والثاني «الحق الإلهي المطلق» تحت مظلة (ولاية الفقيه)!

وعلى أساس المبدأ الأول ينطلق الإصلاحيون في دعوتهم الحقوقية، وقد جعل خاتمي الحقوق والحريات

(١) الشرق الأوسط، عدد ١١١٥٩، في ٢٠٠٩/٦/١٧م.
(٢) ولاية الفقيه.. أم ولاية الشعب؟ عراك السياسة والقداسة في إيران، فوزي بشرى، الجزيرة، في ٢٠٠٩/٦/٢١م.
(٣) الشرق الأوسط، عدد ١١٢٠٥، في ٢٠٠٩/٨/٢م.
(٤) الجزيرة، برنامج بلا حدود، في ١٩٩٩/١١/١٧م.
(٥) في الندوة التي عقدها مركز الجزيرة للدراسات بعنوان: إيران.. أزمة نظام أم أزمة مجتمع؟ الجزيرة، في ٢٠٠٩/٧/٢م.

جزءًا من حملته الانتخابية الثانية عام ١٩٩٧م؛ وبحسب رأيه فإن النظام الذي أراده الإمام الخميني لإيران يرتكز على مشاركة الشعب من خلال الانتخابات[١]؛ وهذا ما جعله يقدم رؤيته -ضمن سلسلة جلسات عقدتها مؤسسة باران خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م- من ضرورة الانطلاق مما تريده غالبية الناس مع مراعاة الشروط الحالية والتاريخية، وسعي الإيرانيين للتحرر من الاستبداد والتخلف، والاضطراب الفكري والاجتماعي؛ مؤكدًا أن ذلك يقوم ضمن تحرك ينسجم مع الدين والكرامة الإنسانية والدستور، وحكم الشعب والحرية، والتنمية والعدالة والاقتصاد النشط، والأمن وتعزيز مكانة إيران العالمية..!.

وكان من وعود حملة موسوي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة تخفيف القيود الاجتماعية المفروضة على النساء، وهو الذي ظهر أكثر انفتاحًا بظهور زوجته الأكاديمية المعروفة إلى جانبه في العديد من المناسبات أثناء الحملة الانتخابية. في حين اعتنى رضائي في برنامجه الانتخابي بالحديث عن الحريات العامة، وحقوق المرأة، والتعددية الحزبية، والانفتاح على الغرب والتعامل معه بمرونة، وإخراج إيران من العزلة السياسية التي أوقعتها فيها سياسة أحمدي نجاد.

والعجيب بحسب وصف علي أصغر محمدي سيجاني -في الندوة التي عقدها مركز الجزيرة للدراسات بعنوان «إيران: أزمة نظام أم أزمة مجتمع؟»- أن ٨٠٪ من القيادات الإصلاحية الداعية للحقوق والحريات خرجت من الحرس الثوري المحافظ نفسه.[٢]

لذا انتقد المفكر الإيراني عبد الكريم سروش على موسوي «الثورة الثقافية» التي وقعت في ثمانينيات القرن الماضي، وقادت إلى تعطيل الجامعات، و«تطهيرها» من الأساتذة والطلبة المعارضين، واتهم موسوي بأنه كان جزءًا من مؤسسة «خططت ونفذت ذلك العار».[٣]

٤- يتفق الإصلاحيون والمحافظون على مبدأ هيمنة الدين، لكنهم يختلفون في صياغته لتفاصيل الحياة والصورة التي ينبغي تطبيقه فيها:

ويرتبط بهذا الأمر مسألة دور الفقهاء والمرجعيات الدينية في الحياة العامة.

إن القارئ للدستور الإيراني والقوانين المتعلقة بالانتخابات وغيرها يجد أن الدستور الإيراني يعزز من وجود الشخصيات (المؤمنة) بالمذهب والملتزمة به، والموالية لمبدأ (الولي الفقيه) وأسس الثورة؛ لذا نجد أن غالبية القيادات العليا في الدولة والحرس الثوري ومؤسسات الحكم، بما في ذلك الهيئات المنتخبة، هم من خريجي الحوزات الشيعية.

إن القارئ للدستور الإيراني والقوانين المتعلقة بالانتخابات وغيرها يجد أن الدستور الإيراني يعزز من وجود الشخصيات (المؤمنة) بالمذهب والملتزمة به، والموالية لمبدأ (الولي الفقيه) وأسس الثورة؛ لذا نجد أن غالبية القيادات العليا في الدولة والحرس الثوري ومؤسسات الحكم، بما في ذلك الهيئات المنتخبة، هم من خريجي الحوزات الشيعية.

لذا نجد أن التيار الديني يتوزع في مواقفه المؤيدة بين التيارين المحافظ والإصلاحي؛ ففي حين يدعو المحافظون من المرجعيات الدينية إلى إخضاع الدولة والمجتمع للدِّين بشكل مطلق، ومن ثمَّ خضوع الدولة والمجتمع لفقهاء المذهب باعتبارهم ممثلين للدِّين؛ يرى الإصلاحيون منهم ضرورة تكييف الدِّين بحسب التغير الحاصل في الدولة والمجتمع من خلال اجتهادات المرجعيات الدينية مع مراعاة الظرف والزمان والمصالح.

يقول قيوس سيد إمامي -أستاذ العلوم السياسية

(١) العربية، في ٢/٧/٢٠٠٩م.
(٢) الجزيرة، في ٢/٧/٢٠٠٩م.
(٣) انتخابات إيران ووعود التغيير، فاطمة الصمادي؛ الجزيرة، في ١١/٦/٢٠٠٩م.

بجامعة الإمام الصادق بطهران-: « هناك طرفٌ يريد تطورًا تدريجيًا للمؤسسات الديمقراطية، وتفسيرًا أكثر ديمقراطية للمؤسسات الإسلامية، ولكن الطرف الآخر يؤيد تفسيرًا شعبيًا وشموليًا للإسلام قد يزيد أو يقل!

يقول (المحافظ) حجة الإسلام الدكتور طه هاشمي -ممثل مرشد الجمهورية الإسلامية في الحوزة العلمية، في حوار مع قناة «الجزيرة»[1]-: «تعلمون أن هناك تيارين أساسيين في الجمهورية الإسلامية: التيار المسمى بالتيار اليميني والذي يؤكد -أو معروف بأنه يؤكد- على القيم الإسلامية، وإن هذا التيار يؤمن بضرورة التأني في الإصلاحات، وأيضًا التيار الآخر التيار اليساري أو التيار الإصلاحي».

أدى ما يشهده الاقتصاد الإيراني من تعثر إلى تزايد الاستياء الشعبي من حكومة أحمدي نجاد، وتراجع تأييدها بين الجمهور الإيراني. وقد انتقده الإصلاحيون والمحافظون المعارضون له على حد سواء، واتهموه علنًا بقضاء أغلب وقته في استفزاز إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وعدم تخصيص ما يكفي من الوقت لإصلاح اقتصاد بلاده المنهار».

ويضيف: «إن من يعرف هذين التيارين يدرك بأنه ليس هناك خلاف أساسي بينهما في المبادئ، وخاصة بالنسبة للمواد الإسلامية وخط الإمام والدستور. وإن من أهم الشعارات التي يطرحها الإصلاحيون هو تطبيق الدستور بكامله، وهذا ما يطرحه الكثير من العقلاء في جناح المحافظين».

ويكيِّف هاشمي الأمر بقوله: «في الجمهورية الإسلامية الإيرانية نجد الولي الفقيه له خصوصيات فائقة جدًا؛ حيث إنه مجتهد عادل، ومدير ومدبِّر، حسب ما جاء في الدستور، وإن الشعب يختار القائد بواسطة مجلس الخبراء، ويحدد له الصلاحيات، وكذلك الأمر في سائر النظام».. فـ«القائد هو إنسان مجتهد، متعرف على قضايا العصر وعلى الظروف الزمنية، وعلى ظروف الزمان والمكان، والقضايا الدولية، وهذا يمكن أن ينوب عن الناس لقيادة المجتمع والحكم».

وأضاف: «نحن نقول: بأن القائد يرتكز إلى آراء الشعب، وصلاحياته محددة حسب الدستور الذي أقره الشعب». ونحن «نعيش في الجمهورية الإسلامية، والجمهورية تدل على أن جميع الأمور تستند إلى آراء الشعب، وهذا ما يوجد في جميع الأنظمة الديمقراطية الليبرالية؛ حيث تؤكد هذه الأنظمة على آراء الشعب، كما أن جمهوريتنا إسلامية، وإسلامية هذا الحكم يرتكز على مبدأ ولاية الفقيه، وهذه ليست نظرية فقهية بحتة، إنما مبدأ ولاية الفقيه جاء في البنود المتعددة للدستور، وأصبحت اليوم أمرًا دستوريًا.

إن الدستور يؤكد على القائد بأن يقوم بدوره في كل موقع يرى بأن هناك خطرًا يكمن بالنسبة للأمن القومي، ولإسلامية النظام، ولمصالح الكيان الإسلامي، ولذلك عليه أن ينبِّه وأن يحول دون حصول ذلك».

٥- يتفق الإصلاحيون والمحافظون على النهوض بإيران (الثورة) اقتصادياً، وإن كانوا يختلفون حول البرامج التي يجب اتباعها لتحقيق هذه الغاية:

«إن الموضوع الذي يحظى بأكبر قدر من الجدل هو الوضع الاقتصادي، فقد أدى كل من تذبذب سوق النفط وتراجع عائداته، والأزمة المالية العالمية، إلى أن إيران تمر اليوم بأزمة اقتصادية عصيبة، فاقتصاد البلاد يعاني من ارتفاع معدلات التضخم، ومن معدل بطالة يصل إلى ٣٠٪ (حسب بيانات غير رسمية)، مما يعد أحد أعلى معدلات البطالة في المنطقة، وذلك على الرغم من صادرات البلاد النفطية الضخمة.

وقد أدى ما يشهده الاقتصاد الإيراني من تعثر إلى تزايد الاستياء الشعبي من حكومة أحمدي نجاد، وتراجع تأييدها بين الجمهور الإيراني. وقد انتقده الإصلاحيون والمحافظون المعارضون له على حد سواء، واتهموه علنًا بقضاء أغلب وقته في استفزاز إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وعدم تخصيص

(١) الجزيرة، في ٢٠٠٤/٦/م.

ما يكفي من الوقت لإصلاح اقتصاد بلاده المنهار».[١] لذا رفع موسوي شعار «إيران أولاً»، وأبدى أثناء حملته الانتخابية اهتمامًا بالقضايا الداخلية كالغلاء والبطالة عوضًا عن دعم إيـــران لأطراف خارجيـــة![٢] ووعد موســـوي بتغيير سياسات نجاد الاقتصادية والبيئية.. وأن اختياره للـــون الأخضر في حملته الانتخابية جاء على هذا الأساس.[٣]

وتمثـــل معضلات الاقتصاد أهمية كبيرة بالنســـبة لغالبيـــة الناخبين؛ كما أنها تهدد أمن أصحاب رءوس الأمـــوال والاســـتثمارات؛ نتيجة التضخـــم والعزلة والحصار المفروض على إيـــران. وبالتالي فإن تطرق الإصلاحيين لها ووعودهم بشأنها تحظى بقبول لدى شرائح مختلفة من الناخبين.

وقد برر موســـوي عودته إلى السياسة بـ«الخطر» الذي يشكله استمرار الرئيس نجاد في السلطة لولاية ثانية على البلاد؛ وتعهد بإعادة الاستقرار إلى اقتصادٍ هزته سياســـة الإنفاق المسرف التي يعتمدها أحمدي نجاد، والتي تسببت بارتفاع التضخم؛ مع وصف نفسه بـ«الإصلاحي المتمسك بمبادئ الثورة الإسلامية».[٤]

وقد سبق للإصلاحيين أثناء فترة رفسنجاني وخاتمي معالجة بعض الأوضاع الاقتصادية من خلال سياسة الانفتـــاح التي اعتمدها كل مـــن الرجلين مع المحيط الإقليمي في عهد الأول، والبعد الدولي (الغربي) في عهد الثاني؛ حيث خرجت جمهورية إيران الإســـلامية عقب حربها مع العراق لثماني سنوات متواصلة منهكة اقتصاديًـــا ما جعل من اتباع سياســـة الانفتاح حاجة ضرورية في حينهـــا، وهذا ما رجَّح كفة الإصلاحيين نتيجة وعودهم الإصلاحية الاقتصادية.

وتتمثل أكثر النقاط التي يأخذها الإصلاحيون على سياسة نجاد والمحافظين من ورائه في: هيمنة الحرس الثوري اليوم على كثير من الصناعات. بالإضافة إلى الإنفاق المبالغ فيه على التســـلح. وعلى توســـيع تأثير إيران خارجيًا من خلال الأقليات الشيعية في المنطقة، أو عبر تمويل دول وجماعات موالية.

يقول ما شاء الله شمس الواعظين -مستشار مركز الشرق الأوسط للدراســـات الاستراتيجية بطهران-: «إن الحرس الثـــوري الإيراني الذي تقوم عليه الدولة الإيرانيـــة -بوصفه حاملاً اقتصاديًـــا واجتماعيًا- لا يرغب بتسليم السلطة إلى المدنيين، بعد أن تربع على مصادر إنتاج الثروة والقوة في المجتمع الإيراني، وأتى بممثله السياسي الرئيس أحمدي نجاد.

وأضاف: أن الحرس الثوري عمل على عسكرة الحقل السياســـي، وحافظ على تماسك مؤسسته العسكرية، ودلل على ذلك بالقـــول: إن ٦٣٪ من أعضاء البرلمان الإيرانـــي الحالي لهم خلفيات عســـكرية في الحرس الثوري، ولفت إلى أن السؤال الحقيقي في قادم الأيام سيكون حول إمكانية أن تتجاوز إيران «مرحلة عسكرة المؤسسات السياسية».[٥]

٦- يتفـق الإصلاحيون والمحافظون علـى أن إيران يجب أن تمارس دوراً إقليمياً، ويختلفون حول السياســة الأفضل للقيام بهذا الدور:

العارفون بالسياســـة الخارجية لإيران يرون أن هذه السياســـة تُصنَع على ضوء المحدد الديني الذي تمثله المرجعية المذهبية (الولي الفقيه)، ممثلة في «المرشـــد الأعلى»، وفي إطار عدة مؤسسات: «مجلس الشورى»، «الحكومـــة»، «رئاســـة الجمهوريـــة» و«مجلس الأمن القومي». ومـــن ثمَّ فهذه السياســـة لا تخضع لميزان المصالح السياسية بعيدًا عن الرؤية الأيديولوجية، كما أنها لا تخضع لاجتهادات شـــخص رئيس الحكومة أو حكومته فقط.

---

(١) إيـــران والعالم بعد الانتخابات الرئاســـية، فـــواز جرجس؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/١١م.

(٢) انظر: الفقراء حســـموا الانتخابات الإيرانية، فهمي هويدي؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/١٦م.

(٣) هنـــاك من يرى أن اختياره لهذا اللون له صلة بالبعد الديني، فالرايات الخضر ترفع في المناسبات الدينية لأتباع المذهب الإمامي.

(٤) العربية، في ٢٠٠٩/٦/١٢م.

(٥) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٧/٢م.

فالدستور الإيراني يوزع الأدوار بين أركان نظام الحكم وسلطات الدولة، ومؤسسات صنع القرار لرسم هذه السياسة، وتحديد ملامحها وأبعادها وأهدافها، وهي أركان ومؤسسات وأجهزة يغلب عليها سيطرة المرجعيات الدينية التي تنتمي للثورة، ومبدئها المذهبي والفكري وتلتزم بمرجعية المرشد الأعلى -كما أسلفنا.

غير أن هناك من يرى أن فترة حكم الإصلاحيين لإيران عقب ١٩٨٩م شهدت تغيرًا ملحوظًا في سياسة إيران الخارجية بشكل ملموس، معتبرين ذلك تباينًا ملحوظًا وفارقًا مميزًا للتيارين الإصلاحي والمحافظ في إيران. وهم هنا يرون المشهد السياسي الخارجي في (سطحه) دون (عمقه).. ويقفون عند الحدث دون النظر إلى خلفياته وأبعاده.

صحيح أن سياسة رفسنجاني (١٩٨٩م) وخاتمي (١٩٩٧م)[(١)] عملت على ترسيخ مكانة إيران إقليميًا عبر الانفتاح مع دول الجوار والمحيط العربي غير أن الظروف التي مرت بها إيران داخليًا عقب حربها مع العراق، والعزلة التي عاشتها؛ نتيجة ملابسات مختلفة كانت تقف على خلفية هذه السياسة التي بدت في ظاهرها تسامحية وتصالحية، في حين أنها لم تسجل أي تراجع يُذكَر في مواقف إيران المبدئية من القضايا الحيوية، كاحتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وادعاء تبعية البحرين سياسيًا لإيران وغيرها؛ بل لم تسجل أي اعتذار رسمي عن قضايا سابقة -ولا تزال حية في ضمير وواقع صُناع السياسة الإيرانية- مثلت تهديدًا لأمن دول الجوار سياسيًا وقوميًا كان منشؤها تحريك القيادة الإيرانية للأقليات الشيعية في المنطقة!

وعلى العكس من ذلك فقد استطاعت إدارة الرئيسين المحسوبين على التيار الإصلاحي تجديد تواصل هذه الأقليات بالمرجعية المذهبية لها في إيران، في ظل الانفتاح السياسي الذي تمَّ، ولجهل أنظمة المنطقة بما يمثله ذلك من ازدواج في الولاء (الوطني)! وقوَّى من هذا التواصل شبكة المصالح الاقتصادية والثقافية التي عززتها الاتفاقيات الثنائية مع دول المنطقة.

وفي الوقت الذي كانت إيران تُعلن عن سعيها من أجل استقرار أمن الخليج أثناء حكم الإصلاحيين، كانت تسعى أيضًا إلى تعزيز قدراتها العسكرية والتسليحية بشكل يفوق حاجتها!

ومن أجل ذلك جرى التعاون مع روسيا والصين ودول أخرى لتطوير هذه القدرات وامتلاك أسلحة ذات أبعاد هجومية!

والعجيب -أيضًا- تلك الازدواجية التي تعاملت معها القيادة الإيرانية -إصلاحية كانت أو محافظة- مع الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، ففيما كانت إدارة الإصلاحيين ترى في الوجود الأجنبي الغربي تهديدًا لأمن المنطقة أعلن خاتمي عن ضرورة البدء في مشروع حوار للحضارات؛ وفي حين رأت إدارة المحافظين في الغرب عدوًا لها إلا أنها في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ساندت هذا الوجود الأجنبي، وساعدته على احتلال دولتين جارتين لإيران وهما: أفغانستان والعراق![(٢)]

وقد تفهمت الولايات المتحدة هذه الروح البرجماتية التي تتعامل بها القيادة الإيرانية، وقدَّرت حاجتها لإيران في شئون المنطقة، فبدأت بمغازلة القيادة الإيرانية في تلك الحقبة؛ حيث اعتذرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت عن دعم واشنطن للعراق خلال حربه ضد إيران!

(١) كانت سياسة الرئيس هاشمي رفسنجاني تستهدف إعادة بناء إيران اقتصاديًا بعد أن خرجت منهكة من حربها مع العراق، في محاولة لتنمية التجارة والاستثمار الأجنبي الذي تحتاجه إيران بشدة لإعادة بناء ما دمرته الحرب. السياسة الخارجية الإيرانية، بقلم د. باكينام الشرقاوي، الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٤/١٠/٣م.

(٢) كما صرح بذلك محمد علي أبطحي -نائب الرئيس الإيراني للشئون القانونية والبرلمانية سابقًا- في الإمارات العربية المتحدة في ختام أعمال مؤتمر (الخليج وتحديات المستقبل)، الذي نظمه مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في ٢٠٠٤/١/١٥م.

وجرت لقاءات سرية بين الطرفين فيما عُرف بعد بـ«قبرص جيت» لتطوير وتحسين العلاقة بينهما.[1]

والمدرك لطبيعة أداء السياسة الإيرانية يجد أنَّ هناك تبادلاً في الأدوار بين الإصلاحيين والمحافظين يشبه إلى حدٍّ كبير التبادل ذاته الذي يلعبه الديمقراطيون والجمهوريون في سياستهم تجاه قضايا المنطقة الإسلامية، وأنه لا يوجد خلاف بين النخبة الحاكمة بشأن تصدير الثورة من حيث المبدأ، بل على الوسائل الأصلح والأكثر واقعية في تحقيق المبدأ. فالمحافظون ومنذ قيام الثورة الإيرانية يتبنون الخطاب التحريضي والمتشدد والمواقف الداعمة لحركات التمرد الشيعية في المنطقة بشكل فاضح.

المدرك لطبيعة أداء السياسة الإيرانية يجد أنَّ هناك تبادلاً في الأدوار بين الإصلاحيين والمحافظين يشبه إلى حدٍ كبير التبادل ذاته الذي يلعبه الديمقراطيون والجمهوريون في سياستهم تجاه قضايا المنطقة الإسلامية، وأنه لا يوجد خلاف بين النخبة الحاكمة بشأن تصدير الثورة من حيث المبدأ، بل على الوسائل الأصلح والأكثر واقعية في تحقيق المبدأ.

أما الإصلاحيون فيرون أن اتِّباع الطرق السلمية لتحقيق تمكين الشيعة في مناطقهم هو الأصلح باعتباره واقعيًا؛ ومن هنا «كانت قيادة رفسنجاني لإيران إلى الاعتدال السياسي بمثابة عامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية؛ حيث أحدث تحولاً تدريجيًا في مجالات مثل تصدير الثورة، وقاد انسحابًا منظمًا للأنشطة العنيفة خارج البلاد».[2]

ورغم ذلك لا يرى المحافظون أي ضرر في: «أن يلعب الإصلاحيون في المنطقة المسموح بها، بل ويشجعونهم أيضًا؛ لما يحققه ذلك من مكاسب داخلية ممثلة في تجنب مخاطر كبت أي معارضة (معقولة)، وأخرى خارجية تخفف من قيود البيئة الدولية المفروضة على الثورة منذ قيامها».[3]

وفي الشأن الفلسطيني الذي احتل مكانة في شعارات الثورة الإيرانية عقب قيامها، لا يختلف الأمر كثيرًا بين التيارين تيار المحافظين بزعامة المرشد الأعلى، والذي يعلن دعمه للحركات الجهادية، ويرفض القبول بإسرائيل، في حين أنه أذن بهجرة اليهود الإيرانيين خلال الثمانينيات إلى إسرائيل،[4] وتعامل معها سرًا[5]، ويرضى بأي تسوية يقبل بها الشعب الفلسطيني.

وبين تيار الإصلاحيين الذي عبَّر أحد رموزه -محمد خاتمي- عن رؤيته تجاه حل الوضع في فلسطين -في قمة بالدوحة- من خلال الدولة الفلسطينية متعددة الأديان! والتي كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨م! حيث نادى في ١٣ نوفمبر ٢٠٠٠م: «بعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين، وباستفتاء ديمقراطي للسكان الأصليين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهودًا لتقرير الشكل المستقبلي للحكم»! وإن كان يرى بعدم شرعية «النظام الصهيوني» وفي إسرائيل «أكبر عدو للعالمين العربي والإسلامي»!

هذا الأمر أدركه بعض المحللين والمراقبين الغربيين.. ففي صحيفة ديلي تلغراف كتب «كون كوغلين» -تحت عنوان (ثوار إيران الشجعان يستطيعون أن يغيِّروا الوجوه فقط)- يقول: إن الثورة الخضراء في إيران لا تعني تغييرًا جوهريًا بقدر ما تعني تغييرًا في

(١) هذه اللقاءات السرية أكدها نائب رئيس مجلس الشورى محسن آرمين، ورئيس لجنة الأمن الوطني والشئون الخارجية في مجلس الشورى محسن مير دامادي، في حين نفاها وزير الاستخبارات الإيراني علي يونسي، ووصف الأنباء التي تحدثت عن حصول هذه المفاوضات بأنها (محض شائعات)! انظر: موقع الوكالة الشيعية للأنباء (إباء)؛ .ww.ebaa.net

(٢) السياسة الخارجية الإيرانية، بقلم د. باكينام الشرقاوي؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٤/١٠/٣م.

(٣) السياسة الخارجية الإيرانية، بقلم د. باكينام الشرقاوي، مرجع سابق.

(٤) انظر: اليهود في إيران، مأمون كيوان، بيسان للنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٣٦.

(٥) كما فضحت ذلك صفقة الأسلحة التي عرفت فيما بعد بـ (إيران جيت).

الأشخاص، وبالتالي فإنها لا تعني تغييرًا شاملاً في النظام «كما يشتهي الكثيرون».[1]

واستبعد جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) على لسان رئيسه مائير داغان أن تؤدي الاضطرابات المتعلقة بانتخابات الرئاسة في إيران إلى تغيير النظام، أو تخفيف بواعث القلق إزاء برنامجه النووي. وأبلغ رئيس الموساد الإسرائيلي -أثناء مشاركته في اجتماع لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست في ١٦/٦/٢٠٠٩م- البرلمانيين الإسرائيليين أن «الواقع الإيراني ليس على وشك التغير في أعقاب الانتخابات»؛ مبديًا تشككه من قيام «ثورة» في إيران.. مذكرًا بأن موسوي كان له دور عندما كان رئيسًا للوزراء في الثمانينيات في بدء البرنامج النووي[2] الإيراني.[3]

وقال الرئيس الأمريكي باراك أوباما: «لا أرى وجود اختلاف كبير بين الرئيس أحمدي نجاد ومنافسه الإصلاحي مير حسين موسوي مثلما يُعلن عنه، في أي الحالين فإننا سنتعامل مع نظام إيراني معادٍ تاريخيًا للولايات المتحدة»... «أتوقع فترة صعبة في أي مفاوضات في المستقبل مع إيران أيًا كان من في الحكم».[4]

هناك من يرى أن سياسة الإصلاحيين الخارجية أكثر خطورة منها بالنسبة المحافظين؛ حيث يتمتع الإصلاحيون بروح (برجماتية) كبيرة، تسمح لهم بالمناورة واللعب بالأوراق، ما يمكِّنهم من ترميم العلاقات وتوثيقها، ومدِّ الجسور واختراق الحواجز، من خلال سياسة الانفتاح التي يعتمدونها.

وهناك من يرى أن سياسة الإصلاحيين الخارجية أكثر خطورة منها بالنسبة المحافظين؛ حيث يتمتع الإصلاحيون بروح (برجماتية) كبيرة، تسمح لهم بالمناورة واللعب بالأوراق، ما يمكِّنهم من ترميم العلاقات وتوثيقها، ومدِّ الجسور واختراق الحواجز، من خلال سياسة الانفتاح التي يعتمدونها.

٧- ويتفق الإصلاحيون والمحافظون على جملة قضايا حساسة:

يقول الكاتب فهمي هويدي: «ومن المفارقات التي تثير الاهتمام في هذا الصدد أن حفاوة الإعلام العربي بالإصلاحيين غيّبت عنه حقيقة مواقفهم من العرب وقضاياهم».. كون أنَّ لبعضهم مشاعر «غير ودية إزاء العرب».. ومنتقدة لسياسة رفسنجاني وخاتمي باعتبارها «ليِّنة أكثر مما ينبغي مع العرب»!

و«على صعيد آخر، فموقف (الإصلاحيين) من الصراع العربي الإسرائيلي متطابق مع ما يسمى في خطابنا المعاصر (بالاعتدال)، بل أزعم أنه (معتدل جدًا) بالنسبة لبعضهم على الأقل».. وهم ينتقدون دعم حركات المقاومة الفلسطينية.. معتبرين ذلك «تبديدًا لأموال الشعب الإيراني»..

«فهم يقولون: إن إيران ليست دولة عربية، ولا ينبغي لها أن تزايد على جيرانها بحيث تصبح عربية أكثر من العرب»!

ومنهم «من يذهب إلى أبعد من ذلك، معتبرًا أنه لا

(١) الجزيرة، في ١٧/٦/٢٠٠٩م.

(٢) في ظل حكومة خاتمي رُفِعَ سقف التعاون مع روسيا في المجال النووي، وعادت روسيا لاستكمال بناء محطة بوشهر النووية عام ١٩٩٥م، وفي أثناء زيارة خاتمي لموسكو تم الإعلان عن موافقة روسيا على بناء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى. والشيء ذاته يُذكر عن موسوي، رغم دعوته إلى علاقات جيدة مع الغرب، واختلاف نبرته تجاهه، إلا أنه يتفق مع سياسة نجاد الخارجية القائمة على رفض التخلي عن البرنامج النووي، مع دعوته لتحسين «ما أسماها الصورة المتطرفة التي تكونت عن إيران في الخارج»، و«مواصلة المحادثات مع القوى الكبرى بشأن القضية النووية».

(٣) الجزيرة، في ١٧/٦/٢٠٠٩م. ونقل عن داغان قوله: لو فاز موسوي «لبات من الأصعب علينا نحن في إسرائيل أن نحاول وقف نشاط هذا البرنامج». وأضاف: «إسرائيل أكثر ارتياحًا لفوز أحمدي نجاد على موسوي؛ لأن سمعة موسوي كمعتدل من شأنها أن تزيد صعوبة المضي قدمًا بالضغوط الدولية على إيران لوقف برنامجها النووي الذي تعتقد إسرائيل أنه قد يؤدي إلى صنع قنبلة ذرية في خمس سنوات».

(٤) الجزيرة، في ١٧/٦/٢٠٠٩م.

توجد دول متقدمة وقومية، ولها مستقبل في المنطقة سوى إيران وإسرائيل، ولذلك يتعين توثيق العلاقات بينهما كي تصبحا قاطرة التقدم التي تخرج المنطقة من حالة التخلف التي تعاني منها.

وهناك أكثر من باحث في الشئون الاستراتيجية الإيرانية عبّر عن هذا المعنى في أوراق نُوقشت في اجتماعات المتخصصين في الدراسات الاستراتيجية بإيران».[(١)]

وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة أعلن مير حسين موسوي عن تمسكه بحق بلاده في استكمال برنامجها النووي؛ وهو الأمر الذي لم يختلف عليه المرشحون جميعًا؛ لأن الاختلاف بينهم كان في حدود التشدد والمرونة التي ينبغي أن يلتزم بها المفاوض الإيراني![(٢)]

والخلاصة:

أن الصورة التي أظهرتها الحملة الانتخابية الرئاسية مؤخرًا، والاتهامات المتبادلة التي وُجِّهت لسياسيين من كبار رموز النظام، مثل هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي وناطق نوري -أحد كبار مستشاري المرشد الأعلى- تؤكد عمق الخلاف بين أجنحة النخبة الحاكمة في إيران، إلى الحدِّ الذي طفت معه على السطح، وأثارت لغطًا وجدلاً بين النخب السياسية والثقافية والدينية، ولفتت انتباه وأنظار العالم.

كما أن الإصرار الذي أبداه الشارع الإيراني في مواجهة السلطة رفضًا للانتخابات مع سقوط قتلى وضحايا ومعتقلين، رغم تأكيد المرجعية العليا لنزاهة الانتخابات وصحة نتائجها، عكَس في الحقيقة طبيعة التفاعلات التي أشار إليها «زبيغنيو بريجنسكي» -مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق- بقوله: إن التطورات في إيران «تعكس تحولاً اجتماعيًا جذريًا»! لكنه حصره في السياق الاجتماعي والداخلي فقط، واعتبر أن «أمور السياسة الخارجية ثانوية في هذه التطورات»، وأن المعركة الديمقراطية تتمحور حول «الطموحات الاجتماعية».[(٣)]

ومن المؤكد أن واقع الشارع الإيراني يختلف في حقيقته عن واقع الطبقة الحاكمة، التي يعود خلافها إلى طبيعة النظرة إلى التعامل مع السياسة الداخلية والخارجية، في حين أنَّ جيلاً جديدًا من الشباب يريد أن يذهب إلى مدًى أبعد مما يفكر به القادة الإصلاحيون من أمثال موسوي وكروبي والرئيس السابق محمد خاتمي الذين يسعون إلى إدخال إصلاحات على الدستور والنظام نفسه - بحسب رأي الخبير في الشئون الإيرانية ميشيل نوفل.[(٤)]

غير أنَّ تلك الرؤية التي تبشر بأفول الثورة الإيرانية وبزوغ حقبة ليبرالية جديدة، والتي تفسر الأمور وفق رؤية مقصورة لا ترى سوى نخبة متمدنة تميل إلى الاتجاه الغربي وأخرى متدينة تقليدية، تجانب الصواب، فقد حصل نجاد على ٦٢,٦٪ من أصوات المشاركين الذين بلغوا ٣٩ مليون شخص (بلغت نسبة المشاركة ٨٥٪). في حين حصل مير حسين موسوي على ٣٣,٧٥٪، والمرشحان مهدي كروبي والمحافظ محسن رضائي.. كل منهما على أقل من ٢٪ من الأصوات.

كما أن الإصلاحيين سيظلون ملتزمين بالثورة ومبادئها، فرغم انتقادات محمد خاتمي الشديدة لنتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة وموقف القيادة

(١) إيران إذا اعتدلت! فهمي هويدي؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/٢٣م.

(٢) انظر: الفقراء حسموا الانتخابات الإيرانية، فهمي هويدي؛ الجزيرة، المعرفة، في ٢٠٠٩/٦/١٦م.

(٣) الحياة، في ٢٠٠٩/٦/٢٠م. ويشير بريجنسكي إلى أن: «هذا لا يعني عدم وجود طبقة اجتماعية محرومة ومستضعفة تتعاطف مع اللهجة الحادة لخطاب الرئيس محمود أحمدي نجاد».

(٤) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٧/٢م.

السياسية منها، إلا أنه أكد في بيان له أن «تعيين هيئة منصفة حيادية وشجاعة تكون محل ثقة» هو «الحل لتجاوز المرحلة الحالية، وخطوة على طريق تعزيز النظام وتسوية الأمر في هذه الفترة الحساسة؛ بما يخدم مصالح الشعب ومبادئ الثورة»، معتبرًا «مشاركة الشعب الواسعة في الانتخابات الرئاسية أحد الإنجازات الكبرى للثورة الإسلامية».[(١)]

كما أن المواقف الأخيرة لهاشمي رفسنجاني -الذي كان من بين الرموز المستهدفة للمحافظين[(٢)]- لا تصطدم مع روح النظام، وإن اصطدمت مع شخص المرشد الأعلى.

لذا لم تخلُ الرسالة التي وجَّهها رفسنجاني إلى المرشد الأعلى -على خلفية الاتهامات التي وُجِّهت إليه- من تهديد مبطن بفعاليات مضادة يكون ميدانها الشوارع والجامعات، معتبرًا الوقوف في وجه نجاد «ضرورة للحيلولة دون تورط البلاد بمصير تلك الفترة، أي: فترة أبو الحسن بني صدر».[(٣)]

كما أن الهدف الرئيس لتيار موسوي المحتج على نتائج الانتخابات ليس أكثر من محاولة لاستعادة ما فقدوه من سلطة ونفوذ دون المساس بالنظام، كما يرى كون كوغلين الكاتب في صحيفة الـ«ديلي تلغراف».[(٤)]

صحيح أن المعارضة التي يواجهها أحمدي نجاد -ومن خلفه القيادة السياسية- شديدة على مستوى الشارع، وقد تدفع النظام إلى تبني سياسة برجماتية، كما يرى إبراهيم يزدي -وزير خارجية إيران في أول حكومة عقب الثورة- بأن أحمدي نجاد لن يكون «أكثر اعتدالاً» وإنما «أكثر برجماتية».[(٥)]

فما حدث في الساحة الإيرانية من حراك عنيف ومشهد دام؛ سعيًا وراء مطالب حقوقية وسياسية، يؤكد أن هناك تحولاً اجتماعيًا رافضًا للواقع القائم اليوم لأكثر من سبب، وأن هذا التحول يمتلك عمقًا في حضور وعي (رجل الشارع) الذي بات يواجه آلة الحكومة الأمنية والعسكرية مجردًا سوى من إصراره وعزيمته على التغيير؛ قد تختلف الدوافع وقد تختلف الرؤى المستقبلية، لكن ذلك لا يلغي أن في داخل إيران أرضية شعبية رافضة تتسع مع مرور الوقت.

والإصلاحيون -على اختلاف مشاربهم- يحاولون توظيف هذا الحراك، وتسييس هذا المشهد لصالح مشاريعهم الخاصة، ومن أجل تصفية حسابات بينية مع خصومهم، ويرون في الشارع قوة تعوض النفوذ والمؤسسات التي بات يحتلها المحافظون، ابتداء من المرشد الأعلى ورئاسة الجمهورية، ومجالس الحكم، والحرس الثوري، وانتهاء بالاقتصاد والتجارة.

هذه هي حقيقة الإصلاحيين، فقد صرح الناطق باسم حزب (كوادر البناء) الإصلاحي حسين مرعشي أن الإصلاحات تعني «العودة إلى نص الجمهورية الإسلامية وفقًا لوجهة نظر الإمام الخميني دون زيادة أو نقصان»، وأن ظروفًا خاصة فرضتها أحداث كالحرب مع العراق أوجدت قرارات استثنائية، لكن انتهاء الظروف يعني «ضرورة العودة إلى الإصلاحات المتمثلة بالجمهورية الإسلامية وفق الرؤية التي قدمها الإمام»، تقوم على «تعظيم دور الشعب في الحكم، والعودة إلى الاعتدال والوسطية والعدالة».[(٦)]

---

(١) الشرق الأوسط، عدد ١١١٦٤، في ٢٠٠٩/٦/٢٢م.

(٢) قال مسئول إيراني بارز عمل في حكومة الرئيس الإيراني الإصلاحي السابق محمد خاتمي: إن هذه المعركة -يعني الصراع الذي احتدم بين الإصلاحيين والمحافظين عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة- تعني رفسنجاني بشكل مباشر، وإن ما سيترتب عليها يتعلق بمستقبل رفسنجاني في النظام السياسي الإيراني. وأوضح المصدر الإيراني: «الصراع حقيقة على رؤى مختلفة لما ينبغي أن تكون عليه إيران». الشرق الأوسط، عدد ١١١٦٩، في ٢٠٠٩/٦/٢٧م.

(٣) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٦/١٢م.

(٤) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٦/١٧م.

(٥) الشرق الأوسط، عدد ١١١٥٩، في ٢٠٠٩/٦/١٧م.

(٦) الجزيرة، في ٢٠٠٩/٢/١٢م.

إن الخلط بين مستويي الخلاف السياسي والاجتماعي يوقع البعض في مراهنة على طرف ضد آخر في النظام دون معرفة بحقيقة ما يجري.

وإذا كان انتخاب نجاد رئيسًا لفترة رئاسية ثانية يمثل تحديًا حقيقيًا لدول المنطقة إلا أن اعتقاد أن مساندة (الإصلاحيين) في جهودهم للإطاحة به سيؤدي إلى تغيير جذري يعالج وضع الداخل الإيراني، ويبني الثقة مع المحيط الإقليمي سيوقع هذه الدول في رهان خاسر.

فالواجب أن يكون الرهان على الشعب الإيراني وتلك القوى الرافضة لهذا النظام المذهبي الطائفي المستبد، مع اعتبار الأبعاد المختلفة والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية في التحليل والتقييم وبناء المواقف؛ وإلا فإن الولوج إلى الشأن الإيراني سيمثل مخاطرة لن تقف آثارها على الداخل الإيراني فقط!

فالواجب على دول المنطقة المتضررة من سياسة إيران الخارجية أن يعتمدوا سياسة واحدة تجاه النظام القائم، سياسة تقوم على مجموعة من الثوابت التي لا ينبغي تجاهلها، **ومن بينها**:

١- أن النظام الحالي بجناحيه المحافظ والإصلاحي يقوم على أسس مذهبية وطائفية متعصبة، وهو من هذا المنطلق يتعامل مع المكون الآخر للأمة (السُّنة)، بكل ما تحمله ثقافته الدينية والتاريخية من كراهية لهذا المكون.

٢- أن نظام الجمهورية الإيرانية يعمل منذ قيامه على مبدأ التوسع والتأثير على الصعيد الإقليمي، وقد اتخذ كل الوسائل الممكنة لذلك، بما فيها القوة العسكرية والدعاية السياسية والولاء الطائفي والتبشير المذهبي. وهو يرى في تمدده هذا رسالة (دينية) وواجبًا (مقدسًا).

وإذا لم تواجه الدول السُّنِّية هذا التوسع بتعزيز العقيدة الصحيحة في نفوس شعوبها، وتبني قضاياهم المصيرية كما هو حاصل في فلسطين والعراق والصومال، وتحسين مستوى معيشتهم وأمنهم، وإلا فإنها سوف تترك الباب مفتوحًا أمام هذا الزحف.

٣- أن النظام الإيراني يتخذ من البرجماتية منهجًا في تعاطيه مع كثير من الشعارات والمواقف والأحداث، وهو اليوم يضع يده في يد القوى الدولية المحاربة للأمة من أجل تحقيق مصالحه، ولو على حساب وجودها واستقلالها.

٤- أن النظرة إلى ما يجري في داخل إيران بمنظور علماني صرف، ودون اعتبار لتأثير القيم المذهبية والدينية في الشارع الإيراني هي نظرة سطحية وساذجة، وذلك في محاولة من بعض التيارات العلمانية لتغييب أثر الدِّين في معالجة الأمور، وإصلاح الأوضاع، ومواجهة المخاطر.

٥- أن من الضروري الوصول إلى الشعب الإيراني من خلال خطاب إعلامي متوازن، يوضح مدى خطورة الطائفية، والتعصب المذهبي، والسياسات التي يتبعها مراجع الشيعة على مستقبل وحدة الأمة وقوتها.

ويمكن للدول العربية والإسلامية بما تمتلكه مع إيران من علاقات ومصالح أن تضغط باتجاه الانفتاح الإعلامي والثقافي داخل إيران للأقلية السُّنِّية والعربية هناك.



معلومات إضافية

إيران.. معلومات أولية:

تشـــكلت جمهورية إيران الإســـلامية بعد ثورة تزعمها الإمام آية الله الخميني في عام ١٩٧٩م، عقب حكم آل بهلوي.

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت إيران الحديثة -ولعوامل حملتها طبيعة الثورة التي تشكل النظام السياسي الحالي في ضوئها- مثار اهتمام إقليمي وعالمي؛ إضافة إلى كونها تحتل موقعًا جغرافيًا مهمًا واستراتيجيًا باعتبار:

- إطلالها على الخليج العربي ومجاورتها للعراق؛ حيث توجد أهم حقول النفط عالميًا.
- إطلالها على بحر قزوين، ومجاورتها لدول الاتحاد السوفييتي الإسلامية.
- مجاورتها لدولتين إسلاميتين مهمتين هما: باكستان وتركيا.
- مجاورتها لأفغانستان التي مثَّلت بؤرة صراع قديم حديث!
- سعيها لامتلاك برنامج نووي لأغراض مشكوك فيها!

إضافة إلى ذلك تتمتع إيران -والتي تبلغ مســـاحتها ١,٦٤٨ مليون كـــم٢- بغناها بالموارد الطبيعية والثروات النفطية الهائلة. ويفوق تعداد سكانها ٧٠ مليون نسمة؛ يتوزعون على العرقيات والقوميات التالية: الفرس ٥٠٪، والأذريين ٢٥٪، والأكراد ٧٪، والعرب ٣٪، بالإضافة إلى البلوش والتركمان وغيرهم. لذا فإن اللغة الفارسية هي اللغة الرسمية، مع وجود لغات أخرى. كما يتوزع الإيرانيون على ديانات مختلفة؛ حيث يبلغ عدد المسلمين ٩٩٪، ٨٩٪ منهم بحسب الإحصائيات الرسمية شيعة و١٠٪ فقط سنة؛ في حين يشكل الزرادشتيين واليهود والنصارى والبهائيين ١٪.

* * *

الحرس الثوري:

تتمتع قوات الحرس الثوري -والتي تأســـســـت عام ١٩٧٩م- بقيادة مستقلة تتلقى أوامرها مباشرة من المرشد الأعلـــى، فهي بالتالي لا تعد جزءًا من القوات المســـلحة، ولا تخضع لقيادة الجيـــش. وترى فيها المرجعية العليا للنظام الحاكم حاميًا لنظام ولاية الفقيه.

وقد اعتمد النظام الإيراني على هذه القوات في حربه ضد العراق، مما حولها إلى قوة عسكرية موازية للجيش تتمتع بكامل العتاد والتجهيزات والدعم المستقل. وقد أوكلت لها عقب الحرب مهام جديدة كحراسة بعض مناطق الحدود الحساسة، ومؤسسات رســـمية ذات أهمية قصوى، وتطوير الصواريخ الإيرانية، إضافة إلى مسئوليتها عن البرنامج النووي بشكل خاص. ونظرًا لارتباط الحرس الثوري بالبرنامج النووي الإيراني فقد أصدر مجلس الأمن قراريه: ١٧٣٧ و١٧٤٧، بشأن تجميد الأصول الخاصة بالمسئولين الكبار في الحرس الثوري. وفي سبتمبر ٢٠٠٨م، قرر المرشد الأعلى علي خامنئي تحويل مسئولية أمن الخليج من قوات البحرية التابعة للجيش الإيراني النظامي إلى قوات الحرس الثوري للدفاع عن الخليج ضد أي هجوم أمريكي محتمل.

ويتجاوز عدد قوات الحرس الثوري ١٢٥ ألف مقاتل، فيما يتجاوز تعداد منســوبي القوات الإيرانية المســلحة عمومًا الـ٦٠٠ ألف فرد.

ويحرص الإيرانيون على الانضمام والتطوع في الحرس الثوري؛ نظرًا للاهتمام والعناية التي تُقدَّم لأفراده؛ حيث تُخصص لهم مقاعد جامعية ومِنَح دراسية، ويحصلون على وظائف حكومية عقب تخرجهم بشكل مباشر.

ويمتلك الحرس الثوري مختلف الأسلحة الحربية، وغالبها مصنوع محليًا، أو مطوّر داخل إيران، وهناك أسلحة روسية. وتشير بعض التقارير إلى امتلاكه أسلحة كيميائية وبيولوجية وصواريخ قادرة على حمل رءوس نووية.

حاليًا وبعد ثلاثة عقود على الثورة أصبح الحرس الثوري قوة قيادية في المجالين السياســي والاقتصادي في البلاد، فقد أصبح يسيطر على زمام أبرز المؤسسات السياسية في الدولة، فنجاد -رئيس الجمهورية- ولاريجاني -رئيس مجلس الشورى- ينتميان لهذه المؤسسة العسكرية.

كما أن الحرس الثوري يمتلك غالبية المشاريع الاقتصادية الحيوية؛ بما في ذلك مشاريع النفط والغاز والمشاريع الصناعية الكبرى.

ويتبع الحرس الثوري «قوات الباســيج»، وهي قوات خاصة تطوعية أمر الخميني بتشكيلها عام ١٩٧٩م للدفاع عن نظام الثورة وقيم الجمهورية الإسلامية. ووُضعت تحت قيادة الحرس الثوري في يناير ١٩٨١م. ويتجاوز عدد المتطوعين فيها ١٠ ملايين مواطن.

ويتبــع الحرس الثوري أيضًا «فيلق القدس»، وهو جناح عســكري يقوم بعمليات إعــداد وتدريب ذات علاقة بالخارج، كما هو الحال مع حزب الله في لبنان، والميليشــيات الشــيعية في العراق، والشــيعة في دول الخليج واليمن وأفغانســتان. ولا يُعلم على وجه التحديد عدد عناصر فيلق القدس، وهناك من يشير إلى بلوغها الـ٥٠ ألف فرد؛ ممن يمتلكون الخبرات القتالية والعسكرية والتخطيطية العالية. وتشير بعض التقارير إلى أن ميزانية قوة القدس سرية وتتبع المرشد الأعلى.

ويتصل الحرس الثوري عمومًا بالقوى الشيعية المسلحة الموجودة في المنطقة، أو تلك التي يتم الإعداد لخروجها، فقد أكد حسين حميداني -نائب قائد ميليشيا الباسيج- في تصريح له نقلته صحيفتي الشرق الأوسط، والأنوار اللبنانية، في ٢٧/١٠/٢٠٠٨م أن إيران تسلح «جيوش الحرية في الشرق الأوسط وتمدها بالسلاح»!

* * *

الرئيس الإيراني «محمود أحمدي نجاد» (٢٠٠٥- ٢٠١٣م):

نجاد من مواليد مدينة غرمار بمحافظة ســمنان، عام ١٩٦٦م؛ وعائلته متواضعة الحال فمهنة رب الأســرة الحدادة.

انتقل نجاد مع عائلته إلى العاصمة طهران، وتابع دراسته فيها؛ وحصل على شهادة البكالوريوس عام ١٩٧٩م، وشهادة الماجستير عام ١٩٨٩م من جامعة العلوم والصناعة في طهران؛ ثمَّ عُيِّن نجاد محاضرًا في كلية الهندسة المدنية في الجامعة نفسها.

في عام ١٩٩٧م نال نجاد شهادة الدكتوراه في الهندسة والتخطيط المروري، وأشرف على عشرات الرسائل العلمية في مختلف المجالات الهندسية -وفقًا لوكالة الأنباء الإيرانية.

شارك نجاد في النشاط الديني والسياسي المعارض للشاه قبل الثورة، وتطوع عقب قيام الثورة في الحرس الثوري، وشارك في الحرب الإيرانية العراقية خلال الثمانينيات.

في عام ١٩٩٣م عُيِّن مستشارًا ثقافيًا لوزير الثقافة والتعليم العالي، ثم عُيِّن أول محافظ لمحافظة أردبيل -الواقعة في الشمال الغربي- بين عامي ١٩٩٣- ١٩٩٧م.

وفي عام ٢٠٠٣م انتُخِب نجاد عمدة للعاصمة الإيرانية طهران، ومن خلال أدائه بدأت شهرته تحظى بإعجاب الطبقات الوسطى والفقيرة. وقد كان نجاد يركِّز على ترسيخ مبدأ الثورة وشعاراتها، مؤيدًا في ذلك للتيار المحافظ ومعززًا له في الوظائف والأعمال أثناء توليه منصب محافظ طهران.

استطاع نجاد عام ٢٠٠٥م الفوز في الانتخابات الرئاسية أمام منافسه هاشمي رفسنجاني في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية. وقد حظي في تلك الانتخابات بتأييد المحافظين والطبقات الشعبية الفقيرة والوسطى.

وأعيد انتخاب نجاد مؤخرًا في انتخابات ٢٠٠٩م الرئاسية أمام منافسه الإصلاحي مير حسين موسوي، ما أوقعه في مواجهة مباشرة مع التيار الإصلاحي الرافض لنتائج الانتخابات والطاعن في شرعية حكومته.

يؤمن نجاد بقيم المذهب الإمامي بشكل واضح يعبر عنه موقعه الخاص، وكان لكثير من تصريحاته بشأن اليهود وإسرائيل والولايات المتحدة أثرها على الساحة الإعلامية والسياسية،

وهو بالرغم من ذلك يشتهر بحياته البسيطة، وحملاته ضد الفساد، وسعيه الحثيث لتحقيق البرنامج النووي، وتشدده في موقفه من الغرب في قضايا إيران خاصة؛ وفي عهده دخلت إيران النادي الفضائي بعد أن نجحت في إطلاق قمر صناعي، ووضعه في مداره حول الأرض؛ كما شهدت الترسانة العسكرية الإيرانية في عهده تطورًا وتناميًا ملحوظًا.

***

«مير حسين موسوي» المنافس الإصلاحي الأبرز لأحمدي نجاد في الانتخابات الأخيرة:

ولد موسوي عام ١٩٤٢م بخامنة قرب تبريز عاصمة إقليم أذربيجان في الشمال الشرقي لإيران.

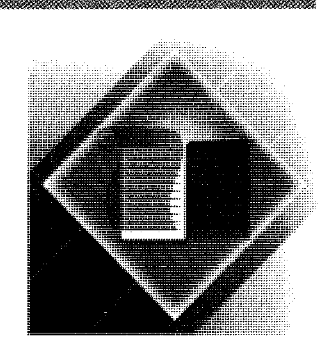
حصل موسوي على بكالوريوس في الهندسة المعمارية وتخطيط المدن من جامعة طهران عام ١٩٧٠م، كما حصل على ماجستير في التخصص ذاته.

وخلال دراسته الجامعية انخرط في الحركة الطلابية المناهضة للشاه، وبعد تخرجه أسس حركة الإيرانيين الإسلامية؛ وشارك في الثورة التي تزعمها الخميني، وعقب نجاح الثورة تولى وزارة الخارجية في زمن الرئيسين أبو الحسن بني صدر ومحمد علي رجائي، كما تقلد منصب مدير المكتب السياسي لحزب الجمهورية الإسلامية الذي انضم إليه، وترأس تحرير صحيفة «جمهوري إسلامي» الناطقة باسم الحزب، واشتهر آنذاك بمقالاته النارية التي دافع فيها عن الثورة في وجه معارضي النظام.

وفي أكتوبر ١٩٨١م أصبح موســوي رئيسًــا للوزراء ليظل في هذا المنصب حتى إلغائه إثر تحوير دستوري عام ١٩٨٨م حيث جُمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، فكان بذلك رئيس وزراء إيران طيلة فترة الحرب العراقية الإيرانية وحتى عام ١٩٨٩م، وقد حظي خلال توليه رئاسة الوزراء بدعم الخميني، واشتهر بميوله الاشتراكية.

بعد مغادرته رئاسة الوزراء لم يتول موسوي أي منصب حكومي، لكنه شارك بعضويته في بعض اللجان الثورية، وعمل مستشــارًا للرئيس هاشمي رفسنجاني (١٩٨٩- ١٩٩٧م)، والرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧- ٢٠٠٥م). وهو عضو في مجلس تشخيص مصلحة النظام.

ويصنَّف موســوي على التيار الإصلاحي، وله ميول اشــتراكية فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية؛ وهو يشرف حاليًا على الأكاديمية الإيرانية للفنون؛ كما أنه يجيد اللغتين الإنجليزية والعربية بالإضافة إلى الفارسية.



التيارات الفكرية داخل الإدارة الأمريكية الجديدة

د. باكينام الشرقاوي

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

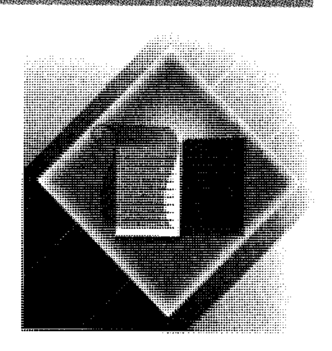
من الأهمية بمكان النظر إلى إدارة أوباما، وما تطرحه من أفكار ورؤى، في سـياقها الزمني، بمعنى ما تمثله من تواصل وانقطاع مع الإدارات الأمريكية السابقة، خاصة إدارة بوش، ولا يجب عزل الفريق الجديد في البيت الأبيض عن الإطار الأوسـع الجامع للساسة الأمريكيين، حيث تُقرِّب اللعبة الديمقراطية الناضجة بين الأطراف السياسـية، وتحول مهمة التحليل الدقيق للسياسـة الخارجية إلى رصد أبعاد الاتفاق والاختلاف بين الحزبين الرئيسـين: الديمقراطي والجمهوري أكثر من الحديث عن مواقف متضادة، وثنائية استقطابية، واحتكار أحادي لصنع السياسة، وهذا لا يساعد على فهم حقيقي لآليات ومسارات صنع السياسة الخارجية في واشنطن.

وإذا كانت «الأيديولوجية هي من الأمس البعيد ideology is so yesterday» وفقًا لوزيرة الخارجية الأمريكية «هيلاري كلينتون»، فإن تقييم أداء وخطاب «أوباما» وإدارته وفق مرجعيةٍ أيديولوجيةٍ ليس إلا ميل للماضي وبُعدًا عن الحاضر والمستقبل. ووفق هذه النظرة الناقدة للمواقف الأيديولوجية المسبقة فإن من السهل توقع اتجاه إدارة «أوباما» إلى الوسـط، نحو تبني سياسات براجماتية يكون الظرف التاريخي والمصلحة الواقعية هما المحددان الرئيسان فيها.

ومن ثَم فإن عناصر الاستمرارية يمكنها أن تتعايش مع محاور التغيير في سياسات إدارة «أوباما»، مقارنة بسابقاتها وبلاحقاتها أيضًا. حيث لا يمكن رسم حد فاصل بين أداء الإدارات الجمهورية وتلك الديمقراطية، فالخبرة التاريخية والمعاصرة بالسياسات الأمريكية تؤكد التداخل بين الديمقراطي والجمهوري، وبين الواقعي والمثالي، وبين الليبرالي والمحافظ، فمصلحة أمريكا هي الحاكم لهؤلاء جميعًا.

إن عناصر التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية للإدارات المتعاقبة -أيًا كانت اتجاهاتها- إنما تنحصر في الأسلوب واللهجة والشخص، والأولويات السياسية، والتبريرات النظرية، والأدوات، أي ما يمكن تسميته بـ «البعد التكتيكي»، فالتاريخ علَّمنا أن التغييرات تحدث على هامش السياسـة الراسـخة دون أن تمسّ محورها وجوهرها الاستراتيجي؛ لأن ما يجمع بين الديمقراطيين والجمهوريين في واشنطن حول السياسة الخارجية لبلادهم أكثر مما يجمعهم مع حلفائهم في أوروبا وآسـيا. ومن ثَم فلا يجب للتباينات الأمريكية اللحظية أن تجعلنا نغفل عن الاسـتمرارية المتصلة برؤية ثابتة ومستقرة عن ضرورة حماية دور أول وتأثير نافذ للولايات المتحدة في العالم.





التيارات الفكرية داخل الإدارة الأمريكية الجديدة

د. باكينام الشرقاوي

أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة القاهرة

«اللغة مختلفة، ولكن السياســة واحدة».. جملة ترددت على لسان معظم المحللين والمراقبين للتعليق على أداء إدارة أوباما في عامها الأول، بينما على العكس من ذلك فإن قلة من الجماعة العلمية العربية والأمريكية تحدثت عن التغيير الكبير الذي عبّرت عنه توجهات هذه الإدارة.

السؤال كيف يمكن قراءة رؤية وسياسات فريق البيت الأبيض الجديد في ظل حالة الاستقطاب السائدة؟

وأمام هذا الجدل بين معســكري التغيير والاستمرارية تنطلق هذه الورقة من افتراض رئيس يرى استمرارية السياســة والتوجه، ولكن مع تغيير الأدوات واللغة؛ من أجل تحســين الصورة الأمريكية في الرأي العام العالمي (خاصة الإســلامي منه)، وفي أذهان كثير من الحــكام والقيادات في العالم؛ وذلك للتغلب على أهم الصعوبات الموروثة من إدارة بوش، ألا وهي الصورة الســلبية للإدارة الأمريكية، وانتشــار مشــاعر التحدي تجاه الولايات المتحــدة، ســواء من قبل الأنظمة الحاكمة، أو المجتمعات المحكومة في كثيــر من مناطق العالم؛ حيث نجح هذا التحول التكتيكي في تغيير المزاج العام تجاه الولايات المتحدة.

ولا يجب التهوين من تأثير هذا المســتوى من التغيير -الوســائل، واللهجة- على إحداث تغيير تابع في نمط العلاقات بين الولايات المتحدة والأطراف الخارجية المختلفة، فالتغيير الحادث أصاب نمط التفاعلات في المقام الأول، مع اســتمرار نفس السياسات، وبسبب هذا النهج الجديد الأكثر انفتاحًا و الأهدأ خطابًا، بدأت السياسة الأمريكيــة تواجه مقاومةً أضعف، وتنفذ بتكلفة أقل وثمن أكثر احتمــالاً. فالقوة الناعمة بدت العنوان الرئيس لسياســة أوباما الخارجية؛ حيث إن الاستمرار في اســتخدام القوة العسكرية انحصر في بؤر محددة لما أسماه التطرف: في أفغانستان وباكستان.

وعند دراســة التيارات الفكرية لإدارة أوباما، فمن الضروري رســم خريطة التنويعات الفكرية داخل الإدارة، ومقارنتها بالإدارات الســابقة ســواء جمهورية أو ديمقراطية. ولرصد أبعاد التغيير والاستمرارية في توجهات وسياسات إدارة أوباما، سيتم عقد مقارنات على أربعة مستويات:

١- ما بين الجمهوري والديمقراطي بشكل عام.

٢- ما بين إدارة بوش وإدارة أوباما بشكل خاص.

٣- ما بين الحزب الديمقراطي قبل أوباما وبعده.

٤- فيما بين أولويات وقضايا السياسة الخارجية.

وســتعمل هذه المقارنات على تحديد ملامح رؤية وفكر فريق أوباما: أبعاد الاتفاق ومحاور وحدود الاختلاف.

ولتحقيق ذلك ستنقسم هذه الدراسة **إلى ثلاثة أجزاء رئيسة:**

أولاً: أوباما ما بين الديمقراطيين والجمهوريين.

ثانياً: أوباما والديمقراطيون ومرحلة تطور جديدة.

ثالثاً: العالم الإسلامي في رؤية إدارة أوباما.. مناطق وقضايا.

أولاً: أوباما ما بين الديمقراطيين والجمهوريين:

من الأهمية بمكان النظر إلى إدارة أوباما، وما تطرحه من فكر ورؤية، في سياقها الزمني، بمعنى ما تمثله من تواصل وانقطاع مع الإدارات السابقة -خاصة إدارة بوش-. ولا يجب عزل الفريق الجديد في البيت الأبيض عن الإطار الأوسع الجامع للساسة الأمريكيين، وفيه تُقرب اللعبة الديمقراطية الناضجة بين الأطراف السياسية، لتتحول مهمة التحليل الدقيق للسياسة الخارجية إلى رصد أبعاد الاتفاق والاختلاف بين الحزبين الرئيسين: الديمقراطي والجمهوري أكثر من الحديث عن مواقف متضادة وثنائية استقطابية، واحتكار آحادي لصنع السياسة لا يساعد على فهم حقيقي لآليات ومسارات صنع القرار الخارجي.

١- الديمقراطي والجمهوري.. تداخل أكثر منه اختلاف:

يفضل أوباما الابتعاد عن التصنيفات الثنائية: يمين ويسار؛ إذ إنه يعتبر أن هذه نظرة متشككة قديمة، ويقدم بدلاً منها نظرة براجماتية غير أيديولوجية.[١] وباعتراف وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون في أبريل ٢٠٠٩م، فإن «الأيديولوجية هي من الأمس البعيد «ideology is so yesterday». ولذا فتقييم أداء وخطاب أوباما وفق مرجعية أيديولوجية مفضلة هو ميل للماضي حينما كان القرار السياسي يعبر عن منظور بعينه. وأضافت أن الأيديولوجيات الجامدة والمعادلات القديمة لا تُطبَّق.[٢]

ووفق هذه النظرة الناقدة للمواقف الأيديولوجية المسبقة، فمن السهل توقع اتجاه إدارة أوباما إلى الوسط وإلى تبني سياسات براجماتية يكون الظرف التاريخي والمصلحة الواقعية محدِّدًا رئيسًا فيها.

وتتعايش عناصر الاستمرارية مع محاور التغيير في سياسات كل إدارة بالمقارنة بسابقاتها وبلاحقاتها؛ حيث لا يمكن رسم حد فاصل بين أداء الإدارات الجمهورية والديمقراطية، فالخبرة التاريخية والمعاصرة تثبت حدوث تداخل بين الديمقراطي والجمهوري، وبين الواقعي والمثالي، وبين الليبرالي والمحافظ.

لا يمكن رسم حد فاصل بين أداء الإدارات الجمهورية والديمقراطية، فالخبرة التاريخية والمعاصرة تثبت حدوث تداخل بين الديمقراطي والجمهوري، وبين الواقعي والمثالي، وبين الليبرالي والمحافظ

وتتعدد الأمثلة في هذا السياق، وعلى رأسها إقدام الإدارات الديمقراطية والجمهورية على استخدام القوة العسكرية والدخول في حرب شاملة ضد دول أخرى، فعلى سبيل المثال انخرطت إدارة كلينتون في أعمال حربية في البلقان شبيهة بتلك التي شنتها إدارتي بوش الأب والابن.

وعلى صعيد آخر، اشتركت الإدارات الأمريكية -على تنوعها- في تقديم دعم «أعمى» متحيز لإسرائيل، واتخذت من أمن إسرائيل هدفًا مستقرًا لسياستها الخارجية. وتختلف أسباب اتفاق النخبتين الديمقراطية والجمهورية في هذا الأمر، فغلبة الفكر

(1) Charles R. Kesler, «How will Obama>s libera ism shape America?», Christian Science Monitor, February 11,2009, http://www.csmonitor.com/2009/0211/p09s01-coop.html

(2) Abe Greenwald, «Obama's Foreign Non-Policy: Why it's hard for conservatives to praise Obama's good decisions», July 22, 2009, http://article.nationalreview.com/?q=ZWQ5ODczNjI2MWI1OTViYjVhZmE4ODVlMzRjMDFmZjY=#more
Christian Brose, «Neo-Cons Get Wild»,

الصهيوني المسيحي على قطاعت كبيرة من المحافظين الجدد داخل الجمهوريين جعل من مساندة إسرائيل مساندة عقدية وأيديولوجية في المقام الأول، بينما ينبع الموقف الديمقراطي ذاته من أغراض سياسية انتخابية بسبب أصوات اليهود الأمريكيين في الانتخابات.

ومن ناحية أخرى، فقد كان لنمط النظام الدولي ومسار تطوره، وبسبب السياسات الأمريكية الداخلية، فإنه من المتوقع استمرارية كثير من سياسات بوش. فقوى الاستمرار في السياسة الخارجية الأمريكية قبل وأثناء وبعد إدارة بوش متجذرة بقوة في عملية صنع السياسة الأمريكية خاصة الخارجية منها.[١]

وبالنظر إلى الخبرة التاريخية الأمريكية، فإن عناصر التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية للإدارات المتعاقبة تنحصر في الشكل واللهجة والشخص وأولويات السياسة والتبريرات النظرية والأدوات (البعد التكتيكي)، فالتاريخ علمنا أن التغييرات تحدث على هامش السياسة الراسخة، وليس في محورها وجوهرها. ويعضد من هذه الفكرة أن ما يجمع بين الديمقراطيين والجمهوريين حول السياسة الخارجية أكثر مما يجمعهم مع حلفائهم في أوروبا وآسيا. ولا يجب للتباينات اللحظية أن تجعلنا نغفل عن الاستمرارية المتصلة برؤية ثابتة ومستقرة عن ضرورة حماية دور أول، وتأثير نافذ، للولايات المتحدة في العالم.[٢]

ولعل دخول الولايات المتحدة باستمرار في صراعات كونية كبرى تواجه فيها دومًا أعداء دوليين في المقام الأول، جعل من تحقيق وضمان الهيمنة الأمريكية هدفًا ثابتًا تسمح به حتى الآن توازنات القوى الدولية، إلا أنها تفرض في كثير من الأحيان تغيير الأسلوب والطريقة والاقتراب. وتحدثت بعض الأدبيات عن المرحلة الحالية التي تعيشها الولايات المتحدة؛ باعتبارها مرحلة الحرب الباردة الثانية التي وإن اختلفت أسبابها وأطرافها إلا أنها تعبِّر عن صراع هيكلي كبير ممتد زمنيًا ومكانيًا. وأصبح الشرق الأوسط ساحته الرئيسة وإن امتد مداه دوليًا.[٣]

وتأتي القيود المؤسسية لتضيف عنصرًا جديدًا للتواصل والتداخل بين رؤى وسياسات الحزبين: الديمقراطي والجمهوري؛ حيث تتعدد مداخل صنع القرار في الديمقراطية الأمريكية، الأمر الذي يقرِّب من سياسات الحزبين خاصة في المجال الخارجي. وتستمر العلاقة بين البيت الأبيض والكونجرس محدِّدة لمسار السياسة الخارجية. فعملية صنع السياسة الأمريكية بشكل عام تقوم على مبدأ المشاركة في السلطة؛ بحيث يظل كل منهما في حاجة إلى آخر لإنجاز قراراته بدرجات متفاوتة، بحسب القضية والتوقيت.

ويكرس من هذا التداخل أن الأغلبية الحزبية في الكونجرس لم تعد أغلبية كاسحة، وتغيير السيطرة الحزبية على الكونجرس أو أحد مجلسيه يتم بالتنافس على عدد محدود من المقاعد. وجميعها تدفع نحو تبني سياسة جامعة للحزبين أكثر منها فاصلة بينهما بشكل قاطع. وأبرز مثال على ما سبق الأغلبية المحدودة التي يتمتع بها الحزب الديمقراطي حاليًا في مجلسي الكونجرس لأول مرة منذ ١٩٩٥م: (٢٣٣) عضوًا ديمقراطيًا مقابل (٢٠٢) من الأعضاء الجمهوريين في مجلس الشيوخ، وتساوى الحزبان في مقاعد مجلس الشيوخ بـ٤٩ مقعد لكل منهما، إلا أن الحزب الديمقراطي يحظى بأغلبية إجرائية؛ بسبب تقارب مقعدي المستقلين مع الحزب تنظيميًا.[٤]

(1) Timothy J.Lynch & Robert S. Singh, After Bush: The Case for Continuity in American Foreign Policy, Cambridge University Press, 2088, p3-4.
(2) Ibid, p8.
(3) Ibid,p 12-13
(4) 110th United States Congress, http://en.wikipedia.org/wiki/110th_United_States_Congress#Majority_.28Democratic.29_leadership

كما تأتي العلاقة بين الكونجرس وجماعات الضغط كأحد المحددات الأخرى الحاكمة لصنع السياسة الأمريكية وبالذات الخارجية منها. ويأتي اللوبي اليهودي على رأس الجماعات المؤثرة في التوجه الأمريكي تجاه العالم الإسلامي ككل والشرق الأوسط بالأخص.

وبالرغم من ثبات وقوة تأثير ونفوذ هذه الجماعات في أروقة واشنطن إلا أن شواهد التغيير بعيدة الأمد ظهرت بعض بوادرها. وقد أشار ستيفن وات إلى أن تأثير اللوبي اليهودي أوضح في الكونجرس عنه في البيت الأبيض، وهناك عدد من الرؤساء الأمريكيين مثل كارتر (الديمقراطي) وبوش الأب (الجمهوري) عملوا على الضغط على إسرائيل في العقود السابقة، ولم يتغير الوضع كثيرًا في الكونجرس؛ حيث ظل مواليًا لإسرائيل.

وفي بداية عهد أوباما وتحت رعاية الإيباك وجه الكونجرس خطابًا لأوباما موقَّعًا من ٧٦ من أعضاء مجلس الشيوخ، و٣٢٩ من مجلس النواب يطلبون من الرئيس التعاون مع إسرائيل في سياساته تجاه الشرق الأوسط ومقترحين عددًا من الشروط على الفلسطينيين. وتعددت مؤشرات تحرك وتعبئة أنصار إسرائيل في الكونجرس في أكثر من اتجاه لمواجهة ما اعتبره مؤيدو إسرائيل ضغطًا على إسرائيل، خاصة في مسألة الاستيطان.

وهذا لا يمنع من ملاحظة أن سيطرة الإيباك على الكونجرس قد قلَّت نسبيًا، فقد أشار ريتشارد سيلفرستين إلى عدم توقيع اثنين من الديمقراطيين التقدميين: بارني فرانك وروبرت فيلنر على خطاب إيباك، كما أن اجتماعات نيتانياهو مع عدد من أعضاء الكونجرس منهم جون كيري رئيس لجنة العلاقات الخارجية اشتملت على تبادل حاد للآراء حول سياسة المستوطنات. وأوضح المناخ المصاحب لتوقيع الخطاب أن الإيباك لم تعد تملك ذات التأثير. ومن ثَم يمكن توقع أن ضغوط الكونجرس على أوباما قد توجه مواقف الإدارة إلى الاعتدال، ولن تعيق جهودها بشكل كامل.(١)

وفي داخل البيت الأبيض تلعب التوازنات داخله دورًا مؤثرًا وقائدًا لنمط القرار الخارجي. ففي تلك المنظومة، يلعب الرئيس دورًا محوريًا وسط عدد مهم من الفاعلين، مثل وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، ومجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى مجموعة من المستشارين والمبعوثين. ودستوريًا وزارة الخارجية هي الوسيط القائد للسياسة الخارجية، إلا أن دورها مرتبط بنمط العلاقة بين الرئيس ووزير الخارجية.

ومن الملاحظ في الأعوام السابقة بزوغ وزارة الدفاع، وتبوأها التأثير في تحديد الموقف الأمريكي في عدد من القضايا؛ حتى إنه بات من الملاحظ تقلص مخصصات وزارة الخارجية في مقابل تنامي تلك المخصصة لوزارة الدفاع.(٢) بل إن وزير الدفاع روبرت جيتس انتقد ذلك، وعلق بأن الولايات المتحدة تعاني من «انخفاض الاستثمار في الدبلوماسية»، وبدأت بعض الخطوات لزيادة الموارد المخصصة للجهاز الدبلوماسي. (٣)

وهذا يحتِّم علينا الإشارة إلى العلاقة بين المدني والعسكري في واشنطن؛ فقد احتدم النقاش بين فريقين: الأول في وزارة الخارجية يرى تنامي دور الجيش في صنع قرار السياسة الخارجية، والثاني في البنتاجون يرى تزايد تأثير المدنيين على خطط الدفاع داخل الوزارة؛ حيث تزايدت مخاوف العسكريين من عدم وضع الاعتبارات العسكرية في الحسبان عند

---

(1) Stephen Walt, Obama's Speech Proof Israel Lobby Weaker?, 06/03/2009 http\ walt.foreignpolicy.com\ posts\2009\06\03\is_the_Israel_lobby_getting weaker

(2) Fraser Cameron, US Foreign Policy After The Cold War, Routledge, London, 2002, p50

(3) Hillary Clinton, «New Beginnings: Foreign Policy Prior - ties in the Obama Administration», Opening Remarks Before the House Foreign Affairs Committee, Washing- ton, DC, April 22, 2009 http://www.state.gov/secretary/rm/2009a/04/122048.htm

صياغة التخطيط العسكري، خاصة في ظل تعاظم دور رامسفيلد وزير الدفاع السابق ونائبه ولفويتز في إدارة بوش. (١)

ولم يتغير الوضع -كما كان متوقعًا- في ظل إدارة أوباما، فإعلاؤها للقوة الناعمة لا يعني تخليها عن القوة الصلدة، فلقد استمر العسكري إلى جانب السياسي، الأمر الذي دفع رون بول عضو الكونجرس الأمريكي إلى التصريح بأن ما تغير هو اللهجة وبقيت السياسات، خاصة وأن أوباما قد زاد من ميزانية وزارة الدفاع بحوالي ١٠٪. (٢)

ولذا لا يجب إغفال الدور المهم الذي يلعبه العسكر في تشكيل رؤى واتجاهات الإدارات الأمريكية المختلفة، وعلى رأسها إدارة أوباما.

هذا ويرى منير شفيق أن المؤسسة العسكرية الأمريكية تتمتع بنفوذ من وراء ستار يزداد بالتورّط في الحرب وبانهيار الاقتصاد؛ ولهذا يجب أن يُنظر إلى أوباما باعتباره صدًى للجيش ومتوافقًا بقوّة معه، فالجنرالات الحاليون والمتقاعدون لهم دور مهم في دبلوماسية أوباما أكثر من أي رئاسة سابقة، ومن هنا فإن قوة أوباما تترسخ بدعم الجيش والمخابرات المركزية اللذيْن استمرا أهم المشاركين الرئيسيين في صنع السياسة الأمريكية. (٣)

من ناحية أخرى حفلت الخبرة التاريخية الأمريكية بحالات قام فيها الديمقراطيون بالاستعانة ببعض الوجوه المحسوبة على الجمهوريين، خاصة في المناصب ذات الصلة بالسياسة الخارجية. ومثلما عيَّن أوباما جيتس وزيرًا للدفاع، فإن إدارة الرئيس كلينتون استعانت ببعض الجمهوريين المعتدلين من أمثال كولين باول ووليام كوهين. (٤)

كما يشترك بعض مستشاري أوباما مع الجمهوريين في بعض الآراء؛ حتى إنهم خدموا في إدارات جمهورية، مثل أنتوني لايك الأستاذ في جامعة جورج تاون والذي خدم مع هنري كيسنجر، ودينيس روس المبعوث الأمريكي لإيران والذي خدم مع إدارة بوش الأب. (٥)

حفلت الخبرة التاريخية الأمريكية بحالات قام فيها الديمقراطيون بالاستعانة ببعض الوجوه المحسوبة على الجمهوريين، خاصة في المناصب ذات الصلة بالسياسة الخارجية، ومثلما عيَّن أوباما جيتس وزيرًا للدفاع، فإن إدارة الرئيس كلينتون استعانت ببعض الجمهوريين المعتدلين من أمثال كولين باول ووليام كوهين.

تبقى الإشارة في هذه الجزئية إلى الفجوة الواضحة بين الخطاب المعلن وبين السياسة المطبقة في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وذلك ينطبق على كافة التيارات الفكرية التي توالت على البيت الأبيض، فحديث كل من الليبراليين، أو أصحاب الاقتراب المثالي في العلاقات الدولية والمحافظين -خاصة الجدد منهم- الذي يعلي من القيم الأمريكية الخاصة بالديمقراطية والحرية، وأهمية الدفع في ذلك الاتجاه غالبه لم يُطبق؛ حيث اشتركت كافة المدارس الفكرية بتشعباتها الفرعية في عدم المضي قدمًا إلى النهاية من أجل الضغط الحقيقي لتنفيذ الرؤى المتبناة علنًا من المسئولين الأمريكيين. فعند أول اختبار حقيقي، تعلو قيم الاستقرار على قيم الإصلاح والتغيير

(1) Paul Rogers, A War Too Far: Iraq, Iran and the New American Century, Pluto Press, London, 2006, p228.

(2) Kathleen Wells, Ron Paul Talks on Obama and Forign Policy, http://ar.electionsmeter.com/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%AC/ron-paul/4290

(٣) منير شفيق، مشروع أوباما للتسوية إلى أين؟، ٢٠٠٩\١٢\١٨م:
ttp://www.aljazeera.net/NR/exeres/1E7487BF-C1E5-44A1-AA8E-7C9CDBD1E242.htm

(4) Yuen Foong Khong, «Neoconservative and the domesic sources of American Foreign Policy», Steve Smith, Amelia Hadfield and Tim Dunn (ed), Foreign Policy: Theories, Actors, Cases, Oxford University Press, 2008, p255

(5) Stone Douglas, «Obama's Foreign Policy Team Tacks Left,» Human Events, 6/16/2008, Vol. 64, Issue 21 http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=4&hid=102&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbGl2ZQ%3d%3d#db=aph&AN=32683456

معلنة فوزًا مضمونًا للاقتراب الواقعي، ولا تظهر إلا اختلافات ثانوية تكون ساحتها الأولى والأخيرة الخطب والتصريحات وليس الأفعال والسياسات.

٢- أوباما وبوش.. أبعاد وحدود التغيير:

انبثقت الحرب على الإرهاب في ظل تفاعل ظروف موضوعية في لحظة تاريخية مفصلية مع رؤية أيديولوجية بعينها. ففي إطار الحديث عن القرن الأمريكي الجديد، والهدف منه بناء نظام دولي قائم على القيم الاقتصادية الأمريكية، سادت الرؤية الرسالية للتيار المحافظ الأمريكي لعدة سنوات، وبلغت ذروتها منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وفي نهاية ٢٠٠٢م تم الإعلان عن هذه الاستراتيجية الكبرى التي تلتزم بالحفاظ على النظام أحادي القطبية تتربع على قمته الولايات المتحدة بلا منافس. إلا أن هذه الاستراتيجية هددت بترك العالم منقسمًا وخطرًا، والولايات المتحدة أقل أمنًا. (١)

وقد تعرضت هذه الرؤية لهزة كبيرة بسبب الفشل في سياسات محاربة الإرهاب وبسبب الأزمة الاقتصادية. وعبر خطاب أوباما عن مرحلة جديدة اشتركت مع سابقتها في تعريف مصادر التهديد، ولكن اختلفت معها في ترتيب الأولويات، وفي تحديد أنسب السبل لمواجهة هذه المخاطر.

لم تتخلَ إدارة أوباما بشكل كامل عن رؤية إدارة بوش لمكامن الخطر والتهديد التي عددتها في ثلاثة مصادر رئيسة: الإرهاب، الاستبداد وأسلحة الدمار الشامل، ولكن مع إعادة رسم خريطة المناطق الأَوْلى بالاهتمام والأكثر تهديدًا من غيرها. واعتبرت إدارة بوش أن التهديد يصبح غير محتمل إذا ما اجتمعت العناصر الثلاثة في فاعل واحد، وهي الرؤية التي تبناها أوباما طوال حملته الانتخابية؛ عندما تحدث عن تعاظم المخاطر التي تفرضها الدول المناوئة المالكة لأسلحة دمار شامل. ولكنه اختلف مع طريقة بوش وإدارته في التعامل معها.

فبينما برر توافر العناصر الثلاثة -أو مجرد الاعتقاد في توفرها- منطقَ الضربة الوقائية وليس منطق الصبر والحكمة، لتصبح الرشادة لصيقة بأفضل الخيارات المحتملة على الإطلاق وليس أحكمها وأقلها كلفة،(٢) فإن أوباما أدخل عنصر الثمن الواجب دفعه وحدود القدرة الأمريكية، ووسع من مساحة مناورته عندما أعاد تصنيف الأعداء إلى متطرفين وأقل تطرفًا.

لم تتخلَ إدارة أوباما بشكل كامل عن رؤية إدارة بوش لمكامن الخطر والتهديد التي عددتها في ثلاثة مصادر رئيسة: الإرهاب، الاستبداد وأسلحة الدمار الشامل، ولكن مع إعادة رسم خريطة المناطق الأَوْلى بالاهتمام والأكثر تهديدًا من غيرها.

كما أنه في مقابل سياسة الواحد بالمائة التي تبناها تشيني نائب الرئيس بوش، والتي تقوم على أن رد الفعل الأمريكي يجب أن يتعامل مع المخاطر التي لا تتعدى نسبة تحققها ١٪ تمامًا مثل المخاطر الأخرى المؤكدة،(٣) لم تتمادَ إدارة أوباما في تبني هذا المبدأ؛ حيث أعيد ترتيب أولويات المخاطر وطرق مجابهتها بما يتلائم مع حجم الخطر ومع الخريطة الإدراكية الجديدة للأعداء، التي حدث فيها تمييز بين المتطرف الأكثر تهديدًا والذي لا بد من مواجهته بالقوة الصلدة مع القوة الناعمة، وبين الأقل تطرفًا القابل للاحتواء والذي يمكن مواجهته بالقوة الناعمة وحدها.

إلا أنه يجب مراجعة الفكرة القائلة بأن إدارة بوش اعتمدت فقط على القوة العسكرية في إدارة الشئون الخارجية؛ حيث إن الاتجاه إلى الأدوات الدبلوماسية ليس تحولاً جديدًا تمامًا قاصرًا على إدارة أوباما؛ حيث شهدت السنوات الأخيرة من إدارة

---

(1) Noam Chomsky, Hegemony or Survival: America`s Quest for Global Dominance, Henry Holt and Company, New York, 2004, p11-12

(2) Timothy Lynch, opcit, p 127-128

(3) Yuen Foong Khong, opcit, p261

بوش إرهاصات هذا التوجه، عندما اشتركت الولايات المتحدة في الجهـــود الدولية متعددة الأطراف للحوار مع إيران وكوريا الشـــمالية، واتجهـــت إلى إعادة بناء علاقات الولايات المتحدة عبر الأطلسي، وإلى تشجيع السلام الإسرائيلي الفلسطيني.(١)

كما أن دفاع بوش في خطاباتـــه عن الديمقراطية والإصلاح السياسي، وإطلاقه أكثر من مبادرة في هذا الصعيد يشير إلى استخدامه القوة الناعمة جنبًا إلى جنب مـــع القوة الصلدة، ولكن بكفـــاءة وفاعلية أقل؛ حيث لا يجب إغفال تأثير وجود شـــخصية كاريزمية مثـــل أوباما وزخم وصولها للبيـــت الأبيض على منح الخطاب الأمريكي جاذبية أكبـــر ربما لنفس الكلام. وهنا يبدو جليًا دور الشـــخصية والسياق في تحويل النظرة إلى الخطابات (حتى المتشـــابهة في كثير من أجزائها).

لقد تم إعلاء الأدوات غير العسكرية، وتنويع أدوات الحركة الأمريكية لتتركز حول وســـائل القوة الناعمة بعد مراجعة اســـتراتيجية عكستها عدد من التقارير والإصـــدارات في نهاية عهد بـــوش، تم فيها التركيز على اختلاف أنماط التهديد المفروضة على الولايات المتحدة، وتغير هيكل ميزان القوة الدولي.

فأشارت عدد من الكتابات إلى أن الهيمنة العسكرية للولايات المتحدة تتآكل، وعلى الولايات المتحدة أن تتجه إلى موارد جديدة للتفوق العسكري، وتتبنى استراتيجية كبرى أكثر تواضعًا تحقق التوازن بين الأهداف والموارد، وتراعي التغيرات في النظام الدولي، والنظم الإقليمية، وأنواع التهديدات ومداها.(٢)

وعليه فإن الرؤية السائدة وسط أغلبية الأكاديميين والخبراء الأمريكيين في نهاية عهد بوش وبداية عهد أوباما تشـــير إلى أن القرن الأمريكي ولى، وأتى قرن القوة المشتركة.(٣)

ففي العـــام الأول من عمـــر إدارة أوباما امتزجت الاســـتمرارية -ممثلة في ثبات الأهـــداف- بالتغيير -ممثل في المنهج-؛ فاســـتمرت الحرب على القاعدة قائمة، ولكن بدون اســـتعداء حلفـــاء أمريكا، وبدون تعذيب يناقـــض القيم الأمريكية، وتم إرســـال مزيد من القوات إلى أفغانســـتان، ولكـــن في ظل مراجعة اســـتراتيجية أشـــمل، وامتدت يد الحوار للمناوئين، ولكن بدون ضعف. كل ذلك في إطار اعتقاد سائد في ضرورة الانخراط والتواصل «engaging» مع مختلف الفاعلـــين الخارجيين، فهو العنصـــر البارز في توجه أوباما للعالم الخارجى.(٤)

وهـــو التوجـــه الذي انتصر على تيار آخر وســـط الديمقراطيين (يقترب في بعـــض ملامحه من طرح الجمهوريين)، ويرى في التشدد مع المناوئين وتهديدهم بالحرب الوقائية أمرًا مقبـــولاً في التعامل مع بعض الدول. بل انتقد بعض الديمقراطيين إدارة بوش لعدم استخدامها أو التلويح بقوة بمبدأ الحرب الوقائية ضد دول مثل إيران وكوريا الشمالية.(٥)

كمـــا لا يجب تجاهل أن بعـــض أعضاء الكونجرس من الديمقراطيين - ومنهم هيلاري كلينتون - ساندوا

(1) Richard N. Haass, «Beyond Iraq: A New U.S. Strategy for the Middle East», Foreign Affairs, Volume: 88, Issue: 1 (January/February 2009), http://ciaonet.org/journals/fa/v88i1/04.html

(2) Andrew F. Krepinevich Jr , «The Pentagon>s Wasting Assets», Foreign Affairs, Volume: 88, Issue: 4 (July/August 2009),http://ciaonet.org/journals/fa/v88i4/03.html

(3) «Obama>s foreign-policy credo: listen and lead». Christian Science Monitor, 3/31/2009, Vol. 101, Issue 6, http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=4&hid=2&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbGl2ZQ%3d%3d#db=aph&AN=37580778

(4) «All very engaging», Economist, 3/14/2009, Vol. 390, Issue 8622, http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=4&hid=102&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbGl2ZQ%3d%3d#db=aph&AN=36905662

(5) Timothy Lynch, opcit, p282

الحرب ضد العراق على أساس أن صدام حسين تهديد للاستقرار الإقليمي، ثم سحبوا هذا الدعم عندما تيقنوا أن هذا الاستقرار أصبح وهمًا.[1]

وبالرغم من هزيمة أوباما للجمهوريين، إلا أنه يدرك تمامًا استمرارهم كقوة سياسية واجتماعية وثقافية ومؤسسية. فقد اعتمدت قاعدة ماكين المرشح الجمهوري على الحركة الدينية الأصولية والجناح اليميني القومي المعادي للمهاجرين، وهو الأمر الذي يفرز مستقبلاً غير مبشر للجمهوريين؛ حيث بدأ الانفصال بين الحركة الأصولية وبين المحافظين الاقتصاديين الذين هم في نفس الوقت معتدلون اجتماعيًا. ولكن يظل لهذا التيار قوته، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن ٥٧ مليون ناخب أمريكي صوتوا لماكين في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية الخطيرة، الأمر الذي يعني أنه مازال قادرًا على فرض تحدٍّ على أوباما، خاصة إذا ما فشل في تنفيذ ما وعد به.[2] وهو أمر يدركه أوباما، وانعكس في ضمه لأكثر من عنصر جمهوري في إدارته تحقيقًا لفكرة التواصل مع الاتجاهات المختلفة داخل الولايات المتحدة وتخفيفًا من حدة الهجوم على سياساته.

ثانيًا: أوباما والديمقراطيون.. مرحلة تطور جديدة:

يعكس التحالف العريض الذي أتى بأوباما إلى البيت الأبيض إرهاصات تغيير مناخ الثقافة السياسية الأمريكية، وفيه صعود واضح للقوى التقدمية الأمريكية American progressives، في ظل انكشاف إفلاس الليبرالية الجديدة عقب الأزمة الاقتصادية الدولية.

وقد مثل فوز أوباما نقلة ثقافية كبرى في عالم السياسة الأمريكية، ليس فقط لكونه أول ملوَّن يجلس في المكتب البيضاوي، بل لما يمثله من تجربة شخصية تدرك الطابع الكوني متعدد الثقافات لعالم اليوم.

وتعبِّر القاعدة الاجتماعية العريضة التي أضحى يمثلها عن نقلة نوعية في طبيعة الكتلة المهيمنة على صنع السياسة الأمريكية، إلا أنه يجب التمييز بين تأثير هذا التحول على السياسة الداخلية من جانب والسياسة الخارجية من جانب ثانٍ؛ حيث من المتوقع أن يقل التغيير على ساحة التوجهات الخارجية بالمقارنة بالتحولات الحادثة في الداخل، خاصة السياسات التعليمية والصحية والاقتصادية والمالية. ويُعد أوباما من نماذج الرؤساء الأذكياء الحاصلين على تعليم ممتاز: مثل كلينتون وكارتر، ولديه خطة طموحة، ويسعى لعمل الكثير على أكثر من جبهة.[3] إلا أن الساحة الداخلية هي المرشحة لحدوث التغيير الأكبر والحقيقي بها، خاصة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

١- المشترك ما بين التيارات الفرعية:

لقد أتت الليبرالية الحديثة إلى الولايات المتحدة في **ثلاث موجات رئيسة:**

أولاً: التقدميون في عشرينيات القرن الماضي، وفيها تم بلورة المعالم الرئيسة لليبرالية كمبدأ سياسي، وفي إطارها دعا ويلسون وغيره إلى تفسير الدستور الأمريكي بروح جديدة حية. وهو ما عبَّر عنه أوباما في كتابه «جرأة الأمل» بحديثه عن الدستور كوثيقة حية يجب قراءته في سياق عالم متغير دومًا. وفي خطاب تنصيبه أشار إلى أن المهم ليس حكومة صغيرة أو كبيرة بل حكومة تعمل. وهذه البراجماتية هي في حقيقتها جزء من الليبرالية.

ثانيا: الليبرالية في مرحلتها الثانية كانت اقتصادية،

(1) Ibid, p101

(2) Jerry Harris and Carl Davidson, «Obama: the new contours of power», Race & Class, 2009; Vol 50; Issue 4, p1

(3) Ibid, p3

ففى مرحلة «الصفقة الجديدة» أصبح للمواطنين حق في مكاسب اقتصادية واجتماعية من خلال برامج الرفاهية الاجتماعية، وتم توسيع سلطة الحكومة الفيدرالية في إصدار اللوائح، والتي كانت قبل ذلك في يد القطاع الخاص، أو الولايات والمحليات.

ولكن حدث بعد ذلك ردة فعل لهذه الموجة، وبدأ الليبراليون المعاصرون يفقدون حماسهم للوائح الآتية من أعلى إلى أسفل، والتي كانت تعتبر الامتيازات حقوقًا. وفي ظل انهيار الاتحاد السوفييتي وفقدان الاقتصاديات الاشتراكية لأي مصداقية، أعاد بعض الليبراليين من أمثال الرئيس كلينتون النظر في السوق الحر، وحدثت عملية إعادة تأهيل للسوق وآلياته، في سياق ما اعتبره البعض التغيير الأكبر في الليبرالية الأمريكية في الأربعين عامًا الماضية. إلا أن الأزمة الاقتصادية والمالية غيَّرت كثيرًا من الأشياء. وبدأت أجواء ١٩٣٢م تعود من جديد في ظل إعادة إحياء النشاط الحكومي من أجل مراقبة السوق، وليس بالضرورة السيطرة عليه (كما أشار أوباما في خطابه التنصيبي).

أما الموجة الثالثة والأخيرة، فقد هاجمت الولايات المتحدة في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وكانت ليبرالية ثقافية ظهرت في الجامعات، وجلبت حركة التحرير المدنية التي فتحت آفاقًا جديدة للمرأة والشواذ والمدافعين عن الإجهاض.

ولعل أهم الأوجه الإبداعية لليبرالية أوباما هي محاولته تخطي تطرفها وتماديها؛ حيث تجاهل مسائل مثل الإجهاض وزواج المثليين إلا عند الضرورة (مخاطبة جمهور مهموم بهذه المسائل). وتحدث عن الأمة الأمريكية كأمة للمسيحيين والمسلمين واليهود وغير المؤمنين، فهو حريص على جعل الليبرالية حليفًا للتدين الأمريكي، وأن الكنائس قد تعمل على تحسين حياة الشعوب في هذا العالم.

ويستجيب أوباما للمشاعر المضادة لسياسة الولايات المتحدة في اليسار الأكاديمي والثقافي في محاولة لعلاج جروح الحزب الديمقراطي الداخلية، وتحويله ليصبح مدافعًا عن «تاريخنا الأفضل» كما صرح أوباما.

لقد عرضت الأزمة الاقتصادية هيمنة الليبرالية الجديدة للتآكل، وظهرت كتلة هيمنة جديدة تُعرف بـ«الكنزيين الجدد neo-Keynesian globalists» ذوي الاتجاه العالمي تسعى لإعادة تعريف الليبرالية في القرن الحادي والعشرين على المستويين: الأيديولوجي والسياسي، فاتجه الوسط إلى اليسار منتجًا حوارًا جديدًا وجدلاً مختلفًا.

إنه يطمح في تحقيق انطلاقة كبرى للقوى الليبرالية في هذا الجيل، كما إن محاولاته للسيطرة على الأزمة المالية ستنتج اقتصادًا مُسيطرًا عليه سياسيًّا، ومواطنًا أكثر اعتمادًا على الدولة الفيدرالية، مما يقرِّب الولايات المتحدة من الديمقراطيات الاشتراكية في أوروبا. وهو الأمر الذي لا يتعارض مع ما يؤكده أوباما من أن الولايات المتحدة تتشابه مع العالم أكثر مما يدرك الأمريكيون أنفسهم، وأنها يجب أن تظل مثله -أي هذا العالم- إذا ما أرادت الحفاظ على مكانتها كقائد له، ومن ثم فإن شعوره بالاستثنائية الأمريكية أضعف وأكثر تقييدًا لحركته عن رؤساء مثل ريجان وبوش.[1]

لقد عرضت الأزمة الاقتصادية هيمنة الليبرالية الجديدة للتآكل، وظهرت كتلة هيمنة جديدة تُعرف بـ«الكنزيين الجدد neo-Keynesian globalists» ذوي الاتجاه العالمي تسعى لإعادة تعريف الليبرالية في القرن الحادي والعشرين على المستويين: الأيديولوجي والسياسي، فاتجه الوسط إلى اليسار منتجًا حوارًا جديدًا وجدلاً مختلفًا.

ففجأة أصبح التيار الرئيس المهيمن والسائد يتحدث عن برامج العمل الحكومية: الإنفاق على

(1) Charles R. Kesler, opcit, http://www.csmonitor.com/2009/0211/p09s01-coop.html

البنية التحتية، توسيع الدعم الفيدرالي للولايات، مزيد من الاستثمارات البيئية والقواعد للأسواق المالية. الأمر الذي يعيد للأذهان مناخ الصفقة الجديدة new New Deal وجعل الملايين تتوقع عودة عصرها.

ويعد أوباما براجماتيًا وسطيًا بدون الحساسيات الأيديولوجية الخاصة بالستينيات، إلا أن رؤيته متأثرة بقيم تقدمية محورية، هذه القيم -قبل السياسات- هي التي جذبت دعم الأقليات والشباب ونقابات العمال له. وكان اتجاه الحزب الديمقراطي إلى «المحافظة» بشكل مطرد وراء تحول الديمقراطيين إلى أقلية لحوالى ثلاثين عامًا. وتحوي القاعدة التقديمية على الحركات المناهضة للحرب والأقليات والنقابات. وعند استعراض التصويت لأوباما: نجد أن من صوتوا له هم كالتالي: ٩٧٪ من السود، ٦٣٪ من اللاتينيين، ٦٥٪ من الشباب، ٦٧٪ من أعضاء النقابات البيض.

في ظل اهتزاز مصداقية الولايات المتحدة في أسواق المال بشدة، اعترف الكينزيون الجدد الكونيون بما أسماه فريد زكريا «ميلاد نظام كوني حقيقي»؛ حيث أشار إلى أنه باستثناء البعد العسكري، فإن جميع الأبعاد الأخرى: الصناعية، المالية، التعليمية، الاجتماعية، الثقافية قد انتقل توزيع القوة بها بعيدًا عن الهيمنة الأمريكية.

كما أن هناك زيادة عامة في نسب التصويت، وجمعيها أرقام دالة، ولعل من أهمها أن حصول أوباما على ٤٥٪ من أصوات البيض يعني تحولاً في الثقافة السياسية الأمريكية، فقد استطاع أوباما إحياء وتعبئة وتنظيم قوًى صاعدة تحولت إلى جيش من المتطوعين بلغ حوالي ٣ ملايين متطوع. وكان رفضه للحرب على العراق من أهم محاور جذبه لهذه القطاعات، والتي يجب التمييز بينها وبين اليسار التقليدي المعادي للحرب، فمطالب وقف الحرب ارتبطت في المقام الأول بدعم القوات الأمريكية، وإعادتها لأرض الوطن سالمة؛ ولأن إنهاء الحرب وسيلة لتخفيض الضرائب، وإحياء الاقتصاد بزيادة الإنفاق على المشروعات في الداخل الأمريكي.

ولا تتعلق هذه المعارضة بمعاداة الإمبريالية، أو التضامن مع حركات التحرر في العالم، وتنظر الكتلة العسكرية الصناعية القديمة لهذه التحولات كتهديد لتفوق الولايات المتحدة، في حين أن «الكنزيين الجدد» أصحاب النظرة العالمية على استعداد لتقبل الظروف الجديدة، وإجراء إعادة ضرورية للتكيف الاستراتيجي.

ففي ظل اهتزاز مصداقية الولايات المتحدة في أسواق المال بشدة، اعترف الكينزيون الجدد الكونيون بما أسماه فريد زكريا «ميلاد نظام كوني حقيقي»؛ حيث أشار إلى أنه باستثناء البعد العسكري، فإن جميع الأبعاد الأخرى: الصناعية، المالية، التعليمية، الاجتماعية، الثقافية قد انتقل توزيع القوة بها بعيدًا عن الهيمنة الأمريكية. وبالمثل فإن ريتشارد هايس رئيس مجلس العلاقات الخارجية دافع عن تكيف وتهيئة الولايات المتحدة لوقائع العالم الجديد. ووفقًا له فقد انتهت مرحلة الأحادية التي استمرت أكثر من عقدين ومثلت مجرد لحظة بالمقاييس التاريخية، وحل محلها عالم اللا أحادية «nonpolarity» «فيه القوة موزعة ولا مركزية».

كما سادت هذه النظرة في تقرير «الاتجاهات الكونية» الأخير الصادر عن مجلس المخابرات القومي the National Intelligence Council كل أربع سنوات، والذي يمثل جميع وكالات المخابرات الأمريكية البالغ عددها ست عشرة وكالة. ونص التقرير على أن قوة الولايات المتحدة النسبية -حتى على الصعيد العسكري- سوف تنحدر وسيكون التأثير والنفوذ الأمريكي مقيدًا بشكل أكبر، فخلال العشرين عامًا القادمة «ستجد الولايات المتحدة نفسها كواحدة من الفاعلين المهمين على المسرح الدولي لاعبة دورًا رئيسًا في الأحداث الكونية».

وفق هذا الإدراك، اتجهت سياسة أوباما للأمن إلى التعددية وبناء الأمة كي تكون في بؤرة الاهتمام، أي هي نقلة للقوة الناعمة التي تتمحور حول التعددية الدبلوماسية وإعادة البناء الاقتصادي والحلول السياسية.

فبدلاً من الأحادية العسكرية هناك حاجة إلى الاستعانة بوكالات دولية وغير حكومية مثل أطباء بلا حدود، الصليب الأحمر الأمريكي، مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص. هذا لا يعني نهاية الأداة العسكرية، ولكن تقليصها إلى أضيق الحدود. ويظل التدخل العسكري ماثلاً في البقاء طويل المدى للقوات الأمريكية، سواء في العراق أو أفغانستان، بعد انتهاء مهامها القتالية. وتصبح الحرب على القاعدة وطالبان هي التحدي الرئيس للسياسة الخارجية لأوباما، خاصة وأن معظم الأمريكيين ما زالوا يرون أن الحرب على أفغانستان حرب عادلة، عكس الوضع بالنسبة للعراق.[1]

وبالرغم من بعض الاختلافات الجزئية على طرق وأبعاد مواجهة التحديات المفروضة على الولايات المتحدة، إلا أنه منذ ٢٠٠٣م اتحدت التيارات داخل إدارة أوباما في رفض أحادية الفعل الدولي، واستخدام القوة العسكرية، والتهديد بها بشكل مطرد. فحدث نوع من إعادة النظر في القوة الصلدة التي هيمنت على سياسات إدارة بوش: من حيث أبعادها ومدى ودواعي اللجوء إليها.

في المقابل اتفقوا على الالتزام بالركون إلى الفعل الدولي متعدد الأطراف multilateralism، واستخدام الدبلوماسية وغيرها من أشكال القوة الناعمة -على الأقل في المقام الأول-، ولا يتم اللجوء لأحادية الفعل وللقوة العسكرية إلا عند الضرورة، وفي حالة التهديد الخطير. ولأن الواقعيين -وغالبيتهم جمهوريون- والليبراليين الدوليين -وغالبيتهم ديمقراطيون- يشتركون في رفض مقولات القوميين المتشددين، والمحافظين الجدد، وقيادات اليمين المسيحي، والتي

(1) Jerry Harris and Carl Davidson, opcit, p9

جسَّدها تحالف الصقور بقيادة تشيني تحت إدارة بوش، فإن خلافاتهم قد قلَّت حدتها وظلت غامضة. وفي ظل المشترك بين المعسكرين، فإن ما يميز بين الاثنين هو خط متصل وليس فاصلاً لوجهتي نظر متضادتين، ولذا فقد طالب جوزيف ناي في ٢٠٠٨م بتبني «سياسة خارجية واقعية ليبرالية».[2]

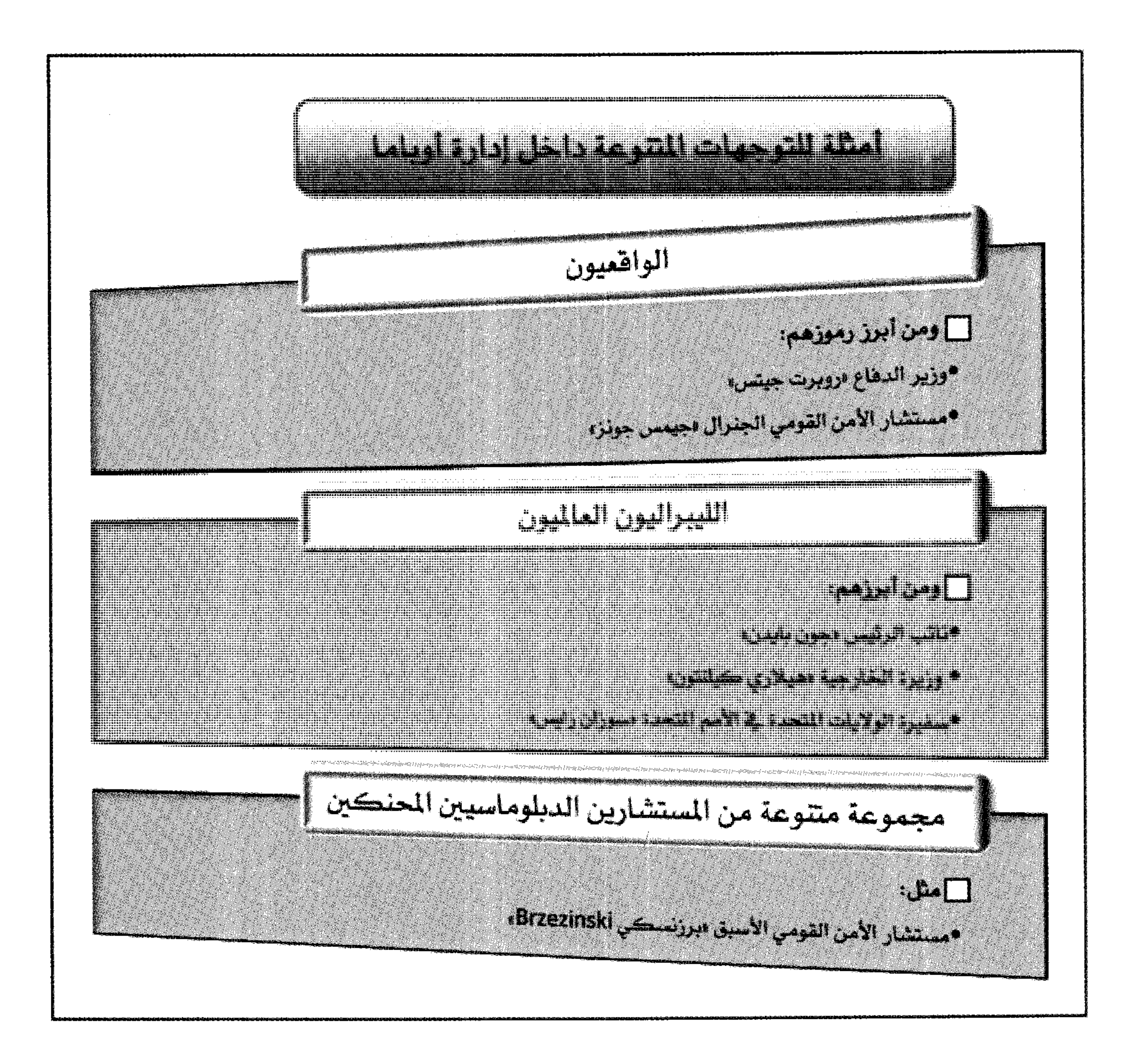
٢- الانقسامات البينية في إدارة أوباما:

يمكن رصد تباينات داخل الديمقراطيين أنفسهم؛ حيث ينقسمون إلى: من يقترب من فكر الجمهوريين بدفاعه عن القوة الصلدة، وانتقاده بوش من حيث التنفيذ، وليس المفهوم ذاته. والليبراليين الذين يركزون على مشاكل العولمة، ويتبنون تعريفات أوسع للأمن، ولا يحبذون القوة، وفريق ثالث يدعو إلى إعادة التركيز على الداخل، ثم هناك الرافضون للعولمة، وهم اليسار التقليدي المكون من نقابات العمال وأنصار البيئة.[3]

ويعكس فريق أوباما الاتجاه الواقعي البراجماتي، إنه فريق يمثل فكرًا وسطًا في الحزب الديمقراطي. يتمتع الرئيس أوباما وفريق إدارته على تنوعه بخبرة دولية أكبر بكثير من نظرائهم في الإدارة السابقة. وتتنوع التوجهات داخل إدارة أوباما ما بين الواقعيين، ومن رموزهم: روبرت جيتس وزير الدفاع، وجنرال جيمس جونز مستشار الأمن القومي. وما بين الليبراليين العالميين liberal internationalists من أمثال نائب الرئيس جون بايدن، وهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية، وسفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة سوزان رايس، والذين يعبرون عن آراء الصقور، ويعدون من اليسار المدافعين بقوة عن حقوق الإنسان، والتعددية، والتنظيمات الدولية. كما لا يجب إهمال تأثير مجموعة متنوعة من المستشارين من الدبلوماسيين المحنكين مثل مستشاري الأمن القومي

(2) Jim Lobe, «Liberals, Realists Set to Clash in Obama Administration», January 19, 2009 http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095

(3) Timothy Lynch, opcit, p280-281



السابقين من أمثال برزنسكي Brzezinski وغيرهم[١]، ولجمعيهم آراء مؤثرة بشكل غير رسمي. [٢]

ويميــل الليبراليون الدوليون أكثر من الواقعيين إلى الاعتقاد في الاســتثنائية الأخلاقية للأمة الأمريكية، وأنه يجب تشــجيع الديمقراطية الليبرالية من خلال القانون الدولي ومؤسســات غربية متعددة الأطراف، وفــي نفس الوقت يرون أن هنــاك بعض النظم غاية في السوء، ولا بد من عزلها، بل والقضاء عليها بشكل أحادي إن لزم الأمر. وبذلك تقترب هذه الجماعة في بعض أفكارها من المحافظــين الجدد في إدارة بوش السابقة.

فــي حين يميــل الواقعيون إلى التشــكك أكثر في مدى «اســتثنائية» الولايات المتحــدة، وحتى في دور القيــم والأخلاق في السياســة الخارجية، وفي مدى عالمية قيم الديمقراطيــة الليبرالية، وإمكانية زرعها فــي ثقافــات وأمم أجنبية. ويفضل هــؤلاء التعامل مــع الأطراف الدولية المناوئة أكثــر من الانعزال عن النظم المشــكوك فــي أخلاقياتها، إذا مــا كان ذلك يحقق المصلحة الأمريكية. ويتركز دعمهم للمؤسسات متعددة الأطــراف وللقانــون الدولي حــول تدعيم الاستقرار، وحماية المصالح التقليدية الأمريكية، مثل حفظ الاستقرار في المناطق المحورية من العالم، ومنع

(1) Zbigniew, Brent Scowcroft, and Anthony Lake, and former Rep. Lee Hamilton,

(2) Jim Lobe, opcit, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095

انتشار الأسلحة النووية، وحماية حرية الملاحة في البحار، وذلك بأقل تكلفة مادية أو بشرية، وهو همّ رئيس في وقت المد الإمبراطوري.(١)

وتوفر المدرسة الواقعية استراتيجيةً أفضل للتحرك في العلاقات الدولية، مقارنة بمدرسة المحافظين الجدد التي رسمت معالم الحرب على الإرهاب؛ لأنها تعترف بالحدود، وهو ما ميز بين رؤية أوباما وغيره سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين. إنها فكرة المزج والخلط بين إيجابيات عدد من الاتجاهات. فالواقعية ترى أنه حتى القوى العظمى عليها أن تتكيف لمواجهة الواقع. كما أنها تزاوج بين الأهداف والقيم. (٢)

وإذا ما أصبح الاتجاه الواقعي أكثر ليبرالية، بمخاوفه الجديدة من عدم شعبية الولايات المتحدة، فإن الاتجاه الليبرالي أصبح أكثر واقعية باهتمامه الجديد بالاستقرار. (٣)

ومن الملاحظ أنه حتى الآن لم تظهر خلافات داخلية على السطح، وبدا قدر معقول من الانسجام والاتساق لم تتمتع بهما إدارتا بوش وكلينتون في بداية عهدهما. فالجدل الداخلي لم يصل حد الانقسام. وبدا تقسيم العمل واضحًا: إذ يعمل ميتشل بهدوء في ملف الصراع العربي الإسرائيلي، بينما يعمل هولبروك بجلبة أوضح في ملف أفغانستان وباكستان، ويهتم بايدن بمسألة العراق، وبدأ روس يولي إيران اهتمامًا، ولكن مهامه اتسعت بشكل كبير؛ إذ إنه يساهم في صياغة السياسة تجاه كثير من القضايا بدءًا من إسرائيل إلى باكستان.

وأشارت بعض التقارير إلى أن وزيرة الخارجية كلينتون مهمشة نسبيًا، حتى وإن كانت مسئولة عن ملف العلاقة مع القوى الكبرى: أوروبا وروسيا والهند والصين، التي يشاركها المسئولية بخصوصها وزير الخزانة تيموثي جيثنر. وقد تركت تجربة أوباما الفريدة في الفوز بالانتخابات؛ اعتمادًا على قواعد المجتمع وتعبئتها بصمتها على عملية صنع القرار، بحيث باتت تأتي من أسفل إلى أعلى أكثر من أي رئيس مضى، الأمر الذي جعل من اتخاذ القرار عملية تأخذ وقتًا أطول نسبيًا من المعتاد.

ولم تمنع المؤهلات العالية لفريق أوباما من الاهتمام بالسياسة الخارجية في خضم ملفات الداخل الساخنة. ففي أواخر شهر يوليو ٢٠٠٩م على سبيل المثال اتجه إلى إسرائيل كل من جونز وروس للتفاوض مع نيتياهو ولبحث العقوبات الجديدة على إيران، وأيضًا جيتز لتجديد التعاون العسكري مع إسرائيل، وثالثًا ميتشل للضغط من أجل التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين.(٤) إنه فريق متكامل يعمل معًا بقيادة مايسترو اختار جيدًا أعضاء فرقته.

ومن عوامل التقارب الأخرى فيما بين تيارات الإدارة الجديدة بروز شخصية أوباما ومعالم تفكيرها الوسطية الجامعة، والتي ساهمت في تحويل جزئي لآراء بعض أعضاء إدارته لتتوافق مع تيار فكري حاكم يرأسه الرئيس -خاصة إذا كان بموصفات شخصية أوباما-.

ولذا لا بد من التفرقة بين الخطابات قبل تولي المسئولية رسميًا -أي خلال الحملات الانتخابية- وبعدها؛ حيث يمكن رصد تغييرات تصغر وتكبر بين الاثنين في عدد من القضايا. مثال ذلك: دفاع كلينتون كوزيرة للخارجية (نسبيًا) عن مبدأ الانخراط المتواصل أو العلاقات الارتباطية «relentless engagement» مع المناوئين مثل إيران، والذي سبق أن عارضته خلال الحملة الانتخابية.

ومن الأمثلة الأخرى، هولبروك الذي يشير سجل تاريخه في مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية منذ كارتر إلى قبوله بفكرة دعم الحلفاء الديكتاتوريين

(1) Ibid, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095
(2) Timothy Lynch, opcit, p87
(3) Ibid,p101

(4) Doyle McManus, «Foreign policy: Do Obama>s globe-trotters play?», http://www.latimes.com/news/opinion/la-oe-mcmanus26-2009jul26,0,381778.column

للولايات المتحدة، مثل مساندته للنظم السلطوية الآسيوية في كوريا الجنوبية ثم إندونيسيا. إلا أنه تبنى موقف الصقور تجاه إيران، واستخدم لغة قاسية في الحديث عن إيران عندما شبَّه رئيسها أحمدي نجاد بهتلر.

ومن ثَم يعتقد كثير من الليبراليين في معسكر أوباما أن هولبروك غيَّر من مواقفه وطوَّرها، وندم على بعض أفعاله، ومنها مساندة نظام ماركوس في الفلبين.[١]

وعلى العكس من بوش، فإن أوباما يعتقد أن الحرب على الإرهاب لا يجب أن تُملي وتُحدِّد بعد الآن الأجندة الدولية للولايات المتحدة. وأوضح أوباما أن الولايات المتحدة لن تُعرف «بما هي ضده بل بما هي عليه: الفرص، الحريات، الرفاهية والطموحات المشتركة التي نشترك فيها مع بقية العالم». فالرئيس مصمم على تغيير فكرة أن الولايات المتحدة في حرب مع الإسلام، والتأكيد على أنها حرب مع القاعدة وعنفها، وحلفائها المتطرفين.

والتفسير هنا أن أوباما يستهدف التطرف، وهو أشمل من الإرهاب؛ حيث إن الأخير ما هو إلا تكتيك وآلية للأول، كما أنه يركز على عوامل بعينها مثل الفقر وغياب التعليم والفرص للشباب كأسباب لذلك التطرف.[٢]

وهكذا تتضح المعالم المشتركة داخل إدارة أوباما لترسم سياسة انفتاحية على الخارج، والتكيف مع متغيراته بتغيير الأسلوب لتحقيق الأهداف القديمة، ودارت خطوط التوجه العريضة حول: العمل على عودة الشراكة مع الحلفاء الدوليين والإقليميين، وتقليص العسكري وتعظيم المدني.

ثالثًا: العالم الإسلامي في رؤية إدارة أوباما.. مناطق وقضايا:

استمرت المنطقة، كوحدة للتفكير والحركة، في التغلب على الفكر الاستراتيجي الأمريكي في ظل إدارة أوباما، ولتحديد ملامح التحرك الأمريكي، بحيث يمكن القول: إن تحول أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوة الناعمة والفعل الجماعي الدولي، والتركيز على خطاب الحوار، وبناء المصالح المشتركة، لم يمنع من سعي الإدارة الجديدة إلى مخاطبة كل منطقة بمفرداتها، ومدى وطبيعة ارتباطها بالمصالح الأمريكية، ونمط التهديدات الآتية منها.

إن تحول أدوات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القوة الناعمة والفعل الجماعي الدولي، والتركيز على خطاب الحوار، وبناء المصالح المشتركة، لم يمنع من سعي الإدارة الجديدة إلى مخاطبة كل منطقة بمفرداتها، ومدى وطبيعة ارتباطها بالمصالح الأمريكية، ونمط التهديدات الآتية منها.

وكسرًا للقاعدة المعتادة، فإنه في إطار تزايد عدد المبعوثين، واستعراض مواقف التيارين الرئيسين في إدارة أوباما في عدد من القضايا -كما سيرد لاحقًا-، نلاحظ أن وزيرة الخارجية كلينتون مثلت أكثر من غيرها جناح الصقور، بينما اتجه وزير الدفاع إلى جناح الحمائم. وفي ظل الاشتراك في الهدف والاختلاف حول طبيعة ومدى التدخل الأكثر تلبية للمصالح الأمريكية، فإن من المفيد لنا في العالم الإسلامي تناول التباينات الداخلية في إدارة أوباما: حدودها وأبعادها تجاه أربعة ملفات رئيسة: أفغانستان وباكستان، وإيران، والصراع العربي الإسرائيلي، والديمقراطية.

---

(1) Shorrock, Tim, «Hawks Behind the Dove: Who Makes Obama's Foreign Policy?», Progressive, July 2008, Vol. 72, Issue 7
http://web.ebscohost.com/ehost/detail?vid=10&hid=102&sid=8e6a8935-69f4-43d1-a933-fd13ed0d744b%40sessionmgr110&bdata=JnNpdGU9ZWhvc3QtbGl2ZQ%3d%3d#db=aph&AN=33304627
(2) Cindy Saine, «Obama Taking New Approach to Dfeat Violent Extremists», 06 August 2009, Washington, http://www.voanews.com/english/2009-08-06-voa50.cfm

١- الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان وباكستان:

تأتي كل من أفغانستان وباكستان على قمة أولويات الإدارة الجديدة من حيث القضايا الأكثر خطورة، والأكثر تهديدًا للمصالح والأمن الأمريكي، ومن ثم تكرس واشنطن كثيرًا من الجهد وتُنوعه لمواجهة تحديات هذه المنطقة الفرعية من العالم الإسلامي.

ويعتقد أوباما أن الولايات المتحدة قد دفعت ثمنًا استراتيجيًا؛ لأنها استدارت بعيدًا عن أفغانستان، وركزت جهودها في العراق لكسب معركتها هناك.

وقد لاقت استراتيجية أوباما في أفغانستان وباكستان دعمًا من الغالبية في واشنطن، سواء من الجمهوريين أو الديمقراطيين -حتى شبَّه البعض منهم ذلك بالوضع خلال حرب الرئيس كلينتون في البلقان-، فيما عدا قطاع محدود من المحافظين الجدد. [١]

إنها «أخطر مناطق العالم» كما لقَّبها أوباما، ولذا حظيت باهتمام واسع من أوباما وإدارته، وذلك بالرغم من ضغوط الأزمة الاقتصادية، والأصوات القادمة من الجناح اليساري في إدارته الداعية إلى تدخل محدود وليس انخراط واسع. [٢]

يفضل الواقعيون بقيادة قائد المنطقة الوسطى الجنرال باتريوس التوافق مع عناصر طالبان التي ترغب في الانفصال عن القاعدة وحلفائها، بهدف تحقيق مصلحة أوسع بتوفير الاستقرار للدولة. [٣]

كما بدا وزير الدفاع جيتس متحفظًا تجاه زيادة القوات الأمريكية؛ حيث علق بأنه بعد تجربة العراق فإن القوات تعبت، وليس هناك استعداد للاستمرار في مكان لا يبدو فيه أن الأمور تتحسن. [٤] ورأى جيتس أن زيادة القوات الأجنبية أكثر من ذلك ستبدو كقوات احتلال.

وبسبب الطبيعة الجغرافية الجبلية التي تناسب حرب العصابات بامتياز، وبسبب العامل السكاني والحضاري، والذي يجعل من طالبان قوة اجتماعية وليس سياسية - عسكرية فقط؛ فطالبان تأتي من قبائل البشتون التي تمثل ٤٢٪ من الأفغان، ويسكن ٤٢ مليونًا من البشتون في منطقة القبائل الحدودية بين باكستان وأفغانستان، وبسبب تنامي العداء للولايات المتحدة الناتج عن الخسائر البشرية المدنية من الغارات الجوية، لكل هذه الأسباب يدرك فريق السياسة الخارجية استحالة الحل العسكري وحده.

ومازال البحث عن التوازن بين القوة العسكرية والموائمات السياسية محل جدل داخل الإدارة الأمريكية، ويبدو وزير الدفاع الأمريكي الأكثر إدراكًا لمخاطر الاحتلال العسكري، لذا كثرت تصريحاته الدالة على قلقه من إرسال مزيد من القوات إلى أفغانستان، وظلت تجارب الاحتلال الفاشلة المختلفة لهذه المنطقة محل استحضار في مقولاته. وبذلك تبدو آراؤه المفضلة للترتيبات السياسية الإقليمية أقرب لفكر أوباما عنها لبوش. [٥]

ومن ناحية أخرى، ركز الليبراليون مثل كلينتون على حقوق المرأة، بينما كان الواقعيون أميل لتخطي هذه المسألة؛ لأن المضي قدمًا في هذا المسار قد يسمح بتمكين الحركيين شديدي المحافظة المعارضين لتعليم الفتاة في الداخل الأفغاني. [٦]

---

(1) Christian Brose, opcit, http://shadow.foreignpolicy.com/Obama?page=5
(2) Will Inboden, «Obama gets the who, what, and how of Af-Pak -- but not the why», 03/30/2009
(3) Jim Lobe, opcit, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095
(4) Abe Greenwald, «Obama's Foreign Non-Policy: Why it's hard for conservatives to praise Obama's good decisions», July 22, 2009
http://article.nationalreview.com/?q=ZWQ5ODczNjI2MWI1OTViYjVhZmE4ODVlMzRjMDFmZjY=#more
(5) Harris & Davidson, opcit, p17
(6) Jim Lobe, opcit, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095

ويقتضي تحقيق المصالح الأمريكية في أفغانستان بذل جهود على أكثر من صعيد، وتقوية حكومة شرعية ممثلة للشعب، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستمرة، وتدعيم الأمن للمجتمع. وقد اتضحت معالم هذه الاستراتيجية من مصدرين رئيسين: الورقة البيضاء، وخطاب أوباما لمبادرته حول أفغانستان وباكستان؛ حيث قدمت كل من الوثيقتين اقترابًا مختلفًا، ولكن متكاملاً مع الآخر، ففى خطابه قدم سياسة أضيق لمحاربة الإرهاب، أما الورقة البيضاء فقد اشتملت على مفهوم أوسع يهدف إلى بناء الدولة.

وقد انقسمت الإدارة الأمريكية حول مراجعة السياسة الأمريكية في أفغانستان وباكستان ما بين جون بايدن مدافعًا عن تدخل محدود من ناحية، وكلينتون وهولبروك المدافعين عن اقتراب أشمل يتبنى فكرة بناء الدولة.

واتجه أوباما للتوفيق بين وجهتي النظر من خلال اختيار بعض العناصر من الاستراتيجية التي تركز على العدو لمواجهة الإرهاب وعناصر أخرى من الاستراتيجية الموجهة للشعب من أجل مكافحة القلاقل وعدم الاستقرار. وهو ما اعتبره البعض موائمة حذرة أخذت أفضل ما في الاقترابين، ورآه البعض الآخر تأرجحًا ربما لا يقود إلى النجاح المطلوب.

وقد تضمنت الاستراتيجية المضادة للقلاقل والاضطرابات مراعاة لأمن الشعب، مع بناء حكم محلي فعَّال وتنمية اقتصادية، وكانت الإشارة إلى تحول المهمة لتدريب وزيادة أعداد القوات الأمنية الأفغانية، بهدف تحقيق الاستقرار والبناء.(1)

ومن ثم فقد تحددت خمس مهام رئيسة لهزيمة القاعدة:

١- خلخلة شبكات الإرهابيين القادرين على شنّ هجمات دولية.

٢- تشجيع وتطوير حكومة أفغانية قادرة وفاعلة تخضع للمحاسبة.

٣- بناء قوات أفغانية أمنية يتزايد اعتمادها على ذاتها.

٤- دفع باكستان تجاه مزيد من السيطرة المدنية، وتكوين حكومة دستورية مستقرة.

٥- دفع المجتمع الدولي للمساعدة في تحقيق هذه الأهداف تحت رعاية الأمم المتحدة.(٢)

كان البحث إذن عن الموائمة والمصالحة مع أكبر عدد من «الأعداء» وإخراجهم من المعركة، لذا فإن أهم ما يشغل فريق أوباما في الوقت الحالي هو تحديد الأجنحة والأعضاء الذين يمكن التفاوض معهم ومساومتهم، والقبائل التي اندمجت في شبكة القاعدة، ولا يمكن التعامل معها من ناحية أخرى. كما عملت استراتيجية إدارة أوباما على زيادة أعداد المدنيين من أجل مساعدات إعادة البناء، لكن ظلت إشكالية تحديد أنسب السبل لإيصال هذه المساعدات بشكل يبني بالفعل القدرات المحلية، خاصة وأن الاهتمام ينصب في الأساس على القطاع الأمني -العسكري- أكثر من المدني.(٣)

وهكذا عمل أوباما على الجمع بين رؤى المعسكرين في داخل الإدارة الأمريكية، فرفع أوباما لواء التدخل الأقصى عسكريًا ومدنيًا إلى (الحد الأقصى) المتمثل في إطار تبني خطاب محاربة الإرهاب. و(الحد الأدنى) إذ تعهد بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية تُمكِّن الحكومات في أفغانستان وباكستان من ممارسة سيادة كاملة على جميع أجزاء دولهما، وإحداث نقلة اقتصادية بهما. وبالفعل قدمت إدارة أوباما مشروع كيرى

(1) Christian Brose, opcit.

(2) Steven Simon, «Can the Right War Be Won? Defining American Interests in Afghanistan», Foreign Affairs, Volume: 88, Issue: 4 (July/August 2009) http://ciaonet.org/journals/fa/v88i4/11.html

-(3) Dan Twining, «Questions that Obama's Af-Pak stra egy doesn't answer»,

لوجر Kerry-Lugar bill الذي يطالب الكونجرس بتخصيص مزيد من الأموال لهذه المنطقة.(١) كما طالب الرئيس الجديد الكونجرس بإصدار تشريعات لتقوية المؤسسات المدنية الباكستانية.(٢)

ويرى هولبروك أن الاختلاف في سياسة أوباما هو سعيه للتنسيق مع قوى دولية عديدة، مثل الناتو والأمم المتحدة والدول الأوروبية، وهو المسلك الذي رفضته إدارة بوش كليًا، ولعل رحلة أوروبا التي قام بها أوباما في شهر يونيو ٢٠٠٩م كان من أهم أهدافها دفع الشركاء الأوروبين إلى رفع التزاماتهم في أفغانستان، كما تم الربط بقوة بين سياسة الولايات المتحدة في أفغانستان بتلك الموجهة لباكستان.(٣)

وقد حاز محور باكستان- أفغانستان بجُل اهتمام إدارة أوباما، حتى إنه يمكن الزعم أن التحرك في المحاور الأخرى مثل إيران والصراع العربي الإسرائيلي ارتبط أول ما ارتبط بهدف أساسي هو فرض الاستقرار في هذه المنطقة، والقضاء على ألد أعداء الولايات المتحدة في عهد أوباما: القاعدة وطالبان؛ باعتبارهما من القوى الرئيسة للتطرف.

حاز محور باكستان- أفغانستان بجُل اهتمام إدارة أوباما، حتى إنه يمكن الزعم أن التحرك في المحاور الأخرى مثل إيران والصراع العربي الإسرائيلي ارتبط أول ما ارتبط بهدف أساسي هو فرض الاستقرار في هذه المنطقة، والقضاء على ألد أعداء الولايات المتحدة في عهد أوباما: القاعدة وطالبان؛ باعتبارهما من القوى الرئيسة للتطرف.

٢- الصراع العربي الإسرائيلي:

اتضح الانقسام الليبرالي- الواقعي حول الشرق الأوسط أيضًا، مثل ما كان الحال عليه في منطقة شرق ووسط آسيا، ولكنه اختلاف ثانوي يدور بالأساس حول أنسب الاقترابات لحل الصراع العربي الإسرائيلي، واختيار الأكثر تأمينًا لإسرائيل وحماية لتفوقها.

إن كثيرًا من الليبراليين الدوليين -مثل المحافظين الجدد الذين يرون العالم وفق نظرة قيمية- يميلون لأن يكونوا من حماة إسرائيل، بل ومن حماة حزب الليكود الذي يدافع عنه معظم المحافظين الجدد؛ وذلك بسبب الدعم الكبير الذي يقدمه المجتمع اليهودي الأمريكي تاريخيًا للحزب الديمقراطي، ويشاركهم في ذلك الواقعيون، ولكن من منطلق أن الفشل في حل الصراع العربي الإسرائيلي، خاصة مع الفلسطينيين، يقف عقبة أساسية أمام تحقيق الأهداف الأمريكية، مثل هزيمة القاعدة واحتواء إيران.

ولذا سيكون الواقعيون أكثر ميلًا لممارسة ضغوط على إسرائيل لقبول بعض التنازلات لدفع عملية السلام مع الفلسطنيين وسوريا.(٤) ولكنها ضغوط لها سقف ثابت متين لا يمكن تخطيه: إنها مصلحة وأمن إسرائيل التي يثور الخلاف حول أنسب الاقترابات والطرق لتحقيقها.

ومن هنا يجب الحرص في تناول ما تداولته كثير من التحليلات من أن إدارة أوباما تتبنى اقترابًا متوازنًا وعادلاً تجاه الجميع «even-handed approach» في الصراع العربي الإسرائيلي. وقد بدأ أوباما حملته الانتخابية بخطاب يؤكد فيه على ضرورة تجديد جهود الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل على تحقيق السلام مع جيرانها، مع تجديد الالتزام بقوة بأمن إسرائيل «حليفنا الأقوى في المنطقة وديمقراطيتها المؤسسية»، كما دافع أيضًا عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها.(٥)

(1) Peter Feave, «The Obama straddle on Af-Pak», 03/28/2009
By rhttp://shadow.foreignpolicy.com/Obama?page=5
(2) Dan Twining, opcit,
(3) Peter Feaver, opcit, By http://shadow.foreignpolicy.com/Obama?page=5

(4) Jim Lobe, opcit, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095
(5) «Barack Obama and the Arab-Israeli Conflict», Journal of Palestine Studies, Volume: 38, Issue: 9 (Winter 2009) http://ciaonet.org/journals/jps/v38i9/04.html

وقد زاد التفاؤل في عدد من الأوساط العربية بتعيين جورج ميتشل للاعتقاد في قدراته على المصالحة بين الإسرائيلين والفلسطينيين؛ بناء على نجاحاته في حل صراع أيرلندا الشمالية من قبل، ويساعده على ذلك تأثير شخصية مثل أوباما على الجانبين.

ويمكن اعتبار هذه الخطوة كرسالة للمنطقة مفادها أن أوباما ينوي متابعة سياسة أقل تعاونًا مع إسرائيل تقل فيها سيطرة وزارة الخارجية.

ولميتشل جذور لبنانية وتربى ككاثوليكي ماروني، ويعد رمزًا للسياسة المتوازنة، والتي تقف على مسافة واحدة من كافة الأطراف «even-handedness» ، ولكنه لا يعد معاديًا لإسرائيل، كما أنه صديق لعدد من قادة إسرائيل.

وما زال الجدل الدائر حول مفهوم أوباما لإيقاف بناء المستوطنات بما فيها النمو الطبيعي بالمقارنة بالإدارة السابقة [1]؛ حيث دارت معظم اللقاءات الأمريكية الإسرائيلية العربية حول دراسة إشكاليات الاستيطان: تعريفه، حدوده، وطرق حله. فبتركيز الرئيس الأمريكي على مسألة وقف المستوطنات، انتقلت المساومات إلى تعريف مدى هذا الوقف المكاني والزمني.

ويرى البعض في ذلك اقترابًا طموحًا لأوباما يسعى فيه للوصول إلى تنازل من الطرفين العربي والإسرائيلي: التطبيع والمستوطنات، في حين يشكّك فيه كثيرون.[2] إلا أن اختزال حل الصراع العربي الإسرائيلي في مسألة الاستيطان أمر يبعث على التشاؤم.

اتجهت الولايات المتحدة إلى إعادة بوصلة الاهتمام بمصر -بالرغم من بوادر ضعف دورها الإقليمي بالمقارنة بأطراف إقليمية أخرى-؛ باعتبارها دولة مركزية في المنطقة. ويمثل حرص الإدارة الأمريكية الجديدة على تعزيز الدور الإقليمي المصري تنفيذًا حرفيًا لاستراتيجية أوباما القائمة على «إعادة تأهيل الحلفاء» من أجل توظيفهم في مهام جديدة على غرار الحال مع تركيا وباكستان.

ومن أبرز المطالب الأمريكية من القاهرة: دعم فكرة التطبيع الذي له أهمية كبرى في رؤية أوباما لحل الصراع في مجمله، ووقف تهريب السلاح إلى غزة، واحتواء إيران. وعلى الرغم من اعتماد أوباما على الحوار كآلية للتعامل مع الملف النووي الإيراني، إلا أنه لم يسقط خيار العقوبات، وسياسة الاحتواء، من حساباته الخاصة بالتعامل مع الملف النووي الإيراني، وبذلك تمثل القاهرة مرتكزًا لسياسة الاحتواء التي ستنفذها واشنطن ضد طهران، ويدخل في هذا الإطار محاولات واشنطن أن تكون القاهرة جزءًا من مشروع مظلة دفاعية إقليمية. [3]

يمثل حرص الإدارة الأمريكية الجديدة على تعزيز الدور الإقليمي المصري تنفيذًا حرفيًا لاستراتيجية أوباما القائمة على «إعادة تأهيل الحلفاء» من أجل توظيفهم في مهام جديدة على غرار الحال مع تركيا وباكستان

ويرى أوباما أن قضايا المنطقة متداخلة يرتبط بعضها ببعض؛ فهدفه تكوين تحالف عربي واسع في مواجهة إيران، وفي نفس الوقت العمل على الحوار مع الأخيرة، ولتحقيق ذلك يدرك أهمية الوصول إلى تقدم في القضية الفلسطينية، وتهدف الجهود الأمريكية إلى تحريك المياه الراكدة في عملية السلام من خلال الحصول على تنازلات أوليّة إسرائيلية (وقف الاستيطان لمدّة محدودة) وفلسطينية (أمنية بالدرجة الأولى وترتيبات داخلية لضمان أي اتفاق قادم) وعربية (تطبيعية).

(1) Steven J. Rosen, «Perceptions of the Middle East and the Gaza War: Views from Key Countries», http://www.gloria-center.org/meria/2009/03/symposium2.html
(2) Jonathan Marcus, opcit, http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/8073836.stm

(٣) محمود عبده علي، «مبارك وأوباما.. ماذا يريد كل منهما من الآخر؟»، ١٧أغسطس ٢٠٠٩م:
200http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1248188009056&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

ومن أهم المؤسسات الأمريكية التي تقف وراء هذه الرغبة: الجيشُ الأمريكي، فإن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أصبح حاجةً ماسّة للجيش؛ حيث ارتبطت التسوية في هذا التوقيت، وفي ظل التحديات الإقليمية الأخرى، بالمصلحة العسكرية الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية، وراح جنرالات الجيش يتدخلون مباشرة لدعم أوباما بل قاموا بمهمات دبلوماسية: مثل زيارة بتراوس للبنان والسعودية، ولقاء مولن بمحمود عباس في واشنطن وزيارة وفد عسكري إلى سوريا وحالات أخرى.(١)

لكن ما قدمه أوباما حتى الآن مجرد خطاب بلاغي يتراجع بشكل محدود نسبيًا أمام العناد الإسرائيلي، ويظل خطابًا غير مطبق، وتتزايد مصاعب تنفيذه على الأقل في المدى القصير، كما لم يصل التصميم على تحقيقه إلى درجة التهديد بتقييد الدعم الأمريكي (٣ بلايين دولار سنويًا)، أو ربطه بمدى الاستجابة الإسرائيلية للمطالب الأمريكية،(٢) ذلك بخلاف ما أقدم عليه بوش الأب قبل أن يرضخ للضغوط الصهيونية.

ولقد وافق مجلس النواب على الميزانية المقدمة من إدارة أوباما للمساعدة الخارجية التي تكافئ إسرائيل بـ٢,٢ بليون دولار إضافية إلى جانب ٥٥٥ مليون دولار المخصصة في بداية هذا العام ٢٠٠٩م. (٣)

٣- إيران وحوار محتمل:

وخوفًا من اندلاع حرب ثالثة في المنطقة، فإن الواقعيين سيكونون على استعداد لتقديم حزمة حوافز كريمة لإيران من أجل وقف التخصيب أكثر من الليبراليين الذين يرون أن برنامج تخصيب اليورانيوم الإيراني بحالته الراهنة المتقدمة يمثل تهديدًا غير مقبول لإسرائيل.(٤)

وتشكل إيران تهديدًا لأمن الولايات المتحدة بدعمها طالبان في أفغانستان، والشيعة في العراق، وحزب الله في لبنان، وحماس في فلسطين، ومن خلال برنامجها النووي. ولكن الهدف الأمريكي الآن هو احتواء احتمالات الحرب معها في وقت يجري العمل على حسم الحرب في أفغانستان.

وبينما لم تكن إشارات أوباما لفتح الحوار مع إيران (مثل خطاب النيروز، وإشراك إيران في مؤتمر حول أفغانستان) هي الأولى من نوعها، بل تكررت في عهد بوش، إلا أنها اختلفت في اللهجة والمحتوى، وقام أوباما قبل أزمة الانتخابات بتجاهل ملف حقوق الإنسان، وخاطب مباشرة القادة الإيرانيين.

وبالرغم من تشديده على أهمية فرض عقوبات اقتصادية أقسى إلا أنه لم يمضِ في هذا الطريق بعدُ، وقد رحب بجولة الحوار بين إيران والدول الست الكبرى في أكتوبر ٢٠٠٩م، مركزًا مطالبه حتى الآن في العمل على إيجاد نظام دولي خالٍ من الأسلحة النووية. ذلك في الوقت الذي يرى فيه حلفاء الولايات المتحدة ووزير دفاعها جيتس أن الضغوط أهم من الحوار لتغيير السياسة الإيرانية، وهي الفكرة التي دعمها دينيس روس المبعوث الأمريكي لإيران في كتاباته قبل تعيينه.(٥)

وبدا الجناح الليبرالي أكثر تشددًا في تفضيلاته للتعامل مع الملف الإيراني؛ حيث إن شخصية مثل بايدن لم تختلف رؤيتها كثيرًا عما طرحته إدارة بوش

---

(١) منير شفيق، المرجع السابق، :
www.aljazeera.net/NR/exeres/1E7487BF-C1E5-44A1-AA8E-7C9CDBD1E242.htm

(2) Stephen Walt, opcit, http://goatmilk.wordpress.com/2009/06/05/obamas-speech-proof-israel-lobby-weaker-stephen-walt

(3) Jeremy R. Hammond, «Clinton Outlines Continuation of Bush Policies Under Obama at CFR», Foreign Policy Journal, July 17, 2009
http://www.foreignpolicyjournal.com/2009/07/17/clinton-outlines-continuation-of-bush-policies-under-obama-at-cfr/

(4) Jim Lobe, opcit, http://www.antiwar.com/lobe/?articleid=14095

(5) Michael Singh, «Af-Pak is important, but not as much as Iran», 03\30\2009

السابقة؛ ذلك بوضعه شروطًا مسبقة للحوار معها؛ حيث حدد حالتين للتحدث مباشرة لإيران: أولاً إنهاء برنامج الأسلحة النووية. ثانيًا وقف دعم الإرهابيين (يقصد هنا حماس وحزب الله).(١)

وتتعدد المسارات التي تتبعها الولايات المتحدة لمواجهة إيران، ومنها محاولات إدارة أوباما التفاوض مع سوريا بهدف فك التحالف السوري الإيراني، أو على الأقل إضعافه، الأمر الذي سيؤثر بشدة على موازين القوة في المنطقة إذا ما تراجعت سوريا عن دعم حماس وحزب الله، وانفك عرى التحالف مع إيران؛ حيث سيتأثر النظام العربي برمته.

ومازالت المحاولات الأمريكية مستمرة -بدون نجاح حتى الآن-، ومن مؤشراتها توافد بعض من المسئولين الأمريكيين على دمشق خلال الأشهر الماضية. وستعمل إدارة أوباما على التخطيط لهذا الانفصال بين سوريا وحلفائها، ولكن بدون الإضرار بحلفائها في بيروت الذين ما زالوا في الصورة من خلال تواكب الزيارات المتبادلة على المسار الأمريكي اللبناني.(٢)

وعلى صعيد آخر، وتعبيرًا عن تغير دور القوى الدولية الكبرى، وكيفية التعامل معها في مدركات أوباما وفريقه، اتجهت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى العمل بقوة على تفعيل التعاون مع دول كبرى ليست أوروبية فقط، بل آسيوية أيضًا مثل روسيا والصين؛ حيث تؤمن هذه الإدارة بإمكانية التنسيق مع كل من روسيا والصين لتحقيق تغيير في السياسة الإيرانية، فالمزج بين الترهيب والترغيب من أهم الأساليب المتبعة من قبل إدارة أوباما.

فهناك أصوات في إدارة أوباما تؤمن أن روسيا قادرة وراغبة في ممارسة ضغوط على إيران لمنعها من الوصول إلى الأسلحة النووية، ولعل من أهم تداعيات الملف الإيراني الشائك أن التحدي الإيراني للسياسة الخارجية الأمريكية فرض الحاجة -من وجهة نظر إدارة أوباما- لمظلة دفاعية فعالة للشرق الأوسط لتأمين الاستقرار في أكثر من نظام إقليمي، وفكرة أن أوروبا مكشوفة وعرضة لشبكة الصواريخ الباليستية الإيرانية تدفع في هذا الاتجاه. وتحتاج الولايات المتحدة لإبرام صفقة كبرى مع روسيا لتحقيق ذلك.(٣)

ولعل ذلك يرتبط بإعلان أوباما عن رغبته في التخلي عن خط الدفاع الصاروخي الذي كان يُزمَع إنشاؤه في شرق أوروبا.

٤- الديمقراطية والمسكوت عنه في الخطاب الأمريكي:

عند حديث إدارة أوباما عن الديمقراطية، فالأمر بات محصورًا في إغلاق معتقل جوانتامو، ومنع استخدام العنف، والتحقيق في سياسة الاعتقال. وجميعها أمور تدخل في إطار نقد الذات، واستعادة الصورة الإيجابية للديمقراطية الأمريكية، وتحقيق التوافق الداخلي بين السياسات والقيم، حتى وإن تم ذلك في حدودٍ ومع احترام الموائمات السياسية.

في حين تراجع الاهتمام بوضوح بقضية الإصلاح السياسي، وتطوير الديمقراطية خارج الأراضي الأمريكية، وسجلت إدارة أوباما بذلك عودة للاقتراب الواقعي، والتخلي المتعمد عن رؤية الرئيس بوش في بدايات عهده لاستخدام القوة الأمريكية لتطوير الحريات حول العالم، كما أسقطت -مثل بوش في أواخر عهده- «أجندة الحرية» حتى لا تُعرِّض استقرار المنطقة وأمن إسرائيل للخطر؛ حيث أخذوا العبرة

(1) George Friedman, «Munich and the Continuity Btween the Bush and Obama Foreign Policies», February 9, 2009 http://www.stratfor.com/weekly/20090209_munich_continuity_between_bush_and_obama_foreign_policies

(2) David Schenker, «The Obama Administration Reaches Out to Syria: Implications for Israel», Jerusalem Center for Public Affairs, March 2009, http://ciaonet.org/pbei/jcpa/0016486/

(3) Ariel Cohen, «The Russian Handicap to U.S. Iran Policy», Jerusalem Center for Public Affairs April 2009, http://ciaonet.org/pbei/jcpa/0016481/

من وصـــول حماس ديمقراطيًا، وازدادت الحاجة لدول مثل مصر والســـعودية والأردن لمواجهة إيران وعناصر التطرف.

فخلال خطابه التنصيبي تحدث أوباما عن مد يده لقادة المنطقة، وأعطى الأولوية للإصلاح الاقتصادي فـــي ظل المشـــاكل الديموجرافيـــة والهيكيلية، ومن بينها على ســـبيل المثال مشـــكلة البطالة. ولذا ركز خطـــاب أوباما علـــى التنمية الاقتصاديـــة، وبـــدل كلمات الحرية والديمقراطية بكلمات مثل الفساد.

إن إعادة تأســـيس الرابطة بين مشاكل الشـــرق الأوسط جميعها والصراع الفلسطيني الإســـرائيلي (وليس العربي الإســـرائيلي) من أهم ســـمات رؤية إدارة أوباما الجديـــدة التي ترى فيها أن تحديات إيران، ســـوريا وحزب الله وحتى الحرب مع القاعدة جميعها مترابطة. وفي هذا الاطار فإنه يجب تجميد أي ضغوط للإصلاح السياســـي؛ لأنها قد تؤثر سلبيًا على مناخ الثقة والمصلحة المتبادلة بين الولايات المتحـــدة وحلفائها، ولأن النظم في المنطقة متشابهة فإن الموقف من القضية الفلسطينية يصبح معيار التمييز بينها[1]، وليس مدى اقترابها أو بعدها عن الديمقراطية.

ويمثل موقف إدارة أوباما من هذا الملف أحد عناصر الاستمرارية ومحاور التواصل مع سياسة إدارة بوش، التي وإن ركزت خطابيًا ودعائيًا على هذا الملف، إلا أن الواقع السياسي شهد استخدامًا أمريكيًا متصاعدًا لهـــذه الورقة لابتزاز النظـــم والضغط عليها لصالح تأمين الأهداف الأمريكية في العالم الإسلامي تجاه مسائل مهمة مثل العراق والنفط وأمن إسرائيل.

ولذا أعتقد أنه قد آن الآوان لمراجعة ما درج كثير من الكُتّاب -خاصة الأمريكيين منهم- على تسويقه من أنه لم يوجد رئيس أمريكي أعطى نشر الديمقراطية أولوية كبرى مثل الرئيس جورج بوش. فدعم التغيير السياسي في الشرق الأوسط جاء نظريًا خطابيًا في الأساس، وفي إطار الحرب على الإرهاب ومحاولات ربطها بالقيم الأمريكية.

إن إعـادة تأسـيس الرابطـة بـين مشـاكل الشرق الأوسـط جميعها والصراع الفلسطيني الإسـرائيلي (وليـس العربي الإسـرائيلي) من أهـم سـمـات رؤيـة إدارة أوباما الجديـدة التي ترى فيها أن تحديات إيران، سـوريا وحزب الله وحتى الحرب مع القاعدة جميعها مترابطة.

ولم يمتد هذا الاهتمام الدعائي إلى عالم السياسة الواقعية، إلا بشكل انتقائي لا يعتمد على قيم الديمقراطية بل على حسابات التحالف والمصلحة. بل تقلصت لاحقًا هـــذه الدعاوى حتى على المســـتوى الخطابي إلى أن اختفت بوضوح في العامين الأخيرين من ولاية بوش الثانية.

فـــإذا ما كانـــت عدم الجديـــة فـــي الدفاع عن الديمقراطية هي من أهم ملامح الاســـتمرارية بين الإدارتين: بوش وأوباما، فلم يبقَ إلا عنصر اختلاف واحـــد أيضًا في هذه القضيـــة، ألا وهو الكفّ عن اســـتخدام ورقـــة الديمقراطية حتـــى للضغط -أو ابتزاز- النظم الحاكمة.

كما اختلـــف معنى دعم الديمقراطية لينحصر في منع التعذيب، وإغـــلاق جوانتانامو، مع التركيز على الديمقراطية في مناطق أخرى خارج العالم الإسلامي في دول مثل الصين، وروسيا وأمريكا اللاتينية، وأيضًا على استحياء؛ ذلك بالإضافة إلى التركيز على أبعاد الإصـــلاح الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، ولكن بأســـلوب أخطر وأهدأ وأذكـــى، وأقل تصادمية مع مشـــاعر المســـلمين. ومن عجائب الأمور أن الصورة الأمريكية تحســـنت في عهد أوباما رغم تخليه عن ملـــف الديمقراطية، بينما كرَّس بـــوش من الصورة السلبية رغم تمسك خطابه (فقط) بالديمقراطية.

(1) Scott Carpenter, «The Obama Administration and Implications for Freedom and Democracy in the Middle East», Jerusalem Center for Public Affairs, April 2009, http://ciaonet.org/pbei/jcpa/0016484/

الخاتمة

سيناريوهات المستقبل ومسارات العمل

تفرض المرحلة الانتقالية الفاصلة التي يمر بها النظام الدولي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي توفرَ رؤية عربية شاملة تعمل على أكثر من مسار، وتستخدم كافة الأدوات الممكنة، وتتواصل مع أطراف دولية متنوعة. وكخطوة أولى، لا بد من الخروج من أسر ثنائية الجمهوري والديمقراطي، أو المحافظ والليبرالي التي هيمنت على كثير من الكتابات العربية في تحليلها للسياسة الخارجية الأمريكية والمرجعيات الفكرية المنبثقة عنها، فالتداخل ممتد وحادث على مستوى السياسات بين هذين التيارين الرئيسين عبر الإدارات الأمريكية المختلفة، بشكل يزيد من دلالة وثقل الظرف التاريخي والظروف الموضوعية أمام المرجعية الأيديولوجية في تشكيل القرار الخارجي الأمريكي.

وفي سياق الرؤية الشاملة لمعالجة تحديات العالم الإسلامي، بزغ سيناريو تسوية النزاع العربي الإسرائيلي في إطار توافق دولي إقليمي شامل، يتضمن فيما يتضمنه نظامًا للأمن الجماعي يغطي منطقتي الخليج والمشرق العربي، ويتضمن إطارًا للتعاون الاقتصادي الشامل يمضي قدمًا في التطبيع مع إسرائيل، ويساعد على تحجيم مد النفوذ الإيراني إقليميًا.

ولأن الاستراتيجية الأمريكية لم تنجح حتى الآن في هزيمة قوى المقاومة التي ظلت حاضرة بقوة وقادرة على إعاقة معظم الخطط الأمريكية، آمن أوباما ومعظم فريقه بضرورة العمل على دمج هذه الأطراف، أو تحييدها، أو سحب البساط من تحت أقدامها بتفكيك شبكة تحالفاتها واختراقها. فشرعت الإدارة الجديدة في فتح جبهات حوارية مع إيران وسوريا، وحزب الله، وحماس بدرجات متفاوتة وعلى مستويات مختلفة. وبذلك نجح أوباما في إيجاد مناخ أقل استقطابًا وأكثر هدوءًا بين الأطراف الإقليمية المتنافسة يفتح طرقًا ممكنة للتفاهم.

في ظل هذه المعطيات يمكن تصور التحرك على أكثر من مستوى:

- العالم يتجه إلى التعددية باعتراف الولايات المتحدة ذاتها، واضطرارها إلى إعادة بناء شبكة تعاونها الدولية، وإذا كان هذا وضع القطب الأمريكي؛ فالأحرى بالدول الإسلامية والعربية أن تنفتح بقوة أكبر على القوى الدولية الأخرى: أوروبية وآسيوية. ومن الضروري الكفّ عن اختزال العالم في الولايات المتحدة، واختزال الولايات المتحدة في رئيسها.

> **العالم يتجه إلى التعددية باعتراف الولايات المتحدة ذاتها، واضطرارها إلى إعادة بناء شبكة تعاونها الدولية، وإذا كان هذا وضع القطب الأمريكي فالأحرى بالدول الإسلامية والعربية أن تنفتح بقوة أكبر على القوى الدولية الأخرى: أوروبية وآسيوية. ومن الضروري الكف عن اختزال العالم في الولايات المتحدة، واختزال الولايات المتحدة في رئيسها.**

ولكي تكسب الولايات المتحدة لا بد من الضغط عليها من خارجها ومن داخلها. من خارجها: عبر مد جسور المصالح المشتركة الحيوية مع الأقطاب الدولية المستقبلية لتحقيق أهداف المسلمين والعرب من جانب، وللمساومة والضغط وتكريس مناخ التوازن في مواجهة الولايات المتحدة من جانب آخر.

أما داخليًا فالتحرك يستلزم أن يكون مدنيًا إعلاميًا، وأكاديميًا وسياسيًا على مختلف مستويات الحكم الأمريكي: مستوى الولايات (خاصة الكبرى منها) أو المستوى الفيدرالي بالتوجه إلى الكونجرس وأعضائه.

إنها عملية صعبة وتحتاج لجهود متواصلة، وستقابَل بمقاومة شديدة، ولكن البداية مطلوبة، ولا يجب الارتكان إلى اليأس المريح الذي يرى في هيمنة اللوبي الإسرائيلي أمرًا لا فكاك منه. في المقابل لا بد من النظر إلى اللوبي المساند لإسرائيل مثله مثل أي جماعة

ضغط تنخرط في آليات السياسة الديمقراطية، وليست تعبيرًا عن مؤامرة سرية لا يمكن مواجهتها أو تغييرها، وكأنها قوة سحرية فوق المساءلة والتحول.

ويعمل هذا اللوبي الإسرائيلي مثل غيره من جماعات الضغط بشكل شرعي وفق آليات النظام السياسي الأمريكي، وهي فرصة متاحة لكافة الأطراف الدولية للعمل إذا ما تم فهم واستيعاب هذه الآليات. ولعل الفرصة مواتية الآن في ظل ما تشهده الجماعات الصهيونية ذاتها من تحولات واختلافات.

ولا يجب التقليل من دلالة الانقسامات داخل اللوبي الصهيوني؛ حيث يمكن استثمار دفاع بعض الجماعات في داخله عن حل الدولتين باعتباره مشتركًا يجمع الكثير من أطراف القضية حوله، والبناء عليه لبحث طرق إنشاء دولة فلسطينية حقيقية بجانب الدولة الإسرائيلية. فمن الضروري أن تنشط الدبلوماسية العربية في الولايات المتحدة لتتفاعل مع كافة الأطراف، وتستخدم كافة الأدوات.

وتبقى أهمية الانتباه إلى متغير الجيل؛ حيث إن هناك تفاوتًا بين الأجيال في الولايات المتحدة في النظر إلى إسرائيل وما تمثله، فقد بدأ مناخ أكثر انفتاحًا وقدرة على انتقاد إسرائيل ينبثق وسط الأجيال الشابة الأمريكية، الأمر الذي يقدم آفاقًا مستقبلية إيجابية، تجعل الوقت في صالح العالم الإسلامي -إذا ما تحرك فاعلوه الرسميون وغير الرسميين-.

- في ظل طرح فكرة بناء نظام آمن جماعي إقليمي موجه بالأساس إلى إيران، لا بد من تقديم رؤية إقليمية تعبر عن مصالح دول الشرق الأوسط جميعها، ولذا لا بد من تأكيد المطالبة بضرورة مخاطبة هذا النظام، وتعامله مع كافة التهديدات، ومصادر التهديد الإقليمية، وعلى رأسها الترسانة النووية الإسرائيلية -الموجودة بالفعل والتي ليست مجرد مخاوف وهواجس مستقبلية كما في الحالة الإيرانية -، وهو الهدف الذي لا بد من الدفع في اتجاهه بقوة بعيدًا عن طرحه على استحياء في خطابات بالأمم المتحدة والمنظمات الدولية بدون الوقوف وراءه بتصميم وإرادة قوية باستمرار.

ويجب استغلال مبادرة الرئيس أوباما لنزع الأسلحة النووية دوليًا للضغط في نفس الاتجاه، بدلاً من التركيز فقط على التهديدات الإيرانية دون تهديدات أخرى أكثر جدية وخطورة. فبناء آمن إقليمي قوي يحتاج إلى خريطة إدراكية جامعة للأطراف الإقليمية يتم فيها التمييز بين علاقات العداء الهيكلي المستمر من جانب وبين علاقات التنافس المتغيرة من جانب آخر، حتى يمكن احتواء المنافسات ووضعها في حجمها الأصلي، ومواجهة العداءات ومنعها من التحول إلى حروب ومواجهات شاملة.

- لا بد من استعادة بعض القوة العربية؛ لأنه في ظل هذا الضعف العربي والإيمان باستحالة تغيير السياسة الأمريكية لتكون أكثر احترامًا لمصالحنا، لا يمكن توقع أي تسويات عادلة لقضايانا، والمقصود بالقوة هنا ليس القوة العسكرية فقط على أهميتها -إذا ما أشرنا إلى ما ذكره كينيس والتز من أن الرادع الوحيد للولايات المتحدة هي أسلحة الدمار الشامل،[1] وإنما استحضار كافة وسائل القوة الناعمة من إعلامية ودبلوماسية وثقافية واقتصادية.

ولا بد من توجيه الأموال لإنشاء قنوات فضائية محترفة تخاطب الغرب والولايات المتحدة بلغتها ووفق ثقافتها، مع العمل على شراء أوقات في القنوات الغربية الشهيرة، ولا يتحقق ذلك بشكل فردي لحظي، بل من خلال خطة إقليمية عامة، ولتكن عربية في البداية؛ بحيث يتم وضع استراتيجية شاملة طويلة المدى لاختراق الدوائر الإعلامية الغربية من خلال ترشيد أوجه الإنفاق، وتخصيصها في أوجهٍ تستطيع مخاطبة الذهنية الغربية والتأثير فيها بهدوء وسلاسة ورشادة ومنطقية، فالعقلية الغربية من السهل الوصول

(1) Noam Chomsky, opcit, p36

إليها باســتخدام الحجج السليمة والوقائع الحقيقية، فنحن ندافع كما يقال عن أعدل قضية في التاريخ.

فالحركة الفعالة لا بد أن تتم في اتجاهين:

١- من أعلــى، وذلك عبر مخاطبــة دوائر الحكم والسياســة والفكر، مــن خلال اســتخدام ومتابعة الشركات المحترفة في تجنيد الأصوات، وتعبئة الآراء والتعاون مع الجاليات المسلمة في الغرب (وخاصة في الولايات المتحدة).

٢- من أســفل وذلك من خلال الحضور المدروس والمتصاعد والمتواصل في الدوائر الإعلامية الأمريكية والجامعات، من أجل التأثير في الرأي العام الأمريكي على المدى الطويل. إنها معركة ذات شقين: بناء القدرات الذاتية، وإعادة تشــكيل الوعي الجماعي الغربي تجاه قضيانا، وكلاهما معارك طويلة الأمد وشاقة، ولكن لا غنى عنها، وتظل ممكنة وقابلة للتحقيق إذا ما توافرت شروطها: الإرادة والرؤية والموارد، وأظننا لا نمتلك إلا الأخيرة منها فقط حتى الآن.

معلومات إضافية

أبرز المسئولين في مجالي الخارجية والأمن في إدارة باراك أوباما:

هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية:

تمارس هيلاري كلينتون، المولودة عام ١٩٤٧م، العمل السياسي منذ سنوات طويلة، فقد شاركت عندما كانت طالبة تدرس القانون بجامعة ييل الأمريكية في الدعاية لمرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة.

كما شاركت في الحملات الانتخابية لزوجها الرئيس السابق بيل كلينتون أثناء سعيه لتولي منصب حاكم ولاية أركنساس، وهو المنصب الذي احتفظ به منذ عام ١٩٧٩ إلى ١٩٩٢م.

وبعد أن وصل كلينتون إلى البيت الأبيض في عام ١٩٩٢م، كانت هيلاري عضوًا بارزًا في إدارته، فقد شاركت في برامج لإصلاح نظام التأمين الصحي، وحملات لتحسين أوضاع النساء.

ولم تتخلَ هيلاري عن العمل السياسي بعد خروجها من البيت الأبيض عام ٢٠٠٠م، فقد نجحت في الفوز بمقعد في مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، وأصبحت من أبرز الشخصيات في الحزب الديمقراطي.

وطمحت هيلاري لأن تكون أول امرأة تترأس الولايات المتحدة، وحاولت الفوز بترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة، لكنها خسرت أمام باراك أوباما.

واختلفت هيلاري مع أوباما حول عدد من القضايا من بينها الحرب في العراق التي صوتت تأييدًا لها.

سوزان رايس، سفيرة واشنطن في الأمم المتحدة:

عملت رايس مع الرئيس الديمقراطي السابق بيل كلينتون في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠١م كمساعدة لوزير الخارجية للشئون الإفريقية، وكانت أصغر من تولى هذا المنصب في تاريخ الخارجية الأمريكية.

أيدت رايس ترشيح أوباما للرئاسة عن الحزب الديمقراطي بسبب موقفه المعارض لحرب العراق، وتعد من أقرب مستشاري أوباما في الوقت الحالي.

تؤيد رايس اتخاذ استخدام القوة لمواجهة الأزمة في دارفور. وقالت في شهادتها أمام لجنة الكونجرس للشئون الخارجية عام ٢٠٠٧م: إنها تؤيد القيام بعمل عسكري في دارفور لإجبار الحكومة السودانية على وقف عمليات القتل في الإقليم.

تخرجت سوزان رايس من قسم التاريخ بجامعة ستانفورد الأمريكية، ثم حصلت على دكتوراه من جامعة أكسفورد في العلاقات الدولية.

روبرت جيتس، وزير الدفاع:

عين الرئيس جورج بوش «روبرت جيتس» في منصبه عام ٢٠٠٦م، وأشرف أثناء توليه المنصب على تغيير الاستراتيجية الأمريكية في العراق.

وكانت مصادر في الحزب الديمقراطي قد أشـــارت إلى أن أوباما ينوي إبقاء جيتس في منصبه طيلة الســـنة الأولـــى من فترة حكمه على الأقل، ويرى الخبراء أن اختيار جيتس لهـــذا المنصب يعود لكونه محترمًا لدى كلا الحزبين، وأنه الأقدر على عكس إدارة ثنائية الأحزاب في عمله.

وكان جيتس قد أعلن خلال جلســـة تعيينه في هذا المنصب أمام مجلس الشيوخ أنه «لم يكن يرغب بتولي هذا المنصب لكن حبّه لوطنه جعله يقبل بذلك».

وقبل توليه هذا المنصب كان ضمن فريق «تقييم الأوضاع في العراق» الذي ترأســـه وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جيمس بيكر، وهو الفريق الذي اقترح تغيير الاستراتيجية الأمريكية في العراق بشكل جذري.

يبلغ جيتس من العمر ٦٥ عامًا، وانضم إلى وكالة المخابرات المركزية عام ١٩٦٦م، وعمل مع إدارات ستة رؤساء أمريكيين، وكان الضابط الوحيد الذي ارتقى إلى أن وصل إلى منصب مدير الوكالة.

عمـــل جيتس مديرًا للوكالـــة قبل توليه وزارة الدفاع، وله خبرة في مجال العمليات الســـرية؛ حيث لعب دورًا أساســـيًا خلال حرب الخليج الأولى، وأزمـــة الرهائن الأمريكيين في إيران عقب ثـــورة الخميني عام ١٩٧٩م، ومحاربة الوجود السوفييتي في أفغانستان.

كما كان عضوًا في إدارة الرئيس بوش الأب، ومن أنصار العودة إلى السياسة البرجماتية لتلك الإدارة بدلاً من سياسات المحافظين الجدد، والتي كان وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد أحد أبرز رموزها.

مستشار الأمن القومي، جيمس جونز:

يبلغ جيمس جونز من العمر ٦٣ عامًا، وقد نشأ في فرنسا التي يتحدث لغتها بطلاقة.

وعلى مدى نحو أربعين عامًا من الخدمة العســـكرية شـــارك جونز في حرب فيتنام، وتقلد عدة مناصب، كان مـــن أهمها قيادة قوات مشـــاة البحرية (المارينز) بين عامـــي ١٩٩٩ و٢٠٠٣م، وقبل ذلك كان قائدًا لمهام الإغاثة الأمريكية في شمال العراق والبوسنة.

وفي عام ٢٠٠٣م اختاره وزير الدفاع السابق دونالد رمسفيلد لقيادة قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي استمر فيها حتى عام ٢٠٠٦م، وخلال مدة قيادته حاول إعادة صياغة رؤية أمنية جديدة للحلف، إضافة إلى دعم عملياته في أفغانستان؛ حيث تولى الناتو قيادة قوات (إيساف).

واشـــتهر جونز بشـــخصيته القيادية القوية، وحضوره المتميز، إضافة إلى قـــدرات خطابية عالية لا تخلو من صراحة شـــديدة، وتردد كثيرًا أنه لم يكن راضيًا عن مســـتوى التخطيط العسكري الأمريكي للحرب في العراق، كما أنه رفض تولي قيادة أركان القوات الأمريكية خلال تولي رمسفيلد وزارة الدفاع.

تقاعد جونز في فبراير ٢٠٠٧م، لكنه لم يبتعد عن الأضواء، فقد كلَّفه الكونجرس الأمريكي بالعمل ضمن فريق «تقييم الأوضاع في العراق» إلى جانب جيتس وبيكر.

كما رأس جونز بعد تقاعده مؤسسة الطاقة في القرن الواحد والعشرين التي شكَّلتها غرفة التجارة الأمريكية؛ بهدف إيجاد وسائل لتوفير ما يسمى بمصادر الطاقة النظيفة، وهي إحدى الأهداف التي وضعتها إدارة الرئيس جورج بوش لتقليل الاعتماد على النفط.

وزيرة الأمن الداخلي، جانيت نابوليتانو:

أنشـــأت إدارة الرئيس بوش الابن وزارة الأمن الداخلي في الولايات المتحدة عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م على الولايات المتحدة، وتولت بوليتانو هذا المنصب في إدارة الرئيس أوباما.

انتخبت بوليتانو عام ٢٠٠٢م حاكمًا لولاية أريزونا؛ حيث كانت قبل ذلك أول امرأة تتولى منصب المدعي العام فـــي الولاية، ثم أُعيـــد انتخابها عام ٢٠٠٦م حاكمًا للولاية، ونالت لقب أفضل حاكم ولاية عام ٢٠٠٥م بحســـب استطلاع قامت به مجلة التايم الأمريكية.

لعبت بوليتاتو دورًا كبيرًا في قضايا الهجرة إلى الولايات المتحدة؛ لكون أريزونا مجاورة لولاية مكســـيكو التي يدخل عبرها معظم المهاجرين غير الشرعيين إلى الولايات المتحدة.

كمـــا كانت أول امرأة تتولى منصب نائب رئيس اللجنة الوطنية لحكام الولايات في أمريكا عام ٢٠٠٥م قبل أن تتولى رئاسة اللجنة عام ٢٠٠٦م.

المدعي العام، إريك هولدر:

يبلـــغ هولدر من العمر ٥٧ عامـــًا، وهو أول أمريكي من أصول إفريقية يتولى منصب المدعي العام الذي يعادل منصب وزير العدل في الدول الأخرى.

ومـــن أولى مهام هولدر العمل على إغلاق معتقـــل جوانتانامو في جزيرة كوبا، والذي يضم حاليًا حوالي ٣٠٠ معتقل، ممن تتهمهم الولايات المتحدة بالضلوع في «أعمال إرهابية» ضدها، ومن بينها هجمات ١١ سبتمبر.

وكان هولدر قد تولى منصب نائب المدعي العام خلال إدارة كلينتون، ويعمل حاليًا في شركة استشارات قانونية.

وهولدر من أوائل وكبار داعمي حملة أوباما خلال المراحل الأولى منها للفوز بترشيح الحزب الديمقراطي.

تيموثي جتنر، وزير الخزانة:

لعـــب تيموثي جتنر، الذي كان يشـــغل منصب رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالـــي الأمريكي في نيويورك، دورًا أساسيًا في صياغة سياسة الحكومة الأمريكية لمواجهة الأزمة المالية.

وشارك جتنر، الذي يبلغ من العمر ٤٧ عامًا، في المفاوضات مع بنك ليمان برازرز الذي تعرَّض للإفلاس، وفي المفاوضات مع شركة: «آيه أي جي» العملاقة للتأمين التي اشترت الحكومة الأمريكية أغلب أسهمها لإنقاذها.

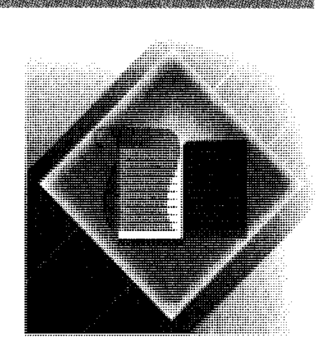
وطالب جتنر مرارًا بإدخال إصلاحات واسعة بالقطاع المالي لتجنب المزيد من المشكلات. وعمل جتنر بصندوق النقد الدولي، كما عمل مساعدًا لوزير الخزانة للشئون الدولية في الفترة من ١٩٩٩ حتى ٢٠٠١م.

المصدر:

موقع هيئة الإذاعة البريطانية BBC على الرابط:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7759000/7759874.stm





أزمة الليبرالية في العالم العربي والإسلامي

محمد إبراهيم مبروك

مفكر إسلامي

ملخص الدراسة

يشير واقع الليبرالية العربية إلى كونها الأفق الوحيد المطروح للهوية اللا إسلامية في هذه المرحلة، استنادًا على الآخر (الغرب الأمريكي)، واستقواء به، والذي يمثل الطرف المقابل في واقع الاستقطاب التاريخي المطرد بين الإسلام وهذا الغرب الأمريكي.

ولليبرالية العربية ملامح تميزها عن غيرها، لعل أهمها الإبهام وتمييع المفهوم؛ إذ يتسم خطاب الليبراليين في العالم العربي والإسلامي بالإبهام والمراوغة في التعبير عن ماهية تلك الليبرالية التي يدعون إليها، كما أن الليبراليين العرب لا يقدمون ماهية لمذهب فلسفي محدد، أو رؤية عامة للكون، ولكن غاية ما نستطيع أن نلتمسه منهم هو بعض المفردات الفكرية الفارغة من المضمون والتي يدَّعُون أنها تعبِّر عن ليبراليتهم.

ورغم مناداة دعاة الليبرالية إلى الديمقراطية إلا أن الديمقراطية في مفهومهم واقعة تحت مجموعة من الشروط والتحفظات، أهمها هو ألا يؤدي تطبيق هذه الديمقراطية إلى صعود الإسلاميين إلى السلطة.

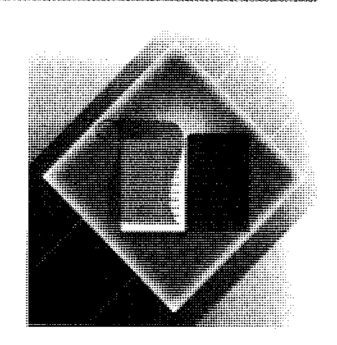
ولليبرالية تناقضات حاسمة مع الإسلام، وعلى ذلك فليس هناك لليبرالية أي إمكانية للعمل إلا عبر محاولة القضاء على الإسلام أولاً، ومن هنا لا يستطيع الليبراليون العرب عادة إخفاء كون الإسلام -أو النظام الإسلامي بلغة التمويه- هو العدو الرئيس لدعوة الليبرالية.

وأمام هذه التناقضات قدَّم الليبراليون العرب اتجاهين: أحدهما يعمل على تقديم الإسلام كمنتج حضاري تاريخي، عليه أن يتجاوب مع متغيرات الواقع المعاصر، أما الاتجاه الثاني فصناعته نوع من التوفيق بين الإسلام والليبرالية فيما يسمى بالإسلام الليبرالي، وهو الاتجاه الأخطر والأشد رواجًا الآن.

كما يقدم الليبراليون العرب الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي الغربي على أنه النموذج الأمثل الذي يجب احتذاؤه في دولنا الإسلامية، رغم ما جره هذا النظام من فقر ومشكلات كبرى على الدول المسلمة التي حاولت السير على نهجه، ولنا في إندونيسيا خير مثال.

وإذا كان الليبراليون العرب يروجون إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أقيمت على أساس ديني عميق، وعلى الرغم من ذلك فإنها حققت المثل الأعلى في التسامح من خلال تبنيها للعلمانية الليبرالية كمنهج حياة ونظام سياسي، فإن ذلك مردود عليه بنظرة فاحصة لتاريخ الولايات المتحدة؛ إذ يتضح أنه لم يكن هناك من الأساس تدين حقيقي لكي يكون هناك تعصب، حتى يكون هناك تسامح ليبرالي استطاع أن يحل مشاكله تلك.





أزمة الليبرالية في العالم العربي والإسلامي

محمد إبراهيم مبروك

مفكر إسلامي

مدخل:

المعاناة الأساسية التي يواجهها الناقد لليبرالية في العالم العربي والإسلامي هي افتقار المنتسبين إليها إلى إنتاج مادة معرفية عميقة يمكن إقامة جدل منهجي حولها؛ حيث لا تسفر محاولات الاستقصاء في هذا المجال إلا عن مجموعة من المقالات المنشورة في الصحف وعبر مواقع الإنترنت، والموجهة بطريقة دعائية إلى الجمهور، وتفتقد للمضامين المحددة التي ينبغي ذكرها عن ماهية الليبرالية وتصوراتها ومعالمها الأساسية.

والكتاب الذي صدر استثناء عن ذلك، هو كتاب (الليبراليين الجدد) للدكتور شاكر النابلسي، لكنه لم يكن استثناء حقيقيًا من ذلك لا في الشكل ولا في المضمون؛ فمن حيث الشكل فقد كان عبارة عن إيراد لعدد من المقالات في هذا السياق له ولغيره، ولم يخرج من حيث المضمون عما جاءت به المقالات الليبرالية بوجه عام من لغة خطابية دعائية.

يقول الدكتور الطيب بوعزة في هذا الصدد -وقد مر بنفس التجربة في نقد الليبراليين العرب-: «المفارقة الواضحة في نتاج هؤلاء الليبراليين العرب أنه حتى هذه اللحظة، أي بعد أزيد من خمس عشرة سنة على انهيار الاتحاد السوفييتي، وبدء بروز نجمهم في الفضاء الثقافي الإعلامي لم ينتجوا أيّ بحث محترم معرفيًا، يُفصحون فيه عن فكرهم، بل اقتصر إنتاجهم على تسطير مقالات صحفية خفيفة، قراءتها تدفعنا أحيانًا كثيرة إلى الاستفهام: هل هؤلاء الكُتّاب يملكون حقًا الإحاطة المعرفية بموضوعهم، وبالفلسفة التي يتبنونها، ويعملون على تسويقها وإذاعتها في الناس».[1]

واقع الليبراليين في العالم الإسلامي
وما هي الليبرالية في العالم العربي والإسلامي؟

بعيدًا عن واقع السجالات والشعارات الدعائية في المعترك الثقافي الراهن نرى أن الليبرالية العربية هي الأفق الوحيد المطروح للهوية اللا إسلامية في هذه المرحلة، استنادًا على الآخر (الغرب الأمريكي)، واستقواء به، والذي يمثل الطرف المقابل في واقع الاستقطاب التاريخي المطرد بين الإسلام وهذا الغرب الأمريكي.

فلم تأت الليبرالية العربية كخيار عقلي ناتج عن الاجتهاد الفلسفي أو السياسي، وهي لم تأتِ كذلك كنتيجة للتطور

(١) نقد الليبرالية، ص ١٦٥- ١٦٦.

الاقتصادي أو الاجتماعي الذي تمر به المنطقة كبديل أخير لسلسلة من الهويات المتعاقبة المناقضة للإسلام كالشيوعية والعلمانية، والديمقراطية في ظل بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب عسكري واقتصادي وحيد يحكم العالم، وظهور معالم التناقض بين الهوية الأمريكية الليبرالية المادية النفعية، والهوية الإسلامية الإيجابية المثالية الواقعية، بعد أن أسقطت تلك الهوية الأمريكية هويات العالم الأخرى، وهيمنت عليه، فيما سُمِّي بالعولمة، مما وضع التناقض بين الهويتين الأمريكية والإسلامية في حالة استقطاب مطرد.

ومن ثَم كان هذا الاستناد للمنتمين للهوية اللا إسلامية على هذا الآخر الأمريكي، والاستقواء به من أجل فرض هويته اللا إسلامية (الليبرالية مرحليًا)، ولو من فوق ظهر الدبابات كما يدعو بعضهم، ومن شواهد هذا الذي نذهب إليه أن الكثيرين من دعاة الليبرالية اليوم كانوا هم أنفسهم دعاة للماركسية الشيوعية إبَّان علوها الماضي، بل لقد شحذ الغالب الأعم منهم جهودهم في الدعوة إلى العلمانية في مرحلة تالية، وإلى وقت قريب كانت الدعوة إلى الديمقراطية هي الشغل الشاغل لهؤلاء، إلى أن انتهى بهم المطاف الآن إلى الدعوة إلى الليبرالية.

وبعد سقوط الماركسية فإن التخلي عنها لا يحتاج إلى تفسير؛ نظرًا لسقوطها، ولكن لم يتم التخلي عن العلمانية والديمقراطية، وإنما تم تضمينهما في الدعوة إلى الليبرالية مع تحفظات حاسمة بالنسبة للديمقراطية، فالليبرالية مازالت واجهة فضفاضة ومائعة، مقارنة بالعلمانية التي أثبتت الكثير من الدراسات تناقضها مع الإسلام، أما الديمقراطية فلم يلبث دعاتها إلا قليلاً حتى تأكد لهم أن تطبيقها العملي سيؤدي إلى صعود الإسلاميين إلى السلطة، من خلال اختيار الجماهير لهم، كما أنها ليست أطروحة كافية لبلوغ حالة التحلل الكامل من الهوية الإسلامية التي تظل الكثير من مضامينها موجودة في عادات وتقاليد الشعوب الحاكمة للديمقراطية، حتى لو تمت تنحية أحكامها وقواعدها جانبًا، ومن ثَم فإن حالة التحلل الكامل من الهوية الإسلامية هذه لا يمكن بلوغها إلا من خلال الليبرالية المتحررة من كل القواعد، وهو الأمر الذي يتظاهر عليه الآن أعداء الأمة في الداخل والخارج.

ولكننا على الرغم مما سبق نستطيع أن نذكر بعض الملامح لليبرالية العربية:

خصائص الخطاب الليبرالي في العالم العربي والإسلامي

الإبهام وتمييع المفهوم:

يتسم خطاب الليبراليين في العالم العربي والإسلامي بالإبهام والمراوغة في التعبير عن ماهية تلك الليبرالية التي يدعون إليها.

يقول الدكتور شاكر النابلسي:

«أما من طلب تعريفًا لليبرالية فنقول له: لا تعريف عامًّا لليبرالية، إلا إذا خصصنا السؤال، وقلنا ما هي الليبرالية الأمريكية، أو الفرنسية أو الألمانية، أو المصرية أو المغربية إلخ؟ كما يجب تخصيص الفترة؛ لأن الليبرالية كأي مفهوم إنساني تتغير وتتبدل من فترة زمنية لأخرى، فما يُعتقد اليوم بأن له قيمته الليبرالية، ربما لن يصبح كذلك بعد قرن أو قرنين من الزمان».[1]

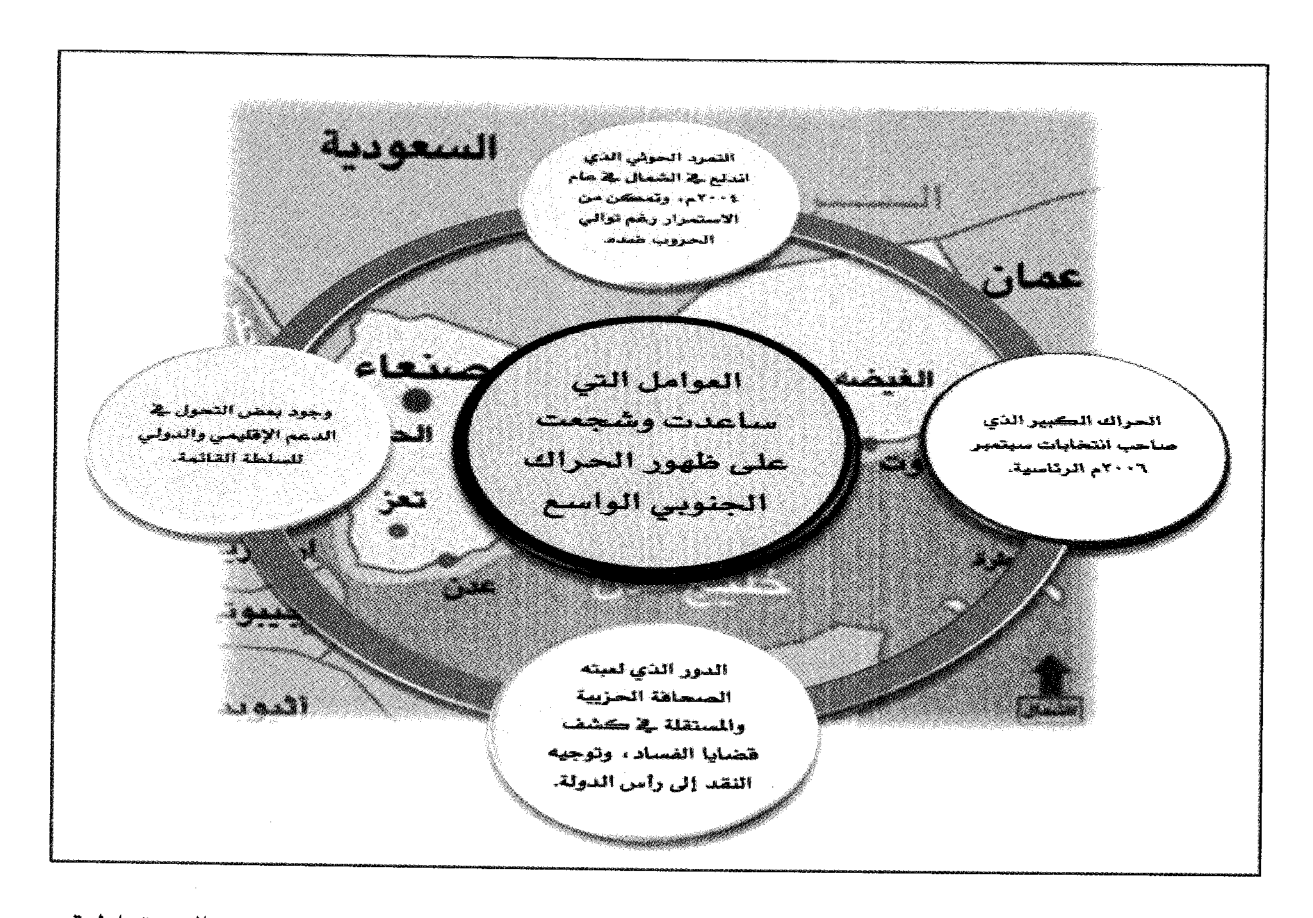
ويقول في موضع آخر:

«هي متغيرة عبر التاريخ؛ لأن لكل مرحلة تاريخية ليبراليتها المميزة في سياقها الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي والثقافي المختلف والمميز. والليبرالية هي ابنة الشارع والحياة قبل أن تكون كلمة في أسفار الفلسفة السياسية الإنسانية. والليبرالية ذي التاريخ قبل أن تكون نظرية في أذهان المفكرين».[2]

---

(١) الليبرالية السعودية ليس كمثلها ليبرالية، صحيفة الوطن السعودية، عدد ٤ من رجب ١٤٣٠هـ.

(٢) هل لليبرالية السعودية فضائل وإيجابيات؟ صحيفة الوطن السعودية، ٢٠ من جمادى الآخر ١٤٣٠هـ.



ويقول الدكتور أحمد البغدادي:

«لا يوجد شيء اسمه حزب ليبرالي، إنما هي مجموعة مفاهيم في حال تبناها الإنسان فهو يظل في إطار الليبرالية».(١)

ولكن على الرغم من تلك الصيرورة الليبرالية فاقدة المعالم، فإنه يتم من خلال هذا الخطاب الدعائي نسب كل الخيرات الإنسانية التي أنتجها العقل البشرى إليها، أو على حد قول الدكتور سيار الجميل: «الليبرالية حصيلة لكل ما تعلَّمه الإنسان عبر القرون».(٢) أو على حد قول الدكتور أحمد البغدادي: «الليبرالية هي الوحيدة الداعية للمساواة بين بني الإنسان».(٣)

ليس هذا فقط، بل إن الليبراليين في العالم العربي كما يقول: «هم الوحيدون الذين يتبنون الديمقراطية، ليس فقط بوصفها نظام حكم، بل بوصفها أسلوب حياة، وهم وحدهم يدافعون عن حقوق الإنسان، وعن الحريات الفكرية، ويحترمون الآخر لإنسانيته دون أي تمييز، ويسعون إلى إقرار الحقوق المدنية، ويدعون إلى تحريرها مدنيًا».(٤)

مفردات فكر الليبراليين العرب:

قلنا: إن الليبراليين العرب لا يقدمون ماهية لمذهب فلسفي محدد، أو رؤية عامة للكون، ولكن غاية ما نستطيع أن نلتمسه منهم هو بعض المفردات الفكرية التي يدَّعُون أنها تعبِّر عن ليبراليتهم.

يقول الدكتور أسامة الغزالي حرب:

«أهم ما يميز الفكر الليبرالي -كما قال أستاذنا الدكتور سعيد النجار- هو الإيمان بأن الفرد يمثل حجر الزاوية في تقدّم المجتمع، وأنه يسلط الضوء

(١) الليبرالية الكويتية ليست بهذه النصاعة، موقع صحيفة الوقت الكويتية.
(٢) الليبرالية القديمة والليبرالية الجديدة، الحوار المتمدن، عدد ٢٠٠٥/٢/٢٤م.
(٣) نقلاً عن د. الطيب بوعزة، نقد الليبرالية: ص ١٧٠.

(٤) المرجع السابق: نفس الصفحة.

على الفـــرد من حيث رفاهيته وأمنـــه، وقدراته على الابتكار، وما يحرّكه من حوافز وقيم، وما يضمن ولاءه للأسرة أو الجماعة التي ينتمي إليها. فالفرد وعلاقاته هو الحقيقة التي ينطلق منها كل تقدم حضاري، ومن هنا كانت الحكمة القائلة بأن الحرية الفردية هي منبع الإبداع وأمّ الفضائل».(1)

ويتحدث الدكتور أحمد البغدادي عن الليبرالية فيقول:

«لقد بدأت في مجال الاقتصاد، ثم بعد ذلك انتقلت إلى مجال الحريات وحق الإنسان في الاختيار لتنفتح بعد ذلك على الحقـــوق الطبيعية، وأخيرًا على حقوق الإنسان».(2)

ويقول البغدادي أيضاً في مناسبة أخرى:

«الإنســـان الليبرالي ملزم -إذا مـــا تبنى الليبرالية منهـــج حيـــاة- أن يؤمـــن بالإعلان العالمـــي لحقوق الإنسان، وأن يؤمن بل ويشرِّع القوانين التي تضع هذه الحقـــوق موضع التنفيذ، وأن يؤمن بالحريات الفكرية والمدنية، وأن يكـــون مواطنًا بالمعنى الصحيح والكامل للمواطنة».(3)

ولكن أهم مفردات الليبرالية العربية الجديدة هو ما ورد على لسان أحمد البغدادي وهو يتحدث منزعجًا في حوار صحفي عن حالة اليأس التي تعتريه بسبب عدم نجـــاح الليبرالية في الخليـــج؛ حيث يقول في انفعال شديد:

«تخيـــل أنني مثلاً بعد ٣٢ عامًـــا من التدريس في الجامعة، يأتيني أحد طلبتي ليكلمني عن الآخرة والجنة والنار. بالكاد أمتلك أعصابي. طيلة هذه العقود ندرس الديمقراطية والأيديولوجيات السياسية، وتطور الفكر الغربي، فلو أن صخرًا كنت ترمي عليه الماء طيلة هذه المدة كان قد نُحِت».(4)

ويتضح من هـــذا الكلام المعنى المقصود، والذي هو بحق أهم مفردات فكر الليبراليين العرب الجدد.

الليبراليـــة لا توافـــق علـــى الديمقراطيـــة إلا بشروطها:

يقول الدكتور أسامة الغزالي حرب:

«الديمقراطيـــة فقط باعتبارها حكم الشـــعب، أو بعبارة أدق حكـــم الأغلبية، يمكن أن تؤدي ليس فقط إلى إمكانية وصول قوى لا ديمقراطية (شـــوفينية، أو عنصريـــة، أو متعصبة) إلى الحكم، وإنما الأخطر من ذلـــك أن تؤدي إلى الافتئات علـــى حقوق (الأقليات) والأفراد، وهنا يثور الســـؤال: إذا كانت الديمقراطية تنطـــوي على ضمـــان حقوق الأغلبيـــة. فمن يضمن حقوق الأقليـــة؟ وإذا كانـــت الديمقراطية تعني حق الشـــعب وسيادة الشـــعب ككل، فهل يعني ذلك سحق الفـــرد وذوبانه في الشـــعب أو الغالبية؟ هنا تحديدًا يأتي الحديث عن الليبرالية.

صحيح أن الديمقراطية تنطوي على حق الفرد -كل فرد- في المشـــاركة الإيجابية في حكـــم بلده. ولكن الليبرالية تزيد على هـــذا بالتأكيد على حماية الفرد من طغيـــان الجماعة، والأقلية مـــن طغيان الأغلبية! الليبراليـــة هي دعـــوة لاحترام مجال خـــاص للفرد. للإنســـان. للمواطن. يتمتع فيه بحقـــوق وحريات لا يجوز لأي سلطة أن تنتهكها أو تتعرض لها».(5)

النظام الإسلامي هو العدو الأساسي لليبرالية:

ولكـــن ليس هذا فقط هو تحفـــظ الليبراليين على الديمقراطية، فالتحفظ الأكبر هو أن ينجم عن تطبيق هذه الديمقراطية صعود الإسلاميين إلى السلطة.

---

(1) ديمقراطية ولكن أيضًا ليبرالية، المصري اليوم، ٢٠٠٧/٧/٢٣م.
(2) موقع صحيفة الوقت البحرينية، الليبراليون ليسوا بهذه النصاعة.
(3) لماذا فشلت الليبرالية عند العرب؟ موقع الملتقى، ٢٠٠٦/١١/٢١م.
(4) الليبراليون ليسوا بهذه النصاعة: صحيفة الوقت البحرينية.
(5) ديمقراطية ولكن أيضًا ليبرالية، المصري اليوم، ٢٠٠٧/٧/٢٣م.

يقول الدكتور أسامة الغزالي حرب في ذلك:

«في حين أن المنطق الليبرالي يوجب الاعتراف بحق القوى السياسية كافة في التعبير عن نفسها، وتشكيل أحزابها، طالما أنها تحترم الدستور والقانون، بما في ذلك القوى الإسلامية. فإن لدى هذه الأخيرة حدودًا لا يمكن أن تتجاوزها (خاصة بتركيبتها الراهنة) في تقبل كثير من القيم والمفاهيم الليبرالية المرتبطة بالمواطنة والدولة المدنية».(1)

ولكن الذي يعنيه قبول هذه القوى الإسلامية للشروط التي يضعها الدكتور الغزالي هو فقدانها للصفة الإسلامية من الأساس.

وهذا الذي يقوله الدكتور الغزالي بتأنق شديد يعبِّر عنه كمال غبريال بفجاجة شديدة فيقول: «كان يمكن أن تصل الجزائر لمصير إيران، لولا تدخل الجيش لمنع سقوطها في براثن الثيروقراطية عبر بوابة صناديق الاقتراع الديمقراطية، ولا ينبغي أن ننسى أن الديمقراطية في أثينا القديمة هي التي حكمت على سقراط بالموت».(2)

ليس هذا فقط، وإنما هو يريد أن يحرم الإسلاميين حتى من حق الحرية الفكرية، ومن ثَم فهو يناصر إجراءات ساركوزي في اضطهادها الإسلاميين في فرنسا، وهو لذلك يلوم على الليبرالية الأوروبية التي يصفها بالمثالية السابقة؛ لأنها كانت تعطي الإسلاميين حرية التعبير عن آرائهم، يقول: «استحالت الليبرالية المثالية إلى ملجأ ومفرخة للفاشية الأصولية والإرهاب -وهذه هي صفة الإسلاميين جميعهم لديه-، وقد تم هذا تحت مظلة أن الليبرالية تتسع لجميع الأفكار، ولا تحجر على أي رأي، طالما لم يرتكب صاحبه ما يعاقب عليه القانون».(3)

وهذا من شواهد ما سنؤكده لاحقًا أن ليبرالية هؤلاء تتسع لكل شيء (بما في ذلك الشيطان نفسه) إلا مجرد الحديث عن الإسلام.

> **يقول الدكتور أسامة الغزالي حرب:**
> **«في حين أن المنطق الليبرالي يوجب الاعتراف بحق القوى السياسية كافة في التعبير عن نفسها، وتشكيل أحزابها، طالما أنها تحترم الدستور والقانون، بما في ذلك القوى الإسلامية. فإن لدى هذه الأخيرة حدودًا لا يمكن أن تتجاوزها (خاصة بتركيبتها الراهنة) في تقبل كثير من القيم والمفاهيم الليبرالية المرتبطة بالمواطنة والدولة المدنية»**

هذه المخاوف هي نفسها التي يردّدها العالم الغربي. يذكر فريد زكريا رئيس تحرير مجلة النيوزويك أن القضية المعتادة عندما يزور أحد المسئولين الأمريكيين أحد الحكام العرب، ويوصيه بالديمقراطية والحرية أنه يجيب عليه بقوله: «إذا أنا فعلت ما تريد يا سيدي؛ فإن الأصوليين الإسلاميين سيستولون على البلد. هل هذا ما تريدونه؟».(4)

ويعلق على ذلك هو نفسه فيقول: «وأسوأ ما في الأمر أنهم قد يكونون على حق. إن كثيرًا من الحكام العرب في الشرق الأوسط توقراطيون أو فاسدون وجائرون، لكنهم مع ذلك أكثر ليبرالية وتسامحًا وتقبلاً للتعددية، مقارنة بما يرجَّح أن يكون البديل لهم».(5)

هل الليبرالية مذهب فلسفي ورؤية متكاملة للحياة؟

والسؤال المطروح الآن:

هل الليبرالية مذهب فلسفي أو رؤية متكاملة للحياة كما يود ظاهر خطاب العلمانيين العرب أن يوحي إلينا بها؟

الواقع التاريخي يقول: إنه منذ حوالي قرن كامل يطلق على العالم الغربي بكل أنظمته وتياراته وأضرابه مصطلح العالم الليبرالي.

---

(1) المرجع السابق.

(2) الليبرالية الجديدة وفضاء يتشكل، الحوار المتمدن، العدد ٩٢٥، ١٤/٨/٢٠٠٤م.

(3) الليبرالية الجديدة تمتد شمالاً، الحوار المتمدن، العدد ١٩١٩، ١٨/٥/٢٠٠٩م.

(4) مستقبل الحرية: ص ١١٩ طبعة مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٩م.

(5) المرجع السابق: ص ١٢٠.

أمـا من الناحية الفلسـفية البحتـة فإنه لا يوجد فـي المراجع الفلسـفية التاريخية الشـهيرة مذهب يسـمى المذهب الفلسـفي الليبرالي.[1] بل ولا يوجد فيلسوف يسمَّى فيلسـوف الليبرالية، كما يطلق على ماركس فيلسـوف الماركسية، أو وليم جيمس فيلسوف البرجماتية، أو سارتر فيلسوف الوجودية، والاسـتثناء الوحيد من ذلك هو جون ستيوارت مل صاحب كتاب (الليبرالية)، الذي تنـاول فيه الليبراليـة كاتجاه سياسـي واجتماعـي، وليس كمذهب فلسـفي عام، ومن ثَم فإن اعتباره فيلسـوفًا لليبرالية هو فـي واقع الأمر اعتبار مقيد بالجانب السياسـي والاجتماعي فقط.

المذهب الفلسفي يتطلب وجود نظرية المعرفة (Epistemology)، ومنهج بحثي استدلالي، ورؤية تصورية للكون، هذا قبل الحديث عن أي نظريات أو مقولات لها في الاجتماع أو السياسة أو الاقتصاد، وهو الأمر الذي تفتقده الليبرالية تمامًا

وتفسـير ذلك أن المذهب الفلسـفي يتطلب وجود نظريـة المعرفـة (Epistemology)، ومنهـج بحثـي استدلالي، ورؤية تصورية للكون، هذا قبل الحديث عن أي نظريات أو مقولات لها في الاجتماع، أو السياسة أو الاقتصاد، وهو الأمر الذي تفتقده الليبرالية تمامًا، والـذي يحدث أنه عند علو شـأن فكرة ما؛ فإنه يتم سحبها على الماضي، رغمًا عن أنف الواقع التاريخي، الأمر الذي يغري بمشروعيتها بعد تجذيرها تاريخيًا، ومن هنا كان الحديث عن الفلسفة الليبرالية عند جون لوك، وفولتير، بل وهيجل أيضًا.

وجون لوك هو فيلسوف مادي تجريبي تقوم نظريته المعرفية على أسبقية الحس والتجربة الشعورية للفكر في بناء المعرفة، وعلى هذا الأسـاس فقد وجدت كل الفلسفات المادية -بما فيها الفلسفة الماركسية- أسسًا لها في فلسفة لوك، فكيف يتفق ذلك مع الذهاب بأن لوك هو مؤسس الفكر الليبرالي؟

إن الإجابة عن ذلك تكمن في أن لوك كان يهدف من أفكاره السياسـية في الأساس إلى التحرر من سلطة الكنيسة، وما رسَّخته من أفكار حول نظرية التفويض الإلهي للملوك، ومن ثَم ذهب إلى أن الحكام يسـتمدون سلطتهم من خلال عقد اجتماعي بينهم وبين الناس يتـم تفويضهم فيه بالعمـل على خدمة الخير العام للجماعـة، ودعا إلى ضرورة أن تفصل السـلطة التشريعية عن السـلطة التنفيذية «فالسـلطة التشـريعية هى التي ينبغي أن تكون لها الكلمة العليا؛ لأنها مسـئولة فقط أمام المجتمع ككل، ذلك المجتمع الذي تُعد هي ممثلة له».[2]

ولكي يمنح لـوك هذا العقـد الاجتماعي إمكانية التصور فقد افتـرض أن الناس في الحالة الطبيعية قد ولدوا أحرارًا.

ولكن لوك لم يذهب إلى أكثر من هذا، فلم يقرر مثلاً بشكل حاسـم أن يرفض سلطة الملوك، أو أن يدعو إلى الليبرالية الأخلاقية، وحتى لو صحت المحاولات الفلسفية التوفيقية بين مذهب لوك المعرفي وآرائه السياسـية [3] فإن نهاية ما يذهب إليه هو مقتضى ما يؤدي إليه العمل الفلسفي، وهو التحرر السياسي من سلطة الكنيسة، دون أن يعني ذلك السـعي إلى تأسيس تيار ليبرالي سياسي واجتماعي مشابه للتيار الليبرالي الحديث.

وكان فولتيـر ربوبيًـا من الناحية الفلسـفية، ولم يـدعُ إلى التحرر الكامل من سـلطة الملوك، وقد كان الصديق الشـخصي لعدد غير قليل منهم، أشـهرهم

(١) للاستزادة يمكن مراجعة ما يلي على سبيل المثال:
تاريخ الفلسفة الغربية: بريتراندرسل.
حكمة العرب: بريترا راندرسل.
قصة الفلسفة: وول ديورانت.
تاريخ الفلسفة الحديثة: يوسف كرم.
تاريخ الفلسفة الأوروبية.

(٢) بريترا ندرسل، حكمة الغرب: (١١٥/٢).

(٣) انظر هذه المحاولات في (نقد الليبرالية) للدكتور الطيب بوعزة بما في ذلك محاولته هو نفسه.

جميعًا فريدريك الأكبر ملك بروسيا، وربما اقتصرت ليبراليته على الدعوة إلى التحرر الفكري من سلطة الكنيسة؛ حيث كان يصرخ بكل سخرية وعنف: «إن لدي مائتي مجلد في اللاهوت المسيحي، والأدهى من ذلك أني قرأتها وكأني أقوم بجولة في مستشفى للأمراض العقلية».[1]

أما هيجل فقد كان على النقيض من لوك من حيث تقديمه للفكر على التجربة الحسية، وكان يذهب إلى الحتمية الجدلية التاريخية بين الفكرة ونقضيها، ومع ذلك فقد عمل فوكوياما في محاولة تأويلية منه على تأسيس نظريته الليبرالية في نهاية التاريخ، بناء على فلسفته من خلال قراءة توكفيل لها؛ حيث يذهب فوكوياما إلى أن «هيجل قد رأى في فلسفته نوعًا من تحول المسيحية بحيث لا تقوم على أساس الخرافة (بحسب تعبيره) وسلطان الكتاب المقدس، بل على أساس وصول العبد إلى المعرفة المطلقة والوعي الذاتي.. وإتمام المسار التاريخي لا يتطلب عند هيجل أكثر من تحويل المسيحية إلى مذهب دنيوي، أي ترجمة المفهوم المسيحي عن المسيحية إلى معنى هنا والآن».[2]

ولكن ما يقوله فوكوياما عن هيجل مهما بلغت تأويلاته من سخف[3] لا يكفي لإخراج هيجل عن حتميته الجدلية إلى تبني تأسيس ما يُدعى بمذهب الليبرالية المعاصرة.

أما فوكوياما نفسه فإنه ينتهي في كتابه هذا إلى ما ينقض كل ما يبشر به العلمانيون العرب جماهيرَ الأمة من أحلام وردية تقدمها لهم الليبرالية؛ حيث يقول: «يعني استمرار المظاهر الكبرى لعدم المساواة الاجتماعية حتى في أكثر المجتمعات الليبرالية، إكمالاً لاستمرار التوتر بين المبدأين التوأم، الحرية والمساواة اللذين تقوم عليهما هذه المجتمعات،

وهذا التوتر الذي أشار إليه توكفيل بوضوح سيكون «لازمًا ولا يمكن استئصاله» طالما استمرت حالة عدم المساواة التي نشأ عنها هذا التوتر، وستعنى كل محاولة لتوفير الكرامة المتساوية للمحرومين من الامتيازات تقليصًا لحرية أو حقوق الآخرين، خاصة حين تكون أسباب الافتقار إلى الامتياز نابعة عن البنية الاجتماعية، فكل مكان يعطي لطالب وظيفة من أفراد الأقلية، أو كل تعليم جامعي بها بمقتضى برنامج عمل إيجابي يعني ضياع مكان بالنسبة للآخرين، وكل دولار تنفقه الحكومة على التأمين الصحي القومي، أو رفاهية الشعب، يعني ضياع دولار على الاقتصاد الفردي، وكل محاولة لحماية العمال من البطالة أو الشركات من الإفلاس تعني تضييق مجال الحرية الاقتصادية؛ ذلك أنه ليس ثمة نقطة محددة أو طبيعة يمكن أن تتوازن عندها الحرية والمساواة، وليس ثمة سبيل إلى رعاية الاثنين في وقت واحد».[4]

ويظهر مما تقدم أنه لا يوجد مذهب فلسفي يسمى الليبرالية، وإن ما يقدم لنا عن ذلك هو خليط من فلسفات متباينة، لها بعض التوجهات الداعية إلى الحرية، ولو استقصينا ذلك في أغلب المذاهب والتيارات الفلسفية والدينية في التاريخ أجمع لوجدنا فيها مثل هذه التوجهات بما في ذلك الإسلام والمسيحية، بل وحتى الكونفشيوسية والبوذية، ومن المستحيل أن يمثل ذلك مذهبًا فلسفيًا مستقلاً.

فإن قيل: إن المحور الفلسفي الذي تدور عليه الليبرالية هو مبدأ الفردية الإنسانية فإن الفلسفات مثل البرجماتية والفرويدية والوجودية وغيرها تقوم على نفس هذا المبدأ، ومن ثم يكون التساؤل هو إلى أي شيء يدعوننا هؤلاء تحديدًا؟!

من الواضح أنهم يتحدثون عن الحرية المطلقة المتحللة من كل قيد، وهذا لا يوجد عند أي مذهب فلسفي، وإنما يوجد فقط عند الشيطان.

(١) نقلاً عن ول ديورانت، قصة الحضارة: (٢/١٩ ص ٢٠٥).
(٢) نهاية التاريخ: ص٣٩.
(٣) راجع في ذلك كتابنا (الإسلام والغرب الأمريكي: نظرية في تفسير الصراع).
(٤) نهاية التاريخ: ص ٢٥٥- ٢٥٦.

والفكرة الوحيدة المحددة لدى الليبرالية هو أن الإنسان حر في أن يفعل ما يشاء، مادام لا يُلحق ضررًا بالآخرين، والتي ورددت في كتاب جون ستيوارت مل (الحرية). وأقول هنا: إنها محددة شكلاً فقط؛ لأنه عند البحث الفلسفي تجد أنها غامضة تمامًا، فما هو معيار الضرر الذي يمكن إلحاقه بالآخرين؟ إن هذا يحتاج إلى مرجعية لتحديد هذا الضرر، والمرجعية مفقودة تمامًا لدى الليبرالية، ثم من هم هؤلاء الآخرون؟ إن ذلك يحتاج أيضًا إلى مرجعية، بل إن الواقع الفلسفي الغربي ينكر وجود مرجعية محددة للإنسان ذاته، ويمكن مراجعة ذلك لدى تيارات الفكر المابعد حداثي المعاصرة.

أما مفردات الليبراليين العرب الدعائية التي تتحدث عن حرية العقيدة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الرجل والمرأة، وحقوق الأقليات، فهي مفردات تتحدث بها أيضًا أغلب التيارات السياسية القائمة، بما في ذلك التيار الإسلامي نفسه. فحرية العقيدة مكفولة في الإسلام؛ حيث ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، وحقوق الإنسان جزء لا يتجزأ من العدالة الإسلامية، والمساواة بين الرجل والمرأة يدافع عنها الجميع، غاية ما في الأمر أن الإسلاميين يقولون: إن هذه المساواة لا تعني التماثل بين الرجل والمرأة؛ لأنه حتى من الناحية الواقعية البحتة فإن ذلك لا ينسجم مع الطبيعة البيولوجية لكل منهما.

أما بالنسبة لحقوق الأقليات فأيّ دارس للنظام السياسي الإسلامي يدرك أن ما يكفله الإسلام لهذه الأقليات من مشاركة سياسية واجتماعية أكبر بكثير مما تكفله لهم الديمقراطية العلمانية؛ لأن الحصص المخصصة التي يكفلها الإسلام لهذه الأقليات لن تستطيع أن تكفلها لهم الأغلبية الفاعلة في الديمقراطية العلمانية، مهما تحصنت بالحماية الليبرالية المائعة.

وبناء على ما سبق فإن هذه الدعاوى الليبرالية تؤول في النهاية إلى الغايات المتطرفة من المفردات التي يدعون إليها، فيكون المقصود في النهاية هو أنهم يدعون إلى الإباحية المطلقة، والشذوذ الجنسي، والدعوة إلى الإلحاد، ومن ثَم فإن مشكلة المشاكل التي تواجههم والتي تعيقهم عن تحقيق ذلك هي الإسلام.

تناقضات الليبرالية مع الإسلام

إن تناقضات الليبرالية الحاسمة مع الإسلام تبعث على التساؤل عن الدوافع القوية وراء النشاط المريب لليبراليين العرب، وعن الأهداف التي يبتغون تحقيقها، والجدوى من وراء ذلك.

فكيف تتفق الليبرالية المتحررة من كل القواعد والقيود، -والتي تحيى في صيرورة دائمة كما يقولون هم أنفسهم- مع الإسلام، ذلك الدين المبدئي الشمولي ذي القواعد المحددة والشرائع المفصلة في كل شأن من شئون الحياة؟ إن الأمر لا يحتاج إلى تدقيق نظر لإدراك مدى التناقض بين هذا وبين ذاك، فعلى سبيل المثال كيف تتفق دعوة الليبراليين إلى التحرر التام في مجال العلاقات الجنسية مع الإسلام الذي ينظِّم هذه العلاقات بأحكامه المتعددة؟

ومن ثَم فليس هناك لليبرالية أي إمكانية للعمل سوى محاولة القضاء على الإسلام أولاً، ومن هنا لا يستطيع الليبراليون العرب عادة إخفاء كون الإسلام -أو النظام الإسلامي بلغة التمويه- هو العدو الرئيس لدعوة الليبرالية، بمعنى أنه النقيض الوجودي لها.

إذن كيف ينشط الليبراليون العرب في هذا المحيط المعادي لهم المتمثل في شعوب المنطقة المتشربة بالإسلام إلا إذا كانوا مدعومين من القوى الخارجية التي يطالبونها بفرض الليبرالية، ولو من فوق ظهر الدبابات، بل ومدعومين من الكثير من الأنظمة الحاكمة التي يتزلفون إليها بجهودهم الحثيثة في الحرب على الإسلاميين، وترويجهم لنظرية كون هذه الأنظمة مهما كان استبدادها وفسادها فهي أفضل كثيرًا من البديل الإسلامي المفترض؟! ومن ثَم تفتح

لهم كافة القنوات الإعلامية من تلفزيون وصحافة وفضائيات.

ومن مضحكات الأمور أن هؤلاء الفاشيين الإسلاميين كما يطلق عليهم الليبراليين الجدد لا يستطيعون بمختلف تياراتهم في أغلب الدول الإسلامية أن يصدروا صحيفة واحدة تعبِّر عن آرائهم.

هل يمكن لبرلة الإسلام؟

ماذا يفعل الليبراليون العرب أمام تناقضات الليبرالية الحاسمة مع الإسلام؟

لقد قدموا اتجاهين بهذا الصدد:

اتجاه يعمل على تقديم الإسلام كمنتج حضاري تاريخي، ومن ثَم عليه أن يتجاوب مع متغيرات الواقع المعاصر، ومجرد روح عامة غايتها مصلحة الإنسان المسلم، ومن ثَم يترك لليبراليته -ولليبراليين طبعًا- تحديد هذه المصلحة، وهذا هو الاتجاه الذي يمثله من يسمون بالليبراليين الجدد، وبالطبع فإنه لا يجد قبولاً لدى أحد؛ لفجاجته الشديدة، باستثناء قلة نادرة تريد التخلص من الإسلام أصلاً.

أما الاتجاه الثاني فصناعته نوع من التوفيق بين الإسلام والليبرالية فيما يسمى بالإسلام الليبرالي، وهو الاتجاه الأخطر والأشد رواجًا الآن.

وخلاصة هذا الإسلام الليبرالي أنه إسلام يحتفظ بالشكل -أو قل ببعض الشكل كما أثبتت التجربة-، ويفرِّغ الداخل من المضمون الذي يتم استبداله بالمفاهيم الليبرالية، وذلك من خلال سلسلة من العمليات المكثفة من التأويل. فهو إسلام يحتفظ بالشعارات وبعض الطقوس من الخارج، بينما يعبَّأ بمحتوى علماني من الداخل يُسقط كل ما له علاقة بالوحي والمقدس، والمرجعية الإسلامية، ويضع بدلاً منه العقل والمصلحة كمرجعية وحيدة للإنسان في تصوراته وسلوكه.

إنه مسخ مزيف يتفق مع العلمانية والديمقراطية، ومبادئ حقوق الإسلام الغربية، والعولمة الأمريكية، ويتفق مع كل شيء في العالم إلا مع الإسلام الحقيقي نفسه.

وهكذا ينتهي الأمر إلى نفس غايات الاتجاه الأول؛ حيث لا يختلف عنه إلا في عمليات التأويل والتضليل فقط، والنموذج الأشهر لهذا الاتجاه يتمثل في الكاتب جمال البنا، هذا وللباحث كتاب له شهرته في هذا الموضوع.

ونكتفي في هذه النقطة بهذا القدر، وننظر في رؤية غربية تم طرحها حديثًا تؤكد هذا الاتجاه.

> **خلاصة هذا الإسلام الليبرالي أنه إسلام يحتفظ بالشكل -أو قل ببعض الشكل كما أثبتت التجربة-، ويفرِّغ الداخل من المضمون الذي يتم استبداله بالمفاهيم الليبرالية، وذلك من خلال سلسلة من العمليات المكثفة من التأويل.**

فهذا دييتر سنغاس يرفض في كتابه «الصدام داخل الحضارات» مفهوم «صدام الحضارات» الذي قدمه صمويل هنتنجتون في كتابه الشهير، ويقدم بدلاً منه مجموعة من المقترحات للتوفيق بين الليبرالية الغربية، التي يقدمها كمسلَّمة مرجعية يجب الأخذ بها، والحضارات الأخرى التي يجب تطويعها لتتوافق مع هذه المرجعية.

ويرى دييتر سنغاس أن الإسلام بالذات هو الذي يعترض عملية التوفيق هذه، ومن ثَم فهو يرى «أن مشكلة نقد العقل الإسلامي داخل نطاق العقيدة بدت مشكلة بغيضة على مدى تاريخ الإسلام. لذلك فإن المواقف «العقلانية التي ظلت هامشية على مدى هذا التاريخ يتعين اكتشافها من جديد، أو على الأقل تنشيطها ثانية لاستخدامها الآن كشواهد وبيانات تاريخية على وجود تأويلات بديلة.

وهذه عملية لها أهميتها حتى وإن قيل: إن تلك المواقف مواقف عقلانية داخل الجدل بشأن الإسلام

هي في الغالب بعض التفكير المنطلق أساسًا من النص والإجماع، مما يعني أن أنصارها لم يكونوا عقلانيين راديكاليين (بالمعنى المعاصر) علاوة على هذا، فقد كان هؤلاء العقلانيون بطبيعة الحال حريصين على الالتزام بنص الشريعة الإسلامية، وبالفهم الجوهري للمجتمع الإسلامي الحقيقي الصادق، ولم يكونوا معنيين بموضوع التعددية. بيد أن العقل داخل هذه المدرسة الفكرية أدى دورًا بارزًا يفوق ما كان قبل وبعد الفكر الحر في النص الجامد.

وضمَّت المجموعة الأصلية من (فلاسفة العقل) -وحريّ بنا التزام الدقة والحذر في استخدام المصطلح للأسباب المذكورة سابقًا- كلاً من الفارابي وابن سينا، وابن رشد وابن خلدون، الذين ارتادوا هذا النهج دون التحفظات السابقة. وبعد هؤلاء ببضعة قرون نجد الطهطاوي والأفغاني، ومحمد عبده، ورشيد رضا».[1]

وطبعًا فإن قلة العلم بالفكر الإسلامي المعهودة في المفكرين الغربيين هي التي أسقطت ديير سنغاس في خطأ وضع ابن خلدون ورشيد رضا بين هؤلاء.

ويرى ديتر سنغاس «أن العلمانية لا تتطابق بالضرورة -كما يظن بعضهم أحيانًا- مع التجربة الفرنسية؛ من حيث التفكير في نزعة الفصل بين الدين والدولة، ولذا نرى أن العلمنة في المنطقة الإسلامية يمكن أن تأخذ الخبرة الألمانية كمثال لها أو التجربة الاسكندنافية أو البريطانية (إذ في هاتين الحالتين الأخيرتين توجد دور العبادة بما في ذلك دور عبادة تابعة للدولة). فالدول العلمانية القائمة كشواهد تجريبية سوف تخفي تمامًا الصورة السيئة عن «دولة علمانية لا دينية» كالتي يتصورها الإسلاميون.

وإن قيام دول تسودها حقوق أساسية في حرية العقيدة الدينية، مع عدم الفصل التام والصارم بين الدين والدولة (الحادث فعلاً هو الاختلاف الوظيفي مع مساحة للتداخل) يمكن أن يكون مثالاً يوحي بحلول حديثة في المنطقة الإسلامية. وطبيعي أن هذا يستلزم أن نضع في الاعتبار قابلية تغير وتنوع الدول العلمانية القائمة».[2]

وفي النهاية فإن مسألة فضّ النزاع بين الإسلام والليبرالية الغربية هي مسألة تأويل عقلاني لنصوص تُسقط القواعد والحدود، وتسمح بقدر من التداخل بين الإسلام والعلمانية، ولكن المشكلة أن هذا في ذاته يعني إسقاط الإسلام بالكامل.

إن مسألة فضّ النزاع بين الإسلام والليبرالية الغربية هي مسألة تأويل عقلاني لنصوص تُسقط القواعد والحدود، وتسمح بقدر من التداخل بين الإسلام والعلمانية، ولكن المشكلة أن هذا في ذاته يعني إسقاط الإسلام بالكامل

هل الليبرالية الاقتصادية الغربية هي النموذج الذي يجب احتذاؤه؟

يقدم الليبراليون الجدد الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي الغربي على أنه النموذج الأمثل الذي يجب احتذاؤه في دولنا الإسلامية، فهل يمثل هذا النظام النموذج الأمثل الذي يحقق الخير لنا؟ وهل هو الذي سيحقق الخير للفقراء كما يبشرون؟

إن الحديث عن هذا الموضوع يحتاج إلى شرح يطول، ولكننا سنكتفي هنا بالحديث عن نموذج واحد هو ما الذي فعله هذا الاقتصاد في دولة مثل إندونيسيا التي وصفها البنك الدولي بأنها تمثل «التلميذ النموذجي للعولمة».

يقول المفكر العالمي الشهير جون بيلجر: «في هذا العالم غير المرئي من جانب معظمنا -نحن الذين نعيش في شمال العالم- هناك نظام متقدم للنهب أجبر أكثر من تسعين دولة على تنفيذ برامج «التعديل الهيكلي منذ الثمانينيات» لتوسع من الفجوة بين الغني والفقير

(١) الصدام داخل الحضارات: ص ٨٣-٨٤.

(٢) المرجع السابق: ص ٨٨- ٨٩.

على نحو غير مسبوق على الإطلاق. وقد أطلق على هذا اسم بناء الدولة والحكم الجيد من جانب الرباعي المهيمن على منظمة التجارة الدولية «الولايات المتحدة، أوروبا، كندا، واليابان»، وثلاثي واشنطن «البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والخزانة الأمريكية»، الذي يهيمن حتى على أكثر الجوانب ضآلة في السياسات الحكومية بالدول النامية».[1]

ولكن ماذا أحدث هذا النظام في إندونيسيا تحديدًا؟

يقول جونبيلجر: «إن إندونيسيا التي لم تكن مدينة بشيء، وإنما كانت تتعرض لنهب ذهبها ومعارفها الثمينة، وأخشابها وتوابلها، وغير ذلك من ثرواتها الطبيعية من جانب سادتها الإمبرياليين الهولنديين، أصبح على كاهلها الآن أعباء من الديون التي يقدر إجماليها بمبلغ ٢٦٢ بليون دولار، وهو ما يعادل مائة وسبعين في المائة من إجمالي إنتاجها المحلي، وليس هناك دَيْن يماثل ذلك على مستوى العالم كله. إنه دَيْن غير قابل للسداد على وجه الإطلاق، إنه يبدو فجوة بلا قاع، والذين سوف يستمرون في سداد هذه الديون، ويدفعون حياتهم مقابل ذلك في بعض الأحيان، هم الناس العاديون».[2]

ولكن حتى في فترة الازدهار القصوى التي مرت بها إندونيسيا في أوائل التسعينيات، والتي اعتبرها البنك الدولي لذلك بالتلميذ النموذج للعولمة، ماذا كانت أحوال العمال فيها؟

يقول جون بيلجر الذي زار هؤلاء بنفسه لفترة طويلة: «العاصمة جاكرتا تحوطها مجمعات واسعة. تتوافر لها الحماية وحديثة نسبيًا تعرف باسم مناطق تنمية الصادرات اختصارًا، وتضم هذه المجمعات مئات من المصانع التي تقوم بتصنيع منتجات الشركات الأجنبية من الملابس التي يشتريها الناس في المحلات والمراكز التجارية في بريطانيا وأمريكا الشمالية وأستراليا، والأحذية الرياضية التي تحمل ماركات عالمية مثل نيكي وأديداس وريبول، والتي يباع الزوج منها في شارع أكسفورد بلندن بمبلغ يصل إلى مائة جنيه إسترليني.

وفي هذه المصانع يعمل الآلاف من العمال الذين يكسبون ما يعادل ٧٢ بنسًا أو نحو دولار واحد في اليوم، وهذا هو الحد الأدنى في إندونيسيا، والذي يوفر -بحسب ما تقول الحكومة- نصف تكاليف المعيشة، أي أنه الأجر الذي يكاد يسد الرمق، فالعمال في مصانع نيكي يحصلون على نحو ٤٪ من سعر التجزئة للحذاء الذي يقومون بتصنيعه. وهو مبلغ لا يكاد يكفي حتى لشراء رباط الحذاء، ورغم ذلك فإن هؤلاء العمال يعتبرون أنفسهم محظوظين؛ ذلك أن لديهم وظائف فـ«النجاح الاقتصادي الديناميكي المزدهر» -عبارة ثناء أخرى من البنك الدولي- قد ترك أكثر من ٣٦ مليونًا من الإندونيسيين يعانون البطالة».[3]

ولو اتسع المقام لأوردت من الأمثلة والشواهد ما يؤكد أن هؤلاء الليبراليين الجدد يريدون سوقنا كالشياه إلى الذبح؛ إرضاءً لأسيادهم من الغرب، بدعوى اتباع تعاليم ليبراليتهم الاقتصادية.

الدين الأمريكي والتسامح المزعوم

الاعتقاد الشائع عن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية أنها تأسست على يد المتطهرين الإنجليز، الباحثين عن إقامة أورشليم الجديدة، الأمر الذي يعني أنها أقيمت على أساس ديني عميق، وعلى الرغم من ذلك فإنها حققت المثل الأعلى في التسامح من خلال تبنيها للعلمانية الليبرالية كمنهج حياة ونظام سياسي.

يقول جون ستيل جوردن في كتابه (إمبراطورية الثروة): «ليس من قبيل المصادفة أن تكون الولايات المتحدة أكثر الأمم تدينًا على وجه الأرض وأكثرها علمانية أيضًا».[4]

---

(١) حكام العالم الجدد: ص ٢١.
(٢) المرجع السابق: ص ٧٦.
(٣) المرجع السابق: ص٣٨.
(٤) إمبراطورية الثروة، طبعة عالم المعرفة، ص١١.

وسنرى من خلال التدقيق التاريخي، ومن خلال كتاب جون ستيل نفسه وغيره من الكتب مدى مغلوطية هذا الاعتقاد، ومدى خطأ مقولته هذه، والتي قد تكون صحيحة في حالة واحدة، وهي النظر إليها من خلال المنظور البرجماتي للدين.

يذكر جون ستيل أنه «في النصف الثاني من القرن السادس عشر أنشئت كثير من الشركات الإنجليزية المساهمة لتسهيل التجارة في عدد من المناطق من بين هذه الشركات: شركة موسكو، وشركة المشرق، وشركة الهند الشرقية.. وفي العام ١٦٠٦م سمح الملك جيمس بترخيص إنشاء شركة فيرجينيا التي تأسست على أيدي مجموعة من تجار لندن».(١)

فإذا كانت المستعمرات قد صنعتها مجموعة من الشركات التجارية، فمن ذا الذي عمل فيها؟ يجيب عن ذلك جون ستيل، فيقول: «كان المنتمون إلى تلك الفئات الاجتماعية -الهاربة من قبضة المجاعة، أو الفارة من عمدات البلد- هم الذين استقطبتهم شركة فرجينيا إلى جانب المغامرين من الأشراف الذين كانوا في الأغلب أصغر أبناء العائلات الإقطاعية».(٢)

إذن فلقد تكونت المستعمرات البريطانية في أمريكا على أيدي عدد من الشركات التي أسستها مجموعة من تجار لندن، بجانب بعض النبلاء المغامرين الطامحين لتكوين ثروات طائلة، وعمل فيها الفارون من المجاعة، أو الهاربون من العدالة، أي أن المسألة منافع وأرباح، وليس فيها تطهيريون ولا غيرهم.

فإذا كان هؤلاء هم الذين أنشئوا المستعمرات فماذا كان الهدف منها؟

يقول جون ستيل عن شركة فرجينيا: «نص ميثاق الشركة على أن هدف الشركة كان بناء أسطول تجاري لإنجلترا، أو زيادة عدد البحارة المتمرسين من خلال زيادة حجم تجارتها، واكتشاف المعادن الثمينة، وتأسيس مستوطنة بروتستانتية في أرض كانت تحت رحمة التهديدات الأسبانية، ومن جملة ذلك إدخال الوثنيين في المسيحية. وهذا الهدف الأخير لم يحظَ في الواقع بكثير من الاهتمام، وبالتأكيد فإن إنجلترا لم ترسل مبشرين على الإطلاق».(٣)

إذن فما هي حكاية التطهيريين هذه؟ إن الحكاية تتعلق بمستعمرة واحدة أو أكثر هي نيوانجلاند التي يقول عنها جون ستيل: «لم تؤسس نيوانجلاند من قِبَل رجال مهتمين بالمغامرة والكسب، بل كان المبرر الأهم للاستقرار في تلك البقعة هو بناء «مدينة على هضبة»؛ حيث يمكن للقديسين -الذين كتب الله لهم النجاة- العيش بعيدًا عن مضايقات الفساد والانحلال، متبعين وصايا الرب.

لكن تلك المدينة -بالتأكيد- مازالت إلى اليوم مشروعًا قيد التنفيذ بعد مرور نحو أربعمائة عام. وحتى القديسون أنفسهم كانوا في حاجة -على المدى القصير- إلى الطعام وشراء الحاجيات الأساسية، ودفع أجرة عبور المحيط لتأسيس أورشليم الجديدة في ما أطلق عليه أحد التطهيريين البيورتان «الفلاة المقفرة».

ولم يكن التطهيريون على الأقل معارضين للازدهار والرخاء في هذا العالم مادامت عبادة الرب تأتي في المقام الأول. لقد اعتبروا ذلك في الحقيقة دليلاً على فضل الله، وإشارة على خلاص الفرد، وهكذا سيكتب تجار القرنين السادس عشر والسابع عشر -وكثير منهم تطهيريون- في مقدمة دفاترهم المحاسبية العبارة التالية: «باسم الرب والربح».(٤)

هذا هو تدين التطهيريين المهاجرين، ولكن ما لا تفهمه العقلية الغربية أن التجار المسلمين العاديين جدًا لو كتبوا على دفاترهم المحاسبية هذه العبارة «باسم الرب والربح» لعُدوا مشركين

(١) إمبراطورية الثروة: (٢٣/١).
(٢) المرجع السابق: (٢٥/١).
(٣) المرجع السابق: (٢٣/١).
(٤) المرجع السابق (٤٢/١).

بالله من وجهة نظر الإسلام.

فإذا كان الربح المادي هو الحاكم الأساسي في المستعمرات، فإن إطلاق روح التسامح الديني لا يتطلب تضحيات من أحد، ولا هو معجزة باهرة أفرزتها الفلسفة العلمانية الليبرالية السائدة، وإنما هو بمثابة السياق الطبيعي الذي تقتضيه المصالح التجارية القائمة.

ليس هذا فقط بل إن أول دستور وُضع في أمريكا، وهو دستور ولاية كاليفورنيا وضعه اللورد إيرل شافتسبيري مع مساعده الفيلسوف الملحد الشهير جون لوك «الذي استلهم كتاباته الآباء المؤسسون بعد قرن من ذلك التاريخ».[1]

يقول جيفرسون في كتابه «ملاحظات على ولاية فرجينيا»:

«لا يضرني أن يقول جاري: إن هناك عشرين إلهًا، أو أنه ليس هناك إله، فهو لا ينشل ما في جيبي ولا يكسر رِجلي».[2]

وعندما أصبح رئيسًا قابله صديق وهو في طريقه إلى الكنيسة في صباح يوم أحد يحمل كتاب الصلاة الأحمر الضخم الخاص به، فقال له: «أنت ذاهب إلى الكنيسة يا مستر جيفرسون. إنك لا تؤمن بكلمة في هذا الكتاب».

فلم ينكر جيفرسون ذلك، وإنما قال له: «لم توجد أمة أو حكومة على الإطلاق من دون دين، ولا يمكن أن توجد. إن الدين المسيحي هو أفضل دين مُنح للإنسان. وأنا بوصفي كبير القضاة في هذه الأمة فلابد من أن أكون قدوة في التصديق عليه».

ومن الواضح أن هذا التصديق لا يقوم على إيمان حقيقي، وإنما على أساس نفعي، ومن الطبيعي أن يكون على هذا الأساس جاء قوله: «إن الدين المسيحي هو أفضل دين مُنِحَ للإنسان».[3]

والحصيلة أنه لم يكن هناك مؤمن واحد لا بالدين المسيحي أو بغيره في هذه السلسلة من الرؤساء الأمريكيين الذين يصفون بالآباء الأوائل: فرانكلين - مادسون - جيفرسون - آدمز. ثم يتحدثون بعد ذلك عن التدين الأمريكي. لقد كان هذا يحدث في الوقت الذي يقررون فيه جميعًا أن الدين مفيد لنظام الدولة. أي دين؟ إنه الدين الشكلي على الطريقة البرجماتية.

يقول جيفرسون في كتابه «ملاحظات على ولاية فرجينيا»:
«لا يضرني أن يقول جاري: إن هناك عشرين إلهًا، أو أنه ليس هناك إله، فهو لا ينشل ما في جيبي ولا يكسر رجلي».

ترى ما الفرق بين قول جيفرسون: «لا يضرني أن يقول جاري أن هناك عشرين إلهًا أو أنه ليس هناك إله، فهو لا ينشل ما في جيبي، ولا يكسر رجلي»، وبين قول فيلسوف البرجماتية وليم جيمس: «ليس من المهم أن يكون الله واحدًا أو ثلاثة أو أكثر، المهم أن نتمتع بإلهنا لو كان لدينا إله». -تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا-.

يبدو أن فيلسوف البرجماتية الذي جاء بعد هؤلاء بحوالي قرن من الزمان لم يفعل شيئًا في تقرير نظريته عن البرجماتية الدينية، سوى أنه قرر ما كان موجودًا في أمريكا بالفعل.

والمقصود من كل ما سبق أنه لم يكن هناك تدين حقيقي لكي يكون هناك تعصب، حتى يكون هناك تسامح ليبرالي استطاع أن يحل مشاكله.

حقًا إنه كانت هناك فئات دينية صغيرة جدًا كالمورمون والسبتيين والألفيين، ولكن هذه الفئات كانت لها أحداثها الدموية المعروفة.

(١) المرجع السابق (١/٣٨).

(٢) نقلاً عن غيرثرود هيملفارب، الطرق إلى الحداثة، ص٢١٧، عالم المعرفة.

(٣) المرجع السابق: نفس الصفحة.

والأهم من ذلك هو أن مشـــاكل التعصب الحقيقية هي المشاكل التي تنجم عن تعصب الأغلبية أو الأقليات الكبيرة، وليس الأقليـــات الصغيرة؛ لأن هذه الأخيرة محكومـــة بواقع الحال بضغط الأكثرية عليها، وهو الأمر الذي لا تقع تحت ســـيطرته الفئتان الأخيرتان.

أما اليمين المسيحي الصاعد الجديد في أمريكا فإن تعصبه الحاقد ضد الإسلام أوضح من أي بيان.

واقع الليبراليين العرب في ظل تداعيات الأزمة العالمية التي تسبب فيها الاقتصاد الليبرالي

هناك نوعان من الليبرالية الاقتصادية:

ليبرالية آدم ســـميث، والتي شـــعارها «دعه يعمل، دعه يمـــر»، والتي ترفض تدخل الدولة في الشـــئون الاقتصاديـــة، وتدعي أن هناك يـــدًا خفية وراء حرية السوق تعمل على التوازن بين جميع الأطراف، وتحقق الرخاء للجميع.

وبـــين ليبراليـــة ديكنز التي تدعو إلـــى تدخل الدولة من أجل حفظ توازن الســـوق، وتحقيق الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية، وهي في الحقيقة أبعد ما تكون عن أن تسمى ليبرالية لكن المجال يضيق عن تفسير ذلك.

وبعد التجاء الرأسمالية الغربية إلى ليبرالية ديكنز للخـــروج من الأزمـــة الاقتصادية التـــي واجهته في عشرينيات القرن الماضي عاد إلى ليبرالية آدم سميث مرة أخرى، ولكن مع نســـختها المعدلة الجديدة على يد فريدريك أوجســـت فون هايك (١٨٩٩ - ١٩٩٢م) فيما يسمى بالليبرالية النيوكلاسية، وذلك مع صعود اليمين الليبرالي المتمثل في الرئيس ريجان في أمريكا ورئيسة الوزراء مارجريت تاتشر في بريطانيا.

> **بعد التجاء الرأسمالية الغربية إلى ليبرالية ديكنز للخروج من الأزمة الاقتصادية التي واجهته في عشرينيات القرن الماضي عاد إلى ليبرالية آدم سميث مرة أخرى، ولكن مع نسختها المعدلة الجديدة على يد فريدريك أوجست فون هايك (١٨٩٩ - ١٩٩٢م) فيما يسمى بالليبرالية النيوكلاسية**

وقد ذهب هايك إلى أنه «على الرغم من أن نُظُم السوق الحر لا تضع الرفاهية والحياة الكريمة كأهداف لعملية صنع القرار أو كموجِّه للتخطيـــط الاقتصادي إلا أن هذه النظم تحقق بالفعل مستويات معيشية أعلى من نظم الاقتصاد المركزي المخطط».[1]

ويبرر هايـــك صحة هذه الادعـــاءات بأن اقتصاد السوق الرأســـمالي «هو الذي يتيح للفرد أكبر فرصة وأكبر مســـاحة في الاســـتقلال الذاتي، ويذهب إلى الربط بين هذا الاســـتقلال الذاتـــي والحياد القيمي للسوق؛ ذلك لأن حيادية السوق وعدم فرضه لأهداف مســـبقة على الأفـــراد هو الذي يمكِّنهـــم من تطوير ذواتهـــم بحرية وفق الوجهة التي يريدونها دون التقيد بقيم وأهداف مفروضة عليهم. كما أن اقتصاد السوق عنـــد هايك يتيح التوصل إلى اتخاذ قرارات عقلانية؛ وذلـــك لأنه يتيح مجالاً للمقارنـــة بين البدائل المتاحة والفرص القائمة، وبذلك يمكِّن السلوك من تتبع منطق الأهداف والوسائل».

ولكن ادعاءات هايك هذه لم تنفع أمريكا في شـــيء فلم يلبث ريجان، ومن بعده بوش الأب أن أغرقا أمريكا في الديون، حتى جاء كلينتون بسياســـة يمين الوسط، وأنقـــذ ذلك الوضـــع المتردي، ثم عـــادت الأزمة مرة أخرى مع عودة الليبرالية الجديدة على يد بوش الابن وعصبته حتى استفحلت، وصنعت الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تجاوزت أمريكا وأغرقت العالم أجمع.

---

(١) دكتور أشرف منصور، الليبرالية الجديدة: ص ١٧٤.

فهل يؤثر هذا السقوط الليبرالي على واقع الليبراليين العرب الآن؟

إن هذا الكلام قد يكون صحيحًا في حالة أن المسألة لو كانت صراع أفكار أو حقائق، ولكن المسألة مسألة أبواق دعائية تسيطر على عقول الناس من خلال شتى أجهزة الإعلام التي أصبحت تحت سيطرتهم على امتداد العالم العربي؛ ليشكلوا أهواء الجماهير كما يريدون، وهم في ذلك مدعومين من أولي الأمر في الداخل والخارج، ورحم الله عثمان بن عفان رضي الله عنه؛ حيث قال : «إن الله ليذع بالسلطان ما لا يذع بالقرآن».

كما أن المسألة عند النظر لمدى نجاح الليبراليين العرب لا تتحدد بالانتصار على الإسلام أو الهزيمة منه، وهو الخطأ الذي يقع فيه الإسلاميون، بل ووقع فيه أحمد البغدادي نفسه في حواره المشار إليه؛ لأن الإسلام عقائديًا منتصر لا محالة، وإنما المشكلة هي في مدى ما تحققه الدعاوى الليبرالية من نجاح في إبعاد المسلمين أنفسهم عن الالتزام بتطبيق الإسلام على شتى مناحي الحياة، ومن هذا المنظور فقد حقَّق هؤلاء الليبراليون المدعمون من الداخل والخارج نجاحًا كبيرًا، فها هو الحديث عن القراءات المختلفة للإسلام تنتشر في كل مكان، وها هي حالة الانحلال الأخلاقي تغزو الكثير من البلاد الإسلامية بطريقة ربما لم يسبق لها مثيل، وتربو نسبة الطلاق عن الخمسين في المائة في السنوات الأخيرة في بعض الدول.

أما بالنسبة للإسلام الليبرالي فحدث ولا حرج، فقد غدا هو المسيطر على أجهزة الإعلام الرسمية وغير الرسمية، وعلى الندوات والمؤتمرات والعديد من القنوات الفضائية، حتى الحجاب نفسه تم اختراقه في الأغلب الأعم في الكثير من الدول الإسلامية واختزاله شيئًا فشيئًا إلى (الباديهات) والبنطلونات الملتصقة بالجسد، مع تغطية الشعر أيضًا (!) .

فإذا كان الليبراليون العرب في أزمة بحكم مواجهتهم للإسلام، فإننا نحن المسلمين في أزمة لا تقل عنهم بحكم ما يحدث من تهاون وانحلال حولنا.

معلومات إضافية

مفهوم مصطلح الليبرالية:

الليبرالية مصطلح أجنبي معرب مأخوذ من (Liberalism) في الإنجليزية، و(Liberalisme) في الفرنسية، وهي تعني «التحررية» ويعود اشتقاقها إلى (Liberty) في الإنجليزية أو (Liberte) في الفرنسية ومعناها الحرية.

وهـــي مذهب فكري يركز على الحرية الفردية، ويرى وجوب احترام اســـتقلال الأفـــراد، ويعتقد أن الوظيفة الأساسية للدولة هي حماية حريات المواطنين مثل حرية التفكير والتعبير، والملكية الخاصة، والحرية الشخصية وغيرها.

ولهذا يســـعى هذا المذهب إلى وضع قيود على الســـلطة، وتقليل دورها، وإبعاد الحكومة عن السوق، وتوسيع الحريات المدنية.

ويقوم هذا المذهب على أساس علماني يعظِّم الإنسان، ويرى أنه مستقل بذاته في إدراك احتياجاته.

تقول الموســـوعة الأمريكية الأكاديمية: «إن النظام الليبرالي الجديد (الذي ارتسم في عصر فكر التنوير) بدأ يضع الإنسان بدلاً من الإله في وسط الأشياء، فالناس بعقولهم المفكرة يمكنهم أن يفهموا كل شيء، ويمكنهم أن يطوروا أنفسهم ومجتمعاتهم عبر فعل نظامي وعقلاني».

ويقول جميل صليبا: «ومذهب الحرية (Liberalism) أيضًا مذهب سياسي فلسفي يقرر أن وحدة الدين ليست ضرورية للتنظيم الاجتماعي الصالح، وأن القانون يجب أن يكفل حرية الرأي والاعتقاد».

ويكتنف مصطلح الليبرالية الكثير من الغموض، فيقول «دونالد سترومبرج»: «والحق أن كلمة الليبرالية مصطلح عريض وغامض، شـــأنه في ذلك شأن مصطلح الرومانســـية، ولا يزال حتى يومنا هذا على حالة من الغموض والإبهام».

وفي الموســـوعة الشـــاملة: «تعتبر الليبرالية مصطلحًا غامضًا؛ لأن معناها وتأكيداتها تبدلت بصورة ملحوظة بمرور السنين».

وتقول الموسوعة البريطانية: «ونادرًا ما توجد حركة ليبرالية لم يصبها الغموض، بل إن بعضها تنهار بسببه».

وإذا ذُكر اسم «الليبرالية» فإنه كما يقول «رسل» في كتاب حكمة الغرب: «تسمية أقرب إلى الغموض ويستطيع المرء أن يدرك في ثناياها عددًا من السمات المتميزة».

ومن أهم أســـباب غموض مصطلح الليبرالية: غموض مبدأ الحرية: حيث يعتمد مفهوم الليبرالية على الحرية اعتمادًا تامًا، ولا يمكن إخراج «الحرية» من المفهوم الليبرالي عند أي اتجاه يعتبر نفسه ليبراليًا.

ولكن مفهوم الحرية مع سهولته، وكثرة كلام الناس فيه، لا يمكن تحديده وضبطه؛ لأن أصحاب الأفكار المختلفة في الحرية الليبرالية يعتمد كل واحد منهم على «الحرية» في الوصول لفكرته.

تقول الموســـوعة البريطانية: «وحيث إن كلمة Liberty (الحرية) هي كلمة يكتنفها الغموض، فكذلك الحال مع

كلمة ليبرالي. فالليبرالي قد يؤمن بأن الحرية مسألة خاصة بالفرد دون غيره، وأن دور الدولة يجب أن يكون محددًا، وأن الدولة باستطاعتها أو يمكن استخدامها بمثابة أداة لتعزيز الحرية».

وقد خرجت أفكار مضادة لليبرالية من رحم الحرية التي تعتبر المكون الأساسي لليبرالية مثل الفاشية، والنازية، والشيوعية، فكل واحدة من هذه المذاهب تنادي بالحرية، وتعتبر نفسها الممثل الشرعي لعصر التنوير، وتتهم غيرها بأنها ضد الحرية.

تيار الليبراليين العرب الجدد:

هذا التيار حديث النشأة فقد نشأ بعد سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي، وزاد من حضوره في بداية القرن الحادي والعشرين، وبالذات بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ويعتمد هذا التيار على تراث الفكر الليبرالي العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وخاصة فكر حزب الأمة (وهو حزب ليبرالي متعاون مع الاحتلال).

وتتلخص أفكارهم فيما يلي: «حرية الفكر المطلقة، وحرية التدين المطلقة، وحرية المرأة ومساواتها بالحقوق والواجبات مع الرجل، والتعددية السياسية، والمطالبة بالإصلاح الديني والتعليمي والسياسي، وفصل الدين عن الدولة، وإخضاع المقدسات والتراث للنقد العلمي، وتطبيق الاستحقاقات الديمقراطية».

كما يعتمد على الأفكار الجديدة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن العشرين وهي: «محاربة المجتمعات الدكتاتورية العسكرية والقبلية والحزبية المتسلطة، والمناداة بإقامة المجتمع المدني، وإحياء دعوة الإصلاح الديني من جديد (وفقًا لمفهومهم الخاص) والتأكيد على العلمانية وفصل الدين عن الدولة».

وقد تميز هذا التيار عن التيارات الليبرالية الأخرى بعدة أمور منها:

أولاً: الوقوف في صف المشروع الأمريكي في المنطقة، والمطالبة بما يريده ويسعى له مثل: تغيير مناهج التعليم، واستعمال القوة العسكرية لتغيير الأنظمة العربية، وفرض الديمقراطية عن طريق الاحتلال المباشر لهذه الدول، ولهذا فرحوا فرحًا كبيرًا باحتلال أمريكا العراق، وقد صرح بعضهم بأنه يتلذذ بسماع صوت القنابل، ودوي الانفجارات في بغداد، وكأنها «موسيقى بيتهوفن».

يقول شاكر النابلسي: «لا حرج من الاستعانة بالقوى الخارجية لدحر الدكتاتورية العتية، واستئصال جرثومة الاستبداد، وتطبيق الديمقراطية العربية، في ظل عجز النخب الداخلية والأحزاب الهشة عن دحر تلك الدكتاتورية وتطبيق الديمقراطية».

وأنه لا حرج من الإتيان بالإصلاح على ظهر دبابة بريطانية أو بارجة أمريكية.

ثانيا: تطبيق مقاييس النقد الغربي على نصوص الوحي، وإخضاع المقدس للمنطق العقلاني، وهذا عندهم هو الأساس العلمي في معرفة الحقيقة، وصحتها.

ثالثا: رفض العداء لغير المسلمين، واعتبار الموقف العدائي عند المسلمين ناتج عن ظروف سياسية واجتماعية معينة، وهي لم تعد قائمة الآن، ولهذا لا يصح أخذ هذه المواقف العدائية الموجودة في النصوص المقدسة،

ومهاجمة غير المسلمين وسفك دمائهم بناء على ذلك؛ لأن المصالح متغيرة، والمواقف متغيرة، فيجب تغيير هذه العقائد.

رابعاً: «اعتبار الأحكام الشرعية أحكامًا وُضعت لزمانها ومكانها، وليست أحكامًا عابرة للتاريخ كما يدعي رجال الدين، ومثالها الأكبر حجاب المرأة وميراث المرأة... إلخ»، كما يقول شاكر النابلسي في مقاله «من هم الليبراليون العرب الجدد، وما هو خطابهم»، المنشور على موقع إيلاف الإلكتروني.

خامساً: رفض الارتباط بالإسلام لأنه ماضٍ، واعتبار الموجود عبارة عن فكر علماء الدين كما يعبرون وليس الدين الرسولي، وهو يقف عثرة ضد الفكر الحر، وميلاد الفكر العلمي.

سادساً: «الشعبوية» وكره العرب واتهامهم بكل النقائص، وذكر مثالبهم ونقائصهم، واعتبار الدعوة للاستقلال مجرد شعارات غوغائية لا تمت للعقلانية بصلة.

وبتتبع آراء هذا التيار يمكن ملاحظة أنه تيار عميل للدول الاستعمارية، وخاصة الولايات المتحدة، ولا يخرج عن آرائها، فالمقاومة الفلسطينية والعراقية - عندهم - إرهاب وتطرف، ولا يمكن حل الصراع العربي الصهيوني إلا بالمفاوضات على الطريقة الأمريكية، وضرورة التطبيع الكامل مع إسرائيل، والدخول في العولمة واقتصاد السوق الحرة من أوسع أبوابها، وغير ذلك من الآراء، ولا تكاد تجد قضية سياسية إلا وتجد هذا التيار يتطابق في رؤيته مع الولايات المتحدة حتى على مستوى خلاف أمريكا مع الصين والهند، أو زيادة إنتاج النفط والموقف من الرئيس الفنزويلي «هوجو شافيز».

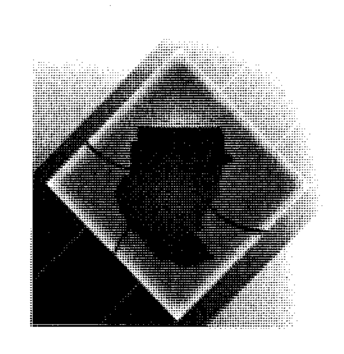
وهذا يؤكد أن هذا التيار عبارة عن احتياطي إعلامي يستعمله الأمريكيون لتسويق أفكارهم وسياساتهم، وجناح فكري ورافد ثقافي لمشاريعهم في المنطقة الإسلامية.

الباب الثاني



ملف التقرير

السودان وتتابع الضغوط الدولية



تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني

أ.د. حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد

ملخص الدراسة

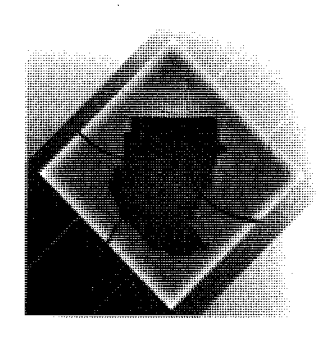
إن القراءة الواعية لحدث صدور مذكرة اعتقال الرئيس السـوداني عمر البشير تُخرجه عن أبعاده القانونية المزعومة لتضعه في سـياق أجندة أمريكية - غربية تسـعى إلى إعادة تشكيل السودان وجواره الجغرافي فكًّا وتركيبًا، بما يخدم مصالح هذه القوى. لاسـيما وأن المحكمة الدولية -صاحبة الادعاء في هذه القضية- تُعد جزءًا من آليات النظام العالمي الجديد، الذي بات يفرض رؤيته الأمريكية على قضايا السلم والأمن الدوليين.

ومما يؤكد هذه الرؤية أن السـودان نفسـه قد عانى من حرب أهلية ممتدة في الجنوب، بدأت مرحلتها الأولى قبل الإعلان عن اسـتقلاله عام ١٩٥٦م، ووضعت أوزارها من خلال عملية تفاوضية شـاملة انتهت باتفاق عام ٢٠٠٥م. وعلى الرغم من أن عدد ضحايا حرب الجنوب يتجاوز بكثير حالة دارفور، فإن أحدًا لم يتحدث عن إبادة جماعية أو جرائم حرب.

ومن الواضح أن محاولات المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد لويس مورينو أوكامبو التصعيدية إزاء المشـتَبه بهم تكشف عن حقيقتين: أولهما: الفشـل في إقناع الدول بتسليم المشتبه بهم. وثانيهما: عدم وجود دعم دولي للاعتقال في ظل السعي لتحقيق السلام من خلال التفاوض في الصراعات القائمة.

وأيًّا ما كان الأمر، فإن هذا القرار في توقيته -وبغضّ النظر عن جوانبه القانونية- يمثل سـابقةً خطيرة في النظام الدولي؛ حيث إنه ينتهك مبدأ حصانة رؤسـاء الدول، وهـو ما قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى في العلاقات الدولية. كما أنه ساهم في إحداث مزيد من الغموض، وعدم الوضوح إزاء مستقبل وتفاعلات الصراعات التي يشـهدها المجتمع السـوداني، لاسيما طبيعة العلاقة بين الشـمال والجنوب طبقًا لاتفاق السلام الشامل الموقّع بينهما عام ٢٠٠٥م.

ولعل من المأمول في ظل استمرار تعقيد وتشابك مكونات البنية الصراعية في السودان أن يتحقق سيناريو وحدة السـودان وتكامله، دون الانزلاق إلى مسـار العنف السياسـي، والحرب الأهلية مرة أخرى. بيد أن مسئولية الأطراف السودانية في الداخل والمجتمع الدولي بأسره تُعدّ محورية، وتتطلب بذل مزيد من الجهد والإرادة لتجنب سيناريوهات الفك والتركيب في المجتمع السوداني.



تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني

أ.د. حمدي عبد الرحمن

أستاذ العلوم السياسية بجامعتي القاهرة وزايد

مقدمة:

إن القراءة الواعية لحدث صدور مذكرة اعتقال الرئيس البشـير تخرجه عن أبعاده القانونية المزعومة لتضعه في سـياق أجندة أمريكية وغربية تسـعى إلى إعادة تشكيل السـودان وجواره الجغرافي فكًا وتركيبًا بما يخدم مصالح هذه القوى. فالأمر إذًا يتجاوز شـخص الرئيس البشـير ليطرح قضية الوطن السـوداني ككل. فمعلوم أن المحكمة الدولية جزء من آليات النظام العالمي الجديد بعد ١١ سـبتمبر، والذي يفرض رؤيته الأمريكية على قضايا السلام والأمن في العالم.

لقد عانى السودان نفسه من حرب أهلية ممتدة في الجنوب، بدأت مرحلتها الأولى قبل الإعلان عن استقلاله عام ١٩٥٦م، ووضعت أوزارها من خلال عملية تفاوضية شـاملة انتهت باتفاق عام ٢٠٠٥م. وعلى الرغم من أن عدد ضحايا حرب الجنوب يتجاوز بكثير حالة دارفور؛ فإن أحدًا لم يتحدث عن إبادة جماعية أو جرائم حرب. وفـي الصومال نجد غياب الدولة منذ عـام ١٩٩١م، ودخول المجتمع الصومالي حالة من التراجيديا التي تتكرر فصولها دون إرادة حقيقية من المجتمع الدولي للتحرك.

ومـن اللافت للنظر حقًا أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السـيد لويس مورينو أوكامبو حاول في الآونة الأخيرة أن يتبنى لغة خطاب تصعيدية وهجومية إزاء المشتبه فيهم، وربما يُعزَى ذلك لأمرين: أولهما الفشل في إقناع كثير من الدول بتسـليم المشـتبه بهم. وثانيًا عدم وجود دعم دولي للاعتقال في ظل السـعي لتحقيق السـلام من خلال التفاوض في الصراعات القائمة. ولعل ذلك يفسر سر الحملة التي يقودها المدعي العام من أجل القبض على زعماء التمرد في أوغندا، والمتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور، بمن فيهم الرئيس البشير نفسه.[1]

وسـتحاول هذه الورقة -من خلال تبني منهج التحليل الاسـتراتيجي- التركيز على تداعيات وتأثيرات أزمة المحاكمة على الداخل السوداني، **وذلك من خلال أربعة محاور أساسية:**

المحور الأول: ويتناول طريقة استجابة النظام الحاكم للأزمة وطريقة إدارتها.

(1) Victor Peskin, Caution and Confrontation in the International Criminal Court's Pursuit of Accountability in Uganda and Sudan, Human Rights Quarterly - Volume 31, Number 3, August 2009, pp. 655-691.and Gaeta Does, President Al Bashir Enjoy Immunity from Arrest?, Journal of International Criminal Justice, 7, no. 2 (2009): 315-332.

المحور الثاني: ويتناول مواقف القوى السياسية والأطراف الفاعلة في النظام السياسي السوداني من قضية المحاكمة؛ حيث يصبح التساؤل الرئيس هو: ما هي المصالح والأهداف التي تفسر مواقف وسياسات هذه القوى الأساسية؟

المحور الثالث: ويسعى لاستشراف آفاق المستقبل السوداني من خلال وضع ثلاثة سيناريوهات محتملة.

أما المحور الرابع فإنه يطرح مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تعتمد على تحليل التكلفة والمنفعة وفقًا لمفردات التحليل الاستراتيجي.

ومع الاعتراف بصعوبة وتعقد أزمات السودان، والاستقطاب الشديد بين قوى الداخل والخارج؛ فإن غاية التحليل هنا تركز على الجوانب الداخلية لأزمة المحاكمة، مع محاولة فهم ردود الأفعال والمواقف والسياسات الرسمية من قبل النظام الحاكم وقوى المعارضة الأساسية.

ولاستكمال معالم التصور الاستراتيجي فإن الدراسة تحاول تقديم رؤية استشرافية لمستقبل الدولة والمجتمع في السودان، مع تحديد إمكانيات الحركة والتعامل طبقًا لهذه التصورات المحتملة.

أولاً: الموقف الرسمي:

اتخذت حكومة الوحدة الوطنية في السودان موقفًا صلبًا لا هوادة فيه إزاء قرار اعتقال الرئيس البشير؛ إذ تم رفض جميع الاتهامات الموجهة للرئيس السوداني، باعتبارها منحازة وذات أغراض سياسية، ولا تستند إلى أدلة صحيحة. واعتمد الموقف الرسمي السوداني في رفضه لقرار المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس البشير على الاعتبارات الآتية: [1]

- السودان ليس طرفًا في نظام روما المنشئ لمحكمة الجنايات الدولية، وعليه فإنه ليس ملزمًا بأية قرارات تصدر عن هذه المحكمة.

- أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السيد أوكامبو لم يقم بأية تحقيقات نزيهة؛ حيث إنه لم يقم أبدًا بزيارة السودان، بل اعتمد على ادعاءات وأقوال مرسلة، واستند في غالب الأحيان على تقارير تصدر عبر شبكة الإنترنت.

اتخذت حكومة الوحدة الوطنية في السودان موقفًا صلبًا لا هوادة فيه إزاء قرار اعتقال الرئيس البشير؛ إذ تم رفض جميع الاتهامات الموجهة للرئيس السوداني، باعتبارها منحازة وذات أغراض سياسية، ولا تستند إلى أدلة صحيحة.

- أن مجلس الأمن الدولي كعادته يكيل دومًا بمكيالين؛ حيث أحال قضية دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، في حين أغمض الطرف عن دول أخرى مسئولة عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا يعني أن قرار اعتقال الرئيس البشير أمر له طبيعة سياسة خالصة، ولا علاقة له بالعدالة الدولية.

- يمتلك السودان جهازًا قضائيًا مستقلاً ونزيهًا، وبمقدوره أن يتعامل مع كافة الاتهامات الجنائية ضد أي شخص، وذلك بدرجة عالية من الكفاءة والمهنية.

- يسهم قرار اعتقال الرئيس البشير في عرقلة جهود تحقيق السلام في السودان، ولاسيما تنفيذ اتفاق السلام الشامل في الجنوب، واتفاق سلام في دارفور.

وأما على مستوى التحرك العملي فقد قامت الحكومة السودانية بتشكيل لجنة رفيعة المستوى برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية السيد سيلفاكير لوضع

(1) Godfrey Musila, Beyond the Al Bashir Arrest Warrant: Legal and Diplomatic options For Sudan, Pretoria: ISS, April 2009. And see also: Issaka k .Souare, udan: What Implications for President Al-Bashir'sIndictment by the ICC? ,Pretoria: Institute of Security Studies, situation Report, 25 September 2008.

الخطط السياسية والقانونية اللازمة للتعامل مع الأزمة التي أثارها قرار اعتقال الرئيس البشير. ومن اللافت للنظر حقًّا أن الموقف السوداني الذي عمد إلى حشد التأييد العربي والإفريقي بالأساس قد أكد على التداعيات الخطيرة التي يمكن أن تترتب على تنفيذ مثل هذا القرار؛ باعتبارها سابقة خطيرة في التعامل الدولي التي يتم فيها اتهام رئيس دولة وهو في منصبه.

وأقدمت الحكومة السودانية في أعقاب صدور أمر توقيف الرئيس البشير على اتخاذ قرار مثير للجدل يقضي بطرد ثلاث عشرة منظمة إغاثة إنسانية عاملة في دارفور، بحجة أنها تضرّ بالأمن القومي؛ حيث اتهمت هذه المنظمات بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. وفي نفس الوقت قرر السودان نقل مهام الإغاثة في دارفور إلى منظمات وطنية سودانية. وهو ما يعني «سودنة» أعمال الإغاثة بالكامل في دارفور، على أن يتم ذلك في غضون عام واحد.[1]

والمتابع لتطور الموقف السوداني الرسمي من أزمة اعتقال البشير يجد أن إدارة هذه الأزمة اعتمدت على انتهاج أربعة مسارات متوازية في وقت واحد، مع التأكيد في جميع الحالات على رفض القرار الدولي، بل والاستخفاف به، كما تعكس لغة الخطاب السياسي الرسمي السوداني.

المسار الأول: والذي حاول من خلاله النظام السوداني الاستفادة من التأييد العربي والإفريقي وبعض الأطراف الدولية الأخرى لإظهار أنه وقع ضحية تآمر سياسي، وإن جاء تحت ستار قانون دولي. اتضح هذا التحرك من زيارات الرئيس البشير لعدد من العواصم العربية والإفريقية.

ويبدو أن القصد من التحرك السوداني على هذا المسار هو تجاوز أزمة المحاكمة، وإظهار مدى الالتفاف العربي والإقليمي حول السودان وقيادته الشرعية. وقد حاولت الدبلوماسية السودانية جاهدة في هذا المسار التأكيد على أمرين متلازمين:

أولهما أن توقيت قرار محاكمة البشير ليس مناسبًا؛ حيث إن ذلك قد يؤدي إلى انهيار اتفاق السلام الشامل في الجنوب، ويزيد الأمور توترًا في دارفور.

وثانيًا: التأثير سلبًا على جهود حكومة الوحدة الوطنية في السودان تجاه عملية التسوية السلمية في دارفور.[2]

أما **المسار الثاني** فإنه حاول الاستفادة من هذا الحشد الدولي المناصر للسودان في محاولة إعمال نص المادة ١٦ من نظام روما، والتي تخوِّل لمجلس الأمن الدولي تجميد قرار المحكمة لمدة عام قابل للتجديد. وقد بدأ التحرك العربي والإفريقي حتى قبيل صدور مذكرة التوقيف في ٤ مارس ٢٠٠٩م؛ حيث تشكل وفد عربي إفريقي لزيارة الأمم المتحدة والتفاوض بشأن تأجيل قرار المحاكمة. بيد أن هذه المحاولات باءت بالفشل نتيجة الرفض الغربي لها، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا.

ويتمثل **المسار الثالث**: الذي انتهجته الحكومة السودانية في تفعيل نظام العدالة الوطنية، أي الولوج إلى الشق القانوني والجنائي للأزمة، وهو ما يعني تجريد المحكمة الجنائية الدولية من أسلحتها. وبالفعل تم الإعلان عن محاكمة عدد من المشتبه بهم في ارتكاب جرائم حرب في دارفور، وكان من بين هؤلاء علي كوشيب الذي ورد اسمه في لائحة الاتهام الأولى للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بقضية دارفور.

وقد أكد المدعي العام السوداني لجرائم الحرب في دارفور عدم إفلات أيِّ شخص من المحاكمة، على الرغم من الصعوبات التي تواجه عمل اللجنة الخاصة بالتحقيق في جرائم دارفور.

---

(١) د. حمدي عبد الرحمن، جريشن والهجوم الأمريكي على السودان، جريدة العرب القطرية، ٢٣ مارس ٢٠٠٩م.

(٢) محمد أبو الفضل، المحكمة الجنائية والخيارات السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٥، أبريل ٢٠٠٩م.

أما المسار الرابع: الذي سلكته الحكومة السودانية فيتمثل في محاولة حشد التأييد الداخلي حول قيادة البشير، في نفس الوقت الذي تعمل فيه جاهدة على التوصل لتسوية سلمية في دارفور. ففي أكتوبر عام ٢٠٠٨م أطلق الرئيس البشير من مدينة كنانة مبادرة أهل السودان التي تعتمد على التفاوض والحوار كأساس لحل أزمة دارفور، كما أنها لا تتعارض مع الاتفاقات الموقعة سابقًا، ولاسيما اتفاق سلام دارفور في أبوجا. وفي فبراير ٢٠٠٩م قبلت الحكومة بالوساطة القطرية، وعقدت اجتماعًا مع فصيل حركة العدل والمساواة في الدوحة؛ حيث وُقِّع اتفاق حسن النوايا بين الطرفين، على أن صدور مذكرة اعتقال البشير قد أفضى إلى تعقيد الأمور، وهو ما دفع بالمفاوضات إلى طريق مسدود.

ثانيًا مواقف القوى السياسية:

تباينت مواقف القوى السياسية السودانية من قرار الجنائية الدولية القاضي باعتقال الرئيس البشير. فقد أجمع البعض على ضرورة رفض القرار، وتأييد المساعي الحكومية الرامية إلى تجاوز تداعياته الخطيرة على المشهد السوداني، في حين طالب البعض الآخر بضرورة إبداء قدر من المرونة في التعامل مع قرار المحكمة، والتعاون معها سياسيًا وقانونيًا.

أما بعض الأطراف والقوى المعارضة -لاسيما في دارفور- فقد رحبت بالقرار، وطالبت بتسليم الرئيس البشير لتتم محاكمته أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من أن الحركة الشعبية بزعامة سلفاكير، والتي تمثل الشريك الثاني في حكومة الوحدة الوطنية، قد رفضت قرار محاكمة البشير؛ فإنها دعت في الوقت نفسه إلى ضرورة التعاون مع المحكمة بكافة الطرق القانونية والسياسية.

ويبدو أن الحركة انطلقت من موقفها على أسس حزبية وإقليمية؛ إذ إنها كانت تفكّر في تداعيات القرار وليس في طبيعة القرار نفسه أو مصير رئيس الدولة. [1]

فثمة مخاوف من انهيار اتفاق السلام الشامل الذي أنهى الحرب الأهلية في الجنوب عام ٢٠٠٥م؛ إذ إن الحركة الشعبية تمتلك في أيديها -بمقتضى هذا الاتفاق- زمام المبادرة من خلال حق تقرير المصير للجنوب في استفتاء عام يُجرَى عام ٢٠١١م. وعليه فإنه ليس من مصلحتها التخلي عن شريك الحكم (المؤتمر الوطني بزعامة البشير) في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها السودان.

وربما يؤكد هذا المنحى قيام الحركة بإصدار تصريحات ومواقف متباينة؛ ذهب بعضها إلى حد المطالبة بتسليم البشير، في حين أكد قادة آخرون على ضرورة رفض مذكرة التوقيف الدولية بحق رئيس الدولة؛ حيث إنها ستفتح المجال واسعًا أمام التدخل الخارجي في شئون السودان، وهو ما قد يعرقل مسيرة العملية السلمية في الجنوب.

أما حزب المؤتمر الشعبي المعارض بزعامة الدكتور حسن الترابي فقد ذهب -في شطط معارضته للنظام الحاكم- إلى حد المطالبة بتسليم الرئيس البشير لمحكمة الجنايات الدولية. وقد أشار الترابي غير مرة إلى قانونية وعدالة المحكمة الدولية، وهو ما يعني ضرورة تعاون الدولة السودانية معها.

وقد ارتكز موقف المؤتمر الشعبي على أمرين متلازمين:

أولهما أن رفض السودان التعاون مع المحكمة قد يؤدي إلى نقل ملف تنفيذ قرار المحاكمة إلى مجلس الأمن، وقد تسعى بعض القوى الدولية الفاعلة إلى استخدام القوة من أجل تنفيذه. ويعني ذلك إمكانية تكرار السيناريو العراقي في السودان.

---

(١) أبو بكر حسن الباشا، قرار اعتقال البشير.. التداعيات المحتملة والمخرج المتاح في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1003C637-E4D5-4948-A0DA-5AB1CA20D565.htm

أما الأمر الثاني فهو يدعو إلى ضرورة تشكيل لجنة للحقيقة والمصالحة والعدالة في السودان، على غرار ما تحقق في جنوب إفريقيا بعد التخلص من نظام التفرقة العنصرية.

ويرفض حزب الأمة القومي بزعامة السيد صادق المهدي تسليم الرئيس البشير، أو أي سوداني آخر، للمحكمة الجنائية الدولية؛ لأن في ذلك تبعات خطيرة على استقرار وأمن السودان. ويرى المهدي أن أية محاولة خارجية لتغيير الأوضاع في السودان سوف تجابَه بالرفض والمقاومة من جانب القوى السودانية الوطنية، على أن الصادق المهدي يرى إمكانية تشكيل محاكم مختلطة من قضاة سودانيين وعرب وأفارقة للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتُكبت في إقليم دارفور، وتطبيق قواعد القانون الدولي.

وقد سار الحزب الاتحادي الديمقراطي في نفس الاتجاه الرافض لإجراءات المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس البشير، كما رفض أيضًا تسليم أيّ مواطن سوداني. ودعا الحزب على لسان زعيمه محمد عثمان الميرغني بضرورة (سودنة) وتوطين العدالة، أي ضرورة محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب في دارفور من خلال محاكم سودانية.

أما الحزب الشيوعي السوداني فقد عبَّر من خلال أمينه العام محمد إبراهيم نقد على ضرورة التعامل مع المحكمة وفقًا لقرار القمة الإفريقية القاضي بعدم تسليم أيّ رئيس دولة ليحاكم خارج بلاده. كما طالب الحزب في الوقت نفسه بضرورة توحيد الجهود الوطنية من أجل معالجة الأسباب الحقيقية لأزمة دارفور.

وعلى صعيد حركات التمرد المسلحة في دارفور، فقد أيدت حركة العدل والمساواة بزعامة الدكتور خليل إبراهيم قرار المحكمة دون تحفظ، بل إنها اعتبرته نقطة تحول فاصلة في تاريخ السودان. ولم تكتفِ الحركة بهذا الموقف، وإنما أبدت استعدادها للمساهمة في تنفيذ القرار الدولي. وعليه فإن حركة التمرد الرئيسة في دارفور نظرت إلى الرئيس السوداني باعتباره فاقدًا للشرعية القانونية والسياسية، وهو ما يحتّم عليه ضرورة تسليم نفسه لمرفق العدالة الدولية.

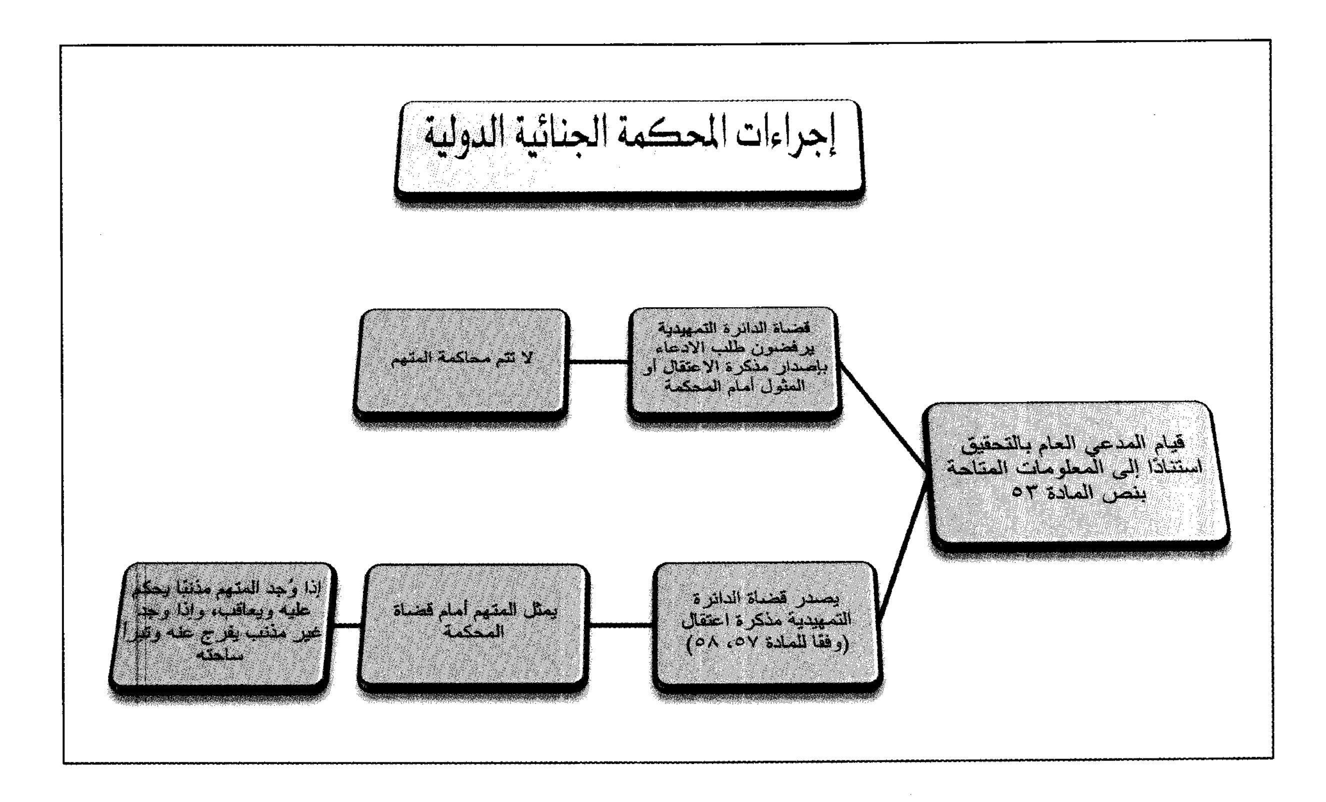
أيدت حركة العدل والمساواة بزعامة الدكتور خليل إبراهيم قرار المحكمة دون تحفظ، بل إنها اعتبرته نقطة تحول فاصلة في تاريخ السودان. ولم تكتفِ الحركة بهذا الموقف، وإنما أبدت استعدادها للمساهمة في تنفيذ القرار الدولي.

ولم يختلف موقف فصيل التمرد الرئيس الآخر، وهو حركة تحرير السودان بزعامة عبد الواحد نور عن حركة العدل والمساواة، فقد رحب زعيم الحركة بقرار الاعتقال، واعتبره نصرًا تاريخيًّا للسودان. ومن المنطقي أن يأتي هذا الموقف من جانب هذين الفصيلين؛ حيث إنهما لا يجدان غضاضة في الاستقواء بالخارج من أجل تحقيق مصالحهما السياسية.

فالأول زعيم العدل والمساواة يتحالف مع نظام إدريس ديبي في تشاد من أجل تدعيم مركزه السياسي والعسكري إزاء النظام الحاكم في السودان. أما عبد الواحد نور فإنه يعيش في فرنسا، ويحاول جاهدًا استعداء الجاليات اليهودية والموالية لإسرائيل ضد نظام الرئيس البشير. كما أنه يطرح نفسه كبديل ديمقراطي وعلماني موالٍ للغرب وإسرائيل إذا تولى السلطة في الخرطوم.

ولم يخرج عن هذا الموقف الدارفوري المؤيد لقرار المحكمة سوى جناح مني أركو مناوي زعيم (فصيل) حركة تحرير السودان الموقع على اتفاق أبوجا عام ٢٠٠٦م للسلام في دارفور. فقد أعلن مناوي الذي يشغل منصب مساعد رئيس الجمهورية رفضه لقرار المحكمة الدولية الخاصة بالرئيس البشير.

وعلى أية حال فقد أفضى قرار المحكمة الدولية إلى إحداث تغيير لواقع المعادلة السياسية والعسكرية



على الأرض في دارفـــور، وهو ما دفع فصائل التمرد إلى إعـــادة حســـاباتها لتعظيم منافعهـــا من خلال الاستقواء بالخارج، وذلك على حساب النظام الحاكم في الخرطوم.[1]

بيد أن حركة العدل والمساواة حاولت أن تقدم نفسها باعتبارهـــا الفاعل الرئيس الذي يمكن الاعتماد عليه في أية تسوية محتملة للصراع في دارفور؛ إذ اجتمعت مع قادة القوة الهجين (يونيميد)، ووافقت على تنسيق الجهود بينهما لحماية المدنيين.

علـــى أن موقف الحركة غيـــر الواضح والمتذبذب من عملية الســـلام التي رعتها قطر، ولاســـيما بعد صـــدور مذكرة الاعتقال يشـــير إلى أنهـــا تقوّي من آلتها العسكرية، وتحاول استفزاز النظام الحاكم لكي يقوم بعملية عســـكرية كبرى في دارفور، عندئذ يزداد الضغط الدولي ولاســـيما من قبـــل الولايات المتحدة سياســـيًا وعسكريًا على الســـودان، ولا شك أن هذا التكتيك الذي يســـعى إلى توريط المجتمع الدولي في الصراعات الداخلية ليس أمرًا جديدًا. فقد استُخدِمَ من قِبَل جيش تحرير كوســـوفو، والـــذي أفضى إلى تدخل خلف الناتو عسكريًا في الإقليم عام ١٩٩٩م.

ويبدو أن هذه المواقـــف المتباينة من قرار التوقيف الدولي قد أفضت إلى ظهور معســـكرين متنافســـين داخل حزب المؤتمـــر الوطني الحاكـــم: يضم أولهما الرئيس عمر البشـــير ومؤيديه، أما الثاني فإنه يضم النائب الثاني لرئيس الجمهورية علي عثمان طه ومدير جهاز الاستخبارات والأمن الوطني الفريق صلاح عبد الله قوش.

وربما يفســـر لنا ذلـــك قيام الرئيس الســـوداني بعزل مدير مخابراته وتعيينه مستشـــارًا في رئاسة الجمهورية. ولا شـــك أن اتســـاع هوة الخلاف بين هذين المعســـكرين المتنافســـين، ومحاولة كل منهما تصفيـــة الآخر قد تـــؤدي إلى تمزيـــق وحدة البلاد وإشاعة الفوضى ولاسيما في دارفور.

(١) لمزيد من التفصيلات حول دور المحكمة الجنائية الدولية في أزمة دارفور انظر الرابط التالي:

http://www.icc-cpi.int/cases/Darfur.html

ثالثًا: السيناريوهات وآفاق المستقبل:

إذا كان قرار اعتقال الرئيس البشـــير قد أثار نوعًا من الانقسام في المجتمع الدولي حول معايير وإجراءات تطبيق العدالة على الصعيد الدولي فإنه كما بينا آنفًا قد أفضى إلى حالة من الانقسام في المواقف والرؤى داخل السودان نفسه.[1]

فثمة من رأى بأن القرار يُعدّ خطوة مهمة في تحقيق حلم العدالة الدولية؛ حيـث إنه يطيح بعقبة حصانة بعض الأشـخاص الذين يرتكبون جرائم خطيرة وهم يعتقـدون بأن في مقدورهم الإفلات من العقاب. بيد أن هنـاك من ينتقـد قرار المحكمة باعتبـاره معوقًا لجهود التسـوية السلمية في السـودان، بل ويعرِّض للخطر وجود قوات حفظ السـلام الدولية ومنظمات الإغاثة الإنسانية العاملة في السودان.

ويبدو السـؤال حـول احتمالات المسـتقبل أمرًا مشـروعًا؛ إذ ليس من المعقول وفقًا لموقف الحكومة السـودانية وطبيعـة النخبة الحاكمـة في الخرطوم أن يقوم الرئيس البشـير بتسـليم نفسه طوعًا لمرفق العدالة الدولية.

ومع ذلك فإن إصدار مذكرة الاعتقال الدولية بحق الرئيس البشـير تمثل نقطة فارقة بالنسبة لتطورات الواقع السـوداني، وتترك المجـال مفتوحًا أمام كافة الاحتمالات التي تؤثر على مسـتقبل الدولة والمجتمع في السودان.

ويمكـن القـول إجمـالاً: إن قضـاة المحكمة الجنائية الدوليـة الذين أصدروا مذكرة الاعتقال بحق الرئيس البشـير لم يكن يدور بخلدهم هذه التداعيات الخطيرة على الواقع السياسـي المعقد في السودان. فهذا التحرك من جانب مرفق العدالة الدولية قـد خرج عن إطـاره القانوني والمعياري ليطرح إشـكاليات الواقع الجيواسـتراتيجي بالغ التعقيد في السودان وجوارها الجغرافي.[2]

وعلـى صعيد آخر يمكن القـول بأن توقيت قرار اعتقال البشير جاء في فترة بالغة الحرج والتعقيد في المشهد السوداني العام. فالبلاد على أعتاب إجراء أول انتخابات عامة (أبريل ٢٠١٠م) على أساس تعددي بعد توقيع اتفاق سـلام الجنوب، كما أنها تستعد لإجراء استفتاء عام حاسم في الجنوب عام ٢٠١١م، وهي أمور تحتاج إلى تهيئة الأجواء واسـتثمار الطاقات، وليس لإصدار قرار دولي يزيد الأمور اشتعالاً وتعقيدًا.

وفي سـياق تداعيات أزمة محاكمة الرئيس البشير ومسارات الأزمات الداخلية التي يعاني منها السودان يمكن تصور أربعة سيناريوهات حاكمة لمستقبل الدولة والمجتمع في السودان **على النحو التالي:**

السيناريو الأول
المحافظة على وحدة السودان وتكامله في إطار الوضع القائم

ويمكن أن يتم ذلك على الرغم من بعض المسـارات التي تتخذها أزمة محاكمة البشير، ومن ذلك:

١- تجميد أو تعليق إجراءات محاكمة البشير:

ويتطلب ذلك قرارًا من مجلس الأمن الدولي بما في ذلك الأعضاء الخمسـة دائمي العضوية. فالمادة ١٦ من نظام روما تعطي مجلس الأمن حق تعليق إجراءات المحكمة لمدة ١٢ شهرًا قابلة للتجديد[3]، ولا توجد أي قيود قانونية على المجلس في هذا الصدد.

---

(١) هانئ رسلان، قرار اعتقال الرئيس البشير.. الخلفيات الدولية والتداعيات في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4710E3D2-3DD0-44E8-8261-09C75B8C20F3.htm

(٢) انظـر: د. حمدي عبـد الرحمن، العرب وإفريقيـا في زمن متحول، القاهرة: دار مصر المحروسة، ٢٠٠٩م، ص ٦٣-٦٥.

(٣) ثمة من يرى بأن تدخل المحكمة الدولية قد لا يحقق بالضرورة السلام والأمن، وإن أسهم في وقف تدهور الأوضاع في دارفور، انظر:

Payam Akhavan. «Are International Criminal Tribunals a Disincentive to Peace?: Reconciling Judicial Romanticism with Political Realism.» Human Rights Quarterly 31.3 (2009): 624-654.

على أن الاعتبارات السياسية قد تجعل من الصعب على إدارة أوباما وبعض الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا القبول بهذا الخيار.

وعلى الرغم من المساندة الإفريقية التي أبداها الاتحاد الإفريقي للرئيس البشير فإن نحو ثلاثين دولة إفريقية وقَّعت على نظام روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، ومن ثَم فهي ملزمة بمقتضى المادة ٨٩ بالمساعدة في اعتقال البشير.

٢- ضعف سلطة البشير وعزله دوليًا:

وذلك بغض النظر عن محاولة توظيف الدعم السياسي الداخلي لتقوية نظام حكمه تحت مسميات وشعارات الوطنية والسيادة، ومقاومة التدخل الخارجي.

وفي هذه الحالة قد يرى بعض المنافسين داخل الحزب الحاكم أن البشير أصبح عبئًا ينبغي التخلص منه، ويمكن أن نتذكر في هذا السياق حالة الرئيس الليبيري السابق شارلز تايلور بعد إدانته من قبل المحكمة الدولية الخاصة بسيراليون. فقد تبنت النخبة الحاكمة منظورًا براجماتيًا للمحافظة على مصالحها من خلال التضحية بالرئيس تايلور.

بيد أن مصالح الصين الضخمة في السودان قد تجعلها غير متحمسة للدخول في مثل هذه المخاطرة والتخلي عن نظام البشير.[1]

٣ - إمكانية تجاوز أزمة البشير:

من خلال تشكيل حكومة سودانية جديدة تكون أكثر تعاونًا مع المحكمة الجنائية الدولية، ولاسيما فيما يتعلق بمذكرة الاعتقال الصادرة عام ٢٠٠٧م بحق الوزير أحمد محمد هارون وقائد ميليشيا (الجنجويد) علي محمد عبد الرحمن المعروف باسم علي كشيب.

السيناريو الثاني
سيناريو التفكيك والتجزئة

يرى بعض المراقبين والمحللين للشأن السوداني أن المشروع الحضاري السوداني الذي يرتكز على كون السودان نقطة التقاء عوالم ثلاثة هي: العروبة، والإفريقية، والإسلام يمثل عقبة أساسية أمام مشاريع الفك والتركيب الجيواستراتيجي التي تستهدف المنطقة ككل مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير ومشروع القرن الإفريقي.

وفي هذه الحالة يفضي قرار محاكمة البشير إلى عزل النخبة الحاكمة، ومحاصرة مشروعها السياسي، في ذات الوقت الذي تزداد فيه وتيرة التدافع الإقليمي والدولي على السودان. وربما يسهل ذلك لبعض دول الجوار الجغرافي مثل كينيا وأوغندة تعبئة وتوظيف النزاعات الزنجية الإفريقية في الجنوب، وطبقًا لهذا السيناريو يمكن تصور انهيار منظومة الوطن السوداني الجامع وتفككها إلى كيانات خمسة ضعيفة في الشمال والجنوب، والشرق والغرب والوسط.

وإذا كانت بعض فئات النخبة الجنوبية تؤيد هذه النزعة الانفصالية؛ فإن أطرافًا خارجية تحاول جاهدة، وتحت مسميات عديدة، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان أن تصنع بؤر توتر وصراع في مناطق أخرى من السودان. ولنتذكر هنا حالة حركات العصيان السياسي لأهل النوبة شمال السودان، والتي حاولت أن تجد لها مبررًا شرعيًا في الانتساب لمملكة (كوش) التاريخية.

وعلى الرغم من عدم وجود تيار سياسي حقيقي لهذه القوى فإن بعض الجهات الدولية، ولاسيما داخل الولايات المتحدة، حاولت تقديم الدعم المادي والمعنوي لها، بل ومساعدتها في صياغة أجندتها السياسية في مواجهة الحكومة السودانية.

ويمكن القول: إن استمرار الضغوط الدولية على السودان في ظل بيئة من الاحتقان والتوتر الداخلي قد

(1) A. Natsios, 'Beyond Darfur: Sudan's Slide Toward Civil War', Foreign Affairs, 2008, VOL 87; No3, pp 77-93

يفضي إلى مزيد من إيجاد بؤر الصراع والانقسام، أو تفجر أعمال عنف وتمرد أخرى.[1]

فثمة أزمة سياسية واقتصادية خانقة وتفاعلات الواقع السوداني يغيب عنها التوافق العام، وهو ما قد يدفع بالبلاد إلى حالة من التفتت و(التشرذم) التي لم تكن في حسبان أي طرف من أطراف المعادلة السودانية بما في ذلك هؤلاء الذين يسعون إلى خيار تقسيم وتجزئة الوطن السوداني.

السيناريو الثالث
سيناريو العلمنة والديمقراطية

ويشير إلى إمكانية حدوث تغيير في طبيعة النخبة السياسية الحاكمة في السودان كأن تتم الإطاحة بالرئيس عمر البشير طوعًا أو كرهًا من خلال انقلاب عسكري. وقد رأى بعض الكُتّاب أن حزب المؤتمر الوطني الحاكم على استعداد لأن يقدم بعض التضحيات مقابل بقائه في السلطة. وربما يفسر لنا ذلك طريقة تعامله مع ملف أبيي وقبوله -على غير المعهود في التعامل الدولي- إحالة هذا النزاع إلى التحكيم الدولي.

وطبقًا لهذا التصور فإن غياب البشير قد يعني تخفيف الضغوط الدولية على السودان بحيث يصبح النظام السوداني أكثر برجماتية وواقعية في تعامله مع محكمة الجنايات الدولية. بيد أن النقطة الأكثر أهمية في هذا السياق هو التخلي عن القناعات السياسية والأيديولوجية للنخبة السياسية الحاكمة، والتي دفعت بها إلى التصادم مع قوى إقليمية ودولية مسيطرة.

احتمال تغير النظام في الخرطوم يظل بعيدًا؛ حيث إن جماعات المعارضة منقسمة على نفسها، وترفع أجندات سياسية متنافسة. ويبدو أن خبرة نظام البشير في الصراع مع الحركة الشعبية في جنوب السودان قد أضافت إلى مَنَعته وقدرته على البقاء ومواجهة التحديات.

ويبدو أن هدف حملة مناصري دارفور التي نشطت في أمريكا الشمالية وأوروبا والتي رفعت شعارًا ليبراليًّا مفاده مسئولية الحماية Responsibility to protect كان يتمثل أحد أبعاده في تغيير النظام السوداني بالقوة؛ إذ يدعو هؤلاء إلى ضرورة استخدام القوة المسلحة في المواقف الصراعية التي يترتب عليها جرائم خطيرة ضد الإنسانية.[2]

وعليه فقد برزت دعوات كثيرة لاستخدام القوة في دارفور، فعلى سبيل المثال طالب Reeves Eric بتدخل حلف الناتو على غرار عمليته في كوسوفو، وهو الأمر الذي قد يتجاوز حدود أزمة دارفور، ويؤدي إلى تغيير النظام في الخرطوم.[3]

على أن احتمال تغير النظام في الخرطوم يظل بعيدًا؛ حيث إن جماعات المعارضة منقسمة على نفسها، وترفع أجندات سياسية متنافسة. ويبدو أن خبرة نظام البشير في الصراع مع الحركة الشعبية في جنوب السودان قد أضافت إلى مَنَعته وقدرته على البقاء ومواجهة التحديات.

السيناريو الرابع
سيناريو الفوضى العارمة

والذي يشير إلى استمرار محاصرة السودان من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية الكبرى. وفي نفس الوقت تحاول القوى والأطراف الداخلية الاستفادة من الأزمة الراهنة لتعظيم مصالحها السياسية، وهو ما يعني توقف جهود التسوية السلمية، واستمرار حالة الفوضى والصراع.

(١) انظر وراجع التقرير المهم الذي أعده معهد الولايات المتحدة للسلام:
Alan Schwartz, Scenarios for Sudan: Avoiding Political Violence Through 2011, Washington, DC: United States Institute of Peace, Special Report 228 August 2009.

(2) Alex De Waal, Darfur and the failure of the responsibility to protect, International Affairs ,London & Oxford - 2007, VOL 83; No 6, pp 1039-1054

(3) Eric Revees, Regime change in Sudan, the Washington post, 23 august 2004 available from: www.washington-post.com/wp-dyn/articles/A25073-2004August22.html

إن تداعيات مذكرة اعتقال الرئيس البشير قد تدفع إلى مزيد من الضغوط الدولية عليه، وهو الأمر الذي قد يدفع إلى استخدام القوة لتسوية أزمة دارفور. ولعل أحد الخيارات المطروحة تتمثل في حظر الطيران على الإقليم ونزع سلاح الميليشيات الموالية للحكومة بالقوة، ونشر مزيد من قوات حفظ السلام بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حتى وإن لم توافق الحكومة السودانية على ذلك.[1]

ولعل أحد الخيارات الأولى المطروحة لاستخدام القوة ضد السودان هي استهداف بعض الأهداف الاستراتيجية في الداخل السوداني مثل القوات الجوية والعسكرية والاستخباراتية.

ويعني ذلك أن هذا السيناريو مرتبط بميل الدول الغربية إلى التصعيد فيما يتعلق بموقفها من قرار المحكمة الجنائية الدولية ضد الرئيس البشير.

ويشمل ذلك الإجراءات التالية:

- رفض هذه الدول تجميد مذكرة الاعتقال بمقتضى المادة ١٦ لنظام روما المؤسِّس للمحكمة.

- ربما يتبنى مجلس الأمن قرارًا دوليًا بمقتضى الفصل السابع يخوِّل أعضاء الأمم المتحدة بما فيهم السودان التعاون من أجل تنفيذ قرار الاعتقال.

- زيادة الدعم المادي والعسكري لجماعات التمرد الأساسية في دارفور، وهو ما قد يمثل تحديًا خطيرًا للنظام في دارفور.

- قد يفضي ذلك كله إلى انهيار اتفاق السلام الشامل في الجنوب، وهو ما يعرض أمن واستقرار السودان كله للخطر.

رابعًا: ما هي الخيارات المتاحة؟

يذهب بعض فقهاء القانون الدولي إلى إمكانية تبني السودان استراتيجية قانونية في التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية. فالمادة رقم ١٧ من نظام روما الأساسي، والخاصة بالاختصاص التكميلي، توفر الأساس المطلوب لتبني هذه الاستراتيجية.

فالغرض من المحكمة أن تكون ملاذًا أخيرًا؛ إذ يمكن في هذه الحالة أن يفعِّل السودان من إجراءات تحقيق العدالة في دارفور، وعليه لا يصبح من المقبول أن تقوم المحكمة الدولية بالاستمرار في نظر قضية تُعرَض في نفس الوقت أمام القضاء الوطني، على أن ذلك يتطلب أن يكون فرض القانون وتحقيق العدالة الوطنية أمرًا مقنعًا لجميع الأطراف داخل السودان وخارجه.[2]

إن الفرص المتاحة لتجاوز أزمة محاكمة البشير تعتمد على تبني استراتيجيات توفيقية في إدارة وتسوية الصراعات؛ حيث يمكن الجمع بين بعض المكونات التي قد تبدو متعارضة ومتناقضة مع بعضها

ويبدو أن الحكومة السودانية قد سلكت هذا المسلك بالفعل؛ حيث أعلنت عن تشكيل لجنة للتحقيق في الجرائم التي ارتُكبت في دارفور، بل وأنشأت محكمة خاصة بجرائم الحرب هناك، بيد أن تحقق هذه الاستراتيجية القانونية يحتِّم على السودان ضرورة الاعتراف بولاية المحكمة، وتقديم الأدلة والأسانيد التي قد تقنع قضاة المحكمة بوقف الاستمرار في نظر الدعوى. (انظر الشكل السابق الخاص بإجراءات المحاكمة).

وعلى أية حال فإن الفرص المتاحة لتجاوز أزمة محاكمة البشير تعتمد على تبني استراتيجيات توفيقية في إدارة وتسوية الصراعات؛ حيث يمكن الجمع بين بعض المكونات التي قد تبدو متعارضة ومتناقضة مع بعضها، **ومن ذلك:**

(1) Alex De Waal. 'I will not Sign' in London Review of Book, 30 November 2006. Available from http://www.lrb.co.uk/v28/n23/waal01_.htm

(2) Muna Abdalla, The ICC Decision on the Indictment of Sudan's President and Possible Outcomes, Pretoria: Institute of Security Studies, 26 February 2009.

١- السلام مقابل العدالة:

ينبغي التأكيد على أن عملية إنشـــاء محاكم جرائم الحـــرب الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، قد أثارت جدلاً واســـعًا حول إمكانيـــات تحقيق العدالة والإصـــرار عليها فـــي مواقف الصراعـــات القائمة وتبعـــات ذلـــك على حدوث تســـويات ســـلمية على أســـس تفاوضية.(١) وقد أثارت التُّهم الموجهة للرئيس البشـــير مرة أخرى هذه العلاقة الجدلية بين السلام والعدالة.(٢) وعليه يمكن للحكومة السودانية أن توظف هذه الرؤى الدولية، وتعمل جاهدة على تحقيق السلام في دارفور، **وذلك عبر الخطوات الآتية:**

- بدء الحوار الشامل مع كافة الفصائل الدارفورية المتحاربة بدون استثناء.

- إحداث إصلاحات حقيقية في مرفق الأمن وفرض النظام داخل دارفور.

- تســـوية مشـــكلات اللاجئين والنازحين مع دفع التعويضات المناســـبة، وإعادة دمـــج قوات التمرد في المؤسسات الوطنية.

- النظر إلى قضية دارفور باعتبارها قضية وطنية وعربيـــة وإفريقية، وهو ما يعني ضرورة توفير الدعم الإقليمي من أجل تسويتها.

٢- الأسـباب الحقيقيـة مقابـل الأعـراض الظاهرية:

لقـــد أثبتت خبرة التعامل الدولـــي مع أزمة دارفور -ولاسيما في شقها الإنساني والإغاثي- التركيز على جانب الأعراض الظاهرة، وليس البحث عن الأسباب الحقيقية التي أفضت إليها. وعليه فإن الناظر إلى هذا الكمّ الهائل من المنظمات غير الحكومية الدولية، والتي تشمل نحو ثلاثة عشر ألف موظف ونحو مائة منظمة إغاثية تعمـــل في دارفور؛ يجد أنها أضحت جزءًا من المشكلة. فقد أفضت إلى تغيير بنية وثقافة المجتمع في دارفور مثل التوجه نحو المجتمعات الحضرية، وتهميش دور القيادات التقليدية، ووجود جيل جديد من الشباب الذين تربوا في معســـكرات اللاجئين والنازحين تحت مؤثرات سياسية وأيديولوجية معينة. وربما يدفع ذلك كله إلى مزيد من التعقيـــد على البنية الصراعية في دارفور، حتى وإن اتفقت جميع الأطراف على التسوية السلمية.(٣)

ولعل أبرز الخيارات السياسية المتاحة أمام الحكومة تؤكد على ضرورة معالجة الأسباب الحقيقية للصراع، ومن ذلك:

- التأكيد على سياسة المشاركة في الثروة والسلطة للجميع، وهو ما يعني إزالة أسباب التهميش والإقصاء التي ترفعها جماعات التمرد والعصيان المسلح.

- تقديم نمـــوذج تنموي في دارفـــور بحيث يجعل السلام جاذبًا للجميع.

- إقامـــة حوار وطنـــي جامع يشـــمل كافة القوى الســـودانية الفاعلـــة بهدف إيجاد تســـوية ســـلمية وتفاوضية لكافة ملفـــات النزاعات والصراعات التي يشهدها السودان.

٣- حسـم إشـكالية السياسـي والعسـكري في الصراع الدارفوري:

إذا كانت أطراف الصراع الرئيسة في دارفور تؤكد على خيارها العســـكري لتعظيم مطالبها السياسية؛

(1) Lanz, D., 'Of Peace and Justice: The Impact of H - man Rights in Peacemaking', Medford, MA: The Fletcher School of Law and Diplomacy, 2008. Available from: http://ginn.fl etcher.tufts.edu/mald/2007/lanz.pdf

(2) Alex De Waal., 'Sudan and the ICC: A Guide to the Controversy', 11 July 2008. Available from: http://www.ssrc.org/blogs/darfur/2008/07/11/sudan-and-the-icc-a-guide-to-the-controversy/

(3) David Lanz, Conflict Management and Opportunity Cost: the International Response to the Darfur Crisis, Madrid: Fride Comment, September 2008. P 2.

فإن المجتمع الدولي لا يزال منقسمًا هو الآخر حول ضرورة فرض السلام في دارفور، كما حدث في البوسنة. ولعل ذلك يفسّر لنا أسباب اعتبار نشر قوات حفظ السلام الدولية والإفريقية في دارفور أولوية للإدارة الأمريكية والدول الأوروبية الكبرى.[1]

ويمكن للحكومة السودانية في هذا السياق أن تؤكد على المسار السياسي التفاوضي في إطار منظومة من الحل الشامل، وهو ما يقطع الطريق أمام دعاة التدخل الدولي في السودان.

وأحسب أن تبني هذه الاستراتيجية يقتضي انتهاج السياسات الآتية:

تفعيل مرفق العدالة الوطنية في السودان؛ بحيث يتم إجراء محاكمات عادلة لكل المتورطين في جرائم حرب بدارفور. ويمكن في هذا السياق الاستعانة ببعض الخبرات العربية والإفريقية كما طرحت بعض القوى السياسية الوطنية في السودان.

اتفاق شريكي الحكم (حزب المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية لتحرير السودان) على تسوية كافة الملفات العالقة والخلافية بينهما، ولاسيما مسألة الانتخابات العامة، والتعداد السكاني، والاستفتاء حول تقرير المصير في الجنوب، وهو ما يُوجِد جوًا من الثقة والجاذبية لقضية الوطن السوداني الجامع.

إشكالية الداخلي والخارجي في الصراعات السودانية:

لا يخفى أن العلاقة بين المكونات الداخلية والخارجية للصراع تضفي عليه مزيدًا من التعقيد والتشابك، وهو ما يجعل عملية تسويته أمرًا صعب المنال.

فقد اتُّهِمَ تورط المحكمة الجنائية الدولية في الشأن السوداني بأنه إعلاء للسياسي في مواجهة القانوني، وأن هذا التحرك يستبطن في جوهره أبعادًا سياسية تستهدف وحدة واستقرار السودان.[2]

وأيًّا كان الأمر فإن التعويل على الموقف الداخلي، ومحاولة حشد القوى الوطنية الرافضة لقرار توقيف البشير لا يمكن أن يُؤتي ثماره بدون الاستفادة من الموقف العربي والإفريقي وبعض القوى الدولية المؤيدة للموقف السوداني.

وفي هذه الحالة تستطيع السودان القيام بما يلي:

- محاولة الاستفادة من مواقف الصين وروسيا، وبعض المنظمات الإقليمية والدولية، مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز في استخدام المادة ١٦ من نظام روما بما يؤدي إلى تعليق وتجميد قرار الاعتقال.
- محاولة بذل الجهود الدبلوماسية للضغط على مجلس الأمن الدولي حتى لا يتمكن من إصدار أو تمرير قرارات أخرى بشأن اعتقال الرئيس البشير.
- استخدام الأدوات السياسية والدبلوماسية لكسر الحصار الدولي المفروض على السودان.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة المختصرة البحث في تداعيات قرار اعتقال الرئيس البشير على الوضع الداخلي في السودان. وقد تبين لنا أن القرار في توقيته -وبغض النظر عن جوانبه القانونية- يمثل سابقة خطيرة في النظام الدولي؛ حيث إنه ينتهك مبدأ حصانة رؤساء الدول، وهو ما قد يؤدي إلى مزيد من الفوضى في العلاقات الدولية.

ومن الواضح أن القرار أسهم بما لا يدع مجالاً للشك في إحداث مزيد من الغموض وعدم الوضوح

(1) Ibid, p 6.

(2) Sarah Williams and Lena Sherif, «The Arrest Warrant for President Al-Bashir: Immunities of Incumbent Heads of State and the International Criminal Court». Journal of Conflict & Security Law. . 2009 ,14, no. 1: 71-92.

إزاء مستقبل وتفاعلات الصراعات التي يشهدها المجتمع السوداني، ولاسيما طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب طبقًا لاتفاق السلام الشامل بينهما عام ٢٠٠٥م.

ولعل من المأمول في ظل استمرار تعقيد وتشابك مكونات البنية الصراعية في السودان أن يتحقق سيناريو وحدة السودان وتكامله دون الانزلاق إلى مسار العنف السياسي والحرب الأهلية مرة أخرى. بيد أن مسئولية الأطراف السودانية في الداخل والمجتمع الدولي بأسره تعد محورية، وتتطلب بذل مزيد من الجهد والإرادة لتجنب سيناريوهات الفك والتركيب في المجتمع السوداني.

فالانتخابات التعددية المزمع عقدها في أبريل عام ٢٠١٠م، والاستفتاء العام في الجنوب (يناير ٢٠١١م) يتطلبان تجاوز إشكالية محاكمة البشير بما يحقق الاستقرار المطلوب لإدارة المرحلة الانتقالية الراهنة، وجعل خيار الوحدة والتكامل جاذبًا لكافة مكونات الجسد السوداني الواحد.



معلومات إضافية

نص مذكرة اتهام البشير بالإبادة وجرائم حرب بدارفور:

لاهاي، في ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٨م

ICC-OTP-20080714-PR341-ARA

الحالة: دارفور، السودان:

قام السيد لويس مورينو أوكامبو المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية اليوم بتقديم الأدلة التي تبرهن على أن الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير قد ارتكب جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب في دارفور.

فبعد مرور ثلاث سنوات على طلب مجلس الأمن بالتحقيق في دارفور، واستنادًا إلى الأدلة الدامغة يرى المدعي العام أن هناك مبررات معقولة للاعتقاد بأن عمر حسن أحمد البشير يتحمل المسئولية الجنائية فيما يخص التهم الموجهة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وتبين الأدلة التي قدمها المدعي العام أن البشير قد دبَّر ونفذ خطة لتدمير جزء كبير من مجموعات الفور، والمساليت والزغاوة، لأسباب إثنية.

وقد احتج بعض أعضاء هذه المجموعات الثلاث، وهم من ذوي النفوذ في دارفور منذ زمن، على تهميش الولاية، وشرعوا في التمرد، ولم يتمكن البشير من هزيمة الحركات المسلحة، فصار يهاجم الشعب. ويقول المدعي العام: إن دوافع البشير سياسية في معظمها، وهو يتذرع بحجة «مكافحة التمرد»، أما نيته فهي «الإبادة الجماعية».

فبمجرد أمر من البشير، ولأكثر من خمس سنوات، هاجمت ميليشيا الجنجويد القرى ودمرتها وتابعت الأشخاص الذين نجوا إلى الصحاري. وأُخضع من تمكن من الوصول إلى مخيمات المشردين داخليًا للعيش في ظروف مدروسة، ليكون مصيره التدمير.

إن البشير يعرقل تقديم المعونات الدولية، والقوات التابعة له تحيط بالمخيمات. فقد قال أحد الشهود: «عندما نراهم، نفر جريًا. فينجو بعضنا، ويُقبض على البعض الآخر، فيُقاد ويُغتصب جماعيًا، وقد يَغتصِب حوالي عشرين رجلاً امرأةً واحدة، وهذا أمر عادي بالنسبة لنا نحن هنا في دارفور. إنه أمر يحدث باستمرار، لقد شهدت أنا أيضًا عمليات اغتصاب، ليس مهمًا مَن يراهم وهم يغتصبون إحدى النساء، فهم يغتصبون الفتيات بحضور أمهاتهن وآبائهن».

ولأكثر من خمس سنوات، شُرد ملايين المدنيين من أراضيهم التي سكنوها لقرون، ودُمرت جميع وسائل عيشهم، واغتُصبت أراضيهم، وسكنها مستوطنون جدد. «وفي المخيمات يحثّ البشير على قتل الرجال واغتصاب النساء. إنه يريد إلغاء تاريخ شعوب الفور، والمساليت والزغاوة»، ثم يسترسل المدعي العام قائلاً: «فأنا لا أحتمل غضّ الطرف، لدي أدلة».

ولأكثر من خمس سنوات، أنكر البشير وقوع هذه الجرائم. فهو يقول: لا وجود للاغتصاب في السودان،

إن كل هذا مجرد ادعاءات. «إن البشير قد جعل ارتكاب المزيد من الجرائم ممكنًا بمنعه الكشف عن الحقيقة بشأن الجرائم، وإخفاء جرائمه تحت قناع «استراتيجية مكافحة التمرد»، أو «الصدامات بين القبائل»، أو «أفعال ميليشيات غير قانونية ومستقلّة. لقد شجع مرؤوسيه، ومكّنهم من الإفلات من العقاب من أجل ضمان رغبتهم في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية».

يقول المدعي العام: إن نية البشير في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية أصبحت واضحة إبان الهجمات المنسقة تنسيقًا جيدًا. «إن البشير قد تعمد إفقار الأشخاص الناجين، إنه لم يكن في حاجة إلى الرصاص؛ فقد استخدم غير ذلك من الأسلحة، لقد استخدم الاغتصاب، والتجويع والخوف، وهي وسائل كلها في نفس الفاعلية، لكنها أسلحة صامتة».

يقول المدعي العام: تبين الأدلة اليوم أن البشير، بدلاً من مساعدة أهل دارفور قد عبأ جهاز الدولة بأكمله، بما في ذلك القوات المسلحة، وجهاز الاستخبارات، والدوائر الدبلوماسية والإعلامية، والجهاز القضائي من أجل إجبار الأشخاص الذين يعيشون في مخيمات المشردين داخليًا، ومعظمهم من المجموعة المستهدَفة، على العيش في ظروف مدروسة لتدميرهم جسديًا.

وأضاف السيد لويس مورينو أوكامبو قائلاً: «إن البشير هو الرئيس، وهو القائد الأعلى، لقد استعمل جهاز الدولة بأكمله، واستخدم الجيش، وجنَّد ميليشيا الجنجويد، إن هذه الأجهزة كلها تحت مسئوليته، وهي تطيعه، إنه يتمتع بسلطة مطلقة».

ستنظر الدائرة التمهيدية الأولى الآن في الأدلة، وإذا رأى القضاة أن هناك مبررات معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص المسمى قد ارتكب الجرائم المزعومة، فستقرر أنجع السبل لمثوله أمام المحكمة، فقد طلب المدعي العام إصدار أمر بإلقاء القبض.

المصدر:

الموقع الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية http://www.icc-cpi.int

* * *

الفصائل المسلحة في إقليم دارفور:

لم يكن إقليم دارفور غربي السودان يعرف مع بدايات الألفية الحالية سوى فصيلين عسكريين سياسيين: هما حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة، ولكن منذ عام ٢٠٠٦م بدأت تظهر عدة فصائل أخرى مسلحة.

حركة تحرير السودان:

أسسها بعض أبناء قبائل الزغاوة والمساليت والفور، وعُرفت الحركة في البداية باسم جبهة تحرير دارفور، وكانت عضويتها مقصورة على بعض أبناء قبيلة الفور الإفريقية.

وبعدما انفتحت على أبناء القبائل الأخرى بالإقليم أطلقت على نفسها الاسم الحالي، وذلك في ١٤ مارس ٢٠٠٣م.

وفـــي ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٥م عقدت الحركة مؤتمرها ببلدة حســكنيتة في جنوبـــي دارفور، وفيه تقرر فصل عبد الواحد نور من رئاســـتها، فانشـــقت الحركة إلى قســـمين: أحدهما أمينه العام مني أركو مناوي الذي وقَّع سنة ٢٠٠٦م اتفاقية أبوجا، وبعد ذلك أصبح كبير مســـاعدي الرئيس السوداني عمر حسن البشير. أما القسم الآخر فقد شكَّله جناح رئيس الحركة عبد الواحد محمد نور.

وتتالت الانشـــقاقات داخل الحركة، فانشقت عنها فصائل شكلت قادة شمالي دارفور بزعامة جار النبي عبد القادر، وانشق فصيل يسمى حركة تحرير السودان (مجموعة الـ١٩)، ومنه انشقت حركة تحرير السودان الموحدة بزعامة القائد أحمد عبد الشافي.

حركة العدل والمساواة:

كانت هذه الحركة تشكل ثاني أهم تنظيم سياسي عسكري بإقليم دارفور بعد حركة تحرير السودان، وأسسها أبناء قبيلة الزغاوة.

ويترأس هذه الحركة الدكتور خليل إبراهيم محمد الذي شغل منصب وزير إقليمي في عدد من ولايات السودان في حكومة الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

أصدرت الحركة بيانها التأسيســـي عام ٢٠٠١م، وبدأت نشاطها العسكري في فبراير ٢٠٠٣م إلى جانب حركة تحرير السودان.

وقد انشـــقت عن حركة العدل والمســـاواة في مارس ٢٠٠٤م الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية بقيادة جبريل عبد الكريم باري وخليل عبد الله، وانشق عنها بدورها المهندس محمد صالح حربة مكونًا حركة العدل والمساواة القيادة الميدانية.

كما انشق عنها عبد الرحيم أبو ريشة مكونًا حركة العدل والمساواة جناح السلام.

وانشقت عنها مجموعة الدكتور إدريس أزرق.

ومن بين الفصائل المسلحة بمنطقة دارفور والتي انشق أغلبها عن حركة تحرير السودان:

حركة جيش تحرير السودان:

ويترأسها خميس أبو بكر وهو من قبيلة المساليت، وكان نائب رئيس حركة تحرير السودان عبد الواحد محمد نور قبل أن ينســـحب منها، ويؤســـس حركة جيش تحرير السودان. وهو من بين سياسيي حركة تحرير السودان الذين أسسوا مجموعة الـ١٩، وجمدوا صلاحيات رئيس الحركة نور قبل أن يفصلوه.

قادة شمالي دارفور:

ويتزعم هذا التنظيم القائد جار النبي عبد القادر يونس، وقد اتحد معه فصيلان مســـلحان: أحدهما برئاسة صديق عبد الكريم، والآخر بقيادة محمد علي كلاعي؛ ليشكلوا تنظيم قادة شمالي دارفور. والجميع كانوا أعضاء في حركة تحرير السودان قبل أن تعصف بها الانشقاقات.

حركة تحرير السودان الموحدة:

وهي حركة منشقة عن حركة تحرير السودان، ويتزعم هذا الفصيل القائد أحمد عبد الشافي القائد الميداني السابق لقوات عبد الواحد نور بدارفور. وكان عند انشقاقه قد شكّل مع مجموعة من السياسيين والعسكريين تنظيمًا أطلقوا عليه حركة تحرير السودان (مجموعة الـ١٩) مجمدين صلاحيات عبد الواحد، ثم انشق أحمد عبد الشافي عن حركة تحرير السودان (مجموعة الـ١٩) مشكلاً حركة تحرير السودان الموحدة.

حركة العدل والمساواة - فصيل القيادة الموحدة:

وهو تنظيم منشق عن حركة العدل والمساواة تزعمه المهندس محمد صالح حربة.

مجموعة آدم بخيت:

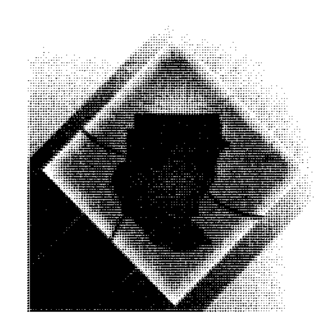
ومن أبرز شخصياتها القائد الميداني آدم بخيت، وهو من الكوادر التي استقطبها الدكتور شريف حرير في بداية تكوين الاتحاد الفيدرالي في أسمرا. وقد انضم إلى مني مناوي ثم انفصل عنه، والتحق بتجمع موسع يعرف بجبهة الخلاص، ويضم العديد من قادة وسياسيي دارفور.

ومعه في هذه المجموعة شخصيات دارفورية من بينها من العسكريين: صديق برة وعبد الله يحيى وصلاح جوك، وعبد الله بريق إلى جانب بعض السياسيين مثل الدكتور شريف حرير وآدم علي شوقار.

المصدر:

الجزيرة نت، ملف «البشير والمحكمة الجنائية»، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1D08E867-8B6A-4BFF-8564-9D26604A4019.htm



تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار المحكمة

د. محمد عاشور مهدي

أستاذ مشارك العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

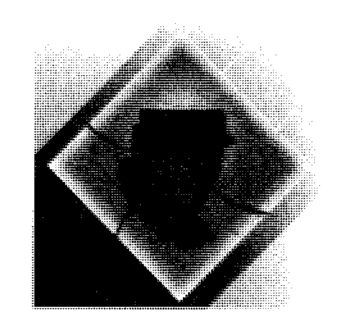
سـبَّب قرار المحكمة الجنائية بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير ردود أفعال إقليمية ودولية متباينة بتباين المصالح والأهداف الخاصة بكل طرف، ويمكن القول: إن تلك المواقف وردود الأفعال بهذا الشأن إنما تحمل من الفرص بقدر ما تحمل من التحديات.

فالموقف المعارض لقرار المحكمة يحمل من التعارض والتناقض الكثير؛ حيث لا ينبع في معظمه من قناعة بصواب الموقف السوداني، بقدر ما ينبع من مخاوف ومصالح خاصة لهذا الطرف أو ذاك من أطراف المعادلة، الأمر الذي يجعل من دفاع تلك الأنظمة عن النظام السوداني، ورفضها لقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس «عمر البشير»، بمثابة دفاع عن نفسها.

وعلى الرغم من ذلك فإنه يصعب الرهان على مواقف ذلك الفريق؛ بفعل تعارض دوافع ومبررات مكوناته. كما أن تلك الدول الرافضة تفتقر إلى الإرادة والإدارة الفعالة لمعارضة القرار على أرض الواقع، في ظل حقيقة ضعف الكثير من الدول والمؤسسات أنصار هذا الاتجاه وتبعيته للقوى الغربية بالأساس.

ولكن على الناحية الأخرى نجد أن الموقف المؤيد لقرار المحكمة الدولية يحمل في طياته أيضًا من التناقضات ما يمكن معه للحكومة السودانية -حال توافر الإرادة السياسية الفاعلة- العمل على تحييد بعض هؤلاء المؤيدين، لاسيما فرنسا بما قد يؤدي إلي تفكيك ذلك الموقف وإضعافه؛ وذلك عبر القيام ببعض التكتيكات التي من شأنها أن تعمل على احتواء المخاوف الفرنسية بشأن تشاد، عبر التأكيد على عدم التدخل في الشئون الداخلية لتشاد، مقابل توقف تشاد وفرنسا عن تقديم الدعم السياسي والمادي بإيواء ومساندة متمردي دارفور، وكذلك ممارسة قدر من الضغط على المتشددين داخل تلك الحركات للقبول باتفاقات التسوية وفي مقدمتها مقررات «أبوجا».

كما أن اضطلاع الحكومة السودانية بإنشاء محكمة دولية - سودانية بمساعدة إفريقية، عربية وإسلامية، وبمراقبة أوروبية، لمحاكمة المسئولين السودانيين المدَّعى عليهم، من شأنه أن يدعم الموقف السوداني في مواجهة خصومه من خلال سحب البساط القانوني الزاعم بعدم جدية القضاء السوداني ونزاهته، الأمر الذي من شأنه أن يجنِّب السودان مزيدًا من السيناريوهات الكارثية التي تستهدف وحدته وأمنه ومستقبله السياسي.



تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار المحكمة

د. محمد عاشور مهدي

أستاذ مشارك العلوم السياسية - معهد البحوث والدراسات الإفريقية - جامعة القاهرة

مقدمة:

في الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٨م أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها «شون ماكورماك» أن «أوكامبو» سيتقدم بطلب لإصدار مذكرة توقيف للبشير. وبعد يومين وفي الرابع عشر من يوليو ٢٠٠٨م وجَّه «أوكامبو» اتهامًا رسميًا للبشير بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في إقليم دارفور.

وفي بيان صدر في لاهاي، حيث مقر المحكمة، قال «مورينو أوكامبو»: إنه قدم للمحكمة دليلاً على تورط البشير في ارتكاب جرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب في دارفور؛ حيث أشار المدعي العام إلى وجود أُسس قوية تدعو للاعتقاد بأن عمر حسن البشير يتحمل المسئولية الجنائية فيما يتعلق بعشرة اتهامات خاصة بارتكاب جرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب». و«بتدبير وتنفيذ خطة للقضاء على أعداد كبيرة من أفراد قبائل الفور والمساليت والزغاوة بسبب عرقهم، وكانت دوافعه سياسية إلى حد كبير».

وأضاف أن البشير «عرقل المساعدات الدولية»، كما أنه مسئول عن قتل وتعذيب المدنيين في دارفور. كما أوضح «أوكامبو» أن لديه الدليل على أن البشير «حشد كل أجهزة الدولة لتصفية مليوني و٤٥٠ ألف شخص يعيشون في المخيمات في ظروف حياتية تهدف إلى القضاء عليهم».

وقد جدَّد «أوكامبو» تعهده بعد ذلك في نهاية شهر سبتمبر ٢٠٠٨م، وطلب من قضاة المحكمة إصدار مذكرة لاعتقاله، الأمر الذي تحقق في الرابع من مارس ٢٠٠٩م مع إصدار المحكمة الجنائية الدولية أمر توقيف للرئيس السوداني عمر البشير. [١]

وقد أعقب قرار المحكمة الجنائية ردود أفعال إقليمية ودولية متباينة بتباين المصالح والأهداف. وتخوفًا مما قد تسفر عنه ردود الأفعال المختلفة بعد القرار بتوقيف الرئيس السوداني قامت السفارات الغربية في معظم عواصم العالم بتحذير مواطنيها من الزيارات غير الضرورية إلى السودان، فيما رفعت منظمة الأمم المتحدة من مستوى إجراءاتها الأمنية؛ خشية حدوث أعمال انتقامية، أو أن يقدم السودان على طرد أعضاء قوة حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة في دارفور الـ«يوناميد» أو المزيد من موظفي منظمات الإغاثة الدولية، بعد أن

(١) راجع الجزيرة نت في ٢٠٠٩/٧/٥م.

وضعت خططًا لإجلاء الموظفين من السودان، فضلاً عن صدور تعليمات إلى الموظفين غير الأساسيين بالبقاء في منازلهم.(١)

وتسعى هذه الورقة، عبر أدوات منهج تحليل النظم، وما يتضمنه من تعرُّفٍ على البيئة المحيطة، ومدخلات ومخرجات العملية السياسية، إلى الإجابة على مجموعة من التساؤلات هي:

- ما هي ردود الأفعال الإقليمية والدولية من قرار توقيف الرئيس البشير؟
- ما هي مبررات وأسباب تلك المواقف؟
- ما الفرص والتحديات التي تطرحها تلك المواقف؟ وكيف يمكن التعامل معها؟
- ما المسارات المحتملة للقضية؟

أولاً: ردود الأفعال الإقليمية تجاه قرار توقيف البشير:

عكست طبيعة العلاقات السودانية مع دول الجوار وعلاقات الطرفين والتزاماتهما الدولية والإقليمية نفسها في ردود الأفعال تجاه قرار توقيف الرئيس البشير. (٢)

فعلى الصعيد المصري، حذّرت مصر من خطورة القرار المدين لعمر البشير، مؤكدة أن العدالة في السودان يمكن أن تتحقق عبر تسوية سياسية تحقق الاستقرار وتمنع الحرب، وتحافظ على وحدة السودان، وأن القرار يمكن أن يزيد الأمر خطورة، ويدفع نحو مزيد من تدهور الأوضاع في السودان، بما لا يحقق الاستقرار في المنطقة. وسعت مصر إلى إقناع السودان بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، وبحث فتح تحقيق في جرائم الحرب في دارفور من جانب القضاء السوداني، واستقبلت القاهرة الرئيس السوداني أكثر من مرة في أعقاب صدور مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية، وبعد صدور قرار المحكمة الجنائية. (٣)

حذّرت مصر من خطورة القرار المدين لعمر البشير، مؤكدة أن العدالة في السودان يمكن أن تتحقق عبر تسوية سياسية تحقق الاستقرار وتمنع الحرب، وتحافظ على وحدة السودان، وأن القرار يمكن أن يزيد الأمر خطورة، ويدفع نحو مزيد من تدهور الأوضاع في السودان.

وحذّرت مصر من التداعيات السلبية المحتملة لهذا القرار على مستقبل تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وطالبت بتأجيل تنفيذ قرار التوقيف، وعقد مؤتمر دولي لمناقشة كافة جوانب القضية.(٤)

ولم تختلف الرؤى العربية الرسمية في مجملها عن الرؤية المصرية، وأشارت كثير من الكتابات العربية إلى أن هناك مؤامرات تُحاك ضد العرب، وتهدّد تحقيق السلام في دارفور والجنوب السوداني. (٥)

ورفضت جامعة الدول العربية -ممثلة في وزراء الخارجية العرب- قرار المحكمة الدولية بحق الرئيس البشير، وأعرب الوزراء عن تضامنهم مع الرئيس البشير، وأعادوا التذكير بموقفهم الذي أعلنوه في مواجهة مذكرة طلب التوقيف التي كان المدعي العام قد قدّمها عام ٢٠٠٨م، ورفضهم فكرة توقيف الرئيس البشير. والمطالبة بعقد مؤتمر دولي تشرف عليه الجامعة بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة

(١) المرجع السابق.

(٢) انظر بدر شافعي، علاقات السودان ودول الجوار الإفريقي بين المد والجزر، السياسة الدولية، القاهرة : مؤسسة الأهرام، عدد ١٧٥، يناير ٢٠٠٩م.

(٣) راجع ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، الملاحقة القضائية للرئيس السوداني بسبب أزمة دارفور عن شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر ٢٠٠٨م: www.maatpeace.org

(٤) راجع بيانات الخارجية المصرية وتصريحات وزير الخارجية والمتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية بجريدة الأهرام المصرية خلال شهر مارس ٢٠٠٩م في أعقاب صدور قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف البشير.

(٥) انظر ملخص تلك المواقف على الجزيرة نت، في ٢٠٠٩/٣/٥م.

لوضع خارطة طريق وجدول زمني لتسوية الأزمة سلميًا.(١)

كما سعت الجامعة بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي إلى إقناع مجلس الأمن بإصدار قرار لإرجاء تنفيذ قرار المحكمة لمدة عام.(٢)

ومن ناحيتها انتقدت العديد من المنظمات الشعبية وغير الحكومية قرار المحكمة الجنائية الدولية؛ باعتباره ممارسةً صارخةً لازدواجية المعايير، محملة أيضًا الحكومات العربية مسئولية فتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي بانتهاكاتها لحقوق الإنسان.(٣)

ولم يشذّ عن الموقف العربي سوى وليد جنبلاط زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني؛ حيث قال: «إنه مع صدور قرار التوقيف تدخل العدالة الدولية مرحلة جديدة، تؤكد على أهمية محاسبة كل الذين يتورطون في جرائم القتل الجماعي، وتنسجم مع شرعة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية». لكنه من ناحية أخرى طرح «علامات استفهام حول غياب الحماسة الدولية لمحاسبة إسرائيل وقادتها، وهم من كبار مجرمي الحرب تاريخيًا».(٤)

وجددت منظمة المؤتمر الإسلامي رفضها لملاحقة المحكمة الجنائية الدولية للقادة السودانيين، بما فيهم الرئيس عمر البشير، بتهمة ارتكاب جرائم في إقليم دارفور، وكان أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام للمنظمة قد حذّر «من التداعيات الخطيرة التي يمكن أن يؤدي إليها مثل هذا التحرك الذي يأتي في توقيت بالغ الحساسية من شأنه أن يهدد السلام -الذي وصفته المنظمة بالهش- في إقليم دارفور».(٥)

ومن ناحيتها اعتبرت إيران -على لسان رئيسها أحمدي نجاد- المحكمة الجنائية الدولية أداةَ ترهيب بيد القوى الكبرى في مواجهة دول العالم، وأن القرارَ الصادر عنها بشأن السودان محاولةٌ لتقسيم السودان،(٦) وفي أعقاب صدور قرار المحكمة الجنائية قام المتحدث باسم المجلس الدستوري الإيراني علي لارجاني بزيارة السودان للتعبير عن الدعم الإيراني للسودان.(٧) وطالبت إيران بمطاردة «قادة الكيان الصهيوني المجرمين.(٨)

وعلى الصعيد الإفريقي أعربت العديد من الدول الإفريقية عن رفضها لقرار توقيف الرئيس السوداني، مشيرة إلى تعارض ذلك مع مقتضيات الحصانة الدولية لرؤساء الدول، وأن تلك السابقة ستكون مدخلاً لانهيار منظومة العلاقات الدولية، وهيمنة القوى الكبرى على

---

(١) في أعقاب صدور مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية متضمنة المطالبة بإصدار قرار بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعًا طارئًا في مقر الأمانة العامة للجامعة العربية برئاسة وزير خارجية جيبوتي محمود علي يوسف، وحضور الأمين العام للجامعة السيد عمرو موسى، وبمشاركة ١٦ وزير خارجية، ووزير العدل الفلسطيني لبحث تداعيات قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير، وعقد الوزراء اجتماعا تشاوريًا مغلقًا لبحث كيفية الخروج من الأزمة ووضع خطة عمل عربية عاجلة على الساحة الدولية لشرح التداعيات الخطيرة المحتملة لملاحقة البشير، سواء لبحث الوضع الداخلي في السودان أو في المنطقة عامةً.

وطالب السودان خلال تلك الاجتماعات المشاركين بتجميد عضوية الدول العربية في اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، والإعلان عن رفضهم التوقيع والتصديق على النظام الأساسي، رغم أن هناك ٣ دول عربية فقط هي أعضاء المحكمة حاليًا، لكن مثل هذا القرار سيكون رسالة قوية تعبّر عن موقف عربي جماعي ضد قرار إدانة الرئيس السوداني، وحاول السودان إقناع الدول العربية رسميًا ووزراء الخارجية العرب برفض الاتهام الموجه للرئيس السوداني والتعامل في الشق القانوني مع المحكمة الجنائية الدولية، لكن القرار قوبل بالفتور العربي للغالبية، مبررين موقفهم بأنه يجب التعامل مع القرار بحذر شديد، باعتباره سابقة على الساحة الدولية. انظر: ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) الجزيرة نت ٢٠٠٩/٣/٤م.

(٣) المرجع السابق.

(4) www.almanar.com.lb/newssite/ArticlePrintPage.aspx?id=76550&mode=DOC

(٥) ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، مرجع سابق، ص ٧.

(6) Ahmadinejad calls ICC a tool of the superpowers، at ww.tehrantimes.com

(7) Larijani visit Sudan to express support for al-Bashir، Tehran Times Political Desk ، Saturday، 7March، 2009 at: http://www.tehrantimes.com/NCms/2007.asp?code=190538

(8) Iran censures ICC over al-Bashir arrest warrant، Tehran Times Political Desk، 7March ، 2009.

مقدرات الدول الأخرى في المجتمع الدولي.(١)

وتضمن البيان الختامي الصادر عن القمة الدورية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد -والتي عُقدت بالجماهيرية الليبية في يوليو ٢٠٠٩م- أسف المشاركين لتجاهل مجلس الأمن طلب الاتحاد الإفريقي بتأجيل إجراءات المحكمة الجنائية فيما يتعلق بتوقيف الرئيس السوداني، وقرارهم بعدم التعاون في تنفيذ المادة ٩٨ من ميثاق روما المنشئ للمحكمة فيما يتعلق بتوقيف الشخصيات السياسية في إفريقيا.. وحقهم في اتخاذ أية إجراءات ضرورية لحفظ كرامة واستقلال وسيادة القارة الإفريقية.(٢)

وهو القرار الذي قُوبل بردود فعل غاضبة من جانب الكثير من المنظمات الإنسانية الغربية، وكذا حركات التمرد في إقليم دارفور(٣)، الأمر الذي دفع رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى إصدار بيان للرد على الانتقادات التي وُجِّهت لهذا القرار.(٤)

وعلى الرغم من الموقف الجماعي الرسمي، برزت على السطح بوادر انشقاق بشأن تعارض التزامات الدول الموقِّعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية بميثاق المحكمة والتزامها بقرار الاتحاد الإفريقي، فأعلنت بتسوانا- الموقِّعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية- أن القرار الصادر عن الاتحاد الإفريقي لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث، وأنها ستلتزم بقرار المحكمة بتوقيف الرئيس البشير حال نزوله بأراضيها.(٥)

وترددت أنباء عن أن جنوب إفريقيا اتخذت موقفًا مشابهًا، في مايو عام ٢٠٠٩م، إبّان حفل تنصيب الرئيس «جاكوب زوما»، مما أدى إلى حضور «سيلفاكير» نائب الرئيس السوداني حفل التنصيب بدلاً من الرئيس السوداني.(٦)

وعلى الصعيد الأوغندي ثار جدل كبير خلال شهر يوليو من عام ٢٠٠٩م عقب التصريحات الصادرة عن لقاء مشترك بين وزير الدولة للعلاقات الخارجية الأوغندي، والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية «أوكامبو» خلال زيارته لـ«كمبالا»؛ حيث أكد «أوكامبو» التزام أوغندا بتوقيف البشير بمقتضى توقيعها على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.(٧) وأشارت المصادر إلى أنه جرت محادثة هاتفية بين الرئيس الأوغندي، ونظيره السوداني أوضح فيها الرئيس الأوغندي أن التصريحات لا تعبّر عن وجهة نظر حكومته.(٨)

وتجدر الإشارة، إلى أن الموقف التشادي كان مؤيدًا لقرار المحكمة الدولية؛ باعتباره يصبّ في خانة إضعاف حكومة البشير التي تتهمها حكومة «إدريس دبي»، بأنها وراء محاولات الإطاحة بها عبر دعم قوى التمرد التشادية.

---

(١) انظر على سبيل المثال الموقف الكيني في:

Kenya protests at Bashir warrant http://www.nation.co.ke/News/-/1056/542382/-/u32vnx/-/index.html

- وحول موقف جنوب إفريقيا انظر:

Minister Dlamini Zuma notes Decision of the ICC to issue a Warrant of Arrest against Sudanese President Omar Al-Bashir at:http://www.dfa.gov.za/docs/2009/suda0305.html

- الموقف الإثيوبي:

http://www.mfa.gov.et/Press_Section/publication.php?Main_Page_Number=4388

- وحول الموقف الإريتري:

http://www.shabait.com/staging/publish/printer_9602.htm

(2) http://www.akhbarelyom.org.eg:81/akhbar/articleDetail.php?x=akhbar2009&y=17850&z=12619&m=2

(3) www.bbc.co.uk/.../2009/.../090702_ah_africanleaders_tc2.shtm/

(4) AFRICAN UNION، DECISION ON THE MEETING OF AFRICAN STATES PARTIES TO THE ROME STATUTE OF THE INTERNATIONAL CRIMINAL COURT (ICC)، PRESS RELEASE، Addis Ababa، ETHIOPIA 14 July 2009

(5) South Africa defends stance on ICC-Sudan row amid criticisms، Sudan tribune، Thursday 9 July 2009

(6) South Africa defends stance on ICC-Sudan row amid criticisms، Sudan tribune، Thursday 9 July 2009

(7) Mukasa ،Sudan: ICC Asks Govt to Arrest Bashir، all

(8) Sudan tribune، Friday 10 July 2009

ثانيًا: مواقف القوى الكبرى تجاه القرار:

في أعقاب صدور قرار المحكمة الدولية بتوقيف الرئيس البشير حثّت الولايات المتحدة الرئيس السوداني على المثول أمام المحكمة، وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون: إنه «ستتاح الفرصة للرئيس البشير عندما يمثل أمام المحكمة. إذا كان يعتقد أن لائحة الاتهام وُجهت إليه بطريق الخطأ يمكنه بالتأكيد أن يطعن في ذلك».

وأضافت كلينتون: «إنني آمل بالتأكيد ألا يؤدي ذلك إلى أيّ أعمال عنف إضافية أو عقاب من جانب حكومة البشير». مشيرة إلى أن «المحكمة الجنائية الدولية أصدرت لائحة الاتهام استنادًا إلى تحقيقات مطولة، وأن القضية الآن ينظرها القضاء».

وفي أعقاب قيام حكومة السودان بالرد على ذلك بطرد بعض منظمات الإغاثة العاملة في السودان، توعدت وزيرة الخارجية الأمريكية بأن البشير سيدفع ثمن ذلك الأمر[1]، وكان المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية «روبرت وود» قد أشار إلى أن الإدارة الأمريكية تعتقد أن من ارتكبوا أعمالاً وحشية يجب أن يمثلوا أمام العدالة. ودعا كل الأطراف -بما فيها الحكومة السودانية- إلى ضبط النفس.[2]

ومن جانبها وفي أعقاب صدور قرار المحكمة الدولية بتوقيف الرئيس السوداني أعربت الصين عن أسفها وقلقها تجاه إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة التوقيف بحق الرئيس السوداني. وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية الصينية: إن أولى أولويات المجتمع الدولي في إقليم دارفور الآن هو حفظ الاستقرار، والمضي قدمًا في دفع العملية السياسية، ونشر عملية حفظ السلام المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

وأشار إلى معارضة الصين لأيّ خطوة من شأنها تعكير صفو عملية السلام في إقليم دارفور وفي السودان. وعن أمله في أن يستمع مجلس الأمن ويحترم نداءات الاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز، ويتخذ الإجراءات اللازمة لمطالبة المحكمة الجنائية الدولية بتعليق النظر في هذه القضية وفقًا للمادة الـ١٦ من نظام روما الأساسي.[3]

> **جاء الموقف الروسي منتقدًا قرار المحكمة الجنائية الدولية، باعتباره يتعارض وسيادة السودان، وحصانة رئيسها، خاصة وأنها ليست عضوًا في المحكمة الجنائية الدولية، وشدّد البيان الصادر عن الخارجية الروسية على ضرورة السعي للحل السلمي.**

وفي ذات الاتجاه جاء الموقف الروسي منتقدًا قرار المحكمة الجنائية الدولية، باعتباره يتعارض وسيادة السودان، وحصانة رئيسها، خاصة وأنها ليست عضوًا في المحكمة الجنائية الدولية، وشدّد البيان الصادر عن الخارجية الروسية على ضرورة السعي للحل السلمي، ودعم جهود الوساطة التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي وغيره من الوسطاء، وأبدت روسيا استعدادها للقيام بأي جهود لازمة في هذا الاتجاه.[4]

أما على صعيد الموقف الفرنسي فقد دعت فرنسا على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية «أريك شوفالييه» الخرطوم إلى «التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية من أجل تنفيذ القرارات التي أصدرها القضاة، طبقًا لموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٩٣».[5]

---

(1) You will pay for deaths، Hillary warns Bashir at: http://www.nation.co.ke/News/africa/-/1066/547846/-/13qk74bz/-/index.html

(٢) الجزيرة نت في ٢٠٠٩/٣/٥م.

(3) http://www.fmprc.gov.cn/ara/xwfw/fyrth/t540399.htm

(4) (Statement by Russian MFA Spokesman Andrei Nesterenko Regarding the Issuance by International Criminal Court of an Arrest Warrant against Sudanese President Omar al-Bashir at: http://www.mid.ru/Brp_4.nsf/arh/63682157C6C24B93C3257570005624A9?Open Document

(٥) الجزيرة نت في ٢٠٠٩/٣/٥م.

وبالنسبة للموقف البريطاني، ومع صدور قرار توقيف الرئيس البشير، أعلنت بريطانيا أنها تدعم وتحترم «العملية المستقلة» التي قادت المحكمة الجنائية الدولية إلى إصدار مذكرة التوقيف بحق البشير. وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند في بيان له: «لقد شجعنا -وعلى نحو راسخ أيضًا- حكومة السودان على التعاون مع المحكمة بشأن مذكرات الاعتقال التي أصدرتها، ونأسف لأنها لم تتعامل بصورة جدية مع هذه المزاعم، أو تنخرط في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، ونكرر اليوم دعوتها للتعاون».(١)

ويُلاحظ توافق الرؤية الفرنسية والبريطانية حول إمكانية تعليق اعتقال البشير؛ حيث أبدت فرنسا استعدادها لقبول فكرة تعليق توجيه اتهامات دولية إلى البشير حول ارتكاب جرائم حرب في دارفور، وتجميد أي إجراء من جانب المحكمة الجنائية الدولية في حق البشير، بشرط أن تلبّي السودان شروطًا، منها: منع حوادث القتل والعنف والهجمات في الإقليم، وفتح حوار سياسي شامل مع كل الجماعات في دارفور، فضلاً عن تحسين علاقات السودان مع تشاد، وأن تحاكم السودان رجلين يُشتبه بارتكابهما جرائم حرب.(٢)

مع صدور قرار توقيف الرئيس البشير، أعلنت بريطانيا أنها تدعم وتحترم «العملية المستقلة» التي قادت المحكمة الجنائية الدولية إلى إصدار مذكرة التوقيف بحق البشير

وفي برلين دعا وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير الحكومة السودانية إلى ضبط النفس عقب صدور قرار المحكمة الجنائية.

كما أيّدت قيادة الاتحاد الأوروبي -على لسان الحكومة التشيكية التي تترأس بلادها الاتحاد في الدورة الحالية- قرار المحكمة الدولية. وجاء في بيان نشرته رئاسة الاتحاد أن الاتحاد الأوروبي «يؤكد على تأييده واعترافه بدور المحكمة الجنائية الدولية في نشر العدالة على مستوى العالم». وأشار بيان الاتحاد الأوروبي إلى أهمية توفير الحماية للمدنيين في فترات الصراع والحروب، وإلى ضرورة احترام حقوق الإنسان.(٣)

وقد وجهت الحكومة الكندية دعوة مماثلة للحكومة السودانية بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

أما الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون فدعا الخرطوم لاستمرار التعاون مع جميع هيئات الأمم المتحدة، وضمان سلامة أفرادها بعد صدور قرار المحكمة الجنائية. ولم يطالب كي مون صراحة الخرطوم بتسليم الرئيس السوداني إلى المحكمة التي تتخذ من لاهاي مقرًا لها، ولكنه قال: إنه يقر «بسلطة المحكمة الجنائية الدولية كهيئة قضائية مستقلة».(٤)

ثالثًا مواقف المؤيدين والمعارضين للقرار محاولة للفهم والتفسير

استنادًا إلى القراءة السابقة لمواقف القوى الدولية والإقليمية من قرار المحكمة الدولية يمكن القول: إن تلك المواقف تتبلور في موقفين أساسيين: (٥)

الموقف الأول: مؤيد لقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير، وتمثله القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتسانده كل من فرنسا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي بصفة عامة، وكذا العديد من المنظمات الدولية الغربية الكنسية، والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان، ومن سار في فلكها من المنظمات الإفريقية والعربية، بالإضافة إلى حركات التمرد الدارفورية.

(١) المرجع السابق.

(٢) ماعت للدراسات الحقوقية والقانونية، مرجع سابق، ص٧، وانظر أكرم حسين «المواقف الدولية من قرار المحكمة الجنائية بتوقيف البشير»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ١١٥.

(٣) الجزيرة نت في ٢٠٠٥/٣/٥م.

(٤) المرجع السابق.

(٥) راجع أكرم حسين، مرجع سابق، ص ١١٢- ١١٨.

وذلك بهدف الضغط على حكومة السودان لتحقيق غايات كل طرف ومصالحه على الساحة السودانية، كوقف العمليات العسكرية في دارفور، وتقديم بعض التنازلات لحركات التمرد المسلحة في الإقليم، علاوة على مصالح القوى الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة وفرنسا، وكذا جماعات الضغط الأفرو-أمريكية، والمنظمات الكنسية الغربية وفروعها بالقارة الإفريقية، وكذا منظمات حقوق الإنسان الغربية والإقليمية، وللتدليل على ذلك **يمكن الإشارة إلى ما يلي:**

أولاً: على الرغم من تبرير تلك القوى المختلفة لموقفها بدعوى السعي لتحقيق العدالة الدولية، ومعاقبة المسئولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال القتل والنهب المسلح التي شهدها إقليم دارفور، إلا أن السوابق المماثلة قديمًا (البوسنة الهرسك، الشيشان..)، وحديثًا (غزة، سيريلانكا، إقليم سينكينج..)، تشير إلى أن العدالة لم تكن وحدها بحالٍ هي المطلب الرئيس للقوى الكبرى، وأن معايير العدالة كما تطبقها الدول الغربية تحكمها -على نحو ما ذهبت إليه بحقٍّ الكثيرُ من الكتابات والتصريحات لمنظمات وقيادات عربية وإفريقية- معايير مزدوجة ومتحيزة تدور مع مصالح الغرب وأهدافه أينما دارت.

ثانيا: إن القراءة المتمعنة للسياق التاريخي الذي جاء فيه القرار، والترتيب الزمني لتصاعد المشكلة، وكذا في مسار علاقات السودان مع الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، تؤكد التحكم الأمريكي في مسار القضية نشأة وتطورًا، وبالتبعية تراجعًا أو تجميدًا أو استمرارًا، فليس من قبيل المصادفة أن يأتي قرار إحالة ملف دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية في أعقاب قرار مجلس النواب الأمريكي بالإجماع في الثالث من أكتوبر عام ٢٠٠٤م باعتبار ما يحدث في إقليم دارفور «إبادة جماعية».

فبعد أربعة أيام فقط من صدور هذا القرار، وفي الثامن من أكتوبر ٢٠٠٤م شكَّل الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي أنان لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، وفي نوفمبر من ذات العام وصل فريق تابع للأمم المتحدة إلى السودان للتحقيق في وقوع «جرائم إبادة جماعية في دارفور».

وقد رفعت اللجنة تقريرها في ٣١ يناير عام ٢٠٠٥م والذي مثَّل أساسًا لمذكرة الاتهام التي وجهتها المحكمة الجنائية الدولية بعد ذلك للحكومة السودانية.

وفي الثاني عشر من يوليو ٢٠٠٨م أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها «شون ماكورماك» أن «أوكامبو» سيتقدم بطلب لإصدار مذكرة توقيف للبشير. وبعد يومين وفي ٢٠٠٨/٧/١٤م وجَّه «أوكامبو» اتهامًا رسميًا للبشير بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في إقليم دارفور.

تلك الشواهد تؤكد مركزية الدور الأمريكي في تحريك القضية؛ تحقيقًا لمصالحها ومصالح حلفائها بالمنطقة، عبر مساندة قرار المحكمة الدولية كأداة للضغط على الحكومة السودانية، خاصة في ظل التحولات الاستراتيجية التي يمر بها السودان.

ثالثا: يأتي القرار في إطار الترتيبات المفترضة لإجراء الانتخابات الرئاسية في السودان، والتي كان من المفترض أن تُجرَى خلال هذا العام ٢٠٠٩م، وتتقاطع كذلك مع المساعي السودانية والعربية نحو إقناع الجنوبيين بخيار الوحدة، وبالتالي فإن الانشغال بإدارة أزمة قرار التوقيف يجعل غيرها من الملفات في درجة تالية من الأهمية، وهو ما يصب سلبًا في جهود الحفاظ على وحدة السودان، بل ويعمِّق من هوة الأزمة في دارفور؛ باستقواء الفصائل المتمردة بمضمون القرار لابتزاز حكومة السودان نحو مزيد من التنازلات، وهو ما تبدَّى في موقف حركة العدل والمساواة التي سارعت بتأييد القرار، بل والإعلان عن استعدادها للمساعدة في تنفيذه.[1]

---

(١) انظر هانئ رسلان، « أزمة المحكمة الجنائية الدولية وتأثيراتها على الداخل السوداني»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ٨٣.

رابعـاً: أن مجمـل هـذه العوامل تجعل السـودان على شـفا حفرة من التفتت والانقسـام حال رفضه الانصيـاع للمطالـب الأمريكية فيما يتصـل بإدارة ملـف الجنوب، خاصة بشـأن قضايـا مثل مكافحة الإرهاب، وحقول البتـرول الجنوبية، وحقوق التنقيب عـن النفط والمواد الخام التي تسـتحوذ الصين على الجانب الأكبر منها(١)، علاوة على تأمين خطوط نقل البتـرول والمواد الخام في غرب إفريقيا(٢)، وربما في المستقبل يتم منح حكومة جنوب السودان منفذًا مائيًا على البحر الأحمر يحول دون تحوله لدولة حبيسـة حال اختيار الجنوبيين خيار الانفصال. وكذلك تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بالحريات الشـخصية والعمل التنصيري في السـودان بصفة عامة، إرضاءً للمنظمات الكنسية ومنظمات حقوق الإنسان واللوبي الأفرو-أمريكـي المتصاعد القوة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمات الإغاثة الدولية والغربية، والتي تشـير الدراسات إلى وجود العديد من الآثار السلبية الناجمة عن وجودها على السـاحة السودانية حولت الكثير منها إلى جانب من جوانب المشكلة.(٣)

(١) كانت شركة «شيفرون» الأمريكية قد بدأت الاستكشافات في السودان في أواسـط الستينيات من القرن العشـرين، وبدأت في الاستخراج في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ثم باعت امتيازاتها لشركة سودانية عام ١٩٩٢م، ومع خروج شركة «شيفرون» ضعف نفوذ صناعة البترول الأمريكي في السـودان، ولم يعد للشركات الأمريكية إمكانية للدخول إلي السـاحة السودانية بعد وضع السودان على لائحة الدول الإرهابيـة (بمقتضى قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي لعام ١٩٩٦م). وصار هناك احتكار من تحالف شـركات تسيطر عليه شركة الصين الوطنية بنحو ٤٠٪ وشركة ماليزيا ٣٠٪ وشركة تليسمان الكندية ٢٥٪ وشركة السودان الوطنية للبترول ٥٪.

راجـع د. محمـود أبو العينين، «الدور الأمريكي فـي أزمة دارفور»، وفي د. حسن مكي، د. السـيد فليفل، أعمال الحلقة النقاشية حول: أزمة دارفور: الأصول والمواقف وسيناريوهات الحل والتدخل، القاهرة: معهد البحوث والدراسـات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م)، ص ٤٦١.

(٢) أكرم حسين، مرجع سابق، ص ١١٣.

(٣) مـن ذلك: وجود شـبكة معلومات واتصالات غايـة في الدقة تربط المنظمـات الإغاثية الأجنبية ببعضها البعض، وترصد كافة التحركات داخل معسكرات النازحين. والتحكم في اتجاهات المواطنين ورغباتهم لدرجة رفض إقامة مسـجد داخل أحد المعسكرات، وتشجيع عمليات النزوح والاستمرار في المعسـكرات، ورفض العودة الطوعية لمناطق= إقامتهم للاستفادة من المعونات المقدمة حتى بالمناطق غير المتضررة بما يعقِّد مسـألة الحل، وعمل بعض المنظمات على ترسـيخ مفاهيم سـلبية ضد كل ما هو عربي ومسلم وقبول كل ما هو أجنبي. كما أن الندوات والأنشـطة التثقيفية التي تقوم بها بعض المنظمات ساهمت في صُنع بلبلة فكرية لدى المواطنين النازحين لتلك المعسـكرات، هذا كله وغيره أوجد شبكة علاقات ومستفيدين من استمرار الأزمة يصعب معها التوصل السريع لتسوية المشكلة.

للمزيد انظر: د. سراج الدين عبد الغفار عمر، «الأزمة السودانية: مع إشـارة خاصة لأوضاع العمل الإنسـاني بدارفور»، في د. حسن مكي، د. السيد فليفل، مرجع سابق، ص ص، ٧٠-٧١.

خامسـاً: على صعيـد الموقف الفرنسـي، نجد أن مسـاندة القرار تنبع من رغبة فرنسـا في الضغط على الحكومة السودانية لتقديم بعض التنازلات على صعيد الساحة التشادية، والامتناع عن دعم المتمردين المناوئين لحكومة «إدريس دبي» الذي ما زالت فرنسـا تراه أفضل الخيارات لها على الساحة التشادية، رغم محـاولات الأخير إقامة توازن بين النفوذ الفرنسـي والأمريكي على السـاحة التشـادية، ولعله مما يدعم تلك الرؤية ربط فرنسـا إمكانية موافقتها على تعليق قـرار التوقيف بالتزام السـودان بوقـف الهجمات وأعمال العنف في دارفور، وفتح حوار سياسي مع كل الجماعات (المتمردة) في الإقليم، وتحسـين العلاقات مع تشـاد، ووقف دعم الجماعات التشـادية المناوئة للرئيس «دبـي»، ومحاكمة كل من أحمد هارون وعلي كوشـيب المتهمَيْن من قبل المحكمة الجنائية بارتكاب جرائم حرب في دارفور، يعضد ذلك أيضًا ما أشارت إليه بعض الكتابات من تحريض فرنسا مسئولي حركة العدل والمساواة على عدم التوقيع على أي اتفاق سلام لدارفور في الظروف القائمة.(٤)

سادسـاً: وبصفة عامة تبدي الـدول الغربية اهتمامًا بقضايا الحرب والسلام في السودان لاقترانها بقضايا انتهـاكات حقـوق الإنسـان، واللاجئـين والاتهامات المرتبطـة بتجارة الرقيق في السـودان، بالإضافة إلى تداخل مشكلات السودان مع دول الجوار ذات الأهمية الاسـتراتيجية في المنظومة السياسـية والعسـكرية والثقافية الدينية الغربية، خاصة مع ضغوط المنظمات

(٤) أكرم حسين، مرجع السابق، ص ١١٥.

الكنسية، وجماعات اليمين المسيحي الناشطة على الساحة الأوروبية، وكذلك جماعات حقوق الإنسان، وروابط تلك الجماعات الممتدة داخل القارة الإفريقية بشبكة مصالح ونفوذ بالغة القوة والانتشار في مجالات التنصير والإغاثة الإنسانية والمشروعات الاستثمارية والخيرية.[1]

الموقف الثاني: وتتبناه بالأساس الدول العربية ومعظم الدول الإفريقية والإسلامية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وبعض دول أمريكا اللاتينية، وبقدر ما الصين وروسيا. ويتمثل الموقف الأساسي لهذه المجموعة من الدول والمنظمات في رفض قرار المحكمة الجنائية الدولية؛ باعتباره سيمثل عقبة أساسية في سبيل التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة دارفور، كما سيزيد من تعنت حكومة السودان ومن التصعيد لها. ولن يحقق الاستقرار المنشود، وبالتالي لن يحقق العدالة المرجوة من إصداره.

ومثلما هو الحال فيما يتصل بموقف أنصار الاتجاه الأول، يخفي الموقف الموحد لأنصار الاتجاه الثاني ملامح عديدة للاختلاف في الدوافع والمبررات وراء موقف كل طرف من الأطراف الرافض لقرار توقيف الرئيس السوداني عمر البشير.

فعلى صعيد الدول العربية والإسلامية يترسخ الشعور بازدواجية المعايير الدولية في التعامل مع قضايا المنطقة في ظل الإصرار على التدخل السريع، وتفعيل المنظمات والقرارات الدولية في القضايا والمشكلات ذات الأطراف العربية والإسلامية الرسمية (السودان، العراق، إيران،....) وغير الرسمية (حزب الله، حركة حماس،.....)، على اختلاف الموضوعات والقضايا ودرجة الخطر وشرعيته، والتراخي بل والتعامي عن القضايا التي يكون الطرف المتهم فيها واحدة من القوى الكبرى أو أذيالها (مثل انتهاكات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، والانتهاكات الإسرائيلية المتتالية في الأراضي العربية المحتلة....). وهو الأمر الذي عبَّرت عنه على استحياء مواقف النظم العربية، وعبرت عنه صراحةً إيران والمواقف الشعبية، والكتابات الصحفية والمنظمات العربية والإسلامية، منذ صدور مذكرة المدعي العام للمحكمة الجنائية بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير.[2]

> **إن سجل النظم العربية وكثير من النظم في البلدان الإسلامية ليس أفضل كثيرًا من سجل النظام السوداني وممارساته، وبالتالي فإن إقرار حق المحكمة الدولية في توقيف الرئيس السوداني سيكون بمثابة سابقة لا تؤمن عواقبها بالنسبة لباقي النظم العربية والإسلامية.**

زيادةً على ما سبق، فإن سجل النظم العربية وكثير من النظم في البلدان الإسلامية ليس أفضل كثيرًا من سجل النظام السوداني وممارساته، وبالتالي فإن إقرار حق المحكمة الدولية في توقيف الرئيس السوداني سيكون بمثابة سابقة لا تؤمن عواقبها بالنسبة لباقي النظم العربية والإسلامية.

وتشترك النظم الإفريقية في السبب الأخير مع النظم العربية والإسلامية في رفض الموافقة على قرار توقيف الرئيس السوداني فيما يشبه الإجماع، على الرغم من ميراث التوترات والخلافات بين السودان والكثير من دول الجوار؛ حيث وحَّد سيف المحكمة الجنائية المسلَّط على معظم دول الجوار السوداني موقف تلك الدول تجاه قرار المحكمة الجنائية[3]؛ خشية أن تكون تلك الدول هي القربان التالي لسيف المحكمة.

---

(١) راجع الجزء الخاص بعلاقات السودان السياسية بدول العالم الغربي، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وذلك في التقرير السنوي الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، السودان والعالم: علاقات السودان بدول العالم، لعام ٢٠٠٣م وما بعده.

(٢) راجع نماذج لعناوين تلك الكتابات الصحفية والمواقف في ماعت، مرجع سابق، ص ١٢-١٧.

(٣) راجع بدر شافعي، «المواقف الإقليمية من قرار توقيف البشير»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ٩٨- ١٠٩.

ففــي حالة كينيا بســبب المجازر التــي تلت إعلان نتائج الانتخابات الرئاســية عام ٢٠٠٧م، وأما الكنغو الديمقراطية فبســبب دعم النظام لغــلاة الهوتو في شرق الكونغو بقيادة لوران نكوندا- المطلوب مثوله أمام المحكمــة الجنائية- في الممارســات والانتهاكات غير الإنسانية في مواجهة خصومهم في رواندا، وفي أوغندا بفعل الاتهامات الموجهة لكل من الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني وزعيم حركة جيش الرب المتمردة في أوغندا من جانب منظمات حقوق الإنســان بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان بأيدي القوات الحكومية وقوات جيش الرب، بالإضافة إلى اتهام الرئيس موســيفيني بدعم الممارســات الوحشية لمتمردي التوتســي -التي ينتمي عرقيًا إليهم- في الكنغو في مواجهة الهوتو.

ولا يختلــف الأمر كثيرًا بشــأن كل من إفريقيا الوســطى وتشــاد التي شــهدت كل منها حربًا أهلية مُورســت فيها كافــة الانتهاكات، وكذا لا يخلو ســجل كل من إثيوبيا وإريتريا من ممارسات مشابهة في مواجهة بعضهما البعض في الحرب الحدوديــة التــي دارت رحاها بين الجانبين لأكثر من سبعة أعوام، أو من جانب كل نظام في مواجهة حركات التمرد الداخلية، أو ممارســات النظامين على الساحة الصومالية.(١)

إضافة إلــى ذلك، فإن اتخاذ أي مــن دول الجوار موقفًا معاديًا للنظام الســوداني فيمــا يتصل بقرار المحكمة الجنائية، يحمل فــي طياته مخاطر تصعيد المعارضة المســلحة الداخلية عبر الدعم الســوداني لتلك الجماعات والقــوى في ظل التداخلات العرقية والقبلية الحدودية ومعســكرات اللاجئين المنتشــرة والمتداخلة عبر الحدود؛ حيث تحتفظ كل دولة بآلاف اللاجئين مــن دول الجوار يمثلون رصيدًا كافيًا لإثارة القلاقل لجيرانها عند الحاجة لذلك.

(١) المرجع السابق، ص ٩٩.

وإذا كانت الصين وروســيا -بما تملكانه من مكانة وقوة دولية- في مأمن نسبي من تحريك دعاوى دولية في مواجهة نظمهما الموصومــة بدورها بالعديد من الانتهاكات لحقوق الإنســان، فإن اعتبــارات المكانة، والمصالــح الاقتصادية للدولتين، على الصعيد العربي والإفريقــي(٢)، تمثل دافعًا أساســيًا فــي التحفظ والاعتراض على قــرار المحكمة الجنائيــة الدولية، والمطالبــة بتجميده، ومنح مزيد من الوقت لمســاعي التسوية السلمية السياسية للأزمة في دارفور.

وإذا كانت الاستثمارات الصينية والروسية ومصالحهما مع السودان لا تقترب من مصالحهما مع العالم الغربي والولايات المتحدة الأمريكية(٣)؛ بما قد يحول دون صدام الطرفين بشأن مزيد من العقوبات ضد الســودان، فإن هيبة الدولتين ومكانتهما لــدى دول العالم النامي التــي أصبحت علــى المحك، وكذا الخشية من تكرار سيناريو السودان في مناطــق وأقاليم أكثــر أهمية وحساسية لدى روسيا والصين، قد يدفــع الدولتين لاتخاذ موقف أكثر تشددًا تجاه أي إجراءات تصعيدية في الشــأن الســوداني؛ للحيلولة دون خروج الأمر عن نطاق نفوذهما وســيطرتهما، ولتحقيــق أكبر قدر من المصالح والتنازلات من الأطراف المعنية بالمسألة، ممثلة في أنصار كل من الاتجاهين السالف بيانهما.

إن اتخــاذ أي من دول الجوار موقفًا معاديًا للنظام السوداني فيما يتصل بقرار المحكمة الجنائية، يحمل في طياته مخاطر تصعيد المعارضــة المسلحة الداخلية عــبر الدعم الســوداني لتلك الجماعات والقوى في ظل التداخــلات العرقيــة والقبليــة الحدودية ومعســكرات اللاجئين المنتشرة والمتداخلة عبر الحدود

رابعًا: قرار المحكمة الجنائية الفرص والتحديات:

في ضوء كل ما سبق يتضح أن مواقف وردود أفعال القوى والأطراف الإقليمية والدولية تحمل من الفرص بقدر ما تحمل من التحديات، فالموقف المعارض لقرار المحكمة يحمل من التعارض والتناقض الكثير؛ حيث لا ينبع في معظمه من قناعة بصواب الموقف السوداني،

(٢) عبدالله عبيد حســن، ثمن العلاقات الســودانية - الصينية، جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٠٠٧/٥/٣١م.

(٣) أكرم حسام، مرجع سابق، ص ١١٦-١١٧.

بقدر ما ينبع من مخاوف ومصالح خاصة لهذا الطرف أو ذاك من أطراف المعادلة، وهي مصالح حيوية بالنسبة لأنظمة الحكم العربية والإفريقية، الأمر الذي يجعل دفاع تلك الأنظمة عن النظام السوداني، ورفضها لقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس «عمر البشير»، بمثابة دفاع عن نفسها، في ظل ما سلف بيانه، من توفر مسوغات ومبررات إصدار قرارات مشابهة بحق الكثير من قيادات الدول العربية والإفريقية.

وفي ضوء مخاوف تقسيم السودان، وتداعياته السلبية على دول الجوار المهددة بانتقال عدوى التقسيم والتفتيت إليها في ظل واقع التعددية الإثنية، والصراع العرقي الذي تعاني منه كثير من دول جوار السودان وفي مقدمتها: تشاد، وإثيوبيا، والكنغو الديمقراطية، وإفريقيا الوسطى، وكينيا ... بالإضافة إلى تأثيراتها الاستراتيجية على الأمن القومي لمصر والجماهيرية الليبية بفعل التدخلات الدولية والإقليمية؛ وبفعل ما خلَّفته أزمة دارفور من تحالفات جديدة في الساحة السودانية، والتي كان من أبرزها: الوجود الإسرائيلي الفاعل على صعيد الأزمة، عبر دعم حركتي التمرد الرئيستين في دارفور (حركة تحرير السودان، وحركة العدل والمساواة)، وتقديم المساعدات والمنح للمتأثرين بالصراع الموجودين في تشاد، ونشاط بعض المنظمات الإسرائيلية في العمل وسط معسكرات اللاجئين السودانيين في تشاد.

بالإضافة إلى ترحيب إسرائيل باللاجئين إليها من دارفور، ومنحهم حق اللجوء السياسي والإقامة؛ وقيام حركة العدل والمساواة بفتح مكتب لها في إسرائيل، التي تنظر إلى تلك الأزمات في ضوء استراتيجية كلية تهدف إلى اختراق القارة السوداء سياسيًا واقتصاديًا، والحيلولة دون قيام تضامن عربي إفريقي، والأكثر من ذلك الحد من المدّ الإسلامي في الساحة الإفريقية.[1]

وهذا الأمر هو الذي يضاعف من خطورة الوضع في دارفور على المصالح العربية والإسلامية في المنطقة، وإذا كان المد الإسلامي يمثل هاجسًا مشتركًا بين النظم العربية والغربية على اختلاف المرامي والغايات؛ فإن التمدد الإسرائيلي بفعل مضاعفات أزمة دارفور يمثل خطرًا على مصالح النظم العربية، يقتضي مزيدًا من الاهتمام بتسوية مشكلة دارفور، وسدّ تلك الثغرة في جدار الأمن القومي العربي.

والواقع أن عدم توقيع الكثير من الدول العربية والإفريقية على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية يوفّر قدرًا من المرونة أمام تلك الدول من ناحية في التخفف من الالتزام بقرار المحكمة الجنائية الدولية، ويوفر للنظام السوداني مجال حركة ومناورة في ظل عدم إحكام الحصار عليه، خاصة مع إعلان الدول الإفريقية الأعضاء في الاتحاد الإفريقي عدم التزامها بقرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس السوداني.

وبالرغم من ذلك يصعب الرهان على مواقف ذلك الفريق -بفعل تعارض دوافع ومبررات الدول والتنظيمات العربية والإفريقية، وكذا الدول والتنظيمات الإسلامية- لمعارضة قرار المحكمة.

والأخطر من هذا أن ذلك الموقف يفتقد الإرادة والإدارة الفعالة له على أرض الواقع، في ظل حقيقة ضعف الكثير من الدول والتنظيمات المناصرة لهذا الاتجاه، وتبعيتها للعالم الغربي وجودًا وعدمًا، فضلاً عن مواريث التوجس والريبة وعدم الثقة بين كثير من الدول والتنظيمات المناهضة لقرار المحكمة، (على سبيل المثال إثيوبيا- إريتريا، إيران- مصر، الصين- روسيا، جنوب إفريقيا- زيمبابوي- المؤسسات الحكومية- المنظمات الشعبية على الساحتين العربية والإفريقية.....).

الأمر الذي يقلّص من الثقة والاعتماد على ثبات موقف هذه الدول والتنظيمات، وجديتها في تفعيل

---

(١) مركز الدراسات السودانية، حالة الوطن : التقرير الاستراتيجي السوداني العاشر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٩م)، ص ٨٠-٨١.

موقفها على أرض الواقع إذا ما اتجهت الدول الكبرى المؤيدة للقرار إلى تنفيذ قرار المحكمة قسـرًا، وفرض مزيد مـن العقوبات على السـودان ومن يؤيدها من الدول. خاصة إذا استطاعت تلك الدول تحييد الموقف الروسـي والصيني بتنازلات أو تهديدات سياسـية (التبت وتايون بالنسـبة للصين، جورجيا.. توسـيع حلف الناتو.. بالنسـبة لروسـيا)، أو اقتصادية، وهو أمر وإن كان صعبًا لكنه ليس مسـتحيلاً أو مستبعدًا في عالم السياسة.

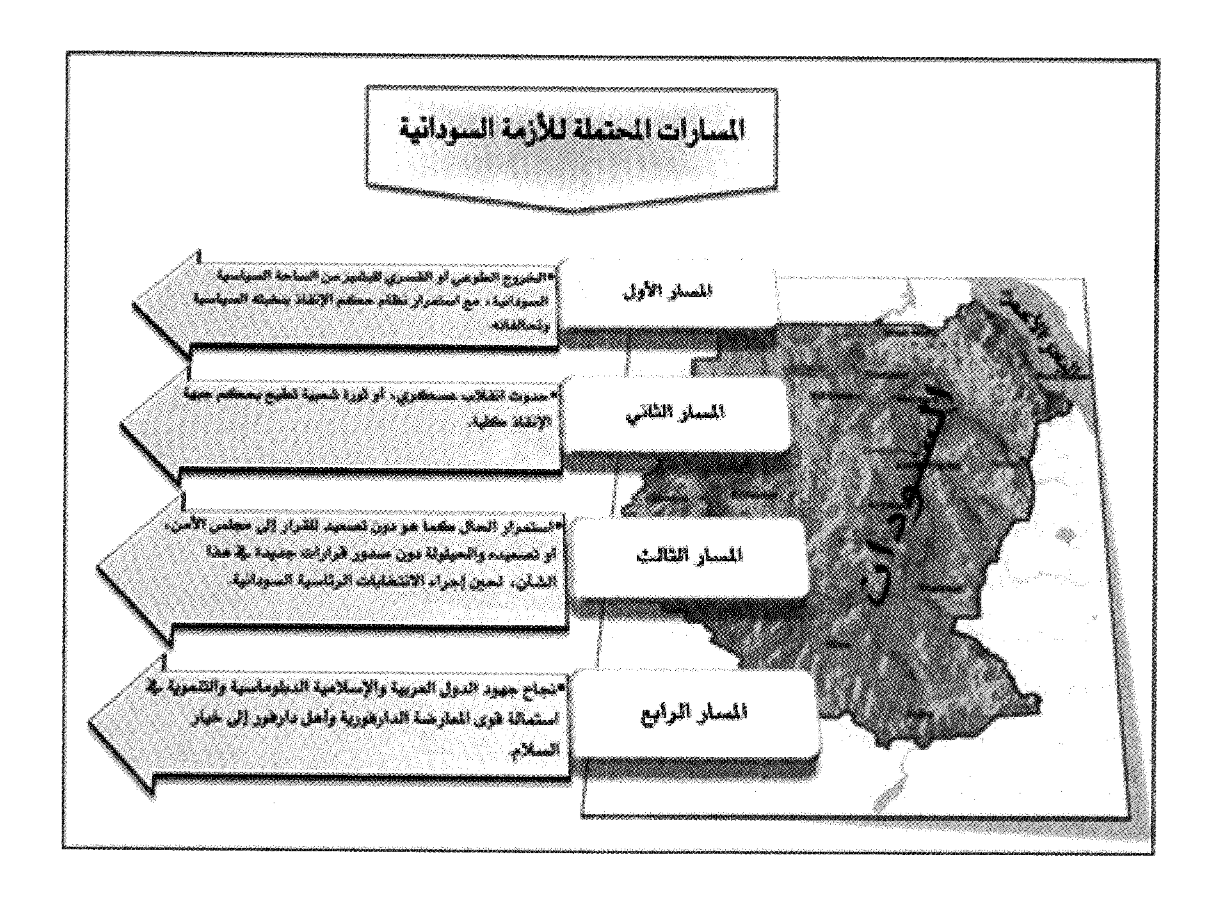
وعلى صعيد آخر، فإن الموقف المؤيد لقرار المحكمة الدوليـة يحمل من التناقضات ما يمكن معه للحكومة السودانية -حال توافر الإرادة السياسية على الفعل- العمل على تحييد بعض القوى لاسيما فرنسا بما قد يؤدي إلى تفكيك ذلك الموقف؛ وذلك بمحاولة احتواء المخاوف الفرنسـية بشأن تشـاد، عبر التأكيد قولاً وعملاً على عدم التدخل في الشئون الداخلية لتشاد، ووقف دعم قوى التمرد التشـادية، مقابل توقف تشاد وفرنسـا عن تقديم الدعم السياسـي والمادي بإيواء ومسـاندة متمردي دارفور، وكذلك ممارسة قدر من الضغط على المتشـددين داخل تلك الحركات للقبول باتفاقات التسوية وفي مقدمتها مقررات «أبوجا».

وكذا بإنشـاء محكمة دولية سـودانية بمسـاعدة إفريقيـة، عربيـة وإسـلامية، وبمراقبـة أوروبية (فرنسـية، ألمانية، بريطانية...)، لمحاكمة المسـئولين السـودانيين الذين تطالب فرنسا بمحاكمتهم، الأمر الذي سـيدعم الموقف السوداني في مواجهة الداعين للاسـتجابة لقرار المحكمة الدولية من خلال سحب البسـاط القانوني الذي يزعم عدم جدية التحقيقات والمحاكمات السـودانية؛ حيث تتفق فكرة المحاكمات السودانية الجدية للمتهمين بارتكاب جرائم وانتهاكات لحقوق الإنسان في دارفور مع صحيح القانون، بل ومع ميثاق المحكمة الجنائية الدوليـة، وأكثر من ذلك مع الموقف الأمريكي الرافض للتوقيع على ميثاق المحكمة الجنائية الدولية، وسعيها الحثيث لإعفاء مواطنيها من المثول أمام تلك المحكمة، بدعوى أنها ستتولى محاكمة مـن يثبت تورطه فـي جرائم مشـابهة أمام المحاكم الأمريكية.

وبالنظر لدور المصالح الاقتصادية الأمريكية الفاعل في دعم الاتجاه الدافـع نحو تفعيل قرارات المحكمة الجنائية الدولية بشـأن السودان، فإن التعامل الناجع مع الأزمة يقتضي الاستفادة من ذلك العنصر عبر إبداء بعض المرونة فيما يتصل بمساعي الشركات الأمريكية البترولية للعمل على الساحة السودانية؛ بما يدفع تلك الأخيـرة للضغط على الإدارة الأمريكية للتخفيف من التحيـز إلى جانب المتمردين ضد حكومة السـودان، وفـي ذات الوقت يحقّق نوعًا من الضغط على الصين لإبداء قدر أكبر من الدعم للموقف السوداني؛ حفاظًا على مصالحها الاقتصادية بصفـة عامة، والبترولية بصفة خاصة في السودان.

وينبغي أن يصاحب المسعى السوداني حملة إعلامية حسـنة التخطيط والتنفيذ موجهة بالأسـاس للعالم الغربي والولايات المتحـدة الأمريكية، وبصفة خاصة لذوي الأصول الإفريقيـة؛ لبيان الحقائق الموضوعية في قضيـة إقليم دارفور، وكذا في جنوب السـودان بعد اتفاقيات السـلام، وعدم ترك المجال الإعلامي بمختلف أدواته (تليفزيون، صحف، إذاعة،...)، حكرًا على أبواق القائلين بانتهاكات حقوق الإنسان، وارتكاب جرائم ضد الإنسـانية في السودان....، وكشف زيف تلك الادعاءات بخطاب عقلانـي قائم على البيانات الواقعية والإنجازات، وليس خطابًا عاطفيًا إنشائيًا لن يُجْدِ فتيلاً في التحاور مع تلك الجماعات.

وعلـى ذات الصعيد يمكن الاسـتفادة من خبرات الجاليات العربية والإسـلامية والإفريقية المتعاطفة على السـاحة الأمريكية في صياغة الخطاب المضاد ونشره في المجتمع لتهدئة مخاوف الجماعات الأفرو-



أمريكية، وغيرها من الجماعات المعنية بأوضاع السودان بصفة عامة ودارفور بصفة خاصة، مع إيلاء عناية خاصة بكشف شبكات المصالح لبعض جماعات حقوق الإنسان والمنظمات الإغاثية، التي تتاجر بقضايا السودان لتحقيق مصالح خاصة مادية ومعنوية.

وعلى صعيد المنظمات الدولية العاملة في مجالات حقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية يتطلب التعامل الفاعل من الحكومة السودانية تحقيق قدر ملموس من التنمية في أرض الواقع في إقليم «دارفور»، بما يمكن معه تفكيك معسكرات اللاجئين والنازحين التي باتت مصدرًا للضغوط الدولية والإقليمية، ومصنعًا للمتمردين والناقمين على السلطة في السودان، ولمزيد من الفُرقة والانقسام في البلاد، وهو ما يتطلب تمويلاً كبيرًا ودعمًا دوليًا وإقليميًا في مقدمته الدعم العربي والإسلامي والإفريقي، وهو الدعم الذي تحول دونه التناقضات التي تشوب مواقف الأطراف المذكورة.

خامسًا: المسارات المحتملة

يمكن إجمال المسارات المحتملة للأزمة في عدة مسارات على النحو التالي:

المسار الأول: الخروج الطوعي أو القسري للرئيس البشير من الساحة السياسية السودانية، مع استمرار نظام حكم الإنقاذ بنخبته السياسية وتحالفاته، الأمر الذي سيؤدي من ناحيةٍ إلى إغلاق ملف المحكمة الجنائية، كما أنه سيمهل الرئيس الجديد فسحة من الوقت لتسوية الأزمات الداخلية، وعلى رأسها أزمة دارفور، والقضايا العالقة مع دول الجوار والقوى الدولية والإقليمية، متحللاً من القيود الكثيرة التي وضعها الرئيس عمر البشير على نفسه بعهوده وأيمانه وقراراته وخطاباته الحماسية.

ولكن هذا المسار يحمل بدوره أيضًا مخاطر الانشقاق والصراع الداخلي على من يخلف البشير في رئاسة البلاد حتى إجراء انتخابات جديدة، هل

يقبل الشماليون برئاسة سلفاكير؟ وما هي تداعيات رئاسته على وحدة البلاد، ومسار الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها ونتائجها، ومن بعدها مسار ومصير الاقتراع على حق تقرير المصير للجنوب.

المسار الثاني: حدوث انقلاب عسكري، أو ثورة شعبية تطيح بحكم جبهة الإنقاذ كلية، وهذا المسار يحتمل أكثر من مسار فرعي يتوقف بيانه على طبيعة القائمين به ومن ورائهم، فمن ناحية يمكن أن يقوم النظام الجديد بعقد صفقة مع العالم الغربي بتسليم الرئيس البشير أو محاكمته دوليًّا على أرض السودان، نظير الاعتراف بالنظام الجديد الذي سيتعهد بحل مشكلة دارفور، واحترام اتفاقات السلام مع الجنوب واستحقاقاتها.

ومن ناحية أخرى يمكن أن يتنصل النظام الجديد من كافة التزامات نظام جبهة الإنقاذ تجاه الجنوب، متهمًا إياه بالتفريط في سيادة البلاد ووحدتها، والانصياع للعالم الغربي، مع التعهد بتأمين حقوق أهل دارفور وجميع السودانيين في حياة كريمة في سودان موحد، ويحمل هذا المسار مخاطر التدخل الدولي والإقليمي، وعودة الأوضاع في السودان إلى أسوأ مما كانت عليه داخليًّا، ما لم تتح التوازنات الإقليمية والدولية للنظام الجديد الفرصة لتوطيد نفوذه داخليًّا، ومن ثم إقليميًّا ودوليًّا، وهو أمر بدوره مستبعَد في ضوء توازنات القوى الشمالية الجنوبية.

المسار الثالث: استمرار الحال على ما هو عليه دون تصعيد للقرار إلى مجلس الأمن، أو تصعيده والحيلولة دون صدور قرارات جديدة في هذا الشأن، لحين إجراء الانتخابات الرئاسية السودانية، والنظر لما ستسفر عنه من نتائج.

وفي ضوئها يمكن وضع مسارات جديدة حال احتفاظ الرئيس البشير بمنصب الرئاسة، ومدى استقرار الأوضاع، والإقرار بصحة النتائج، أو عدم استقرار الأوضاع وانزلاقها لمستنقع الانتخابات الكينية عام ٢٠٠٧م، وما شهدته من صدامات وانتهاكات؛ حيث يحتمل كل وضع من تلك الأوضاع مجموعة أخرى من المسارات والاحتمالات، تنتهي في مجملها بخروج الرئيس السوداني من السلطة إلى مثواه، أو المحاكمة، أو استمرار السودان رهين السيف الدولي المسلَّط عليه من قوى الهيمنة والاستكبار الغربي والأزمات الداخلية.

المسار الرابع والأخير: والمفرط في التفاؤل أن تنجح جهود الدول العربية والإسلامية الدبلوماسية والتنموية في استمالة قوى المعارضة الدارفورية وأهل دارفور إلى خيار السلام بخطة تنموية ومشاركة سياسية لكافة القوى الفاعلة على الساحة[1]، وتحييد قوى الفتنة والإثارة بكافة السبل الممكنة، حتى وإن اقتضى الأمر استخدام أساليب غير سياسية وغير دبلوماسية لوأد الفتنة بوأد قادتها.

وإعطاء القضاء السوداني الفرصة لتشكيل المحاكمة المناسبة مع تقديم المساعدة العربية والإفريقية من خلال قضاة ومحامين عرب وأفارقة تحت مظلة الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي.

(١) راجع في ركائز ومتطلبات هذا المسار، د. أماني الطويل، «التطورات المحتملة في دارفور في ضوء قرار توقيف البشير»، أوراق الشرق الأوسط، القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد ٤٤، أبريل ٢٠٠٩م، ص ١٢٧-١٢٨.

معلومات إضافية

التسلسل الزمني للأزمة بين المحكمة الجنائية والسودان:

٢٠٠٤/١٠/٣م	أجاز مجلس النواب الأمريكي بالإجماع قرارًا يعتبر ما يحدث في إقليم دارفور «إبادة جماعية».
٢٠٠٤/١٠/٨م	شكَّل الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان لجنة دولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، تتألف من خمسة أعضاء برئاسة القاضي الإيطالي أنتونيو كاسيسي.
٢٠٠٤/١١/١٠م	وصل فريق تابع للأمم المتحدة إلى السودان للتحقيق في وقوع «جرائم إبادة جماعية في دارفور».
٢٠٠٥/١/٢٠م	رفعت لجنة تحقيق سودانية برئاسة رئيس القضاء الأسبق دفع الله الحاج يوسف تقريرًا للرئيس السوداني عمر للبشير تحدثت فيه عن تجاوزات لحقوق الإنسان في إقليم دارفور، ولكنها نفت وقوع تطهير عرقي، أو عمليات اغتصاب جماعي.
٢٠٠٥/١/٣١م	أعلنت لجنة التحقيق التي شكَّلتها الأمم المتحدة أن الحكومة السودانية «لم تعتمد سياسة إبادة جماعية في دارفور». لكنها حمَّلتها هي وميليشيات الجنجويد والمتمردين المسئولية عن خروقات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي تشكل جرائم بموجب القانون الدولي.
٢٠٠٥/٣/٣١م	طلب مجلس الأمن من المحكمة الجنائية الدولية بدء التحقيق في أزمة دارفور.
٢٠٠٥/٦/٦م	أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنها فتحت تحقيقًا في الجرائم التي حصلت في دارفور، وأوضحت المحكمة أنها ستحاكم ٥١ مشتبهًا بهم حصلت على أسمائهم من الأمم المتحدة.
٢٠٠٥/٦/١١م	أعلنت السلطات السودانية عن إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة، والتي قالت: إنها ستحل محل المحكمة الجنائية الدولية، وأكدت أن ١٦٢ متهمًا سيمثلون أمام المحكمة، وذلك بعد اكتمال التحقيقات معهم.
٢٠٠٥ /٦/٣٠م	قلل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من المحاكمات التي بدأها السودان، وقال: إنه لا يتوقع أن تحاكم المتهمين الرئيسيين بارتكاب فظائع في دارفور، وقد يكون بينهم مسئولون حكوميون وضباط عسكريون كبار.

٢٠٠٦/١/٩م	أُعلن في دارفور عن وثيقة مصالحة بين ثلاث قبائل متناحرة، أُغلق بموجبها ملف مقتل ١٢٦ شخصًا من قبيلة غير عربية في ليلة واحدة على أيدي أفراد من قبيلتين عربيتين.
٢٠٠٦/١/١١م	شدَّد السودان مجددًا على تولي قضائه محاكمة المشتبه بتورطهم في ارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور.
٢٠٠٦/١/١٥م	أعلنت حركة تحرير السودان المتمردة بدارفور عزمها تسليم المدعي الجنائي الدولي خرائط وخططًا ووثائق جديدة وصفتها بأنها سرية، تدين أعضاء بارزين في الحكومة السودانية بارتكاب جرائم حرب بالإقليم.
٢٠٠٦/٤/٧م	وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون يهدف إلى منع ما وصفه بالفظائع التي تُرتكب في إقليم دارفور، ينص القانون على فرض عقوبات على المسئولين عن «إبادة جماعية، أو جرائم حرب، أو جرائم ضد الإنسانية»، وتجميد أموالهم.
٢٠٠٦/١٢/١٨م	زعم المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية لويس أوكامبو أن محققيه عثروا على أدلة تثبت حدوث وقائع عمليات قتل، واغتصاب وتعذيب في دارفور، مشيرًا إلى أن عمله يركز على وقائع وقعت بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م.
٢٠٠٧/٢/٢٢م	أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنها ستعرض أدلة تثبت تورط أشخاص في جرائم حرب، وأخرى ضد الإنسانية في دارفور.
٢٠٠٧/٢/٢٧م	وجَّهت المحكمة الجنائية الدولية لوزير الدولة بوزارة الداخلية السابق ووزير الدولة للشئون الإنسانية حاليًا أحمد هارون وعلي كوشيب القائد بميليشيات الجنجويد اتهامات بارتكاب «جرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب» في دارفور بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م، وطلب أوكامبو من المحكمة إصدار مذكرتي اعتقال بحقهما. - رفضت الحكومة السودانية محاكمة أي سوداني خارج بلده، حتى وإن كان متمردًا، وقامت بإحالة عسكريين إلى القضاء؛ لاتهامهم باقتراف جرائم في دارفور، منها قتل مواطنين وحرق قرى.
٢٠٠٧/٣/٣م	أقسم الرئيس السوداني ثلاثًا بأنه لن يسلم أي سوداني لمحاكمته في الخارج.
٢٠٠٧/٣/٧م	أُعلن في الخرطوم أن علي كوشيب سيمثل أمام المحكمة الجزائية الخاصة في الجنينة عاصمة ولاية غرب دارفور، إلى جانب النقيب في الجيش حمدي شرف وشخص ثالث يدعى عبد الرحمن داود.

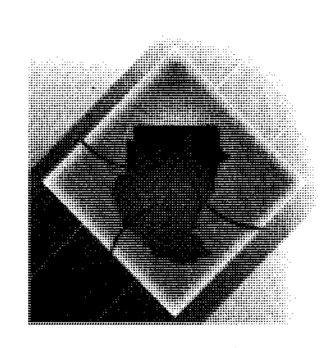
٢٠٠٧/٣/٢٣م	أعلن المدعي العام السوداني صلاح أبو زيد أنه قرَّر مجددًا استجواب أحمد هارون في موضوع اتهامه من المحكمة الجنائية الدولية بعد أن تمَّت تبرئته في وقت سابق من التهم الموجهة إليه بشأن الانتهاكات في دارفور.
٢٠٠٧/٥/٢م	أصدر القضاة في المحكمة الجنائية الدولية مذكرتي توقيف بحق كل من هارون وكوشيب، وتضمنت لائحة الاتهام ٥١ جريمة ضد الإنسانية، وجرائم حرب من بينها: الاضطهاد، والقتل، والتعذيب، والاغتصاب. - أعلن وزير العدل السوداني أن السودان يرفض قرار مدعي المحكمة الجنائية الدولية، مؤكدًا أن موقفه يتطابق مع القانون الدولي؛ نظرًا لأنه ليس عضوًا في معاهدة إنشاء المحكمة الجنائية.
٢٠٠٧/١٢/٦م	دعا أوكامبو المجتمع الدولي إلى الضغط على السودان لوقف ما ادعاه عدم تعاونها مع المحكمة في تسليم هارون وكوشيب.
٢٠٠٨/٦/٦م	قال أوكامبو: إنه يسعى لتوجيه اتهامات جديدة إلى مسئولين كبار في السودان بشأن تدهور الأوضاع في إقليم دارفور.
٢٠٠٨/٦/٧م	أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أنها حاولت اعتقال الوزير أحمد هارون أثناء توجهه لأداء مناسك الحج.
٢٠٠٨/٧/١٢م	أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية على لسان المتحدث باسمها شون ماكورماك أن أوكامبو سيتقدم بطلب لإصدار مذكرة توقيف للبشير.
٢٠٠٨/٧/١٤م	وجه أوكامبو اتهامًا رسميًا للبشير بارتكاب جرائم حرب وإبادة جماعية في إقليم دارفور، وطلب من قضاة المحكمة إصدار مذكرة لاعتقاله.
٢٠٠٨/٩/٢٦م	أجرى عدد من الوزراء العرب والأفارقة لقاءات في نيويورك بهدف دفع مجلس الأمن لاتخاذ قرار بتأجيل مطلب أوكامبو بإصدار مذكرة اعتقال للبشير.
٢٠٠٨/١١/٢٠م	طلب أوكامبو إصدار مذكرات توقيف لثلاثة من قادة المتمردين في دارفور اتهمهم بمهاجمة جنود في قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٧م، وقتل اثني عشر منهم، إضافة إلى الاستيلاء على عتادهم.

٢٠٠٩/٢/١٩م	أعلنت البعثة المشتركة الأممية الإفريقية في دارفور أن قواتها وُضعت في حالة تأهب قصوى تحسبًا لحدوث ردود عنيفة ضد الأجانب في السودان إذا ما قررت المحكمة الجنائية الدولية إصدار مذكرة توقيف للبشير.
٢٠٠٩/٢/٢٣م	قالت المحكمة الجنائية الدولية: إنها ستحسم قرارها في الرابع من مارس بشأن مذكرة اعتقال للرئيس السوداني عمر حسن البشير بتهمة المسئولية عن ارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور.
٢٠٠٩/٣/٢م	قال أوكامبو: إنه إذا أصدر قضاة المحكمة مذكرة توقيف للرئيس السوداني عمر البشير فسيُعتقل حالما يتجاوز حدود السودان. - جددت الحكومة السودانية عدم اعترافها بالمحكمة الجنائية قائلة: إن قرارًا صادرًا عنها لا يعنيها.
٢٠٠٩/٣/٣م	البشير يلقي خطابًا في افتتاح سد مروي بشمال السودان، ويجدد موقف السودان الرافض للتعامل مع أي قرار دولي «يستهدف السودان»، ويقول: إن الرد سيكون بالتنمية، وتعزيز مسيرتها في جميع القطاعات، خاصة الزراعة.
٢٠٠٩/٣/٤م	المحكمة الجنائية الدولية تصدر مذكرة اعتقال بحق الرئيس السوداني عمر البشير، معتبرة إياه متهمًا جنائيًا بوصفه مشاركًا غير مباشر في هجمات دارفور. وتتهم المذكرة البشير بـ«تصفية مدنيين، والتهجير القسري، والتعذيب والاغتصاب» في حين نفت عنه تهمة الإبادة الجماعية.

المصدر:

الجزيرة نت، ملف «البشير والمحكمة الجنائية»، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1D08E867-8B6A-4BFF-8564-9D26604A4019.htm



أزمات السودان وتحديات أمن المنطقة العربية

د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

ملخص الدراسة

تتشابه معاني الأمن في بعديه اللغوي والاصطلاحي، حيث تركّز جميعها على أن الأمن هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة والأمة. وهناك أسئلة عديدة يطرحها مفهوم الأمن، لعل أهمها: الأمن لمن؟ هل لفردٍ أم لبعض الأفراد، أو لمعظمهم أم لهم جميعًا؟ أم للمجتمع؟ أم لدولة واحدة، أو لبعض الدول أم لمعظمها أو كلها؟ وينجم عن هذا السؤال بروز ثلاث رؤى رئيسة متعلقة بالأمن هي: الأمن القومي، والأمن المجتمعي، والأمن الإنساني.

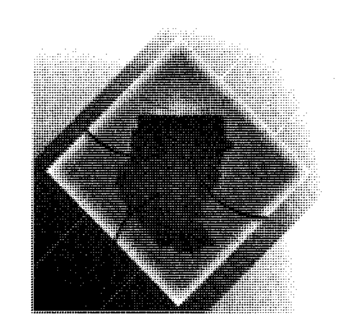
ثم هناك سؤال عن تحقيق الأمن لأيّ قيم؟ وذلك لأن «القيم» متعددة تبعًا لتنوع الأفراد والدول والفاعلين الاجتماعيين. وربما تشمل السلامة المادية والرفاه الاقتصادي، والاستقلالية والاستقرار النفسي. فهل هدف الأمن حماية السيادة، أم حماية الهوية، أم بقاء الفرد؟ ثم ما كمية الأمن المطلوبة؟ وهل الأمن قيمة «جزئية» يمكن أن يكون لديك منها جزء، قل أو كثر؟ أم إنه قيمة «مطلقة»؟ إما أن تكون آمنًا أو غير آمن؛ حيث لا يوجد أمن «جزئي».

ولمّا كانت معظم أزمات السودان الرئيسة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمحيطه الإقليمي العربي والإفريقي، ومن ثَم الإسلامي، فإنه يمكن القول: إن التحديات المتنوعة التي يواجهها ذلك البلد، والتي يتداخل فيها العسكري والسياسي، مع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إنما تنعكس على مرتكزات أمن المنطقة باتساع نطاقها وأبعادها ومراميها.

الأمر الذي يجعل من الأزمات التي تحيق بالسودان، وتوشك أن تعصف به، إنما تحمل بين طياتها تحديات مباشرة على أمن المنطقة العربية والإفريقية والإسلامية بشكل عام.

ولن تحقق دول المنطقة أمنها بشكل فعّال دون أن تعمل على توفير أمن السودان أولاً، وهذا لن يحدث أيضًا ما لم تُلم تلك الدول بأوضاع السودان، عبر إدراك الشبكات الاجتماعية التي تعمل في قضايا البلاد المتشابكة ومكوناتها، من جماعات مسلحة، ومرتزقة، وشركات عسكرية وأمنية خاصة، وشركات تجارية، وأمراء حرب، ومنظمات إغاثة وجاسوسية تعمل على حدود السودان، وبالتالي على تخوم الوطن العربي. ولن تنجح الدول العربية في إدراك أمن السودان -ومن ثَم أمنها- دون وضع استراتيجية فعّالة للتعامل مع هذه الشبكات وتحجيم دورها، وإضعاف روابطها المحلية والإقليمية والدولية.





أزمات السودان وتحديات أمن المنطقة العربية

د. حسن الحاج علي أحمد

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

منهج الدراسة:

لمّا كانت معظم أزمات السودان الرئيسة أضحت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمحيطه الإقليمي وبالبيئة العالمية، ولأن تحديات البلاد متنوعة يتداخل فيها العسكري والسياسي مع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فإن منهجًا واحدًا لا يكفي لفهم وتفسير تلك الأزمات وتأثيرها على الأمن العربي.

لذا سيعتمد هذا البحث على منهج تحليل القيم؛ وذلك لأن هذا المنهج يمكننا من إرجاع ظواهر القضايا والوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف إلى جذورها الفكرية ومنطلقاتها العقدية؛ وذلك لأن أزمات السودان لا يمكن فهمها دون تناول الأبعاد الفكرية للفاعلين الأساسيين الذين يديرون الأزمات السودانية، خاصة أن الساحة السودانية تشهد هذه الأيام تنافسًا محتدمًا بين رؤى فكرية متباينة تسعى كل منها لتشكيل التوجه الثقافي والحضاري للبلاد، وهنا ستعمد الدراسة لتحليل الخطاب السياسي للقوى الفاعلة لتحديد المكونات القيمية التي تؤثر في السياسة تجاه السودان.

كما أن الدراسة ستستخدم مدخل تحليل الشبكات الاجتماعية؛ وذلك لأن هذا المدخل سيكمّل منهج تحليل القيم؛ لأنه يركز على تحليل الروابط القائمة بين الفاعلين في مستويات التحليل المختلفة: المحلية والإقليمية والعالمية. وميزة تطبيق هذا المنهج على الحالة السودانية تكمن في أنه يتعرّض في التحليل للأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي سيمكننا من تناول الأزمات السودانية في كل تعقيداتها، ويبعدنا عن اختزال الحالة في بُعد واحد.

المحور الأول
تعريف مفاهيم الأمن والأمن القومي

تعريف الأمن:

تتشابه معاني الأمن في بُعديه اللغوي والاصطلاحي، حيث تركّز جميعها على أن الأمن هو تحقيق السكينة والطمأنينة والاستقرار على مستوى الفرد والجماعة، فقد جاء في لسان العرب: «أمِنَ يأْمَنُ أَمْنًا وأمَانًا، وأَمِنَهُ اطمأنَّ، وضدُّ خاف فهو أَمِنَ وأمِين. أما الأمَان: الطمأنينة والصدق والعهد والحماية والذمة، أو ما يقابل

الخوف[1]. ويقول الله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ۝١ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ﴾، وقد ربطت الآية الكريمة الأمن الغذائي بحالة الطمأنينة العامة والاستقرار. وبذلك يشير مفهوم الأمن إلى حالة الطمأنينة العامة، وانعدام الخوف للفرد والمجتمع.

الأمن لمن؟ ولأي قيم؟

هناك أسئلة عديدة يطرحها مفهوم الأمن وتشمل[2]: الأمن لمن؟ هل لفرد أم لبعض الأفراد أو لمعظمهم أم لهم جميعًا؟ أم للمجتمع؟ أم لدولة واحدة أو بعض الدول أو معظمها أو كلها؟ ونجم عن هذا السؤال بروز ثلاث رؤى رئيسة متعلقة بالأمن هي: الأمن القومي، والأمن المجتمعي، والأمن الإنساني.

ثم هناك سؤال تحقيق الأمن لأيّ قيم؟ وذلك لأن القيم متعددة تبعًا لتنوع الأفراد والدول والفاعلين الاجتماعيين. وربما تشمل السلامة المادية، والرفاه الاقتصادي، والاستقلالية والاستقرار النفسي. فهل هدف الأمن حماية السيادة أم حماية الهوية أم بقاء الفرد؟ ثم ما كمية الأمن المطلوبة؟ حيث يبرز هنا رأيان: يعتقد الأول أن الأمن قيمة يمكن أن يكون لديك جزء منها، قل أو كثر، وتريد أن تزيد منها.

بينما يقدم الرأي الثاني وجهة نظر معارضة ترى أن الإنسان إما أن يكون آمنًا، أو غير آمن؛ حيث لا يوجد أمن جزئي. ومن أي نوع من الأخطار؟ هل من اللصوص أم من تهديدات سياسية أو اقتصادية؟ وبأي وسيلة؟ وبأي تكلفة؟ وفي أي وقت؟

(١) ابن منظور، لسان العرب:
http://lexicons.sakhr.com/openme.aspx?fileurl=/html/7058937.html

(2) David A. BaLldwin, The Concept of Security, Review of International Studies, vol.23,no.1, 1997. pp.14-15.

الأمن القومي:

يثير مفهوم الأمن القومي جدلاً كبيرًا بين الباحثين؛ حيث يرى عدد منهم أن المفهوم غامض، ويركز على أهمية إعطاء الأولوية لأمن البلد. عدا ذلك فإن مفهوم الأمن القومي لا يضيف أي بُعد موضوعي آخر. ويعتقد هذا التيار من الباحثين أن المفهوم يحتاج إلى تحديد وضبط، وإذا تُرك من دون ذلك يصبح عديم الجدوى.[3]

يغلب على تعريف الأمن القومي في الدول الغربية المتقدمة حماية البلاد من التهديد الخارجي. وقد قوبل هذا التعريف الذي يهتم بالخطر الخارجي بانتقاد قوي من دارسي العالم النامي الذين يرون أن مهددات الأمن القومي في تلك البلدان هي داخلية بالدرجة الأولى.

لذا فإن الرؤى تتباين حول مدلول الأمن القومي وما يجب أن يركز عليه. ونجد هناك اختلافًا بين الرؤية الغربية ورؤية الدول النامية حول المقصود بمفهوم الأمن القومي.

يغلب على تعريف الأمن القومي في الدول الغربية المتقدمة حماية البلاد من التهديد الخارجي. وقد قوبل هذا التعريف الذي يهتم بالخطر الخارجي بانتقاد قوي من دارسي العالم النامي الذين يرون أن مهددات الأمن القومي في تلك البلدان هي داخلية بالدرجة الأولى، وتتركز بصورة أساسية في الفقر والجهل والمرض، وانتشار الصراعات الداخلية.

ويرى دارسو العالم النامي أن مفهوم الأمن القومي القائم على بُعد التهديد الخارجي قاصر، ولا يصلح لتحليل أوضاع بلدانهم **للأسباب التالية:**

أولاً: يركز المفهوم اهتمامه على المستوى الدولي كمصدر للتهديدات الأمنية، وبذلك يغفل عن ذكر المهددات الداخلية.

ثانياً: عدم اهتمامه بالموضوعات غير العسكرية مثل الفقر، وانتشار الأمراض، وتدهور البيئة، واعتبارها

(3) Arnold Wolfers, National Security as an Ambiguous Symbol, in John Vasquez, Classics of International Relations, Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1986. p.117.

ضعيفة الصلة بقضايا وموضوعات الأمن.

ثالثًا: إيمانه بتوازن القوى العالمي بحسبانه آلية شرعية وفعالة للنظام العالمي.[1]

وهذا يعني تفضيله لأشكال الهيمنة القائمة في النظام العالمي، وترجيحه على ما عداها من الأشكال التي تريد التغيير، وقد رمت بعض التعاريف لمعالجة هذا الخلل في التعريف الغربي، وذلك بإدماج بُعد التهديد الداخلي. فعلى سبيل المثال ورد في موسوعة السياسة، التي حررها مجموعة من الباحثين العرب، أن الأمن القومي هو: «تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية؛ نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي».[2]

إلا أن هذا التعريف لا يزال ناقصًا؛ إذ يرى أن نتيجة الأخطار هي الوقوع تحت سيطرة أجنبية، غير أننا نجد أن بعض البلدان قد انهارت وضربتها الفوضى الداخلية دون أن تقع تحت السيطرة الأجنبية بصورة دائمة مثل الصومال وسيراليون.

وفي بعض الحالات يثير مفهوم الأمن القومي إشكالات مفاهيمية وعملية. ففي السياق العربي أو الإسلامي يشير مفهوم «القومي» إلى الأمة العربية أو الأمة الإسلامية، وفي كلتا الحالتين تتكون الأمة من عدد من الدول القطرية.

ونتيجة لذلك فإن الأمن في الوطن العربي يشير إلى مستويين: الأمن القومي، ويركز على الأمة من المحيط إلى الخليج، والأمن الوطني ويشير إلى أمن الدولة القطرية.

الأمن الإنساني والأمن القومي:

برز في العقدين الأخيرين مفهوم الأمن الإنساني، ويشير إلى الاهتمام بأوضاع معاش الأفراد وهموم حياتهم اليومية، مثل تأمين المأكل والمشرب، والملبس والمأوى، والرعاية الصحية. بمعنى آخر يشير إلى توفير الحد الأدنى من الحياة الكريمة للأفراد. وقد كوّنت الأمم المتحدة مفوضية الأمن الإنساني في عام ٢٠٠٠م بعد انعقاد قمة الألفية. ويشير تقرير المفوضية، الذي صدر في منتصف عام ٢٠٠٣م، إلى أن مفهوم الأمن الإنساني معقد ومتعدد، ويتطلب مدخلاً شاملاً للتعامل معه. ويرى أن المفهوم يجمع بين حماية الأفراد وتنميتهم، ويهدف إلى تحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة.

ومن الواضح أن الأمن الإنساني قد حوّل الاهتمام من الدولة إلى الفرد ووسّع مجالات الأمن لتشمل أبعادًا غير عسكرية، مثل تأمين الغذاء والدواء والسكن، لكن هذا التركيز على الفرد لا يتعارض بالضرورة مع الأمن القومي بل هو مكمل لمقوماته.

المحور الثاني
أهمية ومكانة السودان الاستراتيجية وارتباطه بأمن المنطقة العربية

الموقع الجيواستراتيجي والجوار الإقليمي:

السودان أكبر الأقطار الإفريقية مساحة، تحدّه تسع دول، وله تداخل إثني مع الكثير منها، فمساحة البلاد البالغة مليون ميل مربع، ووجودها في منطقة شمال شرق إفريقيا، مكّنتها من أن تكون مرتبطة بشكل وثيق بما يدور في مصر على وجه الخصوص، ومنطقة الخليج بصورة عامة. فهناك اعتماد متبادل بين السودان ومصر، بمعنى أن ما يحدث لأي طرف يتأثر به الطرف الآخر. فبحكم الوجود على ساحل البحر الأحمر، يقع السودان بين أهم معبرين للتجارة العالمية والنفط في المنطقة، وهما قناة السويس وباب

---

(1) Amita Acharya, "The Periphery As The Core: The Third World And Security Studies," Toronto: York Centre For International and Strategic Studies Occasional Paper No. 28, March 1995. p. 4.

(٢) موسوعة السياسة، رئيس التحرير، عبد الوهاب الكيالي. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م، ص. ٣٣١.

المندب؛ حيث تعبر يوميًا نحو مائة سفينة و١٢٠ ألف برميل من نفط الخليج.(١)

ونتيجة لتزايد أهمية البحر الأحمر الاستراتيجية؛ بسبب تنامي أعمال القرصنة بالقرب من الصومال، وأعمال استكشاف النفط والغاز، وارتباط البحر الأحمر بمنطقة الخليج، فقد تزايد الوجود العسكري الأجنبي فيه، فعلى سبيل المثال تجري الاستعانة في الوقت الراهن بأساطيل ألمانية وأسبانية لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. ويبلغ عدد القوات الألمانية نحو ٣٨٠٠ جندي ينتشرون في منطقة واسعة تبدأ من جدة شمالاً وحتى جزيرة سومطرة في خليج عدن جنوبًا، ويتكون الأسطول الألماني من أربع بوارج وفرقاطتين وأربعة قوارب.(٢)

كما أن إسرائيل التي تريد لها روابط تجارية مع إفريقيا تعد ميناء بورتسودان الميناء الأقرب لها لاختراق أسواق دول إفريقيا جنوب الصحراء، وتهتم إسرائيل بالسودان لأنه يمثل الامتداد الجنوبي لمصر. (٣)

أما في جوار السودان الغربي، فهناك وجود اقتصادي غربي وآسيوي مكثف، إضافة للوجود العسكري الغربي، والذي سنتناوله بتفصيل أكثر لاحقًا.

الأمن المائي والغذائي:

يظل السودان بأرضه الشاسعة الصالحة للزراعة البالغة ٢٠٠ مليون فدان أملاً مرتجًى للدول العربية لتحقيق الأمن الغذائي. وأبانت أزمة الغذاء التي ضربت العالم في السنتين الماضيتين أن الأمن الغذائي يسبق الأمن العسكري، وأن عددًا من الدول خططت لتأمين غذائها بتوقيع اتفاقيات مع دول زراعية تكفل لها الزراعة في تلك الدول. وقد أوضح تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن أزمة الغذاء التي حدثت في العالم خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م أضافت نحو ١١٥ مليون شخص في العالم إلى أولئك الذين يعانون من الجوع الشديد. (٤)

وباستطاعة السودان، إذا تحقق له الاستقرار والاستثمارات المناسبة، أن يؤمّن الغذاء للعالم العربي. يضاف إلى ذلك أن وضع السودان المائي -بحكم وجوده في حوض النيل، واتفاقه مع مصر على ترتيبات لقسمة مياه النيل- سيتأثر سلبًا بحالة التفتت والانقسام كما ستتأثر معه مصر.

تأمين التواصل الحضاري والثقافي:

وجود السودان الجغرافي جعله مرتبطًا بمناطق جغرافية فرعية مهمة في إفريقيا، فالبلاد لها ارتباط ثقافي وتاريخي وسياسي وروابط دم مع مصر في الشمال، وهي جزء من القرن الإفريقي الكبير، ولها تداخل قبلي وروابط إثنية وعلاقات تجارية مع هذا الجزء من القارة، كما أن تمدد السودان جنوبًا، عبر التداخل القبلي، يجعله متصلاً بمنطقة شرق إفريقيا ومنطقة البحيرات. وتكتمل ارتباطات السودان الثقافية والحضارية بتواصله غربًا مع منطقة الساحل الإفريقي حتى المحيط الأطلسي، فهذه المنطقة شهدت وما تزال تشهد تفاعل العروبة والإفريقانية. وفي غالب هذا التواصل تظل الثقافة العربية الإسلامية هي الإطار الذي تندرج تحته هذه التفاعلات.

الأمن الاقتصادي (الموارد والأسواق):

بحكم جوار السودان لتسع دول، وبحكم جواره لثلاث دول إفريقية منغلقة جغرافيًا، ولا يوجد لديها منفذ للبحر، وهي إثيوبيا وتشاد ويوغندا، فإنه يشكل

(1) Jeffrey A. Lefebvre, "Red Sea Security and the Ge - political-Economy of the Hanish Islands Dispute," Middle East Journal, vol. 52, no. 3, Summer 1998. P. 77.

(٢) علي المليجي علي، «البحر الأحمر بين القرصنة والتدويل،» مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٧، ٢٠٠٩/٦/١م.
http://www.kkmaq.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=319095

(٣) حسن مكي محمد أحمد،» السودان وجيرانه في خواتيم الألفية الثالثة،» المركز السوداني للخدمات الصحفية.
http://arabic.smc.sd/armain/artopic/?artID=32434

(4) FAO, The State of the Agricultural Commodity Market 2009
http://www.fao.org/docrep/012/i0854e/i0854e00.htm

جسرًا ورابطًا لسوق كبيرة قوامها نحو ثلاثمائة مليون شخص. ويعود جزء من التنافس الغربي الآسيوي في إفريقيا لتنامي قدرات السوق الإفريقية. وبالإضافة للموارد التي يزخر بها السودان، فإنه يعد امتدادًا لمنطقة غنية بالموارد الطبيعية. فالكونغو الديمقراطية على سبيل المثال تعد من البلدان الغنية بالموارد ليس في إفريقيا فقط، وإنما في العالم؛ حيث توجد كميات كبيرة من الذهب واليورانيوم والصفيح والكولتان.

ونتيجة للقتال الدائر هناك وضعف الوجود الحكومي في مناطق شرق الكونغو، فقد أضحت التجارة غير القانونية -أو نهب الموارد بصورة أدق- رائجة. وتطلّب الحال تدخل الأمم المتحدة. فقد أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١٨٥٦ في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٨م والذي خوّل بموجبه قوات حفظ السلام هناك باستخدام قدراتها الرقابية والفحصية للحد من الاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية الذي تمارسه شركات وميليشيات وأمراء حرب ودول[1]. لذا فإن استمرار حالة الانفلات الأمني على حدود السودان الغربية يصبّ في مصلحة الأطراف المستفيدة من نهب موارد الدول الإفريقية.

المحور الثالث

تأثير أزمات السودان على الأمن العربي

دور الأفكار والقيم:

بدأت تتضح في الآونة الأخيرة أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأفكار في التأثير على السياسة الخارجية والداخلية للدول، وتشمل الأبعاد الفكرية: الثقافة والهوية، والمثُل والتوجهات القيمية، وكان دارسو السياسة الخارجية الغربيون يقللون في السابق من أهمية الأفكار، ويركزون على العوامل المادية.

وتتضح أهمية الأفكار والقيم في أنها تسهم في تشكيل السياسات وما يفضله متخذو القرار. وفي الحالة السودانية تتبدى بوضوح أهمية الأبعاد الفكرية في الصراع الدائر هناك. وعلى الرغم من تغير أساليب الصراع بمرور الوقت، إلا أن الأهداف ظلت ثابتة، وهي تغيير الوجهة الحضارية في المقام الأول، وإن تعذّر ذلك فالتقسيم والانفصال.

بدأت تتضح في الآونة الأخيرة أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأفكار في التأثير على السياسة الخارجية والداخلية للدول، وتشمل الأبعاد الفكرية: الثقافة والهوية، والمثل والتوجهات القيمية

طبيعة الصراع على السودان:

منذ أن نال السودان استقلاله في عام ١٩٥٦م، دخل في حالة من الصراع الداخلي لم تنقطع إلا قليلاً. وكانت أوضاع الصراع تتعقد بمرور الوقت وتتشابك روابطها الداخلية والخارجية. ونتيجة لما يشكله السودان من بُعد حضاري يتمثل في هويته العربية الإفريقية الإسلامية فإن ذلك يؤهّله للتواصل بين إفريقيا شمال الصحراء وإفريقيا جنوبها. وبين شرق إفريقيا وغربها؛ حيث يشكل طريق الحج القديم الذي يبدأ من الأطلسي غربًا وحتى الجزيرة العربية شرقًا رباطًا من التواصل الاجتماعي والثقافي.

واستقرار السودان يعني تمدده الحضاري شرقًا وغربًا وجنوبًا، ويعني أن حالة التمازج الثقافي التي شكّلت السودان يمكن أن تضعف في هذه المناطق. لذا فإن ما يواجهه السودان هو محاولة لتغيير هويته الحضارية، وهي تنافس قيمي بين رؤيتين: الأولى تريده جزءًا من محيطه الحضاري العربي الإفريقي الإسلامي، والثانية تهدف لربطه بإفريقيا ومن ثَم بالعالم الغربي.

وقد جرى التعبير عن هذا الصراع بأشكال مختلفة،

(١) انظر نص قرار مجلس الأمن:
http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N08/666/94/PDF/N0866694.pdf?OpenElement

فعلى سبيل المثال يقول جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية في السودان: «نحن نعتقد بأن الحكومات التي تعاقبت على الحكم في الخرطوم، منذ عام ١٩٥٦م، قد أقامت وحدة البلاد وتنميتها على أسس ضيقة، وعلى تعريف منقوص للسودان استبعد حقائق أساسية من واقع بلادنا. وهذا الاستبعاد هو الذي تسبب في الحرب، فالسودان كما نعلم، ومنذ عام ١٩٥٦م، يقوم على شوفينية إثنية ودينية، وأي شكل من الشوفينية يقود للفاشية في كل مكان». [١]

وإذا نجحت محاولات تغيير الهوية الحضارية؛ فإن ارتباط السودان بمحيطه العربي الإسلامي سيضعف، وإذا فشلت محاولات التغيير يبقى خيار الانفصال والتفتت قائمًا.

التوجه الفكري والحضاري:

اشتدت وطأة التدخل الأجنبي في السودان منذ أن استلمت حكومة الإنقاذ السلطة، وأعلنت عن توجهات فكرية وحضارية حاولت أن تعكس من خلالها قيمًا إسلامية، ورغبة في الأصالة والتحرر. فقد ورد في الاستراتيجية القومية الشاملة التي أُعلنت في عام ١٩٩٢م أن الغاية القومية التي تسعى الدولة لتحقيقها هي: تأسيس نهضة حضارية شاملة تمكّن السودان من تحقيق ذاته، وإشاعة الحريات لأهله، والارتقاء بحياتهم، وتحقيق المنَعَة التي تصون الوجود والقيم... وأن يكون القرار السياسي الخارجي أصيلاً متحررًا من الضغوط الخارجية.. وأن يكون السودان ذا فاعلية سياسية وعلاقات وَحْدَوِيّة وتكاملية في كلا المحورين الإقليمي والدولي. [٢]

(١) الواثق كمير، محرر، جون قرنق: رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية. القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع. ٢٠٠٥م. ص. ٨٠.

(٢) مركز الدراسات الاستراتيجية، الاستراتيجية القومية الشاملة: ١٩٩٢-٢٠٠٢م، المجلد الأول، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم. ١٩٩٢. ص.٧.

وقد برز هذا التوجه بصورة خاصة في القضايا الكبيرة التي تواجه الأمة مثل قضية فلسطين، والاحتلال الأمريكي للعراق، والمحاولات السياسية والثقافية التي تريد طمس الهوية. وقد شكَّل هذا التوجه والسلوك الفعلي للحكومة السودانية في بداية التسعينيات الأساس الذي قامت عليه السياسة الأمريكية تجاه البلاد. وتمثلت هذه السياسة في العمل على تغيير نظام الإنقاذ عبر وسائل الإكراه المختلفة. وقد أشار أندريو ناتسيوس، المبعوث الأمريكي الخاص السابق للسودان إلى ذلك في مقال في مجلة «الفورن أفيرز».

اشتدت وطأة التدخل الأجنبي في السودان منذ أن استلمت حكومة الإنقاذ السلطة، وأعلنت عن توجهات فكرية وحضارية حاولت أن تعكس من خلالها قيمًا إسلامية، ورغبة في الأصالة والتحرر

ويعتقد ناتسيوس أن التغيير الشامل للنظام صعب، ويقترح بدلاً عنه التغيير التدريجي، وذلك عبر الضغط على المؤتمر الوطني، الحزب الرئيس الحاكم في البلاد، لتنفيذ الأجزاء التي تسهم في التحوّل في اتفاقية السلام الشامل. [٣]

تأثير الانفصال والتفتت الجيواستراتيجي:

آثار التفتت الحضاري والثقافي: نموذج تفاعل العروبة والإفريقانية من البحر إلى المحيط:

بسبب ما يدور في دارفور، فإن هذا التقرير سيركز بصورة أكبر على التواصل بين السودان وغرب إفريقيا. وقد عرفت المنطقة ما بين سودان وادي النيل وغرب إفريقيا، تاريخيًا، بمنطقة الحزام السوداني، وهي منطقة تداخل وتمازج سكاني كبير. وقد أشار عبد الهادي الصديق إلى أن طريق السودان «كان من أهم الطرق نشاطًا في تدفقات القبائل العربية عبر وادي النيل وكردفان ودارفور إلى داخل منطقة غرب إفريقيا، مما نتج عنه قيام الإمبراطوريات الإفريقية

(3) Andrew S. Natsios, "Beyond Darfur: Sudan Slide Toward Civil War," Foreign Affairs. March/April 2007. vol. 87, no. 3.p.89.

العظيمة والمتاخمة لسودان وادي النيل في كانم وبرنو وباقر ووداي، إلى جانب مملكة دارفور وتقلي، ثم سنار؛ حيث بدأ الانفتاح العربي الإفريقي الأكثر عمقًا، والذي تمثل في ربط إمبراطوريات السودان العظيمة في حزام سوداني واحد من غانا في القرن العاشر إلى سنار في القرن السادس عشر».[1]

هذا البعد التاريخي ترسخ بمرور الزمن بفضل عوامل التجارة والثقافة وطريق الحج؛ ونتيجة لذلك برزت السمات الثقافية الخاصة بالمنطقة والمتمثلة في خصائص التدين الإسلامي التي ترسخت في عادات الأكل والشرب والملبس، يضاف إلى ذلك التزاوج والانصهار الاجتماعي. وبرز هذا الارتباط في مناصرة حركة الإمام محمد أحمد المهدي في أواخر القرن التاسع عشر في السودان. فقد كان للحركة المهدية مناصرون في غرب السودان، وكان لها «معارك وحصون وأبطال وشهداء».

وقد كان الشيخ حياة بن سعيد، عامل المهدي لغرب إفريقيا يرسل الرسائل من مقره بـ «بلدة» إلى سلاطين وحكام المناطق المجاورة يدعوهم للدخول في المهدية، وكان يتلقى البيعة نيابة عن الإمام المهدي.[2]

لذا تعود محاولات زعزعة استقرار السودان إلى فك هذا الارتباط بالإشارة إلى صراع بين العروبة والإفريقية في دارفور وجنوب السودان، وإلى وقف التواصل الحضاري بين مكونات هذا الحزام. هذه المحاولات مرتبطة بما يدور في تشاد، وبالصراع الدائر في شمال كل من النيجر ومالي، والذي يمتد بأشكال مختلفة حتى شمال السنغال وجنوب موريتانيا.

(١) عبد الهادي الصديق، الحزام السوداني: جغرافيته وتاريخه الحضاري. أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٥م، ص ٣٩.

(٢) الأمين أبومنقه محمد، «عوامل التواصل بين سودان وادي النيل وبلاد غرب إفريقيا،» في: الطيب حياتي (محرر): السودان ودول الجوار: عوامل الاستقرار والتنمية. الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم، ٢٠٠١م، ص٢٨٩.

تأثير الشبكات الاجتماعية المتجاوزة للحدود:

لا نستطيع أن نلم بأوضاع السودان دون أن ندرك تكوين الشبكات الاجتماعية التي تعمل في قضايا البلاد المتشابكة، فهناك أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة ومجموعات المرتزقة، والشركات العسكرية والأمنية الخاصة، والشركات التجارية، وأمراء الحرب والميليشيات والمغامرين واللاجئين ومنظمات الإغاثة على حدود السودان، وبالتالي على تخوم الوطن العربي، كما أن هناك دولاً ومنظمات إقليمية وجيوشًا تعمل داخل البلاد، ولهذه الشبكات الاجتماعية ارتباطاتها الداخلية والخارجية، ولها مصالحها الخاصة.

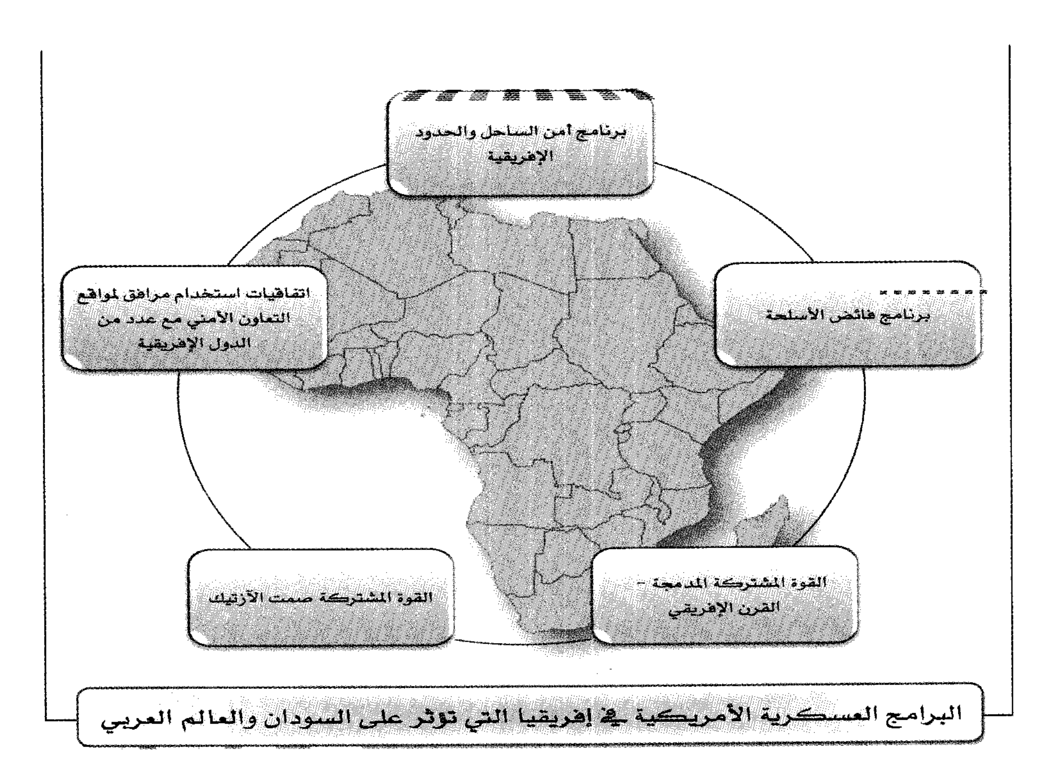
وفي أحيان عديدة تتقاطع هذه المصالح وتتضارب، وتؤدي هذه الشبكات أدوارًا سياسية واقتصادية واجتماعية، وأمنية وعسكرية. ويصعب معالجة قضايا السودان دون الأخذ في الاعتبار التعامل مع هذه الشبكات، وتحجيم دورها، وإضعاف روابطها المحلية والإقليمية. ومن أهم الشبكات العاملة داخل السودان وعلى حدوده شبكات الوجود العسكري الأجنبي.

تأثير الوجود العسكري الأجنبي:

الوجود الفرنسي:

توجد لدى فرنسا كقوة استعمارية قديمة في إفريقيا مصالح اقتصادية وثقافية وسياسية مقدرة في القارة. ولها قواعد عسكرية في السنغال في الغرب وفي الجابون في الوسط وفي جيبوتي في الشرق. كما أن لفرنسا وجودًا عسكريًا عبر ما أسمته «عمليات» في ساحل العاج؛ حيث يبلغ عدد الجنود الفرنسيين نحو ثلاثة الآف. ولها في إفريقيا الوسطى نحو ٣٠٠ جندي يقومون بدعم الرئيس فرانسوا بوزيزيه الذي يعتمد في بقائه في السلطة على هذه القوات.

وقد قامت قوات فرنسية في التصدي للمتمردين في منطقة بيراو في عام ١٩٩٦م، واتُّهِمَت القوات الفرنسية بارتكاب انتهاكات كبيرة ضد المدنيين



البرامج العسكرية الأمريكية في إفريقيا التي تؤثر على السودان والعالم العربي

شملت القتل وحرق القرى.[1] ولها في تشاد ١٢٠٠ جندي يقومون بدعم الرئيس دبي، وتقديم العون الاستخباري واللوجستي للقوات التشادية، وهناك تقارير غربية عن اشتراك القوات الخاصة الفرنسية في القتال ضد المتمردين التشاديين رغم نفي الحكومة الفرنسية لذلك.[2]

لكن السياسة الفرنسية تجاه إفريقيا شهدت تحولاً نحو الاعتماد بدرجة أكبر على التدخل عبر العمل المتعدد المشترك، مع الإبقاء على الوجود العسكري المنفرد في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. ففرنسا مثلاً لها وجود مستقل في تشاد إلا أنها عملت على البقاء بشكل آخر على حدود تشاد الشرقية مع السودان ضمن قوات اليوفور بحجة حماية اللاجئين السودانيين.

(1) Johann Hari, "Inside France's Secret War," Indepen - ent, 5/10/2007.

(2) Andrew Hansen, "The French Military in Africa," Council on Foreign Relations. 8 February 2008.

الوجود العسكري الأمريكي:

أما عن الوجود العسكري الأمريكي فقد تزايد في السنوات القليلة الماضية بعد ما سمي «الحرب على الإرهاب»، فقد قامت الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٢م، ونتيجة لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بإنشاء برنامج عسكري جديد هو العون التدريبي للعمليات الإفريقية الطارئة African Contingency Operations Training Assistance، ويتميز هذا البرنامج عن تلك التي سبقته، بأنه يقدم تدريبًا قتاليًا هجوميًا مع توفير الأسلحة. غير أن أكبر تحول في السياسة العسكرية الأمريكية تجاه إفريقيا هو السعي لإقامة قيادة عسكرية خاصة بإفريقيا ما تزال الولايات المتحدة تبحث عن دولة تستضيفها. وللولايات المتحدة نحو ١٠ برامج عسكرية في إفريقيا نذكر منها هنا تلك التي تؤثر على السودان والعالم العربي **وهي**:[3]

أولاً: برنامج أمن الساحل والحدود الإفريقية،

(3) Daniel Volman, "Why America wants military HQ in Africa," New African. No. 469. January 2008. pp. 38-40.

وهذا البرنامج يقدم آليات خاصة للدول الإفريقية لمساعدتها في حراسة موانيها وحدودها.

ثانيا: برنامج فائض الأسلحة، وقد استفادت منه عدد من الدول الإفريقية.

ثالثا: القوة المشتركة المدمجة - القرن الإفريقي، ومقرها جيبوتي، وقامت بدور رئيس في دعم الغزو الإثيوبي للصومال في ٢٠٠٧م. وقد استخدمت القوة مرافق عسكرية في جيبوتي وإثيوبيا وكينيا لتهاجم قوات المحاكم الإسلامية في الصومال.

رابعا: القوة المشتركة صمت الآزتيك، والتي تأسست في عام ٢٠٠٣م بواسطة القيادة الأوروبية وتحت قيادة الأسطول السادس. ومهمتها محاربة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا. وأنشئت القوة ضمن «مبادرة التصدي للإرهاب في منطقة الساحل»، والتي شملت تدريب قوات من تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا، وإرسال نحو ألف جندي أمريكي للمنطقة.[1] وتشير مناطق عمل القوة إلى ارتباطها الوثيق بمنطقة دارفور.

خامسا: اتفاقيات استخدام مرافق لمواقع التعاون الأمني مع عدد من الدول الإفريقية.

قوات الأمم المتحدة:

أضحى للأمم المتحدة وجود ضخم في السودان ذو أبعاد سياسية وعسكرية وإنسانية. ويتضح تغلل الأمم المتحدة في الشأن السوداني في القرارات التي أصدرها مجلس الأمن حول السودان. ففي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧م أصدر المجلس نحو ١٣ قرارًا مرتبطًا بالسودان. وكان منسق الأمم المتحدة الخاص بالسودان موكيش كابيلا قد وضع اللبنات الأولى للتدخل الأممي في أزمة دارفور. فقد ذكر في مقابلة له مع إذاعة بي بي سي أن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقي، وأن القتال بين الميليشيات العربية المدعومة من الحكومة السودانية والجماعات المحلية تعمل وفقًا لسياسة الأرض المحروقة، والقيام بعمليات اغتصاب بصورة منتظمة.[2]

وأمر مجلس الأمن في قراره رقم ١٧٦٩ بإرسال قوة حفظ سلام قوامها نحو ٢٦ ألف شخص لوقف أعمال العنف وحماية المدنيين.

قوات اليوفور:

انتشرت قوات اليوفور على حدود السودان مع تشاد وإفريقيا الوسطى تحت ستار حماية اللاجئين، وقوامها ٣٣٠٠ جندي من ست وعشرين دولة أوروبية. وقد سعت فرنسا لجر الاتحاد الأوروبي لتكون القوات أوروبية الطابع؛ حيث يبلغ عدد الجنود الفرنسيين في القوة نحو ٢١٠٠ فرد. وقد وافق مجلس الاتحاد الأوروبي في ١٦ أكتوبر ٢٠٠٧م على نشر القوة العسكرية بعد أن تلقى تفويضًا من مجلس الأمن في قراره رقم ١٧٧٨ بنشر القوة.

ويكمن السبب الرئيس وراء نشر القوة في توفير الحماية لنظامي ديبي في تشاد وبوزيزيه في إفريقيا الوسطى، فهناك عدد من الجماعات المسلحة المناوئة للنظامين تتحرك في منطقة الحدود بين الدول الثلاث، مما أفرز حالة من الحرب والحرب المناوئة.[3]

كما أن الحكومة الفرنسية -التي لديها مصالح في تشاد- ترى أن أيّ تغيير في تشاد أو إفريقيا الوسطى سيأتي بأنظمة موالية للسودان، وبالتالي سيضر

(1) Padraig Carmody, "Transforming Globalization and Security: Africa and America Post-9/11 Sep," Africa Today, Vol. 52, No. 1, 2005,p. 103.

(٢) انظر: هاني رسلان، «أزمة دارفور والانتقال إلى التدويل،» السياسة الدولية. المجلد ٣٩، العدد ١٥٨، أكتوبر ٢٠٠٤م. ص ٢٠١.

(3) Bjoern H. Seibert, African Adventure? Assessing the European Union's Military Intervention in Chad and the Central African Republic. MIT Security Program Working Paper, November 2007. P.9.

بمصالحها. وفي ١٤ يناير اتخذ مجلس الأمن قراره رقم ١٨٦١ الذي ينص على نشر قوات المنيوركات التابعة للأمم المتحدة (بعثة الأمم المتحدة في تشاد وإفريقيا الوسطى) لتحل محل قوات اليوفور الأوروبية.

من الآثار السلبية للوجود العسكري الأجنبي الكثيف داخل السودان وحوله هو تدويل القضايا السودانية، وبالتالي طغيان المصالح الأجنبية على المصالح الوطنية والقومية، وارتهان الإرادة الوطنية للخارج.

يضاف إلى ذلك عسكرة قضايا كانت بالأساس ذات طبيعة سياسية الأمر الذي يعني مزيدًا من الاستقطاب والتصعيد العسكري. وأخيرًا يؤدي الوجود العسكري الأجنبي إلى تعقيد الوصول لحلول سياسية عبر التفاوض، وذلك عبر الإيعاز للحركات المسلحة برفع سقوفها التفاوضية؛ لأنها تفاوض في ظل وجود عسكري أجنبي.

المحكمة الجنائية الدولية:

عند التعرض لحاضر ومستقبل الأوضاع السياسية في السودان لا بد من تناول دور قرار محكمة الجنايات الدولية بتوجيه الاتهام للرئيس السوداني عمر حسن البشير بارتكاب جرائم حرب في دارفور.

ولقد تدرج قرار محكمة الجنايات الدولية، فقد بدأ أولاً بتوجيه اتهام لوزير سوداني هو أحمد هارون الذي شغل منصب وزير دولة بوزارة الداخلية، وعندما رفضت الحكومة السودانية تسليم هارون قرر مدعي المحكمة الجنائية أن يرفع سقف مطالبه باستهداف الرئيس الذي لا ينفصل قرار المحكمة عن السيناريوهات التي تُرسم الآن لتؤثر على مستقبله.

ولعل أوكامبو رجّح أن توجيه الاتهام للرئيس البشير ربما سيكون الحدث الذي يؤدي لتعاون الخرطوم في تسليم المتهمين الآخرين، وفوق ذلك وأهم منه أن تكون محكمة الجنايات لاعبًا في إدارة النزاع السوداني. ويهدف قرار المحكمة لإضعاف المؤتمر الوطني -الحزب الحاكم-، وبالتالي تغيير تركيبة الحكم في السودان.[1]

ويقوم هذا السيناريو على افتراض أن أفضل خيار أمام البشير هو القبول بحكومة وطنية جامعة تضمن له ولأصحابه دورًا مستمرًا مع قيام نوع من العدالة القائمة على مصالحة محلية، وهذا سيكلفه إصلاحات كبيرة، ويتطلب أن يتخلى المؤتمر الوطني عن هيمنته المطلقة على السلطة. وإذا قُدِّر لهذا السيناريو النجاح، فإن مساعي تغيير تركيبة السلطة في السودان تكون قد حققت أهدافها بوسائل سياسية وقانونية بدلاً من الخسائر العسكرية.

تأثير التنافس الدولي على الموارد:

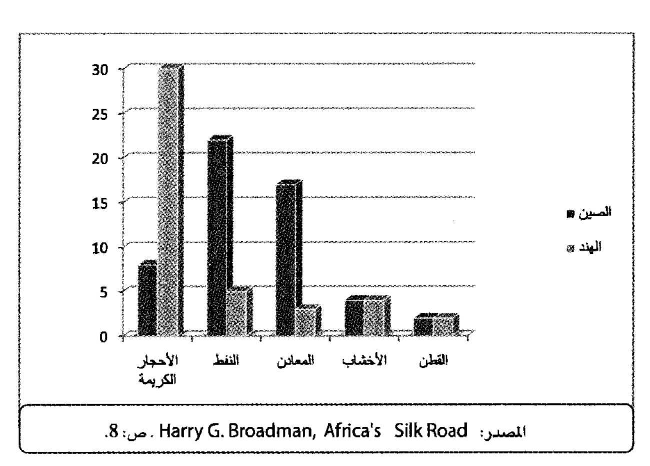
في غضون السنوات الماضية حصلت تطورات مهمة في مجال إنتاج النفط في إفريقيا؛ فقد تنامى دور إفريقيا كمصدِّر للطاقة في العالم، فالولايات المتحدة تستورد ١٥٪ من احتياجاتها النفطية من إفريقيا، وسيتضاعف إنتاج القارة من النفط في العقد القادم، كما سيتنامى إنتاجها من الغاز. وتواجه الولايات المتحدة منافسة من الصين ودول آسيوية أخرى في هذا الشأن، كما زادت دول أوروبية والبرازيل من استثماراتها كذلك، وتمثّل الصين تحديًا كبيرًا للولايات المتحدة، وتعمل شركات النفط الأمريكية الآن في تشاد والكاميرون وخليج غينيا.

ويرى تقرير لمجلس العلاقات الخارجية في نيويورك أن هناك حاجة لتشجيع انسياب طاقة موثوق به من

(1) Sharath Srinivasan, Dilemmas of Confrontation and Cooperation: Politics in Sudan during Ocampo v Bashir, Oxford Transitional Justice Research Working Paper Series. 18 July 2008
http://www.csls.ox.ac.uk/otjr.php?show=currentDebate1

إفريقيا. ويرى ضرورة القيام بترتيبات ترمي لتحوّل جيوسياسي في سياسة الطاقة الأمريكية، ويقترح أن تنشئ الولايات المتحدة منتدًى للطاقة الإفريقية على المستوى الوزاري أو الوزاري الفرعي، يعمل على تشجيع التعاون الإقليمي، ومناقشة قضايا الأمن والنقل والتسويق. وعلى الولايات المتحدة تعزيز وجودها الدبلوماسي في الدول المنتجة للنفط بأن تكون سياستها موثوقًا بها ومسئولة ليس عن الاستثمار فقط، وإنما تهتم أيضًا بالاستخدام المنضبط لعوائد النفط، ويجب تقديم العون العسكري لدول خليج غينيا لتحسين أمن الساحل، وتطوير برامج الأمن البحري الإقليمي.[1]

شكل رقم (1) يوضح تزايد واردات الصين والهند من بعض الموارد



المصدر: Harry G. Broadman, Africa's Silk Road، ص: 8.

أما بخصوص الصين والهند فإن كلتيهما تتجه، بسبب النمو الاقتصادي المتسارع، إلى إفريقيا؛ بحثًا عن الموارد والأسواق، وتقوية الروابط التجارية (انظر الشكل رقم: ١).

ويعكس تقريران صدرا في الفترة الماضية- الأول عن البنك الدولي بعنوان: «طريق حرير إفريقيا: تخوم الصين والهند الاقتصادية الجديدة» صدر عام ٢٠٠٧م.[2] والثاني عن مركز دراسات التنمية التابع لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بعنوان: «نهضة الصين والهند: ماذا تحمل لإفريقيا» الصادر عام ٢٠٠٦م والذي ناقش اهتمام كل من الصين والهند بإفريقيا. ولقد اتضح هذا الاهتمام في القمم التي عقدها كل من البلدين حول آفاق التعاون بينهما وبين بلدان القارة. فقد أسفرت قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي في بكين في نوفمبر ٢٠٠٦م عن قيام شراكة استراتيجية بين الصين وإفريقيا.

يتضح من هذا التكالب على الموارد الإفريقية أنها ستقع تحت سيطرة القوى الأجنبية الكبرى، وأن استغلالها ستحدده مصالح ومطامح تلك القوى. كما أن احتدام التنافس على الموارد سيجعل المنطقة عرضة للتدخلات الأجنبية وإقامة القواعد العسكرية، وربما الاحتلال العسكري، وما تجربة العراق منا ببعيدة.

المحور الرابع
المقترحات والتوصيات حول كيفية تعامل الأمة الإسلامية مع أزمات السودان

دور المنظمات والمؤسسات الشعبية:

بما أن أزمات السودان قد صارت همًا لعدد كبير من المنظمات غير الحكومية في مناطق مختلفة من العالم، وجرى تضخيم أحداث دارفور بواسطة منظمات غربية مثل منظمة «إنقاذ دارفور» التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها، وامتهنت التحرك السياسي بواسطة تكرار الطرق على ما تسميه استمرار تدهور الأوضاع في دارفور؛ **فإن الدراسة تقترح أن تقوم المنظمات الخيرية والإغاثية بالأدوار التالية:**

أولاً: الوجود على الأرض، وتقديم الخدمات؛ حيث

(1) Council on Foreign Relations, More Than Humanitarianism: A Strategic US Approach Toward Africa. N.Y. 2006.

(2) Harry G. Broadman, Africa's Silk Road: China and India's New Economic Frontier. Washington, D.C.: The World Bank. 2007.

إن وجـــود المنظمات العربية والإســـلامية ضعيف في السودان، فعلى ســـبيل المثال توجد نحو ١١٨ منظمة غربية تعمل في دارفور، في مقابل ١٣ منظمة خيرية وإغاثية عربية وإسلامية.[1]

لذا فإن زيادة عـــدد المنظمات ضرورة. وللمنظمات العربية والإسلامية ميزة على المنظمات الغربية؛ لأنها تشـــترك مع المواطن السوداني في دارفور في قواسم حضارية وثقافية عديدة.

ثانيـاً: التشبيك، ويشير إلى ربط منظمات الإغاثة العربية والإســـلامية مـــع بعضها البعـض. وما يلاحظه الناشـــطون في مجـــال الإغاثة الإســـلامية أن قـــدرات التشـــبيك والتواصل بين منظماتهم محدودة. ويمكّن التشبيك المنظمات من توجيه مواردها بكفاءة أكبر، كما يمكّنها من إسماع صوتها بصورة أفضل في المنابر والمؤسسات الدولية. وقدرات التشـــبيك ضعيفة في الحالة السودانية.

ثالثـاً: التنويع في الخدمات المقدمة، ويشـــير إلى أهمية أن لا ينحصر أداء الخدمات في المهام الإنسانية التقليدية مثل توفير الغذاء والدواء والمسكن والملبس، ولكن بالإضافة لذلك تقدم خدمات إرشـــادية ودعوية تبصِّر المستفيدين من الخدمة بالتمسك بقيم الرحمة والتكافل، وتؤكد على معاني الأخوة والتســـامح. ومما يلاحظ على العمل الإغاثي الحالي في دارفور ضعف الاهتمام فيه بالتثقيف الشعبي.

وهناك دور كبير يمكن أن تقوم به المنظمات الفئوية العربية مثل الاتحـــادات والنقابات في ترقية اهتمام الشـــارع العربي والإســـلامي وفي تقديم الخدمات، ولبعض هذه المنظمات نشـــاط في الساحة السودانية -مثل اتحـــادات الأطباء العـــرب، والمحامين العرب، وغيرها مـــن النقابات العمالية - وهـــذا يحتاج إلى تطوير وتوسيع.

الدور الرسمي:

يأتي دور الحكومات والمؤسســـات الرسمية مكملاً للدور الشـــعبي، ويبرز الدور الرســـمي بصورة جلية في ســـاحات المنظمـــات الدولية التي تُطرح فيها قضايا السودان، وهنا يجب على الحكومات العربية والإسلامية مناصرة هذه القضايا، والســـعي في عدم تدويل أزمات السودان.

مثّـل الإعلام، بوسـائله المختلفـة، الحلبة الأهـم في تشـكيل وعـي وإدراك مـا يدور في السـودان لـكل العـالم. وعـبر وسـائله المختلفـة تبلـورت رؤى وقناعات، وسـادت فيه مصطلحات مثـل الجنجويد، والإبادة الجماعيـة، والتطهـير العرقـي، وعـرب وأفارقة.

ويمكن للمنابر الإقليمية العربية والإسلامية، مثل: منظمة المؤتمر الإســـلامي، وجامعة الـــدول العربية أن تنســـق مع نظيراتها في الاتحاد الإفريقي، وحركة عدم الانحياز للإسهام في تبني حل الأزمات السودانية.

ومن أمثلة ما يمكن أن يؤديه الدور الرسمي: المشاركة في قوات حفظ الســـلام، فالحكومة السودانية تصرّ على أن تتكون القوات من دول إفريقية، وهنا يمكن أن يكون لدول شمال إفريقيا العربية ودول غرب إفريقيا الإسلامية إسهام في تكوين هذه القوات.

دور الإعلام:

مثّل الإعلام، بوســـائله المختلفـــة، الحلبة الأهم في تشكيل وعي وإدراك ما يدور في السودان لكل العالم. وعبر وسائله المختلفة تبلورت رؤى وقناعات، وسادت فيه مصطلحات مثـــل الجنجويد، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وعرب وأفارقة.

(١) محمد جمال عرفة، «منظمات الإغاثة الغربية في دارفور.. حقائق وأرقام،» إسلام أون لاين:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1236509078968

ونتيجة لمحدودية الإعلام السوداني، وعدم قدرته على عكس حقيقة ما يحدث داخل البلاد، تبرز أهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به الإعلام العربي والإسلامي في نقل الأخبار والأحداث كما تقع دون إضافة أو نقص.

وقد كتب مارك جوستافسون الباحث في جامعة أكسفورد عن نشاط منظمة «إنقاذ دارفور» ذاكرًا أن الحرب في دارفور تعد من أبرز النزاعات التي أُسيء فهمها في التاريخ الحديث؛ وذلك لأن حملات النشطاء غيَّرت طابعها الحقيقي، وقدمتها على نحو مثير من أجل لفت الانتباه وجذب الاهتمام من أجل توسيع الحركة.[1]

وقد كانت هناك تجربة جيدة وناجحة قامت فيها مجموعة من القنوات التلفزيونية العربية بنقل حي مباشر مع تلفزيون السودان القومي عن أوضاع دارفور.

كما إن لوسائل الإعلام العربية والإسلامية دورًا آخر يتمثل في تبصير الأمة بالمخططات التي ترمي لتفتيت البلاد، وتأثير ذلك على آمال كثير من الشعوب المسلمة في تحقيق الوحدة الكلية. وحتى تتمكن وسائل الإعلام العربية والإسلامية من القيام بهذه الواجبات لا بد من تكثيف وجودها على الساحة السودانية، وذلك عبر فتح مكاتب لها في السودان؛ حيث إن الوجود الإعلامي العربي والإسلامي لا يزال محدودًا.

---

(١) مارك جوستافسون، «الإبادة» في دارفور.. تحريف وتهويل!» نقلاً عن الاتحاد ٨ سبتمبر ٢٠٠٩م بترتيب خاص مع خدمة «كريستيان ساينس مونيتور».

http://www.alittihad.ae/details.php?id=27323



معلومات إضافية

الأنشطة العسكرية الأمريكية في إفريقيا

ترجع بدايات الأنشطة العسكرية الأمريكية في إفريقيا إلى ما يسمى بـ«الحروب البربرية» التي بدأت عام ١٨٠١م، ولكن إفريقيا لم تدمج في هيكل القيادة العسكرية الأمريكية حتى عام ١٩٥٢م عندما أُضيفت العديد من دول شمال إفريقيا إلى القيادة الأوروبية (إيوكوم).

ومنذ بداية الأربعينيات من القرن الماضي حتى عام ١٩٧١م احتفظت الولايات المتحدة بأربعة آلاف جندي في إحدى القواعد الجوية بالقرب من مدينة طرابلس الليبية، وكذلك في عدة قواعد أخرى أصغر بالمغرب، ومع مطلع العقد الأخير من القرن المنصرم تمركز نحو ٢٥ ألفًا من القوات الأمريكية في شرق إفريقيا كجزء من قوات الأمم المتحدة التي تقوم بمهام «إنسانية» في الصومال.

وظلت البلدان الإفريقية تتوزع بين ثلاث قيادات أمريكية، **وهي**:

١- القيادة المركزية (كينتكوم)، وتشمل مصر والسودان، وإريتريا وإثيوبيا، وجيبوتي والصومال، وكينيا وسيشل.

٢- القيادة الباسيفيكية (باكوم) ويقع ضمن اختصاصاتها مدغشقر والمحيط الهندي.

٣- القيادة الأوروبية (إيوكوم) وهي مسئولة عن باقي الدول الإفريقية وعددها ٤١ دولة.

ولكن في السادس من فبراير ٢٠٠٧م أعلن وزير الدفاع الأمريكي «روبرت جيتس» أمام لجنة التسلح في مجلس الشيوخ الأمريكي أن الرئيس «بوش» اعتمد قرارًا بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية، بدلاً من الوضع الذي يقسِّم القارة إلى ثلاث قيادات عسكرية، وهي القيادة التي عُرفت باسم «أفريكوم» AFRICOM كاختصار لعبارة Africa Command، معتبرًا أن (أفريكوم) ستجعل القوة العسكرية الأمريكية أكثر فاعلية في ممارسة نشاطاتها عبر القارة الإفريقية.

- يوجد ٢٠٠٠ جندي أمريكي في معسكر ليمونير بدولة جيبوتي -القاعدة الأمريكية الوحيدة في إفريقيا- يعملون تحت سلطة القوات المشتركة في منطقة القرن الإفريقي، وهي القوات التي أنشأتها القيادة المركزية (كينتكوم) عام ٢٠٠٢م بدعوى الحد من «النشاطات الإرهابية» في شرق إفريقيا، والبحث عن «مقاتلي القاعدة» في الصومال.

- زادت المشاركة الأمنية الأمريكية بصورة ملحوظة منذ عام ٢٠٠١م، وطرحت مبادرة الساحل والصحراء عام ٢٠٠٢م، والتي تضم رؤساء الأركان في كل من: الجزائر وتونس، والمغرب وموريتانيا، والسنغال ونيجيريا، ومالي والنيجر وتشاد، وتهدف إلى دعم التعاون بين هذه الدول في مجال «مكافحة الإرهاب».

- شارك نحو ألف جندي أمريكي في تدريبات عسكرية «للتصدي للإرهاب» في الصحراء الإفريقية، وهي أضخم عملية للولايات المتحدة في القارة السمراء منذ الحرب العالمية الثانية.

- في يناير ٢٠٠٧م قامت الطائرات الأمريكية بقصف مناطق في جنوب السودان بدعوى أنها تأوي بعض أعضاء تنظيم القاعدة.

- في الأول من أكتوبر ٢٠٠٨م انطلق النشاط الفعلي للقيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا «أفريكوم».

- تشمل دائرة تدخل «أفريكوم» ، المؤلفة من ألف عنصر موزعين على ثلاث قيادات فرعية، كامل القارة الإفريقية (عدا مصر التي تتبع للقيادة المركزية في ميامي)، إلى جانب جزر في المحيط الهندي مثل سيشيل ومدغشقر وأرخبيل القُمر.

- تتولى «أفريكوم» متابعة تنفيذ البرامج المتعلقة بالأمن والاستقرار في القارة الإفريقية التي كانت وزارة الخارجية تُشرف على تنفيذها، وللولايات المتحدة في هذين المجالين حزمة من برامج التعاون العسكري مع بلدان شمال إفريقيا ومنطقة الصحراء، نذكر منها ثلاثة برامج رئيسة على الأقل هي:

أولاً: تدريب القوات على حفظ السلام في إطار برنامج «أكوتا» للتدريب والمساعدة.

ثانيًا: «أيمت» أي برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي.

ثالثًا: البرنامج الرئاسي لمكافحة الإيدز. وتُقدر موازنته بأكثر من ١٨ مليار دولار على مدى خمسة أعوام، لكن هذه البرامج قابلة للمراجعة في ضوء ضغوط الأزمة المالية الحالية على الموازنة الفيدرالية.

- يُقدم رئيس قيادة «أفريكوم» تقاريره مباشرة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية؛ أسوة برؤساء القيادات الإقليمية الخمس الأخرى في العالم، وتضم قيادة «أفريكوم» مساعدًا للقائد العام مختصًا في العمليات العسكرية، ومساعدًا للشئون المدنية.

- ستكون «أفريكوم» آلية أساسية في إدارة المناورات الدورية والمنتظمة بين قوات من البلدان المغاربية وقوات أمريكية، وهي مناورات تُجرَى عادة في البلدان المُطلة على الصحراء الكبرى التي تعتبرها واشنطن مسرح عمليات «القاعدة». وستُشرف «أفريكوم» في المستقبل على تلك المناورات وتُخطط لها وتُؤطرها.

- رسميًا تُعتبر «أفريكوم» من المنظور الأمريكي موجهة بالدرجة الأساسية ضد الأخطار التي يمثلها تنظيم «القاعدة». وهو ما ظهر في التصريحات التي أدلى بها الجنرال وليم وارد بعد تسميته في منصبه الجديد قائدًا لـ«أفريكوم» أن الإدارة الأمريكية تعتبر منطقة الشمال الإفريقي والساحل والصحراء مُعرضة لتهديدات «القاعدة» وهجماتها. وبحسب وارد فإن المهمة المركزية لـ«أفريكوم» التي رُصدت لها موازنة سنوية تتراوح بين ٨٠ و٩٠ مليون دولار، تتمثل في «ضرب قدرة المتطرفين المسلحين على قتل المدنيين الأبرياء أو إصابتهم بجروح» طبقًا للطرح الأمريكي. وفي هذا السياق أوضح وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس أن «أفريكوم» ستمكن الولايات المتحدة «من أن تكون لها نظرة متماسكة وأكثر فاعلية في إفريقيا على أنقاض الرؤية الحالية التي هي من مخلفات الحرب الباردة».

أما مساعدته تيريزا والن فاعتبرت في مقال منشور على موقع القيادة الإفريقية أن «أفريكوم» ستكون الجزء الأكثر بروزًا من التحركات الأمريكية لتعزيز العلاقات في الساحة الإفريقية. واعتبرتها أهم أداة لتقديم العون الأمريكي للبلدان الإفريقية في المجالات العسكرية وغير العسكرية أيضًا. ومما أورده موقع «أفريكوم» على

شبكة الإنترنت أن هذه القيادة ستؤمن مناخًا مضمونًا وآمنًا للسياسة الأمريكية في إفريقيا بالتعاون مع وكالات حكومية وشركاء دوليين.

- سعت الولايات المتحدة طيلة الأشهر الثمانية عشرة التي استغرقها التحضير لإطلاق «أفريكوم» لإقناع البلدان المغاربية الخمسة وبلدان أخرى مُطلة على الصحراء الكبرى باستضافة مقر القيادة على أراضيها. إلا أن تلك الجهود التي قام بها مسئولون مدنيون وعسكريون أمريكيون جالوا في عواصم المنطقة أكثر من مرة، لم تُكلل بالنجاح.

وبرهن إخفاق المساعي الأمريكية لدى الدول المغاربية، وخاصة الجزائر وموريتانيا، على حرج الدول المعنية من استضافة قيادة تثير من المشاكل أكثر مما تجلب من الفوائد، خصوصًا في ظل رئيس أمريكي منتهية ولايته. وكانت رئيسة ليبيريا إلين جونستون سيرليف هي الزعيم الإفريقي الوحيد الذي رحب باستضافة مقر قيادة «أفريكوم» في بلده، لكن الأمريكيين هم الذين تحفظوا على ذلك، ربما لبعد البلد عن مركز الدائرة التي تهمهم، وتم اختيار شتوتجارت الألمانية مقرًا لهذه القيادة.

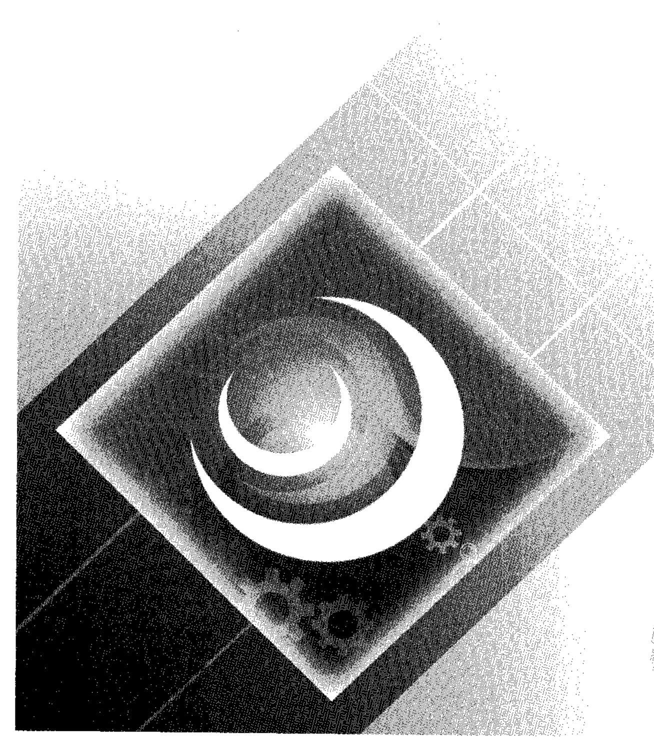
المصادر:

- جاب شاينمان، «أفريكوم».. قيادة عسكرية أمريكية جديدة في إفريقيا، ترجمة: أحمد عاطف، موقع إسلام أون لاين، انظر الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1184649149570#

- رشيد خشانة، القيادة الأمريكية لإفريقيا «أفريكوم»، مركز الجزيرة للدراسات، انظر الرابط:

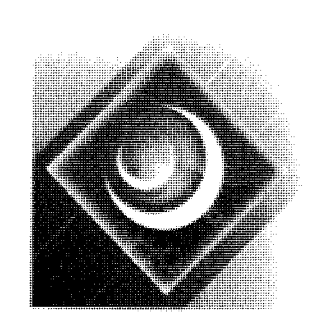
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FC22A88A-0C4B-43C9-9C3D-9896E9F22DAC.htm



الباب الثالث

العمل الإسلامي





نحو دور جديد للمرأة المسلمة في الاستراتيجيات الدعوية

د. رقية بنت محمد المحارب

المشرفة العامة على مؤسسة «لها أون لاين» والأستاذ المساعد بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

ملخص الدراسة

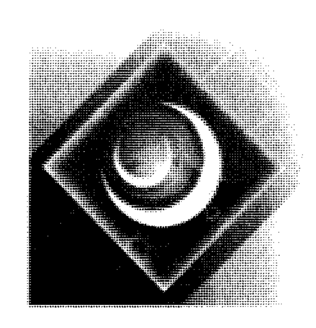
لم تتجه الآيات والأحاديث التي وردت في وجوب الدعوة إلى الله تعالى ومشروعيتها للرجال دون النساء، بل جاءت في سياق العموم من غير تفريق، مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقوله سبحانه: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقوله جل وعلا: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

ويفهم من ذلك الشراكة بينهما في هذا العمل الذي أوجبه الله على المؤمنين كافة، رجالاً ونساءً، وقد بيَّنه تعالى في وصفه للمؤمنين والمؤمنات بقوله: ﴿ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٧١].

ولقد خاطب الله عز وجل المرأة بما خاطب به الرجل، إلا أنه تعالى خصَّها بتكاليف دونه تتوازى في الفضل والأجر، ويدخل في ذلك الدعوة إلى الله بمفهوم التبليغ والاحتساب على ذلك؛ لأن المرأة قادرة على تعلم العلم وتعليمه، وتبليغه بالوسائل المتعددة، دون أن تحمِّل نفسها ما لا طاقة لها به، خاصة مع انتشار التعليم النظامي، وتوفر وسائل التقنية الحديثة، وخروج النساء من بيوتهن حتى صار ذلك عرفًا، فاحتاجت المرأة إلى خطاب أختها ونصحها، وإصلاحها بكل وسائل الإصلاح، واحتاج الناس مع الاتساع في خروج النساء -حتى صار أصلاً- إلى دعوة مكثفة ومنظمة، للتبصير بأمور الدين، خاصة مع كثرة الشبهات والشهوات.

لذا فقد باتت الحاجة ملحّة الآن إلى وضع استراتيجية متكاملة شاملة للعمل الدعوي النسائي في العالم الإسلامي، تحافظ على المكتسبات، وتدرس المستقبل. ولا ينبغي للحركات الإسلامية العاملة في حقل الدعوة أن تُغْفِل دور المرأة عند رسم خرائط الاستراتيجيات الدعوية. بهدف إحداث نقلة نوعية في العمل المؤسسي النسائي، والتي تؤكد بشائرها بأنها ستُؤتي ثمارها خلال السنوات القليلة القادمة -بإذن الله تعالى- بشرط دعمها وتقويتها ورعايتها.





نحو دور جديد للمرأة المسلمة في الاستراتيجيات الدعوية

د. رقية بنت محمد المحارب

المشرفة العامة على مؤسسة «لها أون لاين» والأستاذ المساعد بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن

تعيش الأمة الإسلامية اليوم حالة من الشتات والفوضى في الوقت الذي تتعرض فيه لمخططات ومؤامرات وُضعت على أسس علمية، واستراتيجيات معلنة صادرة من قِبَل مراكز بحثية قوية مدعومة من قبل مؤسسات، وتكتلات إقليمية ودولية، تهدف إلى القضاء على أي محاولة للنهضة، في أي مجال سواء كان سياسيًا أو فكريًا أو تقنيًا أو اجتماعيًا، كما أنها متجهة لكل فئات المجتمع دون استثناء.

والمرأة كونها تمثل مكونًا رئيسًا من مكونات المجتمع فلا غرابة إن كانت مركز الاهتمام في الجهود المبذولة لسلخ الأمة عن هويتها، وتأتي استراتيجيات تمكين المرأة والمؤتمرات الدولية الخاصة بالمرأة والسكان لتعبِّر عن إصرار غير مسبوق نحو تحقيق هذه الأهداف.

وعلى ضوء ذلك فإن الواجب الشرعي يحتِّم القيام بواجب البيان والنصح بمنهجية علمية، ويدعو لتكاتف الجهود لوضع رؤية مستقبلية للدعوة الإسلامية في ظل هذا التكالب الأممي الصارخ الذي لا يرقب في مؤمن إلاً ولا ذمة.

وحتى يكون هذا البيان والنصح مؤثرًا وفعالاً فلا بد من انطلاقه من خطة استراتيجية متكاملة، من فوائدها أنها تنقلنا من متابعة الأخطاء والترصد لها فحسب إلى إطار يكون فيه البناء هو الأصل.

وهذا البحث يتناول دور المرأة المسلمة في الاستراتيجيات الدعوية، ويتناول تحديداً المحاور التالية:

- الموقف الشرعي من العمل الدعوى للمرأة المسلمة.
- واقع المرأة في استراتيجيات الدعوة الإسلامية.
- أبرز التحديات التي تعيق الدور الدعوي للمرأة في العالم الإسلامي.. الواقع، وسبل المعالجة.
- وسائل زيادة فرص نجاح المرأة المسلمة دعويًا لخدمة دينها وأمتها.

الموقف الشرعي من العمل الدعوي للمرأة المسلمة:

الآيات والأحاديث التي وردت في وجوب الدعوة ومشروعيتها لم تتجه للرجال دون النساء بل جاءت في سياق العموم من غير تفريق، مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ

﴿ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقوله سبحانه: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقوله جل وعلا: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُم مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال جل جلاله: ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ [فصلت: ٣٣] وقال تبارك وتعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٧١].

والولاية تكون في المحبة والإخاء، والنصح والنصرة، ويفهم منه الشراكة في هذا العمل الذي أوجبه الله عليهم، وقد بيَّنه تعالى بقوله: ﴿ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٧١].

وقوله تعالى: ﴿ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ دالٌّ على الدعوة، بل إن ذلك أصلها ومخها وعصبها.

كما أن الله عز وجل خاطب المرأة بما خاطب به الرجل، إلا أنه تعالى خصها بتكاليف دونه تتوازى في الفضل والأجر، كما دل عليه حديث أسماء بنت يزيد ابن السكن رضي الله عنها، أنها أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهو بين أصحابه، فقالت: بأبي أنت وأمي إني وافدة النساء إليك، واعلم -نفسي لك الفداء- أما إنه ما من امرأة كائنة في شرق ولا غرب سمعت بمخرجي هذا أو لم تسمع إلا وهي على مثل رأيي: إن الله بعثك بالحق إلى الرجال والنساء فآمنا بك وبإلهك الذي أرسلك، وإنا معشر النساء محصورات مقصورات، قواعد بيوتكم ومقضى شهواتكم، وحاملات أولادكم، وإنكم معاشر الرجال فُضِّلتم علينا بالجمعة والجماعات، وعيادة المرضى، وشهود الجنائز، والحج بعد الحج، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله، وإن الرجل منكم إذا خرج حاجًا أو معتمرًا أو مرابطًا حفظنا لكم أموالكم، وغزلنا لكم أثوابكم، وربينا لكم أولادكم، فما نشاركم في الأجر يا رسول الله؟ قال: فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم إلى أصحابه بوجهه كله، ثم قال: «هل سمعتم مقالة امرأة قط أحسن من مسألتها في أمر دينها من هذه؟» فقالوا: يا رسول الله ما ظننا أن المرأة تهتدي إلى مثل هذا. فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم إليها، ثم قال لها: «انصرفي أيتها المرأة وأعلمي مَن خلفك من النساء أن حُسْن تبعل إحداكن لزوجها، وطلبها مرضاته، واتباعها موافقته تعدل ذلك كله». قال: فأدبرت المرأة وهي تهلل وتكبر استبشارًا.(١)

ويدخل في ذلك الدعوة إلى الله بمفهوم التبليغ والاحتساب على ذلك، إلا أن المرأة قادرة على تعلم العلم وتعليمه، وتبليغه بالوسائل المتعددة، دون أن تحمِّل نفسها ما لا طاقة لها به، خاصة مع انتشار التعليم النظامي، وتوفر وسائل التقنية الحديثة، وخروج النساء من بيوتهن حتى صار ذلك عرفًا، فاحتاجت المرأة إلى خطاب أختها ونصحها، وإصلاحها بكل وسائل الإصلاح، واحتاج الناس مع الاتساع في خروج النساء -حتى صار أصلاً- إلى دعوة مكثفة ومنظمة، للتبصير بأمور الدين، خاصة مع كثرة الشبهات والشهوات.

ولسائل أن يقول: ألا يكفي الرجال لمخاطبة المرأة، خاصة مع كثرة القنوات المحافظة، ومواقع الشبكة العنكبوتية، وتوفر الكتب وغيرها؟! لماذا الحاجة للمرأة للقيام بذلك؟

والجواب أن يقال: إن المرأة عندما تدعو إلى الله عز وجل، وتنشر العلم الشرعي، فإنما هي تنفع نفسها في المقام الأول، وتستجيب لأمر ربها بتبليغ الدين، هذا من

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦/٤٢٠، رقم ٨٧٤٣)، وابن عساكر (٧/٣٦٣).

جهة، ومن جهة أخرى، فإن المرأة حين تسمع للمرأة، فإن مجال المناقشة أوسع، والتعبير عن الأفكار والمواقف أسهل، وربما احتاجت سائلة أن تُسِرّ بأمر تستحي من مصارحة الرجل به، وأكبر دليل على ذلك ما نراه من إقبال كبير على المحاضرات والندوات النسائية.

وقيام النساء بأدوار قيادية في المجالات التربوية والاجتماعية والتعليمية يدخل في مفهوم الدعوة إلى الله، إذا وُجدت النية الصالحة، ولذا فإن القول بأن المرأة ليست معنية بالدعوة إلى الله، وأن دورها محصور في أدوار محددة يفتقر إلى فهم الطبيعة البشرية.

واقع المرأة في استراتيجيات الدعوة الإسلامية:

لا يُغفل دور المرأة في الدعوة إلى الله عند رسم استراتيجيات الدعوة الإسلامية لدى غالب الحركات الإسلامية، ولذا نرى نجاحًا طيبًا للخطط الموضوعة إلى حد كبير في تخريج جيل من القياديات وجدن أنفسهن أمام فرص دعوية لا حصر لها.

وفي الوقت الذي تعددت فيه فرص عمل المرأة، وما تبعه من إنشاء المؤسسات النسائية الرسمية والأهلية، وانتشار التعليم بكافة مستوياته، وكثرة المنابر الإعلامية من صحف ومجلات وقنوات فضائية، ومواقع إلكترونية وغيرها، فقد نتج عن هذا بروز تغيرات اجتماعية واقتصادية حتَّمت تطورًا في التفكير والأساليب لمواكبة المستجدات.

ولا بد من الاعتراف بأن ظروف تشكل هذا الجيل النسائي، الذي وجد نفسه في رأس الهرم دون مؤهلات كافية، أوجد فجوة كبيرة بين الواقع والمأمول، وكوَّن شعورًا اتسم بالتشاؤم والقلق من عدم القدرة على القيام بالمبادرات الضرورية، لملء الفراغ وسدّ الثغرات. وانعقدت الندوات واللقاءات التي تبحث عن دور للمرأة، وتتساءل عن سر الغياب الذي كان مردّه لضخامة المتغيرات، وانكشاف المجتمعات مع تطور وسائل الاتصال.

من هنا بدأ الحديث مرة أخرى عن مدى تأهيل المرأة وقدرتها على القيام بتأسيس المشروعات، وإدارتها ووضع الخطط، وسلامة البرامج التي وُضعت، وأدى ما يُشاهَد من اختراق في المنظومة الفكرية والاجتماعية والتربوية في الأوساط النسائية إلى التساؤل عن غياب المرأة. وواقع الحال أن هناك نجاحات كبيرة لا تُنكَر حققتها المرأة في البلدان الإسلامية على المستوى الشعبي، والدليل على ذلك ما نلمسه من درجة العمق في التفكير، والوعي، وإدراك للمخططات لدى فئة معتبرة من النساء، وما يتحقق من فشل ذريع للمشروع التغريبي الذي يدعم مِن قِبل حكومات ومؤسسات، وبالقوة العسكرية أحيانًا.

> **واقع الحال أن هناك نجاحات كبيرة لا تُنكَر حققتها المرأة في البلدان الإسلامية على المستوى الشعبي، والدليل على ذلك ما نلمسه من درجة العمق في التفكير، والوعي، وإدراك للمخططات لدى فئة معتبرة من النساء، وما يتحقق من فشل ذريع للمشروع التغريبي الذي يدعم مِن قِبل حكومات ومؤسسات، وبالقوة العسكرية أحيانًا.**

كما أن ما نراه من تأييد سواد الناس لإنشاء المؤسسات المتخصصة في بناء القيم والأخلاق، وما يتحقق من رفض لوجود المنكرات هنا أو هناك دليل ظاهر على بقاء فطرة الناس الطيبة وحبّهم لدينهم، ومع ذلك فإن الإمكانيات المتوفرة للمسلمين تفوق ما هو متحقق من نجاحات، الأمر الذي يحتّم التفكير بجدية في استثمار الفرص، ووضع الاستراتيجيات الجديدة التي تستحضر الواقع وتقرأ المستقبل.

إن شيوع كثير من المفاهيم مثل (الخطة الاستراتيجية – الجودة – الأهداف – الرؤية والرسالة – معايير التقييم – بناء المناهج- أسس التفكير السليم – المهارات الفردية – العمل المؤسسي – العمل الجماعي- الدراسات المستقبلية –.. إلخ) لدى بعض قيادات العمل الدعوي، دليل آخر على النهضة الحضارية التي تعيشها المرأة المسلمة بشكل عام، والنخبة المثقفة بشكل خاص،

وهذا أمر وإن لم يكن قد وصل بعدُ إلى المستوى المأمول إلا أنه يبشر بالخير، ويشي بإحداث نقلة في العمل المؤسسي النسائي، سنشهد ثمارها خلال السنوات القادمة بإذن الله بشرط دعمها وتقويتها.

واليوم نرى أن مشاركة المرأة في استراتيجيات الدعوة الإسلامية تختلف باختلاف الميادين واختلاف البلدان، على تفاوت في مستوى المشاركة بحسب الظروف الثقافية والسياسية والاجتماعية، إلا أنه من الملاحظ تطور مشاركة المرأة في الميدان الدعوي بشكل عام، بسبب الحاجة لمقاومة الفكر التغريبي، ووجود المرأة في ميادين العمل بصورة أكبر.

ومن صور هذه المشاركة في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات ما يتعلق بالعمل النسائي الدعوي في فلسطين، ولست بصدد الحديث عن تاريخ العمل النسائي الفلسطيني، لكنني أعرض لملامح عامة، تدل على أن هناك تطورًا كبيرًا في المستوى الفكري لدى المرأة الداعية الفلسطينية، اقتبسته من بحث حول غزة، وهي إحدى أهم المناطق في فلسطين، وأظن أن هناك جهودًا كبيرة مماثلة في بلاد أخرى كمصر والمغرب، والسودان وماليزيا، وتركيا وغيرها لم تسعفني المراجع المتوفرة لدي من ذكرها هنا:

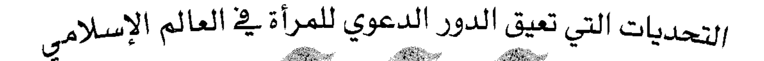
ففي فلسطين نجد أن المرأة تشارك بفاعلية في لجان الوعظ والإرشاد، والقيام بإنشاء المؤسسات الدعوية، وتدرس في الجامعة الإسلامية في غزة اليوم الآلاف من الطالبات اللاتي اخترن التخصصات الدعوية، وهذا عدد فاق كل التصورات، ولأول مرة في تاريخ فلسطين يكون هناك عدد من الأخوات الحاصلات على معدلات ممتازة في نتيجة الثانوية العامة يخترن قسم أصول الدين، ومن الإنجازات الكبيرة إنشاء مشروع لإعداد الداعيات، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الدورات المكثفة في التلاوة والتجويد، ومن الأمور الاستراتيجية قيام وزارة الأوقاف بافتتاح دائرة خاصة للوعظ والإرشاد، وأخرى للقرآن الكريم تختص بتحفيظ القرآن الكريم وتلاوته، وكل ما يتعلق بعلوم القرآن، وأنشئ ما يسمى بـ«ديوان الحُفَّاظ» الذي يعمل على تنشيط الأخوات الحافظات للقرآن الكريم، وتثبيت القرآن في قلوبهن، وما يتبع ذلك من برامج تربوية من خلال المخيمات الصيفية في العطلة لحفظ القرآن الكريم والتربية على آدابه، وتمتد هذه المخيمات لتشمل اليوم كله لكافة المستويات.

كما أن مركز القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية وجد رواجًا كبيرًا على مستوى المساجد في كل منطقة من المناطق في غزة عبر المحافظات الخمس، وتم تخريج داعيات بأعداد طيبة ومستويات ممتازة، وكن يتلقين العلم على أيدي علماء متخصصين في هذا المجال، وخاصة مجال فن التعامل مع الناس، وكيف ندعو الناس.(1)

ومثال آخر من المملكة العربية السعودية؛ حيث توجد كثير من الأنشطة المتعددة الموجهة للمرأة، ويمكن القول بأن المرأة صار معترفًا بها داخل المؤسسات الدعوية، كمخطِّطة وقائدة، في انتقال نوعي من دور التنفيذ فحسب. كما أن الندوات والمؤتمرات الخاصة بالدعوة لا يمكن اعتبارها مكتملة إلا بحضور المرأة، كمشاركة بفكرها وخبرتها وعلمها، وهذا يدل على دور بارز منتظر منها، عبر إدخالها كعنصر مؤسس وفاعل داخل الأطر الاستراتيجية في جميع المجالات، بل بدا جليًا عناية الدعاة والعلماء والمثقفين بدور المرأة الفاعل في المجتمع من خلال المحاضرات والندوات والكتب والمقالات، وقامت جمعيات متخصصة في رسم الاستراتيجية الدعوية، خاصة فيما يتعلق بجانب التنسيق بين القطاعات النسوية العاملة، كما أقيمت مراكز بحوث متخصصة في الشأن النسائي.

وتمثل مكاتب الدعوة وتوعية الجاليات، والجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن والجمعيات الإغاثية والخدمات الاجتماعية كجمعيات الأسرة ومراكز الاستشارات، والجامعات والمدارس أبرز منابر الدعوة النسائية، والمنتظر قيام وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بدور رائد في مجال

(1) للاستزادة انظر: واقع المرأة الداعية في فلسطين، حوار مع د. صبحي رشيد اليازجي على الرابط التالي:
http://www.wdawah.com/contents/23343





تعزيز حضور المرأة في المجال الدعوي، وأن يتم تحويل هذه الجهود إلى مؤسسات وتقويتها، وإنشاء المزيد من المعاهد العلمية المتخصصة في تأهيل الداعيات، وكذلك يُطلَب من الجامعات النظر بجدية في إنشاء تخصصات لتخريج المتخصصات في القضايا النسوية القادرات على المشاركة الإيجابية الواعية.

ومع أن الكتابة حول الاستراتيجيات الدعوية في الأوساط الرجالية والنسائية لا ترقى إلى المستوى المأمول، إلا أن الحاجة ملحّة الآن إلى وضع استراتيجية متكاملة شاملة للعمل الدعوي النسائي في العالم الإسلامي تحافظ على المكتسبات، وتدرس المستقبل؛ لأن وضع الاستراتيجيات الدعوية عانى من التجاهل لفترة طويلة من قِبَل المؤسسات الرسمية والأهلية، ولا توجد -بحسب ما توفر لي من معلومات- استراتيجية وضعتها هيئة أو منظمة أو دولة إسلامية تُعنَى بالعمل الدعوي، وأخذت على عاتقها تنفيذها وفق مدة زمنية على مستوى الأمة، وأعني بذلك أهل السنة، إلا أن هناك اجتهادات يمكن اعتبارها نواة لوضع استراتيجية دعوية نسائية.

التحديات التي تعيق الدور الدعوي للمرأة في العالم الإسلامي وكيف يمكن التغلب على تلك المعوقات؟

في سياق العمل نحو كتابة استراتيجية دعوية نسائية؛ فإنه يلزم بحث التحديات التي تواجه المرأة الداعية، وسيكون الحديث متجهًا للعقبات التي يواجهها الجنس النسائي بشكل عام في مجتمعاتنا:

أولاً: ضعف العناية بالدور النسائي الدعوي على المستوى الرسمي:

لقد تطور الوعي لدى الجمعيات الدعوية والمؤسسات العلمية والفكرية، وبدأت بإشراك المرأة في التخطيط

ووضع الاستراتيجيات، واتجهت كثير من المؤسسات الخاصة إلى استشارة المرأة، وأوكلت لها أدوارًا كبيرة ومؤثرة، إلا أن هذا الدور بقي محدودًا في الجانب الرسمي؛ لأسباب تتعلق تارة بمكافحة ما يسمى بالإرهاب، وأخرى بعوامل فكرية، ففي بعض الدول لا يوجد في وزارات الشئون الإسلامية المعنية بشأن الدعوة موظفة رسمية تعمل في المجال الدعوي، أو في مجال الاستشارة في الشأن النسائي، وبقي دورها محصورًا في إعطاء الموافقات والتصاريح للأنشطة النسائية، مع تحديد المأذون لهن بالمشاركة بعدد قليل جدًا، وفق شروط صعبة، فضلاً عن أن كثيرًا من هذه الجهات الرسمية تقوم بدور المثبِّط لأي نشاط توعوي نهضوي؛ حيث يغيب الاهتمام بتنمية مهارات العاملات في مجال الدعوة، ونتج عن ذلك وقوع هذه المناشط الدعوية رهينة اجتهادات فردية أو مؤسسية تطوعية، وهذا يُبرِز حجم التحدي؛ إذ تفتقد الجهات غير الرسمية للقوة والدعم والخبرة.

إن تطور العمل الدعوي النسائي تواجهه صعوبات التخطيط المتخصص، والتنفيذ المستمر، فأغلب الأعمال الدعوية النسائية تعتمد على الجهود الفردية، حتى ولو تلبست بإطار مؤسسي، ولنضرب مثلاً على المقومات والإمكانات المتوفرة للمنصرين لندرك الفرق الهائل في المقدرات، وما ينتجه هذا من آثار، فقد أجرت مجلة الأسرة في عددها (١٠٤) مقابلة مع أحد القساوسة الذين منَّ الله عليهم بالإسلام ذكر فيها مقارنة بين نشاط التنصير ونشاط الدعوة الإسلامية جاء في هذه المقارنة معلومات مهمة انظرها في الجدول المقابل.

ثانيًا: تعدد الأدوار المناطة بالمرأة:

إن المهمة التي تقوم بها المرأة في بيتها كبيرة وأساسية في المجتمع، فهي منتجة ومربية ومتبعلة، ومسئولة مسئولية عامة عن بيتها، والخروج للدعوة والانشغال بها قد يتعارض مع واجباتها. وإذا لم تجد الداعية وليًا متفهمًا لمهمتها، معينًا لها، انشغلت بأمور ليست ذات أولوية لمثل مستواها؛ لذا تتعثر بعض المؤهَّلات للدعوة بعد فترة وجيزة من زواجها وإنجابها، ولا يعني هذا أننا نطالب المرأة الداعية أن تُعرض عن سُنة الله بحجة الدعوة، ولكننا نحثّ الدعاة والمثقفين أن ينتقوا لأنفسهم النساء المؤهلات أو المناسبات للتأهيل الدعوي، كما أن على الرجل المعنِيّ بشأن الدعوة أن يبذل كل سبيل لتأهيل زوجته أو أخته، أو ابنته للمشاركة الدعوية، ويصبر في سبيل ذلك ويتنازل عن بعض الأمور ليصل للهدف الذي تنشده الأمة من أفرادها.

وجه المقارنة	التنصير	الدعوة الإسلامية
الدعم المادي	دعم الحكومات الغربية ودعم الشركات الكبيرة.	دعم يسير يقوم به أهل الخير في ظل مضايقات كثيرة.
الأوقاف	مباني ضخمة وإيرادات وبدائل الضرائب	أوقاف قليلة جدًا.
الإدارة	إدارات كبيرة وقوية تعتمد على دراسات علمية.	إدارة شخصية غير خاضعة لأي تقييم.
تأهيل الداعية	* منذ طفولته يهيأ للدعوة. * يخضع لدورات علمية عميقة. * يدرس طبيعة الشعب الذي يدعو فيه. * يتكلم ثلاث لغات على الأقل. * يستلم مرتبات ضخمة.	* يرسل بطريقة عفوية. * بعضهم لا يعرف غير اللغة العربية. * لا يعرف كيف يخاطب الشعب. * مرتبات ضئيلة.
شمولية الدعوة	* تنصير وتأهيل للعمل المكتسب وإقامة إذاعة، وإغاثة وعلاج طبي وكليات علمية.	* الاكتفاء بإلقاء المواعظ وتوزيع الكتب وأحيانًا إغاثة ونادرًا علاج.
العلاقات الداخلية	* علاقات مع سفراء الدول الغربية. * علاقات رسمية مع وزارة الداخلية. * علاقات بالإعلام والصحف.	* لا توجد أي علاقات رسمية غالبًا. * تعمل أحيانًا في الخفاء مما يعرضها للإغلاق.
الطاقم الدعوي	طبيب وممرض ومعلم وإدارة مالية وإدارة تموين وسيارات وطائرات .	داعية ومؤن إغاثية.

كما أن من المهم توفير الظروف المناسبة لتمكين المرأة الداعية من القيام بأدوارها المتعددة، ويعني هذا أن المتطلبات المادية والتقنية ينبغي أن تُضَمَّن وثيقة الاستراتيجية الدعوية النسائية، وما يتبع ذلك من قِبَل مؤسسات متخصصة مساندة للمرأة لغرض تسهيل مهمتها، وتوفير جهدها، وعلى سبيل المثال فإن من البرامج المقترحة:

- قيام دُور حضانة خاصة بأولاد الداعيات تقوم بواجب الإيواء لأيام في بيئة تربوية جيدة يؤدي إلى تخصيص وقت أكثر للمهمة الدعوية.

- قيام مؤسسات الأعمال بتنظيم الملتقيات والمؤتمرات النسائية .

ثالثًا: الضعف التكويني للمرأة يحصرها في جوانب محددة وأعمال محدودة:

حينما خلق الله المرأة أهَّلها لمهمتها الرئيسة بجسد عاطفي غضّ، ولسان أقل فصاحة وأضعف في الخطاب وتحمل المشاق، مع أنها أقدر على تحمل الألم، وذلك لتكون مناسبة للإنجاب والرضاع والتربية، والقول الذي يروِّج له دعاة التغريب بأن المرأة تتساوى مع الرجل في القوة، وأن ضعفها نتاج التربية الاجتماعية يفتقر إلى العلمية.

ولا شك أن الدعوة ضرب من الجهاد، تحتاج إلى صبر وتركيز في طلب العلم، وطول اجتهاد في العبادة، كما تحتاج بعض المواقف لقوة في القلب، وصبر على المخالف، وتحمل للتبعات العاطفية التي يفرضها الوقوف ضد اتجاه فكري، وهذا أمر ليس من السهل على المرأة القيام به، دون مساعدة من أطراف أخرى، وقد يتطلب العمل الدعوي سفرًا وطول غياب عن المنزل، وهذا لا يتأتى للمرأة على كل حال، بل تحتاج المرأة الداعية لمن يلازمها في السفر، والالتزام بالأحكام الشرعية في السفر يعني بذل مزيد من الجهد وتحملاً للصعاب، كما أنها ملتزمة بحجابها مبتعدة عن مواطن الاختلاط، فبقيت بعض المجالات غير مناسبة لها فهي لا تظهر في القنوات، وقل أن تنظم المؤتمرات الدولية.

وليست تلك المحدودية عيبًا ولا نقصًا، وإنما هي كمال؛ لأنها ملتزمة بأمر ربها، وربما يطلق على هذا أنه نقص مجازًا إذا قورن بمجالات الدعاة من الرجال، فهي أقل من حيث المقارنة، وإن كانت وحدها قد وافقت المشروع وأبلغت في تحقيق المقصود.

وهذا الضعف الجِبِلِّي يعني اتجاه جهود المرأة الإصلاحية لما يناسب من الأعمال، وأتفق مع القول الذي يدعو بأن تركز المرأة جهودها إلى مساعدة الأسر في مجالات مكافحة الفقر والجهل والمرض، فعاطفة المرأة تجعلها أكثر إحساسًا بالمعاناة، وأقدر على تلمُّس الحاجات. وهذا الأمر من فهم الطبيعة والخلقة وتضمينه في استراتيجيات الدعوة مهم جدًا، فإن من العبث أن يكون الخطاب الدعوي معارضًا لمقولات المساواة ومفندًا لها في الوقت الذي تفشل فيه الممارسات في بيان هذا الأمر وتفعيله على مستوى الخطط والبرامج. ومن الظلم أن تُطالَب المرأة بممارسة الدور ذاته الذي يمارسه الرجل وبالأدوات عينها.

رابعاً: الضغوط العالمية على الحكومات العربية للتوقيع على اتفاقيات تناقض ما تدعو إليه المرأة:

من العقبات الواجب الاعتراف بها الضغط الهائل على الحكومات من خلال اللجان التي تراقب وتلوِّح بالعقوبات إذا لم يتم تنفيذ مقررات ما يسمى بالشرعية الدولية، وهذا الضغط يتمثل في مقررات جملة من المؤتمرات المكثفة المعروفة التي منها دون التزام بالشمولية:

١- الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة والتي صدرت في ٢٠ ديسمبر ١٩٥٢م.

٢- الاتفاقية بشأن جنسية المرأة المتزوجة، والتي عرضت للتوقيع والتصديق بقرار الجمعية العامة المؤرخ في ٢٩ يناير ١٩٥٦م.

٣- اتفاقية الرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج، والتي عرضتها الجمعية العامة للتوقيع والتصديق بقرارها المؤرخ في ٧ نوفمبر ١٩٦٢م.

٤- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في عام ١٩٦٦م.

٥- الإعلان الخاص بالقضاء على التمييز ضد المرأة عام ١٩٦٧م.

٦- الخطة العالمية متعلقة بوضع المرأة على المستوى السياسي والاجتماعي صدرت عن مؤتمر مكسيكو لعقد الأمم المتحدة للمرأة المنعقد تحت شعار (المساواة والتنمية والسلم) عام ١٩٧٥م.

٧- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعتمدتها الجمعية العامة وعرضتها للتوقيع والتصديق والانضمام بقرارها المؤرخ في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩م.

٨- استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة والذي عُقد في كينيا عام ١٩٨٥م.

٩- مؤتمر السكان في بكين عام ١٩٩٥م.

كل هذه المؤتمرات والاتفاقيات وغيرها مما لا يمكن حصره تتعلق بوضع المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتهدف إلى تحقيق مبدأ المساواة في مختلف هذه المجالات. كما أنها تنص على الضمانات الكافية لذلك؛ إذ إنها تقر بضرورة اتخاذ التدابير المناسبة (بما في ذلك التدابير التشريعية) للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ومن الإنصاف القول بأن هذه الاتفاقيات فيها ما لا يتعارض ومصلحة المرأة، لكن شرع ربنا كفل ما هو مثله وخيرًا منه، وأما ما فيها من بنود تتناقض مع الشرع فإن عددًا من الدول ألزمت به ولم تلتفت لمعارضته للشريعة، مما أحدث تأثيرًا له زخم وقوة إعلامية في مقابل الجهود الإصلاحية المفتقرة للدعم الرسمي.

هذه المقررات تمثل ضاغطًا لا يُستهان به على صانعي القرار، وتجعل من استحضارها عند رسم الاستراتيجيات أمرًا مهمًا.

وقد تضمنت الوثيقة التي صدرت عن مؤسسة راند عام ٢٠٠٧م وعنوانها (بناء شبكات مسلمة معتدلة) خارطة طريق تهدف إلى إعطاء دور بارز للمرأة في تغيير المجتمع، وفي دورها ضمن الشبكات، ووفقًا لما يذكره التقرير، فالتيار (الإسلامي) المعتدل المقصود هو ذلك التيار الذي:

١- يرى عدم تطبيق الشريعة الإسلامية.

٢- يؤمن بحرية المرأة في اختيار «الرفيق»، وليس الزوج.

٣- يؤمن بحق الأقليات الدينية في تولي المناصب العليا في الدول ذات الغالبية المسلمة.

٤- يدعم التيارات الليبرالية.

كما يحدد معايير الشركاء الذين سيساعدون على تنفيذ بناء الشبكات (المعتدلة) بحسب ما ورد في النص التالي:

«فيما يتعلق بالشركاء، فمن المهم جدًّا أن يتم تشخيص القطاعات الاجتماعية التي يمكن أن تشكل حجر الأساس للشبكات المقترحة، والأولوية في هذا الإطار، يجب أن تُعطَى للأكاديميين والمفكرين المسلمين من الليبراليين والعلمانيين، وعلماء الدين الشباب والمعتدلين، والناشطين الاجتماعيين، والجمعيات النسائية المشاركة في حملة الدفاع عن حقوق المرأة، والكتاب والصحفيين المعتدلين».

أما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فتعد من أخطر العقبات التي تواجه المرأة، ذلك أنها صيغت بطريقة خبيثة تُفَسَّر بحسب الإملاء الذي تمارسه اللجان المشكّلة، وتأتي الخطورة من توقيع الدول عليها، ورفض أي تحفظ يتحفظ عليه الموقِّعون.

إن من المهم التنبه إلى الأدوار القادمة للصحافة والجمعيات النسائية، وأنها ستكون المدخل نحو تنفيذ الاستراتيجية التغريبية، من خلال التحكم بتفسير مصلحات مثل (الوسطية) و(التسامح) و(الاعتدال)، وجعلها تعني الاستجابة لمتطلبات العولمة، وإلغاء المعاني الشرعية التي تتنافى مع الانفتاح بمفهومه العالمي الجديد!

من المهم ونحن نبحث وضع استراتيجية للدعوة الإسلامية أن تتضمن برامج مضادة، مثل عقد ندوات

تؤصل المصطلحات وتفسرها، وتبين حقوق المرأة وواجباتها، وتقدم تنبيهًا مستمرًا للأوساط الشبابية خاصة يكشف ارتباط ما يُنشَر في الصحافة بإرادة خارجية لغرض تحقيق أهداف لم تعد سرًّا.

خامساً: حداثة عهد الدور الدعوي النسائي وقلة الخبرة:

المتغيرات الكبيرة التي تواجهها مجتمعاتنا تحتاج إلى خبرات وممارسة وأساليب جديدة وأدوات مبتكرة، وهذه تحتاج إلى عقول تبتكرها، وهو ما لا يمكن تحقيقه مع الخبرات القليلة في الصفوف الدعوية النسائية، فالمرأة في المجال الدعوي (المقنن) يعوزها الممارسة وطول الخبرة، والزهد في تتبع خبرات السابقات في هذا المجال، فأنت تجد غالبًا البرامج الدعوية النسائية تبدأ بدون خطط ولا استراتيجيات، ولا اطلاع على تجارب الآخرين، فيكون العمل معرضًا لإخفاقات متكررة، لاسيما في مجال البرامج والأنشطة الميدانية.

سادساً: قلة الموارد النسائية:

وإذا كانت التحديات المالية تطال الدعوة بوجه عام، فإن الدعوة النسائية تكاد تكون معدومة الموارد، فالنساء في الغالب لا يمارسن الأعمال التجارية ذات الدخل العالي فتصبح الموارد لأعمالهن محدودة، مما يبقي العمل الدعوي مرتهنًا بالتطوع، ومرتبطًا به. كما أن اهتمام المرأة بالزينة ينعكس أيضًا في تعاطيها مع المناشط الدعوية فنجد أن منشطًا رجاليًا قد يستغرق إعداده أسبوعًا مثلاً، ويكلف مبلغًا محددًا يحتاج من المرأة أسبوعين وبضعف المبلغ بسبب الحرص على مظاهر الزينة والجمال المصاحب للنشاطات النسائية، فهل نقول: إن هذا العامل نتاج طبيعي لفطرة المرأة ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[الزخرف: ١٨]؟

إن إغفال هذه العوامل الفطرية عند وضع الخطط الاستراتيجية، أو النظر إليها بنوع من السخرية، لا يدل على فهم للطبيعة الأنثوية، كما أن عدم الاهتمام بها ينقص من تأثير رسالتنا الدعوية كسبب من أسباب تعثر الخطوات، فإن الاهتمام بعلم نفس المرأة واجب مُلحّ عند التفكير في التوجه نحوها بالخطاب الدعوي.

سابعاً: الحَيف على المرأة لدى بعض المجتمعات وترسخ العادات القبلية المستندة لغير الشرع:

تواجَه المرأة في بعض المجتمعات بتقاليد تخالف الشريعة، فبعض الأعراف تمنع المرأة من الميراث، وبعضها تمنعها من حرية اختيار الزوج، ويؤدي هذا التطرف إلى تطرف مضاد يرفض الشريعة بحجة وجود هذه القوانين القبلية، ويثور على كل حكم شرعي يخالف الحق الذي يقرره هو، أو الذي تقرره الاتفاقيات الدولية ذات المصدر التشريعي البشري.

إذا كانت التحديات المالية تطال الدعوة بوجه عام، فإن الدعوة النسائية تكاد تكون معدومة الموارد، فالنساء في الغالب لا يمارسن الأعمال التجارية ذات الدخل العالي فتصبح الموارد لأعمالهن محدودة، مما يبقي العمل الدعوي مرتهنًا بالتطوع، ومرتبطًا به.

إن قيام جمعيات تطالب بحقوق النساء الشرعية يقطع الطريق على من يؤدي وظائف بالوكالة لجهات خارجية تتخذ من هذه المطالب المشروعة لبعض النساء ستارًا لها. ولا نجد مبررًا للسكوت عما تعانيه المرأة من عنف أُسَرِي يقوم به من لا خَلاق لهم من الرجال؛ حيث أضحت هذه الممارسات سببًا للهجوم على المرجعية الشرعية والمسلَّمات الدينية بدعاوى التطور والتحديث ومواكبة العصر.

ثامناً: ضعف التواصل بين الداعيات من النساء في البلاد العربية خاصة:

طبيعة المرأة وارتباطاتها العائلية تجعل من الصعوبة عليها السفر المتكرر الضروري لتوثيق العلاقات بين الداعيات، ولحضور الملتقيات والمؤتمرات العلمية، كما أن ضعف التأهيل التقني للعاملات في المجال الدعوي يقلل من نجاح وسائل التقنية في سدّ هذه الفجوة .

تاسعاً: الهجمة الشرسة على المرأة عبر وسائل الإعلام المتنوعة:

ترى الدكتورة نورة السعد أن التغيير المعرفي من خلال وسائل الإعلام يحدث حينما تقوم تلك الوسائل بتقديم المرأة ضمن (إطار معرفي) مخالف للتكوين المعرفي الذي لدى الجمهور عن دور المرأة؛ فهي ناجحة لأنها متحررة من ضوابط القيم، ومحط الأنظار لأنها استغلت النواحي الجمالية في جسدها، وهي مشهورة لأنه عُرف عنها مقاومة الأعراف والتقاليد..

وتوضح «السعد» بأن عملية التغيير المعرفي هذه تتم عبر عملية طويلة تتنوع فيها جزئيات التكوين المعرفي الجديدة التي يُراد إحلالها بدلاً من المعرفة القديمة، وتعرب عن أسفها لأن بعض وسائل الإعلام السعودية صارت تتحدث باللغة ذاتها، مشيرة إلى أن ٤٠ ألف شركة عابرة للقارات تسيطر على جميع وسائل الإعلام في خمس قارات، وهذه الشركات هي التي تنتج البرامج الإعلامية، وهي تخاطب كل إنسان بما يتفق مع مرجعيته وثقافته.[١]

يكاد الهجوم على التشريعات الإسلامية الخاصة بالمرأة لا يهدأ، سواء من خلال الصحافة أو المسلسلات، وتشويه الحجاب، والتقليل من شأن المرأة من خلال إخراجها لجذب القراء في الصفحات الأخيرة من الصحف اليومية والمجلات والقنوات، وإبراز الحوادث الشاذة التي يتسلق من خلالها العلمانيون للحطّ من قدر المرأة، وإظهارها بالمجني عليها من قبل الإسلاميين الذين يوصفون بالمتشددين.

ويكاد الهجوم على التشريعات الإسلامية الخاصة بالمرأة لا يهدأ، سواء من خلال الصحافة أو المسلسلات، وتشويه الحجاب، والتقليل من شأن المرأة من خلال إخراجها لجذب القراء في الصفحات الأخيرة من الصحف اليومية والمجلات والقنوات، وإبراز الحوادث الشاذة التي يتسلق من خلالها العلمانيون للحطّ من قدر المرأة، وإظهارها بالمجني عليها من قبل الإسلاميين الذين يوصفون بالمتشددين.

كل هذه الضغوط تضع المرأة دائمًا في دوامة ردود الأفعال، وتتسبب في الانصراف عن مشروعات البناء الثقافي والنفسي، وبما أن وقت المرأة محدود وطاقاتها كذلك، فمن الطبيعي أن تساهم هذه الهجمات -التي لم تهدأ منذ أكثر من قرن- في إضعاف البنية المؤسسية للمشروع الدعوي النسائي، ووقوعه في أزمة كبيرة، تحتاج إلى وقفة طويلة لوضع الحلول التي تراعي الظروف مجتمعة.

إن تضمين استراتيجيات الدعوة النسائية ضرورةَ إنشاء المؤسسات الإعلامية المتخصصة يُتيح توزيع الطاقات، والتركيز على مشروعات البناء.

وسائل زيادة فرص نجاح المرأة المسلمة دعويًا لخدمة دينها وأمتها

سبق إيراد جملة من التحديات التي تواجه المرأة الداعية، وبعض المقترحات التي تساعد على التخفيف منها، وفي سياق وضع استراتيجية للتخفيف من حدتها؛ فإن من المهم استحضار أننا هنا ندير هذه الأمور استراتيجيًا، بمعنى وضع الرؤى المستقبلية للدعوة النسائية، وتحديد الرسالة والأهداف، وبيان أبعاد العلاقات المتوقعة بينها وبين بيئتها، ومن ذلك ضرورة دراسة الفرص والمخاطر المحيطة بها، ونقاط القوة والضعف، وكل هذا يعتبر تمهيدًا وأساسًا لاتخاذ القرارات الاستراتيجية المناسبة، بما تشمله من معايير التقويم والقياس والجودة.

وهنا نستعرض بعضاً من الفرص التي ستساعد -بإذن الله- في تصور الحل المنشود:

١- تثقيف المرأة ورفع مستواها العلمي:

إن إنشاء المعاهد العلمية الشرعية المتخصصة في تأهيل الداعيات خطوة مهمة نحو زيادة فرص النجاح الدعوي؛ لأن هذه المعاهد توفر الاحتكاك بخبرات

[١] محاضرة للكاتبة د. نورة السعد، نُشر ملخص لها في موقع لها أون لاين.

دعوية راسخة، وتمدّها بمرجعية موثوقة لاستشارتها، كما أن اهتمام هذه المعاهد بتأصيل المسائل المستجدّة يعطي حصانة للدارسة، ويقوّي من قوتها العلمية، ويزيد من ثقة المدعوات بها.

وبالتأكيد فإن الإطار المنهجي الذي يحكم هذه المعاهد سيكون له أثر بالغ على الدارسة؛ كونه يؤسس لتفكير مستقر ناضج منطلق من أصول ثابتة. إن الحاجة ماسَّة لظهور مؤسسات تكون مهمتها توفير البنى التحتية للمناهج الشرعية النسائية وتأليفها.

٢- تدريب الداعيات على الأسلوب الخطابي والحواري:

تعتبر الخطابة أحد أهم وسائل التأثير، وتحصيلها ممكن من خلال إقامة الدورات التدريبية المتخصصة في الخطابة، ووسائل التأثير، وطرق إقناع الناس، وإثراء المتدربات بالكتب والحقائب التدريبية، وتيسير وصول المتدربات من المدن والقرى، وكفالة السكن والمعيشة، للتشجيع على مثل هذه الدورات، كل ذلك من شأنه تعميق الثقة بالنفس، ويعطي دفعة إلى مزيد من الأنشطة المنبرية.

إن طبيعة المرأة المتأثرة بالجانب العاطفي، وميلها إلى الاستماع أكثر من القراءة يساعد على التخفيف من حدة تأثير الصحافة التي تتحكم بها النخب العلمانية، لذا فإن استراتيجيات الدعوة ينبغي أن تتضمن تركيزًا بارزًا على إنشاء (الصالونات النسائية)، وإقامة المناشط المنبرية في الكليات والمدارس والملتقيات النسائية والمجمعات التجارية. ومن تجارب محدودة فإن استجابة كبيرة ونجاحًا ملحوظًا نتج من خلال تأهيل مجموعة من الموهوبات لخوض مجال الدعوة بالخطابة.

٣- إنشاء مراكز بحوث ودراسات لإمداد المرأة بالمعلومات التي تفيدها في مواكبة العصر:

أصبح إنشاء مراكز البحوث المتخصصة في شئون المرأة حاجة ملحة، خاصة مع تعقد الأوضاع وتشابكها، وارتباط الأنشطة الموجهة للنساء بجوانب سياسية وثقافية تجعل من المهم اشتراك أكبر قدر من المختصين، بغرض التعرف على الواقع بشكل دقيق، ووضع إطار للعمل الدعوي النسائي شامل يفي بالاحتياجات، ويقوم بتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. كما تساهم هذه المراكز في الدلالة على آليات جديدة من التواصل المعرفي والتأثير الفكري، وتتيح التواصل مع الباحثات في كل مكان، كما تساهم هذه المراكز في دراسة المسائل المستجدة في القضايا الدعوية النسائية، وتوفير المعلومات في وقت قياسي.

٤- تدريب الداعيات على استخدام التقنية الحديثة في التواصل:

إن استخدام التقنية الحديثة في تبليغ الدعوة أصبح مُسلَّمًا به؛ لذا فمن المهم على الداعيات إلى الله أن يكون لكل منهن موقع شخصي تتواصل فيه مع أقاربها وجيرانها وزميلاتها في العمل وصديقاتها، وعموم الناس تعليمًا وتعلُّمًا، ودعوة إلى الخير، وإجابة على أسئلة الناس، ووقوفًا معهم في مشكلاتهم الاجتماعية. كما أن إمكانية بثّ المحاضرات والدروس على الشبكة العنكبوتية يمثل فتحًا كبيرًا أمام الداعيات إلى الله لبثّ الدعوة إلى المسلمين وغيرهم أينما كانوا.

٥- المساهمة في رفع مستوى الداعيات الأكاديمي:

الشهادات العليا أصبحت مطلبًا للالتحاق بصفوف الداعيات البارزات والمؤثرات، وربما أيضًا في نيل التصريح الرسمي للمساهمة في الدعوة، لذا فمن المهم التعاون مع القائمات بالدعوة لنيل درجات عليا؛ عن طريق تسهيل شروط الالتحاق ببرامج الدراسات العليا كشرط التخصص، وسنة التخرج والعمر، ومن ذلك التواصل مع الناشطات الاجتماعيات والمثقفات والصحفيات وعضوات هيئة التدريس في الجامعات، بهدف بيان مهمتهن الحضارية في الدفاع عن القيم

والمبادئ، وتحميلهن المسئولية، وشرح بعض الجوانب المرتبطة بمطالب مشروعة في ذاتها للمرأة.

٦- التفاعل العالمي:

في خطوة نحو إثراء الداعيات بالمفاهيم العالمية، ولإكسابهن الخبرة في الحوار والمواجهة، يمكن ترشيح عدد من المشتغلات في الدعوة للتدريس في جامعات عالمية وفق ضوابط شرعية، ليتيسر لهن فرصة الالتقاء بالناشطات في البلدان الأخرى، ولنقل الرسالة الدعوية إلى مجتمعات هي في أمسّ الحاجة إليها، خاصة تلك التي تنتشر فيها البدع والمفاهيم المغلوطة عن الدين، وتلك المستهدَفة من جماعات التنصير والرفض، خاصة في إفريقيا، والجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي كطاجكستان، وألبانيا والبوسنة وغيرها.

كما أن إيجاد الفرص للنساء القائمات بالدعوة في البلاد الإسلامية وغير الإسلامية للالتحاق بالدراسات الشرعية في الجامعات الإسلامية وكفالتهن ودعمهن بعد التخرج، مساهمةٌ كبيرة في توطين الدعوة.

ويأتي موسم الحج ليمثل فرصة كبيرة لإكساب النساء الداعيات فرصًا لا تُحصَى من الاحتكاك بمثقفات وداعيات، من دول العالم المختلفة، واستغلال مواسم تجمُّع الحجيج لبثّ الدعوة والتواصل مع حملات الحج وفق خطة مدروسة، ويمكن إنشاء مكتب متخصص في هذا المجال ليساعد في تحقيق ذلك، ويؤهل الداعيات، ويتواصل مع مسئولي الحملات لوضع البرامج المناسبة.

وتمثل الكتابة وسيلة مهمة للتواصل مع القائمات بالدعوة في كل بلاد العالم، فالتجارب الموثقة والتقارير المفصلة تجعل من تكرار النجاحات أمرًا ممكنًا.

توصيات ومقترحات

بالإضافة لما تمت الإشارة إليه من قبل فإنه يلزم التواصي بالائتلاف والتعاون، ففي عصر تتكاتف فيه الجهود للوقوف ضد الإسلام ينبغي أن تتكاتف الجهود المسلمة لدفعه، وتتعاون لنشر دين الله في المعمورة، وفي هذا الإطار ينبغي لمن تتحمل الدعوة إلى الله أن تحرص على الائتلاف والتعاون لتحقيق مقاصد الشريعة لعمارة الأرض؛ فالاجتماع وتوحيد الكلمة بين الداعيات إلى الله من ألزم الضرورات، قال تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾.

ونعى الله على أهل الكتاب تفرقهم، واختلاف كلمتهم، بل عدَّ هذا من صفات المشركين الذين أُمرنا بمخالفة هديهم، فقال تعالى ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾. [آل عمران: ١٠٥]

ووجود منهج واضح في قبول الخلاف والتعامل معه بعيدًا عن فرض الرأي بغير حجة من الله قائمة من أسباب الاجتماع، قال تعالى ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾[المائدة: ٢].

كما أن الالتفاف حول مرجعية واحدة في البلد الواحد، أو على الأقل القبول بمرجعية عند الاختلاف وتفاوت وجهات النظر، يعتبر أساسًا لجمع الكلمة، والاستعانة لتحقيق وحدة الصف بتعليم الناس الأصول والتفسير، والعناية بقلوبهم وصلاحها، والتعاون والتواصل مع المخالف قدر الاستطاعة، والإعراض عنه دون التثريب عليه عند عدم القدرة على احتوائه، ومدافعته بأهل الخير عند استطالته وتعديه. كما ينبغي التواصل مع مرجعية المخالف لمعرفة سبل الاتفاق، فإن الأقران قد يختلفون غيرةً وحسدًا لا أصلاً ولا منهجًا. وقد وجدنا من ذلك كثيرًا في التاريخ الماضي والمعاصر.

ومـــن المهم كذلـــك إيجاد آليات للتنســيق وتوحيد الجهـــود الدعوية عبر الفضائيات مــن خلال مكتبٍ لتنســيق الجهــود الدعوية للتقليل مــن التضارب أو التباين فـــي الطرح، وتخفيف حـــدة تناقض الحلول المقترحة، وتوفير الجهود، وترتيب أوقات البث.

والأمر ذاته ينطبق علـــى مواقع الإنترنت، وهي من أنفع الوسائل وأكثرها فائدة، فالموقع عبارة عن مكتبة ضخمة، وغنية جدًا بالمعلومات عن الإسلام، معروضةٍ بالمجَّـــان للملايين من الناس، وبعدة لغات، يطَّلع عليها النـــاس في أي زمان ومكان. كما أنها تتيح التعبير عن الرأي بحرية.

وكذا يجب تنظيم الحمـــلات الإعلامية التي تؤدي إلى بيان الحق ونصرته.

كما أن إنشـــاء المواقع الإلكترونية التي تُعنَى بالمرأة والأســـرة، وتتناول الشـــأن العام بالبيـــان والتوجيه المنضبط بالضوابط الشـــرعية من أقوى وسائل نشر الخيـــر، ومن أمتن ما يمكن الاعتمـــاد عليه في بيان سبيل المجرمين والتحذير منها.

ومما يعين على وضع الاستراتيجية الاهتمام بالرسائل العلمية العالية ونشـــرها، والاهتمام الخاص بالإعلام الجديد الذي أصبح من أقوى وسائل الإعلام.

إن إشراك المرأة في وضع استراتيجيات الدعوة أمر محمود، وهو من أسباب إتقان الأعمال، نسأل الله أن يوفقنـــا جميعًا لما يحبه ويرضاه، ويجعلنا ممن أخلص نيته، وأصلح عمله.

المراجع:

١- تاريخ دمشـــق لابن عساكر «نســـخة إلكترونية، موسوعة المكتبة الشاملة».

٢- راند: «خرائط وطرق» لصناعة شبكات إسلامية معتدلة واستراتيجيات لاختراق العالم الإسلامي.

٣- موقع لها أون لاين.

٤- الدكتـــورة حفيظة شـــقير، الاتفاقيات الدولية وحقوق المرأة في العالم العربي.

٥- مجلة الداعي الشهرية، الصادرة عن دار العلوم ديوبند الهند، عدد رمضان ١٤٢٩هـ.

٦- واقع المـــرأة الداعية في فلســـطين.. حوار مع د. صبحي رشيد اليازجي.

٧- هندسة الدعوة، إصدار موقع دعوتها.

٨- مجلة الأسرة، عدد ١٠٤.

معلومات إضافية

نماذج من داعيات العصر النبوي

أفقه نساء الأمة، أم المؤمنين «عائشة بنت أبي بكر»:

بنت الإمام الصديق الأكبر، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بكر عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة، بن كعب بن لؤي؛ القرشية التيمية، المكية، النبوية، أم المؤمنين، زوجة النبي صلى الله عليه وسلم، أفقه نساء الأمة على الإطلاق.

تزوجها نبي الله قبل مهاجره بعد وفاة الصديقة خديجة بنت خويلد، وذلك قبل الهجرة ببضعة عشر شهرًا، وقيل: بعامين. ودخل بها في شوال سنة اثنتين، منصرفه - عليه الصلاة والسلام- من غزوة بدر، وهي ابنة تسع.

فروت عنه علمًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه. وعن أبيها. وعن عمر، وفاطمة، وسعد، وحمزة بن عمرو الأسلمي، وجدامة بنت وهب.

حدَّث عنها عشرات من الصحابة الكرام رضوان الله عليهم ومن التابعين، ومسند عائشة يبلغ ألفين ومائتين وعشرة أحاديث. اتفق لها البخاري ومسلم على مائة وأربعة وسبعين حديثًا، وانفرد البخاري بأربعة وخمسين، وانفرد مسلم بتسعة وستين.

يقول صاحب سير أعلام النبلاء: «ولا أعلم في أمة محمد صلى الله عليه وسلم، بل ولا في النساء مطلقًا، امرأة أعلم منها».

أم المؤمنين «أم سلمة»:

السيدة المحجبة، الطاهرة هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم بن يقظة بن مُرّة، المخزومية، بنت عم خالد بن الوليد، سيف الله؛ وبنت عم أبي جهل بن هشام.

من المهاجرات الأول. كانت قبل النبي صلى الله عليه وسلم عند أخيه من الرضاعة: أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي، الرجل الصالح، دخل بها النبي صلى الله عليه وسلم في سنة أربع من الهجرة. وكانت آخر من مات من أمهات المؤمنين.

كانت تُعدّ من فقهاء الصحابيات، ولها جملة أحاديث، ويبلغ مسندها ثلاثمائة وثمانية وسبعين حديثًا، واتفق البخاري ومسلم لها على ثلاثة عشر حديثًا. وانفرد البخاري بثلاثة، ومسلم بثلاثة عشر حديثًا.

روى عنها: سعيد بن المسيب، وشقيق بن سلمة، والأسود بن يزيد، والشعبي، وأبو صالح السمان ومجاهد، ونافع بن جبير بن مطعم، ونافع مولاها، ونافع مولى ابن عمر، وعطاء بن أبي رباح، وشهر بن حوشب، وابن أبي مليكة، وخلق كثير.

أم المؤمنين «حفصة بنت عمر»:

الستر الرفيع، بنت أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم بعد انقضاء عدتها من خنيس بن حذافة السهمي أحد المهاجرين، في سنة ثلاث من الهجرة.

روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث ومسندها في كتاب «بقي بن مخلد» ستون حديثًا. اتفق لها الشيخان على أربعة أحاديث. وانفرد مسلم بستة أحاديث.

روى عنها: أخوها ابن عمر، وهي أسنّ منه بست سنين، وحارثة بن وهب، وشتير بن شكل والمطلب بن أبي وداعة، وعبد الله بن صفوان الجمحي، وطائفة أخرى.

أم المؤمنين «ميمونة بنت الحارث»:

ميمونة بنت الحارث بن حزن بن بجير بن الهزم بن رويبة بن عبد الله بن هلال بن عامر بن صعصعة، الهلالية.

زوج النبي صلى الله عليه وسلم وأخت أم الفضل زوجة العباس، وخالة خالد بن الوليد، وخالة ابن عباس، وكانت من سادات النساء.

روت عدة أحاديث، فلها سبعة أحاديث في «الصحيحين»، وانفرد لها البخاري بحديث، ومسلم بخمسة. وجميع ما روت ثلاثة عشر حديثًا.

حدث عنها ابن عباس، وابن أختها الآخر: عبد الله بن شداد بن الهاد، وعبيد بن السباق، وعبد الرحمن بن السائب الهلالي، وابن أختها الرابع: يزيد بن الأصم، وكريب مولى ابن عباس، ومولاها سليمان بن يسار، وأخوه: عطاء بن يسار. وآخرون.

العالمة الفقيهة «أم الدرداء الصغرى»:

السيدة العالمة الفقيهة، هُجَيْمَة -وقيل: جهيمة- الأوصابية الحميرية الدمشقية، وهي أم الدرداء الصغرى.

روت علمًا جمًا عن زوجها أبي الدرداء، وعن سلمان الفارسي، وكعب بن عاصم الأشعري، وعائشة، وأبي هريرة، وطائفة.

وعرضت القرآن وهي صغيرة على أبي الدرداء. وطال عمرها، واشتهرت بالعلم والعمل والزهد.

حدث عنها جبير بن نفير، وأبو قلابة الجرمي، وسالم بن أبي الجعد، ورجاء بن حيوة، ويونس بن ميسرة، ومكحول، وعطاء الكيخاراني، وإسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، وزيد بن أسلم، وأبو حازم الأعرج، وإبراهيم بن أبي عبلة، وعثمان بن حيان المري.

قال مكحول: كانت أم الدرداء فقيهة.

وعن عون بن عبد الله، قال: كنا نأتي أم الدرداء فنذكر الله عندها.

وقال يونس بن ميسرة: كانت النساء يتعبدن مع أم الدرداء، فإذا ضعفن عن القيام، تعلقن بالحبال.

قال إسماعيل بن عبيد الله: كان عبد الملك بن مروان جالسًا في صخرة بيت المقدس وأم الدرداء معه جالسة، حتى إذا نودي للمغرب قام، وقامت تتوكأ على عبد الملك حتى يدخل بها المسجد، فتجلس مع النساء، ويمضي عبد الملك إلى المقام يصلي بالناس.

وعن يحيى بن يحيى الغساني، قال: كان عبد الملك بن مروان كثيرًا ما يجلس إلى أم الدرداء في مؤخرة المسجد بدمشق.

خطيبة النساء «أسماء بنت يزيد»:

أســـماء بنت يزيد بن الســـكن الأنصارية، ابنة عم معاذ بن جبل، وكانت تسمى -أيضًا- «فكيهة»، وتُكنى بـ «أم سلمة» أو «أم عام الأشهلية».

من المحدثات الفاضلات ومن ذوات العقل والدين والخطابة حتى لُقِّبت بخطيبة النساء.

روت عـــن النبي صلى الله عليه وســـلم عددًا ليس بالقليل من أحاديثه، كمـــا روى عنها العديد من الصحابة والتابعين، وروى عنها الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه.

كانت من النسوة اللاتي بايعهن رسول اللَّه (يوم الحديبية). تقول: إن رسول اللَّه قبض يده وقال: «إني لا أصافح النساء، إنما قولي لمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة، أو مثل قولي لامرأة واحدة» [رواه الترمذي والنسائي].

كانت عند رسول اللَّه (والرِّجال والنِّساءُ قُعُودٌ معه، فقال: «لعل رَجلاً يقول ما فعل بأهله، ولعلَّ امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها». فســـكتوا فقالتْ: إي واللَّه يا رسول اللَّه، إنَّهم ليفعلون وإنهن ليفعلْنَ. فقال: «فلا تفعلوا، فإنما مَثَلُ ذلك مَثَلُ شيطان لقي شيطانة فغشيها (أي: جامعها) والناس ينظرون» [رواه أحمد].

وقد شـــهدت «أسماء» مع رســـول اللَّه (فتح مكة، ثم امتد بها العمر حتى شهدت موقعة اليرموك سنة خمس عشرة من الهجرة. ويُقال: إنها قتلت من الروم تسعة بعَمود فُسطاطها (خيمتها).

الفقيهة العالمة «صفية بنت شيبة»:

صفية بنت شـــيبة بن عثمان بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار بن قصي بن كلاب، الفقيهة العالمة أم منصور، القرشية العبدرية المكية الحجبية.

وهي راوية من راويات الحديث الثقات، روت عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في سنن أبي داود، والنسائي، وهذا من أقوى المراسيل، وروت عن: عائشة، وأم حبيبة، وأم سلمة، أمهات المؤمنين، أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، وعن أسماء بنت أبي بكر وأم عثمان بنت سفيان وغيرهن.

حدث عنها: ابنها منصور بن عبد الرحمن الحجبي، وسبطها محمد بن عمران الحجبي، والحسن بن مسلم بن يناق، وإبراهيم بن مهاجر، وقتادة، ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح، وعمر بن عبد الرحمن بن محيصن الســـهمي المقرئ، والمغيرة بن حكيم وعبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور وغيرهم.

قال يحيى بن معين : أدركها ابن جريج ولم يسمع منها، وذكرها ابن حبان في ثقات التابعين.

المصادر:

محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء، نسخة إلكترونية:

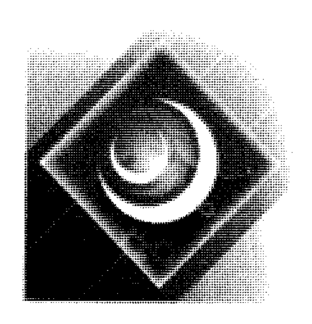
http://www.islamweb.net/newlibrary/display_book.php?idfrom=1&idto=6536&lang=A&bk_no=60&ID=1

الإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، نسخة إلكترونية:

http://www.al-eman.com/Islamlib/viewtoc.asp?BID=397

موسوعة الأسرة المسلمة الإلكترونية:

http://islam.aljayyash.net/encyclopedia/book-14-39



العلاقة بين الإخوان والسلفيين.. أسباب التباعد واحتمالات التقارب

أحمد فهمي

باحث في الشئون السياسية

ملخص الدراسة

على الرغم من ظاهرة التمدد الإســـلامي، أو ما يُعبَّر عنه بـ«الصحوة» التي تعيشها وتشهدها المجتمعات الإســـلامية، وحتى الغربية -بالنظر إلى انتشار الجاليات الإسلامية في الغرب-، إلا أن التيارات الإسلامية تمـــر بحالة من العداء «البينـــي» المركَّز؛ وذلك نتيجة توحّد جهود أطراف دوليـــة ومحلية لمواجهة الظاهرة الإسلامية المتنامية. وهو ما أثَّر بدوره على الأداء الإسلامي بصورة عامة.

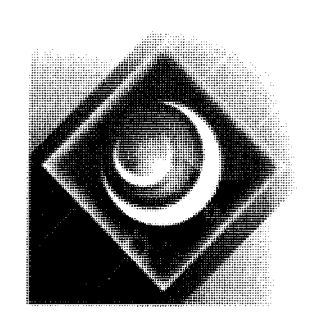
حيث استغل خصوم الإسلاميين تعدُّد الاتجاهات والجماعات داخل بنية العمل الإسلامي لتنفيذ مخططهم لوأد ظاهرة الصحوة الإســـلامية، عبر اتباع سياســـة «الإجهاض التبادلي» في مواجهة «الخطر» الإسلامي، هروبًا من التورط في حرب عامة ضد قطاعات واســـعة داخل المجتمعات المســـلمة في وقت واحد، وشملت هذه السياسة الاتجاهات الثلاثة الرئيسة في العمل الإسلامي: العلمي، السياسي، الجهادي.

ويمكن القول: إن التيارات العلمية والسياسية- أي السلفيين والإخوان بصفة عامة- يشكِّلون الكتلة الرئيسة داخل العمل الإســـلامي، إلا أن تاريخ التنافس والخصومة بين هذين التيارين -الإخوان والسلفيين- قد قلل من قوتهما الجمعية التأثيرية في المجتمع، فكان من السهل على خصومهما إخضاعهما لسياسة «الإجهاض التبادلي» بكفاءة؛ وذلك من خلال القيام بـ«تسكين» أو «تحييد» أحد التيارين تفرغًا للآخر، وصولاً إلى الدفع بأحدهما كأداة للمشاركة في حصار الطرف الآخر.

وعلى الرغم مما سبق فإن الواقع الإسلامي يقدم نماذج مشرقة لتيارات من الصحوة في بعض دول الخليج ومصـــر؛ باعتبارها نموذجًـــا راقيًا في التعامل مع الجماعات المخالفة لها في الـــرأي والاجتهاد، بعيدًا عن التعصب؛ حيث نجحت في تحقيق مســـتويات مقبولة -وإن لم تكن المنشودة- من تخفيف حدة التأزم البيني بـــين أبناء الأمة الواحدة، ومن ثَم فإن هذه النماذج قابلة للاقتداء بها، وتحتاج إلى تفعيل تجاربها على كافة المستويات لتجميع جهود الأمة ومواجهة استراتيجيات ومخاطر «التفتيت».

لذا؛ فإنه ينبغي على التيارين الإســـلاميين الكبيرين أن يوقفا كافة الحملات الإعلامية الصراعية بينهما، وأن يتم اســـتبدالها بوسائل وقنوات راشـــدة لتبادل الخبرات، والاضطلاع بوضع آليات لاحتواء الخلافات الميدانية، وتأسيس لجان متخصصة لمتابعتها، وحل الإشكالات الناجمة عنها، مع الاتفاق على مرجعية تحكيم للفصل في النزاعات المشتركة، تضم علماء ودعاة من الطرفين مشهود لهم بالاعتدال والإنصاف.





العلاقة بين الإخوان والسلفيين.. أسباب التباعد واحتمالات التقارب

أحمد فهمي

باحث في الشئون السياسية

مقدمة:

بعد ما يقرب من أربعين عامًا من انطلاق مسيرة العمل الإسلامي المعاصر، لم يعد خافيًا أن التيارات الإسلامية أصبحت طرفًا رئيسًا ومؤثرًا في مجريات الأحداث في غالبية الدول العربية، فالساحة الدينية يعلو فيها الخطاب الديني للإسلاميين، والساحة السياسية تمخضت عن صراعات تدور بالأساس لمنع التيارات الإسلامية من تحقيق مكاسب تتجاوز الخطوط الحمراء.

لكن رغم التمدد الإسلامي -أو بسببه- فإن التيارات الإسلامية تواجه منذ سنوات حالة من العداء المركَّز؛ نتيجة توحّد جهود أطراف دولية ومحلية لمواجهة الظاهرة الإسلامية المتنامية، وهو ما أثَّر بدوره على الأداء الإسلامي بصورة عامة، وصار لزامًا على الإسلاميين أن يجمعوا بين عدد من المتناقضات التي أفرزها الواقع المعقد: بين النشاط والسكون، بين التمدد والانكماش، بين الانطلاق والحذر، بين المشاركة والانعزال.. إلخ.

ونتيجة لتعدد الاتجاهات والجماعات داخل بنية العمل الإسلامي، لجأ خصوم الإسلاميين إلى اتباع سياسة «الإجهاض التبادلي» كأحد وسائل مواجهة «الخطر» الإسلامي، هروبًا من التورط في حرب عامة ضد قطاعات واسعة داخل المجتمع في وقت واحد، وشملت هذه السياسة الاتجاهات الثلاثة الرئيسة في العمل الإسلامي: العلمي، السياسي، الجهادي.

تمثل التيارات العلمية والسياسية- أي السلفيين والإخوان بصفة عامة- الكتلة الرئيسة داخل العمل الإسلامي؛ إذ تصل التقديرات حول عدد المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى نحو نصف مليون عضو، وأكثر من مثلهم من المحبين والمتعاطفين[1]، ومع إضافة المنتمين والمؤيدين للتيارات السلفية، فإن العدد لن يقل عن مليوني شخص.

وفي دول الخليج رغم ندرة المعلومات الإحصائية، إلا أنه من خلال تتبع أرقام توزيع المطبوعات الفكرية ومؤشرات أخرى، فإن عدد المنتمين والمتأثرين والمتعاطفين مع التيار الإسلامي لن يقل عن مليون شخص.

إلا أنه بالنظر إلى تاريخ التنافس والخصومة بين تياري الإخوان والسلفيين، فإن هذه الأرقام فقدت قوتها الجمعية التأثيرية، فكان من السهل على خصومهما إخضاعهما لسياسة «الإجهاض التبادلي» بكفاءة؛ حيث يتم تسكين أحد التيارين تفرغًا للآخر، وأحيانًا كان يتم دفع أحدهما للمشاركة في حصار الطرف الآخر.

(١) حسام تمام، تحولات الإخوان المسلمين.. تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦م، ص ٩.

هذه الآثار السلبية للتعدد داخل بنية العمل الإسلامي دفعت بعض المفكرين إلى طرح تساؤلات حول ما إذا كان هذا التعدد يمثل ظاهرة إيجابية في المنظور العام؛ كونه يرسّخ تكاملاً وشمولاً للحركة الإسلامية، أم أنه ظاهرة سلبية في المطلق، لم يجنِ منه العمل الإسلامي إلا المفاسد؟

نلحظ في هذا الصدد ثلاثة اتجاهات:

أولها: ينظر إلى التعدد على أنه سلبي بالمطلق، ولم ينتج عنه إلا المفاسد، وأن الأصلح للأمة أن يكون هناك تيار إسلامي واحد.

ثانيها: يرى أن التعدد إيجابي بالمطلق، وأنه أفاد العمل الإسلامي كثيرًا في تجنب جهود التصفية، وأن الخلافات البينية هي خسائر مقبولة في معركة إعادة الإسلام.

ثالثها: أن التعدد يتضمن جوانب إيجابية وأخرى سلبية، وأنه يجب التعامل معه كحقيقة واقعة نُقِرّ بها، ولا نرفضها، مع وجوب العمل على تلافي آثارها السلبية، وفي مقدمتها العداء والخصومة بين فصائل العمل الإسلامي.

هذه الدراسة تنطلق من الاتجاه الثالث لتناقش وتحلل العلاقة بين الإخوان والسلفيين من خلال محورين: أسباب التباعد- احتمالات التقارب وصولاً إلى تنقية التعدد من آثاره السلبية.

ما هي أسباب الاختلاف بين التيارين؟

من خلال النظر في واقع العلاقة والتجارب المباشرة والأدبيات المنشورة ورقيًا وإلكترونيًّا، فإنه يمكن تقسيم عوامل التباعد والخلاف إلى خمس مجموعات متجانسة **نعرضها فيما يلي:**

١- المآخذ الشرعية:

يتركز انتقاد السلفيين لجماعة الإخوان المسلمين في الجانب العلمي أكثر من غيره من العوامل الأخرى، ويمكن حصر المآخذ الشرعية للسلفيين في هذه «العناوين»:

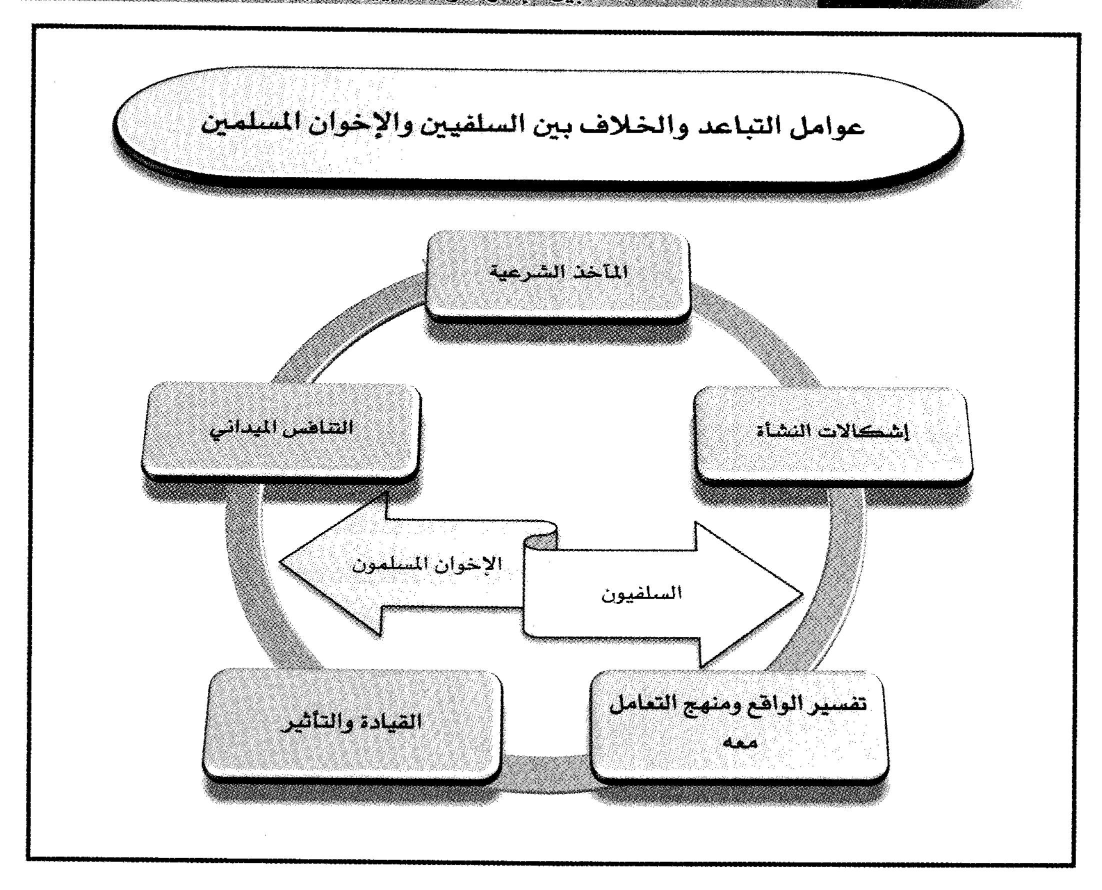
التحزب وتكوين الجماعات التي تفرِّق المسلمين - البيعة - التلبس بنزعات صوفية بدءًا بالمؤسس الشيخ حسن البنا (رحمه الله) - قلة الاعتناء بالعلوم الشرعية- ترك الدعوة إلى نبذ الشرك ومظاهره في المجتمع- ضعف الولاء والبراء، خاصة تجاه الأقليات مثل النصارى والشيعة- الاستهانة بالسنن- التميع في الفتوى، - إقرار الأحكام الشرعية على غير وجهها الصحيح.

ويمكن ملاحظة أن منتقدي الإخوان ليسوا -فقط- من آحاد السلفيين في واقع الأمر، بل منهم بعض كبار العلماء والرموز الدينية في الأمة من أمثال الشيوخ: ابن باز وابن عثيمين، والألباني، رحمة الله عليهم جميعًا.

لكن لا تتفق كل التيارات السلفية في مستوى انتقادها العلمي للإخوان، بمعنى: ليست كل الانتقادات العلمية للإخوان مجمعًا عليها من قِبَل جميع التيارات السلفية، وبالتالي يختلف موقف كل منها من الإخوان قربًا وبعدًا؛ بحيث إن البعض يبدِّع الإخوان، والبعض الآخر ينادي بالتنسيق معهم، وتصل الانتقادات العلمية من بعض السلفيين للإخوان حد وصفهم بأنهم من الفرق الضالة، أي من الثنتين وسبعين فرقة التي أشار إليها النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه، كما قال بعض العلماء بأنهم ليسوا من أهل السنة؛ لأنهم يحاربون السنة.

وعلى الرغم من أن طائفة كبيرة من السلفيين تتفق على قائمة طويلة بمخالفات الإخوان الشرعية، لكن يختلف هؤلاء السلفيون فيما بينهم حول طرق التعبير عن هذا النقد، فمنهم من يعلنها عداوة وخصومة بلا هوادة، ومنهم من يعرضها في سياقها العلمي العام، ومنهم من يتجنب الحديث عنها في الملأ ووسائل الإعلام.

ويبقى أن المنحنى العام للإخوان فيما يتعلق بالانضباط الشرعي من المنظور السلفي هو في هبوط. يقول الدكتور ياسر برهامي - وهو من الرموز



السلفية البارزة في مصر- عن منهج الإخوان قديمًا: «كان المنهج فيه قرب كبير، أو فيه روافد كثيرة من المنهج السلفي، ولم يكن منهج الإخوان في ذلك الوقت به هذا القدر الكبير من التميع الحالي، لقد وُجدت داخل الإخوان توجهات سلفية قوية متأثرة بجهود الشيخ محمد رشيد رضا، الذي كان أستاذًا للشيخ حسن البنا، وكذا جهود الشيخ حامد الفقي والشيخ محب الدين الخطيب اللذين يعدان من قرناء الشيخ البنا، رحمهم الله جميعًا».(١)

٢- إشكالات النشأة:

تثير النشأة ثلاثة إشكالات تفاقم من النفور بين الإخوان المسلمين والسلفيين:

الإشكالية الأولى: ينطلق الإخوان في حراكهم الإسلامي بوصفهم الجماعة الأم، التي انبثقت منها غالبية الجماعات الإسلامية لاحقًا؛ كونها تأسست في مصر في عام ١٩٢٨م عقب سقوط الخلافة مباشرة، وهي في نظر الكثيرين أول ردة فعل قوية من الأمة على سقوط الخلافة.

لكن من وجهة النظر السلفية فإن غالبية التيارات السلفية ترتبط في نشأتها -وإن معنويًا- بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الجزيرة العربية التي سبقت دعوة الإخوان بعدة قرون، وتمكنت من إقامة دولة إسلامية على الكتاب والسنة، وهو ذروة ما تهدف إلى تحقيقه كافة الحركات الإسلامية المعاصرة، وهي بذلك قدمت تجربة ثرية للأمة بأسرها استفادت منها حركة الإخوان المسلمين نفسها، كما أصبحت منبرًا يقتبس منه السلفيون.

يقول الدكتور ياسر برهامي: «كان لقاء المشايخ ابن باز وابن عثيمين، وابن قعود والجزائري، وعبد الرزاق عفيفي من أكثر المؤثرات في توضيح معالم المنهج بعد

(١) الدكتور ياسر برهامي: «في شهادته عن نشأة الدعوة السلفية في الإسكندرية»، على موقع إسلاميون. إسلام أون لاين، ج١، على هذا الرابط:
http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1252188116278&pagename=Islamyoun%2FIYALayout&ref=body&ref=body

شيخ الإســـلام ابن تيمية، ومدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تعالى».[1]

وقد ألَّف الشـــيخ محمد بن إسماعيل المقدم -وهو من علماء الســـلفية المعروفين في مصر- كتابًا بعنوان «خواطر حول الوهابية»، يكشـــف حجم تأثر الحركة الإســـلامية في مصر بدعوة الشـــيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى.

وبالتالي فإن الدعوة السلفية لها قدم السبق وشرف المبادرة إلى تغيير واقع الأمة الإسلامية، كما أن تأثيرها الشرعي والفكري امتد ليشمل دولاً عديدة في أنحاء العالم منذ نشأتها وحتى الآن، وتأسيسًا على ذلك فلا يحق للإخوان أن يقدموا أنفســـهم بوصفهم الجماعة الأم للحركات الإسلامية.

الإشكالية الثانية للنشأة: تعود إلى مرحلة السبعينيات من القرن العشـــرين الميـــلادي، عندما عادت الحركة الإسلامية من جديد للانبعاث بعد أفول نجم القومية العربية، وفيما عرف لاحقًا بـ«الصحوة الإسلامية».

في بداية تلك الحقبة بمصر، كانت الجامعات تموج بالنشاط الدعوي للجماعة الإسلامية التي كانت ذات طابع ســـلفي عام، وكان القـــادة التاريخيون للإخوان يخرجـــون من المعتقـــلات تباعًا؛ حيث اكتشـــفوا أن الجماعة لم يعد لها قاعدة جماهيرية وسط التجمعات الطلابية بتأثير سنوات الاعتقال الطويلة لقادة الحركة ونشطائها، ولم يكن أمامهم والحال هكذا سوى خيارين لا ثالث لهما: إما اللجوء إلى الطريق الطويل والشـــاق بتكوين قاعدة مســـتقلة للجماعة من شرائح المجتمع المختلفـــة، وإما اختراق الجماعة الإســـلامية القائمة بالفعل، وتحويل أتباعها إلـــى اعتناق منهج الإخوان، وقد وُضِع الخيار الثاني موضع التنفيذ.

يقدم الدكتور ياسر برهامي الرواية السلفية لما جرى في هذه الحقبة فيقول: «خرج الإخوان المســـلمون من الســـجون والجماعة الإســـلامية موجودة على أرض الواقع بمنهجها الســـلفي النقي، وفي بداية الأمر لم يحاول الإخوان إظهار كبير فرق، وكانوا مثلاً يحافظون على الهـــدي الظاهر، ولم يتعرضوا للكتب الســـلفية التي ندرســـها، وظل الأمر على ما هو عليه من دعوة الجماعة الإسلامية المتميزة بمنهج سلفي واضح جدًا مع الاستفادة بالطاقة الحركية الموجودة عند الإخوان، وتمت معسكرات صيفية سنة ٧٧، ٧٨، ٧٩ كلها كانت ذات منهـــج ســـلفي، كان يوزع فيها كتـــاب (الأصول العلمية للدعوة الســـلفية)، وكان يـــدرس فيها كتاب (تطهير الجنان والأركان عن درن الشـــرك والكفران)، كلها كانت صبغة سلفية في جميع الأشياء..

بدأ النزاع يظهر بعدما قويت شـــوكة الإخوان، ومع محاولة فـــرض منهجهم على الجماعة الإســـلامية، فبعض الشـــباب اختار المحافظة على المنهج، ولو على حساب الجماعة، والبعض الآخر اختار المحافظة على الجماعة ولو على حساب المنهج.. ظهر التمايز بينهما على السطح في أوائل ســـنة ١٣٩٩هـ.. ولما حضرت إلى معسكر الجماعة الإسلامية كالمعتاد وجدت تغيرًا كما يقولون مائة وثمانين درجة إلى منهج الإخوان، فلم أستطع أن أكمل المعســـكر وانسحبت، وانسحب معي مجموعة كبيرة من الإخوة، وهنا ظهر أن هناك عملاً إخوانيًا صرفًا».[2]

الإشـكالية الثالثة: ترافق مع النشأة الثانية للإخوان المســـلمين في حقبة الســـبعينيات وجود تيار سلفي قوي في أغلب الدول العربية، وكان لهذا التيار رموزه الدينيـــة وعلمـــاؤه البارزون، وقد أدى هـــذا الترافق

---

(١) الدكتور ياســـر برهامي: «في شهادته عن نشـــأة الدعوة السلفية في الإســـكندرية»، موقع إســـلاميون. إســـلام أون لايـــن، ج٣، على هذا الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1252188303314&pagename=Islamyoun%2FIYALayout

(٢) الدكتور ياســـر برهامي: «في شهادته عن نشـــأة الدعوة السلفية في الإســـكندرية»، موقع إســـلاميون. إســـلام أون لايـــن، ج٢، على هذا الرابط:

http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1252188116162&pagename=Islamyoun%2FIYALayout&ref=body&ref=body

-منذ النشأة- إلى تزايد مساحات العمل المشتركة بين التيارين، وهو ما أسفر عن اتساع رقعة الخلاف وتجاوزها لأي محاولات -نادرة- لرأب الصدع.

٣- تفسير الواقع ومنهج التعامل معه:

يُعد تشخيص الواقع وتحديد مواطن الخلل، وكيفية معالجتها، من أبرز مواطن الخلاف بين المنهجين السلفي والإخواني، وهو ما يزيد من صعوبة تلاقي التيارين وتقاربهما، حتى مع تراجع التعصب وخفوت مستويات المواجهة.

يُعد تشخيص الواقع وتحديد مواطن الخلل، وكيفية معالجتها، من أبرز مواطن الخلاف بين المنهجين السلفي والإخواني، وهو ما يزيد من صعوبة تلاقي التيارين وتقاربهما، حتى مع تراجع التعصب وخفوت مستويات المواجهة.

فالسلفيون ينظرون إلى المجتمع بعين الباحث عن الانحرافات لتقويمها مباشرة، وخاصة الانحرافات العقدية، أما الإخوان فينظرون إلى المجتمع بعين الباحث عن أدوات ووسائل السيطرة، والتحكم في إدارة هذا المجتمع بهدف إصلاحه، وكنتيجة مباشرة لهذين النهجين المختلفين، فإن السلفيين يرتفع عندهم الخطاب النقدي الوعظي للمجتمع، بينما يؤثر الإخوان الخطاب التصالحي الاحتوائي الذي يميل إلى غضّ الطرف عن كثير من الانحرافات، أو تأجيل البحث فيها إلى أجل غير مسمًّى.

وبتعبير أحد الإعلاميين من الإخوان، فإن «السلفيين يركزون على أمور الآخرة وينشغلون عن إصلاح الدنيا، لكن مهمة الإخوان هي إصلاح الدنيا والعمل للآخرة، فلو تأثر بعض الإخوان بهذا المنهج فسيحدث خلل».(١)

قضية التأصيل الشرعي للتعامل مع الواقع تثير خلافًا إضافيًا، فالسلفيون يطرحون الأمر بهذه الصورة: هل هذا التصرف جائز شرعًا؟ أما الإخوان فيطرحون الأمر بصورة مختلفة: لماذا يجوز هذا التصرف؟ وبعبارة أخرى، فإن السلفيين يتوقفون كثيرًا قبل الإقدام على أمر أو فكر، أو وسيلة جديدة في الدعوة -أحيانًا أكثر من اللازم- حتى يستوفوها حقها من البحث والدراسة، بينما الإخوان يضعون أنفسهم في وضعية التأهب والاضطرار وتضييق الخيارات، حتى لا يجدوا أمامهم إلا البحث عن مسوغات للفعل الذي لا يملكون -بحسب رؤيتهم- سبيلاً للعدول عنه، ولذلك تأتي تأويلاتهم في كثير من الأحيان مشابهة لمسألة «أكل الميتة للمضطر»؛ حيث إن أغلب ظروفهم «اضطرارية».

لكن مما يقلِّل من تأثير هذا العامل -نسبيًا- في اتساع الهوة بين الإخوان والسلفيين، هو الاختلاف الداخلي بين السلفيين أنفسهم حول هذه المسألة تحديدًا وهي تفسير الواقع والتعامل معه.

فأغلب التيارات السلفية تعتمد في مواجهة الانحرافات أسلوب التعليم أو الدعوة المباشرة، وقليل منها من يوسِّع دائرة الوسائل والأساليب، كما تتفاوت الجماعات السلفية في ترتيب أولويات الانحرافات، حتى وإن كانت تتفق في غالبيتها على كون تصحيح العقيدة هو الهدف الأسمى، فقضية تحكيم الشريعة هي من الأولويات عند البعض، بينما يؤخرها آخرون ويجعلون محاربة مظاهر الشرك والقبورية على رأس قائمة الأولويات.

مثال آخر هو: مسألة المشاركة في الانتخابات النيابية، يعدها بعض السلفيين مخالفة عقدية تصل في بعض ممارساتها إلى حد الإشراك بالله، بينما ينظر إليها بعضهم بوصفها وسيلة دعوية للإصلاح والتغيير، فنجد تيارات سلفية تشارك بقوة في الانتخابات في دول مثل الكويت والبحرين، وحتى في الدول الأكثر علمانية مثل الجزائر، بادرت قطاعات

(١) صلاح الدين حسن: «الفضائيات السلفية والإخوان.. تغلغل يثير قلقًا»، إسلام أون لاين، ٢٠٠٩/٦/٨م. والإعلامي هو «أحمد عز الدين»، على هذا الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1246346097298&pagename=Islamyoun%2FIYA Layout

من السـلفيين في مقدمتهم الشيخ علي بن حاج إلى المشـاركة في الانتخابات على نطاق واسع من خلال الجبهة الإسـلامية للإنقاذ، وهو ما أوقعه في دائرة الاسـتهداف من قبل سـلفيين يرفضون الانتخابات، ويعتقدون ببدعية تأسيس حزب سياسي، وبعضهم من رفاقه وتلامذته، وكانوا يرفعون شـعار «من السياسة ترك السياسة».(١)

وفي لبنـان ذات النظام العلماني الذي يجعل رئيس البلاد نصرانيًا، ورئيس مجلس النواب شـيعيًا، تؤيد بعض الجماعات السـلفية الدخـول في الانتخابات، مؤكدين على أن ذلك يأتي بعد تأصيل شرعي واستفتاء للعلمـاء، يقول صفوان الزغبي رئيـس جمعية وقف التراث الإسلامي اللبنانية: «نحن منذ زمن بعيد نعتقد بجواز المشاركة في الانتخابات النيابية ترشحًا واقتراعًا، غير أنّه لم يكن لنا مشاركة قوية في العملية الانتخابية، لكن عندما قررنا إثبات وجودنا على الساحة السياسية اسـتفتينا كبار المشـايخ في الدعوة السـلفية فأصدروا هـذه الفتوى، وأقدمنا».(٢)

يدخل ضمن قضية التأصيل الشـرعي للواقع عند السـلفيين مشـكلة أخرى، وهي وقوع بعض الرموز في تناقضات نتيجة ضغط الواقع نفسـه، فنجد أنهم ينتقدون الإخوان في مسـألة ما، بينما يتجاوزون في نفس المسألة عندما تمسّ نظامًا علمانيًا.

٤- القيادة والتأثير:

يمتلك المنتمون لجماعة الإخوان المسلمين قناعة قوية بـأن حركتهم هي الجديرة بقيادة الأمة نحو الإصلاح والتغيير المنشود، وأن غيرهم من الجماعات الإسلامية هم مجرد عقبات في الطريق، لا يملكون أي خطط أو مشـروعات واضحة للتغيير، ولذلك يجب إزاحتهم أو احتواؤهم، ومبعث هذه القناعة ثلاثة أمور:

أولها: الكيان الواحد القوي:

ينظر الإخوان إلى أنفسهم بوصفهم الجماعة الوحيدة التي استطاعت أن تحافظ على تماسكها وقوتها منذ نشـأتها الأولى قبل ثمانين عامًـا، كما أنها الجماعة الوحيـدة التي تنتشـر في كافـة الـدول العربية مع تبنيها لمنهـج واحد، فضلاً عن تمتعها بالكثافة العددية والإمكانـات الماديـة، وفي المقابل فإن منافسـيها من السلفيين لا تجمعهم جماعة واحدة ولا قيادة واحدة، وهم مختلفون فيما بينهم؛ بحيـث إن بعض هذه التيارات أقرب إلى الإخوان من تيارات سلفية أخرى.

يمتلك المنتمون لجماعة الإخوان المسلمين قناعة قوية بأن حركتهم هي الجديرة بقيادة الأمة نحو الإصلاح والتغيير المنشود، وأن غيرهم من الجماعات الإسلامية هم مجرد عقبات في الطريق، لا يملكون أي خطط أو مشروعات واضحة للتغيير، ولذلك يجب إزاحتهم أو احتواؤهم.

ثانيها: الكيان الوعائي الجامع:

تأسـس الإخوان بوصفهم حركة جامعة لأشـتات العاملين للإسـلام، ووفـق هذا المفهـوم جاء منهج الجماعـة مرنًا بما يكفي لجمع هذا الشـتات تحت راية واحـدة، ومع تغيـر أوضاع العمل الإسـلامي وظهور تيارات أخرى بخلاف الإخوان، ظلت الجماعة محتفظة بنفـس المنهج ونفس التصـور العام للعمل الإسـلامي (الإخوان= الجماعة الأم)، ولذلك افتقد أتبـاع الإخوان القدرة على تكوين أُطُر فعالة للتواصل مع الجماعات الأخرى، وغلب على أطروحات الجماعة في هذا الصدد ترسيخ أسبقية الحركة وإمامتها على

---

(١) عبد الرحمن أبو رومي: «سلفية الجزائر انفراط حبات العقد»، إسلام أون لاين، ٢٢/٧/٢٠٠٨م.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1216207933337&pagename=Zone-Arabic-Daawa%2FDWALayout

(٢) حوار مع الشيخ صفوت الزغبي رئيس جمعية وقف التراث الإسلامي السلفية في لبنان، موقع إسلاميون، ٧/٦/٢٠٠٩م:

http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1243825021382&pagename=Islamyoun%2FIYALayout

الآخرين، وهو ما نتج عنه إشـكالات معقدة في واقع العمل الإسـلامي، تزايدت مع عجز منظري الإخوان وكوادرهم عن وضع آليات مؤثرة للتنسـيق أو التقارب مع الجماعات المغايرة.

ثالثها: المشروع القوي للتغيير:

لا شك أن الإخوان يمتلكون قدرات تنظيمية عالية، وأنهـم نجحوا في بعض الدول في بناء هيكلية معقدة يصعـب إجهاضها، كما أنهم يمتلكون مشـروعًا قويًا للتغيير، وهو ما كشـفت عنه قضية «سلسـبيل» في مصر، والتي بيَّنت وثائقها أن الإخوان لديهم مشـروع أُطلق عليه اسم «التمكين» يعيد تنظيم الجماعة إداريًا، ويرتب هياكلها ومؤسسـاتها المختلفـة بطريقة بالغة الدقة، ويرسم لها خطوات محددة وممنهجة للسيطرة وتولي السـلطة سلميًا، وهو المشـروع الذي اكتشفت وثائقه عام ١٩٩٢م على «ديسكات» كمبيوتر في شركة سلسبيل التي كان يمتلكها خيرت الشاطر عضو مكتب الإرشاد.[١]

هذا المشروع القوي يجعل قيادات الإخوان ينظرون بنوع من «الاستصغار» للأجندة السلفية، وما تحويه من أنشطة وأهداف وطموحات، كما يقول الدكتور عصام العريان إن: «السـلفيين يهتمـون بالقضايا الجزئية الفرعية التي تحيطهـا الخلافات الفقهية، والاهتمام بالتدين الظاهر، أما الإخوان فيهتمون بمسائل أوسع من ذلك بكثير وأكثر تنوعًا».

ويؤكـد العريان -بمفهوم كلامه- توفر القناعة لدى قيادات الإخوان بأن السـلفيين هـم عقبة في طريق التغيير؛ حيث يعتبر أن انتشـار الخطاب السلفي عبر الفضائيـات هو من تخطيط عناصـر داخل النظام، فيقول: «في داخل النظام مـن يجيد لعبة التوازنات، أو يحـاول أن يوظف كل الاتجاهـات في صالح بقاء النظام وصالح عـدم معارضته، ولضـرب التيارات بعضهـا ببعـض»، ولذلـك يعتقد العريـان أن هذا «الانتشـار السلفي» سـتكون له آثار سيئة جدًا؛ لأنه يشـيع -بزعمه- «مناخًا متشـددًا جدًا في العلاقة بين المسـلمين وبعضهم، لا يحترم الخلافات الفقهية، ويشـيع أيضًا مناخًا من التشـدد والتوتر تجاه غير المسلمين».[٢]

الغريـب أن هذه التهمة ذاتهـا وُجِّهت إلى الإخوان والحركة الإسلامية كلها في مصر مطلع السبعينيات، بالقول: إن السـلطات سـمحت لهـم بالعمل داخل الجامعات لضرب الاتجاه اليساري.[٣]

ورغم أن هذا القول على درجة من الصحة، فلم يتهم أحد من الإسلاميين الإخوان بأنهم صنيعة النظام، أو ينتقص من قدرهم لهذا السبب.

في المقابل لا يعترف السلفيون بأحقية الإخوان في قيادة العمل الإسـلامي، أو اتخاذ القرارات المصيرية بصورة مسـتقلة؛ نظرًا لاعتقادهم بصدقية مواقفهم المبنية على تأصيل شرعي منطلق من الكتاب والسنة، وأيضًا لاقتناعهم بأن الإخـوان يتجاوزون الكثير من الثوابت الشرعية في مسيرتهم السياسية.

٥- التنافس الميداني:

نتج عن الترافق في النشـأة -الذي سبقت الإشارة إليه- بين الإخوان والسلفيين، حدوث تداخلات كثيرة في ميادين العمل بـين التيارين، ومع كل الاختلافات السـابقة كان لا بد من حدوث احتكاكات وصلت في بعض الأحيان إلى التراشق اللفظي والتلاحم اليدوي في كل مكان يجتمع فيه السـلفيون مع الإخوان حتى في المعتقلات.

(١) حسام تمام، تحولات الإخوان المسـلمين.. تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم، مرجع سابق، ص ٩.

(٢) صلاح الدين حسن: «الفضائيات السلفية والإخوان.. تغلغل يثير قلقًا»، مرجع سابق.

(٣) انظر تفصيل هذه القضية في كتاب «الجماعة الإسـلامية المسـلحة في مصر ١٩٧٤-٢٠٠٤م» تأليف د. سـلوى العوا، دار الشـروق، ص ٧٢- ٧٥.

ويبدو هذا العامل عسيرًا في تجاوزه نحو تحقيق التقارب المنشود، وإن كانت بعض التجمعات السلفية الفاعلة في مصر قد نجحت في إرساء نموذج فعَّال لتجفيف منابع التصارع الميداني مع الإخوان في نطاق عملهم الدعوي المشترك، بل تجاوزت ذلك إلى إرساء قواعد مشتركة لبناء علاقة ود وتواصل بعيدًا عن التعصب والخصومة.

وتتحدد ميادين التنافس عادة بحسب المجالات التي تخوضها التيارات السلفية، في مصر -على سبيل المثال- تنشأ الصراعات في ميادين الدعوة الطلابية وفي المساجد، وفي الكويت تمثل الانتخابات ساحة واسعة للصراع وتبادل الاتهامات.

وتتفاوت حدة التنافس بحسب التناسب بين قوى التيارين، وهذا يتغير من دولة لأخرى، في مصر مثلاً يحتل الإخوان الصدارة من حيث الانتشار العددي والجغرافي والتنظيمي، بينما في الكويت تبدو الصورة متعادلة، وفي بعض دول الخليج تتفوق التيارات السلفية في جميع المجالات، ومع تأمل حالة العلاقة بين الإخوان والسلفيين في هذه النماذج الثلاثة (مصر - الكويت - دول خليجية أخرى) يمكن الخروج بنتيجة مهمة للغاية:

١- أن السلفيين عندما يكونون أقلية، فإن مستوى انتقادهم للإخوان يتزايد بدرجة ملحوظة، والعكس عندما يصبح السلفيون أغلبية في دولة ما، فإنهم ينهجون نهجًا معتدلاً في التعامل مع الإخوان.

٢- وعلى النقيض من ذلك بالنسبة للإخوان، فهم يبدون تعصبًا أقل عندما يصبحون أقلية في دولة ما، ولكنهم يزدادون تعصبًا ضد السلفيين عندما يصبحون أغلبية.

٣- يقدم أداء الإخوان المتعصب في بعض الأحيان دافعًا قويًا للسلفيين؛ كي ينظموا صفوفهم، ويرفعوا رايتهم، وقد تأسست المدرسة السلفية بالإسكندرية بالأساس عام ١٩٨٠م ردًا على اختراق الإخوان للجماعة الإسلامية في حقبة السبعينيات.[١]

كيف تعمل هذه الأسباب في إدارة العلاقة بين التيارين؟

إن هذه الأسباب تعمل مجتمعة مع تفاوت تأثير كل منها بحسب اختلاف الظروف، وفي بعض الأحيان قد يتراجع تأثير بعضها إلى الحد الأدنى.

هذه الأسباب ليست حاضرة بنفس الدرجة مع كل من التيارين، فالأسباب العلمية تصوغ القدر الأكبر من التصور السلفي عن الإخوان، بينما عامل تفسير الواقع والتعامل معه يصوغ القدر الأكبر من التصور الإخواني عن السلفيين، وبينهما عوامل تحمل نفس القدر من التأثر مثل: التنافس الميداني.

كما أن الانتقادات العلمية الموجهة إلى الإخوان بصفة عامة لا يمكن إسقاطها عينًا على كافة المنتمين للإخوان؛ إذ يوجد في صفوفهم من هو غير راضٍ عن توجهات القيادات والرموز واختياراتهم الفقهية والسياسية، ومثال ذلك: الموقف من الشيعة وإيران، فعلى الرغم من التأييد العلني لإيران على لسان المرشد محمد مهدي عاكف، إلا أنه يوجد بين صفوف الجماعة من يرفض هذا التوجه وينكره، وقد كتب الدكتور عصام العريان القيادي البارز في الإخوان مقالاً بعنوان: «إيران إلى أين.. ولاية الفقيه أم ولاية الأمة؟» ينتقد فيه النظام الإيراني في محاولة لموازنة موقف المرشد، كما تبنى الدكتور يوسف القرضاوي موقفًا قويًا في كشف المخططات الشيعية في دول عربية.

وفي قضية أخرى شنّ الداعية الإخواني المعروف وجدي غنيم هجومًا حادًا على الدكتور طارق السويدان بسبب استفتاء نُشِر على موقع قناة الرسالة عن تحكيم الشريعة، وهو ما عدَّه الشيخ غنيم وسطية مزعومة ومرفوضة؛ كونه يحول قضية عقدية إلى مسألة اختيارية، ونصح السويدان بالتوبة عن هذا التوجه.[٢]

---

(١) شهادة د.برهامي ج٣، مرجع سابق.

(2) http://www.youtube.com/watch?v=2VHoMUbx1jA

النقطة السابقة تلفت إلى أهمية استحضار وصف «الفكر الوعائي» عند نقد الإخوان، بمعنى أنهم لا يتبنون بالضرورة موقفًا واضحًا محددًا في كافة الإشكالات الشرعية التي يُتهمون بها، ولكنهم بمثابة الوعاء الذي يقبل بأن يضم اتجاهات مختلفة تتبنى رؤى واختيارات متعارضة أحيانًا حول قضايا مهمة، وأقرب مثال على ذلك هو اختلاف موقف قيادات الإخوان في العراق من الاحتلال والاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة.

فعلى الرغم من التأييد الرسمي للحزب الإسلامي للاتفاقية، وقبل ذلك مشاركته لمؤسسات الحكم التي أنشأها الاحتلال، فإن قيادات بارزة في إخوان العراق أفتوا بخلاف ذلك، فقال الدكتور عبد الكريم زيدان- المراقب العام للإخوان المسلمين سابقًا- : «إن المقرر في الفقه الإسلامي والمتفق عليه بين الفقهاء أنه إذا احتُلَّ بلد مسلم وجبَ شرعًا على أهل هذا البلد وذي السلطة إخراج المعتدي المحتل، وهذا واجب شرعي لا يسقط بالتقادم ولا تجوز المساومة عليه».

وقال الشيخ محمد أحمد الراشد: «ليست الاتفاقية في مصلحة العراق، وهي تطعن خاصرة الإسلام، وتستمر في ظلم المجاهدين، ولا يمكن تأويلها بخير، وهي منكر وحرام في عقيدة التوحيد وأحكام الشرع، ولا مجال للإفتاء بغير حرمة التوقيع عليها، وإسقاطها واجب الوقت».[1] وكان الراشد قد أصدر كتابًا بعنوان «نقض المنطق السلمي» أنكر فيه أي مصلحة مزعومة للخيار السياسي من خلال التعاون مع سلطات الاحتلال.

وهناك ظاهرة تحتاج إلى دراسة مستقلة، وهي أن بعض التيارات السلفية الأكثر حدة في انتقاد الإخوان، هي في الوقت نفسه التيارات السلفية الأقل حدة في انتقاد الأنظمة العلمانية في الدول العربية، فهل يمكن اعتبار ذلك قاعدة مطردة؟ ومن ناحية أخرى نفس هذه التيارات تحول نفسها تدريجيًا إلى ما يشبه «مركز المنهج السلفي» من يقترب منه فقد اقترب من السلفية، ومن ابتعد عنه فقد ابتعد عنها، لذلك فإن أكثرها حدة عادة ما يكون في حالة خصومة مستمرة مع بقية التيارات المخالفة له سلفية وغير سلفية، وأغلب هؤلاء ليسوا جماعات بالمعنى المعروف، وإنما يغلب عليهم نمط «الشيخ والأتباع».

> **هناك ظاهرة تحتاج إلى دراسة مستقلة، وهي أن بعض التيارات السلفية الأكثر حدة في انتقاد الإخوان، هي في الوقت نفسه التيارات السلفية الأقل حدة في انتقاد الأنظمة العلمانية في الدول العربية، فهل يمكن اعتبار ذلك قاعدة مطردة؟**

سيناريوهات التقارب بين الإخوان والسلفيين

المعني بهذا المحور الجماعات والتيارات والتجمعات، وليس الأشخاص، فالقواعد التي تحكم التقارب بين التيارين على المستوى الجماعي لا تنطبق بالضرورة على التقارب الفردي.

ومن المهم قبل استعراض تلك السيناريوهات التأكيد على أن هذه الدراسة لا تتعامل مع كل من التيارين السلفي والإخواني بوصفه كتلة واحدة، فواقع الأمر أن التيار السلفي تتعدد تفريعاته، كما أن الإخوان وإن كانوا جماعة واحدة في المجمل من حيث المنهج العام، إلا أنه يمكن النظر إليهم واقعيًا على أنهم جماعات متعددة من الناحية الجغرافية، وأيضًا فإنه يمكن النظر إلى بعض القطاعات والشرائح داخل الجماعة الواحدة في البلد الواحد بوصفهم كتلة متجانسة تنطبق عليها السيناريوهات المعروضة لاحقًا.

بمعنى أنه عندما نتحدث -مثلاً- عن احتمال حدوث اندماج بين السلفيين والإخوان، فلا نقصد بالضرورة عموم السلفيين وجماعة الإخوان الدولية، فقد تنطبق

(١) برنامج المشهد العراقي قناة الجزيرة ٢/١١/٢٠٠٨م.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6575A831-222E-4B8A-AF09-21F3059D5166.htm

التوقعات على العلاقة بين جماعة سلفية في منطقة معينة، وبين فرع الإخوان المسلمين في هذه المنطقة دون غيرها.

وأخيرًا فإن هذه السيناريوهات تدمج بين ما هو قائم بالفعل، وما هو محتمل، وما هو مأمول.

أولاً: سيناريو الذوبان:

يتضمن هذا السيناريو تحول أحد التيارين - السلفي أو الإخوان- عن منهجه الفكري إلى المنهج الآخر بصورة تامة؛ بحيث يتنازل عن مقتضيات وثوابت منهجه القديمة ولوازم الانتماء السابقة بما فيها المسمى العام.

وهذا يعني أن السلفي تتكون لديه قناعة بتحوله إلى عضو في جماعة الإخوان، أو العكس بالنسبة للإخواني.

عندما نتحدث -مثلاً- عن احتمال حدوث اندماج بين السلفيين والإخوان، فلا نقصد بالضرورة عموم السلفيين وجماعة الإخوان الدولية، فقد تنطبق التوقعات على العلاقة بين جماعة سلفية في منطقة معينة، وبين فرع الإخوان المسلمين في هذه المنطقة دون غيرها.

ومن الصعب تخيل حدوث تحولات جذرية بهذه الحدة في الماضي أو المستقبل، نعم قد يحدث ذلك بمعدلات متزايدة على المستويات الفردية، ولكن أن تتنازل جماعة عن منهجها واسمها بهذه الكيفية، فذلك أمر مستبعد.

لكن هذا القول ليس على إطلاقه، فقد رُصدت حالات قديمة في بعض الدول-مثل سوريا- حدث فيها ذوبان كامل لقطاعات كانت تنتمي إلى السلفية، وأصبحت منتمية لاحقًا إلى جماعة الإخوان المسلمين في بداية تأسيس فرعها السوري عام ١٩٤٥م، كما سبقت الإشارة إلى تحول قطاعات واسعة من الجماعة الإسلامية السلفية في مصر أواخر السبعينيات إلى جماعة الإخوان، ولكن تجب الملاحظة أن ذلك كان فقط في بداية التأسيس والنشأة، وقبل أن تظهر التيارات السلفية بصورتها المعروفة حاليًا، وتتطور تصوراتها ومناهجها وأساليبها.

ثانياً: سيناريو الاندماج:

وفق هذا السيناريو تقوم جماعتان -سلفية وإخوانية- بالاتحاد وتكوين جماعة جديدة لها منهج مستقل عن المنهجين القديمين؛ بحيث إن المنهج الجديد يتضمن ثوابت وأفكارًا سلفية وإخوانية يتم التوافق عليها بين المؤسسين للتيار الجديد، مع التنازل أو التغاضي عن ثوابت أخرى، وكذلك التنازل عن الاسم القديم للتيار واستبداله بتسمية جديدة.

ورغم صعوبة حدوث مثل هذه التقاربات الحادة؛ كونها تتضمن التنازل عن الانتماءات الأصلية، إلا أنها حدثت بدرجة ما في الجزائر؛ حيث توحدت شرائح كانت تنتمي سابقًا إلى تيار الإخوان المسلمين المحلي والتيار السلفي -إضافة إلى آخرين- وتكونت جماعة جديدة هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

وقريبًا من هذا ما حدث في إريتيريا؛ حيث اتفق الإخوان والسلفيون على تشكيل تجمع واحد سُمِّي بحركة الجهاد الإريتري استمر لعدة سنوات، ثم حصل الشقاق من جديد.

لكن أن تحدث هذه الاندماجات على مستوى جماعة كبيرة بأسرها، مثل إخوان مصر، أو إخوان الأردن، فلا يوجد لها سابقة، ولا يتوقع أن تكون لاحقة، والله أعلم.

ثالثًا: سيناريو التحالف:

في هذا السيناريو لا يحدث أي تداخل منهجي، ولكن يقدم كل تيار تنازلات تكتيكية من أجل التوافق على تحقيق هدف مرحلي مشترك -الانتخابات مثلاً-، وقد يكون تحالفهما كليًا مستمرًا، كأن يكون توافقًا على إنشاء حزب سياسي مشترك، أو الدخول

تحت اسم واحد وكتلة واحدة في الانتخابات بصورة دائمة.

وقد يكون التحالف جزئيًا مؤقتًا، كالمشاركة في دورة واحدة، سواء في انتخابات البرلمان، أو النقابات المهنية، أو الاتحادات الطلابية.

والتحالف بصورته الكلية لا توجد أمثلة حقيقية على تحققه بين الإخوان والسلفيين، وإن كانت العقبات في طريقه ليس من العسير تجاوزها، خاصة أن التحالف الجزئي حدث بالفعل في عدة حالات، منها التحالف الذي تم بين التيارين في انتخابات الاتحاد الطلابي الوطني في الكويت، ودخولهما تحت مسمى «الكتلة الإسلامية»، وكانت النتيجة تحقيق فوز كاسح بلغت نسبته ٤٧٪، وذلك على الرغم من أن التيارين دخلوا الانتخابات النيابية قبل ذلك بأشهر كمتنافسين، وهو ما أسفر عن تحقيقهما نتيجة متداعية.

ومن المهم ملاحظة التحالفات السياسية التي عقدها إخوان مصر مع عدد من الأحزاب العلمانية مثل حزبي «الوفد» و«الأحرار»، ثم حزب «العمل» الذي تغيرت وجهته اقترابًا من الإسلام لاحقًا.

رابعا: سيناريو الشراكة:

لا توجد وفق هذا السيناريو أي تداخلات منهجية، أو ارتباطات دائمة على مستوى الجماعة، ولكن يتم التوافق على تنفيذ -أو تأسيس- مشاريع مشتركة تخدم أجندة كل من التيارين، وقد تكون مشاريع مستمرة كإنشاء مؤسسة إعلامية أو خيرية، أو دعوية مشتركة، وقد تكون مؤقتة، مثل عقد مؤتمر أو ندوة.

هذه التداخلات العملية من شأنها أن تخفف درجة الاحتقان، كما أنها تفيد في تلاقح الأفكار ونقل الخبرات، وإثراء العمل الإسلامي، وأيضًا فإنها تفتح مجالاً واسعًا لتبادل النصح وتصحيح المفاهيم.

ولا يشترط أن تنطلق هذه المشروعات المشتركة من اتفاق رسمي بين التيارين، ولكن يكفي أن يحصل الأتباع على الضوء الأخضر، وعادة ما تكون المبادرات الفردية لتحقيق تقارب جماعي أكثر فاعلية وتأثيرًا.

خامسا: سيناريو التأييد:

تتقلص العلاقة في هذه الحالة لتصل إلى مستوى الاكتفاء بالتأييد والنصرة في مواطن البلاء والشدة خاصة، وتتنوع أساليب ووسائل التأييد ما بين تقديم الدعم المادي أو المعنوي، ولا يجب أن يقتصر ذلك على التيارات الأبعد جغرافيًا، بل ينبغي الحرص على أن تتواصل دوائر التأييد والنصرة في البلد الواحد لبلوغ مستويات أعلى من التقارب، وإزالة الحواجز النفسية وبواعث التعصب.

سادسا: سيناريو كفّ الأذى:

تُختزل العلاقة بين الإخوان والسلفيين حسب هذا السيناريو، وصولاً إلى الحد الأدنى من التقارب، وهو «كفّ الأذى»، وهو المستوى المطلوب من المسلم العادي، كما جاء في سؤال أبي ذر -رضي الله عنه- عن أي الأعمال أفضل؟ فتدرج معه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قال عليه السلام في نهاية الحديث: «تكف أذاك عن الناس فإنها صدقة تصدق بها على نفسك».[1]

وانطلاقًا من هذه المستوى ينبغي أن تتوقف كافة الحملات الدعائية والإعلامية المهاجمة للتيار الآخر، وأن يتم استبدالها بوسائل وقنوات راشدة لتبادل النصح والتوجيهات والمعلومات، كما يلزم وضع آليات لاحتواء الخلافات الميدانية، وتأسيس لجان متخصصة لمتابعتها، وحل الإشكالات الناجمة عنها بصورة فورية، مع الاتفاق على مرجعية تحكيم للفصل في النزاعات المشتركة تضم علماء ودعاة من الطرفين مشهود لهم بالاعتدال وعدم التعصب.

---

(١) متفق عليه.

ملامح عامة حول استراتيجية التقارب المنشودة

١- ما سبق ذكره من سيناريوهات للتقارب بين الإخوان والسلفيين لن يكتسب أي قيمة إذا لم تتوفر دوافع قوية لدى التيارين لتحقيقها، وبدون هذه الدوافع يصبح الكلام عن إزالة الخلافات ورأب الصدع تحصيل حاصل، والمشكلة في هذه الدوافع أن بعض القيادات لدى الطرفين ربما تعتقد بأن مصلحة جماعتها في بقاء الهوة واستمرار الخلافات؛ حفاظًا على الهوية، أو لعدم القناعة بوجود أي فائدة تعود على الجماعة من هذا التقارب.

٢- تتوفر إمكانية كبيرة لتبادل التأثير الإيجابي بين التيارين بعيدًا عن تبادل العلاقات والتواصل بصورة رسمية، وهناك أمثلة ودلائل واضحة على التأثير القوي المتبادل بين الإخوان والسلفيين؛ من حيث تأثر كل تيار بمنهج وأفكار التيار الآخر، فقد استفادت فصائل سلفية كثيرة من خبرات الإخوان وتجاربهم الدعوية والتنظيمية والتربوية، وعدد لا بأس به من نشطاء الدعوة السلفية بدءوا مسيرتهم الدعوية في صفوف الإخوان.

ومن ناحية أخرى فإن الوجود السلفي بزخمه وتأثيره وخطابه وثقله العلمي يمارس دورًا رقابيًا بالغ الأهمية في «كبح» منحنى التميع الفقهي لدى الإخوان-نسبيًا-، وخاصة مع انتشار هذا الخطاب من خلال وسائل الإعلام في السنوات الأخيرة؛ إذ كان الإخوان يراهنون دومًا على صعوبة تقبُّل الناس لهذا الخطاب، وهو ما ثبت عكسه تمامًا.

ومن أمثلة التبادل الإيجابي الواضحة، تأثر حركة حماس الفلسطينية بعلاقاتها القوية مع التيار السلفي في الخليج العربي، فقد مارس هذا التيار دورًا فعالاً في ترشيد مسيرة الحركة من خلال النصح المتبادل والشورى الراشدة.

٣- قدمت تيارات الصحوة في بعض دول الخليج وبعض التيارات السلفية في مصر نموذجًا راقيًا في التعامل مع الجماعات المخالفة لها -وفي مقدمتها الإخوان المسلمون- بعيدًا عن التعصب، ونجحت في تحقيق مستويات مقبولة -وليست منشودة- من تخفيف حدة التأزم البيني، وهذا النموذج غير مسبوق لدى كافة تيارات العمل الإسلامي، وهو نموذج قابل للاقتداء به، ويحتاج إلى تفعيل تجاربه على كافة المستويات.

٤- التقارب مع التيارات الأبعد أكثر احتمالاً من التقارب مع التيارات الأدنى؛ إذ نجد في حالات متعددة أن علاقة إحدى جماعات الإخوان بالتيارات السلفية الأبعد عن نطاق عملها الجغرافي أكثر إيجابية من التيارات التي تشاركها ميادين العمل، ينطبق ذلك على علاقة حماس بالتيار السلفي الخليجي، مقارنة بعلاقتها مع السلفيين في فلسطين، أو في غزة تحديدًا، نفس الأمر ينطبق على موقف غالبية السلفيين في مصر من حركة حماس، وتأييدهم لها، خاصة في الحرب الأخيرة، مقارنة بموقفهم من إخوان مصر.. وهكذا.

٥- يوجد بين السلفيين من يقترب بفكره وأطروحاته التغييرية من الإخوان المسلمين دون الإشكالات العلمية، كما يوجد في المقابل بين صفوف الإخوان من يقترب بخطابه وخياراته الشرعية من السلفيين، وتلك النقطة تصلح أن تكون ملتقًى للنصح وتبادل التأثير.

٦- على الصعيد الإعلامي فإن المنابر التي تتبنى الخطاب السلفي في مجملها أكثر انتشارًا وأسرع وصولاً إلى الجماهير، خاصة فيما يتعلق بالخطاب الديني، وذلك مقارنة بمنابر الإخوان المسلمين.

وهذا النجاح في التأثير في الرأي العام أحدث تغيرات -جذرية أحيانًا- لدى القاعدة العامة للإخوان، هذه الطفرة في الوضعية السلفية أجبرت قيادات ومنظري الإخوان على إعادة النظر في تقويمهم

لإمكانات التيارات السلفية، وقدراتها على التأثير في المجتمعات الإسلامية، ولا شك أن شعور الإخوان بأنهم أمام طرف لا يُستهان بقوته، ولا بإمكاناته سيجعل من غير الممكن التعامل مع هذا الطرف بنفس الأفكار القديمة التي تحتقر الوجود السلفي وتنتقص من قدره.

وبمعنى آخر فإن تزايد قوة السلفيين وتنامي تأثيرهم يصب في اتجاه التقارب وليس التباعد، وإن كانت بعض الكتابات المنتمية إلى الإخوان تبرز هذه الظاهرة على أنها نذير خطر.

وعلى سبيل المثال فإن انتشار الخطاب السلفي من خلال الفضائيات يثير القلق لدى الإخوان كما سبق ذكره، إلى درجة أن بعضهم يزعم أن انتشار الخطاب السلفي يهدد مشروع الدولة الإسلامية، يقول أحد الإعلاميين الإخوان:

«إن السلفيين يركزون على أمور الآخرة وينشغلون عن إصلاح الدنيا، لكن مهمة الإخوان هي إصلاح الدنيا والعمل للآخرة، فلو تأثر بعض الإخوان بهذا المنهج فسيحدث خلل.. لو بدأت الأمور تمضي في هذا الاتجاه فقط، وتم سحب رصيد الناس التي تدعو إلى إصلاح الدنيا هنا يكون موطن الخطر، ليس على الإخوان، ولكن على الدولة الإسلامية نفسها».[1]

٧- أفادت تجارب عديدة أن التواصل الفردي مع رموز وقيادات الإخوان يعطي نتائج أفضل من التواصل الجماعي العام، وربما يأتي ذلك نتيجة تأثر الإخوان بالقاعدة المعمول بها في ثقافتهم التنظيمية «يسع الفرد ما لا يسع الجماعة».

٨- على الجانب السلفي فإنه نتيجة تصنيف منهج الإخوان عند كثير من التيارات السلفية بوصفه منهجًا مخالفًا لأحكام الشرع ومتجاوزًا لثوابت دينية، فقد أصبحت مجرد فكرة التقارب مع الإخوان «تهمة» يجب المسارعة بنفيها، ويوجد على الساحة السلفية تيارات تنظر إلى الإخوان نظرة معتدلة منصفة؛ تثبت إيجابياتهم وسلبياتهم على السواء، ولكنها في النهاية لا تعبِّر عن مجمل التيار السلفي الذي لا يزال في معظمه يفتقر إلى دوافع قوية لتحقيق التقارب مع جماعة الإخوان المسلمين.

على الجانب السلفي فإنه نتيجة تصنيف منهج الإخوان عند كثير من التيارات السلفية بوصفه منهجًا مخالفًا لأحكام الشرع ومتجاوزًا لثوابت دينية، فقد أصبحت مجرد فكرة التقارب مع الإخوان «تهمة» يجب المسارعة بنفيها، وتقريبًا لا يوجد على الساحة السلفية إلا تيار واحد هو الذي ينظر إلى الإخوان نظرة معتدلة منصفة تثبت إيجابياتهم وسلبياتهم على السواء.

أهمية تعميق ثقافة التقارب، والتي يمكن تضمينها بعض المفاهيم الواقعية، وذلك في محاولة لتجاوز عقبة عدم توفر الدوافع لتحقيق التقارب على الجانبين، **ومن أمثلة ذلك:**

١- معلومات إحصائية عن القوة المجتمعة للإخوان والسلفيين في المجتمعات الإسلامية، وعن جهود خصومهم في تعميق الهوة بينهم.

٢- توفر التكامل بين التيارين، وحاجتهما سويًا لتفعيل هذا التكامل على أرض الواقع، والذي يتمثل في جوانب كثيرة منها:

- قدرة السلفيين البالغة على الوصول إلى الرأي العام من خلال خطابهم ورموزهم الدينية، مقارنة بقدرة الإخوان على الوصول المباشر إلى آحاد الناس وتجمعاتهم ميدانيًا.

- غلبة الجانب العلمي على السلفيين مقارنة بغلبة الجانب الحركي على الإخوان.

(١) صلاح الدين حسن: «الفضائيات السلفية والإخوان.. تغلغل يثير قلقًا»، مرجع سابق.



معلومات إضافية

دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب:

دعوة إصلاحية دينية سلفية تدعو إلى العودة إلى الكتاب والسنة، وتسير على خطى أهل السنة والجماعة، نهض بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب بادئًا من إقليم نجد في القرن الثاني عشر الهجري، الثامن عشر الميلادي، فارتبطت باسمه، وصار البعض يطلق عليها «الوهابية».

يُعَدّ الشيخ محمد بن عبد الوهاب أهمّ من انتقل بالتجديد الإسلامي، في العصر الحديث، من إطار التجديد الفردي والمشروع الفكري إلى إطار «الدعوة» التي اتخذت لها دولة تحميها وتقاتل في سبيل نشرها، الأمر الذي جعل لدعوته التأثير والاستمرارية، وهو ما لم تحظَ بهما دعوات تجديدية أخرى.

ولقد كان تجديد الشيخ ابن عبد الوهاب واجتهاده اختيارًا في إطار المذهب الحنبلي، واستدعاء لنصوص ومقولات أعلامه -وخاصة مؤسس المذهب الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١هـ =٧٨٠ - ٨٥٥م)، وشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ = ١٢٦٣ -١٣٢٨م). وكان اجتهاد اختيارات في إطار المذهب، استدعى النصوص والمقولات التي تنقّي عقيدة التوحيد مما ران عليها وشابها من مظاهر الشرك والبدع والخرافات، على النحو الذي ناسب بيئة نجد ومشكلاتها في ذلك التاريخ.

وليس لمحمد بن عبد الوهاب دعوة خاصة، بل هي دعوة الإسلام الحق، ومنهجه هو منهج الإسلام. يقول: «إني -ولله الحمد- متَّبع ولست بمبتدع، عقيدتي وديني الذي أدين به هو مذهب أهل السنة والجماعة الذي عليه أئمة المسلمين مثل الأئمة الأربعة وأتباعهم إلى يوم القيامة»

مؤلفاته:

ترك الشيخ محمد بن عبد الوهاب العديد من الكتب والرسائل التي عالج فيها المشكلات التي اهتمت بها دعوته التجديدية الإصلاحية، **منها**:

(كتاب التوحيد) و(كشف الشبهات) و(تفسير سورة الفاتحة) و(أصول الإيمان) و(تفسير شهادة أن لا إله إلا الله) و(معرفة العبد ربه ودينه ونبيه) و(المسائل التي خالف فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الجاهلية) - وفيها أكثر من مائة مسألة- و(فضل الإسلام) و(نصيحة المسلمين) و(معنى الكلمة الطيبة) و(الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) و(مجموعة خطب) و(مفيد المستفيد) و(رسالة في أن التقليد جائز لا واجب) و(كتاب الكبائر).

مصطلح الوهابية:

إطلاق اسم (الوهابية) على الدعوة الإصلاحية للشيخ محمد بن عبد الوهاب بدأ أولاً من الخصوم، وكانوا يطلقونه على سبيل التنفير واللمز والتعيير، ويزعمون أنه مذهب مبتدع في الإسلام أو مذهب خامس.

ولم يكن استعمال (الوهابية) مرضيًا ولا شائعًا عند أصحاب هذه الحركة وأتباعهم، ولا عند سائر السلفيين أهل السنة والجماعة، وكان كثير من المنصفين من غيرهم والمحايدين يتفادون إطلاق هذه التسمية عليهم؛ لأنهم

يعلمون أن وصفهم بالوهابية كان في ابتدائه وصفًا عدوانيًا إنما يُقصد به التشويه والتنفير وحجب الحقيقة عن الآخرين، والحيلولة بين هذه الدعوة المباركة وبين بقية المسلمين من العوام والجهلة، وأتباع الفرق والطرق، بل وتضليل العلماء والمفكرين الذين لم يعرفوا حقيقة هذه الدعوة وواقعها.

ولقد صار لقب (الوهابية) وتسمية الحركة الإصلاحية السلفية الحديثة به هو السائد لدى الآخرين من الخصوم، وبعض الأتباع والمؤيدين المحايدين (تنزلاً). وهو الوصف الرائج عند الكثيرين من الكُتَّاب والمفكرين والمؤرخين والساسة، والمؤسسات العلمية، ووسائل الإعلام إلى يومنا هذا.

المصادر:

- د.محمد أمين فرشوخ، موسوعة «عباقرة الإسلام في العلم والفكر والأدب والقيادة»، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، الجزء الأول، ١٩٩٦م.

- د. محمد عمارة، موسوعة أعلام الفكر الإسلامي، وزارة الأوقاف المصرية - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- د. ناصر عبد الكريم العقل، إسلامية لا وهابية، وهو ملخص عن كتاب بعنوان (دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب - حقيقتها ورد الشبهات حولها) مقدم إلى المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

- موسوعة الفرق والمذاهب في العالم الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية، ٢٠٠٧م.

* * *

تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر:

نشأت جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨م، على يد الشيخ «حسن البنا» الذي كان يعمل مدرِّسًا في مدينة الإسماعيلية بعد تخرجه في «دار العلوم»، وبقي في هذه الوظيفة إلى أن استقال منها عام ١٩٤٦م ليتفرغ للعمل في جماعة الإخوان المسلمين.

وكان البنا قد انخرط في العمل الوطني في وقت مبكر من خلال التظاهر والاحتجاج، وشارك في إنشاء عدد من الجمعيات التي تدعو إلى الفضيلة والأخلاق، وتحارب المنكرات إلى أن أسس جمعية الشبان المسلمين عام ١٩٢٧م، وخلص منها إلى تأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مدينة الإسماعيلية في مارس ١٩٢٨م، وأتبعها لاحقًا بقسم «الأخوات المسلمات» (٢٦ أبريل ١٩٣٣م).

- يعتبر مؤرخو الحركة ومنظروها، وبعض المراقبين، أن دعوة الإخوان كانت رد فعل عملي لسقوط الخلافة الإسلامية العثمانية رسميًا على يد كمال أتاتورك في تركيا عام ١٩٢٤م، وكذلك كانت رد فعل على حالة التفسخ والتغريب التي انتشرت في المجتمع المصري في ظل وجود الاستعمار البريطاني في ذلك الوقت.

- كان منهج عمل الإخوان دعويًا إصلاحيًا مستمدًا من امتدادات الفكر الإصلاحي والدعوي الذي اكتسبه

الشـيخ البنا من ملازمته للشيخ محمد رشيد رضا -الذي عاصره البنا لفترة قصيرة، وكان له معه مراسلات- والشيخ محب الدين الخطيب، ومن تأثير الصوفية التي لازمها في نشأته، وكذلك التعليم المدني والشرعي الذي تلقاه في المدارس وفي دار العلوم، إضافة إلى خبرته وآرائه.

- ظلت دعوة الإخوان المسلمين بعيدة عن السياسة حتى عام ١٩٣٧م؛ إذ بدأت العمل لصالح القضية الفلسطينية بالتنسيق مع الشيخ أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الفلسطيني، ثم خاضت الجماعة غمار السياسة المحلية في مصر.

- تكونت أول هيئة تأسيسية للحركة عام ١٩٤١م من مائة عضو اختارهم الشيخ حسن البنا بنفسه.

- بدأت الجماعة في أوائل الأربعينيات من القرن الماضي بالانتشار خارج مصر، وكان دعاتها يسافرون إلى الأقطار العربية، يلتقون العلماء والوجهاء، ويلقون المحاضرات، ويؤسسون لتشكيلات الإخوان في تلك الأقطار.

- شارك الإخوان في حرب فلسطين ١٩٤٨م؛ حيث دخلوا بقوات خاصة بهم، وقد سجل ذلك بالتفصيل كامل الشريف -من قادة الإخوان المتطوعين ووزير أردني سابق- في كتابه: «الإخوان المسلمون في حرب فلسطين».

- في مساء الأربعاء ٨ ديسمبر ١٩٤٨م أعلن رئيس الوزراء المصري محمود فهمي النقراشي حل جماعة الإخوان المسلمين، ومصادرة أموالها، واعتقال معظم أعضائها.

- في ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨م اغتيل النقراشي، واتُّهم الإخوان بقتله، وهتف أنصار النقراشي في جنازته بأن رأس النقراشي برأس البنا، وفي ١٢ فبراير ١٩٤٩م أُطلق النار على حسن البنا أمام جمعية الشبان المسلمين.

استمرت الجماعة بغير اختيار لمرشد جديد حتى عام ١٩٥١؛ حيث تم اختيار المستشار حسن الهضيبي، واستمرت هذه المرحلة حتى عام ١٩٥٤؛ حيث الصدام التاريخي الشهير بين النظام الناصري الجديد والإخوان الذي أدى إلى اضطهاد الجماعة، وملاحقة أعضائها ومؤيديها، وإعدام قادتها، واستمرت فترة الصدام مع النظام الناصري، وبقيت الجماعة تعمل بشكل سرِّي حتى وفاة الرئيس الأسبق جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠م.

بدأ الإخوان عهدًا جديدًا مع الرئيس أنور السادات؛ حيث بدأ بالإفراج عن الإخوان منذ عام ١٩٧١م حتى أفرج عن الجميع في عام ١٩٧٥م.

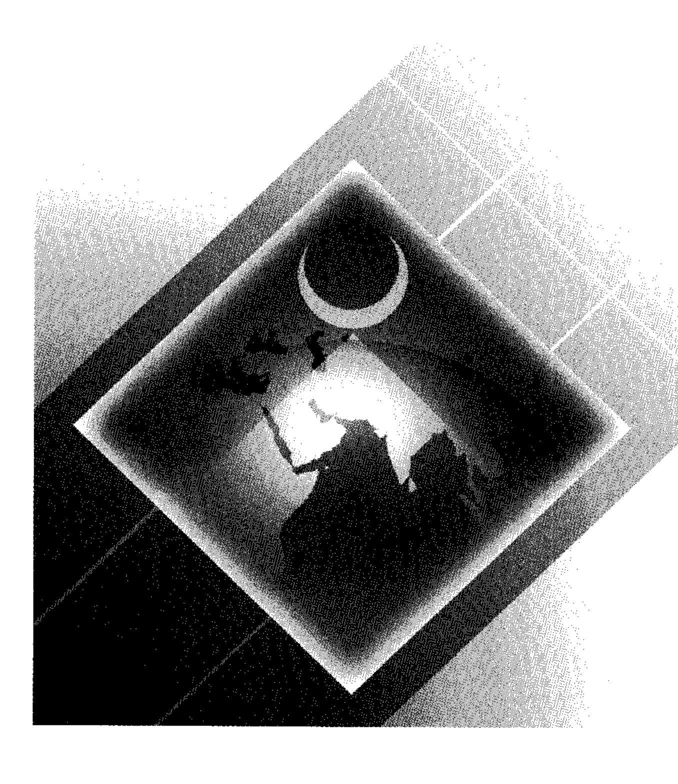
المصادر:

- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، من إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي (نسخة إلكترونية).

- الإخوان المسلمون.. إلى أين؟ الجزيرة نت، ٢٠٠٤/١٠/٣م على الرابط:

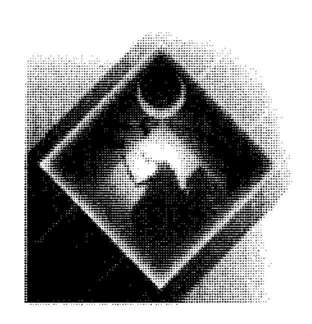
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/305785D9-7ED2-412B-B30E-F95F703EEB06.htm

- إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن ١٩٤٦- ١٩٩٦م، مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٧م.



الباب الرابع

العالم الإسلامي



مستقبل العراق في ضوء التوجهات الجديدة لواشنطن

د. خالد المعيني

مدير مركز دراسات الاستقلال

ملخص الدراسة

تبدو عناصر الصراع في العراق وكأنها تميل من الناحية الظاهرية إلى الاستقرار، إلا أنها في حقيقة الأمر لا تزال في حالة من الاشتعال، وتستمد محركات استمراريتها من جوهر الصراع نفسه، المتمثل في عدم إنجاز أطراف هذا الصراع لأهدافها السياسية، فحسابات الكلفة والمنفعة وتبدل التهديدات والمخاطر قد يغيِّر من طبيعة الصراع، ولكن هذا لا يعني نهايته، فقد يتخذ أشكالاً وصيغًا جديدة لا تكون بالضرورة ذات طبيعة عنيفة على طول الخط، وربما تتنقل ما بين الوسائل العسكرية تارة، والسياسية والنفسية والإعلامية تارة أخرى، أو تتأرجح بينهما على ضوء الإمكانات المتاحة والأهداف.

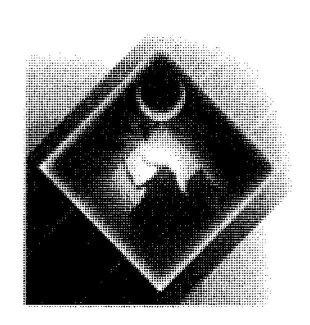
وقد يغري فراغ القوة الحاصل في العراق بعد احتلاله، والفشل الذريع لحكومات الاحتلال المتعاقبة، على التنافس لملئه من قِبَل الضغوط الإقليمية المجاورة المتمثلة بإيران وتركيا، وكلاهما ساهم بشكل أو بآخر في إزاحة العراق عن الخارطة كقوة موازنة.

كما أن الانسحاب الأمريكي من المدن العراقية، وعدم جاهزية القوات الحكومية العراقية إلا بنسبة ١٠٪، يجعل من العراق ساحة مفتوحة على كافة الاحتمالات، وفي مقدمتها الفوضى، وربما كاحتمال ثانٍ ترك العراق لقمة سائغة لإيران، وهذا ما لا تقبله تركيا المنافس التاريخي لإيران في العراق، والمؤهلة للعب دور القيادة في المنطقة، سواء لدول «الاعتدال» العربية الضعيفة، أو إسرائيل المتوجسة خيفة من تنامي القوة العسكرية الإيرانية ومشروعها النووي.

ولا شك أن خيارات العرب في العراق، مقارنة بالنفوذ الإيراني والدور التركي، تعد محدودة، فمنذ انهيار النظام الرسمي العربي، وتعطيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، عندما تم احتلال وابتلاع دولة عربية بحجم العراق في نيسان ٢٠٠٣م من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية دون قرار دولي شرعي، لم تمارس الدول العربية في العراق سوى دور ثانوي اتسم بالاكتفاء بالمراقبة للأحداث.

وإذا ما أيقن العرب أن خسارتهم للعراق قد أحدثت خللاً في معادلة القوة المعقدة في المنطقة، وكشفت الجناح الشرقي للعرب أمام القوى الإقليمية المتنافسة لمد نفوذها إلى ما هو أبعد من العراق، الأمر الذي يجعل من الاستمرار بحالة التغافل واللامبالاة جراء ما يجري في العراق أشبه بالانتحار البطيء الذي سيطرق تدريجيًا أبواب الكثير من العواصم العربية.





مستقبل العراق في ضوء التوجهات الجديدة لواشنطن

د. خالد المعيني

مدير مركز دراسات الاستقلال

تمهيد:

تبدو عناصر الصراع في العراق وكأنها تميل من الناحية الظاهرية إلى الاستقرار، إلا أنها في حقيقة الأمر لا تزال في حالة من الديمومة والاشتعال، وتستمد محركات استمراريتها من جوهر الصراع نفسه، المتمثل في عدم إنجاز أطراف هذا الصراع لأهدافها السياسية، فحسابات الكلفة والمنفعة وتبدل التهديدات والمخاطر قد تغيّر من طبيعة الصراع، ولكن هذا لا يعني نهايته، فقد يتخذ أشكالاً وصيغًا جديدة لا تكون بالضرورة ذات طبيعة عنيفة على طول الخط، وربما تتنقل ما بين الوسائل العسكرية تارة، والسياسية والنفسية، والإعلامية تارة أخرى، أو تتأرجح بينهما على ضوء الأهداف والإمكانات المتاحة.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن تصنيف الصراع الدائر في العراق إلى ثلاث مراحل زمنية، ويعتمد هذا التصنيف بصورة أساسية على محصلة الخصائص المشتركة التي تطبع فترة زمنية معينة، مهما طالت أو قصرت مما يعطيها وصف المرحلة، وإن تداخلت هذه المراحل من الناحية الواقعية والفعلية فيما بينها.

امتدت المرحلة الأولى منذ الغزو في ربيع ٢٠٠٣م إلى مطلع ٢٠٠٦م، واتخذ الصراع في هذه المرحلة طبيعة عسكرية عنيفة وقاسية طالت كلاً من طرفي المعادلة: مقاومة الشعب العراقي من جهة، والاحتلال الأمريكي من جهة أخرى، إلا أن مرحلة ثانية كانت قد تبلورت بفعل تضافر عدة عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية ما بين عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م يمكن أن نسميها بالمرحلة الانتقالية، والتي شابها الكثير من الفوضى والعنف الطائفي، واختلطت فيها الأوراق، وعادة ما تتسم المراحل الانتقالية بالغموض وحالة اللايقين وتداخل الخنادق، وأخطر الظواهر انتشارًا في هذه المرحلة ظاهرة شفير الفتنة الطائفية، وظاهرة الصحوات.

ولقد حاول كل طرف في هذه المرحلة اكتشاف قدرة الطرف الثاني على المطاولة والمصابرة، كما أن الإنهاك نال من الجميع، ويميل كل طرف منها إلى إعادة تعريف المصالح والتهديدات، ومحاولة ابتكار وسائل جديدة لإدارة الصراع طبقًا لحسابات ومعادلة الكلفة والمنفعة.

ويمكن بوضوح تمييز انطلاق المرحلة الثالثة للصراع في العراق بفوز مرشح الديمقراطيين أوباما الذي مثَّل رغبة الشعب الأمريكي في إنهاء ملف الحرب في العراق، كما مثل في نفس الوقت هزيمة نهج الجمهوريين القائم على فلسفة المحافظين الجدد بالاستخدام الأقصى للعنف والعمل العسكري في معالجة قضايا السياسة الخارجية الأمريكية. وعلى ضوء استراتيجية الانسحاب الأمريكي من العراق التي أعلنها الرئيس الأمريكي أوباما في شباط

٢٠٠٩م، وكان من أهم بنودها أن العراق لم يعد أولوية قصوى في السياسة الخارجية الأمريكية، وأن التعامل مع الملف العراقي لن يختلف عن أي ملف إقليمي آخر في المنطقة، وأن الصراع في المرحلة القادمة سيدار بالدرجة الأولى سياسيًا وإقليميًا.

أولاً: تحولات البيئة المحلية والإقليمية

١- تقييم الأداء الحكومي:

ساد العراقَ بعد الاحتلال الأمريكي نظام سياسي وفق المقاسات الأمريكية، وحاولت إدارة الاحتلال تمرير هذا النظام، سواء هياكله أو فلسفته، عبر مجموعة محطات متتابعة ومخطط لها، بل إن بعض هذه المحطات كانت مبكرة، وسبقت الغزو العسكري في ربيع ٢٠٠٣م عندما تحالفت مجموعة من الأحزاب والقوى والشخصيات العراقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تحت غطاء ما يسمى بالمعارضة العراقية، التي لعبت لاحقًا دورًا بارزًا في تنفيذ تطلعاتها السياسية بعد الاحتلال.

رغم تعاقب أربع حكومات في ظل الاحتلال يمكن الإشارة بوضوح إلى دوامة الفشل الحكومي، وعدم القدرة على الإنجاز على جميع المسارات السياسية والأمنية والخدمية؛ بسبب هجرة وتشريد الكفاءات، وتسلم المناصب الحكومية الحساسة من قِبَل أنصاف المتعلمين والأميين طبقًا لاستحقاقات المحاصصة بين الأحزاب الحاكمة.

ورغم تعاقب أربع حكومات في ظل الاحتلال يمكن الإشارة بوضوح إلى دوامة الفشل الحكومي، وعدم القدرة على الإنجاز على جميع المسارات السياسية والأمنية والخدمية؛ بسبب هجرة وتشريد الكفاءات، وتسلم المناصب الحكومية الحساسة من قِبَل أنصاف المتعلمين والأميين طبقًا لاستحقاقات المحاصصة بين الأحزاب الحاكمة.[١]

وأما على المسار الأمني.. فإن دوامة العنف المزمن لا تزال تضرب بموجاتها الشعب العراقي، وتحصد مئات الأرواح البريئة؛ وذلك لعدم جاهزية القوات الحكومية تسليحًا وتجهيزًا وتدريبًا، وافتقارها لعقيدة عسكرية وطنية، فهذه القوات تخضع بدورها لمبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية في تشكيلاتها طبقًا للمادة التاسعة في الدستور العراقي[٢]، ومن المتوقع أن يستمر الأمن في العراق هشًّا ومؤقتًا؛ كونه نتاج منظومةٍ هشة متكاملة اقتصادية وسياسية وخدمية واجتماعية.

وأما على المسار السياسي.. فعلى الرغم من مرور أكثر من ست سنوات من الاحتلال فإن الحكومات المتعاقبة فشلت في معالجة وتسوية ملفات مهمة وخطيرة، مثل إعادة النظر بالدستور العراقي، وكذلك ملف المصالحة الوطنية، وإطلاق سراح المعتقلين والأسرى، وإنهاء ملف اجتثاث البعث. وكذا عجزت تلك الحكومات عن توفير الظروف المناسبة لعودة أكثر من أربعة ملايين مهجر خارج العراق.

وأما على المسار الخدمي.. فتتجسد خيبة الأمل الكبرى للمواطن العراقي الذي يفتقر لأبسط مقومات الحياة الإنسانية من توفير الماء الصالح للشرب، والكهرباء، والتعليم والصحة، والقضاء على الفساد والبطالة التي تنخر في جسد الشباب العراقي الذي يشكل أكثر من ٥٠٪ من نسبة السكان.

إن المتغير الجديد على المستوى المحلي يتجلى في استعادة الشعب العراقي لوعيه الجمعي الوطني، وإسقاطه لمحركات التقسيم الطائفي، ومحاولات الطبقة السياسية توظيفها لتكريس مشروع الاحتلال؛ الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى عزل الشعب

(١) تعاقبت أربع حكومات على العراق حتى الآن في ظل الاحتلال، تشكلت الأولى في أيلول ٢٠٠٣م برئاسة بول بريمر الحاكم الأمريكي، وتشكلت الثانية في حزيران ٢٠٠٤م برئاسة إياد علاوي، وتشكلت الثالثة في مارس ٢٠٠٥م برئاسة إبراهيم الجعفري، والأخيرة كانت في حزيران ٢٠٠٦م برئاسة نوري المالكي.

(٢) تشير المادة (٩) في الباب الأول من الدستور العراقي الحالي إلى أن القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي «توازنها وتماثلها».

العراقي للطبقة القادمة مع الاحتلال، كما يلاحظ ازدياد حدة الصراع بين حلفاء الأمس للحصول على مزيد من السلطة والثروة، وتقديمهم المزيد من التنازلات للاحتلال، أو عقدهم الصفقات بغية الاستمرار في سدة الحكم.

٢- التنافس الإيراني التركي:

أغرى فراغ القوة الحاصل في العراق بعد احتلاله، والفشل الذريع لحكومات الاحتلال المتعاقبة، على التنافس لملئه من قبل الضغوط الإقليمية القوية المجاورة، والمتمثلة بإيران وتركيا وهما اللتان ساهمتا بشكل أو بآخر في إزاحة العراق من الخارطة كقوة موازية.

وفي الوقت الذي اقتصر انشغال تركيا في السنين الأولى من الاحتلال على الاهتمام بملفي كركوك والتركمان من جهة، وطموحات الأحزاب الكردية العنصرية ذات النزعة الانفصالية من جهة أخرى، فإن إيران لم تضيع الوقت وباشرت منذ الأيام الأولى، ومن خلال أذرعها السياسية الطائفية الموالية للاحتلال والأذرع العسكرية المتمثلة بعشرات الميليشيات داخل الأجهزة الأمنية وخارجها، فأحكمت السيطرة على كثير من مقدرات العراق، إلى الحد الذي أعلن فيه الرئيس الإيراني عن قدرته على ملء الفراغ في العراق، بل إن الاحتلال فاوض إيران فعلاً على ذلك، وعقد صفقة معها عندما وافقت على تمرير الاتفاقية الأمنية لتأمين انسحاب هادئ ومدبر نسبيًا في الجنوب والوسط من خلال تمديد الهدنة الدورية مع ميليشيا جيش المهدي.

إن الانسحاب الأمريكي من المدن نهاية حزيران الماضي وعدم جاهزية القوات الحكومية العراقية إلا بنسبة ١٠٪ يجعل من العراق ساحة مفتوحة على كافة الاحتمالات، وفي مقدمتها الفوضى، وربما كاحتمال ثانٍ ترك العراق لقمة سائغة لإيران، وهذا ما لا تقبله تركيا المنافس التاريخي لإيران في العراق والمؤهلة للعب دور القيادة في المنطقة، سواء لدول «الاعتدال» العربية الضعيفة أو لإسرائيل المتوجسة خيفة من تنامي القوة العسكرية الإيرانية ومشروعها النووي.

هذا الأمر لا يعني أن العلاقة التركية - الإيرانية في العراق تسير باتجاه التصادم، بل من الواضح أنها تسير باتجاه التفاهم، وتقاسم النفوذ والمصالح على الأقل في المدى القصير، لاسيما أن لدى تركيا تخويلاً أمريكيًا بالتصرف بهذا الصدد، ولعل استقبال تركيا لمقتدى الصدر المقيم في إيران وقادة تياره، وكذلك إعلان الرئيس التركي عن استعداد بلاده لملء الفراغ في العراق، وتصريحه قبل ذلك بعدم تخوفه من صفقة إيرانية - أمريكية، وكذلك محاولات تركيا مغازلة واحتواء الأحزاب الكردية في شمال العراق، كل ذلك يفضي إلى إشارات واضحة بأن حالة العراق تسير نحو الصفقة الإقليمية الكبرى التي سيكون اللاعبان الإقليميان الرئيسان فيها كل من إيران وتركيا وبرضا أمريكي تام؛ نتيجة الأوراق التي يملكها الطرفان في الساحة العراقية .

٣- واقع المقاومة العراقية:

تخضع المقاومة العراقية في تطورها إلى قانون المراحل، شأنها في ذلك شأن كافة تجارب المقاومة التي خاضتها شعوب العالم التي تعرضت للغزو والاحتلال الأجنبي.

وفي الوقت الذي تمكنت فيه فصائل المقاومة العراقية الإسلامية والوطنية من تكبيد قوات الاحتلال الأمريكي خسائر مادية وبشرية هائلة [1]، وإنهاء الصفحة العسكرية لصالح الشعب العراقي، وإخراج القوة العسكرية الأمريكية من معادلة الصراع، لتتبدل طبيعة الصراع في العراق بصفة عامة، وتتحول الأولوية إلى الصراع السياسي والإعلامي والنفسي، مع تزايد

---

(١) جدير بالذكر هنا أن نعرف أن المقاومة مفهوم شامل متعدد العناصر، فهناك المقاومة العسكرية، والمقاومة السياسية، والمقاومة المدنية، وكلها أشكال تتناوب وتتكامل حسب طبيعة الصراع .

الضغط الإقليمي، وبقاء العامل العسكري عامل حسم مؤجل لدى ما تبقى من أطراف الصراع محليًا.

لم يكن الاحتلال محض غزو عسكري، وإنما مشروع متكامل، لعل صفحاته الأخطر هي الصفحات السياسية والاقتصادية، وطبيعة الصراع السياسية تكاد تكون محل اتفاق من قبل جميع الأطراف الرئيسة والثانوية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة على لسان الرئيس الأمريكي أوباما في ٢٧ شباط ٢٠٠٩م عندما قال: «إن المعركة في العراق لم تعد عسكرية».

يحتاج وضع المقاومة العراقية في هذه المرحلة، وخاصة بعد انخفاض عملياتها العسكرية، إلى إزالة الغموض عبر فهم تبدُّل طبيعة الصراع على مستوى الأهداف والإمكانات، وإعادة ترتيب أولويات التهديدات والمخاطر، فعلى مستوى الأهداف الاستراتيجية فإن الهدف المحوري لهذه المقاومة يتلخص في حرمان العدو من تحقيق أهداف الغزو السياسية، وضمان عدم استقرار منظومته السياسية بكافة أشكالها، واعتبارها امتدادًا وجزءًا لا يتجزأ من مشروع الاحتلال.

كما أن العمل العسكري يستمر لإنهاك الاحتلال وأدواته بالمطاولة والاستنزاف، وإيصاله إلى حالة من اليأس في الشعور بعدم الاستقرار بعد ست سنوات، وإذا كان معدل عدد هجمات المقاومة المصنفة «عنيفة ومهمة» قد انخفض من ١٨٠ عملية في اليوم إلى أقل من ٣٠ عملية؛ فإن هذا الانخفاض مبرر، ويُعد طبيعيًا على امتداد صراع طويل، وسبق لهذه الحالة أن مرت بها التجربة الجزائرية عام ١٩٥٦م مع اختلاف الظروف والأحوال؛ ففي الحالة العراقية يمكن أن نعزو انخفاض عدد العمليات **إلى الأسباب التالية:**

أولاً: قلصت ظاهرة «الصحوات» مساحة عمل واحتكاك فصائل المقاومة العراقية مع قوات الاحتلال؛ حيث عملت هذه الصحوات بمثابة تروس بشرية عراقية لحماية جنود الاحتلال.

ثانياً: انسحاب نسبة كبيرة من قوات الاحتلال من المدن والقصبات، وانقطاع خطوط التماس معها.

ثالثاً: يعزى ارتفاع عدد هجمات المقاومة العراقية في المرحلتين الأولى والثانية من الصراع إلى أن نسبة كبيرة منها تقدر بـ ٦٠٪ كانت تتم من قِبَل متطوعين من الشباب غير المنتمين إلى فصائل نظامية أعلنت عن مسمياتها حاليًا بجبهات قتالية معروفة ومحددة، وببرامج سياسية واضحة، أهمها جبهة الجهاد والتغيير، والقيادة العليا للجهاد والتحرير، والمجلس السياسي للمقاومة العراقية، إضافة إلى فصائل لا تقل أهمية تعمل لوحدها كجيش المجاهدين وجيش الفاتحين، وهناك فصائل مسلحة تعمل لكنها لم تعلن عن نفسها حتى اليوم.

ثانيًا: متغيرات الاستراتيجية الأمريكية

١- تركة المحافظين الجدد:

تحاول الإدارة الأمريكية الإصرار على ترويج الأرقام الرسمية التي يعلنها الجيش الأمريكي لخسائره، والتي لا تتجاوز أربعة آلاف وبضعة مئات من القتلى، على الرغم من معرفة الجميع أن هذه الأرقام لا تشمل أفراد الشركات الأمنية «المرتزقة» الذين يستعين بهم الجيش الأمريكي تحت بند خصخصة الحرب، ويتجاوز عددهم ١٦٠ ألف مرتزق، ويقومون بأعمال تتراوح ما بين صيانة أنظمة الأسلحة والعمليات القتالية إلى حماية الدبلوماسيين الأمريكيين، كذلك لا تشمل الأرقام الرسمية: القتلى من الجنود المتعاقدين مع الجيش بغرض الحصول على الجنسية الأمريكية، فضلاً عن عشرات الشركات الآسيوية والهندية التي تقوم بخدمات خاصة كالطهي والتنظيف، وجيش من المقاولين.

ولتحقيق أكبر قدر من الدقة في تحديد حجم الخسائر، تم اعتماد أكثر من معيار ومقاطعتها (cross check). فمن المعروف أن لدى الجيوش التقليدية معادلات تشتق منها نسبة القتلى مقارنة بعدد الجرحى، تعتمد تلك المعادلات على شدة وطبيعة المعركة وطول فترتها، ومدى تطور وسائل الإخلاء الميدانية، إلا

أن ما يجري في العراق هو نوع من الحروب غير المتماثلة (un symmetrical wars)، أو ما يسمى بحروب التحرير أو حروب العصابات، ولتحديد هذه النسبة تم الاعتماد على التقارير الرسمية الأمريكية المعلنة للجيش الأمريكي، والتي توضح أعداد القتلى والجرحى منذ ٢٠٠٣م وحتى نهاية عام ٢٠٠٨م، وباستخدام معدل (average) تم التوصل إلى نسبة (٧/١) أي قتيل واحد مقابل كل سبعة جرحى، مقارنة بالحرب في فيتنام؛ حيث كانت النسبة ٢,٦ وفي حرب كوريا ٢,٨ في حين كانت في الحرب العالمية الأولى والثانية ١,٨ و١,٦ جريح مقابل كل إصابة قاتلة، وطبقًا لعدد الجرحى المسجلين لأغراض الرعاية والتعويض في وزارة المحاربين القدامى، والبالغ عددهم ٢٢٤ ألف جريح، وبقسمة هذا الرقم على نسبة الجرحى إلى القتلى يمكن التعرف على عدد القتلى الحقيقي: (٢٢٤٠٠٠ ÷٧ = ٣٢,٠٠٠) ألف جندي قتيل.[١]

يمكن تأكيد الحجم الحقيقي لعدد القتلى الذي تم التوصل إليه من خلال جملة من الحقائق والإحصائيات الأمريكية ذات الصلة الصادرة والمنشورة من قبل لجان ومراجع أمريكية مستقلة ومعتمدة، ولعل في مقدمة هذه المصادر تقرير لجنة بيكر- هاملتون، وهو أول تقرير أمريكي رصين تضعه لجنة مستقلة من الكونجرس استعانت بـ١٨٣ خبيرًا عسكريًا ومدنيًا، وتعترف لأول مرة بأن معدل الهجمات في تشرين الأول ٢٠٠٦م قد بلغ ١٨٠ هجومًا يوميًا، وبواقع مائة وقتيلين في نفس الشهر.[٢]

يأتي تقرير أمريكي آخر لا يقل خطورة ليشير إلى الحجم الحقيقي للخسائر، وهو تقرير مكتب المحاسبة الأمريكي (G. A .O) والصادر بتاريخ ٢٣ تموز ٢٠٠٨م لتقييم الحرب على العراق ليكشف رسميًا ولأول مرة عن إجمالي عدد الهجمات التي نفذتها المقاومة العراقية بـ١٦٤ ألف عملية قتالية مسجلة تحت وصف (مهمة وعنيفة)[٣]، مع الإشارة في نفس التقرير إلى أن هذه الأرقام لم تشمل الهجمات شرق وجنوب البلاد.

وعند إضافة ٣٠٠ جندي أمريكي قتيل خلال فترة الاجتياح حتى نيسان ٢٠٠٣م، وكذلك قتلى مرتزقة الشركات الأمنية البالغ عددهم ١٣١٥ قتيل سيكون الرقم الإجمالي لقتلى الجيش الأمريكي في العراق: ٣٢٠٠٠ + ١٦١٥ = ٣٣٦١٥ قتيلاً حتى ٢٠٠٨م، في حين لا تتوفر مصادر دقيقة لإحصاء عدد القتلى الذين قضوا «بحوادث غير قتالية» والمنتحرين، أو عدد الجرحى الذين ماتوا في المستشفيات الألمانية أو في الطريق إليها، والذين عادة لا يُحسبون ضمن الأعداد الرسمية للقتلى.

لا تقل الخسائر المادية خطورة في حسابات الكلفة، إن لم تكن أكثر أهمية، وخصوصًا في حالة الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة تمويل الحروب فيها، فبعد أن كانت كلفة الحرب شهريًا ٤,٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٣م، ارتفعت عام ٢٠٠٨م لتصل الكلفة إلى ١٢ مليار دولار شهريًا.

لا تقل الخسائر المادية خطورة في حسابات الكلفة، إن لم تكن أكثر أهمية، وخصوصًا في حالة الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة تمويل الحروب فيها، فبعد أن كانت كلفة الحرب شهريًا ٤,٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٣م، ارتفعت عام ٢٠٠٨م لتصل الكلفة إلى ١٢ مليار دولار شهريًا، وبلغت القيمة الإجمالية لاحتلال العراق، طبقًا للمصادر الأمريكية، وفي مقدمتها تقرير اللجنة الاقتصادية المشتركة التابعة للكونجرس الأمريكي، وكذلك الدراسة الرصينة التي نشرها كل من البروفسور جوزيف ستيغليتز عالم الاقتصاد الحائز على جائزة نوبل، والدكتورة ليندا بيلميز الأستاذة في جامعة كولومبيا واعتمدا فيها على عشرات الوثائق الرسمية، وبمعاونة جمعية المحاربين القدامى التي

(١) تقرير مكتب المحاسبة الأمريكي GAO الصادر في ٢٣ تموز ٢٠٠٨م.

(٢) موقع الجيش الأمريكي لإحصائيات خسائر الحرب :
http://siad app.dior.whs.mail/personnel/CASALTY/castop.htm
www.defense link / news / casualty.

(٣) تقرير مكتب المحاسبة الأمريكية GAO الصادر في ٢٣ تموز ٢٠٠٨م..

يســرت لهم هذه الوثائق؛ حيــث توصلا إلى أن كلفة احتلال العــراق بلغت: ١,٨ تريليــون دولار[١]؛ حيث تتضمن الكلفة المخصصة رســميًا لتغطية العمليات، ومنها أجور العنصر البشري بفئتيهم الجنود والمرتزقة، إضافة إلى كلف العتاد الحربي والمعدات العســكرية (٢٠٠٠ دبابة طراز أبرامز، مركبات قتالية من طرازي سترايكر وبرادلي، ٤٣٠٠٠ عربة من أنواع أخرى بينها ما يزيــد عن ١٨٠٠٠ عربة هامفــي، وأكثر من ٧٠٠ طائــرة، وما لا يقــل عن ١٤٠٠٠٠ طــن من المعدات واللوازم) التي أصبــح ٤٤-٥٠٪ منها خارج الخدمة، والبقية بحاجة إلى إعادة تأهيل أو صيانة لمدة خمس سنوات كما يشــير إلى ذلك تقرير بيكر - هاملتون فــي توصيته (رقم ٤٨)[٢]، تتضمن هذه الكلفة أيضًا نفقات الرعاية الصحية للجنود المصابين، وكذلك فوائد الديون التي استدانتها الإدارة الأمريكية لتمويل الحرب خارج الميزانية المقررة.

إن الباحث لا يدَّعِي فيما توصل إليه من اســتنتاجات أنها مطلقــة ونهائية، ولكنها أرقام أولية تم التوصل إليها من خلال الاعتماد بصورة تامة على المصادر الأمريكية حصــرًا، وتمثــل هــذه النتائج الحــد الأدنى، كما أن الباحــث لم يتطرق إلى الخســائر غير المنظورة المتعلقــة بانهيار معنويات الجيش الأمريكي، وارتفاع معدل الكراهية للولايات المتحدة في العالم، وتهاوي مصداقيتها حــول الديمقراطية، وتدهــور هيبتها ومكانتها على المســتوى الدولي، إضافة إلى ارتفاع معــدلات البطالة والعجز والمديونية، ومن المتوقع أن تعلــن الإدارة الجديدة قريبًا بمجرد أن تضع الحرب أوزارها أو على الأقل بعد أن تقوم بســحب جنودها من المدن بفترة عن حجم الخسائر الحقيقية البشرية والمادية التي تكبدتها القوات الغازية في العراق.[٣]

وفي معرض انتقاداته حول دقــة البيانات المتعلقة بحجم الخســائر والعمليات المسلحة المقدمة من قبل الجيش، يورد تقرير لجنة بيكر - هاملتون في حيثيات التوصية ٧٧ : «فعلى ســبيل المثال، في أحد أيام شهر تموز ٢٠٠٦م تم تســجيل ٩٣ هجومًا أو عملية عنف مهمة، ولكن بعــد إجراء مراجعة دقيقة لأحداث ذلك اليوم تبين أن عمليات العنف بلغت ١١٠٠ عملية».

جدول من إعداد الباحث- يوضح إجمالي الخسائر المادية والبشرية الأمريكية

عدد القتلى ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨م	٣٣,٦١٥ قتيلاً	عدد القتلى محسوب فقط حتى تموز ٢٠٠٨م.
عدد الجرحى ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨م	٢٢٤,٠٠٠ ألف جريح	وهم المسجلون رسميًا لدى وزارة قدامى المحاربين VA لأغراض التعويضات.
عدد هجمات المقاومة ٢٠٠٣-٢٠٠٨م	١٦٤,٠٠٠ ألف هجمة	هجمات مسجلة رسميًا لدى الجيش الأمريكي (عنيفة ومهمة)، ولا تشمل هذه الإحصائية الهجمات جنوب وشرق العراق أو الفترة اللاحقة.
الكلفة المادية ٢٠٠٣-٢٠٠٨م	١,٨ تريليون دولار	التريليون: واحد وإلى جانبه ١٢ صفرًا

٢- سياسة الديمقراطيين الإصلاحية:

تتقــن الإدارات الأمريكيــة المتعاقبــة، بشــقيها الجمهــوري والديمقراطي، تبــادل الأدوار والتناوب في دورات يتميــز كل منها بخصائص تنبع من طبيعة برامجها السياسية، ورؤيتها لكل من السياسة الداخلية والخارجية للولايــات المتحدة، ففي الوقت الذي يولي فيه الجمهوريون أهمية اســتثنائية لقضايا السياسة الخارجية، فإن الديمقراطيــين أكثر اهتمامًا بقضايا

(١) جوزيف ستيغليتز وليندا بيلميز في كتاب حرب الثلاثة تريليونات دولار w.w.norton&compan

(٢) توصيــات تقرير بيكر - هاملتون، من إصــدارات مكتبة دار طلاس، دمشق، ٢٠٠٧م.

(٣) نشــرت الدكتورة ليندا بيلمز في كانون الثاني ٢٠٠٧م ورقة عمل تحت عنوان (الجنــود العائدون من العراق وأفغانســتان) على موقع وزارة المحاربــين القدامى، وموقع وزارة الدفاع على الشــبكة، وفي أعقاب المكالمــة جرى تخفيض عدد الإصابات على المواقع من خمســين ألفًا إلى خمســة وعشرين ألفًا، فيما صار الدخول على موقع وزارة الدفاع متعذرًا. انظر: كتاب حرب الثلاثة تريليونات دولار، جوزيف ستيغليتز وليندا بيلمز.

حيوية مثل الصحة والتعليم والتقاعد، وبقية القضايا التي تمس المواطن الأمريكي.

لقد شكل صعودُ المحافظين الجدد إلى الإدارة الأمريكية لحظةَ تحول النظام السياسي الدولي إلى القطبية الأحادية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدرات العالم بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وانتهزت أمريكا الفرصة لتطبيق استراتيجية المحافظين الجدد، وفرض الأجندة الأمريكية، ومعالجة قضايا السياسة الخارجية بالقوة العسكرية.

وقد وقعت الإدارة الأمريكية في فخ الإمبراطوريات التاريخية عندما استسهلت غزو أفغانستان والعراق، وفتح جبهتين في آن واحد، الأمر الذي أدى إلى استنزاف سريع للإمكانيات والموارد، وتجاوز تمويل الحرب ثلاثة تريليونات دولار، معظمها تم صرفه خارج الميزانية، هذه المبالغ الهائلة تجاوزت الخطوط الحمراء التي يمكن لدافع الضرائب الأمريكي أن يتحملها.

ولقد أدى الانغماس في الحرب إلى إهمال تام لمشاريع التأمين الصحي، وخطط التعليم، وتزايد وتيرة العجز والدَّيْن العام، رافق ذلك تراجع كبير في مكانة وسمعة الولايات المتحدة عالميًا؛ نتيجة هزائمها العسكرية، وفضائح التعذيب، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعجزها عن معالجة أية ملفات دولية أخرى، نتيجة تورطها في العراق وأفغانستان.

كما رفع الديمقراطيون في الانتخابات الأخيرة التي جرت في عام ٢٠٠٨م شعار التغيير من خلال الانسحاب من العراق كمطلب شعبي أمريكي؛ لوقف النزيف البشري والمادي، ووقف الانهيار الاقتصادي والصناعي، واستعادة المكانة المهدورة وتحسين سمعة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم .

ثالثًا: استراتيجية الانسحاب الأمريكي من العراق

١- المناورة الإقليمية :

تمخض عن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في كل من العراق وأفغانستان، وفي سياق القرار الاستراتيجي لإدارتها الجديدة بضرورة تخفيض التكلفة المادية والبشرية الباهظة، وإيقاف الاستنزاف والتدهور الاقتصادي الكارثي الذي تتعرض له، أن وجدت أمريكا نفسها مضطرة في هذه المرحلة من الصراع إلى اعتماد مبدأ إدارة الأمن عن بُعد أو بالنيابة، وذلك لتخفيف أعبائها ومسئولياتها الدولية، وإحالة ملفات المنطقة الساخنة، وفي مقدمتها العراق، إلى وكيل إقليمي حصري.

ونقصد بذلك تركيا المؤهلة بامتياز؛ نتيجة تضافر عوامل كثيرة للعب دور محوري وفعَّال في المرحلة القادمة، سواء على صعيد العراق أو القضية الفلسطينية، وبقية مشاكل الشرق الأوسط، لاسيما أن كلاً من إيران وإسرائيل -وهما اللاعبان الإقليميان الرئيسان- لا يشكلان نماذج مقبولة أو مغرية للعب مثل هذا الدور في المنطقة.

ويمكن وصف أهداف وملامح الدور التركي في العراق على النحو التالي:

- تأمين انسحاب أمريكي هادئ ومدبر من العراق، من خلال استدراج فصائل المقاومة إلى فخ العملية السياسية .

- الإشراف بتفويض أمريكي على عقد صفقة إقليمية كبرى بشأن العراق.

- احتواء وتحديد -وليس مواجهة- النفوذ الإيراني في المرحلة الراهنة على الأقل.

- تأمين المصالح الاستراتيجية للأمن القومي التركي المتعلقة بتقليص طموحات الأحزاب الكردية الانفصالية، وقضية كركوك والتركمان، والمصالح الاقتصادية.



وفي الوقت الذي تحثّ فيه إيران الخطى لقطف ثمار الانهيار الأمريكي الوشيك من خلال سعيها مؤخرًا بقوة لإعادة ترميم «الائتلاف الطائفي»، وإعادة تشكيله تحت زعامة المالكي بعد أن تعرض إلى التفكك جراء الصراع على السلطة والثروة بين أطرافه، ورغم حدة هذه الخلافات فإنهم عازمون على الحضور عندما تعقد الصفقة، بشكل قوي وموحد، وذلك لرفع سقف مطالبهم، وهذا شأن الأحزاب الكردية الانفصالية.

وإذا ما أهملنا العناصر الأخرى المساهمة في العملية السياسية المتمثلة بالحزب الإسلامي، أو جبهة التوافق، والتي عرفت الأطراف الأخرى كيفية التعامل معها ومفاتيح إخضاعها بسهولة من خلال المساومة وعقد الصفقات، يبقى الطرف الوحيد الذي لا يزال خارج السيطرة، والذي قد يشكل خطرًا على الصفقة، ويقلب الطاولة بعد الانسحاب الأمريكي ويتمثل بفصائل المقاومة التي لم تلقِ السلاح، لاسيما وأنها تقف أصلاً خلف دوافع القرار السياسي الأمريكي بالانسحاب، وهذا بحد ذاته يمثل إنجازًا بالنسبة لها، وهو يمثل ما نسبته ٧٥٪ من النصر، بعد أن كبدت الاحتلال خلال سنين المنازلة أكثر من ٣٣ ألف قتيل، و٢٢٤ ألف جريح، وتريليون وثمانمائة مليار دولار.

ولغرض إحكام أطراف الصفقة وضمان نجاحها، فإن تركيا تلعب حاليًا دور المفاوض مع هذه الفصائل، وخاصة الإسلامية منها، والذي يبعث على القلق في هذه المفاوضات أنها تُجْرَى طبقًا لقواعد تركية ليست بعيدة عن الأجندة الأمريكية وحساباتها الاستراتيجية **والمتمثلة بما يلي:**

أولاً: أن يتم التعامل مع هذه الفصائل على أساس مذهبي كفصائل سنية لا علاقة لها بقضية كبرى اسمها تحرير واستقلال العراق، فالهدف من هذه المفاوضات محاولة احتواء وإقناع هذه الفصائل بكيفية إنقاذ أهل السنة وتحسين أوضاعهم، وإعادة التوازن.

ثانياً: يتم التفاوض مع كل فصيل مهما كبر حجمه أو صغر بصورة منفردة على حدة، مما يجعل من سقوف طلباتها ضعيفة، نتيجة عدم الخبرة، وافتقار معظمها للرؤية السياسية الواضحة، مما يفقدها القوة اللازمة في التفاوض فيما لو كانت مجتمعة وذات

أهداف واضحة ورؤى مشتركة، واعتماد الأسلوب المنفرد في التفاوض يأتي لإيقاع الشكوك والريبة بين أطراف المقاومة في احتمال عقد هذا الطرف أو ذاك اتفاقات وصفقات، الأمر الذي يسهل على الطرف التركي الحصول على مزيد من التنازلات، وإلا لكان الأحرى بتركيا أن تسهل عقد مؤتمر يجمع القوى المقاومة والمناهضة للاحتلال لتوحيد مطالبهم أسوة بالتيار الصدري.

ثالثاً: إبلاغ هذه الفصائل بأن التغيير المطلوب والمنشود في العراق لن يتم إلا عبر بوابة وقواعد اللعبة السياسية القائمة، التي أسَّسها الاحتلال ومن تعاون معه.

رابعاً: يبدو أن تركيا شأنها شأن بقية دول الجوار وكثير من الدول العربية باتت تعتقد بأنه لم يعد هناك مشروع بديل للوضع القائم في العراق، وبالتالي تتصور -إضافة إلى إيران وفي ظل غياب كامل لمشروع عربي- بأنها قادرة على ملء الفراغ في العراق، لذا فإنها تحاول إزالة ما تبقى من معوقات وعقبات تعترض طريقها من خلال استدراج ما تبقى من الفصائل المقاتلة بقصد إغرائها ومن ثَم إغراقها في مغطس المشاركة في العملية السياسية.

٢- إعادة الانتشار بدل الانسحاب:

حدد الرئيس الأمريكي باراك أوباما من خلال إعلانه لتوقيتات الانسحاب من العراق ملامح المرحلة القادمة، سواء من خلال الجدولة الزمنية التي وضعها مع قادته العسكريين من جانب واحد، وأتت بمعزل عن توقيتات الاتفاقية الأمنية، وإن جاءت مقاربة لها، كما خلت من أية التزامات وقعها سلفه جورج بوش تجاه الحكومة العراقية، فالولايات المتحدة الأمريكية ستباشر بسحب معظم قواتها تدريجيًا إلى أغسطس/ آب ٢٠١٠م، وهو الموعد الذي حدَّده الرئيس الأمريكي الجديد كموعد لانتهاء «المهمة» في العراق.

تليه مرحلة انتقالية تبقى خلالها قوات تتراوح ما بين ٣٥ -٥٠ ألف جندي بمهمات ليست قتالية، وإنما لتدريب القوات الحكومية العراقية والإشراف على تجهيزها، وحماية الرعايا والمصالح الأمريكية، على أن تنسحب كافة هذه القوات وبشكل نهائي من الأراضي العراقية في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١م.

ولقد أشار الرئيس أوباما بكل وضوح إلى أن ملف العراق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لم يعد الأولوية القصوى، مقارنة بالأزمة الاقتصادية الكارثية التي تعصف بالمجتمع الأمريكي، ومقارنة بالوضع المتدهور في أفغانستان، رغم اعترافه بأن ما جرى في العراق مغامرة كان ينبغي تقدير كلفتها قبل الدخول فيها؛ في انتقاد واضح للإدارة الأمريكية السابقة.

وعلى الرغم من التأكيدات الأمريكية على جدولة الانسحاب فإن ثمة أسئلة وشكوك حقيقية تحوم حولها، وتحول دون الركون إليها بشكل كامل أو البناء عليها، فالاتفاقية الأمنية تشير ببندها الثلاثين إلى إمكانية تعديلها بموافقة الحكومتين الأمريكية والعراقية، كما أن الرئيس الأمريكي ربط وتيرة وتوقيتات خطته للانسحاب من العراق بالاعتماد على مستوى العنف الجاري في العراق، وهو مفهوم غامض لا يمكن تحديد مصادره ودوافعه أو الجهات التي تقف خلفه.

إن بقاء قوات النخبة، وبأعداد تصل إلى حدود الخمسين ألف جندي، كقوات تدخل سريع لا يغيِّر من صفة الاحتلال شيئًا، خاصة وأن هناك ما يقارب المائة ألف من قوات المرتزقة والشركات الأمنية لم تتطرق كلا الاتفاقية الأمنية وخطة الرئيس أوباما إلى موعد انسحابها أو طبيعة واجباتها، رغم أن الجميع يعلم أنها ترتبط كليًا بوزارة الدفاع الأمريكية تحت توصيف «خصخصة الحرب» التي لجأ إليها البنتاجون بعد المصاعب التي واجهها في التجنيد؛ نتيجة الخسائر الجسيمة التي تتكبدها القوات النظامية الأمريكية.

نحن إذًا أمام جدولة لإعادة انتشار القوات الأمريكية

في العراق وليس انسحابها، فهناك قوات بأعداد أقل ستستقر في قواعد ثابتة، وبعيدة عن السكان، طبقًا لإعادة حسابات التكلفة والمنفعة، وترتيب الأولويات بما يخدم المصالح الاستراتيجية الأمريكية في العالم، وكذلك للإيفاء ببعض الالتزامات والوعود الانتخابية للإدارة الديمقراطية.

رابعًا: مشاهد العراق المستقبلية

١- الانزلاق التدريجي نحو الفوضى:

إن الفراغ الأمني الحاصل جراء الانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية المحتلة في مدن وقصبات وأرياف العراق، وفي ظل عدم جاهزية القوات الحكومية العراقية وتعدد ولاءاتها، وانعدام أية مقومات للخدمات، ونسبة البطالة العالية التي تفتك بالشباب، وازدياد التذمر الشعبي في دوامة الفشل الحكومي على كافة المسارات، هذا الوضع كله قد يغري الكثير من المجموعات المسلحة، سواء التي فقدت القدرة على الحركة في المرحلة السابقة، أو حتى المجاميع التي اشتركت في دعم العملية السياسية إلى معاودة نشاطاتها في المناطق التي تخلو من الوجود الحكومي، وهذا الأمر من المتوقع تصاعده كلما خفت قبضة الاحتلال في بعض المناطق أو زالت، وكلما نشطت أجندات إقليمية أو مذهبية وتوفر الدعم المالي اللازم.

هناك بؤر مشتعلة في العراق، تضرب على شكل موجات من العنف قد تتصاعد، وهذه البؤر المستمرة نابعة من دافعين رئيسين: أولهما حالة الاحتلال الأجنبي وإفرازاته، بغضّ النظر عن المسميات أو التوقيتات، والتي لا يوجد أي ضامن مستقل لها، مما يعطي المشروعية لكل من يحمل السلاح ضد الوجود الأجنبي بكافة أشكاله، سواء ضد القوات النظامية أو مرتزقة الشركات الأمنية، كما أن الدافع الثاني لا يقل أهمية عن سابقه، والمتمثل بوجود عملية سياسية فاشلة تم بناؤها على قاعدة المحاصصة الطائفية والعرقية، والتي صُمِّمت لتخدم أهداف الاحتلال والمصالح الضيقة لأحزاب وقوى عنصرية طائفية ذات نزعة انفصالية، ومن المتوقع أن صفحات الاحتلال السياسية التي ستخلفها قواته ستكون سببًا مستمرًا للعنف بكافة أشكاله المشروعة كالمقاومة أو غير المشروعة المتعلقة بعمل الميليشيات والمجموعات الخاصة الطائفية والعرقية. [١]

٢- الصفقة الإقليمية الكبرى:

من الواضح -كما ورد في خطة الرئيس الأمريكي أوباما للانسحاب من العراق- أن السياسة الخارجية الأمريكية لم تعد ترى في العراق أولوية مهمة، وستتعامل معه كملف إقليمي لا يختلف بالنسبة لها عن أي ملف إقليمي في المنطقة، وأنها عازمة على التخلص من ورطتها وأزمتها فيه، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحقق أيّ انتصار عسكري لها في العراق إلا أنها في نفس الوقت لم تُهزم بعدُ، ولا يزال لديها من الأوراق السياسية والإقليمية ما يمكِّنها من المناورة والالتفاف بأقل تكلفة لضمان انسحاب هادئ ومدبر من العراق يضمن لها ما تبقى من ماء الوجه مع الحد الأدنى من المصالح.

وتشير المعطيات إلى أن تركيا ستلعب دورًا رئيسًا في إدارة ملف العراق بالنيابة، وبتفويض أمريكي واضح، ولعل هذا ما يفسِّر النشاط الدبلوماسي التركي الأخير مع مختلف ألوان الفصائل العراقية وأطيافها، ومد جسور الثقة والغزل مع الأحزاب الكردية المهيمنة في شمال العراق، وكانت أول ثمرات هذا الدور التركي البروتوكول الذي وُقِّع بإشرافها بين

---

(١) ضربت بغداد يوم ٩ آب ٢٠٠٩م في توقيتات متزامنة أكثر من سبع هجمات، طالت بشكل مدمر كل من وزارات الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة التربية، والمنطقة الخضراء، ومبنى البرلمان وعدة مقار رسمية أخرى في آن واحد مما أوقع مئات القتلى والجرحى، وتشير المصادر إلى أن الأجهزة الأمنية وقفت عاجزة ومذهولة أمام حجم التفجيرات وشدة تنظيمها وتوقيتات وحساسية المناطق المستهدفة.

الخارجية الأمريكية وعدد محدود من فصائل المقاومة العراقية المنضوية تحت ما يسمى المجلس السياسي للمقاومة العراقية.

إن مشهد الصفقة الإقليمية الكبرى على غرار ما جرى في اتفاق «الطائف» الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية هو ما تسعى إليه الدبلوماسية التركية بضوء أخضر أمريكي. تتشكل ملامح هذا المشهد على اتفاق معظم دول الجوار المحيطة بالعراق على صفقة تضمن انسحابًا أمريكيًا هادئًا، وضمان ملء الفراغ الحاصل جراء الانسحاب الأمريكي لتفادي انزلاق العراق إلى الحرب الأهلية، وتوافق كافة القوى السياسية والعسكرية المتصارعة على عقد سياسي من خلال تأثير وضغط كل طرف إقليمي على القوى المحلية المتصارعة ترغيبًا وترهيبًا.

إن مشهد الصفقة الإقليمية الكبرى على غرار ما جرى في اتفاق «الطائف» الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية هو ما تسعى إليه الدبلوماسية التركية بضوء أخضر أمريكي.

وسيتم إعطاء هذه الصفقة أو الاتفاق إذا ما توفرت مقوماته غطاءً شرعيًا من خلال إشراك جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وكذلك منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣- استمرار حالة اللاسلم واللاحرب:

يدور الصراع في العراق على مستوى القشرة السياسية، وهناك تنازع الإرادات بين طبقتين: إحداهما قَدِمت مع الاحتلال، وشكلت محطاته السياسية، وانخرطت في قواعد لعبته لتمزيق وحدة العراق وطمس هويته العربية، والنظر إليه كغنيمة وحصص، وتحويله إلى كيانات هزيلة متناحرة فيما بينها، وهذه الطبقة السياسية لا تزال تتشبث -رغم فشلها وعزلها من قبل الشعب العراقي- بما حصلت عليه من منافع ومكتسبات حزبية وشخصية ضيقة، وتمسك بمقاليد السلطة والثروة وتديرها عبر قواعد وأسس المحاصصة، وتحظى عن كثب بحماية أمريكية مباشرة من خلال بنود اتفاقية أمنية مشتركة، وعبر قواعد عسكرية ضخمة وثابتة -من المتوقع أن تستمر طالما أن هناك حاجة ومصلحة متبادلة أمريكية من جهة- وحكومة عراقية تستمد شرعيتها من تزوير صناديق الاقتراع، وتحاول أن تتنفس من خلال الضغط الأمريكي للاعتراف بها، والتعامل معها.

كما أنها من جهة أخرى تستند على الجدار والنفوذ الإيراني الداعم لها بقوة، والمطالب بملء الفراغ في حال الانسحاب الأمريكي، والذي عزز مواقعه وتغلغله بقوة داخل العملية السياسية، وتحكمه بوزارات الدفاع والداخلية، وخارج العملية السياسية من خلال اختراقه لكثير من القوى خارج دائرة نفوذه الطائفية في شمال العراق وغربه.

وإذا نظرنا إلى الضفة المقابلة فإن هذه الحكومة لا تحظى بالمشروعية كأحد النتائج والآثار المباشرة للاحتلال، وتستعد القوى والأحزاب والهيئات والشخصيات العراقية المقاومة والمناهضة والممانعة للاحتلال لاستعادة المبادأة في العراق من خلال وعيها التام بهشاشة الوضع الأمني داخل العراق، وعدم قبول هذه الطبقة من قبل شرائح المجتمع العراقي، لاسيما بعد انكشاف دعوات المظلومية، وفشل وعجز الحكومات المتعاقبة في إنجاز أية وعود رغم مرور ست سنوات، وبالتالي فإن الأمن الهش وحالة اللااستقرار السياسي من المتوقع أن تستمر في ظل تضارب حاد في الرؤى والتصورات.

التوصيات وخيارات العرب في العراق

لا شك أن خيارات العرب في العراق، مقارنة بالنفوذ الإيراني والدور التركي، تعد محدودة، فمنذ انهيار النظام الرسمي العربي، وتعطيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، عندما تم احتلال وابتلاع دولة عربية بحجم العراق في نيسان ٢٠٠٣م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية دون قرار دولي شرعي،

لم تمارس الدول العربية في العراق سوى دور ثانوي اتسم بالاكتفاء بالمراقبة.

واليوم أيقن العرب أن خسارة العراق كحجر زاوية قد خلخل الضغط في معادلة القوة المعقدة في المنطقة، وكشف الجناح الشرقي للعرب أمام القوى الإقليمية المتنافسة لمد نفوذها أبعد من العراق، مما يجعل من الاستمرار بحالة التغافل واللامبالاة جراء ما يجري في العراق أشبه بالانتحار البطيء الذي سيطرق تدريجيًا أبواب الكثير من العواصم العربية.

فليس من المصادفة إذن أن يتعاقب رئيس كل من إيران وتركيا في عرض خدمات بلاده لملء الفراغ في العراق عند رحيل قوات الاحتلال الأمريكي.

وللتوصل إلى توصيات ومقترحات حقيقية وموضوعية لإمكانية تحسين شروط العرب للدخول إلى المعادلة العراقية، يجب أولاً تثبيت بعض الحقائق التي يلزم الاستناد عليها لاحقًا في آليات العمل:

أولاً: التعامل مع الحقائق وليس مع إفرازاتها؛ فالاحتلال الأمريكي هُزم ودُحر عسكريًا، وتم طمر مشروعه السياسي المتمثل بالحكومات المتعاقبة التي فشلت حتى الآن في التقدم خطوة واحدة باتجاه كافة المسارات السياسية والأمنية والخدمية والاقتصادية.

ثانيا: إن عروبة العراق التي يجري طمسها، سواء في الدستور الحالي أو من خلال المناهج الدراسية الجديدة، وكذلك الحفاظ على وحدته أرضًا وشعبًا تعتبر خطًّا أحمر لأي تفاعل عربي مع الشأن العراقي؛ وذلك لضمان عودته إلى وظيفته السابقة الجيواستراتيجية كسدٍّ يمنع الاندفاعات الإقليمية والتوسعية بكافة أشكالها نحو العمق العربي.

ثالثاً: إن إيران هي اللاعب الرئيس في العراق بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمكنت بدهاء وذكاء وبراجماتية عالية، وصلت حد النفاق السياسي، من احتواء الاحتلال الأمريكي، وتسخير طاقاته ليقدم لها العراق بكافة إمكاناته على طبق من ذهب، دون أن تنزف قطرة دم، أو تخسر قطرة بترول.

إيران هي اللاعب الرئيس في العراق بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تمكنت بدهاء وذكاء وبراجماتية عالية، وصلت حد النفاق السياسي، من احتواء الاحتلال الأمريكي، وتسخير طاقاته ليقدم لها العراق بكافة إمكاناته على طبق من ذهب، دون أن تنزف قطرة دم واحدة أو قطرة بترول.

رابعاً: من الخطأ الفادح تصور إمكانية ملء الفراغ في العراق من قبل تركيا أو إيران، أو أية جهات أخرى من دون العراقيين، وليس المقصود هنا بالعراقيين الطبقةَ التي تعاونت مع الاحتلال، وارتبط وجودها ومصيرها بوجوده، وإنما المقصود أغلب أبناء العراق الرافضين للاحتلال، والذين سيواصلون كفاحهم لإتمام واجبهم المتمثل باستقلال العراق، مهما كانت التضحيات جسيمة، ومهما طالت فترة الصراع، أو تغيرت أشكال الهيمنة ومسميات الاحتلال.

خامساً: غالبية الشعب العراقي رافض للاحتلال ومشروعه في العراق، حتى بعض الشرائح التي غُرِّر بها في بعض المراحل المبكرة، ومن باب أولى اليوم أن تُعاد الحسابات ويتم التعامل بدون خجل مع من يمثل هذا الرفض الشعبي الواسع، سواء بفصائل المقاومة العسكرية، أو بالقوى والهيئات والأحزاب السياسية الرافضة للاحتلال، وليس التعامل والإقرار التام بواقع لن يستقر أو يستمر طويلاً، والتعامل مع من يعمل ضدّ مشاعر وإرادة ورغبة الشعب العراقي، فالعراق المستقل الوطني العربي سيكون أكثر قدرة على إعادة الاستقرار في عموم المنطقة، وإعادة التوازن إليها، والوقوف بوجه المشروع الإيراني التوسعي أو غيره.

سادساً: هناك بؤر ومحركات مستمرة للعنف في العراق، وبدون وضع حل جذري لها فإن الحديث عن استقرار العراق والمنطقة يبقى من التمنيات: البؤرة الأولى تتمثل باستمرار حالة الاحتلال والوجود الأجنبي

على أرض العراق بغض النظر عن المسميات والأشكال الوهميـــة التي يتخذها. وأما البؤرة الثانية فهي وجود عملية سياسية تم تأسيســها من قبل الاحتلال تقوم على مبدأ المحاصصة، وتخـدم أحزاب وجهات ذات نزعات عنصرية وطائفية تحالفت مع الاحتلال، وهذه العملية مصممة على تجزئة العراق إلى كيانات هزيلة متناحرة على السـلطة والثروة، وكذلـك تلغي هوية العراق العربية والإسلامية.

ويمكـن تلخيص أهم مقترحات وآليـات الدخول العربي إلى الساحة العراقية على النحو التالي:

أولاً: يمكن تحســين شــروط الدخول العربي إلى اللعبة، مقارنة بالمشروع الإيراني والدور التركي، بترك الدول العربية فورًا لصيغة التعامل الفردي مع الشأن العراقي، والمباشرة بالتخطيط والعمل الجماعي، وأن لا يُترك الأمر إلى جامعـــة الدول العربية التي تعاني من الهرم والشيخوخة، ويتسم موقفها بالبيروقراطية، والعجز أحيانًا.

ثانيـاً: صياغة وتوحيد مشــروع عربي إزاء العراق، يقوم على أساس الثوابت السابق ذكرها، ويتضمن في المقدمـــة كيفية إنهاء الاحتلال الأجنبي، وإعادة النظر بالدستور وبقية القضايا، بحسب الأهمية؛ باعتبار أن المنظومة العربية هي المعنية كمنظمة إقليمية بالوضع العراقــي بعد تصريح الرئيــس الأمريكي بأن العراق أصبح ملفًا إقليميًا.

ثالثاً: استغلال المتغيرات الدولية والإقليمية الإيجابية، المتمثلة سواء بالتراجع الأمريكي ورغبة الإدارة الأمريكية في التملص من ورطة المســتنقع العراقي، أو بانشغال إيران بوضعها الداخلي المتدهور، وتفاقم التصدع فيها على المستوى الشـعبي والسياســي والديني، وكذلك ضرورة اســتغلال ومراقبة وتصويب الاندفاعة التركية في الشأن العراقي ومحاولة احتوائها.

رابعـاً: يشــكل الملف الأمنــي أهــم الأولويات في فتح الطريق أمام اســتقرار بقية الملفات السياســية والاقتصاديـــة والخدمية؛ حيث يقـــر الجميع -وفي مقدمتهم القوات الأمريكية- بفشل القوات الحكومية العراقية الحالية، وعدم تجاوز قدراتها القتالية نسبة ١٠٪، فهي أقرب إلى ميليشيات وقوات مكافحة شغب منها إلى جيش ذو عقيدة عســكرية موحدة بالمعايير المعهــودة، ولدى الدول العربية ورقـــة قوية وحقيقية متمثلة بقيادات وكبار ضباط الجيش العراقي الوطني المجربة، والتي تحظى بقبول واحترام الشعب العراقي، وبإمكان هذه القيادات بوقت قياســي -ربما لا يخطر ببال أحد- أن تنقي القوات الحكومية الحالية بمهنية عالية، وتحولها إلى صمــام للوحدة الوطنية العراقية فوق الميول السياسية والطائفية والعرقية.

خامساً: تعد جدولة الانسحاب الأمريكي مطلبًا للحركة الوطنية العراقيـــة، ولكن ليس بصيغة الاتفاقية الأمنية التي وقعتهـــا الولايات المتحدة مـــع الحكومة العراقية الموالية لها، والتي تفتقر لأية ضمانات دولية أو عربية، مما يجعلها مـــن وجهة نظر المقاومـــة العراقية عملية خداع والتفاف واستمرار للاحتلال ولكن بصور أخرى.

سادساً: يجب على الدول العربية لكي تحسن شروط دخولها إلى الملف العراقـــي أن تجمع أطراف وركائز الحركـــة الوطنية العراقية المتمثلـــة بفصائل المقاومة المســلحة، وهيئة علماء المســلمين، وقيادات الجيش العراقي الوطني، والبعثيين، وكفاءات العراق الوطنية؛ بغية ســماعها، وتوحيد تصوراتها ورؤاها السياسية، وذلك من خلال تبنـــي لقاءات ومؤتمرات علنية تحت قبة ورعاية النظام الرسمي العربي.

وعليها أن تفعل ذلك من باب أولى بعد اعتراف إدارة الاحتلال الأمريكي ببعض الفصائل المســلحة، وتوقيع بروتوكول رسمي معها برعاية تركية، لذا فإن على الدول العربية أن تغادر حالة الخجل والخوف، وتستقبل علنًا رموز الحركة الوطنيـــة العراقية، وتدعمها على الأقل مـــن الناحية الاعتبارية؛ وذلك للمناورة والضغط على الحكومة العراقية من جهـــة، وتعزيز وجودها الفعلي على الأرض من جهة أخرى.



معلومات إضافية

نموذج لاتجاه المقاومة العراقية للعمل السياسي:

جبهة الجهاد والتغيير:

تأسست جبهة الجهاد والتغيير في يوم ٢٠٠٧/٦/٩م، وضمت وقت تأسيسها ثمانية فصائل مسلحة هي:

كتائب ثورة العشرين، جيش الراشدين، جيش المسلمين، الحركة الإسلامية لمجاهدي العراق، سرايا جند الرحمن، سرايا الدعوة والرباط، كتائب التمكين، كتائب محمد الفاتح.

ثم التحق بها فصيلان آخران هما:

جيش التابعين الذي انضم للجبهة في ٢٠٠٨/١/٢٠م، وبعده انضم جيش الجهاد في ٢٠٠٨/٧/٢٠م.

أسباب تأسيس الجبهة:

بحسب الناطق الرسمي باسم الجبهة الدكتور ناصر الدين الحسني في مقابلة له مع شبكة الإسلام اليوم في ٢٠٠٩/٢/٢١م، فإن تأسيس الجبهة «جاء تلبية لضرورة جمع الكلمة، وتوحيد الجهود لمقاومة خطر الاحتلال وتداعياته على بلدنا، واستهدافه لقيمنا. فكان هذا المشروع ضرورة المرحلة، كما أنه مَطْلَب شرعي؛ لأن طبيعة المرحلة تحتاج إلى البرامج الاستراتيجية التي تُؤَمِن باستثمار الجهود المبذولة، والمواقف الصحيحة، التي اتخذتها قوانا المقاومة، منذ اليوم الأول للاحتلال.

وأما عن أهداف هذا المشروع فهي:

أولاً: توحيد الخطاب السياسي والإعلامي والشرعي، وصولاً إلى وَحْدَة القرار لكافة الفصائل المنضوية تحته.

ثانياً: التمكين للمشروع الجهادي في العراق، وصولاً إلى دولة ذات هوية إسلامية عربية تَكْفُلُ الأمن والعيش الرغيد والعادل لأبنائها.

الجبهة والعمل السياسي:

يرتكز البرنامج السياسي العام الذي طرحته الجبهة في مشروعها على عشرة أعمدة تدور حول: الجهاد، والمقاومة، والتحرير، ورفض العملية السياسية، ودعوة جميع القوى المناهضة للاحتلال، والتمسك بالهوية العراقية، والحفاظ على وحدة العراق.

ولعل مضمون الفقرة الخامسة من المشروع السياسي للجبهة يختزل عدة أمور مهمة، منها:

«تتبنى الجبهة مفهوم العمل السياسي بالثوابت الشرعية داخل العراق؛ باعتباره مكملاً للعمل العسكري، وبدونه لن يجني المجاهدون ثمار ما قدموا، والمتضمن كتابة موقف سياسي للإشكاليات المطروحة على الساحة السياسية في العراق كالفيدرالية (اتحادي) والدستور، والقضية والكردية، وتوزيع الثروات، وإعادة بناء مؤسسات

الدولة ضمن الضوابط والآليات الصحيحة على أساس العدل الذي جاءت به شريعتنا السمحاء، لتكون ضوابط عمل البرنامج السياسي الذي سينبثق من هذه الجبهة».

أما «أهم أهداف المشروع» فإنه يتمحور وفق قطبين رئيسين:

الأول يتجه نحو «توحيد الخطاب السياسي والإعلامي والشرعي، وصولاً إلى وحدة القرار لكافة الفصائل المنضوية تحت هذا المشروع».

الثاني يعمل على «التمكين للمشروع الجهادي في العراق، وصولاً إلى دولة ذات هوية إسلامية عربية». أما «أهم الإجراءات لتحقيق تلك الأهداف» فإنها ترتكز على جانبين متوازيين:

- «وضع برنامج سياسي موحد لإعادة رسم الخارطة السياسية العراقية، بما يضمن التمكين للمشروع الجهادي في العراق».

- «تكوين مكاتب استشارية (إعلامية وشرعية وسياسية) موحدة يجمع فيها أهل الرأي والاختصاص للرجوع إليها».

وعن «الثوابت في العمل الجهادي السياسي» للجبهة، فإن المشروع السياسي يتضمن ثلاث عشرة مادة، بعضها متداخل مع «البرنامج السياسي العام»؛ من حيث مبدأ الجهاد والتحرير، والمقاومة والشرعية. إلا أن المادة رقم ١١ فيها تطلعات الجبهة تجاه العراق، حيث تنص على أنه:

«ينبغي أن تكون علاقة العراق -بعد خلاصه من الاحتلال- مع جميع جيرانه ومع محيطه الإسلامي والمجتمع الدولي؛ علاقة التفاعل البنَّاء المتبادل، والتعاون الإيجابي بما لا يتعارض وتعاليم الشرع الحنيف، وندعو شعوب العالم جميعًا إلى التضامن مع الشعب العراقي في مواجهة قوى الشر التي تحتل أرضه، وتنتهك عرضه، وتُمعِن في تدمير ممتلكاته ومقدراته ونهب ثرواته، ونحذر في الوقت نفسه كل القوى المتعاونة مع الاحتلال من عاقبة فعلها، وشنيع صنعها، وتنبيهها إلى أنها مثل المحتل».

تفويض الشيخ حارث الضاري ممثلاً سياسيًّا:

في مطلع شهر يونيو ٢٠٠٩م أصدرت فصائل جبهة الجهاد والتغيير العشر، بجانب فصائل «عصائب العراق الجهادية» و«جيش المجاهدين المرابطين» و«جيش الإمام أحمد بن حنبل» بيانًا أعلنت فيه تخويل الأمين العام لهيئة علماء المسلمين الشيخ «حارث الضاري» «متحدثًا باسمها ومتفاوضًا عنها في الأمور السياسية ذات الصلة، وأن ينوب عنها في كل المحافل؛ ليدافع عن دماء الشهداء الزكية التي سالت على ثرى العراق، والليوث التي أُسِرَت، والأعراض التي انتُهِكت، والأموال التي أُهدرت».

وجاء في البيان أن الفصائل أعلنت ثقتها في الضاري «لما عرفنا فيه من رباطة جأش، وثبات على المبدأ، ومطاولة للأعداء، وصبر على البلاء، ومساندة منقطعة النظير للجهاد والمقاومة في العراق، على الرغم مما تعرض ويتعرض له من ضغوط وتجاوزات».

ودعت جبهة الجهاد والتغيير جميع «فصائل المقاومة» إلى توحيد خطابها السياسي، ودعم اختيار الضاري ليكون «متحدثًا باسمها ونائبًا عنها في كل المحافل الدولية».

وعن اختيار هذا التوقيت قال الناطق الرسمي باسم الجبهة ناصر الدين الحسني: إنه «جاء في هذه المرحلة المهمة من عمر المقاومة العراقية وعمر الحركة الوطنية، ليضعها أمام نقلة أساسية في المزج بين الأداء السياسي والأداء الميداني، وليلبي استحقاقاتها النضالية من أجل التحرير، ودحر الأعداء وأذنابهم، بعد أن انكشفت عورتهم، وبان خوارهم وتكسرت على صخرة المقاومة العراقية».

وأعلن الشيخ الضاري موافقته على هذا التخويل، معتبرًا أنه «من الواجبات الشرعية والوطنية التي لا يجوز لمثلي العدول عنها». مشيرًا إلى أن إقدام الفصائل على هذه الخطوة تعكس نضجًا سياسيًّا إلى حد بعيد.

ويتلخص البرنامج السياسي المرحلي للشيخ الضاري، في ظل الاحتلال - بحسب تصريحات صحفية له - «في الأمور المعلنة والمتفق عليها مع كل القوى الوطنية -بما في ذلك القوى المسلحة «قوى المقاومة المجاهدة» - **في الأمور التالية:**

- تحرير العراق من الاحتلال الأجنبي، وإفشال مخططاته ومشاريعه في العراق.

- المحافظة على وحدة العراق.

- المحافظة على هوية العراق العربية والإسلامية.

- المحافظة على ثروات ومقدرات العراق، وعلى حضارته.

ومن ثم يكون العراق لكل أبنائه، وبكل طوائفهم ومكوناتهم، من شماله إلى جنوبه، بعربه وأكراده وتركمانه، بمسلميه ومسيحييه».

المصادر:

د. عماد الدين الجبوري، جبهة الجهاد والتغيير.. دراسة أولية، شبكة البصرة.

أمين هيئة علماء المسلمين يتحدث عن تفاصيل تفويضه من قِبَل المقاومة، حوار مع الشيخ حارث الضاري، على موقع إسلاميون، انظر الرابط:

http://islamyoon.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1245159032775&pagename=Islamyoun%2FIYALayout&ref=body

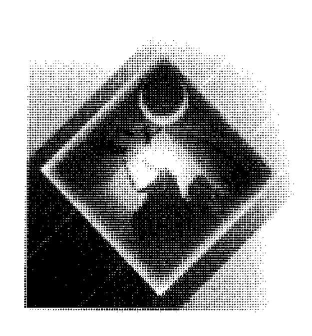
موقع الجزيرة. نت على الروابط التالية:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DA173F7B/99EB/4106/BBEE/F31FB27A915E.htm

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A6D9B156/A5EF/4C81/AA67/C9EA4F64E60B.htm

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BFA1E531/069A/412A/B8C0/EFA5AA61D975.htm





آليات استثمار التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية بعد حرب غزة

الهيثم زعفان

كاتب وباحث اجتماعي - ماجستير في التخطيط الاجتماعي - جامعة الأزهر

ملخص الدراسة

العدوان الصهيوني الأخير على غزة، وما خلَّفه من مجازر وتدمير للحرث والنسل، أوجد نوعًا من التعاطف العالمي مع أهل غزة، وكان غالب ميدان هذا التعاطف هو الإعلام، فمن وصلت إليه حقيقة العدوان بصورته الصادقة، وكان مهيئًا لتصديقها، عبَّر عن تعاطفه بأشكال عديدة.

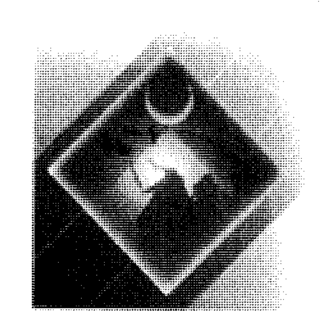
من هنا فقد حاولت هذه الدراسة ملامسة الدور الإعلامي، وآليات تشكيله للرأي العام خارج المنطقة العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والآليات الإعلامية التي استخدمها الكيان الصهيوني بالتوازي مع العدوان على غزة، والتي يأتي على رأسها السيطرة اليهودية على غالبية وكالات الأنباء العالمية، وتبني الإعلام الغربي لوجهة النظر الصهيونية، إضافة إلى إنشاء الحكومة الصهيونية - قبل العدوان على غزة بستة أشهر - مديرية المعلومات الوطنية التابعة لوزارة الخارجية الصهيونية، مهمتها صياغة وترويج الرسالة الإعلامية الصهيونية، تلك الرسالة التي اعتمدت عليها كافة وسائل الإعلام الغربية الرسمية.

وعلى الرغم من هذا التجييش الإعلامي الصهيوني فقد تم كسر هذا الاحتكار الإعلامي الصهيوني، وظهر تعاطف عالمي قلب كافة الموازين والحسابات الإعلامية الصهيونية.

وقد وقفت هذه الدراسة على ملامح التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية أثناء وبعد العدوان الصهيوني على غزة، رسميًا وشعبيًا، كما رصدت مظاهر التعاطف الإغاثي، والتعاطف القانوني، إضافة إلى مواقف بعض الشخصيات الأجنبية في الصحافة الغربية.

واستعرضت الدراسة أهم أسباب هذا التعاطف، والتي كان من بينها: دور الجاليات الإسلامية والمسلمين الأعاجم في نقل تداعيات العدوان على غزة، وكذا دور الفضائيات العربية الناطقة باللغة الإنجليزية في نقل أحداث العدوان على غزة، ودور المنظمات الخيرية الإسلامية في نقل القضية، ودور الإنترنت ورسائل الجوال في تفعيل القضية الفلسطينية وفضح الممارسات الصهيونية، والأدوار الرسمية لحكومات الدول المتعاطفة مع القضية الفلسطينية.

وذكرت الدراسة بعض مكاسب المسلمين من هذا التعاطف العالمي، وضوابط التعاطي معه، وآليات الاستفادة منه وتفعيله، وكسب المزيد من المتعاطفين. وقد حاولت الدراسة وضع مؤشرات خطة إعلامية لصياغة الرسالة الإعلامية الفلسطينية الموجهة للخارج، وآليات ترويجها عالميًا من أجل التأثير في الرأي العام العالمي، وكسب مزيد من المتعاطفين، وإحداث نوع من التوازن الاستراتيجي على المستوى الإعلامي.



آليات استثمار التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية بعد حرب غزة

الهيثم زعفان

كاتب وباحث اجتماعي - ماجستير في التخطيط الاجتماعي - جامعة الأزهر

مقدمة:

العدوان الصهيوني الأخير على غزة[1] أحدث نوعًا من التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية، تمثل ذلك في مواقف رسمية قوية لرؤساء حكومات ودول خارج المنطقة العربية، إضافة إلى التعاطف الشعبي من قبيل المظاهرات والمسيرات، وما صاحبها من تنديدات بالاعتداءات الصهيونية، فضلاً عن القوافل الإغاثية والطبية، وغير ذلك من أشكال التعاطف من شعوب كانت حتى وقت قريب بعيدة عن القضية الفلسطينية، بل كان الانطباع العام أنها واقعة تحت أسْر الطرح الإعلامي اليهودي لقضية فلسطين.

واستثمار هذا التعاطف العالمي لصالح القضية الفلسطينية وكسب المزيد منه، من شأنه إحراز نتائج إيجابية لصالح القضية الفلسطينية، أهمها كسر احتكار الروايات الصهيونية لخطاب وسائل الإعلام العالمية، وهذا من شأنه إحداث نوع من التوازن في الحرب الإعلامية الموازية للحرب العسكرية.

لكن قبل هذا التعاطف وأثنائه وبعده؛ كيف كان يتم تشكيل وتوجيه الرأي العام العالمي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية؟ وما هي الآليات الإعلامية التي استخدمها الكيان الصهيوني بالتوازي مع الحرب على غزة؟ وما هي ملامح التعاطف العالمي الأخير مع معاناة أهل غزة رسميًا وشعبيًا؟ وما هي أسباب هذا التعاطف، خاصة أنه جاء من بلدان قابعة تحت السيطرة الإعلامية اليهودية، أو على أقل تقدير يتبنى إعلامها الرسمي الروايات الصهيونية؟ وما هي مكاسب المسلمين من هذا التعاطف العالمي، وضوابط التعاطي معه؟ وكيف نستفيد من هذا التعاطف ونفعِّله، ونكتسب أكبر قدر ممكن من الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية؟

تلك كانت أهم التساؤلات التي حاولت هذه الدراسة الإجابة عليها بشيء من التفصيل.

تشكيل الرأي العام وأدواته في ظل العدوان الصهيوني على غزة:

يعبّر الرأي العام عن اتجاهات الجماهير نحو قضية ما، وتتنوع مستويات واتجاهات الرأي العام بتباين المرجعية العقدية والفكرية والمهنية للجمهور. لكن بالعموم فإن أهمية الرأي العام تبرز في وقت الأزمات من

(١) كان العدوان الصهيوني الأخير في ديسمبر ويناير ٢٠٠٨/٢٠٠٩م، وقد بلغ عدد الشهداء الذين سقطوا خلال العدوان الصهيوني على غزة أو متأثرين بجراح أصيبوا بها خلاله (١٤١٠ شهداء)، من بينهم (٣٥٥) ممن هم دون الثامنة عشرة من العمر، و(١١٠) سيدات، و(٢٤٠) من أفراد المقاومة. كما أن عدد المنازل السكنية المدمرة بلغ (١١١٣٥)، والمنشآت العامة (٥٨١)، والمنشآت الصناعية (٢٠٩)، والمنشآت التجارية (٧٢٤)، والمركبات (٦٥٠)، فيما بلغت مساحة الأراضي الزراعية المتضررة (٦٢٧١,٧٤٦).

خلال تأثيره على مجريات الأحداث، وسير الأهداف، والضغط على الأطراف المعتدية والمؤيدة للاعتداءات من أجل تغيير مواقفها.

وأمــام أيّ قضية من القضايا ينقســم الرأي العام إلى ثلاثة فرق: فريق مؤيــد، وفريق معارض، وفريق محايد، والفريق المحايد ينقســم إلى قسمين؛ قسم لا تعنيه القضية من الأساس لأسباب عديدة، منها عدم تقاطع القضيــة مع مصالحه، وقسم آخر فضَّل الوقوف على الحياد من هذه القضية.

ولكل موقف من هؤلاء وزن في مجرى الأحداث يختلف بحسب حجم وقوة ونوعية الممثلين للرأي العام، وفي ضوء هذا الوزن تتباين الرسالة الإعلامية الموجهة للرأي العام المتلقي، من أجل تشــكيله وتوجيهــه نحو رؤية معينــة، وكذلك تتباين الوســيلة الإعلامية المستخدمة في إيصال تلك الرسالة.

لكن هذا التقســيم يفترض أن الجمهور المعنيّ قد تم إعلامه بالقضيــة المطروحة، ليقرر بعدها هذا الجمهور موقفه منها، وهنا تتدخل وسائل الإعلام للتأثير في توجيه الرأي العام، ويختلف التوجيه بحسب رؤية الموجِّه والمتحكم في الوسيلة، وبحسب نوعية القضية المطروحة».

ففي زمن الحرب تهاجم الدعاية المنظمة من خلال وســائل الإعلام -المؤطرة ضمــن منظومة الأعمال الحربية النفســية- جزءًا من الجســد لا تســتطيع الأسلحة الأخرى أن تصل إليه، في محاولة للتأثير في طريقة أداء الأطراف المشاركة في ميدان القتال.

فهذا التوجيه الإعلامــي يحاول رفع معنويات أحد أطراف المعركة، ونســف إرادة القتال لدى الآخر، مع السعي لتشــكيل الرأي العام الداعم، وكسر معنويات الــرأي العام المضاد وتغيير اتجاهه، وســلاح الحرب النفســية هذا والمتمثل في المواد الإعلامية والدعائية لا يقل أهمية عن السيوف أو البنادق أو القنابل».[1]

هذا عن دور وسائل الإعلام في تشكيل وتوجيه الرأي العام في حالة الحروب بصفــة عامة، أما عن الرأي العام في حالة العدوان الصهيوني على الفلســطينيين بصفة خاصة، فإنه في ظل التأييد الرسمي الأمريكي والغربــي لمواقف واعتداءات الكيــان الصهيوني على المســلمين، فقد ظل الجمهور العالمــي خارج المنطقة العربيــة وداخلها أحيانًا أســير التوجيه الإعلامي الغربي؛ وذلك لأن «التغطية الإخبارية التي يقوم بها مراسلو وكالات الأنباء العالمية تخضــع لسياســات مدروســة وتعليمات لا يمكن أن يحيد عنها أيّ مراسل في تحديد الأولويات والأفضليات، ســواء في اختيار الأحداث أو تحريرها أو نشرها.

في ظل التأييد الرسمي الأمريكي والغربي لمواقف واعتداءات الكيان الصهيوني على المسلمين، فقد ظل الجمهور العالمي خارج المنطقة العربية وداخلها أحيانًا أسير التوجيه الإعلامي الغربي؛ وذلك لأن «التغطية الإخبارية التي يقوم بها مراسلو وكالات الأنباء العالمية تخضع لسياسات مدروسة وتعليمات لا يمكن أن يحيد عنها أيّ مراسل في تحديد الأولويات والأفضليات.

وإن مراجعة أنواع التغطية الإعلامية التي قامت بها وكالات الأنباء الغربية لتطورات الاعتداءات الصهيونية خــلال الثلاثين عامًا الماضية كافية لتوضح لنا أهمية وخطــورة الدور الذي تلعبه وكالات الأنباء العالمية في تشويه الصورة الحقيقية للأحداث، ومحاولة فرضها على الرأي العام العالمي كحقيقة إعلامية».[2]

ولا يقــف الأمــر عند حــدود المراســل والتزامه بالسياســات الموضوعة، بل إن هذه السياسات تتحكم في غرفــة تحكم الأخبار قبل تصديــر الخبر للرأي العام. تقول الدكتــورة عواطف عبد الرحمن: «هناك العديد مــن أشــكال التحريف في صياغــة الأنباء وتحريرها تقوم بــه وكالات الأنباء العالمية والصحف والإذاعات الدولية. وقد أشــار أحد المسئولين بوكالة

(١) قصف العقول؛ الدعاية للحرب منذ العالم القديم حتى العصر النووي: تأليف: د. فيليب تايلور، ترجمة: سامي خشبة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، أبريل ٢٠٠٠م، ص ٢٣.

(٢) قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث: تأليف د. عواطف عبد الرحمن، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، يونيو ١٩٨٤م، ص ٦٥.

رويتـــر البريطانية إلى قضيـــة الموضوعية في تقديم الخدمة الإعلامية، وأكد أنها خدعة.

وأضاف «الحقيقة أن رويتـــر وجميع العاملين فيها يعبرون عن النظرة البريطانية في كل أنشطتها»، وقد استشـــهدت الدكتورة عواطف عبد الرحمن بدراسات أكاديميـــة غربية تؤكد على أن «وكالات الأنباء الغربية أثبتـــت بصورة قاطعة أنها عنصـــر فعَّال تعتمد عليه المجتمعات الرأســـمالية، ولا يمكن لهذه الوســـائل أن تتغاضـــى عن هدفهـــا ووظيفتها في نشـــر أفكارها ومعتقداتها عن طريق نشـــر محدد ومتحيز للحقائق التي اتُّفق عليها ورحبت بها المحافل الغربية كتفســـير عالمي للأحداث».[1]

وفي ضوء ذلك يقول هربرت أ. شـــيللر: «إن عملية نشـــر المعلومات فـــي الولايات المتحـــدة والمجتمعات الغربيـــة الأخرى تجري ممارســـتها أغلب الوقت في جـــو من الضغط والتوتر، فعند وقـــوع أزمة فعلية، أو حتى كاذبة، ينشأ جو هستيري محموم بعيد تمامًا عن المعقولية، فالإعلام الأمريكي يكرِّس شكلاً ومضمونًا للتضليل».[2]

و«تكمن قوة تأثير وكالات الأنباء الغربية في احتكار وكالات الأنبـــاء الخمـــس العالمية[3] لحركـــة الأنباء فـــي العالم كله، وهذا يتجـــاوز القيمة الظاهرية لأية دلالات رقمية أو كمية، خاصة إذا كانت وكالات الأنباء الوطنية في العالم الثالث مجرد مكاتب لجمع وتوزيع الأنباء الرســـمية المحلية، وممارسة نوع من الحراسة علـــى الأنباء الوافدة من الخـــارج، مما جعل معظمها تابعًا بصورة مقلقة لسيطرة وكالات الأنباء الغربية».[4]

(١) المرجع السابق: ص ٥٨.

(٢) المتلاعبـــون بالعقول: كيف يجذب محركو الدمي الكبار في السياســـة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري في خيوط الرأي العام؟: تأليف هربرت أ. شيللر، ترجمة : عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩م، ص ٤٣-٤٥.

(٣) هذه الوكالات الخمس هي: الأنباء الفرنسية أ. ف. ب، ورويتر البريطانية، أسوشيتدبرس ويونيتدبرس الأمريكيتان، وتاس السوفيتية.

(٤) قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص ١٤، ص ١٠٣.

تلك الســـيطرة التي يقول عنها هربرت أ. شيللر: «إن أحد مقاييس فقدان أي أمة لســـيطرتها على وسائل إعلامها يتمثل في درجة اختـــراق الوكالات الأجنبية لميكانيزمات تسويق الأخبار في تلك الدولة».[5]

من هنا يتبين حجـــم النفوذ الصهيوني وتحكمه في الرسالة الإعلامية الموجهة للرأي العام العالمي.

الآليات الإعلامية التي استخدمها الكيان الصهيوني بالتوازي مع الحرب على غزة

صاحَب العدوان على غزة من قبل الكيان الصهيوني اســـتثمارٌ تامّ لكافة الوسائل الإعلامية المتاحة، وذلك مـــن أجل ترويج الرواية الصهيونيـــة المبرِّرة للعدوان، والمزيِّفة للحقائق الواقعة ميدانيًا، مع حجب الحقيقة قدر الإمكان عن الوسائل الإعلامية المتسمة بالحياد.

وقد تميز الاســـتثمار الإعلامي الصهيوني بوجود خطة إعلامية مســـبقة كي تسير بالتوازي مع العدوان على غـــزة، وعلى الرغم من ذلك فقد رد الله كيدهم، وانكشفت الحقيقة، واكتســـبت القضية الفلسطينية مزيدًا من التعاطف؛ بناء على النتائج الكارثية للعدوان الصهيوني على غزة.

لكن دعونا نقترب قليلاً من الآليات الإعلامية المصاحبة للعدوان الصهيوني والمتمثلة في:

١- اســـتثمار الكيـــان الصهيوني لـــوكالات الأنباء العالمية لتســـير على نفس دربهـــا في صياغة الأخبار بحسب وجهة النظر الصهيونية.

٢- قرار الكيان الصهيوني بعدم الســـماح بدخول الصحفيين الأجانب إلى غزة، مما حجب الحقيقة عن المراسلين الأجانب.

٣- استثمار وسائل الإعلام الأمريكية لتوجيه الرأي العـــام الأمريكي صوب الرؤية والروايـــة الصهيونية،

(٥) المتلاعبون بالعقول: كيف يجذب محركو الدمي الكبار في السياســـة والإعلان ووسائل الاتصال الجماهيري في خيوط الرأي العام؟: مرجع سبق ذكره، ص ١٨١.

وفي ذلك يقول رشيد خالدي Rashid Khalidi[1]: «إن التغطية الإعلامية الأمريكية للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة هي تغطية صادمة ومرعبة ومتطرفة، فهي تُعبر عن طرف واحد في المعادلة الصراعية، ألا وهو الجانب الإسرائيلي، وتلك التغطية الإعلامية تفتقد إلى أدنى معايير العمل الإعلامي والصحفي، فوسائل الإعلام الأمريكية اختارت النظر إلى الأمور من منطلق ما تريد إسرائيل أن يراه ويعرفه الآخرون».[2]

٤- أنشأت الحكومة الصهيونية قبل العدوان على غزة بستة أشهر مديرية المعلومات الوطنية National Information Directorate، والتي تشرف عليها وزارة الخارجية بالكيان الصهيوني، لتقوم بصياغة وإرسال الرسائل والتقارير من خلال وزارة الخارجية الصهيونية إلى وسائل الإعلام الناطقة بالإنجليزية، وقد عرضت وسائل الإعلام الأمريكية بصورة ممنهجة التصريحات التي وزعتها وزارة الخارجية الإسرائيلية، والتي كانت الأساس للتغطية الأمريكية».[3]

٥- عمد الصهاينة إلى إغراق الصحفيين الأجانب عبر البريد الإلكتروني والرسائل القصيرة بمعلومات تنقل وجهة نظر الجانب الصهيوني.

٦- فتح الجيش الصهيوني قناة يوتيوب خاصة به تبث أفلامًا عن القصف الصهيوني لقطاع غزة، تدلل بها كذبًا على أن القصف غير عشوائي، ولكنه يتتبع صواريخ القسام.

وعن استثمار الصهاينة للإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة تقول الناطقة الرسمية باسم الجيش الصهيوني «أفيتال ليبوفيتش» «Avital Leibovitch»: إن «وسائل الإعلام الجديدة وعالم التدوين يشكلان معًا معارك جديدة في إطار الصراع حول كسب الرأي العام العالمي، وترى إسرائيل أن خوض هذه المعركة من الأهمية بمكان».[4]

على ضوء الفقرة السابقة استثمر اليهود كافة وسائل الإنترنت من مواقع، وصفحات، ومدونات شخصية، وبريد إلكتروني لخدمة رؤيتها للعدوان، كما استعمل اليهود علاقاتهم وسطوتهم الإعلامية لحجب العديد من مقاطع الفيديو التي يبثها المسلمون عن العدوان، خاصة على اليوتيوب[5]، هذا فضلاً عن أعمال القرصنة الإلكترونية، والتشويش على المواقع الإلكترونية المتبنية لوجهة النظر الفلسطينية.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو كيف نجح المسلمون في استثمار العدوان على غزة لكسر هذا التجييش اليهودي والغربي لوسائل الإعلام، ليكسب أهل غزة هذا التعاطف والتأييد العالمي؟

ستتم الإجابة على هذا التساؤل، لكن بعد التعرف على طبيعة هذا التعاطف العالمي.

بعض ملامح التعاطف العالمي مع غزة والقضية الفلسطينية(٦)

أولاً ... الموقف الرسمي المتعاطف من قبل الدول غير العربية

١- تركيا:

على الرغم من أن تركيا تعد دولة إسلامية،

(١) أمريكي من أصول فلسطينية، يعمل أستاذًا للدراسات العربية بجامعة كولومبيا بنيويورك، ومدير معهد الشرق الأوسط بنفس الجامعة، وقد نشر مقالة في صحيفة النيويورك تايمز تحت عنوان «ما لا تعرفه عن قطاع غزة What You Don»t Know About Gaza»- نشرت في السابع من (يناير ٢٠٠٩ح). ويُعتقد أنها الأولى في الإعلام الأمريكي.

(٢) حوار أجراه تقرير واشنطن مع رشد خالدي بتاريخ ١٧/ يناير ٢٠٠٩م، والحوار ومنشور على الموقع الإلكتروني لتقرير واشنطن الصادر عن «معهد الأمن العالمي» «World Security Institute» بأمريكا.

(٣) المصدر السابق.

(٤) حرب غزة على الجبهة الإلكترونية: تقرير لإذاعة هولندا العالمية، ١٢ مايو ٢٠٠٩م.

(٥) موقع إلكتروني واسع الانتشار ومتاح الاستخدام للجميع، وهو متخصص في عرض مقاطع الفيديو في كافة الميادين.

(٦) تم الاعتماد في تكوين تلك الملامح على الحصر الإجمالي لكافة الأخبار التي صاحبت العدوان على غزة، وقمنا بتصنيفها وتحليلها، وخروجها بالتقسيم المبين أعلاه، وجميع الأخبار نشرتها وسائل الإعلام العربية، ولا يوجد ثمة خلاف بين تلك الوسائل إلا في طريقة صياغة الخبر، والذي يختلف بحسب مرجعية المحرر، لكننا قمنا بالتعامل مع مضمون الخبر مجردًا، وهو ما اتفقت فيه كافة الوسائل التي نشرت الخبر.

وتحمل الإرث العثماني، إلا أن وجودها جغرافيًا في القطاع الأوروبي، وسعيها الدءوب للانضمام للاتحاد الأوروبي، وتأثرها ديموغرافيًا بالعلمانية الأتاتوركية، وبُعدها نسبيًا في الحقبة التاريخية الماضية عن هموم الأمة الإسلامية وخاصة القضية الفلسطينية بسبب تلك العلمانية، كل ذلك يجعل تعاطفها المميز مع أهل غزة محل إكبار وإفراد خاص.

فتركيا تعتبر أكثر دولة غير عربية تعاطفت رسميًا مع القضية الفلسطينية أثناء وبعد محنة العدوان على غزة، فقد ندَّد رجب طيب أردوغان بقوة بالمجازر الصهيونية، وطالب الكيان الصهيوني بالوقف الفوري للعدوان، ولوَّح بأكثر من ورقة ضغط سياسية، وأعلن أن تليفونه سيظل مغلقًا في وجه حكام الكيان الصهيوني؛ احتجاجًا على مذابحهم في غزة، وانسحب من قمة دافوس اعتراضًا على كلمة «شيمون بيريز»، وسبَّب له حرجًا علنيًا تداعت أصداؤه عبر كافة وسائل الإعلام العالمية، كما قامت تركيا أثناء العدوان بإلغاء الاحتفالات برأس السنة الميلادية، وقدمت عددًا كبيرًا من الوفود الطبية والمعونات الإغاثية والطبية لقطاع غزة، هذا فضلاً عن الجولات السياسية للحكومة التركية في المنطقة والمصحوبة برؤية اعتراضية وتنديدية بالعدوان الصهيوني على غزة، وعُقد على أرضها مؤتمر عن المحنة وإعمار غزة، وألغت إحدى مدنها رسميًا اتفاق توأمة مع إحدى المدن الصهيونية قائم منذ ١٩٩٧م؛ اعتراضًا على المذابح الصهيونية.

ندَّد رجب طيب أردوغان بقوة بالمجازر الصهيونية، وطالب الكيان الصهيوني بالوقف الفوري للعدوان، ولوَّح بأكثر من ورقة ضغط سياسية، وأعلن أن تليفونه سيظل مغلقًا في وجه حكام الكيان الصهيوني؛ احتجاجًا على مذابحهم في غزة، وانسحب من قمة دافوس اعتراضًا على كلمة «شيمون بيريز»، وسبَّب له حرجًا علنيًا تداعت أصداؤه عبر كافة وسائل الإعلام العالمية.

وغير ذلك من المواقف التركية الرسمية العديدة التي أثرت على الرأي العام داخل تركيا، وكان لها أصداء إعلامية في الجوار الأوروبي وأدت إلى فهم قطاع من الجماهير الأوروبية للعدوان الصهيوني بعيدًا عن الروايات الإعلامية الغربية.

كما أن تلك المواقف الرسمية التركية، إضافة إلى المواقف الشعبية، جعلت مجموعة من الأكاديميين، والمثقفين، ورجال الأعمال، والصحفيين، والطلاب والحرفيين العرب يدشنون حملة أسموها «الوفاء لتركيا»؛ اعترافًا بما قامت به خلال العدوان على غزة، وتهدف هذه الحملة إلى تقوية التعاون العربي التركي في كافة المجالات.

٢- فنزويلا:

وقفت فنزويلا أثناء العدوان على غزة موقفًا يستحق الإشادة والتقدير، فقد قام الرئيس الفنزويلي «هوجو تشافيز» بطرد سفير إسرائيل من بلاده، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني؛ احتجاجًا على «المحرقة الصهيونية» ضد غزة، وإرسال مساعدات إنسانية إلى غزة، ودعا الرأي العام العالمي كي يهب ويقف ضد نزيف الدم الذي تُحدثه المحرقة الصهيونية في غزة، واصفًا الاعتداء الصهيوني بالجبان.

في حين وصفه وزير خارجيته بأنه أفظع من المحرقة النازية؛ ليعيد الرئيس وصفه بعد عدة أيام من العدوان بأن العدوان الصهيوني على غزة إبادة جماعية، مطالبًا المجتمع الدولي بمحاكمة المسئولين عن الاعتداء كمجرمي حرب. وفي ذات التوقيت قام التليفزيون الحكومي بعرض حملة تدعو إلى مقاطعة المتاجر والأسواق التي يمتلكها اليهود؛ احتجاجًا على العدوان على غزة.

كل ذلك أحدث ارتباكًا في الحسابات الإعلامية للصهاينة في المنطقة اللاتينية، وساعد على تشكيل رأي عام لاتيني يفهم القضية بعيدًا عن الروايات الغربية.

٣- بوليفيا:

أعلنت بوليفيا من خلال رئيسها «إيفو موراليس» في كلمة له أمام الدبلوماسيين في قصر الحكم أن بوليفيا تربطها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن نظرًا للجرائم الخطيرة التي ترتكبها إسرائيل ضد الحياة والإنسانية من خلال عدوانها على غزة؛ فإن بوليفيا تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.

ثانيًا: ملامح التعاطف الشعبي غير العربي مع القضية الفلسطينية أثناء العدوان على غزة

يمكن ملاحظة هذا التعاطف الشعبي **من خلال النقاط التالية:**

أ- مسيرات ومظاهرات في الدول الآتية: [1]

بريطانيا:

تعد بريطانيا من أكثر الدول الأوروبية التي شهدت مظاهرات احتجاجية على العدوان الصهيوني، ومن هذه المظاهرات:

١- مظاهرات احتجاجية متكررة بالعاصمة البريطانية لندن، كان على رأسها النائب البريطاني جورج جلاوي، وبعض رؤساء المنظمات السياسية والحزبية واتحادات ونقابات، وهيئات اجتماعية ودينية، وأعضاء بمجلس العموم، وكُتّاب ومشاهير بريطانيون، إضافة إلى يهود بريطانيين معترضين على الممارسات الوحشية الصهيونية.

٢- ومن أبرز المظاهرات البريطانية ما عُرف بالمظاهرة الكبرى، والتي ضمت أكثر من مائة ألف متظاهر، وضمت شخصيات نافذة في كافة القطاعات، وقد سار المتظاهرون في شوارع وسط لندن، وهم يحملون الأعلام الفلسطينية ولافتات التضامن مع غزة، ورفعوا شعارات التأييد والمساندة لغزة، وأوضح منظمو المظاهرة أن الهدف منها هو «توجيه رسالة للإعلام البريطاني الذي يحمِّل حماس المسئولية، متناسيًا أن «إسرائيل» هي المسئول المباشر عن كل ما يحدث».

من أبرز المظاهرات البريطانية ما عُرف بالمظاهرة الكبرى، والتي ضمت أكثر من مائة ألف متظاهر، وضمت شخصيات نافذة في كافة القطاعات، وقد سار المتظاهرون في شوارع وسط لندن، وهم يحملون الأعلام الفلسطينية ولافتات التضامن مع غزة، ورفعوا شعارات التأييد والمساندة لغزة.

٣- احتجاجات يومية أمام السفارة الصهيونية في العاصمة البريطانية لندن.

٤- أقام نشطاء بريطانيون حملة «التضامن مع الشعب الفلسطيني» التي كانت أمينتها العامة «بيتي هنتر»، وقد قامت هذه الحملة بالعديد من المظاهرات داخل بريطانيا، كما نظمت اعتصامًا أمام مكاتب بي بي سي؛ احتجاجًا على تغطيتها المنحازة للكيان الصهيوني فيما يتعلق بأحداث غزة، وأصدرت الحملة بيانات صحفية دعت إلى الوقف التام لجميع الأعمال العدائية التي تُنفَّذ في مدينة غزة.

٥- نظم نشطاء اعتصامًا صامتًا، احتجاجًا على العدوان الصهيوني، وذلك في ساحة البرلمان البريطاني، وقد امتد الاعتصام لأيام عديدة.

٦- قام نشطاء من مجموعة حقوقية تدعى مجموعة «سحق إيدو» بالتظاهر أمام مصنع إيدو للسلاح؛ احتجاجًا على تزويد المصنع للكيان الصهيوني بالأسلحة، التي تُستخدم ضد سكان غزة.

أمريكا:

في واشنطن سار عشرات الآلاف من المتظاهرين في

(١) جميع المظاهرات الأجنبية المتعاطفة مع أهل غزة، والمندِّدة بالعدوان الصهيوني، غطت أحداثَها الفضائياتُ العربية، سواء عن طريق المراسلين، أو من خلال مقاطع الفيديو المصورة للمظاهرات، كما تم نشر تغطيات تلك المظاهرات في الصحف والمواقع الإلكترونية العربية.

مسيرة رفعوا خلالها العلم الفلسطيني، وتجمعوا في متنزه أمام البيت الأبيض، ونددوا بالانحياز الأمريكي الأعمى لصالح الكيان الصهيوني.

روسيا:

في روسيا خرجت عشرات السيارات ترفع صورًا للضحايا ولافتات مندّدة بالإرهاب على غزة، بحسب وصف المتظاهرين، وذلك في مسيرة كبيرة جابت الشوارع الرئيسة بالعاصمة الروسية، وضمت المظاهرة متضامنين من المسلمين العرب والروس والجاليات الأخرى.

فرنسا:

شهدت المدن الفرنسية ١٣٠ مسيرة شعبية، شارك فيه أكثر من ١٥٠ ألف متظاهر، حملوا لافتات تطالب بالوقف الفوري للعدوان الصهيوني على غزة، وفك الحصار عن القطاع، فيما وصفه محللون فرنسيون بأنه أكبر تعبئة شعبية في فرنسا لصالح القضية الفلسطينية منذ نكبة عام ١٩٤٨م.

أسبانيا:

شهدت مدينة غرناطة بأسبانيا مظاهرة حاشدة للمطالبة بوقف الحرب على غزة. وطالب المتظاهرون، الذين فاق عددهم عشرة آلاف، بمحاكمة المسئولين «الإسرائيليين» بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، كما دعوا إلى مقاطعة المنتجات «الإسرائيلية»، واستدعاء السفير الأسباني من تل أبيب. كما قام عشرات من المشجعين الأسبان باقتحام مباراة كرة سلة التي كانت تجمع بين فريقي برشلونة وتل أبيب؛ احتجاجًا على العدوان الصهيوني على قطاع غزة.

ألمانيا:

في ألمانيا احتج أكثر من ٤٠ ألف شخص على الهجمات الصهيونية على غزة في عدد من المدن الألمانية.

بلجيكا:

في بروكسل تظاهر قرابة ألف ومائتي شخص في اعتصام قبالة مقر الخارجية البلجيكية مطالبين بوقف العدوان، وبأن يأخذ الاتحاد الأوروبي موقفًا حازمًا من «إسرائيل».

السويد:

في السويد نظَّم آلاف السويديين احتجاجًا على وجود المنتخب الصهيوني للتنس بالسويد، وتعبيرًا عن الاحتجاج على العدوان الصهيوني على غزة، وطالبت المظاهرة الاتحاد الأوروبي بمقاطعة الكيان الصهيوني، وفي محاضرة بجامعة ستوكهولم قام السويديون بضرب السفير الصهيوني لديهم «بيني داجان» بالأحذية عندما كان يلقي محاضرته، وفي مظاهرة أخرى ضمت آلاف السويديين قاموا فيها بحرق العلم الصهيوني.

أستراليا:

في أستراليا تحركت مظاهرات احتجاجية مندِّدة بالعدوان شارك فيها الآلاف.

فنزويلا:

في فنزويلا نظم الآلاف مظاهرات متكررة نددت بالعدوان الصهيوني على غزة، ووصفت ما يحدث بهولوكوست. وألقى المتظاهرون الأحذية على مقر السفارة الصهيونية.

سراييفو:

نظم الناجون من مذبحة سربرنيتشا مظاهرة سلمية أمام السفارة الأمريكية في سراييفو؛ احتجاجًا على استمرار إراقة دماء الأبرياء في قطاع غزة.

بولندا:

في بولندا شارك نحو ٥٠٠ شخص في مظاهرة بالعاصمة وارسو دعمًا لقطاع غزة.

اليونان:

في أثينا باليونان سار نحو ألفي متظاهر إلى السفارة الصهيونية محتجين على عدوانها على غزة.

تركيا:

ثارت في تركيا مظاهرات حاشدة ومتكررة مندّدة بالعدوان.

ت- تعاطف إغاثي:

١- رحلات حركة «غزة الحرة» الإغاثية: والتي ضمت متضامنين من عدة دول عربية وأجنبية، من بينهم «موريد ماجوير» الحائزة على جائزة نوبل للسلام، وعضو الكونجرس الأمريكي الأسبق «سينثيا ماكيني».

٢- قافلة الأمل الأوروبية: التي تقل إمدادات غذائية ومساعدات، ويترأسها عضو مجلس الشيوخ الإيطالي «فرناندو روسي»، بمشاركة ١٢ برلمانيًا أوروبيًا من إيطاليا، واليونان، وسويسرا، وأيرلندا، وبريطانيا، إضافة إلى العشرات من المتضامنين الذين قدموا من أوروبا.

٣- قافلة النائب البريطاني جورج جلاوي المعروفة باسم «شريان الحياة»: والتي ضمت قرابة ٥٠٠ شاحنة، وجمعت مساعدات قيمتها ١٠ ملايين دولار.

٤- حملات وقوافل إغاثية تركية حكومية وغير حكومية منها: (قافلة مساعدات اتحاد المزارعين الأتراك- العاملين بنقابة الاتصالات التركية- الأسبوع الخيري لغزة والذي نظمته جمعية المساعدة الخيرية التركية - مساعدات شعبة منتجي الأحذية بغرفة التجارة والصناعة بتركيا- مساعدات وقف صفا التركي، وخاصة معرضها الخيري بميدان «شيرين أفلر» بالقطاع الأوروبي لمدينة إسطنبول - حملة المدرسية التي عمت المدارس الخاصة التركية لتبرع التلاميذ بمبالغ رمزية ترسل لغزة- وغير ذلك من المساعدات التركية الخيرية والإغاثية).

٥- توافد أعداد كبيرة من الأطباء من كافة الجنسيات العالمية للمساهمة الطبية بغزة.

ث- تعاطف قانوني:

قام خبراء في القانون الدولي برئاسة «جون دوجر» بزيارة غزة من أجل توثيق جرائم الحرب التي ارتُكبت ضد الشعب الفلسطيني، وكيفية التعامل مع هذا الموضوع قانونيًا، وذلك بمشاركة فريق من القانونيين العرب، والجامعة العربية، وبمساعدة من إحدى لجان حقوق الإنسان الفلسطينية.

ج - مواقف شخصيات غربية في الصحافة الغربية: [1]

١- الكاتبة جوهان هاري في صحيفة ذي إندبندنت: التي قالت: إن «الرواية الإسرائيلية للحرب ليست تلك التي ترويها إسرائيل».

٢- سيوماس ميلن في الجارديان: الذي قال: «غالبية الصحافة الغربية تحاول حملنا على التصديق بأن سبب هذه الحرب هو قيام حماس بإطلاق صواريخ معظمها محلي الصنع على «إسرائيل»، لكن الواقع أن الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي، تلك الدول التي تدعو ظاهرًا إلى وقف إطلاق النار، هي التي أعدت الأرضية اللازمة لارتكاب هذه الأعمال «الإسرائيلية» الهمجية؛ بما قدمته من أموال وأسلحة ودعم دبلوماسي، والغرب سيدفع مع «إسرائيل» ثمن حمام الدم في غزة».

٣- دعا نك كليغ، زعيم الديمقراطيين الأحرار في بريطانيا، إلى فرض حظر على تزويد «إسرائيل» بالسلاح، وتعليق اتفاقية التعاون التي أُبرمت مؤخرًا بين الاتحاد الأوروبي و«إسرائيل».

أسباب التعاطف العالمي مع الفلسطينيين في مجتمعات يغلب على إعلامها الرسمي السيطرة اليهودية

بشاعة العدوان الصهيوني على غزة فرضت على الأمة الإسلامية في شتى بقاع الأرض أن تنتفض لنصرة غزة، فعمد حاملو الهمّ منها إلى استثمار كافة الوسائل المتاحة لنشر القضية في صورتها الصحيحة، الأمر الذي حرَّك بعض أصحاب الضمير الإنساني للتعاطف مع أهل غزة والتنديد بالعدوان الصهيوني.

(١) منشورات المركز الدولي لدراسات أمريكا والغرب، الموقع الإلكتروني للمركز.

١- دور الجاليات الإسـلامية والمسلمين الأعاجم في نقل تداعيات العدوان على غزة:

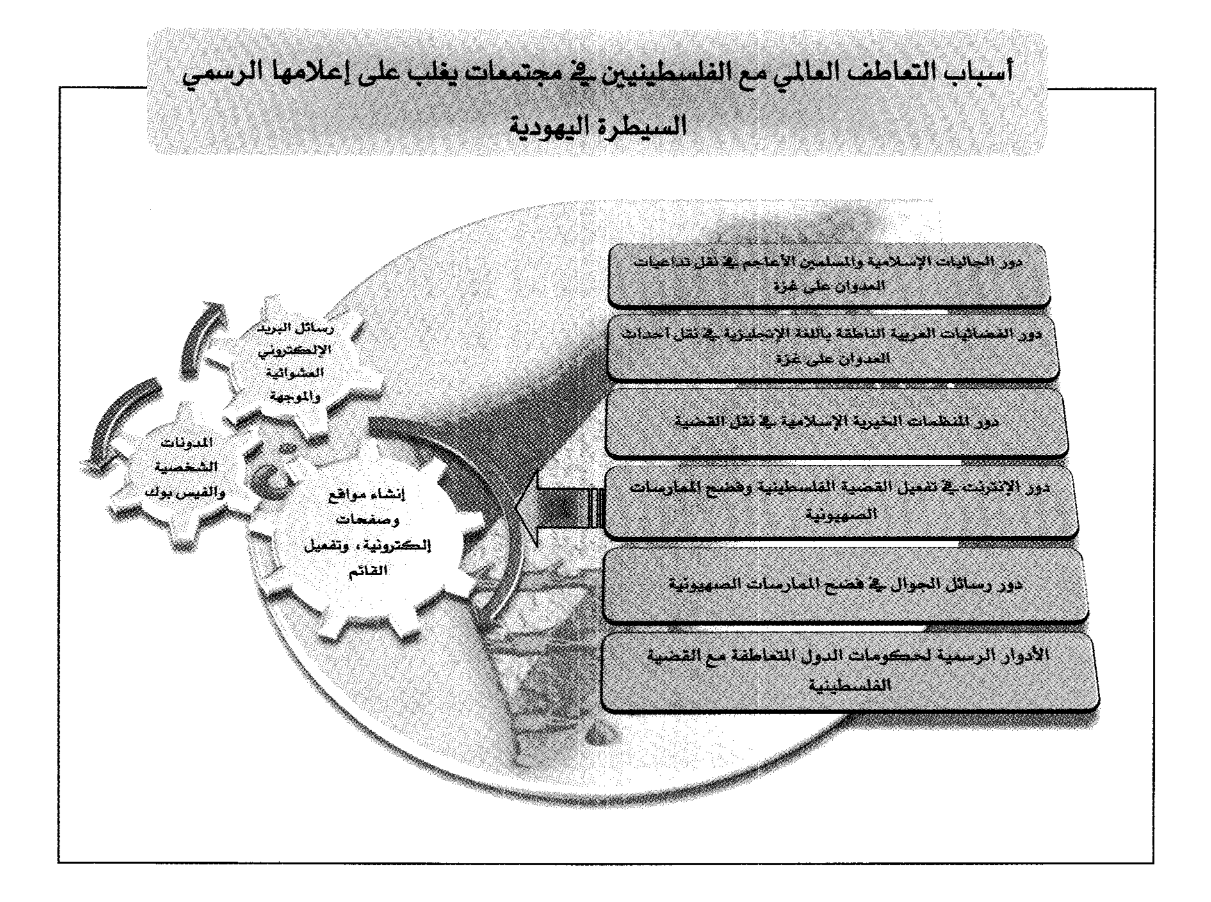
لعبت الجاليات الإسـلامية الموجودة خارج العالم العربي، بالإضافة إلى المسلمين من الأعاجم دورًا كبيرًا فـي نقل تداعيات العـدوان الصهيوني على غزة من خلال المظاهرات والمسيرات مع استثمار كافة الوسائل الإعلاميـة والدعائية المتاحة لديهـم مثل الإنترنت، وإقامة معـارض صور آثار العـدوان الصهيوني، مع مراسلة أكبر عدد ممكن من أبناء الدول التي يعيشون فيها، والجاليات الأجنبية بها؛ لإطلاعهم على العدوان وآثاره، مما كان له أكبر الأثر في حشد عدد غير قليل من المتعاطفين، متحملين في ذلك كافة المنغصات من: التهديدات، والاعتقالات، والإصابات.

٢- دور الفضائيـات العربية الناطقة باللغة الإنجليزية في نقل أحداث العدوان على غزة:

مثلما نجحت قناة الجزيرة الإخبارية في حشد العالم العربـي للتفاعل مع العدوان على غزة لحظة بلحظة، فقد قامت القنـاة ذاتها الناطقـة باللغة الإنجليزية بنفس الدور في نقل العـدوان للعالم الخارجي، مما كان لـه الأثر الكبير في تصحيـح الرؤية لدى الرأي العام الغربي المضلل، وقد ذكرت روايات غربية متعددة عن تأثرها بما كانت تطرحه الجزيرة الإنجليزية أثناء الأحداث.

٣- دور المنظمات الخيرية الإسلامية في نقل القضية:

نشطت المنظمات الخيرية الإسلامية الموجودة خارج نطاق العالم الإسـلامي في نقل القضية الفلسطينية في صورتها الصحيحة، وبيَّنت للقطاعات المحلية التي تتعامل معها في الدول الأجنبية حجم الكارثة الناتجة عن العـدوان الصهيوني على غزة، مما كان له أعظم الأثر في التفاعل العاطفي والخيري مع المعتدَى عليهم في غزة.



٤- دور الإنترنت في تفعيل القضية الفلسطينية وفضح الممارسات الصهيونية:

لأنه لا يعرف الحواجز، فقد نجح في كسر حاجز احتكار وكالات الأنباء العالمية للأخبار، فقد شهد الإنترنت معركة غير عادية لكسب مزيد من المؤيدين لكلا الطرفين، لكن بالعموم فقد كان للإنترنت دور كبير في عرض حقيقة العدوان الصهيوني، مما كان له أعظم الأثر في حشد قطاع من الجماهير الغربية الواقعة تحت أسر الإعلام الغربي المضلل.

أنشأت جهات عربية وإسلامية عديدة مواقع وصفحات إلكترونية بلغات متعددة، تضمنت أخبارًا، ومقالات، وتحقيقات، وتحليلات، وصور العدوان الصهيوني، ومقاطع مرئية حية للمأساة، وقد انتشرت هذه المقاطع في المواقع الإلكترونية والمنتديات. كما تم تزويد المواقع الإسلامية الموجودة بالأساس بلغات متعددة لتدخل ضمن حملة التعبئة الإعلامية ضد العدوان الغاشم.

ويمكن تقسيم آليات الإنترنت إلى:

أ- إنشاء مواقع وصفحات إلكترونية، وتفعيل القائم:

فقد أنشأت جهات عربية وإسلامية عديدة مواقع وصفحات إلكترونية بلغات متعددة، تضمنت أخبارًا، ومقالات، وتحقيقات، وتحليلات، وصور العدوان الصهيوني، ومقاطع مرئية حية للمأساة، وقد انتشرت هذه المقاطع في المواقع الإلكترونية والمنتديات. كما تم تزويد المواقع الإسلامية الموجودة بالأساس بلغات متعددة لتدخل ضمن حملة التعبئة الإعلامية ضد العدوان الغاشم.

ب- المدونات الشخصية والفيس بوك:

كما لعبت المدونات والصفحات الشخصية على المواقع المتخصصة في هذا النوع مثل الفيس بوك، والذي يعد ملتقًى عالميًا يضم كافة الجنسيات، ويستقي منه الكثير من أبناء هذا العصر أخبار العالم، فقد قام النشطاء المسلمون والعرب بتفعيل هذه الأدوات الشخصية بأخبار العدوان وصوره، بكافة لغات العالم، وخاصة اللغة الإنجليزية، مما أدى إلى توسعة رقعة المعرفة الصحيحة بأخبار العدوان لدى قطاع من الغربيين المغيبين.

ث- رسائل البريد الإلكتروني العشوائية والموجهة:

نشطت أثناء العدوان مجموعات كثيرة من المسلمين، وكانت في معظمها جهود شخصية، بإعداد رسائل خاصة بالعدوان الصهيوني بلغات متعددة، تضم صورًا للاعتداءات، وإحالات لمواقع إلكترونية بها مزيد من التفاصيل، وقاموا بإرسال هذه الرسائل إما بصورة عشوائية للمجموعات البريدية الأجنبية المختلفة، أو بحصر العناوين البريدية للشخصيات المؤثرة في الغرب، مثل أعضاء المجالس النيابية والأكاديميين، وهذا بلا شك كان له دور مثمر على الأقل في توسيع رقعة الخبر الصحيح، واستثارة النفس البشرية للبحث عن الحقيقة في العدوان على غزة.

٥- دور رسائل الجوال في فضح الممارسات الصهيونية:

لعبت التقنية الحديثة المتوفرة في أجهزة المحمول دورًا كبيرًا في إمكانية إرسال المسلمين المقيمين داخل البلاد الأجنبية أو خارجها لرسائل نصية sms، وذلك بصورة عشوائية لأرقام هواتف داخل المقاطعات والمدن الأجنبية، وهذه الرسائل كانت تتضمن مقاطع فيديو وصورًا للكارثة الإنسانية الموجودة بغزة، وآثار العدوان الصهيوني عليها، وكذلك أرقام وإحصائيات عن العدوان، وهذا بدوره وسَّع من دائرة الإعلام بالقضية، في نقاط تتمتع بخصوصية كان من الصعب الوصول لها من قبل.

٦- الأدوار الرسمية لحكومات الدول المتعاطفة مع القضية الفلسطينية:

الدور التركي على وجه الخصوص يتبعه الدور الفنزويلي جعل الوسائل الإعلامية في هذين البلدين تتبنى التنديد بالعدوان، وفضح ممارسات الكيان

الصهيوني المعتدي. ووجود تركيا في النطاق الأوروبي، ووجود فنزويلا في النطاق اللاتيني جعل الرسالة الإعلامية الرسمية الداعمة للقضية الفلسطينية تتمدد في مناطق جوار يصعب على العرب الوصول إليها، فضلاً عن إتاحتهم الفرصة لكافة الأنشطة الأهلية كي تمارس جميع الأنشطة، وخاصة الإعلامية الداعمة للموقف الفلسطيني دون قيود.

أضف إلى ذلك أن قوة الخطابات والتصريحات والقرارات والمواقف الرسمية في وجه الكيان الصهيوني لـ «أردوغان» و«تشافيز» فرض على وسائل الإعلام العالمية عدم تجاهل تلك المواقف، ومن ثَم التفت قطاع كبير من الجماهير إلى الجانب الآخر وبحث عن الحقيقة التي تعمدت وسائل الإعلام الغربية إخفاءها.

بعض مكاسب المسلمين من التعاطف العالمي:

١- من أكبر وأهم المكاسب الناتجة عن التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية على المستوى الإعلامي هو كسر الاحتكار الإعلامي اليهودي لوسائل الإعلام العالمية، وتوجيهها الأحادي نحو الروايات والتوجهات الصهيونية.

٢- التعاطف العالمي جاء اعتراضًا على ممارسات وحشية في ظل عدوان حقيقي صدقت معه الرواية العربية، وتبين معه للمتعاطفين كذب الروايات الصهيونية والغربية، ليأتي ذلك متوافقًا مع النداءات العربية المستمرة بأن اليهود يزيِّفون الحقائق في أطروحاتهم الإعلامية، وهذا من شأنه فقدان المصداقية الإعلامية الغربية واليهودية عند قطاع ممتد من جمهور المتلقين في الغرب.

٣- التعاطف العالمي الأخير، وخاصة تعاطف الأتراك والمسلمين الأعاجم، أحيا نموذج جسد الأمة الإسلامية، فبعد أن كانت القضية الفلسطينية تُختزل عند كثير من الناس في إطارها العربي، صار التعاطف من منطلق إسلامي، وهذا من شأنه توحيد الصف الإسلامي، وهو بشارة أمل على إعادة بناء جسد الأمة المتفرق.

٤- التعاطف العالمي الآتي من خارج المنطقة العربية، وخاصة من غير المسلمين، من شأنه عدم الاكتفاء بالتعاطف وحده، ودعم القضية للتنافس مع المسلمين جميعًا، وتقديم أفضل الدعم.

٥- التعاطف الرسمي التركي القوي من شأنه إحداث توازن على المستوى السياسي مع اليهود، فتركيا لديها كثير من الأوراق السياسية التي تشكل ضغوطًا على الجانب الصهيوني.

٦- التعاطف العالمي، وخاصة من شخصيات مطلعة تملك أدوات اللعبة السياسية والجماهيرية في الغرب، من شأنه إحراج الحكومات الغربية، والضغط عليها لتعديل مواقفها الانحيازية، إضافة إلى الكشف عن طبيعة المساعدات الغربية الحقيقية للصهاينة، مثلما كشفت عنه المظاهرة البريطانية أمام مصنع السلاح الإنجليزي الداعم للكيان الصهيوني، وكل ذلك من شأنه التأثير على سير العمليات الانتخابية المستقبلية داخل تلك البلدان، الأمر الذي سيصعب بدوره المساعدات الغربية لليهود، وذلك بعدما كان الرأي العام مبعدًا عن واجهة الأحداث والطريق معبدًا لتقديم المساعدات.

٧- التعاطف العالمي الأخير كشف عن طاقات، وإمكانات إعلامية انطلقت عفويًا من قبل قطاع عريض من شباب المسلمين أبلوا بلاءً إعلاميًا حسنًا أثناء العدوان الصهيوني على غزة، وإذا كانت العفوية أحدثت هذا الصدى، فما بالنا إذا كانت هناك منهجية لحملات إعلامية إسلامية.

ضوابط التعامل مع التعاطف العالمي:

هناك عدد من الضوابط التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند التعاطي مع التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية بناء على العدوان الصهيوني على غزة، **ومن هذه الضوابط:**

١- ينبغي ألا يغيب عن الأفهام عند التعاطي مع أحداث غزة وما تلاها من تعاطف عالمي، وخاصة غير الإسلامي، أننا في حقبة زمنية عُطلت فيها فريضة الجهاد في الأمة الإسلامية، وبالتالي فإن الحالة الراهنة حالة وقتية تختلف معالمها باختلاف المرحلة.

٢- لا بد من الانتباه إلى الاختلافات العقدية والأيديولوجية بين المتعاطفين في التعامل مع القضية الفلسطينية، فغالب التعاطف عندهم مردّه إنساني بسبب حجم العدوان وفظاعته، وبعيدًا عن أيّ صراع عقدي بين حق وباطل، فمنتهى طموح المتعاطفين هو السلام، والتعايش بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين وفق نظرتهم هم للتعايش والسلام العالمي، وبالتالي فإن استثمار مكاسب التعاطف ينبغي أن يكون على أرض المتعاطف بما يمثله من ضغط على حكوماته، وتوسيع لقاعدة الرأي العام المتعاطف، لكن عندما يكون على أرضنا فإن رؤى العلاج ينبغي أن تكون بأدواتنا الشرعية.

٣- يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن بعض السياسيين الغربيين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية يستثمرون ذلك التعاطف كورقة ضغط سياسية تتحقق معها بعض المكاسب السياسية والحزبية لهؤلاء الساسة.

٤- لا بد أن ننتبه إلى أن هناك بعض التعاطف جاء من اتجاهات يسارية، ومنها شخصيات رسمية ورؤساء دول، ولا يمكن فهم هذه المواقف بمنأى عن خلافاتها مع الرأسمالية الأمريكية.

٥- لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان استثمار المخابرات العالمية لحملات التعاطف، والاندساس بين صفوف المتعاطفين المتحركين بين الدول والملتقين بكافة الأطراف، ومعرفة ما يدور خلف الكواليس، وحرية التجوال على أرض غزة وبين صفوف قادة المقاومة.

٦- تجدر الإشارة إلى أن اليهود ومحركي الإعلام الغربي سيتعاملون بجدية مع هذا التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية، وسيعمدون إلى سد الثغرات المؤدية إليه، ومحاولة تصحيح صورة الكيان الصهيوني إعلاميًا، لذا ينبغي أن يكون هناك آلية إعلامية إسلامية مستمرة تحافظ على التعاطف العالمي، وتثري القضية الفلسطينية عندهم.

آليات الاستفادة من التعاطف العالمي وتفعيله واكتساب المزيد من المتعاطفين

١- التعاون مع المتعاطفين الذين تبنوا رفع دعاوى قضائية على الكيان الصهيوني، وتفعيل هذا التبني ومتابعة القضية، ومد فريق العمل القانوني بكافة الاحتياجات اللازمة للقضية.

٢- فتح قنوات اتصال مع المتعاطفين، وشكرهم عبر وسائل الإعلام على وقفتهم مع القضية، وبحث آليات التعاون الإعلامي والحركي لجذب مزيد من المتعاطفين مع القضية الفلسطينية.

٣- قد يكون التعاطف مع القضية الفلسطينية من غير المسلمين مدخلاً جيدًا للدعوة الإسلامية؛ بحيث لا يقف التعاون عند حدود ترويج وتفعيل القضية الفلسطينية؛ لكن يستفاد منه لدعوة المتعاطفين إلى الإسلام.

٤- تكاتف الجهود الفلسطينية والعربية والإسلامية لوضع خطة إعلامية ترويجية للقضية الفلسطينية، تستثمر معها كافة الوسائل الإعلامية المتاحة، وهدفها العام الحفاظ على التعاطف العالمي القائم، وكسب مزيد من الرأي العام العالمي المؤثر في مسار القضية الفلسطينية، وإذا كان الكيان الصهيوني قد أنشأ هيئة خاصة بالرسالة الإعلامية الصهيونية الموجهة للعالم الخارجي تتبع وزارة الخارجية، فمن باب أولى أن تكون هناك هيئة إسلامية إعلامية مهمتها فقط ترويج الرسالة الإعلامية الفلسطينية عالميًا.

وعماد هذه الخطة هو وجود رسالة إعلامية متكاملة تعبِّر عن حجم المأساة التي يعيشها الفلسطينيون

تحت الاحتلال الصهيوني، ويتم ترجمة تلك الرسالة الإعلامية إلى أكبر عدد ممكن من اللغات الأجنبية، ومقاطع الفيديو الناطقة بلغات معينة يتم إلحاقها بشريط ترجمة مكتوب للغات المترجم إليها، مع جعل نَسَق هذه الرسالة مفتوحًا بحيث يتم تزويدها بأية مستجدات تخدم القضية.

ويراعى في تلك الرسالة الإعلامية اشتمالها على:

١- أرقام وإحصائيات عن أعداد القتلى والمصابين الفلسطينيين.

٢- توصيف الحالة الإنسانية للفلسطينيين في صورة أرقام وإحصائيات.

٣- مجموعة منتقاة من الصور الفوتوغرافية المعبرة، والواصفة للحالة الإنسانية، وآثار العدوان الصهيوني على غزة.

عماد هذه الخطة هو وجود رسالة إعلامية متكاملة تعبِّر عن حجم المأساة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الاحتلال الصهيوني، ويتم ترجمة تلك الرسالة الإعلامية إلى أكبر عدد ممكن من اللغات الأجنبية، ومقاطع الفيديو الناطقة بلغات معينة يتم إلحاقها بشريط ترجمة مكتوب للغات المترجم إليها

٤- مقاطع فيديو للعدوان الصهيوني على غزة، وما تلاه من دمار وهلاك.

٥- شهادات الخبراء العالميين في القطاعات الطبية والعسكرية الدالة على استخدام الصهاينة للأسلحة المحرمة دوليًّا، مع إردافها بالآثار التدميرية لتلك الأسلحة نظريًا من خلال الكتابات العسكرية، وميدانيًا من خلال أجساد القتلى والمصابين.

٦- الشهادات الموثقة للشخصيات الغريبة التي زارت قطاع غزة بعد العدوان، ويفضل أن تكون الشهادات موثقة بالصوت والصورة.

٧- حصر الشهادات الغربية التي وصفت الإعلام الغربي والصهيوني، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بأنه كاذب ومخادع، وضم هذه الشهادات في الرسالة الإعلامية.

٨- مقاطع صوت وصورة لأطفال أصيبوا في العدوان الصهيوني.

٩- شهادات الأطباء الذين قاموا بعلاج الحالات الفلسطينية المصابة في العدوان، وبخاصة الأطباء الأجانب.

١٠- مقاطع فيديو لكافة المظاهرات العالمية التي تعاطفت مع غزة، وكذلك القوافل الإغاثية التي زارت قطاع غزة، والتي ضمت شخصيات أجنبية.

١١- كافة تصريحات السياسيين والرؤساء والزعماء التي نددَّت بالعدوان الصهيوني وتكلمت بقوة عن الممارسات الصهيونية.

أما عن الوسائل الإعلامية التي سيتم استخدامها في توصيل تلك الرسالة الإعلامية للعالم الخارجي **فإنها تأخذ الصور التالية:**

الإنترنت:

وعبر الإنترنت يتم استخدام الآليات التالية:

أ- تصميم مواقع إلكترونية تضم الرسالة الإعلامية بكل مشتملاتها الموضحة أعلاه، وتكون بكافة اللغات الأجنبية، ويتم الدعاية المكثفة لهذه المواقع داخل المجتمعات المستهدفة من خلال الجاليات الإسلامية الموجودة بها، ومن خلال التنسيق بين المتعاطفين مع القضية الفلسطينية من أبناء تلك المجتمعات.

ب- حصر نشطاء الإنترنت الذين تفاعلوا مع الفلسطينيين أثناء العدوان على غزة، ومدهم بالرسالة الإعلامية لنشرها في صفحاتهم الإلكترونية ومدوناتهم الشخصية، وكذلك إرسالها عبر آلية البريد الإلكتروني لأكبر عدد ممكن من المجموعات البريدية الأجنبية.

جـ- مد أكبر عدد من المتعاطفين الأجانب مع القضية الفلسطينية بالرسالة الإعلامية، مع التوصية بإرسالها للمحيطين بهم.

د- حصر العناوين الإلكترونية للساسة وصانعي القرار في كافة دول العالم، وإرسال الرسالة الإعلامية الفلسطينية إليهم.

هـ - حصر العناوين الإلكترونية لأكبر عدد من المنظمات الإنسانية في دول العالم إضافة إلى التي تعاطفت مع الفلسطينيين أثناء العدوان، وإرسال الرسالة الإعلامية الفلسطينية إليهم.

و- حصر أكبر قدر ممكن من العناوين الإلكترونية للصحف والمجلات والقنوات الفضائية العالمية، ومدها بالرسالة الإعلامية الفلسطينية.

الفضائيات:

الأقمار الصناعية والفضائيات يسرت الآن توصيل الرسائل الإعلامية لشتى بقاع الأرض، وقد رأينا كيف لعبت الفضائيات الناطقة بالإنجليزية دورًا بارزًا في نقل حقيقة العدوان الصهيوني؛ لذا يمكن إنشاء باقة من القنوات المتخصصة في الشأن الفلسطيني بلغات متعددة، كما يمكن حجز مساحات دعائية على القنوات القائمة في المجتمعات الأجنبية لعرض الرسالة الإعلامية الفلسطينية، ويمكن للمتعاطفين الأجانب والجاليات الإسلامية تيسير هذه المهمة على الجانب الفلسطيني.

رسائل الجوال:

وذلك بتقديم خدمة رسائل الجوال، وليكن اسمه «جوال القدس»، تُقدم من خلاله الرسالة الإعلامية الفلسطينية باللغات الأجنبية المتعددة، وفي وقت الأزمات يمكن استخدام الإرسال العشوائي.

المعارض المتنقلة:

وذلك بتنظيم معارض تضم الرسالة الإعلامية الفلسطينية، وتجوب أكبر عدد ممكن من دول العالم.

الأفلام التسجيلية:

وذلك بصياغة محتويات الرسالة الإعلامية الفلسطينية في صورة أفلام تسجيلية تجسِّد المشهد الفلسطيني والعدوان الصهيوني بلغات أجنبية متعددة، ويتم توسيع دائرة عرض هذه الأفلام عالميًا.

صحفيو ومراسلو الصحف الأجنبية:

وذلك بحصر العناوين البريدية وفاكسات وأرقام الهواتف المحمولة لأكبر عدد ممكن من الصحفيين والمراسلين على مستوى العالم، ومحاولة فتح قنوات اتصال معهم، وإرسال الرسالة الإعلامية الفلسطينية إليهم.

وبهذه الخطوات نضمن -بإذن الله- وصول الرسالة الإعلامية الفلسطينية لقطاع عريض من الواقعين تحت أسر التوجيه الإعلامي الصهيوني، مما سيكون له عظيم الأثر في الحفاظ على تعاطف المتعاطفين مع القضية الفلسطينية، وتفعيل أدوارهم، مع كسب مزيد من المتعاطفين وما يصاحب ذلك من مكاسب عديدة تنعكس بدورها على التوازن الاستراتيجي في معركة كسب الرأي العام الخارجي.

معلومات إضافية

من مجازر الاحتلال الصهيوني في غزة

عائلة الداية:

كان الحاج فايز مصباح الداية ٦٥ عامًا يخشى تعرض عائلته لمجزرة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية؛ حيث إن حي الزيتون الذي يقطن فيه جنوب شرق غزة قد تعرض لقصف إسرائيلي مكثف من الجو والبر منذ بدء العدوان الإسرائيلي على القطاع.

وللاطمئنان على عائلته المكونة من ٢٥ فردًا قام الحاج فايز بجمع زوجاته وأبنائه وأحفاده في الطابق الأول من منزلهم المكون من أربعة طوابق.

لكن قبل أن ينبلج فجر يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/١/٧م كانت مقاتلات الاحتلال تقصف مبنى العائلة، فأحالته إلى كومة من الحجارة على رءوس من فيه، وليدفن تحته الحاج فايز وزوجته وأبناؤه وزوجاتهم وبناته وأحفاده البالغ عددهم ١٦ حفيدًا أصغرهم رضيع لم يتجاوز ستة أشهر.

وبعد ساعات طويلة من عمل الجيران وفرق الإنقاذ تم انتشال الضحايا الـ٢٥، وقد تحولوا إلى مجرد أشلاء ممزقة.

عائلة بعلوشة:

لجأ أنور بعلوشة ٣٧ عامًا وأطفاله إلى النوم باكرًا في منزله المتواضع في مخيم جباليا شمال قطاع غزة؛ لعله يتخلص من التوتر الناجم عن القصف الإسرائيلي، واستيقظ فجأة على صوت انفجار ضخم وصراخ أطفاله وزوجته تحت أنقاض المنزل.

وكانت الطائرات الإسرائيلية قد ألقت ثلاثة صواريخ تزن ثلاثة أطنان من المتفجرات على مسجد عماد عقل -وهو قيادي بارز قتلته إسرائيل في الانتفاضة الأولى- لتدمر الصواريخ المسجد المؤلف من ثلاثة طوابق، ودمرت معه منزل المواطن بعلوشة الواقع بجوار المسجد في بلوك ٥ بمخيم جباليا الذي يعتبر أكثر بقعة في العالم اكتظاظًا بالسكان.

وتمكن عدد من الأقارب والجيران من انتشال الأب وأفراد أسرته، لينكشف المشهد عن حادثة وصفها السكان بالمجزرة؛ إذ قتلت الطفلات الخمس جواهر (٤ سنوات) ودنيا (٨ سنوات) وسمر (٧ سنوات)، وإكرام (٩ سنوات) وتحرير (١٣ سنة) سحقًا تحت الركام وأصيب والدهن وثلاثة من أشقائهن.

عائلة العبسي:

كان زياد العبسي ينام مع أفراد أسرته في بيته الواقع في مخيم يبنا في رفح جنوب قطاع غزة، عندما استهدف منزله صاروخ إسرائيلي في تمام الساعة الواحدة من فجر يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٩م فانهار المنزل المكون من طبقة واحدة من الاسبستوس على رءوس قاطنيه.

وقد استُشهد ثلاثة من أطفال العبسي وهم صدق (٤ سنوات) وأحمد (١٢ سنة) ومحمد (١٤ سنة)، فضلاً عن إصابته هو وزوجته وثلاثة من أطفاله الآخرين بجراح.

عائلة كشكو:

مع أول أيام العدوان الصهيوني على غزة كانت عائلة عبد الله كشكو على موعد مع مجزرة إسرائيلية تُرتكب ضدها بدون ذنب اقترفته، شأنها شأن آلاف الفلسطينيين الذين ذهبت حياتهم ضحية حقد آلة الحرب الصهيونية.

وتعرض منزل كشكو الواقع في حي الزيتون شرق مدينة غزة لقصف إسرائيلي بدون سابق إنذار لتستشهد طفلته ابتهال البالغة من العمر (٨ أعوام) وزوجة ابنه ميساء (٢٢ عامًا) فيما أصيب جميع أفراد الأسرة البالغ عددهم ١٣ فردًا بجروح مختلفة.

عائلة السموني:

كان حي الزيتون الواقع جنوب شرق مدينة غزة يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/١/٤م على موعد مع واحدة من أبشع المجازر الإسرائيلية التي تستهدف مدنيين في وضح النهار، وعن سابق إصرار وتعمد، وبدون أي ذنب يرتكبونه، كان ضحيتها سبعين من الأطفال والنساء والرجال من عائلة السموني سقطوا بين شهيد وجريح.

ويروي نائب السموني (٢٥ عامًا) -الذي نجا من المجزرة- تفاصيل الجريمة الصهيونية، ويقول: قامت قوات الاحتلال التي توغلت شرق حي الزيتون بتجميع عشرات الأسر من عائلاتنا -السموني- في بيت واحد مساحته ١٨٠ مترًا مربعًا، ومن ثم قامت بدكنا بالقذائف لمدة عشر دقائق حتى سقطنا جميعًا بين جريح وشهيد، ليتحول البيت إلى بركة من الدماء.

وواصلت قوات الاحتلال وحشيتها بمنع الإسعاف من الوصول إلى أفراد العائلة المستهدفة، رغم مناشدات هيئة «الصليب الأحمر»؛ حيث ظلوا ينزفون لمدة أربع وعشرين ساعة قبل أن تتمكن سيارات الإسعاف صباح اليوم التالي من الوصول إليهم وإجلائهم.

واستُشهدت زوجة نائب السموني وطفلته ووالدته البالغة من العمر ستين عامًا، كما استشهد معظم إخوانه وأبناء عمه وأبنائهم.

ويقول الطبيب هيثم دبابش -الذي يعمل ضمن الطواقم الطبية بمستشفى الشفاء-: إن ما حدث بحي الزيتون كان إعدامًا جماعيًا بدم بارد، موضحًا أن قسم الاستقبال في مستشفى الشفاء لم يتسع لهؤلاء المواطنين المنكوبين، وعددهم سبعون، حينما وصلوا بين شهيد وجريح.

عائلة نزار ريان:

مع عصر أول أيام العام الجديد ٢٠٠٩م قصفت مقاتلات الاحتلال منزل عائلة القيادي في حركة حماس نزار ريان الواقع في جباليا وعشرة منازل محيطة به، لكي تضمن عدم نجاة القيادي ريان.

واستشهد مع ريان زوجاته الأربع، و١٥ من أبنائه أُخرجوا جميعًا جثثًا هامدة من تحت ركام المنزل الذي تحطم على رءوسهم.

وقامت قوات الاحتلال بقصف محيط المسجد الذي تمت فيه الصلاة على ريان، وأطلقت صواريخها بالقرب من موقع تشييعه وأسرته.

عائلة عبد ربه:

في يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٩/١/٧م أغارت الطائرات الإسرائيلية على منزل عائلة عبد ربه في جباليا شمال القطاع، وقتلت الشقيقات الثلاث أمل (عامان) وسعاد (٤ أعوام) وسمر (٦ أعوام)، وظلت أجسادهن الصغيرة تحت ركام المنزل لساعات طويلة قبل أن يتمكن الجيران وفرق الإنقاذ من انتشالهن.

ومع بداية الأسبوع الثالث للعدوان الصهيوني على قطاع غزة -الذي وافق السبت ٢٠٠٩/١/١٠م- قامت المقاتلات الإسرائيلية بقصف منزل أسرة فلسطينية أخرى من عائلة عبد ربه فاستُشهد على الفور ثمانية من أفراد الأسرة.

عائلة أبو عيشة:

بتاريخ ٢٠٠٩/١/٥م استهدفت المقاتلات الإسرائيلية منزل عائلة أبو عيشة بصواريخ وقنابل لا قِبَل لهم بها، فاستشهد على الفور سبعة من أفراد الأسرة هم الأب والأم وخمسة من أطفالهم.

عائلة ديب:

قبل ٢٥ دقيقة من انتهاء ساعات التهدئة الثلاث وتحديدًا يوم ٢٠٠٩/١/٦م قصفت الدبابات والطائرات الإسرائيلية أربعة صواريخ وقذائف مدفعية باتجاه مخيم جباليا شمال القطاع.

وسقطت إحدى هذه القذائف في فناء منزل المواطن سمير شفيق ديب (٤٣ عامًا) ما أدى إلى استشهاده على الفور هو ووالدته (٧٠ عامًا)، وثلاثة من أبنائه هم: عصام (١٢ عامًا) ومحمد (٢٣ عامًا) وفاطمة (٢٠ عامًا)، بالإضافة إلى خمسة من أنجال شقيقه، ومنهم نور (عامان) وآلاء (١٩ عامًا) بجانب اثنتين من نساء العائلة هما آمال مطر ديب (٣٤ عامًا) وخضرة عبد العزيز ديب (٤١ عامًا).

عائلة صالحة:

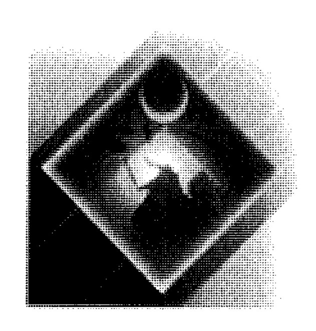
في صباح الجمعة الموافق ٢٠٠٩/١/٩م استُشهد ستة من أفراد عائلة صالحة في منزل الأسرة الواقع في بيت لاهيا شمال القطاع.

المصدر:

موقع الجزيرة نت، بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٥م، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8387FB46-BB6E-484F-8420-D7833360B0E6.htm





الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للانتخابات اللبنانية

م. حسن الرشيدي

مدير وحدة البحوث والدراسات بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

ملخص الدراسة

تعد لبنان الساحة الخلفية التي يتبارى من خلالها اللاعبون الدوليون والإقليميون للفوز بثروات المنطقة ومواطن النفوذ فيها. وهناك مشروعان رئيسان باتا يتصارعان الآن في المنطقة؛ الأول: مشروع صهيوأمريكي، والثاني: مشروع إيراني شيعي فارسي، ولكل مشروع من هذين المشروعين أهدافه واستراتيجياته، وأدواته وأساليبه.

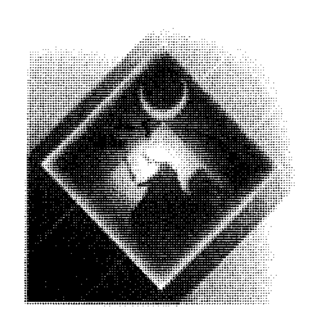
وتعد لبنان وتفاعلاتها السياسية خير برهان على ما يستهدف الأمة من مشروعات وأجندات تتباين جهاتها ومصادرها، ولكنها تتفق في التحليل الأخير على النَّيْل من الأمة وثرواتها ومقدراتها.

وفيما يتعلق بالمشروع الإيراني الفارسي الشيعي، تعد لبنان مرتكز هذا المشروع ومنطلقه لتحقيق عدد من الأهداف؛ أهمها: استقطاب الشيعة في لبنان حول حزب الله الذي يعد ذراع طهران في هذه المنطقة المفصلية من الإقليم، بدون إلغاء حركة أمل لجعلها واجهة سياسية للمشروع الشيعي المراد، وتقليم أظافر الفلسطينيين في لبنان، واحتواء تنظيماتهم؛ باعتبارها مناوئة في مجملها لاستراتيجيات «التشييع»، وتحجيم الطوائف اللبنانية الأخرى، سواء بتحجيم زعاماتهم، أو إبراز زعماء آخرين موالين لمشروعهم، وتقوية التحالف مع نظام الأسد في سوريا، بهدف «تفتيت» وحدة المواقف العربية المضادة لطموحات طهران، إضافة إلى كسب شعبية داخل العالم الإسلامي عبر حزب الله بتصويره رمزًا للمقاومة وفقًا لزعمهم.

أما على الجانب الآخر، فنجد أن لبنان تمثل أهمية كبرى للمشروع الصهيوأمريكي، استنادًا إلى بُعدين رئيسين؛ أولهما: أنها منطلق لتهديد أمن إسرائيل. وثانيهما: أن أرضها أصبحت مأوًى للإرهابيين -بالتعريف الغربي- وملاذًا لجماعات إسلامية يُشتبه في ارتباطها بالقاعدة، خاصة داخل المخيمات الفلسطينية، وفي المناطق ذات الأغلبية السنية. هذا بالإضافة إلى كون لبنان باتت ورقة ضغط أمريكية على سوريا، لاسيما فيما يتعلق بقضية اغتيال الحريري وتداعياتها.

ومن ثَم فإن أي انتخابات في لبنان أيًا كانت نتائجها، لن تغيِّر من واقع المعادلة السياسية في لبنان؛ لأن ما يحدث في لبنان إنما هو صدًى لتفاعلات الخارج الإقليمي والدولي، الأمر الذي يستلزم البحث عن موقع المشروع العربي من خريطة التجاذبات التي تشهدها الساحة اللبنانية، ومن ثَم يجب على الدول العربية إعادة النظر في استراتيجياتها بما يمكِّنها من العودة مجددًا كطرف مؤثر فيما يجري على أراضيهم وفي بلدانهم.





الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للانتخابات اللبنانية

م. حسن الرشيدي

مدير وحدة البحوث والدراسات بالمركز العربي للدراسات الإنسانية

المقدمة:

أن يترك نائب الرئيس الأمريكي بايدن كل هموم الداخل الأمريكي، وعلى قمته تأثيرات وتداعيات الأزمة المالية العالمية، وصواريخ كوريا الشمالية، والصحوة الروسية الجديدة لاستعادة قوتها العالمية، ويهرع إلى لبنان ليُعلِن من هناك قلق أمريكا من النتائج السلبية التي قد تُفرزها نتائج الانتخابات اللبنانية.

ويتزامن هذا مع تصريحات الرئيس الإيراني أحمدي نجاد الذي يعرب فيها عن اعتقاده بأن نتائج الانتخابات اللبنانية ستغيِّر وجه المنطقة.

وفي الوقت ذاته يتسابق المبعوثون الدوليون طوال الوقت على العاصمة اللبنانية، بدايةً من الأمين العام للأمم المتحدة، إلى موفد خاص أرسله في وقت لاحق، وصولاً إلى المبعوث الأمريكي الخاص إلى الشرق الأوسط، إلى وزراء خارجية الدول الغربية المعنية بالملف.

وحين حلَّ موعد التصويت والحسم، جاء إلى بيروت وفد المعهد الوطني الديمقراطي الأمريكي، ووفد دولي يراقب الفرز، ومائة مراقب آخرين يمثلون الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن خمسين مراقبًا يمثلون عشرين دولة، أوفدهم مركز كارتر. بل قام الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر بالاتفاق مع رئيس الوزراء اليمني الأسبق الدكتور عبد الكريم الإرياني بترؤس اجتماعات الوفد الدولي، يعاونه في المهمة ممثل لأمين عام منظمة الدول الفرنكوفونية.

كل هذا يدفع إلى التساؤل ما أهمية الانتخابات في ذلك البلد الصغير مساحةً وسكانًا؟ وإلى أي درجة تكمن أهميتها الدولية، والتي تدفع منطقة الشرق الأوسط والعالم إلى الاهتمام بذلك البلد؟

وإشكالية هذه الورقة هي رصد وتحليل انعكاسات نتائج الانتخابات اللبنانية على الصراع المحلي والإقليمي والدولي.

وإذا كان الباحثون يترددون في استخدام اقتراب تحليل النظم في التعامل مع أي ظاهرة سياسية يمكن أن تصنَّف على أنها علاقات دولية أو سياسة خارجية؛ فإن المشكلة اللبنانية بتعقيداتها الداخلية، وامتداداتها الإقليمية والدولية، تصبح النموذج الأمثل لتطبيق هذا الاقتراب، وخاصة نموذج ايستون في التحليل، والذي يرصد فيه ويفكك التداخل بين النظام السياسي بمكوناته وأطيافه، مع البيئة الداخلية والخارجية لهذا النظام.

لذلك سنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسة:

الأول: الصراع الداخلي اللبناني.

الثاني: المشاريع الاستراتيجية الإقليمية والدولية، وموقع لبنان منها.

الثالث: الانتخابات اللبنانية، وأثرها على هذا الصراع.

الطيف اللبناني

لبنان جغرافيًّا وتاريخيًّا:

بلاد الشام اسم أطلقه العرب منذ القرن الرابع أو الخامس للميلاد على عموم الأراضي الممتدة من الفرات شرقًا إلى المتوسط غربًا، ومن حد بر الأناضول عند جبال طوروس شمالاً إلى حد مشارف سيناء جنوبًا. وكان العرب القدماء يميزون بين مواطنهم الشمالية، ويسمونها الشامية، ومواطنهم الجنوبية ويسمونها اليمنية، ولبنان جزء من هذه المنطقة الشمالية؛ حيث استُعمل لفظ لبنان في البداية كدلالة على الكتلة الجبلية الممتدة من النهر الكبير في شمال جبال لبنان حتى تخوم أرض فلسطين في الجنوب.

هذه الكتلة الجبلية تتألف من سلسلتين: السلسلة الشرقية والسلسلة الغربية تجمع بينهما هضبة، أو سهل البقاع، فسلسلة الجبال الغربية تنحدر نحو ساحل البحر المتوسط مكوِّنة شريطًا ساحليًّا تقع عليه المدن المهمة، بدءًا من طرابلس في الشمال مرورًا ببيروت في الوسط، وانتهاء بصيدا وصور في الجنوب، أما سلاسل الجبال الشرقية فهي تنحدر نحو الحدود السورية.

وأصل التسمية مشتق من كلمة «ل ب ن» السامية[1]، والتي تعني أبيض، وتعود تسمية لبنان بالجبل الأبيض لسببين: إما لبياض ثلوجه التي تكسو قممه في أكثر فصول السنة، وإما لطبيعة صخوره الكلسية البيضاء.

وخلال القرن الخامس الميلادي حدث صراع بين البيزنطيين الأرثوذكس والكاثوليك، فر على أثره أتباع القديس مارون الكاثوليكي من سوريا إلى جبال لبنان، وبعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام استوطنت قبائل عربية سُنِّية ساحل لبنان وسهل البقاع، وجبل عامل في الجنوب، وفي العصر الفاطمي الباطني، وبعد سقوط دولتهم في مصر فر أتباع الحاكم بأمر الله إلى الشام، واتجه فريق منهم إلى جبل لبنان، وأُطلق عليهم الدروز؛ نسبة إلى زعيمهم محمد بن إسماعيل، ويقال: إنه درزي من أصل فارسي، ويعرف بنشتكين، وفي القرن السادس الهجري بدأت هجرات فارسية تحمل بذور التشيع إلى بعلبك وجبل عامل في لبنان.

وفي أواخر العصر العثماني وتحديدًا في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي بدأ نجم الدولة العثمانية في الأفول، وازداد التغلغل والنفوذ الأوروبي في منطقة الشام طمعًا في اقتسام تركتها، ووجدت كل دولة أوروبية متنافسة بُغيتها في أقليات الشام، فتحالف الفرنسيون مع المارونيين، والإنجليز مع الدروز؛ خاصة أن هاتين الطائفتين استوطنتا نفس المنطقة (جبل لبنان)، فنشبت بينهما حروب ومجازر للسيطرة على هذا الجبل، وعمل الفرنسيون على زيادة أعداد المارونيين في لبنان بتشجيعهم على الهجرة من سوريا.

ونلاحظ أن لبنان في العرف المتداول منذ نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين كان يدور حول جبل لبنان، ويُقصد به الجبال الشرقية والغربية في الوسط والشمال، أما الساحل كله وسهل البقاع والجنوب فلم يكن داخلاً في ذلك المسمى.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبمقتضى سايكس بيكو، وُضعت سوريا ولبنان تحت الهيمنة الفرنسية في اتفاق أوروبي سري للهيمنة الفرنسية، بينما ظلت ظاريًّا داخلة في الدولة العربية التي وُعِدَ

(١) اسم لبنان عبر العصور، أنطوان إميل خوري حرب، مجلة شهادتنا اللبنانية، أغسطس ٢٠٠٣م.

بها الشـريف حسـين وأبناؤه من بعده. وفي سبتمبر من عام ١٩٢٠م أعلن الجنرال الفرنسـي غورو قيام دولة لبنان الكبير معلنًا بيروت عاصمة لها. وتمثل عَلَم الدولة في دمج علمي فرنسا ولبنان معًا.

ووُصفـت الدولة الجديدة باسـم لبنان الكبير على أساس ضمّ ولاية بيروت إليه مـع أقضيتهـا وتوابعها (صيـدا، وصور، ومرج عيون، وطرابلس، وعـكار)، والبقاع مع أقضيته الأربعـة (بعلبك والبقاع، وراشـيا وحاصبيا) فاتسعت مسـاحته من ٣٥٠٠ كلم مربع إلى ١٠٤٥٢ كلم مربع[1]، وازداد سكانه من ٤١٤ ألف نسمة إلى ٦٢٨ ألفًا.

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبمقتضى سايكس بيكو، وُضعت سوريا ولبنان تحت الهيمنة الفرنسية في اتفاق أوروبي سري للهيمنة الفرنسية، بينما ظلت ظاهريًا داخلة في الدولة العربية التي وُعِدَ بها الشريف حسين وأبناؤه من بعده.

وفي عام ١٩٤٣م اسـتقلت الدولة اللبنانية بشكلها الفرنسي الجديد، أي السلاسـل الجبلية، بالإضافة إلى سهل البقاع والساحل، وبغالبيتها المارونية، والتي نتجت عن تهجير المارونيين للبنان من قِبَل فرنسا كما أسلفنا، ويُنتخَب بشارة الخوري الماروني المسيحي كأول رئيس جمهورية للدولة الوليدة.

في البداية جرى التوافق اللبناني عرفًا بين الطوائف الثلاثة الرئيسـة على اقتسام السـلطة فيما بينها، فالمارونيين يتولّوْنَ منصب رئيس الجمهورية، والسـنة منصب رئيس الوزراء، بينما الشيعة يُسنَد إليهم رئاسة مجلس النواب، ولكن الميزان حينئذ كان يصبّ لصالح المسـيحيين، فالكوتا الطائفية حتى عام ١٩٨٩م، وهو موعد اتفاق الطائف أعطت المسيحيين نسبة ٧ على ٦ للمسلمين في مؤسسات الدولة والوظائف الكبرى.

ولكـن بمرور الوقـت تغير الميـزان الديموجرافي لصالح المسلمين، مما ساعد على ازدياد أزمات النظام داخليًا، مما أسـفر عن اشـتعال الحرب الأهلية عام ١٩٧٥م إلى أن جاء اتفاق الطائف الذي أقر المناصفة بين ممثلي المسـيحيين والمسلمين في المجلس النيابي والحكومة وموظفي الفئة الأولى.

وفي نفس الوقت لم ينته الصراع بين الطوائف اللبنانيـة الثمانية عشـرة المكونة للفسيفسـاء اللبنانيـة، ونتج عن الحرب الأهلية أمور كثيرة:

منها: ازديـاد نفوذ الطوائف التي اعتبرت نفسـها خرجت منتصرة في الحـرب الأهلية، وتطمح للمزيد من تثبيت نفوذها فيما بعدُ، متذرعة بحجج كثيرة أو ظروف ساعدتها مثل الشيعة.

ومنها أيضًا: ازدياد النفوذ السوري في لبنان، خاصة بعد حرب الخليج الأولى، كما سنبين لاحقًا في الجزء الثاني من هذه الورقة.

هذان العاملان وعوامل أخرى سـاهمت في تأجيج الصراع على هذه الأرض بـين أبناء لبنان، حتى هذه اللحظة منشـؤها الأساسـي أن لبنان كما يقول وليد جنبـلاط -زعيم الدروز-: عبارة عن تسـوية. ولعله يقصـد مجموعة قوى سياسـية وطوائف تعتمد منذ تاريخ نشأتها على قوى خارجية لدعمها.

مسيحيو لبنان من الأكثرية إلى الأقلية:

يضـم لبنان بـين أرجائـه إحدى عشـرة طائفة مسـيحية، أكبرها الطائفة المارونية، ويعتقد أصحاب هذه الطائفة أنهم أحق بحكم لبنان والهيمنة عليه؛ لأن الغرب المنتصر اقتطع هذه الأرض لمسـيحيي الشرق؛ ليقيمـوا عليها دولتهم، وبالرغم مـن تبدل معطيات العشـرينيات من القرن الماضي عن العشـرية الأولى من القرن الحالي، فإن هذه المزاعم لا تزال تتشـبث بها هذه الطائفة هي وغيرها من الطوائف المسـيحية الأخرى، بالرغم من أن الأرقام التي مصادرها الغرب

---

(١) موقع مجلس الوزراء اللبناني على الإنترنت:
http://www.idal.com.lb/Arabic/WhyLebanonAr.aspx?ID=154

وعلى قمته الولايات المتحدة تعطي مسيحيي لبنان بجميع طوائفهم نسبة ٣٩٪ من السكان.(١)

وبالرغم من ذلك فإنهم لا يزالون يريدون السيطرة على مفاصل الدولة السياسية والعسكرية والاقتصادية، وإنهم وإن تنازلوا مرغمين عن مكاسبهم في الطائف فهم يسعون إلى زيادة حصتهم في السلطة بعيدًا عن المناصفة أو على الأقل تثبيتها.

وفي الغالب فإن المسيحيين في لبنان يسعون إلى زيادة النفوذ المسيحي في الدولة، ومن المعلوم أن اتفاق الطائف قد انتزع منهم كثيرًا من الصلاحيات، وأسندها إلى مجلس الوزراء مناصفةً بين الوزراء المسيحيين والمسلمين، وبعد أن يئسوا من تحقيق هذا الهدف عبر الآليات العسكرية، كما حدث إبان الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥م، أو عبر الدعم الفرنسي أو التحالف مع إسرائيل؛ فإن المارون يذهبون لتحقيق ذلك الهدف عبر عدة اتجاهات:

إن المسيحيين في لبنان يسعون إلى زيادة النفوذ المسيحي في الدولة، ومن المعلوم أن اتفاق الطائف قد انتزع منهم كثيرًا من الصلاحيات، وأسندها إلى مجلس الوزراء مناصفةً بين الوزراء المسيحيين والمسلمين.

اتجاه يسعى إلى تحقيق تلك الغاية عبر التحالف مع الشيعة. واتجاه آخر يعمل على التحالف مع السنة.

الاتجاه الأول: وهو الذي يريد تحقيق أهداف المسيحيين في لبنان، واستعادة هيمنتهم القديمة عبر التحالف مع شيعة لبنان، ويجيء على رأس هؤلاء ميشيل عون زعيم التيار الوطني الحر، وسليمان فرنجية رئيس تيار المردة وزعماء الأرمن.

ولم يخرج ميشيل عون الزعيم المسيحي الأبرز عن السمة الغالبة لزعماء الطوائف اللبنانية، وهي التقلب المستمر من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وبالعكس، ففي البداية كان ميشيل عون من الضباط المسيحيين في الجيش اللبناني المحسوبين على سوريا، ثم انقلب عليها عندما أُسندت إليه قيادة الجيش، ثم رئاسة الوزراء في حكومة مؤقتة عندما انتهت ولاية الرئيس اللبناني أمين الجميل، عندها قاد عون الجيش اللبناني، وكانت مكوناته وقتها يغلب عليها العناصر السُّنّية والمارونية في مواجهة مع الميليشيات الدرزية والشيعية المدعومة من سوريا.

وتعاطف السُّنّة حينها مع ميشيل عون الذي وجد دعمًا من الرئيس العراقي صدام حسين، فقد أمده بالسلاح؛ ردًا على دعم الأسد لإيران في حربها مع العراق، وحين تبدلت المعطيات الدولية بعد اجتياح صدام للكويت اجتاحت قوات الأسد معاقل عون الذي لجأ حينئذ إلى فرنسا، وظل عون معارضًا شرسًا عنيدًا للوجود السوري في لبنان في شتى المحافل الأمريكية والغربية حتى اغتيال الحريري وعودته إلى لبنان مرة أخرى، ثم انقلابه مرة أخرى لصالح سوريا وإيران برعاية من حزب الله.

يتحرك هذا الاتجاه لاستعادة الهيمنة المسيحية القديمة عبر عدة مسارات أهمها:

١- إقامة تحالف مع الشيعة في لبنان، وتنظيماتهم القوية، وعلى رأسها حزب الله.

٢- الارتكان على المحور السوري الإيراني في الصراع الدائر بين الاستراتيجيات في المنطقة.

٣- التشديد على عدم توطين الفلسطينيين في لبنان.

وتنبع هذه المسارات من حقيقة أن هذا التيار يراهن على أن قوة الآخرين هي التي ستعيد للمسيحيين نفوذهم المفقود في لبنان، وهذه الحقيقة هي التي طالما ارتكز عليها المسيحيون في لبنان طوال تاريخهم، سواء فرنسا أو أمريكا أو إسرائيل؛ فهذا الفريق يراهن على

---

(١) انظر كتاب الحقائق للمخابرات الأمريكية
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/le.html

أن الصراع في المنطقة سيؤول في النهاية إلى انتصار للمحور الإيراني السوري في السباق نحو الهيمنة، سواء كان هذا الصراع ضد المحور العربي بزعامة السعودية ومصر، أو المحور الأمريكي الإسرائيلي.

أما الرهان على الطائفة الشيعية فلأنها الأقوى على الأرض تنظيمًا وتسليحًا، ويأتي سعي عون وقيادات تياره لمحاولة تقليص صلاحيات رئيس الوزراء السُّنّي ليصبّ في هذا الاتجاه؛ أي إضعاف السنة في لبنان؛ لأنهم الذين يعتبرون بتاريخهم ووزنهم الديموجرافي والسياسي حجر عثرة في وجه التمدد الشيعي في لبنان.

الاتجاه الثاني: وتمثله القوات اللبنانية بزعامة سمير جعجع، وحزب الكتائب برئاسة أمين الجميل، وبعض الأحزاب والشخصيات المسيحية كما تنضم إليهم ضمنًا الكنيسة المارونية.

هذه الفسيفساء المسيحية المتباينة فيما بينها -والتي تتفق في عدائها للوجود السوري في لبنان، كما أنها ارتكبت بصورة أو أخرى في فترة الحرب الأهلية اللبنانية مجازر وتصفيات، سواء بحق الطوائف الأخرى أو الفلسطينيين، أو بحق المسيحيين أنفسهم- تحاول أن تحيي المشروع الماروني في لبنان عبر مسارات عديدة **منها**:

١- رفع شعار لبنان أولاً، كبديل للمشروع الإيراني في لبنان.

٢- الارتكان إلى أهل السنة في لبنان لمواجهة الحلف السوري الشيعي.

٣- توطيد علاقتها بالدول العربية الرئيسة كالسعودية ومصر، ونسج علاقات جيدة مع الغرب أيضًا، وعلى قمته فرنسا وأمريكا.

وقد استغل هذا الفريق المسيحي اغتيال الحريري لكي ينسج تحالفاته الداخلية والخارجية، ويصعد مرة أخرى إلى واجهة الأحداث، بعد أن ظل طوال الوصاية السورية المطلقة على لبنان في التسعينيات مُهَمَّشًا.

والواقع أنه عند تحليل الواقع المسيحي في لبنان يصعب على المرء توقع نتيجة الصراع الدائر، والانقسام الحاد داخل هذه الطائفة -بين فريقين كادا أن يكونا متساويين في حصتهما من الجماهير المسيحية- وتأثير ذلك الانقسام على مكانة الوضع الاستراتيجي المسيحي، وهل سيؤول إلى مزيد من الضعف لهذه الطائفة أو أنها ستكسب في جميع الحالات، سواء انتصر الجانب السني أو الجانب الشيعي، ولكن من المؤكد أنه على المدى الزمني البعيد فإن المسيحيين سيتحولون إلى مزيد من الضعف؛ نتيجة لعدم وجود مشروع مستقل لهم، بعيدًا عن تجاذبات الطوائف والقوى الإقليمية والدولية.

أهل السنة في مواجهة الإعصار:

السنة هم أكبر الطوائف في لبنان، ونسبتهم طبقًا للجداول الانتخابية الرسمية تقارب ٢٦٪ من اللبنانيين.[(١)]

وعلى الرغم من أن السُّنّة هم أكبر هذه الطوائف عددًا، إلا أنهم الأضعف في الوضع الاستراتيجي، حتى باتت أماكن تمركز السنة وتجمعاتها قبلة الرسائل الموجهة داخليًا وإقليميًا، وما تفجيرات واشتباكات طرابلس، واجتياح بيروت الغربية، وأحداث الضرب اليومي في عائشة بكار داخل بيروت إلا نموذجًا لهذه الرسائل.

تقول بعض الروايات التاريخية: إن زعماء السنة في لبنان قبلوا عام ١٩٢٠م الانضمام إلى لبنان الكبير كخطوة أولى نحو توحدهم مع سوريا فيما بعد، أي أن الأصل في السنة أن ميولهم نحو العرب وسوريا، بعكس نظرائهم من المسيحيين الذين غلب عليهم الارتباط بالغرب وبالذات فرنسا.

وفي هذه الأثناء كانت الحالة العائلية هي التي

(١) موقع الجزيرة نت:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3FC03E32-652C-4A53-A473-91807B776AF5.htm

تسيطر على زعامة أهل السنة في لبنان، فهذه الزعامة كانت موزعة بين عدة بيوت تتــوارث فيما بينها الأدوار السياســية، بينما كانت التطلعات نحو العروبة والقومية بتجلياتها الناصرية تغلب على الشــارع السُّنّي، وانعكس ذلك عند استقبالهم اللاجئين الفلسطينيين، ومن بعدها المقاومة الفلســطينية، والتي كثّفــت وجودها في لبنان عقب مذبحة أيلول عام ١٩٧٠م، وعند مشــارف الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥م كانت كل طائفة تسلّح شبابها وتدرِّبهم على القتال، بينما استنكفت أكثر زعامات أهل السنة عن الدخول في هذا المعترك إلا بعض الناصريين؛ اكتفاءً وثقةً بأن المقاومة الفلسطينية هي الذراع الحامي لأهل الســنة، وبانتهاء هذه الحرب كاد أهل الســنة أن يكونوا أكثر الطوائف الخاسرة بعد الحرب.

ولكن عملية التســوية، والتي انتهت بعدها الحرب الأهلية، والتي أُطلق عليها مؤتمر الطائف، حاولت أن تبرز دور الســنة؛ نتيجة التدخل السعودي القوي في إنجاز هذه المصالحة، وحاجة لبنان الشديدة للأموال العربية لإعادة إعمار بلد مخرب أنهكته الحرب.

وأســفر اتفاق الطائــف أيضًا عن صعــود لعائلة جديدة في الحياة السياسية السنية، وبروز نجم رفيق الحريري، وعندما بدأ نجمه يسطع في لبنان كان وضع السنة ضائعًا بين احتلالين: سوري وإسرائيلي، وقوى لبنانية شــيعية تعمل في أساســها على تهميش أكبر قوة ســكانية في الأرض اللبنانية، واغتيال أو تهميش أي زعامة سنية تريد أن تفك تلك الشرنقة المضروبة حول السُّنّة.

فرض الحريري نفسه على الساحة اللبنانية بقدرته الفائقة على قراءة الوضع السياسي المحلي والإقليمي والدولي؛ فعلى الصعيد المحلي استطاع أن يركز على إعمار لبنان، ونجح باتصالاته وشبكة علاقاته الدولية والإقليمية الخليجية في جلب الأموال اللازمة لإعمار لبنــان، كذلك نجح الحريري في كســب رضا النظام الســوري، وهو الفاعل الأكبر في اســتتباب الوضع اللبناني بعد نهاية الحرب الأهلية.

وعلى الصعيد المحلي بدأت الطائفة الســنية تعود للحياة من جديد في لبنان بدور فاعل؛ بســبب صعود الحريري السياســي، وكان نجاح الحريري يعود **لعدة عوامل**:

١- انتهاجــه نهجًــا تصالحيًا مع بقيــة الطوائف اللبنانية وليس تصادميًا.

٢- أمواله الطائلة، والتي نجح بواسطتها في إقامة مؤسسات خدمية من تعليمية واجتماعية وصحية، كان نصيب السنة منها الحظ الوافر، ولكنها لم تكن بعيدة عن الطوائف الأخرى.

٣- قدرته على الاستفادة من علاقاته الشخصية في تقوية وضعه السياسي.

ولكن بمرور الوقت بدأت عوامل الضعف تظهر في مشروع الحريري؛ وذلك نتيجة لأسبابٍ **من أهمها**:

١- أن هذا المشــروع ليس مشــروعًا عقائديًا، ولا نعني بمشــروع عقائــدي أنه متصــادم بالواقع كما يتصور البعض، ولكن المشــروع العقائدي يدرك واقعه جيدًا لكي تتنزل عليه النصوص، ولكن الحريري نتيجة ابتعاده عن الحالة الســنية العقائديــة وثق كثيرًا في طوائف الباطنيين والشيعة. لقد كان الحريري يتوسط بإيعاز من الأسد لسوريا لدى أوروبا والولايات المتحدة، ويثق في حلفاء له كجنبلاط وغيرهم.

٢- لم يتــبنَ الحريري المظالم التي وقعت على أهل الســنة في لبنان طيلة الاحتلال الســوري، فاعتُقلَت مجموعات إسلامية كثيرة وزُجَّت في السجون، وعُذِّبت في المعتقلات في الضنية والبقاع وطرابلس.

بعد اغتيال الحريري ظهرت المتناقضات في مشروعه على الســطح، خاصــة بعد تولي ابنــه قليل الخبرة، فبرزت الجماعات الســلفية، والتــي ترفض علمانية الحريري، والطيف الســلفي بعضــه قابل للاختراق، فســهل توجيهه من أجهزة المخابرات الســورية، ومن حزب الله وغيرهم، وبالرغم من أن الجسم الأكبر من الســلفية اللبنانية يرفض هذه الخروقات، ولكنه ليس

له كيان تنظيمي قوي -فضلاً عن محاصرة السلفية خارجيًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر- فعجز عن تقديم البديل كما انقسمت الجماعة الإسلامية في لبنان ما بين مؤيد للمشروع الإيراني في لبنان، ومعارض له، مما أثَّر على شعبيتها والتحامها بالنسيج السني اللبناني.

كذلك فقد السنة حليفهم الفلسطيني، ولم يتوصلوا لصيغة معينة تضمن بقاء الفلسطينيين في لبنان عامل قوة لأهل السنة في لبنان.

الشيعة.. والقوة على الأرض:

يمثل الشيعة حوالي ٢٥٪ من مجموع سكان لبنان، وهم يُعدّون بتلك النسبة ثاني أكبر طائفة لبنانية.[1]

ظلت الشيعة طائفة على هامش الحياة السياسية اللبنانية حتى مجيء موسى الصدر من إيران؛ ليشرع في تنظيم الطائفة، وساعده في ذلك الموارنة الذين أرادوا إضعاف سنة لبنان، فعمدوا إلى إخراج الشيعة من الحصة السنية، بالموافقة على إنشاء المجلس الأعلى للشيعة، منفصلاً عن دار الإفتاء، فتلاقت الإرادتان: إرادة شيعية إيرانية، وإرادة مارونية لبنانية. ولعل التحالف القريب بين عون ونصر الله هذه الأيام جدَّد هذه التحالفات القديمة.

ظلت الشيعة طائفة على هامش الحياة السياسية اللبنانية حتى مجيء موسى الصدر من إيران؛ ليشرع في تنظيم الطائفة، وساعده في ذلك الموارنة الذين أرادوا إضعاف سنة لبنان، فعمدوا إلى إخراج الشيعة من الحصة السنية، بالموافقة على إنشاء المجلس الأعلى للشيعة.

وما لبث أن أنشأ موسى الصدر حركة أمل وجناحها المسلح بعد أن نجح في نسج علاقة جيدة بالمقاومة الفلسطينية، والتي دربت رجال الشيعة على السلاح، ثم كان الصدر أول الناقضين لتحالف السنة والشيعة والدروز. وعندما كان الفلسطينيون في أوج الحرب الأهلية، وفي قمة انتصارهم، تدخل الأسد بجيشه؛ استجابة لرغبة أمريكية إسرائيلية، ورغبة منه في تحجيم النفوذ الفلسطيني في لبنان، وسرعان ما اختفى الصدر في ظروف غامضة.

تزامن اختفاء الصدر مع اعتلاء رجال الدين الشيعة سُدَّة الحكم في إيران، وشروعهم في تنفيذ خطط جديدة للهيمنة والنفوذ، مع ما استتبعه ذلك من إحياء للطوائف الشيعية في العالم، فأُعيد تنظيم الطائفة الشيعية في لبنان، وتم إنشاء حزب الله، وسحب البساط من تنظيم الصدر في لبنان والمتمثل في حركة أمل، حيث كانت إيران تعتقد أن الزعيم الجديد لأمل وهو نبيه بري أقل طواعية لها من حزب الله، كما أن ولاءه أكثر للحكم السوري.

وكانت غاية إيران من هذا الحزب جعله ورقة لها -تحجِّمها أو تترك لها العنان متى شاءت- لتخدم مشروع التمدد الإيراني في المنطقة وفي العالم.

وقد وضعت إيران عدة أهداف لعمل الحزب منها:

١- استقطاب الشيعة في لبنان حول الحزب، بدون إلغاء حركة أمل لجعلها واجهة سياسية.

٢- تقليم أظافر الفلسطينيين في لبنان، واحتواء تنظيماتهم.

٣- تحجيم الطوائف اللبنانية الأخرى، سواء بتحجيم زعاماتهم، أو إبراز زعماء آخرين موالين لمشروعهم.

٤- التحالف مع نظام الأسد في سوريا.

٥- كسب شعبية داخل العالم الإسلامي.

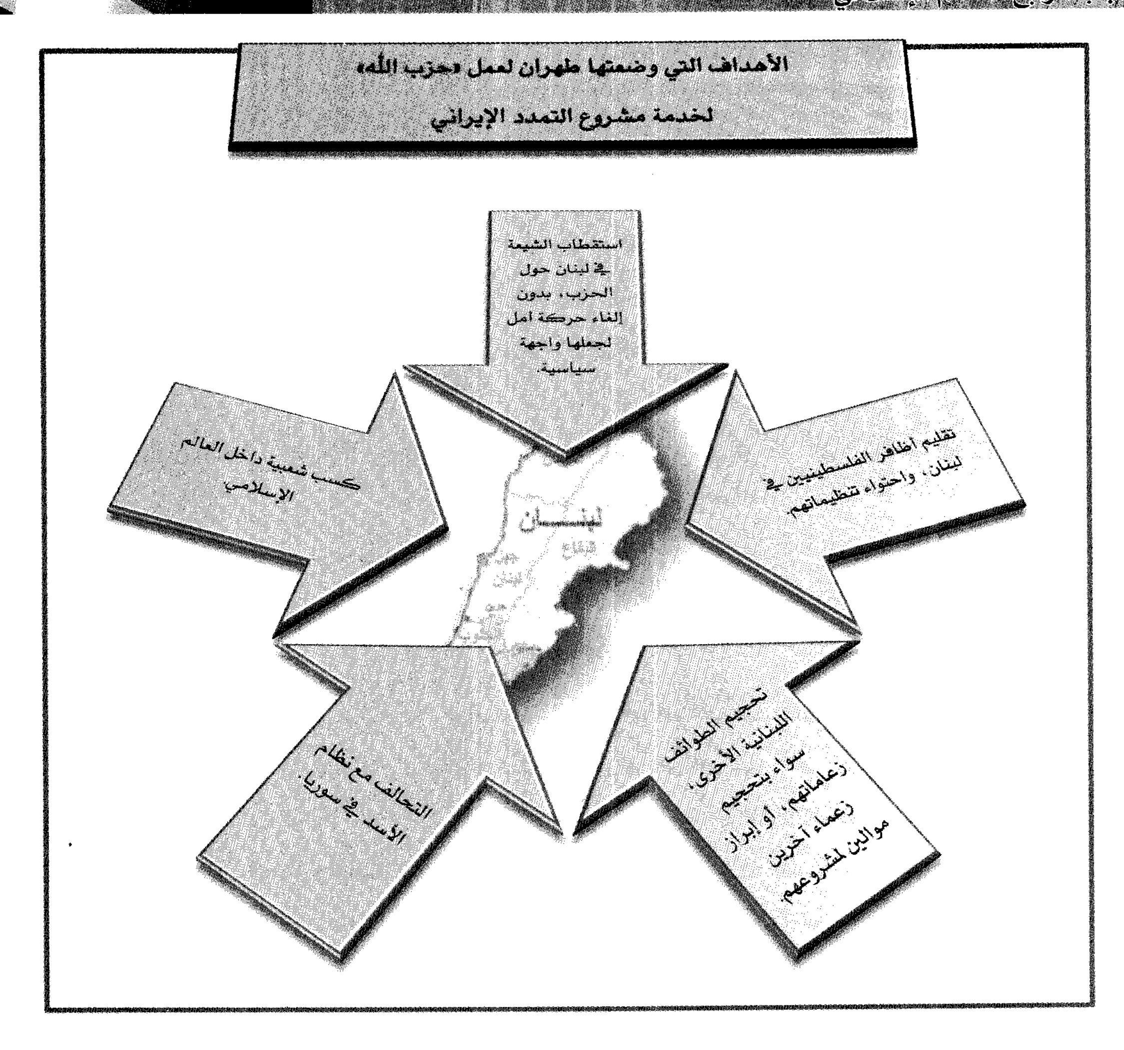
وكانت آليات الحزب لتحقيق تلك الأهداف:

١- المال الإيراني لإقامة مشاريع اجتماعية، وتعليمية وصحية؛ لاستقطاب شيعة لبنان.

٢- إقامة صرح إعلامي متمثل في صحف، وقنوات تلفزيونية وفضائية وإذاعية.

---

(١) مرجع سابق.



٣- إنشاء ذراع عسكري قوي للحزب، وتزويده بالسلاح والتدريب عليه، وعلى العمليات العسكرية.

٤- شنّ حرب عصابات ناجحة على إسرائيل لإخراجها من جنوب لبنان، وتلك الورقة الإسرائيلية تحقق لها عدة أهداف، منها أنها تسحب البساط من الفلسطينيين، وتقلل نفوذهم في لبنان، وأنها دعاية جيدة للحزب داخل العالم الإسلامي.

وحتى عام ٢٠٠٨م نجح الحزب في تحقيق أكثر هذه الأهداف، ولكن بعد هذا التاريخ بدأت صورة الحزب تتآكل على الصعيد الداخلي والخارجي، عندما حرَّك قواته للسيطرة على بيروت الغربية التي يقطنها غالبية السُّنّة، ثم تبع ذلك اتفاق الدوحة الذي جاء ليكرِّس هيمنة حزب الله، ويعيد ترتيب المشهد السياسي اللبناني بما يتلاءم مع المشروع الإيراني، وتكريس وجوده كدولة داخل الدولة اللبنانية، ولكن هذا الذي أقدم عليه الحزب أثَّر على صورته ليس في لبنان فحسب، لكن في الخارج كشعبيته في صفوف أهل السنة كبطل مقاوم لإسرائيل.

تأثير الاستراتيجيات الإقليمية والدولية على الداخل اللبناني:

في المنطقة الآن يتصارع مشروعان: أمريكي إسرائيلي، ومشروع إيراني شيعي، ولكل مشروع من هذين المشروعين أهدافه واستراتيجياته، وأدواته وأساليبه، وهناك مشروع ثالث، أو بقايا المشروع العربي، والذي يحاول أن يتجنب نتائج وآثار تصادم أو اتفاق المشروعين السابقين.

والصراع الداخلي في لبنان يتأثر بالصراع الإقليمي والدولي، وهنا نلحظ عدة مشاهد من هذا الصراع تدور كلها حول ثلاثة أطراف هي: إيران أمريكا وسوريا:

أولاً: أمريكا:

فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حوَّلت الولايات المتحدة وجهتها إلى التحالف مع الشيعة في حملتها لتأديب المنطقة التي أخرجت هؤلاء الإرهابيين -وفق النظرة الأمريكية-، ووصفت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كولندليزا رايس هذه المنطقة بالموبوءة.(١)

وتكالبت مراكز الدراسات الأمريكية على التوصية بضرورة التحالف مع الشيعة، ويعرض ولي نصر(٢) -وهو أكاديمي أمريكي من أصل إيراني شيعي، ومدير مركز الدراسات الإيرانية في الولايات المتحدة- في كتابه صحوة الشيعة الصادر في عام ٢٠٠٧م لتأثير الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق في صعود الشيعة؛ إذ كان الغزو في حقيقته انتصارًا إيرانيًا وشيعيًا، وتشكّلت في أعقابه صحوة شيعية شملت العالم الإسلامي، وأدت بطبيعة الحال إلى نزاعات وأزمات طائفية على امتداد العالم الإسلامي، أعادت مرحلة البحث في التاريخ الإسلامي وتشكُّل الفِرَق والطوائف.

ويرى هذا الباحث أنّ الولايات المتحدة تخطئ إذا لم تأخذ بعين الاعتبار واقع المنطقة الجديد، ألا وهو تنامي نفوذ الشيعة، وإزاحتهم للنظام الذي كان سائدًا طيلة عقود، والذي يقوم على هيمنة أنظمة سنيّة مستبدّة، قامت بممارسة القمع والتمييز الديني (وأحيانًا العنصري)، ضدّ أقلياتها الشيعيّة، تلك الأقليات التي أصبحت اليوم في عدد من الدول العربية -كالعراق ولبنان والبحرين- أكثريات تطالب بحقّها في مزيد من المشاركة السياسية، إن لم يكن بحكم البلد ككلّ:

حيث يتقاسم اليوم الشيعة والأكراد الحكم فعليًا في العراق المُفَدْرَل.

وفي لبنان حيث لم يعلن حزب الله علنًا بعد مطالبته بالمثالثة، ولكنّه مطلب يمكن إعلانه حين يأتي وقته، وحيث يكتفي الحزب اليوم بالمماطلة بمزيد من المشاركة في الحياة السياسية، وفي آليات اتخاذ القرار الداخلي والخارجي للبنان، أي مشاركة الشيعة بشكل أكبر في الحكم، ما يعني تقليص نفوذ الأكثريّتين الباقيتين، أي: المارونية التي حكمت منذ الاستقلال وحتى الحرب الأهلية عام ١٩٧٥م، والسنيّة التي حكمت منذ انتهاء تلك الحرب مع إعلان اتفاق الطائف، وحتى مقتل رفيق الحريري الذي يمكن أن يكون أحد أسباب عملية الاغتيال تلك -ومن نتائجها أيضًا- تغيير موازين القوى الداخلية والإقليمية لمصلحة الشيعة.

مع العلم أن هذا الباحث الأمريكي من أصل إيراني قد كتب ملخص هذا الكلام في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر، في مقال له بإحدى الدوريات الأمريكية الشهيرة كنصيحة موجَّهة للإدارة الأمريكية.

ولكن كيف نتعرف على الأهداف الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في المنطقة في عهد أوباما؟

تحت عنوان إعادة تعريف الأولويات الاستراتيجية الأمريكية كتب كيهان بارغيزار الأستاذ الزائر في جامعة هارفارد، وأستاذ العلاقات الدولية بجامعة أزاد الإسلامية بطهران(٣) يقول: «إن الأزمات في

(١) جزء من الحوار الذي دار مساء الأربعاء ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥م بين رايس وأعضاء لجنة الشئون الخارجية في مجلس الشيوخ، نقلاً عن صحيفة الشرق الأوسط الصادرة في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٥م.

(٢) صحوة الشيعة، ولي نصر، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

(٣) في مقال تحت عنوان (إيران والشرق الأوسط والأمن العالمي) نُشر بدورية ortadogu etutleri عدد يوليو ٢٠٠٩م، ونشره تقرير واشنطن في ١١ أكتوبر ٢٠٠٩م.

العراق وأفغانستان ولبنان قد زادت أهمية قضايا الشرق الأوسط وارتباطه بالأمن العالمي من خلال أمرين: الأول عن طريق تغيير دور الفاعلين الإقليميين والدوليين. والثاني عن طريق تغيير طبيعة التهديدات الأمنية».

وفيما يتعلق بتغيير دور الفاعلين على المستوى الإقليمي يَعتبر الكاتب أن الأزمات الإقليمية قد أنتجت تغييرات جيوبولوتيكية في جانبين أساسيين الأول: ترابط التطورات السياسية في الدول الإقليمية، فمن شأن أيّ تطور سياسي في بلدٍ ما التأثير على البلدان الأخرى. والثاني: التحول في الدور التقليدي، والنفوذ والمصالح الخاصة بالفاعلين الإقليميين، وغير الإقليميين.

وبالنسبة للجانب الأول يرى بارغيزار أن الأزمة أدت إلى ارتباط القضايا الأفغانية بالأوضاع في الشرق الأوسط. وقد أدَّى صعود الجماعات الشيعية إلى السلطة في العراق، ومطالب الحكومة الشيعية العراقية المستمرة ببناء علاقات وثيقة مع إيران إلى زيادة دور إيران ليس فقط في الديناميات السياسية العراقية، بل في عموم العالم العربي، وخاصة في لبنان.

ويرى إلياس حنا[1] أنه يمكن استشراف أهداف الاستراتيجية الأمريكية لأوباما في الشرق الأوسط **فيما يلي:**

١- أولوية الحل الفلسطيني الذي سيساهم في الحل الإيراني.

٢- تغيير صورة أمريكا في المنطقة.

٣- ضرورة إيجاد استراتيجية خروج مشرِّفة لأمريكا من أفغانستان.

٤- حل المعضلة النووية الإيرانية، خاصة السلاح النووي، وطريقة التوفيق بينها وطمأنة كل من إسرائيل والعرب.

٥- إيجاد استراتيجية بديلة قد تكون عنيفة إذا فشل البعد الدبلوماسي.

وترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاث دول: تركيا والسعودية ومصر، أما إسرائيل فهي قوة في الجيب.

وتمثل لبنان في الاستراتيجية الأمريكية بُعدين رئيسين: أولهما: أنه منطلق لتهديد أمن إسرائيل. وثانيهما: أن أرضه أصبحت مأوًى للإرهابيين -بالتعريف الغربي- وملاذًا لجماعات إسلامية يُشتبه في ارتباطها بالقاعدة، خاصة داخل المخيمات الفلسطينية وفي المناطق السنية.

ثانياً: إيران:

تبدو لبنان في الاستراتيجية الإيرانية بُعدًا مهمًا في تحقيق أهدافها البعيدة والمتمثلة في بسط نفوذها وهيمنها على المنطقة، وحده الأدنى هو أن يكون لإيران الدور الرئيس في تشكيل أمن المنطقة، ويكون لها نصيب الأسد في معادلة توازن القوى في الخليج.

وينقل السيد زهره عن كيهان بارزيجار، وهو أستاذ بجامعة آزاد الإسلامية الإيرانية قوله: إن اندلاع الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م كان بطبيعة الحال نقطة التحول الكبرى في اتجاه استغلال العامل الشيعي في سياسة إيران الخارجية. وقبل كل شيء، شجَّعت الثورةُ الشيعةَ على أن يعبِّروا عن هويتهم المتميزة بالمقارنة مع الهويات الأخرى.

لكن وجود النظام الشيعي في العراق، والسياسات القمعية في الدول العربية حالت لفترة طويلة دون الاستفادة من العامل الشيعي في السياسة الخارجية الإيرانية.

ويسجل الكاتب أنه من منطلق فلسفتها الأيديولوجية، حاولت الثورة الإسلامية تغيير الوضع القائم في المنطقة بوسائل معروفة. وكان العنصر الأساس هنا هو القوى الشيعية التي ظلت مهمَّشة في بلدانها السنية.

(١) صحيفة الشرق الأوسط، عدد ١١١٤٩، ٧ يونيو ٢٠٠٩م.

واعتبرت الدراسة أن الصراع بين القوى الشيعية والسنية في المنطقة اليوم هو نتاج لصعود الشيعة في العراق وفي المنطقة، وأن ميزان القوة السياسية في المنطقة قد تحول لصالح الشيعة. ويقول كاتب الدراسة: «إن مخاوف دول المنطقة من هلال شيعي مبنية على بعض الحقائق: أهمها أن التحالف الإيراني مع القوى الشيعية سوف يُخِلّ بموازين القوى السياسية في دول المنطقة، ويهدِّد السيطرة السنية على مقاليد السلطة والحكم في هذه الدول».(1)

قبل الانتخابات اللبنانية بأيام قليلة نقلت وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا تعليقًا بالحرف يقول: «إن انتصار مشروع إيران في لبنان سيعطي إشارة البدء لانتصارها في كلّ مكان!!».(2)

قبل الانتخابات اللبنانية بأيام قليلة نقلت وكالة الأنباء الإيرانية إيرنا تعليقًا بالحرف يقول: «إن انتصار مشروع إيران في لبنان سيعطي إشارة البدء لانتصارها في كلّ مكان!!».

وبعده بأيام قليلة كشف تقرير فرنسي جديد(3) يحمل عنوان «إيران والتوازن الجغرافي- السياسي في الشرق الأوسط»، وهو بحث مهم يقع في أكثر من مائتي صفحة، أعدته بعثة برلمانية ضمت ١٥ نائبًا فرنسيًا من مختلف الاتجاهات السياسية برئاسة جان – لوي بيانكو. وقد تشكلت هذه البعثة بقرار صادر عن لجنة الشئون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية، واستغرق عملها ١٠ أشهر، زارت خلالها إيران وسوريا، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين والأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، والتقت عددًا كبيرًا من المسئولين في هذه الدول، كما التقت مسئولين ودبلوماسيين وخبراء فرنسيين وأجانب معنيين بالملف الإيراني.

هذه العناصر كلها تُضفي أهمية خاصة على مضمون تقرير البعثة؛ حيث أشار هذا التقرير إلى الدور الإيراني في الساحة اللبنانية قائلاً: «إن علاقات إيران مع لبنان تمر عبر حزب الله، وليس عبر الحكومة، وإن الحزب يشكِّل الركيزة الأساسية للتحالف الاستراتيجي السوري – الإيراني، وإن سلاح الحزب يمنحه القدرة على ضرب إسرائيل في حال تعرضت المصالح الحيوية السورية أو الإيرانية لأي تهديد أو خطر».

وذكر التقرير أن حزب الله يقوم حاليًا بشراء أراضٍ في جنوب شرق لبنان، بدعمٍ مالي إيراني؛ من أجل إيجاد تواصل بين شيعة الجنوب وشيعة البقاع.

وأوضح أن إيران تملك حاليًا نفوذًا في صفوف الشيعة اللبنانيين، لكن التحالف بين حزب الله والعماد ميشال عون قد يساعد الإيرانيين على توسيع نطاق نفوذهم ليشمل المناطق المسيحية.

وكشف التقرير أن هدف إيران في لبنان هو إيجاد توازن جديد بين الطوائف لمصلحة الطائفة الشيعية؛ بحيث يرافق ذلك تعزيز النفوذ السياسي الشيعي في لبنان.

ونقل التقرير عن مسئول إيراني بارز هو علي أهاني السفير السابق في باريس والقريب من مرشد الجمهورية الإيرانية علي خامنئي قوله: ليس ممكنًا أن يحدث أي تقدم في لبنان إذا ما ظل البعض في هذا البلد يرفض الإقرار بحدوث تغيير في موازين القوى بين مختلف المجموعات التي يتكون منها لبنان.

لقد حاولت إيران جني ثمار غرسها في لبنان، واختارت اللحظة المناسبة لذلك، وهي اشتعال التوتر بينها وبين الولايات المتحدة على خلفية تقسيم الغنائم بينهما، وسارعت إيران في التحرك، محاولة إظهار

(1) أخبار الخليج، الخميس ٢٩ /١٠/٢٠٠٩م.
(2) وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا»، ٢١ /٥/٢٠٠٩م.
(3) صحيفة الوطن الكويتية ٢٠٠٩/٦/٥م.

أوراقها في لعبة الشد والجذب مع أمريكا، فهناك النفط وخطوط نقله، وهناك ورقة الانتحاريين الذين يمكن إرسالهم إلى دول مختلفة، وإحداث القلاقل في هذه الدول، وهناك أيضًا أفغانستان وطائفة الهزارة الشيعية، والصلة بين المخابرات الإيرانية وبعض زعماء الطاجيك، وهناك أيضًا شيعة الخليج والتأثير الإيراني عليهم، وهناك الورقة العراقية وشيعة الجنوب، بالإضافة إلى الورقة السورية، فضلاً عن الورقة الفلسطينية المتمثلة في دعم حماس بعد فوزها في الانتخابات، وأخطر هذه الورقات على الإطلاق هي ورقة لبنان وحزب الله.

إيران تريد الاحتفاظ ببرنامجها النووي الذي هو طريقها الفعَّال لكي تتبوأ مركز القوة العالمية؛ لذلك فإنها باتت تفعِّل أوراقها في المنطقة، خاصة في مناطقها الرخوة بدءًا من العراق، ومرورًا باليمن، وانتهاء بلبنان.

إيران تريد الاحتفاظ ببرنامجها النووي الذي هو طريقها الفعَّال لكي تتبوأ مركز القوة العالمية؛ لذلك فإنها باتت تفعِّل أوراقها في المنطقة، خاصة في مناطقها الرخوة بدءًا من العراق، ومرورًا باليمن، وانتهاء بلبنان.

ثالثًا: سوريا:

إن الحلم بإعادة دولة الشام -كما كانت عليه في القرون السالفة- هو أمر ظل يداعب حكام دمشق؛ إذ بواسطة هذا الدور تلعب سوريا دورًا إقليميًا ليس داخل نطاقها الحدودي الضيق، ولكن يمتد ليشمل لبنان والأردن، ومن ثَم حاول الحكم السوري امتلاك أوراق سياسية تكون بمثابة أداة يتم من خلالها الاعتراف به بمقتضاها وبدوره المتنامي.

ولعل المثال الأبرز في ذلك تحالفه مع أمريكا ضد العراق في حرب الخليج الثانية، وبمقتضاه قبض تفويضًا أمريكيًا دوليًا لحسم الأمور لصالح سورية في لبنان، وهو ما حدث عندما تدخلت القوات السورية، وأخرجت العماد ميشيل عون من قصر الرئاسة، وأطاحت به دون أن يثير تدخلها احتجاجًا دوليًا كما جرت العادة في مثل هذه الأمور.

ولبنان يمثل للحكم السوري أهمية أكثر من الجولان، فهو بمثابة رأس حربة لمشروعه وطموحاته الإقليمية، فأوضاع لبنان واستقراره تهمّ أطرافًا عديدة، فالقدرة على التحكم في هذه الأوضاع تجعل سوريا بمثابة محط أنظار كثير من القوى الإقليمية والدولية. ففي عام ١٩٧٥م طلب كسينجر وبتشجيع إسرائيلي من حافظ الأسد دخول القوات السورية إلى لبنان؛ للتصدي للهيمنة الفلسطينية الإسلامية على لبنان بعد هزيمة حزب الكتائب أمام المقاومة الفلسطينية في الحرب الدائرة هناك.

ولكن ورقة لبنان بداخلها أوراق أخرى مهمة بالنسبة للحكم السوري مثل: حزب الله، وسوق العمل اللبناني الذي يشغله حوالي مليون عامل سوري، وعمولات الشخصيات السورية ذات النفوذ من أرباح الشركات اللبنانية.

اعتمد الحكم السوري على عدة أدوات لزيادة مساحة نفوذه وتأثيره في لبنان منها:

١- أذرع المخابرات الطويلة، والتي تصل إلى عدد كبير من التنفيذيين، وضباط الجيش، والأمن العام اللبناني من جميع الطوائف، وتهديدهم بملفات مالية وأخلاقية وغيرها.

٢- الاغتيالات والاعتقالات والخطف ضد كل من تبدو منه نزعة للتمرد على النفوذ السوري.

٣- بث روح الفُرْقَة داخل الطائفة الواحدة، وتشجيع الانقسامات، وتعدد الزعامات.

٤- ولكن مع نهاية التسعينيات وبروز قوة حزب الله تراجع الدور السياسي السوري في لبنان نسبيًا لصالح إيران، ولكن التحالف بينهما يجعل ورقة حزب الله تعمل لصالح الطرفين، وليس لطرف واحد، ولكن يبقى حزب الله في النهاية صنيعة إيرانية.

الانتخابات اللبنانية وتفاعلات الداخل والخارج

في يوم السابع من يونيو كان الموعد مع الانتخابات النيابية اللبنانية التي ينتظرها الجميع، وبدا أنه كما وُجِدَ تنافس داخلي وصراع بين الطوائف، وصراع داخل كل طائفة من الطيف اللبناني، اشتد الصراع الإقليمي وتجلياته أيضًا في لبنان، سواء من التحالف الإيراني السوري، أو الهيمنة الأمريكية؛ حيث يريد كل طرف أن يُثبت للطرف الآخر أن ورقة لبنان لازالت في جعبته.

وكانت النتيجة هي فوز الأغلبية السابقة (المؤلفة من زعيم غالبية السنّة سعد الحريري، وزعيم غالبية الدروز وليد جنبلاط، وحزب الكتائب والقوات اللبنانية الممثِّلين لقرابة نصف المسيحيين)، بـ ٧١ مقعدًا من أصل ١٢٨. بينما الأقلية السابقة (تحالف ٨ آذار/مارس، المؤلف من حزب الله وحركة أمل الشيعيتَيْن، وقرابة نصف المسيحيين كما تمثّلهم مجموعة ميشيل عون)، ظلت أقلية، فنالت ٥٧ مقعدًا.

واللافت أنّ الميول الانتخابية كانت محسومة تمامًا عند الطوائف المسلمة، فصوّت السنّة لمرشحيهم بنسبة تتجاوز ٨٨٪، والشيعة بنسبة ٩٠٪، والدروز بنسبة ٩٢٪ ولكنّ الميول كشفت، في الوقت ذاته، عن انقسام في صفوف المجموعات المسيحية المتنازعة، بحيث آل إلى السنة والدروز أمر ترجيح فريقي الكتائب والقوات اللبنانية حلفاء ١٤ مارس، وتولى الشيعة دعم مرشحي الجنرال عون المسيحيين، وإن كان مسيحيو ١٤ آذار قد حازوا على ٥٨٪ من أصوات المسيحيين، في حين حصل مسيحيو المعارضة على نسبة ٤٢٪ من أصوات المسيحيين في لبنان.

ويشبِّه إلياس حنا[1] هذه الانتخابات في المناطق السنية والشيعية في لبنان بأنها أشبه بالتعيين، بينما جرت المعركة الحقيقية في مناطق المسيحيين.

مغزى هذه النتيجة:

١- أن سلاح حزب الله ليس كما يدَّعي الحزب يحوز إجماع اللبنانيين، بل هو شبه إجماع داخل الطائفة الشيعية، بينما هو مرفوض من غالبية ساحقة من السنة، وحوالي أكثر من نصف المسيحيين على الأقل.

٢- تراجع واضح لنفوذ الجنرال ميشيل عون داخل طائفته المارونية؛ فقد رسب في الانتخابات أربع وزراء من الوزراء المحسوبين عليه، وتراجعت كتلته من ٣٥ نائبًا في البرلمان الماضي إلى ٢٤ نائبًا مسيحيًّا في الجديد، وبذلك تسقط نظرية عون، والتي ملأ الدنيا بها صراخًا من أنه يمثل الكتلة الأكبر بين المسيحيين.

٣- نجاح الحريري المنقطع النظير في تجميع أكثرية ساحقة من أهل السنة حوله، وعمله على ترضية معظم التكتلات والزعامات السنية، خاصة في طرابلس، سواء بالمال أو الوعد بالمشاركة في صنع القرار داخل السنة.

٤- إحباط المشروع الإيراني للبنان الذي يقوم على إعطاء المسيحيين مزيدًا من الصلاحيات الرئاسية في مقابل إعطاء رئاسة الوزراء إلى الشيعة، أو على الأقل إبقاء سلاح حزب الله بعيدًا عن التجاذبات الداخلية اللبنانية.

وبالرغم من هذه النتيجة فقد فشل تحالف ١٤ آذار في استثمار هذا النجاح، وترجمته على الأرض في شكل حكومة تدير الأمور اللبنانية وذلك لعاملين:

١- تلويح حزب الله وحلفائه بالعودة إلى لغة السلاح، وتكرار أحداث السابع من أيار عند اجتياح ميليشيات الحزب للمناطق السنية في بيروت.

٢- انسحاب الدروز من التحالف، والحملة العنيفة التي أطلقها زعيمهم جنبلاط على السنة، وعلى

(1) http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2E4D2D88-4C13-4E32-A797-95E3C79484D3.htm

مسيحيي الرابع عشر من آذار، هذا الموقف بمصطلح اللبنانيين إعادة للتموضع، بعد أن شعر جنبلاط أن الطرف الأقوى في المعادلة الداخلية هم الشيعة، وأن بوادر النصر تلوح في الأفق إقليميًا لصالح إيران.

وقد اضطرت قوى الأكثرية إلى الرضوخ للأمر الواقع، والموافقة على تشكيل حكومة أُطلق عليها حكومة الوحدة الوطنية، تتيح للمعارضة الثلث، بينما تجعل للرئيس المسيحي حصة قادرة على عرقلة أي قرار حكومي بصيغة ١٥ + ١٠ + ٥، وهذا يعني أن الرئيس الماروني، والتحالف المعارض الذي يسيطر عليه الشيعة وعون قادرون على تعطيل الحكومة والحد من دورها.

ولكن تشكيل الحكومة ظل متعثرًا حتى كتابة هذه السطور بسبب ظاهري، وهو إصرار عون على مطالبه التعجيزية.

ولكن الأسباب الخارجية تبدو أكثر تعقيدًا، فبما أن المحادثات النووية بين إيران والدول الغربية متعثرة، فإن تشكيل الحكومة اللبنانية سوف يتعثر ويتأخر، حتى ولو تمت المصالحة السعودية السورية، أو السورية الأمريكية؛ فحزب الله القوة الأكبر على الساحة اللبنانية سيعرقل تشكيل هذه الحكومة بتركه العنان لحليفه عون كي يضع شروطه على الطاولة، ولكنه مستعد للضغط عليه كما فعل بالدوحة حين تستقر إيران على صيغة محددة بالنسبة لبرنامجها النووي في اتفاقها مع الغرب.

معلومات إضافية

نص «اتفاق الدوحة» بين الفرقاء اللبنانيين:

فيما يلي نص «اتفاق الدوحة» الذي تم التوصل إليه يوم الأربعاء ٢١ مايو ٢٠٠٨م لحل الأزمة السياسية في لبنان بين الموالاة والمعارضة والمستمرة منذ ١٨ شهرًا:

«**أولاً**: اتفق الأطراف على أن يدعو رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري المجلس للانعقاد خلال ٢٤ ساعة طبقًا للقواعد المتبعة للانتخاب، والاتفاق على اختيار العماد ميشيل سليمان لرئاسة الجمهورية، علمًا بأن هذا هو الأسلوب الأمثل من الناحية الدستورية في هذه الظروف الاستثنائية.

ثانياً: تشكيل حكومة وحدة وطنية لبنانية من ٣٠ وزيرًا توزع على ١٦ للأكثرية، و١١ للمعارضة، و٣ للرئيس، وتتعهد كافة الأطراف بمقتضى هذا الاتفاق بعدم الاستقالة، أو إعاقة عمل الحكومة.

ثالثاً: اعتماد القضاء طبقًا لقانون ١٩٦٠ كدائرة انتخابية في لبنان؛ بحيث يبقى قضاءا (مرجعيون وحصبيا) دائرة واحدة، وكذلك قطاع (الهرمل والبقاع الغربي راشية)، وفيما يتعلق ببيروت سيتم تقسيمها على الوجه التالي:

الدائرة الأولى (الأشرفية، رميل، الصيفي). الثانية (الباشورة، المدور، المرفأ).

الثالثة (ميناء الحصن، عين المريثا، المزرعة، المصطبة، رأس بيروت، زقاق البلاط).

الموافقة على إحالة بنود الإصلاحات الواردة في اقتراح هذا القانون المحال إلى المجلس النيابي، والذي أعدته اللجنة الوطنية لإعداد قانون الانتخابات برئاسة الوزير فؤاد بطرس لمناقشته ودراسته، وفقًا للأصول المتبعة.

رابعاً: وتنفيذًا لنص اتفاق بيروت (السابق) المشار إليه في الفقرتين الرابعة والخامسة واللتين نصتا على اتفاق الأطراف على:

١- يتعهد الأطراف بعدم العودة إلى استخدام السلاح لتحقيق مكاسب سياسية.

٢- إطلاق الحوار حول تعزيز سلطات الدولة اللبنانية بين كافة التنظيمات السياسية لسيادة هذه السلطة على أمن الأراضي اللبنانية، بما يضمن أمن الدولة واللبنانيين.

وبذلك تم إطلاق الحوار في الدوحة، وتم الاتفاق على حظر اللجوء إلى استخدام السلاح، أو العنف تحت أي ظرف، أو أيًا كان الغرض من ذلك، أو الاحتكام إليه فيما قد يطرأ بما يضمن عدم الخروج على الشراكة الوطنية القائمة على تصميم عيش اللبنانيين في إطار نظام ديمقراطي، وحصر السلطة الأمنية والعسكرية على اللبنانيين والمقيمين في يد الدولة، بما يضمن سلامة اللبنانيين كافة، وتتعهد الأطراف بذلك، وبتطبيق القانون، واحترام سيادة الدولة بحيث لا تكون هناك مناطق يلوذ فيها الفارون الهاربون من وجه العدالة، وتقديم كل من يقوم بانتهاك جرائم للقضاء اللبناني، ويتم الاعتراف بالرئيس فور انتخابه، وتشكيل حكومة الوحدة وطنية بمشاركة الجامعة العربية، وبما يعزز الثقة بين اللبنانيين.

خامساً: إعادة تأكيد التزام القيادات السياسية اللبنانية على وقف لغة التخوين أو التحريض السياسي أو المذهبي على الفور، وتتولى اللجنة الوزارية العربية إيداع هذا الاتفاق لدى الأمانة العامة للجامعة بمجرد التوقيع.

وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في مدينة الدوحة يوم ٢٠٠٨/٥/٢١م من قبل القيادات السياسية اللبنانية المشاركة في المؤتمر بحضور رئيس اللجنة العربية الوزارية وأعضائها».

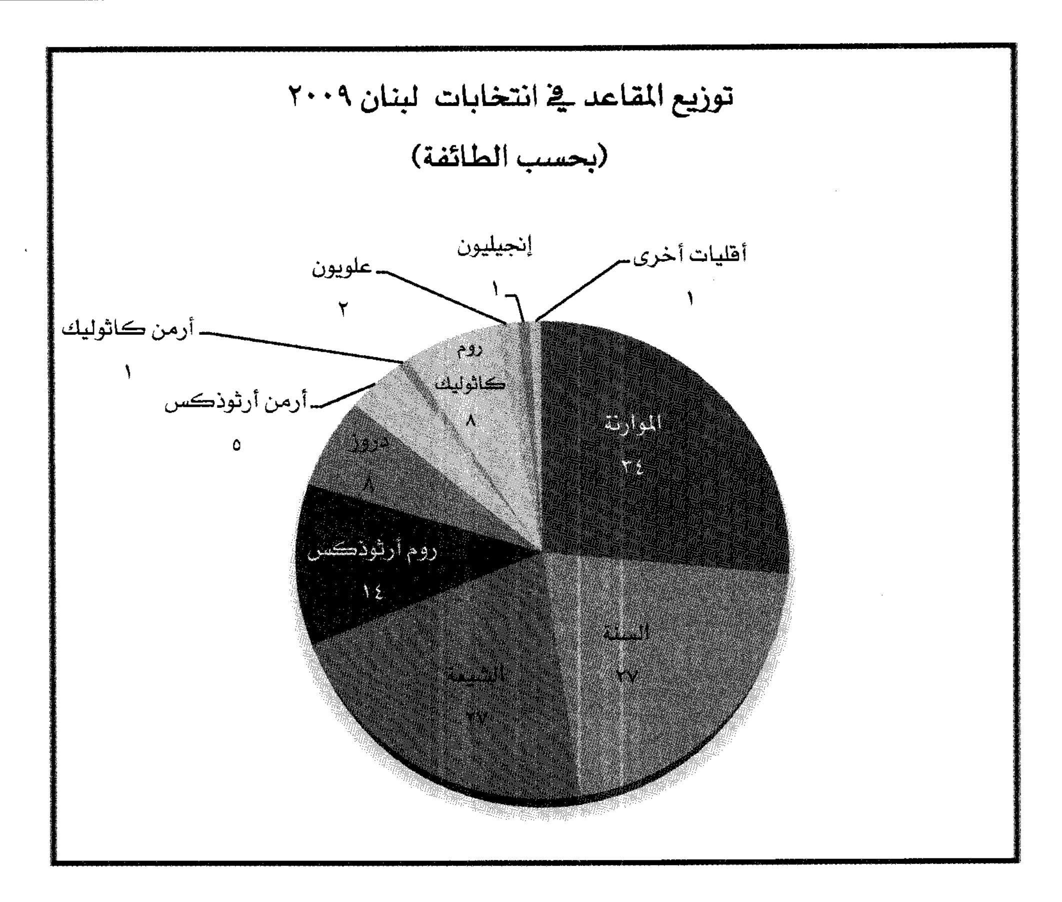
المصدر: موقع إسلام أون لاين، انظر الرابط:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1209357788485&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

❊ ❊ ❊

توزيع المقاعد في انتخابات مجلس النواب اللبنانية ٢٠٠٩م (بحسب الطائفة)

إجمالي المقاعد	الموارنة	السنة	الشيعة	روم أرثوذكس	دروز	أرمن أرثوذكس	أرمن كاثوليك	روم كاثوليك	العلويون	بروتستانت	أقليات أخرى
١٢٨	٣٤	٢٧	٢٧	١٤	٨	٥	١	٨	٢	١	١



مصدر الأرقام في الجدول: موقع الهيئة الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية

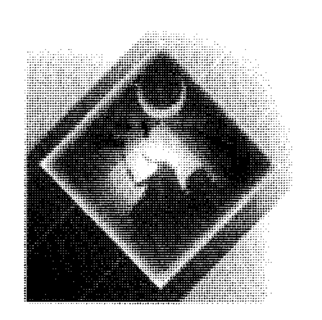
http://www.elections-lebanon.org

كيفية توزع المقاعد بين الأحزاب في البرلمان اللبناني:



المصدر:

جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٣٠٥ بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١٠م.



مصر «الإقليمية».. ومرتكزات تفعيل الدور «التجميعي» للأمة

مصطفى شفيق علام

سكرتير تحرير التقرير الاستراتيجي لمجلة «البيان»

ملخص الدراسة

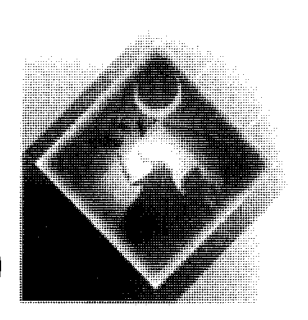
مع تزايد الأجندات «التفتيتية» التي باتت تهدِّد الأمة على كافة الأصعدة والمستويات عبر عدد من اللاعبين الدوليين والإقليميين؛ الذين تتقاطع أو تتكامل وربما تتعارض استراتيجياتهم إزاء الأمة ومقدراتها. باتت الحاجة مُلِحة إلى بلورة دور جديد لمصر «القائد» كـ«لاعب محوري» لا يمكن تجاهله للعمل بصورة «مضادة» لتلك المخططات والاستراتيجيات «التفتيتية» التي تُحاك خيوطها ليلاً ونهارًا دونما خفاء أو مواربة. لتنطلق مصر كقاطرة «تجميع» و«تركيز» لجهود الأمة؛ سعيًا نحو إيجاد واقع دولي جديد تتبوأ فيه الأمة الإسلامية مكانتها المستحقة وموقعها المأمول في عالمٍ بات لا يتعاطى بغير لغة القوة والمكانة والنفوذ.

فالدولة «القائد» هي التي تأخذ على عاتقها مهمة صُنع الوعي الجماعي، وتعميق الولاء لهذا الوعي، فضلاً عن قيامها بمهمة ترشيد الدول الإقليمية الأخرى وتوجيهها فكريًا وحركيًا نحو الاقتناع بالعمل المشترك، والوحدة السياسية بمختلف درجاتها. ويرتبط ذلك بما تحوزه تلك الدولة من محددات الثقل الإقليمي النوعي كمًا وكيفًا، ويقصد بالكمّ المقومات الديموجرافية، بينما يُقصد بالكيف المقومات الحضارية.

ومن ثَم يمكن وصف مصر بالدولة «المحورية» الأبرز في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، وفقًا لتعريف «بول كينيدي»؛ لاعتبارات تتعلق بالحجم السكاني والموقع الجيواستراتيجي، إضافة إلى الثقل الاقتصادي والثقافي والسياسي.

ويمكن القول: إن دور مصر الإقليمي قد بدأ يتقلص خلال العقدين الأخيرين بصفة عامة لحساب أدوار أخرى مناوئة أو منافسة، ويرجع ذلك إلى طائفتين من المعوقات: أولهما خارجي، قد لا نعوِّل عليه كثيرًا في التحليل، ليس تقليلاً من أهميته بقدر ما هو إعلاء لأهمية ما يليه. وثانيهما داخلي، وهو ما يتطلب وقفة جادة إذا كانت هناك نية وإرادة لاستدراك هذا التراجع، واستعادة ذلك الدور المفقود، لمصلحة مصر بالدرجة الأولى قبل أن يكون لمصلحة الأمة الإسلامية.

وهنا تأتي إشكالية البحث عن آليات فاعلة للتعامل مع تلك المعضلة؛ إذ ليس من المتصور في العلاقات الدولية أن يتخلى الفاعل الدولي - أيًا كان- عن دائرة اهتمام ما، يكون هو قائدها ومحور تفاعلاتها، لصالح دوائر أخرى قد لا يتجاوز دوره فيها عن «التابع» أو «الحليف» على أفضل تقدير.



مصر «الإقليمية».. ومرتكزات تفعيل الدور «التجميعي» للأمة

مصطفى شفيق علام

سكرتير تحرير التقرير الاستراتيجي لمجلة «البيان»

على الرغم من الانحسار النسبي الذي تعانيه مصر «الإقليمية»، وتراجع حضورها اللافت على صعيد ملفات دوائر اهتمامها التقليدية على المستويات «العربية» و«الإفريقية»، ومن ثم «الإسلامية»، فإن الدور المصري مازال يحمل بريقًا خاصًا تجد صداه في نفوس الكثير من أبناء الأمة الإسلامية، دون أن يقلل ذلك من حتمية إعادة النظر في طبيعة هذا الدور وأدواته وتجلياته؛ كي يتناسب ومكانة مصر التاريخ والحاضر والمستقبل.

ومع تزايد الأجندات «التفتيتية» التي باتت تهدّد الأمة الإسلامية على كافة الأصعدة والمستويات، عبر عدد من اللاعبين الدوليين والإقليميين؛ الذين تتقاطع أو تتكامل وربما تتعارض استراتيجياتهم إزاء الأمة ومقدراتها. باتت الحاجة ملحة إلى بلورة دور جديد لمصر «الإقليمية» كـ«لاعب محوري» «Pivotal Actor» لا يمكن تجاهله؛ للعمل بصورة «مضادة» لما سبقت الإشارة إليه من مخططات واستراتيجيات «التفتيت» التي تُحاك خيوطها ليلاً ونهارًا دونما خفاء أو مواربة. لتنطلق مصر كقاطرة «تجميع» و«تركيز» لجهود الأمة؛ سعيًا نحو إيجاد واقع دولي جديد تتبوأ فيه الأمة الإسلامية مكانتها المستحقة وموقعها المأمول في عالم بات لا يتعاطى بغير لغة القوة والمكانة والنفوذ.

وفي هذه الورقة نبحث في مقومات ومرتكزات الدور المصري الفاعل في محيطه «الإقليمي»، ومن ثم «الدولي»، وجدارة هذا الدور في صياغة واقع جديد للأمتين العربية والإسلامية في العلاقات الدولية للعب دور «الفاعل»، بدلاً من دور «المفعول» بكافة أنواعه، سواء «به» أو «فيه» أو «لأجله» أو «معه» أو غير ذلك من أنواع «المفعولات».

وذلك عبر الإجابة على عدد من التساؤلات البحثية تتعلق بماهية المرتكزات أو المحددات التي تؤهل مصر للعب دور فاعل ومضاد لاستراتيجيات التفتيت التي تُرَاد بالأمة؟ وماهية مثبطات ومعوقات تفعيل هذا الدور؟ وكيف يمكن إبطال تلك المعوقات وتجاوز آثارها السلبية؟ وهل يمكن ابتكار أدوات ووسائل غير تقليدية تصب باتجاه اضطلاع مصر بدورها «التجميعي» المطلوب، دونما إضافة مزيد من الأعباء -الداخلية والخارجية- على الدولة المصرية؟ أم إن الأمر لا يتطلب ابتكار أدوات جديدة بقدر ما يتطلب تفعيلاً حقيقيًا لما تمتلكه مصر واقعًا من أدوات مهمة بهذا الصدد؟

وتستخدم الورقة منهج «قياس قوة الدولة: Measuring National Power» لتحليل مرتكزات الدور المصري «الإقليمي: Regional Role»؛ وذلك لبيان جدارة مصر وقدرتها على إنجاز الدور «التجميعي» المنشود لبعث الأمة

الإسلامية، وذلك بالإضافة إلى توظيف مفهوم «التغير في السياسة الخارجية: Foreign Policy Change» كمنطلق مفاهيمي تحليلي «Analytic Concept»؛ لتقصي دوائر الحركة والاهتمام «Movement Circles» في السياسة الخارجية المصرية ومداها وتطوراتها لدى صانع القرار في مصر؛ وذلك لمعرفة موقع الأمة الإسلامية على أجندة السياسة المصرية من جهة، وبيان حاجة مصر إلى إعادة النظر في تلك الدوائر لتفعيل دائرتها «الإسلامية» من جهة أخرى.

أولاً: السياسة الخارجية المصرية.. دوائر الاهتمام ومحددات التغيير:

إن الحديث عن دور مصر «الإقليمي» كـ«دولة قائد» أو «ربّان» «Pilot State» تهدف -أو يجب أن تهدف- إلى بلورة جهود الأمة وتجميعها نحو بلوغ مكانتها المرجوة في النظام الدولي، يتطلب أول ما يتطلب معرفة موقع الأمة الإسلامية من السياسة الخارجية للدولة المصرية، وهو ما يقودنا إلى تناول مفهومي «دوائر الاهتمام» أو «دوائر الحركة: Movement Circles» في السياسة الخارجية المصرية، والتغير في السياسة الخارجية «Foreign Policy Change» للدول ومحدداته وأنماطه.

إن الحديث عن دور مصر «الإقليمي» كـ«دولة قائد» أو «ربّان» «Pilot State» تهدف -أو يجب أن تهدف- إلى بلورة جهود الأمة وتجميعها نحو بلوغ مكانتها المرجوة في النظام الدولي، يتطلب أول ما يتطلب معرفة موقع الأمة الإسلامية من السياسة الخارجية للدولة المصرية.

دوائر الاهتمام.. «الأمة الإسلامية» الحاضر الغائب:

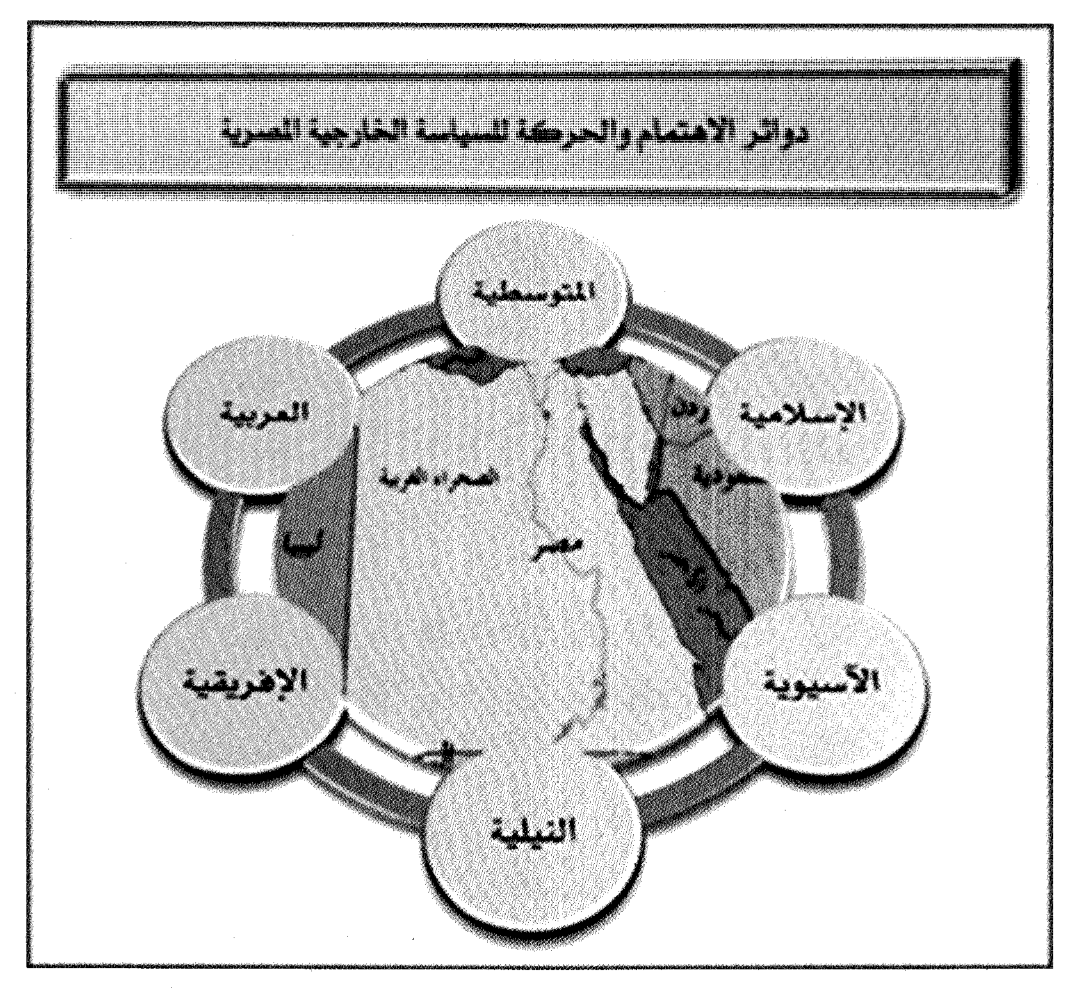
مع انفراط عقد الدولة العثمانية -التي كانت مصر إحدى ولاياتها الرئيسة- وزوالها رسميًا على يد مؤسس تركيا الحديثة ذات الصبغة العلمانية مصطفى كمال أتاتورك عام ١٩٢٤م، أصبح العالم الإسلامي يعيش لأول مرة منذ تأسيس الدولة الإسلامية بالمدينة المنورة على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أربعة عشر قرنًا، من دون كيان جامع -ولو بصورة رمزية- يُعبِّر عن وحدة الأمة الإسلامية ورمزها السياسي المُعبَّر عنه بالخلافة، فمنذ ذلك الحين شقت الدول القومية «Nation States» طريقها لتغطي خلال فترة وجيزة خريطة العالم الإسلامي برمته، لاسيما مع بدء مرحلة انتهاء الحقبة الاستعمارية كأحد التجليات التي ميزت عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ولقد صاحب هذا التغير الكبير الذي شهده العالم الإسلامي إبان تلك المرحلة تنامي الجدل بين تيارين فكريين أساسيين؛ أولهما: ينطلق من مرجعية دينية يرى ضرورة استعادة مفهوم الأمة الإسلامية الواحدة ذات الإطار الجامع. وثانيهما: ينطلق من مرجعية غربية لا دينية يرى حتمية التخلي عن كل ما هو إسلامي واستبدال واحدية الأمة بالدول القومية ذات الأساس المدني الدستوري.(١)

ولقد دار بين هذين التيارين جدل فكري واسع أدى في نهاية الأمر -ولأسباب لا يُعنَى البحث بذكرها في هذا المقام- إلى تحول جُلّ الدول الإسلامية منذ ذلك الوقت إلى تغليب التيار العلماني، الذي يُعلي من مفهوم الدولة القومية، ويرجحه على أي اعتبارات أخرى، بما في ذلك كون تلك الوحدات أو الدول تنتمي حضاريًا -على الأقل- إلى منظومة واحدة، هي الأمة تحت مظلة الدين الإسلامي الحنيف كعقيدة وشريعة ومنهج حياة.

ولقد كانت مصر من القلب بمكان في تلك التحولات التي شهدتها تلك الحقبة، بيد أن الأمة الإسلامية ظلت أحد دوائر الحركة المهمة لمصر في سياستها الخارجية -وإن بصورة شكلية رمزية في غالب الأحيان- على

(١) السيد عمر: «حول مفهوم الأمة في قرن»، حولية أمتي في العالم، العدد الثالث، الكتاب الأول، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠- ٢٠٠١م، ص ٦٢.



الرغم من تقلباتها الأيديولوجية التي شهدتها منذ قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢وحتى الآن. وإذا كانت دوائر وإطارات الانتماء والحركة لأي وحدة دولية تنبع من الثوابت الجغرافية والسياسية، ومن الحقائق التاريخية والحضارية، فإن استثمار تلك الثوابت والبناء عليها في رسم السياسة الخارجية للوحدة الدولية لا بد وأن يتصف بالديناميكية والمرونة، حتى تستطيع تلك الوحدة من منطلق استنادها إلى تلك الثوابت أن تتفاعل مع المتغيرات الدولية والتوجهات الاستراتيجية.[1]

وانطلاقًا من المحددات النظرية لرسم دوائر حركة الوحدة الدولية، فإنه يمكن تحديد دوائر السياسة الخارجية المصرية استنادًا على أُسس الجغرافيا والتاريخ والحضارة والفكر.

فموقع مصر في قلب الوطن العربي وتراثها ووزنها السياسي قد فرض عليها دورها الريادي، وجعلها بمثابة عامل الوصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه في قارتي آسيا وإفريقيا. كما أن دور مصر القيادي في العالم الإسلامي قد أملاه عليها -بالإضافة إلى موقعها المتوسط فيه- انتماؤها الأصيل إلى الحضارة الإسلامية، وتاريخها الخصب، وفكرها الثري في هذا المجال.

كما أن موقع مصر الجغرافي المتفرد في القارة الإفريقية قد أضاف إلى ريادتها وثقلها السياسي في هذا الإطار ما يجعل دورها يتعدى مجرد الانتماء إلى القارة الإفريقية إلى أن تكون بمثابة الكوة أو النافذة

(١) رءوف غنيم: «البعد المتوسطي في سياسة مصر الخارجية»، السياسة الدولية، العدد ١١٨، أكتوبر ١٩٩٤م، ص ٩٢.

-بمعناها المادي والمعنوي- التي تطل منها القارة على الشمال والشرق.

وبصورة عامة -واستنادًا إلى ما سبق من اعتبارات- يمكن القول: إن دوائر الاهتمام والحركة للسياسة الخارجية المصرية لم تخرج عن ست دوائر أساسية(١) وهي: العربية، والإسلامية، والإفريقية، والآسيوية، والنيلية، والمتوسطية، وإن اختلف ترتيب أهمية تلك الدوائر من حقبة لأخرى، بحسب النخبة المسيطرة على الحكم، وتوجهاتها الأيديولوجية والسياسية من ناحية، وبحسب مقتضيات الواقع الداخلي والخارجي المحيط بالدولة المصرية ببعديه الإقليمي والدولي من ناحية أخرى.

ويمكن القول: إن تغير ترتيب دوائر الاهتمام في سياسة الدولة الخارجية إنما يندرج تحت أربعة أُطُر نظرية طبقًا لتشارلز هيرمان «Charles Hermann»(٢):

أولها: ما يمكن وصفه بـ «التغير التكيفي: Adjustment Change»؛ ويقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية ما، مع بقاء أهداف الاستراتيجية وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي من دون المساس بها أو تغييرها.

وثانيها: وهو ما يطلق عليه «التغير البرنامجي: Program Change»؛ والذي ينصرف إلى تغيير أدوات الاستراتيجية ووسائلها، من دون أي تغيير فيما يتعلق بالأهداف أو الغايات المقصودة من ورائها.

وثالثها: ما يسمى بـ «التغير الهدفي: Goal Change»؛ وفي هذا النمط تتغير أهداف الاستراتيجية ذاتها، ومن ثَم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية.

ورابعها: وهو «التغير التوجهي: Orientation Change»؛ وهو أكثر الأنماط الأربعة تطرفًا وجذريةً؛ إذ ينصرف إلى تغير يمسّ التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة بما في ذلك تغير الاستراتيجيات، وما يتبعها من أهداف وغايات ووسائل وأدوات.

وإذا كان النمط الأول «التغير التكيفي» - طبقًا لهيرمان «Hermann» - يعد نمطًا نظريًا بحتًا، دون أن يكون له مردود حقيقي على واقع السياسة الخارجية للدولة وأهدافها، ومن ثَم فهو من الناحية العملية لا يعد تغيرًا حقيقيًا، فإن النمط الرابع «التغير التوجهي» يُعد - وفقًا لجيمس روزيناو «James Rosenau» - شكلاً نادر الحدوث في العلاقات الدولية، ومن ثَم فإن النمطين الثاني: البرنامجي، والثالث: الهدفي، هما الأكثر شيوعًا من بين الأنماط النظرية الأربعة المفترضة للتغير في السياسات الخارجية للدول؛ وذلك اعتبارًا لمبدأ التدرجية الحاكم لمنطق تغير السياسات في العلاقات الدولية؛ لاعتبارات تتعلق بواقع الدول ذاتها، وأخرى تتعلق بالواقع الدولي وتفاعلاته وعملياته.(٣)

وبالنظر إلى ما سبق من أنماط نظرية لتغير دوائر الاهتمام في السياسات الخارجية للدول، فإنه يمكن وضع ما يتعلق بالدائرة الإسلامية في السياسة الخارجية المصرية في إطار «التغير التكيفي: Adjustment Change»، بمعنى أنه قد تطرأ على الخطاب الرسمي المصري بعض المؤشرات الإيجابية على مستوى التعاطي مع قضايا العالم الإسلامي في مرحلة ما، بيد أن ذلك يبقى دون تغير حقيقي على

(١) لمزيد من التفاصيل بشأن دوائر الحركة في السياسة الخارجية المصرية في تصورات النخبة الثقافية المصرية، انظر:
طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٩٣م. حسين مؤنس: مصر ورسالتها، القاهرة، مكتبة الآداب، د.ت. جمال حمدان: شخصية مصر، القاهرة، عالم الكتب، ج٤، ١٩٨٤م. سليمان حزين، مستقبل الثقافة في مصر العربية، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٤م. نازلي معوض: «المتوسطية في الفكر المصري الحديث»، في نادية مصطفى (محرر): مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧م، محمد سالمان طايع، الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجية المصرية، مركز الدراسات الأوروبية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

(2) Charles Hermann: «Changing Course: When governments choose to redirect foreign policy», International Studies Quarterly، 34، 1990، p. 5.

(3) James Rosenau, «Restlessness, Change, and Foreign Policy Analysis», in James Rosenau، ed., In Search of Global Patterns, New York, Hasled Press, 1974, p. 374.

مستوى الأهداف والاستراتيجيات والوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق ذلك الخطاب.

الدور المصري ومحددات التغير باتجاه الدائرة «الإسلامية»:

وحتى يتم الانتقال بمستوى الاهتمام بالدائرة «الإسلامية» في سياسة مصر الخارجية إلى مستوى «التغير التوجهي: Orientation» أو حتى المستوى «الهدفي: Goal» أو «البرنامجي: Program» الفعَّال على أقل تقدير، لا بد من توافر ستة محددات أساسية، حيث تُعين تلك المحددات مدى حاجة دولة ما إلى تغيير سياساتها، أو الإبقاء عليها واستمرارها بشكل كلي أو جزئي.(١)

أولاً: الأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية؛ وتعني ترتيب الأولويات الاستراتيجية للدولة، وربطها بسلوك محدد لها في سياستها الخارجية وتفاعلاتها الدولية، وهذا الترتيب يحدِّد ما يمكن تغييره بشكل أو بآخر من أهداف أو إرجاؤه لفترة محددة من الزمن، كما يحدد أيضًا ما لا يقبل التغيير أو المساس به من أهداف استراتيجية عليا للدولة.

ومن ثَم فإن إعادة النظر بشأن الدائرة «الإسلامية» في سياسة مصر الخارجية يتطلب اقتناع صانع القرار المصري بأهمية تلك الدائرة النسبية، ووزنها في علاقات مصر وتفاعلاتها الخارجية، وإن بشكل مصلحي وبرجماتي بحت، ربما بدرجة تفوق دوائر أخرى قد تراها مصر أكثر أهمية بالنسبة لها كالدائرة «المتوسطية» على سبيل المثال.

ثانياً: المدى الزمني اللازم لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، سواء في المدى الطويل أو المتوسط أو القصير؛ حيث يحدِّد مدى السياسات زمنيًا درجة الإلحاح في البدء بتغيير سياسة ما أو استمرارها؛ لتُؤتِي ثمارها في الوقت المحدد والموضوع لها.

وربما يكتسب هذا المحدد أهمية إضافية للدائرة «الإسلامية» في سياسة مصر الخارجية؛ إذ إن تفعيل هذه الدائرة، وإعادة الاعتبار لها، لا يحتاج إلى مدى زمني طويل حتى يؤتي ثماره بخلاف دوائر أخرى كالدائرة المتوسطية مثلاً، والتي لا تزال الاعتبارات السياسية هي المهيمنة على درجة تفعيلها؛ نظرًا لارتباطها بتفاعلات البيئتين الدولية والإقليمية بشكل رئيس.

ثالثاً: مدى توافر الأدوات والوسائل المناسبة لتحقيق أهداف السياسة، وتنفيذها على أرض الواقع، وإخراجها من حيِّز التنظير إلى حيز التطبيق، فقد تغير الدولة سياستها فيما يتعلق بقضيةٍ ما؛ لعدم وجود الأدوات التنفيذية لتلك السياسة، أو تقوم بإرجائها لحين توفر تلك الأدوات.

ولا شك أن مصر تمتلك من الوسائل والأدوات الفاعلة، التقليدي منها وغير التقليدي، لتفعيل الدائرة «الإسلامية» في سياستها الخارجية لاعتبارات تتعلق بالمقومات الحضارية والتاريخية والثقافية التي تحوزها مصر، وربما تناولنا بعضًا من هذه الأدوات والوسائل في نهاية هذه الدراسة.

رابعاً: المقدرات النسبية للدولة، وتعني حساب حجم الموارد التي تمتلكها الدولة واللازمة لتنفيذ السياسة المرادة، مع عدم إغفال ما يحوزه المنافسون والخصوم والمستهدفون بالسياسة من مقدرات وموارد.

وهذا المحدد سيتم تغطيته لاحقًا، للتأكيد على امتلاك مصر للمؤهلات المادية والمعنوية اللازمة لاضطلاعها بدورها «المحوري» «القيادي» في محيطها الإقليمي، والذي يتطلب أولاً إعادة النظر في أولوية الدائرة «الإسلامية» في سياستها الخارجية.

خامساً: الوحدات الدولية التي تتعامل معها، أو تستهدفها السياسة، ونوعية التحالفات التي قد تسلكها تلك الوحدات لإفشال، أو تحجيم السياسات

(١) محمد السيد سليم: تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨م، ص ٥٥.

التي تستهدفها، ومدى تأثير تلك الوحدات وتحالفاتها على أهداف وغايات الدولة المصرية واستراتيجياتها.

ويمكن القول في هذا الإطار: إنه ليس ثمة وحدة من الوحدات المستهدفة في الدائرة «الإسلامية» لمصر يمكنها أن تجابه الاهتمام المصري بنوع من التوجس أو الريبة، ومن ثم التحرك المضاد أو المعرقل، وعليه فليس هناك ما يمنع مصر من الاضطلاع بهذا التغيير في سلم الأولويات ودوائر الاهتمام باتجاه «الدائرة الإسلامية» لمصلحتها أولاً، ولمصلحة مفردات الدائرة المتوجه إليها التغيير ثانيًا.

سادساً: القواعد الحاكمة للمباريات على الساحة الدولية، ويقصد بها الحدود المتاحة والمسموح بها، والتي يمكن في نطاقها أن تتحرك القوة الدولية أو الإقليمية لتفعيل سياساتها، وتحقيق أهدافها من دون أن تجابَه بمحاذير واقعية أو قانونية معرقلة.

وهذه نقطة في غاية الأهمية؛ إذ إنه من تجليات ما بات يُعرَف بظاهرة العولمة «Globalization» سيادة نمط التكتلات والتحالفات الاستراتيجية على كافة الأصعدة، في إطار ما يُطلق عليه نمط «التواقف» أو «الاعتمادية المتبادلة: Interdependence» بين الدول، فليس هناك مجال للعزلة «Isolation» أو الانكفاء على الذات في العلاقات الدولية.

فكل فاعل دولي -بما في ذلك أقوى الدول- لا يمكنه أن ينعزل عن مجريات ما تحكمه حركة التفاعلات في النسق الدولي «International System»؛ لأنها ببساطة تعتبر أقلية داخل هذا النسق بكل المعايير، ابتداءً من عدد السكان أو المساحة، وانتهاءً بموارد القوة التي تحوزها. وهذه الأقلية التي يمثلها كل فاعل دولي مهما بلغت قوته لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن الأغلبية التي تعيش خارج حدودها، حتى لو كانت مفردات هذه الأغلبية لا تضاهيها قوة ولا نفوذًا؛ وذلك لأنها تعاني في أحد جوانب تفاعلاتها أو بعضها بشكل أو بآخر من ظاهرة الاحتياج أو عدم الاكتفاء الذاتي.[1]

إذن فالمحددات السابقة تحكم -إلى حد كبير- سلوك الدول ومدركاتها فيما يتعلق بسياستها على مستوى التفاعلات الدولية، وبناءً على ما سبق من محددات تقرر الدولة وجهتها من الاستمرار أو التغيير فيما تعتزم تنفيذه من سياسات على الصعيد الدولي والإقليمي.

وهناك ثلاثة عوامل قد تكون حاسمة في تحديد درجة تغير السياسة الخارجية ومداها، ودوائر اهتمامها في الدول الإقليمية، وهي:[2]

أولها: مدركات وتصورات «Perception» النخبة الحاكمة، ورؤيتها بشأن الدولة، وقوتها المدركة «Perceived Power»، ودورها، وحدود ذلك الدور، وكذلك رؤيتها بشأن طبيعة «النظام الدولي: International System»، وتفاعلاته، وموقع الدولة من ذلك النظام، وحدود التأثير فيه والتأثر به.

وثانيها: البدائل المتاحة لسياستها الحالية، ومدى ملاءمتها لتصورات تلك النخبة ومدركاتها.

وثالثها: ما يفرضه ذلك التغيير من تكلفة مادية ومعنوية، ومدى تحمل الدولة لتبعات ذلك التغيير.

فلكي يتم تغيير سياسة مصر الخارجية، أو الانتقال ببؤرة اهتمامها ومداها نحو مزيد من الاهتمام بدائرتها «الإسلامية» بشكل أكبر من دوائر اهتمامها الأخرى التقليدية في هذه المرحلة، فلا بد من إدراك النخبة الحاكمة في مصر - أولاً- لأهمية ذلك التوجه والتغيير في ترتيب دوائر الاهتمام، والاقتناع بأن هذا التوجه نحو الدائرة «الإسلامية» هو البديل المناسب للدوائر المراد تغيير ترتيبها على سلم الأولويات، ومن

(١) أحمد يوسف أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، محاضرات غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، د.ت، ص ١٥.

(2) Kjell Goldmann: Change and Stability in Foreign Policy, The Problem and Possibilities of Détente, New York, Harvester, 1988, p. 26.

ثَم القدرة على تحمُّل تبعــات ذلك التغيير؛ بأن تكون تكلفته مساوية أو أقل من تكلفة السياسة، أو الدائرة الحالية، المطلوب تغييرها ترتيبًا أو استبدالاً.

ثانيًا: مصر كدولة «محورية».. مرتكزات القوة ومحدداتها

وهذا يقودنا إلى تحليل قــوة الدولة المصرية لمعرفة مدى صلاحيتها -ابتداءً- للعب دور «الدولة القائد: P-lot State» أو «الدولة المحورية: Pivotal Stat» في محيطها الإســلامي، حتى لا يكون حديثنا عن مصر «المحورية» كقاطرة لتجميع جهود الأمة وتركيز قوتها لتتبوأ مكانتها اللائقة في التفاعلات الدولية مجرد أمانٍ عاطفية تقفز على الواقع، وتتجاوز حدوده زمانًا ومكانًا.

ثمة تباينات بين علماء السياسة بشأن العناصر التي تحدد مدى قوة الدولة ومكانتها في محيطها الإقليمي والدولي، وإذا كان «ديفيد ويلكنسون: David O. Wilkinson» قد حصرها في ثلاثة محددات؛ وهي: الأساس الجيو-ديموجرافي والوســائل الفاعلة، والقــدرة على العمل الجماعي[1]، فإن «هانز مورجنثاو: Hans Morgenthau» قد وسَّعها إلى تسعة محددات، لا بد من اعتبارها عند النظــر إلى قياس قوة الدولة؛ وهي: العامل الجغرافي، والموارد الطبيعيــة، والطاقة الصناعية، والاســتعداد العسكري، والســكان، والشــخصية القومية، والروح المعنوية، ونوعية الدبلوماسية، ونوعية الحكم.[2]

غير أن محاولــة «راي كلاين: Ray S. Cline» لوضع أُطُر محددة لحســاب قوة الدولة تُعد الأبرز في هذا المجال؛ نظرًا لجمعه بــين الجوانب المادية والجوانب المعنويــة للقوة، فضلاً عن خروجه عن منطق التجريد النظــري لتلك المحددات إلى وضع مؤشــرات يمكن قياســها كميًّا «Quantitative» بإعطائها أوزانًا نسبية تقديرية لكل محدد من محددات القوة، والتي جمعها في العناصر الخمسة التالية:[3]

١- الكتلــة الحيوية / الحرجــة للدولة (الأرض- والسكان) Critical Mass (C).

٢- القوة الاقتصادية. Economic Capability (E)

٣- القوة العسكرية. Military Capability (M)

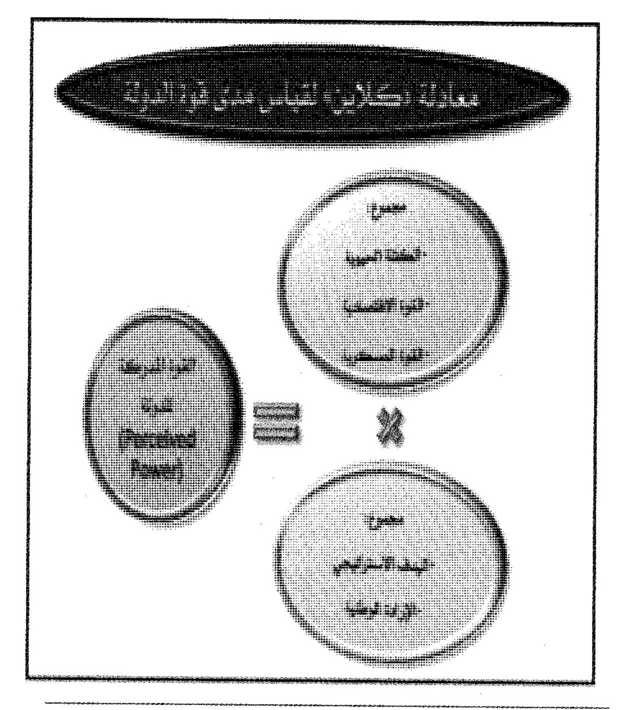
٤- الهدف الاستراتيجي. Strategic Purpose (S)

٥- الإرادة الوطنية. Will to Pursue National Purpose (W)

وقد وضع كلاين Cline معادلة حســابية يمكن بها قياس مدى قوة الدولة، صاغها على النحو التالي:

القوة المدركة للدولــة (Perceived Power) = حاصل ضــرب مجمــوع عناصر الكتلــة الحيويــة، والقوة الاقتصادية والقوة العسكرية × حاصل مجموع عناصر الهدف الاستراتيجي والإرادة الوطنية. بمعنى حاصل ضرب مجموعي العناصر المادية والمعنوية للقوة.

وقد جعل كلاين Cline -وفقًا لمعادلته- مجموع القوة المدركة للدولة من ١٠٠٠ نقطة، قســمها بين عناصر ومحددات القوة على النحو التالي:



(1) David O. Wilkinson, Comparative Foreign Relation; Framework and Methods, Comparative Foreign Relation Series، Belmont, CA: Dickenson Pub. CO.,1969.

(2) Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, MC Grew- Hill Company, U.S.A، 1993.

(3) Ray S. Cline، World Power Trends and U.S. Foreign Policy for the 1980's, Boulder CO: Westview Press, 1980.

الكتلة الحرجة (١٠٠)، القوة الاقتصادية (٢٠٠)، القوة العسكرية (٢٠٠)، الهدف الاستراتيجي (١)، الإرادة الوطنية (١).

PP (1000) = [C (100) + E (200) + M (200)] × [S (1) + W (1)]

وعلل كلاين Cline استخدامه لعلاقة الضرب بدلاً من علاقة الجمع التقليدية لتلك المحددات في حساب القوة، باعتبارها أكثر كشفًا عن القوة الحقيقية للدولة؛ لأن أي قيمة تُضرَب في صفر تساوي صفرًا، أو تُضرب في واحد صحيح تساوي نفسها، ومن ثَم فهي أكثر دلالة من طريقة الجمع التقليدية؛ لأن العناصر المادية يمكن أن تتناقص قيمتها لتساوي صفرًا إذا ما افتقدت الدولة أيًا من العناصر المعنوية كالهدف الاستراتيجي والإرادة القومية.

وقد قام الدكتور جمال زهران[1] بتطبيق هذه المعادلة -مع بعض الإضافات والتعديلات الجوهرية في مؤشراتها بإضافة القدرة الاتصالية، والقدرة الدبلوماسية طبقًا لتعديلات أكاديمية ناصر العسكرية على معادلة كلاين- على عدد من الدول العربية في إطار تحليله لاحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، وخلص إلى أن قوة مصر تحتل المركز الأول بين الدول العربية محور الصراع مع إسرائيل، بالنظر إلى مركزية هذا الصراع على أجندة الأمة الإسلامية على المستويين الكلي والجزئي. (انظر الجدول رقم ١).

«محورية» الدور المصري.. رؤية الذات ورؤية الآخرين:

وبعيدًا عن الاستغراق في لغة الأرقام والإحصاءات وتفصيلاتها الفنية التي لسنا بصددها في هذه الدراسة، باعتبار أن ما سبق منها إنما يكفي القارئ الكريم، فإنه يمكن القول: إن مصر ينطبق عليها مفهوم «الدولة القائد» في محيطها الإقليمي، والذي يشير إلى تلك الدولة التي تمارس دور «القائد الإقليمي» في سياستها الخارجية، وينصرف ذلك الدور إلى اضطلاع تلك الدولة بمسئوليتها في توحيد جهود مجموعة الدول التي تقع في إطار جغرافي إقليمي محدد.

فالدولة «القائد» هي التي تأخذ على عاتقها مهمة إيجاد الوعي الجماعي، وتعميق الولاء لهذا الوعي، فضلاً عن قيامها بمهمة ترشيد الدول الإقليمية الأخرى، وتوجيهها فكريًا وحركيًا نحو الاقتناع بالعمل المشترك والوحدة السياسية بمختلف درجاتها.[2]

جدول (١) وزن قوة الدول محل القياس – ٢٠٠٥م

م	الدولة	القدرة الاقتصادية	القدرة العسكرية	القدرة الاتصالية	القدرة الحيوية	مجموع العوامل المادية	القدرة السياسية	الإرادة القومية	القدرة الدبلوماسية	مجوع العوامل المعنوية	حاصل ضرب المجوعين
١	مصر	٤,٣٩	٤,١٤	٢,٣٧	٦,٠٣	١٦,٩٣	٣,٠٣	١٣,١٤	٤,١٢	٢٠,٢٩	٣٤٣,٥١
٢	السعودية	٥,٩٦	٣,٦٠	٢,٦٢	٥,٥٢	١٧,٧٠	١,٥١	١٣,٨٨	٢,٥٤	١٧,٩٣	٣١٧,٣٦
٣	سوريا	٣,٥٨	٤,٢٢	١,٩٥	٤,٤٥	١٤,٢٠	٢,٣١	١٣,٨٥	٢,٠٦	١٨,٢٢	٢٥٨,٧٣
٤	لبنان	٢,١٥	٢,٠٥	٣,٠٥	٤,٩٧	١٢,٢٢	٣,١٤	١٣,٠٤	٣,٨٥	٢٠,٠٣	٢٤٤,٧٧
٥	الأردن	٢,٨٣	٢,٥٦	٢,١٧	٥,٠٩	١٢,٦٥	٣,٥٥	١٣,٧٠	١,٤٥	١٨,٧٠	٢٣٦,٥٦

المصدر: جمال زهران: منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م، ص ١٧١.

(١) جمال زهران: منهج قياس قوة الدولة واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦م.

(٢) حامد ربيع: الحرب النفسية في المنطقة العربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤م، ص ٢٠٨.

كمـــا يرتبط مفهوم «الدولـــة القائد» في التحركات الوحدويـــة بما تحوزه الدولـــة «القائد» من محددات الثقـــل الإقليمي النوعـــي كمًا وكيفًـــا، ويقصد بالكمّ المقومات الديموجرافية، بينما يُقصد بالكيف المقومات الحضارية.(١)

ومن ثَم يمكـــن وصف مصر بـــ «الدولة المحورية: Pivotal State» الأبرز في الشـــرق الأوســـط والعالم الإســـلامي، وفقًـــا لتعريف «بـــول كينيـــدي: Paul Kennedy»؛ لاعتبارات تتعلق بالحجم السكاني، والموقع الجيواســـتراتيجي، إضافة إلى الثقـــل الاقتصادي، والثقافي والسياسي.(٢)

وحتى إذا ما ســـلمنا بفقدان مصر لبعض المقومات المادية -في نظر البعض- وفقًا لمؤشرات القوة المشار إليهـــا أعلاه، تبقى نظرة الآخريـــن وإدراكهم لطبيعة الدور المصري كدولة «محوريـــة» ذات ثقل كبير على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي تعد مرتكزًا مهمًا لمحورية الدولة «القائد» وفقًا لـ«هانز مورجنثاو: Hans Morgenthau»، والـــذي يضيف بُعدًا آخر لمفهوم المكانة الدولية، وهـــو «الإدراك: Perception» الذي يتمثل في رؤية الآخريـــن لمكانة دولة ما في النســـق الدولي أو الإقليمي.(٣)

وبهـــذا المعنى، فـــإن رؤيـــة دول العالمـــين العربي والإســـلامي لمكانة مصر الإقليمية تؤثر في ســـلوك تلـــك الدول ومتطلباتها تجاه مصر، شـــاءت مصر أم أبت، على الرغم من أن الاســـتناد إلى مؤشرات القوة الصرفة قد لا يؤدي بمفرده إلى احتلال مصر لمكانتها المتصورة أو المدركة لدى الآخرين.

(١) حامد ربيع: الحوار العربي - الأوروبي واستراتيجية التعامل مع القوى الكبرى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م، ص ٨٤.

(2) Robert S. Cbase, Emily B. Hill and Paul Kennedy: «Pivotal State and U.S Strategy», Foreign Affairs, Vol. 75, No. 1, January/ February 1996, P.37.

(3) Hans Morgenthau، Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, MC Grew- Hill Company، U.S.A, 1993. P.185.

ثالثًا: إشكالات ومعوقات «محورية» مصر كدولة «قائد»

وإذا ما ســـلمنا بأن القيادة الإقليمية، ليست رغبة، بقـــدر ما هي قـــدرة على الأداء الوظيفـــي القيادي، الذي يأتي في ســـياق عدد من الشـــروط، وعلى نحو متصل، لا يتوقف؛ لأن حدوث التوقف يعني المســـاس بالدور. ومن ثَم فإن أبســـط الشـــروط المعنية بتوفير قدر من اعتـــراف الدول أعضاء النظام للدولة القائد بهذا الـــدور، هو أن تضـــع هذه الأخيـــرة في إطار جدول أعمالهـــا أولويات النظام الإقليمي الذي تقوده أو القســـم الأكبر منه، وأن تتمتـــع بقدرة فائقة، على صياغة الأسس والقواعد والمواقف التي تقيِّم المشترك بين أعضاء هذا النظام.(٤)

وهذا ما يدفعنا إلى التســـاؤل بشأن ماهية الموانع والمعوقـــات التي تحول دون اضطـــلاع مصر بدورها القيادي تجـــاه دائرتها الإســـلامية، الـــذي تفرضه عليها اعتبارات التاريخ والجغرافيا، والأبعاد الثقافية والحضارية، وغيرها مما تقدمت الإشارة إليه.

وفى هذا الإطار، فإنه يمكـــن القول: إن دور مصر الإقليمي قد بدأ يتقلص بشـــكل لافت خلال العقدين الأخيرين بصفة عامة، لحساب أدوار أخرى مناوئة أو منافسة، وهى مشكلة بدأت منذ أواخر السبعينيات من القرن الفائت، وتصاعدت مع الوقت، لاسيما في ظل اتجاه مصر لاتخاذ مواقف تتعلق بتقديراتها لمصالحها الوطنية من جهـــة، ومحاولات أطـــراف مختلفة في المنطقة وراثة الدور المصري عبر ممارســـات ممنهجة وصلت إلى محاولة التأثير على الداخل المصري ذاته من جهة أخرى.

هذا بالإضافة إلـــى حدوث تحولات في هياكل القوة، وأدوات التأثير في الإقليم، وتصاعد تأثير العامل الدولي

(٤) هاني الروســـان: «تراجع الدور المصري بين الرؤية الأمريكية والواقع»، العربية نت، ٢٠٠٩/٢/٢٨م.

http://www.alarabiya.net/views/2009/02/28/67387.html

على تفاعلات المنطقة. وقد تطورت هذه الإشكالية إلى مستويات غير مسبوقة في بداية القرن الحالي، الذي وصلت فيه قدرة مصر على التأثير في السلوك الإقليمي إلى أدنى مستوياتها، لاسيما فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بالحرب والسلام في الشرق الأوسط.

وعليه فإنه يمكن إسناد معوقات تفعيل الدور المصري «القائد» في محيطه الإقليمي إلى طائفتين من المحددات: أولهما خارجي، قد لا نعوِّل عليه كثيرًا في التحليل، ليس تقليلاً من أهميته بقدر ما هو إعلاء لأهمية ما يليه. وثانيهما: داخلي وهو ما يتطلب وقفة جادة إذا كانت هناك نية وإرادة لاستدراك هذا التراجع، واستعادة ذلك الدور المفقود، لمصلحة مصر بالدرجة الأولى قبل أن يكون لمصلحة الأمة الإسلامية.

ففيما يتعلق بالمحددات الخارجية، ونعني بها تلك الخارجة عن بيئة مصر الداخلية، لا بد من التأكيد على عدة مستويات منها أولها: الخارجي «الدولي»؛ والذي يتعلق بالأساس باختلاف نمط البنيان الحاضن للتفاعلات الدولية والإقليمية، ويعرف البنيان الدولي «International Structure» بأنه «مفهوم تنظيمي ينصرف إلى تراتبية وحدات النسق الدولي في علاقاتها البينية»[1]، ويتحدد ذلك التراتب بين تلك الوحدات على أساس كيفية توزيع مقدرات القوة بمفهومها الشامل فيما بينها، ودرجة الترابط التي تحكم العلاقات بين تلك الوحدات.

ويميز علماء السياسة في هذا الإطار بين ثلاثة أنماط من الأبنية الدولية[2]، القطبية الأحادية «Unipolarity»؛ حيث يتميز البنيان الدولي بقدر من تركز الموارد في دولة واحدة، أو مجموعة متجانسة من الدول تكون لها السيادة على مجمل تفاعلات النسق الدولي بأسره. والقطبية الثنائية «Bipolarity»، وفيها يتسم البنيان الدولي بتركز النفوذ الدولي في قطبين رئيسين؛ وذلك بسبب تركز موارد ومرتكزات القوة في دولتين أو كتلتين رئيستين. بينما في تعدد الأقطاب «Multi-polarity» تتوزع مقدرات القوة بين مجموعة من الدول أو الأقطاب في إطار متكافئ تقريبًا.

ولا شك أن التغيرات التي حدثت في البنيان الدولي مع نهايات القرن العشرين، قد شكَّلت منعطفًا مهمًا في توازنات القوى الدولية، رآه البعض انقلابًا في مكونات هذه البيئة، وخروجًا عن عناصرها الحاكمة منذ منتصف القرن الفائت، وتمثل ذلك في انهيار الاتحاد السوفييتي، والمنظومة الاشتراكية من جهة، وبروز الدور الأمريكي المهيمن في التفاعلات الدولية بشكل غير مسبوق من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى إعادة فك وتركيب الأدوار للدول الإقليمية بما فيها مصر.

وكان من نتيجة هذه التغيرات الجوهرية في بنية النظام الدولي، أن لجأت مصر إلى التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى التضحية بالدور القيادي الجيواستراتيجي لمصر مقابل الحصول على بعض المصالح الذاتية المتوهمة. وإن كانت الرؤية الرسمية المصرية لا زالت تؤكد على أن مصر لم تفقد دورها، وإنما تغيرت آليات هذا الدور فقط؛ بسبب القيود المفروضة على مصر من قِبَل القطب العالمي الأمريكي الحاكم.[3]

وثاني مستويات المحددات الخارجية المعوقة لتفعيل الدور المصري «القائد»، هو المحدد الخارجي «الإقليمي»، والمتمثل في التغيرات التي ألَمَّت بالبيئة الإقليمية، وأعادت تشكيلها إثر اندلاع حرب الخليج الثانية، وما تبعها من تداعيات متعاقبة وصولاً إلى

(1) Kenneth Waltz: Theory of International Politics, Reading: Addison Wesley, 1979,p 79.

(٢) محمد السيد سليم: تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، الطبعة الثانية، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ص ١٥- ١٨.

(٣) جمال زهران: أعمال المؤتمر الدولي الثالث للمركز الدولي للدراسات الدولية والاستراتيجية بعنوان: «الدور الإقليمي والمصالح الوطنية.. التحديات والأبعاد»، القاهرة، مايو ٢٠٠٨م.

الاحتلال الأمريكي للعراق؛ حيث تغيرت معادلات القوى الإقليمية، وبدا الدور المصري أقل جاذبية وإقناعًا باعتباره -في نظر البعض- بات متضمنًا في فلك القطب الأمريكي، الذي سرعان ما كثّف من حجم تحالفاته بارتباطه بعلاقات وثيقة مع دول أخرى منافسة أو مناوئة لمصر ودورها المحوري في محيطها الإقليمي.

كما أدت تلك العلاقة الخاصة بين الدولة المصرية والكيان الصهيوني الذي ترتبط به مصر باتفاقية سلام منذ عام ١٩٧٩م، وخصوصًا على الصعيدين السياسي والاقتصادي؛ أدت إلى تراجع المكانة الإقليمية لمصر؛ حيث كبّلت تلك الاتفاقية حركة مصر في محيطها الإقليمي بكثير من القيود، الأمر الذي يقف معه الرأي العام المصري والعربي والإسلامي موقفًا مضادًا؛ ومن ثَم فقد قلل ذلك من مصداقية السياسة الخارجية المصرية، وأفقدها قدرًا لا يُستهان به من فاعلية دَورها الإقليمي «القائد».[1]

وأما على صعيد المحددات الداخلية لتراجع الدور المصري «القائد» في محيطه الإقليمي، فيمكن إجمالها في ثلاث نقاط بارزة:

أولها: ضعف الأداء الحكومي بشكل عام، والذي أثر بلا شك على حضور مصر وقوة دورها الإقليمي، فمن المنطقي أن يلقي الوضع الداخلي المتردي لأي دولة بظلاله على هيبتها الخارجية بوجه عام؛ باعتباره يمسّ بالنموذج المدرك للدولة، لاسيما تلك التي تريد الاضطلاع بدور إقليمي يليق بمكانتها وتاريخها.

ثم يأتي ثانيًا التعاطي المصري مع المتغيرات الإقليمية التي شكَّلت تهديدًا مباشرًا للدور المصري المراد؛ حيث اتسم ذلك التعاطي بالبطء وضعف الاستجابة ومن ثَم عدم الفاعلية، فكانت ممارسات الحكومة المصرية في هذا الإطار سببًا في الانتقاص من قدرة الدبلوماسية المصرية وفاعليتها، فضلاً عن أنها صادفت مزاجًا سياسيًا لدى فريق من النخبة الحاكمة يميل إلى تبني سياسة الانعزال «Isolation Policy»، وعدم الاهتمام بتنمية أرصدة مصر الإقليمية.[2]

> **أدت تلك العلاقة الخاصة بين الدولة المصرية والكيان الصهيوني الذي ترتبط به مصر باتفاقية سلام منذ عام ١٩٧٩م، وخصوصًا على الصعيدين السياسي والاقتصادي؛ أدت إلى تراجع المكانة الإقليمية لمصر؛ حيث كبّلت تلك الاتفاقية حركة مصر في محيطها الإقليمي بكثير من القيود.**

وعلى صعيد ثالث، فإن هناك ثمة تحولات لافتة قد طرأت على العقل الجمعي المصري الرسمي، وصبَّت في مجملها في تنامي الاقتناع بضرورة الاهتمام بما يدور في الداخل قبل الالتفات إلى الخارج العربي أو الإسلامي وحمل همومه، باعتبار أن هذا الخارج قد استنفد القدرات المصرية، ونال منها بشكل كبير، ومن ثَم فإن توقف مصر عن لعب دور «القائد» أو «الملهم» يصبح الخيار الأكثر عقلانية ورشادة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية المحيطة، وفقًا لأصحاب هذه النظرة الذين يرفعون شعار «مصر أولاً».

وعلى الرغم من التماهي والتداخل بين المحددات الخارجية والداخلية، وتأثيراتها على حدود وفاعلية الدور الإقليمي لمصر؛ فإن الثانية -المحددات الداخلية- تبقى هي الأساس في تراجع محورية الدور المصري وفاعليته، على اعتبار أن التذرع بتغير الظروف الدولية والإقليمية لا ينهض؛ لأنه لا يعني بالضرورة النَّيْل من دور القوى الإقليمية ومكانتها الدولية، بقدر ما هو مرتبط بمدى قدرة هذه القوى على تكييف وتوفيق أوضاعها؛ بحيث تتواءم وهذه التغيرات الجديدة، بما لا يؤثر في مصالحها الاستراتيجية، ولا يفقدها مكانتها ودورها الفاعل على الصعيدين الإقليمي والدولي.

(١) جميل مطر: أعمال المؤتمر الدولي الثالث للمركز الدولي للدراسات الدولية والاستراتيجية، المرجع السابق.

(٢) مكرم محمد أحمد: أعمال المؤتمر الدولي الثالث للمركز الدولي للدراسات الدولية والاستراتيجية، المرجع السابق.

رابعًا: أدوات دور مصر «المحوري».. كثيرٌ من التفعيل - قليلٌ من الابتكار

استنادًا لما سبق من تحليل لأبرز الإشكالات والمعوقات التي تحول دون تفعيل الدور المصري «القائد» في محيطه الإقليمي، بما يخدم تركيز جهود الأمة الإسلامية لتتبوأ مكانتها كقوة فاعلة على الصعيد الدولي، ومع تسليمنا بجدارة مصر وأهليتها للعب هذا الدور «المحوري» البنّاء وفقًا لما سلف بيانه من اعتبارات، تأتي إشكالية البحث عن آليات فاعلة للتعامل مع تلك المعضلة؛ إذ ليس من المتصور في العلاقات الدولية أن يتخلى الفاعل الدولي -أيًا كان- عن دائرة اهتمام ما، يكون هو قائدها ومحور تفاعلاتها، لصالح دوائر أخرى قد لا يتجاوز دوره فيها عن «التابع» أو «الحليف» على أفضل تقدير.

والحق أننا في هذه النقطة من الورقة لن نعيد اختراع العجلة من جديد، ومن ثَم فلن نبحث عن أدوات خيالية أو أسطورية لتفعيل الدور المصري المنشود، بقدر ما سنؤكد على أدوات ووسائل تقليدية مهمة وناجعة في هذا الإطار، ولكنها تحتاج إلى مزيد من التفعيل، أو إعادة الإحياء والبعث، ومن ثَم فإن مجال الابتكار فيما يتعلق بتلك الأدوات إنما يُعنَى -أساسًا- بالكيفية والآلية لا بالكُنْه والماهية.

ويمكن في هذا الصدد التركيز على أربعة أدوات محورية رئيسة؛ تتلخص في عناوين: الأزهر، والأدوات الثقافية، والأدوات الفنية، ومنظمات المجتمع المدني:

١- الأزهر.. ملتقى جهود «الأمة» ومنطلقها التاريخي:

لا شك أن شهرة الأزهر كـ«جامع» و«جامعة» تتجاوز الآفاق من أقاصي سيبيريا شمالاً، إلى أعماق إفريقيا جنوبًا؛ إعزازًا وتقديرًا للدور الذي لعبه على مدى قرون في تعليم أبناء المسلمين من كافة أرجاء المعمورة رسالة الإسلام الخالدة. ولسنا هنا بصدد إثبات أن الأزهر أحد أبرز «الجوامع» التاريخية التي ظلت تجمع الأمة، وتركز جهودها في مواجهة المتربصين بها من كل حدب وصوب طوال قرون خلت؛ لأنها حقيقة لا يُختلف عليها.

وإذا كانت آمال المسلمين تتجه صوب مصر لحمل الراية الإسلامية، وقيادة دول العالم الإسلامي وحواضره، من جاكرتا شرقًا إلى الرباط غربًا، فإنه يتوجب على مصر أن تتجه إلى الأزهر للقيام بدوره في استنهاض الأمة، وحمل الرسالة وأداء الأمانة. وعلى صانع السياسة الخارجية في مصر أن يجعل من الأزهر منطلقًا لكل المسلمين، للاضطلاع بدورهم الحضاري النهضوي بين الأمم.(١)

إذا كانت آمال المسلمين تتجه صوب مصر لحمل الراية الإسلامية، وقيادة دول العالم الإسلامي وحواضره، من جاكرتا شرقًا إلى الرباط غربًا، فإنه يتوجب على مصر أن تتجه إلى الأزهر للقيام بدوره في استنهاض الأمة، وحمل الرسالة وأداء الأمانة.

ولقد جرت العادة في مصر أن يُثار اسم الأزهر في كثير من قضايا الجدل العام التي يشهدها المجتمع والساحة السياسية؛ باعتباره المؤسسة الدينية الإسلامية الرسمية والاجتماعية الأكبر في البلاد. كما أن ساحة الجامع الكبير الذي يقع في قلب القاهرة «الإسلامية» تشهد دائمًا وعقب كل صلاة جمعة تقريبًا مسيرات ومظاهرات ذات طابع سياسي يتعلق معظمها بقضايا الأمة وهمومها، مثل القضية الفلسطينية والعراقية وغيرهما.

ومن ثَم فإن هذا الاهتمام المجتمعي والنخبوي المصري برأي الأزهر ومؤسساته وعلمائه في تلك القضايا على اختلافها، فضلاً عن اختيار بعض القوى السياسية والشعبية ساحة جامعه الكبير للتعبير عن آرائها تجاه بعض قضايا السياسة الخارجية، إنما يعكس مدى الأهمية التي تحتلها تلك المؤسسة «الرمز» في التطورات المجتمعية والسياسية المصرية

---

(١) وللمزيد من التفصيل حول الدور السياسي والتربوي للأزهر انظر يوسف القرضاوي: رسالة الأزهر بين الأمس واليوم والغد، القاهرة، مكتبة وهبة، د.ت.

على تنوعها، لاسيما في السنوات الأخيرة[1]، الأمر الذي يجعل من تراجع دور الأزهر في مجال السياسة الخارجية لمصر في الآونة الأخيرة سلوكًا غير مبرر.

وإذا ما أرادت الدولة المصرية إعادة دور الأزهر إلى سابق عهده التجميعي لجهود الأمة، فيتوجب عليها الدفع باتجاه استراتيجية جديدة للأزهر، كمؤسسة ذات ثقل وحضور عالمي، عبر عدد من الآليات الفاعلة، لعل أهمها تحقيق الاستقلال الإداري والمالي للأزهر، على غرار ما كان عليه الحال قبل صدور قانون عام ١٩٦١م، والمعروف باسم قانون «تطوير الأزهر».

ولن يتحقق ذلك بغير إلغاء قرار تجميد ميزانية الأزهر القائمة على الوقف الإسلامي، والتي تم تحويل تبعيتها إلى وزارة الأوقاف المصرية، والإنفاق على أنشطة الأزهر من تلك المخصصات الموقوفة عليه، إعمالاً للقاعدة الشرعية التي تنص على أن «شرط الواقف كنص الشارع»، أي أن الوقف لا يجوز تغيير غرضه، ولا نقل منفعته، ولا تحويله عن قصد الواقف.

وربما يؤدي الاستقلال المالي والإداري لمؤسسة الأزهر، إلى التوسع في أداء دورها التجميعي، بما يخدم الدائرة الإسلامية لمصر، عبر زيادة أعداد المبتعثين للدراسة في مصر، وكذلك زيادة المِنح الدراسية لأبناء الدول الإسلامية.

وعلى الجانب الآخر أيضًا زيادة أعداد البعثات الأزهرية في الخارج من العلماء والوعاظ والدعاة؛ لتكتمل منظومة التواصل بين مصر والدول الإسلامية على المستوى التحتي -الشعوب-، بما قد تتغلب معه الأمة على معضلات التواصل الفوقي بين الطرفين على مستوى الحكومات، بما يؤدي إلى تغليب المشترك من المصالح بين أبناء الأمة الواحدة.

ويُقترَح في هذا الصدد، ما يمكن تسميته بـ «تصدير الأزهر»، بمعنى تدشين فروع خارجية للمؤسسات الأزهرية في الدول الإسلامية، بما يحقِّق عالمية الرسالة التي يحملها، ويهيئ لدور مصر «المحوري» في تلك الدول بما يخدم مصالح الأمة وأهدافها الاستراتيجية المبتغاة على صعيد التفاعلات الدولية.

٢- الأدوات «الثقافية».. زيادة مساحة المشترك:

لقد صاغت الثقافة المصرية على مدى عقود خلت جانبًا كبيرًا من وعي ووجدان الشعوب العربية والإسلامية، عبر إعلامها، وريادتها في مجالات الآداب والعلوم والفنون، ورموزها الفكرية ونوابغها في العلوم الطبيعية والإنسانية، وعندما نقارن إمكانات مصر الثقافية -مع تسليمنا بتراجع إمكاناتها في بعض الجوانب الأخرى- مع إمكانات بعض القوى الأخرى التي تحاول مناوأتها إقليميًا، نجد أن تلك القوى حتى لو امتلكت آلاف الرءوس النووية، وعززت من تحالفاتها الدولية وقدراتها العسكرية والتكنولوجية؛ فإنها لا يمكن أن تحظى بالقبول في محيطها الإقليمي بمعطيات السياسة والاجتماع، والمواقف الفكرية، والأيديولوجية منها.[2]

وإذا كانت المجتمعات الإسلامية تشهد منذ عقود مضت تمددًا، بل واختراقًا -ذا أبعاد متشابكة- من دول وقوى وتيارات تغريبية عدة. فإن ما يستدعي حالة من القلق والتوجس بالفعل هو أن تمدّد الآخرين فيها لم يعد أمنيًا أو سياسيًا أو اقتصاديًا فحسب، بل لقد أصبح أيضًا عقائديًا وفكريًا وثقافيًا.[3] الأمر الذي يصبح معه الحديث عن الثقافة كأداة فاعلة وناجعة لاضطلاع مصر بدورها القيادي إزاء الأمة واجبًا واقعيًا لا ترفًا فكريًا.

---

(١) ضياء رشوان: «الأزهر في مصر والمؤسسات الدينية في العالم الإسلامي»، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، ٢٠٠٨/٢/٨م.

http://www.aleqt.com/2008/02/08/article_11455.html

(٢) مصطفى اللباد: «عن مصر وقوتها الناعمة»، موقع الجريدة الإلكتروني، ٢٠٠٩/٧/٣١م.

http://www.aljarida.com/ALJarida/Article.aspx?id=122613

(٣) مصطفى عبد العزيز مرسي، «أثر التجاذبات الإقليمية والدولية على فاعلية النظام الرسمي العربي»، مركز الجزيرة للدراسات.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/98BE41A7-9B6E-4-D20-B9D9-79222B3DC6DC.htm

فعلى الرغم مما لدى الأمة من مرتكزات ثقافية، وما تمتلكه من محطات تلفزيونية أرضية وفضائية، ومئات الآلاف من المدارس والمعاهد والجامعات، إلا أن ثقافتنا اليوم، وكذلك هويتنا، مهددتان من «الآخر»: إسرائيلي، وأمريكي، وفارسي، فأضحى أبناء الأمة غير محصنين بأي نوع من المعرفة الثقافية القادرة على تلك المواجهة المستعرة في هذا المضمار، الذي ربما يغفل عنه الكثيرون.(١)

وتبدو مصر «الثقافية» في هذا الإطار مطالبةً الآن أكثر من أي وقت مضى، بأن تقود دفة الأمة الحضارية، لتصبح الثقافة من هذا المنطلق أداة وهدفًا في الوقت ذاته، فهي «أداة» و«وسيلة» فاعلة لاضطلاع مصر بدورها «المحوري» في محيطها الإسلامي من ناحية، وهو «هدف» تسعى مصر ومن ورائها الأمة الإسلامية إلى تدشينه كحصن يلوذ به أبناء الأمة وأوطانها في خضم طوفان الحروب الثقافية المضادة التي تستهدف ثوابتهم العقدية ومرتكزاتهم الحضارية.

وحتى تضطلع مصر بهذه الأداة والمَهَمَّة، فلا بد من إعادة صياغة قواعدها الثقافية بما يؤكد على خصوصية الأمة التي تمثلها وسياقها الحضاري، من خلال التأكيد على الاختلاف بين النسق المعرفي الإسلامي والنسق المعرفي الغربي؛ بما يجعل لكل نسق خصوصيته التنظيرية والممارساتية؛ حيث إن طبيعة الإسلام كدين سماوي خاتم من ناحية، وطبيعة النسق المعرفي المنبثق عنه -بكافة أبعاده العلمية والعملية- من ناحية أخرى تفرضان البحث في الظاهرة السياسية بتجلياتها المختلفة من منظور إسلامي، استنادًا إلى كون الرسالة الإسلامية موجَّهة للعالمين، بما يستلزم معه أن يُنظر إلى أمة الرسالة كوحدة واحدة في تعاملها مع الأمم أو الوحدات الأخرى.

كما يستلزم ذلك أيضًا تأكيد الخطاب الثقافي المصري على الطبيعة الخاصة للنسق المعرفي الإسلامي وتصوراته للعالم، وما يتطلبه ذلك من تأثير على المفاهيم الأساسية لمعالجة الظواهر الاجتماعية بشكل عام، والسياسية بشكل خاص، ومنها مستويات التحليل المختلفة النظمية الكلية، أو الجزئية الخاصة بمفاهيم أو أحداث معينة، أو رؤى حول مواقف محددة، ومن ثَم فإن تشخيص وتفسير وضع العالم الإسلامي في النظام الدولي إنما يتطلب أن يُنْظَر إليه على مستوى الأمة كوحدة كلية للتحليل فيما يتعلق بعلاقات الأمة مع غيرها من الأمم والشعوب الأخرى.(٢)

٣- الأدوات الفنية.. الانطلاق من «التحتي» إلى «الفوقي»:

واستكمالاً لبعض مفردات القوة الناعمة «Soft Power»(٣) التي ربما تمثلها جزئيًّا أدوات من قبيل الأزهر، والأدوات الثقافية، تأتي الأدوات الفنية لتمثل أحد أبرز تلك المفردات التي تحقق لمصر حضورًا إقليميًّا قياديًّا لا يخفى، وقد مثَّل التعاون الفني بين مصر وغيرها من الدول في محيطها الإقليمي في مجالات الصحة والصناعة، والزراعة والري، والصرف والمشروعات الهندسية وغيرها، مثَّل أحد أبرز عناوين حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي إبان حقبة مصر «الثورية».

ولقد كان حضور شركات مصرية من قبيل «المقاولون العرب» في بعض الحواضر الإفريقية مثلاً يفوق في كثافته -أو يعادل على أقل تقدير- حضور كبرى الشركات العالمية التابعة للدول المستعمرة السابقة للقارة السمراء.

(١) مأمون فندي، القوة الناعمة، الشرق الأوسط اللندنية، ٢/٤/٢٠٠٧م.

(٢) نادية محمود مصطفى: إشكاليات البحث في علم العلاقات الدولية من منظور حضاري مقارن، أوراق غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧م.

(٣) هو مصطلح صكَّه عالم السياسة الأمريكي، الأستاذ بجامعة هارفارد «جوزيف ناي» «Joseph Nye»، مساعد وزير الدفاع الأمريكي في عهد إدارة كلينتون، والرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الوطني الأمريكي، في كتابه المعنون: Soft Power: The means to success in world politics»»، حدد فيه مفهوم هذه القوة، القوة الناعمة، في كونها: «القدرة على الاستقطاب والإقناع»، وذلك لتمييزها عن القوة الخشنة أو الصلدة «Hard Power» التي تعني القدرة على الإجبار والإكراه، المتأتية من القوة العسكرية للدولة، أو من تفوق قدراتها الاقتصادية، في حين أن القوة الناعمة تتأتى من الجاذبية الثقافية أو السياسية أو الإعلامية، وغيرها.

ومع تسليمنا بتراجع الحضور «الفني» المصري «الإقليمي» في الآونة الأخيرة، إلا أن لدى مصر من الوسائل والأدوات في هذا المجال ما يمكّنها -لو توفرت الإرادة السياسية- من استرجاع دورها «القيادي» في هذا المضمار، مثل: المركز المصري الدولي للزراعة، ومركز بحوث ودراسات الشرطة، والصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا، ومعهد تدريب الإعلاميين الأفارقة، والصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية الأوروبية المستقلة حديثًا.

وتصلح الأدوات «الفنية» كنقطة انطلاق لبناء الأطر الوحدوية الإقليمية على أساس من المصالح المشتركة، وتتميز بأنها تتجاوز الخلافات السياسية والأيديولوجية؛ باعتبارها مما لا يختلف عليه من الحاجات الأساسية للدول والشعوب.

ولعل تجربة الوحدة الأوروبية خير مثال على ذلك، والتي تتميز بملمحين أساسيين، يمكن للدول الإسلامية الاستفادة منها في هذا الإطار:

الأول: يتعلق بما يمكن وصفه بـ«تدشين الهرم من أسفل لأعلى»، بمعنى أن «التحتي» -الاقتصادي والاجتماعي- هو الأساس لتدشين «الفوقي» -السياسي والعسكري-.

والثاني: يتعلق بإعلاء قيمة «التعاون» وصولاً إلى «الدمج» كقيمة استراتيجية عليا يمكن الوصول إليها بمحض إرادة الدول؛ لما تحققه من أهداف وآمال الدول والشعوب على حد سواء في الرخاء والأمن.[1]

٤- «المجتمع المدني».. كمدخل لبناء وَحدوية الأمة:

وربما تقودنا تجربة الاتحاد الأوروبي البنائية إلى الحديث عن «المجتمع المدني» «Civil Society» كأداة فاعلة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا فيما يتعلق بمحورية الدور المصري في محيطه الإسلامي، باعتبار أن هذا القطاع لا يبرز فقط كجهة فاعلة واضحة على المستوى المجتمعي في أجزاء كثيرة من العالم، وإنما أيضا لكونه يتسم كذلك بتنوع ثريّ في طبيعته وعمله وبنيته التكوينية.

ربما تقودنا تجربة الاتحاد الأوروبي البنائية إلى الحديث عن «المجتمع المدني» «Civil Society» كأداة فاعلة يمكن أن تلعب دورًا مهمًا فيما يتعلق بمحورية الدور المصري في محيطه الإسلامي.

وإذا كانت تعريفات «المجتمع المدني» تتفاوت بدرجة كبيرة؛ استنادًا إلى اختلاف النماذج الفكرية، والأصول التاريخية، والإطار القطري العام الذي يحتضن هذا القطاع، فإنه يمكن اعتماد تعريف البنك الدولي الجامع، بما لا يتعارض مع خصوصية النسق الإسلامي من النواحي التطبيقية؛ حيث عرّفه بأنه «مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح. ولتلك المنظمات وجودٌ في الحياة العامة، وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين؛ استنادًا إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو سياسية، أو علمية، أو دينية، أو خيرية».[2]

ومن ثَم يشير مصطلح «المجتمع المدني» إلى مجموعة كبيرة من المنظمات تضم: الجمعيات المعبّرة عن المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الثقافية، وغيرها.

(١) عمرو الشوبكي: «تجربة الاتحاد الأوروبي بين استراتيجية الدمج وبناء الوحدة من أسفل»، السياسة الدولية، عدد ١٥٥، يوليو ٢٠٠٤م. ولمزيد من التفاصيل عن تجربة الاتحاد الأوروبي الوحدوية، انظر: حسن نافعة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيًا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤م.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع، انظر: موقع البنك الدولي على الإنترنت، على هذا الرابط:

http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0,contentMDK:20581116~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968,00.html

وإذا كانت الدولة في التحليل الأخير، هي بناء مؤسسي يمثل الأجهزة الأساسية في النظام السياسي، فإنه من المفترض أن الدولة ملك للمجتمع وليس العكس[1]، لذا فإن حركة المجتمعات لإصلاح ما قد تعجز عنه الدول، أو يفوق قدراتها استطاعةً أو تكلفةً، أو حتى يتعارض مع التزاماتها الدولية في هذا الإطار، قد لا يكون شيئًا مستهجنًا أو خارجًا عن السياق. ويمكن للدولة المصرية -إذا ما توفرت لها النية والإرادة الحقيقية- أن تجعل من منظمات «المجتمع المدني» المصرية أداة فاعلة من أدوات تفعيل «محورية» دورها في محيطها الإسلامي، إذا ما نسَّقت مع تلك المنظمات لتتواءم ومقتضيات التوجه نحو الدائرة «الإسلامية»؛ حيث يمكن لتلك المنظمات أن تقيم شبكة من العلاقات المجتمعية مع نظيراتها في الدول الإسلامية، بما يصبّ في النهاية لصالح الأمة وشعوبها.

وأخيرًا فإن ما تم طرحه في هذه الورقة حول الدور المصري وجدارته لتجميع جهود الأمة الإسلامية والارتقاء بمكانتها بين الأمم، إنما هو محض ومضات بسيطة، تحتاج من عقلاء الأمة ومفكريها إلى وقفة جادة للتباحث بشأنها، وربما احتاج الأمر إلى مشاريع بحثية بناءة، تضطلع بها مراكز الفكر والأبحاث والدراسات في العالم الإسلامي على اتساع أقطاره؛ لأن موضوعًا بهذه الأهمية لن توفيه دراسة واحدة أيًا كان شأنها؛ نظرًا لتعلقه بحاضر الأمة الواقع ومستقبلها المنشود.

---

(١) رفيق حبيب: «علمنة المجتمع تفكيك للأمة والمرجعية»، مدارك، إسلام أون لاين، ٢٠٠٩/٤/٣٠م.

http://mdarik.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1239888432292&pagename=Zone-Arabic-MDarik%2FMDALayout

معلومات إضافية

المركز المصري الدولي للزراعة:

بدأ «المركز المصري الدولي للزراعة» العمل تحت مسمى «المركز التدريبي للدول الأفرو-آسيوية» في يناير من عام ١٩٦٥م، ثم تحول إلى الاسم الحالي في يونيو من عام ١٩٧٣م.

ويعتبر هذا المركز أحد مراكز التدريب الدولية التي تهدف إلى تدريب مبعوثي الدول الأجنبية من القارة الإفريقية والآسيوية، ودول أمريكا اللاتينية، ودول جزر الكاريبي، ودول شرق أوروبا، ودول الكومنولث، إضافة إلى مبعوثي الدول العربية؛ وذلك بغرض رفع كفاءة الكوادر الفنية في القطاع الزراعي، وتنمية الموارد البشرية، والمعاونة في التطوير والارتقاء بمستوى الإنتاج والإنتاجية الزراعية والحيوانية في هذه الدول.

يتولى المركز المصري الدولي للزراعة الإعداد والتخطيط، والتنفيذ والإشراف على البرامج التدريبية الزراعية لمبعوثي الدول الأجنبية، واتخاذ إجراءات إيفاد العاملين بقطاع الزراعة للتدريب أو الحصول على درجات علمية بالخارج.

المصدر:

موقع «العلاقات الزراعية الخارجية» التابع لوزارة الزراعة المصرية:

www.far-malr.gov.eg

***

الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية الأوروبية المستقلة حديثاً:

أنشئ هذا الصندوق عام ١٩٩٢م لتقديم المعونات الفنية لهذه الدول، مثل تنظيم دورات تدريبية، والمنح قصيرة الأجل، وإيفاد خبراء مصريين في مهام قصيرة، أو متوسطة أو طويلة الأجل، وتقديم بعض المساعدات الإنسانية العاجلة لبعض الدول المتضررة من الكوارث الطبيعية، والمنح الدراسية بالمعاهد المصرية المتخصصة.

وتستفيد العديد من الدول من تلك الأنشطة، ومنها أرمينيا وجورجيا وطاجيكستان، وتركمنستان وكازاخستان، وقيرقيزيا ومولدافيا، وأذربيجان وأوزبكستان، والبوسنة والهرسك، ومقدونيا وألبانيا، ومنغوليا وأفغانستان، وتتارستان وأوكرانيا.

وقد نظَّم الصندوق منذ إنشائه ٧٢٠ دورة تدريبية شارك فيها أربعة عشر ألف متدرب و٧٢٥ متدربًا من هذه الدول في مجالات اللغة، والثقافة العربية والإسلامية، والدبلوماسية، والبنوك والصحة، والزراعة والإعلام، والآثار والقانون، والشرطة والسياحة.

نجح الصندوق في إقامة تعاون ثلاثي لتدريب الكوادر الفنية من الدول المستفيدة، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، كما يجري التفاوض حاليًا مع وكالة المعونة الدولية اليابانية للمساهمة في تمويل إعداد بعض الكوادر المتخصصة من أفغانستان في المعاهد والمراكز المصرية.

والجدول التالي يوضح الدول المستفيدة من المنح الدراسية بجامعتي الأزهر والقاهرة (على نفقة الصندوق) منذ العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩م ، وحتى العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م:

الدول المستفيدة بالمنح الدراسية									
العام الدراسي	البوسنة	أوكرانيا	روسيا		كازاخستان	جورجيا	منغوليا	أفغانستان	إجمالي المنح خلال العام
			داغستان	تتارستان					
١٩٩٨/١٩٩٩م	٧	–	–	–	–	–	٢	–	٩
٩٩/٢٠٠٠م	٨	–	–	–	–	–	–	–	٨
٢٠٠٠/٢٠٠١م	٢٩	–	–	–	–	–	–	–	٢٩
٢٠٠١/٢٠٠٢م	٣٥	١	–	١	١٥	–	–	–	٥٢
٢٠٠٢/٢٠٠٣م	٥٠	٤	–	١	–	٤	–	–	٥٩
٢٠٠٣/٢٠٠٤م	٦٧	٤	١	١	–	–	–	–	٧٣
٢٠٠٤/٢٠٠٥م	٧١	١	١	١	–	–	–	–	٧٤
٢٠٠٥/٢٠٠٦م	٧٦	١	١	–	–	–	–	٩	٨٧
٢٠٠٦/٢٠٠٧م	٦٩	–	١	–				١٧	٨٧
٢٠٠٧/٢٠٠٨م	٦٦	–	١	–				١٨	٨٥
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٦٣	–	١	–				١٧	٨١
إجمالي ما حصلت عليه الدولة حتى تاريخه	٥٤١	١١	٦	٤	١٥	٤	٢	٦١	٦٤٤

❋ ❋ ❋

جدول بأعداد خبراء اللغة العربية الموفدين لدول الكومنولث (على نفقة الصندوق)
خلال الفترة من ١٩٩٣م حتى ٢٠٠٨/١٢/٣١م:

العام الدراسي	أعداد الخبراء الموفدين خلال الأعوام الدراسية																	الإجمالي خلال العام
	البوسنة	ألبانيا	مقدونيا	كوسوفا	مولدوفا	طاجيكستان	أوكرانيا	كازاخستان	قيرقيزيا	أوزبكستان	روسيا	بيلاروس	أذربيجان	جورجيا	تركمنستان	أرمينيا	منغوليا	
٩٣/٩٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٩٤/٩٥	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١
٩٥/٩٦	–	–	–	–	–	–	–	٥	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	٨
٩٦/٩٧	–	–	–	–	–	–	–	٦	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	٨
٩٧/٩٨	–	–	–	–	–	–	–	٦	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٥
١٩٩٨/١٩٩٩م	–	–	–	–	–	–	٣	٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٧
٩٩/٢٠٠٠م	–	–	–	–	–	–	٤	٥	–	–	–	٢	–	–	–	–	–	١١
٢٠٠٠/٢٠٠١م	–	–	–	–	–	–	٥	٥	–	–	–	٣	–	–	–	–	–	١٣
٢٠٠١/٢٠٠٢م	٢	–	–	–	٢	–	٥	٥	–	٢	–	٣	–	١	–	–	–	٢٠
٢٠٠٢/٢٠٠٣م	٢	–	–	–	–	–	٨	٥	–	٥	–	١	–	٣	–	–	–	٢٤
٢٠٠٣/٢٠٠٤م	٢	–	–	–	–	–	٩	٧	–	٨	–	١	–	٣	–	–	–	٣٠

[illegible]	٢	--	--	--	--	--	٧	٧	--	٧	--	--	--	٣	--	--	--	[illegible]
[illegible]	٣	٤			١		٧	٧	--	٧	--	--		٣	--	١	--	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

المصدر:

موقع وزارة القوى العاملة والهجرة المصرية:

http://www.emigration.gov.eg/AllNews/DisplayNews.aspx?CatId=16&NewsId=69363

موقع وزارة الخارجية المصرية:
http://www.mfa.gov.eg/MFA_Portal/ar-EG/egy_funds/com_welth/

****

الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا:

أنشأت مصر الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا التابع لوزارة الخارجية في عام١٩٨٠م، بهدف تقديم المعونات الإنسانية والدعم الفني من تدريب وإرسال خبراء مصريين في مختلف المجالات إلى الدول الإفريقية.

ووفقًا لتصريحات بعض المسئولين المصريين فإن هذا الصندوق يعد «من أهم أدوات السياسة الخارجية المصرية في إفريقيا». ويوجد حاليًا مائتان وستة وثمانون خبيرًا مصريًا من الصندوق المصري في دول القارة الإفريقية ما بين أساتذة جامعة، وأطباء، ومهندسين ومدرسين.

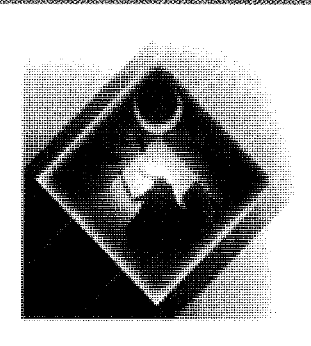
أنشطة الصندوق خلال عام ٢٠٠٨م:

نظَّم الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا سبعًا وعشرين دورة تدريبية خلال عام ٢٠٠٨م شارك فيها ٥٩٧ متدربًا من ٤٧ دولة.. فيما بلغ عدد المعونات التي قدمها الصندوق الفني للتعاون مع إفريقيا لهذه الدول ٧٧ معونة بالإضافة إلى ١٠٢ منحة.

وحظيت دول حوض النيل التسع (كينيا وبوروندي، وإثيوبيا ورواندا، وتنزانيا وأوغندا، والسودان والكونغو الديمقراطية، وإريتريا) بالقدر الأكبر من هذه الدورات التدريبية والخبراء المصريين والمعونات؛ حيث بلغ عدد المتدربين من كوادر هذه الدول في دورات نظَّمها الصندوق لكوادر دول حوض النيل ٢٠٠ متدرب خلال عام ٢٠٠٨م، فيما بلغ عدد الخبراء المصريين في هذه الدول حاليًا ٦٠ خبيرًا، وبلغ عدد المعونات اللوجيستية المقدمة لتلك الدول ٣٠ معونة. أما دول الحزام الإسلامي الـ١٢ (تشاد وجيبوتي، وبوركينا فاسو، وإفريقيا الوسطى، وغينيا كوناكري، والصومال والجابون، والنيجر والسنغال، وجزر القمر ومالي، وموريتانيا) فيوجد بها ١١٢ خبيرًا مصريًا، كما تم تقديم ١٦ معونة من الصندوق لهذه الدول.

المصدر:

موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية: http://new.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=23799



المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩م

علي حسين باكير
باحث في العلاقات الدولية

ملخص الدراسة

أحدثت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في إيران انقسامًا عميقًا في الشارع والنخب السياسية في البلاد، مؤذنة بإمكانية تدشين مرحلة جديدة من المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية، والتي قد تلقي بظلالها على المحيط الإقليمي؛ نظرًا لما سينتج عنها من انعكاسات على السياسة الخارجية الإيرانية والمشروع الإيراني في المنطقة إثر إعادة انتخاب أحمدي نجاد رئيسًا للبلاد.

وتشير القراءات التاريخية إلى أن إيران تحاول دائمًا مدّ نفوذها باتجاه الخليج لتسيّد الإطار الممتد من الشمال (آسيا الوسطى) إلى الجنوب (الخليج)، ومن الشرق (أفغانستان) إلى الغرب (العراق وسوريا ولبنان)؛ حيث كانت منذ القدم -وما زالت- تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة حيوية ذات أهمية استراتيجية وأبعاد إقليمية تسعى للسيطرة عليها، سواء بطريقة عسكرية مباشرة، أو عبر نفوذها بطريقة غير مباشرة.

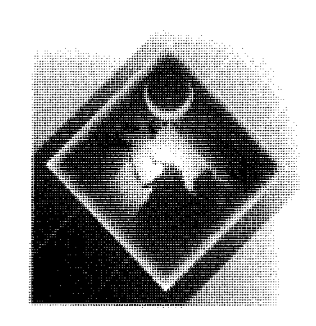
ويفرض التعامل مع سياسة إيران الخارجية ضرورة الفهم الصحيح لتركيبة النظام السياسي الإيراني ومفاتيح القوّة فيه، ومحددات صنع وصياغة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلّقة بالبلاد، لكن ذلك لا يكفي وحده، فالمطلوب استخلاص العبر وصياغة عناصر محدّدة للتعامل مع المشروع الإيراني في المنطقة، والذي تديره السياسة الخارجية التي تصوغها العديد من المؤسسات والمراكز، وفي طليعتها مركز المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي، ويشرف على تنفيذها رئيس الجمهورية أحمدي نجاد بعد الإعلان عن فوزه في انتخابات ٢٠٠٩م.

وعلى صانع القرار في الوطن العربي أن يتعامل مع الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة وفقًا لعدد من الاعتبارات أهمها: أن الرئيس الإيراني أيًا كان هو الرجل الثاني في النظام، ومهمته تنفيذية، في حين أن الرجل الأول في النظام الإيراني هو المرشد الأعلى للجمهورية.

كما أن الموضوعات الأساسية والجوهرية في السياسة الخارجية الإيرانية ثابتة في معظمها، وهي عدائية تدخليّة في محيطها الإقليمي، ولكنها أكثر انفتاحًا وبراجماتية وتفهّمًا في الإطار المحيط بدائرة مشروعها الإقليمي، وتوظّف بشكل ممتاز الأخطاء التي يرتكبها الفاعلون الآخرون، لتحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا.

وليس من المبالغة أن نصف السياسة الخارجية الإيرانية بأنها استراتيجية غير تقليدية تعتمد على شقين: أحدهما ظاهر علني، والآخر دبلوماسي خفي، وهو الأسلوب المفضّل لدى الإيرانيين للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب.





المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩م

علي حسين باكير
باحث في العلاقات الدولية

مقدّمة:

أحدثت الانتخابات الرئاسية الأخيرة في إيران انقسامًا عميقًا في الشارع والنُّخَب السياسية في البلاد، مؤذنة بإمكانية تدشين مرحلة جديدة من المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية، والتي قد تُلقي بظلالها على المحيط الإقليمي؛ نظرًا لما سينتج عنها من انعكاسات على السياسة الخارجية الإيرانية والمشروع الإيراني في المنطقة إثر إعادة انتخاب أحمدي نجاد رئيسًا للبلاد.

في هذا الإطار، تحاول ورقتنا البحثية الإجابة على عدد من التساؤلات التي تشكّل جوهر الموضوع والإشكالية الأساسية فيه، ومنها:

١- ما هي محددات صنع السياسة الخارجية الإيرانية، والمؤسسات المرتبطة بها؟ ومن صاحب اليد الطولى من بين تلك المؤسسات في اتخاذ القرارات وصياغة الاستراتيجيات في النظام السياسي الإيراني؟

٢- ما هي أبرز القضايا الاستراتيجية على أجندة السياسة الخارجية الإيرانية؟

٣- هل ستشهد تلك القضايا أيّ تغيير في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية، وهل تتأثر بشخص الرئيس وانتماءاته الحزبيّة؟

٤- كيف يمكن التعاطي مع الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة بناءً على المعطيات التي تتم مناقشتها؟

ويتألف البحث من تمهيد، وأربعة محاور أساسية، تتوزع على الشكل التالي:

محددات صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات في النظام السياسي الإيراني:

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية.

ثانيًا: السياسة الخارجية في الدستور الإيراني.

ثالثًا: بنية صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية.

القضايا الأساسية في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية:

أولاً: تصدير الثورة.

ثانيًا: القضية الفلسطينية.

ثالثًا: السلاح النووي.

رابعًا: الحفاظ على المكتسبات الإقليمية.

خامسًا: توسيع دائرة المحاور والنفوذ.

إعادة انتخاب نجاد والسياسة الخارجية الإيرانية:

أولاً: العلاقة بين السياسة الخارجية ومنصب الرئاسة في النظام الإيراني.

ثانيًا: انعكاسات إعادة انتخاب نجاد على أجندة السياسة الخارجية لإيران.

التعامل مع استراتيجية إيران الإقليمية وسياستها الخارجية:

أولاً: استخلاص العبر والاستنتاجات.

ثانيًا: توصيات مقترحة.

منهج البحث:

ومن المفيد الإشارة في هذا السياق إلى أنّ البحث استند في مجمله على المزج بين أدوات المنهج الوصفي المستخدَم بشكل حصري في الإطار النظري المتعلّق بالمحور الأول، وأدوات المنهج التحليلي والاستنباطي الاستقرائي في المحاور الأخرى؛ وذلك لأنّ التحليل قائم في حالتنا على معطيات عملية صياغة وصنع القرار في النظام السياسي الإيراني والتي يحدّدها الدستور الإيراني بشكل عام، وهو محور يحدّ من الاجتهاد إلاّ في بعض النقاط أو الاستنتاجات، لكنّه في نفس الوقت يشكّل المادة الأساسية للاستنباط والاستقراء في محاور البحث اللاحقة.

تمهيد: المشروع الإيراني[1]

تشير القراءات التاريخية إلى أن إيران تحاول دائمًا مدّ نفوذها باتّجاه الخليج لتسيّد الإطار الممتد من الشمال (آسيا الوسطى) إلى الجنوب (الخليج)، ومن الشرق (أفغانستان) إلى الغرب (العراق وسوريا ولبنان).[2]

كانت إيران منذ القدم وما زالت تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة حيوية ذات أهمية استراتيجية وأبعاد إقليمية تسعى للسيطرة عليها، سواء بطريقة عسكرية مباشرة، أو عبر نفوذها بطريقة غير مباشرة، ويعود السبب في ذلك أولاً إلى نزعة الهيمنة والتوسع الإيرانية، وثانيًا إلى ضعف هذه المنطقة التي تُعتبر خاصرة رخوة -إذا صح التعبير- مقارنة بغيرها من المناطق المحيطة. فالكتل المحيطة بإيران تحدّ من طموحاتها نظرًا لموازاتها في القوّة، أو تفوقها عليها في كثير من الأحيان كالكتلة التركية في الشمال الغربي، والكتلة الباكستانية والأفغانية في الشرق، والكتلة الروسية في الشمال، وعليه فالممر الوحيد لممارسة النفوذ الإيراني والنزعة التوسعيّة العدوانية الفارسية

---

(١) ملاحظة عن لفظة «المشروع»: الاعتقاد أن مصطلح المشروع يحمل معنًى إيجابيًا، ويدل على تغيير إلى الأفضل، هو اعتقاد شائع لكن شيوعه لا يعني أنه صحيح بالضرورة. فالمشروع هو فعل معين يبغي هدفًا محددًا. ويبدأ المشروع عادة بتصورٍ ما، ثم يجري الإعداد للعمل من أجل تنفيذ هذا التصور. ولذلك فهو ينطوي على فكرة وخطة وممارسة. والمشروع، في هذا كله، قد لا يكون إيجابيًا ومفيدًا إلا من زاوية أصحابه والقائمين عليه، خصوصًا في المجالات السياسية والاستراتيجية. لكن فائدته تكون أوسع في الميادين الاقتصادية والتجارية والمالية، كما على صعيد العلم والتكنولوجيا. ولما كان المشروع الإيراني، سياسيًا واستراتيجيًا، يهدف إلى تغيير منطقة الشرق الأوسط بما يحقق مصالح طهران كما يراها حكامها الآن، فمن الطبيعي أن يكون إيجابيًا بالنسبة إليهم، بينما تغلب سلبياته أيَّ إيجابياتٍ فيه بالنسبة لمعظم العرب. وأكثر العرب خسارة من هذا المشروع هم أولئك الذين يطمحون إلى دور أكبر في صوغ مستقبل هذه المنطقة، ويرون أن هذا المستقبل يصنعه العمل والبناء والإصلاح والمشاركة والعلم والمعرفة، وليس السلاح النووي ومعاداة الغرب. (راجع المشروع الإيراني ومستقبل الشرق الأوسط، وحيد عبد المجيد، جريدة الاتحاد الإماراتية، الجمعة ٢٠٠٨/٢/١٥م).

(٢) انظر: السعودية وخيارات الرد على إيران نووية، علي حسين باكير، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج، العدد آب ٢٠٠٩م.

يقع دائمًا باتجاه العراق ومنطقة الخليج العربي التي تعتبر المجال الحيوي لها. (١)

ومن هذا المنطلق، نستطيع أن نلاحظ أنّ المشروع الإيراني الإقليمي لم يختلف في جوهره ومضمونه حتى مع اختلاف أنظمة الحكم المتعاقبة على السلطة في إيران، وإن اختلف حجمه وامتداده تبعًا للظروف والمعطيات في فترة أو أخرى.

لا يعتبر النظام «الإسلامي» الإيراني الحالي حالة شاذّة عمّا سبقه من الأنظمة في إيران، فمشروعه لا يخرج عن سياق المشاريع والأطماع التوسعية الإيرانية القديمة

وضمن هذا السياق، لا يعتبر النظام «الإسلامي» الإيراني الحالي حالة شاذّة عمّا سبقه من الأنظمة في إيران، فمشروعه لا يخرج عن سياق المشاريع والأطماع التوسعية الإيرانية القديمة، وإن تمّ استبدال أدوات تنفي هذه السياسة أو العبارات والمسمّيات بأخرى كالشاه بالمرشد الأعلى، والتاج والصولجان بالعمامة والعباءة. (٢)

وقد سبق للخميني أن عبّر أفضل تعبير عن المشروع الإقليمي الإيراني والأطماع التوسعيّة في المنطقة وفق ما نقل عنه أول رئيس للجمهورية الإيرانية بعد الثورة وفي عهد الخميني «أبو الحسن بني صدر» عندما قال: «كان الخميني يريد إقامة حزام شيعي للسيطرة على العالم الإسلامي، وكان هذا الحزام يتألف من إيران والعراق وسوريا ولبنان، وعندما يصبح سيّدًا لهذا الحزام يستخدم النفط وموقع الخليج «الفارسي» للسيطرة على بقية العالم الإسلامي». (٣)

صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات في النظام السياسي الإيراني:

لا شك أنّ تنفيذ المشروع الإقليمي الإيراني يحتاج إلى تصوّر واضح من الناحية النظرية، إضافة إلى تطبيق سليم من الناحية العملية، وفي هذا المجال تدخل الاستراتيجية الإيرانية في إطار السياسة الخارجية للدولة، وهو ما يعني ضرورة وجوب التطرّق لمحددات صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة حتى يتسنى لنا فهم الاستراتيجية الإيرانية والمشروع الإقليمي الإيراني بشكل دقيق، وهو ما من شأنه أن يعطينا صورة أفضل عن طبيعة المشروع الإيراني وأدوات تنفيذه في المنطقة.

أولاً: مفهوم السياسة الخارجية:

يمكن تعريف السياسة الخارجية لأية دولة على أنها عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي يتضمن تحديدًا للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تسعى إلى تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك وفقًا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات.

ومن هذا المنطلق، فوزارة الخارجية، وباعتبارها جزءًا من الهيئة التنفيذية للحكومة، تضطلع بعملية وضع سياسة الدولة في المجال الخارجي موضع التنفيذ عبر تصميم الخطط والبرامج التي تتضمن الخطوات الكفيلة بذلك، وتكلّف موظفيها كلّ بحسب اختصاصه وفي إطار الدائرة التي ينتمي إليها بالعمل على تطبيق تلك السياسة على أرض الواقع. (٤)

وفي الواقع الإيراني، تحظى بنية صنع واتخاذ

---

(١) راجع: التنافس التركي- الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية، علي حسين باكير، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج، الإمارات، العدد ٥٥، أبريل/ نيسان ٢٠٠٩م، ص٤٩.

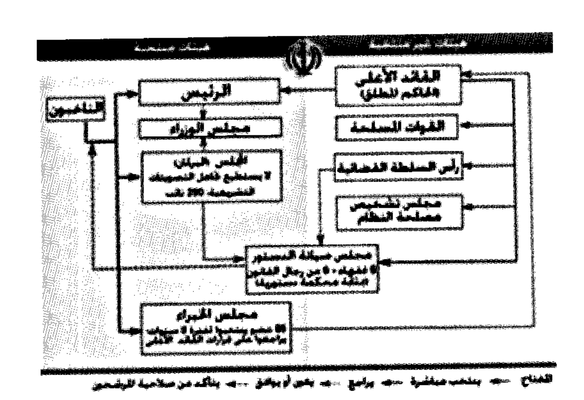
(٢) للمزيد من التفاصيل حول المشروع الإيراني، انظر:
- حزب الله والمشروع الإقليمي الإيراني: العلاقة والدور، علي حسين باكير، تقرير العالم الإسلامي: عوامل النهضة وآفاق البناء، التقرير الارتيادي الاستراتيجي السنوي للبيان، الإصدار الرابع ١٤٢٨هـ، ص١٦٥-١٦٦.
- كتاب حزب الله تحت المجهر رؤية شمولية مغايرة للعلاقة مع إيران وإسرائيل، علي حسين باكير، إصدارات الراصد.

(٣) مقابلة مع الرئيس الإيراني أبو الحسن بني صدر، برنامج «زيارة خاصّة» الذي يقدمه سامي كليب على قناة الجزيرة، حلقة بتاريخ ١٧/١/٢٠٠٠م، مجاوبًا على سؤال «هل كان الإمام الخميني يحدّثك=

=عن علاقته بالجوار العربي، مع دول الخليج؟ وهل كانت لديه أطماع للتقدّم عسكريًا تجاه هذه الدول من أجل تصدير الثورة مثلاً؟»

(٤) كتاب الوظيفة الدبلوماسية: نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها، علاء أبو عامر، عمّان، دار الشروق، ط١، ٢٠٠١، ص٣٥.

القرار المتعلق بسياسة طهران الخارجية بخصوصية شديدة تميزها عن غيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى. إذ عادة ما تتصدى وزارة الخارجية في الأنظمة التقليدية في رسم (أو المشاركة في رسم) السياسة الخارجية للبلاد، واتخاذ القرارات، والعمل على تنفيذها، بيد أن وزارة الخارجية في إيران قد لا تتصدى بمفردها للقيام بمثل هذا الدور بقدر ما تتصدى له مؤسسات أخرى رسمية دستورية قانونية أو غير رسمية، منتخبة أو معيّنة، مدنية أو دينية، أو حتى عسكرية.



ثانيًا: السياسة الخارجية في الدستور الإيراني:

وفي موضوع السياسة الخارجية، يتضمن الدستور الإيراني إشارة واضحة إلى السياسة الخارجية للبلاد ضمن الفصل الأول المخصص «للأصول العامة»، إضافة إلى فصل مستقل كامل عن السياسة الخارجية للدولة وهو أمر لافت. إذ يشير البند ١٦ من المادة الثالثة من الفصل الأول من الدستور إلى هذا الموضوع بالقول «تنظّم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفي العالم». (١)

أمّا الفصل العاشر فتضمن أربع مواد، تقول المادة ١٥٢: «تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة».(٢)

أمّا المادة ١٥٤، فتقول: «تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال، والحرية، وإقامة حكومة الحق والعدل حقًا لجميع الناس في أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم، وفي الوقت نفسه لا تتدخل في الشئون الداخلية للشعوب الأخرى». (٣)

ثالثًا: بنية صنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية الإيرانية:

رغم أن المادة «٥٧» من الدستور الإيراني تنص على أن إيران تلتزم بنظام حكومي يقوم على أساس الفصل بين السلطات، ومن المفترض أن يسري هذا الفصل أيضًا على أعمال وزارة الخارجية التابعة للسلطة التنفيذية، إلا أننا نجد أن صياغة السياسة الخارجية الإيرانية وتنفيذها تعد محصلة تعامل معقد ومتعدد المستويات بين المسئولين في هرم السلطة الإيرانية، وليس كما هو متخيل محصلة أداء وزارة الخارجية بمفردها.

وفيما يلي دور أهم مراكز القوى والمؤسسات والسلطات المشاركة في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية بشكل أو بآخر: (٤)

---

(١) انظر: نص «الدستور الإيراني» كاملاً على موقع تلفزيون «قناة العالم» الإيرانية الناطقة باللغة العربية على الرابط التالي:
http://www.alalam.ir/site/iranElection/2.htm

(٢) للتوسع حول الموضوع، انظر:
– الخبرة الإيرانية: الانتقال من الثورة إلى الدولة، أمل حمادة، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط١، يونيو ٢٠٠٨م، ص١٧٠.
– الدستور الإيراني، مرجع سابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) ملخّص كتاب «السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية»، دكتور=

١- **المرشد**: (١) المرشـــد أو «الولي الفقيه» هو أعلى سلطة في إيران، ووفقًا لـ «ولاية الفقيه المطلقة»، فإن سقف صلاحيات المرشد لا تحدّه حدود قانونية، وهي أشــبه بديكتاتورية مطلقة تستمد شرعيتها من أسس دينيـــة متعلقّة بالأئمة المعصومـــين، وضرورة تمثيلهم بالنيابـــة عنهـــم إلى حين ظهور المهدي، ومن أســـس سياسية دستورية أيضًا. وبالتالي فإن جزءًا مهمًا من قرارات السياسة الخارجية يقع بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار صلاحيات المرشد، والمادة «١١٠» تنص على أن المرشد هو الذي يعين السياسات العامة لإيران بالتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام (٢)، ولعل السياسة الخارجية تعد جزءًا من هذه السياسات التي تجب أن تحصل على موافقة المرشد.

٢- **رئيس الجمهورية**: رئيس الجمهورية هو الشخص الثاني بعد المرشد في سلم هرم السلطة الرسمي في إيران، وهو الذي يتولى وفقًا للمادة «١١٣» من الدستور مسئولية تنفيذ الدستور، وتنظيم العلاقة بين السلطات الثلاث، إضافة إلى رئاسته للسلطة التنفيذية.

أما دور الرئيس في السياســة الخارجيــة فتأثيره يأتي من بوابة غير مباشرة عبر جملة الوظائف التالية:

أ - تعيين الوزراء ومن ضمنهم وزير الخارجية (المادة ١٢٢، ١٢٤).

ب- التوقيع على المعاهـــدات والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة والدول الأخرى بعد المصادقة عليها في المجلس، ســـواء رئيس الجمهورية بنفسه أو عن طريق ممثله القانوني (المادة ١٢٥).

ج - تعيـــين الســـفراء المقترحـــين من قبـــل وزير الخارجية، والتوقيع على أوراق اعتمادهم، وكذا تسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى (المادة ١٢٨).

=منوجهر محمدي، أستاذ القانون والعلوم السياسية بجامعة طهران، إعداد حســـين صوفي محمد حسن، مجلة مختارات إيرانية عدد ٨٦. منقول عن مجلة الراصد، العدد ٧٣، رجب ١٤٣٠هـ.

انظـــر أيضًـــا: - من يحكم إيران؟ بنية الســـلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تأليف ويلفريد بوختا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاســـتراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

- صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، خالد وليد محمود، موقع دنيا الوطن، ٢٠٠٥/٦/١٣م.

- الدستور الإيراني، مرجع سابق.

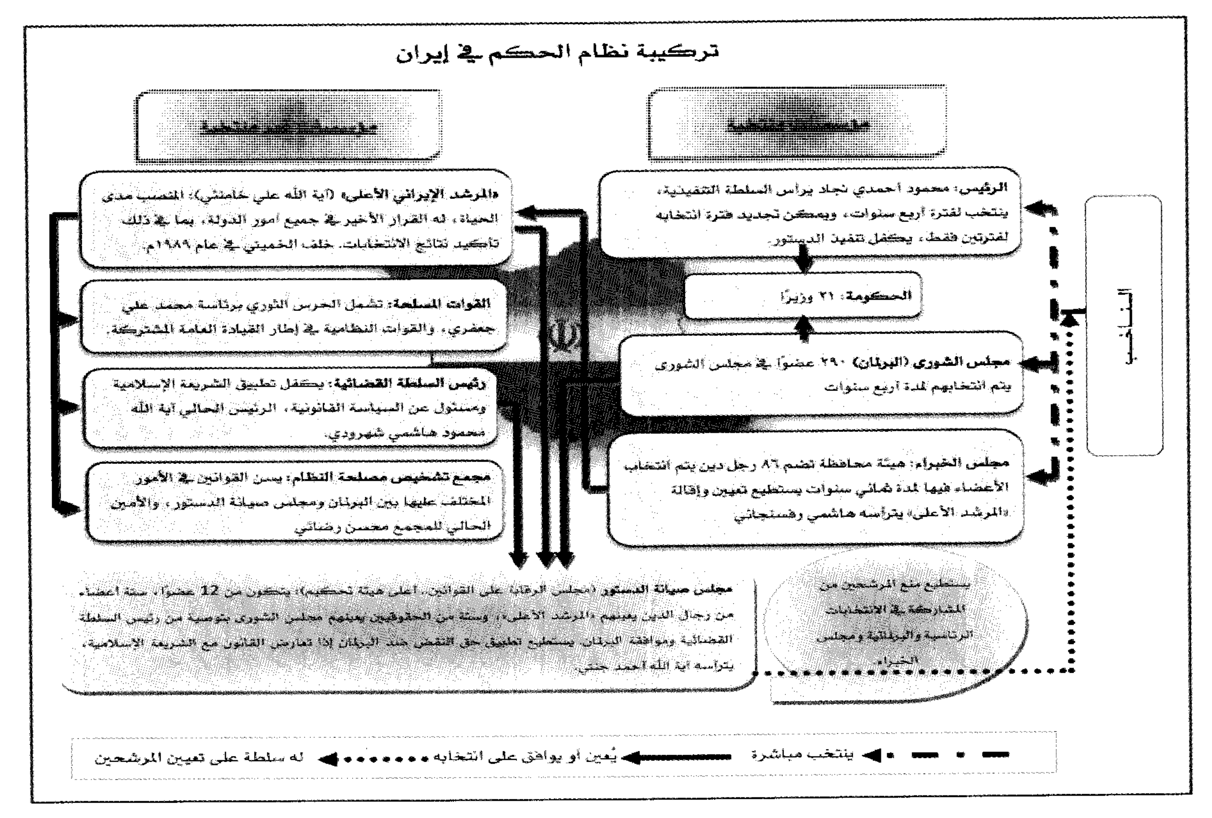
(١) يمتلك المرشـــد الأعلى صلاحيات تفوق تلك التي يمتلكها أي ديكتاتور في العالم وهو يســـتند إلى شرعية دينية وسياسية معًا، وهو جمع إلى سلطاته صلاحيات أخرى كثيرة كما جاء في المادة ١١٠ من الدستور؛ فمرشـــد الثورة هو الذي يضع كافة المســـائل الرئيسة الخاصة برسم وتعيين السياســـات العامة للنظام، وهو الذي يقود القوات المســـلحة، وهو الذي يملك أن ينصّب ويعزل رؤســـاء المؤسسات والمجالس المهمة في الدولة، وهو الذي يعيّن رئيس الســـلطة القضائية، ورئيس الإذاعة والتليفزيـــون، ورئيس أركان القيادة المشـــتركة للجيش، والقائد العام لقوات حرس الثورة، كما يملك - فوق كل ذلك - عزل رئيس الجمهورية المنتخَب من قِبل الشعب! كما أنّ المجالس الأخرى من مجلس الخبراء إلى مجلس تشخيص مصلحة النظام إلى مجلس صيانة الدستور تابعة له بشكل مباشر أو غير مباشر أو خاضعة لنفوذه.

(٢) يتكون المجمـــع من ٣١ عضـــوًا يمثلون مختلف التيارات السياســـية الإيرانيـــة. ويعين المرشـــد الأعلى للثـــورة أعضاء المجمـــع الدائمين والمتغيرين ما عدا رؤساء السلطات الثلاث، فإنهم ينضمون إلى المجمع بشـــكل آلي بعد التعديل الجديد الخاص بقانـــون المجمع، (علمًا أنّ الأخيرين خاضعين وفق الدســـتور أيضًا لإشراف المرشد، هذا إذا لم يختارهم هو بنفســـه وعبر دعمه كما حصل في الانتخابات الرئاسية الإيرانية عام ٢٠٠٥ و٢٠٠٩م، وفي هذه الحال يصبح المجمع الذي من المفترض أنّه يشـــخّص مدى صلاحية المرشد لمارسه مهامه ويختار مرشدًا بقرار من مجلس الخبراء حال وفاة الأخير أو عدم قدرته على ممارســـة مهامه، مجرّد تابع للمرشد. ومدة المجمع ٥ سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشـــكل غير دائم إذا كانت المســـائل المطروحة تتعلق=

=بصلاحياتهم كبعـــض الوزراء، ومنذ ١٨ مارس/ آذار ١٩٩٧م يترأس المجمع الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني.

أمّا مجلس صيانة الدســـتور وهو أعلى هيئة تشـــريعية في البلاد، فيتألف من ١٢ عضوًا نصفهم يعيّنهم المرشد الأعلى مباشرة، والنصف الثاني يأتي عن طريق مجلس الشـــورى بتوصية من رئيس الســـلطة القضائيـــة المعيّن أصلاً من قبل المرشـــد!! ما يعني أنّ مجلس صيانة الدستور تابع أيضًا للمرشد.

أمّا مجلس الخبراء والذي يتألف حاليًا من ٨٦ عضوًا يتم انتخابهم عن طريق اقتراع شـــعبي مباشـــر لدورة واحدة مدتها ثماني سنوات، بحيث تمثل كل محافظة بعضو واحد داخل هذا المجلس طالما كان عدد ســـكانها نصف مليون نســـمة، وكلما زادت الكثافة عن ذلك، كلما زاد معها تمثيلها بعدد الأعضـــاء، فهو يمتلك أخطر وظيفة على الإطلاق في النظام الإيراني؛ حيث عهد إليه الدســـتور مهمة تعيين وعزل قائد الثورة الإسلامية في إيران أو المرشد الأعلى إذا ثبت عجزه عن القيام بواجباته أو فقد مؤهـــلاً من مؤهلات اختياره وفق المادة ١٠٧ و١١١، لكن ترشيحات الفقهاء لهذا المجلس لا تقبل إلاّ بموافقة مجلس صيانة الدستور (الخاضع للمرشد كما سبق وشرحنا) ما يعني تبعية مجلس الخبراء أيضًا، وشـــكلية صلاحياته في ظل وجود قائد الثورة والمرشد الأعلى.



٣- مجلس الوزراء: يتم تنفيذ السياسات العامة التي يحددها المرشد بالتشاور مع مجمع تشخيص المصلحة في شكل قرارات وقوانين عبر مجلس الوزراء، مع الأخذ في الاعتبار مسئولية كل وزير من الوزراء فيما يخصه من وظائف وواجبات، وتباعًا فإن عملية قطع العلاقات الدبلوماسية، وكذا تقليصها، أو توسيعها تقع في نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية.

٤- مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان): مجلس الشورى هو أعلى سلطة تشريعية في إيران، ويستطيع هذا المجلس إصدار وسنّ القوانين في إطار الحدود الواردة بالدستور، مع مراعاة المبادئ الدينية، هذا ويساهم مجلس الشورى في سياسة إيران الخارجية من خلال الصلاحيات التالية:

- يجب مصادقته على المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدولية (المادة ٧٧).

- يحظر مجلس الشورى إدخال أي تغيير على الحدود الإيرانية، حتى وإن كان التغيير لا يضر باستقلال ووحدة الأراضي الإيرانية، ويراعي المصالح القومية، فمن الضروري مصادقة أربعة أخماس نواب المجلس على قراراته (المادة ٧٨).

- التصديق على المصالحة في الدعاوى المتعلقة بالأموال العامة، وفي الحالات التي يكون فيها أحد أطراف الدعاوى أجنبيًا (المادة ١٣٩).

- عمليات الاقتراض والإقراض -داخل إيران وخارجها- التي تجريها الحكومة يجب أن تحظى بموافقة المجلس (المادة ٨٠).

- لا يجوز للحكومة توظيف الخبراء الأجانب إلا في حالات الضرورة وبعد موافقة المجلس.

- ويحق للمجلس مراجعة شئون إيران كافة بما في ذلك السياسة الخارجية قطعًا. (المادة ٧٦).

٥- مجلس صيانة الدستور (الرقابة على القوانين):(١) وفقًا لصلاحيات هذا المجلس الواردة بالدستور تحت

(١) للمزيد انظر: معلومات حول مجلس صيانة الدستور، ملف الجزيرة. نت، ٢٠٠٦/٣/٢٣م، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4144F266-503E-47BD-9B8D-1B97EAADF0C2.htm

المادتين (٩٤، ٩٦)، يلعب مجلس صيانة الدستور دورًا مؤثرًا هو الآخر في مراقبة السياسة الخارجية، وذلك من خلال تصديقه على القرارات التي يصدرها مجلس الشورى، ومنها ما قد يتعلق بالسياسة الخارجية، للتأكد من مطابقتها للدستور والشرع.

٦- مجمع تشخيص مصلحة النظام: [1] الواقع أن هذا المجمع يُعدّ جهة استشارية بالنسبة للمرشد واضع السياسات، لكنه رغم ذلك يحظى بمكانة حيوية بين أروقة صنع القرار في إيران. خاصة وأنه قد يفصل في الخلاف القائم بين مجلس الشورى ومجلس الصيانة، وقطعًا قد يكون هذا الخلاف حول مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية.

٧- مجلس الأمن القومي والسياسة الخارجية: بموجب المادة (١٧٦)، من دستور إيران فإن مجلس الأمن القومي الإيراني منوط للقيام بالوظائف التالية:

- وضع السياسات الدفاعية والأمنية في إطار منظومة السياسات الموضوعة من قبل المرشد.

- العمل على التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية فيما يتعلق بالشئون الأمنية والسياسات الداخلية والخارجية.

- الاستفادة الكاملة من الإمكانات الموجودة لدى إيران من أجل التصدي لأية تهديدات داخلية أو خارجية، وكذا يدخل جزء مهم من وظائف مجلس الأمن القومي في حيز العلاقات الخارجية.

٨- وزارة الخارجية: لم تتضمن نصوصُ الدستور في المجالات التي سبق الإشارة إليها ولا لوائحُ مجلس الشورى قيامَ وزارة الخارجية بتحديد توجهات السياسة الخارجية الإيرانية، ولعل المواد سالفة الذكر توضح ذلك. غير أنه قد ظُنَّ أن وزارة الخارجية هي الجهة المعنية بصناعة القرار الخارجي، من قبيل المعتاد، بينما وبالنظر إلى هيكل السلطة الفعلي في إيران وصلاحيات المسئولين سنجد أن تنفيذ السياسة الخارجية هناك يقع على كاهل وزارات ومؤسسات مختلفة، كلّ بحسب نطاق صلاحياته؛ فوزير التجارة يتدخل إذا تعلق الأمر بالتبادل التجاري مع العالم الخارجي، بينما يتدخل وزير الدفاع حينما يتعلق الأمر بشئون التسليح، وكذا وزير الثقافة وغيره من الوزراء، كلّ وفقًا لوظائفه وصلاحياته.[2]

وعلى أية حال، يمكننا رصد مهام وزارة الخارجية الإيرانية في النقاط التالية:

- المتابعة والمراقبة الدائمة للأحداث الدولية والأوضاع الخارجية، وإعداد التقارير الخاصة بذلك.

- إجراء المباحثات مع الدول الخارجية والمنظمات الدولية.

- إقامة وتطوير العلاقات الخارجية مع الدول الخارجية.

- مراقبة وتقييم أداء السفارات الإيرانية في الخارج.

تأسيسًا على ما سبق، يمكننا القول: إن بنية القرار الخاص بسياسة إيران الخارجية إنما هي محصلة تعامل معقد ومتشابك بين المسئولين في سلم هرم السلطة، ومن ثَم فإن أي تغييرات قد تطرأ على محتوى هذا السُّلم، أو إذا وقعت أية اختلافات بين القائمين على صناعة هذا القرار والمنفذين له، فسرعان ما يؤثر ذلك على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية بشكل أو بآخر.

---

(١) للمزيد انظر: نظام التشريع الإيراني ومكانة مجمع تشخيص مصلحة النظام، راهبرد (الاستراتيجية) العدد ٣٤ ، مارس ٢٠٠٥م، نقلاً عن موقع البيّنة. وانظر أيضًا ملف الجزيرة. نت السابق.
وراجع للنظر في مجلس الخبراء: مجلس الخبراء، نمر من ورق، حسن كاظم السباعي، شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط التالي:
http://www.annabaa.org/nbanews/60/201.htm

(٢) انتقد نائب رئيس البرلمان الإيراني تعدد مراكز القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، وأكد أن السياسة الخارجية يجب أن تكون بيد وزارة الخارجية، وأن يكون هناك مركز واحد لاتخاذ القرار. انظر صحيفة الرياض السعودية، الاثنين ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٣هـ، العدد ١٢٤٥٦، السنة ٣٨.

القضايا الأساسية في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية

تحظى السياســة الخارجية للجمهوريــة الإيرانية بعدد ثابت من القضايا الأساســية التي تشــكل لبّ الاستراتيجية الإيرانية، والتي يتم التركيز عليها بشكل دائم وصولاً إلى تحقيق الأهداف المرجوّة للمشــروع الإقليمي الإيراني، ومن هذه القضايا:

أولاً: تصدير الثورة: (١)

ويعني هذا المصطلح نشر كل مفاهيم الثورة الإيرانية بما تحمله من مضامين كليّة دينية ومذهبية وسياسية، واجتماعية وثقافية على المستوى الإقليمي بشكلٍ يعمل على تهيئة البيئة المناســبة لتغلغل النفوذ الإيراني في دول المنطقــة بداية، ومن ثمّ تطويــع دول الإقليم بما يشــكّل حاضنة مناسبة لترســيخ النفوذ الإيراني في مرحلة أولى وتسيّده في مرحلة لاحقة.

واللافت للنظــر في هذا المجــال أنّ الإيرانيين قد عمدوا إلــى تأطير مفهــوم «تصدير الثــورة»(٢) في دســتورهم في المواد التي شــرحناها أعلاه في فصل السياسة الخارجية، مما يعني إيجاد الأرضية الشرعية الداخلية لهم للتحرّك الإقليمي تحت عناوين فضفاضة مثل (الدفاع عن حقوق جميع المســلمين، دعم النضال المشروع للمســتضعفين ضد المستكبرين في أية نقطة من العالم)؛ إذ مــن الذي يحق له تحديد حقوق جميع المسلمين؟ وكيف يمكن تحديد المستكبرين والمستضعفين؟ وما هو حــدود ومعنى «أي نقطة في العالم؟» طبعًا كل ذلــك يتم وفق استنســابية المفهــوم الإيراني، والعمق المذهبي الشيعي، والمصلحة القومية الفارسية.

ثانيًا: القضية الفلسطينية

وهي القضيّــة المركزية الأولــى والدائمة في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية، ويكمن الهدف من الاهتمام بالقضية الفلسطينية في النتائج المبهرة التي تصب في المشروع الإقليمي الإيراني إثر المتاجرة بها عبر: (٣)

- اختراق القاعدة الشعبية العربية والإقليمية عبر بوابة «القضية الفلســطينية» المقدّســة التي تحظى بمكانة رفيعة لدى شــعوب المنطقة. ولما كان المشروع الإيراني يحتاج إلى ركيزة تعمل على جذب الجماهير إليه، نظرًا لعدم قدرة العامل المذهبي «الشيعي» على تحقيق هذا الهــدف، كانت القضيــة بمثابة حصان طروادة للمشروع الإيراني.

- حجزها كورقــة تفاوضية للتحضير لما يمكن أن تقطفه دبلوماســية الأبواب الخلفيــة التي تتّبعها مع إســرائيل وأمريكا، والتي تبغــي عبرها الوصول إلى صفقة كبرى (انظر الصفقة الكبرى في نهاية البحث)، تكرّس سيادتها على المنطقة وتعيد لها الدور الذي كان الشاه يلعبه تاريخيًا، ولاسيما في الخليج.(٤)

---

(١) وقد اتّخذ تصدير الثورة أشــكالاً مختلفة خــلال مراحل عديدة: إذ اتخذ «شكله الخشن» في بداية الثورة عام ١٩٧٩م مما أدى إلى صدام عســكري مع العراق، تلقى على إثره مفهــوم «تصدير الثورة» ضربة موجعة، مما اضطره إلى التراجع حتى عام ١٩٩٠م، واعتماد أســلوب «القــوّة الناعمة» في المراحــل اللاحقة (انظر أيضًــا حول الموضوع ندوة المشــروع النووي الإيراني الأبعاد الاســتراتيجية والانعكاسات الإقليمية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مصر، ٢٠٠٦/١٢/٦م، ص٢٠).

(٢) للاســتزادة حول المحاور العديدة التي شملها مصطلح تصدير الثورة، يرجى مراجعة:
- المشــروع الإيراني الإقليمي والدولي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، تاريخ ٢٠٠٩/٦/١م.
- أضواء على الخطة الســرية: دراســة في الأســلوب الجديد لتصدير الثورة الإيرانية- الأســباب - الخطوات - التطبيقات، مجلة الراصد، العدد الرابع والستون شوال ١٤٢٩هـ

(٣) للاستزادة حول هذا الموضوع يمكن مراجعة:
- المصالح الاستراتيجية الإيرانية في فهم القضية الفلسطينية: محاولة للفهم!، خباب بن مروان الحمد، على الرابط التالي:
http://www.e-prism.org/images/Iranian_strategy_in_supporting_the_Palestinians_-_March08.pdf
- تلاعب إيران بالقضية الفلســطينية، أســامة شحادة، دراسات الراصد، العدد (٧٠)، ربيع الثاني ١٤٣٠هـ www.alrased.net

(٤) انظر: وماذا عن المشــروع الشــرق أوســطي الإيراني وأدواته؟، علي حسين باكير، صحيفة السياسة الكويتية، تاريخ ١٨-٨-٢٠٠٦م، ويمكن مراجعته على المدونة الخاصة بي:
http://alibakeer.maktoobblog.com/86908

ثالثًا: السلاح النووي

ويعتبر من أهم المواضيع الفاعلة والنشطة في أجندة إيران الخارجية، كما يعتبر العنصر الأكثر قيمة في إعطاء المشروع الإقليمي الإيراني دفعة قوية. فمشروع السلاح النووي عنصر دائم الوجود على أجندات مختلف الحكومات الإيرانية حتى منذ ما قبل الثورة الإيرانية؛ حيث تعود فكرته الأساسية إلى نظام الشاه السابق في عام ١٩٦٠م،(١) والهدف من الحصول عليها يكمن في تحقيق ما يلي:

مشروع السلاح النووي عنصر دائم الوجود على أجندات مختلف الحكومات الإيرانية حتى منذ ما قبل الثورة الإيرانية؛ حيث تعود فكرته الأساسية إلى نظام الشاه السابق في العام ١٩٦٠م.

أ- **في الشق الدفاعي**: حماية النظام الإيراني من أي قوة خارجية وتوحيد الداخل باتجاه قضية قوميّة. فالأولوية لبقاء النظام الإيراني، والقوة النووية توفّر الردع اللازم لضمان بقاء هذا النظام، وتعفيه أيضًا من دفع الأثمان حال تخطّيه للحدود الحمراء، وبالتالي التفرغ من أجل تنفيذ المشروع الإقليمي دون الخوف من إمكانية التقهقر إلى المستوى الوطني المحلي تحت ضغوط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية خارجية.

ب- **في الشق الهجومي**: رفع قدرة الابتزاز التي تملكها إيران على الصعيد الإقليمي بل والدولي. فحتى لو لم ترد إيران مهاجمة الدول الإقليمية بصواريخ نووية، فإنها ستبقى قادرة على تهديد الدول العربية والحقول النفطيّة الخليجية بشكل جدّي وحقيقي عبر أي هجوم نووي تشنّه، الأمر الذي يُكسبها القدرة على الابتزاز وفرض الشروط، حتى لو لم تقم بشن هذا الهجوم، علمًا بأنّ هذا الابتزاز والتهديد من شأنه أن يطال أيضًا الاقتصاد العالمي بأسره.(٢)

رابعًا: الحفاظ على المكتسبات الإقليمية:

بمعنى البناء على منجزات إيران في كل مرحلة من المراحل، حتى المراحل التي صنعها الشاه في المنطقة شكّلت منطلقًا لتحقيق مكاسب للمشروع الإيراني الحالي.

ونلاحظ أنّ إيران أشدّ تمسّكًا باحتلال الجزر الإماراتية (٣) في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، كما أنّها أكثر حرصًا على إبقاء وجودها المباشر وغير المباشر في دول مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين والسوذان، وحتى محاولة الدخول إلى مناطق مثل فلسطين ومصر والأردن والسعودية وجزر القمر، وهي لا تبدي إلى الآن أي رغبة في سحب تدخلها من هذه الدول كما يشير إلى ذلك الواقع العماني.

خامسًا: توسيع دائرة المحاور والنفوذ:

توسيع مدى العلاقات مع الدول المحيطة بحدود المشروع الإيراني الإقليمي، وذلك من أجل الإيحاء بامتداد النفوذ الإيراني بما يمكّن من الادعاء بوجود شبكة دولية معاضدة لإيران. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى دخول النفوذ الإيراني مناطق في إفريقيا وأمريكا اللاتينية. (٤)

---

(١) انظر: تاريخ إيران نوويًا، مفكرة الإسلام، ٢٠٠٧/٤/١م، على الرابط التالي: http://www.islammemo.cc/2007/04/01/38942.html

(٢) للمزيد، انظر حول قدرات إيران الصاروخية والنووية: ما بعد امتلاك طهران للسلاح النووي، مركز الجزيرة للدراسات، عرض علي حسين باكير، ٢٠٠٩/٦/٢٩م، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/97987D85-77D5-4CF6-B1A3-C713BF871D68.htm

(٣) للمزيد حول الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية العربية، انظر:
http://www.emirates-islands.org.ae

(٤) انظر على سبيل المثال:
- إفريقيا.. ساحة للسياسة الخارجية الإيرانية، أحمد حسين الشيمي، إسلام أون لاين.نت، ٢٠٠٨/٣/١٢م، على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1203757945195
- إيران تتحدى مبدأ مونرو وتخترق إفريقيا، مايكل روبن، ترجمة أحمد طه حسين، إسلام أون لاين.نت، ٢٠٠٨/٩/٢٣م، على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1221720271631
Iran's global ambitions, American Enterprise Institute, March 2008: http://www.aei.org/docLib/20080317_No322870MEOg.pdf

إعادة انتخاب نجاد و«السياسة الخارجية» الإيرانية

في ١٣/٦/٢٠٠٩م أعلنت وزارة الداخلية الإيرانية فوز محمود أحمدي نجاد بانتخابات الرئاسة الإيرانية للعام ٢٠٠٩م، متفوقًا على المرشحين الثلاثة الآخرين، وحائزًا على أكثر من ثلثي أصوات الناخبين.(١) (انظر الجدول المقابل).

وكانت هذه الانتخابات الأكثر جدلاً في تاريخ الجمهورية الحديث منذ الثورة؛ نظرًا لما اعتراها من مظاهر تلاعب وتزوير بيّنة وفاضحة، خاصة مع تدخّلات ودعم المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي وقوات الحرس الثوري والباسيج والأجهزة الرسمية الإيرانية لدعم نجاد.(٢) الأمر الذي أدى إلى اعتراض قطاع كبير من الناخبين، ونزولهم إلى الشارع للمطالبة بإعادة الانتخابات، وإعلان فوز المرشّح الحقيقي الذي حاز على أغلبية الأصوات «مير حسين موسوي».

الانتخابات الرئاسية الإيرانية ٢٠٠٩م			
الحزب	المرشح	الأصوات	النسبة
تحالف بناة إيران	محمود أحمدي نجاد	٢٤,٥٢٧,٥١٦	٦٢,٦٣٪
إصلاحي مستقل	مير حسين موسوي	١٣,٢١٦,٤١١	٣٣,٧٥٪
محافظ مستقل	محسن رضائي	٦٧٨,٢٤٠	١,٧٣٪
اعتماد ملي	مهدي كروبي	٣٣٣,٦٣٥	٠,٨٥٪
أصوات صحيحة		٣٨,٧٥٥,٨٠٢	٩٨,٩٥٪
أصوات فارغة أو باطلة		٤٠٩,٣٨٩	١,٠٥٪
الإجمالي		٣٩,١٦٥,١٩١	١٠٠,٠٠٪
نسبة المشاركة			٨٥٪

المصدر: بي بي سي الفارسية آخر تحديث: يونيو ٢٢, ٢٠٠٩م.

أولا: العلاقة بين «السياسة الخارجية» و«منصب الرئاسة» في النظام السياسي الإيراني:

على العموم وانطلاقًا من المعطيات الدستورية التي سبق وناقشناها في أول البحث، فإنّه وبغض النظر عمّن يفوز عادة بموقع الرئاسة داخل هيكلة النظام السياسي الإيراني، فإن الخطوط العريضة وحتى التفصيلية في كثير من الأحيان لعملية صنع وصياغة السياسة الخارجية لا تعود إلى شخص رئيس الجمهورية ولا حتى إلى وزارة الخارجية نفسها، وعليه فإنّ فوز نجاد أو غيره لا يغيّر من جوهر الموضوع، **وذلك يرجع إلى:**

١- أنّ منصب الرئيس في إيران هو منصب تنفيذي،

---

(١) Ahmadinejad <set for Iran victory>, aljazeera.net, June 13, 2009, at this link:
http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2009/06/2009612195749149733

للمزيد حول نتائج الانتخابات يرجى مراجعة: نتائج الانتخابات الإيرانية.. الأزمة والتداعيات، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٥-٦-٢٠٠٩م، على الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6F7C3357-226E-47A3-9B7E-A2C56692B14C.htm

(٢) للاطلاع على مظاهر التزوير الحاصل انظر:

- دراسة المعهد الملكي البريطاني المدعمة بالأرقام الإيرانية حول التزوير الذي حصل:
Preliminary Analysis of the Voting Figures in Iran's 2009 Presidential Election, Programme Paper, Ali Ansari, Daniel Berman and Thomas Rintoul, Chatham house, June 2009, at this link:
http://www.chathamhouse.org.uk/files/14234_iranelection0609.pdf

- الحرس والمرشد قررا سلفًا إنجاح نجاد، صحيفة غويا الإيرانية، نشرت على جريدة القبس الكويتية، على الرابط التالي:
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=510285&date=19062009

- موسوي: نلت ٧٥٪ ونجاد ٢٠٪ فقط، نقلا عن «أحداث» الأسبوعية الإيرانية، جريد القبس الكويتية، ١٩/٦/٢٠٠٩م، على الرابط التالي:
http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=510288&date=19062009

فهو لا يصنع السياسة الخارجية، وإنما يعمل على تنفيذها، والاختلاف في هذا المجال بين أحمدي نجاد أو غيره من المرشحين الذين خاضوا الانتخابات سابقًا، أو سيخوضونها لاحقًا، يكمن في طريقة تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد على أبعد تقدير (يعني الوسائل والأدوات المستخدمة، وعبر القوة الناعمة أو الخشنة).

فالنظام الإيراني يدور في كليّته حول المرشد الأعلى ممثل الإمام المهدي الغائب، وكل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية تخضع في كلّياتها للمرشد الذي يمتلك السلطة المطلقة وفق المادة ٥٧ من الدستور الإيراني، والرئيس يأتي لينفّذ الصياغات في هذا الإطار.

٢- أنّ رئيس الجمهورية لا يستطيع تغيير المواضيع الأساسية في أجندة البلاد الخارجية أو الاعتراض عليها، إنما قد يستطيع في أبعد التصورات أن يقدّم قضية على أخرى، أو أن يعطي أهمية لقضية على حساب أخرى، أو أن يخفف من التركيز على عنصر دون آخر.

ونستطيع أن نعطي مثالاً على ذلك من خلال الإشارة إلى نموذج الرئيس أحمدي نجاد والذي أعطى أولوية للبرنامج النووي الإيراني وتصدير الثورة من جديد، عبر التدخل في شئون دول المنطقة، ودعم الحركات التابعة لطهران إقليميًا.

أمّا الرئيس خاتمي فقد عمل على استبعاد هاتين القضيتين من الواجهة على الأقل مقدّمًا الوضع الداخلي وحوار الحضارات (تجميل وجه الثورة الإيرانية) عليهما.

٣- أنّ الرئيس أيًا كانت هويته أو خلفيته لا يأتي من خارج سياق الثورة والمبادئ التي تمثلها، ومنها المبادئ والسياسات التي يرسمها المرشد الأعلى، وبالتأكيد السياسة الخارجية للبلاد تحتل جزءًا كبيرًا منها. ولا يحق لمن لا يؤمنون بالثورة ومبادئها الترشح أصلاً بالدرجة الأولى، ثم ينظر مجلس صيانة الدستور فيما بعد بطلبات المرشحين الذين استوفوا الشروط (تم اختيار ٤ من أصل ٤٧٥ مرشحًا بما فيهم ٤٢ في الفترة الواقعة بين ٤ - ٩ أيار ٢٠٠٩م)، ويعمل على تصفيتها باستبعاد من يراه غير مؤهل للمنصب، وهذا يعني أنّه من غير الممكن أصلاً أن يصل مرشّح يحمل أفكارًا أو مشاريع أو سياسات أو رؤى خارجة عن الإطار الذي يرسمه المرشد الأعلى والمؤسسات التابعة له في النظام الإيراني.

ملخص الانتخابات التشريعية الإيرانية
١٥ مارس/٢٥ أبريل ٢٠٠٨م مجلس إيران

وجهة المرشحين	مقاعد الدورة الأولى	مقاعد الدورة لثانية	إجمالي المقاعد
Unified Principalists Front	٩٠	٢٧	١١٧
Broad Principalists Coalition	٤٢	١١	٥٣
إصلاحيون	٣١	١٥	٤٦
مستقلون	٤٠	٢٩	٦٩
الأقلية الأرمنية	٢		٢
الأقليّة الكلدانية والآشورية	١		١
يهود	١		١
زردشتيون	١		١
الإجمالي (Turnout: ٦٠٪)	٢٠٨	٨٢	٢٩٠

المصدر: UNION PARLIAMENTARY-INTER

ثانيًا: انعكاسات إعادة انتخاب نجاد على أجندة السياسة الخارجية لإيران:

اتسمت السياسة الخارجية لنجاد خلال السنوات السابقة على الصعيد الدولي بالصدام والمغامرة، وعلى الصعيد الإقليمي بالانتهازية والشعاراتية والطائفية والقومية المتشدّدة. (١)

ويصف «سعيد محمد صدر» وكيل وزير الخارجية في حكومة خاتمي سابقًا المعالم الأساسية في سياسة أحمدي نجاد الخارجية بأنها تتمثل بـ: عدم الخبرة،

(١) في الإطار القومي والطائفي، لا بد من الإشارة إلى المقابلة التي أجراها نجاد مع المرشح مهدي كروبي قبيل الانتخابات، واستنكر فيها استعمال كروبي لمصطلح «الخليج العربي»، مؤكدًا على أنّه خليج فارسي وليس عربيًا، ولن يكون كذلك أبدًا، كما قام نجاد في مقابلة أخرى بسب صحابة الرسول صلى الله عليه وسلّم علنًا. انظر: تصاعد ردود الأفعال المندّدة بسب الرئيس الإيراني لصحابة الرسول الكريم، على الرابط التالي:
http://www.almokhtsar.com/news.php?action=show&id=18245

نظرة تستند إلى الوهم، إحساس بتمجيد الذات وجهل مطبق.[1]

ويرى المسئول الإيراني الكبير حسن روحاني السياسة الخارجية للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بأنها «تقتصر على إرسال الرسائل وإطلاق الشعارات».[2]

في حين يرى «مير حسين موسوي» أنّ «السياسة الخارجية لنجاد يكتنفها انتشار نوع من الخرافة، وانعدام التخطيط، والتركيز على الخطاب الشعبوي، وانتشار حالة من التطرف في معالجة قضايا إيران».[3]

في الإطار النظري، من المتوقع أن تستمر سياسة نجاد وأولوياتها السابقة المتمثّلة في: [4]

١- التركيز على البرنامج النووي، وإعطاؤه الأولوية القصوى، وذلك بهدف فرض إيران كقوّة إقليمية تمتلك قدرة الابتزاز والردع الاستراتيجي، ولضمان بقاء النظام ودعم الارتقاء الإقليمي الذي تقوم به في المنطقة، وهو ما سبّب أزمة كبيرة مع أمريكا والغرب، وأضر بمصالح إيران لاسيما الاقتصادية وعرّضها لثلاثة قرارات دولية بفرض عقوبات.[5]

٢- اعتماد الخطاب الأيديولوجي- الديماغوجي، وهو خطاب شعبوي يتمحور حول مهاجمة إسرائيل، وتعظيم شأن فلسطين دون أن يعكس ذلك حقيقة الأمر، وبشكل يزعزع الأنظمة القائمة في المنطقة عبر ضرب العلاقة بينها وبين شعوبها مما يسمح لإيران بالنفاذ.

٣- صنع أذرع وحركات موالية لطهران، وذلك في إطار تثبيت الزعزعة التي يحدثها الخطاب الإيراني وترجمته واقعًا عمليًا.

أمّا على الصعيد العملي، فقد أثبتت التجارب عبر السنوات الماضية أنّ السياسة الخارجية الإيرانية قابلة للتكيّف، وإعادة التموضع خاصة في حالتين: إذا كانت المصلحة القوميّة للبلاد تقتضي ذلك، أو إذا فرضت الظروف الواقعية ذلك على إيران.

وتعدّ السنوات القليلة التي تلت انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية مثالاً على ذلك؛ حيث تحوّلت السياسة الخارجية من إعطاء الأولوية لتصدير الثورة وقيمها إلى الاهتمام بالحصول على مكتسبات من النظام الدولي لبناء الاقتصاد الداخلي للبلاد من جديد ودعمه.

صحيح أنّ إعادة انتخاب نجاد قد تكون رسالة سلبية من المرشد -الذي حرص على دعمه منذ البداية- إلى كافة الأطراف المعنية، ومنهم الأمريكيون بطبيعة الحال، لكنّ الصحيح أيضًا كما ذكرنا أنّ إمكانية عدم اعتماد الأسلوب السابق في «السياسة الخارجية» تبقى قائمة إذا ما أراد المرشد ذلك، وعندها يجب على الرئيس أن يغيّر من نهجه وأسلوبه في تطبيق السياسة الخارجية لما فيه مصلحة البلاد، وذلك إمّا جبرًا عبر اتباع المرشد، وإمّا طوعًا في إطار لعبة توزيع الأدوار إلى حين تحقيق الأهداف الكليّة، خاصّة أنّ نجاد سبق ولعب هذه اللعبة مرات عديدة.[6]

(١) إيران.. سدة الرئاسة الرمزية وتداخلها مع سلطة المرشد الأعلى المطلقة: كل فروع الحكم التنفيذية والتشريعية والقضائية تعمل تحت السيادة المطلقة لخامنئي، شبكة النبأ، على الرابط التالي:
http://www.annabaa.org/nbanews/72/924.htm

(٢) خبر وكالة الأنباء الكويتية، على الرابط التالي:
http://www.news.gov.kw/a/51897

(٣) مناظرات المرشحين والمشهد الانتخابي في إيران، محجوب الزويري، جريدة الغد الأردنية، ٢٠٠٩/٦/٩م، على الرابط التالي:
http://www.alghad.jo/?article=13411

(٤) انظر: التنافس التركي- الإيراني على النفوذ في المنطقة العربية، علي حسين باكير، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٥٥، ابريل ٢٠٠٩م، ص٤٧-٥٢.

(٥) انظر على سبيل المثال: خاتمي: سياسة أحمدي نجاد تفيد أعداء إيران، بي بي سي، ٢٠٠٨/٩/١٤م، على الرابط التالي:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7615000/7615566.stm

(٦) انظر على سبيل المثال تصريحات نجاد عند افتتاحه لمصنع إنتاج الماء الثقيل في «آراك» بتاريخ ٢٦-٨-٢٠٠٦م إلى أنّ بلاده لا تشكل خطرًا على الغرب ولا حتى على إسرائيل!!. لمزيد من التفاصيل حول هذا التصريح راجع مقال: إيران: نريد تدمير إسرائيل....لا نريد تدمير إسرائيل!!، علي حسين باكير، مجلة العصر، ٢٠٠٧/٥/٢٢م، على الرابط التالي:
http://alibakeer.maktoobblog.com/335429/

ففي إطار المصلحة القوميّة لإيران، هناك مشروع «الصفقة الكبرى»[1]، والذي أعيد إحياؤه من جديد بشكل أو بآخر في الأروقة الدبلوماسية بين طهران وواشنطن إثر تولي أوباما سدّة الحكم في الولايات المتّحدة بعد أن كانت إدارة بوش السابقة قد رفضته رفضًا قاطعًا، والذي يقترح الاعتراف بقيادة إيران للمنطقة شرعيًا مقابل تقديمها عددًا من التنازلات التي لن تدفع من «جيبها» أصلاً، علمًا بأن الباحث كان أوّل من طرح المشروع بتفاصيله على الرأي العام في العالم العربي بسلسلة خاصة من المقالات بعد أن ظلّ سرّيًا لفترة طويلة من الزمن.

أما في إطار الظروف الإقليمية والداخلية، فهي أيضاً تبدو ضاغطة في هذه الفترة بالتحديد باتجاه تشذيب الخطاب الإيراني، واعتماد سياسة أقل عدائية على الصعيد الخارجي، ومن هذه الظروف:

١- الوضع الداخلي الإيراني غير متماسك الآن أكثر من أي وقت مضى خاصة بعد إعادة انتخاب أحمدي نجاد رئيسًا للبلاد، وهذا الوضع الاستثنائي يفرض على إيران اتّباع سياسة حذرة وأكثر براجماتية وعقلانية في التصرف مع الخارج خوفًا من ردّات فعل خارجية عنيفة في هذا التوقيت بالذات، أو استغلال لانقسام الداخل الإيراني.

الوضع الداخلي الإيراني غير متماسك الآن أكثر من أي وقت مضى خاصة بعد إعادة انتخاب أحمدي نجاد رئيسًا للبلاد، وهذا الوضع الاستثنائي يفرض على إيران اتّباع سياسة حذرة وأكثر براجماتية وعقلانية في التصرّف مع الخارج.

٢- وضع الولايات المتّحدة الآخذ في التحسن نسبيًا، فعلى الرغم من أنّ الأزمة المالية العالمية أضرت بأمريكا كثيرًا، وحدّت من قدرتها على استخدام الخيار العسكري ضد إيران، إلاّ أنّ انخفاض أسعار النفط من جديد بمقدار أقل من النصف عمّا كانت عليه العام الماضي يعيد الخيار العسكري إلى فوق الطاولة من جديد، خاصّة في ظل تحرّر واشنطن من الوضع العراقي الذي بات الآن أقل عبئًا مما كان عليها سابقًا، وفي ذلك إعادة ترتيب أوراقها الدولية والإقليمية في الخليج من جديد.

٣- دبلوماسية الرئيس أوباما المحرجة جدًا، خاصة أنّها تعتمد فتح قنوات اتصال مباشرة وعلنية في صلب الموضوع مباشرة «سياسة اليد الممدودة»، ويهدف من خلالها إلى تغيير طبيعة اللعبة مع إيران لكي تكون الولايات المتّحدة والمجتمع الدولي في موقع أفضل يتيح لها النجاح في مساعيها، وينقل الكرة أكثر فأكثر إلى الملعب الإيراني مما يعني الضغط على طهران ودفعها إلى الخيارات الحقيقية والصعبة.

ولهذا نستطيع أن نلاحظ أنّ هناك سحبًا للتهديد العلني باستخدام القوّة العسكرية ضدّ إيران على المدى القريب، وذلك لصالح إعطاء الأولوية للتأكد من وضع البرنامج النووي الإيراني، والتفاوض المباشر مع إيران على عدد من المواضيع، بالتزامن مع تحضير الولايات المتّحدة لعرض يؤدي إلى دعم المصداقية الأمريكية أمام المجتمع الدولي والشعبي العالمي بما فيه الشعب الإيراني؛ وذلك بالتعاون واستشارة حلفاء

---

(١) ننصح بقراءة تفاصيل العرض السرّي الإيراني المعروف باسم «الصفقة الكبرى» وكنّا أول من تناوله في العالم العربي بالتفصيل الدقيق: انظر مثلاً: الصفقة الكبرى: إيران تفجّر المنطقة طائفيًا بين لبنان والعراق، علي حسين باكير، الإسلام اليوم، ٢٠٠٦/١٢/٢٤م، على الرابط التالي:

http://alibakeer.maktoobblog.com/18381

أمّا البي بي سي فقد نشرت خبرها حول الصفقة في ٢٠٠٧/١/٨م، على الرابط التالي:

http://www.middle-east-online .com/?id=44396

لمزيد من المعلومات التفصيلية راجع:

القصة الكاملة للعرض الإيراني السرّي في عام ٢٠٠٣م، المساومات الأمريكية-الإيرانية...«إيران جيت ثانية أم حرب خليج رابعة؟» علي حسين باكير، صحيفة السياسة الكويتية، الجزء ١ و٢ و٣، تاريخ: ٦ و٧ و٢٠٠٧/٣/٨م، ويمكن قراءة التقرير على مدونتي على الروابط التالية: http://alibakeer.maktoobblog.com/235068

http://alibakeer.maktoobblog.com/237089

http://alibakeer.maktoobblog.com/239430

أمريـــكا وأصدقائها. وهو ما يعني أنّه في حال رفض طهران لهذا المسعى فإن عليها أن تتحمل النتائج.[1]

٤- تراجع النفوذ الإيراني في المنطقة العربية نسبيًا وبشـــكل مؤقّت على الأرجح [2]، خاصة في لبنان بعد انقلاب حزب الله على الدولة ومؤسساتها، واجتياحه لبيروت، ولاســـيما بعد فوز الأغلبية السابقة بزعامة سعد رفيق الحريري في حزيران ٢٠٠٩م، وفي فلسطين خاصة بعد حرب غزّة الأخيرة، وفي مصر بعد مؤامرة حزب الله المكتشفة في نيسان ٢٠٠٩م، وفي البحرين بعد تكرار المقولـــة الإيرانية من أنّ البحرين محافظة إيرانية في شباط ٢٠٠٩م[3] وحتى في المغرب العربي بعدما قطعت دولة المغرب العلاقات الدبلوماســـية مع إيران مؤخرًا في آذار من العام ٢٠٠٩م، نظرًا لتدخلها السافر في الشئون الداخلية للبلاد.[4]

(١) انظر ٢٠٠٩م عام الحســـم في البرنامج النووي الإيراني، علي حسين باكيـــر، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حـــول الخليج، العدد آذار ٢٠٠٩م.

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع: انتخابات إيران وعلامات تراجع المشـــروع الإيراني، شـــريف عبد العزيز، مفكرة الإسلام، ٢٠٠٩/٦/١٥م، على الرابط التالي:
http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2009/06/15/83574.html

(٣) تصريح علي أكبر ناطق نوري عضو مجمع تشـــخيص مصلحة النظام أن مملكـــة البحرين تابعة تاريخيًا لبـــلاد فارس، وأنها الولاية ١٤ من إيران، وكان لها تمثيل في برلمانها!. راجع: الرد الإيراني الدبلوماســـي بعد أن أدركت حجم الخســـائر التي سيطالها بسبب الإعلان عن هذه النوايا المبيتة:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE51M0-MD20090223

وانظـــر أيضًا: شـــن نائبـــان في مجلس الشـــورى الإيراني هجومًا شـــديدًا على دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حيث اعتبر أحدهما أن جميع أراضيها كانت محمية تابعـــة لإيران، وأن مطالبتها بالتفاوض على مصير الجزر الثلاث في الخليج العربي يعد «وقاحة»، فيما حذّر الثاني من أن المطالبة بالجزر من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع حرب بين البلديـــن. إيران: حديث الإمارات عن الجزر «وقاحة» وربما تؤدي إلى حرب، أريبيان بزنس، في يوم الاثنين: ٢٦ يناير ٢٠٠٩م، على الرابط:
http://www.arabianbusiness.com/arabic/54473

(٤) انظر المغرب يقطع علاقاته الدبلوماسية مع إيران، وكالة كونا للأنباء، ٢٠٠٩/٣/٦م على هذا الرابط :
http://www.kuna.net.kw/NewsAgenciesPublicSite/ArticleDetails.aspx?id=1980939&Language=ar

هذه العوامـل مجتمعة من المفترض إضافتها إلى غيرها من العوامل كإمكانية:

- استمالة واشنطن للموقف الروسي والصيني على الصعيد الدولي.

- إمكانية بزوغ موقف عربي موحد قوي ومتماسك من التدخّل الإيراني، إضافة إلى ســـحب ســـوريا من المحور الإيراني، وإعادتها إلى الحضن العربي.

- إمكانية تحسّـــن الوضع العراقي مع تراجع النفوذ الإيراني إثر اســـتعادة النخب العراقية الحس القومي القوي، لاسيما مع خروج معظم قوات التحالف وتراجع الأمريكيين.

- اســـتمرار تدهـــور الوضـــع الداخلـــي الإيراني الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وحصول تفاعلات تشير إلى إمكانية ولادة جبهة معارضة داخلية بقيادة «مير موســـوي»، ورموز التيـــار الإصلاحي في البلاد ينتج عنها أزمة شرعية للنظام.

- تعرّض مقام المرشد وصلاحياته لنوع من التشكيك في نزاهته وحيـــاده وكونه ممثلاً للإيرانيين بعد أزمة الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

فإنّ كل هذه المعطيات تشير إلى إمكانية أن نلمس خطابًا إيرانيًا أقـــل صدامية[5]، وأكثـــر براجماتية في المرحلة المقبلة، وإلاّ فإنّ إيران ســـتعاني كثيرًا في المرحلة المقبلة بسبب سياســـتها الخارجية، وســـيكون عليها أن تتحمّل عواقب ذلـــك والتكاليف الناجمة عنه، ومن بينها إمكانية مجابهتها عسكريًا، أو محاولة عزلها إقليميًا ودوليًا.

(٥) انظر في وجهة النظر هذه:
- انتخابـــات الرئاســـة الإيرانيـــة.. حدود ضيقـــة للتغيير، باكينام الشرقاوي، إسلام أون لاين.نت، ٩ يونيو ٢٠٠٩م، على الرابط:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1243825198915
- للمرة الثانية.. خامنئي يهدي الفوز لأحمدي نجاد، محمود عبده علي، إسلام أون لاين.نت، ١٣ يونيو ٢٠٠٩م، على الرابط:
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1243825303363&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

التعامل مع استراتيجية إيران الإقليمية وسياستها الخارجية

يفرض التعامل مع سياسة إيران الخارجية ضرورة الفهم الصحيح لتركيبة النظام السياسي الإيراني ومفاتيح القوّة فيه، ومحددات صنع وصياغة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلّقة بالبلاد، وهذا ما تناولناه بشكل مقتضب في المحاور السابقة من البحث، لكن ذلك لا يكفي وحده، فالمطلوب استخلاص العبر وصياغة عناصر محدّدة للتعامل مع المشروع الإيراني في المنطقة، والذي تديره السياسة الخارجية التي تصوغها العديد من المؤسسات والمراكز، وفي طليعتها مركز المرشد الأعلى للجمهورية الإيرانية علي خامنئي، ويشرف على تنفيذها رئيس الجمهورية أحمدي نجاد بعد الإعلان عن فوزه في انتخابات ٢٠٠٩م.

أولاً: فيما يتعلق باستخلاص العبر والاستنتاجات:

١- الرئيس مهما اختلف اسمه أو حزبه أو تياره فهو الرجل الثاني في النظام ومهمته مهمّة تنفيذية، ويشرف عليه وعلى طريقة أدائه وتنفيذه للمشاريع القومية الرجل الأول، والذي تدور حوله كافّة السلطات في النظام الإيراني: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، إضافة إلى العديد من المؤسسات الرديفة النظامية وغير النظامية وهو المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي.

٢- المواضيع الأساسية والجوهرية في السياسة الخارجية الإيرانية ثابتة في معظمها، وهي عدائية هجومية تدخليّة في جزء كبير منها في المحيط الإقليمي، ولكنها أكثر انفتاحًا وبراجماتية وتفهّمًا في الإطار المحيط بدائرة مشروعها الإقليمي لأسباب متعلقة بمحاولة إنشاء محاور معاضدة لها. لكنّ ذلك لا يعني أنّه لا يمكن ثني إيران عن سياستها العدائية، وذلك إمّا من باب الحديث عن مصالح متبادلة، أو من باب اتّخاذ سياسات مشابهة لتلك التي تنتهجها، ولكن باتجاه طهران نفسها هذه المرّة، وقد أثبتت التجارب تجاوب إيران مع مثل هذه الضغوط. (١)

٣- السياسة الخارجيّة الإيرانية براجماتية إلى حد الانتهازية، واستغلالية إلى حد النفاق، وتوظّف بشكل ممتاز الأخطاء التي يرتكبها الفاعلون في محيطها الإقليمي أو الدولي، وهي تعمل على توظيف كل العناصر المتاحة القومية والدينية والثقافية طالما أنّ من شأن أي منها تحقيق المصلحة الإيرانية العليا.

> **السياسة الخارجيّة الإيرانية براجماتية إلى حد الانتهازية، واستغلالية إلى حد النفاق، وتوظّف بشكل ممتاز الأخطاء التي يرتكبها الفاعلون في محيطها الإقليمي أو الدولي، وهي تعمل على توظيف كل العناصر المتاحة القومية والدينية والثقافية طالما أنّ من شأن أي منها تحقيق المصلحة الإيرانية العليا.**

٤- السياسة الخارجية الإيرانية غير تقليدية، وتعتمد في تطبيق عناصرها على نمطين: أحدهما ظاهر علني شعبوي، والآخر دبلوماسي غير ظاهر وغير معلن يعتمد الأبواب الخلفيّة، وهو الأسلوب المفضّل لدى الإيرانيين عادة لحفظ ماء الوجه، والحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب. وتعتبر جلسات المحادثات التي تمت قبل غزو أفغانستان في عام ٢٠٠١م، وقبل غزو العراق في عام ٢٠٠٣م من أهم المحادثات السرية التي حصلت بين الطرفين. (٢)

---

(١) الحرب العراقية-الإيرانية على سبيل المثال دفعت السياسة الخارجية إلى التحول نحو الاهتمام بالوضع الاقتصادي للبلاد. كذلك الإطاحة بالعراق بداية دفع إيران إلى تقديم عرض سرّي تقترح بموجبه الاعتراف بإسرائيل، وتقديم تنازلات كبيرة لأمريكا مقابل التعهد بعدم الإطاحة بالنظام الإيراني، والاعتراف بشرعية النظام وأحقيّته في تسيد النظام الإقليمي ودائرة نفوذه.

(٢) انظر اللقاء الإيراني - الأمريكي: الدوافع والأهداف، علي حسين باكير، صحيفة المستقبل اللبنانية، العدد ٥١٠١٥ s بتاريخ ١١ آب ٢٠٠٧م، على الرابط التالي
http://www.almustaqbal.com/storiesprintpreview.aspx?storyid=246133
- للمزيد حول دبلوماسية الأبواب الخلفية يرجى مراجعة: النفاق الإيراني تجاه العرب والمسلمين..
الخليج العربي مؤامرة صهيونيّة!!،علي حسين باكير، مفكرة الإسلام، ٨ يناير ٢٠٠٥م، على الرابط التالي:
http://www.islammemo.cc/2005/01/08/4883.html

٥- المشروع الإيراني مشروع استراتيجي طويل المدى محدّد، له إطار معيّن، وله أدوات تنفيذ وعناصر تقييم وأشكال تطبيق مختلفة، وبالتالي فهو يخضع لنظام مدخلات ومخرجات يتم إدارته وفقًا لمستوى المصالح القومية العليا المرجو تحقيقها عبره.

٦- السياسة الخارجية الإيرانية تعمد في كثير من الأحيان إلى تنفيس الاحتقان ضدّها كلما اضطرت إلى ذلك، لكن هذا لا يعني أنّها تراجعت عن مشروعها، فهناك فرق كبير جدًا بين تغيير الهدف وتغيير الأسلوب، وما تقوم به إيران دائمًا هو تغيير الأسلوب والتكتيك وبقاء الهدف والاستراتيجية.

المشروع الإيراني مشروع استراتيجي طويل المدى محدّد، له إطار معيّن، وله أدوات تنفيذ وعناصر تقييم وأشكال تطبيق مختلفة، وبالتالي فهو يخضع لنظام مدخلات ومخرجات يتم إدارته وفقًا لمستوى المصالح القومية العليا المرجو تحقيقها عبره.

ثانيًا: التعامل مع المشروع الإيراني والسياسة الخارجية للبلاد:

١- الحفاظ على وحدة وتماسك النسيج الداخلي للدولة والشعب في الوطن العربي، وعدم السماح بتفتيت المجتمع أو اختراقه، والعمل على جمع مكوناته وتثبيتها على قاعدة قابلية الاندماج في الدول العربية، وليس على قاعدة التفريق والولاءات المتعددة. فالاستقرار الداخلي والاجتماعي ضمن الإطار الطاغي لهوية المنطقة العربية الإسلامية شرط أساسي في نجاح تطبيق سياسة مواجهة المشروع الإيراني التدخّلي والمهيمن.

٢- التركيز على أدوات تمنع تدخل السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة وتحد من وسائل اختراقها للمحيط الإقليمي من الناحية البشرية والمادية والمذهبية والاجتماعية، ومعرفة حلفائها في البلدان العربية، وتحديد طرق وأساليب التعامل معهم، من خلال إثارة نقاشات فكرية، علمية لنقل الصورة الحقيقية عن إيران وعن سلبية التبعية لها وللمشروع الإيراني.

٣- استخدام الوسائل والأساليب والأدوات المناسبة في تعريف المشروع الإيراني والسياسة الخارجية المتّبعة لتنفيذه، سواء على المستوى العام الشعبي أو الخاص الرسمي فيما يتعلق بالخطر الإيراني. فلكل فئة مستهدفة طريقة خاصة بالتفكير أو الاستجابة للخطاب الموجّه إليها. ولا يجوز مقاربة الموضوع من الناحية الطائفية البحتة فقط؛ إذ يجب التركيز على جميع الأبعاد سواء القومية أو المصلحية أو الطائفية أو التاريخية كلّ بحسب موقعه وظرفه.

٤- اعتماد مبدأ استغلال الأخطاء وكشف الصفقات السرية التي تقوم بها إيران مع من تدّعي خصومتهم، وتوظيف ذلك في سبيل تعرية المشروع الإيراني ومواجهته عند الحاجة، خاصة في الوقت الذي تركّز فيه طهران على الخطاب الديماغوجي الشعبوي.

٥- اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل، وعدم الاكتفاء بموقف الدفاع؛ إذ إنّ السكوت عن التصرفات والسياسات الإيرانية يعطي انطباعًا بالضعف المفرط، ولذلك فإنّ خطوات مماثلة لتلك التي تتّخذها إيران تجاه العرب يساعد على إعطاء رسالة واضحة وسريعة.

٦- إثارة موضوع الأقليات العربية في إيران من الناحية القومية، وموضوع السنّة من الناحية المذهبية، والعمل على دعم مطالبهم المشروعة وحقوقهم الخاصة إذا ما أصرت إيران على اتباع سياسة توظيف المكونات العربية المختلفة عن الأغلبية السائدة طائفيًا، لمصلحتها كحصان طروادة؛ وذلك لإفهام إيران أنّها ليست محصّنة، وأنّ ألاعيبها في اختراق شعوبنا وبلداننا ليست مسألة مجانية.

كما يجب تبني استراتيجية إعلامية تذكّر بأنّ جزرنا في الإمارات مازالت تحت الاحتلال الإيراني، لا نقول تصعيد الوضع ليصل إلى حرب بسبب الجزر، ولكن نقول إبقاء هذه المسألة في ذهن الناس من خلال التركيز إعلاميًا عليها كلما كان ذلك مناسبًا.

معلومات إضافية

مجلس صيانة الدستور:

مجلس صيانة الدستـــور أو مجلس الرقابة على القوانين (شـــوراي نـكهبان) هو أعلى هيئة تحكيم في إيران، ويتكون من ١٢ عضوًا: ٦ من أعضائه فقهاء دينيون يعيِّنهم المرشد الأعلى للثورة، أما الستة الباقون فيكونون من الحقوقيين الوضعيين، ويعيِّنهم مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية، وتتبع للمجلس لجان مراقبة تشرف على تطبيق وتنفيذ صلاحياته.

مهام المجلس:

تُناط بأعضاء مجلس صيانة الدســـتور مهمة مزدوجة هي: مرة عند الترشـــيح لعضوية المجالس التشريعية، ومرة عند إصدار المجالس للقوانين واللوائح، فهو يشرف على جميع الاستفتاءات التي تُجرى بدولة إيران، سواء تعلقت بالبلديات أو التشريعيات أو الرئاسيات، أو اختيار أعضاء مجلس الخبراء، فلمجلس صيانة الدستور تقييم المرشحين، وإعلان رأيه بشأن أهليتهم للترشح. ومن معايير المجلس في تقييم المترشح: صحة العقيدة الإسلامية، والولاء للنظام، وكثيرًا ما ألغى المجلس ترشح الشيوعيين والقوميين والأكراد، وأعضاء حركة حرية إيران، أو كل من لا يؤمن بمبدأ ولاية الفقيه.

ثم إن لمجلس صيانة الدســـتور أيضًا الحق في تفســـير الدســـتور، وتحديد مدى توافق القوانين التي يجيزها مجلس الشورى (البرلمان) مع مقتضيات الشريعة الإسلامية، وله حق النقض تجاه تلك القوانين.

المصدر:

الجزيرة. نت، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7392ED83-4B4A-45DF-85CA-57619817A2E6.htm

* * *

مجمع تشخيص مصلحة النظام:

مجمع تشـــخيص مصلحة النظام أو مجلس تشـــخيص مصلحة النظام: هو هيئة استشارية أُنشئت استجابة لتوجيهات مرشد الثورة في ٦ فبراير ١٩٨٨م.

مهام المجمع:

تناط بمجمع تشخيص مصلحة النظام ثلاث مهمات:

١- أن يكون حَكَمًا بين مجلس الشورى (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور في حال نشوب أزمة بينهما، وتصبح قراراته بشأن خصومة الهيئتين نافذة بعد مصادقة المرشد عليها.

٢- أن يقدم إلى المرشد الأعلى للثورة (الولي الفقيه) النصح عندما تستعصي مشكلة ما تتعلق بسياسات الدولة العامة على الحل.

- أن يختار في حالة موت المرشـــد، أو عجزه عن القيام بمهامه بقرار من مجلس الخبراء، عضوًا من مجلس القيادة يتولى مهام المرشد حتى انتخاب مرشد جديد.

عضوية المجمع:

يتكون المجمع من ٣١ عضوًا يمثلون مختلف التيارات السياســـية الإيرانية. ويعين المرشد الأعلى للثورة أعضاء المجمع الدائمين والمتغيرين، ما عدا رؤساء السلطات الثلاث؛ فإنهم ينضمون إلى المجمع بشكل آلي بعد التعديل الجديد الخاص بقانون المجمع.

ومدة المجمع ٥ سنوات، ويلتحق بعض الأعضاء بشكل غير دائم إذا كانت المسائل المطروحة تتعلق بصلاحياتهم كبعض الوزراء، ومنذ ١٨ مارس/ آذار ١٩٩٧م يترأس المجمع الرئيس السابق هاشمي رفسنجاني.

تتبع للمجلس لجان خاصة تعمل في مجال السياسة والأمن والثقافة والاقتصاد وغير ذلك.

المصدر:

الجزيرة. نت، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFB4435A-95DA-4DD5-9385-EEA0E0085FC7.htm



مجلس الخبراء:

أنشـــئ مجلس الخبراء عام ١٩٧٩م، وكان الخميني قد اقترح أن يشـــكل لمراجعة مسودة الدستور لتُعرَض في استفتاء شعبي عام.

مهام المجلس:

يقوم المجلس بحسب المادة ١٠٧ من دستور ١٩٧٩م بانتخاب المرشد الأعلى للثورة، ويحق للمجلس حسب المادة ١١١ من نفس الدستور خلعه إذا ثبت عجزه عن أداء واجباته، أو فقده مؤهلاً من مؤهلات اختياره.

ولا يجوز التصويت في البرلمان على أيّ نوع من التعديلات الدستورية قبل أن تصدر توصية من مجلس الخبراء بذلك الشأن، وتلزم توصياته وقراراته سائر أجهزة الدولة.

العضوية والمدة:

عين أول مجلس خبراء عام ١٩٧٩م من ٧٠ عضوًا قاموا بمراجعة مســـودات الدســـتور، وطرحوه في استفتاء شعبي عام، يوم ٢ ديسمبر ١٩٧٩م. وفي العام ١٩٨٢م ارتفع عدد أعضاء مجلس الخبراء إلى ٨٣ عضوًا؛ بسبب التناسب الطردي بين زيادة عدد سكان إيران وعدد أعضاء المجلس، ويتألف مجلس الخبراء الآن من ٨٦ عضوًا، وغالبية هؤلاء الأعضاء من رجال الدين.

وتقوم كل محافظة من محافظات إيران الـ٢٨ باختيار ممثل لها في مجلس الخبراء، فإذا زاد عدد سكانها على

المليون يحق لها انتخاب ممثل إضافي عن كل ٥٠٠ ألف شخص. لذلك يوجد لطهران مثلاً ١٦ ممثلاً في مجلس الخبراء، ولخراسان ٨ ممثلين، ولخوزستان ٦، ولفارس ٥.

ويتم انتخابهم بواسطة اقتراع شعبي عام، ويجتمعون في دورة عادية كل سنة، ومقر اجتماعات مجلس الخبراء السنوية هو مدينة قم، إلا أن كل اجتماعات المجلس عقدت في العاصمة طهران. وتبلغ مدة مجلس الخبراء ثماني سنوات، وأعضاؤه غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة.

المصدر:

الجزيرة. نت، انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D5EE9E8B-4EC3-4A0A-A52E-DCBB486DB448.htm

* * *

الوسائل الإيرانية في تصدير الثورة:

يرصد عدد من الخبراء والمحللين وسائل وأشكال تصدير الثورة الإيرانية في الأمور التالية:

١- **الجانب العسكري**: على الرغم من أن إيران لم تبادر العراق بشن الحرب عام ١٩٨٢م، إلاّ أن تجربة الحرب التي استمرت ثماني سنوات، بالإضافة إلى عوامل أخرى، جعلت إيران تتجه لتكوين قوة عسكرية مؤثرة، وتعمل على تطويرها بشكل دائم، وتعكف منذ نحو عقدين من الزمان على إجراء مناورات عسكرية في إطار تطوير قدراتها القتالية، ولإجراء تجارب على ترسانتها العسكرية، ومن هذه المناورات ما تم إجراؤه عام ١٩٩٩م في الجزر الإماراتية المتنازع عليها، وهو ما دفع مجلس التعاون الخليجي إلى إدانته.

وفي شهر مارس ٢٠٠٩م، أجرى الحرس الثوري الإيراني تدريبات عسكرية في الخليج العربي؛ حيث تم اختبار عدة نظم أسلحة جديدة، إضافة إلى تدريبات نشر القوات، وذلك بهدف إرسال رسالة عن قوة إيران العسكرية، وعلى جانب آخر هناك الدعم العسكري بالمال والسلاح والتدريب للأحزاب والحركات والمنظمات الموالية لإيران في البلدان العربية والإسلامية، وقد برز ذلك واضحًا في الدعم العسكري الذي قدّمته إيران لفيلق بدر، وجيش المهدي في العراق، وحزب الله في لبنان، وبعض الحركات الفلسطينية.

٢- **الجانب التعليمي**: حيث تعطي الحكومة الإيرانية في كل سنة آلاف المنح الجامعية التعليمية لبعض الدول، وتحاول من خلالها استقطاب بعض الطلبة المتفوقين للدراسة في طهران، وعلى حساب حكومتها؛ حيث يتعلمون مع التخصصات العلمية الأخرى المذهب الاثني عشري، ويستقطبون منهم الذين يجدون منهم قربًا وقناعة بهم، فتُعطى لهم منح أطول للدراسات العليا وغيرها، ليعودوا لبلادهم دعاةً لهذا المذهب الساعي لسيطرة الأمة الفارسية؛ باعتبارها رافعة رايته في العالم.

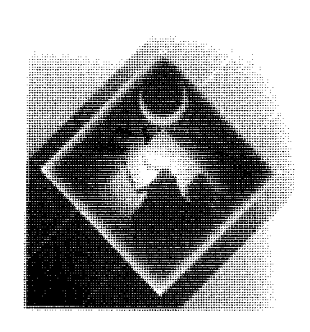
٣- **الجانب السياسي**: ويعني تصدير المفاهيم والمبادئ التي قامت عليها الثورة الإيرانية للآخرين عن طريق تجميل صورتها سياسيًا، ومحاولة إطلاق الخطابات الرنّانة حول تحدّي الشيطان الأكبر (أمريكا)، والشيطان الأصغر (إسرائيل)، وافتعال بطولات وهمية حول انتصارات تحققها أحزاب وحركات ومنظمات ترعاها إيران.

٤- **الجانب الإعلامي**: حيث يقوم الملحقون الإعلاميون والثقافيون الإيرانيون بإقامة علاقات وثيقة مع بعض الصحف والمجلات، ومراكز البحوث والدراسات ودعمها ماليًا، واستضافتها وزيارتها، مع دعم بعض الصحفيين والإعلاميين بالمال والدورات الخارجية من أجل كسبهم في الصف الإيراني، وإعطائهم المشروعية السياسية والدينية، أو لمهاجمة الأنظمة العربية.

٥- **الجانب الاقتصادي**: وهو يهدف إلى توفير الدعم المالي اللازم لاستمرار تشغيل الآليات السياسية والعسكرية والإعلامية للأحزاب والحركات والتنظيمات العربية الدائرة في الفلك الإيراني، ولهذا الدعم وسائل متعددة، منها: الدعم المباشر بالمال وإرساله إلى المسئولين عن هذه الأحزاب والحركات في شكل ميزانيات شهرية، ومن الوسائل الأخرى دعم المؤسسات والشركات الاقتصادية التي تنشئها هذه التنظيمات في داخل وخارج بلدانها، وفي أحيان أخرى تقوم إيران بإنشاء مؤسسات اقتصادية تابعة لها مباشرة داخل البلدان العربية والإسلامية يديرها أتباع إيران في الداخل، وهم في ذلك يؤسسون لتجارة تقوم بهدف خدمة المذهب الشيعي.

المصدر:

المشروع الإيراني الإقليمي والنووي، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد ٩٧، بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١م.



توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأثرها على قضايا الصراع

غسان دوعر

باحث متخصص بالشئون الفلسطينية

ملخص الدراسة

جاء تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو، في نهاية شهر مارس ٢٠٠٩م ليؤشر على أن التوجهات الأساسية لهذه الحكومة إزاء عملية صنع واتخاذ القرار سيغلب عليها الطابع الديني - اليميني، وإن كان وجود حزب العمل داخلها قد يدفع باتجاه تعزيز النزاعات البراجماتية، واعتبارها ضمن عملية صنع القرار.

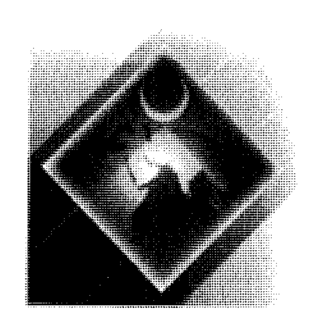
وقد شكّل «نتنياهو» المجلس الوزاري المصغر بشقيه السياسي والأمني، وهو أحد التعيينات الأكثر أهمية بالنسبة لوزراء الحكومة، والتي يحرص الوزراء على أن يكونوا أعضاء فيه؛ لما يحصلون عليه من امتيازات في صناعة القرار. ويضم المجلس من ٧-٨ شخصيات؛ حيث يضم في تشكيلته الجديدة ربما للمرة الأولى اتجاهين فكريين: أحدهما يمثل الفكر العسكري، والآخر يمثل الفكر الاستخباراتي الاستراتيجي.

وهكذا يجد الفلسطينيون أنفسهم مجددًا أمام حكومة يمينية متطرفة بزعامة «نتنياهو»، الذي يدعو صراحة للتراجع عن فكرة «الأرض مقابل السلام»، لصالح فكرة «السلام من أجل السلام» على الصعيد العربي، ولصالح فكرة إنشاء «سلام اقتصادي» مع الفلسطينيين؛ لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وبقاء سلطتهم كإدارة ذاتية، بمعنى الحفاظ على واقع الاحتلال.

إزاء هذه الحقائق، فليس هناك مفر أمام الفلسطينيين من مراجعة خياراتهم السياسية، وعدم حصرها بخيار واحد، والبحث عن خيارات بديلة أو موازية، خصوصًا بعد انسداد خيار الدولة المستقلة، وربما يسهّل ذلك عليهم استعادة وحدتهم، ويمكّنهم من تعزيز أوضاعهم، لمواجهة تحديات المرحلة القادمة.

وليس بمقدور فصائل المقاومة أن تتجاهل حجم المأزق الذي يعيشه الكيان الصهيوني في المرحلة الراهنة، والذي سينعكس سلبًا على أداء حكومة «نتنياهو»، واستقرارها وقدرتها على القيام بمفاوضات جادة مع العرب. لذا فالأنظار متجهة إلى تلك الفصائل -حماس تحديدًا- لكي ترفض أسلوب التهدئة الذي يقود إلى مكاسب حقيقية للكيان الصهيوني مقابل وعود خادعة، فهو يتمسك برفض جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحرية الحركة والتنقل، وفرض كل صيغ الحصار والجدار العازل، والاغتيالات، والاعتقالات الجماعية، ومصادرة الأملاك، وغيرها.

ومن ثَم فإن المطلوب من القيادة العربية الرسمية أن تدعم المقاومة، وتتجاوز ما يسمونه بالسلام كخيار استراتيجي وحيد لحل القضية الفلسطينية، عبر رفض التطبيع والتلويح بسلاح المقاطعة كحد أدنى في وجه العدوان.



توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأثرها على قضايا الصراع

غسان دوعر

باحث متخصص بالشئون الفلسطينية

مقدمة:

تثير الحكومة الإســـرائيلية التي شكَّلها بنيامين نتنياهو في نهاية شـــهر آذار/مارس ٢٠٠٩م اهتمامًا خاصًا؛ لأنها تعتبر الحكومة الأشـــد يمينية في تاريخ الكيان الصهيوني بحســـب التصنيف الحزبي الإسرائيلي. ويشير تشـــكيل هذه الحكومة إلى أن توجهاتها الأساسية إزاء عملية صنع واتخاذ القرار سيغلب عليها الطابع الديني-اليميني، وبرغم ذلك فإن وجود حزب العمل داخلها ســـيدفع باتجـــاه تعزيز النزاعات البراجماتية ضمن عملية صنع القرار.

وقد شـــكَّل نتنياهو المجلس الوزاري المصغر بشقيه السياسي والأمني، وهو أحد أهم التعيينات بالنسبة لوزراء الحكومة، ولذا يحرص الوزراء على أن يكونوا أعضاء فيه؛ لما يحصلون عليه من امتيازات في المشاركة في صناعة القرار. ويضم المجلس من ٧-٨ شـــخصيات. لكن اللافت للنظر أنه ربما ســـتكون المرة الأولى التي سيضم فيها المجلس اتجاهين فكريين: أحدهما يمثل الفكر العسكري، والآخر يمثل الفكر الاستخباراتي الاستراتيجي.[١]

وبناء على ذلك، فإن أحد الأســـئلة المطروحة الآن هو: كيف ســـتؤثر عودة نتنياهو إلى رئاســـة الحكومة على مســـتقبل المفاوضات مع الفلسطينيين، وعلى الأوضاع الإسرائيلية الداخلية، وعلى السياسة الخارجية في ضوء تبدّل الإدارة الأمريكية وانتهاء «عهد» الرئيس جورج بوش؟

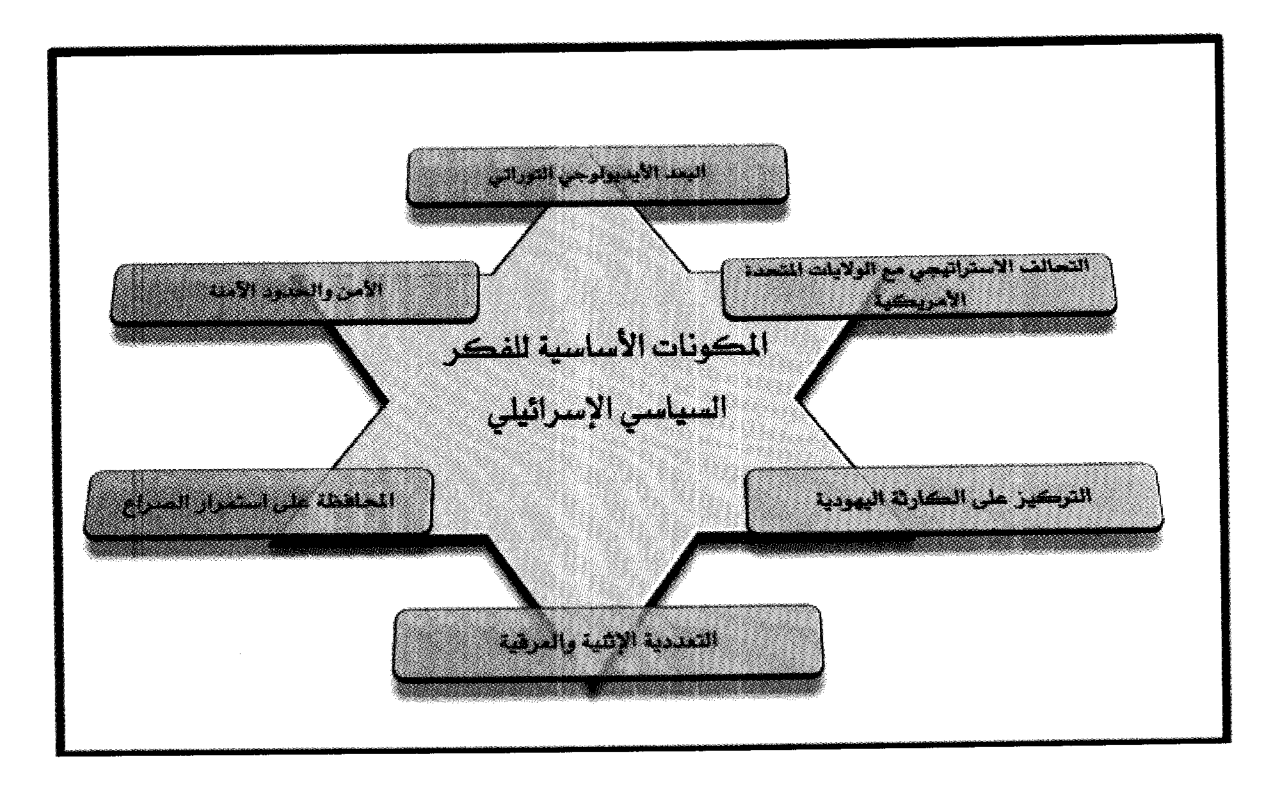
أولاً: مكونات الفكر السياسي الإسرائيلي واتجاهاته وتياراته:

يقوم الفكر السياســـي الإسرائيلي على عدة مكونات أساســـية -تحدِّد علاقة النظام الحزبي مع سائر أجهزة الحكم- وُلِدَت وترعرعت قبل قيام الكيان الصهيوني، وما زالت تســـيطر على العقلية الإسرائيلية، ومن أهم تلك المكونات ما يلي:

١- البعد الأيديولوجي التوراتي:

رغم ادعاء الحركة الصهيونية بأنها حركة «علمانية» لا دينية، إلا أن هذه الحركة استمدت من التوراة والتلمود كل مكونات دعوتها السياسية والأيديولوجية، وأفكارها الأساسية لإقامة الكيان الصهيوني في فلسطين.

(١) صحيفة المنار الإلكترونية، ٢٠٠٩/٣/٢٣م.



ويمكن القول ببساطة شديدة: إن المنابع التوراتية للصهيونية متحكمة بالكامل في الوعي الصهيوني الجماعي، وهي أقدر من غيرها على تقديم تفسير منطقي وصحيح للحركة السياسية الداخلية للصهيونية، ولنتائج الانتخابات الصهيونية الأخيرة، التي عبَّر فيها الرأي العام الصهيوني بأغلبية مهمة عن انحيازه للأيديولوجية الصهيونية.

ويجب ألا تنطلي علينا خديعة انقسام المجتمع الصهيوني انقسامًا ثنائيًا ما بين مؤيدين «للسلام» المزعوم، ورافضين له، فهذا الانقسام لا أساس له على صعيد الولاء للفكر الصهيوني، و«للدولة اليهودية» بمفهومها التوراتي الصهيوني، ولا وجود له عند النظر للعرب والفلسطينيين. إنه فقط انقسام حول التكتيك، ووسائل تحقيق البرنامج الصهيوني الاستراتيجي، وحول مراحل تحقيق هذا البرنامج الصهيوني.

وانعكاسًا لهذا البعد الأيديولوجي التوراتي، فإن العلاقة بين الكيان الصهيوني ويهود العالم والحركة الصهيونية علاقة عضوية، ما داموا يشكلون احتياطيًا استراتيجيًا ماديًا وسياسيًا وبشريًا ومعنويًا، لذلك لا يستطيع الكيان الصهيوني العيش في هذا المحيط المعادي له، إلا كدولة يهودية صهيونية تستمد قوتها ونهجها من مبادئ الديانة اليهودية والحركة الصهيونية. وفي المقابل، فإنها لا تستطيع أن تكون دولة علمانية ديمقراطية (ثنائية القومية)، بل دولة يهودية صهيونية تحافظ على نقاء العنصر اليهودي، وتتخلص من العنصر العربي نهائيًا.[1]

٢- الأمن والحدود الآمنة:

يضع قادة الكيان الصهيوني مسألة ضمان أمن دولتهم على رأس اهتماماتهم، لكن ذلك لا يعني الدفاع عن أرض معينة محددة، بل يعني أن يكون للجيش الإسرائيلي حق المناورة في الأرض والأجواء العربية المحيطة بفلسطين المحتلة، وهكذا، فإن أمن الكيان الصهيوني لا يتحقق بمجرد حصوله على ضمانات دولية، وإنما هو مرتبط بإحراز مكاسب وإنجازات فعلية، ومن خلال سيطرة فعلية على المنطقة.

(١) بتصرف عن أبو خالد العملة، نتنياهو سلام القوة والإخضاع (دمشق: دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٦م).

وقد ربطت القيـــادة الإســـرائيلية جميع مجالات النشـــاط الحيوية بالأمن ومتطلباتـــه، واعتبرت أن الأمن لا يعتمـــد فقط على القوة العســـكرية، وإنما يعتمد أيضًا -بدرجة كبيـــرة- على الهجرة اليهودية، وعلى إقامة مستوطنات جديدة، وعلى تحسين وتمتين الوضع الصناعي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمن الإســـرائيلي يعتمد على أمن الزمان الناجم عن المعلومات (الاستخبارات)، وعن التدابير التشـــتيتية المتخـــذة لتفتيت العرب ومنع فاعليتهم القتاليـــة، كما يرتبط العمل على ضمان أمن الكيان الصهيوني بالعمل على ضمان «حدود آمنة» له.

والأخيرة يوضحها يغئال آلون -نائب رئيس الوزراء فـــي حكومة غولدا مائير للأمـــن والحدود الآمنة- بقوله: «إن حـــدود هدنـــة ١٩٤٩م لا يمكن الدفاع عنهـــا، وإن العودة لتلك الحدود ســـتكون عودة إلى مصيدة استراتيجية. إننا نحتاج حدودًا جديدة تكون رادعة لحرب أخرى. إننا نســـتطيع بجهدنا وحدنا أن نجعل من حدودنا حدودًا آمنة. ومن الأفضل أن تكون آمنة حتى لو لم يكن متفقًا عليها من الآن وإلى زمن طويل قادم».

خلاصة بحـــث يغئال آلـــون أنه لا يمكـــن للكيان الصهيونـــي أن يحصل على الأمـــن ويحافظ عليه إلا ببقائه متفوقًا عســـكريًا وسياســـيًا واقتصاديًا على البلدان المحيطة بفلسطين المحتلة.(١)

٣- التحالـف الاســتراتيجي مــع الولايــات المتحدة الأمريكية:

يعتبر الفكر السياسي الإسرائيلي أن الوفاق الدولي يقيِّد من حرية القيادة الإســـرائيلية وأهدافها، ويحيِّد انحيازهـــا إلى جانب الـــدول الغربيـــة الكبرى التي ســـاهمت إلى حد بعيد في إيجاد المشروع الصهيوني على أرض فلسطين. ومن جانب آخر، لا يكمن ضمان أمن الكيـــان الصهيوني في عـــدم الانحياز، بل على العكـــس. والدليل على ذلك -وفق المنطق الصهيوني- أن الكيان الصهيوني استطاع -بفضل الولايات المتحدة وما تقدمه له من مساعدات في مختلف المجالات- أن «يصمد» في وجه أعدائه الذيـــن يتفوقون عليه عُدّة وعددًا. وبحســـب هذا المنطق الصهيوني، فإن القيادة الإسرائيلية لو انتهجت سياسة عدم انحياز، لتعرضت لضغوط دولية من أجل التنازل عن مواقفها، ولم يكن في استطاعتها المضي في تحقيق المشروع الصهيوني التوسعي.(٢)

٤- المحافظة على استمرار الصراع:

ترى الثقافة الأمنية الإسرائيلية أن استمرار الصراع يخدم اســـتمرار وجود الكيـــان الصهيوني وازدهاره. فمناهج التعليم الإســـرائيلية تقوم على قاعدة العداء الدائم، والحرب المتواصلة، والكراهية المقيتة، والرفض المطلق للتعايش مع العرب والمســـلمين. ويســـير هذا وفـــق النظرية القائلة: الكل نازيون: ألمان وعرب، الكل يكرهنا، والعالم دائمًا ضدنا.

وترى القيادة السياســـية والدينية الإســـرائيلية أن اســـتمرار الصـــراع يصب في مصلحـــة اليهود؛ لأنه -وفقـــاً لزعمهم- يقرب من اليوم الذي سيســـود به اليهود على العالم أولاً، ويحافظ عليهم من خطر غير اليهـــود ثانيًا، فهو يوفر فرصـــة ليقوم اليهودي بطرد «الأغيار» من فلســـطين -أي غير اليهود- سواء كان الأمر للأفراد أو للجماعات.(٣)

٥- التركيز على الكارثة اليهودية:

التركيـــز على الكارثـــة اليهودية والتـــي تعد أكثر الموضوعات التي تُطرَق في الثقافة السياسية والعامة

(١) بتصرف عن إبراهيم العابد، مدخل إلى الاســـتراتيجية الإســـرائيلية (بيـــروت: مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلســـطينية، ١٩٧١م) ص ١٩-٣٠.

(٢) ســـمير جبور، انتخابات الكنيســـت الحادي عشـــر ١٩٨٤م (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥م) ص ٢١٤.

(٣) سمير سمعان وآخرون، العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٤م) ص ٨.

فــي الكيان الصهيوني، وربما بين يهود العالم، لدرجة أن وصل الأمر برئيس الكنيست السابق أبراهام بورغ إلى أن يقول: إنها باتــت موجودة في حياتنا أكثر من وجود الرب.

وتصبــو القيادة السياســية الإســرائيلية من وراء الاستمرار في التركيز على الكارثة اليهودية إلى تجنيد المجتمع اليهودي بأكمله، وتجنيد جميع طاقات اليهود في العالم في بناء أمة مجندة كما تمناها قادة الحركة الصهيونية التاريخيون، وإيجاد مجتمع إســرائيلي يقف علــى أرضية مشــتركة وهوية مشــتركة بعد صهر المجموعات اليهودية المهاجرة من ثقافات مختلفة.

ومن دوافع هذا التركيز أيضًا: إيجاد شرعية لوجود اليهود في فلسطين المحتلة، وكسب تعاطف العالم على أنهم ضحية، وإيجاد شــرعية لوجود سلاح نووي رادع يساعد على منع قيام «هتلر جديد» بمحاولة إبادة اليهود، والتحريــض ضد العرب. فغالبًا مــا يقارنون أي زعيم عربي يتحدى المشــروع الصهيوني في فلسطين بهتلر؛ بغية التحريض عليه أمام القوى الغربية الكبرى.(١)

٦- التعددية الإثنية والعرقية:

تعتبــر التعددية الإثنية والعرقية من أبرز ســمات المجتمع الاســتيطاني الصهيوني، مجتمع المستوطنين المهاجرين، الذيــن قدموا من بلدان وتجمعات تختلف فيما بينها فــي المجالات الاجتماعيــة والاقتصادية والسياسية والثقافية والعرقية.

وتحت تأثير التعددية الإثنية والعرقية، وعدم الانسجام السياســي والطبقي لمختلف شرائح المجتمع الصهيونــي، ظهرت التعددية الحزبية، والتيــارات الرئيســة التي تجسِّــد التشــرذم السياسي في الفكر السياسي الإسرائيلي.

وبفعــل التشــرذم السياســي، أصبحت الســاحة السياسية الإســرائيلية تحفل بجميع أنواع الأحزاب التي يمكن أن توجد في قارة بأكملها. ومن الصعب أن توجد أيديولوجية ما في العالم لا تجد تجسيدًا لها في أحد الأحزاب التي تتنوع بشــكل غريب، وتضم تشكيلات كاملة من «الأحزاب العمالية»، و«الأحزاب اليمينيــة»، و«أحزاب الوســط الليبرالية»، والأحزاب والحركات الدينية والطائفيــة. وعدد كبير من حركات الاحتجاج والأحزاب «اليسارية» بألوانها المختلفة، وعدد كبير من الأحزاب والحركات والتجمعات الصغيرة التي تتوحد وتنشــق ثم تعود لتتوحد، يضاف إلــى ذلك مجموعة متزايدة من الحركات والمنظمات تتســع قاعدتها الجماهيرية باستمرار مع تزايد عدوانية الكيان الصهيوني.

> **تعتبر التعددية الإثنية والعرقية من أبرز سمات المجتمع الاستيطاني الصهيوني، مجتمع المستوطنين المهاجرين، الذين قدموا من بلدان وتجمعات تختلف فيما بينها في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والعرقية.**

إن طبيعة الأحــزاب الصهيونية بكافة مســمياتها تتبنــى الصهيونية كأيديولوجية، الأمــر الذي يجعل الصراع فيما بينهــا ينحصر فقط في كيفية الوصول إلى الســلطة، والســيطرة على موقع اتخــاذ القرار السياســي، وذلك ضمن الإطار العام المتفق عليه في الأحزاب والمؤتمرات الصهيونية العالمية.(٢)

كما تتميز الأحزاب الإسرائيلية – بشكل عام- بنمط خاص من الحياة الداخلية ليست مألوفة خارج الكيان الصهيوني. ففي الحــزب الواحد، توجد آراء مختلفة للغاية حول العديد من الأمور، تعتبر بالنسبة لأي حزب حيوية ومهمة، مثل: الاستيطان، علاقة الدين والدولة، والنظــام الداخلي، الانســحاب من الضفــة الغربية والجــولان، وغيرها. وهذه المجموعــات أو التكتلات

(١) عبد الحميد الكيالي، إســرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٨م) ص ١٩-٢٥.

(٢) حبيب قهوجي، الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني (دمشــق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦م) ص ٣٧١-٣٧٥.

تهدد الأحزاب بالانشقاق في بعض الأحيان. ويمكن للمجموعة المنشقة -إذا كانت تضم بعض أعضاء كنيست في قيادتها- أن تبقى في التحالف نفسه مع الحزب الأم، أو أن تبدل تحالفها مع كتل أخرى، أو أن تدخل في تحالف مع الحزب الذي انشقت عنه. وكثيرًا ما نرى حلفاء الكتلة الواحدة يتحولون إلى خصوم، ثم يعودون إلى مواقعهم السابقة في مناسبات قريبة.

ومن ذلك، انشقاق رئيس الوزراء السابق ديفيد بن غوريون عن حزب الماباي وتشكيله حزب رافي عام ١٩٦٥م، ثم عودته إلى الحزب الأم من جديد عام ١٩٦٨م. وكذلك رئيس الوزراء السابق أريئيل شارون الذي انشق عن حزب الليكود عام ٢٠٠٥م وشكل حزب كاديما.(١)

ثانيًا: الخلفية السياسية للانتخابات وبرامج الأحزاب الإسرائيلية المشاركة فيها:

اختار الجمهور الإسرائيلي يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٢/١٠م ممثليه في الكنيست الـ١٨، وذلك بعد جولة انتخابات تنافس فيها ثلاثة وثلاثون حزبًا. وقد أفرزت نتائج انتخابات الكنيست تشكيلة تعبر عن اتجاهات الرأي العام الإسرائيلي الذي يتجه نحو مزيد من التشدد في صراعه مع العرب، وتحوله عن اليسار، وميله بشدة إلى اليمين.

إن البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية الثلاثة الكبرى: الليكود وكديما والعمل، تُجمع على «لاءات» إسرائيلية تقليدية، تتمثل في: عدم الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، وعدم الانسحاب من القدس الشرقية، وعدم الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧م.

ويظهر عند الاطلاع على برامج هذه الأحزاب، أن هذه الأحزاب تعارض إطلاقًا عودة أي لاجئ فلسطيني. ويرفض الليكود أيضًا الانسحاب من أي جزء من القدس الشرقية على الإطلاق، فيما يلمح حزب كديما إلى أن هذه القضية قابلة للتفاوض، لكن ليس فيما يتعلق بمنطقة البلدة القديمة.

أما حزب العمل، فإن موقفه هو إبقاء «الأحياء اليهودية»، والمقصود بها الأحياء الاستيطانية، تحت السيادة الإسرائيلية، وإقامة نظام خاص لإدارة منطقة البلدة القديمة، باستثناء الأماكن المقدسة اليهودية، مثل حائط البراق، التي يعتبر أنها ستبقى تحت سيادة إسرائيلية.

وفي قضية الحدود، فإن حزبي كديما والعمل يتحدثان في برنامجيهما عن ضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى الكيان الصهيوني. ويزيد حزب كديما أن الدولة الفلسطينية لن تشمل «مناطق أمنية» من دون أن يوضح موقعها، لكن المرجح أن المقصود غور الأردن. كذلك يتحدث هذان الحزبان عن إخلاء وتفكيك البؤر الاستيطانية العشوائية، وعن إخلاء المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية، في حين أن حزب الليكود لا يتطرق أبدًا إلى قضية الحدود أو البؤر الاستيطانية؛ كونه يحاول جذب مؤيدين له من أوساط المستوطنين.

ولا يبدو أن الأحزاب الإسرائيلية تسعى للتوصل إلى اتفاق سلام، لا مع الفلسطينيين ولا مع سوريا، وهما الجهتان اللتان فاوضتهما الحكومة الإسرائيلية قبل شهور قليلة.

فحزب الليكود يعتبر أن الظروف الحالية لا تسمح بالتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، ومع ذلك يتحدث عن إجراء مفاوضات مع جهة فلسطينية، ومحاربة الجهة الأخرى، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب العمل.

وفيما يتعلق بسوريا فإن حزبي كديما والعمل يعبران عن استعدادهما لإجراء مفاوضات معها، لكنهما لا يوضحان مدى استعدادهما للانسحاب من هضبة الجولان، وهما من جهة أخرى يشترطان أن تقطع سوريا علاقاتها مع إيران، وتتوقف عن تسليح حزب الله، وأن تطرد قيادة حماس من دمشق. ومن جهة

(١) حبيب قهوجي، الأحزاب الإسرائيلية والحركات السياسية في الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

حزب الليكود فإنه لا يتطرق في برنامجه إلى سوريا بتاتًا.[١]

المناخ الذي جرت فيه الانتخابات الإسرائيلية:

لهذه الانتخابات ما يميزها، ويجعلها تحمل مستجدات مهمة، لاسيما العوامل الإقليمية والداخلية التي كان لها تأثير مهم على الناخب الإسرائيلي في حسم تصويته لحزب معين.

وتلك العوامل هي:

١- الحرب الدموية ضد قطاع غزة، وتداعيات تلك الحرب على الصعيدين الداخلي والدولي:

إذ إن هناك إجماعًا لدى الأحزاب اليمينية واليسارية على أن تلك الحرب لم تحقق أهدافها؛ حيث ما زالت حماس -وفقًا لرؤيتهم- لاعبًا مؤثرًا في المنطقة، ولديها المقدرة العسكرية على ضرب تل أبيب. ولذلك اعتبر قادة هذه الأحزاب الحرب أرضًا خصبة لشن الهجوم على باراك وليفني وأولمرت واتهامهم بالتقصير، لإضاعة فرصة تاريخية لتصفية فصائل المقاومة، وتقويض نفوذ حركة حماس.[٢]

٢- الأزمة الاقتصادية:

فقد نشرت صحيفة معاريف (٢٨/١/٢٠٠٩م) تقديرات لبنك إسرائيل المركزي تشير إلى توقعات متشائمة للاقتصاد الإسرائيلي خلال عام ٢٠٠٩م. ولذلك ركَّز منظمو الحملة الانتخابية لحزب الليكود على أن نتنياهو هو الأفضل لمعالجة الاقتصاد الإسرائيلي؛ حيث نجح سابقًا في مهمته لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي عندما شغل منصب وزير المالية.[٣]

٣- الإدارة الأمريكية الجديدة:

كانت العلاقات بين الكيان الصهيوني والإدارة الأمريكية الجديدة محورًا في الحملات الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية، فقد حذَّرت رئيسة حزب كاديما تسيبي ليفني من أن انتخاب حكومة برئاسة نتنياهو سيضر بالعلاقات مع الولايات المتحدة.[٤]

٤- الملف النووي الإيراني:

وهو تحدٍّ جوهري يمس أمن الكيان الصهيوني، من وجهة نظر كل الأحزاب الإسرائيلية المشاركة في الانتخابات العامة.

٥- توتر علاقات الكيان الصهيوني مع دول المنطقة والقوى الفاعلة فيها:

وأضاف ذلك التوتر أهمية استثنائية لهذه الانتخابات، بل إنه ألقى بظلاله على بعض القضايا المحلية والإقليمية في المنطقة، سواء ما تعلق منها بشكل التعاطي مع حماس التي تحكم قطاع غزة، وتهدد مدينة تل أبيب وجنوب الكيان الصهيوني، أو استمرار التفاوض مع السلطة الفلسطينية من عدمه، أو ما يرتبط بكيفية التعاطي مع الملفين الإيراني والسوري، وحتى مع تركيا التي توترت العلاقة معها بسبب مواقفها من العدوان على غزة.[٥]

٦- شهدت هذه الانتخابات أكثر من سابقتها أزمة قيادة حقيقية:

فمنذ وقت طويل يمكن ملاحظة ضعف الاستقرار الحكومي، واضطراب «السياسة الإسرائيلية»، وتنامي الخلافات بين أقطابها، ما يعني أن الكيان الصهيوني بات يعيش نوعًا من الأزمة السياسية المستمرة، التي

(١) بلال ظاهر، «على أعتاب الانتخابات الإسرائيلية العامة في ١٠ شباط ٢٠٠٩م»، تقرير رقم (٢٦) صادر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٩م.
(٢) صحيفة يديعوت أحرونوت، ٢٧/١/٢٠٠٩م.
(٣) صحيفة معاريف ٢٨/١/٢٠٠٩م.
(٤) يديعوت أحرونوت ٢٩/١/٢٠٠٩م.
(٥) عدنان أبو عامر، «الانتخابات الإسرائيلية: يمين الداخل قد يشعل جبهات الخارج»، مجلة فلسطين المسلمة، العدد الثالث، آذار/مارس ٢٠٠٩م، ص ٤٤.

تجعله يلجأ مرارًا إلى تقريب موعد الانتخابات، بسبب ضعف الإجماع على هذه العملية.(١)

٧- أزمة ثقة في أحزاب الوسط واليسار:

وبخاصة في حزبي كاديما والعمل، فلم يعد هنالك «صقور وحمائم» في الكيان الصهيوني بعد انهيار معسكر اليسار انهيارًا يكاد يكون تامًا، ولم يبق سوى معسكر واحد هو معسكر التطرف والحرب، بل إن التنافس في الانتخابات كان في غالبيته تنافسًا بين اليمين واليمين الأكثر تطرفًا.(٢)

منذ وقت طويل يمكن ملاحظة ضعف الاستقرار الحكومي، واضطراب «السياسة الإسرائيلية»، وتنامي الخلافات بين أقطابها، ما يعني أن الكيان الصهيوني بات يعيش نوعًا من الأزمة السياسية المستمرة، التي تجعله يلجأ مرارًا إلى تقريب موعد الانتخابات، بسبب ضعف الإجماع على هذه العملية.

البرنامج الانتخابي لأحزاب الليكود وكاديما والعمل:

تنسجم برامج الأحزاب الثلاثة مع الاستراتيجية الصهيونية التاريخية التي لا تهتم بالمفاوضات وشكلها، ولا تعلق كبير أهمية على السلام بقدر اهتمامها بالأمن، فأمن الكيان الصهيوني هو هدفها الرئيس وهاجسها الكبير، وهو يتقدم على السلام دائمًا، فلم يكن السلام تاريخيًا يشغل بال الإسرائيليين يومًا، وإنما الأمن هو هاجسهم الأساسي.

١- البرنامج الانتخابي لحزب الليكود:

يتلخص برنامج حزب الليكود بأن المفاوضات التي يمكن أن يقبلها مع الطرف الفلسطيني لا تخرج عن إطار حل المشاكل الاقتصادية للضفة وغزة، وتحسين أوضاع الفلسطينيين المعاشية. وبالتالي فهو يستبعد أية مفاوضات تهدف للوصول إلى اتفاقيات سلام شامل ودائم مع الفلسطينيين؛ لأنه يرفض مبدأ الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإقامة دولة فلسطينية، وأقصى ما يمكن أن يقبل به هو إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين بأدنى درجاته، أي السماح لهم فقط بإدارة شئونهم البلدية والمدنية والدينية، ولن يقبل أن يكون لهم أية سيادة أو استقلال أو تعامل منفصل مع العرب أو مع العالم الخارجي.

وبديهي أن الليكود لن يقبل بعودة أحد من اللاجئين الفلسطينيين، ويؤكد على «معارضة إجراء انسحاب آخر أحادي الجانب»، ويرى «القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وتبقى تحت السيادة الإسرائيلية». وفيما يتعلق بالسلام مع سوريا، فهو يرفض مبدأ الانسحاب من الجولان المحتل، ويقبل فقط عقد اتفاقية سلام مع سورية مرجعيتها (السلام مقابل السلام).(٣)

كما تضمن البرنامج «مواجهة التهديد الإيراني من خلال منع إيران من الحصول على السلاح النووي بواسطة حشد رأي عام عالمي لتأييد فرض عقوبات اقتصادية وسياسية، وكذلك الاستعداد لرد عسكري كبير».(٤)

٢- البرنامج الانتخابي لحزب كاديما:

يختلف برنامج حزب كاديما جزئيًا عن برنامج الليكود وتهويماته، ويتمسك هذا الحزب بإنهاء بناء الجدار العازل والحفاظ عليه، ويعتبره خطوطًا نهائية لأية اتفاقية مقبلة، ويصر على بقاء المستعمرات والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية التي حوَّلت الضفة الغربية إلى (غيتوات)، ويمكن أن يقبل قيام الدولة الفلسطينية مع حرمانها من حقوق السيادة،

---

(١) صحيفة يديعوت أحرونوت ٥/٨/٢٠٠٨م.

(٢) مها عبد الهادي، «نتائج الانتخابات الصهيونية: استفتاء على الحرب»، مجلة فلسطين المسلمة، العدد الثالث، آذار/مارس ٢٠٠٩م، ص ٤٦.

(٣) حسين العودات، «الانتخابات الإسرائيلية وبرامج الأحزاب»، صحيفة البيان الإماراتية، ٦/٢/٢٠٠٩م.

(٤) سليمان المشاقبة، «الخارطة الحزبية الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة حسب الصحافة الإسرائيلية»، دائرة المطبوعات والنشر (الأردن)، شباط ٢٠٠٩م.

وربط اقتصادها كليًا بالكيان الصهيوني، ورفض عودة أحد من اللاجئين الفلسطينيين، ويعمل على ترحيل العرب في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨م إلى الدولة الفلسطينية الجديدة.

وبالنسبة للتسوية مع سوريا، فإن برنامج الحزب يوصي بقبول الانسحاب من الجولان، ولكن ليس لخطوط الرابع من يونيو، ويشترط أن تدوم مدة الانسحاب عدة سنوات، ويتشدد بقضايا المياه والمناطق المجردة من السلاح والتطبيع وغير ذلك.(١)

٣- البرنامج الانتخابي لحزب العمل:

لا يختلف برنامج حزب العمل جوهريًّا عن برنامج كاديما إلا ببعض التفصيلات، ويبقى بمجمله بعيدًا عما يمكن أن يقبل به الفلسطينيون أو السوريون أو العرب. ومن هذه المواقف يبرز دعم المسيرة السلمية واستمرارها على أساس إيجاد حل على أساس دولتين لشعبين، وضم المستوطنات الكبرى، وإخلاء المستوطنات المعزولة، والقدس ستكون العاصمة الأبدية والمكان المقدس للشعب اليهودي، وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية.(٢)

الداخل الفلسطيني وانتخابات الكنيست:

اتسم المشهد الانتخابي للكنيست الثامن العشر، بقدر عالٍ من التحريض السياسي على الوسط العربي داخل الكيان الصهيوني، وهو المحدد الذي أتى كنتيجة لتعاطف أبناء هذا الوسط مع فلسطيني قطاع غزة. ومن المثير أن التحريض على مرشحي الوسط العربي كان تحت شعار «من دون الولاء لا مواطنة». وكان اثنان من الشروط الخمسة التي طرحها ليبرمان للدخول في الائتلاف الحكومي مع نتنياهو الموافقة على تقديم اقتراح مشروع قانون يربط بين المواطنة والولاء للدولة ولقيمها الأساسية، ومنح امتيازات لمن أدوا الخدمة العسكرية والخدمة الوطنية بمؤسسات التعليم العالي، وفي تخصيص الأراضي والوظائف في الخدمات العامة.

ومن أبرز الظواهر التي صاحبت المشهد الانتخابي الأخير، والمتعلقة بأداء العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م، هي استمرار ظاهرة عزوف ناخبي هذا الوسط عن الاقتراع في الانتخابات العامة؛ إذ سجلت نسبة المشاركة بالانتخابات أدنى معدلاتها، بحيث لم تتجاوز ٥٤٪، في مقابل نسبة مشاركة داخل الوسط اليهودي بلغت ٦٥,٢٪، وتُعد تلك النسبة هي الأقل في المشاهد الانتخابية، حتى مقارنة بالانتخابات الماضية، التي سجلت المشاركة العربية فيها ٥٦٪ من إجمالي العرب الذين لهم حق التصويت.(٣)

اتسم المشهد الانتخابي للكنيست الثامن العشر، بقدر عالٍ من التحريض السياسي على الوسط العربي، وهو المحدد الذي أتى كنتيجة لتعاطف أبناء هذا الوسط مع فلسطيني قطاع غزة. ومن المثير أن التحريض على مرشحي الوسط العربي كان تحت شعار «من دون الولاء لا مواطنة».

ثالثًا: تشكيلة الحكومة الإسرائيلية وبرنامجها السياسي:

تعتبر الحكومة الإسرائيلية الجديدة (الحكومة ٣٢) برئاسة زعيم الليكود بنيامين نتنياهو، والتي تم تنصيبها مساء ٣١ آذار/مارس٢٠٠٩م، الحكومة الأكبر في تاريخ الكيان الصهيوني. وهي تضم ثلاثين وزيرًا وسبع نواب وزراء. ويتألف تحالفها من أحزاب الليكود، و«إسرائيل بيتنا»، والعمل، و«شاس»، و«يهدوت هتوارة»، و «البيت اليهودي».(٤)

---

(١) حسين العودات، «الانتخابات الإسرائيلية وبرامج الأحزاب»، مرجع سابق.

(٢) سليمان المشاقبة، «الخارطة الحزبية الإسرائيلية عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشرة حسب الصحافة الإسرائيلية»، مرجع سابق.

(٣) علاء سالم، «الوسط العربي في إسرائيل وانتخابات الكنيست الثامنة عشرة»، مجلة مختارات إسرائيلية (القاهرة)، العدد رقم ١٧١، مارس ٢٠٠٩م.

(٤) «الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو» نشرة المشهد الإسرائيلي الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (الناصرة)، ٢٠٠٩/٤/١٦، ص٢.

ويلاحظ أن نصوص الاتفاقات الائتلافية والخطوط العريضة لحكومة بنيامين نتنياهو، لا تتضمن برنامجًا سياسيًا، بل نصوصًا ضبابية عامة تفتح الباب أمام جملة من التفسيرات والتأويلات. ويدرك على الفور أن نتنياهو يمارس لعبة رهان مخططة، كما لو أنه جالس حول طاولة قمار في كازينو. ففي الاتفاقات الائتلافية مع حزبي «إسرائيل بيتنا» و«شاس» توجد ٨ بنود: ستة منها تفصيلية تتعلق بالفلسطينيين، لكنها لا تتطرق إلى الدولة الفلسطينية أو السلام، وهي:

«تضع الحكومة لها خطة لتصفية الإرهاب»، و«هدف استراتيجي للحكومة بتدمير حكم حماس في قطاع غزة»، و«العمل بحزم على وقف إطلاق الصواريخ والقذائف على البلدات الإسرائيلية، خصوصًا من قطاع غزة»، و«وقف تدفق الأموال لتنظيمات ونشطاء الإرهاب»، و«محاربة التحريض على إسرائيل واليهود في كتب التدريس»، و«لا مفاوضات سياسية مع تنظيمات الإرهاب».

يضاف إلى ذلك بندان سياسيان آخران: الأول يتعلق بإيران، «العمل مع المجتمع الدولي على منع إيران من التسلح النووي». والثاني يتحدث عن ضرورة «تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع روسيا».

وفي الاتفاق مع حزب العمل توجد عدة بنود إضافية تقول: «الحكومة تبلور خطة للتسويات السلمية والتعاون في الشرق الأوسط»، و«الحكومة تحترم الاتفاقيات الدولية الموقعة»، و«تسعى لتحقيق السلام مع جميع دول الجوار».

يريد نتنياهو من وراء كل هذه الصياغات أن يتحرك من خلال فحص ردود الفعل الدولية والإقليمية والمحلية، فهو يدرك أن الجمهور الإسرائيلي يريد حكومة قوية تحقق له السلام والأمن، وقد رأى في أحزاب اليمين هذه القوة.

والإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما التي ترسل أكثر من إشارة إلى أنها تريد من حكومته أن تنسجم مع الإرادة الدولية في قضية السلام، وتؤكد أن ذلك يتم عن طريق تبني خطة سلام على أساس الدولتين، والاتحاد الأوروبي يبث الرسائل القائلة بأن التنكر للدولتين سيواجه بعقوبات، والعالم العربي يبث رسالة واضحة أنه يتمسك بمبادرة السلام العربية، ولكن ليس من دون حدود.[1]

الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية:

أما برنامج الحكومة الإسرائيلية الذي طرحته أمام الكنيست لنيل الثقة، فإن أبرز بنوده السياسية:

١- «أن الحكومة ستعمل بشكل فعَّال على تكريس الأمن القومي، وإشعار المواطنين بالأمن الشخصي من خلال مكافحة العنف والإرهاب بصرامة وحزم».

٢- «أن الحكومة ستدفع العملية السياسية إلى الأمام، وتعمل على المضي قدمًا نحو السلام مع جميع جيراننا، عبر صيانة المصالح الأمنية والتاريخية والوطنية لدولة إسرائيل».

٣- «أن الحكومة ستعمل على صيانة الطابع اليهودي للدولة وتراث الشعب اليهودي، كما أنها ستتعامل باحترام جميع الديانات والأعراف والتقاليد الخاصة بأبناء الطوائف المختلفة القاطنين في البلاد، تمشيًا مع القيم الواردة في ميثاق الاستقلال».[2]

رابعًا: توجهات الحكومة الإسرائيلية تجاه قضايا الصراع:

القواعد التالية تلعب دورًا مهمًا في تحديد معالم سياسة بنيامين نتنياهو تجاه العرب، والتي تتصف بالعموميات، والنظرة الدونية:

١- حدَّد نتنياهو ثلاث لاءات تشكل عصب مواقفه تجاه العرب: لا انسحاب من هضبة الجولان، ولا

(١) نظير مجلي، «قراءة في برنامج حكومة نتنياهو: نصوص ضبابية ورهان على طاولة قمار»، صحيفة الغد الأردنية، ٢٠٠٩/٤/١م.

(٢) «الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو»، نشرة المشهد الإسرائيلي الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مرجع سابق.

مفاوضات حول القدس، ولا مفاوضات مشروطة مع العرب، أي أنّه إذا أُجريت مفاوضات فستكون مفاوضات من أجل المفاوضات، أو كما قالها نتنياهو نفسه: «سلام من أجل السلام».

٢- يعتقد نتنياهو أنّه يجب المحافظة على الوضع القائم وترسيخه، وفي نفس الوقت، يؤمن أن أي تغيير متوقع يجب أن يكون على حساب العرب؛ بمعنى أنّه ليس على الكيان الصهيوني القيام بأي شيء، وإنما منح سلام للعرب مقابل سلام، ويعتبر هذا تنازلاً، أو تواضعًا، أو حتى معروفًا للعرب.

٣- يعتقد نتنياهو أن كل خطوة تقوم بها الحكومة الإسرائيلية يجب أن تنبع من حرصها على أمن مواطني الكيان الصهيوني، وليس من المهم أن يؤخَذ أمن أو سلامة الطرف الثاني بعين الاعتبار.

٤- لا يفرِّق نتنياهو بين عرب وعرب، وإنما يحاول المراهنة على زعماء عرب معتدلين مؤيدين للطرح الأمريكي؛ لبناء حلف واحد مع الكيان الصهيوني، وإبراز حكومته في مقدمة الدول المدافعة عن مصالح الغرب في المنطقة.[١]

٥- يعارض نتنياهو أي انسحاب من الضفة الغربية، ويعدُّها -في أسوأ الاحتمالات- مناطق متنازع عليها وليست أراضٍ محتلة.[٢]

اعتراف إسلامي وتطبيع شامل:

تعرض الإدارة الأمريكية على حكومة نتنياهو القبول باعتراف دول العالم الإسلامي، ورفع العلم الإسرائيلي في سماء العواصم العربية، مقابل الانسحاب من الضفة الغربية، و«تجميد الاستيطان لمدة عام»، على أن تبدأ بخطوات تطبيعية مع الدولة العبرية، تقوم بها جميع الدول العربية ومعها جميع دول منظمة المؤتمر الإسلامي، من خلال فتح الحدود والأجواء، إلى جانب السماح للصهاينة بالحصول على تأشيرات دخول إلى الدول العربية بشكل طبيعي، وإعطاء الحق لشركة الطيران الإسرائيلية (العال) بالمرور في الأجواء العربية، والهبوط في المطارات دون عوائق.

وبعد تحقيق هذا الهدف، يمكن الدخول في مفاوضات على أساس حل الدولتين، مع تأجيل البحث في قضايا الحل النهائي مثل: مستقبل القدس، وحق العودة، إلى وقت غير محدد، وهي القضايا التي تعتبرها الدولة العبرية «شائكة» أو «معقدة». وهذا يعني قيام دولة فلسطينية دون حدود متفق عليها، وبدون أن تكون القدس عاصمة لها.[٣]

الحرب على جميع الجبهات:

وفق توصيات معهد ريؤت لسياسات العلاقة مع الفلسطينيين (تل أبيب) لحكومة نتنياهو بعنوان «تقييم العملية السياسية الإسرائيلية - الفلسطينية: بناء دولة فلسطينية بالضفة الغربية» بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٥م، وترجمها مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية في رام الله بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٣م، فإن السياسة الإسرائيلية الجديدة تجاه من يعتبرهم الكيان الصهيوني «أعداؤه القدم الجدد»، ستتركز في استخدام القوة، وستكون على النحو التالي:

أ- حماس:

ضرورة استخدام لغة القوة مع حركة حماس لإجبارها على تغيير موقفها، والدعوة لتنفيذ عملية عسكرية لاقتحام قطاع غزة مجددًا، واستعادة الجندي «شاليط». كما ستتبع الحكومة الحالية أسلوبًا جديدًا في التحاور مع حماس، باستخدام وسائل ضغط على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية

(١) مسعود إغبارية، «سياسات إسرائيل تجاه العرب في عهد نتنياهو»، مجلة شئون شرق أوسطية (عمان)، يوليو ٢٠٠٩م، ص ٨.
(٢) لقاء مع صحفيين نشره موقع صحيفة هآرتس ٢٠٠٩/٥/٨م.

(٣) علي بدوان، مجلة فلسطين المسلمة، العدد السادس، يونيو/ حزيران٢٠٠٩م، ص ٤٤.

مترافقة مع الحوار والاتصالات، ما يستدعي تنسيقًا بين مختلف الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وهنا لا يجب تناسي الاتفاق الذي وُقع بين «الليكود» و«إسرائيل بيتنا» حول الإطاحة بحكومة حماس في قطاع غزة.(١)

ب- حزب الله:

سيحاول نتنياهو التعاطي، في أي فرصة متاحة مستقبلاً، مع هذه الساحة بوسيلتين هما: شن حرب ضروس وشاملة ضد حزب الله، بما يتجاوز نطاق إضعافه عسكريًا إلى تصفيته، واحتلال أجزاء من جنوب لبنان، وعلى الأخص المناطق التي يوجد فيها نهرا الليطاني والوزاني، بهدف السيطرة على مصادر المياه.

ج- سوريا:

التعاطي معها «إسرائيليًا» في المستقبل على أساس استراتيجية العصا العسكرية الغليظة، بدعوى تعديل سلوكها حيال الكيان الصهيوني على الساحتين اللبنانية والفلسطينية، وإغلاق كل المنافذ والمسارات التفاوضية حول مصير مرتفعات الجولان، ووضع حد لمعادلة الأرض مقابل السلام.

د- إيران:

بذل قصارى الجهد للحيلولة دون تسلح إيران نوويًا، مع التأكيد على أن امتلاكها للسلاح النووي الذي سيمثل خطرًا على الكيان الصهيوني ودول المنطقة والعالم بأسره أمر غير مقبول. وبالتالي الأخذ بزمام المبادرة الهجومية لتدمير ما يزعم أنه برنامج نووي عسكري إيراني.(٢)

دولة فلسطينية بسيادة إسرائيلية كاملة:

من الطبيعي أن يكون الفلسطينيون أكثر المواضيع التي شغلت بنيامين نتنياهو طيلة حياته السياسية، وخاصة أنّه يراهم عدوًا يعيش على «أرض آبائه وأجداده» بشكل مؤقت، ربما لعدم استطاعته التخلص منهم في هذه الظروف، وهو ما يصبو إليه حينما تحين الساعة الملائمة لذلك.

المنطلق الأساسي لرؤية نتنياهو للفلسطينيين وفلسفته تجاههم ومستقبلهم في البلاد، يقوم على ما يلي:

أولاً: لا يعترف نتنياهو أساسًا بالوجود السياسي الفلسطيني على أرض فلسطين؛ فقد وصف نتنياهو الفلسطينيين بأنّهم «مجموعات تسكن على أرض وطننا، أرض آبائنا وأجدادنا». ويضيف: «قبل أن نبدأ المفاوضات معهم عليهم الاعتراف بإسرائيل أنّها دولة لليهود»؛ لذا يعتقد نتنياهو أن الصراع لا يكمن في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني، وإنما في «رفض الفلسطينيين الاعتراف بحق الشعب اليهودي في دولة يهودية في وطنه التاريخي».(٣)

لا يؤمن نتنياهو بسلام مع الفلسطينيين، والسبب يعود إلى الفلسطينيين أنفسهم؛ حيث يقول: «المعتدلون لا يريدون الاعتراف بأن «دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي». وقال أيضًا: «حين يعترف الفلسطينيون بدولة اليهود ينفتح الباب للقضايا الأخرى».

ثانيا: لا يؤمن نتنياهو بسلام مع الفلسطينيين، والسبب يعود إلى الفلسطينيين أنفسهم؛ حيث يقول: «المعتدلون لا يريدون الاعتراف بأن «دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي». وقال أيضًا: «حين يعترف الفلسطينيون بدولة اليهود ينفتح الباب للقضايا الأخرى».

ثالثا: ليس لدى نتنياهو أفكار واضحة محددة يمكن الرهان على قبولها، أو حتى جزء منها؛ فهو، ولو بقي في خانة العموميات، يرتكز على رفض ما يطرح حين يأخذ بعين الاعتبار حقوق الفلسطينيين،

---

(١) «تفاصيل الاستراتيجية الجديدة للتعاطي مع حماس وسلطة رام الله»، مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٩/٦/٣م.

(٢) انظر مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، نقلاً عن نشرة المشهد الإسرائيلي الصادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (الناصرة)، ٢٠٠٩/٤/٢٣م.

(٣) موقع معارف الإلكتروني ٢٠٠٩/٥/٩م.

ويؤيد سياسات المضايقة لتهجير الفلسطينيين من الوطن.[1]

رابعاً: تتجاهل أفكار نتنياهو العامة حقوق الفلسطينيين الأساسية، فهو يقبل بدولة فلسطينية منزوعة السلاح ومنقوصة السيادة إلى جانب الكيان الصهيوني الذي يجب أن تكون حدوده بحيث يمكن الدفاع عنها، وهنا يقصد بشكل عام أن تكون على نهر الأردن، وإلغاء حق عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم التي شُردوا منها منذ عام ١٩٤٨م، وتكريس الاحتلال الإسرائيلي لأراضٍ احتُلت عام ١٩٦٧م؛ لأن «الانسحاب لا يأتي بالسلام»؛ حيث «انسحبت إسرائيل وجاءت على إثْر ذلك الانسحاب موجات عنف»، واعتبار المستوطنين طلاب سلام وحياة طبيعية، والقدس الموحدة عاصمة أبدية للكيان الصهيوني لا يُقبَل التفاوض عليها.

في مثل هذا الموقف، رفض نتنياهو الانسحاب الأحادي الجانب وحذَّر من إقامة دولة فلسطينية في الظروف الحالية؛ لأنّها تصبح دولة حماس وإيران. وأكد نتنياهو لاحقًا أنه لا يمكن الاعتراف بالدولة الفلسطينية إلا بعد ضمان نزع أسلحتها والاعتراف الكامل بـ«يهودية إسرائيل»، مشددًا أنه «من حقنا أن نقيم دولتنا اليهودية في هذه الأرض؛ لأن أرض إسرائيل موطن الشعب اليهودي».[2]

ومن بين أبرز المواقف التي حددها نتنياهو تجاه الدولة الفلسطينية أنّه في خطابه في جامعة «بار إيلان» في ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٩م وافق على مبدأ إقامة دولة فلسطينية، لكنه حدَّد العديد من الشروط التي تجعل من قبول الفلسطينيين لها أمرًا صعبًا إنْ لم يكن مستحيلاً، فيحدد أنّه إذا قُدّر وأُقيمت يجب أن تكون محدودة السيادة، ومحدودة الثروات، ومنزوعة السلاح، يسيطر الجيش الإسرائيلي على جوها وبحرها وحدودها البرية.[3]

تصعيد الاستيطان:

يمنح نتنياهو الاستيطان مكانة مهمة في مفهومه الشامل للمشروع الصهيوني؛ لأنّه يجسد، في نظره الوجود والاستمرار، والأمن والاستقرار؛ لذلك يتعهد نتنياهو بأنّه «لن يخليَ مستوطنات؛ لأن هذا يُوجِد فراغًا تملؤه حماس»، وحين تحدث في مستوطنة «بيت إرييه» إلى الشرق من مدينة اللد قال: «من خلفنا يوجد مطار اللد، وتل أبيب، إذا أخلينا هذا المكان سوف يصبح منطقة ثابتة لحماس ولإيران».[4]

يمنح نتنياهو الاستيطان مكانة مهمة في مفهومه الشامل للمشروع الصهيوني؛ لأنّه يجسد، في مفهومه، الوجود واستمراره، والأمن والاستقرار؛ لذلك يتعهد نتنياهو بأنّه "لن يخليَ مستوطنات؛ لأن هذا يُوجِد فراغًا تملؤه حماس"

استمر في هذا النهج، ربما بأكثر قوة، بعد انتخابه مرة أخرى في شباط ٢٠٠٩م؛ حيث صرح أنّه «لن يوقف الاستيطان في الضفة الغربية، وإذا حدث ومُنع الإسرائيليون من بناء بيوت لهم، فسوف يُمنَع الفلسطينيون أيضًا».[5]

ميدانيًا، نشرت صحيفة هآرتس، يوم الخميس الموافق ٢٠٠٩/٧/٥م أن حكومة بنيامين نتنياهو، صعدت الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية رغم مطالب أمريكية وأوروبية بتجميد أعمال البناء في المستوطنات. وأضافت أنه منذ مطلع شهر نيسان ٢٠٠٩م، ارتفعت وتيرة الأنشطة الاستيطانية المتمثلة بشق طرق جديدة، وتحسين أخرى موجودة، وتنفيذ أعمال واسعة النطاق من أجل تحويل أراضٍ زراعية إلى مواقع بناء، وإضافة مبانٍ في بؤر استيطانية، والقيام بأعمال بناء في مستوطنات.

---

(١) صحيفة هآرتس ٢٠٠٩/٥/٢٨ م.

(٢) صحيفة الجيروزاليم بوست ٢٠٠٩/١/٢٧م.

(٣) موقع معاريف الإلكتروني ٢٠٠٩/٥/٣٠م.

(٤) صحيفة هآرتس ٢٠٠٩/٥/٢٦م.

(٥) المشهد الإسرائيلي ٢٠٠٩/٧/٥م.

ونقلت عن درور إتيكس، الناشط في منظمة «ييش دين» الحقوقية الإسرائيلية، قوله: إن أعمال البناء في المستوطنات الجارية حاليًا هي «الأكبر من نوعها منذ صيف عام ٢٠٠٣م».(١)

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد أعلن رفضه للشروط الأوروبية، التي ربطت بين تحسين مستوى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والكيان الصهيوني واعتراف الأخير بحل الدولتين. كما رفض تجميد الاستيطان، ووقف توسيع المستوطنات في الضفة الغربية.

وجدد بنيامين نتنياهو، تعهده خلال لقائه باراك أوباما في البيت الأبيض، الاثنين ٢٠٠٩/٥/١٧م، بعدم إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، لكنه رفض طلب أوباما بتجميد أعمال البناء في المستوطنات القائمة، وبرَّر نتنياهو ذلك بـ «سد احتياجات التكاثر الطبيعي»، وقال للمسئولين في الإدارة الأمريكية: إنه «لا يمكن البناء في الهواء في المستوطنات في الوقت التي تواجه تكاثرًا طبيعيًا».(٢)

مطالبة المواطنين العرب بالولاء للكيان الصهيوني:

هناك إجماع في الكيان الصهيوني على أنّ المواطنين العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م، يشكلون تهديدًا أمنيًا، وصفهم نتنياهو نفسه بأنّهم وباء سرطاني ينتشر في جسد الدولة العبرية، لذلك يجب جعل حياتهم صعبة وقاسية، من أجل أن يرحلوا عن البلاد، ويطالب بزيادة الإجراءات القاسية لتجعل حياتهم غير محتملة.

عملت حكومة نتنياهو على تقنين هذه التوجهات بسن قوانين عنصرية، ما زال قسم منها في مراحل المصادقة النهائية. ومن بين أبرز القوانين، قانون «الولاء»، وقانون منع المشاركة في مسيرة النكبة إلى القرى المهجرة، وقانون عدم الاعتراف بيهودية وصهيونية الدولة.(٣)

كما أن عام ٢٠٠٩م يشكل مفصلاً في تعامل الكيان الصهيوني مع العرب في فلسطين المحتلة، نتيجة لعدة عوامل ومتغيرات تراكمت في السنوات الماضية، ابتداء بانتفاضة الأقصى، مرورًا بحرب لبنان، وانتهاء بالحرب على غزة، ونتائج الانتخابات الأخيرة.

وبالإمكان التكهّن بأنّ حكومة نتنياهو لن تكتفي باستمرار الوضع القائم والإبقاء على محاولات كبح المَطالب القوميّة والسياسيّة للأقليّة الفلسطينيّة، بل ستنتقل إلى التهديد المباشر والمساومة على المواطَنة الممنوحة للأقليّة. وسوف تطالِب الفلسطينيين بحسْم موقفهم على نحو نهائيّ في مسألة قبول الشروط الإسرائيليّة للإبقاء على المواطَنة.

وكما يبدو، فإن الحكومة الإسرائيلية ستعمل بجدية على مطالبة الفلسطينيين بحسم قضية المواطنة، وربطها بـ«الولاء للدولة»، والتأكيد على أن الحل هو إقامة دولتين واحدة فلسطينية في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧م، والثانية دولة يهودية بصيغتها الحالية. وفي حال رفض العرب في فلسطين المحتلة قبول هذا، فمن المتوقع أن تزداد الأصوات الإسرائيلية التي تطالب بتبادل أراضٍ وسكان مع السلطة الفلسطينية.(٤)

خامسًا: كيف تتعامل الأمة الإسلامية مع توجهات الحكومة الإسرائيلية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا؟

كان واضحًا، منذ زمن، لكل من يريد أن يرى، أن التسوية التي تتوخّاها وتراهن عليها القيادات الفلسطينية والعربية الرسمية، والتي تتأسّس على

(١) صحيفة هآرتس ٢٠٠٩/٤/٢٤م.

(٢) صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠٠٩/٥/٢٢م.

(٣) مسعود إغبارية، «سياسات إسرائيل تجاه العرب في عهد نتنياهو»، مجلة شئون شرق أوسطية (عمان)، يوليو ٢٠٠٩م، ص ٩.

(٤) مطانس شحادة، «الفلسطينيون في إسرائيل بعد انتخابات الكنيست الأخيرة»، موقع عرب ٤٨ بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٢م.

إقامة دولة مستقلة في الضفة والقطاع، وعاصمتها القدس الشرقية، مع حل عادل لقضية اللاجئين، غير موجودة في القواميس الإسرائيلية. كما كان واضحًا أن ثمة إجماع إسرائيلي، لا تنازل عنه، يتمثل باعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، والحفاظ على الكتل الاستيطانية في الضفة، وعدم تحمّل أي مسئولية بشأن حل قضية اللاجئين.

وفي هذا الإطار، حكمت علاقة الكيان الصهيوني بهذه القيادات ثلاثة مسارات:

المسار الأول، يتمثل بتلاعبها بعملية التسوية، وسدّ أفقها، وجعلها بلا معنى، عبر توسيع وتعزيز الأنشطة الاستيطانية، وبناء الجدار الفاصل، والتضييق على الفلسطينيين، وإضعاف السلطة، وفرض الحصار على غزة، ورفض الانسحاب من الجولان، والاستمرار في فرض أجواء الحرب على لبنان والتدخل في شئونه الداخلية.

أما المسار الثاني: فيتمثل بشنّها حروبًا مدمرة ضد الفلسطينيين، منذ رفضوا الانصياع لإملاءاتها في المفاوضات. وقد بيّنت الحكومة الإسرائيلية، باستخدامها القوة الوحشية بأنها لا تلقي بالاً للفلسطينيين، ولا تعاملهم كشركاء، ولا كجيران، وكأنه ليس ثمة عملية تسوية، وهذا ينطبق على مؤسسات السلطة التي دمّرتها في الضفة والقطاع.

وبالنسبة إلى المسار الثالث، الذي عملت عليه الحكومة الإسرائيلية، فيتمثل بالتملص من استحقاقات التسوية، بدعوى مراعاة حساسية قطاعات من المجتمع الإسرائيلي، وبدعوى غياب الإجماع بين تياراتها السياسية. ومن أجل ذلك فقد كانت الديمقراطية الإسرائيلية، وضمنها التوجه لانتخابات مبكرة تلو الأخرى، هي الوسيلة التي أخرجت، أو برّرت، فيها الحكومات الإسرائيلية، تملّصها من عملية التسوية حتى الآن.

على أية حال، يجد الفلسطينيون أنفسهم مجددًا أمام حكومة يمينية متطرفة بزعامة نتنياهو، الذي يدعو صراحة للتراجع عن فكرة «الأرض مقابل السلام»، لصالح فكرة «السلام من أجل السلام»، على الصعيد العربي، ولصالح فكرة إنشاء سلام اقتصادي مع الفلسطينيين، لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وبقاء سلطتهم كإدارة ذاتية، بمعنى الحفاظ على واقع الاحتلال.

إزاء هذه الحقائق، لم يعد ثمة مناص أمام الفلسطينيين من مراجعة خياراتهم السياسية، وعدم حصرها بخيار واحد، والبحث عن خيارات بديلة أو موازية، خصوصًا بعد انسداد خيار الدولة المستقلة، وربما يمكن أن يسهّل ذلك عليهم استعادة وحدتهم، ويمكّنهم من تعزيز أوضاعهم، لمواجهة تحديات المرحلة القادمة.

ثمة خيارات عديدة أمام الفلسطينيين:

أولها يتمثل باستمرار الوضع الحالي، أي الاستمرار بخيار المفاوضات وعملية التسوية، بغض النظر عمّن يحكم «إسرائيل»، وهو الخيار الأكثر كلفة؛ إذ إنه يمكن أن يفاقم حدة الانقسامات الفلسطينية، كما أنه يضعف السلطة أمام شعبها، ويعزز قدرة الكيان الصهيوني على فرض إملاءاته بالاستيطان والجدار الفاصل والتهويد، وباستخدام القوة المفرطة ضد الفلسطينيين.

في مقابل ذلك، فهناك خيار الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية (الدولة ثنائية القومية)، وهو خيار مستحيل؛ ليس لأنه يتعارض مع مكانة فلسطين كأرض وقف إسلامي فحسب، وإنما الكيان الصهيوني يصر على دوام الاحتلال، والسيطرة على الفلسطينيين، وإيجاد ممهدات لذلك بقوة الأمر الواقع أيضًا.

ثمة خيار ثالث يتمثل بحلّ السلطة، وإنهاء وظيفتها التفاوضية. ويمكن طرح هذا الخيار، كخيار مقاومة

شعبية بين أشكال مقاومة أخرى، كتحدٍّ للسياسة التي ينتهجها الكيان الصهيوني، ووضعه أمام مسئولياته كدولة محتلة، وما يمكن أن يتمخّض عن هذا الوضع من تفجير انتفاضة ثالثة تتفاعل أدواتها مع العمل الجهادي من داخل فلسطين المحتلة ومن الخارج، بحيث يجمع بين العمليات العسكرية عبر الحدود ومن داخل الأرض المحتلة.

وهذا الأمر يتطلب مساندة الأمة الإسلامية ماديًا ومعنويًا ولوجستيًا، أي تكريس البعد الإسلامي في قضية فلسطين.

وفي هذا السياق، ليس بمقدور فصائل المقاومة أن تتجاهل حجم المأزق الذي يعيشه الكيان الصهيوني في المرحلة الراهنة، والذي سينعكس سلبًا على أداء حكومة «نتنياهو»، واستقرارها وقدرتها على القيام بمفاوضات جديدة مع العرب. لذا، فالأنظار متجهة إلى تلك الفصائل - حماس تحديدًا- بأن ترفض أسلوب التهدئة الذي يقود إلى مكاسب حقيقية للكيان الصهيوني مقابل وعود خادعة، فهو يتحكم في جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحرية الحركة والتنقل، وفرض كل صيغ الحصار والجدار العازل، والاغتيالات، والاعتقالات الجماعية، ومصادرة الأملاك، وغيرها.

أما على الجانب العربي، فنجد أن الصهاينة يرفضون التخلي عن الجولان ومزارع شبعا، كما يرفضون التخلي عن القدس ويعتبرونها عاصمة أبدية لهم، وكذلك بالنسبة للمستوطنات في الضفة الغربية، وتتزايد حدة الدعوات العنصرية التي تدعو إلى طرد فلسطينيي الأراضي المحتلة في عام ١٩٤٨م.

وأما أمريكيًا، فليس لدى الرئيس أوباما، كما يبدو، ما يقدمه للعرب سوى التلميح بأن الإدارة ستستمر ببذل الجهود لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية، والإسرائيلية - الفلسطينية تحت الرعاية الأمريكية، دون الاعتراف بالحقوق العربية، أو حتى التلويح بموقف محايد خلال هذه المفاوضات عندما تعقد، ناهيك عن استحالة أن تمارس الإدارة الأمريكية ضغطًا فعالاً وجديًا على الحكومة الإسرائيلية لتغيير مواقفها، أو حتى لتوقف بناء المستوطنات، بل لم نعد نسمع كلمة واحدة عن تجميد أو إيقاف الاستيطان، من أي زائر أمريكي!

ليس لدى الرئيس أوباما، كما يبدو، ما يقدمه للعرب سوى التلميح بأن الإدارة ستستمر ببذل الجهود لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية - السورية، والإسرائيلية - الفلسطينية تحت الرعاية الأمريكية، دون الاعتراف بالحقوق العربية، أو حتى التلويح بموقف محايد خلال هذه المفاوضات عندما تعقد.

أما بالنسبة للكيان الصهيوني فلا تطالبه بشيء جدّي، ولا تتخذ مواقف صارمة تجعله يتوقف عن بناء المستوطنات. ويعرف نتنياهو أن الرفض الأمريكي هو رفض لفظي، ولذلك لم يأبه له، واعتبره تباينًا في وجهات النظر بين الحلفاء، وخلافًا بين الأصدقاء!

وكأن خطة الرئيس أوباما تستهدف استدراج العرب أو الضغط عليهم، بوسائل ناعمة وقفازات حريرية هذه المرة، مما يؤدي إلى سقوط آخر ورقة ضغط أو قوة في يدهم وهي ورقة التطبيع، بعد أن سقطت أوراق القوة العربية، ورقة بعد ورقة، دون أن يحصلوا إلا على مفاوضات لا تنتهي. وما زال الأمريكيون ثم الأوروبيون يدافعون عنها ويبررون لها كل تصرف، ويذكرون يوميًا بأن أمن الكيان الصهيوني من أمنهم، وأن العلاقات الإسرائيلية - الأمريكية، والإسرائيلية - الأوروبية، هي علاقات استراتيجية لا يمكن المساس بها.

وطالما أن المصالح الأمريكية مصانة في جميع الدول العربية على قاعدة تبعية النظام الإقليمي العربي

للولايات المتحدة، فليس هناك ما يشير إلى نية أوباما وإدارته في الضغط على الكيان الصهيوني لمنعه من شن حرب جديدة ضد المقاومة في قطاع غزة، وغيرها من الأراضي العربية.

ومن هنا، فإن المراهنة على مواقف الإدارة الأمريكية هو تمسك بالسراب، وقرارات وزراء الخارجية العرب بدعم التحرك الأمريكي الساعي إلى مقايضة التطبيع بوقف الاستيطان يشكل تنازلاً جديدًا من شأنه إعطاء الاحتلال مزيدًا من الوقت لتنفيذ مخططاته الساعية إلى فرض المزيد من الوقائع على الأرض، ويمنح الصهاينة فرصة كي يحققوا ما يسعون إليه.

المطلوب من القيادة العربية الرسمية أن تدعم المقاومة كخيار يحفظ كرامة الأمة بعد سلسلة الإهانات التي تعرضت لها عند اختيارها ما يسمى السلام خيارًا استراتيجيًا، إضافة إلى رفض الإملاءات الأمريكية بالتطبيع مع العدو الصهيوني مهما كان شكله، والتلويح بسلاح المقاطعة كحد أدنى في وجه الإدارة الأمريكية المنحازة.

معلومات إضافية

استراتيجيات نتنياهو للتخلص من الضغوط الأمريكية المحتملة:

بعد تكليفه من قبل الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز، بتشكيل الحكومة خيَّم على «بنيامين نتنياهو» شبح باراك أوباما، رئيس أمريكا الجديد. ومن هنا، ركز نتنياهو اهتمامه الأساسـي، على إيجاد طريقة لنزع فتيل التهديد الذي يمثله أوباما له، والذي تبدو آراؤه بشـأن إيران، وبشأن حل الصراع العربي- الإسرائيلي على أساس خيار الدولتين، وبشأن العلاقات مع العالم الإسلامي متناقضة تمامًا مع آراء نتنياهو الشخصية.

الدلائل المبكرة تشـير إلى أن نتنياهو سيلجأ إلى خمس استراتيجيات لتقليص، وتجنب، والتخلص في النهاية من أي ضغط محتمل من واشنطن، خصوصًا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التي لا ينوي -على العكس تمامًا من أوباما- إيلاءها أي أولوية.

الاستراتيجية الأولى: القيـام بحملة تسـويقية؛ حيث لم يتردد نتنياهو في سـبيل تخفيف الضغط عليه من استخدام ثلاثة من منافسيه السياسيين، وهم: شمعون بيريز، وإيهود باراك، وبنيامين بن اليعازر، لتسويق نفسه أمام العالم؛ فأرسـل شـمعون بيريز، رئيس الكيان الصهيوني، إلى واشنطن؛ ليقول بأنّ نتنياهو: «رجل سلام... يفتش عن سـلام تاريخي ....، ولم يُبْدِ، منذ انتخابه، معارضةً لحلٍّ سياسـي على أسـاس دولتين». وأرسله إلى الأردن أيضًا؛ ليؤكد أنّ نتنياهو ملتزم بالسلام وبالمفاوضات مع الفلسطينيين. [١]

وقام باراك بتسويق نتنياهو حين أكد أنّ نتنياهو «مستعد للمفاوضات السلمية وموافق على حل الدولتين، وقام بنيامين بن اليعازر بتسويق نتنياهو بأنّه «يؤيد إقامة دولتين لشعبين، وأنّه سوف يفاجئنا جميعًا».[٢]

الاستراتيجية الثانية: اللعب بالورقة الروسـية في محاولة لابتكار ضغطٍ ما على أوباما، أو لتخفيف الخوف المتوقع مواجهته، ليظهر أنّ أكثر من مليون مهاجر يتحدثون الروسية يسكنون الكيان الصهيوني.

ولذلك لم تكن صدفة أن قام نتنياهو بتعيين أفيغدور ليبرمان وزيرًا للخارجية، وليس من قبيل المصادفة أيضا أن اجتمع مع صحفيين روس قبل أسـبوع من زيارته واشـنطن، ليقول لهم وبالحرف الواحد: «علاقات إسرائيل مع روسيا مهمة».[٣]

وفي نفس الفترة، بعث عدة رسـائل إلى أوباما قبل أن يصل واشـنطن في أيار/مايو ٢٠٠٩م من أبرزها: «لن أنسـحب من هضبة الجولان؛ لأنّها تشكل منطقة استراتيجية لإسرائيل»، و«لن أتنازل عن أي شيء مهم بالنسبة لأمن إسرائيل».

الاستراتيجية الثالثة: إعداد الجيش الإسرائيلي لحرب قادمة، فمنذ انتهاء حرب لبنان ٢٠٠٦م وحرب غزة ٢٠٠٨م، والإسرائيليون مشغولون في إعداد الجبهة الداخلية؛ لأنّهم يرونها جبهة «مثل باقي الجبهات في الحروب القادمة».

ففي الأسـبوع الأول من حزيران ٢٠٠٩م أجرى الجيش الإسـرائيلي تدريبات ومناورات في الجبهة الداخلية أوجدت انطباعًا أنّ حربًا قريبة توشك أن تقع، وخاصة أن نتنياهو قد عبَّر عن نية حكومته «إكمال عملية غزة»، واسـتعادة عامل الردع. كما أن التركيز على هذا يربك الأمريكيين؛ لأن حربًا إسـرائيلية قد تضر بمصالحهم القومية في المنطقة، وتُستعمل كورقة للابتزاز.[٤]

الاســتراتيجية الرابعة: تتمثل في مد قرون استشــعار نحو ســوريا في محاولة لإحياء المحادثات الســورية- الإسرائيلية غير المباشرة، التي كانت تُجرى في الشهور الأخيرة بوساطة تركية قبل أن تقطعها سوريا من جانبها بسبب الحرب في غزة.

والدافع الأساسي الذي يمكن أن يقف وراء سعي نتنياهو لإحياء المسار السوري، هو إيجاد مبرر أو حجة يمكن من خلالها مقاومة الضغط الأمريكي المتوقع عليه لتحقيق تقدم على المسار الفلسطيني. فحجة عدم القدرة على تحقيق تقدم على المســارين في الوقت نفسه، هي حجة طالما اســتخدمتها الحكومة الإسرائيلية لمنع أي تحرك نحو تحقيق السلام الشامل.

على أي حال من الأحوال، لا توجد لدى نتنياهو نية للوفاء بمطلب ســوريا الأساســي، وهو اســتعادة هضبة الجولان، كما أن ســوريا من جانبها لن يكون لديهــا أي توقعات حقيقية من إحياء المحادثات؛ لأنها تعرف جيدًا أنها لن تتمكن من التوصل إلى اتفاقية ســلام مع الكيان الصهيوني، ما لم يتم تحقيق تقدم جوهري على المسار الفلســطيني أيضًا. لذلك، فإن المتوقع إذا ما تم إحياء المحادثات في نهاية المطاف، أن يســود شعور باللامبالاة لدى الطرفين بسبب عدم توقعهما إمكانية تحقيق أي نتيجة إيجابية من خلال المفاوضات.

الاستراتيجية الخامسة: التأكيد على خطورة التهديد الذي تمثله إيران وبرنامجها النووي، وذلك بهدف التقليل من شأن الطموحات الفلسطينية، ودفعها إلى مؤخرة المشهد.

وقد بدت هذه الاســتراتيجية في غاية الوضوح، عندما قام نتنياهو بمجرد تكليفه بتشــكيل الحكومة بإطلاق تصريح شن من خلاله هجومًا على إيران، وقال فيه: إنه لا يخامره أدنى شك في أنها تسعى إلى الحصول على أســلحة نووية، وأنها تمثل ليس أخطر تهديد يواجه الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٤٨م فحســب، وإنما للعرب وللعالم الحر، على حد قوله.

ويهدف تركيز نتنياهو على إيران إلى تحقيق ما يلي:

١- إيجــاد دور للكيان الصهيونــي بالمنطقة في أعين الغرب كقاعدة أمامية، وإلى رفع قيمة أســهمها؛ فقبل الانتخابات التزم بأن إيران لن تحصل على ســلاح نووي، وبعد الانتخابات التزم أنّه لن يســمح لمنكري المحرقة بتنفيذ محرقة جديدة.

٢- الإيقاع بين إيران والعرب، وكأن الكيان الصهيوني أصبح حليفًا للعرب في مواجهة «العدو الفارسي» الأمر الذي يخلط الأوراق.

٣- يســاعد تركيزه على إيران على طمس وتغييب القضية الفلســطينية، وتحويل الأنظار عنها، وخاصة بعد اهتمام إدارة الرئيس أوباما بهذه القضية، ونشاطها في حل هذا الصراع.

٤- وسيلة تمويه لعدم مواجهة الواقع؛ حيث لا يملك جرأة مواجهته والتحدث عنه، فقد قال نتنياهو في خطابه أمام مؤتمر منظمة «الإيباك»، اللوبي الصهيوني في أمريكا، في أيار/مايو ٢٠٠٩م ما يلي: «يحدث في الشــرق الأوسط تطور نادر، يشكل هدفًا مشتركًا لإسرائيل وللدول العربية، تحدٍّ أمام الجميع، إنّه إيران الممتلكة لسلاح نووي...، وهذا يُوجد فرصًا للتعاون بين إسرائيل والدول العربية».(٥)

٥- ابتزاز الولايات المتحدة، فقد نُشـــر أنّ نتنياهو حاول أثناء وجوده في البيت الأبيض في أيار/مايو ٢٠٠٩م التوصل إلى صفقة مع أوباما يلتزم وفقها نتنياهو بعدم قصف إيران مقابل أن تخفف الولايات المتحدة ضغطها على الكيان الصهيوني فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.(٦)

يقوم نتنياهو بهذا رغم أنّه يدرك أنّ إمكانية نجاحه ليست كبيرة؛ حيث لا ترى الولايات المتحدة، وفق مصادر معينة، أنّ لإســـرائيل أي دور في الأزمة الأمريكية الإيرانية، ويدرك أيضًا أنّ امتلاك إيران لســـلاح نووي قد لا يتعارض في حالات معينة مع الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وهذا ما أوحاه روبرت جيتس في خطابه أمام الكونجرس الأمريكي حين تم المصادقة على تعيينه وزيرًا للدفاع، وحاول تبرير حق إيران في امتلاك سلاح نووي، مؤكدًا أنّ ما تقوم به هو لغايات ردع الهجوم عليها.

والحقيقة أن الحديث عن الخطر الإيراني كان دائمًا من التكتيكات التي يميل نتنياهو إلى اللجوء إليها. ولذلك نـــراه في الوقت الراهن يبذل قصـــارى جهده للحيلولة دون تبلور حوار أمريكي - إيراني كما اقترح أوباما، وكما ردت إيران عليه بشكل إيجابي.(٧)

معنى ذلك أن نتنياهو ســـيكون في حاجة إلى العمل بســـرعة، وفي حاجة إلى استخدام كل ما لديه من دهاء إذا مـــا أراد أن يؤثـــر على تصميم أوبامـــا على فتح صفحة جديدة مع إيران، وتعزيز عملية الســـلام العربي - الإسرائيلي، وبناء الجسور مع العالمين العربي والإسلامي.

المصادر

(١) جدعون ليفي، هآرتس ٢٠٠٩/٥/٧م.

(٢) مسعود إغبارية، «سياسات إسرائيل تجاه العرب في عهد نتنياهو»، مجلة شئون شرق أوسطية (عمان)، يوليو ٢٠٠٩م، ص ٨.

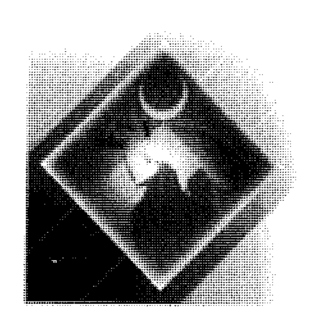
(٣) هآرتس ٢٠٠٩/٥/٥م.

(٤) مسعود إغبارية، «سياسات إسرائيل تجاه العرب في عهد نتنياهو»، مجلة شئون شرق أوسطية (عمان)، يوليو ٢٠٠٩م، ص ٨.

(٥) صحيفة معاريف ٢٠٠٩/٥/٦م.

(٦) صحيفة هآرتس ٢٠٠٩/٥/١٥م.

(٧) مسعود إغبارية، المرجع السابق.



طالبان والغرب.. عمليات الفشل الدائم

د. أحمد موفق زيدان

متخصص وكاتب في شئون جنوب آسيا

ملخص الدراسة

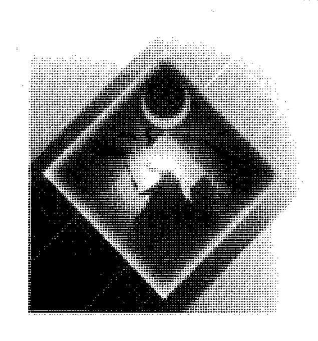
ترتكز الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان على نقطتين أساسيتين الأولى: تكثيف العمليات العسكرية داخل أفغانستان، وكسب ولاء بعض قيادات طالبان التي تُوصف بـ «المعتدلة». والثانية: تكثيف التعاون والتنسيق العسكري والأمني الأمريكي مع دول الجوار المعنية بالشأن الأفغاني، مثل باكستان وإيران والهند لمساعدتها في الحرب على القاعدة وطالبان.

وتمثَّل الشق الأول من استراتيجية واشنطن الجديدة في نقل القائد الأمريكي الجنرال «ماك تشريستال» إلى أفغانستان؛ وذلك لأنه هو الذي قاد عملية القبض على الرئيس العراقي السابق صدام حسين وقتل نجليه؛ ليعيد استنساخ النموذج العراقي في التعامل مع المسلحين؛ حيث يأمل «ماك» من خلال عملياته في إقناع عامة الشعب الأفغاني بعدم التعاون مع طالبان؛ لإفقادهم الحاضنة الاجتماعية التي يتمتعون بها، لكنها خطوة كما يقولون بالإنجليزية: قليلة جدًا، ومتأخرة كثيرًا.

فيما تجلى الشق الثاني من هذه الاستراتيجية في نجاح الأمريكيين في دفع الجيش الباكستاني إلى الدخول في حرب يمكن وصفها بـ «الشاملة» مع مسلحي طالبان على أكثر من جبهة، بالإضافة إلى ممارسة دور السندان أثناء أضخم عمليات عسكرية يقودها الأمريكيون منذ تولي «أوباما» السلطة في هلمند مطلع شهر يوليو من العام ٢٠٠٩م.

ويسعى الأمريكيون إلى تصدير المعركة إلى باكستان، وهو السعي الذي وافق هوى الرئيس الأفغاني حامد كارزاي، الذي يعتقد مع أركان إدارته أنه ما لم تُشغل باكستان بمشاكلها الداخلية فإنها «ستظل تصدِّر المشاكل إلى أفغانستان» بحسب رواية كثيرين ممن التقوا به.

أما الباكستانيون فقد قابلوا السعي الأمريكي والرغبة الأفغانية الرسمية بمزيد من التخبط في كيفية التعامل مع طالبان؛ حيث لا يزال الجدل محتدمًا في دهاليز السلطة السياسية الباكستانية بشأن هل الخلاف الحكومي العسكري مع طالبان استراتيجي أم تكتيكي؟ وأيًا ما كانت الخلافات فإنه من الصعب تخيل أن تتخلى باكستان عن طالبان؛ باعتبارها تمثل الثقل الموازي للتمدد الهندي على جبهتها الشرقية. وإذا كان الأمريكيون يعوِّلون كثيرًا على مسألة الاتصال بالشخصيات «المعتدلة» الطالبانية لشق وحدة الحركة، فإنهم يجهلون تمامًا طبيعة التنظيمات الأفغانية العصية على الانشقاقات الحقيقية والمؤثرة. ومن ثَم فإن طالبان ستواصل ضغطها لإجبار الأمريكيين وحلفائهم على الرحيل من أفغانستان، ربما ضمن صفقة قد تؤدي إلى ضبط ممارسات مسلحي القاعدة وغيرهم عن التعرض لمصالح أمريكا والغرب.



طالبان والغرب .. عمليات الفشل الدائم

د. أحمد موفق زيدان

متخصص وكاتب في شئون جنوب آسيا

مقدمة:

منذ انتهاء الحملة الانتخابية التي أوصلت باراك أوباما إلى سُدّة الرئاسة في واشنطن، وبدء تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان مطلع عام ٢٠٠٩م، والتي وضعها قائد القوات المركزية الأمريكية الجنرال ديفيد باتريوس، نجح الأمريكيون في نقل معركتهم مع حركة طالبان إلى داخل الأراضي الباكستانية.

وقد ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان على نقطتين أساسيتين: الأولى تكثيف العمليات العسكرية في أفغانستان، وكسب ولاء بعض قيادات طالبان «المعتدلة». والثانية: تكثيف التعاون والتنسيق العسكري والأمني الأمريكي مع دول الجوار المعنية بالشأن الأفغاني، مثل باكستان وإيران والهند؛ لمساعدتها في الحرب على القاعدة وطالبان.

وتمثل الشق الأول من استراتيجية واشنطن الجديدة في نقل القائد الأمريكي الجنرال ماك تشريستال إلى أفغانستان، حيث إنه هو الذي قاد عملية القبض على الرئيس العراقي السابق صدام حسين وقتل نجليه؛ ليعيد استنساخ النموذج العراقي في التعامل مع المسلحين، ويأمل ماك من خلال عملياته في إقناع عامة الأفغان بعدم التعاون مع طالبان؛ لإفقاد طالبان الحاضنة الاجتماعية التي تتمتع بها، لكنها خطوة كما يقولون بالإنجليزية: قليلة جدًّا ومتأخرة كثيرًا.

فيما تجلى الشق الثاني من هذه الاستراتيجية في نجاح الأمريكيين في دفع الجيش الباكستاني إلى الدخول في حرب يمكن وصفها بـ«الشاملة» مع مسلحي طالبان على أكثر من جبهة، بالإضافة إلى ممارسة دور السندان أثناء أضخم عملية عسكرية يقودها الأمريكيون منذ تولي أوباما السلطة في هلمند مطلع شهر يوليو من عام ٢٠٠٩م.

وعلى الرغم من الوعود والتمنيات الطيبة التي رافقت انتخاب أوباما رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية في أن يكون عهده أقل دموية من عهد سلفه بوش، إلا أن أوباما الذي تراجع على الجبهة العراقية؛ لإدراكه أن الرأي العام الأمريكي لم يعد معنيًا كثيرًا بالأمر بعد أن افتضحت كل الذرائع الواهية التي تسببت في الحرب، عاد وركز على الحرب في أفغانستان بأكثر شراسة وهمجية دموية.

وفي هذه الورقة نبحث مجريات ومستقبل حركة طالبان في ظل المستجدات الجديدة التي تشهدها أفغانستان، وفي ظل التحولات الإقليمية والدولية المحيطة بها، من خلال تساؤل رئيس تسعى الدراسة للإجابة عنه، ووضع

السيناريوهات المتوقعة بشـأنه، حول مستقبل حركة طالبان في ظل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والتغيرات الداخلية والإقليمية المحيطة بالبلاد.

الواقع الطالباني العسكري .. الثقل جنوبًا والتمدد شمالاً:

ظل الجنوب الأفغاني على مدى التاريخ معقل كل مقاومة ضد أي احتلال رُزئت به أفغانستان، حصل هذا في ثلاثة حروب: ضد البريطانيين خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وضد السوفييت في القرن العشرين، وفي القرن الحادي والعشرين مع الأمريكيين والبريطانيين وحلفائهم، ربما لذلك أسبابه؛ فالشخصية البشتونية الصلبة والعنيدة التي ترفض الاحتلال، وتعشق الحرية، والتشاطر العرقي مع بشتون باكستان؛ حيث المساحات الشاسعة والحدود المفتوحة غير المنضبطة حكوميًا، والتي توصف عالميًا بأنها الحدود الوحيدة في العالم غير الخاضعة لسلطة الدولة، فوزيرستان التي يُشار إليها أمريكيًا بأنه إذا أردت أن تعرف ما يجري في العالم فعليك أن تبحث عنه في وزيرستان، وأطلق عليها البعض بأنها الجوزة القاسية والعصية على الكسر، هذه المنطقة الواقعة في مناطق القبائل ربما تحتضن كل المطلوبين عالميًا، وتوفر القاعدة الأساسية للمقاومة ضد الغربيين في أفغانستان.

وزيرستان هذه كانت قد لعبت نفس الدور في أواخر القرن التاسع عشر بدعم من السلطان عبد الحميد الثاني وحاكمه في مكة لإضعاف بريطانيا في أفغانستان، وهي خصمه اللدود آنذاك.

إن مناطق البشتون هذه توفر بشكل عام ملاذات آمنة لحركات المقاومة البعيدة عن السيطرة والتحكم الحكومية، يضاف إليها مناطق قبلية باكستانية شاسعة خارج سيطرة الحكومة لحسابات جيوسياسية باكستانية، فباكستان لا تزال تعتقد أن هذه المناطق القبلية تستطيع من خلالها تصفية حساباتها مع أيّ قوى أجنبية في أفغانستان، أو حتى مع عدوتها التقليدية الهند، دون أن تتحمل تبعات الصراع؛ كون المنطقة شبه معترف بها عالميًا أنها خارج السيطرة الحكومية، وبالتالي لن تُحمل مسئولية وتداعيات أيّ أعمال تخرج من تلك المناطق القبلية.

لا أود الدخول في تفاصيل الأبعاد السوسيولوجية لثقل المقاومة في الجنوب الأفغاني؛ فخلال الغزو السوفييتي لأفغانستان تلقى الجنوب أكثر من ثمانين بالمائة من الضربات الصاروخية البعيدة والمتوسطة المدى التي كانت تُعرف بصواريخ سكود، وشهد الجنوب أشرس المعارك، وهو نفس الجنوب الذي يشهد معارك مشابهة مع الأمريكيين والبريطانيين، في حين يظل الشمال الأفغاني شبه صائم عن المقاومة؛ لتحالف قادتِه من العرقيات الطاجيكية والأوزبكية والشيعية مع الغربيين، وإن كانت حركة طالبان -البشتونية بالأساس- وحكمتيار الطاجيكي الذي يتمتع بثقة ونفوذ كبيرين؛ لثقله في الشمال الأفغاني، كونه من أهل الشمال، قد بدأ كلاهما في كسر هذه القاعدة من خلال التمدد بالمقاومة شمالاً.

حين نتحدث عن الجنوب أيضًا نتحدث عن البشتون، وحين نتحدث عن البشتون نتحدث عن رابط قبائلي عشائري محكم يربط الجميع، ويتعذر على الكثيرين -بمن فيهم الرئيس الأفغاني حامد كارزاي- تجاوزه في بعض الأحيان.

وحين نتحدث عن الجنوب أيضًا نتحدث عن البشتون، وحين نتحدث عن البشتون نتحدث عن رابط قبائلي عشائري محكم يربط الجميع، ويتعذر على الكثيرين -بمن فيهم الرئيس الأفغاني حامد كارزاي- تجاوزه في بعض الأحيان، وأقول في بعض الأحيان، وهو ما يوفر حواضن اجتماعية مهمة للمقاومة، كما أننا حين نتحدث عن البشتون نتحدث بالتأكيد عن حركة طالبان الأفغانية التي تنحدر في معظمها من العِرْقية

البشـتونية؛ حيث وفَّرت لها المدارس الدينية المنتشرة بكثـرة على طول الحـدود الأفغانية -الباكسـتانية -بفضل جهود الرئيس الأسـبق ضياء الحق- روافد مسـتمرة لمدّ المقاومة بالعناصر المسلحة، وهو ما قد تفتقر إليه أيّ مقاومة أو جماعة مسلحة في الظروف الصعبة والقاسـية التي تمر بها، كما يجري الآن في طالبان باكستان وأفغانستان.

لقد نجحت طالبان حين أسكتت مدافعها ودباباتها، وانسـحبت من أمام القوات الأمريكية والغربية حين اجتاحت أفغانسـتان في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠١م، وذاب مقاتلو طالبان بعـد أن نزعوا عماماتهم وألقوا أسـلحتهم، وعادوا إلـى قراهم وبلداتهـم الطينية والجبليـة منتظرين أوامـر قياداتهـم، وبالفعل وفَّر مقاتلو طالبان باكستان الذين كانوا يقاتلون إلى جانب المسـلحين الطالبانيين في أفغانستان دعمًا لوجستيًا وأرضًا قبلية مهمة لانسـحاب طالبان أفغانستان أو القاعدة والاختباء لديهم؛ تمهيدًا لبدء حرب عصابات أنهكت المحتل الأجنبي، فكانت الأيام الذهبية لهم بين عامي ٢٠٠١- ٢٠٠٣م؛ حيث انشغلت القوات الدولية بأفغانسـتان، وبمطاردة أسـامة بـن لادن؛ حيث إن العقلية الأمريكية مهووسة بكل ما هو شخصي.

فكان حرصها على شـخصنة الصراع بشـخصية أسـامة بن لادن وبالاً عليها في المستقبل القريب؛ إذ كان الجميع من عناصر طالبانية باكسـتانية وأفغانية والقاعـدة يحضِّرون الأرضيات فـي مناطق القبائل الباكسـتانية، وهو مـا اعترف به كثيـر من ضباط الاستخبارات الباكسـتانية، وآخرهم مدير المخابرات العامة العميد امتياز أحمد أيام حكم الرئيس السابق برفيز مشـرف مـن أن طالبان باكسـتان والقاعدة اسـتغلت انشـغال الجميع بمطاردة ابن لادن والتمتع بنشوة وسكرة النصر الرخيص والسريع في أفغانستان عن التفكير جديًا بمطاردة الحركة في مناطق أخرى، وتحديدًا في مناطق القبائل.[١]

وخلال زياراتي المتكررة لأفغانسـتان لمسـت -كما يلمس أي زائـر باعتقادي- تنامي المقاومة الطالبانية فـي الجنوب، فكثير من البلـدات والقرى في هلمند وقندهار واقعة في أيدي مقاتلي طالبان، بل وتمددوا إلى مشارف العاصمة الأفغانية كابول، وثمة من يتحدث عن صواريخ نُصبت على جبال كوه صافي التي لا تبعد سوى أربعة كيلو مترات عن العاصمة، وهو الأمر الذي يذكِّرنا بنفس الاسـتراتيجية التي اتبعها المجاهدون الأفغان قبل أشهر من سقوط نجيب الله ١٩٩٢م.

ولعـل الهجـوم الأول من نوعه الـذي تعرضت له القاعـدة العسـكرية الأمريكية الأشـهر في بجرام شمالي كابول، والتي أسفرت عن مقتل جنديين وجرح سـتة آخرين، بينما مصادر طالبان تتحدث عن أكثر من عشرين قتيلاً، يشير إلى مدى التقدم الحاصل في استراتيجية طالبان العسكرية، ويؤكد مصداقية نشر هـذه الصواريخ، فالعمليات العسـكرية التي تنفذها القـوات الأجنبية -والتي كان أهمها عملية «الخنجر» في هلمند- لم تكن بأفضل من سـابقاتها؛ حيث حذَّر رئيـس الوزراء البريطاني غـوردون براون من صيف ساخن وصعب جدًا.[٢]

ويعتقد بعض الخبراء العسكريين أن استراتيجية التحالف الدولي في تركيز العمليات العسكرية على الجنوب الأفغاني، وإبراز أن الشمال آمن، قد ضربتها طالبان من خلال نقلها المعركة إلى الشـمال؛ حيث سيطرت على مديرية في قندوز شمالي أفغانستان، بعد أن دفعت البطالة هناك الشباب إلى الانخراط والقتال في صفوف طالبـان، بالإضافة إلى ظهور حكام ظـل لطالبان فـي الولايـات التي تخضع لسـيطرة الحكومة، وهو ما يكسـر البيروقراطية الأفغانية الحاكمة، بالإضافة إلى تشـكيك الأهالي باسـتمرارية الحكومة، وبالتالي يتوزع ولاء الأهالي بين طالبان والحكومة، تحسبًا لعودتها إلى السلطة، فالأفغاني كأيّ إنسـان آخر يحسب حسابًا للطرف

(١) الصحف الباكستانية منتصف شهر مايو ٢٠٠٩م.

(٢) الديلي تلغراف الصادرة بتاريخ ١٢- ٦- ٢٠٠٩م.

الآخر في الصراع خشية وصوله إلى السلطة.

ويعتقد حاكم ولاية بلخ محمد عطا أن طريقة تعامل القوات الدولية مع الأهالي من اعتقال وإهانة دون سبب أو عذر، يعد وقودًا جديدًا للقوات الطالبانية في معركتها مع القوى الأجنبية.[1]

ويبدو أن طالبان تريد من خلال نقل المعركة إلى الشمال تشتيت قوات التحالف الدولي، وإرغامها على نشر قوات مقاتلة في الشمال، وهي المعروفة بافتقارها إلى جنودٍ لمواجهة طالبان في هلمند، فضلاً عن غيرها من الولايات.

وكانت عملية الخنجر التي وصفتها صحيفة الأوبزرفر البريطانية بأنها عملية لا هدف لها، ولا استراتيجية تهدد - في نظر الخبراء- بتحويل المعركة إلى معركة إقليمية؛ حيث كشفت الإيكونوميست البريطانية[2] عن لجوء مئات من المقاتلين الأوزبك إلى طاجيكستان وأوزبكستان هربًا من عمليات الجيش الباكستاني في وادي سوات وغيره من مناطق الشمال الغربي الباكستاني، وتصاعدت المخاوف بعد تعرض قوات أوزبكية في أنديجان إلى هجومين انتحاريين؛ حيث من المتوقع أن تسلك قوات الدعم الأمريكي اللوجستية التي سمحت لها روسيا بالمرور، وهو ما سيؤثر على خطوط الإمدادات الغربية إلى أفغانستان، خصوصًا وأن التقارب الأمريكي - الروسي فيما يعني الشأن الأفغاني له كلفة سياسية عالية جدًا، قدمتها أمريكا لروسيا بنظر الخبراء، وهو ما يفوق التكلفة الباكستانية التي تقدمها واشنطن لإسلام آباد؛ إذ إن على واشنطن تقديم تنازلات لروسيا فيما يخص الدرع الصاروخي، وتوسيع حلف الناتو إلى وسط آسيا، وكذلك الوضع في جورجيا والشيشان.

(١) مقابلة أجراها معهد الحرب والسلام مع عطاء محمد، ونشرت أجزاء من الدراسة صحيفة الغولف تايمز الصادرة بتاريخ ٢١-٧-٢٠٠٩م.
(٢) الإيكونوميست البريطانية الصادرة بتاريخ ١١- ٦-٢٠٠٩م.

الدعم المجتمعي لطالبان ودور المقاومة الشعبية:

غالبا ما يحذِّر المسئولون الباكستانيون من مغبة تحول المقاومة في أفغانستان إلى مقاومة شعبية، ويحاول هؤلاء المسئولون بهذا إقناع نظرائهم الأمريكيين بفشل الخيار العسكري، لاسيما وأنهم لا يزالون يشعرون بالغبن والطعن بالظهر حين تم تجاهلهم بتنصيب التحالف الشمالي في أفغانستان أعداء وخصوم باكستان، وبالتالي تدرك باكستان تمامًا أنها لن تكون في مأمن ما لم تكن الحكومة الأفغانية موالية لها، وحين نتحدث عن حكومة موالية لها نعني بذلك أن يكون البشتون الموالون لها ممثَّلين في الحكومة، محفوظة حقوقهم فيها، وهو ما تم تجاهله بعد الحرب الغربية على أفغانستان، فأثَّر سلبًا على بشتون باكستان الذين يتشاطرون عرقيًا وقرابة مع الأفغان.

لذا يشعر كل من يتابع الأحداث ويزور المنطقة أن طالبان أفغانستان تسير على أعراف وتقاليد المجتمع الأفغاني، فحين تم اعتقال بعض موظفي الحكومة في الجنوب الغربي الأفغاني وتقرر قتلهم، تدخل رجال القبائل والمتنفذون في المنطقة، ورضخت طالبان لهم وسلّمتهم المختطفين، وهو ما ضاعف من شعبيتها وسط القبائل، وطالبان أفغانستان لم تقم بأي عمل يؤثر على النسيج الاجتماعي الأفغاني من حيث الإضرار به بشكل صارخ، ولم تشر من قريب أو بعيد إلى أنها تود إحداث انقلاب تغييري في المجتمع القبلي المحافظ، وهو ما أجبر الأهالي إما على الصمت عنها، أو تأييدها؛ قناعةً أو تحسبًا لعودتها إلى السلطة، وهم يرون تنامي وتصاعد عملياتها على حساب تراجع قوات الاحتلال والحكومة الأفغانية.

كما أن القصف الجوي الأمريكي الذي تسبَّب في مقتل آلاف المدنيين الأفغان دفع الشارع الأفغاني -وتحديدًا الجنوبي منه المستهدَف من القصف- إلى الشعور بالأمن والاستقرار في ظل طالبان أكثر منه في ظل القوات الأمريكية، وتسبب ذلك -بحسب النيويورك تايمز- في دفع بعضهم إلى القتال في

صفـوف طالبان خلال عمليـة «الخنجر» في هلمند مطلع يوليو٢٠٠٩م؛ انتقامًا لضحاياهم المدنيين الذين سـقطوا من جراء الغارات الجوية الأمريكية.. وكانت القيادة الأمريكية قد دعت إلى التقليل من اسـتخدام الضربات الجوية لتفادي سقوط مدنيين؛ كونه يشكِّل وقودًا للمقاومة الطالبانية، وبالتالي فتحييد سـلاح الطيران هو مـن أولويات حركة طالبان التي تعانـي الكثير من هذا السـلاح الخطير في ظل افتقارها إلى ما يضاده.

لكن عملية الخنجر في هلمند، بالإضافـة إلى عمليـة مخالب الفهـد البريطانيـة في جنوب كابـول، أثبتت مجـددًا أن كل عملية تضاف إلى ما سبقها من عشـرات العمليات الغربية في أفغانستان هي عبارة عن سلسـلة من الفشـل الدائم في أفغانستان؛ حيث كشفت الاعترافات الرسـمية البريطانية والأمريكية بعـد عمليات هلمند عمق الأزمـة التي تواجهها هذه القوات في أفغانستان، بالإضافة إلى أن حصاد الواقع الحقيقي المر في سـهول هلمند سيكون له تداعيات خطيـرة ووقع أخطر على مسـتقبل الـدول والقوى المتحالفة في الحرب على القاعدة وطالبان.

لقـد أبلغ وزيـر الدفاع الأمريكـي روبرت جيتس صحيفة لوس أنجلـوس تايمز: «أن القوات الأمريكية في أفغانستان تعبت وسئم معها الشعب الأمريكي».

أمـا روبرت فيسـك فينقل شـهادات وتصريحات أخطر لقادة حـرب بريطانيا في أفغانسـتان، تقرأ الفشل البريطاني بطريقة أشد مأساوية وخطورة على القوات الموجودة هناك.

كما كشـف تقريـر عن الواقـع الأفغاني للخبير الأمريكي غوردسـمان كتبه بالتعاون مع مساعد وزير الدفـاع الأمريكي المقرب من أوبامـا -حيث أُجريت الدراسة للإدارة الجديدة- تنبأ بأن السياسة الأمريكية في أفغانستان أقرب إلى الفشل منها إلى النصر.[1]

كمـا قال الضباط الأمريكيـون الذين جمعوا بين خبرتي الحرب العراقية والأفغانية في شهادتهم التي نشـرتها النيويورك تايمز: إننا نواجه عـدوًّا أفغانيًّا أكثـر ذكاءً من عدونا وخصمنا فـي العراق.. فالعدو في الأنبار العراقية كان يضرب ويهرب، أما هنا فيضرب ويثبت وينـاور، وهـم مقسـمون إلى مجموعتين: مجموعة تطلق علينا النار لترغمنا على إبقاء رءوسنا منحنية، ومجموعة أخرى تناورنا من أجل قتلنا وقنصنا، إنه عدو كفؤ وأكفأ من عدو الأنبار».

طالبان أفغانسـتان لم تقم بأي عمل يؤثر على النسيج الاجتماعي الأفغاني من حيث الإضرار به بشـكل صارخ، ولم تشـر من قريـب أو بعيد إلى أنها تود إحداث انقلاب تغييري في المجتمع القبلـي المحافظ، وهو ما أجبر الأهالي إما على الصمـت عنهـا، أو تأييدهـا؛ قناعـةً أو تحسـبًا لعودتها إلى السلطة.

ويقول ضابط آخر شهد حرب العراق: «إننا نلعب معهم الشطرنج، فنحن نحاصرهم وهم يحاصروننا».[2]

إن القـوات الأمريكية أعلنت فـي هلمند عن مقتل خمسـة وثلاثين جنديًا أمريكيًا فقط خلال الأسـابيع الثلاثـة الأولـى من معـارك هلمند.. أما الدراسـة البريطانية الخطيرة التي نشرتها الإندبندنت [3] فتقول: إن تكاليف حرب هلمند على صعيد القتلى بلغت عشرين قتيلاً و١٧٩ جريحًا، وهي المعركة الأصعب للبريطانيين منذ حرب شبه الجزيرة الكورية قبل خمسة عقود، فقد فاقت تكلفة معارك هلمند الـ١٢ مليار جنيه إسترليني، وهي مبالغ كافية لبناء ٢٣ مستشفى، وتوظيف ٦٠ ألف مدرس، أو ٧٧ ألف ممرضة، وهذا يعني أن هذه المعارك كلفـت كل فرد يعيش في بريطانيا كبيرًا كان أو صغيرًا مائة وتسعين جنيهًا.

وكان هدف عمليات هلمند هـو تأمين الانتخابات الرئاسـية الأفغانية وفـوز الرئيـس الحالي حامد

(١) التقريـر من إعداد لجنة خاصة بالكونجرس الأمريكي ويتكون من ٢٨ صفحة ، نشرت أجزاء منه في الصن نيوز بتاريخ ٢٠ حزيران٢٠٠٩م.

(٢) النيويورك تايمز الأمريكية الصادرة بتاريخ ٢٦-٧-٢٠٠٩م.

(٣) الإندبندنت البريطانية الصادرة بتاريخ ٢٥-٧-٢٠٠٩م.

كارزاي، ولكن يبدو أن توفير الأمن والاستقرار من أجل عقد الانتخابات صعب المنال، وفي ظل الفشل الذي شاب عقد الانتخابات لأسباب كثيرة فإنه يمكن القول بأن الأمريكيين والبريطانيين وحلفاءهم قد فشلوا في عملية هلمند، لتنضم إلى عشرات العمليات التي انطلقت وفشلت، والتي كان أولها عملية الحرية الدائمة لنصل الآن على ما يبدو إلى عمليات الفشل الدائم المتواصلة منذ ثماني سنوات.

العلاقة بين طالبان وجماعات المقاومة الأخرى:

لقد حرصت حركة طالبان منذ البداية على عدم التعرض لجماعات المقاومة الأخرى، ونفس الأمر ينطبق على الأخيرة؛ إذ إن زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار المطلوب أمريكيًا، والذي يقاتل الوجود الأمريكي، قد شدَّد في مقابلة أخيرة له نُشرت في صحيفة «وحدت»[1] على أن علاقات الحزب على مستوى التنسيق الميداني الأرضي جيدة مع كل من القاعدة وطالبان.

ولقد سعت طالبان خلال الفترة الأخيرة إلى استيعاب بعض فصائل المقاومة وتحديدًا السلفيين في ولايتي نورستان وكونار المتاخمتين لباكستان؛ حيث أعلنوا عن انضمامهم للحركة، وينسبون العمليات التي ينفذونها إلى طالبان، ويبدو أن قوة طالبان وامتداداتها في دول الجوار سيجعل فرض أجندات الآخرين مثل حكمتيار وغيره متعذرًا إن لم يكن مستحيلاً، في ظل الامتدادات الجغرافية المهمة لطالبان أفغانستان في دول الجوار.

ويظهر التباين في المواقف السياسية بين طالبان والحزب الإسلامي بزعامة حكمتيار، تحديدًا فيما يخص شكل إدارة أفغانستان، فطالبان تدعو الجميع إلى مبايعة زعيمها الملا محمد عمر أميرًا للمؤمنين، فيما يدعو حكمتيار إلى إجراء انتخابات عقب التحرير لترك الشعب يقرر مصيره بنفسه، وبهذا يريد حكمتيار أن يجعل نفسه مساويًا للملا عمر، وهو المرفوض في العقلية الطالبانية التي تؤمن بإمارة المؤمنين، وليس بالانتخابات التي لن تفرز الأصلح ما دام المال والجاه وغيرهما هما العنصران اللذان يلعبان الدور الأساسي في هذه الأوضاع.

المدارس الدينية.. خزان تجنيد المقاتلين:

تشكل المدارس الدينية المنتشرة كالفطر في باكستان، وتحديدًا على الحدود الأفغانية - الباكستانية خزان تجنيد حقيقي لمقاتلي طالبان، بالإضافة إلى أنها تلعب دور الملاذ الآمن لتحركات المقاتلين؛ لكونها آمنة من حيث الأشخاص الذين يديرونها، وآمنة من كونها لن تُستهدف من قبل أعداء طالبان، وحتى لو تم استهدافها فلن يصدق العامة أن الهدف هو قتل طالبان، وإنما سيظهر على أن الاستهداف للدين ولطلبته، وهذه المدارس الدينية تقدر بأكثر من خمسة عشر ألف مدرسة دينية، وتستقبل أكثر من أربعة ملايين طالب علم.[2]

تشكل المدارس الدينية المنتشرة كالفطر في باكستان، وتحديدًا على الحدود الأفغانية - الباكستانية خزان تجنيد حقيقي لمقاتلي طالبان، بالإضافة إلى أنها تلعب دور الملاذ الآمن لتحركات المقاتلين.

ووصفها مرة الرئيس السابق برفيز مشرف بأنها أضخم منظمة إغاثية أهلية تطوعية، فالحكومة ستكون عاجزة تمامًا عن توفير التعليم والمسكن والمطعم لأربعة ملايين طالب علم، ومثل هذا العدد الضخم الذي يتلقى منهجًا طالبانيًا سيكون نتاج هذه المدارس بالتأكيد يصبّ في صالح طالبان، وهو ما يفسر تمامًا قلق الغرب الدائم والمتواصل من المدارس الدينية الباكستانية.

---

(١) صحيفة «وحدت» الصادرة في بيشاور وبلغة البشتو بتاريخ ٦-٧-٢٠٠٩م.

(٢) دراسة أعدها الكاتب أرنولد دي بورتشغريف، ونشرت في الواشنطن تايمز بتاريخ ٢٠٠٣/١/٣م.

الغطاء المشيخي الديوبندي الحنفي:

شكّلت المدرسة الديوبندية الحنفية على مدى عقود مظلــة حقيقية للجهــاد في أفغانســتان، ثم لحركة طالبان الأفغانية التي تتشــاطر معها عقيدة ومذهبًا واحدًا، وهي المدرســة التي شكّلت -ولا تزال- الروح الحقيقية لباكستان، وبالتالي فقد لُوحظ أن الطالبان في باكستان وأفغانستان لا يتعرضون إطلاقًا لأيّ عالم حنفي.

إن المؤسسة العسكرية التي كانت الحليف الأساسي للمدرســة الديوبندية منذ قيام باكستان تفطنت على ما يبدو للأمــر، وتحت الضغــط الأمريكي والغربي انشرخت العلاقة مع المدرســة الحنفية أولاً بالتعاون الأمريكي في الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١م، وثانيًا بهجومها على المســجد الأحمر عام ٢٠٠٧م، ثم لجوء المؤسسة والحكومة إلى الطائفتين البريلوية الصوفية المتطرفة، والشــيعة والإسماعيلية في تغطية مواقفها المناهضة لطالبان باكســتان، وبالفعــل فقد عقدت مؤتمرات ومسيرات ومظاهرات منددّة بطالبان، الأمر الذي ردت عليه الأخيرة باســتهداف بعض رموز هذه التحركات، في الوقت الذي آثرت المؤسســة الحنفية الصمت إزاء طالبان، وهو ما أزعج الحكومة والجيش على الســواء؛ حيث إنهما كانا ينتظــران منها موقفًا مؤيدًا لها فــي عملياتها ضد طالبان، بل على العكس كان رمــوز الديوبندية الحنفية قد كفَّروا كل من يقاتل طالبان، ولــذا يعتقد بعض المحللــين أن مقتل مفتي باكستان نظام الدين تشامزي في كراتشي ٢٠٠٦م كان بسبب فتوى أصدرها عن كفر الرئيس برفيز مشرف، وأن قتلى الجيش الباكســتاني في الحرب مع طالبان لا يُصلى عليهم.

الواقع السياسي لحركة طالبان:

الواقع السياســي لطالبان أفغانســتان يفتقر إلى الكثير من المعلومات لاســيما وسط شحّ التصريحات والمقابــلات الطالبانيــة، وعزوف الحركــة عن هذا المجال، وانهماكها في العمل العسكري اليومي، لكن مع هذا فقد أعاد زعيــم حركة طالبان الملا محمد عمر تنظيم الحركة، حين شــكّل لجنة سياسية قادها في البداية معتصم أغا خان، لكنه أُقيل بسبب ما قيل عن شبهات مالية، وعُيِّن محله لطيف الله منصور كرئيس للجنة السياسية.

ومن خــلال تصريحات شــحيحة لقــادة وزعماء الحركة منشــورة في مجلة الصمود الصادرة بالعربية عــن الحركة، وغير ذلك من المقابــلات التي أُجريت مع قناة الجزيرة وغيرها يظهر أن الحركة ترفض أي حوار مع الحكومة الأفغانيــة، بعكس ما أرادت بعض وسائل الإعلام العربية والأجنبية تصويره وكأنه حصل حتمًــا، وأن ذلك كان برعاية ســعودية في البداية أو إماراتية، فالحركة ترفض الوساطات من أجل تشكيل حكومة مختلطة أو مشــتركة مــع كارزاي، فما دامت ترفض مبــدأ الانتخابات بين فصائــل مقاومة مثل حكمتيــار، فمن باب أولى أن ترفض أي انتخابات في ظل الاحتلال الأجنبي، وهــو ما عبَّر عنه لطيف الله منصور في مقابلة نُشرت في مجلة الصمود الصادرة عن الحركة في مايو / أيار ٢٠٠٨م.

أمــا بخصوص الحوار مع القــوات الأجنبية فحتى الآن لــم تتحــدث الحركة عن الأمر فــي ظل اكتفاء القوات الأجنبية برغبتها فــي الحديث إلى المعتدلين مــن طالبان الذين لا يملكون من أمرهم شــيئًا، كون القتال ووقفــه وتصعيده بأيدي زعيــم الحركة الملا محمد عمر، ويُتداول في أوســاط مقربة من طالبان أن لديهــا أوراقًا مهمة للضغط في عدة مناطق منها: أوراق القاعدة وطالبان باكســتان، ومنظمة جند الله الســنية في إيران، بالإضافة إلى مســلحي الأوزبك والتركستانيين الصينيين، ومع الضعف والترهل الذي تعاني منه باكســتان إن كان بسبب التباين والاختلاف فــي مؤسســاتها، أو من خلال العمليات العســكرية التي تشــنّها ضد طالبان، أو من خلال ضرب وتدمير علاقتها مع طالبان أفغانستان، كل ذلك سيكون موطن

ضعف لباكستان وربما للأمريكيين مستقبلاً، إن قرروا أن تكون باكستان الواسطة بينهم وبين طالبان أفغانستان.

بينما سيشكل ذلك نقاط قوة لطالبان أفغانستان الذين يرون أن انهيارهم وخسارتهم لأفغانستان لم تكن لتحدث لولا التنسيق والتعاون الباكستاني-الأمريكي ضدهم، وهو الأمر الذي قد يعني أن الأمور ستنقلب ضد ما كانت عليه تاريخيًا من تأثير باكستان في الشأن الأفغاني، لتؤثر طالبان أفغانستان في حال وصولها إلى السلطة بالشأن الباكستاني، فهي التي تملك ورقة خطيرة وقوية ممثلة بحركة طالبان باكستان التي تدين لها بالولاء.

واقع طالبان الإعلامي ودوره في التعريف بالحركة:

رغم الحصار المضروب على الحركة، وافتقارها إلى البنية التحتية التي توفر لها إدارة المعركة الإعلامية، فإن طالبان أفغانستان أثبتت قدرة فائقة على إدارة المعركة الإعلامية، تمثل ذلك بتعيين ناطقين باسمها، وهما ذبيح الله مجاهد، وقاري يوسف أحمدي، وإن كان أحد لا يعرف شكلهما، وهما على تواصل ساعة بساعة مع وكالات الأنباء؛ حيث أثبتا في تصريحاتهما صدق نقلهما للوضع العسكري والسياسي، ونفس الأمر ينطبق على الصحف الناطقة باللغة المحلية؛ حيث تصدر أكثر من صحيفة بعضها باللغة العربية، يُضاف إلى ذلك المواقع على الإنترنت.

ويُعزى الاهتمام الإعلامي الطالباني إلى جرأة القائد العسكري الطالباني داد الله في الظهور أمام الكاميرات في أوقات الشدة الحقيقية على طالبان؛ حيث ظهر في أكثر من خمس مقابلات على قناة الجزيرة وحدها، بالإضافة إلى تأسيسه لمركز إعلامي يقوم بمنتجة الصور ونحوها وتقديمها إلى وسائل الإعلام، وكذلك بعمل برامج توزع على الناس في باكستان وأفغانستان لتحريضهم على القتال، ومساعدة مقاتلي طالبان، يضاف إلى ذلك تشجيع الأشرطة والمنشدين الإسلاميين كبديل مؤثر.

لقد قال قدرت الله جمال وزير الإعلام الطالباني السابق في مقابلة مع مجلة الصمود الطالبانية: «إن إعلام الحركة فاعل ونشط، فحين يريد أي صحافي موقفًا أو تأكيد خبر أو نفيه من طالبان يستطيع الحصول عليه في غضون دقائق عبر الاتصال بالناطق الطالباني على تلفون الثريا، في المقابل يتعذر على كثير من الصحفيين الحصول على رد فعل من المسئولين الأفغان بنفس السرعة التي يحصلون عليها من طالبان».

لكن يبدو أن فضل ذلك كله يعود إلى تنظيم القاعدة الذي علّم ودرَّب المركز الإعلامي وعرَّفهم بأهمية الإعلام من خلال مؤسسة السحاب التابعة للقاعدة، بل ويشرف في أحيان كثيرة على عدد من المشاريع الإعلامية الطالبانية.

طالبان باكستان.. عبء أم مساعد للمقاومة الأفغانية:

الحكومة الباكستانية قلوبها مع طالبان أفغانستان وسيوفها عليهم، فهي تدرك أن طالبان أفغانستان رصيد مهم لها في مواجهة الهند، وأنها لا تستطيع مواجهة تبعات عداوة بشتونية على حدودها في أفغانستان، وهو ما يعني استغلالها تاريخيًا من قبل الهند، الأمر الذي يجعلها بين مطرقة هندية وسندان أفغاني، بالإضافة إلى أن الامتدادات البشتونية في باكستان وأفغانستان تجعل إغضاب أو عداوة بشتون أفغانستان تنعكس على بشتون باكستان، وعلى الأمن القومي الباكستاني، وهو ما تجلى بوضوح من خلال الوجود الغربي في أفغانستان، وانعكاس ذلك على بشتون باكستان الذين يدافعون عن أقاربهم في أفغانستان، وتجلى ذلك بظهور حركة طالبان الباكستانية غير الموجودة أصلًا، ثم بانتقال كل أساليب القتال في أفغانستان إلى باكستان من عمليات انتحارية، وعبوات

ناسفة، وغيرها من الأدبيات الفكرية والسياسية التي تدين بها طالبان أفغانستان.

قد يتعذر على إسلام آباد التفريق أمام الغرب بين طالبان أفغانستان وباكستان والتمييز بينهما.. لكن الحقيقة غير المعلنة أنها تفرِّق بينهما، وترغب بنجاح وانتصار طالبان أفغانستان: أولاً لإبقاء القوات الأجنبية مشغولة في أفغانستان، كون السيطرة على الأخيرة يعني التفرغ للجبهة الباكستانية، بالإضافة إلى أن نجاح طالبان أفغانستان سيوفر لها دالة على المستقبل الأفغاني؛ لكون باكستان الأقرب إلى طالبان أفغانستان مقارنة بدول الجوار.. إما من خلال طرح نفسها كوسيط أو من خلال مصالح جيواستراتيجية مستقبلية متشابكة بين الجهتين.

وفي الوقت الذي ترى إسلام آباد أن طالبان باكستان عبء على المقاومة في أفغانستان، ترى طالبان بكافة أطيافها من خلال حوارات داخلية معها أن طالبان باكستان مدفوعون ومرغمون على الرد على الجيش الباكستاني المتحالف مع الأمريكيين، والذي يسعى لضرب القواعد الخلفية للمقاومة في مناطق القبائل الباكستانية بإرادته أو رغمًا عنه، فمثل هذه العمليات ستؤثر سلبًا وبشكل خطير على مسيرة المقاومة في أفغانستان، وبالتالي فإن انشغال الجيش الباكستاني مع مسلحي طالبان باكستان في مناطق القبائل وسوات وغيرها لمصلحة العمل المقاوم في أفغانستان بنظر مسئولي وقادة طالبان أفغانستان، وإن كانوا يحرصون على عدم البوح بذلك، يبرز ذلك من خلال ما يحصل من قطع طرق الإمداد في باكستان، خصوصًا وأن البعض لا يستبعد أن يتكرر سيناريو أحمد شاه أبدالي في القرن الثامن عشر حين طرد الفرس من أفغانستان الحالية، ووسَّع مملكته إلى باكستان والهند ووسط آسيا.

طالبان الباكستانية وطالبان الأفغانية.. جدلية العلاقة:

تحرص القيادة الطالبانية الأفغانية على عدم الحديث عن علاقتها مع طالبان باكستان، لكن الواضح أن العلاقة قوية، وإن كان من الصعب الحديث عن طالبان باكستان كمنظمة واحدة متماسكة، فالأحزاب المسلحة الباكستانية ليس لديها تلك الخبرة التنظيمية والعسكرية والسياسية كحال الأحزاب الأفغانية التي أفرزت بعد عقود حركة طالبان، ولكن لكل زعيم محلي لطالبان باكستان صلات مع قادة طالبان بشكل مباشر، وإن كانت القيادة الروحية للملا محمد عمر هي التي تفرض نفسها وقراراتها على قادة طالبان باكستان المختلفين مع بعضهم، ويرجع سبب الاختلاف بينهم إما إلى تقاربهم في العمر، أو إلى تباينات قبلية ومناطقية، أو بسبب فقر التراكمات التاريخية الحزبية القادرة على فرز الشخصية المناسبة لقيادة الحركة بحيث يُصغي الجميع لها وينصت، يضاف إلى ذلك صعوبة خروج الملا محمد عمر بتعيين شخصية باكستانية على الجميع؛ كون ذلك له تكلفة سياسية وإقليمية.

تحرص القيادة الطالبانية الأفغانية على عدم الحديث عن علاقتها مع طالبان باكستان، لكن الواضح أن العلاقة قوية، وإن كان من الصعب الحديث عن طالبان باكستان كمنظمة واحدة متماسكة.

هل نقل الأمريكيون المعركة إلى باكستان؟

الظاهر أن الأمريكيين يسعون إلى نقل المعركة إلى باكستان، وهو الحلم الذي طالما راود الرئيس الأفغاني حامد كارزاي، الذي يعتقد مع أركان إدارته أنه ما لم تُشغل باكستان بداخلها فستظل تصدر المشاكل إلى أفغانستان بحسب رواية كثير ممن التقوا به.. هذه الرغبة الأمريكية تجلت في دفع الجيش إلى مواجهة المسلحين في وزيرستان وحتى بلوشستان الملتهبة أصلاً بسبب التمرد البلوشي العرقي، فقد دعا رئيس اللجنة العسكرية للناتو الأدميرال جيامباولو في مؤتمر

صحفي بإسلام آباد بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩م إلى بدء عمليات في بلوشستان بالتزامن مع عمليات هلمند، وذلك من أجل محاصرة مقاتلي طالبان الذين يتسللون من وإلى داخل الأراضي الأفغانية بحسب قوله، ثم تبعه قائد القوات المركزية الأمريكية مايكل مولن الذي دعا الجيش الباكستاني إلى شنّ عمليات عسكرية في بلوشستان لمطاردة مقاتلي طالبان الفارين من هلمند، وهو ما رفضته باكستان؛ كون ذلك سيُشعل بلوشستان المختزنة صراعًا عرقيًا ومطالبات بلوشية بالانفصال والتمرد، فاتّهم مولن على أثرها المخابرات الباكستانية بعدم الجدية في ملاحقة الطالبان.

إن الباكستانيين يظهر عليهم التخبط في كيفية التعامل مع طالبان، فلا يزال الجدل محتدمًا في دهاليز السلطة السياسية الباكستانية بشأن هل الخلاف الحكومي العسكري مع طالبان أبدي استراتيجي، أم تكتيكي؟ وبالتالي هل الطالبان رصيد أم عبء على باكستان؟

ضبابية الرؤية الباكستانية هذه تجلت على الأرض باستهداف زعيم طالبان باكستان بيت الله محسود الذي تقدر أوساط المحللين قوته بعشرين ألف مسلح تحت قيادته، وعدم الاقتراب من شخصيات طالبانية قيادية مثل غل بهادور في شمال وزيرستان ويقدر عدد مسلحيه ببضعة آلاف، وكذلك ملا نذير في الشطر الشمالي من مقاطعة وزيرستان؛ حيث يقدر عدد مقاتليه أيضًا ببضعة آلاف مسلح.

هذه الرؤية الضبابية تجلت أكثر في عرض الناطق باسم الجيش الباكستاني التوسط بين طالبان أفغانستان والأمريكيين. وبغض النظر عن نفي الناطق لاحقًا لتصريحه إلا أنه عكس - من وجهة نظر معارضي طالبان في باكستان- حجم التخبط الحكومي والعسكري الباكستاني، وتحديدًا إشكالية باكستانية في التمييز بين طالبان أفغانستان وباكستان، بينما هما في الحقيقة شيء واحد تقريبًا.

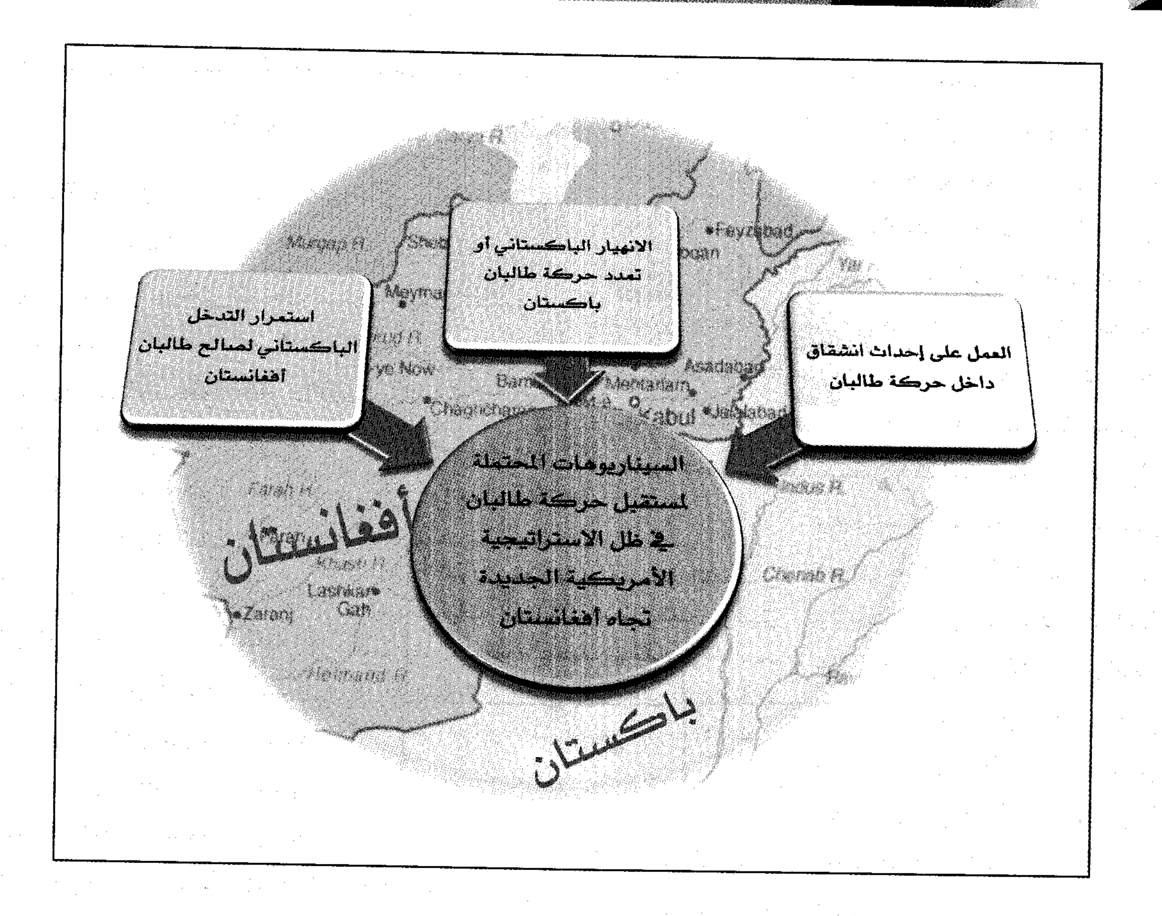
مجالس الصحوة الباكستانية والرد الطالباني:

لجأت باكستان إلى تشكيل مجالس قبلية مدعومة أمريكيًا؛ إذ يتردد أن ذلك تم بمعسكرات أمريكية داخل أفغانستان، وذلك على غرار مجالس الصحوة العراقية، ولكن شتان بين التجربتين، فمجالس الصحوة وفكرتها بدأت - بحسب كثير من الخبراء الباكستانيين والمتابعين للشأن الأفغاني - داخل ولاية خوست الأفغانية المتاخمة لباكستان؛ حيث عمدت القوات الأمريكية إلى تدريب المئات من عناصر القبائل الذين تم شراؤهم بالمال، أما التجربة العراقية الصحواتية فقد جاءت ردًا على تنظيم القاعدة الذي صُور على أنه غريب على النسيج الاجتماعي العراقي، بينما أطراف طالبان باكستان جميعها ظلت متماسكة ومتحدة في معارضتها للصحوات، لاسيما مع انسجامها مع المجتمع القبلي كما أسلفنا من قبل، وبالتالي لجئوا إلى استهداف قادتهم، وتنفيذ عمليات انتحارية ضد تجمعاتهم حتى تراجع دورهم إن لم نقل انتهى.

أسرار استهداف خطوط الإمداد الباكستانية للجيش الأمريكي:

بحسب المسئولين الأمريكيين فإن أكثر من ثمانين بالمائة من الإمداد اللوجستي الغربي لقواتهم في أفغانستان يأتي عبر الأراضي الباكستانية، وهو ما شجَّع طالبان باكستان على استهداف هذا الشريان الحيوي، الأمر الذي دفع القوات الأمريكية إلى توقيع اتفاقيات مع روسيا وآسيا الوسطى لتأمين عبور الدعم اللوجستي الغربي إلى القوات الأجنبية في أفغانستان، وهو ما كلَّفها سياسيًا وماليًا أكثر من الكلفة الباكستانية كما أسلفنا.

ويبدو أن القيادة الباكستانية تراخت إزاء مواجهة هذه الهجمات الطالبانية المستهدفة لخطوط الإمداد؛ إذ إنها جزء من عملية الضغط الباكستاني الممارس أحيانًا على قوات التحالف الدولي لانتزاع مكاسب في مواقع أخرى، وغالبًا ما تكون مكاسب مالية لا علاقة لها بالمكاسب السياسية التي تعزز حضور وقوة الدولة كدولة ومجتمع.



انعكاس الأزمة الطالبانية - الحكومية على الكشميريين:

تشكل القضية الكشميرية عصب وبوصلة السياسة الخارجية الباكستانية، وبالتالي فإن ما يقلق الحكومة الباكستانية هو التأثيرات والتداعيات السلبية للعمليات العسكرية على الجماعات الكشميرية المتحالفة مع الحكومة والتي تستخدمها كأداة مهمة في السياسة الخارجية الباكستانية، بحيث تُطالب باكستان من القوى الغربية والهند بشكل دائم ألا يكون ثمة تمييز وفرق في الحرب الباكستانية بين طالبان والمجموعات الكشميرية.

وفي أواخر يونيو/حزيران الماضي كشفت هيئة الإذاعة البريطانية عن تقرير حكومي داخلي في كشمير يتحدث عن تنامي دور ونفوذ الجماعات الكشميرية المحظورة «عسكر طيبة، وجيش ومحمد، وحركة المجاهدين»، لكن الحكومة تسعى إلى التمييز بين المجموعات؛ كي لا يضر ذلك بسياساتها في كشمير وعلاقاتها مع الهند.

إلا أن الإعلام الغربي لا يفرق بينهما ما دامت مصلحته في تجفيف منابع أدوات السياسة الخارجية الباكستانية الممثلة في هذه الأظافر التي كما تخدش بها الهند، فقد تخدش الغرب ذاته في المستقبل، وإن كان الغربيون بالمقابل يتفهمون القلق الباكستاني في هذا الأمر فيؤثرون ما يخصهم في الشأن الأفغاني على ما يخص حلفاءهم الهنود في ملف الجماعات الكشميرية المسلحة.. وإن كان عدد من الأمريكيين يرون أن حركة عسكر طيبة تشكل تهديدًا أيضًا على واشنطن، فشخصية مثل بروس رايدل المسئول في إدارة أوباما عن الشأنين الأفغاني والباكستاني يقول في خليج تايمز ٢٠٠٩/٧/٤ : «... أعتقد أننا ننظر إلى جماعة عسكر طيبة بأنها تهديد للولايات المتحدة أكثر من أي تنظيم مثل القاعدة..».

مستقبل حركة طالبان.. السيناريوهات المحتملة

بداية أود أن أقول: إن قائد القوات المركزية الأمريكية الجنرال ديفيد باتريوس وضباطه الذين أسروا الرئيس العراقي الراحل صدام حسين يصرون على استنساخ النموذج العراقي في محاربة القاعدة، وبالتالي إنشاء صحوات، أو ما يسمى باللشكرات أي جيوش القبائل، وهو كمن يزرع المانجو في سيبيريا، فلكل أرض وتربة هواء وتراب وظروف وأجواء قد تناسب شيئًا ولا تناسب آخر، وبالتالي فإن ما حصل في العراق أو في دول أخرى ليس بالضرورة ينجح في مناطق أخرى، لاسيما وأن الجيش العراقي تم تشكيله بالأساس من مجموعات شيعية عرقية لها أجندة معينة، في حين فشلت القوات الأمريكية بناء جيش أفغاني يستطيع أن يحل محلها في حال انسحابها، فالتقديرات الأمريكية تتحدث عن ضرورة وجود مائتين وخمسين ألف جندي أفغاني قادرين على ملء الفراغ حال رحيل القوات الأجنبية، في حين لا يتعدى عدد الجيش الآن ٩٢ ألف جندي، بالإضافة إلى وجود عقبة أخرى في طريق تشكيل جيش من ربع مليون جندي، وهي التكلفة المالية التي تقدر ببليوني دولار سنويًا، بينما ميزانية أفغانستان الكلية لا تتعدى الآن ستمائة مليون دولار.

يعول الأمريكيون على مسألة الاتصال بالشخصيات المعتدلة الطالبانية وشق الحركة، لكنهم يجهلون تمامًا طبيعة التنظيمات الأفغانية العصية على الانشقاقات الحقيقية القادرة على ضرب الحزب الأصلي.

وهناك ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل حركة طالبان في ظل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه أفغانستان، وتتمثل في الاحتمالات التالية:

١- احتمالية العمل على إحداث انشقاق داخل حركة طالبان: يعول الأمريكيون على مسألة الاتصال بالشخصيات المعتدلة الطالبانية وشق الحركة، لكنهم يجهلون تمامًا طبيعة التنظيمات الأفغانية العصية على الانشقاقات الحقيقية القادرة على ضرب الحزب الأصلي، وهو ما فشل في تمزيق الحزب الإسلامي سابقًا بزعامة قلب الدين حكمتيار، أو ما حصل في خروج بعض عناصر طالبان مع الغزو الأمريكي لأفغانستان، وبالتالي فشخصية زعيم الحركة الملا محمد عمر والعقلية الطالبانية التي بايعته كأمير للمؤمنين، وطبيعة المدرسة الحنفية الديوبندية التي رافقت الحكم الإسلامي منذ العباسيين والعثمانيين وغيرهم، طبيعة موالية للأمير، ولا تعرف الشقاق والخلاف عنه، خصوصًا إن أضفنا إلى ذلك مبايعة القاعدة وطالبان باكستان وكذلك مسلحي الأوزبك وغيرهم للملا عمر، فهي أوراق تدعم موقفه السياسي والعسكري، وعلى هذه الخلفية فالظاهر أن طالبان ستواصل الضغط العسكري حتى إجبار الأمريكيين وحلفائهم على الرحيل من أفغانستان، ربما ضمن صفقة تقضي بضبط مسلحي القاعدة والآخرين عن التعرض لمصالح الغرب.

والملاحظ أن مشكلة طالبان الحقيقية في قتال القوات الدولية حتى الآن هي نفس مشكلة المجاهدين الأفغان إبان الغزو السوفييتي، والتي تتمثل في سلاح الجو، فبعد أن تمكنت طالبان -باعتراف عدد من قادة الحرب الغربيين بحسب الجارديان يوم ٢٠٠٩/٧/١١م- من تطوير تقنياتها وتكتيكاتها العسكرية في معركة هلمند؛ حيث تمثل ذلك في إبداعاتهم العسكرية بالعبوات الناسفة القوية التأثير، وعمليات الكر والفر، وسرعة التخفي والظهور، وهو ما شكَّل مفاجأة للقوات المهاجمة.. التي لا تتحرك إلا ببطء وبتثاقل وبمعدات ضخمة مما يفقدها المباغتة بخلاف ظروف طالبان.

٢- احتمالية الانهيار الباكستاني أو تمدد حركة طالبان باكستان: وهو ما سيعني انشغال الغرب والأمريكيين في باكستان، وحصول طالبان أفغانستان على مجال أرحب في العمل والتحرك، لاسيما وهم يدركون أن

باكســـتان بقدر ما كانت نعمة لهم في دعمها، وغضها الطرف عن أعمالهم ووجودهم على أراضيها بقدر ما كانت نقمة عليهم في ممارســـة التدخل في شـــئونهم والتجســـس عليهم، ومقايضتهم مـــع أمريكا والغرب فـــي صفقـــات واتفاقيات.. ربما لم ولـــن تتوقف مع تصريحات نُفيت من قِبل الناطق العسكري الباكستاني عن استعداد باكستان للتوسط بين طالبان والأمريكيين مقابل حصولهـــا على تنازلات أمريكيـــة فيما يتعلق بعلاقاتها مـــع الهند والقضية الكشـــميرية، فالكثير مـــن الخبراء يرون المنطقـــة الآن كحزمة وليس كدول قومية، فطالبان باكســـتان والأوزبك والتركســـتانيين وقبلهـــم القاعدة إنما بايعوا الملا محمد عمر، وهو ما يعني أن الحسبة ســـتكون إقليمية، والنظرة التحليلية الاستشـــرافية ينبغي أن ترتكز على ذلك، وليس على أسس الدولة الحديثة الوطنية.

٣- احتماليـــة اســـتمرار التدخـــل الباكســـتاني لصـــالح طالبـــان أفغانســـتان: ومـــن الصعب تخيـــل أن تتخلى باكســـتان عن ذلك، فهي تـــدرك أن ذلك يمثل الثقل المـــوازي للتنامي الهندي على جبهتها الشـــرقية، وإذا اســـتمر الانهيـــار والتراجع الأمريكـــي والغربي في أفغانســـتان فلا يُستبعد أن تتدخل الهند بقواتها وتقع مواجهة ضخمة تشـــترك فيها باكستان والهند وربما إيـــران لصالح الأخيرة، فقد كانـــت على الدوام تقف على الطرف المناقض لباكســـتان فيما يخص الشـــأن الأفغاني، مع التذكير بأن للهند آلاف الأشخاص وربما عشـــرات الآلاف يخدمون في أفغانستان تحت غطاء مؤسســـات الإعمار والبناء، لكن الحقيقة أن الكثيرين يشـــككون في أن يكونوا جنودًا -على هيئة مؤسسات إعمار وبناء- مدسوســـة من الجيـــش الهندي؛ بغية محاصرة باكســـتان من الخاصـــرة الغربية ما دامت مستنفَدة من الخاصرة الشرقية في كشمير.

معلومات إضافية

المدارس الدينية:

تطلق «المدارس» في باكستان، بل وفي شبه القارة الهندية كلها، على المؤسسات التعليمية الأهلية التي تقوم بتدريس اللغة العربية وعلومها والعلوم الشرعية مجانًا، وبدعم مالي من أهل الخير من أبناء الشعوب المسلمة، وتسمى أيضًا بـ «الجامعة» و«دار العلوم» و«المدرسة العربية الإسلامية».

ويعتبر المسجد الجامع من أهم عمارات المدارس الدينية، بل وفي كثير من الأحيان يكون المسجد هو المبنى الأساسي للمدرسة، وهذا يُعطي المدرسة قداسة خاصة في نفوس الناس.

تاريخ النشأة:

فكرة تأسيس المدارس الدينية ظهرت أيام الاستعمار البريطاني لشبه القارة الهندية، بعدما عمد البريطانيون إلى نشر التعليم الغربي من جهة، والعمل على تعزيز دور أبناء غير المسلمين في المجتمع من جهة أخرى، الأمر الذي دفع بعض علماء الدين إلى التوجه نحو تأسيس هذا النوع من المدارس في إطار المحافظة على الهوية الإسلامية بين ملايين الهندوس، والمسيحيين، والبوذيين الذين يستوطنون جنوب آسيا.

وخرجت إلى العيان أول مدرسة دينية في بلدة ديوبند شمال العاصمة الهندية نيودلهي عام ١٨٥٧م، وأُطلق عليها اسم المدرسة الديوبندية، ومن ثم بدأت رحلة زحف هذا النوع من المدارس على جميع أنحاء شبه القارة الهندية، لاسيما في الشمال الشرقي حيث الأغلبية المسلمة، وهي المناطق التي أصبحت تُعرف بعد الانفصال بباكستان.

المدارس الدينية في باكستان:

تُعد باكستان من أكبر الدول الإسلامية من حيث عدد المدارس الدينية، والتي شهدت تناميًا ملحوظًا منذ الإطاحة بحكومة «ذو الفقار علي بوتو» في عام ١٩٧٧م ووصول الجنرال ضياء الحق إلى الحكم، الذي دعم المدارس الدينية؛ باعتبارها إحدى قلاع الحفاظ على الهوية الإسلامية في باكستان.

وانطلاقًا من تلك الرؤية رصد نظام ضياء الحق لهذه المدارس ميزانية خاصة، وقام بتوزيع آلاف المساحات من الأراضي الحكومية - من أجل بناء المدارس الدينية في العاصمة «إسلام أباد» ومدن أخرى - على الجماعات والمذاهب الدينية المختلفة، سواء أكانت للشيعة أم للسنة.

أعداد المدارس:

عشية استقلال باكستان قبل ستة عقود لم يتجاوز إجمالي عدد المدارس الدينية ٣٠٠ مدرسة، إلا أن هذا العدد بدأ يتضاعف عامًا بعد عام إلى أن وصل عام ٢٠٠٦م بحسب مصادر الحكومة الباكستانية إلى أكثر من ١٣ ألف مدرسة منتشرة في أقاليم باكستان الأربعة.

ويدرس في هذه المدارس قرابة ١,٢ مليون طالب وطالبة، معظمهم من الطبقة الفقيرة.

وتعتبر المدارس الدينية ملكًا للشعب الباكستاني وحده، فهو من يصرف عليها، ويتكفل بميزانيتها من خلال تبرعاته لها، ولا علاقة للحكومة لا من قريب ولا من بعيد بهذه المدارس من جهة الصرف والمال. وكان الرئيس برويز مشرف قد وصف هذه المدارس بأنها أكبر مؤسسة خيرية في العالم.

أشهر المدارس:

الاسم الرسمي الذي تحمله المدرسة الدينية في باكستان هو «الجامعة»، ومن أشهر الجامعات الدينية في البلاد الجامعة الفريدية في العاصمة إسلام آباد، والتي تتبع إدارة المسجد الأحمر، والجامعة البنورية في مدينة كراتشي، والجامعة الحقانية في مدينة بيشاور، والجامعة الأشرفية في مدينة لاهور.

المدارس ولعبة السياسة:

شكَّل غزو الاتحاد السوفييتي السابق لأفغانستان في بداية السبعينيات عاملاً مهمًا في قيام الحكومات الباكستانية المتعاقبة في تلك الفترة -لاسيما في عهد الجنرال ضياء الحق- بدعم المدارس الدينية التي تحولت إلى جدار عقدي يحارب المد الشيوعي إلى البلاد.

ومع مطلع الثمانينيات وعشية انفجار الجهاد الأفغاني رفض المشرفون على المدارس الدينية إقحام طلابها في القتال، وطالبوهم بالاكتفاء بالعلم والتفقه، وحفظ القرآن. وكان من بينهم «مولانا فضل الرحمن» و«مولانا سميع الحق» و«مولانا نظام الدين شامزي» وغيرهم من الرافضين لإرسال طلاب مدارسهم إلى الجهاد.

وفي عام ١٩٧٩م قاد أحد الطلبة - واسمه «إرشاد أحمد» - الحملة داخل المدارس لحمل الطلاب على مساعدة إخوانهم في الجهاد الأفغاني.

ثم قام «إرشاد أحمد» بجولة على المنظمات الجهادية الأفغانية لمعرفة حاجاتها العسكرية، وأنشأ «إرشاد» أول خلية جهادية داخل جامعة «دار العلوم» (كراتشي ثم جامعة بنوري تاون في كراتشي)، لتجنيد الطلاب وإرسالهم إلى الجهاد، ومساعدة المجاهدين أيام عطلتهم خلال شهري شعبان ورمضان من كل عام.

ثم توسع التيار الجهادي الباكستاني داخل المدارس الدينية، وقاده كل من «إرشاد أحمد» و«سيف الله أختر»، وأدى تمرد الطلاب على شيوخهم، وعدم الاستماع لهم إلى تغيير العلماء لآرائهم ومواقفهم، لتدريس التربية العسكرية لطلاب مدارسهم.

وفي عام ١٩٨٥م استشهد «إرشاد أحمد» أثناء مشاركته في الجهاد الأفغاني. وكان قبل مقتله قد أنشأ «حركة الجهاد الإسلامي»، وهي أول منظمة باكستانية دينية تحمل السلاح في تاريخ باكستان بعد نحو ٢٠٠ سنة من «حركة إسماعيل الشهيد».

واستمر تجنيد طلاب المدارس الدينية بموافقة السلطات الباكستانية، التي سعت لإخراج الاحتلال السوفييتي من أفغانستان. ومن حينها أصبحت المدارس الدينية التابعة لـ«جمعية علماء الإسلام» أو «المدرسة الديوبندية» ترسل طلابها إلى معسكرات التدريب لتلقي التربية العسكرية، ثم المشاركة في القتال داخل أفغانستان.

ولعبت هذه المدارس أيضًا دورًا في استقبال الطلاب الأفغان الراغبين في التزود من العلوم الشرعية في باكستان، على يد كبار علماء التفسير والحديث والفقه في باكستان.

وكان للمدارس الحقانية التي أسَّسها (مولانا سميع الحق) دور كبير في جلب أغلبية الطلاب الأفغان، من بينهم حتى قيادات كبيرة أمثال «مولانا جلال الدين حقاني» و«الملا محمد عمر» و«الملا أحمد متوكل».. وغيرهم.

المدارس الدينية تحت الرقابة:

رغم أن السلطات الباكستانية لم تكن غير بعيدة عن تأسيس المدارس الدينية، إلا أنها في ٢٠/١/٢٠٠٢م رأت ضرورة إعادة النظر في موقفها من هذه المدارس، فأعلنت وضع جميع المدارس الدينية تحت الرقابة، وخاصة الجامعات الدينية الشهيرة التي خرّجت كبار العلماء والزعماء الدينيين والجهاديين.

وركزت السلطات الباكستانية على مدينة كراتشي التي تضم أكثر الجامعات والمدارس الدينية شهرة في باكستان (٥٠٪ من مجموع المدارس في كراتشي وحدها).

وطلبت السلطات الباكستانية من ١٠٠٠ مدرسة وجامعة دينية في كراتشي تسليمها قوائم الطلاب المنتسبين إليها، وكذا معلومات عن أُسَر الطلاب، وعن منهج التعليم المتَّبع في هذه المدارس، كما طلبت تسليمها قوائم جميع الطلاب المنتسبين إليها خلال الـ٢٠ سنة الأخيرة.

وركزت السلطات الباكستانية على شريحة الطلاب الذين انضموا إلى الجهاد الأفغاني أيام الاحتلال السوفييتي، أو إلى الجهاد الكشميري. ومن المعروف أن هذه السلطات نفسها هي التي نظَّمت عملية التحاق طلاب هذه المدارس بالقتال.

وطلبت السلطات أيضًا إعطاءها معلومات حول تمويل الجامعات، ومصادر جميع الأموال، وخاصة المصادر الخارجية، وذلك وفقًا لمطالب المخابرات الأمريكية - بحسب المراقبين المحليين- التي تبحث عن أسماء معينة داخل المدارس الدينية وخاصة بعض المطلوبين الأجانب.

ثم أصدرت الحكومة قانونًا جديدًا يُوجِب على المدارس الدينية التسجيل لدى الحكومة. ثم تم الضغط على هذه المدارس لتغيير مناهجها، إلى أن وصل الأمر إلى طرد جميع الطلبة الأجانب الذين كانوا يدرسون فيها.

المصادر:

- د. مصباح الله عبد الباقي، قصة المدارس الدينية في باكستان، إسلام أون لاين.نت، ٢٠٠٧/٧/٩م، انظر الرابط:

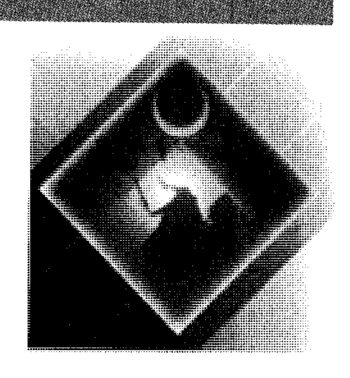
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout&cid=1183484071456

- المدارس الدينية في باكستان .. من النشأة إلى محاولات التصفية، مجلة المجتمع، العدد ١٧٩٤، انظر الرابط:

http://www.almujtamaa-mag.com/Detail.asp?InNewsItemID=264577

- مدارس باكستان الدينية.. ماضٍ زاهر ومستقبل مجهول، الجزيرة. نت، ٢٠٠٧/٧/١١م، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1063052



الفاعل الخارجي في الصومال.. طبيعته ودوافعه وحدوده

السيد علي أبو فرحة

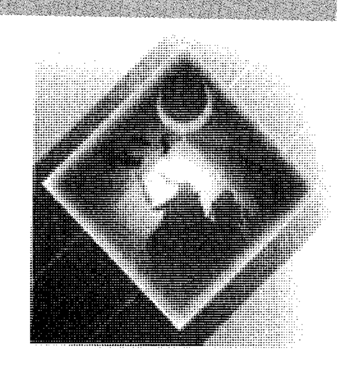
باحث في العلوم السياسية

ملخص الدراسة

تعاني القارة الإفريقية العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية وغيرها، فعلى الرغم مما تتسم به القارة من وفرة الموارد البشرية والطبيعية، إلا أن هذه الوفرة في الموارد لا تنعكس بالضرورة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في القارة، ويمكن فهم ذلك في ضوء تعدد مدخلات تلك الأوضاع بين أدوار خارجية، وفرقاء محليين، وصراعات عرقية وسياسية على مقدرات النظام، ناهيك عن تورط الكثير من أنظمة القارة في الصراعات الداخلية والفساد، مما يصرف اهتمامها عن مسئوليتها الرئيسة تجاه مجتمعاتها وشعوبها، وهي مسئولية التنمية.

ولما كانت الصومال جزءًا من تلك القارة، فقد انعكست فيها بشكل جلي مشكلات القارة الإفريقية ومعطياتها المتناقضة؛ فهي تعاني مشكلات سياسية كالصراع بين الفرقاء المحليين على مقدرات النظام السياسي بعد سقوط نظام سياد بري في عام ١٩٩١م، وهناك معاناتها من مشكلات اجتماعية كوضع القبيلة في مواجهة الدولة، بالإضافة إلى المشكلات العرقية، والتي كان انفصال شمال الصومال في شكل دولة مستقلة باسم «أرض الصومال» أحد تداعيات تلك المشكلات. وهناك أيضًا المشكلات الاقتصادية المتمثلة في غياب التنمية بسبب استنزاف موارد البلاد في الصراعات السياسية. وكذا المشكلات الصحية كانتشار الأوبئة والمجاعات، ومن ثَم أضحت الصومال تمثل تجسيدًا جليًا لكل مشكلات القارة الإفريقية، والتي تتطلب درجة عالية من الإدراك والحذر في التعامل مع معطياتها الشائكة.

وتتضح أهمية الحالة الصومالية وأبعادها وتطوراتها لما يتوفر لتلك الحالة من مفردات ومدخلات متمايزة، بعضها ثابتة ومستقرة جزئيًا، وبعضها الآخر في تطور مستمر، مما يحتِّم ضرورة متابعة تلك التغيرات التي تطرأ على تلك المدخلات، ومن أهم تلك المدخلات الدور الخارجي في الحالة الصومالية، والذي قد يتغير حدوده من وقت لآخر، وإن استقرت دوافعه وطبيعته، مما يؤدي إلى ديناميكية الحالة الصومالية، وهذا ما ستُعنى به الدراسة، عبر التمييز بين الفواعل الخارجية إلى فواعل عالمية، وأخرى إقليمية، والتي تنقسم بدورها إلي إقليمية عربية، وإقليمية إفريقية، وبيان طبيعة تلك الأدوار ودوافعها وحدودها في الحالة الصومالية.



الفاعل الخارجي في الصومال.. طبيعته ودوافعه وحدوده

السيد علي أبو فرحة

باحث في العلوم السياسية

مقدمة:

تعاني القارة الإفريقية العديد من المشـكلات الاقتصادية والسياسـية والاجتماعية والصحية وغيرها، فعلى الرغم مما تتسم به القارة من وفرة الموارد البشرية والطبيعية، إلا أن هذه الوفرة في الموارد لا تنعكس بالضرورة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية في القارة، ويمكن فهـم ذلك في ضوء تعدد مدخلات تلك الأوضاع بين أدوار خارجية، وفرقاء محليين، وصراعات عرقية وسياسية على مقدرات النظام، ناهيك عن تورط الكثير من أنظمة القارة في الصراعات الداخلية والفسـاد، مما يصرف اهتمامها عن مسئوليتها الرئيسة تجاه مجتمعاتها وشعوبها، وهي مسئولية التنمية.

ولما كان الصومال جزءًا من تلك القارة، فقد انعكسـت فيه بشـكل جلي مشكلات القارة الإفريقية ومعطياتها المتناقضـة؛ حيث تتعدد وتتداخل تلك المعطيات حتى صار من الصعوبة بمكان تناول كل تلك المعطيات بالتحليل والتأصيل، ومن ثم سـتُعنى هذه الدراسـة بالفاعل الخارجي من حيث طبيعته ودوافعه وحدوده، كمحدد رئيس في الحالة الصومالية، والتي يتضح أهميتها كموضوع للدراسـة؛ لما يتوافر لتلك الحالة من مفردات ومدخلات متمايزة بعضها ثابتة ومسـتقرة جزئيًا، وبعضها الآخر في تطور مستمر، مما يحتّم ضرورة متابعة تلك التغيرات التي تطرأ على تلك المدخلات.

ومـن أهم تلك المدخلات الدور الخارجي في الحالة الصوماليـة، والذي يغيِّر حدوده من وقت لآخر، وإن استقرت دوافعه وطبيعته، مما يؤدي إلى ديناميكية الحالة الصومالية، وهذا ما ستهتم به الدراسة، وذلك كله في ضوء كون الصومال جزءًا أصيلاً من كلٍّ لا ينفصل عنه ممثلاً في الأمة الإسلامية، بالإضافة لاعتبارات العروبة؛ حيـث تمتد عروبة الصومال إلى قديم الأزل عبر هجرة القبائل العربية من اليمن لمختلف الجهات، وبالتالي فإن العناية بالشأن الصومالي حق أصيل لكل المسلمين والعرب.

وبالتـالي فإن الدراسـة سـتحرص على الإجابة عـن ماهية دور الفاعـل الخارجي في الأزمـة الصومالية عبر عدة تساؤلات مهمة كالتالي:

- ما هي معطيات الحالة الصومالية؟
- ما دور الفواعل الإقليمية والدولية في الأزمة الصومالية؟ وما دوافعها وحدودها؟

- ما هي مآلات الأزمة الصومالية في ظل هذه الأدوار؟

وستستند هذه الدراسة في التحليل إلى منهج تحليل النظم لديفيد استون؛ حيث يُعد الأنسب لموضوع الدراسة، على اعتبار أن ذلك المنهج يتمحور حول الطريقة التي تعكس تصورًا خاصًا للواقع السياسي موضع الاهتمام، وتحاول مجموعة من المفاهيم أن تجسِّد المعنى والأبعاد المرتبطة بمفهوم النظام، والذي يشير إلى مجموعة من الأجزاء ذات الخصائص المتباينة، والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تفاعل مستمرة لفترة من الزمن، وأنها تنجز وظائف محددة لها دور مهم في كيفية أداء النظام ووظيفته العامة، ويرتبط النظام بمجموعة نظم فرعية تتفاعل مع محيطها الخارجي، عبر علاقات مختلفة تنتج مخرجات له تميزه عما سواه من نظم أخرى.

وبالتالي فهو يدور حول أربعة عناصر أساسية: هي النظام ذاته، والبيئة الخارجية له، وعملية التفاعل، والتغذية العكسية. ولما كان الفاعل الخارجي أحد مدخلات النظام، وله تأثير على عملية التفاعل داخله، وعلى تفاعله مع بيئته الخارجية، وبالتالي يؤثر على ردة فعله تجاه مدخلاته مرة أخرى، فإن الدراسة ستستند في تحليلها للفاعل الخارجي إلى الفرضية السابقة، وهو ما سيظهر خلال الدراسة.

هذا وتتعدد الأطراف الداخلية المتورطة في الأزمة الصومالية بين حكومة انتقالية وأمراء حرب ومحاكم إسلامية وغيرها، مما تنعكس معه نتائج تدخلها على إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وفكرة احتمالية وجود دولة، بيد أن ذلك لا ينفي تورط أطراف خارجية إقليمية ودولية بشكل مباشر في الأزمة؛ حيث يصعب على الأطراف الداخلية المتورطة الاستمرار في تأجيج الأزمة بغير دعم ومساندة أطراف خارجية.

أولاً: الأدوار الخارجية في الصومال.. المستويات والدوافع والحدود:

تتعدد الفواعل الخارجية المتورطة في تطورات الأزمة الصومالية بشكل مباشر، أو غير مباشر، ويتوازى مع تعدد الفواعل الخارجية، تعدد دوافعها، واختلاف أهدافها وغاياتها من هذا التورط، وبالتالي تختلف طبيعة أدوار تلك الفواعل وحدودها، ومن ثم ستُعنى الدراسة في هذا المقام بتحليل الفاعل الخارجي في الأزمة الصومالية، وطبيعة دوره ودوافعه وحدوده.

تتعدد الفواعل الخارجية المتورطة في تطورات الأزمة الصومالية بشكل مباشر، أو غير مباشر، ويتوازى مع تعدد الفواعل الخارجية، تعدد دوافعها، واختلاف أهدافها وغاياتها من هذا التورط، وبالتالي تختلف طبيعة أدوار تلك الفواعل وحدودها.

التمييز بين الفواعل الخارجية المتورطة في الأزمة الصومالية:

يمكن التمييز بين الفواعل الخارجية المتورطة في الأزمة الصومالية استنادًا للمحدد الجغرافي إلى فواعل خارجية دولية، وأخرى خارجية إقليمية، والفواعل الإقليمية تتمايز بدورها إلى فواعل إقليمية عربية، وأخرى إفريقية.

ومصطلح «الفاعل الخارجي» في السياق السابق يتسع ليشمل الدول في المحيط الإقليمي والدولي، وكذا المنظمات الدولية الإقليمية منها والعالمية كمنظمة الإيجاد، والأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي.

أولاً: الفاعل الخارجي الدولي:

يُعنَى بالفاعل الخارجي الدولي مواقف كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا والأمم المتحدة.

وتتضح تلك المواقف بالتفصيل فيما يلي:

١- الولايات المتحدة الأمريكية:

تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية من استراتيجية عالمية في التعامل مع المجتمع الدولي، وبالتالي تقع إفريقيا داخل نطاق اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أن هذا الاهتمام اختلف مضمونه ودرجته من فترة لأخرى، ومن إدارة أمريكية إلى أخرى، فقد كانت إفريقيا تدخل ضمن الاهتمام الأمريكي فيما يتصل بمرحلة التنافس الأمريكي السوفييتي أثناء الحرب الباردة، ومن ثَم لم تكن للولايات المتحدة مصلحة مباشرة في إفريقيا إلا بقدر اتصالها بالتنافس الأمريكي السوفييتي، وفيما لا يتصل بهذا التنافس الأمريكي السوفييتي يتم التعامل مع إفريقيا بنظرة اقتصادية كمصدر للمواد الخام وسوق للمنتجات الأمريكية.[١]

بيد أنه قد أُثير جدل كبير حول طبيعة الاهتمام الأمريكي بإفريقيا عقب انهيار الاتحاد السوفييتي: بين فريق يرى الاستمرار في ذات الاستراتيجية السابقة فيما يتعلق بكونها سوقًا أمريكيًا، وهذا ما تبناه التيار المحافظ والجمهوري، وتجليات هذا التيار ظهرت في تهميش مكاتب إفريقيا في الهيئات التنفيذية الأمريكية المختلفة، والتي وصلت لدرجة المناداة بإلغائها، وكذا مناداة بعض نواب الأغلبية الجمهورية بالكونجرس في منتصف التسعينيات بإلغاء لجان الشئون الإفريقية في الكونجرس، في حين يرى التيار الديمقراطي ومؤيدوه ضرورة الاهتمام الاستراتيجي بالقارة الإفريقية لتتجاوز الأهمية التجارية كسوق أمريكي.

وقد مثَّلت حالة التدخل الأمريكي في الصومال ١٩٩٢-١٩٩٤م وحالة رفض التدخل في رواندا تطبيقًا لهذا الخلاف الفكري بين التيارين[٢] اللذيْن يدوران بدرجة أو بأخرى حول التنافس الأمريكي- الغربي على إفريقيا، سواء في النواحي التجارية أو في النواحي الاستراتيجية، وذلك بعد انتهاء المنافسة التقليدية بين أمريكا والاتحاد السوفييتي.

بيد أن الاستراتيجية الأمريكية في السياسة الخارجية قد شهدت تحولاً جذريًا في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك على المستوى التطبيقي وليس على المستوى النظري؛ لكون تلك الأفكار كانت متاحة بدرجة أو بأخرى قبل ذلك، ولكن تم تبنيها كصيغة رسمية للسياسة الخارجية الأمريكية خاصة في ضوء صعود التيار الديني المحافظ في الإدارة الأمريكية.

ويمكن بلورة تلك الدوافع والأهداف الأمريكية تجاه الصومال في ضوء الاستراتيجية الجديدة فيما يلي:

١- ضرورة الاهتمام بالصومال في ضوء التنافس الأمريكي الفرنسي على منطقة القرن الإفريقي، خاصة في ظل الوجود الفرنسي الكثيف في جيبوتي المحاذية للصومال، ولقد أدركت فرنسا أن أمريكا تتطلع إلى جيبوتي؛ فسمحت لها باستخدام قاعدة قديمة لفرنسا بجيبوتي تسمى «لومونية»، وبوجود قوة أمريكية بها لا تتجاوز ١٠٠٠ جندي، على أمل الحد من تطلع أمريكا إلى جيبوتي والصراع عليها. غير أن أمريكا تتطلع إلى زيادة قوتها إلى ألفي جندي استنادًا لحجتها فيما تسميه مكافحة الإرهاب، وهو ما يدعمه قول وزيرة الدفاع الفرنسية كما ورد في جريدة الشرق الأوسط بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٨م بأن «هدف الولايات المتحدة هو إقامة قاعدة خلفية لمحاربة الإرهاب».

وأضافت أن «الوجود الأمريكي ليس دائمًا، بل هو مربوط بمحاربة الإرهاب، في حين أن الوجود الفرنسي

(١) منار الشوربجي، «الموقف الأمريكي من الصومال»، في أزمة الصومال بين الداخل والخارج، إجلال رأفت «محرر»، (القاهرة: برنامج الدراسات الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧م)، ص ٤٧.

(٢) عبد القادر عثمان، «السياسة الأمريكية تجاه الصومال»، آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد٢٥، المجلد الثامن، صيف٢٠٠٧م)، ص ١٥١.

دائم»، ومن ثَم يدعم هذا التصريح التخوف الفرنسي من إحلال الوجود الأمريكي محل فرنسا في جيبوتي، والذي يؤكد هذه الفرضية ورود تصريح لمسئول فرنسي عسكري كبير في ذات اليوم وفي نفس العدد من الجريدة، كانت الوزيرة قد التقت به خلال زيارتها للقاعدة الفرنسية في جيبوتي، وقد صرح قائلاً: «إن هدف الولايات المتحدة من الانتشار في جيبوتي هو ضمان وجود أمريكي دائم في القرن الإفريقي وبؤر التوتر في اليمن والصومال وحتى السودان»، وهذا ما يدعم حقيقة فرضية التنافس الأمريكي الفرنسي في منطقة القرن الإفريقي.(١)

٢- الموقع الاستراتيجي للصومال؛ حيث تطل على منطقة بحرية حيوية، يمر بها خطوط مواصلات بحرية دولية، عبر مضيق باب المندب وخليج عدن، وبحر العرب، وبالتالي ممر نقل بترول الخليج العربي عبر قناة السويس، وهو ما يتجلى في الوجود الظاهر لسفن الأسطول الأمريكي الخامس في تلك المنطقة.

٣- ضرورة الاهتمام بالصومال في ضوء توافر الموارد الطبيعية غير المستغلة كالثروات المعدنية (اليورانيوم- الرصاص- الحديد - القصدير- المنجنيز)، وكذا الثروات البحرية كالأسماك؛ حيث تمثل المصايد الصومالية مجالاً خصبًا للشركات الدولية الكبرى؛ لعدم وجود رقابة نتيجة لغياب استقرار الصومال مما يمثِّل مبررًا لاستنزاف الأحياء البحرية على الشواطئ الصومالية.

٤- أما العنصر المهم في هذه الاستراتيجية، والذي برز في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، فهو ما يسمى أمريكيًا بـ «مكافحة الإرهاب»، خاصة في ضوء ما بدا من إمكانية إقامة نظام إسلامي في الصومال، وبالتالي محاولة الاستفادة من الوجود الأمريكي في المنطقة في دعم الجيوش الإقليمية كإثيوبيا وأوغندا، وتدريبها وتزويدها بالمعدات كحلفاء للولايات المتحدة، وبمثابة خط الدفاع الأول في الحرب على «الإرهاب»، أو من خلال تحقيق الأهداف الأمريكية من خلال عمليات عسكرية جوية مباشرة لضرب -ما ادُّعِي حينها- «رموز القاعدة» في الصومال كما حدث مؤخرًا.

ومن ثَم فإذا نظرنا نظرة تقييمية لحدود الدور الأمريكي في الصومال يتضح أنه يتحدد استنادًا للدوافع والأهداف السابقة، وبالتالي فإن هذا الدور يرتكن على التدخل غير المباشر عبر أطراف إقليمية كآلية رئيسة -مثل الغزو الإثيوبي الأخير للصومال-، وأحيانًا بشكل مباشر في الحدود الدنيا له، في حالة اقتضاء الضرورة الأمريكية، كما بدا في القصف الجوي الأمريكي مؤخرًا لأهداف صومالية، وقد انعكس هذان المسلكان فيما تجلى في اختلاف وجهات النظر بين البنتاجون من ناحية، والمخابرات المركزية ووزارة الخارجية من ناحية ثانية؛ حيث إن الأول أكثر ميلاً لدور إثيوبي عبر تدخل أمريكي غير مباشر، في حين كان الفريق الثاني معارضًا للتدخل الإثيوبي لصالح تدخل أمريكي مباشر، سواء كان هذا التدخل عسكريًا أو استخباراتيًا، وما كان الإعلان الأخير عن تشكيل قيادة عسكرية موحدة لإفريقيا إلا أحد تجليات دور البنتاجون في السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا والصومال. (٢)

٢- فرنسا:

يُعد اهتمام فرنسا بالصومال أحد أبعاد الاستراتيجية الفرنسية في الاهتمام بمنطقة القرن الإفريقي، والذي تمثل فيه جيبوتي نقطة ارتكازه في تلك الاستراتيجية؛ حيث يوجد بها أكبر قاعدة فرنسية خارج حدود فرنسا، والتي تضم ما يقرب من ٢٧٠٠ جندي، لذا تنطلق فرنسا من تلك القاعدة برًا وبحرًا وجوًا للاضطلاع بمهام الحفاظ على مصالحها

(1) http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-185798.html 3-8-2009.

(٢) عبد الرحمن سهل الصومالي، «المشكلة الصومالية وتداعياتها الراهنة»، قراءات إفريقية، (لندن: المنتدى الإسلامي، العدد الأول، أكتوبر ٢٠٠٤م)، ص ١٣٥.

في تلك المنطقة، ولما كانت تلك المنطقة تشهد تنافسًا أمريكيًا فرنسيًا لأهميتها السابق ذكرها، فإن فرنسا تتطلع للصومال في ضوء المحاولات الأمريكية السابق ذكرها.(١)

ومن ثَم يأتي هذا الاهتمام الفرنسي بالصومال على مستويين أساسيين:

أولهما ضرورة الحفاظ على تفوق الوجود العسكري الفرنسي في المنطقة.

وثانيهما الاهتمام بالصومال في ضوء ما يتهدد حركة الملاحة الفرنسية من مخاطر القرصنة البحرية في المنطقة، بشرط التعاطي الدولي مع مشكلة القرصنة البحرية، وليس التعاطي المنفرد مع المشكلة، تلك المشكلة التي مثلت أحد تداعيات الأزمة الصومالية، والتي مثلت إنذارًا للعالم بخطورة الوضع الصومالي، وضرورة الاضطلاع بدور تجاهه،

فقد ازداد الاهتمام الأوروبي عامة والفرنسي خاصة بالصومال كأحد نتائج عمليات القرصنة البحرية على السفن الدولية العابرة في تلك المنطقة باستثناء السفن الأمريكية، وهو ما يُفهم في ضوئه عدم انشغال الولايات المتحدة بالمعالجة المنفردة لمشكلة القرصنة؛ لعدم تضررها كمنافسيها الدوليين، لذا تسعى فرنسا إلى المعالجة الدولية لأزمة القرصنة كأحد أبعاد الأزمة الصومالية.

لذا فإن موقف فرنسا الرسمي من الصومال يتماشى مع موقفها من غزو العراق عام ٢٠٠٣م في ضوء سياستها الخارجية الرافضة للتدخل العسكري المباشر.

ولذا فإنها تؤكد على أن حل الأزمة الصومالية يجب أن ينطلق من تشجيع العالم للفرقاء الصوماليين في الجلوس على مائدة الحوار، وإيجاد حل مناسب، ومخرج سلمي للأزمة، وليس عبر أيّ تدخل عسكري، ومن ثَم يأتي هذا التوجه ملائمًا للمستوى الأول، في حين يعبِّر موقفها الرسمي من القرصنة البحرية عن المستوى الثاني؛ حيث دعا وزير الخارجية الفرنسي بيرنار كوشنير الأسرة الدولية إلى بذل جهود كبيرة لمكافحة ظاهرة القرصنة، مشيرًا إلى أنه في الوقت الراهن ينشر الاتحاد الأوروبي ١٣ سفينة في إطار عمليته العسكرية لتأمين حركة الملاحة الدولية قبالة السواحل الصومالية وفى خليج عدن، وذلك بالتنسيق مع قوات حلف شمال الأطلسي وبعض القوات البحرية الإقليمية مثل الصين والهند وماليزيا وروسيا.

لذا يعبر موقف وزير الشئون الخارجية الفرنسي عن المستويين السابق ذكرهما حول الاهتمام الفرنسي بالصومال من خلال ربطه بين مشكلة القرصنة البحرية، وأزمة انهيار الدولة في الصومال، وضرورة المساعدة على استقرار الدولة في الصومال عبر تقديم حلول ملموسة لمطالب الحكومة الصومالية المتعلقة بالأمن تنفيذًا لتعهدات بروكسل حول الأمن في الصومال كالمبادرة الفرنسية «بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع» تتمثل في أن تتكفل فرنسا بتدريب كتيبة قوامها ٥٠٠ رجل من قوات الأمن الحكومية بالصومال.(٢)

إن موقف فرنسا الرسمي من الصومال يتماشى مع موقفها من غزو العراق عام ٢٠٠٣م في ضوء سياستها الخارجية الرافضة للتدخل العسكري المباشر.

وعند تقييم الدور الفرنسي في الصومال واستراتيجيته يتضح أنها ترتبط بمصالح فرنسا التقليدية في المنطقة، وتأتي في ضوء مجالات عدم الانسحاب لصالح التوغل الأمريكي بالصومال، وكذا التدخل المباشر فيما يتعلق بمصالحها التجارية كأزمة القرصنة، والامتناع عن التدخل المباشر في الداخل الصومالي، والذي يمكن أن يتم بدرجة أو بأخرى عبر جيبوتي، ومن ثَم يمكن الاستفادة العربية والإسلامية

(1) http://www.hizb-ut-tahrir.info/info/index.php/contents/entry_1646 10-7-2009.

(2) www.qatarmorningpost.com/news/newsfull.php 10-7-2009.

من الموقف الفرنسي، وذلك عبر إمكانية تحييده، ومن ثَم تحييد الموقف الأوروبي.

٣- الأمم المتحدة:

لا يستقيم رصد الدور الأممي للأمم المتحدة في الصومال دونما اعتبار لخبرتها السابقة وتطوراتها في التسعينيات.

تعود الخبرة السلبية للأمم المتحدة في الصومال إلى عام ١٩٩٢م؛ حيث بدأت عملية الأمم المتحدة الأولى هناك في أعقاب فشل المصالحات بين الفرقاء، وفشل زيارة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة جيمس جون؛ لرفض عيديد إرسال قوات دولية لحفظ السلام في الصومال، كما رفض التدخل في الصراع بينه وبين علي مهدي، باعتباره صراعًا داخليًا؛ حيث أنشأ الأمين العام في أبريل ١٩٩٢م عملية الأمم المتحدة في الصومال (يونيصوم)؛ لتشرف على الأنشطة السياسية والإنسانية التي تقوم بها المنظمة في الصومال، وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٥١ الصادر في ٢٤ أبريل ١٩٩٢م.

وفي ٢٨ أبريل عيّن الأمين العام للأمم المتحدة السفير محمد سحنون من الجزائر ممثلاً خاصًا له في الصومال، وكانت مهمة سحنون تنسيق الجهود التي تبذلها المنظمة في مجالات حفظ السلام، وإعانة المتضررين، وتشجيع الفصائل الصومالية نحو السلام والمصالحة، والعمل معهم على إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية في البلاد، بيد أن الجهود الأممية باءت بالفشل لعدة اعتبارات **منها**:

١- عدم تنفيذ وكالات الأمم المتحدة التزاماتها الخاصة بتنظيم عملية إغاثية مكثفة، وعدم التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات المتطوعة الأخرى من جهة، وعملية الأمم المتحدة في الصومال من جهة أخرى.

٢- تمركز أنشطة الأمم المتحدة في مدينة مقديشو وحدها؛ حيث لم تذهب منظمة واحدة للعمل في المناطق التي حدَّدها القرار ٧٦٧ (يوليو ١٩٩٢م)، وقد منح هذا الأمر للجنرال عيديد وحلفائه مزيدًا من القوة والنفوذ، كما أنه أعاق الجهود الرامية إلى البناء القاعدي للمجتمعات المحلية في الأقاليم.

٣- الإجراءات البيروقراطية في رئاسة الأمم المتحدة، وتجاهل المنظمة للنصائح والتحذيرات التي كان يقدمها إليها ممثل الأمين العام في الصومال، والخاصة بالابتعاد عن الجوانب الحساسة ذات الصلة بالأمن.(١)

لذا تسعى الأمم المتحدة لمعالجة الموقف الصومالي في إطار دولي إقليمي عبر الاتحاد الإفريقي، خاصة في ضوء الاعتبار للمثالب الخاصة بالخبرة الأممية سالفة الذكر؛ لذا طالب مبعوث الأمم المتحدة في الصومال العالم بدعم الرئيس الصومالي الجديد من خلال تعزيز مهمة حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الإفريقي في الدولة الواقعة في القرن الإفريقي، وإعادة بناء الوجود الدبلوماسي الذي تلاشى منذ زمن، محذرًا من أنه إذا لم يحدث ذلك ستتفاقم مشاكل الصومال وسيكشف عن ازدواجية في المعايير لدى الدول الأجنبية المستعدة لمساعدة دول مثل العراق والسودان، مؤكدًا على ضرورة الوجود الأممي في الصومال من أجل مصداقية المجتمع الدولي خاصة في إفريقيا، وداعيًا الحكومات الأجنبية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لإعادة فتح بعثات دائمة في الصومال.(٢)

في حين أعرب مجلس الأمن عما يشعر به من قلق بالغ فيما يتعلق بدعم بعض الأطراف الإقليمية المجاورة للفصائل في مواجهة الحكومة، وسيدرس بسرعة الإجراء الذي سيُتخذ ضد أي طرف يُقوِّض

---

(١) http://daaha.maktoobblog.com ٢٣-٧-٢٠٠٩م، عرض لكتاب «التدخل الدولي في الصومال: الأهداف والنتائج»، محمد أحمد شيخ علي، مركز الراصد للدراسات، السودان، ٢٠٠٥م.

(2) http://www.alrai.com/pages.php?news_id=256976 22- 7-2009.

الصومال

الفواعل الإقليمية والدولية في الأزمة الصومالية

الفاعل الخارجي الدولي:	الفاعل الخارجي الإقليمي الإفريقي:	الفاعل الخارجي الإقليمي العربي:
الولايات المتحدة الأمريكية	إثيوبيا	الجامعة العربية
فرنسا	اريتريا	مصر
الأمم المتحدة	جيبوتي	اليمن
	كينيا	
	منظمة الإيجاد	
	الاتحاد الإفريقي	

عملية السلام في الصومال.[1]

وقد أصدر مجلس الأمن قراره في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦م بتفويض قوة سلام إفريقية مشكَّلة من غير دول الجوار لدعم الأمن والحكومة الانتقالية في الصومال، وهو ما اعترضت عليه دول الإيجاد من ضرورة مشاركتها في تلك القوة.[2]

لذا يتضح أن الموقف الأممي من الأزمة الصومالية يتسم بالحيطة والحذر من مغبة التورط في الساحة الصومالية مباشرةً، ومحاولة التعاطي معها عبر الاتحاد الإفريقي فقط وليس الإيجاد.

ثانيًا: الفاعل الخارجي الإقليمي:

تتعدد الفواعل الإقليمية المتورطة في الأزمة الصومالية، وتتباين تبعًا لاختلاف مصالحها وأهدافها، خاصة في ضوء تضارب تلك المصالح، مما يصح معه اعتبار الساحة الصومالية ساحةً لتنفيذ الأجندات، أو لتصفية الحسابات الإقليمية.

وهذا رصد وتحليل لمواقف الأطراف الإقليمية العربية، والأطراف الإقليمية الإفريقية:

الأطراف الإقليمية الإفريقية:

تتورط دول الجوار في الأزمة الصومالية بدرجة أو بأخرى لاعتبارات المصالح الوطنية، أو لتنفيذ أجندات دولية عبرها، أو لتصفية حساباتها وتناقضات مصالحها على الساحة الصومالية، وهذه الدول هي:

١- إثيوبيا:

يمكن فهم السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه منطقة القرن الإفريقي عامة والصومال، على وجه الخصوص، في ضوء إحدى فرضيات العلاقات الدولية المعنية

(1) http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=4202&Itemid=60 10-7-2009.

(2) http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=4206&Itemid=60 10-7-2009.

بتفسير شكل العلاقة بين دولتين كبيرتين في ذات الإقليم، ومضمونها هو «عدم استقامة واستقرار العلاقات الدولية بين دولتين كبيرتين في ذات الإقليم؛ لتنافسهما على موقع القيادة للمنطقة». وبالتالي تنسحب تلك الفرضية على منطقة القرن الإفريقي، وتتعاظم تداعياتها ارتكانًا لخصوصية تلك المنطقة، وبالتالي خصوصية مشكلاتها، وبالتالي فإن إثيوبيا تعتبر الفاعل الرئيس والأهم في الساحة الصومالية، وما يدعم من صحة الفرضية السابقة كون موروث العلاقات بين الدولتين يتسم بالعدائية والتنافسية؛ حيث تمتد حدودهما المشتركة إلى ما يقرب من ١٠٠٠ كيلو مترًا.

وانعكست تلك العدائية والتنافسية في حالات تطبيقية عديدة تعكس مدى تورط إثيوبيا في الشئون الصومالية، وكذا تطورات أزمتها، ومن أهم تلك الحالات اقتطاع إثيوبيا إقليم أوجادين من الصومال إبان مؤتمر برلين عام ١٨٨٥م، ثم معارضة إثيوبيا عام ١٩٦٠م لاستقلال الصومال [١]، وكذا دخول الصومال عدة حروب مع إثيوبيا في أعقاب الاستقلال، منها حرب محدودة عام ١٩٦٤م، ثم حرب شاملة عام ١٩٧٧-١٩٧٨م.

وبالتالي يمكن استجلاء ملامح استراتيجية إثيوبيا تجاه الصومال في عدة محددات رئيسة منها: ضرورة غياب دولة صومالية مستقلة في منطقة القرن الإفريقي؛ لاحتمال تبني فكرة دولة الصومال الكبير، ارتكانًا لكون القومية الصومالية منتشرة في دول الجوار [٢]، بالإضافة لفكرة استعادة الأقاليم المقتطعة من الصومال لصالح كينيا وإثيوبيا. ثاني تلك المحددات خشية إثيوبيا من سيطرة التوجه الإسلامي على مقدرات ومقاليد الوضع في الصومال، وهو ما يُفهم في ضوء كون إثيوبيا معقلاً رئيسًا للمسيحية في إفريقيا[٣]، وبالتالي تسعى إثيوبيا إلى استمرار قلقلة الوضع في الصومال، وغياب الدولة والاستقرار بالدرجة التي تحول دون سيطرة الإسلاميين على مقاليد الحكم. [٤]

ومن ثَم انعكست تلك الاستراتيجية على السلوك السياسي الإثيوبي تجاه الصومال من خلال التورط المباشر عبر التدخل العسكري الإثيوبي المستند للمباركة الأمريكية عام ٢٠٠٦م للقضاء على حكم اتحاد المحاكم الإسلامية ذات الشعبية في الأوساط الصومالية، وكذا عبر دعم حكومة عبد الله يوسف الرئيس الانتقالي وعلي محمد غيدي رئيس وزرائه، وحسين عيديد وزير داخليته آنذاك في مواجهة المحاكم الإسلامية، وكذا إنهاء ملف النزاع الحدودي الصومالي الإثيوبي من جانب واحد عبر القضاء على جبهة تحرير أوجادين، وتحويل المواجهة إلى

(١) بدر حسن شافعي، «الموقف الإقليمي من الأزمة الصومالية»، آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٥، المجلد الثامن، صيف٢٠٠٧م)، ص ٩١.

(٢) يتكون الشعب الصومالي من ٩ ملايين نسمة تقريبًا، يدينون بالإسلام، والعرق السائد هو العرق الصومالي بنسبة ٨٥٪، والنسبة الباقية للعرب والبانتو، وذلك وفق إحصائيات عام ٢٠٠٦م، ويتكون العرق الصومالي من مجموعات من القبائل الأساسية الكبرى منهم مجموعة قبائل إرر بن سماله وتشمل قبائل الهوية أو المدبان في الشمال (المدجان أو الجبويي والدر)، وهم السكان الأصليون، وتجدهم أيضًا= في الجنوب وهي كبرى قبائل الصومال، كما تشمل مجموعة قبائل (در) التي منها قبائل الدر في أقصى الغرب والجنوب ومجموعة قبائل إسحاق (هبر جعلو- هبر أول - هبر يونس)، وهي أسماء يهودية من (الفلاشا)، وقبيلة العيسى في جيبوتي، وقبيلة السمرون سعيد الحليفة لعشيرة سعد موسى (الفلاشا) من مجموعة إسحاق، وكذلك عشائر قبيلة الرحنوين (دغل ومرفله)، وأما ثاني أكبر مجموعات الصومال مجموعة الدارود البونتلاند في وسط الصومال وجنوبه وغربه، وهناك أيضًا عدد من الأقليات الصومالية التي تعد من أقدم القبائل الصومالية الكوشية الحامية، وهناك أيضًا الصوماليون البانتو المنتمون إلى المناطق الجنوبية من شرق إفريقيا.

ولمزيد من المعلومات راجع أطلس الدول الإسلامية بموقع إسلام أون لاين، ودليل الدول الإفريقية الصادر عن معهد البحوث والدراسات الإفريقية.

(٣) يبلغ عدد المسيحيين بإثيوبيا - استنادًا للإحصاء الإثيوبي- المسيحيون من جميع الطوائف عددهم بلغ ٤٦،٤ مليون شخص (٦٢،٨٪)، وعدد المسلمين (نسبة نمو ١،١٪) في ٢٥ مليون نسمة، من إجمالي سكان ٧٣ مليونًا و٩١٨ ألف نسمة في إثيوبيا طبقًا لإحصاء ٢٠٠٧م، المصدر:

http://www.afp.com/arabic/home

(٤) أحمد إبراهيم محمود، «حرب الصومال بين الصراع الداخلي والاستقطاب الخارجي»، المستقبل العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٣٦، فبراير٢٠٠٧م)، ص ٥٦.

الأرض الصوماليـــة، وكذا محاولة خلط أوراق الحالة الصومالية والسـعي للانفراد بمكاســب على أرض الواقع لتضحى كمســوغ للتفاوض في الحصول على منفذ بحـــري عبر الصومال في حالة اســـتقراره[1]، وبالتالي فإن الاســـتراتيجية الإثيوبية نظريًا تتسق مع سلوكها السياسي تجاه القضية الصومالية.

وبتقييم الاســـتراتيجية الإثيوبية يتضح كونها تعمل على اســـتمرار الوضع الصومالـــي -بغَضّ النظر عن تغير مفرداته- تحت سيطرتها؛ لخدمة مصالحها التي سبق ذكرها، ولذلك فإنها تحاول الاستفادة من الموقف الأمريكي لتحقيق تلك الاستراتيجية.

٢- إريتريا:

تعد إريتريا إحدى دول منطقة القـــرن الإفريقي التي تتســـم علاقاتها مـــع الولايات المتحدة الأمريكيـــة وإثيوبيا بالتوتر وعدم الاســـتقرار، والذي ينعكـــس بدوره على الســـاحة الصومالية التي تتورط فيهـــا الأطراف الإقليمية بدرجـــة أو بأخرى، ومن ثَم تتدخل إريتريا في الصومال بما يدعم ويعزّز مصالحها في مواجهة نظرائها الإقليميين، فعلى مستوى التعاطي مع الفرقـــاء الصوماليين يتضح كونـــه لا ينطلق من استراتيجية ثابتة، أو تصور محدد في التعاطي معهم بقدر ارتباطه بمدى التطور على الساحة الصومالية، ومدى ارتباط هذا التطور بمصالح إريتريا في مواجهة نظرائها الإقليميين كجيبوتي وإثيوبيا، ومما يعضّد من صحة هذه الفرضية كونها -أي إريتريا- دعمت اتحاد المحاكم الإسلامية، ثم تحالف إعادة تحرير الصومال منذ إنشائه في عاصمتها أسمرة، إلا أنه بعد انشقاق التحالـــف على ذاتـــه إلى جناحـــين، عارضت جهود المصالحة والوســـاطة التي قامت بها حكومة جيبوتي برعاية من الأمم المتحدة دونما مشـــاركة إريترية، تلك العملية التـــي انتهت بتوقيـــع الاتفاقية بين الحكومة الانتقالية وتحالـــف إعادة تحريـــر الصومال «جناح جيبوتي» التي قادها الشـــيخ شريف، وتمخضت عنها الحكومـــة الانتقالية الأخيرة، لـــذا لا تعترف إريتريا بالحكومـــة الانتقالية الصومالية؛ لكونها اســـتُبعِدت مـــن تلك المصالحـــة لصالح جيبوتي، ومـــن ثَم تبنت موقف المعارضة لتلك الحكومة عبر دعمها للمعارضة الإسلامية التي تسعى للإطاحة بالحكومة الانتقالية، ناهيك عن كون الصومال ساحة من ساحات المواجهة بين إريتريا وإثيوبيا.[2]

> **بتقييـم الـدور الإريـتري في الصـومال واسـتراتيجيته يتضح اتصالها بالعلاقة الإريترية الإثيوبية، وبالتالي لا تسعى إريتريا لاستقرار الوضع في الصومال، بقدر أهمية اضطلاعها بدور في تطوراته كورقة تفاوضية في مواجهة نظرائها الإقليميين.**

وبتقييـــم الـــدور الإريتري في الصومال واســـتراتيجيته يتضح اتصالهـــا بالعلاقـــة الإريتريـــة الإثيوبيـــة، وبالتالي لا تســـعى إريتريا لاســـتقرار الوضع في الصومال، بقدر أهمية اضطلاعهـــا بدور في تطوراته كورقـــة تفاوضية في مواجهة نظرائها الإقليميين.

٣- جيبوتي:

تعـــد جمهورية جيبوتي إحدى أصغـــر بلدان القرن الإفريقي مساحة وأقلها سكانًا- مليون نسمة تقريبًا-، بيـــد أنها تتبوأ موقعًا جغرافيًـــا متميزًا جعلها موضع استقطاب القوى الإقليمية والدولية الكبرى، وخاصة فرنســـا والولايات المتحـــدة، وذلك بفضـــل موقعها الاســـتراتيجي المتميز المطل على مضيق باب المندب وخليج عدن، بيد أنها تتمتع بعلاقات متوازنة مع كلّ من إثيوبيا والصومال، وذلك للرعاية الفرنســـية لها، وهو ما ينعكس على استقرارها السياسي والاقتصادي.

---

(١) أيمن حســـين، الأزمة الصومالية ودول الجوار، موقع رســـالة الإسلام ٧-١١-٢٠٠٨م.
http://www.islammessage.com/articles.aspx?cid=1&acid=123&pg=5&aid=5280

(٢) جريدة الديار اللبنانية، ١٠-٧-٢٠٠٩م:
http://www.aldiyaronline.com/diyar/morearticles.aspx?articles_id=1214&dt=7/10/2009

وارتكانًا لتوازنها وقبولها من قِبَل كل من الصومال وإثيوبيا، وكذا محاولات حيادها، قامت جيبوتي بدور الوساطة الدبلوماسية بين إثيوبيا والصومال في الاتفاق بين الدولتين عام ١٩٨٨م عبر رئيسها الراحل «الحاج حسن جوليد»، كما أضحت مقرًا لمنظمة الإيجاد التي تأسست عام ١٩٨٦م.

لـذا فإن هذه الاعتبارات وتلك المعطيات السـابق ذكرهـا تحتِّم علـى جيبوتي التورط في الأزمة الصومالية بدرجـة أو بأخـرى، هـذا التورط الذي يكتسب أهمية خاصة في الأزمة الصومالية في ضوء النجاحات السابقة في عقـد اتفاقات مصالحة صوماليـة ابتداءً مـن يوليو ١٩٩١م فـي أعقاب الإطاحة بنظـام الرئيس محمد سـياد بري، والـذي أعقبه انتخـاب علي مهدي محمد رئيسًـا مؤقتًا للصومال، مرورًا باتفاق المصالحة الثاني في جيبوتي عام ٢٠٠٠م برعاية رئيسها «إسـماعيل عمر جيلي»، الذي توصل إلى تشـكيل حكومة برئاسـة عبد القاسـم صلاد، وآخرها اتفـاق المصالحة الذي توصل إلى تشـكيل حكومة شريف شيخ أحمد. [1]

ومن هذا المنطلق يرتكن الموقف الجيبوتي الرسمي في استراتيجية التعاطي مع الأزمة الصومالية إلى تصريح وزير خارجيتها بأن «الحملات العسـكرية جُرِّبت في الصومال سـابقًا ولم تنجح، ولم تؤدِّ بالصوماليين إلا إلى مزيد من الخراب والدمار»[2]، وبالتالي فمحاولة توفير المناخ المواتي للمصالحة الوطنية هو ما ينسجم مع موقـف جيبوتي الذي يؤثر البعـد عن محاولات التورط والانزلاق في مسـتنقع الحـروب والنزاعات الحدودية مـع جارتيهـا- إثيوبيا وإريتريـا- الذي قد يبـدأ من الصومال وينتهي إليهـا[3]، ومما يدعم محاولات التـوازن الجيبوتية مع جيرانها فيما يخص الأزمة الصومالية هو اعتماد كلٍّ من إثيوبيا والصومال على مينائها البحري في الاتصال مع التجارة الدولية والوصول إلى أعالي البحار.

ارتـكان جيبوتـي للوجود الفرنسـي من ناحية ومحاولاتهـا تجنـب الانـزلاق في خلافـات إقليميـة واسـعة مكّنهـا مـن القيام بـدور في الحوار الصومالي، وهو ما يمكن الاستفادة منه عربيًا وإسـلاميًا، وذلك عبر التنسـيق العربي والإسلامي معها كمدخل للمنطقة.

وبتقييم الـدور الجيبوتي يتضح أن ارتكان جيبوتي للوجود الفرنسي مـن ناحيـة ومحاولاتهـا تجنب الانزلاق في خلافات إقليمية واسعة مكَّنها من القيـام بدور في الحوار الصومالي، وهو ما يمكن الاستفادة منه عربيًا وإسـلاميًا، وذلك عبر التنسـيق العربي والإسلامي معها كمدخل للمنطقة.

٤- كينيا:

تنطلق المحـددات المكونة لاسـتراتيجية كينيا في التعامل مع الصومال فـي التقارب الأمريكي الكيني، ومحاولـة تجنب وجود حكم إسـلامي فـي جارتها الصومـال، بقـدر محاولاتها الحفـاظ على نوع من عدم الاستقرار في الصومال للحفاظ على أراضيها؛ وذلك باسـتبعاد احتمالات المطالبة الصومالية بأحد الأقاليـم الصوماليـة الخاضعة لكينيـا، والذي يُعد سببًا رئيسًـا لتوتر العلاقات الصومالية الكينية منذ الاسـتقلال، وذلك في أعقاب ضم بريطانيا إلى كينيا المقاطعة الشمالية الشرقية بها التي تسمى «انفدى»، والتي يسـكنها صوماليون؛ حيث تم قمع الأهالي في تلك المنطقـة لمطالبتهم بالاسـتقلال والانضمام إلى الصومال، وعلى الرغم من تخلي الحكومة الصومالية

(١) أيمن حسين، الأزمة الصومالية ودول الجوار، موقع رسالة الإسلام ٧-١١-٢٠٠٨م: http://www.islammessage.com/articles.aspx?cid=1&acid=123&pg=5&aid=5280 ١٠-٧-٢٠٠٩م.

(2)(http://www.almotamar.net/news/39078.htm) ١٠-٧-٢٠٠٩م.

(٣) سـعد بن أحمد، جيبوتي وإريتريا.. الأزمة الصامتة! «شبكة الصومال اليوم»، ٢١-٦-٢٠٠٨م

http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=1124&Itemid=33

عن المطالبة بهـذه المنطقة، والتوقيع على معاهدة مع كينيا بعد وسـاطة تنزانية عـام ١٩٦٣م، إلا أن هذا الإقليم لا يزال يشكِّل هاجسًا رئيسًا في رسم السياسة الخارجية الكينية تجاه الصومال.(١)

بيـد أن الموقـف الرسـمي لكينيـا يتناقض مع الاسـتراتيجية السابق إيضاحها فيما يتعلق باستقرار الصومـال، وذلك عبـر إعلانها عن دعـم الحكومة الانتقالية في إطار اتفاق المصالحة الوطنية بجيبوتي، ومساعدتها على الاضطلاع بدورها في مواجهة أمراء الحرب، وهو ما جاء على لسان وزير الخارجية الكيني «موسـيس ويتانغولا» من اسـتعداد بلاده لمسـاعدة الحكومة الصومالية للوقوف مرة أخرى على قدميها، وأنها لن تتساهل مع المجموعات المتطرفة الأخرى في هذه الدولة الواقعة في القرن الإفريقي، وأن كينيا لن تدعم أية مبادرة سـلام للصومال خارج إطار عملية جيبوتي للسـلام التـي قادت إلى انتخـاب الرئيس الحالي شيخ شريف أحمد وحكومته.(٢)

لذا يأتي السـلوك السياسـي الكيني متناقضًا مع موقفها الرسـمي فيما يتعلق برغبتها في اسـتقرار الصومال، وتحقيق مصالحة وطنية، وذلك بما يتناسب مع انتهاج سياسـات تُعنى باستمرار ضعف الصومال دون تفككه؛ لأنها المتضرر الأكبر من حالات الفوضى خاصة فيما يتعلق بمشكلات اللاجئين الصوماليين.

وهـذا التناقض يتضـح عبر إعلانهـا عن تقديم الدعم اللوجستي للحكومة الانتقالية من خلال إعلان السـلطات الكينية وضـع قاعدة تدريبيـة في أحد الأقاليم شرق البلاد تحت تصرف الحكومة الصومالية للمسـاعدة في تدريب حوالي ٦٠٠٠ جندي و١٠ آلاف من ضباط الشرطة، إلا أنها تراجعت عن هذا العرض خشية التورط المسـلح في الأزمة، وبالتالي احتمالات انتقال الصراع لأراضيها. كذلك عرضها جمع العائدات نيابة عـن الحكومة الانتقاليـة الصومالية من جميع البضائع المتجهـة إلى الصومال، إلا أن عرضها لجمع هذه العائدات الصومالية يمكن فهمه في ضوء محاولة الاسـتفادة الكينية اقتصاديًا مـن الأزمة الصومالية، وذلك عبر احتضان كينيا للعديد من المنظمات الدولية التي كانت تقدم المسـاعدات الماديـة، بالإضافة إلى تحول مقار البعثات الأجنبية من مقديشو إلى نيروبي كبعثات غير مقيمة، وكذا أضحى ميناء ممباسا الكيني منفذًا لتصدير الثـروة الحيوانية الصومالية إلى دول عربية وإسـرائيل، وذلك لإغلاق مينائي «مقديشـو» و«كسـمايو»، ناهيك عن تحول جزء ليس باليسير من رأس المال الصومالي ورجال الأعمال الصوماليين إلى الاقتصاد الكيني لاعتبارات الاستقرار النسبي.(٣)

وبتقييـم الاسـتراتيجية الكينية تجـاه الصومال يتضح أن كينيا تسـعى لاستمرار الوضع غير المستقر في الصومـال على ذات الوتيـرة، لاعتبارات تخص مصالحها الاقتصادية والسياسية في الصومال، وهو ما قد يتفق مع الموقف الإثيوبي، مما قد يشكِّل عائقًا تجاه التدخل العربي الإسلامي في الأزمة.

٥- منظمة «الإيجاد»:

تتعـدد التنظيمات الإقليمية في قارة إفريقيا، حتى صار للدولة الواحـدة ارتباط بعدة منظمات إقليمية، وتنتظم دول القرن الإفريقي في عدة تجمعات إقليمية تتفاوت في فاعليتها، فعلى سبيل المثال تنتظم جيبوتي في منظمات الإيجـاد، والاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية، ولما كانت الصومـال تنتظم في عضوية تلك التنظيمات سـالفة الذكر، فإنه من المقبول تورط تلك التنظيمـات في القضية الصومالية، وإن اختلف مدى ونطاق هذا التورط.

---

(١) بدر حسن شـافعي، «الموقف الإقليمي من الأزمة الصومالية»، آفاق إفريقيـة، (القاهرة: الهيئة العامة للاسـتعلامات، العدد ٢٥، المجلد الثامن، صيف٢٠٠٧م)، ص ٩٧.

(2) http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com _content&task=view&id=4247&Itemid=60 10-7-2009م.

(٣) أيمن حسـين، الأزمة الصومالية ودول الجوار، موقع رسـالة الإسلام ٧-١١-٢٠٠٨م:

http://www.islammessage.com/articles.aspx?cid=1&acid=123&pg=5&aid=5280 ١٠-٧-٢٠٠٩م.

وتعـد الإيجاد «IGAD» «الهيئـة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحـر : The Inter-Governmental Authority of Development» المنشـأة فـي عام ١٩٨٦م ومقرهـا جيبوتـي، المكونة من سـبع دول: (الصومال - إثيوبيا - السـودان - إريتريا - أوغندا - كينيـا - جيبوتي) هي المنظمـة الإقليمية الفرعية في منطقة القـرن الإفريقي وشـرق إفريقيا المعنية بتنظيم وإدارة العلاقات، وتسـوية النزاعات التي تتم فـي إطارهـا، وإن كانت ذات طابـع اقتصادي حين نشأتها.[١]

وانطلاقًا مـن ذلك تعد الإيجاد أكثـر التنظيمات الإقليمية تورطًا في الحالة الصومالية؛ حيث يسـعى الاتحاد الإفريقي إلى التنسـيق مع الإيجاد وعبرها، فهـي مفوضة مـن قِبَله بنشـر بعثة دعم السـلام، وكذا تدريب عناصر شـرطة مؤهلـة وجيش وطني في الصومال لدعم الحكومـة الانتقالية في مواجهة الفرقاء في الصومـال [٢]، وهو ما تضمنه قرار قمة الإيجاد على هامش قمة الاتحاد الإفريقي بالعاصمة النيجيرية أبوجـا في ٣١ ينايـر ٢٠٠٥م فيما يتعلق بضرورة إرسـال قوات حفظ سـلام للصومال، وهو مـا تعهدت به كل من جيبوتي وأوغندا وإثيوبيا وكينيا والسـودان، سـواء بالمشـاركة الفعلية في تشكيلها، أو تقديم الدعم العسـكري واللوجسـتي لها، وهو ما تم بلورتـه في اجتماع المجلس الـوزاري للإيجاد في ١٨ مارس ٢٠٠٥م؛ حيث تم إقرار خطة لنشـر قوات الإيجاد لحين إرسال قوات الاتحاد الإفريقي.[٣]

وكذا اضطلاعها بالإشـراف على مؤتمر المصالحة الوطنية بمدينـة «الدوريت» الكينية فـي ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م، وهو ما أسـفر آنذاك عن توقيع اتفاق لوقف العداء بين الفرقاء الصوماليين، وكذا الإشـراف على صياغة دسـتور انتقالي في مايـو ٢٠٠٤م، والاتفاق على تشـكيل برلمان وحكومة، وتعيين عبدالله يوسف رئيسًا انتقاليًا للبلاد في أكتوبر ٢٠٠٤م، وكذا موقفها بمطالبة الأمم المتحدة للتدخل الدولي لتأمين الحكومة والبرلمان الانتقاليـين، وعملية انتقالهما من كينيا إلى العاصمة مقديشو في ذاك الوقت.[٤]

وبتقييم الدور الذي يمارسـه الإيجـاد في الأزمة يتضح أن الإيجاد كمنظمة إقليمية فرعية تسـعى إلى حـل - أو على أقل تقدير- إدارة واسـتيعاب الأزمة الصومالية في إطار إفريقي إفريقي، مستبعدة الأطر والمبـادرات العربية في هذا الصدد، وهو ما يُفهم في ضوء مواقف كينيا وإثيوبيا الموضح سلفًا.

٦- الاتحاد الإفريقي:

يتخذ الاتحـاد الإفريقي موقفًا مغايـرًا بدرجة أو بأخرى عـن مواقف كل مـن الأمم المتحدة من جهة والإيجاد من جهة أخرى، فالأخيرة تسعى للتورط بشكل مباشر في الأزمة عبر إرسال قوة عسكرية مشكَّلة من دول الجوار، ويُفهم ذلك في ضوء أجندة مصالح دول الجـوار في الصومال، في حـين يتخذ مجلس الأمن والأمم المتحدة من الإجـراءات ما يخدم تصوره تجاه الصومال، وذلك عبر تفويض الاتحاد الإفريقي بإرسال قوة حفظ سـلام إفريقية تحت غطاء الأمم المتحدة، ويفهم ذلك في ضوء عاملين أولهما خبرته السيئة في الصومال عام ١٩٩٢-١٩٩٤م، وثانيهما تنسيق الجهود الإفريقية الأممية بما يتسق مع مصالح القوى الكبرى والولايات المتحدة في المنطقة، ومنها مكافحة الإرهاب ومحاولات صعود الإسلام السياسـي.

---

(١) محمد عاشور، أحمد علي سالم (محرران)، دليل المنظمات الإفريقية الدولية، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي، ٢٠٠٦م)، ص١٥٢.

(2) http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-12-53704.htm) ١٠-٧-٢٠٠٩م.

(٣) سامي السيد، «موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال»، آفاق إفريقية، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٥، المجلد الثامن، صيف ٢٠٠٧م)، ص ١٢٩.

(٤) بدر حسـن شافعي، «الحرب في الصومال: من يملك مفاتيح الحل؟»، موقع الإسلام اليوم

http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-12-53704.htm ١٠-٧-٢٠٠٩م.

في حين يتخذ الاتحـــاد الإفريقي موقفًا مركبًا فهو يقـــف موقف الحريص على حل الأزمـــة الصومالية، وغيـــر الراغب في إمعان تورطه فيها، خشـــية زيادة أعبائه، وتحمله المزيد من تكاليفها، لذا فإن ما اتخذه من إجراءات فعلية يتسق مع هذا الموقف، فعلى الرغم من إرساله قوة سلام إفريقية، بناء على تفويض أممي تسمى بعثة الاتحاد الإفريقي لدعم السلم في الصومال «AIMSOM»[1]، إلا أنه في قمته الأخيرة المنعقدة في سرت الليبية لم يتطرق إلى تعزيز تلك القوات لمساندة حكومة شـــيخ شـــريف أحمد، والتـــي كان من المزمع زيادتها إلى ثمانية آلاف جندي، في حين اكتفت القمة بإدانـــة التمرد ودعم الحكومة في الصومال، والتأكيد على تقدير الجهود الأوغندية والإثيوبية للمشاركة في قوات البعثة، واتهمت إريتريا بدعم المتمردين، وتوجيه نـــداء إلى مجلس الأمن الدولـــي ليتخذ تدابير فورية بما فيها فرض منطقـــة للحظر الجوي، وغلق الموانئ البحريـــة، للحيلولة دون دخول عناصـــر أجنبية إلى الصومـــال، وطلبت أيضًا فـــرض عقوبات على جميع المتدخلين الأجانب -وخصوصًا إريتريا- الذين يقدمون دعمًا إلى المجموعات المسلحة.[2]

وممـــا يدعم كذلك صحة فرضيـــة اهتمام الاتحاد الإفريقي بالصومال عبر الإيجاد، تفويض وزير خارجية كينيا باعتباره الرئيـــس الحالي لمجلس وزراء الإيجاد للقيام بزيارات مكوكية لتنســـيق الجهود الإقليمية في دعم المصالحة الصومالية.[3]

وبتقييم دور الاتحاد الإفريقي تجاه الصومال يتضح أن الاتحاد الإفريقي لا يرغب في تحمل أعباء الأزمة الصوماليـــة بمفرده، أو حتـــى التكلفة الأكبر من تلك الأعباء، لذا فإنه وإن كان مفوَّضًا من قبل الأمم المتحدة للاضطلاع بدور في الأزمة إلا أنه يسعى إلى نقل هذا التفويض لمنظمة الإيجاد؛ لأنها باعتقاده الجهة المعنية أساسًا بالأزمة.

الأطراف الإقليمية العربية:

ارتكانًا لانتظام الصومال في دائرتين رئيستين هما: الدائـــرة الإفريقية والدائرة العربيـــة، فإن اضطلاع الفواعل العربية بدور في الأزمة الصومالية يعد مقبولاً، وهذا الدور العربي يُفهم في ضوء الارتباط التاريخي بين الصومال وامتداداتها العربية والإســـلامية، فقد بدأ الإسلام ينتشر في تلك المنطقة منذ ما قبل القرن التاســـع الميلادي؛ حيث قامت مملكة عفت الإسلامية في الجبال الشمالية من منطقة شوا، والتي لجأ أهلها إلى اليمن على إثر غزوة إثيوبية في القرن الرابع عشر، وما لبثوا أن عادوا ليؤســـوا مملكة عدل حول هرر، وفي القرن السادس عشـــر قام الإمام أحمد الأيسر بعدة غزوات ضد إثيوبيا مستفيدًا من دعم العثمانيين الذين كانوا ينافســـون البرتغاليين في السيطرة على البحر الأحمر، ثم توالى الاســـتعمار الغربي برتغاليًا ثم إنجليزيًا على الصومال إلى أن نالت استقلالها في ١٩٦٠م.[4]

بيـــد أن هذا الدور العربـــي يجد من التحديات ما يحـــول دون فاعليته، إما لإحجام الفواعل العربية عن تحمل تبعات الأزمة الصومالية، أو لاستبعاد الفواعل الإقليميـــة الإفريقية لأي محاولات عربية للاضطلاع بدورٍ في الأزمة.

بيـــد أن ذلك لا ينفي علـــى إطلاقه اضطلاع بعض الفواعل العربية ذات الصلة بدور ما في الأزمة، ومن تلك الفواعل ما يلي:

١- الجامعة العربية:

لـــا كانت الصومال أحد أعضـــاء الجامعة العربية،

(١) سامي السيد، «موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال»، آفاق إفريقية، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٥، المجلد الثامن، صيف ٢٠٠٧م)، ص١٣٥.

(٢) البيان الإماراتية، ٦ يوليو ٢٠٠٩م- ١٣ رجب ١٤٣٠هـ، العدد ١٠٦١٠.

(٣) سامي السيد، «موقف المنظمات الإقليمية من الصراع في الصومال»، آفاق إفريقية، (القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد ٢٥، المجلد الثامن، صيف ٢٠٠٧م)، ص١٣٤.

(٤) محمد عاشور مهدي، دليل الدول الإفريقية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٧م)، ص ١٣٠- ١٣١.

فإنه من المفهوم ضرورة اضطلاع الجامعة بدور فاعل في الأزمة الصومالية، بيد أن دور الجامعة في الأزمة الصومالية يقتصر على حدوده الدنيا، ولا يرتبط ضعف هذا الدور بخصوصية الحالة الصومالية بقدر ارتباطه بتواضع أداء منظومة الجامعة العربية في قضايا وطنها.

ويقتصر الأداء المتواضع للجامعة العربية في القضية الصومالية على مبادرة الأمين العام للجامعة لعقد اجتماع تنسيقي للمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالقضية الصومالية، وهي الأمم المتحدة، والجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة للتنسيق والتشاور فيما يخص دعم جهود المصالحة وتحقيق السلام في الصومال، وكذا الدعوة لعقد مؤتمر لإعادة إعمار الصومال ودعم جهود المصالحة[1]، ودعم المبادرات العربية المنفردة كالمبادرة المصرية، والمساعي الجيبوتية والسودانية[2]، وإعلانها عن مساندتها للحكومة الانتقالية برئاسة شريف شيخ أحمد المنبثقة عن اتفاق المصالحة الأخير[3]، والدعوة لإنشاء قوة بحرية عربية لتأمين المنطقة البحرية المقابلة للسواحل الصومالية، وهو ما لم يتحقق لاعتبارات الأعباء المالية. [4]

بتقييم دور الجامعة العربية في الأزمة الصومالية يتضح تواضعه، وإن كانت إمكانات تعظيم هذا الدور واردة عبر التنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي والمدخل الجيبوتي والسوداني.

وبتقييم دور الجامعة العربية في الأزمة الصومالية يتضح تواضعه، وإن كانت إمكانات تعظيم هذا الدور واردة عبر التنسيق مع منظمة المؤتمر الإسلامي والمدخل الجيبوتي والسوداني.

٢- مصر:

تعد منطقة القرن الإفريقي إحدى الدوائر الفرعية الرئيسة في السياسة الخارجية المصرية لعدة اعتبارات:

- أولها كون تلك المنطقة عربية إفريقية لوجود دولتين عربيتين بها هما جيبوتي والصومال؛ حيث يقعان على خط التماس مع إثيوبيا الدولة الإقليمية الكبرى في المنطقة.

- ثاني تلك الاعتبارات كون منطقة القرن الإفريقي تطل على منطقة بحرية حيوية ليست لمصر فقط بل وللعالم؛ حيث خطوط المواصلات البحرية عبر قناة السويس ومضيق باب المندب، وبالتالي انعكاس عدم الاستقرار في تلك المنطقة على أمن قناة السويس.

- ثالث تلك الاعتبارات كون تلك المنطقة تعد امتدادًا استراتيجيًا للأمن القومي المصري، خاصة في ظل ازدياد دور الفاعل الخارجي الغربي والإسرائيلي في تلك المنطقة.

- رابع تلك الاعتبارات كون تلك المنطقة تنطلق منها أعالي النيل، لذا فإنه من المفهوم قولاً والمقبول فعلاً اضطلاع مصر بدور استراتيجي في تلك المنطقة، وهو ما يصطدم بعقبات المحاولات الإفريقية الإقليمية لإقصاء مصر عن أيّ دور لها في الأزمة الصومالية، وبالتالي استنادها إلى استراتيجية رد الفعل في سياستها الخارجية، أو بعقبات الانسحاب المصري كفاعل رئيس في إفريقيا في ضوء تراجع الدور المصري الإقليمي بصفة عامة.

---

(١) جريدة الشرق الأوسط، ٩ رمضان ١٤٢٧ هـ - ٢ أكتوبر ٢٠٠٦م، العدد ١٠١٧٠: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=385466&issueno=10170 ٢٥-٧-٢٠٠٩م.

(٢) إذاعة راديو هولندا http://www.rnw.nl/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8 ٢٥-٧-٢٠٠٩م.

(٣) جريدة الرياض السعودية، ٦ صفر ١٤٣٠هـ - ١ فبراير٢٠٠٩م - العدد ١٤٨٣٢: http://www.alriyadh.com/2009/02/01/article406485.html

(٤) جريدة المصري اليوم، ٢٥-٧-٢٠٠٩م، العدد ١٨٦٨:

http://www.almasryonline.com/portal/page/portal/MasryPortal/ARTICLE_AR?itId=UG104696&pId=UG14&channelId=NE&pType=1 ٢٥-٧-٢٠٠٩م.

ومما يدعم صحة تلك الفرضية المبادرة المصرية عام ١٩٩٧م، والتي مثلت رد فعل لتشكيل إثيوبيا مجموعة زعماء الحرب الصوماليين المعروفين آنذاك باسم «مجموعة سودري» نسبة إلى مدينة سودري في إثيوبيا؛ بيد أن الأخيرة أصرَّت على الانفراد بزمام الأمور في الصومال؛ فأفشلت المبادرة المصرية في مهدها بالقاهرة، وذلك عبر السفيرة الإثيوبية في القاهرة في حينها، والتي أبلغت كل من العقيد عبدالله يوسف؛ واللواء آدم جبيو بالموقف الإثيوبي الرافض للدور المصري برمته، وضرورة المغادرة إلى أديس أبابا للقاء القادة الإثيوبيين هناك، وهو ما حدث بالفعل.

وكذا الموقف المصري من مبادرة عرتا الجيبوتية عام ٢٠٠٠م؛ حيث اتُّهِمت مصر بالضلوع في محاولة لإفشال المبادرة عن طريق حثّ زعماء الحرب بمقاطعة المفاوضات مما أثار حفيظة كثير من المواطنين الصوماليين، والذين خرجوا إلى الشوارع في مسيرات احتجاجية في كل من مقديشو وبلدوين، وقاموا بحرق العلم المصري، وهو ما ردَّت عليه الخارجية المصرية بإصدار بيان لتهدئة الأوضاع، ونفي ما أثير حولها من شكوك.(١)

وتسعى مصر عبر مبادرتها الأخيرة في عام ٢٠٠٩م لتقديم تصور للأزمة الصومالية بما لا يُقصي أحدًا من الدول الإفريقية الفاعلة في الأزمة؛ مما يسمح بقيام مصر بجهود المصالحة، وبالتالي ضرورة حضورها الفعال في مساراتها.(٢)

وتتضمن المبادرة المصرية عدة نقاط رئيسية: أهمها وقف الاقتتال والعنف في الصومال، وبدء مفاوضات بين الحكومة الصومالية والمعارضة في القاهرة، أو أي عاصمة يتم الاتفاق على اختيارها، مع وضع جدول زمني لخروج القوات الإفريقية من الصومال بشكل يتفق مع مدى التقدم الذي تحرزه المفاوضات، وتعرض عناصر المبادرة على وزير الخارجية الصومالي فيما ستنقل المبادرة إلى المعارضة الصومالية عبر دولة إريتريا، ومحاولة التنسيق المصري مع الدول المعنية بالملف الصومالي: إثيوبيا وإريتريا والسعودية وجيبوتي والولايات المتحدة الأمريكية.

بيد أن محاولات اضطلاع قطر بدور في الأزمة الصومالية عبر التواصل مع الداخل الصومالي من وجهتين هما: التواصل الإنساني عبر المساعدات والهلال الأحمر القطري، والتواصل السياسي عبر دعم أحد الفرقاء في مواجهة آخرين، يصطدم بطبيعة الاهتمام المصري بتلك المنطقة، والتي يتنازعها ابتداءً التنافس الإقليمي بين دول الجوار، وهذا الدور القطري ظهرت تجلياته في حضور قطر قمة الاتحاد الإفريقي الأخيرة بسرت الليبية، والتواصل القطري مع المعارضة الإسلامية عبر إريتريا، وهو ما انعكس بالسلب على علاقة قطر بالحكومة الصومالية وإثيوبيا ومصر والجامعة العربية.(٣)

وبتقييم الاستراتيجية المصرية وانطلاقًا من العرض السابق لتصورات التوجه المصري تجاه الصومال وتجليات هذا التصور يتضح ما يتسم به هذا الدور من تواضع لا يتناسب مع المكانة الإقليمية لمصر عربيًا وإفريقيًا؛ وذلك لاعتبارات داخلية متصلة بمصر وأدائها على المستوى الإقليمي، أو بالمعوقات الخارجية المتمثلة في محاولات إقصاء القوى الإقليمية لأي دور لمصر في الأزمة، وخاصة الدور الإثيوبي في هذا الصدد.

٣- اليمن:

ينطلق اهتمام اليمن المبكر بالصومال في ضوء اعتبارات الجوار الاستراتيجي ومبررات الجغرافيا

---

(١) محمد أحمد عبد الله، «المبادرة المصرية: ترف أم ضرورة؟»، شبكة الصومال اليوم، ١٤-٧-٢٠٠٩م:
http://somaliatodaynet.com/news/index.php?option=com_content&task=view&id=4221&Itemid=29

(٢) جريدة الشروق الجديد، ٢٣ يوليو ٢٠٠٩ م - ١ شعبان ١٤٣٠ هـ
http://www.shorouknews.com/ContentData.aspx?id=69914

(3) http://somaliatodaynet.com/news/index.p?option=com_content&task=view&id=4185&Itemid=60 10-7-2009.

السياسية، وما يرتبط به من محددات الأمن القومي اليمني؛ حيث تمثل الجار المقابل للصومال، وبالتالي فإن تبعات المعاناة الصومالية تمتد آثارها إلى اليمن بدرجة أو بأخرى، إما عبر تسلل الهجرة غير الشرعية الصومالية إلى اليمن، أو اللجوء الصومالي إليها، أو عبر الانعكاسات السلبية لعدم الاستقرار في الصومال على منطقة خليج عدن والتجارة والملاحة اليمنية.

وبالتالي فإنه من المفهوم نظريًا والمقبول عمليًا أن تسعى اليمن للاضطلاع بدور في الأزمة الصومالية منذ اندلاعها في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وقد تجلى هذا الدور في المعارضة غير العلنية لانفصال بعض أقاليم الصومال كبونت لاند في ١٩٩٨م، وكذا إطلاقها عدد من المبادرات للمصالحة الوطنية، وعقد اجتماعات للفصائل المتناحرة أهمها في عام ١٩٩٦م بالتنسيق مع إثيوبيا؛ وذلك لاعتقادها بعدم نجاح المبادرات المفتقدة للدعم الإثيوبي، أو بمعنى آخر حتى تتجنب السعي الإثيوبي لإفشال أيّ مبادرات خارج ولايتها.(١)

وأعقبتها مبادرة ١٩٩٧م للمصالحة بين حسين عيديد وعلي مهدي محمد في صنعاء، وأخرى في ١٩٩٨م للتمهيد لمؤتمر عرتا، وكذا محاولاتها للتحرك عبر آليات الوساطة العربية والإفريقية كدعوتها للوساطة بين الفرقاء قادت إلى عقد مباحثات الفرقاء في الخرطوم بمشاركة عربية وإفريقية انتهت في يونيو ٢٠٠٦م بالتوصل لاتفاق الاعتراف المتبادل ووقف الأعمال العدائية، وكذا الاستضافة المباشرة للمباحثات بين رئيس البرلمان شيخ ادن وشريف شيخ أحمد الرئيس التنفيذي للمحاكم في أعقاب التدخل العسكري الإثيوبي الأخير.

وبتقييم الاستراتيجية اليمنية ودورها يتضح أهمية الدور اليمني في التقريب بين الفصائل في ظل علاقتها الوثيقة بإثيوبيا، بيد أن هذا الدور يواجه بعض التحديات في ظل توتر علاقة اليمن بإريتريا التي تلعب دورًا فاعلاً في الأزمة، سواء لإنجاح أو إفشال أي مفاوضات عبر استقطاب بعض الفصائل إلى أسمرة كما سبق ذكره.(٢)

ثانيًا: «الفاعل الخارجي ومآلات الأزمة الصومالية»

انتهاءً بتعدد الفواعل الخارجية المتورطة في الأزمة الصومالية، وارتكانًا لتعقد معطيات الحالة الصومالية، واتساقًا مع تفاعل هذه المعطيات مع تلك الفواعل الداخلية والخارجية مما ينعكس على تسارع المتغيرات على أرض الواقع، واستنادًا لكل ما سبق فإن احتمالات اضطلاع فاعل خارجي بالإدارة المنفردة والقيام بدور وحيد أو رئيس في الأزمة الصومالية لا يستقيم مع طبيعة الحالة، وتجد هذه الفرضية مردّها في استقواء الفرقاء المحليين بدول متعارضة المصالح، سواء بين هذه الدول وبعضها البعض، أو بينها وبين الصومال.

وبالتالي فإنه يمكن صياغة ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمبادرات مقترحة:

السيناريو الأول: مبادرة محلية: وتدور حول منع تدخل أيّ أطراف إقليمية عربية أو إفريقية أو عالمية، وإنما دعم الصومال عبر الامتناع عن التدخل في شئونه من أيّ طرف وترك الصومال للصوماليين، مع الحرص الدولي والإقليمي على عدم تزويد الفرقاء المتنازعين بالسلاح، دون إغفال الدور الخارجي في الجانب الإنساني فقط.

السيناريو الثاني: مبادرة أممية: لكون أيّ مبادرة مستقرة ومستمرة للمصالحة الوطنية لا تستقيم بغير ما يلي:

(١) بدر حسن شافعي، «الموقف الإقليمي من الأزمة الصومالية»، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٢) بدر حسن شافعي، «الموقف الإقليمي من الأزمة الصومالية»، مرجع سابق، ص ١١٥.

١- أن تتم المصالحة في إطار أممي، وليس في إطار إقليمي، وبعيدًا عن مجلس الأمن كمهندس لها؛ تجنبًا لانفراد القوى الكبرى ذات المصلحة بعرقلتها، وإنما يقتصر دورها في الإشراف على تنفيذها.

٢- أن هذا الإطار الأممي لا ينفي ضرورة التنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية كمنظمة الإيجاد، والجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي، والمؤتمر الإسلامي؛ وذلك لتنسيق الجهود والموارد المالية لتنفيذ المبادرة، وكذا الاستفادة من خبرات تلك المنظمات الإقليمية السابقة في تحولات الأزمة الصومالية.

٣- عدم انفراد الدول الإفريقية بجهود التنسيق بين الفصائل، وإنما تُعقد جهود المصالحة في دولة محايدة تحت إشراف أممي، تجنبًا لمحاولات الأطراف الإقليمية استقطاب بعض الفرقاء كورقة ضاغطة في مواجهة آخرين.

٤- تحديد جدول زمني مرحلي محدد للمبادرة المقترحة، يوفر لها الدعم المادي اللازم لتنفيذها من مانحين دوليين تحت إشراف أممي.

٥- ضرورة عدم إغفال البعد الإنساني والاجتماعي الصومالي في الجهود الساعية لتلك المبادرة المقترحة، وألا تقتصر على الجوانب السياسية والأمنية فقط.

إن التماس الطريق لحل الأزمة الصومالية لا يستقيم بدون حرص أممي جليّ على حلها، ودعم إسلامي عربي إفريقي، والتزام محلي، يتجلى في خطوات عملية على الأرض الصومالية.

٦- توفير قوة أممية دولية متعددة الجنسيات من دول غير إقليمية لحماية الحدود الصومالية البحرية والبرية، ليس من القرصنة البحرية فقط، وإنما لحمايتها من تهريب الأسلحة للفصائل الصومالية أيضًا.

السيناريو الثالث: مبادرة إقليمية إسلامية عربية إفريقية: وذلك في إطار إقليمي، بشرط التنسيق العربي الإفريقي، والذي قد يستند فيه الطرف العربي والإسلامي إلى الترغيب والتعاون مع الدول الإفريقية، وخاصة إثيوبيا.

خلاصة القول: إن التماس الطريق لحل الأزمة الصومالية لا يستقيم بدون حرص أممي جليّ على حلها، ودعم إسلامي عربي إفريقي، والتزام محلي، يتجلى في خطوات عملية على الأرض الصومالية.

معلومات إضافية

القوات الإفريقية في الصومال:

في السادس من مارس/آذار ٢٠٠٧م وصلت طلائع القوات الإفريقية إلى مطار مقديشو؛ تنفيذًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٤٤، الذي خوَّل الاتحاد الإفريقي صلاحية إرسال قوات إفريقية إلى الصومال.

وكان قرار إرسال قوات إفريقية إلى الصومال قد صدر في بدايته من منظمة الإيجاد الإقليمية التي تضم كلاً من الدول المجاورة للصومال، إضافة إلى إريتريا والسودان وأوغندا، وكما كانت إثيوبيا صاحبة التأثير الأكبر في صدور هذا القرار، فقد سعت بقوة لاستصدار قرار دولي لنشر هذه القوات، خاصة بعد استيلاء المحاكم الإسلامية على معظم المناطق الجنوبية في الصومال، وخشية أديس أبابا من انتشار نفوذ المحاكم الإسلامية في مناطق أوسع من الصومال.

الدور الإثيوبي في نشر القوات الإفريقية بالصومال:

- بذلت إثيوبيا جهودًا دبلوماسية مضنية في هذا الخصوص، وأرسل رئيس الوزراء الإثيوبي رسائل وبعثات دبلوماسية إلى نظرائه في إفريقيا، كما قام وزير الخارجية الإثيوبي برحلات مكوكية إلى معظم العواصم العربية، لتسويق إرسال قوات دولية إلى الصومال.

- استضافت أديس أبابا اجتماعًا لتجمع صنعاء في الثامن عشر من يناير ٢٠٠٧م بعد اجتياحها للصومال، وتناول الاجتماع ملف إرسال قوات أجنبية إلى الصومال، ثم التأم بعد هذا التاريخ بأسبوع تقريبًا في مدينة سرت بليبيا اجتماع للاتحاد الإفريقي، وكان موضوع القوات الأجنبية من الأجندات التي تطرَّق إليها.

- في الثاني عشر من فبراير ٢٠٠٧م انعقد في أديس أبابا اجتماع لمجلس الأمن الإفريقي، وقرر فيه إرسال قوة إفريقية قوامها ثمانية آلاف جندي إلى الصومال، واستثنى القرار دول الجوار من المشاركة في هذه القوة.

- صادق مجلس الأمن في الأمم المتحدة على قرار الاتحاد الإفريقي، وأصدر في ذلك قرارًا حمل الرقم ١٧٤٤، وخوَّل القرارُ الاتحادَ الإفريقي صلاحية إرسال قوات إفريقية إلى الصومال، في مهمة حدَّدها بستة أشهر. كما سمح القرار للقوات الإفريقية باستخدام كافة الوسائل بما في ذلك القوة.

وصلت طلائع القوة الإفريقية إلى مطار مقديشو بالفعل في السادس من مارس ٢٠٠٧م أي بعد قرار مجلس الأمن بأقل من أربعة أسابيع.

حجم القوات وتمويلها:

- تقدر القوات الإفريقية الموجودة في مقديشو اليوم بحوالي خمسة آلاف جندي أغلبهم من أوغندا، والباقي من بوروندي. وكانت دول مثل نيجيريا وغانا وملاوي قد وعدت بإرسال جنود إلى الصومال لتنضم إلى قوات الاتحاد الإفريقي، لكنها لم تفعل ذلك بعدُ.

- اعتمد مجلس الأمن ميزانية قدرها ٣٣٥ مليون دولار لتمويل القوات الإفريقية في سنة واحدة، ونص على ذلك في قراره ١٧٢٥، وأكد سفير الولايات المتحدة الأمريكية في كينيا في تصريح له بتاريخ ٢٦ مارس/آذار

٢٠٠٩م أن قوات حفظ السلام الإفريقية في الصومال تتلقى دعمها من أمريكا والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى دول أخرى لم يسمِّها، مما يعني أن خدمة القوات الإفريقية مدفوعة الأجر، ولا تعاني من صعوبات مالية.

الأهداف المعلنة لنشر القوات الإفريقية في الصومال:

بحسب تصريحات المسئولين في الاتحاد الإفريقي وآخرين دوليين فإن أهداف القوات الإفريقية تنحصر في حماية مقرات الحكومة الانتقالية، والدفاع عنها إذا لزم الأمر.

وفي ٢٤ مارس ٢٠٠٩م أكد مندوب الاتحاد الإفريقي لشئون الصومال في تصريح له أن القوات الإفريقية في الصومال ستعمل على مقاومة ما سماها هجمات حركة الشباب.

ويشكك المراقبون والمحللون في هذه الأهداف المعلنة للقوة الإفريقية، مشيرين إلى أن الهدف الرئيس لهذه القوات لا يعدو أن يكون منع الإسلاميين من السيطرة على العاصمة، والانتشار منها إلى باقي المناطق الأخرى. وتعليل ذلك أن اقتراح تشكيل هذه القوة كان قبل سيطرة المحاكم الإسلامية على مناطق الجنوب، كما لم يكن للحكومة الانتقالية وجود في هذه الفترة في مقديشو، ولم تكن لها فيها مراكز تحتاج إلى حماية. كما لم يكن لحركة الشباب وجود يستدعي التصدي له.

القوات الإفريقية على أرض الواقع:

لم تحظَ القوات الإفريقية بترحيب من المجتمع الصومالي، بل استقبلها الجميع بعين الريبة، لاسيما أن مجيئها قد تزامن مع وجود القوات الإثيوبية في البلد، واعتبر الكثيرون أنها قوة احتلال. وندَّد زعماء عشائر هوية بالقوات الإفريقية أكثر من مرة، ووصفوهم بأنهم قتلة.

كما دعت هيئة علماء الصومال في بيان لها إلى إخراج القوات الإفريقية من الصومال في ظرف زمني أقصاه ١٢٠ يومًا، بناء على أنها لم تأتِ برضا الشعب الصومالي، وأن وجودها مخالف للشريعة، ومنافٍ لمصلحة البلد وأهله، كما جاء في بيان الهيئة.

وبعد أكثر من عامين من الوجود في الأراضي الصومالية يمكن إبراز بعض مظاهر فشل هذه القوات فيما يلي:

١- فشلت هذه القوات في تحقيق ما جعلته شعارًا لحملتها وهو حفظ السلام، فلم تتمكن من تأمين حي واحد من أحياء مقديشو، بل لم تتمكن من تأمين جنودها حتى في مقراتهم.

٢- فشلت في تأمين الحماية اللازمة للحكومة الانتقالية، وخسرت الحكومة الانتقالية مواقع كثيرة بما في ذلك أحياء من مقديشو، وقصرت جهودها على حراسة الميناء والمطار، بالإضافة إلى القصر الرئاسي والطرق المؤدية إلى هذه الأماكن، علمًا بأن المطار والميناء يعتبران شريان الحياة لوجود هذه القوات.

٣- فشلت في القضاء على فصائل المقاومة المعارضة للحكومة، التي قيل: إن هذه القوات ستتصدى لهجماتها، بل تمكنت تلك الفصائل من الاستيلاء على معظم المناطق الجنوبية، كما تمكنت من محاصرة الحكومة الانتقالية في أحياء من العاصمة مقديشو.

٤- حصـــدت آلتها الحربية أعدادًا هائلة من القتلى والجرحى من المدنيين العُزَّل، واكتظت بهم مستشـفيات مقديشو، التي تعاني أصلاً من الازدحام، مع قلة الخدمات والإمكانات الطبية.

٥- خلَّفت مدافعها وصواريخها دمارًا هائلاً في الأحياء السكنية في العاصمة، وهدمت بيوتًا كثيرة على رءوس أصحابها، كما هدمت كثيرًا من البنية التحتية التي نجت من دمار الحرب الأهلية، وزرعت خرابًا سيشـهد عليه التاريخ ما بقي في الأرض إنسان.

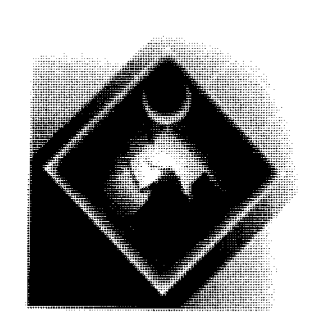
٦- أدى قصفها الوحشي لكثير من الأحياء إلى تهجير أكثر من ٢٠٠ ألف من المدنيين بحسب مصادر في الأمم المتحدة.

٧- أصبحـت هذه القوات عقبة في طريـق المصالحة الصومالية، بحيث حالت دون تلاقي الفرقاء؛ لأن بعض فصائل المقاومة المعارضة للحكومة اشترط إخراجها من البلد للجلوس مع الحكومة الانتقالية على مائدة الحوار، واســتحال تنفيذ هذا الشرط على الحكومة الانتقالية، مما عقَّد من مهمة الوسطاء الذين اجتهدوا للتقريب بين الحكومة وبين المعارضة، مثل هيئة علماء الصومال.

المصدر:

حسـن محمد إبراهيم، القـوات الإفريقية فـي الصومال.. حلّ أم تـأزيم؟، الجزيرة نـت، ٢٠٠٩/٧/٢٧م (بتصرف).





الأزمات اليمنية وأثرها على واقع ومستقبل الدولة

د. عبد الله الفقيه

أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء

ملخص الدراسة

تواجه الجمهورية اليمنية أزمات سياسية وأمنية واقتصادية عديدة متزامنة، أبرزها: التمرد الحوثي في الشمال، والذي بدأ في عام ٢٠٠٤م، وما زال مستمرًا حتى اليوم، رغم الحروب الست التي شنتها الدولة. والحراك الواسع في المحافظات الجنوبية والشرقية من البلاد، والذي بدأ حقوقيًا في عام ٢٠٠٧م، ثم ما لبث أن تحول إلى حركة انفصالية.

كما تنامى خطر الجماعات «الإرهابية» التي تحاول الاستفادة من الأزمات القائمة، وتحويل اليمن إلى ملجأ آمن للتجنيد والتدريب والتخطيط للعمليات «الإرهابية» داخل اليمن وخارجه.

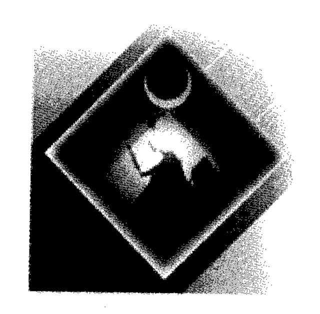
وازدحام السواحل اليمنية بالقراصنة الصوماليين، وبالأساطيل الدولية التي هبّت لمحاربتهم، مع ما يتركه ذلك من آثار سلبية على التجارة والنشاط الاقتصادي.

والأزمة الاقتصادية الخانقة الناتجة عن تراجع كميات الإنتاج، وتدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، والتي تشكّل -بما تتركه من آثار سلبية على فرص العمل والتعليم، والتحرر من الفقر- بيئةً تُفرز المزيد من الأزمات والتحديات.

ويمكن إرجاع أزمات اليمن المتعددة والمتزامنة إلى الطريقة التي تكوّنت وتشكلت بها الدولة، سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة لقيام الوحدة، وإلى أنماط الصراع السياسي بين الجماعات المختلفة وطرق إدارة ذلك الصراع.

وتتطلب عملية إخراج اليمن من أزماته -التي لم تعد تهدّد أمن الدولة اليمنية وقدرتها على الاستمرار فقط، ولكنها تهدد أيضًا أمن الدول المجاورة والمجتمع الدولي ككل؛ بحكم الموقع والامتداد الجغرافي- دورًا إقليميًا ودوليًا قويًا يضغط ويشجّع، ويقدّم الحوافز للقوى اليمنية، وخصوصًا تلك التي في السلطة، بما يكفل دفعها للقبول بالحوار، وتقديم التنازلات لحل الخلافات السياسية سلميًا.





الأزمات اليمنية وأثرها على واقع ومستقبل الدولة

د. عبد الله الفقيه

أستاذ العلوم السياسية في جامعة صنعاء

مقدمة:

تخوض القوات الحكومية اليمنية في أقصى الشمال الغربي من البلاد، وعلى الحدود مع السعودية، منذ عام ٢٠٠٤م - وإن على نحو متقطع - حربًا شرسة مع ما بات يُعرف بـ«التمرد الحوثي». أما في المحافظات الجنوبية والشرقية، والتي كانت تشكل قبل عام ١٩٩٠م ما كان يُعرف بـ«جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، فتواجه الحكومة حركة احتجاجية واسعة، بدأت حقوقية مطلبية في منتصف ٢٠٠٧م، ثم سرعان ما بدأت تطالب بفك الارتباط بين الشمال والجنوب، أي العودة إلى التشطير.

وبينما تتعرض قبضة الدولة للإضعاف في مناطق الحراك تتعمق ظاهرة غياب الدولة في المناطق الشرقية، وخصوصًا في محافظات الجوف ومأرب الحدودية، وهو ما يجعل معظم أراضي البلاد بؤرة استقطاب لعناصر القاعدة، وخصوصًا تلك التي تنزح من المملكة العربية السعودية، وباكستان وأفغانستان والصومال.

وتترك ظاهرة القرصنة في خليج عدن، وما يصاحبها من وجود للقوات الدولية آثارها السلبية الواضحة على الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد. وتؤدي الأوضاع الاقتصادية الصعبة بدورها إلى تحويل اليمن إلى بيئة خصبة لنمو الأزمات والتحديات بأشكالها المختلفة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

١- التعريف بالأزمات اليمنية الخمس المشار إليها.

٢- تحليل أثر تلك الأزمات على حاضر ومستقبل الدولة اليمنية.

٣- مناقشة الحلول المطلوبة والممكنة.

وحيث إن الأزمات التي يتم مناقشتها هنا تتصف بالكلية، أي تتعلق بمستوى الدولة والمجتمع، والامتداد الزماني، أي تشمل الماضي والحاضر والمستقبل، وتتصف بالتنوع؛ حيث تشمل جوانب سياسية وأمنية، واقتصادية واجتماعية وثقافية، فإن الباحث يوظف نسقًا منهجيًا يستفيد من العديد من مداخل التحليل المتبعة في الدراسات الاجتماعية بشكل عام، والسياسية بشكل خاص، ويعطي أهمية كبيرة في استقراء واستنباط حجم وعمق الأزمات الحالية، وتقييم آثارها، والتنبوء بمسارات تطور الأحداث، والتجارب والتفاعلات، والتراكمات التاريخية

والثقافية، والاختيارات المختلفة التي يقوم بها الأفراد والجماعات والسياقات الإقليمية والدولية.(١)

ويستفيد الباحث على نحو خاص من المدخل التاريخي في التحليل السياسي الذي ينظر إلى الأحداث والأزمات المعاصرة على أنها إلى حدٍّ ما حصيلة للتطورات والتراكمات والتجارب التاريخية، ومن مدخل الفاعل العاقل الذي يعطي أهمية في شرح وتفسير الظواهر لتفاعلات الأفراد والجماعات والدول، وللخيارات التي تفرزها تلك التفاعلات.(٢)

وتتكون الدراسة من جزئيتين:

الأولى تتصل بمناقشة كل أزمة من الأزمات الخمس القائمة من حيث الأسباب، وتوقيت الظهور ودلالاته، والسياقات الإقليمية والدولية، ودور الخارج، وطرق تعاطي النظام الحاكم مع الأزمة، واحتمالات التطور المستقبلية، وغيرها من الجوانب.

أما الجزئية الثانية، فتركز على تأثير تلك الأزمات على مستقبل الدولة والمحيط الإقليمي، وعلى الحلول التي يمكن تبنيها لاحتواء الأزمات القائمة.

(١) حول المنهج التاريخي، انظر على سبيل المثال: د. ربحي مصطفى عليان، ود. عثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص٣٧-٤١. ود. عقيل حسين عقيل، فلسفة مناهج البحث العلمي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩، ص٥٣-٧٣. ود. عبد الفتاح محمد العيساوي، ود. عبد الرحمن محمد العيسوي، مناهج البحث العلمي في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، مصر: دار الراتب الاجتماعية، ١٩٩٧م، ص٢٤١-٢٤٦.

(٢) حول منهج الفاعل العاقل، انظر على سبيل المثال:
Donald P. Green، and Ian Shapiro، Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Applications in Political Science، New Haven: Yale University Press، 1994; James D. Morrow، Game Theory for Political Scientists، Princeton، N.J.: Princeton University Press، 1994; Kristen Renwick Monroe، "The Theory of Rational Action: What is it? How Useful is it for Political Science?" In William Crotty، ed، Political Science Looking to the Future، Vol. 1، Evanston، IL: Northwestern University Press، 1991; George Tsebelis، Nested Games: Rational Choice in Politics،Berkeley: University of California Press، 1990

أولاً: الأزمات القائمة:

تتعدد الأزمات التي تواجهها الجمهورية اليمنية، وهي على وشك إكمال العقد الثاني من عمرها، وسيتم التركيز هنا على خمس أزمات يعتبر الباحث أنها الأوسع والأعمق، والأكثر آنية وتهديدًا للدولة والمجتمع وللاستقرار، والأمن القومي والإقليمي والدولي، وهي: التمرد الحوثي، الحراك الجنوبي، «الإرهاب»، القرصنة، والوضع الاقتصادي.

١- التمرد الحوثي:

بدأ في صيف عام ٢٠٠٤م الصراع المسلح بين ما يعرف اليوم بـ«الحوثيون» نسبة إلى حسين بدر الدين الحوثي، الزعيم الروحي لما كان يُعرف بتيار «الشباب المؤمن» من جهة، والقوات الحكومية من جهة أخرى.

وقد خاض الطرفان حتى اليوم ست حروب دون أن تتمكن القوات الحكومية من حسم التمرد عسكريًا، كما تَعِدُ مع بداية كل جولة، ويمكن إرجاع أسباب الصراع بين الطرفين إلى مجموعتين من الأسباب: تلك القريبة المباشرة المتصلة باندلاع أول جولة من جولات الصراع؛ وتلك البعيدة غير المباشرة المتصلة بالصراع التاريخي بين الجماعات الإثنية، أي الجماعات التي تختلف عن بعضها ثقافيًا، أو عرقيًا، أو قبليًا، أو دينيًا، أو غير ذلك.

بالنسبة للأسباب البعيدة للصراع، فقد اتصفت بنية المجتمع التقليدي في اليمن بالهرمية الشديدة، وتحددت مكانة كل جماعة على السلم الاجتماعي، ودورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وفق معايير وراثية. ولم تسمح القواعد المنظِّمة، وخصوصًا تلك المتعلقة بالتزاوج بين الجماعات المختلفة، بأي حراك اجتماعي.(٣)

(3) On this point، see: World Bank، Republic of Yemen; Country Social Analysis، Report No.: 34008-YE، January 2006، 12

واحتل السادة الزيود، ويُعرفون أيضًا بالهاشميين أو آل البيت -الذين يرجع نسبهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طريق الحسن والحسين أبناء الإمام علي من زوجته فاطمة بنت الرسول- أعلى مرتبة في الهرم الاجتماعي، واحتكروا بموجب مبدأ «الإمامة في البطنين» أي في أحفاد الحسن والحسين الذي يؤمن به أتباع المذهب الزيدي، حق تولي الإمامة، وحق الخروج على الإمام الظالم.[1]

وتعرَّض نظام الإمامة في شمال اليمن في النصف الأول من القرن العشرين للكثير من الضغوط الداخلية والخارجية الناتجة عن التحولات الإقليمية والدولية، إلا أن الأئمة من بيت حميد الدين فشلوا في التكيف مع التحولات من حولهم، واستمروا في سياسات الجمود والانغلاق على العالم، ورفض كل نوع من أنواع التغيير، وهو ما أدى في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وبدعم من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، إلى الإطاحة بالإمامة على يد مجموعة من ضباط الجيش، وإعلان قيام «الجمهورية العربية اليمنية».

وشهد شمال اليمن بعد ذلك ولمدة ثمانية أعوام حربا أهلية بين طرفين رئيسين:

- **الملكيون**: أي الهاشميون والقبائل التي تشيعت لهم، وقد سعوا بدعم من المملكة العربية السعودية، وبعض الدول العربية الأخرى، وبعض القوى الغربية إلى إعادة الملكية.

- **والجمهوريون**: أي مناصرو النظام الجمهوري، والذين سعوا وبدعم عسكري كبير من مصر والاتحاد السوفييتي السابق، وبعض الدول العربية، لتثبيت النظام الجديد. وتمكن شيوخ القبائل الجمهوريين -بعد خروج المصريين من اليمن إثر نكسة ١٩٦٧م، وفي ظل عجز الملكيين عن إسقاط النظام الجمهوري عسكريًا- من إقناع السعودية والدول الأخرى بأن النظام الجديد لا يمثل خطرًا على أحد، لتنتهي الحرب بين الطرفين باتفاق سياسي قَبِل بموجبه الملكيون على مضض بالنظام الجديد، وقَبِل الجمهوريون بإشراك الملكيين في السلطة.[2]

تبلور داخل النظام الجمهوري -وإن بشكل صامت- صراع سياسي بين قوتين: «شيوخ القبائل» الشمالية الذين أصبحوا القوة التي تجلس خلف المقود، حتى وإن لم يتولوا المناصب الرئيسية. و«الهاشميون» الذين فقدوا مقعد القيادة، وإن ظلوا يجلسون إلى جوار السائق.

ويمكن القول بأنه قد تبلور داخل النظام الجمهوري -وإن بشكل صامت- صراع سياسي بين قوتين: «شيوخ القبائل» الشمالية الذين أصبحوا القوة التي تجلس خلف المقود، حتى وإن لم يتولوا المناصب الرئيسة. و«الهاشميون» الذين فقدوا مقعد القيادة، وإن ظلوا يجلسون إلى جوار السائق.

ورغم أن الجماعتين تنتميان إلى نفس المذهب، وهو المذهب الزيدي[3]، إلا أن الصراع بينهما سرعان ما اكتسب بُعدًا دينيًا. فقد رأت «الزيدية القبلية» التي انتقلت إليها السلطة في مبدأ «الإمامة في البطنين» -الذي يؤمن به أتباع الزيدية- عامل تهديد لبقائها في السلطة، ونظرت إلى «الهاشميين» على أنهم قوة سياسية صاحبة ثأر، وتسعى من خلال توظيف تعاليم المذهب الزيدي إلى استعادة السلطة.

وسعت الحكومات المتعاقبة في شمال اليمن خلال

(١) د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، العصبية القبلية من المنظور الإسلامي، ٢٠٠٦م ، ص٦٦.

(٢) حول الثورة اليمنية والصراعات التي شهدها عقد الستينيات، انظر على سبيل المثال : د. سعيد حميد الغليسي، ثورة سبتمبر اليمنية: قادتها وصراعاتها الداخلية والخارجية ١٩٦٢-١٩٧٠. ومذكرات الشيخ عبد الله الأحمر: قضايا ومواقف، صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م، ص٧٣-١٩٣. وسنان أبو لحوم، اليمن: حقائق ووثائق عشتها، الجزء الثاني، صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، ٢٠٠٢م. وجولوفكايا إيليناك، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢-١٩٨٥م، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٤م؛ أحمد يوسف أحمد، الدور المصري في اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧م)، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١م.

(٣) الزيدية فرقة من فرق الشيعة تنتسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٦٩٨-٧٤٠م)، وتقترب في تعاليمها من السنة، وهي من أقرب فرق الشيعة لأهل السنة.

الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠م) إلى إضعاف المذهب الزيدي بطرق مختلفة أهمها: تبني مناهج دراسية تُغلِّب تعاليم المذهب السني، والسماح -في إطار سياسات الاحتواء للشيوعية في جنوب اليمن- بقيام نظام تعليمي سني عرف بـ«المعاهد العلمية».

ومع أن مدينة صعدة -التي تعتبر بمثابة كرسي الزيدية في اليمن- قد مثَّلت معقلاً للملكيين خلال حروب الستينيات ولم تكن بحكم موقعها الجغرافي تشكل جبهة مواجهة مع الشيوعية في الجنوب، إلا أن الحكومات الجمهورية عملت على دعم قيام المعاهد السنية فيها.

أما الهاشميون والمؤيدون لهم، فإنهم وإن قبلوا الهزيمة السياسية على مضض، فقد ظلوا يقاومون ما رأوا فيه محاولة لطمس المذهب الزيدي بدوافع سياسية، سواء من خلال التعليم غير الرسمي، أو من خلال جهود مراجع الزيدية، وأبرزهم بدر الدين الحوثي ومجد الدين المؤيدي.

إذا كان الصراع بين الهاشميين والقبائل قد استمر خلال المرحلة السابقة على قيام الوحدة محكومًا بحدود معينة تحظى باحترام الطرفين، فإن قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وتبني نظام سياسي تعددي، وإن كان ذلك التبني قد ظل نظريًا إلى حد كبير، قد أوجدت بيئة جديدة.

وإذا كان الصراع بين الهاشميين والقبائل قد استمر خلال المرحلة السابقة على قيام الوحدة محكومًا بحدود معينة تحظى باحترام الطرفين، فإن قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وتبنيها لنظام سياسي تعددي -وإن كان ذلك التبني قد ظل نظريًا إلى حد كبير- قد أوجدت بيئة جديدة. ففي حين كانت نسبة الزيدية إلى سكان الشمال في حدود الـ٤٠٪ قبل الوحدة، فإن نسبة سكان البلاد من السُّنّة قد ارتفع إلى حوالي ٧٥٪ في حين تراجع الحجم السكاني للزيدية إلى حوالي ٢٥٪. وفي حين ضم حزب المؤتمر الشعبي العام في مرحلة ما قبل الوحدة كافة القوى السياسية في الشمال، فإن إقرار التعددية السياسية قد جعل الكثير من تلك القوى تستقيل عن المؤتمر، وتعيد تنظيم نفسها كأحزاب مستقلة.

وكان حزب التجمع اليمني للإصلاح، ذو التوجه السني والمسيطر على نظام تعليمي شبه رسمي يسمى بـ«المعاهد العلمية» أبرز القوى الجديدة التي ظهرت خلال تلك المرحلة. وقد تكوَّن الإصلاح من جماعة الإخوان المسلمين، وبعض شيوخ القبائل، ورجال الأعمال.

وفي خطوة لا تخلو من دلالة تم إسناد رئاسة حزب الإصلاح إلى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد، والذي لعب هو وقبيلته دورًا جوهريًا في الدفاع عن النظام الجمهوري.

وفي الوقت الذي شعرت فيه الزيدية الهاشمية بتهديد كبير في ظل التطورات الجديدة -وخصوصًا في ظل الاصطفاف الجديد للزيدية القبلية- عملت بدورها على التقارب مع الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان حاكمًا للجنوب قبل الوحدة، وذلك في محاولة للاستفادة من التاريخ العدائي بين حزبي الإصلاح والاشتراكي.

وعملت الزيدية الهاشمية على تأسيس حزب «الحق» في عام ١٩٩١م، والذي لم توافق السلطة على تأسيسه إلا بعد إصدار عدد من علماء الزيدية لبيان تخلوا فيه -بلغة قابلة للتأويل- عن مبدأ «الإمامة في البطنين».

وإذا كان حزب الإصلاح قد حقّق نجاحًا كبيرًا في انتخابات عام ١٩٩٣م؛ بفضل قاعدة الأعضاء الذين جندتهم المعاهد العلمية التي يسيطر عليها، وبفضل الدعم الرسمي كذلك، فقد واجه حزب الحق العديد من الصعوبات؛ بسبب وجود أحزاب زيدية أخرى منافسة له، ومضايقات السلطة، وتفضيل الكثير من رموز الزيدية الهاشمية العمل من خلال حزب المؤتمر الشعبي العام.

وحصل حزب الحق في تلك الانتخابات على مقعدين في مجلس النواب الذي يتكون من (٣٠١)

مقعد، وعلى نسبة ٠,٨٪ أي أقل من واحد في المائة من الأصوات.(١)

وكان كلا الفائزين عن حزب الحق من محافظة صعدة، واسم الأول حسين بدر الدين الحوثي، والثاني عبد الله عيظة الرزامي، وهما نفس الشخصين اللذين قادا التمرد في صعدة عند بدايته في عام ٢٠٠٤م.(٢)

واشتدت المضايقات ضد الزيدية الهاشمية أثناء وبعد حرب عام ١٩٩٤م التي هُزم فيها الاشتراكيون؛ وذلك بسبب قربها منهم. وتراجعت أصوات حزب الحق في انتخابات ١٩٩٧م البرلمانية إلى ٠,٢٪، أي حوالي ربع الأصوات التي حصل عليها في انتخابات ١٩٩٣م. ولم يحصل على أي مقعد في البرلمان.(٣)

وتغير الوضع بعد انتخابات عام ٢٠٠٧م البرلمانية؛ فقد برز حزب الإصلاح المحسوب حينها على السعودية في المرحلة التالية لحرب عام ١٩٩٤م كمنافس قوي على السلطة، واتسم التحالف بينهما بخلافات شديدة انتهت بخروج الإصلاح من الحكومة الائتلافية عقب الانتخابات البرلمانية التي جرت عام ١٩٩٧م.

وفي ظل الخلافات السعودية اليمنية حول الحدود والشكوك بوجود دعم سعودي للإصلاح ضد السلطة، وانتفاء الحاجة لدور الإصلاح بعد انتهاء الحرب الباردة وهزيمة الاشتراكيين في عام ١٩٩٤م، وفي ظل ظهور توجه قوي لتركيز السلطة والثروة في أسرة الرئيس علي عبد الله صالح، والعمل على نقلها من جيل إلى آخر، ربما برزت الزيدية الهاشمية كحليف مهم للسلطة يمكن استخدامه في مواجهة المنافسين من شيوخ حاشد وحزب الإصلاح ذو التوجه السني، وكذلك بعض الأسر الهاشمية.

وتم إسناد منصب وزير الأوقاف في الحكومة التي شُكلت في أعقاب انتخابات عام ١٩٩٧م البرلمانية إلى الأمين العام لحزب الحق، رغم أن حزبه لم يحصل على أي مقعد نيابي، وبدأت السلطة بتشجيع ودعم «الشباب المؤمن» الذي تأسس، بالتزامن مع تأسيس حزب الحق، كمنتدى يعمل على تنظيم الدورات الصيفية في الأمور الدينية والفقهية، وربما كان الهدف منه منذ البداية إيجاد آلية قوية للتجنيد والتنشئة السياسية مشابهة لتلك التي يسيطر عليها الإصلاح.

وقد تولى حسين الحوثي -الذي تخلى عن مقعده البرلماني لأخيه، الذي ترشح في انتخابات ١٩٩٧م باسم المؤتمر الشعبي العام- مسئولية الأشراف على الشباب المؤمن. وفي حين سعت السلطة إلى تصفية المعاهد العلمية المرتبطة بالإصلاح، فقد سمحت للشباب المؤمن بإنشاء نظام تعليمي مشابه لتلك المعاهد. وشهدت تلك الفترة -وبمباركة رسمية- تدفق الدعم الإيراني للشباب المؤمن، وازدهار برامج التبادل الثقافي بين البلدين.

وأدت المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية إلى حدوث تحول في العلاقة بين السلطة وتنظيم الشباب المؤمن. فعلى الصعيد المحلي، بدأ التوسع الجغرافي ونمو الأنشطة يتجاوز السقف الذي حددته السلطة، مما أثار مخاوفها القديمة من وجود مشروع سياسي لإعادة الهاشميين إلى السلطة. وفي حين أرادت السلطة من الشباب المؤمن أن يلعب دور الحليف التابع والذي لا يزاحم في الطريق، قاوم التنظيم محاولات التحجيم.

وأدى توصل اليمن والسعودية، على الصعيد الإقليمي، إلى اتفاقية جدة في عام ٢٠٠٠م بشأن الحدود بين البلدين إلى انخفاض مستوى الأهمية السياسية للحوثيين، الذين يتمركزون في مناطق الحدود مع السعودية، بالنسبة للسلطة. وتحول التركيز الرسمي، عقب اتفاق جدة، إلى دعم بعض الجماعات السلفية والصوفية؛ وذلك بهدف إضعاف منافسي السلطة من

(١) محمد حسين الفرح، معالم عهود رؤساء الجمهورية في اليمن ١٩٦٢-١٩٩٩م، صنعاء: مركز البحوث والمعلومات بوكالة سبأ، ٢٠٠٢م، ص٩٦-٩٧.

(٢) المرجع السابق.

(٣) انظر: محمد حسين الفرح، الانتخابات النيابية متعددة الأحزاب في اليمن ١٩٩٧م، صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ١٩٩٨م، ص١١٩.

سنة وشيعة وقبائل. أما على الصعيد الدولي، فقد أدت أحداث سبتمبر ٢٠٠١م وما تبعها من ضغوط أمريكية إلى دخول اليمن في التحالف الدولي للحرب على «الإرهاب» الذي تقوده الولايات المتحدة.

وفي ظل تصاعد الخلافات بين الطرفين عارض الشباب المؤمن تحالف النظام اليمني مع الولايات المتحدة، وفي خطوة تحمل الكثير من الرمزية تبنى التنظيم شعار المقاطع الخمسة: «الله اكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام».

وانتقل ترديد الشعار من بعض مساجد صعدة إلى الجامع الكبير في العاصمة صنعاء، ودعا الشباب المؤمن كذلك إلى مقاطعة البضائع الأمريكية، كما نظَّم مظاهرة مع بداية الغزو الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣م، استهدفت السفارة الأمريكية، وأدت إلى سقوط عدد من القتلى.

وتتمثل الأسباب المباشرة لاندلاع الحرب الأولى في أن السلطة، وفي إطار محاولة احتواء حركة الشعار، وبعد القيام بالعديد من الاعتقالات في الجامع الكبير في العاصمة صنعاء، طلبت من زعيم التنظيم حسين بدر الدين الحوثي الدخول إلى صنعاء للقاء الرئيس، لكنه ماطل في الاستجابة، وهو ما جعل الرئيس يأمر بإرسال عدد من الأطقم العسكرية لاعتقاله. وقد تصدى أتباعه بالقوة لمحاولة الاعتقال، وهو ما أدى إلى بدء الجولة الأولى من القتال بين الطرفين في ١٨ يونيو ٢٠٠٤م، والتي استمرت حتى ١٠ سبتمبر من نفس العام.

ثم توالت الحروب بمعدل واحدة كل سنة. وبينما كانت الحروب الثلاثة الأولى بين القوات الحكومية من جهة والحوثيين من جهة ثانية، شهدت الحروب الرابعة والخامسة وعلى نحو أشد الحرب السادسة دخول ميليشيات سلفية وأخرى قبلية من «حاشد» إلى جانب الجيش، وكذلك دخول ميليشيات قبلية من بكيل المنافسة لحاشد إلى جانب الحوثيين.[1]

(١) حول هذه النقطة، انظر: مجموعة الأزمات الدولية، «اليمن: نزع فتيل الأزمة في صعدة، تقرير الشرق الأوسط رقم (٨٦)»، ٢٧ مايو/ أيار ٢٠٠٩م.

وفي الوقت الذي انتهت فيه الحروب الثلاثة الأولى بتفاهمات غامضة بين السلطة والحوثيين، فإن الحروب الرابعة والخامسة انتهت باتفاقات معلنة بين الطرفين بوساطة قطرية. ويبدو أن الحرب «باتت عالمًا مصغرًا لسلسلة من التوترات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية».[2]

وتتهم الحكومة اليمنية في كل جولة من جولات القتال الحكومة الإيرانية أو الحوزات الشيعية داخل إيران، وغيرها من الأطراف الخارجية بدعم الحوثيين. ومع التسليم بأن الحوثيين ربما تأثروا بشكل أو بآخر بالثورة الإيرانية التي قامت في عام ١٩٧٩م، وبالدعم الثقافي والاجتماعي الذي قدمته لهم إيران، وخصوصًا خلال النصف الثاني من التسعينيات، وبأنشطة حزب الله اللبناني، وربما بالعداء بين إيران والولايات المتحدة، إلا أن ذلك كله، ومعه الدعم الإعلامي الإيراني للحوثيين خلال الحرب السادسة، لا يشكل دليلاً كافيًا على وجود مشروع إيراني في اليمن، أو على وجود دعم عسكري للحوثيين.[3]

ومع أنه من الصعب في عصر العولمة وسهولة تدفق الأموال والمعلومات عبر حدود الدول نفيُ وجود دعم مالي، سواء من قِبَل الحكومة الإيرانية، أو الحوزات الشيعية داخل إيران وخارجها، إلا أن نفي الحكومة الإيرانية المتكرر عدم وجود مصلحة واضحة لإيران في استمرار الصراع، وغيرها من القرائن والدلائل، ترجِّح كلها بأن أسباب الحرب، وعوامل استمرارها واكتساب الحوثي المزيد من القوة مع كل حرب جديدة،[4] هي في اليمن بشكل أساسي، وليس في طهران أو بغداد

(٢) مجموعة الأزمات الدولية، «اليمن: نزع فتيل الأزمة في صعدة، تقرير الشرق الأوسط رقم (٨٦)»، ٢٧ مايو/أيار ٢٠٠٩م.

(٣) حول كل هذه الجوانب، انظر: د. أحمد محمد الدغشي، الظاهرة الحوثية: دراسة منهجية شاملة، صنعاء، مكتبة خالد بن الوليد، ٢٠٠٩م.

(٤) حول اتساع الرقعة الجغرافية للحرب، انظر على سبيل المثال: يحيى اليناعي، «كيف اتسعت رقعة المواجهات من حيز محدود لتشمل معظم مديريات صعدة وتتجاوز ذلك إلى عمران وصنعاء؟!!» الصحوة، العدد (١١٩٦)، ١٥ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص٦-٧ .

أو غيرهـــا من العواصم. وربما أرادت الحكومة اليمنية من اتهام أطراف خارجية صرف الأنظار عن الأســـباب الداخلية للحرب، أو توحيد الجبهـــة الداخلية، وربما، وهو الأهم، الحصول على مســـاعدات ومعونات سخية من السعودية.

وبنفس الطريقة يمكن القول: إن اتهامات الحوثيين، الذين يقدمون أنفسهم كمدافعين عن الهوية الزيدية، للسعودية أو للولايات المتحدة بدعم السلطات اليمنية عســـكريًا ضدهم، تظل مثلها مثل اتهامات الحكومة لإيران وغيرهـــا من الـــدول مجرد خطـــاب إعلامـــي دعائـــي هدفه حشد الدعم الداخلي، وتحقيق التماسك في صفوف الجماعة.[1]

إذا كانت السلطة تتهم الحوثيين اليوم بالسعي لإعادة الإمامة، وبمحاولة تأسيس دولة شيعية على الحدود الجنوبية للسعودية؛ فإن استمرار الحرب، على افتراض أن هناك من سيدفع فواتير الجانب الحكومي، يحمل معه الكثير من المخاطر أهمها أنه قد يؤدي إلى تعميق الهوية الحوثية، ويجعل المحاصصة السياسية على الطريقة اللبنانية هي المخرج الوحيد للبلاد من أزماته.

وإذا كانـــت الســـلطة تتهم الحوثيين اليوم بالسعي لإعادة الإمامـــة، وبمحاولة تأســـيس دولة شـــيعية على الحـــدود الجنوبية للســـعودية؛ فإن اســـتمرار الحرب، على افتراض أن هناك من سيدفع فواتير الجانب الحكومي، يحمل معه الكثير من المخاطر أهمهـــا أنه قد يؤدي إلى تعميق الهوية الحوثية، ويجعل المحاصصة السياسية على الطريقة اللبنانية هي المخرج الوحيد للبلاد من أزماته.

كما أن استمرار هذه الحرب قد يكون له آثار كبيرة على الحراك في الجنوب، وعلى وضع القاعدة، وعلى مئات الآلاف من ســـكان محافظتـــي صعدة وعمران الذيـــن تحولوا إلى مشـــردين، وقبـــل كل ذلك على الاقتصاد اليمني الذي يمر بأخطر أزماته.

ويعتقد الباحث على نحو خاص أن استمرار الحرب يقلل -نتيجة للتداعيات الداخلية والخارجية المحتملة- من فرص الحفاظ على الوحدة اليمنية.[2]

ويتطلب احتـــواء التمرد الحوثي فـــي صعدة تخلي السلطة عن فكرة الحسم العسكري، التي أثبت الزمن فشـــلها المرة تلو الأخرى، والتركيز بدلاً من ذلك على الأدوات السلمية، وخصوصًا في جوانب تفعيل الحريات والآليـــات الديمقراطية، وتقديم التنازلات على صعيد احتكار الســـلطة والثروة، ولقد احتوى اتفاقا الدوحة الأول[3] والثانـــي[4] واللـــذان توصـــل إليهما الجانبان بوســـاطة قطرية علـــى الكثير من الأفكار الممتازة.

٢- الحراك الجنوبي:

بـــدأت الحركـــة الاحتجاجية المحـــدودة مـــن حيـــث الحجم والمـــدى الزمنـــي والجغرافي في المحافظات التي كانت تشـــكل ما كان يعـــرف بـ«جمهوريـــة اليمن الديمقراطية الشعبية» بعد انتهاء حرب عام ١٩٩٤م الأهلية. أما الحراك الواسع، فقد بدأ مطلبيًـــا وحقوقيًا بقيادة جمعيـــات المتقاعدين الجنوبيين في منتصف ٢٠٠٧م، ثم ما لبث أن طالب باســـتقلال الجزء الجنوبي من البلاد. ويمكن إرجاع

(١) مجموعـــة الأزمات الدولية، «اليمن: نزع فتيل الأزمة في صعدة، تقرير الشرق الأوسط رقم (٨٦)»، ٢٧ مايو/ أيار ٢٠٠٩م.

(٢) لمراجع تمثل وجهة النظر الرسمية، وتختلف مع هذا التحليل في العديد من الجوانب، انظر: عبد الفتاح محمد البتول، «خيوط الظلام: عصر الإمامـــة الزيدية في اليمن ٢٨٤-١٣٨٢هـ»، مركز نشـــوان الحميري للدراسات والنشر، ٢٠٠٧م. وعادل الأحمدي، الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن، صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ٢٠٠٦م. وعبد الله محمد الصنعاني، الحرب في صعدة: خلفية الفكر الحوثي ومؤشـــر الاتجاه، الجزء الثاني، القاهرة: دار الأمل، ٢٠٠٦م. وعبـــد الله محمد الصنعاني، الحـــرب في صعدة من أول صيحة إلى آخر طلقة، الجزء الأول، القاهرة: دار الأمل، ٢٠٠٥م.

(٣) انظر نص اتفاق الدوحة الأول في: «نبأ نيوز تنفرد بنشـــر نص اتفاق وقف حرب صعدة وأســـماء اللجنة المشرفة»، موقع نبأ نيوز، بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠٠٧م: http://nabanews.net/news/9438

(٤) انظـــر نص اتفاق الدوحة الثاني في: «اتفاق الدوحة بخصوص إيقاف حرب صعدة الأول من فبراير ٢٠٠٨م»، موقع الاشـــتراكي نت بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٨م:
http://www.aleshterake.net/articles.php?lang=arabic&id=830

أسـباب الحراك الجنوبي، مثله في ذلك مثل التمرد الحوثي، إلى مجموعتين من الأسباب: بعضها قريب مباشر، والبعض الآخر تعود جذوره إلى فترات تسبق قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م.

بالنسـبة للأسـباب البعيدة المتصلـة بالحراك في الجنوب فيمكـن إرجاعها إلى التمايزات السياسـية والاقتصادية والثقافية بين الشـمال والجنوب، والتي تراكمت خلال مرحلة التشـطير، وأهمها على الإطلاق تبنـي الجنوب في العقدين السـابقين علـى الوحدة لاقتصاد اشتراكي أمَّم عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المـال، والتنظيم)، وأوكل للدولة مهام الإنتاج والتوزيع.

ورغم أن الاشتراكي كان قد بدأ قبـل قيام الوحدة، وتحت تأثير التغييرات الواسعة على الصعيد الدولـي، وخصوصًا بعد تهاوي الأنظمة الاشتراكية فـي أكثر مـن مـكان، بتبني العديد من الإصلاحات السياسـية والاقتصادية، إلا أن تلك الإصلاحـات - وخصوصًـا المتصلة بالملكية الخاصة، وآليات اقتصاد السـوق - لـم تتقدم كثيرًا بسبب الانشغال بالتحضير لقيام الوحدة. ومع أنه كان يفترض أن يتم خلال السنوات الثلاث الأولى للوحدة، وفي إطـار الدمج لمؤسسـات وسياسـات الدولتين السـابقتين، معالجة كافة المشـاكل والاختلالات، إلا أن النخبتين الشـمالية والجنوبية، -بسبب التباينات الأيديولوجيـة والماضي الصراعـي للعلاقة بينهما- شُـغلتا بالصراع السياسي عن ما سواه من المهام، وقد تطور ذلك الصراع بين الطرفين إلى حرب شـاملة في صيف عام ١٩٩٤م.[١]

ولأن الحرب انتهـت بهزيمة النخبة الجنوبية ممثلة بشـكل أساسـي في الحـزب الاشـتراكي، فقد تم -فـي محاولة لتصفية الدولـة الجنوبية- اتباع عدد من السياسـات التي تركت آثارها السـلبية العميقة علـى الوجدان الجنوبي، فقـد تم عند انتهاء الحرب إطلاق يد القوات الشـمالية والجماعات التي حاربت ضمن صفوفها في نهب مؤسسـات وممتلكات الدولة الجنوبية، ومقـرات الحزب الاشـتراكي وممتلكاته، ومنازل وممتلكات قياداتـه التي انتهى الأمر بالآلاف منها إلى المنافي، وبعض الممتلكات الخاصة. وانتقلت معظـم أراضي ومؤسسـات الجنوب، التي كانـت ما تزال ملكًا للدولـة، إلى فئة صغيرة مـن النافذيـن المقربـين من النظام، والمنتمـين في الغالب إلى الشـمال، إمـا عن طريق التوزيع بأوامر عليا، أو البسط والاستيلاء، أو الخصخصة.[٢]

عقدت النخبة الشمالية محاكمات سياسية صورية بتهمة الخيانة العظمى لعدد ١٦ من القيادات الجنوبية التي فرت إلى الخارج، ومن ضمنهم نائب رئيس الجمهورية الأستاذ علي سالم البيض، ورئيس مجلس الوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وأدينت تلك القيادات، وصدر ضدها أحكامًا بالإعدام.

وعقدت النخبة الشمالية محاكمات سياسية صورية بتهمة الخيانة العظمى لعدد ١٦ من القيادات الجنوبية التـي فرت إلى الخـارج، ومن ضمنهـم نائب رئيس الجمهورية الأستاذ علي سالم البيض، ورئيس مجلس الـوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس، وأُدينت تلك القيادات، وصدر ضدها أحكامًا بالإعدام. وبالنسـبة للكـوادر الجنوبية المحسـوبة على الاشـتراكي فقد انتهى الأمر بالمئات منها إلى المنافي. وفي حين اختار الآلاف ممن بقوا في الداخـل الإحالة للتقاعد خوفًا من الإجراءات الانتقامية، وجد البعض الآخر نفسـه وقد أُحيل إلى التقاعد المبكر إجباريًا، واكتفى البعض الثالث بالانقطاع عن العمل ليفقد كل شـيء. وحلت

(١) حول الصراع بين النخبتين انظر: مايكل هدسـون، «التجاذب الثنائي والتفكير المنطقي والحرب في اليمن». وفي جمال سـند السـويدي، حرب اليمن ١٩٩٤م، الأسـباب والنتائج، أبو ظبـي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاسـتراتيجية، الطبعة الرابعة ١٩٩٨م، ص٢١-٢٢. وفيصـل جلول، اليمن: الثورتـان، الجمهوريتان، الوحدة ١٩٦٢-١٩٩٤م، بيروت: دار الجديد، ٢٠٠٠م، ص٢٠٧-٢٩٨.

(٢) انظـر: د. عيدروس نصر ناصر، «الحراك السـلمي في المحافظات الجنوبية: الخلفيات والتداعيات»، ورقة غير منشـورة؛ «الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني: المعارضة تضع معالجات للقضايا الوطنية كونها البديل لسـلطة أوصلت الوطن إلى الطريق المسدود»، الثوري (اليمنية)، العدد (٢٠٧٠)، ٨ أكتوبر ٢٠٠٩م، ص٤-٥.

عناصر شمالية مكان العناصر الجنوبية في الكثير من المواقع الأمنية والإدارية في المحافظات الجنوبية.

وحاولت السلطة الحاكمة، على الصعيد الثقافي، طمس كل ما يُذَكِّر بدولة الجنوب، فتم تغيير أسماء المدارس والمعسكرات، والمراكز، ووسائل الإعلام، وجرت محاولات حثيثة لطمس السنوات الأربع الأولى من عمر الوحدة والدور الذي لعبه القادة الجنوبيون في عملية التوحيد.

وبدأت الحكومة اليمنية في عام ١٩٩٥م برنامجًا للإصلاح الاقتصادي ركَّز على صعيد التطبيق على سحب الدعم عن السلع الأساسية بما في ذلك القمح والسكر والمشتقات النفطية، وعلى تعويم العملة، وتخفيض الإنفاق على البرامج الاجتماعية، وغير ذلك من السياسات التي وإن أثرت على الشماليين والجنوبيين على السواء؛ إلا أن تأثيرها على الجنوبيين كان أكثر عمقًا، بحكم اعتماد الجنوبيين التام على المرتب والسلع والخدمات المقدمة لهم من الدولة، وعدم امتلاكهم لرءوس الأموال، وضعف ثقافة السوق الحر في أوساطهم. وفي الوقت الذي تآكل فيه دخل الفرد الجنوبي من مرتب الدولة؛ بفعل سياسات الإصلاح الاقتصادي، وتدهورت فيه أوضاع الخدمات المجانية المقدَّمة من الدولة، غابت المعالجات الحكومية الكفيلة بتخفيف آثار السياسات الاقتصادية على حياة الناس.

وبدأت ونمت خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٧م) عدة ظواهر: فعلى صعيد النظام السياسي، ووفقًا لتوصيف لجنة الحوار الوطني -والتي تضم ممثلين عن أحزاب المعارضة الرئيسة، ومنظمات المجتمع المدني، والشخصيات المستقلة- فقد «قاد القائمون على السلطة حركة انقضاض على مضامين الشراكة الوطنية، والمشروع الديمقراطي الوليد القائم على التعددية السياسية والحزبية...»، وتحولت الدولة «من مشروع سياسي وطني إلى مشروع عائلي ضيق يقوم على إهدار نضالات وتضحيات أبناء اليمن، والقفز على مكتسبات وأهداف الثورة اليمنية، للاستحواذ الكامل على السلطة، والاستئثار بالثروة».[1]

ومع أن فورات غضب الجنوبيين لم تتوقف منذ عام ١٩٩٤م، وإن كانت على نطاق ضيق، إلا أن الحراك الواسع وبشكله القائم لم يبدأ سوى في منتصف عام ٢٠٠٧م. ولعل ما يفسر ذلك هو أن الجنوبيين وإن كانوا منذ نهاية الحرب قد عانوا من مرارة الهزيمة، وأحسوا كما يقولون بأن الوحدة الطوعية قد تحولت إلى وحدة غلبة وضم وإلحاق، إلا أن الغالبية العظمى منهم فضلت الاستكانة، وانتظار ما سيأتي به المستقبل، ربما خشية بطش السلطة.

وتمثلت مقدمات الحراك الواسع في ظهور حركة التصالح والتسامح بشكل محدود، ابتداء من عام ٢٠٠١م، ثم توسعها تدريجيًا في السنوات اللاحقة. وقامت حركة التصالح والتسامح على فكرة أن الصراع العنيف بين أجنحة الحزب الاشتراكي اليمني في عام ١٩٨٦م، والانقسام الذي تركه في الصفوف هو الذي دفع بالجنوبيين إلى الوحدة، وهو الذي ساهم في هزيمتهم عسكريًا في حرب عام ١٩٩٤م، ولذلك سعت الحركة من خلال اللقاءات الموسعة إلى رأب الصدع بين المكونات الجنوبية.

وإذا كان الحراك الجنوبي الواسع قد ظهر متأخرًا بعض الشيء، فإن عوامل عديدة قد ساعدت وشجَّعت على ظهوره في التوقيت الذي ظهر فيه، أهمها التمرد الحوثي الذي اندلع في الشمال في عام ٢٠٠٤م، وتمكن من الاستمرار رغم توالي الحروب ضده، والحراك الكبير الذي صاحب انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦م الرئاسية، والدور الذي لعبته الصحافة الحزبية والمستقلة في كشف قضايا الفساد، وتوجيه النقد إلى رأس الدولة، ووجود بعض التحول في الدعم الإقليمي

(١) اللجنة التحضيرية للحوار الوطني، مشروع رؤية للإنقاذ الوطني، صنعاء، سبتمبر ٢٠٠٩م، ص١٧-٢٣.



والدولي للسلطة القائمة عبَّر عن نفسه من خلال مطالب الدول والمنظمات الدولية للحكومة اليمنية بتبني إصلاحات شاملة على كافة الصعد.

وإذا كان التمرد الحوثي قد اندلع بعد عام من عقد انتخابات عام ٢٠٠٣م النيابية بما انطوت عليه من إقصاء للأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية، فإن الحراك الجنوبي قد بدأ بدوره بعد مضي أقل من عام على انتخابات سبتمبر عام ٢٠٠٦م الرئاسية والمحلية، والتي سدت بدورها أي أفق للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وقد حاولت الحكومة اليمنية منذ اندلاع الحراك احتواءه بعدة طرق: تارة بالسماح بالتظاهر والاعتصام، وتارة ثانية بتوظيف الأدوات الأمنية كاعتقال القيادات وقمع المظاهرات، وتارة ثالثة بالعمل على حل المشاكل المطروحة.

وفي إطار المعالجات الحكومية أُعيد إلى الخدمة في القوات المسلحة حتى بداية أبريل ٢٠٠٩م عدد ٩٤ ضابطًا و٦٦٥٥ فردًا من المنقطعين، وأُعيد إلى الخدمة كذلك ٣٠١٧ ضابطًا من المتقاعدين. وتم تسوية أوضاع ١٨٦٠ ضابطًا و٨٢٠٢ جندي وصف ضابط.[1]

وفي مجال الأمن أُعيد إلى الخدمة من المنقطعين

(١) «مجلس النواب يستمع إلى إيضاحات عدد من الوزراء»، موقع مجلس النواب اليمني، ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩م؛ انظر كذلك: الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، «تقرير لجنة الدفاع والأمن بشأن معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة في القوات المسلحة والأمن»، بدون تاريخ.

٤٢٤٧ ومن المتقاعدين ٤٥٩٣.[1] وعولج بالترقية أو التسوية وضع ٣٤٩٥ ضابطًا، و٣١٩٥ فردًا من متقاعدي جهاز الأمن السياسي، فيما أُعيد إلى الخدمة في الجهاز ١٦٠ متقاعدًا و٣٠٦ منقطعين.[2]

وعُيِّن بعض الجنوبيين في مواقع حكومية سواء على مستوى المراكز أو المحافظات، وسُمح لأبناء المحافظات الجنوبية من خلال انتخابات غير مباشرة باختيار محافظيهم من بين صفوفهم. لكن المعالجات الحكومية، كما يبدو، جاءت متأخرة كثيرًا، واقتصرت على معالجة الجوانب المتصلة بالوضع الوظيفي في حين أهملت القضايا الجوهرية المتصلة بالفساد ونهب الأراضي، والاستئثار بالسلطة والثروة.

ومع نهاية عام ٢٠٠٩م يتزايد القلق من تحول الحراك من طابعه السلمي الحالي إلى حركة مقاومة مسلحة، وخصوصًا في ظل تزايد عنف الأجهزة الرسمية ضد المنخرطين في الحراك، والتي أدت حتى الآن إلى سقوط العشرات من القتلى والمئات من الجرحى، واعتقال الآلاف لفترات متفاوتة. وقد بدأت مقدمات العنف المضاد بعدد من حوادث القتل والاعتداء التي استهدفت شماليين يعملون في الجنوب، أو أثناء زيارتهم لمناطق الجنوب.

وليس هناك من خيار أمام الحكومة اليمنية سوى أن تبادر، وفي إطار الشراكة مع القوى الأخرى، إلى الاتفاق مع قادة الحراك في الداخل والقيادات الجنوبية الموجودة في الخارج على معالجات جذرية تعيد النظر في شكل الدولة اليمنية، وشكل النظام السياسي على قاعدة المواطنة المتساوية، وتعالج مظالم الجنوبيين المتراكمة. وبدون حدوث ذلك سيكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل الحفاظ على الوحدة اليمنية.

أما احتمالات حدوث ذلك فتبدو ضعيفة إذا لم يكن هناك تدخل سياسي واقتصادي إقليمي ودولي يضغط على الحكومة اليمنية للجلوس مع أطراف الصراعات الدائرة، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وبما يكفل الحفاظ على وحدة اليمن وتحقيق الاستقرار.

٣- «الإرهاب»:

ارتبط ظهور «الإرهاب» في اليمن وتطوره، والطرق التي اتبعتها السلطة في التعاطي معه بالصراعات السياسية العنيفة، سواء بين الشطرين في المرحلة السابقة على الوحدة، أو بين القوى السياسية داخل دولة الوحدة.

وتعود جذور «الإرهاب» في اليمن، شأنه في ذلك شأن التمرد الحوثي، إلى فترة الحرب الباردة وتحديدًا إلى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. فقد انتهى عقد الستينيات باستقلال جنوب اليمن في عام ١٩٦٧م، وتمكن اليسار اليمني المدعوم من السوفييت من السيطرة على السلطة في الجنوب. وفي المقابل انتهت الحرب بين الملكيين والجمهوريين في الشمال بتثبيت الجمهورية، وسيطرة اليمين على السلطة.

وفي الوقت الذي تبنى فيه اليسار في الجنوب الماركسيةَ، وربط نفسه بالاتحاد السوفييتي، وسعى لتصفية القوى اليمينية داخل حدود الجنوب، وبدأ في دعم الحركات اليسارية الساعية إلى تغيير الوضع في الشمال بالقوة العسكرية، تبنى اليمين الجمهوري في الشمال سياسة مغايرة تمامًا؛ حيث وثّق العرى بالمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، والغرب عمومًا والعالم الرأسمالي، وعمل على التخلص من العناصر اليسارية. وسرعان ما أصبح اليمن الشمالي جبهة من جبهات مواجهة الشيوعية في العالم مثله مثل كوريا الجنوبية وألمانيا الغربية وغيرهما.

وفي إطار سياسة احتواء الشيوعية التي تبنتها حكومة الولايات المتحدة حينها، وبتنسيق وتمويل سعودي يمني بدأ العمل على تقوية العناصر ذات التوجه الإسلامي

(١) الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، «تقرير لجنة الدفاع والأمن بشأن معالجة أوضاع المتقاعدين والمنقطعين عن الخدمة في القوات المسلحة والأمن»، بدون تاريخ.

(٢) المرجع السابق.

السني بطريقتين: فمن جهة تم إنشاء تعليم ديني سني موازٍ للتعليم العام، وبموازنة ومناهج مستقلة عُرِف بـ«المعاهد العلمية». ومن جهة ثانية دخلت الحكومة في الشمال في تحالف مع العناصر ذات التوجه الديني في حربها ضد اليسار الشمالي، والذي انتظم فيما سمي بـ«الجبهة الوطنية»، وقد تم التركيز على التعليم السني؛ لأن المناطق الواقعة على الحدود مع اليمن الجنوبي يسكنها أتباع المذهب السني.

ومع نهاية السبعينيات دخل شمال اليمن وجنوبه في حرب قصيرة انتهت بالطرفين إلى توقيع اتفاقية الكويت. وتوقف الجنوب عن دعم الجبهة الوطنية، في حين تمكنت الحكومة في الشمال، بالتعاون مع حلفائها الإسلاميين، من إلحاق الهزائم بعناصر الجبهة. وتم بعد ذلك استيعاب العناصر الإسلامية التي حاربت مع السلطة في مؤسسات الدولة والأجهزة العسكرية والأمنية، وفي المؤتمر الشعبي العام الذي تم تأسيسه في عام ١٩٨٢م، ليكون بمثابة مظلة للقوى السياسية داخل البلاد، بما في ذلك بعض العناصر المنتمية إلى الجبهة الوطنية.

لكن الدور اليمني السعودي في احتواء الشيوعية لم يتوقف عند ذلك الحد. وإذا كانت التهدئة بين شطري اليمن قد قللت الحاجة للعناصر التي أفرزتها المعاهد العلمية التي أُنشئت في شمال اليمن، فإن الغزو السوفييتي لأفغانستان في عام ١٩٧٩م والجهود الغربية والإسلامية والعربية لتحرير أفغانستان فتحت أمام اليمن سوقًا جديدة لتصدير المجاهدين.

وعزز من دور اليمن في تصدير المجاهدين تنامي الدور الذي لعبه الملياردير السعودي أسامة بن لادن -الذي ينحدر من أصول يمنية- في تنسيق الجهود العربية في الحرب ضد السوفييت. ومع انسحاب السوفييت من أفغانستان، وتساقط الأنظمة اليسارية في الكثير من مناطق العالم، وقرار شطري اليمن الدخول في وحدة اندماجية بدأ ما يعرف بـ«الأفغان العرب» بالعودة إلى أوطانهم.

وحظيت اليمن بنصيب الأسد من العائدين، ليس فقط نتيجة لعودة اليمنيين، ولكن أيضًا نتيجة لأن بعض العناصر من جنسيات عربية أخرى اختارت العودة إلى اليمن، إما خوفًا من الملاحقات في الدول التي تنتمي إليها، أو لأن الصراع في اليمن بين النخبة الشمالية ذات المنحى اليميني والنخبة الجنوبية ذات المنحى اليساري قد فتح لها جبهة جديدة للجهاد.

ومع عودة الأفغان العرب إلى اليمن، واحتدام الصراع بين النخبة الشمالية والجنوبية شهدت البلاد موجة من التفجيرات والهجمات والاغتيالات التي استهدفت بشكل أساسي قيادات وأعضاء الحزب الاشتراكي اليمني ومناصريه.[1]

وعندما تحول الصراع بين النخب اليمنية الشمالية والجنوبية إلى حرب شاملة في صيف عام ١٩٩٤م حارب الأفغان العرب إلى جانب النخبة الشمالية. واستوعبت النخبة اليمنية المنتصرة في حرب عام ١٩٩٤م العناصر الجهادية التي تحمل الجنسية اليمنية بشكل أو بآخر، وبنفس الطريقة التي اتبعتها في مطلع الثمانينيات. أما العناصر غير اليمنية فقد حاولت السلطة الاستفادة منها في مجال التعليم أو في المساجد. لكن الضغوط الإقليمية والدولية سرعان ما تزايدت على اليمن مطالبة بترحيل تلك العناصر، وخصوصًا بعد استهداف القاعدة للأمريكيين في السعودية، وللرئيس المصري أثناء حضوره مؤتمرًا في أديس أبابا، وهو ما جعل اليمن يرحّل معظم -إن لم يكن كل- الأفغان العرب، إما إلى دولهم أو إلى دول بديلة.

ورغم أن اليمن التحقت بالتحالف الدولي في الحرب على «الإرهاب» الذي تقوده الولايات المتحدة، وسمحت للأمريكيين بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م بتنفيذ عمليات في العمق اليمني، وأنشأت أجهزة أمنية جديدة لملاحقة «الإرهابيين»، إلا أن التعاطي مع تلك الجماعات ظل إلى حد كبير محكومًا بضرورات

(١) انظر: «نص محاضرة الأمين العام للحزب الاشتراكي ياسين سعيد نعمان: رؤية في المستجدات» موقع نيوز يمن، ١٤ مايو ٢٠٠٨م.

التوازنات السياسية، وحاجات الصراع على السلطة.

وقد حاولت السلطات اليمنية احتواء عناصر القاعدة عن طريق الحوار، وصرف المعونات، وهو ما ساعد على تراجع العمليات «الإرهابية» خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٥م). لكن هجمات القاعدة والجماعات المرتبطة بها أو حتى غير المرتبطة سرعان ما عادت بقوة خلال السنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩م). وكان عام ٢٠٠٨م الأكثر دموية؛ حيث أدى هجوم على السفارة الأمريكية في ١٧ سبتمبر من ذات العام إلى مقتل ١٩ شخصًا منهم ٧ مهاجمين.[1]

وبالنظر إلى إعلان جماعات القاعدة في اليمن والسعودية الاندماج في يناير ٢٠٠٩م، وتشكيل ما سُمي بـ«تنظيم القاعدة في جزيرة العرب»، وفي ظل الأزمات التي يمر بها اليمن، تتنامى المخاوف الإقليمية والدولية من تحول اليمن إلى قاعد إقليمية للتجنيد والتدريب، والتخطيط للعمليات «الإرهابية» على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.[2] وقد تعززت تلك المخاوف إثر محاولة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب في أغسطس الماضي اغتيال مساعد وزير الداخلية السعودي للشئون الأمنية الأمير محمد بن نايف عن طريق إرسال أحد عناصرها السعوديين، الذي كان قد فر إلى اليمن، بعد حشو جسمه بالمتفجرات.

حاولت السلطات اليمنية احتواء عناصر القاعدة عن طريق الحوار، وصرف المعونات، وهو ما ساعد على تراجع العمليات «الإرهابية» خلال السنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٥م). لكن هجمات القاعدة والجماعات المرتبطة بها أو حتى غير المرتبطة سرعان ما عادت بقوة خلال السنوات (٢٠٠٦-٢٠٠٩م). وكان عام ٢٠٠٨م الأكثر دموية.

واعتمادًا على ما سبق يمكن القول: إن أي مواجهة للإرهاب تتطلب من جهة تفكيك الصراعات العنيفة القائمة التي تجعل الطلب على الجماعات «الإرهابية» عاليًا، ومن جهة ثانية معالجة مشاكل البطالة والفقر، والتسرب من التعليم، وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ولا تبدو اليمن -في ظل أوضاعها الحالية وبدون تدخل إقليمي ودولي قوي- قادرة، سواء على مجابهة القاعدة، أو على تفكيك الصراعات القائمة.

٤- القرصنة:

بالرغم من أن ظاهرة القرصنة ليست جديدة على خليج عدن الذي يمر عبره سنويًا ٢٢ ألف سفينة على الأقل، ولا هي محصورة عليه إلا أن الظاهرة شهدت نموًا كبيرًا بلغ ذروته في عام ٢٠٠٨م.[3] ففي مقابل ١٣ حادثة قرصنة في خليج عدن خلال عام ٢٠٠٧م، شهد الأسبوعان الأولان من سبتمبر ٢٠٠٨م وحدهما ١٧ حالة قرصنة.[4]

وترجع أسباب الظاهرة في شكلها الحالي إلى انهيار الدولة الصومالية، التي تطل على الجزء الجنوبي من خليج عدن، في عام ١٩٩١م، وما تبع ذلك من حرب أهلية لم تنته حتى الآن.

وبالنسبة لليمن التي تطل على الجزء الشمالي من خليج عدن فإن ضعف قواتها البحرية، وتنامي حركة تهريب البشر في خليج عدن، وانشغال الحكومة اليمنية بالأزمات الداخلية قد ساهمت كلها في جعل ظاهرة القرصنة تنتشر من سواحل الصومال لتغطي جزءًا كبيرًا من خليج عدن بما في ذلك السواحل اليمنية.

وبحلول عام ٢٠٠٨م بدا أن القراصنة الصوماليين ينطلقون لتنفيذ عملياتهم من السواحل اليمنية؛ نظرًا لأن السفن تمر بالقرب منها. وقد حاولت الحكومة اليمنية التحرك دبلوماسيًا، وإيجاد حل إقليمي يمنع تدويل الممر، لكن الجهود الإقليمية لم تُفضِ إلى

(١) «القاعدة يعزز حضوره في اليمن بعد تقويض نشاطه بالسعودية»، الشارع، العدد (٨٧)، ٧ مارس ٢٠٠٩م، ص١، ١٢،٠

(٢) «تنظيم القاعدة يمنى بنكسات في اليمن»، الشارع، العدد (١١١)، ٣أكتوبر ٢٠٠٩م، ص٢.

(3) Ellen Knickmeyer‹ "On a Vital Route‹ a Boom in Piracy‹" Washington Post Foreign Service‹ September 27‹ 2008; A01

(4) Ibid

السيطرة على الظاهرة، أو إلى قطع الطريق على الأساطيل الأجنبية. ففي ظل الخطر المتنامي للقرصنة على حركة التجارة في الممر سارعت الدول الكبرى إلى إرسال بوارجها ومروحياتها إلى خليج عدن غير عابئة بمخاوف اليمنيين من أن قدوم تلك الأساطيل واستقرارها بمحاذاة المياه الإقليمية لليمن إنما يحمل أهدافًا أبعد من مجرد مكافحة القرصنة.(1)

وتأثرت اليمن سلبًا بظاهرة القرصنة، وما صاحَبها من وجود عسكري دولي قبالة أو في المياه الإقليمية لها. فتعرضت السفن اليمنية، أو تلك التي تقصد اليمن بشكل متكرر للاختطاف، وهو ما أثَّر على حركة التجارة، وعلى تكاليف أسعار التأمين على السفن، وبالتالي على أسعار السلع في الأسواق اليمنية، وتأثرت حركة الصيادين اليمنيين على السواحل اليمنية بحركة القراصنة الذين لم يترددوا في خطف الصيادين، والاستيلاء على قواربهم، كما تأثرت أيضًا بوجود الأساطيل والمروحيات التي تكافح القراصنة، والتي يحدث أن تهاجم الصيادين اليمنيين ظنًّا منها أنهم قراصنة.

اعتمدت الدولتان اليمنيتان قبل الوحدة على اقتصاد ريعي، أي يرتكز على موارد خارجية المصدر، مع ما يتميز به الاقتصاد الريعي من غياب الاستقرار، وتكرار الهزات العنيفة. وفي حالة اليمنين تمثلت تلك الموارد في القروض، والمساعدات، وعائدات المغتربين. واستمر الاقتصاد الريعي بما يتميز به من تقلبات في المرحلة التالية لقيام الوحدة.

٥- الوضع الاقتصادي:

اعتمدت الدولتان اليمنيتان قبل الوحدة على اقتصاد ريعي، أي يرتكز على موارد خارجية المصدر، مع ما يتميز به الاقتصاد الريعي من غياب الاستقرار، وتكرار الهزات العنيفة. وفي حالة اليمنين تمثلت تلك الموارد في القروض، والمساعدات، وعائدات المغتربين. واستمر الاقتصاد الريعي بما يتميز به من تقلبات في المرحلة التالية لقيام الوحدة. وواجهت الجمهورية اليمنية أزمة اقتصادية حادة في السنوات الأولى لقيامها. فقد أدى الموقف اليمني من الغزو العراقي للكويت، والذي فُهم على أنه مؤيد للرئيس العراقي صدام حسين إلى طرد العمال اليمنيين من السعودية ودول الخليج الأخرى، وإلى توقف المساعدات والمعونات الخارجية. وارتفع سعر الدولار مقابل العملة اليمنية من حوالي ١٨ ريالاً للدولار الواحد في عام ١٩٩٠م إلى حوالي ٦٨ ريالاً في عام ١٩٩٣م.(2)

وبدأت الحكومة اليمنية في عام ١٩٩٥م بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، وذلك بهدف تحسين الركائز التي يقوم عليها اقتصاد السوق الحر، والذي يلعب فيه القطاع الخاص الدور القيادي، وقد ركز البرنامج على تحقيق الاستقرار، وتحرير الأسعار والتجارة، والإصلاح المالي.(3)

وفي إطار تلك الإصلاحات خفَّضت الدولة نفقاتها على البرامج الاجتماعية، وسحبت الدعم كليًا عن بعض المواد الأساسية، مثل القمح والسكر، وجزئيًا عن مشتقات النفط. وظل الاقتصادي اليمني ريعيًا معتمدًا، بشكل كبير، هذه المرة على عائدات النفط الذي تم اكتشافه في الجنوب أوائل التسعينيات.

ورغم تنامي عائدات النفط والمبالغ الطائلة التي توفرت لخزينة الدولة، نتيجة رفع الدعم وتخفيض الإنفاق الاجتماعي، إلا أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، أي النمو الاقتصادي بعد استبعاد أثر الزيادة السكانية، لم يزد عن ١,٥٪ خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥م).(4)

---

(١) حول المخاوف اليمنية، انظر على سبيل المثال: أمين الوافي، «أحمد الأصبحي: الوجود العسكري الأجنبي مؤهل لما هو أبعد من تعقب القراصنة وكثافته تفسر شيئًا من صراع المصالح والنفوذ والهيمنة»، المصدر، العدد (٦٥)، ١٠ مارس ٢٠٠٩م، ص٩.

(2) Saif M. Al-Asly، " Political Economy of Economic Growth Policies: the Case of Yemen Republic"، 1

(3) World Bank، Economic growth in the Republic of Yemen: sources، constraints، and potentials، Volume 1، 13/10/2002

(4) UNDP، Human Development Report 2007-2008

ويمكن إرجاع الإخفاق الاقتصادي بشكل أساسي إلى شخصنة الدولة، وطغيان اعتبارات البقاء في السلطة على غيرها من الاعتبارات، مع ما ترتب على ذلك من العمل بشكل مستمر على إضعاف المؤسسات، وإطلاق يد الفساد بأشكاله المختلفة، وتغليب الولاء على الكفاءة في التعيين وضعف الحكم والقواعد المنظمة.[1]

وبلغ معدل التغيير السنوي في الأسعار لنفس الفترة حوالي ٢١٪، وهو ما يعني أن دخول الأفراد ظلت تتآكل على نحو مستمر. ويكفي الإشارة هنا إلى أن اليمن تعتبر الدولة الأفقر في العالم خارج جنوب الصحراء الإفريقية. وبلغ دخل الفرد في اليمن حوالي ٧١٨ دولارًا أمريكيًا في عام ٢٠٠٥م، وهو الأسوأ في العالم العربي. وتتجاوز نسبة الأمية بين السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر الـ٤٥٪.[2]

وإذا كان الاقتصاد اليمني -شأنه في ذلك شأن النظم الاقتصادية في العالم الثالث- يعاني على نحو مستمر من الأزمات، فإن الجديد في الأزمة الحالية هو تزامن ظاهرتين: تراجع إنتاج النفط من جهة، وتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية من جهة ثانية.

ويمثل الوضع الحالي للاقتصاد اليمني تهديدًا كبيرًا للدولة اليمنية؛ إذ قد يقود في ظل تفاقم الأزمة إلى انهيار اقتصادي وسياسي واجتماعي سريع. وبينما يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي قدرًا معينًا من النمو الاقتصادي، فإن تحقق الأخير يتوقف بدوره على قدرة الأطراف السياسية على احتواء الأزمات القائمة، وإعادة بناء الدولة، وتوزيع السلطة بشكل مختلف.

ومن المؤكد أن تحقيق أي من الهدفين أو كلاهما سيتطلب دورًا إقليميًا ودوليًا قويًا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

ثانيًا: تأثير الأزمات:

أدت، وما زالت، وسوف تؤدي الأوضاع الاقتصادية المتردية إلى الكثير من الآثار الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية السيئة على البلاد. فعلى الصعيد الاجتماعي، يعاني اليمن من فقر التنمية الإنسانية بأبعادها المختلفة من تعليم، ورعاية صحية، وطرق وتكنولوجيا ومواصلات، واتصالات وكهرباء وماء، وهو ما يجعل البلاد بيئة خصبة لظهور وتكاثر حركات التمرد والانفصال والجماعات «الإرهابية» والجريمة بكافة أشكالها، والتي تعمل بدورها -من خلال تأثيرها على الاستثمار والسياحة- على تعميق الأزمة الاقتصادية والتدهور الاجتماعي.

ويؤدي استمرار التمرد في صعدة وعجز الدولة عن وضع نهاية له -سواء أكانت تلك النهاية سلمية أو عسكرية- إلى توجيه الموارد المحدودة للبلاد نحو المجهود الحربي، مع ما يترتب على ذلك من تدهور في الجوانب الاقتصادية والمعيشية، واستنزاف لشرعية النخبة الحاكمة، وتشجيع مختلف الجماعات على التمرد.

ورغم أن الحراك في المحافظات الجنوبية والشرقية ما زال سلميًا إلى حد كبير، إلا أنه ومن خلال حجمه الكبير يجعل الدولة بمؤسساتها الضعيفة مشغولة بأمنها وبقائها أكثر من انشغالها بالتنمية. ويؤدي استمرار الحراك والشعارات التي يرفعها والعنف الذي يصاحب مصادمات الأمن والمتظاهرين إلى تعميق الهوة بين اليمنيين، وتغليظ المواقف، مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من تفتيت للبلاد.

وبنفس الطريقة، فإن التزامن بين التمرد والحراك يؤدي إلى تشتيت جهود الدولة وإنهاكها، وجعلها عاجزة عن وضع نهاية للتمرد أو الحراك، ويصرفها عن القيام

(1) On this point، see for example: Saif M. Al-Asly، "Political Reform and Economic Institutional Building: A Case Study of Budgetary Institutional Reform in Yemen،" October 2003.

(2) UNDP، Human Development Report 2007-2008

بالحد الأدنى من وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وهو ما يزيد أيضًا من حالة السخط.

ويعمل التمرد في الشمال والحراك في الجنوب -بحكم أبعادهما المذهبية والأيديولوجية- على إضعاف قدرة النظام القائم على مواجهة الجماعات «الإرهابية»، ويدفعانه بدلاً من ذلك إلى غضّ الطرف عنها، مع ما قد يؤدي إليه ذلك التحالف من تقوية للجماعات «الإرهابية»، ومن تعقيد للأزمات القائمة، بحيث يصير الحل السلمي لأي أزمة بمثابة فتح جبهة للصراع مع القاعدة. وتكرس الهجمات «الإرهابية» التي تقوم بها القاعدة خلال فترات الخلاف مع النظام -والتي تستهدف في الغالب السياح والمصالح الأجنبية- التدهور الاقتصادي والتخلف الاجتماعي، وبالتالي حالة عدم الاستقرار.

ويمكن القول إجمالاً: إن الأزمات الخمس المشار إليها هنا تشكل تهديدًا لبقاء الدولة اليمنية؛ بسبب حجم تلك الأزمات وتزامنها، وبسبب هشاشة الدولة اليمنية وطابعها الشخصاني غير المؤسسي، وافتقارها للقبول والتأييد الشعبي. بل إنه يمكن القول: إن تفاقم الأزمات وفشل الدولة في احتواء التمرد في الشمال، والحراك في الجنوب، والتصدي للإرهاب والجريمة، وحماية شواطئها من القراصنة، وغير ذلك من الأزمات تمثل كلها مؤشرات قوية على أن الدولة اليمنية ربما تكون قد دخلت مرحلة الانهيار، وأنها تفقد تدريجيًا قدرتها النسبية على التحكم والسيطرة، واحتكار السيادة على التراب الوطني.

ومن المحتمل أن يكون لانهيار الدولة اليمنية -إن مضى حتى النهاية- آثاره السلبية العميقة على الدول المجاورة والمحيطين الإقليمي والدولي. ويتوقع تحديدًا أن تتفاقم وبسرعة ظاهرة القرصنة في خليج عدن، وتهريب الأفارقة عبر اليمن، ونزوح اليمنيين نحو الدول المجاورة، وتحول اليمن إلى ملجأ آمن لتنظيم القاعدة يستخدمه للتجنيد والتدريب والتخطيط للعمليات «الإرهابية»، وتصدير «الإرهاب» إقليميًا ودوليًا.

كما يتوقع أيضًا، في حال استمرار الحرب الدائرة، أن تنشأ منطقة نفوذ شيعي محاذية للسعودية تطل على البحر الأحمر، وتضم محافظات صعدة والجوف ومأرب وحجة، وأجزاء من محافظات صنعاء وعمران وريمة وذمار، مع ما يمكن أن يصاحب ذلك من محاولات إقليمية ودولية لإنشاء مناطق نفوذ توازن النفوذ الشيعي. وفي حين يتوقع أن تتحول المهرة إلى منطقة نفوذ عماني، فهناك احتمال كبير بضم حضرموت إلى السعودية، وبوجود أمريكي بريطاني في عدن والمناطق الساحلية المجاورة لها.

هناك سيناريو آخر، وهو سيناريو الإنقاذ المطلوب تحققه. ويتطلب سيناريو الإنقاذ الكثير من الجهود الإقليمية والدولية؛ للتشجيع والتحفيز والضغط على الأطراف اليمنية للتخلي عن العنف كوسيلة لحل الخلافات السياسية، واستبداله بالحوار، ولمساعدة اليمنيين على تحويل الحوار إلى عمل إيجابي بنَّاء، وليس إلى عامل تعميق للخلافات، ولدعم وتمويل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

ولن تستقر اليمن وتتجنب مخاطر «الصوملة» و«العرقنة» إلا من خلال عقد اجتماعي جديد يبني الدولة على أساس اللامركزية، والمواطنة المتساوية، وتمكين الجماعات السياسية اليمنية من المشاركة الفاعلة في العملية السياسية. ولن تكون الترتيبات السياسية الجديدة وحدها كفيلة بحل مشاكل اليمن إلا إذا صاحبها دور إقليمي ودولي في الدفع بعملية التنمية باعتبارها الضامن الدائم لأمن اليمن واستقراره.

معلومات إضافية

اليمن.. معلومات أساسية:

اليمن بلد عربي إسلامي يقع في جنوبي شبه الجزيرة العربية، وتحديدًا في الجنوب الغربي من قارة آسيا.

وقد تعدد اسم اليمن في كتب التاريخ فهي عند قدماء الجغرافيين «العربية السعيدة»، وقيل سُمي اليمن باسم «أيمن بن يعرب بن قحطان». وفي الموروث العربي وعند أهل اليمن أنفسهم أن اليمن اشتُقَّ من «اليُمْن» أي الخير والبركة، وتتفق هذه مع تسمية قدماء الجغرافيين «العربية السعيدة». وقال آخرون: سُمِّي اليمن يمنًا لأنه على يمين الكعبة، والعرب يتيامنون، والجهة اليمنى رمز الفأل الحسن، ولا يزال بعض أهل اليمن يستعملون لفظة الشام بمعنى الشمال، واليمن بمعنى الجنوب، وتسمى اليمن اليوم «الجمهورية اليمنية».

الاسم الرسمي: الجمهورية اليمنية.

اللغة والدين: الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.

الموقع: يقع اليمن في جنوبي شبه الجزيرة العربية في الجنوب الغربي من قارة آسيا، ويحده من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر، ولليمن عدد من الجزر تنتشر قبالة سواحلها على امتداد البحر الأحمر والبحر العربي، وأكبر هذه الجزر جزيرة سقطرة والتي تبعد عن الساحل اليمني على البحر العربي مسافة ١٥٠ كلم تقريبًا.

العاصمة: صنعاء.

التقسيم الإداري: ١٩ محافظة، إضافة إلى أمانة العاصمة.

أهم الموانئ: عدن، الحديدة، المكلا، المخا.

التضاريس: يقسم اليمن من حيث التكوين الطبيعي إلى خمس مناطق **هي:**

١- المناطق الجبلية: سلاسل جبلية تقع في المناطق الجنوبية والغربية بمحاذاة المناطق الهضبية، أعلى منطقة فيها جبل النبي شعيب (٣٦٦٦) مترًا.

٢- مناطق الهضاب: تقع إلى الشرق والشمال من المرتفعات الجبلية وموازية لها، وتتسع أكثر باتجاه الربع الخالي.

٣- السهول الساحلية: شريط ساحلي يطل على البحر الأحمر وخليج عدن، ويمتد من الحدود العمانية باتجاه الغرب، ويتغير في اتساعه باتجاه الشمال حتى حدود السعودية، يبلغ طول هذه المنطقة ٢٠٠٠كم تقريبًا، أما عرضها فيتراوح بين ٣٠ و٦٠كم.

٤- منطقة الربع الخالي: وهي من المناطق الصحراوية التي تتخللها بعض النباتات البرية.

٥- مجموعة الجزر اليمنية: وهي تنتشر في المياه الإقليمية لليمن في البحر الأحمر والبحر العربي.

نظام الحكم: «جمهوري وديمقراطي، الشعب مالك السلطة ومصدرها، يمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشـــرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة، والنظام السياســـي في الجمهورية اليمنية يقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية، ويجري تداول السلطة والمشاركة فيها سلميًا عن طريق الانتخابات العامة».

رئيس الجمهوريـــة: رئيس الجمهورية اليمنية هو رئيس الدولة، يتم انتخابه مباشـــرة من قبل الشـــعب ضمن انتخابات تنافسية يشترك فيها عدد من المرشحين، ويشترط لفوز رئيس الجمهورية حصوله على أغلبية أصوات الناخبين، والدورة الرئاســـية مدتها سبع ســـنوات تبدأ من تاريخ أدائه اليمين الدستورية، ولا يجوز تولي منصب رئيس الجمهورية من قبل شخص واحد أكثر من دورتين رئاسيتين.

السكان: ٢٣,٨٢٢,٧٨٣ (إحصاء ٢٠٠٩م).

معدل النمو السكاني السنوي: ٣,٤٥٣ (٢٠٠٩م).

الكثافة السكانية في كم٢: ٣,٣٪.

التعليم: نسبة الملتحقين بالمدارس تتراوح ما بين (٦-١٥): ٥٦٪ .

نسبة الأمية: ٥٩,٤٪.

وفي مواجهة ذلك يتزايد بصورة سنوية الإنفاق على التعليم، والتوسع في إقامة المنشآت التعليمية، وفي مختلف المستويات وتبين آخر الإحصائيات **ما يلي:**

رياض الأطفال: ١٧٢ روضة، منها ٤٢ روضة حكومية بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م.

مدارس التعليم الأساسي: ٩٩٣٠ مدرسة.

طلاب المرحلة الأساسية: ٣٤٠١٥٠٣ طلاب عام ٢٠٠١م.

مدارس التعليم الثانوي: ٣٤٦٠ مدرسة، منها ٢٤٩ مدرسة ثانوية.

طلاب المرحلة الثانوية: ٤٨٤٥٧٣ طالبًا عام ٢٠٠١م.

المعاهد المهنية والتقنية: ٢٥ معهدًا.

إجمالي طلاب التعليم المهني: ٨٩٧٥ طالبًا عام ٢٠٠١م.

الجامعات الحكومية: ٧ جامعات.

طلاب الجامعات الحكومية: ١٦٧٧٣٠ طالبًا.

المؤشـرات الاقتصاديـة: يصنَّف اليمن ضمن البلدان الأقل نموًا، ومع ذلك فإنه يُنظَر إليه كبلد واعد بالخيرات والموارد الاقتصادية المهمة؛ حيث يتوفر فيه العديد من الثروات التي لم تُستغَل اقتصاديًا حتى الآن، وبالذات في مجال النفط والغاز والأسماك والثروات المعدنية المختلفة، وفيما يلي أهم مؤشرات الاقتصاد اليمني:

الزراعة وصيد الأسماك: ١٥- ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

المساحة الصالحة للزراعة: ٣٪ من إجمالي مساحة الجمهورية.

المساحة المزروعة فعليا: ٨٥, ٧١٪ من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة.

الصناعات الاستخراجية والتحويلية: ٣٠-٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي: ٢٥- ٣٥٪.

متوسط إنتاج النفط: ٤٣٥,٠٠٠ برميل في اليوم الواحد.

معدل النمو الاقتصادي السنوي: ١٠-١٥٪.

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي: ٤٥٥ دولارًا (إحصاء عام ٢٠٠١م).

الصادرات: ٢٦, ٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠١م.

الواردات: ٥٣, ٢٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠١م.

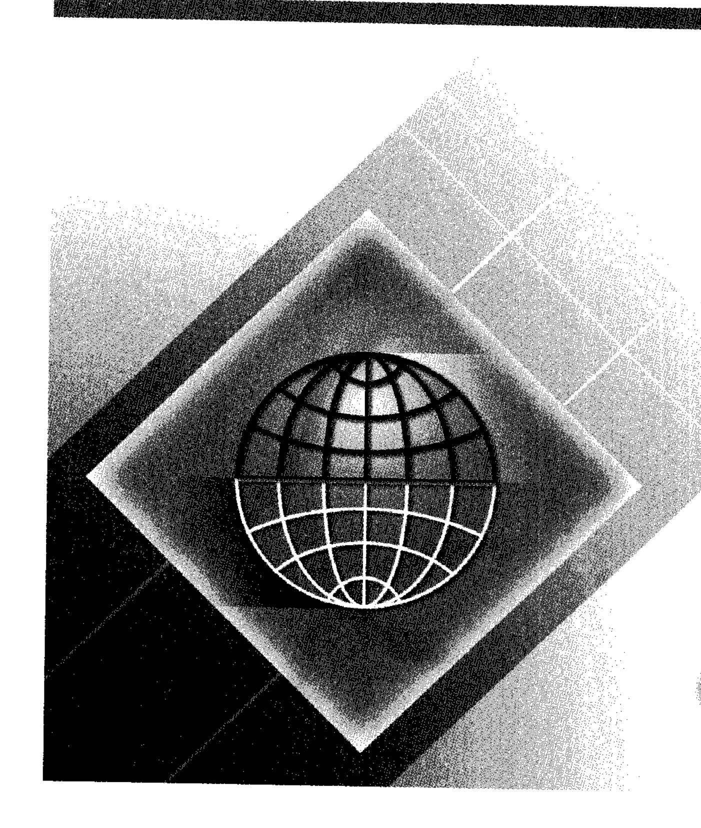
يستورد اليمن من البلدان العربية ما بين (٣٠-٤٠٪) من إجمالي وارداته، في حين أن صادراته إلى البلدان العربية تتراوح ما بين (٢- ٦٪) من إجمالي صادراته إلى الخارج، وتعتبر البلدان الآسيوية غير العربية أكبر سوق للصادرات اليمنية؛ حيث تُصدِّر اليمن إليها ما بين (٨٠-٩٥٪) من إجمالي صادراتها.

المصدر:

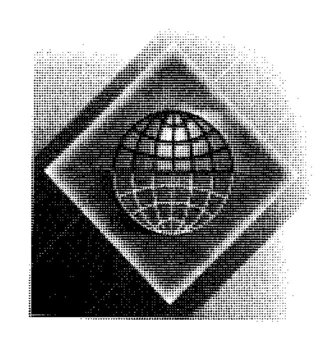
الجزيرة نت، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0E832B80-2C09-482D-80F4-DB50D23A6FF5.htm

الباب الخامس



علاقات دولية



الثروة النفطية.. والتنافس الدولي «الاستعماري» الجديد في إفريقيا

نجلاء محمد مرعي

باحثة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

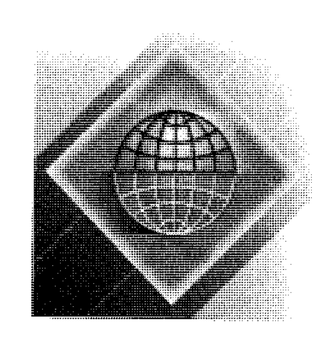
أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد أبرز تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها في التفاعلات الدولية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى التي باتت تشكل السياسة الخارجية للدول، لاسيما القوى الصناعية الكبرى.

لذلك فإن أولويات القوى الكبرى في علاقاتها مع إفريقيا، باتت تتركز على ضمان وارداتها من مصادر الطاقة والمواد الخام اللازمة لصناعاتها الاستراتيجية، هذا بالإضافة إلى فتح الأسواق الإفريقية أمام سلع ومنتجات هذه القوى، الأمر الذي يُخرج تلك الأولويات عن كونها شأنًا تجاريًا أو اقتصاديًا محضًا، لتصل إلى مصافّ الضرورات الاستراتيجية المُلحة، بحكم ما يعبر عنه من مصالح كبرى لجانب هذه القوى.

وقد أسهم التنافس الدولي من قِبَل القوى الكبرى على النفط في القارة بشكل مباشر أو غير مباشر في إضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات التي تشهدها القارة، وهو ما أثر سلبيًا على واقع القارة ومستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وعلى الرغم من ذلك فقد وفَّر النفط إطارًا آخر للتعاون بين الدول العربية والإفريقية؛ حيث أضحت التكتلات الاقتصادية ضرورة استراتيجية في عصرٍ أصبح لا يمكن فيه ضمان موطئ قدم للقوى الصغرى والمتوسطة في الأسواق العالمية من دون تعاون وتنسيق.

لذا يُتوقع أن يكون للنفط دور كبير في دعم العلاقات بين العديد من الدول العربية والإفريقية، خاصة وأن الأولى لديها من الخبرات في مجال النفط ما يمكِّنها أن تساعد به في تطوير هذا القطاع في نظيرتها الإفريقية، الأمر الذي يسهم في تعظيم الاستفادة من هذا النفط، وموارده المالية، واستثماراته في نصرة قضايا العرب والمسلمين في العالم، والضغط على دول مثل أمريكا بسلاح الاستثمارات النفطية؛ كي توازن موقفها من العرب وإسرائيل، بدلاً من الانحياز الأعمى الحالي للدولة العبرية، والبحث عن وسائل أو طرق وأفكار متطورة لاستخدام النفط كسلاح فعَّال وقت السلم والحرب.



الثروة النفطية.. والتنافس الدولي «الاستعماري» الجديد في إفريقيا

نجلاء محمد مرعي
باحثة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى التي تشكل السياسة الخارجية للدول لاسيما القوى الصناعية الكبرى، فأصبح الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والعديد من القوى الصناعية الصاعدة حول مصادر الطاقة.

لذا أصبحت القارة الإفريقية في بؤرة الاهتمام العالمي، ولاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؛ لما تمثله من أهمية جيوبوليتيكية واستراتيجية واقتصادية متنامية، فإفريقيا تطرح بديلاً قويًا لمصادر نفط الشرق الوسط، الأمر الذي أدى بدوره إلى احتدام التنافس الدولي على النفط والموارد الطبيعية الإفريقية، والذي يتوقع له أن يأخذ منحًى جديدًا خلال السنوات القادمة؛ إذ تحول نمط الصراع الدولي حول القارة من منطق «المباراة الصفرية» -الذي يعني أن مكسب قوة معينة هو خسارة للأخرى، كما حدث إبان الحرب الباردة- إلى نظرية «الربح للجميع» فيما بعد الحرب الباردة، بمعنى الشراكة في تقاسم النفوذ في القارة، ولعل هذا التحول يفسر التطور في سياسات القوى الكبرى وأدواتها في القارة، والذي لم يراعِ فقط مصالحها الثابتة والمتغيرة، وإنما تمت صياغته من منظور الصراع بين القوى الدولية المتنافسة.

ومن المتوقع أن يستمر اعتماد هذه القوى على النفط الإفريقي في المستقبل المنظور، ولذلك فإن النتيجة الطبيعية هي اشتعال حدة المنافسة بين الشركات الغربية والآسيوية على استغلال حقول النفط والغاز في إفريقيا، وعلى الرغم من امتلاك الشركات الغربية لقدرات مالية وخبرات فنية عالية، ولاسيما في مناطق التنقيب البحرية، مقارنة بنظيراتها الآسيوية، فإن الأخيرة تستفيد من الأوضاع الداخلية السائدة في بعض الدول الإفريقية الغنية بالنفط، وكذلك من الدعاوى السياسية والأيديولوجية المناهضة لهيمنة الدول الغربية على دول الجنوب.

ونظرًا لذلك تعالج هذه الدراسة موضوع الثروة النفطية كمحدد من محددات التنافس الدولي الاستعماري الجديد في القارة الإفريقية، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؛ وذلك لأن أولويات القوى الكبرى في علاقاتها مع إفريقيا تتركز على ضمان وارداتها من الطاقة والمواد الخام منها، وفتح الأسواق الإفريقية أمام بضائع هذه القوى، وتعزيز المكانة العالمية لها. وهذا النوع من الأولويات لا يعتبر شأنًا تجاريًا أو سياسيًا محضًا، وإنما هو في الوقت نفسه شأن استراتيجي، بحكم ما يعبر عنه من مصالح كبيرة لهذه القوى، كما أن رغبة الأفارقة في الاستفادة من هذه القوى؛ حيث إنها مصدر للاستثمارات والتكنولوجيا الحديثة والمساعدات التنموية هي كذلك شأن استرتيجي، فليست مصالح اقتصادية أو تجارية محدودة، الأمر الذي ينعكس بدوره على واقع ومستقبل

القارة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا الذي سنناقشه من خلال المحاور الرئيسة التالية:

المحور الأول: واقع القدرات النفطية الإفريقية وموقع إفريقيا النفطي في العالم

أخذ النفط الإفريقي يفرض نفسه كأحد أبرز العوامل المؤثرة في النظام العالمي؛ حيث أخذ الجدل السياسي يدور حول استراتيجيات إدارة النفط الإفريقي الذي أصبح على أولوية أجندة القوى الكبرى في العالم لاسيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، وذلك مع اتجاه الدول الصناعية الكبرى نحو التنويع في مصادر الإمدادات النفطية، ساعد على ذلك الأحداث المضطربة في الشرق الأوسط، وارتفاع أسعار النفط، فالولايات المتحدة الأمريكية والصين تأتيان في مقدمة الدول العالمية الأكثر استهلاكًا للطاقة البترولية، لهذا نجد أنهما من أشد الدول اهتمامًا بالبترول الإفريقي، مما يوسع من دوائر الاضطراب السياسي في هذه القارة، ولهذا بدأت الدول الكبرى تضع استراتيجيات للتعامل مع البلدان الإفريقية النفطية.[١]

تحتل القارة الإفريقية موقعًا مهمًا في خريطة النفط العالمية؛ حيث بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط ٣٦٪ مقابل ١٦٪ لباقي القارات بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بزيادة في الإنتاج اليومي للقارة تقدر بـ٩ ملايين برميل يوميًا خلال عام ٢٠٠٦م.

هذا وتحتل القارة الإفريقية موقعًا مهمًا في خريطة النفط العالمية؛ حيث بلغ معدل تزايد إنتاج القارة من النفط ٣٦٪ مقابل ١٦٪ لباقي القارات بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، بزيادة في الإنتاج اليومي للقارة تقدر بـ٩ ملايين برميل يوميًا خلال عام ٢٠٠٦م، بينما بلغ الاستهلاك الإفريقي ٣ ملايين برميل يوميًا، وفقًا لتقرير اللجنة الإفريقية للطاقة (أفراك). وبلغت نسبة الإنتاج الإفريقي إلى الإنتاج العالمي ١٢٪ عام ٢٠٠٨م، ويتوقع أن تصل إلى ٣٠٪ بحلول ٢٠١٠م.

وتساهم بنسبة كبيرة من هذا النمو حقولٌ عملاقةٌ جديدة في نيجيريا وأنجولا والجزائر، ويتوقع للاستكشافات العملاقة في الامتدادات العميقة في شبة الصحراء الإفريقية أن تضيف أكثر من مليوني برميل يوميًا بحلول ٢٠١٠م. أما الاحتياطي الإفريقي فقد تنامى بشكل ملحوظ ليصل إلى ١١٤ مليار برميل عام ٢٠٠٧م وفقًا لما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أي بنسبة ٨٪ إلى الاحتياطي العالمي، مما يجعله يتفوق على الاحتياطي في بحر قزوين الذي لم يتجاوز ٣٣ مليار برميل، إلا أن هذا الاحتياطي يتركز في نيجيريا؛ حيث تصل نسبته فيها إلى ٧٠٪ من نسبة الاحتياطي الإفريقي للدول الأعضاء في منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك).[٢]

ولهذا تسعى الدول الكبرى إلى وضع استراتيجية من شأنها تحقيق أقصى استفادة لها من النفط الإفريقي.

هذا ويتركز إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا، وتأتي نيجيريا في مقدمتها؛ فهي الدولة الحادية عشرة من بين أكبر منتجي النفط في العالم؛ إذ بلغ إنتاجها ٣ ملايين برميل يوميًا عام ٢٠٠٨م، كما تبلغ الاحتياطيات النفطية ٢,٣٥ مليار برميل، كما تسعى نيجيريا إلى رفع مخزونها إلى ٤٠ مليار برميل بحلول عام ٢٠١٠م. ونجحت غينيا الاستوائية في زيادة احتياطياتها النفطية إلى ٢٨,١ مليار برميل، وفي زيادة إنتاجها إلى ٤٢٠ ألف برميل يوميًا، وتسعى الشركات الأمريكية التي تمتلك أكبر عدد من الرخص المتداولة للتنقيب فيها إلى رفع الإنتاج إلى ٧٤٠ ألف برميل يوميًا عام ٢٠٢٠م.[٣]

---

(١) وليم إنغداهل ترجمة د. محمد زكريا إسماعيل، قرن من الحروب: خفايا السياسات النفطية والمصرفية الأنجلو-أمريكية والنظام الدولي الجديد، دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠٧م، ص ٣٨١.

(٢) خالد حنفي علي، موقع إفريقيا في استراتيجية أمريكا الجديدة، السياسة الدولية، ع ١٥٤، أكتوبر ٢٠٠٣م، ص ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) كولن كامبيل وفراوكة ليزينبوركس، وآخرون، ترجمة د. عدنان عباس علي، نهاية عصر البترول، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٤م، ص ٧٣-٧٦.

ونجحت الجابون في زيادة احتياطياتها النفطية إلى ٥,٢ مليار برميل، كما بلغ إنتاجها اليومي منه ٢٣٠ ألف برميل. فيما بلغت احتياطيات الكاميرون النفطية ٨٥ مليون برميل، وإنتاجها ٨٣ ألف برميل يوميًا. وتعد موريتانيا من الدول الواعدة التي دخلت سوق الإنتاج؛ إذ يتوقع وصول إنتاجها إلى ٨٥ ألف برميل يوميًا، وتُقدر احتياطياتها بمليار برميل.(١)

أما منطقة جنوب إفريقيا، فتضم أنجولا التي تعد ثاني أكبر منتج للنفط في هذه المنطقة؛ حيث بلغ حجم إنتاجها اليومي من النفط مليوني برميل بنهاية عام ٢٠٠٨م، ويقدر الاحتياطي فيها بـ٢٥ مليار برميل، أما زامبيا فتنتج ١٢٠ ألف برميل يوميًا، ومدغشقر ٩٠ ألف برميل يوميًا.

وأما منطقة شمال إفريقيا، والتي هي الأقرب إلى أسواق القارة الأوروبية، وتضم دولتين من أعضاء أوبك هما ليبيا والجزائر، فإن الاحتياطي الليبي من النفط يقدر بحوالي ٤٠ مليار برميل، وتنتج يوميًا ١,٦ مليون برميل، أما الجزائر فإن الاحتياطي البترولي يصل فيها ما يقارب ١٢,٤ مليار برميل، بينما لا يتعدى إنتاجها اليومي ١,٣ مليون برميل، وتنضم مصر إلى الدول النفطية؛ إذ تنتج ٧٠٠ ألف برميل يوميًا، ويقدر الاحتياطي لديها بما يعادل ٢,٧ مليار برميل.(٢)

وتعد منطقة شرق إفريقيا ضعيفة الإنتاج، باستثناء السودان الذي يعتبر من الدول المهمة في مجال إنتاج النفط؛ إذ ينتج ويصدِّر الخام الخفيف الذي يحظى بإقبال كبير جدًا هذه الأيام، وقد بلغ إنتاجه وفقًا لوزارة الطاقة السودانية ٥ ملايين برميل عام ٢٠٠٧م، على الرغم من الاضطرابات الداخلية التي يعاني منها السودان في مناطق عديدة، ويبلغ الاحتياطي المثبت حوالي ١,٢٥ مليار برميل، وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد احتياطي أكبر من ذلك لم يُكشف عنه بعدُ في المناطق الريفية التي يصعب الوصول لها بسبب النزاعات الداخلية.(٣)

أما منطقة وسط إفريقيا والتي تضم كلاً من تشاد والكونغو، فلا يتجاوز الإنتاج اليومي في الكونغو الديمقراطية أكثر من ٢٢ ألف برميل، أما الاحتياطي فيقدر بنحو مليار ونصف برميل، أما تشاد فقد بدأت في الإنتاج في يوليو ٢٠٠٣م من حوض دوبا في الجنوب، وبلغ الإنتاج ٢٢٥ ألف برميل عام ٢٠٠٦م.(٤)

المحور الثاني: أهمية النفط الإفريقي.. وإعادة التنافس الاستعماري بين القوى الدولية

يعتبر النفط محور اهتمام العالم منذ اكتشافه وحتى الآن، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه قائمًا في السنوات القادمة، **وذلك لما يلي:**

١- تزايد الطلب العالمي على الطاقة، وارتفاع الأسعار، وهو ما يجعل هناك نوعًا من التنافس والتصارع على البترول والمناطق الغنية به.

٢- سياسات القوى الكبرى الخاصة بتأمين الطاقة؛ لأنها عصب الاقتصادات، ومن ثَم أصبحت القضايا الخاصة بالطاقة توضع مباشرة في أولويات الأمن القومي لهذه البلدان،(٥) حيث أصبح أمن الطاقة شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى -كالحفاظ على مكانة الدولة، والتوسع في تأمين الحدود- التي تشكل السياسة الخارجية للدول لاسيما القوة الصناعية. فالصراع بين الصين والولايات المتحدة وروسيا والعديد من القوى الصناعية الصاعدة أصبح

(١) خالد عبد الحميد، المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، ملف الأهرام الاستراتيجي، ع ١٦٠، أبريل ٢٠٠٨م، ص ٤٧.

(٢) نادية عبد الفتاح، «تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، جامعة القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، ٢٠٠٧م. ص ١١٥-١١٦.

(٣) علي حسين باكير، «الصين.. تسبق الجميع وتحاول التهام نفط إفريقيا»، مجلة المجتمع، ع ١٦٩٥، أبريل ٢٠٠٦م.

(٤) نادية عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٥) د. محمود أبو العينين « الولايات المتحدة وإفريقيا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٤-٢٠٠٥م، جامعة القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، ٢٠٠٦م، ص ٣٣٦.

حول مصادر الطاقة، فضلاً عن الأرباح الكبيرة التي تجنيها الشركات من وراء إنتاج وتوزيع هذا المصدر الحيوي الاستراتيجي.

فالثقل البترولي في إفريقيا فرض استراتيجية للتعامل الدولي مع إفريقيا، مما تسبب في رفع وتيرة التنافس بين الدول الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين؛ وذلك لأن هذا البترول يتمتع بمزايا متعددة لا توجد في نفط مناطق أخرى، من أهمها:

١- أن البترول الإفريقي أفضل في الجودة، وأحسن في النوعية من مثيله في الشرق الأوسط، نظرًا لاحتوائه على نسبة ضئيلة من الكبريت.

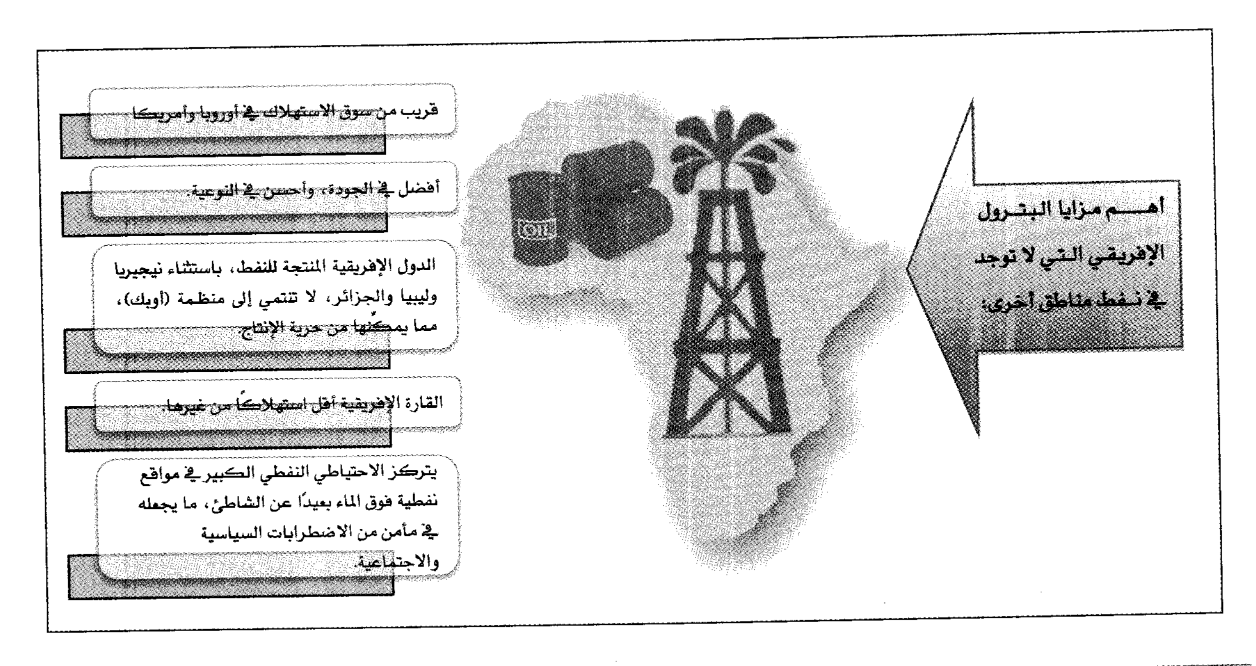
٢- كما أن البترول الإفريقي قريب من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا؛ إذ إن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبيًا من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، مما يخفِّف من تكاليف النقل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأوضاع السياسية القلقة في الشرق الأوسط، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس.(١)

٣- أن الدول الإفريقية المنتجة للنفط، باستثناء نيجيريا وليبيا والجزائر، لا تنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) التي تعمل على التحكم في أسعار النفط العالمية، مما يمكِّن هذه الدول من حرية الإنتاج.

٤- أن القارة الإفريقية من حيث الاستهلاك تعد أقل استهلاكًا من غيرها، مما يمكنها من تصدير الفائض.

٥- يتركز الاحتياطي النفطي الكبير في مواقع نفطية فوق الماء بعيدًا عن الشاطئ، مما يجعله في مأمن من الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها تلك الدول.(٢)

فإذا نظرنا إلى احتياجات العالم من الطاقة وجدنا أن الاستهلاك العالمي سوف يرتفع عام ٢٠٢٠م بمعدل ٥٩٪، وهذا ما يضاعف من التنافس الدولي على البترول الإفريقي، وعليه فإن إفريقيا تحتل موقعًا مهمًا في استراتيجيات الدول الكبرى؛ نتيجة لما تملكه القارة من خيرات طبيعية ومواد أولية، ولاسيما النفط، الذي يُعد عاملاً مهمًا في تفوق الأمم، وفي تحقيق الأمان،



(١) د. حمدي عبد الرحمن، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة .. أي مستقبل؟، القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٧م، ص ٢٩.

(٢) خالد عبد الحميد، «النفط في إفريقيا محور متجدد في اهتمامات السياسة الأمريكية»، www.arabs48.com

إلـــى جانب أنه عصب الحضارة، ويلعب دورًا رئيسًـــا في الحياة الاقتصاديـــة. ودائمًا ما تمثل القارة محور سياسات التكالب الاســـتعماري؛ وذلك لأنها تحتفظ بنحو ٨٪ من إجمالي احتياطيات البترول في العالم.

وتتجلـــى أهمية ذلك في تســـابق الـــدول الكبرى وتنافســـها على نسج علاقات قوية مع البلدان المنتجة للبترول في القارة، والتعاون معها في شتى المجالات. وقد حاولت الولايات المتحدة، ومازالت جاهدة، إقصاء منافســـيها عن المناطق المنتجة للبترول، أو استيعابهم ضمن مخططاتها؛ بحيث تكون هي وشركاتها العملاقة -ما فوق القومية- الجهةَ المسيطرة التي لها النصيب الكبير من الغنائم.[1]

واستنادًا على هذه القدرات النفطية يحظى النفط الإفريقي بأهميـــة كبيرة لدى الولايـــات المتحدة؛ إذ اعتبر والتر كانشتاينر مساعد وزير الخارجية للشئون الإفريقية الأســـبق أنه «بات يشـــكِّل مصلحة قومية استراتيجية».

وفي هذا الإطار أكَّدت العديد من التقارير أنه يمثل أولوية بالنسبة للأمن القومي وضرورة قومية للولايات المتحـــدة، منها تقريـــر مجلس العلاقـــات الخارجية الأمريكيـــة عام ٢٠٠٥م «ما وراء التدخل الإنســـاني: الموقف الأمريكي الاســـتراتيجي تجاه إفريقيا»، فإنه «في نهاية العقد الحالي سوف تصبح إفريقيا مصدرًا مهمًـــا لواردات الطاقة الأمريكية تمامًا كما هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط».

هذا وتمتلك منطقة غرب إفريقيا حوالي ٦٠ مليار برميل مـــن الاحتياطيات النفطيـــة المعروفة، وطبقًا لبعض التقديرات الأمريكية فإن واحدًا من كل خمسة براميل نفط جديدة تدخل الاقتصاد العالمي في النصف الأخير من هذا العقد، ستأتي من خليج غينيا، وهو ما يـــؤدي إلى رفع وارداتها من إفريقيا من ١٦٪ إلى ٢٠٪ عام ٢٠١٠م، وتزود نيجيريـــا حاليًا الولايات المتحدة بنحو ١٠٪ من إجمالي نفطها المستورد، وتسهم أنجولا بنحو ٤٪ من الواردات النفطية الأمريكية.[2]

وتبدو هناك عدة منافـــع للولايات المتحدة من رفع وارداتها النفطية من إفريقيا، وســـيطرة شركاتها على الاســـتثمار في هـــذا القطاع، وذلك طبقًا لدراســـة أجرتها «المجموعة الوطنية لتطوير سياســـة الطاقة» في واشـــنطن؛ حيث إن سيطرة الولايات المتحدة على مخزونات النفط الإفريقية بجانب سيطرتها على نفط العراق يعني تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول المنافسة بشكل كبير، فاليابان تستورد ٩٨٪ من احتياجاتهـــا النفطية، بينما تســـتورد أوروبا ٥٢٪ من احتياجاتها النفطية، فضلاً عن تنويع مصادر النفط؛ حيث تســـتورد من أربع مصادر رئيسة هي بالترتيب: كندا والسعودية، ثم المكسيك وفنزويلا، بالإضافة إلى الحصول على النفط بأســـعار منخفضة ومن مناطق آمنة.[3]

وبعـــد أحـــداث ١١ ســـبتمبر ٢٠٠١م وظهور عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، اعتمدت الصين لنفسها استراتيجية جديدة تمثلت في «تنويع مصادر النفط» مع إعطاء إفريقيا أولوية جيوبوليتيكية في هذه الاســـتراتيجية، على الرغم من أن هذه الاستراتيجية لها مظهر اقتصادي إلا أنهـــا تتمتع بقيمة أخرى من الناحية الاســـتراتيجية؛ ذلك أن التوجه الصيني نحو الطاقة الإفريقية إنما يتم في إطار استراتيجية كبرى، وهي استراتيجية «المساعدات مقابل النفط».

وعلى هذا الأساس فإن استمرار النمو الاقتصادي، وعدم الاســـتقرار في منطقة الشـــرق الأوسط التي هي المنطقـــة النفطية الأولى في العالم تعد من جملة الأسباب الرئيســـة التي دفعت الصين نحو الاهتمام

---

(1) John Deutch, National Security Consequences of U.S Oil Dependency, Council On Foreign Relations, Oct.2006.

(٢) د. حمدي عبد الرحمن، ثنائية النفط والإرهاب: إفريقيا تدخل عصر الهيمنة الأمريكية، ملف الأهرام الاســـتراتيجي، ع ١٤٠، أغســـطس ٢٠٠٦م، ص ٨٥-٨٦.

(٣) خالد حنفي علي، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

بمصادر الطاقة الإفريقية، خاصة بعد أن استوردت الصين ٣٨,٣ مليون طن نفط من إفريقيا عام ٢٠٠٥م، وهو ما شكَّل ٣٠٪ من إجمالي وارداتها من الطاقة.

المحور الثالث: أبرز القوى الدولية المتنافسة.. ودوافع رؤيتها للنفط الإفريقي

استمر التكالب الدولي في أعقاب الحرب الباردة، وإن اختلفت أشكاله وأطرافه على مناطق النفوذ والثروة في القارة الإفريقية، وعندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م في الولايات المتحدة باتت إفريقيا تشكِّل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد. وبدت سياسات التنافس الأمريكي الأوروبي والآسيوي في إفريقيا، **على النحو التالي:**

تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على البترول الإفريقي مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي للنفط، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبي في القارة الإفريقية، ومواجهة التحرك الصيني

١- الولايات المتحدة الأمريكية والنفط الإفريقي:

تتطلع الولايات المتحدة إلى المزيد من الاعتماد على البترول الإفريقي مما يجعلها تسعى للسيطرة على المخزون العالمي للنفط، وهذا ما دعاها إلى محاصرة النفوذ الأوروبي في القارة الإفريقية، ومواجهة التحرك الصيني، والسيطرة على العراق، والاقتراب من بحر قزوين بعد إسقاط نظام طالبان عام ٢٠٠١م.

فإفريقيا جنوب الصحراء توفر خُمس واردات الولايات المتحدة من النفط، وكما ذكرنا سلفًا تتوقع بعض المصادر أن تزيد واردات أمريكا من النفط الإفريقي بنسبة ٣٠٪ بحلول ٢٠١٥م، مما يعني أن واردات الولايات المتحدة من هذا النفط سوف تفوق وارداتها النفطية من الخليج العربي. ويتوقع أن يصبح خليج غينيا، الذي يحتوي على احتياطي يُقدَّر بنحو ٢٤ مليار برميل، المركز الأول في إنتاج النفط بعيدًا خارج الحدود.

ومن ثَم فقد آثرت الولايات المتحدة الاعتماد على نصف القارة الغربي للحصول على ٥٠٪ من وارداتها النفطية من الخارج، وهو الاتجاه الذي عززته توصيات تقرير «سياسة الطاقة القومية» ٢٠٠١م، الذي ذكر أن غرب القارة يعتبر أحد أهم وأسرع مصادر النفط نموًا بالنسبة للسوق الأمريكي، كما أكد على أهمية الدور الذي قامت به الشركات الأمريكية في بناء خط الأنابيب الرابط بين تشاد والكاميرون، والتي بلغ حجم استثماراتها ضمن كونسورتيوم دولي ٣,٥ مليار دولار.[1]

وعليه، فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الأدوات من أجل تأمين النفط الإفريقي وضمان تدفقه إليها دون أي عقبات أو مشاكل، خاصة مع وجود تهديدات متزايدة يتعرض لها هذا النفط، لأسباب داخلية وخارجية، والتنافس الدولي الشرس على موارد النفط في إفريقيا، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى عدة أدوات رئيسة، منها:

الأداة الأولى: العمل على تسوية النزاعات وإنهاء الاضطرابات الداخلية، خاصة في مناطق إنتاج النفط، ولذا لعبت الولايات المتحدة دورًا في التوصل لتسوية صراعات مزمنة مثل أنجولا (فقد انتهى الصراع بين حركة يونيتا والحكومة في أبريل ٢٠٠٢م)، وليبيريا عام ٢٠٠٣م، وتدعيم مفاوضات السلام في السودان خلال ٢٠٠٣م، وتأييدها لاتفاق السلام في بوروندي ٢٠٠٣م، كما لعبت الشركات الأمريكية دورًا في احتواء الاضطرابات الطائفية التي نشبت في الشمال النيجيري عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢م؛ وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية، كما ضاعفت الإدارة من مساعداتها الاقتصادية والفنية والعسكرية لنيجيريا من ١٠ إلى ٤٠ مليون دولار.[2]

(١) نادية عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١١٨-١١٩.

(٢) خالد عبد الحميد، «المحدد النفطي في السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية»، مرجع سابق، ص ٤٨.

الأداة الثانية: تنشيط الاستثمارات الأمريكية في النفط الإفريقي، وفي هذا الإطار أعلنت «شركة شيفرون تكساكو» في ٢٠٠٢م، أنها ستستثمر ٢٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧م في النفط الإفريقي. وكذلك قامت الولايات المتحدة بزيادة مساعدات التنمية الخارجية إلى بلدان جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا إلى أكثر من ٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣م، ويتوقع مضاعفة المساعدات إلى الدول التي تجري إصلاحات اقتصادية وسياسية عام ٢٠١٠م. كما قدمت الولايات المتحدة دعمًا اقتصاديًا مهمًا لدول القارة؛ حيث تلقت صناعة الجابون النفطية دعمًا من شركة «أميرادا هيس» الأمريكية، وضخَّت شركات النفط الأمريكية ١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤م، بهدف الوصول بالإنتاج الأنجولي من النفط إلى ٢,٣ مليون برميل يوميًا، وسعت لتطوير حجم التجارة مع القارة والذي بلغ خمسة مليارات دولار عام ٢٠٠٤م.

الأداة الثالثة: تدعيم الشراكة الاقتصادية، وهو ما تجسَّد من خلال قانون النمو والفرص في إفريقيا الذي تم التصديق عليه من الكونجرس في عام ٢٠٠١م، والذي يقوم على فرض عدة شروط تتعلق بمحاربة الفساد، وتقليل الدعم الحكومي، مقابل إعطاء معاملة تفضيلية لصادرات الدول الإفريقية إلى الولايات المتحدة،[1] فضلاً عن تنشيط دور المنظمات الدولية غير الحكومية، التي تمولها الولايات المتحدة للعب دور في مشاكل القارة السياسية والاقتصادية، لاسيما في ضوء تراجع الدول الإفريقية وعدم قدرتها على التعامل مع هذه المشكلات، كما أن هذه المنظمات قد توفر أداة للتدخل بشكل غير مكلف للولايات المتحدة في مناطق الصراع داخل القارة.[2]

بالإضافة إلى تشكيل «مجموعة المبادرة السياسية للنفط الإفريقي»، وهي تضم ممثلين عن الإدارات الأمريكية وشركات القطاع الخاص، وأصدرت هذه المجموعة كتابًا بعنوان «النفط الإفريقي أولوية للأمن القومي الأمريكي وللتنمية الإفريقية»، يدعو إلى اتخاذ سياسات معينة لتأمين مصالحها النفطية في إفريقيا، منها زيادة التسهيلات الجمركية الأمريكية للمنتجات الإفريقية.[3]

الأداة الرابعة: تكثيف الزيارات السياسية إلى إفريقيا، فقد زار الرئيس الأمريكي السابق بوش خمس دول إفريقية في فبراير ٢٠٠٨م (بنين وتنزانيا، ورواندا وغانا، وليبيريا)، وفي يوليو ٢٠٠٣م زار (السنغال، وجنوب إفريقيا، وبتسوانا، وأوغندا ونيجيريا)، كما زار وزير الخارجية الأسبق كولن باول في عام ٢٠٠٢م الجابون، وقام مسئول رفيع في القيادة العسكرية الأمريكية كارلتون فولفورد بزيارة كل من ساوتومي وبرنسيب عام ٢٠٠٢م من أجل دراسة مسألة أمن العاملين في مجال النفط في خليج غينيا.[4]

الأداة الخامسة: تكثيف الوجود العسكري الأمريكي لتأمين منابع النفط وضمان تدفقه إليها، وتشير «استراتيجية الطاقة القومية» إلى ضرورة أن يكون هناك قواعد عسكرية على جميع منافذ النفط من كازاخستان إلى أنجولا في إفريقيا، لذا توجد قوات أمريكية في الساحل الغربي لإفريقيا بغرض تأمين أنبوب «تشاد-الكاميرون» الذي يضخ ٢٥٠ ألف برميل من النفط يوميًا، وحصلت واشنطن على إذن باستخدام الأجواء الإريترية، وأرسلت الإدارة قوات أمريكية من مختلف التخصصات إلى نيجيريا منذ أبريل ٢٠٠١م، وتم تخصيص ٦٥ مليون دولار للقيام بالتدريب العسكري في مالي والنيجر وتشاد وموريتانيا ٢٠٠٤م، والقيام بمناورات عسكرية بحرية في خليج غينيا في ٢٠٠٥م، فضلاً عن إنشاء قيادة عسكرية أمريكية جديدة للقارة الإفريقية (أفريكوم)،

(١) خالد حنفي علي، «السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا..رؤى وأدوات متغيرة»، السياسة الدولية، ع ١٦٣، يناير ٢٠٠٦م، ص ١٤٨.

(٢) د. محمود أبو العينين، «التكالب الأمريكي على إفريقيا»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٦-٢٠٠٧م، ص ٧٣-٧٤.

(3) Daniel Volman, «The Bush Administration and African Oil: The Security Implication of US Energy Policy», Review of African Political Economy, No.98, 2003, P. 575.

(٤) د. عبد الملك عودة، «الرئيس بوش يزور خمس دول إفريقية»، الأهرام الاقتصادي، ع ٢٠٤٣، ٢٠٠٨/٣/٣م.

وذلك بقرار رئاسي أمريكي في فبراير ٢٠٠٧م، وهي قيادة مستقلة هدفها حماية المصالح الأمريكية الأمنية والاستراتيجية في قارة إفريقيا والبحار المحيطة بها، وتكون هذه القيادة مسئولة عن جميع أنواع النشاط الأمريكي في جميع دول القارة باستثناء مصر التي تظل في إطار مسئوليات قيادة المحيط الباسيفيكي.[١]

٢- الصين والنفط الإفريقي:

تحاول الصين، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية، البحث عن دول ومناطق جديدة لتأمين حاجاتها النفطية. ونظرًا لوجود احتياطيات نفطية مهمة في إفريقيا فإن الصين لم تأل جهدًا في تجنيد مواردها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في القارة؛ حيث تحصل الصين على ربع وارداتها النفطية من إفريقيا، ويوضح الجدول التالي حجم واردات الصين من النفط الإفريقي عام ٢٠٠٦م.[٢]

جدول رقم (١)

واردات الصين من النفط الإفريقي عام ٢٠٠٦م

الدولة	حجم الواردات (مليون طن)	الدولة	حجم الواردات (مليون طن)
أنجولا	١٨,٢	الكونغو الديمقراطية	٣,٤
نيجيريا	٨	ليبيا	٣
تشاد	٥	الجابون	٣
غينيا الاستوائية	٣,٨	السودان	٢

لـذا نجحت في إيجاد موطئ قـدم لها في أنجولا ونيجيريا والجابون وغينيا والسودان بزيادة الاستثمارات النفطية فيها، وقد استغلت خروج الولايات المتحدة من السودان عام ١٩٩٥م لتحظى باستثمارات نفطية؛ حيث أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين، وتمكنت مؤسسة النفط الصينية من شراء ٤٠٪ من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية في السودان، والتي تضخ ٣٠٠ ألف برميل يوميًا. كما قامت شركة «سينوبك» الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول ١٥٠٠ كيلو متر لنقل الإنتاج إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر، ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين.[٣] واشترت الصين ٤٥٪ من حقل اكبوا البحري النيجيري بترولاً بقيمة مقدارها ٢,٧ مليار دولار، كما انضمت كشريك للاستثمار في حقل بحري في أنجولا برأسمال قدره ٧٢٥ مليون دولار.[٤]

كما نجحت بكين في مضاعفة التبادل التجاري مع إفريقيا؛ حيث بلغت ٢٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤م، ويتوقع أن تتجاوز ١٠٠ مليار دولار بحلول ٢٠١٠م. واتخذت عددًا من الإجراءات لدعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول الإفريقية، ومن ذلك إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من الدول الإفريقية الأقل نموًا؛ حيث أصبحت ١٩٠ سلعة من ٢٥ دولة إفريقية تتمتع بهذا الإعفاء. فضلاً عن تشكيل منتدى التعاون الصيني – الإفريقي بهدف العمل على تلبية احتياجات العولمة الاقتصادية[٥]، ومساندة الوحدة والتعاون والتحالف بين الدول الإفريقية وفقًا لقناعتها ومصالحها، والدفاع عن جهود هذه الدول في معارضة التدخل الخارجي

(١) د. عبد الملك عودة، «أفريكوم تبحث عن مقر دائم في إفريقيا»، الأهرام الاقتصادي، ع ٢٠٣٦، ١٤/١/٢٠٠٨م. و د.أحمد إبراهيم محمود، «أبعاد تشكيل قيادة عسكرية أمريكية لإفريقيا»، ملف الأهرام الاستراتيجي، ع ١٤٧، مارس ٢٠٠٧م، ص ٢٦.

(٢) نادية عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ١٢٢.

(3) Peter Goodman,China invest Heavily in Sudan s Oil I - dustry, Washington post, Dec.23.2004

(4) Chietgi Bajpaee «Sino-U.S Energy Competition», www.pinr.com

(٥) أحمد حجاج، «الصين تعيد اكتشاف إفريقيا»، السياسة الدولية، ع ١٦٣، يناير ٢٠٠٦م، ص ١٤٠.

في شـئونها ونزاعاتها الداخليـة، ودعم المحاولات الإفريقية لحل النزاعات بـين الدول الإفريقية من خلال الطرق السلمية.[١]

وتقوم الصين ببيع أسـلحة إلـى دول القارة؛ وذلك لتأمين طرق المواصلات فيها، وتخفيض سعر المنتجات النفطية؛ إذ لا قيود عليها فـي بيعها؛ لأنها ليس لها سجل من التدخل في شئون الآخرين، وتعتبر زيمبابوي في مقدمة الدول المسـتوردة للسلاح من الصين، ففي عـام ٢٠٠٥م حصلت على ٦ طائـرات نفاثة خاصة بالعمليات القتالية منخفضة الحدة.[٢]

٣- فرنسا والنفط الإفريقي:

ربما يمثل الاهتمام الأمريكي والصيني المتزايد بالقارة الإفريقية تدخـلاً بالطبع في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية، لاسيما الفرنسية منها. وقد اتخذت العلاقة بين النفوذين الأمريكي والفرنسي طابع التنافس على الكعكة النفطية الإفريقية، فهناك قلق فرنسـي كبير من الاسـتراتيجية الأمريكية الجديـدة في إفريقيا، بحيث تبدو الاستراتيجية الفرنسية في وضع دفاعي، وهـي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها إزاء الهجوم الأمريكـي، بل والصيني علـى إيجاد موضع قدم في هذه المناطـق الإفريقية، إلى الحد الذي دفع الرئيس الفرنسـي للهجوم -في تصريحات سابقة- على من قال: «إنهم يتطلعون إلى إعادة استنزاف موارد القارة وموادها الأولية»، كما تطرح فرنسـا مفهوم الرابطة الأورو-إفريقية، وهو ما يعني إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الإفريقية لفرنسا.[٣]

وقد بـدا هذا الأمـر جليًّـا في حالـة التنافس الأمريكي - الفرنسي حول دولة جيبوتي ذات الأهمية الاسـتراتيجية، نظرًا لاحتلالها موقعًـا متقدمًا في منطقة بحرية يمر عبرها ربع إنتاج العالم من النفط، بالإضافة إلى وجودها على الشـريط الاسـتراتيجي بين السـاحل والقرن الإفريقي، الذي تسعى واشنطن إلـى فرض الأمن فيه. وبالرغم من احتفاظ فرنسـا بقاعدتها العسـكرية الأساسية هناك «كامب لوموان» فإن النفوذ الأمريكي في جيبوتي في تنامٍ مستمر.[٤]

وقد اسـتطاعت فرنسا تدعيم وجودها الاقتصادي والعسـكري في القـارة لحماية مصالحهـا النفطية فيها، من خلال العديد من الآليات، ومن أهمها زيادة التجارة البينية، فما زالت فرنسا المستورد الأول للمواد الخام والمصدِّر الأول للسـلع المصنعة في بعض الدول الفرانكفونية، والاستثمارات الأجنبية في بعض الدول الفرانكفونية (سـاحل العاج والجابـون)، كما رفعت مسـاعدتها للقارة إلى ما يزيد عن ٠,٧٪ من دخلها القومي دون ربطها بالديمقراطية.[٥]

وقد أدلى الرئيس سـاركوزي خـلال زيارته لدولة جنـوب إفريقيا في فبرايـر ٢٠٠٨م بتصريحات قال فيها: «سوف تقوم فرنسـا بإعادة التفاوض حول كل الاتفاقيات العسـكرية التي سبق أن وقَّعتها مع الدول الإفريقية، وسـتكون بكل شـفافية، ويجب أن تكون فرنسـا حاضرة في القارة بشـكل يختلف عما سبق، وتقوم فرنسـا الآن بإعداد مبـادرة تنموية لإفريقيا قيمتها ٢,٥ مليار يورو».[٦]

وفي ٢٨ يناير ٢٠٠٨م صادق مجلس وزراء خارجية دول الاتحـاد الأوروبي على قرار بـدء تنفيذ عملية «يوفور تشاد وإفريقيا الوسطى»، تطبيقًا لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٧٨ في سبتمبر ٢٠٠٧م بتكليف الاتحاد الأوروبي بتشـكيل القوة وعملها لمـدة عام من تاريخ

(١) رضـا محمد هلال، «الوجود الاقتصادي الصيني في إفريقيا: الفرص والتحديات»، السياسة الدولية، ع ١٦٣، يناير ٢٠٠٦م، ص ١٤٣.

(٢) د. أحمـد إبراهيـم، «الأبعاد الاسـتراتيجية للعلاقـات بين الصين وإفريقيا»، آفاق إفريقية، ع ٢٣، أكتوبر ٢٠٠٧م، ص ٥٩.

(٣) د. حمدي عد الرحمن حسـن، «التنافس الدولي في القرن الإفريقي»، السياسة الدولية، ع ١٧٧، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١٧٤.

(٤) جورج ثروت فهمي، «أوروبا وإفريقيا.. اسـتراتيجية جديدة للتنافس»، السياسة الدولية، ع ١٦٣، يناير ٢٠٠٦م، ص ١٥٥.

(٥) د. جمال السـيد ضلع، «الفرانكفونية في ظل التنافس الفرنسـي - الأمريكي في إفريقيا»، آفاق إفريقية، ع ١٤، ص ٣٤-٣٥.

(٦) د. عبد الملك عودة، «الوجود العسكري الفرنسي في إفريقيا»، الأهرام الاقتصادي، ع ٢٠٤٦، ٢٠٠٨/٣/٢٤م.

انطلاقها، وقوامها ٣٧٠٠ جندي - بمساهمة فرنسية قوامها ٢١٠٠ جندي من القوة- على أن تكون باريس هي المقر الرئيس للقيادة العامة، وأن يقوم جنرال فرنسي بالقيادة الميدانية على الأرض في منطقة الانتشار. وهذا الجنرال هو قائد القوات الفرنسية في تشاد طبقًا لاتفاقية ايبيرفيه بين فرنسا وتشاد التي تقضي بدعم فرنسي للجيش التشادي في المجالات اللوجيستية والاستخباراتية.(١)

المحور الرابع: واقع ومستقبل القارة الإفريقية.. في ظل التنافس الدولي على ثرواتها النفطية

ثمة علاقة ارتباطية بين نشوب الصراعات الداخلية المسلحة، وامتلاك الدول لموارد أولية أهمها الموارد النفطية، وهو ما مثلته الخبرة الإفريقية في حالات عديدة، بدءًا من السودان شرقًا، ومرورًا بالكنغو الديمقراطية في الوسط، وأنجولا وموزمبيق جنوبًا، وانتهاءً بنيجيريا وسيراليون غربًا.

ورغم أن تلك الموارد مثلت مغنمًا اندفع الفرقاء السياسيون في الداخل لنيل أكبر نصيب ممكن منه، خاصة مع غياب آليات ديمقراطية تضمن العدالة الاقتصادية والسياسية، إلا أن العامل الخارجي المتمثل في القوى الكبرى وشركاتها المتعددة الجنسيات ساهم بدرجة أو بأخرى في تعميق الصراع على هذه الموارد، لاسيما في ظل تزايد الطلب عليها؛ حيث لعبت هذه القوى دورًا مؤثرًا في صنع السياسات الداخلية والخارجية للدول الإفريقية، مستفيدة من مفهوم «الدولة- العصابة» الذي كرسته بعض النظم الإفريقية وحركات التمرد التي موَّلت حروبها عبر استنزاف هذه الموارد مقابل الحصول على السلاح، كما حدث في ليبيريا وسيراليون والكونغو الديمقراطية والسودان وغيرها.

وحتى بعد أن شهدت بعض مناطق الصراع في إفريقيا استقرارًا إثر اتفاقيات السلام، كما حدث في السودان وليبيريا والكونغو الديمقراطية وأنجولا وغيرها، فإن شركات القوى الكبرى بدت فاعلة في هذه المرحلة، عبر الدخول في علاقات تحالف مع الأنظمة السياسية لنيل أكبر قدر من الموارد النفطية في مرحلة السلام، كما حدث في السودان (صراع الشركات الأمريكية والصينية على النفط بعد اتفاق السلام).

ولم تؤسس هذه الشركات في مرحلة الصراع والسلام في القارة لعلاقة شراكة اقتصادية، بل أسست لعملية نقل لأكبر قدر من النفط الذي يحتاج إليه الاقتصاد العالمي دونما مساهمة حقيقية في الاقتصادات الإفريقية التي لم تضع نظمها السياسية استراتيجيات واضحة للعلاقة مع هذه الشركات في ظل انشغالها بصراعاتها الداخلية، وتوجيه أموال بيع تلك الموارد لمواجهة المعارضة السياسية.

وبالرغم من أن القارة الإفريقية تحتل موقعًا مهمًا في خريطة النفط العالمية، وهو ما يمكّنها من الاستفادة من النفط في تحقيق التنمية، فإنه في المقابل لعب دورًا في تغذية الصراع عليها بين الفرقاء السياسيين الذين وجدوا أنفسهم إزاء دولة يصفها البعض بـ«العصابة»، فالأمور الرسمية في بعض الدول الإفريقية لا تُدار وفقًا لقواعد الشفافية والعدالة الاقتصادية والسياسية، فبعض الرؤساء الأفارقة لا يفكرون كرؤساء جمهوريات ضامنين للمصلحة العامة، وإنما يتصرفون كزعماء مافيا، فإدارة قطاعات النفط تُفضي إلى تصرفات عشائرية وعرقية، من توقيع عقود استثمار المواد الأولية إلى تكريس سياسات معينة وفقًا لمصالح معينة، وهو الأمر الذي أدى إلى تفشي الفساد، وغياب أولويات التنمية الوطنية الملائمة للاقتصادات الإفريقية.

وفي هذا السياق، يشير بول كوللير في مقال له تحت عنوان «سوق الحرب الأهلية»، إلى أن عدة باحثين

(١) د. عبد الملك عودة ، «انتشار عسكري فرنسي تحت مظلة أوروبية»، الأهرام الاقتصادي، ع ٢٠٤٠، ٢٠٠٨/٢/١١م.

قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو ٥٤ حربًا مدنية كبرى في العقود الأربعة الأخيرة في العالم ومنها إفريقيا، حيث وجدوا أنه كلما زادت نسبة الصادرات من المواد الأولية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فإن ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراع. وتلك العلاقة شهدتها القارة الإفريقية بدرجات متفاوتة. وتشير منظمة الشاهد الدولية -وهي متخصصة في دراسة العلاقة بين الصراعات والموارد- إلى أن الكونغو على الرغم من أنها تعتبر رابع أكبر منتج للنفط في إفريقيا، فإنها تعاني من ديون خارجية تقدر بـ ٤,٦ مليار دولار بسبب الشركة الفرنسية إلف أكويتان التي سعت لنشر الفساد والرشوة.[١]

تشير منظمة الشاهد الدولية -وهي متخصصة في دراسة العلاقة بين الصراعات والموارد- إلى أن الكونغو على الرغم من أنها تعتبر رابع أكبر منتج للنفط في إفريقيا، فإنها تعاني من ديون خارجية تقدر بـ ٤,٦ مليار دولار بسبب الشركة الفرنسية إلف أكويتان التي سعت لنشر الفساد والرشوة.

إن هذه النماذج وغيرها في إفريقيا مثلت بدورها محفزًا لاستنزاف موارد القارة؛ حيث قامت الشركات العالمية -مدعومة أو حتى مستقلة عن القوى الكبرى- بمساعدة الفرقاء المسلحين، مقابل الحصول على حق الامتياز في مناطق يسيطرون عليها، أو وفقًا لمعادلة السلاح مقابل الموارد.

ويمكن تقسيم تعامل القوى الكبرى والشركات النفطية العالمية مع الموارد النفطية الإفريقية إلى مرحلتين: أولهما: مرحلة الصراعات التي ساهمت فيها تلك الشركات، سواء بشكل مشروع أو غير مشروع، في نهب موارد القارة عبر دعم الصراعات بين الدول الإفريقية وداخلها، وساعدها على ذلك مناخ الحرب الباردة؛ حيث لعبت هذه الشركات أدوارًا لصالح القطبين المتنافسين على النفوذ في القارة.

وثانيهما: مرحلة السلام الذي بدأ يستتب في بعض مناطق الصراع، وصاحبه تغير في أدوات الاستغلال. وبدا أن الصراع أكبر بين تلك القوى، خاصة في ظل تزايد الطلب العالمي على النفط، فضلاً عن اصطدامها مع الرأي العام الداخلي في عدة دول إفريقية.

وتجسد النماذج التطبيقية التالية المرحلتين، فثمة تحركات للولايات المتحدة خاصة في منطقة خليج غينيا النفطية، لتوفير بيئة تستطيع الشركات الأمريكية من خلال زيادة نسبة نصيبها من نفط القارة عبر تكثيف التعاون العسكري في هذه المنطقة، كما بدأت في إيجاد بيئة سياسية مستقرة من خلال تسوية الصراعات، كما حدث في أنجولا في أبريل ٢٠٠٢م، والكونغو الديمقراطية وليبيريا، ثم جنوب السودان يناير ٢٠٠٥م، والتغافل عن فساد بعض الأنظمة مادامت تستطيع تحقيق استقرار ما.[٢]

ففي أنجولا، يمول الدخل البترولي حربًا داخلية دولية بلغت خسائرها ما يزيد على مئات الآلاف من القتلى، وقد أسهمت الشركات النفطية العالمية بـ٩٠٠ مليون دولار في تمويل غزو حربي ضد حزب «الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنجولا» UNITA وهو أكبر أحزاب المعارضة، والذي تأسس عام ١٩٦٦م في أنجولا.

وقد نشر «الاتحاد البريطاني لتقدم العلم BA»[٣] تقريرًا يتهم فيه هذه الشركات بالتواطؤ في البلد الذي نجم عنه أكبر كارثة بشرية؛ ففي هذا البلد النفطي والذي كان يتمتع بثروات زراعية وصناعية كبيرة ومتنوعة قبل النفط، أصبح سكانه من أفقر الشعوب في العالم؛ حيث ساعد النفط في تكريس

(١) خالد حنفي علي، «الشركات العالمية.. لعبة الصراع والموارد في إفريقيا»، السياسة الدولية، ع ١٦٩، يوليو ٧٣، ص ٩٠-٩١.

(2) «U.S Increasing Operation in the Guinea», American Forces Press Service, sep. 5, 2006.

(٣) منظمة تستهدف النهوض بالبحث العلمي وتدريسه، وكثيرًا ما تسمى اختصارًا بـ«الاتحاد البريطاني» (BA)، ويهدف الاتحاد إلى تفسير أهمية التطورات العلمية وغير العلمية، ويتبع الاتحاد ١٦ قسمًا تمثل علوم الأحياء والطبيعة والاجتماع.

الثروات الطائلة لكبار المسئولين والبقاء في السلطة بمساعدة شركة (شل).[1]

وفي نيجيريا، حيث مثلت الموارد النفطية مغذيًا للصراع فيها، فقد شهدت منطقة دلتا النيجر مواجهات مسلحة بين حركة دلتا النيجر -والتي تتهم شركة (شل) بإبادة محاصيلها الزراعية، وعدم مراعاة مصالح القبائل المحلية التي تتعرض أراضيها للاستغلال وبيئتها للدمار ونهب الثروات- وبين قوات الأمن النيجيرية المكلفة بحماية الإمدادات البترولية.[2]

وكذلك في السودان، فالسلطات الأمريكية وشركاتها البترولية هي التي شجعت على إيجاد المتمردين في جنوب السودان، مما كبَّد السودان حربًا انفصالية شديدة، راح ضحيتها ما يزيد عن مليوني نسمة، ولم يكن لها ما يبررها إلا وجود البترول في الجنوب. وقد وجهت التهمة مرارًا إلى الحكومة الإسلامية في السودان بالقسوة، ونقل السكان من مكان لآخر، وتسامحها فيما تقوم به ميليشياتها من جرائم أدت إلى تهجير مئات الآلاف من المدنيين رغمًا عنهم.

ولقد انعكست أحداث ١١ سبتمبر على الوضع في السودان وتحسين العلاقات السودانية - الأمريكية بعض الشيء؛ إذ أخذت الإدارة الأمريكية بسياسة تهدف إلى وقف الحرب، وإيجاد حل سلمي لمشكلة جنوب السودان، وذلك تمهيدًا لإحلال استقرار سياسي في السودان، كما قامت بإرسال مبعوث خاص للرئيس جورج بوش، وهو السيناتور جون دانفورث إلى السودان، الذي قام بكتابة تقرير عن الأوضاع تضمن إشارات صريحة عن البترول، ومشكلة اقتسام العائدات. فشجعت أمريكا الأطراف على الاجتماع في ماشاكوس بكينيا للعمل على التوصل لحل المشكلة.[3]

مما حفَّز شركات النفط الأمريكية لدخول مجال الاستثمار النفطي الواعد هناك؛ حيث إن نظام العقوبات الأمريكية المفروضة على السودان كان قد فرض حظرًا صريحًا على هذه الشركات، لذا قامت جماعات الضغط النفطية (لوبي شركات النفط الأمريكية)، بالضغط لتخفيف العقوبات المفروضة على السودان، والشركات العاملة في مجال البترول في الدولة، بل سمحت بصفة غير رسمية لشركاتها بالعودة إلى مناطق امتيازها وممارسة عملها في السودان، وبدأت في التدخل المباشر والضغط على الشماليين والجنوبيين للعمل على التوصل لحل مشكلة الجنوب بالتوقيع على اتفاقية مشاكوس ٢٠٠٢م.

في تشاد، أدى تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب الممتد من تشاد إلى الكاميرون إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ومضايقات للمزارعين الفقراء في المنطقة، وتم منعهم من الوصول إلى أراضيهم.

وتزايد ضغط هذه الجماعات مع فتح السودان للمجال أمام العديد من شركات جنوب شرق آسيا، وشركة «تاليسمان» الكندية، والتي واجهت بعد ذلك ضغوطًا سياسية واقتصادية من واشنطن، ولكن نجحت هذه الجماعات في إخراج «تاليسمان» من السودان وبعد ٤٨ ساعة من الانسحاب وجهت الولايات المتحدة للأطراف السودانية المتصارعة دعوة لزيارة واشنطن، وتضمنت تلك الدعوة تلميحات بأن الاتفاق النهائي سوف يوقع في العاصمة الأمريكية بدلاً من ماشاكوس.[4]

وفي تشاد، أدى تشغيل حقول النفط وخط الأنابيب الممتد من تشاد إلى الكاميرون إلى انتهاكات لحقوق الإنسان ومضايقات للمزارعين الفقراء في المنطقة، وتم منعهم من الوصول إلى أراضيهم؛ حيث أشارت

---

(١) د. نعيمة شومان، العولمة بداية ونهاية (بداية مع الصهيونية، ونهاية مع نفاد البترول)، بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٧م، ص ١٢٧-١٢٨.

(2) «The Curse of Oil in Africa», www.netnomad.com

(3) Report to the President of the United State on The, out look for peace in Sudan From Jan. Danforth, (www.state.gov).

(٤) نجلاء محمد مرعي، السياسة الأمريكية تجاه السودان (١٩٨٩-٢٠٠٥م)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦م)، ص ٥٠-٥٢.

منظمة العفو الدولية إلى أن الشركات التي تتبنى الخط كشيفرون واكسون وبتروناس قد تخلت عن مسئوليتها تجاه حقوق الإنسان عبر تحالفها مع الأنظمة السياسية في الدولتين، ورفضت إكسون موبيل تعويض المزارعين أو إعادة أرضهم إليهم، كما منعت بعض القرى من الحصول على مصادر المياه النظيفة الوحيدة المتوفرة لها، وتعرضت معيشة صيادي الأسماك في كريبي، الذين يصطادون قبالة ساحل الكاميرون، للخطر الشديد بسبب خط الأنابيب. وتفتح عقود المشروع الباب أمام المزيد من الانتهاكات المماثلة، من دون توفير تعويض فعلي، طوال مدة المشروع والتي تصل إلى ٧٠ عامًا.[١]

وفيما يتعلق بمستقبل الثروات النفطية الإفريقية في ظل التنافس الدولي عليها، فهناك سيناريوهان:

أولهما: أن تظل العلاقة بين القوى الكبرى وشركاتها النفطية والأنظمة الإفريقية كما هي دون ضوابط الشراكة الاقتصادية؛ حيث يتوقع أن تستمر في عمليات نزح الموارد عبر تحالفها مع كل الأنظمة السياسية، والبرجوزيات الرأسمالية الإفريقية الجديدة المرتبطة بالغرب الرأسمالي، والتي كانت نتيجة لعمليات الإصلاح الاقتصادي في عدة بلدان إفريقية.

وثانيهما: أن تتشكل حركات مناهضة في المجتمع الإفريقي لمنع استنزاف الموارد، أو على الأقل إيجاد شراكة اقتصادية تقوم على الضغط للاستفادة من عوائد الموارد الإفريقية في عمليات التنمية. ولعل ذلك يمكن ملاحظته في فرض التزامات من قبل البنك الدولي على الحكومات الإفريقية بتخصيص نسب محدودة من عوائد الموارد الأولية للتنمية.

ومن أمثلة ذلك ما حدث من خلافات بين الحكومة التشادية والبنك الدولي على النسبة المخصصة من عوائد النفط لدعم التنمية في ديسمبر ٢٠٠٥م، وافقت بعدها الحكومة التشادية -بعد جولات من التفاوض مع البنك الدولي- على إنفاق ٧٠٪ من العائدات النفطية على التنمية، والاحتفاظ بـ٣٠٪ للميزانية العامة.

كما أن ثمة محاولات من منظمات دولية غير حكومية لصياغة برامج تساعد المجتمعات المدنية الإفريقية على إدارة مواردها في مرحلة ما بعد الصراع، عبر مجموعة من البرامج، مثل الحكم الجيد (Good Governance [٢]) والتوزيع العادل للثروات، وفرض شفافية محاسبية على عمليات بيع الموارد من قبل الحكومات لمواجهة عمليات تجذُّر الفساد المؤسسي الذي يحدّ من فائدة عوائد النفط على الشعوب الإفريقية، فضلاً عن بلورة مواقف وطنية داخل الدول الإفريقية للتعامل مع الموارد الأولية، بما يساعد الأجيال القادمة.

المحور الخامس: كيفية توظيف الأمة الإسلامية للتنافس العالمي على ثرواتها النفطية.. رؤية استراتيجية

نظرًا لأن النفط هو أحد أبرز الموارد التي تمتلكها الدول النفطية الإسلامية والعربية؛ ولأنه محور صراعات القرن الحالي، وخاصة مع ارتفاع أسعاره لأرقام فلكية، وتضاعفها ست مرات في ربع قرن، فينبغي على هذه الدول أن توحد مواقفها وتفكر في كيفية الاستفادة من هذا الصراع العالمي على نفطها، وكيف تستفيد من ذلك بدلاً من أن تصبح مجرد مغنمًا يستنزفه الغرب، ويسعى للسيطرة على نفطها، أو استنزاف ثرواتها بصفقات سلاح لا تُستخدم أو مفاعلات نووية يتحكم في إدارتها الغربيون.

والحقيقة أنه مع تصاعد أسعار النفط لأرقام

---

(١) خالد حنفي علي، «الشركات العالمية..لعبة الصراع والموارد في إفريقيا»، مرجع سابق ص ٩٣-٩٤.

(٢) مفهوم الحكم الجيد هو الذي يبشر بنظام حكم وأسلوب لصنع السياسة يتميز بعدة أمور أساسية: أهمها درجة كبيرة من احترام سيادة القانون، والشفافية في صنع القرار، وتشجيع المشاركة في الحياة العامة. As defined by UNDP, www.undp.org

فلكيــة، وتضاعف الفوائض الماليــة النفطية العربية والإســلامية، ازداد الحديث بين سياسيين عرب عن هذا الســلاح الإســلامي والعربي المهم، وســر عدم استخدامه استثماريًا وماليًا (لا بمعنى حظر النفط). وذكر بعض الخبراء أن الدول العربية والإسلامية ربما تجهل أهميته أو لا تتنبه له، مع أن الغرب قد انتبه له وبدأ يطرق الأجراس للتحذير من هذا السلاح العربي المالي الناتج من عوائد النفط، ومخاطر انعكاسه على ميزان السياسة الدولية.

فهــذه الفوائض أو العوائد النفطية تكفي -لو جرى اســتثمارها بشــكل جيد- لتحقيق طفــرة في القوة الاقتصادية العربية، ومن ثَم القوة السياســية للعرب والمســلمين؛ لكبر حجمه مقارنة بســوق الاســتثمار العربي الضعيف.

وتكمن أهمية صناديق الثروة التي تمتلكها الحكومات العربية في أنها تسيطر على أصول استراتيجية أمريكية في مؤسسات مالية كبرى مثل «بلاك ستون»، و«يو بي إس» و«ميريل لينش، و«مورجان ســتانلي» و«سيتي»، ما يجعلهــا تتحكم في الاقتصاد الأمريكي وربما تؤثر على السياسة الأمريكية لاحقًا لو أردت الدول العربية مالكة هذه الصناديق استعمال هذا السلاح.

وبعبارة أخرى بات السؤال هو: كيف يمكن استخدام هذا النفط كسلاح في المســتقبل، ليس فقط بمعنى «الحظــر» أو «تخفيــض الإنتاج» لإربــاك الخطط الصناعية الغربية، ورفع الأسعار، وكبح جماح الانحياز الغربي لإســرائيل كما حدث في عــام ١٩٧٣م، ولكن بمعــان أخرى جديدة تتضمن الاســتغلال الحســن لعوائــد وفوائض النفط الضخمــة الناتجة عن زيادة الأســعار، وتنمية الدول العربيــة لتصبح قوى منتجة كبيرة، ووضعها في موقع الندية للغرب في صراعات المســتقبل والسياســة الدولية، فضلاً عن استغلال عوائــد زكاة هذا النفط في التغلب على ظاهرة الفقر في العديد من الدول الإسلامية.

وهل يمكن اســتخدام سلاح تصنيع النفط بدلاً من بيعه في صورته الأوليــة (خام) بما يعود على العرب والمســلمين بأرباح كبيرة، أو نستغل الصراع الأمريكي الصينــي في تحديد لمن يبيع العــرب نفطهم بصورة أكبر، أو لمــن تتدخل صناديق الاســتثمارات العربية لنصرة شــركاته؛ بحيث يكون الطرف الرابح هو من يخدم القضايا الإسلامية والعربية أكثر؟!

وإن كانت أمريكا قــد تنبهت لهذا، وبدأت من الآن في الســعي للتصدي له، بل وتغيير بعض التشريعات -بطلب من الكونجرس واللوبي اليهودي- لمعادلة هذا الضغط المالي العربي -إذا حدث-. فينبغي على الدول العربية والنفطية أن تسرع في وضع أسس وسياسات اســتراتيجية جديدة تمزج بين قوة النفط الاقتصادية وقوته المالية، وكيفية استخدام هذا السلاح الجبار في نصرة قضايا العرب والمسلمين.

ولنتذكر مثلاً أن الصين ودولاً آســيوية أخرى أشد طلبًا علــى النفط بفعل النمو المتســارع بها، تحركت من تلقاء نفســها، ودون أن تمارس الدول النفطية أي ضغــط عليها وفتحت -وفق تقريــر بثته وكالة رويتر في نوفمبر ٢٠٠٦م- مســاجد كانــت مغلقة، حتى إن الوكالة قالت إن: «نفط المسلمين فتح مساجد الصين (الشيوعية) على مصراعيها».

هذا مجرد دور بســيط لســلاح النفــط وأمواله لحماية الأقليات المســلمة التي تعاني القهر، بخلاف لعــب دور آخر مطلوب موازٍ للــدور الأمريكي المنحاز لإســرائيل وضد المصالح العربية على غرار التدخل لإنقاذ الاقتصاد الأمريكــي في الأزمة المالية الأخيرة عقب إفلاس بنك ليمان بــرازرز.. فهل ينجح العرب والمســلمون في اســتغلال الارتفاع الحاد في أسعار النفط لصالح قضايا العرب والمسلمين؟ [1]

ويمكن للدول العربية والإسلامية أن توظف التنافس

(١) محمد جمال عرفة، «صناديق الثروة.. والدور السياسي لنفط المسلمين».

www.islamonline.net

العالمي على ثروات القارة الإفريقية النفطية لصالح إحداث تنمية مستدامة دون الدخول كطرف في هذا التنافس لمصلحة هذا الطرف أو ذاك، وذلك عن طريق تفعيل رابطة منتجي النفط الأفارقة «الأبا»، التي تم تأسيسها في ٢٧ يناير ١٩٨٧م، وتضم في عضويتها أربع عشرة دولة من أبرز الدول المنتجة والمصدرة للنفط في إفريقيا، منها ثلاث دول عربية أعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط «أوابك» هي مصر وليبيا والجزائر، ومنها كذلك أربع دول أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» هي نيجيريا والجزائر وليبيا وأنجولا. والباقي دول إفريقية هي (الكاميرون - الكونغو - كوت ديفوار - الجابون - غينيا الاستوائية - تشاد - جنوب إفريقيا).

وقد قامت هذه الدول بالاتفاق على إنشاء هذه المنظمة إدراكًا منها لأهمية النفط كثروة في هذه الدول، وكركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية، واقتناعًا منهم بضرورة التشاور والتباحث، ودعم التعاون فيما بينهم من أجل تحقيق استغلال أفضل للثروة النفطية لصالح الدول الأعضاء في الرابطة.

هذا وتهدف الرابطة إلى تحقيق عدد من الأهداف منها:

١- تطوير التعاون في مجالات استكشاف الهيدروكربونات والإنتاج والتكرير والبتروكيماويات، وتطوير القوى العاملة والشئون القانونية والحصول على التقنية وتطبيقاتها.

٢- تنمية وتطوير المساعدات الفنية بين الدول الأعضاء في المجالات التي اكتسبت فيها بعض الدول الأعضاء خبرات قيمة.

٣- تطوير التنسيق في سياسات التسويق بين الدول الأعضاء عن طريق تبادل المعلومات بهدف حماية مواردها النفطية الناضبة، والحصول على عوائد عادلة لصادراتها منها.

٤- دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بتقديم المساعدة للدول الإفريقية المستوردة للنفط في تأمين حصولها على احتياجاتها من الطاقة.

٥- تدعيم العلاقات العربية - الإفريقية من خلال منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، والتي تأسست عام ١٩٦٠م باتفاق خمس دول هي فنزويلا وإيران والعراق والكويت والسعودية، وتضم حاليًا في عضويتها ١٢ دولة، منها ٧ دول عربية هي: السعودية - ليبيا - الإمارات - قطر - الكويت - الجزائر - العراق، ودولتين إفريقيتين هما نيجيريا وأنجولا، إلى جانب فنزويلا وإندونيسيا وإيران، وتهدف إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها، حتى تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، وذلك لحماية مصالح الدول المنتجة للنفط، التي تعتمد على دخل ثابت للتنمية والتطوير، كما تضمن الدول المصدرة للنفط حمايتها من الدول المستهلكة التي تؤثر عليها من الناحية الاقتصادية، وتهدف المنظمة إلى تحقيق مردود ملموس لرءوس الأموال المستثمَرة في الصناعات النفطية.[1]

يمكن للدول العربية والإسلامية أن توظف التنافس العالمي على ثروات القارة الإفريقية النفطية لصالح إحداث تنمية مستدامة دون الدخول كطرف في هذا التنافس لمصلحة هذا الطرف أو ذاك

٦- ضرورة إدراك الدول النفطية أنه من الناحية الاقتصادية والسياسية لا ينبغي وضع كل مواردها في جهة واحدة، إعمالاً لمبدأ عدم وضع البيض كله في سلة واحدة، وهو المبدأ المعبر عنه في المجال النقدي بسلة العملات، أو في مجال الاستثمار بتنويع حافظة الاستثمار، مما يسمح بمواجهة التقلبات الاقتصادية، والحد من آثارها الضارة.

وهذا يعني: تنويع الاتجاه الجغرافي في استثمارات الفائض المالي للدول النفطية، وذلك من خلال الاتجاه لدول نامية أو صناعية حديثة مثل الصين والهند وباكستان، ودول عربية نامية لديها مجالات

(١) صباح فرج، «النفط والعلاقات العربية الإفريقية»، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، ص ٨٩-٩١.

للاستثمار، وتنويع الشركات العاملة في صناعة النفط من حيث الاستكشاف والتكرير والتسويق والنقل -جدير بالذكر أن السياسة السعودية في مجال النفط تسمح للشركات الأجنبية بالاستثمار فقط في التكرير وليس في التنقيب-، فضلاً عن بناء كوادر جديدة تؤمن بالتنوع في الفكر العالمي، وأن العالم ليس هو الغرب فقط بل والشرق أيضًا، وتنويع مصادر الحصول على السلاح لتحقيق الأمن، وبناء كوادر أمنية وطنية، ومن ثم يمكن ترشيد استيراد السلاح، وتخفيض الإنفاق على التسلح، وتطوير العلوم والتكنولوجيا في مراكز الأبحاث والحصول على التكنولوجيا من الدول المتعاونة، خاصة في مجال النفط؛ حتى لا تظل صناعة النفط صناعة أجنبية على أرض وطنية، وتطوير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية.

في عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية لا يمكن التفكير بمنطق جزئي محلي أو حتى إقليمي فرعي، بل من الضروري أن يكون التفكير على أساس منظور إقليمي شامل كحد أدنى لبناء كوادر ثقافية وتكنولوجية، ولتحقيق تناسق في السياسات الاقتصادية والصناعية والعلمية والسكانية

٧- ضرورة إدراك الدول النفطية الإسلامية والعربية بوجه خاص، أن أمامها تحديًا رئيسًا هو التحدي الاقتصادي، ففي عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية لا يمكن التفكير بمنطق جزئي محلي أو حتى إقليمي فرعي، بل من الضروري أن يكون التفكير على أساس منظور إقليمي شامل كحد أدنى لبناء كوادر ثقافية وتكنولوجية، ولتحقيق تناسق في السياسات الاقتصادية والصناعية والعلمية والسكانية، ولعله مما يذكر هنا أن سياسة الدوائر الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة تركز على العمل من أجل حثّ الولايات المتحدة على تفكيك مجلس التعاون الخليجي، ومنظمة أوبك، والتعامل مع الدول الخليجية والنفطية فرادى، مع أهمية رفع الحصار الاقتصادي والجمركي بين الأقطار العربية والإسلامية.[١]

٨- أهمية قيام الدول العربية المنتجة للنفط ببناء شبكة من العلاقات مع الصين -كقوة صاعدة في حاجة متزايدة للنفط- هذه العلاقات لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط ذلك بضرورة اتباع الصين سياسة أكثر جرأة اقتصاديًا بالنسبة لعمليات البحث والاستكشاف للنفط في مناطق جديدة في الدول النامية على غرار ما قامت به في السودان أو اليمن، وما تسعى للقيام به في السعودية وعُمان.

٩- أهمية إعادة مفهوم التنسيق والتعاون بين الدول النامية، هذا المفهوم الذي تعرض لمأزق رئيس بدءًا من ارتفاع أسعار النفط، ووجود مشكلة للدول النامية استغلتها الدول الغربية، وباعتبار أن استخدام النفط ارتبط بالسياسة العربية المتصلة بقضية فلسطين، ومن ثَم برزت حالة من التعاون والتساند المتبادل بين الدول الإفريقية والعربية في السبعينيات من القرن العشرين، أسفرت عن صدور قرارين مهمين من الجمعية العامة للأمم المتحدة: أحدهما اعتبار الصهيونية صورة من صور العنصرية، وثانيهما اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية حركة تحريرية، ومنحها صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[٢]

١٠- أهمية إعادة صياغة رؤية جديدة للعلاقات العربية الإفريقية، ووضع هذه العلاقات في منزلة الخيار الاستراتيجي والشراكة الاستراتيجية، وفي إطار اتفاق جماعي يعزز أهداف التعاون ويعظِّم مكاسبه المتبادلة، مع توحيد الرؤية بين الطرفين حيال عدد من القضايا الإقليمية مثل الصحراء الغربية وفلسطين والصومال وجنوب السودان[٣]؛ حيث توجد

(١) د. محمد البشير التجاني، «النفط سلاح استراتيجي فاعل يمكن توظيفه لحماية الأمن القومي العربي».
www.syasasudan.maktoobblog.com

(٢) د. محمد نعمان جلال، «استراتيجية مستقبلية للتعامل مع النفط»..
www.alarabalyawm.net

((٣)) أحمد حسين الشيمي، «القارة السمراء.. حضور إسرائيلي وغياب

عشر دول إفرو-عربية تجمع بين عضوية الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، كما تضم الكوميسا في عضويتها ٢٠ دولة من بينها خمس دول عربية، ولنتذكر بأن ربع سكان القارة الإفريقية هم من العرب، وثلثا العرب أفارقة، فضلاً عن التمازج الإثني والحضاري واللغوي والديني عبر العصور.[١]

يتضح مما سبق، أنه مع تزايد الثقل الإفريقي في خريطة النفط العالمية، بسبب تزايد احتياطيات القارة وإنتاجها، مع انضمام المزيد من دولها إلى نادي الدول المصدرة للنفط عالميًا، فإن هذه الدول لم تستطع حتى الآن على غرار غيرها من الدول المنتجة له خارج القارة الاستفادة من هذه الإمكانيات في قاطرة التنمية؛ إذ إن التنافس الدولي من قبل القوى الكبرى على النفط في القارة قد ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في إضفاء المزيد من التعقيد والتشابك على مجمل الصراعات التي تشهدها القارة، وهو ما أثَّر سلبيًا على واقع القارة ومستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

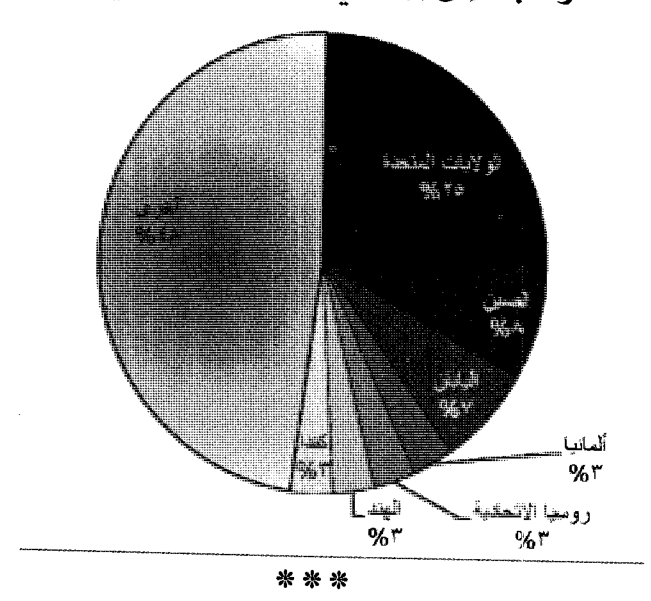
وعلى الرغم من ذلك فقد وفَّر النفط إطارًا آخر للتعاون بين الدول العربية والإفريقية ولكن على المستوى الرسمي، خاصة وأن هذه الدول تدرك مدى أهمية التكتلات الاقتصادية في عصر لا يمكن فيه لهذه الدول أن توجد في الأسواق العالمية بمفردها دون تنسيق، لذا يتوقع أن يكون للنفط دور كبير في دعم العلاقات بين العديد من الدول العربية والإفريقية، خاصة وأن الأولى لديها من الخبرات في مجال النفط ما يمكِّنها أن تساعد به في تطوير هذا القطاع في نظيرتها الإفريقية، الأمر الذي يساعد على تعظيم الاستفادة من هذا النفط وموارده المالية واستثماراته في نصرة قضايا العرب والمسلمين في العالم، والضغط على دول مثل أمريكا بسلاح الاستثمارات النفطية كي توازن موقفها من العرب وإسرائيل، بدلاً من الانحياز الأعمى الحالي للدولة العبرية، والبحث عن وسائل أو طرق وأفكار متطورة لاستخدام النفط كسلاح وقت السلم والحرب.

عربي» www.islmonline.net
((١)) د . يوسف الحسن، العلاقات العربية الإفريقية .. الضرورة وحتمية التعاون، www.alkhaleej.ae



معلومات إضافية

استهلاك النفط
ونسبته إلى إجمالي الاستهلاك العالمي



* * *

احتياطيات النفط والغاز واستهلاكهما

مقارنة بين الولايات المتحدة والصين والهند

	الولايات المتحدة الأمريكية		الصين		الهند	
		النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي		النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي		النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي
احتياطيات النفط المثبتة (مليار برميل)	٢٩,٣	٢,٤٠	١٦	١,٣٠	٥,٩	٠,٥٠
استهلاك النفط (مليار برميل يوميًا)	٢٠,٦٦	٢٥,٠٥	٦,٩٩	٨,٤٧	٢,٤٩	٣,٠١
احتياطيات الغاز المثبتة (تريليون متر مكعب)	٥,٤٥	٣,٠٣	٢,٣٥	١,٣١	١,١	٠,٦١
استهلاك الغاز (مليار متر مكعب)	٦٣٣,٥	٢٣,٠٤	٤٧	١,٧١	٣٦,٦	١,٣٣

أهم عشرة مصادر لواردات الصين النفطية (٢٠٠٣-٢٠٠٥م)

البلد	٢٠٠٣م (مليون طن)	٢٠٠٤م (مليون طن)	٢٠٠٥م (مليون طن)	٢٠٠٣م %	٢٠٠٤م %	٢٠٠٥م %
السعودية	١٥,١٨	١٧,٢٤	٢٢,١٨	١٦,٦٥	١٤,٠٤	١٧,٤٥
أنجولا	١٠,١٠	١٦,٢١	١٧,٤٦	١١,٠٩	١٣,٢٠	١٣,٧٤
إيران	١٢,٣٩	١٣,٢٤	١٤,٢٧	١٣,٦٠	١٠,٧٨	١١,٢٣
روسيا	٥,٢٥	١٠,٧٨	١٢,٧٨	٥,٧٧	٨,٧٧	١٠,٠٥
عُمان	٩,٢٨	١٦,٣٥	١٠,٨٣	١٠,١٨	١٣,٣١	٨,٥٣
اليمن	٧,٠٠	٤,٩١	٦,٩٨	٧,٦٨	٤,٠٠	٥,٤٩
السودان	٦,٢٦	٥,٧٧	٦,٦٢	٦,٨٧	٤,٧٠	٥,٢١
الكونغو	٣,٣٩	٤,٧٧	٥,٥٣	٣,٧٢	٣,٨٩	٤,٣٦
إندونيسيا	٣,٣٣	٣,٤٣	٤,٠٩	٣,٦٦	٢,٧٩	٣,٢١
غينيا الاستوائية	١,٤٦	٣,٤٨	٣,٨٤	١,٦٠	٢,٨٤	٣,٠٢
الإجمالي	٧٣,٦٤	٩٦,١٨	١٠٤,٥٨	٨٠,٨٢	٧٨,٣٢	٨٢,٢٩
إجمالي واردات نفط	٩١,١٣	١٢٢,٨٢	١٢٧,٠٨	١٠٠	١٠٠	١٠٠

***

بعض مظاهر دبلوماسية الطاقة الصينية في إفريقيا

المنطقة	اتفاقيات التجارة الحرة	المنتديات المتعددة الأطراف	التجارة (٢٠٠٦م)	الشراكات الاستراتيجية	مبادرات حسن النية
إفريقيا	اتحادات الجمارك في دول جنوب إفريقيا	منتدى التعاون الصيني - الإفريقي	٥٥,٥ مليار دولار (بزيادة ٥ أضعاف على عام ٢٠٠٠م)	الجزائر نيجيريا	- قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: (٣٠٠٠ جندي في ١٢ مهمة). - إفريقيا هي المحطة الأولى سنويًا لأول زيارة رسمية لوزير خارجية الصين إلى الخارج. - تعيين مبعوث خاص لإفريقيا في مايو ٢٠٠٧م.

التنافس والتعاون بين الصين والهند بشأن النفط الإفريقي

الأصول	عرض الهند	عرض الصين	الفائز	التاريخ
التنافس				
سونانغول (أنجولا) حصة نسبتها ٥٠٪، الموقع ١٨ البحري	شركة النفط والغاز الطبيعي ٣١٠ ملايين دولار.	شركة البتروكيماويات الوطنية الصنية ٧٢٥ مليون دولار.	الصين	نوفمبر ٢٠٠٤م
التعاون				
الأصول	العرض الصيني – الهندي			
مشروع النيل الأعظم للنفط (السودان)	شركة النفط والغاز الطبيعي «فيديش ليمتد»: ٢٥٪ (٧٥٠ مليون دولار). شركة النفط الوطنية الصينية: ٤٠٪ (٤٤١ مليون دولار).			

***

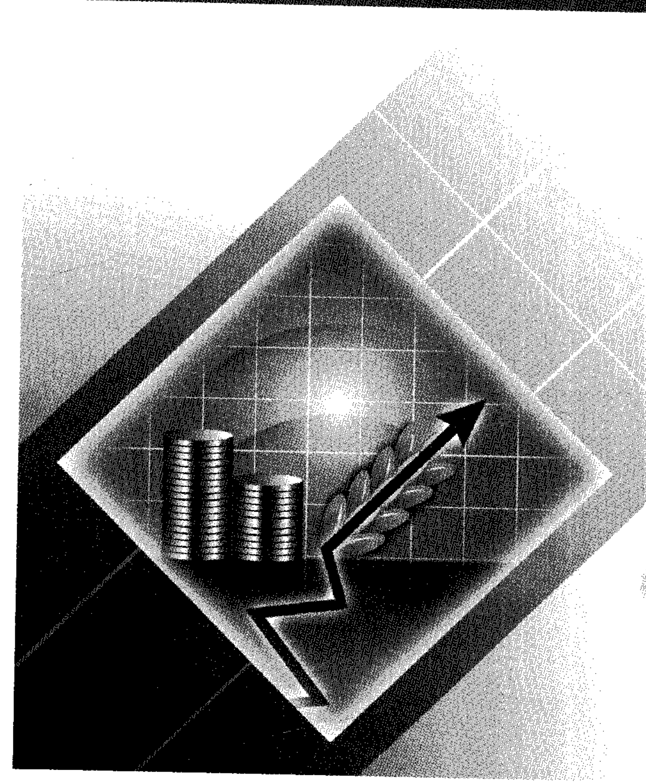
حجم الاستثمارات الهندية
في مجال التنقيب عن النفط والغاز في إفريقيا حتى أبريل ٢٠٠٦م

الحقل	حصة أوفل*	بقية الشركات الهندية	الاحتياطيات		الإنتاج	
			الغاز	النفط	الغاز	النفط
ليبيا المنطقتان «إن سي ١٨٨»، «إن سي ١٨٩» المنطقة ٨٦	٤٩٪	١٨,٤٠٪ أويل				
السودان مشروع نفط النيل الأعظم المنطقة «٥أ» و «٥ب»	٢٥٪ ٢٤٪ ٢٣,٥٪			١٠٠٠ م ب/ي ٢٠٠٠ م ب/ي	٢٧٠ ألف ب/ي	
ساحل العاج الحقول البحرية، «سي آي -١١٢»	٢٣,٥٪	١١,٥٪ أويل	١٠٠٠م ب/ي			
مصر	٧٠٪					
نيجيريا المنقطة ٢، منطقة تنمية مشتركة (اتحاد شركات خط الاستواء أوفل)						

(*) شركة النفط والغاز الطبيعي فيديش أوفل هي الذراع الدولية لهيئة النفط والغاز الطبيعي الهندية.

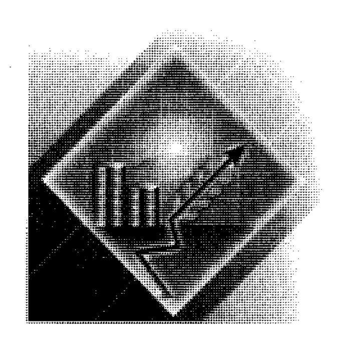
ب/ي: برميل يوميًا. م ب/ي: مليون برميل يوميًا.

المصدر: الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية.. التنافس على موارد الطاقة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.



الباب السادس

قضايا اقتصادية



الأزمة المالية العالمية ومستقبل العمالة في دول الخليج العربي

د. جهاد صبحي القطيط
د. أحمد عبد الحميد ذكر الله

المدرسان بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

ملخص الدراسة

يعيش العالم على وقع الحدث الاقتصادي الكبير، وهو الأزمة المالية الاقتصادية التي بدأت بضرب معظم أسواق المال في العالم، وخاصة مركز أسواق المال العالمية. ويعتبر هذا الحدث أزمة جديدة في طبيعة النظام الرأسمالي؛ إذ الأزمات ملازمة له، كما تؤكد على فشله في تلبية احتياجات الأفراد، وعدم قدرته على قيادة الاقتصاد العالمي، مما يدفع إلى البحث عن بديل للنظام الرأسمالي.

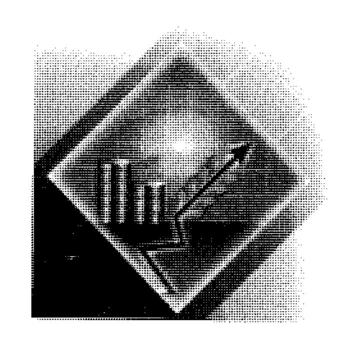
لقد انعكست هذه الأزمة على الاقتصاد الخليجي؛ وذلك لوجود مجموعة من الروابط بينه وبين الاقتصاد العالمي تستوجب الأزمة المالية الاقتصادية وضع مجموعة من السياسات والإجراءات لمواجهة الآثار السلبية على العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، والتي يعاني سوق العمل بها من هيمنة العمالة الأجنبية، وخاصة الآسيوية؛ نتيجة الاختلالات الهيكلية والكلية التي يعاني منها، مما عزز من حاجة سوق العمل الخليجي للطلب المتزايد على العمالة الأجنبية لمواجهة متطلبات التنمية الواسعة التي بدأت منذ السبعينيات -نتيجة محدودية عدد السكان- حتى بلغت أرقامًا كبيرة، وتجاوزت نِسَبهم في بعض الدول مجموع عدد السكان الأصليين.

وفي هذا الإطار، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم مجموعة من السياسات والإجراءات للخروج من الآثار السلبية للأزمة المالية الاقتصادية العالمية على واقع ومستقبل العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي. وذلك من خلال التعرف على جذور الأزمة المالية الاقتصادية، وأسباب حدوثها، وانعكاسها على الاقتصادات الخليجية، والتعرف على التداعيات السلبية للأزمة المالية الاقتصادية على العمالة، وكيفية الحد من هذه التداعيات.

هذا وتتعدد المواقف تجاه مستقبل العمالة في منطقة الخليج العربي بين معارض لها؛ لأنها تفسد سوق العمل بأكمله، ومؤيد لها؛ بسبب دورها الفعال في استمرارية معدلات النمو، وفي إنجاز مرافق البنية الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن مستقبل العمالة سوف ينحسر لظروف تتعلق بمنطقة الخليج العربي.

ثم تشير الدراسة إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد الدول الموردة والمستقبلة للعمالة على الخروج من تلك الأزمة بأقل الأضرار. وتختتم الدراسة بأهم المقترحات والتوصيات لتفعيل دور الدول الموردة والمستقبلة للعمالة في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية على العمالة.





الأزمة المالية العالمية ومستقبل العمالة في دول الخليج العربي

د. جهاد صبحي القطيط
د. أحمد عبد الحميد ذكر الله
المدرسان بقسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر

مقدمة:

شـــهدت دول منطقة الخليج العربي طفرة مالية منذ بداية الســـبعينيات عقب الطفرة البترولية، التي كان لها دور كبير في تمويل وتشـــييد البنية التحتية، والهياكل الاقتصادية، والبرامج التنموية المختلفة، فقد وفرت عملية التنمية في شـــتى المجالات الآلاف من فرص العمل، ونظرًا للقصور الحاصل في حجم العمالة في المنطقة، وقلة المهارات والخبرات اللازمة لتنفيذ عملية التنمية، بالإضافة إلى قلة عدد الســـكان قياسًـــا للمعروض من فرص العمل، فقد زاد الطلب على العمالة لسد هذا العجز.

وجدير بالذكر أن هذه العمالة ســـاهمت بشـــكل كبير في إنشاء العديد من المشروعات التنموية في دول الخليج العربي.

يمكن القول: إن التوسع في شـــتى المجالات التنموية، جعل اقتصادات دول المنطقة تعمل كاقتصادات منفتحة ضمن منظومة الاقتصاد العالمي، ومن ثَم فهي تتأثر بالتقلبات والأزمات الاقتصادية الدولية؛ وذلك نتيجة لوجود مجموعة من العلاقات بينها وبين الاقتصاد العالمي.

فـــي ضوء ذلك فإن اقتصـــادات المنطقة تأثرت بالأزمة المالية الاقتصادية العالميـــة؛ وحيث إن هذه الأزمة ما زالت تتفاعل في جنبات الاقتصاد العالمي ولم تضع أوزارها بعدُ، فإن دراستنا هذه تطرح تصورًا لتداعيات هذه الأزمة على مســـتقبل العمالة في منطقة الخليج العربي؛ لتفاوت التوقعات بشـــأن الآثار المستقبلية لهذه الأزمة التي انعكســـت كأزمة تشغيل وبطالة تأثرت بها أغلب بلدان العالم. وتقدِّم الدراسة أيضًا بعض السياسات للحد مـــن تداعياتها على العمالـــة في منطقة الخليج، مع الأخذ في الاعتبار صعوبة الوصول إلى البيانات المؤكدة من الدول المستقبلة أو المرسلة على السواء.

وسوف يســـتخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي والتاريخي، وكذلك بعض أدوات التحليل الاقتصادي. **لقد خططت هذه الدراسة لكي تناقش النقاط التالية:**

أولاً: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية.

ثانيـاً: الاختلالات الهيكلية الكلية في سـوق العمل الخليجي.

ثالثًا: واقع سوق العمل في منطقة الخليج العربي.

رابعـاً: آثار الأزمة الماليـة الاقتصادية العالمية على العمالة في منطقة الخليج العربي.

خامساً: السياسـات اللازمـة لتجنب الآثار السـلبية على العمالة الأجنبية.

وتُختتـم الدراسـة بالخلاصة، وبأهـم التوصيـات والمقترحـات، وقائمة بالهوامش والمراجع والملحق الإحصائي.

أولاً: الأزمة المالية الاقتصادية العالمية:

أ- نظـرة تاريخيـة للأزمـات الماليـة والاقتصاديـة في النظام الرأسمالي:

يعيش العالم علـى وقع الحدث الاقتصادي الكبير، وهو الأزمة الماليـة الاقتصادية العالميـة التي بدأت بضرب معظم أسـواق المال في العالم، وخاصة مركز أسـواق المال العالمية «وول ستريت» أساس الاقتصاد الرأسـمالي، الـذي ترتب عليه كما قال فرنسـيس فوكاياما[1]: «حجم رعب أضخم بكثير من الخسـائر المادية، بالإضافة إلى خسارة الولايات المتحدة الأمريكية للمصداقية والسمعة على وجه الخصوص».

ويتفق الجميـع على وجود أزمة مالية بل اقتصادية حادة تفوق أزمة الكسـاد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣م)، ولا يمكـن لأي شـخص أن يحدِّد نهايتهـا؛ فالأزمة الحاليـة هي أزمة فـي طبيعة النظام الرأسـمالي، فمنظِّرو النظام الرأسمالي تراجعوا عن أسس النظام الرأسـمالي، والأزمة تذكِّر بنمط حضاري يبنى على الاستغلال والاضطهاد.

تجدر الإشارة إلى أن الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة في النظام الرأسـمالي، فالتاريخ الاقتصادي ممتلئ بعدد كبيـر من الأزمـات المصرفية، وأزمات أسعار الصرف، فالرأسـمالية عرفت أزمات متتالية كان يتأرجـح فيها الاقتصاد من الزيادة والارتفاع إلى الهبوط والركود.[2]

> **الأزمات المالية ليست ظاهرة حديثة في النظام الرأسمالي، فالتاريخ الاقتصادي ممتلئ بعدد كبير من الأزمات المصرفية، وأزمات أسعار الصرف، فالرأسمالية عرفت أزمات متتالية كان يتأرجح فيها الاقتصاد من الزيادة والارتفاع إلى الهبوط والركود.**

وقد بدأت هذه الأزمات عقب حروب نابليـون وخلال الأعـوام: (١٨١٠م، ١٨١٤م، ١٨٢٥م، ١٨٣٦م، ١٥٤٧م، ١٨٥٧م، ١٨٦٤م، ١٨٧٣م، ١٨٨٢م، ١٨٩٠م، ١٨٩٤م، ١٨٩٦م، ١٩٠٠م، ١٩٠٧م، ١٩١٣م، ١٩١٤م، ١٩١٨م، ١٩٢٠م، ١٩٢٤م، ١٩٢٩-١٩٣٣م) أي ٢٢ أزمة خـلال ١٢٣ عامًـا. وكانت الأزمة تظهر في بلد أو أكثر من البلاد الرأسـمالية، وسرعان ما تنتقل إلى البلاد الرأسمالية الأخرى بقدر درجة الترابط في الاقتصاد العالمي.

ولم تتوقف الأزمات في النظام الرأسمالي بل استمرت حتى الآن خلال الأعوام التالية: (١٩٤٦م، ١٩٤٩م، ١٩٥٧م، ١٩٦٠م، ١٩٦١م، ١٩٦٥م، ١٩٦٧م، ١٩٦٨م، ١٩٧٢/٧١م، ١٩٧٨م، ١٩٨٠م، ١٩٨٢م، ١٩٨٦م، ١٩٨٧م، ١٩٨٩م، ١٩٩٥/٩٤م، ١٩٩٨/٩٧م، ١٩٩٩م، ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣م، ٢٠٠٥م، ٢٠٠٦م، ٢٠٠٨/٢٠٠٧م).[3] أي ٢٥ أزمة في أقـل من ٨٠ عامًا. وهذا يؤكد على أن النظام الرأسـمالي نظام اقتصادي قائم على تناقضات بنيوية ودائمة، وبالتالي فالأزمات ملازمة له. وذلك يدفع إلى البحث عن بديل للنظام الرأسمالي.

ب- ماهية الأزمة المالية الاقتصادية:

يقصد بهـا انهيار النظام المالـي برُمَّته، مصحوبًا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية، مع

(١) النيوزويك العربية بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/١٤م.

(٢) د. سـمير محمد الحسيني: تاريخ الفكر الاقتصادي، القاهرة، مطبعة حسان، ١٩٨٤م، ص٣٢٤.

(٣) من إعداد الباحث.

انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي.[1] كما يُقصد بها التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما، أو لمجموعة من الدول.

ومن أبرز سماتها: فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسة، والذي ينعكس سلبًا في تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم، مما ينجم عنه آثار سلبية في قطاع الإنتاج والعمالة، وما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.[2]

ج- أسباب الأزمة المالية الاقتصادية:

تعتبر الأزمة الحالية أسوأ الأزمات على الإطلاق، وأكثرها تأثيرًا لزيادة الترابط الاقتصادي بين دول العالم، بل وتعتبر الأخطر في تاريخ الأزمات. ولا يمكن حصر الأسباب التي أدت لحدوث الأزمة المالية في سبب أو سببين، وإنما تتضافر جملة من الأسباب أدت بمجموعها إلى حدوث الأزمة، ويمكن أن نوجز **أهم هذه الأسباب فيما يلي:** [3]

الأول: أسباب تخص الاقتصاد الأمريكي متمثلة في تفاقم العجز في الميزانية، وزيادة حجم المديونية، وتباطؤ النمو الاقتصادي، والهبوط السريع في سعر الدولار.

الثاني: ابتكار أدوات وآليات مالية تفتقد إلى أجهزة لضبطها، مما أدى إلى إساءة تقدير المخاطر، ثم إلى انهيار النظام من جراء أزمة الرهون العقارية.

هذه هي مجمل أسباب الأزمة، وهي ليست وليدة اللحظة، ولكنها نتجت عن استمرار هذه الأسباب في الاقتصادات المحلية والعالمية لسنوات طويلة، فالأزمة أظهرت استمرارية هشاشة النظام الرأسمالي وعدم قدرته على توفير الاستقرار للاقتصادات الدولية، فالأزمة أزمة فكر وليست أزمة آليات.

د- أثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على الاقتصادات الخليجية:

يؤكد صندوق النقد الدولي على أن هذه الأزمة لن تنجو منها أي دولة في العالم، وأنها ستطول اقتصاد جميع الدول، ولكن بنسب متفاوتة، وعلى ذلك فإن الأزمة لها آثار على الاقتصاد الخليجي كاقتصاد منفتح ضمن منظومة الاقتصاد العالمي.

في ضوء ذلك يمكن القول: إن تأثر الاقتصاد الخليجي بالأزمة المالية الاقتصادية العالمية ظهر فيما يلي:

١- **انخفاض أسعار البترول**: إذ انخفضت أسعار النفط بنسبة تفوق ٦٠٪ من ١٥٠ دولارًا للبرميل في شهر يوليو ٢٠٠٨م إلى حوالي ٦٥ دولارًا للبرميل ٢٠٠٩م. وهذا ينعكس سلبًا على مجمل النشاط الاقتصادي لدول منطقة الخليج العربي خلال عام ٢٠٠٩م وما بعده.

٢- **النمو الاقتصادي**: النمو في الاقتصاد الخليجي مرتبط بالعلاقات الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بالصادرات، وعلى ذلك سينخفض معدل النمو الاقتصادي من ٢,٥٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٢,٤٪ في عام ٢٠٠٩م.[4] وهذا ينعكس على سوق العمل الخليجي بالسلب.

---

(١) د. السيد البدوي عبد الحافظ، إدارة الأسواق المالية.. نظرة معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٩٩م، ص ٣٩.

(٢) عرفات تقي الحسيني: التمويل الدولي، عمان، دار بجلاوي للنشر، ١٩٩٩م، ص ٢٠٠.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول الأسباب المباشرة وغير المباشرة للأزمة المالية والاقتصادية، انظر:
- د. سلطان أبو علي: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على مصر، القاهرة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٤٢)، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص ٢ - ١٠.
- د. رمضان علي الشراح: الأزمات المالية العالمية أسبابها، آثارها، انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت، الكويت، اتحاد الشركات الاستثمارية، مايو ٢٠٠٩م، ص ٢٣ - ٢٦.
- مجلس الغرف السعودية: التقرير الاقتصادي، العدد الثاني عشر، أكتوبر ٢٠٠٨م، ص ١٠، ١١.

(٤) انظر على سبيل المثال: وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية الثامنة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩م، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م، ص ١٧٥ - ١٨٩.

٣- الاستثمارات: تقدر الاستثمارات الخليجية بالخارج بحوالي ٢,٤ تريليون دولار، وسوف تتأثر هذه الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها، وكلما كانت تلك الجهة تتميز بدرجة عالية من المخاطر، فإن درجة التعرض إلى خسائر ستكون أكبر.

٤- البورصات الخليجية: تراجع أداء أسواق المال تراجعًا كبيرًا ومفاجئًا في المؤشر العام؛ حيث انخفض بنسبة ٣٧٪ من قيمته في يونيو ٢٠٠٨م، مما انعكس على مشاريع التنمية والاستثمارات، فانتقلت آثار الأزمة إلى سوق العمل الخليجي ممثلة في فقد عدد كبير من العمالة لوظائفهم في المؤسسات التي ضربتها الأزمة.

٥- الجهاز المصرفي: تنعكس الأزمة على الجهاز المصرفي في الدول الخليجية بالسلب، وذلك بسبب استثماراته في الخارج، وخاصة في أمريكا وأوروبا، وارتباطه مع المصارف العالمية التي تأثرت بالأزمة. وترتب على ذلك قيام الجهاز المصرفي بتجميد تمويل المشروعات التي تقوم بها الشركات والمؤسسات وفقًا للخطط والاتفاقيات، وهذا سبَّب انكماشًا في مجال الأعمال.

وهكذا انعكست الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على اقتصادات منطقة الخليج، كما أدت توقعات الكساد العالمي الجديد إلى تراجع الإنفاق الاستثماري في الاقتصادات القوية الجديدة مما نتج عنه تراجع الطلب على النفط، وتراجع إيرادات خدمات النقل والشحن الدولي، ورسوم مطارات دول المنطقة.

ثانيًا: الاختلالات الهيكلية الكلية في سوق العمل الخليجي:

يمكن تعريف سوق العمل بأنه: منظومة العلاقات بين عرض الأفراد الراغبين في العمل وفرص العمل المتاحة، وبالتالي فهي المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي تتأثر بالبيئة والمحددات الاجتماعية وتؤثر فيها، والتي يتفاعل فيها عرض العمل والطلب عليه.

كما تمثل الاختلالات الكلية والهيكلية التي يتسم بها جانب العرض والطلب في سوق العمل الخليجي تحديات تتطلب المعالجة، **ومن أهم تلك الاختلالات:**(١)

أ- ارتفاع درجة اعتماد سوق العمل الخليجي على العمالة الأجنبية الناشئ عن عدم مواكبة قوة العمل المحلية لزيادة الطلب الكلي.(٢) وقد برزت هذه الفجوة كحقيقة مهمة منذ الطفرة المالية التي شهدتها دول الخليج عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

ب- عدم وجود تناسب بين مخرجات نظم التعليم والتدريب، واحتياجات سوق العمل الخليجي، بالإضافة إلى عدم التناسب بين قطاعات الباحثين عن عمل والأوضاع السائدة في سوق العمل الخليجي، خاصة فيما يتعلق بنوعية الوظائف المعروضة وشروطها.

ومن ثَـم يتمثل الطابع السائد في سوق العمل الخليجي في هيمنة العمالة الأجنبية عليها؛ نتيجة للاختلالات التي تعاني منها بين جانبي العرض والطلب، ولقد ساهمت فيه مجموعة من العوامل أدت إلى استمراريته.

ويمكن توضيح تلك العوامل بإيجاز شديد فيما يلي:

أ- عوامل تتعلق بجانب العرض:

توجد مجموعة من العوامل والاعتبارات العملية أدت إلى تزايد اللجوء والاستعانة بالعمالة الأجنبية، فيما ساهمت عوامل أخرى في استمرار هذا الوضع، **منها ما يلي:**

- الخلل في حجم وهيكل السكان في منطقة الخليج العربي. (انظر الجدول رقم ١، ٢ بالملحق).

- استبعاد نسبة كبيرة من النساء من قوة العمل: فعلى سبيل المثال شكَّلت العمالة النسوية المواطنة في عام ٢٠٠٦م حوالي ١٤,٤٪ من قوة العمل في السعودية،

---

(١) انظر الجدول رقم (٢) بالملحق الإحصائي.
(٢) انظر الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي.

وفي الكويت بلغت ٣٨,٦٪، و٣١٪ في البحرين، و٢٦٪ في قطر.[١] وذلك لوجود موقف اجتماعي سلبي من عمل المرأة.

- عدم تناسب مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.[٢]

- عزوف العمالة الوطنية: فمع وجود عدد كبير من الوظائف في بعض القطاعات إلا أن الغالبية من العمالة الوطنية لا ترغب فيها.

ب- عوامل تتعلق بجانب الطلب:

توجد مجموعة من العوامل تتعلق بجانب الطلب على العمالة في سوق العمل الخليجي أدت إلى تزايد الاختلالات بين جانب العرض في سوق العمل وجانب الطلب، من أهمها ما يلي:

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي: فلقد ترتب على زيادة معدلات النمو تزايد الطلب على العمالة الأجنبية؛ لعجز سوق العمل الخليجي عن توفير العمالة المطلوبة حتى وصلت إلى حوالي ١٠,٢ مليون عامل عام ٢٠٠٥م.[٣] ثم وصلت إلى أكثر من ١٧ مليون عامل في عام ٢٠٠٩م.[٤]

- توفر الآلاف من فرص العمل: في مشروعات البنية التحتية والخدمات الأساسية، وغير ذلك من المشروعات التنموية.

- الاعتماد المتزايد من مؤسسات وشركات القطاع الخاص عليها:[٥] فلقد كان من أسباب تزايد العمالة الأجنبية، وخصوصًا الآسيوية، اعتماد القطاع الخاص عليها.

- ظاهرة تسليم المفتاح:[٦] حيث تعد ظاهرة تعاقدات تسليم المفتاح أحد الأسباب الرئيسة لتكاثر الأيدي العاملة والآسيوية في دول منطقة الخليج العربي.

يمكن القول: إن هذه العوامل ساهمت مع غيرها بشكل كبير في تعميق الخلل في سوق العمل الخليجي؛ لعدم توازن جانبي العرض والطلب، مما أدى إلى تزايد العمالة الأجنبية، بل سيطرتها على سوق العمل في منطقة الخليج العربي.

ثالثًا: واقع سوق العمل في منطقة الخليج العربي:

شهدت أسواق العمل الخليجية اختلالات هيكلية؛ ولذا تزايدت العمالة الأجنبية، كما أن وفرة العمالة الأجنبية وتدني أجورها أديا إلى ظهور البطالة بين العمالة الوطنية، وبخاصة بعد تشبع القطاع الحكومي بالموظفين، وعزوف القطاع الخاص عن توظيف الخريجين من المواطنين.

شهدت أسواق العمل الخليجية اختلالات هيكلية؛ ولذا تزايدت العمالة الأجنبية، كما أن وفرة العمالة الأجنبية وتدني أجورها أديا إلى ظهور البطالة بين العمالة الوطنية، وبخاصة بعد تشبع القطاع الحكومي بالموظفين، وعزوف القطاع الخاص عن توظيف الخريجين من المواطنين.

كما يوجد تباين وتفاوت بشأن التقديرات عن العمالة الأجنبية، وخاصة في ظل وجود العمالة السائبة، فثمة تفاوت في الأرقام في المصادر المختلفة.

توضح البيانات المتوفرة حول سوق العمل ما يلي:

أ- العمالة الكلية:

تشير البيانات إلى ارتفاع حجم العمالة من ٢,٨٦٠ مليون عامل في عام ١٩٧٥م إلى نحو ٩,٥٧١ مليون

---

(١) العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات مواجهة سلبياتها، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، اتحاد الغرف الخليجية، مارس ٢٠٠٨، ص ٣.

(٢) د. علا محمد الخواجة، دور نظام التعليم والتدريب المهني في النهوض بالعمالة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كراسات التنمية رقم (٨) نوفمبر ١٩٩٩م، ص ٣٣.

(٣) انظر الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي.

(٤) الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء الخليج، العدد ٥٧.

(٥) العمالة الأجنبية......، مرجع سابق، ص ٤.

(٦) إشكاليات العمالة الأجنبية والعربية في دول مجلس التعاون الخليجي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية، ٢٠٠٨م، ص ١٨٢.

عامل عام ٢٠٠٠م، ثم وصلت في عام ٢٠٠٥م إلى نحو ١٤,٤٨٠ مليون عامل، وهو ما يعني زيادة ووفرة فرص العمل، وقد شغلت العمالة الأجنبية من هذه الفرص الوظيفية نحو ٧٠,٢٧٪. (١)

إن قوة العمل الأجنبية تمثل ما يقرب من ٣٧,٤٩٪ من إجمالي عدد السكان البالغ ٣٤,٨١٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦م. (٢)

ومن حيث توزيع العمالة بالنظر إلى جنسيتها، فقد بلغ حجم العمالة الوطنية ٤,٣١٩ مليون عامل في عام ٢٠٠٥م، تشكل ٢٩,٧٣٪ من حجم العمالة الكلية، كما بلغ حجم العمالة الأجنبية نحو ١٠,١٦٠ مليون عامل. وعلى الرغم من زيادة العمالة الوطنية خلال أعوام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م بمقدار ١,٧٩٤ مليون عامل، إلا أن حجم العمالة الأجنبية قد ارتفع أيضًا خلال المدة نفسها بنحو ٣,١١٤ مليون عامل، على الرغم من الجهود المبذولة لخفض العمالة الأجنبية.

كما تشير تقديرات منظمة العمل العربية (٣) إلى تنامي معدلات البطالة؛ حيث بلغت نسبة البطالة في سلطنة عمان ٧,٥٪، وفي السعودية ٦,٠٥٪ وفي البحرين ٤,٣٪ وفي الإمارات ٢,٣٪، وفي قطر ٢,٠٪ وفي الكويت ١,٦٧٪.

والبطالة في مجملها بطالة متعلمين تتركز في صفوف الشباب، حتى بلغت نسبة العاطلين من الشباب لإجمالي العاطلين نحو ٨٠٪ في الكويت وقطر، و٧٥٪ في البحرين، و٦٥٪ في عمان. وتبلغ معدلات البطالة لدى الجنسين من الشباب (١٥ - ٢٤ سنة) نسبة ٢٥,٩ في السعودية، و٢٣,٣٢٪ في الكويت، و٢٠,٧٪ في البحرين، و١٩,٦٥٪ في عمان، و١٧٪ في قطر، و٦,٣٪ في الإمارات، وبذلك يزيد هذا المعدل في كافة دول الخليج عدا الإمارات عن المعدل العالمي الذي يبلغ ١٤,٤٪.

ب- ملامح سوق العمل:

تتمثل أهم الملامح الرئيسة للعمالة الأجنبية في سوق العمل الخليجي **فيما يلي:**

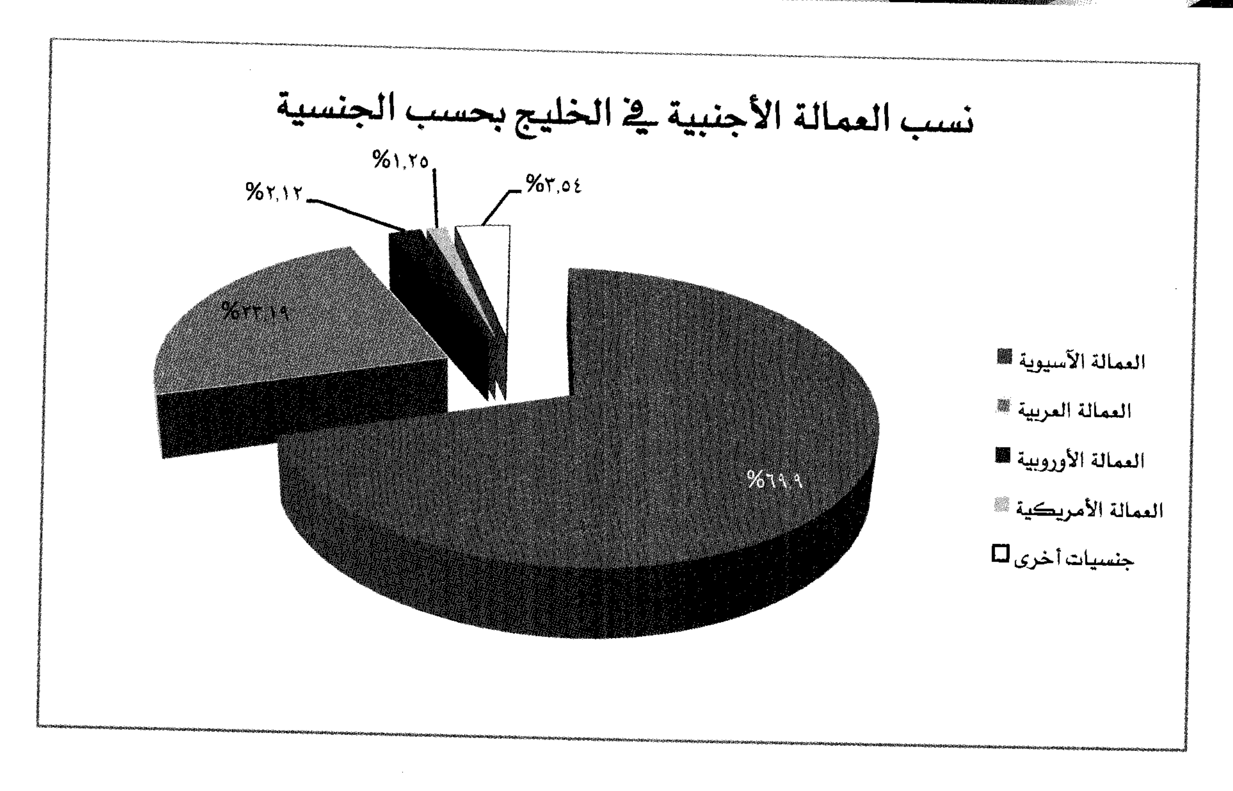
يشير تطور نسبة العمالة إلى اختلاف إجمالي العمالة من دولة لأخرى(٤)، وتعد الإمارات من أكثر الدول الخليجية استقدامًا للعمالة؛ حيث يمثل العاملون الأجانب وأسرهم نحو ٧٨,١٠٪ من حجم السكان لعام ٢٠٠٦م، كما بلغت العمالة الأجنبية من نفس العام ٩٠٪ من إجمالي قوة العمل. وفي البحرين يوجد ٢٨٣ ألف نسمة بما يشكل ٣٨,١٨٪ من مجموع السكان، وتشير البيانات إلى أن حجم العمالة وصل إلى ٧٩٪ من إجمالي قوة العمل. أما السعودية فقد وصلت فيها العمالة الأجنبية إلى ٨٨,٤٪ عام ٢٠٠٦م، بعد أن كانت ٥٠,٢٪ في عام ٢٠٠١م.

وفي عمان زادت من ٧٩٪ إلى ٨١,٥٪، وفي قطر ارتفعت من ٥٣,٩٪ إلى ٨٤,٨٪، وأخيرًا زادت في الكويت من ٨٠,٤٪ إلى ٨٤,٨٪. كما تشير تقديرات القوى العاملة ونسبة العمالة الوطنية والأجنبية لعام ٢٠٠٦م إلى أن إجمالي العمالة حوالي ١٤,٥ مليون عامل، تشكل العمالة الأجنبية فيها ٧٠,٣٪. (٥)

وفيما يتعلق بنسب العمالة بحسب جنسيتها:(٦)

فإن البيانات توضح بأن العمالة الآسيوية هي المهيمنة على سوق العمل، وتشكل ٦٩,٩٪ من حجم العمالة، تليها العمالة العربية بنسبة ٢٣,١٩٪، ثم تليها العمالة الأوروبية بنسبة ٢,١٢٪ والأمريكية بنسبة ١,٢٥٪ وأخيرًا باقي الجنسيات بنسبة ٣,٥٤٪. أما على المستوى القُطْري فإن عمان تستقطب من العمالة الآسيوية ما يعادل ٩٢,٤٪، بينما العمالة العربية تمثل ٦١,٥٪. تليها الإمارات بنسبة ٨٧,١٪. بينما العمالة العربية تمثل ٨,٧١٪، ثم البحرين ٨٠,٠٧٪ بينما تمثل

(١) انظر الجدول رقم (٣) بالملحق الإحصائي.
(٢) انظر الجدول رقم (١) بالملحق الإحصائي.
(٣) منظمة العمل العربية، إحصائيات ٢٠٠٧م.
(٤) انظر الجدول رقم (٤) بالملحق الإحصائي.
(٥) منظمة العمل العربية، الكتاب الإحصائي ٢٠٠٨م.
(٦) انظر الجدول رقم (٥) بالملحق الإحصائي.



العمالة العربية ١٢,٤٢٪، وتمثل في الكويت ٦٥,٤٪، بينما العمالة العربية تمثل ٣٠,٩٥٪ بعدها السعودية ٥٩,٣٠٪، بينما تبلغ نسبة العمالة العربية ٣١,٢٠٪، وأخيرًا قطر بنسبة ٤٥,٦٪، بينما تبلغ نسبة العمالة العربية ٤٠,٠٧٪.

وتعتبر العمالة الهندية أكبر عمالة أجنبية في المنطقة التي تستضيف عمالة تنتمي جنسياتها لأكثر من مائة دولة في العالم، مقارنة بنظيرتها من العمالة الآسيوية (سواء باكستان أو الفلبين أو سريلانكا أو تايلاند أو بنجلاديش)، لدرجة أن هناك اتجاهًا في الأدبيات يحذر من التزايد المستمر للعمالة الهندية.

ووفقًا لبيانات البنك الدولي، فقد حولت العمالة الهندية إلى بلادها ٢٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥م، وهي تحويلات جاء قسم كبير منها من العمالة الهندية في منطقة الخليج العربي.(١)

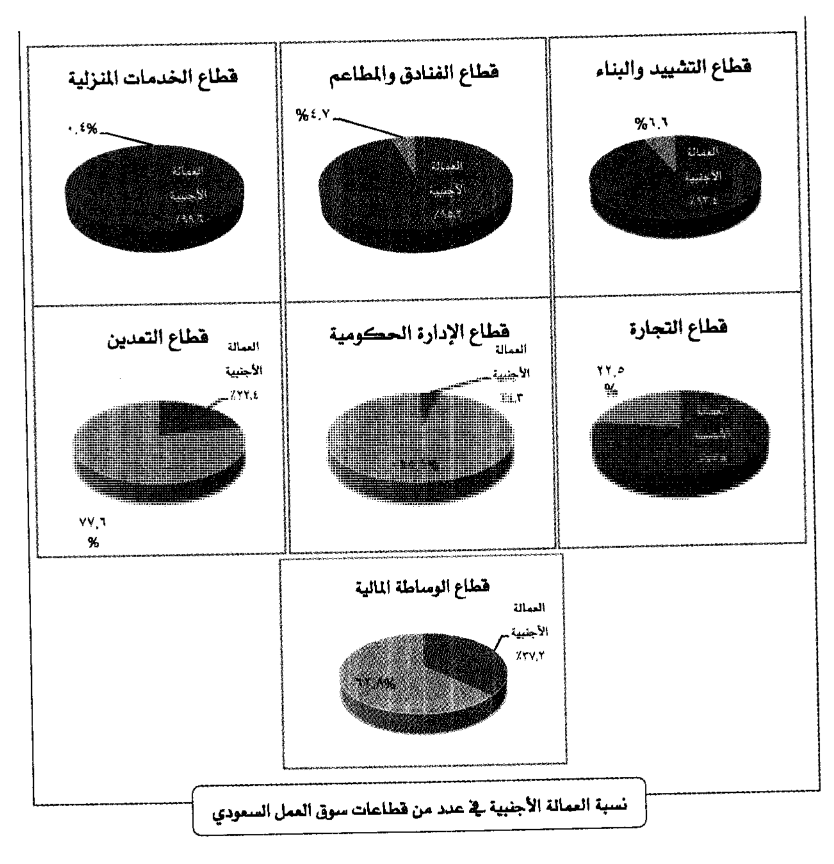
تتركز معظم العمالة الأجنبية، وخصوصًا الآسيوية منها، في قطاع الخدمات، ومنها قطاع المقاولات، والبناء والتشييد، والزراعة، وأعمال النظافة، وتجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق، والنقل والصيد، والأمن والحراسة لدى منشآت القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تسيطر العمالة الأجنبية على ٦٠٪ من سوق الخدمات في الإمارات، و٦٠٪ من سوق الحرف المهنية في السعودية.

كما تكشف البيانات الخاصة بسوق العمل السعودي أن العمال الأجانب يهيمنون على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، مثل قطاع التشييد والبناء بنسبة ٩٣,٤٪، والفنادق والمطاعم بنسبة ٩٥,٣٪، والخدمات المنزلية ٩٩,٦٪، والتجارة ٧٧,٥٪، في حين تشكل العمالة الأجنبية نسبة أقل من نسبتهم الكلية في القطاعات الأخرى: ٤,٣٪ في قطاع الإدارة الحكومية، ٢٢,٤٪ في قطاع التعدين، ٣٧,٢٪ في قطاع الوساطة المالية.(٢)

جدير بالذكر أن القطاع الخاص في منطقة الخليج العربي هو المستخدم الأكبر للعمالة الأجنبية، وتتفاوت

(١) تقرير الاتجاهات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٧٨، ١٧٩.

(٢) التقرير الاستراتيجي الخليجي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥م، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، الشارقة، مركز الخليج للدراسات، ص ٨٤.



نسبة العمالة الأجنبية في عدد من قطاعات سوق العمل السعودي

نسبتها كمؤشر عام من دولة لأخرى، فقد مثلت العمالة غير الوطنية في القطاع الخاص إلى إجمالي القوى العاملة فيه عام ٢٠٠٧م ما نسبته ٩٨,٧٪ في الإمارات، و٩٦٪ في قطر، و٩٠٪ في الكويت، وأقل نسبة نجدها في البحرين ٧٢,٤٪، ثم عمان ٧٨,٣٪.[1]

فمثلاً في السعودية يلاحظ أن القطاع الخاص بشقيه الإنتاجي والخدمي يستوعب نحو ٩٦,٥٪ من إجمالي العمالة الأجنبية، ونحو ٧٠٪ من إجمالي العمالة الوطنية، وأن نحو ٥٦,٢٪ من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الخاص تعمل في القطاعات الخدمية، وبصفة خاصة في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية الذي يتسم بضعف التقنية وتدني القيمة المضافة؛ حيث تصل نسبتهم إلى نحو ٤١,٢٪.

وفي المقابل تتوزع العمالة الأجنبية في القطاع الخاص بنِسَب شبه متجانسة بين القطاعات الإنتاجية والخدمية.[2]

هذا وتمثل العمالة الأوروبية والأمريكية نسبة ٣٧,٣٪ من حجم العمالة الأجنبية في منطقة الخليج، وغالبًا ما يمارسون مهنًا فنية عالية، خاصة في قطاع النفط، وغالبًا ما تحصل على أجور عالية.

كما أن العمالة النسائية الأجنبية في أسواق العمل الخليجية تمثل ٧٥٪ وفقًا لبعض التقديرات، تتركز أغلبها في العمالة المنزلية القادمة من المنطقة الآسيوية، في حين أن مساهمة المرأة الخليجية المواطنة في سوق العمل هامشية.

جـ- أسباب انخفاض نسبة العرب من إجمالي قوة العمل:

يرجع ذلك إلى عوامل عدة: منها كون قوة العمل

(١) مؤتمر العمل العربي، الدورة السادسة والثلاثون، الأردن، ٥ – ١٢ أبريل ٢٠٠٩م، ص٣٦.

(٢) خطة التنمية الشاملة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩م، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧م، ص ١٧٨.

العربية قوة عمل وسيطة تقع بين قوة العمل المواطنة التي تحل تدريجيًا محل الشريحة المؤهلة منها، وبين قوة العمل الأجنبية التي تزاحم الشريحة غير المؤهلة من العمالة العربية، وتتغلب عليها في المنافسة، ولا شك أن لهذا الانخفاض **عوامل منها ما يلي:** (1)

١- توسع القطاع الخاص، وهذا القطاع يفضل العمالة غير العربية، دون جدال، ولكن لأسباب تتركز حول الربحية، أما القطاع العام فيمثل ملاذًا للعمالة العربية.

٢- حجم العاملين في العمالة المنزلية من مربيات ومَن في حكمهن، وهذا القطاع آسيوي خالص. وقد بقيت الدول العربية بمنأى عنه. وبذلك استبعدت البلدان العربية نفسها من قرابة خُمس سوق العمالة.

٣- تدني الأجور، ويميل أصحاب الأعمال إلى تفضيل الأجور الأدنى، ولو كان على حساب المهارة والأداء، ونصيب الفرد من الناتج المحلي يجعل المنافسة بين العمالة العربية وباقي العمالة حرجًا.

بالإضافة إلى ما سبق فإن العمالة الآسيوية تتغلب في المنافسة على العمالة العربية لما يلي: (2)

١- يقبل الآسيويون أجرًا أقل، ويعملون ساعات أطول، ولا يتوقعون زيادة في أجورهم خلال مدة العمل. ويقبل بعض المهرة منهم أجرًا يساوي أجر الأقل مهارة، بالإضافة إلى كونهم أكثر انضباطًا وطاعة واتقانًا للغة الإنجليزية.

٢- العمال الآسيويون الذين يعملون بالقطاع الخاص أكثر خبرة وتخصصًا من العرب، وغالبًا ما يعود الآسيويون إلى بلدانهم بعد انتهاء تعاقداتهم، ويميلون للعيش بدون أسرهم في بلد الاستقبال حرصًا على مدخرات أعلى مقارنة بالعرب.

٣- تقبل الآسيويات أعمال الخدم وأعمال البيع أكثر من النساء العرب.

٤- تلعب شبكة العلاقات الاجتماعية -الأقارب والأصدقاء وأبناء المجتمع المحلي الواحد- دورًا مهمًا في استجلاب الأيدي العاملة الآسيوية، وبالأخص العمالة المنزلية.

مجمل القول: إن سوق العمل الخليجي يعاني من اختلالات هيكلية وكلية منذ الطفرة الأولى للنفط في السبعينيات من القرن العشرين، حتى بلغت أعداد العمالة الأجنبية أرقامًا كبيرة للغاية. وعلى ذلك فالأزمة المالية الاقتصادية العالمية ستنعكس على العمالة الأجنبية بقدر تأثر اقتصادات دول منطقة الخليج العربي. وقد بدأ بالفعل تأجيل العديد من المشاريع وتقليص بعضها الآخر، خاصة وقد تبين أن معدلات النمو الاقتصادي تتجه للانخفاض إلى النصف تقريبًا؛ مما ينعكس بصورة أشد على استقدام العمالة الأجنبية.

رابعًا : أثر الأزمة المالية العالمية الاقتصادية على العمالة في منطقة الخليج العربي :

على الرغم من شدة وطأة الأزمة، إلا أن دول منطقة الخليج العربي استطاعت التخفيف من آثارها على اقتصاداتها؛ وذلك لاعتمادها على مدخراتها من فوائض النفط، فهي تسحب من الاحتياطيات لتبقي على دوران عجلة النشاط الاقتصادي. فآثار الأزمة على منطقة الخليج العربي ليست كبيرة باستثناء إمارة دبي التي ازداد فيها عدد الشركات التي أعلنت عن تسريح العمالة، إضافة إلى قيامها بتعديل سياسات التوظيف والأجور بسبب زيادة الأزمة المالية الاقتصادية.

يمكن القول: إن آثار الأزمة على العمالة يتوقف على القطاعات التي يعملون بها، والمهن التي يمتهنونها. وعلى ذلك فالعمال الأجانب هم أول من يفقدون فرص العمل في قطاعات البناء والفنادق والمطاعم وقطاع الخدمات التي يتركز فيها العمال الأجانب في

(1) مؤتمر العمل العربي، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٤٠.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ٢٠٠٦م، جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الاجتماعي، ص ٤٤.

منطقة الخليج العربي، وهـــذه القطاعات هي الأكثر تأثـــرًا بالأزمة المالية الاقتصاديـــة العالمية حتى الآن. أمـــا القطاعات الأخرى التي تحتاج إلى عمالة ماهرة ومتخصصة فقد لا يكون أثر الأزمة عليها كبيرًا.

السؤال الآن كيف ستتفاعل تداعيات الأزمة العالمية مع الأوضاع العمالية في دول الخليج؟

لا شك أن أثر الأزمة على العمالة يتوقف على حدة الأزمة، ومدى استمرارها، وتأثيرها على دول الخليج؛ وحيث إنه لا أحد يعـــرف الإجابة على وجه التحديد عن هذا الســـؤال، وهل إذا كانت خطط الطوارئ التي أعدتها الدول المختلفة ســـوف تكـــون كافية لاحتواء الأزمة أم لا؟

لذلك سنلجأ إلى وضع البدائل والسيناريوهات عن مستقبل العمالة في منطقة الخليج في ظل الأزمة، مع محاولة إظهار الآثار السلبية والإيجابية لكل سيناريو على العمالة، **وذلك كما يلي:**

السيناريو المتفائل:

يتوقع هـــؤلاء أن تكون مرحلة التباطؤ في الاقتصاد العالمي قصيرة ومؤقتة؛ وذلك للأسباب التالية:

١- الذعر النفســـي المتولد عن الأزمة نتج عنه آثار أعمق من حجم المشكلة ذاتها.

٢- الأثـــر الفعال المنتظر من الإجراءات الســـريعة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الأخرى بعد ظهور الأزمة، والتي سعت لإنعاش الإنفاق الاستهلاكي، وإجراء المزيد من التخفيضات الضريبية، والتي من المتوقع أنها ســـتختصر فترة التباطؤ وتُعيد الانتعاش للاقتصـــاد الأمريكي، ومن ثـــم الاقتصاد العالمي. والذي يعزز ذلك هو السياسات المالية والنقدية المرنة التي تساهم في إنهاء حالة الركود.

٣- أن برامـــج العـــلاج الطارئة تتكافـــأ مع حجم المشكلة، وأنها سوف تتمكن من توفير السيولة الملائمة للقطاع التمويلي، خاصة مع مســـاهمة الدول النفطية والخليجية، والتي ضخت المزيد من الأموال لامتصاص هذه الأزمة.

ويشـــار في ذلك إلى قيـــام حكومات ســـنغافورة والكويـــت وكوريا الجنوبية بضخ أكثـــر من ٢١ مليار دولار لإنعاش ســـيتي جروب وميرل لينش، وإلى ضخ صناديق الاســـتثمار بالدول النامية لحوالي ٩٦ مليار دولار بأكبر بنوك العالم منذ بدء الأزمة.[١]

وبالنســـبة لمنطقة الخليج فعلـــى الرغم من ارتباط اقتصاداتهـــا بالعالم الخارجي، خاصـــة فيما يتعلق بأســـعار وصـــادرات النفط، فقد قامت باســـتخدام الفوائض المالية الضخمة لديها لتلافي الآثار السلبية للأزمة، وذلك حتى يتعافى الاقتصاد.

الآثـار الإيجابية -في حالـة السيناريو المتفائل- على العمالة في منطقة الخليج:

١- الفوائـــض المالية الضخمة لدى دول الخليج قد تســـعفها في عدم إلغاء أو تأجيل المشروعات التنموية لديها، وذلك ولا شك ســـيحافظ على أعداد العمالة الموجودة في الخليج.

٢- مزيـــد مـــن الاعتماد على العمالـــة الرخيصة: الأزمة العالمية الحالية وإن كان مصير آثارها في ظل هذا السيناريو إلى الزوال السريع فإنها وقعت وأثَّرت بالفعل، لذلك فمن المتوقـــع الاحتفاظ بذوي المهارات المتوسطة والمنخفضة؛ وذلك لأن رخص العمالة اعتبار يرجحه أصحـــاب الأعمال خاصة فـــي ظل الأزمة، (رغم التكاليف المجتمعيـــة العالية المتمثلة في ضعف الإنتاجية، وإعاقة برامـــج التنمية، وحرمان المواطنين الخليجيين ليس فقط من فرص التشغيل، وإنما أيضًا من فرص تطوير قدراتهـــم ومهاراتهم العلمية، وعدم الاهتمام بالتدريب والتعليـــم، وإعادة التأهيل)، وهذا يعتبر فرصة لمثل هذه النوعية من العمالة.

(١) إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف التجارية السعودية، ٢٠٠٨م، ص ١٥.

٣- رغم التفاؤل بانتهاء آثار الأزمة سريعًا، إلا أنها تنبه بشدة إلى ضرورة تغيير الوضع العمالي السائد؛ وذلك يعد إيجابيًا في صالح العمالة الوطنية.

الآثار السلبية للسيناريو المتفائل على العمالة:

من المتوقع أن يتفاقم الوضع العمالي سوءًا في ظل غياب سياسات وآليات متطورة للضمان الاجتماعي، وقد تتعرض معيشة أعداد متزايدة من العمال المستضعفين، بما فيهم العمال المهاجرين، لمزيد من الضغط، خاصة في ظل انتهاء آثار الأزمة سريعًا، وعدم الشعور بوطأتها نتيجة استخدام الفوائض المالية.

من المتوقع أن يتفاقم الوضع العمالي سوءاً في ظل غياب سياسات وآليات متطورة للضمان الاجتماعي، وقد تتعرض معيشة أعداد متزايدة من العمال المستضعفين، بما فيهم العمال المهاجرين، لمزيد من الضغط، خاصة في ظل انتهاء آثار الأزمة سريعًا، وعدم الشعور بوطأتها نتيجة استخدام الفوائض المالية.

السيناريو الوسط: الدخول في مرحلة غير قصيرة من الركود:

أصحاب هذا السيناريو يتوقعون أن تستمر مرحلة الركود ما بين (١٢ – ١٨) شهرًا، ويعزز ذلك ما أعلنه صندوق النقد الدولي عن بلوغ معدلات النمو للاقتصاد العالمي حوالي ١,٥٪ عام ٢٠٠٨م، بالإضافة لضعف المؤشرات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم لنفس العام.

الآثار السلبية على العمالة في هذه الحالة:

لا شك أن طول فترة الركود الاقتصادي طبقًا لهذا السيناريو سيكون له العديد من الآثار السلبية على العمالة في منطقة الخليج.. والتي من أهمها:

١- انخفاض أعداد العمالة الوافدة للخليج: يمكن أن نشير في هذا الصدد إلى توقع المدير العام لمنظمة العمل العربية بانخفاض العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج بصفة عامة، والعربية منها بصفة خاصة خلال عام ٢٠٠٩م؛ بسبب الأزمة المالية العالمية، وأكد على تراجع في حركة الأيدي العاملة العربية في دول الإرسال، بسبب الأزمة، بالإضافة إلى الهجرة العائدة من أوروبا الشرقية في إطار توسعات الاتحاد الأوروبي.[1]

٢- تراجع تنفيذ مشاريع تنموية خليجية عملاقة: دفع تراجع أسعار النفط -المكون الرئيس لمصادر الدخل الخليجية- دول مجلس التعاون إلى إلغاء تنفيذ مشروعات عملاقة رصدت لها استثمارات قُدِّرت بحوالي ٢,٤ تريليون دولار، تذهب منها ٤٠٠ مليار دولار إلى قطاعي العقارات والطاقة في السعودية.[2] ولا شك أن ذلك سيؤثر سلبًا على وتيرة النمو الاقتصادي في هذه الدول وحاجاتها إلى مختلف أنواع المهن والمهارات، وبالتالي انخفاض القدرة على استيعاب المزيد من العمالة الوطنية أو الأجنبية.

٣- تخفيف الضغوطات الدولية: حيث إن انخفاض تدفق العمالة على دول الخليج وشيوع أزمة البطالة وفق هذا السيناريو سيخفف من الضغوطات الدولية على دول مجلس التعاون، سواء من منظمة العمل الدولية، أو من المنظمات المعنية بحقوق العمال التي ما برحت توجه اتهاماتها بانتهاك حقوق العمال، وممارسة التمييز، وضرورة تحسين الأوضاع، والسماح بتجنيس البعض.[3] ولكن من المتوقع أن تخفّ من هذه الضغوط نتيجة انخفاض فرص العمل كنتيجة للأزمة.

الآثار الإيجابية على العمالة في ظل هذا السيناريو:

١- تخفيض حدة الضغط الداخلي لمواجهة الآثار السلبية لزيادة أعداد العمالة الوافدة: إن تزايد العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة، مما حدا بالعديد من

(١) الموقع الإلكتروني لصحيفة الجريدة، ع ٥٨٠، بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٤م.
(٢) منظمة العمل العربية: تنقل الأيدي العاملة العربية.. الفرص والآمال، مؤتمر العمل العربي، الدورة ٣٦، عمان، ٢٠٠٩م، ص ٩٣.
(٣) اتحاد غرف التجارة الخليجية: العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي.. تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية .. مواجهة سلبياتها، مارس ٢٠٠٨م، ص ١١.

المنظمات والأفراد إلى الضغط على حكومات دول الخليج لاتخاذ إجراءات تحدّ من استقدام العمالة.

حيث إن المتوقع في ظل هذا السيناريو هو انخفاض أعداد العمالة الأجنبية، وبالتالي يتلاشى جزء كبير من تأثيراتها السلبية اقتصاديًا واجتماعيًا على دول مجلس التعاون الخليجي، لذلك فمن المتوقع أيضًا أن يتراجع التسرب من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك سيقل الضغط على موازين المدفوعات وأرصدة النقد الأجنبي المستخدمة في التحويلات التي انخفضت أرصدتها بالفعل بعد الأزمة. بالإضافة إلى أن خفض التحويلات سيمثل فرصة إيجابية ليس فقط لتوفير أموال محلية للاستثمار، وإنما أيضًا لمراجعة مجمل السياسات التي تتبعها دول المجلس في استقطاب وتوطين وتدوير هذه الأموال.

إن تزايد العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج له آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة، مما حدا بالعديد من المنظمات والأفراد إلى الضغط على حكومات دول الخليج لاتخاذ إجراءات تحدّ من استقدام العمالة.

كما أن انخفاض أعداد العمالة الأجنبية قد يقلل من حدة هذه السلبيات على الاقتصاد وعلى المجتمع، لذلك فمن المتوقع أن يميل التوازن السكاني إلى التحسن؛ نتيجة تراجع حجم الآسيويين النسبي، وذلك بعد أن زاد اختلاله خلال السنوات الأخيرة (بكل ما يحمله ذلك من تحويلات، وتقاليد، واستهلاك).

كل هذه الآثار الإيجابية لهذا السيناريو على اقتصادات دول مجلس التعاون قد تدفع إلى التخفيف من حدة الضغط الداخلي لمواجهة الآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية لزيادة أعداد العمالة الأجنبية.

السيناريو المتشائم:

يتوقع أصحاب هذا السيناريو بأن الأزمة الحالية ستستمر لفترة عامين أو ثلاثة على الأقل.[1] وقد يحدث ذلك عند تحول الركود الناتج عن الأزمة إلى كساد اقتصادي طويل الأمد، وأن آثار الأزمة سوف تمتد إلى القطاعات العينية في صورة نقص استغلال الطاقات الإنتاجية، وإغلاق بعض المصانع، وتسريح نسبة ملموسة من العمالة بحيث ترتفع معدلات البطالة.

ويتوقع هؤلاء أيضًا أن ترتفع معدلات التضخم، ومن ثَم تنخفض معدلات تكوين المدخرات، وأن كل الجهود المبذولة لحل الأزمة ما هي إلا مسكنات، وأن سياسة تخفيض أسعار الفائدة من أجل توفير السيولة ستصل لنهايتها دون أن تنتهي الأزمة.

الآثار السلبية لهذا السيناريو:

يتوقع تقرير اتجاهات الاستخدام العالمية لعام ٢٠٠٩م، والصادر عن منظمة العمل الدولية وفق هذا السيناريو أن يحدث أكبر تغير لمعدلات البطالة منذ عام ١٩٩١م في الاقتصادات المتطورة والاتحاد الأوروبي بحيث يتوقع أن تبلغ مستويات البطالة ٨ ملايين شخص أي ١٠,٨٪، وبزيادة قدرها ١,٤ نقطة مئوية عن نظيرتها في العام السابق.

ولا شك أن هذا التوقع سينسحب كذلك على العمالة الوافدة (عربية وأجنبية) إلى دول الخليج، فضلاً عن تأثر العمالة الوطنية. ونشير في ذلك إلى أن مدير عام منظمة العمل العربية توقع انخفاض العمالة العربية الوافدة إلى دول الخليج بمعدل قد يصل إلى ٣٠٪ خلال عام ٢٠٠٩م بسبب الأزمة.

هذا السيناريو المتشائم اقتصاديًا يرى الكثيرون أنه مستبعَد الحدوث، ومما يدعم ذلك على أرض الواقع بعضُ التقارير والتصريحات لمؤسسات ومسئولين دوليين في هذا الصدد، **نذكر منها:**

١- صرح دومينيك شتراوس رئيس صندوق النقد

(١) د. سلطان أبو علي: الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٤٢)، ديسمبر ٢٠٠٨م، ص ١١.

الدولي بأن الاقتصاد العالمي سيتعافى في أوائل عام ٢٠١٠م. كما يرى أن جميع حكومات العالم وضعت خططًا تحفيزية كافية لمساعدة النمو الاقتصادي.(١)

٢- صرح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بن برنانكي إلى مؤشرات تعافي بطيئة لاستقرار الاقتصاد الأمريكي، وقال بأن عجلة الاقتصاد الأمريكي ستبدأ في الدوران والانتعاش خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٩م.(٢)

٣- توقعت منظمة ميريل لينش انتعاش الاقتصاد الخليجي بداية من عام ٢٠١٠م، في ضوء ارتفاع مرجح لسعر النفط الخام إلى ٧٥ دولارًا للبرميل، مما يعيد المنطقة إلى الانتعاش المالي، ويمكنها من مواصلة عجلة النمو. ولم تستبعد المنظمة أن يتمكن اقتصاد المنطقة من مقاومة دورة التراجع في الاقتصاد العالمي أسرع من الدول الأخرى؛ نتيجة الفوائض النفطية، إضافة إلى انخفاض معدلات تضخم أسعار الأصول.(٣)

هذه التصريحات والتوقعات التي تستند إلى رؤى عملية تدعم الرأي باستبعاد هذا السيناريو المتشائم، وكذلك استبعاد آثاره على العمالة ومستقبلها في منطقة الخليج.

نظرة للمستقبل:

تتعدد المواقف باتجاه واقع ومستقبل العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، بين مؤيد ومعارض لها.

ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

١- **المؤيدون**: وهم الذين يؤيدون وجود العمالة الأجنبية في الحاضر والمستقبل، وأنه لا يمكن تصور منطقة الخليج العربي من دونها ومن دون آثارها، سواء حدثت الأزمة أم لم تحدث؛ لأنه يعود إليها الدور الكبير في تحقيق معدلات النمو، وفي إنجاز مرافق البنية الأساسية في منطقة الخليج العربي.

وعلي ذلك فإن وجود العمالة الأجنبية في الوقت الحاضر والمستقبل ظاهرة إيجابية وضرورية لاستمرار ارتفاع معدلات النمو، والتوسع في مشاريع البنية الأساسية، **مع الأخذ في الاعتبار ما يلي:**

- حسن انتقاء الأيدي العاملة المطلوبة لمواجهة احتياجات فعلية وفنية.
- العمل على عدم تسرب عمالة أجنبية هامشية حتى لا تشكل عبئًا على منطقة الخليج العربي.
- وضع خطط تدريجية للتوطين.
- إحلال العمالة العربية والإسلامية قدر الإمكان محل غيرها.

٢ - **المعارضون**: وهم الذين يعارضون سياسة استقدام العمالة الأجنبية بصورة عامة؛ لأنها تفسد سوق العمل بأكمله، وتُبقي مستويات الأجور في أدنى مستوياتها. وفي المستقبل يمكن حدوث عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وثقافية لهذا الوجود، وخاصة العمالة الآسيوية التي تشكل أكثر من ٧٠٪ من حجم العمالة؛ نتيجة عدم التجانس العرقي والديني. وبناء على ذلك يجب خفض وجود العمالة بصورة كبيرة، والاتجاه نحو توطين العمالة أو تعريبها وهو ما يعرف بالخلجنة، ومن ثَم فإن مستقبل العمالة الأجنبية سينحسر في ظل تفعيل هذه السياسات.

ويمكن القول: إن ظاهرة العمالة في منطقة الخليج العربي لا يمكن علاجها أو النظر إليها مستقبلاً إلا في إطار الاتجاهات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمشكلة العمالة الأجنبية لا يمكن علاجها بمفردها -وإنما كخلل في أنماط التنمية- وإن التخلص من هذا العدد الهائل من العمالة الأجنبية ليس بالحل الأمثل والأفضل، وإنما يكمن الحل في إعادة تحديد الأولويات التنموية لدول منطقة الخليج العربي.

وهذه الأزمة الحالية لن تكون الأخيرة، ومهما

---

(١) الموقع الإلكتروني لشبكة CNN بالعربية، بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٢م.
(٢) نفس المرجع السابق.
(٣) الموقع الإلكتروني لصحيفة البلد، ع ١٩٦٤، بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٠م.

اشـــتدت حدتها فهي إلى زوال بإيجابيتها وسلبياتها، لذلك فوجود سياسة عامة للعمالة في منطقة الخليج العربي أمر لا مفر منه، وما يجب التنبيه عليه هو ألا تكون هذه السياســـات انعكاسًا للأزمة المؤقتة؛ لذلك نركز على أن تكون سياسات عامة.

كما يجب الاعتراف بأن مشاكل العمالة في منطقة الخليج مشـــاكل هيكلية وُجدت قبل الأزمة وستوجد بعدها، وأن الأزمات تركز فقط على بعض الأبعاد ذات الأهمية الوقتية.

لذلك فالأزمة العالمية تشكل فرصة لإعادة النظر في السياسات المستخدمة على مستوى العمالة، ومراجعة الأحوال بما يحافظ على الهوية الوطنية لدول منطقة الخليـــج العربي، وفي نفس الوقت لا يضر بمشـــاريع التنمية في المستقبل.

وعلى مســـتوى الدول المرسلة فإن أزمة البطالة لها أبعـــاد اقتصادية واجتماعية وسياســـية، وإذا لم يتم العمـــل المنهج على حلها ســـتتفاقم بدخول الأجيال الجديدة إلى أســـواق العمل، وإن مجرد تصدير جزء من الأزمة إلى أسواق الخارج يعتبر حلاً استثنائيًا غير قابل للاستمرار. وما الأزمات إلا ناقوس خطر للتنبيه على خطورة الأوضاع الحالية في الداخل. لذلك يجب أن توضع سياسات عامة شاملة ومتكاملة لدفع الأداء الاقتصادي بما يضمن استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة، وبما يرسِّـــخ فكرة أن هجـــرة العمالة مؤقتة ومصيرها المحتوم الوطن الأم.

خامساً: السياسات والإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في الحاضر والمستقبل:

تم التوصل من خلال التحليل السابق إلى أن الأزمة الماليـــة الاقتصادية العالمية لهـــا تداعيات على حجم العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي. ولا شـــك أن التداعيات الســـلبية على العمالة الأجنبية تتطلب تقديم مجموعة من السياســـات والإجراءات اللازمة للحد من الآثار السلبية في الحاضر والمستقبل، الأمر الذي يرتبط بشكل مباشر بضرورة العمل على التقليل من الأســـباب التي أدت إلى تزايـــد معدلات البطالة والمسرحين.

ونحاول فيما يلي تقديم مجموعة من السياســـات والإجـــراءات لمواجهة تداعيات الأزمـــة على العمالة، لتفـــادي آثارها فـــي الوقت الحاضر والمســـتقبل في الدول المستقبلة والمرسلة للعمالة، وذلك للخروج بأقل الأضرار.

وفيما يلي أهم تلك السياسات والإجراءات:

أ- على مستوى الدول المستقبلة:

ســـتظل قضية العمالة الأجنبية تمثل التحدي الذي يواجه منطقة الخليج العربي في ظل بقاء الأسباب التي ألجأت لجلب هـــذه العمالة. بالإضافة إلى عدم وجود سياسة موحدة للتعامل مع مشكلة اختلال أسواق العمل الخليجية التي تسيطر عليها العمالة الأجنبية، ولعلاج الآثار السلبية المتوقعة على العمالة، **نقترح ما يلي:**

١- زيادة حجم الإنفاق الكلي: تتطلب مواجهةُ الأزمةِ العملَ على رفع حجم الطلب الكلي، ســـواء عن طريق الإنفاق العام أو الخاص. ويوجب ذلك اختيار المجالات التي تحـــرِّك الاقتصاد بصورة ســـريعة في مجالات كثيفة العمالة، (وتحتاج كل هذه المشروعات إلى تمويل ضخـــم يتم توفيره من الفوائض المالية) مما يؤدي إلى دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام، واستمرارية احتياجه للعمالة.

٢- زيادة الاســـتثمارات الخاصة: فقد أثبت الواقع أن القطاع الخاص أكثر استخدامًا للعمالة، وعلى ذلك فإن زيـــادة إنفاقه تؤدي إلى زيـــادة الطاقة الإنتاجية وتوفيـــر فرص العمل؛ حيث تولد المنشـــآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر غالبية فرص العمل.

٣- تفعيـــل دور وزارات الاســـتثمار في دول منطقة الخليج العربي: وتفعيل قدرتها على الترويج للاستثمار الداخلـــي، وإصدار تراخيص تأســـيس الشـــركات.

بالإضافة إلى قيامها بسرعة حل مشاكل الاستثمار وإزالة معوقاته، خاصة في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة.

٤- البحث عن آليات ووسائل لاستبقاء جانب من تحويلات العمالة الأجنبية في الدول المستقبلة للعمالة للاستثمار أو الاستهلاك: مما يترتب عليه إتاحة فرص عمل جديدة. فما يوجه إلى الاستثمار لا يتجاوز ١٨٪ من إجمالي التحويلات.

٥- التنسيق بين الحكومات المركزية والبنوك المركزية: لتشجيع إتاحة الائتمان اللازم لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة لمساعدتها على التوسع والإنتاج، عن طريق استغلال الفوائض في تمويل مشروعات إنتاجية تعتمد على مزيد من العمالة بما يسهم في مواجهة تداعيات الأزمة السلبية على العمالة الأجنبية.

٦- تعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية الخليجية: لتسهيل شروط منح قروضها، والمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية، وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع بما يسهم في مواجهة تداعيات الأزمة على العمالة الأجنبية.

٧- زيادة حجم معونات التنمية للقطاعات كثيفة العمالة: بهدف زيادة فرص العمل وتقليل فقر المشتغلين، ودعوة القطاع الخاص إلى الإبقاء على العمالة العربية بعد العمالة الوطنية، وذلك عند تقليص الوظائف كما هو الآن. ودعوة المستثمرين إلى الاتجاه إلى مزيد من الاستثمارات في البلدان العربية المرسلة للعمالة.

٨- إنشاء نظام معلومات سوق العمل: في ظل تداعيات الأزمة على العمالة بصورة عامة تبرز أهمية إنشاء نظام معلومات سوق العمل لتوفير البيانات والمعلومات المفصلة عن سوق العمل الخليجي؛ نظرًا لدورها في ترشيد سياسات وبرامج التشغيل، وتحقيق الاستخدام الأمثل للعمالة الوطنية والأجنبية.

٩- التأمين ضد البطالة: في حالة زيادة نسبة إنهاء عقود العمالة في المستقبل نتيجة الأزمة، فإن نظام التأمين ضد البطالة لجميع العمالة (مواطنين أو أجانب) يضمن الحماية للعاطلين والمسرحين، كما يضمن عودتهم إلى العمل من خلال ربط النقدية بالمشاركة في التدريب والتأهيل المهني، ومطابقة الوظائف والمهارات من خلال مكاتب العمل. وقد بدأت دولة البحرين في تطبيق هذا النظام. هذا ويتم تمويل هذا النظام من خلال مساهمات أصحاب العمل والعمال والحكومات بمقدار ١٪ من الأجر.

مما يخفف من تداعيات الأزمة على العمالة الأجنبية قيام الدول المستقبلة بالمساواة في الحقوق بين العمالة الأجنبية والعمالة الوطنية، لتشمل الخدمات التدريبية والتثقيفية والترفيهية والإسكانية، بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية

ومما يخفف من تداعيات الأزمة على العمالة الأجنبية قيام الدول المستقبلة بالمساواة في الحقوق بين العمالة الأجنبية والعمالة الوطنية، لتشمل الخدمات التدريبية والتثقيفية والترفيهية والإسكانية، بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية. والإقرار للعمالة الأجنبية بالحق في ممارسة الحقوق النقابية في إطار التشريعات للدولة المستقبلة لها، والعمل على سن قوانين تحدّ من استغلال العمالة الأجنبية.

على مستوى الدول المرسلة:

تتطلب مواجهة التداعيات السلبية للأزمة على العمالة الأجنبية في الحاضر والمستقبل أن تتكاتف جهود الدول المستقبلة والمرسلة معًا للحد من الآثار السلبية. ولذا فإنه يجب على الدول المرسلة أن تقوم بمجموعة من السياسات والإجراءات التي تساعد على الخروج بأقل الأضرار.

لذا نقترح ما يلي:

١- تشكيل لجنة لرصد تطورات الأزمة وتداعياتها أولاً بأول، مع إعداد سيناريوهات عدة

لمواجهة تلك الأزمة، وكيفية التعامل معها؛ لتقليل الآثار السلبية الناجمة منها على عمالتها في منطقة الخليج العربي.

٢- معرفة مفاتيح الدخول إلى أسواق العمل في منطقة الخليج العربي، فيجب دراسة هذه الأسواق بأسلوب علمي من خلال تحديد احتياجات سوق العمل الخليجي، وإنشاء مراكز لتدريب العمالة على المهن المختلفة، والمهن التي تتطلب التخصص الدقيق، والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.

٣- توفير الآليات اللازمة لجمع ونشر البيانات والمعلومات الخاصة بسوق العمل الخليجي، والمساهمة في إقامة نظام جيد لإدارة نظام المعلومات، ودعم القدرة الذاتية في معالجة قضايا العمل في الدول المستقبلة، مع الاسترشاد بكافة السياسات والاستراتيجيات من أجل حسن إدارة هذا النظام، بما يمكّن من مواجهة كافة التحديات التي تواجه العمالة في الدول المستقبلة، ومعالجة ومراقبة كافة الجوانب المتعلقة بها بصورة أكثر فاعلية.

٤- القيام بتوفير برامج توعية وتأهيل للعمالة قبل وصولها إلى منطقة الخليج العربي، تتضمن إرشادات عامة تتصل بالإجراءات الإدارية والقانونية في الدول المستقبلة. بالإضافة إلى تعريفهم بمجالات الصحة المهنية والسلامة الصناعية، وكيفية الحصول على مسكن ومعدلات الأجور الملائمة.

٥- تفعيل دور الملحقين العماليين، خاصة في الدول العربية؛ لأنهم أقل نشاطًا وتأثيرًا من نظرائهم الآسيويين، وتجاوب الإدارات الحكومية في بلدانهم معهم أضعف، ووسائل العمل المتاحة لهم أقل.

٦- متابعة تطور الاستخدامات التكنولوجية في الدول المستقبلة، وذلك بتدريب مناسب للعمالة وخاصة العربية، والاستجابة السريعة لاحتياجات أصحاب الأعمال كمًا وكيفًا، مما يخفف من التداعيات على العمالة في الدول المستقبلة.

٧- العمل على تسهيل ذهاب العمالة إلى الدول المستقبلة بطريقة قانونية، والعمل على دمجهم في منطقة الخليج العربي، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات العمالة السائبة غير الشرعية عن طريق إحكام الرقابة على إجراءات استقطاب العمالة، مما يساعد في تحسين أوضاع العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي.

يتبين مما سبق أن مواجهة التداعيات السلبية للأزمة يتطلب من الدول الموردة والمستقبلة للعمالة أن يتكاتفا للخروج من تلك الأزمة بأقل الأضرار. وضرورة الاهتمام بالتنسيق مع الدول العربية الموردة لكي تحل عمالتها محل العمالة غير العربية؛ للحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية للمنطقة الخليجية.

سادساً: التوصيات والمقترحات:

في نهاية هذه الدراسة يمكن أن نقدم عددًا من التوصيات والمقترحات التي انتهت إليها لتجنُّب التداعيات السلبية للأزمة المالية الاقتصادية العالمية على العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي.

وفيما يلي أهم التوصيات والمقترحات:

١- أظهرت الأزمة هشاشة النظام الرأسمالي، وعدم قدرته على توفير الاستقرار الاقتصادي، فالأزمة أزمة فكر وليست أزمة آليات، يتطلب ذلك من دول منطقة الخليج العربي بل العالم أجمع الخروج عن إطار الفكر الاقتصادي الوضعي، والبحث عن نظام يراعي ظروف المجتمع والإمكانيات المتاحة له، من أجل تحقيق عدالة التوزيع، والرفاهية والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

٢- تنويع القاعدة الاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي وتكاملها؛ للحد من التوسع في الأنشطة الخدمية، وإعطاء الصناعة الاهتمام الذي تستحقه كمجال استثماري يساهم في تنوع مصادر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يقلل تداعيات الأزمات، وخاصة على العمالة.

٣- نشر المزيد من البيانات الخاصة بالعمالة الأجنبية

في منطقة الخليج العربي، بحسب الجنسية ثم الإقامة والتوزيع المهني والقطاعي، والتوفيق بين بيانات الدول المستقبلة والمرسلة (كلما كان ذلك ممكنًا)، وإيجاد آلية لتبادل ومتابعة البيانات والمعلومات.

٤- الرقابة الشديدة على حركة العمالة الأجنبية والعمل على وجود أفضلية لتشغيل العمالة العربية قبل غيرها. وذلك بعد مرحلة التوطين، على اعتبار أن وجود العمالة العربية يُحدث نوعًا من التوازن الكمي مع العمالة الآسيوية، ويعزز من الترابط الثقافي والحضاري، ويعتبر خطوة في طريق التكامل العربي.

٥- تشجيع نماذج العمل المرن، وتسهيل انتقال العمالة الأجنبية في سوق العمل الخليجي.

٦- تضافر الجهود وتوافق الرؤى من أجل إطلاق الطاقات العربية الكامنة من خلال التحرير الفعال لحركة العمالة بين الدول المرسلة والدول المستقبلة.

٧- ترشيد استقدام العمالة الأجنبية عن طريق زيادة كلفة الاستخدام، ووفق ضوابط تراعي الجانب الأمني والسياسي للمنطقة الخليجية، وربط استقدام هذه العمالة واستخدامها بالحاجة الفعلية لها ولنوعيتها، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين الجنسيات العربية والآسيوية.

٨- دعوة منظمات أصحاب الأعمال والتنظيمات النقابية في الدول المستقبلة والمرسلة لبذل المزيد من الجهد لمتابعة انعكاسات الأزمة على التشغيل والبطالة وظروف وشروط العمل.

٩- دعوة الدول المرسلة للعمالة إلى الإعداد الأفضل لقوة العمل من حيث التدريب والتعليم والكفاءة في العمل.

١٠- يجب اتخاذ التدابير اللازمة من قِبل الدول الموردة والمستقبلة للعمالة لاستشراف أي تطورات مستقبلية لتداعيات الأزمة على العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي، وتقديم بدائل وسبل لمواجهة ذلك.

الملاحق والجداول

جدول رقم (١)

تطور حجم الوافدين إلى إجمالي السكان في منطقة الخليج العربي (١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦م) الأرقام بالألف

م	البيان / اسم الدولة	١٩٩٠م			٢٠٠٠م			٢٠٠٦م		
		إجمالي السكان	إجمالي الوافدين	النسبة ٪	إجمالي السكان	إجمالي الوافدين	النسبة ٪	إجمالي السكان	إجمالي الوافدون	النسبة ٪
١	دولة الإمارات العربية المتحدة	٢,٠٤١	١,٥٥٦	٧٧,٢	٢,٦٠٦	١,٩٢٢	٧٣,٨	٤,٤٩٦	٣,٥١١	٧٨,١
٢	مملكة البحرين	٤٩٠	١٧٣	٣٥,٤	٦٤٠	٢٥٤	٣٩,٨	٧٤٢,٥٦١	٢٨٣	٣٨,١٨
٣	المملكة العربية السعودية	١٥,٤٠٠	٤,٢٢٠	٢٧,٤	٢٠,٣٤٦	٥,٢٥٥	٢٥,٨	٢٣,٦٧٨,٨٤٩	٦,٤١٦	٢٧,١٠
٤	سلطنة عمان	٤٥٠	١١٣	٢٥,٢	٢,٥٣٨	٦٨٢	٢٦,٩	٢,٤٨٦	٦٣٠	٢٥,٣٧
٥	دولة قطر	٤٣٥	٣٤٥	٧٦,٢	٥٦٥	٤٠٩	٧٢,٤	٨٨٥,٣٥٩	٦٧٧	٧٦,٥٠
٦	دولة الكويت	٢,١٤٣	١,٥٦٠	٧٢,٨	١,٩١٤	١,١٠٨	٥٧,٩	٢,٥٢٥,٠٠٠	١,٥٣٤	٦٠,٧٨
	المجموع	٢٢,٢٩٤	٨,٣٠٤	٣٧,٢٤	٢٨,٦٠٩	٩,٦٣٠	٣٣,٦٦	٣٤,٨١٣	١٣,٠٥٤	٣٧,٤٩

المصدر:

لعامي ١٩٩٠ ، ٢٠٠٠م، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ٢٠٠٦م، جامعة الدول العربية، إدارة السياسات السكانية والهجرة، القطاع الاجتماعي عام ٢٠٠٦م، منظمة العمل العربية ٢٠٠٨م.

جدول رقم (٢)

الخلل في حجم السكان في دول الخليج العربي ٢٠٠٦م

م	اسم الدولة	مواطنون ٪	وافدون ٪	الفرق (الخلل) ٪
١	سلطنة عمان	٧٣,٥	٢٦,٥	+ ٤٧,٠
٢	المملكة العربية السعودية	٧٢,٩	٢٧,١	+ ٤٥,٨
٣	مملكة البحرين	٦١,٩	٣٨,١	+ ٢٣,٨
٤	دولة الكويت	٣٣,٩	٦٦,١	- ٣٢,٢
٥	دولة قطر	٢١,٦	٧٨,٤	- ٥٦,٨
٦	دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٠,٠	٨٠,٠ -	- ٦٠,٠
	المجموع	٦١,٩	٣٨,١	+ ٢٣,٨

ملاحظات:

الدول مرتبة حسب درجة الخلل في حجم السكان.

الفرق (الخلل) = الفرق بين نسبة السكان المواطنين، ونسبة السكان الوافدين، والإشارة السالبة تدل على زيادة السكان الوافدين مقابل السكان المواطنين.

المصدر: مجلس وزراء الصحة لدول الخليج، (٢٠٠٥ - ٢٠٠٦م).

***

جدول رقم (٣)

اتجاهات التغير في قوة العمل المواطنة والوافدة في منطقة الخليج العربي

خلال السنوات (١٩٧٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥م) الأرقام بالآلاف

م	البيان / اسم البلد	١٩٧٥م					٢٠٠٠م					٢٠٠٥م				
		إجمالي العمالة	العمالة المواطنة		العمالة الوافدة		إجمالي العمالة	العمالة المواطنة		العمالة الوافدة		إجمالي العمالة	العمالة المواطنة		العمالة الوافدة	
			العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪		العدد	٪	العدد	٪
١	دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٧٨,٨	٤٤,٦	١٦,٠	٢٣٤,٢	٨٤,٠	٩٥٥,١	١١١,٢	١١,٦	٨٤٣,٩	٨٨,٤	٣,٣١٥,٠	٥٧٧,٠	١٧,٧٤	٢,٧٣٨,٠	٨٢,٢٦
٢	مملكة البحرين	٦٠,٠	٣٨,٠	٦٣,٣	٢٢,٠	٣٦,٧	٢٢٦,٥	٩٠,٧	٤٠,٠	١٣٥,٨	٦٠,٠	٥٢٢,٠	٢١٦,٠	٤١,٤٢	٣٠٦,٠	٥٨,٥٨
٣	المملكة العربية السعودية	١,٩٢٣,٧	١,٤٣٨,٩	٧٤,٨	٤٨٤,٨	٢٥,٢	٦,٤٥٠,٠	١,٨٦٩,٠	٣٦,٥	٤,٥٨١,٠	٦٣,٥	٧,٥٧٩,٠	٢,٦٨٥,٠	٣٥,٤٣	٤,٨٩٤	٦٤,٥٧
٤	سلطنة عمان	٢٢٥,٠	١٥٥,٠	٦٨,٩	٧٠,٠	٣١,١	٦٧٠,٣	٢٤٠,٠	٣٥,٨	٤٣٠,٣	٦٤,٢	٩١٤,٠	٣٠٩,٠	٣٣,٨٧	٦٠٥,٠	٦٦,١٣
٥	دولة قطر	٦٨,٧	١١,٧	١٧,٠	٥٧,٠	٨٣,٠	٢١٨,٠	٣٩,٠	١٧,٩	١٧٩,٠	٨٢,١	٥٥٥,٧	٢٤٠,٦	٤٣,٣١	٣١٥,٠	٥٦,٦٩
٦	دولة الكويت	٣٠٤,٦	٥٥,٤	١٨,٢	٢٤٩,٤	٨١,٨	١,٠٥١,٥	١٧٤,٩	١٦,٦	٨٧٦,٦	٨٣,٤	١,٥٩٤,٠	٢٩١,٨	١٨,٣٠	١,٣٠٢,٧	٨١,٧٠
	المجموع	٢,٨٦٠,٨	١,٧٤٣,٧	٦١,٠	١,١١٧,١	٣٩,٠	٩,٥٧١,٤	٢,٥٣٤,٨	٢٦,٤	٧,٠٤٦,٦	٧٣,٦	١٤,٤٨٠,٣١٧	٤,٣١٩,٤	٢٩,٧٣	١٠,١٦٠,٨٢٥	٧٠,٢٧

المصدر:

١- لعامي ١٩٧٥ ، ٢٠٠٠م ، التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية ٢٠٠٦م، جامعة الدول العربية.

٢- عام ٢٠٠٥ منظمة العمل العربية ٢٠٠٧م.

جدول رقم (٤)

تطور نسب العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي

خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٠٦م)

م	السنة / اسم الدولة	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م
١	دولة الإمارات العربية المتحدة	–	–	–	–	٨٢,٣	٩٠
٢	مملكة البحرين	٥٨,٨	–	٥٨,٨	٥٨,٦	٥٨,٦	٧٩
٣	المملكة العربية السعودية	٥٠,٢	٤٩,٦	–	–	٦٤,٦	٨٨,٤
٤	سلطنة عمان	٧٩	٧٨,٣	٧١,٢	٧٠,١	٦٦,١	٨١,٥
٥	دولة قطر	٥٣,٩	٥٥,٤	٥٥,٢	٥٦,٦	٥٦,٧	٨٤,٤
٦	دولة الكويت	٨٠,٤	٨٠,٤	٨٠,٨	٨١,٧	٨١,٧	٨٤,٨

المصدر:

إحصائيات الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. ٢٠٠٥م منظمة العمل العربية، إحصائيات ٢٠٠٧م.

***

جدول رقم (٥)

القوى العاملة ونسبة العمالة الوطنية والعمالة الوافدة ٢٠٠٦م

م	اسم الدولة	إجمالي القوى العاملة	العمالة الوطنية		العمالة الوافدة		حجم ونسبة العمالة حسب الجنسية ٪									
							عربية		آسيوية		أوروبية		أمريكية		أخرى	
			العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١	دولة الإمارات العربية المتحدة	٣,٣١٥,٠٠٠	٥٧٧,٠٠٠	١٧,٧٤	٢,٧٣٨,٠٠٠	٨٢,٢٦	٢٣٨,٠٠٠	٨,٧١	٢,٣٨٦,٠٠٠	٨٧,١٤	٤١,٠٠٠	١,٥٠	١٥,٠٠٠	٠,٥٤	٥٨,٠٠٠	٢,١١
٢	مملكة البحرين	٥٢٢,٠٠٠	٢١٦,٠٠٠	٤١,٤٢	٣٠٦,٠٠٠	٨٥,٥٨	٣٨,٠٠٠	١٢,٤٢	٢٤٥,٠٠٠	٨٠,٠٧	٦,٠٠٠	١,٩٦	٦,٠٠٠	١,٩٦	١١,٠٠٠	٣,٥٩
٣	المملكة العربية السعودية	٧,٥٧٩,٠٠٠	٢,٦٨٥,٠٠٠	٣٥,٤٣	٤,٨٩٤,٠٠٠	٦٤,٥٧	١,٥٢٧,٠٠٠	٣١,٣٠	٢,٩٠٢,٠٠٠	٥٩,٣٠	١٥٩,٠٠٠	٣,٢٥	١٠٣,٠٠٠	٢,١٠	٢٠٣,٠٠٠	٤,١٥
٤	سلطنة عمان	٩١٤,٠٠٠	٣٠٩,٠٠٠	٣٣,٨٧	٦٠٥,٠٠٠	٦٦,١٣	٣٤,٠٠٠	٥,٦١	٥٥٩,٠٠٠	٩٢,٤٠	–	–	–	–	١٢,٠٠٠	١,٩٩
٥	دولة قطر	٥٥٥,٧١٤	٢٤٠,٦٨٠	٤٣,٣١	٣١٥,٠٣٤	٥٦,٦٩	١٢٦,٠١٣	٤٠,٠٧	١٤٤,٩١٥	٤٥,٦٤	٥,٩٥٤	١,٩٩	–	–	٢٨,١٥٢	١٢,٣٠
٦	دولة الكويت	١,٥٩٤,٦٠٣	٢٩١,٨١٢	١٨,٣٠	١,٣٠٢,٧٩١	٨١,٧٠	٤٠٣,٠٠٠	٣٠,٩٥	٨٥١,٠٠٠	٦٥,٣٦	٤,٠٠٠	٠,٣١	٢,٠٠٠	٠,١٥	٤٢,٠٠٠	٣,٢٣
	المجموع	١٤,٤٨٠,٢١٧	٤,٣١٩,٤٩٢	٢٩,٧٣	١٠,١٦٠,٨٢٥	٧٠,٢٧	٢,٣٦٦,٠١٣	٢٣,١٩	٧,٠٨٧,٩١٥	٦٩,٩٠	٢١٥,٩٥٤	٢,١٢	١٢٦,٠٠٠	١,٢٥	٣٦٤,١٥٣	٣,٥٤

المصدر:

منظمة العمل العربية، إحصاءات التشغيل والشباب والهجرة والتنمية البشرية في البلدان العربية ٢٠٠٧م.



معلومات إضافية

الاستغناء عن العمالة في منطقة الخليج:

بدأ طوفان الاستغناء عن العمالة حركته في العالم كله، ولم تكن المنطقة العربية، وخاصة الخليجية في مأمن منه.. ففي الولايات المتحدة خسر نحو ستمائة ألف أمريكي وظائفهم خلال شهر يناير الماضي فقط، في أسوأ أزمة منذ ٣٤ عامًا، وفي الصين أُجبر عشرون مليون عامل على ترك وظائفهم، فيما حذَّر الخبراء في العالم من اضطرابات أمنية واجتماعية بسبب تلك الأزمة.

أما في منطقة الخليج ومع توقف مشروعات بقيمة ١٥٠ مليار دولار، خاصة في القطاع العقاري، فقد خسر نحو ٤٥ ألف موظف وعامل حتى شهر فبراير الماضي وظائفهم، مع توقعات بأن يقفز العدد إلى ١٦٠ ألفًا بنهاية عام ٢٠٠٩م، إضافة لانكماش عمليات التوظيف بنحو ٣٠٪ خلال نفس العام، مع ارتفاع نِسَب الباحثين عن العمل لأكثر من النصف.

وأكد التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية أن عام ٢٠٠٩م سينتهي بانضمام ما يتراوح بين ١٨ مليون إلى ثلاثين مليون شخص لصفوف العاطلين عن العمل على مستوى العالم، ووفقًا لإحصائيات منظمة العمل العربية يعمل في دول الخليج العربي ١٣ مليون وافد، معظمهم في السعودية، ولم تقتصر حركة الاستغناء الواسعة عن العمالة -التي تجري حاليًا- على العمالة الوافدة، بل تعدتها لتشمل المواطنين الخليجيين الذين ظنوا أنهم سيكونون بمنأى عنها، فالكويت والبحرين والإمارات شهدت حالات إنهاء خدمات بعض المواطنين، خاصة في القطاع الخاص.

بعض مظاهر الأزمة في دبي:

في ذروة الطفرة النفطية العام الماضي توقع حاكم دبي نموًا اقتصاديًا يقدر بـ١١٪ سنويًا ما يعني توفير تسعمائة ألف فرصة عمل جديدة، لكن جاءت الأزمة المالية لتأخذ هذه التوقعات إلى منعطف آخر؛ إذ تشير التقديرات إلى أن نحو ١٥٠٠ تصريح عمل وتأشيرات مرتبطة به يتم إلغاؤها يوميًا في دبي، فيما تواجه البنوك وشركات التأمين هناك أزمة مع عملائها المستغنى عنهم؛ لعدم قدرتهم على سداد ما عليهم من مستحقات.

وكانت آثار الأزمة الاقتصادية قد بدأت بالظهور من خلال نقص في السيولة، ومصاعب في التمويل، أثرت على القطاع العقاري، فتسببت بتعليق وتأجيل وإلغاء الكثير من المشاريع، مما أسفر عن موجات متتالية من الاستغناء عن الوظائف، والتي طالت بدايةً موظفي المبيعات في الشركات العقارية، ثم تبعهم المهندسون والفنيون العاملون في شركات الإنشاءات، ولم يسلم موظفو البنوك والتسويق والعلاقات العامة وغيرهم. فيما رصدت شركات التوظيف زيادة لافتة في طلبات العمل جراء عمليات الاستغناء عن الوظائف.

ورغم عدم توفر الأرقام الحقيقية حول هذا الشأن، فإن بعض الأخبار الواردة من الشركات في دبي تؤكد أن الاستغناء عن العمالة يتم على نطاق واسع، كما سارعت العديد من الشركات بالاستغناء عن موظفيها مع بوادر الأزمة، رغم تحقيقها كلها لأرباح جيدة منذ بداية الطفرة النفطية الأخيرة، أي منذ عام ٢٠٠٤م وحتى نهاية العام الماضي.

وذكرت بعض التقارير الصحفية أن من أبرز الشركات العقارية الكبرى التي قامت بتسريح موظفين في إمارة دبي: شركة «نخيل» للتطوير العقاري، المملوكة لحاكم إمارة دبي، وسرحت ٥٠٠ موظف كانوا يشكلون نحو ١٥٪ من إجمالي حجم القوة العاملة لديها، ومعظمهم من فريق المبيعات.

وسرحت شركة «داماك» العقارية ٢٠٠ موظف، بينما كانت «تعمير» للتطوير العقاري قد سرحت على دفعات ما مجموعه أكثر من ١٥٠ موظفًا لديها، وفي القطاع العقاري أيضًا سرحت شركة «أمنيات» للتطوير العقاري ١٠٠ موظف، فيما لا تزال دبي للعقارات وسما دبي متمسكتين بعدم تسريح عمالهما، رغم أن المعلومات تفيد بموجة تسريح طالت أعدادًا كبيرة من موظفيهما.

كما أشارت التوقعات إلى أن عشرات الآلاف من عمال البناء، وأغلبهم من الجنسيات الآسيوية من الهند وبنجلادش سيفقدون عملهم وظائفهم، ويعودون إلى بلادهم مع توقف أو تأجيل نصف مشاريع الإمارة.

وذكرت مصادر اقتصادية أن شركات في دبي خاصة شركات المقاولات والبناء قد تكون سرحت فعلاً أكثر من ٢٠ ألف عامل بناء، أو قامت بنقلهم إلى وحدات تابعة في دول أخرى.

وذكر القنصل المصري العام في دبي والإمارات العربية السفير «مهاب نصر» في تصريحات صحفية أنه تم الاستغناء عن بضعة آلاف من العمال والموظفين المصريين في دبي، مشيرًا إلى أن معظمهم يعملون في شركات خاصة، مثل شركات المقاولات والبناء، والأنشطة المرتبطة بهذه القطاعات.

وتوقع تقرير صدر في أبريل الماضي من المجموعة المالية المصرية «هيرميس» أن يتراجع عدد سكان دبي نحو ١٧٪ من ١,٧٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٨م إلى ١,٤٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٩م؛ بسبب ترحيل عدد كبير من الوافدين.

لكن أرقامًا أخرى تشير إلى أن سوق العمل في دبي، وفي الفترة ما بين شهري أكتوبر ٢٠٠٨م ومارس ٢٠٠٩م، قد استوعبت (٦٦٢) ألف فرصة عمل، بينما تم إلغاء (٤٠٠٥) فرصة عمل، أي أن الطلب على العمال مستمر.

تسريح العمالة في الكويت:

أنهت الشركات الخاصة في الكويت خدمات نحو ٤٠٪ من الموظفين من إجمالي مليون ونصف مليون وافد يشكّلون نحو ٨٠٪ من إجمالي القوى العاملة، كما فرضت على البعض إجازات إجبارية تمتد شهورًا.

ولم تسلم كبريات شركات الاستثمار من آثار الأزمة المالية؛ حيث كان معظم هذه الشركات تستثمر جلّ أموالها في البورصة التي تعرضت بدورها لخسائر كبيرة.

وقامت واحدة من أكبر الشركات الاستثمارية في الكويت «شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبال)» بتسريح نحو ١٠٪ من موظفيها، وتقليص رواتب من تبقى منهم بنسبة تصل إلى ٢٠٪، فيما أدت الخسارة إلى قيام شركة عملاقة أخرى هي شركة دار الاستثمار (الدار) إلى إغلاق صحيفة «الصوت» اليومية التي كانت تموّلها.

وفي غياب المعلومات الدقيقة عن حجم المشكلة تبقى العمالة الوافدة -والتي تشكل أكثر من ٩٠٪ من مجمل العمالة في القطاع الخاص- المتضرر الأكبر من عمليات الاستغناء.

ولم تنج العمالة الوطنية الكويتية -التي تضاعفت أعدادها في القطاع الخاص في السنوات الثلاث الأخيرة بسبب الإغراءات الحكومية- من تبعات الأزمة المالية، وهو الأمر الذي أغضب نواب البرلمان الذين يعارض بعضهم تمرير خطة الإنقاذ الاقتصادي؛ بحجة أن القطاع الخاص لا يقدم شيئًا للبلد.

وأشار البعض إلى أن أضرار الاستغناء عن جزء من العمالة الوطنية الكويتية في القطاع الخاص لا تقتصر على الضرر الشخصي عليهم، بل ستشكل تحديًا لجهود الخصخصة التي تدفع بها الحكومة منذ سنوات في ظل غياب الأمن الوظيفي، وبينما تصر الشركات على أن استغناءها عن جزء من عمالتها الوطنية جاء لظروف خارجة عن إرادتها، يتهم آخرون الشركات باتخاذ هذه الخطوة لاستخدامها كورقة ضغط على الحكومة والبرلمان لإجازة خطة الإنقاذ.

المصادر:

«طوفان الاستغناء عن العمالة في دول الخليج»، برنامج الاقتصاد والناس، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٦م، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/12763DB4-9CDA-47BD-B007-2BCDCFF25D8E

موقع الأسواق. نت، بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٣م، انظر الرابط:

http://www.alaswaq.net/articles/2009/04/03/22430.html

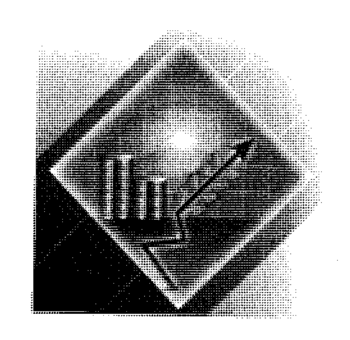
الأهرام الاقتصادي، العدد ٢١٠٠، بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٦م، انظر الرابط:

http://ik.ahram.org.eg/IK/ahram/2009/4/6/INVE4.HTM

أوضاع العمال العرب في عام الأزمة، برنامج الاقتصاد والناس، قناة الجزيرة، بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٦م، انظر الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/27013F8F-11CA-4710-AD72-E14FA942642D.htm





تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية

عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

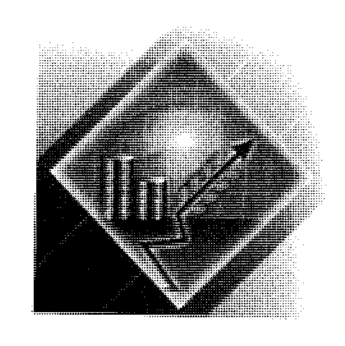
ملخص الدراسة

أفرزت الأزمة المالية العالمية دروسًا كثيرة، كان في مقدمتها عربيًا أن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وتأثيره في مختلف الأنشطة الاقتصادية، هو مسار خاطئ، على الرغم من أن النفط سبَّب وفرة مالية للدول النفطية العربية جعلتها أفضل من غيرها عربيًا وعالميًا في مواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية.

وكان في مقدمة التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية: تدهور سعر النفط في السوق العالمي، مما استرعى الانتباه لتبني سياسات نفطية جديدة، تعكس عائدًا عادلاً لاستخدام النفط، وتقوّي من الدور الاقتصادي للدول النفطية العربية على الصعيد العالمي، لاسيما في ظل ما يمكن وصفه بتبلور خريطة جديدة للقوى الاقتصادية الدولية، بعد أن هدم معبد العولمة الاقتصادية على رءوس مروجيها.

وتتناول هذه الورقة عبر محاورها السبعة وضع النفط العربي وأهميته، وتأثيره في الاقتصاد العالمي، وكذلك العوائد النفطية الكبيرة التي تحققت خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨م، وكيف تم التصرف فيها، ثم تعرج على مدى تأثر النفط العربي بالأزمة المالية العالمية، وهي في عمومها تأثيرات سلبية تمثلت في انخفاض الطلب العالمي على النفط، وتدني الأسعار، ووجود عجز في موازنات الدول النفطية، كما وُجدت آثار سلبية أيضًا في البلدان العربية غير النفطية نتيجة لتضرر الدول النفطية.

كما ترصد الورقة أيضًا الجهود التي قدمتها منظمة أوبك منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، وكذلك تصرفات الدول الكبرى تجاه النفط بعد وقوع الأزمة المالية، ثم ترصد الملامح العامة للسياسة النفطية العربية من خلال أدائها في مجالات الأسعار، والإنتاج، والاحتياطي، والتصدير، ثم تختتم الورقة بوضع تصور لكيفية تحقيق الاقتصادات العربية أقصى استفادة من الثروة النفطية خلال المرحلة المقبلة.



تأثير الأزمة المالية العالمية على السياسات النفطية العربية

عبد الحافظ الصاوي

خبير اقتصادي

مقدمة:

كان النفط في موقع القلب من أحداث الأزمة المالية العالمية التي نعيش أحداثها حتى الآن؛ حيث تهاوت أسعار النفط مع الأيام الأولى للأزمة، وبعد قرابة عام لم يسترد النفط عافيته، على الرغم من وجود بعض المؤشرات المتفائلة بتحسن أداء الاقتصاد العالمي مع بداية عام ٢٠١٠م، إلا أن أفضل الأسعار لم تتجاوز حاجز الـ٧٠ دولارًا للبرميل.

وتختلف مصالح الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، ففي الوقت الذي تبحث فيه الدول المستهلكة عن نفط مستقر ورخيص ودائم، تجد الدول المنتجة نفسها ملزمة بالبحث عن السعر العادل، والإبقاء على أكبر قدر من احتياطياتها المعرَّضة للنضوب إن آجلاً أو عاجلاً، وبخاصة تلك الدول التي يمثل النفط فيها عماد شئونها التنموية والاقتصادية.

وتنبع أهمية النفط العربي على الصعيد العالمي بسبب مساهمته في حجم الإنتاج الذي يمثل قرابة ربع الإنتاج العالمي، وما يقترب من نحو ٦٠٪ من احتياطيات العالم من النفط. أما على الصعيد العربي فالنفط هو محور الأداء الاقتصادي في الدول النفطية وغير النفطية بالمنطقة العربية، وظهر ذلك بجلاء على مدار العقود الأربعة الماضية؛ حيث ضعفت مساهمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى مقارنة بتأثير الأداء النفطي باقتصادات المنطقة العربية.

كما لا يخفى على أحد ذلك الدور الذي لعبته الدول الغربية - بعد انتصار العرب في أكتوبر ١٩٧٣م على الكيان الصهيوني- من أجل تفريغ سلاح النفط العربي من مضمونه؛ سواء بجعل الدول العربية النفطية تدور في حالة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية، بما يجعلها دائمًا في حالة استنفار إنتاجي للنفط، أو على الجهة الأخرى بالتركيز على سياسة أن يكون سوق النفط هو سوق للمشترين وليس سوقًا للبائعين، بمعنى أن تبقى حركة التأثير في أسعار النفط صعودًا وهبوطًا في يد المستهلكين، وهو ما نستطيع أن نقول: إن الدول الغربية نجحت فيه بنسبة كبيرة.

ونظرًا لما يمثله النفط من أهمية كبيرة للاقتصاد العربي، كان من الضروري النظر في أداء السياسات النفطية العربية بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، وخاصة أن الأزمة عكست مجموعة من الدروس المستفادة، في التوجهات

الاقتصادية، فمسلَّمات الأمس التي قدمتها مؤسسات وأدبيات العولمة، أصبحت محل شك بل وإعادة نظر، بعد أن خيَّمت الضبابية حول مستقبل الاقتصاد العالمي، ووُجِدَت توقعات بنسب كبيرة حول تغير معالم وملامح القوى الاقتصادية الدولية، فضلاً عن صعوبة التنبؤ بانتهاء الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية.

وفي ظل المقدمات السابقة يبقى السؤال الذي تحاول هذه الورقة أن تجيب عليه وهو: ما تأثير الأزمة المالية العالمية على أداء السياسات النفطية العربية؟ وكيف تحقق الاقتصادات العربية أقصى استفادة من الثروة النفطية خلال المرحلة المقبلة؟

يمتلك العرب نسبة مؤثرة في السوق العالمي للنفط؛ إذ بلغت نسبة الإنتاج العربي قريبًا من ٢٥٪ من الإنتاج العالمي للنفط، ونحو ٣٧٪ من الغاز، وهذه النسبة تجعل من النفط العربي رقمًا فاعلاً في معادلة الطاقة على مستوى العالم.

أولاً: حجم الإنتاج العربي من النفط، ومدى تأثيره في السوق العالمي:

بلغ الإنتاج العالمي من النفط خلال عام ٢٠٠٨م نحو ٨٦,٢ مليون ب/ي، كان نصيب النفط العربي منه نحو ٢٣,٧ مليون ب/ي، وبنسبة بلغت ٢٥,٧٪. وتشير الإحصاءات إلى امتلاك العالم العربي لما نسبته ٥٧,٧٪ من احتياطي النفط العالمي في نهاية عام ٢٠٠٨م. ومثَّل إنتاج المملكة العربية السعودية النصيب الأكبر بين البلدان العربية؛ إذ بلغ نحو ٩,٣ ب/ي خلال نفس العام.[(١)]

أما بالنسبة للغاز الطبيعي المسال فقد بلغ حجم الإنتاج العالمي منه في نهاية عام ٢٠٠٧م، نحو ٨٢٨٨ ألف ب/ي، كان نصيب الإنتاج العربي منها ٣٠٧٣ ألف ب/ي، وبما يمثل نسبة ٣٧٪. كما بلغت احتياطيات الدول العربية من الغاز الطبيعي في نهاية عام ٢٠٠٨م نحو ٥٣,٧ تريليون متر مكعب، وهو ما يمثل نسبة ٢٤,٩٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي البالغ نحو ١٧٧,١ تريليون متر مكعب.

وكان نصيب المنطقة العربية من الصادرات النفطية في عام ٢٠٠٦م نحو ١٦,٧ مليون ب/ي، وهو المعدل الذي يمثل ما نسبته ٣١,٨٪ من إجمالي تجارة النفط على مستوى العالم خلال نفس العام.[(٢)]

ومن خلال استعراض الأرقام والمساهمات الخاصة بالبلدان العربية في النشاط النفطي يمكن رصد أهمية النفط العربي على المستوى العالمي من خلال ما يلي:

١- يمتلك العرب نسبة مؤثرة في السوق العالمي للنفط؛ إذ بلغت نسبة الإنتاج قريبًا من ٢٥٪ من الإنتاج العالمي للنفط، ونحو ٣٧٪ من الغاز، وهذه النسبة تجعل من النفط العربي رقمًا فاعلاً في معادلة الطاقة على مستوى العالم، وما يترتب عليها من المساهمة في النشاط الاقتصادي، وتسيير متطلبات الحضارة الحديثة. ولا تقتصر هذه الميزة التنافسية للنفط العربي على الوقت الحاضر، ولكنها سوف تمتد لعدة عقود قادمة، وكل ذلك يمكِّنها من امتلاك احتياطيات من النفط والغاز تصل إلى نحو ٦٠٪ و٣٠٪ على التوالي من الاحتياطيات العالمية.

٢- أثبتت شواهد سوق النفط العالمي مدى التأثير الذي يمثله النفط العربي منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، وما تبع الموقف العربي إبان حرب أكتوبر ضد الصهاينة، من ارتفاع في أسعار النفط قلبت موازين الاقتصاد العالمي، وغيَّرت من خريطة الثروة النفطية عالميًا وإقليمًا، ومثلت ميلادًا حقيقيًا لمنظمة الأوبك، وجعلت الدول المتقدمة تعيد النظر في استهلاكها للطاقة الرخيصة، وتبحث عن بدائل أخرى للنفط، مما ساهم في التوجه لإنشاء وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٧٤م.

(١) أوبك، تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثين، ١٤٢٩/٢٨هـ - ٢٠٠٨م، ص ١٤٤ جدول ٧/٢ .

(٢) المصدر السابق.

كمـا أن النفـط العربي مثَّل صمام أمان للسـوق العالمي من مخاطر ارتفاع أسـعار النفط، وساهم في تحقيـق التوازن فيه في كثير مـن الأوقات العصيبة، كما حـدث عندما توقفت صـادرات فنزويلا؛ نتيجة إضراب عمال النفـط بها مطلع عام ٢٠٠٣م، وكذلك عنـد توقف صادرات النفـط العراقي إبان الاحتلال الأنجلو/أمريكي للعراق، وكذلك أثناء توقف الصادرات المكسيكية بسبب إعصار «كاترينا» الذي ضرب منصات إنتاج النفط هناك.[١]

٣- لا يـزال النفط والغاز هما عماد الطاقة الأولية على مستوى العالم، وتشـير التقديرات[٢] إلى زيادة الطلـب على الطاقة الأولية بنحـو ٥٧٪ عام ٢٠٣٠م مقارنـة بمعدلات الطلب التـي تحققت عام ٢٠٠٤م، وهو ما يثبت أن بدائـل الطاقة البديلة للنفط والغاز لم تسـتطع الوفاء باحتياجـات الاقتصاد العالمي من الطاقة، كما لن تكون بديلاً كاملاً للنفط والغاز.

٤- حرصت الدول الغربية وأمريكا على السـيطرة علـى منابع النفط، مـن خلال وجودها العسـكري بمنطقـة الخليج خلال عقد التسـعينيات من القرن العشرين، والاحتلال السافر للعراق عام ٢٠٠٣م، بعد أن استُنفدت طرقهم الدبلوماسية والسياسية للسيطرة على إنتاج وأسعار النفط.[٣]

ثانيًـا: العوائـد النفطيـة العربيـة.. الطفـرات والتوظيف:

شهدت العوائد النفطية في المنطقة العربية طفرات ثلاث: كانت الطفرة الأولى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، وفي بداية عام ١٩٧٤م وصلت أسـعار برميل النفط نحو ١١,٦ دولار بعـد أن كانت لا تتجاوز ٣ دولارات للبرميل قبل هـذا التاريخ. وكانت الطفرة الثانية بعد إعلان الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، ودخول إيران فيما بعد في حرب مع العراق، مما ساعد على استمرار تزايد أسعار النفط حتى عام ١٩٨٤م؛ حيث قفز سعر برميل النفط لنحو ٣٣ دولارًا في مطلع عام ١٩٨١م. إلا أن النصف الثاني من الثمانينيات وطوال التسعينيات تراجعت أسعار النفط لتتراوح ما بين ١٨-٢٥ دولارًا للبرميل.[٤]

أمـا الطفرة الثالثة فقد شـهدتها الفترة من عام ٢٠٠٣م حتى النصف الأول من عام ٢٠٠٨م؛ حيث وصل سعر برميل النفط لنحو ١٧٤ دولارًا، ووصلت العوائد النفطية -أو قيمة الصادرات بالأسعار الجارية- لنحو ٤٥٠ مليار دولار، بعـد أن كانت لا تتعدى ٢١٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٢م.

وفي ظل تصاعد أسـعار النفط خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م، اصطُلـح على تسـمية هـذه الفترة بأزمة الطاقة، بسبب انعكاس ارتفاع أسعار النفط على أداء الاقتصاد العالمي، وبخاصة التأثير على ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق العالمية.[٥]

وخلال الطفرتين الأولـى والثانية اتجهت عوائد النفط نحو تشـييد البنية الأساسـية في منطقة الخليج، ولم يغب مردود هـذه العوائد عن البلدان العربية غير النفطية؛ حيث نالها حظ من تحويلات العاملـين من مواطنيها بدول الخليـج، والذين زاد الطلـب عليهم في ظـل تنفيذ مشـروعات البنية الأساسية بالدول النفطية.[٦]

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩م، ص ١٠١.

(٢) د. عمـاد الشـرقاوي، دراسـة الطاقة بالمنطقة العربيـة .. الفرص والتحديـات، ورقة عمل قُدمت للقمة العربيـة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، المنعقدة بالكويت، يناير ٢٠٠٩م، ص ٢.

(٣) د. حسين عبد الله، تعظيم عائدات النفط وتوظيفها في تنمية عربية متكاملة، ورقة عمل قُدمت للمؤتمر السـنوي التاسع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ٢٠٠٨م، ص ٢و٣.

(٤) د. حسين عبد الله، مصدر سابق.

(٥) الأوبك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول فـي الأقطار العربية، مجلة النفط والتعـاون العربي، العدد ١٢٨، ص ٤١ .

(٦) تقرير الإمارات الاسـتراتيجي ٢٠٠٧-٢٠٠٨م، التعامل الإماراتي مع الطفرة النفطية الثالثة، ص ١٧٨.

وثمة اتجاه مكمل ورئيس في مضمار الاستفادة من العوائد النفطية في دول الخليج خلال الطفرتين النفطيتين، وهو التوجه لاستثمار هذه العوائد في البنوك ومؤسسات المال في أمريكا ودول الغرب. وخاصة التوجه للاستثمار في شراء أذون الخزانة الأمريكية، ودخول سوقي العقارات والأوراق المالية الغربية والأمريكية. إلا أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م أوجدت حالة من التخوف بعض الشيء تجاه الاستثمار في السوقين الأمريكي والغربي؛ نظرًا لتهمة تمويل الإرهاب التي أريد لها أن تسم كل مال عربي أو إسلامي في الغرب وأمريكا.

ومن هنا فقد لُوحظ أن الطفرة الثالثة لعوائد النفط، تم التعامل معها بشكل مختلف إلى حد ما، وإن كان غير مؤثر في حجم الاتجاه للاستثمار في الغرب وأمريكا؛ حيث توجهت بعض الاستثمارات العربية إلى دولها، وكل من آسيا والصين، وغلب على طبيعة الاستثمارات النفطية المتجهة للبلدان العربية غير النفطية التوسع في المجال الخدمي والعقاري[1]، مما أدى إلى وجود مضاربات وارتفاع الأسعار في البورصات العربية وقطاع العقارات، وأيضًا ارتفاع معدلات التضخم بالمنطقة.

وبعد تخوف الاستثمارات النفطية من البقاء بالأسواق الأوروبية والأمريكية، بسبب تهمة تمويل الإرهاب، أتت الأزمة المالية العالمية لتضيف العديد من المخاوف للاستثمارات النفطية في تلك الأسواق؛ حيث أصبحت أزمة الثقة واردة وبنسبة كبيرة حيال هذه الأسواق، في ظل ارتفاع نسبة الخسائر للاستثمارات العربية، وبخاصة في قطاع العقارات والبورصات الغربية والأمريكية، فضلاً عن السياسات النقدية التي اتبعتها أمريكا كخفض أسعار الفائدة والتخلي عن سياسة الدولار القوي.[2]

كل ذلك جعل الدول النفطية العربية تشعر بأنها تفقد ثرواتها بأكثر من طريقة، ففي ظل انخفاض أسعار الفائدة في الأسواق الأمريكية، انخفض العائد بشكل كبير على الاستثمارات المتراكمة هناك، كما أن النفط في ظل انخفاض قيمة الدولار أصبح يباع بأقل من قيمته بكثير في ظل سيطرة سياسة تسعير النفط بالدولار في السوق العالمي، كما أضيرت الاحتياطيات من النقد الأجنبي لتتخفض قيمتها الحقيقية بقوة، وتذهب بعض التقديرات إلى أن خسائر الاستثمارات العربية في أمريكا والغرب تصل لنحو ٥٠٪ من قيمتها.

ثالثًا: مظاهر تأثر النفط العربي بالأزمة المالية العالمية:

كان النفط من أسرع القطاعات التي تأثرت بوقوع الأزمة المالية العالمية؛ حيث شهدت أسعاره تراجعًا بلغ في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ٢٠٠٨م أكثر من ١٠٠ دولار للبرميل، فبعد أن وصل سعر البرميل ١٤٧ دولارًا تدنت الأسعار لنحو ٥٣ دولارًا للبرميل.

وقد تعددت المظاهر السلبية الخاصة بتأثر النفط بالأزمة المالية العالمية، ونذكر منها ما يلي:

١- تراجع الطلب العالمي على النفط:

انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨م بنحو ١٤٠ ألف ب/ي، مقارنة بالربع الثاني من نفس العام، وبحوالي ٤٨٠ ألف ب/ي، مقارنة بالربع الثالث من عام ٢٠٠٧م. أما إحصاءات مايو ٢٠٠٩م فتشير إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بنحو ٠,١ مليون ب/ي، ليصل إلى ٨٢,٩ مليون ب/ي، وهو المستوى الذي يمثل انخفاضًا قدره نحو ٣,١ مليون ب/ي عن معدلات شهر مايو ٢٠٠٨م.[3]

ويلاحظ انخفاض الطلب على النفط بشكل واضح في مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ٢٠٠٨م ص ٧٨ و ٧٩.

(٢) المقصود بالتخلي عن سياسة الدولار القوي، أي السماح بانخفاض قيمة سعر صرف الدولار مقابل أسعار العملات الأخرى، بما يؤدي إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

(٣) أوبك، النشرة الشهرية يوليو ٢٠٠٩م، ص ٨ و٩ .



التي تشـكل نحو ٥٦٪ من حجـم الطلب على النفط العالمـي؛ حيث انخفض طلبها على النفط خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨م بنحو ٣٥٠ ألف ب/ي، مقارنة بالربـع الثاني من نفس العـام، وبنحو مليوني ب/ي، مقارنـة بمسـتويات الربع الثالث من عـام ٢٠٠٧م. ووصل انخفاض الطلب على النفط لهذه المجموعة في مايو ٢٠٠٩م إلى نحو ٢,٥ مليون ب/ي، مقارنة بحجم طلبها في مايو ٢٠٠٨م.

٢- تدني الأسعار:

إذا كان مايو ٢٠٠٨م يعد من أفضل أشهر هذا العام من حيث ارتفاع أسـعار النفط؛ حيث بلغت فيه نحو ١٣٠ دولارًا للبرميـل، فإن وقوع الأزمة المالية العالمية أدى إلى تراجع هذه الأسـعار بمعدل كبير وصل إلى ٤٩,٦ دولار للبرميل في نوفمبر من نفس العام.[1]

وتشـير بيانات مايو ٢٠٠٩م إلى أن سـعر برميل النفط وصل إلى نحـو ٥٧ دولارًا، بزيادة قدرها نحو ٦,٨ دولار للبرميل عن أسـعار أبريل من نفس العام، بينما تنخفض أسعار مايو ٢٠٠٩م عن مثيلتها في مايو ٢٠٠٨م بنحو ٦٢,٤ دولار للبرميل.[2]

كما أدى تدني أسعار النفط خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨م إلى فقـدان الدول النفطية العربية لنحو ١١٠ - ١٢٦ مليـار دولار. ففي الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م بلغت قيمة الصادرات النفطية العربية ٨٨,٨ مليـار دولار فقط، بانخفاض بلغت نسـبته ٥٦,٣٪ مقارنة بعائدات الربع الثالث من نفس العام. وتشـير تقديرات منظمة أوبك إلى أن التغير في أسعار النفط بمعدل دولار واحد فقط خـلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩م يؤدي إلى فقدان العائـدات النفطية العربية لنحو ٣٣٣,٢ - ٨٦٥,١ مليون دولار.

٣- ظهور العجز بموازنات الدول النفطية:

ظهـرت الآثـار السـلبية لأزمة النفـط على أداء الموازنات العامـة بالدول النفطية، ونشـير هنا إلى حالتي السـعودية والإمارات، فبعـد أن ظلت الموازنة السـعودية تحقق فائضًا على مدار الفترة من ٢٠٠٣م

(١) أوبك ، مجلة النفط والتعاون العربي، مصدر سابق ص ٢٤.

(٢) أوبك، النشرة الشهرية، عدد يوليو ٢٠٠٩م، ص ٥.

وحتى عام ٢٠٠٧م، أعلنت المملكة عن وجود عجز في موازنتها لعام ٢٠٠٩م، ولا شك أن هذا التحول كان من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السعودي؛ فحسبما نُشر عن وزارة المالية السعودية أن موازنة ٢٠٠٩م سوف تشهد عجزًا يقدر بنحو ٦٥ مليار ريال سعودي، بعد أن حققت فائضًا في عام ٢٠٠٨م بلغ نحو ٥٩٠ مليار ريال.[١]

أما في حالة الإمارات فإن موازنة عام ٢٠٠٩م أتت دون عجز أو فائض، مما يعني انعكاسًا واضحًا للأزمة المالية العالمية، فبعد وجود فائض في موازنة عام ٢٠٠٧م بنحو ١٧,٣ مليار دولار، يأتي عام ٢٠٠٩م دون وجود أي فائض، وإن أمكن لدولة الإمارات الحفاظ على هذا الأداء بالموازنة دون عجز خلال العامين القادمين فسيكون ذلك إنجازًا، خاصة في ظل توقعات تراجع أداء الاقتصاد العالمي وتدني معدلات النمو والتجارة الدولية.[٢]

٤- وجود آثار سلبية على البلدان العربية غير النفطية:

توقعت منظمة العمل العربية أن ينخفض حجم العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج بنحو ٣٠٪ خلال عام ٢٠٠٩م، بسبب الأزمة المالية، وأشارت تقديرات المنظمة إلى أن تحويلات العاملين هي الأخرى مرشحة للانخفاض؛ نتيجة فقدان فرص العمل بمنطقة الخليج، وأن البلدان العربية المرسلة للعمالة التي ستتأثر بهذه السلبيات هي مصر والأردن وفلسطين واليمن، وتقدر منظمة العمل مساهمة التحويلات في الناتج المحلي للبلدان المرسلة للعمالة العربية بنحو ٦٪.[٣]

توقعت منظمة العمل العربية أن ينخفض حجم العمالة الوافدة إلى منطقة الخليج بنحو ٣٠٪ خلال عام ٢٠٠٩م، بسبب الأزمة المالية، وأشارت تقديرات المنظمة إلى أن تحويلات العاملين هي الأخرى مرشحة للانخفاض نتيجة فقدان فرص العمل بمنطقة الخليج.

والأثر المهم بالنسبة للعمالة العربية من جراء الأزمة المالية العالمية، هو ارتفاع معدلات البطالة، فتشير التوقعات لارتفاع معدل البطالة إلى نحو ٢١ مليون عاطل خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠م إذا ما استمر أداء الاقتصاد العربي على ما هو عليه. وبذلك سوف تعمق الأزمة من معضلة البطالة في العالم العربي الذي يوجد به نحو ١٨ مليون عاطل قبل وقوع الأزمة.[٤] فضلاً عن زيادة البطالة بين الشباب العربي، الذي يعاني من نسبة بطالة قُدِّرت بنحو ٤٠٪، وهي النسبة الأكبر بين شباب مناطق العالم.

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فتشير التقديرات إلى تراجعها في المنطقة العربية بشكل عام بنحو ١٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٨م، مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠٠٧م؛ حيث قدرت هذه التدفقات بحوالي ٦٢ مليار دولار، في حين كانت ٧٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧م. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي، وتراجع أسعار النفط بصورة كبيرة،

---

(١) عبد الحافظ الصاوي، مؤسسة النقد السعودي.. ملفات ساخنة ورئيس جديد ٢٠٠٩/٢/٢٥م.

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1235539837544

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٤م.

(٢) عبد الحافظ الصاوي، موازنة الإمارات الصفرية.. تقشف تستدعيه الأزمة ٢٠٠٩/٣/١٢م:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-Namah%2FNMALayout&cid=1236508869537

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٤م.

(٣) جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٩/٤/٤م:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=513690&issueno=11085

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٤م.

(٤) الأزمة المالية تلقي بظلالها على البطالة العربية، حوار مع المدير العام لمنظمة العمل العربية، الجزيرة نت ٢٠٠٩/٢/٦م:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F0783381-0A0A-40CD-8461-91DF334D7425.htm

تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٥م.

واضطرابات أسواق المال العربية والدولية.[1]

رابعًا: منظمة أوبك والجهود التي قدمتها لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية على النفط:

إبان أزمة الطاقة وقبل الإعلان عن الأزمة المالية العالمية في مطلع سبتمبر ٢٠٠٨م، مُورست ضغوط كبيرة ومطالب من قِبَل الدول الغربية وأمريكا من أجل زيادة المعروض من النفط؛ من أجل تخفيف حدة ارتفاع أسعاره، إلا أن المنظمة كانت تنسب ارتفاع الأسعار للمضاربة في سوق النفط، وليس لعجز المعروض منه.

ونتيجة لحدوث الأزمة المالية العالمية، وحصول انخفاضات كبيرة في أسعار النفط في الشهور الأولى للأزمة، اتجهت أوبك نحو تخفيض حصص الإنتاج، من أجل الحفاظ على مستوى مقبول لأسعار النفط، تمكِّن الدول المنتجة من عائد عادل تستطيع من خلاله الاستمرار في استثماراتها النفطية، وتغطية متطلباتها تجاه مشروعاتها التنموية، فشهدت الفترة من سبتمبر وحتى ديسمبر من عام ٢٠٠٨م الاجتماع العادي للمنظمة واجتماعين استثنائيين، **خلصت هذه الاجتماعات إلى ما يلي:** [2]

١- التقيد بحصص الإنتاج المعلنة لشهر سبتمبر ٢٠٠٧م بنحو ٢٨,٨ مليون ب/ي، بما يعني خفض الإنتاج بمعدل ٥٠٠ ألف ب/ي.

٢- وفي اجتماع أكتوبر ٢٠٠٨م الاستثنائي، وفي ظل تدهور أسعار النفط، قررت أوبك خفض حصص الإنتاج بنحو ١,٥ مليون ب/ي، على أن يسري هذا على إنتاج نوفمبر ٢٠٠٨م.

٣- وفي اجتماع ديسمبر ٢٠٠٨م قررت المنظمة خفض الإنتاج بما يعادل ٢,٢ مليون ب/ي، ليصل بذلك إجمالي التخفيضات خلال عام ٢٠٠٨م لنحو ٤,٢ مليون ب/ي.

٤- بينما أبقت اجتماعات مارس ومايو ٢٠٠٩م التي عقدتها أوبك على حجم إنتاج ٢٤,٨ مليون ب/ي، دون اتخاذ قرارات بتخفيضات أخرى في حجم الإنتاج، مع ملاحظة أن التزام الأعضاء شهد تجاوزًا للحد المتفق عليه وصل في بعض الأحيان لنحو ٩٠٠ ألف ب/ي.[3]

ويلاحظ أن اتجاه أوبك لتخفيض حصص الإنتاج والالتزام به أدى إلى تحسن في أسعار النفط العالمية لتتخطى حاجز الـ ٤٠ دولارًا وصولاً إلى أسعار تتراوح ما بين ٦٠ - ٧٠ دولارًا للبرميل.[4]

خامسًا: أداء الدول الكبرى تجاه النفط العربي بعد الأزمة المالية العالمية:

اعتادت الدول الغربية على وجود رؤية أحادية تجاه النفط، تتمثل في استمرار تدفق النفط، بكميات تفي باحتياجاتها، وبأسعار منخفضة، ولم تختلف هذه الرؤية بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، ووصول أسعار النفط لمستويات لا تحقق مصالح الدول المنتجة، ويمكن إثبات هذه الرؤية **من خلال ملاحظة ما يلي:**

١- عقب انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية، لأقل من ٦٠ دولارًا للبرميل في أكتوبر ٢٠٠٨م، اتخذت منظمة أوبك قرارًا بتخفيض حصص الإنتاج من أجل الحفاظ على الأسعار العالمية للنفط. ولكن هذه الخطوة لاقت اعتراضًا أمريكيًا، وأعلن المتحدث باسم البيت الأبيض أن أسعار السلع بما فيها النفط يجب أن تخضع للعرض والطلب. واعتمدت الرؤية الأمريكية في تبرير رفضها لقرار خفض إنتاج النفط، بأن ارتفاع أسعار النفط قبل الأزمة المالية أدى إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي.[5]

(١) أوبك، النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار» عدد يناير - مارس ٢٠٠٩م، ص ٧.
(٢) أوبك، تقرير الأمين العام الخامس والثلاثين، مصدر سابق.

(٣) جريدة الشرق الأوسط ٢٩ /٥/٢٠٠٩م:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=521124&issueno=11140
تاريخ الزيارة ١٧/٨/٢٠٠٩م.
(٤) جريدة الشرق الأوسط، ١٥/٣/٢٠٠٩م.
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=511046&issueno=11065
تاريخ الزيارة ١٧ /٨/٢٠٠٩م.
(٥) تنديد أمريكي بقرار أوبك خفض الإنتاج: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_7688000/7688340.stm
تاريخ الزيارة ١٤/٨/٢٠٠٩م.

٢- توجد ممارسات من قبل الدول الغربية على الدول المنتجة للنفط، ومنها دول الخليج العربي، بخصوص زيادة معدل النضوب[١] من ٢٪ إلى ما يزيد عن ٦٪، من خلال ارتفاع معدلات الإنتاج، وبذلك تتقلص فترة الاحتياطيات العربية المتوقعة من ٥٠ عامًا إلى قرابة ٢٦ عامًا.

ويستلزم ذلك تحرر الإرادة النفطية العربية لاتخاذ قرارات ذاتية من أجل ترشيد الإنتاج، للحصول على مقابل مجزٍ وعادل لتلك الثروة النفطية، والتي ستزيد مع احتمالات تقليص فترة النضوب النفطي.[٢]

٣- تبلورت رؤية غربية تجاه العوائد النفطية التي حصلت عليها الدول العربية خلال سنوات ما قبل الأزمة المالية، تعتمد على الاستفادة من هذه العوائد النفطية في حل مشكلات الدول الغربية مع الأزمة المالية، وخاصة قضية السيولة.

وهو ما تم ملاحظته خلال زيارة وتصريحات كل من رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الأمريكي الجديد لمنطقة الخليج. وتُرجمت هذه الرؤية على أرض الواقع من خلال دعوة المملكة العربية السعودية للمشاركة في اجتماعات مجموعة العشرين.[٣]

٤- تقليل الاعتماد على النفط العربي: فعلى الرغم من أن أمريكا هي صاحبة اليد الطولى في الاستفادة من النفط العربي منذ الإعلان عن اكتشاف النفط بالمنطقة مطلع القرن العشرين، وتعدد أشكال هيمنتها على نفط المنطقة العربية سياسيًا ودبلوماسيًا وعسكريًا، إلا أنها مع بداية أزمة الطاقة عام ٢٠٠٧م، ومع تداعيات الأزمة المالية العالمية منذ سبتمبر ٢٠٠٨م، لُوحظ وجود اتجاه لدى أمريكا بتقليل الاعتماد على النفط العربي، سواء من خلال إصدار قانون لتعديل استهلاك السيارات من البنزين، أو بسبب تراجع الطلب على النفط بسبب الركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة المالية. وتشير الأرقام الخاصة بشهر مايو ٢٠٠٩م إلى تراجع استيراد أمريكا للنفط السعودي بنحو ٣٧٪ مما كان عليه في مايو ٢٠٠٨م. وهو المعدل الذي لم تصل إليه الواردات الأمريكية منذ عقدين.

وفي نفس إطار تقليل الاعتماد على النفط العربي تتجه أمريكا لتدبير احتياجاتها من خارج المنطقة العربية؛ بسبب ارتفاع تكلفة الشحن، فتم التركيز على الاستيراد من دول إفريقية أقرب إلى أمريكا من منطقة الخليج مثل نيجيريا وأنجولا، أو من دول أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والمكسيك، أو من جارتها الأقرب كندا.[٤]

وقد ساعد أمريكا في اعتمادها هذه السياسة الجديدة ظروف الركود الاقتصادي الذي يشهده الاقتصاد العالمي حاليًا، وكذلك تباطؤ معدلات النمو داخل أمريكا نفسها، ولكن هذه السياسة سوف يعاد فيها النظر لتقويمها في حالة تحسن مؤشرات الاقتصاد العالمي، وخروج الاقتصاد الأمريكي من كبوة الأزمة المالية. والجدير بالذكر أن سياسة تقليل اعتماد أمريكا على النفط العربي أُقِرَّت في ولاية الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة الرئيس بوش، والذي أعلن في يناير ٢٠٠٦م أنه سيقلص اعتماد أمريكا على النفط العربي بنسبة ٧٥٪.[٥]

---

(١) يعرف معدل النضوب بأنه حجم الإنتاج السنوي مقسومًا على حجم الاحتياطيات التي تم اكتشافها وتنميتها.

(٢) د. حسين عبد الله، مستقبل أسعار النفط بين توقعات الوفرة والندرة، جريدة الشروق، ٢٦/٢/٢٠٠٩م.

(٣) الجارديان: العرب يرفضون أن يكونوا «بقرة حلوبًا» ٣/١١/٢٠٠٨م.
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/press/newsid_7705000/7705436.stm
تاريخ الزيارة ١٠/٨/٢٠٠٩م.

(٤) جريدة الاقتصادية الإلكترونية، محللون: تراجع واردات أمريكا من نفط الشرق الأوسط .. سببه الأزمة والبحث عن مصادر قريبة ٣/٨/٢٠٠٩م:
http://www.aleqt.com/2009/08/03/article_259034.html
تاريخ الزيارة ١٥/٨/٢٠٠٩م.

(٥) بوش: علاج إدمان أمريكا للنفط عبر تكنولوجيا تجعل الاعتماد على الشرق الأوسط طي الماضي، جريدة الشرق الأوسط، ٢/٢/٢٠٠٦م:
http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=346213&issueno=9928
تاريخ الزيارة ١٥/٨/٢٠٠٩م.

سادساً: الأداء العربي النفطي بعد الأزمة المالية العالمية:

توجد مجموعة من المحددات لبناء السياسة النفطية للدول العربية، منها ما يتعلق بعوامل داخلية مثل حاجة هذه البلدان للإيرادات النفطية، سواء لمشروعاتها التنموية أو الاستثمار في حقول النفط، أو تدبير نفقاتها الدورية الضرورية.

ومنها ما يتعلق بعوامل خارجية مثل أداء الاقتصاد العالمي ومدى حاجته للنفط، ومن ثم تحديد أسعاره دوليًا، أو وجود عوامل خارجية مؤثرة على أداء الدول النفطية الأخرى مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية. ولكن ما يمكن التركيز عليه في توجهات السياسات النفطية العربية بعد الأزمة المالية العالمية، هو قضية سعر النفط في السوق الدولية، باعتبار أن قضية السعر حاكمة لباقي مفردات السياسة النفطية المتعلقة بالجوانب الداخلية للدول النفطية أو الخارجية منها المتعلقة بالطلب على النفط في السوق العالمي.

وفيما يلي نتناول هذه العوامل بشيء من التفصيل:

١- الأسعار:

منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، شهدت أسعار النفط انحدارًا كبيرًا عما كانت عليه في النصف الأول من عام ٢٠٠٨م، فعند النظر إلى حساب المتوسط السعري لبرميل النفط خلال شهور الفترة من أغسطس ٢٠٠٨م وحتى مايو ٢٠٠٩م، لوحظ أن الفترة من أغسطس حتى ديسمبر شهدت تغيرًا سلبيًا كان مقداره على التوالي ١٨,٨ دولار، ١٥,٦ دولار، ٢٧,٧ دولار، ١٩,٤ دولار، ١١,٢ دولار، ثم بدأت تشهد نوعًا من التحسن النسبي في الفترة من يناير إلى مايو باستثناء شهر فبراير الذي انخفضت فيه الأسعار بمقدار ٠,١ دولار عن معدلات يناير ٢٠٠٩م، أما الفترة من مارس إلى مايو فكان التحسن السعري فيها مقداره نحو ٤,٤ دولار، ٦,٨ دولار على التوالي.[1]

وعلى مدار الفترة من يونيو وحتى أغسطس ٢٠٠٩م، لُوحظ تذبذب سعر برميل النفط ما بين ٦٠ و٧٤ دولارًا، مما حمل أكثر من سيناريو لمستقبل أسعار النفط: منها عودة الصعود بناء على تحسن مؤشرات اقتصادية في بعض الاقتصادات الصاعدة واليابان، وبالتالي حلم الصعود إلى سعر ١٠٠ دولار للبرميل، أو استقرار سعر النفط عند معدل ٧٠ - ٨٥ دولارًا، وهو المعدل الذي تمنته بعض الدول الأعضاء بأوبك، واعتبرته معبرًا بشكل حقيقي عن سعر النفط، وبما لا يحمل ضررًا للمستهلكين أو المنتجين.

انهيار أسعار النفط في مطلع ٢٠٠٩م، تسبب في قرارات بالغة الصعوبة بمجال الاستثمار في الطاقة في الكويت، فكان القرار الأول هو إلغاء صفقة «دو كيميكال» والتي كانت تقدر قيمتها بنحو ١٧ مليار دولار، كما أجلت اتفاقية إنشاء مصفاة نفط رابعة بالبلاد مع شركة يابانية كانت تكلفتها تقدر بنحو ١٥ مليار دولار.

أما السيناريو الأسوأ فهو أن تنحدر أسعار النفط لأقل من ٥٠ دولارًا للبرميل، وهو ما اعتبره البعض مؤشرًا خطيرًا على استمرار إنتاج النفط وتغطية تكلفة الإنتاج أو تواصل عمليات الاستثمار في مجال النفط والطاقة.

والجدير بالذكر أن انهيار أسعار النفط في مطلع ٢٠٠٩م، تسبب في قرارات بالغة الصعوبة بمجال الاستثمار في الطاقة في الكويت، فكان القرار الأول هو إلغاء صفقة «دو كيميكال»، والتي كانت تقدر قيمتها بنحو ١٧ مليار دولار، كما أجلت اتفاقية إنشاء مصفاة نفط رابعة بالبلاد مع شركة يابانية كانت تكلفتها تقدر بنحو ١٥ مليار دولار.

وإن كان قرار تأجيل إنشاء المصفاة حوى أمورًا تتعلق بالشفافية الخاصة بإجراءات إبرام الصفقة، إضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية؛ إذ كان سعر النفط في هذه الفترة دون الـ ٤٠ دولارًا،

---

(١) أوبك، النشرة الشهرية، يوليو ٢٠٠٩م، ص٦.

في حين بنت الكويت موازنتها العامة على أساس متوسط سعر ٥٠ دولارًا للبرميل.[(١)]

وفي الوقت الذي تحسنت فيه الأسعار لما يزيد عن ٦٠ دولارًا للبرميل راهنت بعض التقديرات على انهيار التماسك النسبي لدول أوبك بخفض حصص الإنتاج، وذلك بناء على مؤشرات تاريخية للإنتاج[(٢)]، مفادها أنه في حالة تحسن الأسعار سوف يضعف الالتزام بقرارات تخفيض الإنتاج لجني أكبر قدر ممكن من الإيرادات، وبخاصة أن معظم دول أوبك تعاني من مشكلات اقتصادية، ويعتبر النفط هو سلعتها التصديرية الوحيدة أو شبه الوحيدة.

ويمكن القول: إن أوبك نجحت إلى حد ما في تحسين أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٩م، بناء على سياسة تخفيض حصص الإنتاج، على الرغم من وجود تجاوزات من بعض دولها، فخفض الإنتاج بمعدل ٤,٢ مليون ب/ي، أدى إلى تحسن أسعار النفط.

ولكن لا بد من استيعاب أن تصرف أوبك لم يكن العامل الوحيد في تحسن الأسعار؛ حيث كان هناك عامل آخر في غاية الأهمية وهو غياب المضاربة على أسعار النفط، بسبب شحّ السيولة الذي تعاني منه الدول الغربية وأمريكا، وكذلك الأسعار غير المشجعة على المضاربة في ظل تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

٢- الإنتاج:

تأثر إنتاج النفط في الدول العربية بتراجع الطلب العالمي، منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، وانعكس هذا على أداء معدلات الإنتاج في الدول العربية، فالسعودية مثلاً تراجع إنتاجها اليومي من نحو ٩,٥ مليون ب/ي، إلى نحو ٨,٥ مليون ب/ي. كما التزمت معظم البلدان العربية أعضاء أوبك بخفض حصص الإنتاج. إلا أن الملمح الرئيس فيما يتعلق بحجم الإنتاج هو بقاء إنتاج أوبك عند معدل ٢٨,٥ مليون ب/ي، على مدار الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٩م -بحسب تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية -، وإن كانت توقعات وزارة الطاقة الأمريكية تذهب إلى احتمالات أن يزداد هذا الحجم ليصل إلى ٢٩,٣ مليون ب/ي، مع نهاية عام ٢٠٠٩م.[(٣)] والذي يمكن رصده بخصوص السياسة النفطية فيما يتعلق بحجم الإنتاج هو ثبات سياسة تخفيض حجم الإنتاج إلى أن يشهد الطلب على النفط معدلات أكبر في ضوء تحسن أداء الاقتصاد العالمي، والوصول إلى أسعار أفضل مما هي عليه الآن.

تأثر إنتاج النفط في الدول العربية بتراجع الطلب العالمي، منذ وقوع الأزمة المالية العالمية، وانعكس هذا على أداء معدلات الإنتاج في الدول العربية، فالسعودية مثلاً تراجع إنتاجها اليومي من نحو ٩,٥ مليون ب/ي، إلى نحو ٨,٥ مليون ب/ي.

٣- الاحتياطي:

شهد احتياطي النفط العربي خلال عام ٢٠٠٨م تحسنًا طفيفًا عن معدلات عام ٢٠٠٧م؛ حيث بلغت هذه الزيادة نسبة ٠,٤٪، فوصل حجم الاحتياطي إلى ٦٥٩ مليار برميل مقارنة بنحو ٥٦٥ مليار برميل في عام ٢٠٠٧م، وقد أتت معظم الزيادة في الاحتياطي من قبل الجماهيرية الليبية. وبحسب إحصاءات عام ٢٠٠٧م فإن السعودية تأتي في مقدمة الدول العربية التي تمتلك حصة كبيرة من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط بنسبة ٢٢,٨٪، تليها العراق بنسبة ٩,٩٪، ثم الكويت بحصة ٨,٨٪، ثم الإمارات بنسبة ٨,٤٪.

وكذلك كان الحال بالنسبة لزيادة الاحتياطيات

(١) الشرق الأوسط، محللون: إلغاء الكويت لصفقة «داو» صفعة لخطة الدولة لجذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد: ٢٠٠٩/١/١م:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=501124&issueno=10992
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٠م.

(٢) جريدة الجريدة، توقعات برفع إنتاج أوبك هذا العام بواقع ٤٢٠ ألف برميل يوميًا ٢٠٠٩/٨/١٣م.

http://www.aljarida.com/aljarida/Article.aspx?id=446123
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٥م.

(٣) المصدر السابق.

العربية من الغاز؛ حيث وصل الاحتياطي في عام ٢٠٠٨م إلى ٥٣٧ تريليون متر مكعب، في حين كان في عام ٢٠٠٧م نحو ٥٣٦ تريليون متر مكعب، وتحققت هذه الزيادة في كل من مصر وسوريا.[١]

ووفق الأرقام الخاصة بأبريل ٢٠٠٩م فقد زاد المخزون التجاري العالمي من النفط في نفس الشهر بمعدل ٢٣ مليون برميل عن مستويات شهر مارس من نفس العام، ليصل المخزون إلى نحو ٥١٦٩ مليون برميل، وبذلك تصل معدلاته لزيادة قدرها ١٤٠ مليون برميل، مقارنة بما كان عليه في نفس الشهر عام ٢٠٠٨م، وبذلك يكفي هذا المخزون استهلاك ٧٢ يومًا.[٢]

ويمكن توقع مسار السياسة النفطية فيما يتعلق بالفائض أنه سيحافظ على نفس المعدلات في ظل الأسعار الحالية للنفط، واستمرار انخفاض قيمة الدولار؛ حيث يرى البعض أن الاحتفاظ بالنفط في باطن الأرض أفضل من الاحتفاظ بأوراق نقدية تتعرض قيمتها دومًا للتراجع.

٤- التصدير:

على مدار الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧م بلغت الصادرات النفطية العربية ما بين ٣٦٪ - ٣٩٪ من حجم الصادرات العالمية، وقد شهد عام ٢٠٠٤م ذروة الصادرات النفطية العربية، حيث بلغت الصادرات العربية ما نسبته ٣٩٪ من الصادرات العالمية. وانعكس هذا بدوره على إيرادات الصادرات النفطية العربية في ظل تصاعد أسعار البترول، فبعد أن كان نصيب الصادرات النفطية العربية نحو ١٨٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م وصل إلى نحو ٤٥٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٧م.[٣]

وقد توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يزيد الطلب على النفط حتى عام ٢٠١٤م بمعدل ٠,٦٪ عما هو عليه الآن. وبالتالي سيصبح حجم الطلب العالمي على النفط في حدود ٨٩ مليون ب/ي، في حين يبلغ الآن نحو ٨٥ مليون ب/ي، ويمثل هذا التقدير حالة من التفاؤل لأداء النمو الاقتصادي العالمي، بينما هناك احتمال آخر أكثر تشاؤمًا وضعته الوكالة أيضًا، وهو أنه في حالة استمرار الانكماش في الاقتصاد العالمي فسوف تتراجع معدلات الطلب على النفط لتستقر عند ٨٤,٩ مليون ب/ي في عام ٢٠١٤م.[٤]

وفي ضوء هذه التوقعات يمكن قراءة أداء الصادرات النفطية العربية؛ حيث يمكن القول بأنها لن تشهد معدلات أفضل مما هي عليه خلال شهور عام ٢٠٠٩م. وأن التحسن في حالة حدوثه سيكون ضعيفًا، فوفق تقديرات مؤسسة أويل البريطانية ستكون صادرات أوبك خلال أغسطس ٢٠٠٩م في حدود ٢٢,٥٣ مليون ب/ي، بعد أن كانت ٢٢,٤٦ ب/ي في بداية الشهر نفسه.[٥] ويرجع هذا التحسن الطفيف في أداء صادرات النفط العربي إلى زيادة الطلب على النفط في كل من الصين والهند.

وتزامنًا مع انخفاض أسعار النفط منتصف يناير ٢٠٠٩م توقعت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل صادرات أوبك خلال عام ٢٠٠٩م لنحو ٣٨٧ مليار دولار، على أن تشهد في عام ٢٠١٠م زيادة يصل مقدارها ٥٢٦ مليار دولار، بناء على توقعات تحسن أداء الاقتصاد العالمي، وبالتالي تحسن الطلب على النفط.[٦]

---

(١) أوبك، تقرير الأمين العام، مصدر سابق.

(٢) أوبك، النشرة الشهرية، يوليو ٢٠٠٩م، ص ١١.

(٣) أوبك، تقرير الأمين العام، لعام ٢٠٠٨م، ص ٣٦ و٤٠ .

(٤) أسعار النفط تقلص ارتفاعاتها بعد بيانات المخزون الأمريكي، ٢٠٠٩/٨/١٩م.

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=274778&pg=3
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٩م.

(٥) رويتر، أويل موفمنتس: صادرات أوبك تواصل الارتفاع في أغسطس، ٢٠٠٩/٨/١٣م.

http://ara.reuters.com/article/businessNews/idARACAE57-C0TI20090813
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/٨/١٨م.

(٦) جريدة الاقتصادية الإلكترونية، صادرات أوبك دون ٤٠٠ مليار دولار في ٢٠٠٩م:

http://www.aleqt.com/2009/01/14/article_184235.html
تاريخ الزيارة ٢٠٠٩/١/١٤م.

سابعاً: كيفية تحقيق الاقتصادات العربية لأقصى استفادة من الثروة النفطية خلال المرحلة المقبلة:

لا يزال النفط هو عصب الاقتصاد العربي، وفي الصدارة منه الاقتصادات الخليجية، التي يشكل النفط ما يزيد عن ٩٠٪ من ناتجها الإجمالي، وظهرت أهمية النفط لدول المنطقة بعد وقوع الأزمة المالية العالمية من خلال ميزة الوفرة المالية التي أتاحتها السنوات الخمس السمان ٢٠٠٣- ٢٠٠٨م، فقد تمكنت الدول من خلال زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي، أو من خلال معدلات السيولة المرتفعة بأجهزتها المصرفية، من تخفيف وطأة الأزمة المالية، وتقديم الدعم للعديد من القطاعات، أو على أقل تقدير عدم الشعور بوقع أزمة السيولة كما حدث في الاقتصادات الغربية.

ولكن لا بد أن يؤخذ في الاعتبار أن المرحلة المقبلة تتطلب أن تعيد الدول العربية النفطية حساباتها في أوضاعها الاقتصادية بشكل عام، وفي أوضاعها النفطية بشكل خاص، حتى يمكنها تحقيق أقصى استفادة من هذه الثروة التي امتد عطاؤها عبر القرن العشرين، ويتوقع لها أن تستمر حتى منتصف القرن الحادي والعشرين.

ويمكن التدليل هنا على كون النفط هو عصب الاقتصاد العربي من خلال مؤشرات نصيب النفط في الناتج المحلي الإجمالي، أو نصيبه في إجمالي الصادرات العربية، فبحسب تقديرات عام ٢٠٠٧م بلغت نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي العربي نحو ٤٠٪، أما نصيبه من إجمالي الصادرات في نفس العام فكان نحو ٧٥٪. (١)

ولكي تحقق الاقتصادات العربية أقصى استفادة من الثروة النفطية يجب عليها مراعاة ما يلي:

١- التخلي عن النظر إلى الأزمة المالية العالمية على أنها أزمة غربية من حيث النشأة والتأثير، أو التعامل معها في إطار أن التأثر بها طفيف، وأن أسبابها لم تكن موجودة في الاقتصادات العربية بنفس القدر الذي أحدث الأزمة في الغرب. وبالتالي فعلى الدول النفطية أن تعيد النظر في مؤسساتها الاقتصادية، ووضع الضوابط اللازمة لسلامة عمل هذه المؤسسات في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية، وبخاصة تلك المتعلقة بالقطاع المالي.

٢- ثمة جهود مبذولة لتغيير بنية الاقتصاد في بعض الدول النفطية العربية، من أجل الوصول لاقتصاد قائم على التنوع، وعدم الاعتماد بشكل رئيس على النفط، ولكن هذه الجهود لازالت محدودة الأثر، كما أنها اعتمدت بشكل رئيس على تبني وسائل وآليات منقولة حرفيًا من الاقتصادات الغربية، وبخاصة في مجال النشاط الخدمي والمالي.

في حين أن التنوع المقصود أو المبتغى هو ما يؤدي إلى تعظيم دور كافة الموارد الاقتصادية للبلدان النفطية العربية (البشرية، الطبيعية، المالية)، وذلك من أجل تلافي سلبيات الفترة الماضية التي لُوحظ فيها تدني المشاركة البشرية في الأداء الاقتصادي، وبخاصة داخل بلدان الخليج؛ حيث العزوف عن العمل الفني والمهني، ووجود نظم تعليمية قائمة على السلبية الكبرى في كافة نظم التعليم العربية، وهي الفصل بين متطلبات سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية.

٣- انتشرت عبر السنوات الماضية مقولة أن «النفط أصبح سلعة دولية»، وهناك جهود لترسيخ هذه المقولة باعتبارها مسلَّمة حاكمة لاقتصادات النفط. وهى مقبولة إلى حد ما في بعض جوانبها، ومرفوضة في كثير من الجوانب. فقبولها من باب أن النفط لا يزال هو عصب الحضارة التي نعيشها؛ حيث عجزت وسائل الطاقة البديلة عن أن تكون بديلاً اقتصاديًا كاملاً للنفط، ومن هنا فمن الواجب الحضاري أن تستمر الدول النفطية العربية في إمداد العالم بما لديها من ثروات نفطية.

(١) صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨م.

ولكن هذه المقولة مرفوضة من عدة جوانب أهمها:

١- أن الغرب لا يتعامل مع ما يملكه من الثروات، وبخاصة التكنولوجية منها، على أنها أصبحت سلعة دولية، فسعى لتطبيق شَرِه لاتفاقيات الملكية الفكرية لحماية مبتكراته، فضلاً عن التعتيم المقصود، وتعويق نقل التكنولوجيا إلى الدول العربية وغيرها من الدول النامية.

٢- لا يعني كون النفط أصبح سلعة دولية، أن يُجرَّد العرب من استخدامه على الصعيد الاقتصادي والسياسي، فالتكنولوجيا الغربية توظف في مجالات الاقتصاد والسياسة الدولية بشكل كبير. ومن هنا فإن على الدول النفطية العربية ألا تقبل عبارة أن «النفط أصبح سلعة دولية» على إطلاقها، وخاصة إذا ما كان الهدف استنزاف هذه الثروة.

لا يعني كون النفط أصبح سلعة دولية أن يُجرَّد العرب من استخدامه على الصعيد الاقتصادي والسياسي، فالتكنولوجيا الغربية توظف في مجالات الاقتصاد والسياسة الدولية بشكل كبير ومن هنا فإن على الدول النفطية العربية ألا تقبل عبارة أن «النفط أصبح سلعة دولية» على إطلاقها، وخاصة إذا ما كان الهدف استنزاف هذه الثروة.

ويمكن في هذا السياق عقد مقارنة بين سلوك الغرب تجاه إنتاج الوقود الحيوي إبان أزمة الغذاء في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م، -حيث ضرب عرض الحائط بكافة النداءات الدولية من قِبَل الدول الفقيرة والنامية بالتوقف عن استخدام الغذاء الآدمي في إنتاج ذلك الوقود- وبين ما يحاول البعض تأصيله بتخلي العرب عن التوظيف السياسي والاقتصادي للنفط العربي.

ويتطلب ذلك الأمر من الدول النفطية العربية أن تعيد ترتيب أجندة مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتستخدم النفط في تحقيقها، ولكن في إطار جماعي عربي إسلامي، وفي ضوء تبادل المصالح.

٣- آن الأوان لتعيد الدول النفطية العربية النظر في دور الشركات الأجنبية، وبخاصة الغربية منها، في استكشاف وإنتاج النفط، فلا تزال هذه الشركات تحصل على عائد ضخم من جراء هذه المشاركة، ويتطلب هذا توفير الكوادر البشرية والتكنولوجيا المناسبة. ولا شك أن هذا الهدف يصلح على المديين متوسط وطويل الأجل. وهنا نجد أن دور الجامعات العربية ومؤسسات التمويل مطالبة بتنسيق وتوحيد جهودها للوصول إلى هذا المطلب.

٤- إن قضية ربط تسعير النفط بالدولار في السوق الدولية تطرح نفسها بقوة، في ظل القراءة التاريخية لهذه العلاقة غير المنصفة، ففي التاريخ القريب جدًّا منذ عام ٢٠٠٣م، ونحن نلمس الأضرار التي أحدثها تخفيض قيمة الدولار، وتراجعه أمام العملات الدولية الأخرى، وهو ما يعني انخفاضًا حقيقيًّا لإيرادات البترول مهما ارتفع سعرها السوقي، وقد زاد من حجم هذه المشكلة، انخفاض أسعار الفائدة بالسوق الأمريكية على الودائع، مما نتج عنه:

تدني العائد على الاستثمارات النفطية التي تمركزت بشكل كبير في تلك السوق. وتوجيه العديد من المؤسسات التمويلية لدعم المضاربات في سوق النفط؛ لتُحدِث موجة من التضخم في الاقتصاد العالمي، تفاقمت معها معدلات التضخم في البلدان العربية، حتى وصل متوسطه بدول الخليج خلال عام ٢٠٠٨م إلى نحو ١٠٪ بعد أن كان لا يتجاوز نحو ٣٪ في أحسن الأحوال مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وعلى الدول العربية النفطية أن تسعى لفك هذا الارتباط، وتجعل تسعير أو تقويم سعر النفط بأكثر من عملة دولية، أو بعملة لها حظ أكبر من الاستقرار خلال الفترة القادمة، ويدعم هذا المطلب سعي الصين وغيرها من البلدان المتضررة من الأزمة المالية العالمية لإيجاد عملة بديلة للدولار في التسويات الدولية، وهو ما تقاومه أمريكا منذ أن تقدمت به الصين كمقترح قبل انعقاد قمة العشرين في أبريل من عام ٢٠٠٩م.

٥- أظهرت الأزمة المالية العالمية وجود الكثير من الأخطاء في الاستثمارات النفطية الخارجية، وبخاصة تلك الموجودة في أمريكا والغرب، سواء على صعيد مجالات الاستثمار (البورصات والقطاع العقاري) أو تركزها في نطاق جغرافي محدود. فالاستثمارات النفطية العربية -التي ذهبت بعض التقديرات إلى وصولها لنحو ٣ تريليونات دولار- مُنِيَت بخسائر بلغت نحو ٥٠٪ من قيمتها بسبب الأزمة المالية العالمية، ويتطلب هذا الأمر الاستفادة من التجربة الصينية، التي عمدت إلى الانتشار إفريقيًا وآسيويًا في شكل استثمارات مشتركة أو منفردة داخل هذه الدول، في محاولة للفكاك من أزمة الارتباط بأذون الخزانة أو السوق الأمريكي، ومن أجل تحويل ما لديها من أوراق نقدية إلى أصول رأسمالية.

على الرغم من فشل مشروع التكامل الاقتصادي العربي على مدار نحو ستة عقود، إلا أنه -وبعيدًا عن الشعارات- أصبح ضرورة ملحة، وبخاصة في ظل نجاح تجارب تكاملية أخرى لا تملك مقومات نجاح التجربة، كما هو الأمر في العالم العربي.

٦- على الرغم من فشل مشروع التكامل الاقتصادي العربي على مدار نحو ستة عقود، إلا أنه -وبعيدًا عن الشعارات- أصبح ضرورة ملحة، وبخاصة في ظل نجاح تجارب تكاملية أخرى لا تملك مقومات نجاح التجربة، كما هو الأمر في العالم العربي. فضلاً عن الدوافع الاقتصادية التي تعيشها المنطقة العربية؛ حيث معدلات البطالة الأعلى في العالم، سواء بين الشباب أو غيرهم من باقي قوة العمل. أو من حيث اعتماد العالم العربي على الخارج في احتياجاته من الغذاء والدواء والسلاح، وهي في مجملها أمور تتعلق بالأمن القومي للعالم العربي.

وحتى لا يكون هذا المطلب مجرد اتجاه عاطفي، فعلى الحكومات العربية الاستفادة من هذه الفرصة التاريخية التي تتيح وفرة مالية عربية، من خلال إزالة معوقات الاستثمارات البينية العربية، وتقديم حوافز حقيقية، والقضاء على البيروقراطية لنجاح واستقرار الاستثمارات العربية بها، وقبل هذا وبعده لا بد من أن يتوافر الشرط الأساسي وهو الإرادة السياسية لهذا التكامل العربي ولاجتذاب الاستثمارات العربية البينية.

ويتوقع أنه مع حلول عام ٢٠٢٠م سوف يرتفع الطلب على النفط في البلدان العربية المصدِّرة للنفط، ليصل إلى ما يقارب ١٠٪ من حجم الطلب العالمي، في حين لا تتجاوز هذه النسبة الآن سوى ٤٪. ويرجع ذلك للزيادة السكانية المطردة، وللتوسع الذي تشهده مشروعات التنمية بهذه البلدان. والمطلب الذي يفرض نفسه هنا هو أن يؤخذ في الاعتبار احتياجات المرحلة المقبلة من خلال ترشيد سياسات إنتاج واستهلاك وتصدير النفط.

خاتمة

في ظل الأحداث التاريخية الكبرى، تجد الأمم نفسها مطالَبة بالوقوف أمام سياساتها المختلفة لتجري عليها عمليات تقويم، وفي ظل الأزمة المالية العالمية التي نعيشها منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م، يصبح من الضرورة بمكان أن يكون للعرب سياسات واضحة في مجال النفط؛ حيث إنه لا يزال يمتلك ميزة تنافسية في مجال الطاقة، وخاصة في ظل تراجع أسعاره بعد الأزمة المالية العالمية، وتوجُّه العديد من المسارات نحو إنتاج الوقود الحيوي أو غيره من مصادر الطاقة البديلة، وبعدما تراجع الطلب العالمي على النفط منذ وقوع الأزمة بسبب تراجع أداء الاقتصاد العالمي.

وعلى الرغم مما أحدثته الأزمة المالية العالمية في سوق النفط، وما ألمَّ بالدول النفطية من وقوع خسائر ملموسة في إيراداتها النفطية، أو استثماراتها في الخارج، فإن الأزمة أتاحت للدول العربية فرصة تاريخية، تتمثل في إعادة توظيف ورقة النفط اقتصاديًا وسياسيًا، ويمكنها أن تنجز خطوات جيدة على مسار التكامل الاقتصادي العربي، إذا ما صدقت النوايا.

أما إذا ظــل الحال على ما هو عليه من أداء يفتقد إلى الرؤيــة الجماعية، ويعتمد على المصالح القطرية الضيقة، فســيعطي ذلــك الفرصة للــدول الغربية والمســتهلكة للنفط أن تفــرض مخططاتها للحصول على النفط وفق شروطها ومصالحها التي تمثل طرفًا واحــدًا، وبذلك تضيع على العرب فرصة تاريخية قد لا تتكرر.

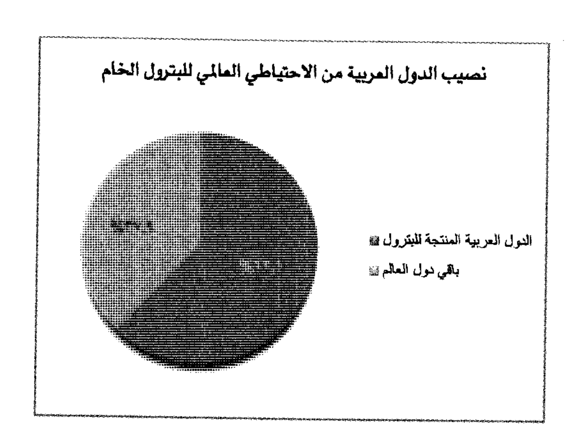
وإذا كان النفط العربي يمثل نســبة ٧٥٪ من إنتاج منظمة الأوبك، التي تعتبر أحد المحاور الرئيســة في ســوق النفط، فإن هناك دولاً أخرى تمثل مركز ثقل في ســوق النفط، مثل روسيا، التي نجحت من خلال النفط أن تعيد هيبتها السياســية، وأن توظف ثرواتها مــن النفط والغــاز في تحقيق العديــد من المصالح السياسية والاقتصادية.

لقــد آن الأوان ليكــون لمعادلة السياســة النفطية طرفان، وأن يكون التأثير متبادلاً، بعد أن ظل التأثير خلال السنوات الماضية من طرف واحد، بعد أن نجحت الدول الغربية وأمريكا في أن تجعل دور الدول العربية في معادلة النفط مجرد المتغير التابع. وســوف يكون دور الدول العربية أكثر تأثيرًا في هذه المعادلة، إذا ما نجحت في تغيير هيكل البنى الاقتصادية بداخلها، وأن يكون النفط هو أحد مواردها الاســتراتيجية، وليس المورد الوحيد الذي تعتمد عليه في مجمل مســاراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

معلومات إضافية

ثروة المسلمين من النفط (معلومات وإحصاءات)

وفقًا لإحصاءات عالمية، تمتلك الدول العربية المنتجة للبترول ٦٤٣,١ مليار برميل من البترول الخام بنسبة ٦٢,١٪ من الاحتياطي العالمي، وتنتج نحو ٢١ مليون برميل يوميًا، بنسبة ٣١,٥٪ من الإنتاج العالمي، وتصدِّر نحو ١٧,٥ مليون برميل من هذا الإنتاج يوميًا.



وإذا أضفنا إيران إلى الدول العربية، فإن الاحتياطي النفطي يرتفع إلى ٧٣٣,١ مليار برميل، بما يوازي ٧٠,٨٪ من الاحتياطي العالمي، ويصل الإنتاج إلى ٢٤,٦ مليون برميل يوميًا بنسبة ٣٦,٧٪ من الإنتاج العالمي، ويرتفع التصدير إلى نحو ٢٠ مليون برميل يوميًا.

وهناك دول إسلامية أخرى تمتلك احتياطيات نفطية متوسطة، مثل: نيجيريا، وإندونيسيا، وماليزيا، ودول وسط آسيا المحيطة ببحر قزوين، إضافة إلى البترول الإفريقي المنتَج من بعض الدول الإسلامية (السودان – غينيا) الذي بدأ يلعب دورًا في الساحة العالمية، والذي تؤكد التوقعات الرسمية الأمريكية أن الولايات المتحدة ستعتمد على حوالي ٢٠٪ من احتياجاتها النفطية منه خلال العقد المقبل، ويتوقع «مجلس المعلومات القومي الأمريكي» أن ترتفع هذه النسبة إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م.

بل إن الإحصاءات الصادرة من الإدارة الأمريكية لشئون النفط والطاقة تؤكد عمل كافة الترتيبات لرفع نسبة الاستيراد الأمريكي من النفط الإفريقي إلى ٥٠٪ من مجموع النفط المستورد بحلول العام ٢٠١٥م!

وفي المقابل تمثل الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط في العالم؛ حيث شكَّلت وارداتها -حسب البيانات الأمريكية- عن النصف الأول من عام ٢٠٠١م نحو ٦٣,٢٪ من إجمالي الواردات الدولية من النفط، وتستورد وحدها يوميًا نحو ١٢ مليون برميل يوميًا، منها ٣ ملايين برميل من الدول العربية، وعلى رأسها السعودية التي تستورد منها ١,٨ مليون برميل يوميًا.

وهناك تقديرات حديثة (عام ٢٠٠٨م) تؤكد أن الولايات المتحدة لديها ٢١ مليار برميل احتياطي نفطي، وهي تحتاج إلى ١٧ مليون برميل يوميًا في حين يبلغ إنتاجها سبعة ملايين برميل يوميًا، مما يعني أنها مع حلول عام ٢٠٢٠م ستستورد ٦٦٪ من احتياجاتها النفطية من البترول، وهو ما يفسِّر حالة اللهفة والاحتياج لبترول الشرق الأوسط، وخاصة بترول العراق.

ويتوقع أن إنتاج العالم من النفط في عام ٢٠٢٠م سيبلغ ٩٢ مليون برميل يوميًا، بينما ستبلغ متطلبات الطاقة في ذلك الحين ١١١ مليون برميل، مما يعني وجود فجوة تبلغ نحو ١٩ مليون برميل، كما أن الصين العملاق الآسيوي التي تستهلك حاليًا حوالي سبعة ملايين برميل في اليوم، تستورد منها بين ٣,٥ إلى ٤ ملايين برميل، كل ما سبق يدل على أن الطلب على البترول العربي سيزيد مستقبلاً.

ووفقًا لآخر إصدارات «التقرير الاقتصادي العربي الموحد» -الصادر عن كل من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المُصَدِّرة للبترول (الأوبك) عام ٢٠٠٦م- يمثِّل الاحتياطي العربي من النفط ٥٩٪ من الإجمالي العالمي؛ حيث ارتفعت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في الدول العربية بنسبة ٠,٩٪ لتبلغ ٦٦٧,٣ مليار برميل.

كما شكَّلت احتياطيات الغاز الطبيعي في الدول العربية ما نسبته ٢٩,٤٪ من الإجمالي العالمي.

ووفقًا لأرقام التقرير الاقتصادي الأخير الصادر عام ٢٠٠٦م، فقد ساهمت الدول العربية بنسبة ٣١,٧٪ من إجمالي إنتاج العالم من النفط؛ حيث بلغ إنتاجها حوالي ٢٢,٨ مليون برميل، كما بلغ إنتاجها من الغاز المسوق نحو ٣٢٠ مليار متر مكعب، أي ما يشكِّل حوالي ١١,٤٪ من الإجمالي العالمي.

ومن منظور مستقبلي، فإن من المتوقع أن ترتفع الإمدادات العالمية من النفط من ٨٤,٣ مليون برميل عام ٢٠٠٥م إلى ٩٦,٥ مليون برميل عام ٢٠١٠م، أي بمعدل زيادة سنوية يُقَدَّر بنحو ٢,٧٪، وسوف تساهم الدول العربية الأعضاء في أوبك بتوفير حوالي ٢٨,٣ مليون برميل عام ٢٠١٠م، لترتفع حصتها من إجمالي الإمدادات العالمية إلى ٢٩,٣٪ عام ٢٠١٠م، أي حوالي ثلث الإنتاج العالمي.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة إنتاج الخليج العربي من النفط بالنسبة للإنتاج العالمي تختلف من وقت إلى آخر، ففي عام ١٩٧٥م كان الخليج ينتج ٤٠٪ من الإنتاج العالمي الذي كان يقدر وقتها بـ٥٢ مليون برميل يوميًا، وهو ما تراجع لاحقًا إلى ٣٠٪ أو أقل حاليًا من الإنتاج العالمي المقدَّر بـ٧٧ مليون برميل يوميًا.

كما أن نحو إحدى عشرة دولة من الدول العربية فقط منتجة للنفط، أي أن نحو ٥٠٪ من الدول العربية لا تنتج النفط، أو تنتج كميات ضئيلة لا تكفي للاستهلاك الذاتي، أو تقوم على استيراده من الخارج، وعلى رأس هذه الدول: المغرب، تونس، سوريا، موريتانيا.

المصدر:

محمد جمال عرفة، نفط المسلمين.. آليات جديدة لسلاح قديم، سلسلة رؤى معاصرة العدد ٥، المركز العربي للدراسات الإنسانية، ٢٠٠٨م.

خاتمة التقرير
قراءة تلخيصية لأبرز محاور ونتائج الدراسات

ليس مصادفة - إذن - أن عنْوَنا الإصدار الســابع من تقريرنا بـ «الأمة في مواجهة مشــاريع التفتيت»، ربما يكون هذا هو التعليق المباشــر للقارئ الكريم بعد اطلاعه على محتويات التقرير وقراءة صفحاته، ولا غرو في ذلك، فقد جاءت جُلّ الدراســات والأبحاث المتضمنة فيه منتظمة في خيط واحد ناظم يجمع شــتاتها ويلخص مرادها في كلمة واحدة ألا وهي «التفتيت».

وليس أدل على واقع الأمة الإسلامية، وما يُحاك لها من مخططات، وما يستهدفها من استراتيجيات من هذه الكلمة البسيطة اللفظ والمبنى، العميقة اللحظ والمبنى «التفتيت». وتُطوّف بنا دراسات وأبحاث التقرير عبر أبوابه المختلفة على أشــكال وأنماط ونماذج من «التفتيت» تتسع لتشمل فضاءات عدة ما بين السياسي، والاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، بل وحتى الديني والمذهبي،...إلخ، تصف العلة والداء وتقدم الناجع من الدواء.

وإذا كان تشخيص الداء أولى مراحل البرء والشفاء، فإن البحث عن الدواء وتجرع مرارته هو السبيل إلى كماله ومنتهى آماله. لذا فقد آثرنا أن نلخص لقارئنا الكريم ما توصلت إليه دراسات التقرير من وصف لأوجاع الأمة، وما اقترحته تلك الدراسات من دروب وسبل للتعاطي مع تلك الأوجاع، إن لم يكن للوقاية فللعلاج على أقل تقدير.

جاء الباب الأول من التقرير، والمعني بالنظرية السياســية والفكر السياسي، ليسبر أغوار الحروب الفكرية التي تســتهدف «تفتيت» الأطر العقدية والثقافية للأمة وثوابتها، وذلك من خلال أربع دراسات مختلفة، تشمل ثلاثة مستويات للتحليل؛ الدولي والإقليمي والمحلي أو الداخلي. بما يلقي الضوء على تلاقي أهداف مشاريع «تفتيت» الأمة على المستوى الفكري والتنظيري، على الرغم من تعدد مشارب مصادرها واختلاف جهاتها.

فعلى المســتوى الدولي، هناك دراســتان الأولى بعنوان «أصول الفكر الغربي وروافــده.. نحو منهجية علمية للنقد»، والثانية بعنوان «التيارات الفكرية داخل الإدارة الأمريكية الجديدة». وفي حين تتســم الدراســة الأولى بالنظرة الكلية للفكر الغربي وتجلياته باعتباره أحد أدوات «تفتيت» الأمة، نجد أن الدراســة الثانية تركز جزئيًا على الجــذور والأبعاد الفكرية الأمريكية؛ باعتبارها قائدًا للفكر الغربي وحاملاً للوائه، لاســيما بعد انفرادها بقيادة ما يُعرف بالنظام العالمي في صيرورته الحالية ومحاولاتها الدءوبة لـ«تفتيت» القوى المناوئة لها لاســيما الإسلامية منها.

فعلــى صعيــد الدراســة الأولى، «أصول الفكر الغربي وروافــده.. نحو منهجية علمية للنقــد»، فمن البديهي أنها لن تستطيع أن تتعرض للفكر الغربي كله عرضًا أو نقدًا لاعتبارات المواءمة مع حجمها، ولكنها تقدم ما تراه أصولاً لهذا الفكر وروافده، ومن ثَم تعرِّج على جوانبه المؤثرة في واقع المسلمين الحالي والمستقبلي، قبل أن تحاول طرح مرتكزات لنقده باستخدام المنهج العلمي الرصين، وبمقارنته بحقائق الدين الإسلامي الحنيف والفكر الإسلامي الثاقب.

وتؤكد الدراسة أن جذور الفكر الغربي تعود إلى أصلين كبيرين:

أولهما: وهو التيار الغالب في المؤسسات والشخصيات الأكاديمية، ولاسيما في أوروبا، وهو الفكر الذي بدأ في القرن الثامن عشر، وانتشر في أوروبا كلها ثم في أمريكا، وهو الفكر الذي سماه أصحابه بالفكر التنويري، والذي غلب عليه الصدام مع الدين والكنيسة. وثانيهما: هو التيار المحافظ الذي ظل مرتبطًا بالدين النصراني وإن بدرجات متباينة، والذي ما يزال له تأثير كبير على السياسة، ولاسيما في الولايات المتحدة.

وتشدد الدراسة على أولوية بناء خطاب علمي ناقد لمرتكزات الفكر الغربي وأصوله وتجلياته، عبر التأكيد على عدد من ثوابت هذا الخطاب المراد؛ أهمها:

- عدم تحريف كلام الخصم بزيادة أو نقصان، لأن الذي يحرِّف كلام خصمه لا يكون قد انتقده، بل انتقد شخصًا اخترعه من خياله. وهذا أمر قد يزيد الخصم إصرارًا على رأيه الذي يراه الناقد باطلاً، وقد يكون فيه تضليل للذين يثقون بالناقد، فيظنون أن ما قاله عن خصمه هو الحق.

- التأكيد على أن لازم القول ليس بقول. بمعنى أنه لا يُنْسَب إلى الخصم قولٌ يلزم لزومًا عقليًا عن قوله، ما دام هو لم يصرِّح به.

- تمييز ما في كلام الخصم من حق، وما فيه من باطل، ومن ثَم انتقاد الثاني وتزييفه، وعدم التردد في إقرار الأول وإثباته.

- التأكيد على عقلانية الرد على الخصم بالحجج العقلية الدامغة.

وتأتي الدراسة الثانية، «التيارات الفكرية داخل الإدارة الأمريكية الجديدة»، لتحلل أبعاد التحالف العريض الذي أتى بأوباما إلى البيت الأبيض، وإرهاصات تغيير مناخ الثقافة السياسية الأمريكية، بما فيه من صعود واضح للقوى التقدمية الأمريكية، في ظل انكشاف وإفلاس الليبرالية الجديدة عقب الأزمة الاقتصادية الدولية.

وخلصت الدراسة إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة سيغلب عليها استمرارية السياسة والتوجه، ولكن مع تغيير الأدوات واللغة؛ من أجل تحسين الصورة الأمريكية في الرأي العام العالمي (خاصة الإسلامي منه)، وفي أذهان كثير من الحكام والقيادات في العالم؛ وذلك للتغلب على أهم الصعوبات الموروثة من إدارة بوش، ألا وهي الصورة السلبية للإدارة الأمريكية، وانتشار مشاعر التحدي تجاه الولايات المتحدة، سواء من قبل الأنظمة الحاكمة، أو المجتمعات المحكومة في كثير من مناطق العالم؛ حيث نجح هذا التحول التكتيكي في تغيير المزاج العام تجاه الولايات المتحدة بشكل لافت.

وتؤكد الدراسة هذه النتيجة عبر رسم خريطة جامعة لتنويعات الفكرية داخل إدارة أوباما، ومقارنتها بالإدارات السابقة سواء الجمهورية أو الديمقراطية، لرصد الأبعاد المتوقعة للتغيير والاستمرارية في توجهات وسياسات واشنطن، عبر عقد مقارنات تحليلية على أربعة مستويات، ما بين الجمهوري والديمقراطي بشكل عام، ثم ما بين إدارة بوش وإدارة أوباما بشكل خاص، ثم ما بين الحزب الديمقراطي قبل أوباما وبعده، وأخيرًا فيما بين أولويات وقضايا السياسة الخارجية الأمريكية.

ثم تضع الدراسة وصفة ناجعة لكسب الولايات المتحدة وإحباط مشاريعها «التفتيتية»، عبر آليات الضغط المختلفة من خارجها ومن داخلها. من خارجها عبر مد جسور المصالح المشتركة الحيوية مع الأقطاب الدولية

المســـتقبلية لتحقيق أهداف المسلمين والعرب من جانب، وللمساومة والضغط وتكريس مناخ التوازن في مواجهة الولايات المتحدة من جانب آخر. أما من داخلها فالتحرك يســـتلزم أن يكون مدنيًا إعلاميًا، وأكاديميًا وسياســـيًا على مختلف مستويات الحكم الأمريكي؛ سواء على مستوى الولايات (خاصة الكبرى منها) أو المستوى الفيدرالي بالتوجه إلى الكونجرس وأعضائه لاسيما النافذين منهم.

وعلـى المسـتوى الإقليمي، تأتي دراسـة «الفكر السياسـي الإيراني بين الإصلاحيـين والمحافظـين»، لتتعمق في جذور الفكر السياســـي الإيراني ومرتكزاته التي تتلخص في وصفين اثنين: «الشـــيعي» و«الفارســـي»، ومن ثَم تحلل الدراسة أبعاد الطيف السياسي الإيراني ما بعد الثورة سواء المؤيدين للثورة أو المعارضين لها، لتكشف لنا عددًا من الحقائق؛ أهمها:

- أن النظام الإيراني بجناحيه المحافظ والإصلاحي يقوم على أسس مذهبية وطائفية متعصبة، وهو من هذا المنطلق يتعامل مع المكون الآخر للأمة الإســـلامية (السُّنَّة)، بكل ما تحمله ثقافته الدينية والتاريخية من كراهية لهذا المكون وحقد على أتباعه.

- نظام الجمهورية الإيرانية يعمل منذ قيامه على مبدأ التوسع والتأثير على الصعيد الإقليمي، وقد اتخذ كل الوسائل الممكنة لذلك، بما فيها القوة العسكرية والدعاية السياسية والولاء الطائفي والتبشير المذهبي. وهو يرى في تمدده هذا رسالة (دينية) وواجب (مقدس).

- النظام الإيراني يتخذ من البرجماتية منهجًا في تعاطيه مع كثير من الشعارات والمواقف والأحداث، وهو اليوم يضع يده مع القوى الدولية المحاربة للأمة من أجل تحقيق مصالحه، ولو على حساب وجودها واستقلالها.

- النظرة إلى ما يجري في داخل إيران بمنظور علماني صرف، ودون اعتبار لتأثير القيم المذهبية والدينية في الشـــارع الإيراني يعد نظرة سطحية وســـاذجة، وذلك في محاولة من بعض التيارات العلمانية لتغييب أثر الدِّين في معالجة الأمور، وإصلاح الأوضاع، ومواجهة المخاطر.

من الضروري الوصول إلى الشـــعب الإيراني من خلال خطاب إعلامي متوازن، يوضح مدى خطورة الطائفية، والتعصب المذهبي، والسياســـات التي يتبعها مراجع الشـــيعة على مســـتقبل وحدة الأمة وقوتها. ويمكن للدول العربية والإســـلامية -بما تمتلكه مع إيران من علاقات ومصالح- أن تضغط باتجاه الانفتاح الإعلامي والثقافي داخل إيران للأقلية السُّنِّية والعربية هناك.

أمـا على المسـتوى الداخلي، فتأتي دراسـة «أزمة الليبراليـة في العالم العربي والإسـلامي»، لتحلل أحد أبرز تجليات الفكر الغربي «التفتيتي» داخل الأمة الإسلامية، متمثلاً في التيار الليبرالي؛ حيث تؤكد الدراسة أن الليبرالية في العالم الإســـلامي تعد الأفق الوحيد المطروح للهوية «اللاإسلامية» في هذه المرحلة استنادًا على الآخر الغربي، واستقواء به في واقع الاستقطاب التاريخي المطرد بين الإسلام من ناحية والغرب من ناحية أخرى.

وتشـــدد الدراسة على أن الليبرالية في الفضاء الإسلامي لم تأتِ كخيار عقلي ناتج عن الاجتهاد الفلسفي أو السياســـي. كما أنها لم تأتِ كذلك نتيجة للتطور الاقتصادي أو الاجتماعي الذي تمر به المنطقة. ولكنها جاءت بالأســـاس كبديل أخير لسلسلة من الهويات المتعاقبة المناقضة للإسلام في ظل بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد يحكم العالم.

فلا غرو إذن إن كانت الليبرالية في العالم الإســـلامي تفتقر إلى إنتاج مادة معرفية عميقة يمكن إقامة جدل

منهجي حولها؛ حيث لم تسفر محاولات الاستقصاء لأنصارها وللمبشرين بها في العالم العربي والإسلامي إلا عن مجموعة من المقالات المنشورة في الصحف وعبر الإنترنت، والموجهة بطريقة دعائية إلى الجمهور المستهدف، تفتقد في مجملها للمضامين المحددة التي ينبغي ذكرها عن ماهية الليبرالية وتصوراتها، ومعالمها الفكرية ومقولاتها الأساسية.

وتفنِّد الدراسة محاولات الليبراليين العرب للتقريب بين الإسلام والليبرالية، عبر ما يسمى بـ«الإسلام الليبرالي»، مؤكدة أن هذا «الإسلام الليبرالي» إنما هو إسلام يحتفظ بالشكل المظهر -أو ببعض منه كما أثبتت التجربة- ويفرَّغ من المضمون والجوهر؛ حيث يتم استبداله بالمفاهيم الليبرالية، وذلك من خلال سلسلة من العمليات المكثفة من التأويل. ومن ثَم فهو إسلام يحتفظ بالشعارات وبعض الطقوس من الخارج، بينما يعبأ بمحتوى علماني من الداخل يسقط كل ما له علاقة بالوحي والمقدس، والمرجعية الإسلامية، ويضع مكانة العقل والمصلحة كمرجعية وحيدة للإنسان في تصوراته وسلوكه.

وجاء الباب الثاني من التقرير وهو ملف العدد، مكونًا من ثلاث دراسات تنتظم تحت عنوان «السودان وتتابع الضغوط الدولية»، ليحلل أحد تجليات ظاهرة «التفتيت» التي تُراد بالأمة، ممثلة في الأزمات السودانية المتلاحقة، والتي جاء هذا الملف ليتعاطى مع إحدى حلقاتها، وهي قضية توقيف الرئيس السوداني عمر البشير لمحاكمته بتهمة المسئولية عن ارتكاب جرائم حرب في إقليم دارفور المضطرب.

الدراسة الأولى من الملف جاءت بعنوان «تداعيات أزمة محاكمة البشير على النظام السوداني»، لتدلل على أن القراءة الواعية لحدث صدور مذكرة اعتقال الرئيس البشير تخرجه عن أبعاده القانونية المزعومة لتضعه في سياق أجندة أمريكية وغربية تسعى إلى إعادة تشكيل السودان وجواره الجغرافي فكًا وتركيبًا بما يخدم مصالح هذه القوى؛ حيث يتجاوز الأمر شخص الرئيس البشير ليطرح قضية الوطن السوداني ككل، باعتبار أن المحكمة الدولية -التي صدر عنها قرار التوقيف- إنما هي جزء من آليات النظام العالمي الجديد بعد ١١ سبتمبر، والذي يفرض رؤيته الأمريكية على قضايا السلام والأمن في العالم.

وتناقش الدراسة تداعيات هذه الأزمة من خلال التركيز على عدد من المحاور، لعل أهمها؛ طريقة استجابة النظام السوداني الحاكم للأزمة وطريقة إدارتها. ومواقف القوى السياسية والأطراف الفاعلة في النظام السياسي السوداني من قضية المحاكمة عبر تتبع المصالح والأهداف التي تفسر مواقف وسياسات هذه القوى الأساسية من القضية. ثم تقدم رؤية لاستشراف آفاق المستقبل السوداني من خلال وضع عدد من السيناريوهات المحتملة. وأخيرًا تخلص الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات التي تكفل خروج السودان من تداعيات تلك الأزمة بأقل خسارة ممكنة.

وتؤكد الدراسة في خاتمتها أن قرار توقيف البشير قد أسهم بما لا يدع مجالاً للشك في إحداث مزيد من الغموض وعدم الوضوح إزاء مستقبل وتفاعلات الصراعات التي يشهدها المجتمع السوداني، ولاسيما طبيعة العلاقة بين الشمال والجنوب طبقًا لاتفاق السلام الشامل بينهما عام ٢٠٠٥م.

وتأمل الدراسة أنه في ظل استمرار تعقيد وتشابك مكونات البنية الصراعية في السودان أن يتحقق سيناريو وحدة السودان وتكامله دون الانزلاق إلى مسار العنف السياسي والحرب الأهلية مرة أخرى، مشددة على أن مسئولية الأطراف السودانية في الداخل والمجتمع الدولي بأسره تعد محورية، وتتطلب بذل مزيد من الجهد والإرادة لتجنب سيناريوهات الفك والتركيب في المجتمع السوداني.

وتأتي الدراسة الثانية بعنوان «تحولات مواقف الأطراف الدولية والإقليمية بعد قرار المحكمة»، لتناقش الأزمة من زاوية أخرى تتعلق بالتعاطي الإقليمي والدولي معها، وذلك من خلال تتبع مواقف الفاعلين الدوليين والإقليمين المؤيدين والرافضين للقرار، وأسباب كل فريق ودوافعه من وراء موقفه من القضية، وكيف تتعامل الحكومة السودانية مع مكونات كل فريق بما يخدم مصالحها ويخرجها من مأزقها الذي أوقعها فيه مثل هذا القرار. باعتبار أن تلك المواقف وردود الأفعال بهذا الشأن -سواء المؤيدة أو المعارضة- إنما تحمل في طياتها من الفرص بقدر ما تحمل من التحديات.

فالموقف المعارض لقرار المحكمة يحمل من التعارض والتناقض الكثير؛ حيث لا ينبع في معظمه من قناعة بصواب الموقف السوداني، بقدر ما ينبع من مخاوف ومصالح خاصة لهذا الطرف أو ذاك من أطراف المعادلة. لذلك فإنه يصعب الرهان على مواقف ذلك الفريق؛ بفعل تعارض دوافع ومبررات مكوناته. كما أن الدول الرافضة للقرار تفتقر إلى الإرادة والإدارة الفعالة لمعارضة القرار على أرض الواقع، في ظل حقيقة ضعف الكثير من الدول والمؤسسات أنصار هذا الاتجاه وتبعيته للقوى الغربية بالأساس.

وعلى الناحية الأخرى تؤكد الدراسة أن الموقف المؤيد لقرار المحكمة الدولية يحمل في طياته من التناقضات ما يمكن معه للحكومة السودانية -حال توافر الإرادة السياسية الفاعلة- العمل على تحييد بعض هؤلاء المؤيدين، بما قد يؤدي إلى تفكيك ذلك الموقف وإضعافه؛ وذلك عبر القيام ببعض التكتيكات، وتبني بعض الاستراتيجيات الناجعة لتفتيت مواقف الداعمين للقرار لإفراغه من مضمونه، ومن ثَم تجميده على أرض الواقع.

وينتظم عقد هذا الملف بالدراسة الثالثة، والتي تأتي بعنوان «أزمات السودان وتحديات أمن المنطقة العربية»، لتوسع من أفق التحليل، مؤكدة على أن أزمات السودان تهدف إلى «تفتيت» الجزء -السودان- كمقدمة أو كرأس حربة نحو «تفتيت» الكل -الأمة بأسرها- كغاية استراتيجية للقوى الكبرى. وذلك باعتبار أن معظم أزمات السودان الرئيسة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمحيطه الإقليمي العربي والإفريقي ومن ثم الإسلامي. لذا فإنه يمكن القول: إن التحديات المتنوعة التي يواجهها ذلك البلد، والتي يتداخل فيها العسكري والسياسي مع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إنما تنعكس على مرتكزات أمن المنطقة باتساع نطاقها وأبعادها ومراميها.

وتشدد الدراسة على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الأفكار في التأثير على السياسة الخارجية والداخلية للدول، وتتضح أهمية الأفكار والقيم في أنها تسهم في تشكيل السياسات، وما يفضله متخذو القرار بشكل عام. وفي الحالة السودانية تتبدى بوضوح أهمية الأبعاد الفكرية في الصراع الدائر هناك. وعلى الرغم من تغير أساليب الصراع في السودان بمرور الوقت، إلا أن الأهداف ظلت ثابتة وهي تغيير الوجهة الحضارية في المقام الأول، وإن تعذّر ذلك فالتقسيم والانفصال.

وإذا كان استقرار السودان وتقدمه يعني تمدده الحضاري شرقًا وغربًا وجنوبًا، فإن ما يواجهه السودان من تحديات إنما هو محاولة لتغيير هويته الحضارية، في إطار التنافس القيمي بين رؤيتين: الأولى تريده جزءًا من محيطه الحضاري العربي الإفريقي الإسلامي، والثانية تهدف لربطه بإفريقيا ومن ثَم بالعالم الغربي المناوئ للحضارة الإسلامية.

وتخلص الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها أن دول المنطقة لن تستطيع أن تدرك أمنها بشكل فعَّال دون أن تدرك أمن السودان أولاً، وهذا لن يحدث أيضًا ما لم تلمّ تلك الدول بأوضاع السودان، عبر إدراك الشبكات الاجتماعية

التي تعمل في قضايا البلاد المتشابكة ومكوناتها، من جماعات مسلحة ومرتزقة وشركات عسكرية وأمنية خاصة وشـــركات تجارية وأمراء الحرب ومنظمات إغاثية وجاسوســـية تعمل على حدود السودان، وبالتالي على تُخوم الوطن العربي. ولن تنجح الدول العربية في إدراك أمن الســـودان -ومن ثَم أمنها- دون وضع استراتيجية فعالة للتعامل مع هذه الشبكات، وتحجيم دورها، وإضعاف روابطها المحلية والإقليمية والدولية.

وتنتقل بنا صفحات التقرير إلى الباب الثالث، والمعنِيّ بقضايا العمل الإسلامي؛ حيث تنتظم فيه دراستان تناقشان قضيتين مهمتين من قضايا الصحوة، تتعلـــق إحداهما بالتحليل الجزئي للظاهرة، وهي بعنوان «نحو دور جديد للمرأة في الاســـتراتيجيات الدعوية»، في حين تتعلق الأخرى بالتحليـــل الكلي لها، وجاءت بعنوان «العلاقة بين الإخوان والسلفيين.. أسباب التباعد واحتمالات التقارب».

الدراسة الأولى، «نحو دور جديد للمرأة المسلمة في الاستراتيجيات الدعوية»، تناقش أحَد تجليات قضية دور المرأة في المجتمعات الإســـلامية، وهي المدخل الأبرز في إطار حروب «التفتيت» التي تستهدف الأمة، باعتبار أن المرأة دائمًا ما تُعد مدخلاً رئيسًـــا يلج من خلاله أصحاب الدعوات الهدامة للنَّيْل من ثوابت الأمة الثقافية والعقدية، عبر مزاعم زائفة تدَّعي تمييز الإسلام دينًا وأتباعًا ضد المرأة تشريعًا وممارسةً.

وتقرر الدراســـة حقيقة مفادها؛ أن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي وردت في وجوب الدعوة إلى الله تعالى ومشروعيتها لم تتجه بخطابها للرجال دون النساء، بل جاءت في سياق العموم من غير تفريق. الأمر الذي يفهم من خلاله تأكيد الشراكة بينهما في هذا العمل الذي أوجبه الله على المؤمنين كافة رجالاً ونساءً.

وتؤكد الدراســـة على أن المرأة المسلمة قادرة على تعلّم العلم وتعليمه، وتبليغه بالوسائل المتعددة، دون أن تحمِّل نفســـها ما لا طاقة لها به، خاصة مع انتشار التعليم النظامي، وتوفر وسائل التقنية الحديثة، وخروج النساء من بيوتهـــن حتى صـــار ذلك عرفًا، فاحتاجت المرأة إلى خطاب أختها ونصحها، وإصلاحها بكل وســـائل الإصلاح، واحتاج الناس مع الاتساع في خروج النساء -حتى صار أصلاً- إلى دعوة مكثفة ومنظمة، للتبصير بأمور الدين، خاصة مع كثرة الشبهات والشهوات.

وقد خلصت الدراســـة إلـــى نتيجة مهمة تؤكد أن الحاجة قد باتت ملحّـــة الآن وأكثر من أي وقت مضى إلى وضع اســـتراتيجية متكاملة شاملة للعمل الدعوي النسائي في العالم الإسلامي تحافظ على المكتسبات، وتدرس المســـتقبل. ومن ثم فإنه لا ينبغي للحركات الإســـلامية العاملة في حقل الدعوة أن تغفل دور المرأة عند رســـم خرائط الاســـتراتيجيات الدعوية. بهدف إحداث نقلة نوعية في العمل المؤسسي النسائي، والتي تؤكد بشائرها -وفقًا للدراســـة- بأنها ستؤتي ثمارها خلال الســـنوات القليلة القادمة بإذن الله تعالى، بشرط دعمها وتقويتها ورعايتها.

والدراســـة الثانية، «العلاقة بين الإخوان والسـلفيين.. أسـباب التباعد واحتمالات التقـارب»، تناقش بُعدًا مهمًا من أبعـــاد «تفتيت» الأمة، وإن كانت تمسّ جوهر العلاقة بين مفردات الصحوة الإســـلامية ووحداتها. حيث ترى أن التيارات الإســـلامية تمر منذ سنوات بحالة من العداء الذي تصفه بـ«المركَّز»؛ نتيجة توحّد جهود أطراف دولية وإقليمية ومحلية لمواجهة الظاهرة الإسلامية المتنامية، وهو ما أثّر بدوره على الأداء الإسلامي بصورة عامة.

فقد أدى تعدد الاتجاهات والجماعات داخل بنية العمل الإســـلامي، بخصوم الإسلاميين إلى اتباع ما أطلقت عليه الدراســـة سياسة «الإجهاض التبادلي» في مواجهة «الخطر» الإسلامي، هروبًا من التورط في حرب عامة

ضد قطاعات واسعة داخل المجتمعات المسلمة في وقت واحد، وشملت هذه السياسة الاتجاهات الرئيسة الثلاث في العمل الإسلامي: العلمي، السياسي، الجهادي.

ولما كان الإخوان والسلفيون يمثلون غالب مكونات تيارات الصحوة الإسلامية، فإن مناقشة أوجه وجذور الخلاف الفكري والممارساتي بين الفصيلين الرئيسين، لتعظيم مساحة المشترك بينهما والتقليل من آثار التباين، يعد أمرًا مهمًا لتوحيد جهود العاملين في حقل الدعوة والتوقيع عن رب العالمين. لاسيما مع الأخذ في الاعتبار أن تاريخ التنافس والخصومة بين التيارين الكبيرين، قد أفقدهما الجانب الأكبر من جهدهما وقوتهما التي هي قوة للأمة؛ لأنه سهَّل على خصومهما إخضاعهما لسياسة «الإجهاض التبادلي» بكفاءة وفاعلية؛ عبر إغراء أحد التيارين تفرغًا لمواجهة الآخر، أو من خلال دفع أحدهما للمشاركة في حصار الطرف الآخر وإجهاض قوته.

قدمت الدراسة نماذج لتيارات من الصحوة في بعض دول الخليج ومصر باعتبارها نموذجًا راقيًا في التعامل مع الجماعات المخالفة لها في الرأي والاجتهاد بعيدًا عن التعصب، ونجحت في تحقيق مستويات مقبولة -وليست منشودة- من تخفيف حدة التأزم البيني بين أبناء الأمة الواحدة، ومن ثَم فإن هذه النماذج قابلة للاقتداء به، وتحتاج إلى تفعيل تجاربها على كافة المستويات لتجميع جهود الأمة ومواجهة مشاريع ومخاطر «التفتيت».

ويدلف بنا التقرير إلى الباب الرابع، والذي ينتظم تحت عنوان العالم الإسلامي، لما يجمعه من أبرز القضايا والتفاعلات الدولية التي تمس حركة الفواعل والوحدات الإسلامية على مدار العام في إطار تحليل مستويات «التفتيت» التي تستهدف الأمة الإسلامية ومفرداتها، وقد بلغت دراسات الباب تسع دراسات، جاءت على النحو التالي:

الدراسة الأولى: «مستقبل العراق في ضوء التوجهات الجديدة لواشنطن»، وتنطلق الدراسة من حقيقة مؤداها أن عناصر الصراع في العراق تبدو وكأنها تميل من الناحية الظاهرية إلى الاستقرار، إلا أنها في حقيقة الأمر لا تزال في حالة من الديمومة والاشتعال، وتستمد محركات استمراريتها من جوهر الصراع نفسه، المتمثل في عدم إنجاز أطراف هذا الصراع لأهدافهم السياسية.

وإذا كانت حسابات الكلفة والمنفعة وتبدل التهديدات والمخاطر قد تغيّر من طبيعة الصراع، ولكن هذا لا يعني نهايته. فقد يتخذ أشكالاً وصيغًا جديدة لا تكون بالضرورة ذات طبيعة عنيفة على طول الخط، وربما تتنقل ما بين الوسائل العسكرية تارة، والسياسية والنفسية والإعلامية تارة أخرى، أو تتأرجح بينهما على ضوء الأهداف والإمكانات المتاحة.

وإذا كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، بشقيها الجمهوري والديمقراطي، تجيد تبادل الأدوار والتناوب في دورات يتميز كل منها بخصائص تنبع من طبيعة برامجها السياسية، ورؤيتها لكل من السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، ففي الوقت الذي يولي فيه الجمهوريين أهمية استثنائية لقضايا السياسة الخارجية، فإن الديمقراطيين أكثر اهتمامًا بقضايا حيوية مثل الصحة والتعليم والتقاعد، وبقية القضايا التي تمس المواطن الأمريكي.

ولما كانت الإدارة الأمريكية الجديدة قد رفعت شعار التغيير من خلال الانسحاب من العراق كمطلب شعبي أمريكي؛ لوقف النزيف البشري والمادي، ووقف الانهيار الاقتصادي والصناعي، واستعادة المكانة المتدهورة، وتحسين سمعة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم. فإن الدراسة تتوقع أن تسند واشنطن ملفات المنطقة

الســـاخنة، وفي مقدمتها العراق، إلى وكيل إقليمي حصـــري، وتقصد بذلك تركيا المؤهلة بامتياز؛ نتيجة تضافر عوامل كثيرة للعب دور محوري وفعَّال في المرحلة القادمة، ســـواء على صعيد العراق أو القضية الفلســـطينية وغيرها من ملفات المنطقة.

ومن ثَم تطالب الدراسة الدول العربية بلعب دور فاعل للاضطلاع بدورها تجاه العراق، عبر صياغة استراتيجية شـــاملة ترتكز على اســـتغلال المتغيرات الدولية والإقليمية الإيجابية، المتمثلة بالتراجع الأمريكي، ورغبة الإدارة الأمريكية في التملص من ورطة المســـتنقع العراقي، وانشغال إيران بوضعها الداخلي المتدهور، وتفاقم التصدع فيها على المستوى الشعبي والسياسي والديني، وكذلك ضرورة استغلال ومراقبة وتصويب الاندفاعة التركية في الشأن العراقي، ومحاولة احتوائها بما يصب في مصلحة العراق أولاً، ومن ثم في مصلحة الأمة ككل.

الدراسة الثانية: «آليات استثمار التعاطف العالمي مع القضية الفلسطينية بعد حرب غزة»، وفي هذه الدراسة يمسّ التقريـــر قضية ألقت بظلالها على ظاهـــرة «التفتيت» التي باتت تعصف بالأمة حتى في قضاياها المصيرية، ألا وهي قضية العدوان الصهيوني الأخير على غزة، وما خلَّفه من مجازر وتدمير للحرث والنسل، الأمر الذي أوجد نوعًا من التعاطف العالمي مع أهل غزة، تسعى الدراسة إلى تحليل أبعاده وإكسابه مزيدًا من الفاعلية لاستغلاله بشكل أمثل بما يصبّ في مصلحة قضية الأمة المحورية، ألا وهي القضية الفلسطينية.

وحاولت هذه الدراســـة ملامسة الدور الإعلامي، وآليات تشكيله للرأي العام فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية خارج المنطقة العربية، والآليات الإعلامية التي اســـتخدمها الكيان الصهيونـــي بالتوازي مع العدوان على غزة، والتي يأتي على رأسها السيطرة اليهودية على غالبية وكالات الأنباء العالمية، وتبني الإعلام الغربي لوجهة النظر الصهيونية، إضافة إلى إنشاء الحكومة الصهيونية قبل العدوان على غزة بستة أشهر مديرية المعلومات الوطنية التابعة لوزارة الخارجية الصهيونية، مهمتها صياغة وترويج الرســـالة الإعلامية الصهيونية، تلك الرســـالة التي اعتمدت عليها كافة وسائل الإعلام الغربية الرسمية.

وعلى الرغم من هذا التجييش الإعلامي الصهيوني، فقد تم كســـر هذا الاحتكار الإعلامي الصهيوني، وظهر تعاطف عالمي قلب كافة الموازين والحسابات الإعلامية الصهيونية. وقد وقفت هذه الدراسة على ملامح التعاطف العالمي مع القضية الفلســـطينية أثناء وبعد العدوان الصهيوني على غزة، رســـميًا وشعبيًا، كما رصدت مظاهر التعاطـــف الإغاثي، والتعاطف القانوني، إضافة إلى مواقف بعض الشـــخصيات الغربية في الصحافة الغربية، وصولاً إلى تقديم بعض المقترحات التي تكفل استمرار هذا التعاطف لصالح القضية الفلسطينية مستقبلاً.

واســـتعرضت الدراســـة أهم أســـباب هذا التعاطف، والتي كان من بينها: دور الجاليات الإسلامية والمسلمين الأعاجـــم في نقل تداعيات العدوان على غزة، وكـــذا دور الفضائيات العربية الناطقة باللغة الإنجليزية في نقل أحداث العدوان على غزة، ودور المنظمات الخيرية الإســـلامية في نقل القضية، ودور الإنترنت ورسائل الجوال في تفعيل القضية الفلســـطينية، وفضح الممارسات الصهيونية، والأدوار الرسمية لحكومات الدول المتعاطفة مع القضية الفلسطينية.

الدراســـة الثالثة: «الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية للانتخابات اللبنانية»، وتركز هذه الدراسة على كون لبنان أضحت الســـاحة التي يتبارى من خلالها اللاعبون الدوليون والإقليميون للفـــوز بثروات المنطقة. وترى أن ثمة

مشروعين رئيسين باتا يتصارعان الآن في المنطقة؛ الأول: مشروع صهيوأمريكي، والثاني: مشروع إيراني شيعي فارسي، ولكل مشروع من هذين المشروعين أهدافه واستراتيجياته، وأدواته وأساليبه. وتعد لبنان وتفاعلاتها السياسية خير برهان على ما يستهدف الأمة من مشروعات وأجندات تتباين جهاتها ومصادرها، ولكنها تتفق في التحليل الأخير على النيل من الأمة ومقدراتها.

ففيما يتعلق بالمشروع الإيراني الفارسي الشيعي، تحدد الدراسة أهمية لبنان في هذا المشروع كمرتكز لتحقيق عدد من الأهداف؛ أهمها: استقطاب الشيعة في لبنان حول حزب الله الذي يعد ذراع طهران في هذه المنطقة المفصلية من الإقليم، بدون إلغاء حركة أمل لجعلها واجهة سياسية للمشروع الشيعي المراد، وتقليم أظافر الفلسطينيين في لبنان، واحتواء تنظيماتهم باعتبارها مناوئة في مجملها لاستراتيجيات «التشييع»، وتحجيم الطوائف اللبنانية الأخرى، سواء بتحجيم زعاماتهم، أو إبراز زعماء آخرين موالين لمشروعهم، وتقوية التحالف مع نظام الأسد في سوريا، بهدف «تفتيت» وحدة المواقف العربية المضادة لطموحات طهران، إضافة إلى كسب شعبية داخل العالم الإسلامي عبر حزب الله باعتباره رمزًا للمقاومة وفقًا لزعمهم.

وعلى الجانب الآخر، وباعتبارات المشروع الصهيوأمريكي، فإن لبنان تمثل في الاستراتيجية الأمريكية بُعدين رئيسين؛ أولهما: أنها منطلق لتهديد أمن إسرائيل. وثانيهما: أن أرضها أصبحت مأوًى للإرهابيين -بالتعريف الغربي- وملاذًا لجماعات إسلامية يُشتبه في ارتباطها بالقاعدة، خاصة داخل المخيمات الفلسطينية، وفي المناطق ذات الأغلبية السنية.

وتؤكد الدراسة أن أيّ انتخابات في لبنان أيًا كانت نتائجها، لن تغير من واقع المعادلة السياسية في لبنان؛ لأن ما يحدث في لبنان إنما هو صدًى لتفاعلات الخارج الإقليمي والدولي، الأمر الذي يدفع بالدراسة إلى التساؤل عن موقع المشروع العربي من خريطة التجاذبات التي تشهدها الساحة اللبنانية، والذي يمكن وصفه بأنه المشروع الحاضر الغائب، وعليه فتطالب الدراسة الدول العربية بإعادة النظر في استراتيجياتها بما يمكنها من العودة مجددًا كطرف مؤثر فيما يجري على أراضيهم وفي بلدانهم.

الدراسة الرابعة: «مصر الإقليمية.. ومرتكزات تفعيل الدور التجميعي للأمة»، وتسعى هذه الدراسة إلى بناء ما يمكن وصفه بـ«مضادات التفتيت». فمع تزايد الأجندات «التفتيتية» التي باتت تهدد الأمة على كافة الأصعدة والمستويات، عبر عدد من اللاعبين الدوليين والإقليميين؛ الذين تتقاطع أو تتكامل وربما تتعارض استراتيجياتهم إزاء الأمة ومقدراتها. باتت الحاجة ملحة إلى بلورة دور جديد لمصر «القائد» كـ«لاعب محوري» لا يمكن تجاهله للعمل بصورة «مضادة» لتلك المخططات والمشاريع «التفتيتية» التي تُحاك خيوطها ليلاً ونهارًا دونما خفاء أو مواربة.

وتؤكد الدراسة أن مصر ينطبق عليها مفهوم «الدولة القائد» في محيطها الإقليمي، والذي يشير إلى تلك الدولة التي تمارس دور «القائد الإقليمي» في سياستها الخارجية، وينصرف ذلك الدور إلى اضطلاع تلك الدولة بمسئوليتها في توحيد جهود مجموعة الدول التي تقع في إطار جغرافي إقليمي محدد.

وإذا كان دور مصر الإقليمي قد بدأ يتقلص خلال العقدين الأخيرين بصفة عامة لحساب أدوار أخرى مناوئة أو منافسة، فإن ذلك إنما يرجع إلى طائفتين من المعوقات؛ أولهما خارجي، لا تعول عليه الدراسة كثيرًا في التحليل ليس تقليلاً من أهميته بقدر ما هو إعلاء لأهمية ما يليه. وثانيهما داخلي وهو ما يتطلب وقفة جادة إذا

كانت هناك نية وإرادة لاستدراك هذا التراجع واستعادة ذلك الدور المفقود، لمصلحة مصر بالدرجة الأولى قبل أن يكون لمصلحة الأمة الإسلامية.

ولأن القيادة الإقليمية، ليست رغبة، بقدر ما هي قدرة على الأداء الوظيفي القيادي، الذي يأتي في سياق عدد من الشروط، وعلى نحو متصل، لا يتوقف؛ لأن حدوث التوقف يعني المساس بالدور. فإن البحث عن آليات فاعلة للتعامل وفقًا لمقتضيات ذلك الدور تعد ضرورة حتمية لمصر. وتؤكد الدراسة في هذا الإطار على عدد من الأدوات والوسائل التقليدية، تحتاج إلى مزيد من التفعيل أو إعادة الإحياء والبعث، باعتبار أن مجال الابتكار فيما يتعلق بتلك الأدوات إنما يعني - أساسًا- بالكيفية والآلية لا بالكُنْه والماهية. وتشدد الدراسة بالأساس على أربعة أدوات محورية رئيسة؛ تتلخص في عناوين: الأزهر، والأدوات الثقافية، والأدوات الفنية، ومنظمات المجتمع المدني.

الدراسة الخامسة: «**المشروع الإقليمي الإيراني في ضوء الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٩م**»، وتحلل هذه الدراسة نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية (يونيو ٢٠٠٩)، وأثرها على المشروع الإيراني «التفتيتي» للمنطقة. وتشير القراءات التاريخية – وفقًا للدراسة – إلى أن إيران تحاول دائمًا مدّ نفوذها باتّجاه الخليج لتسيّد الإطار الممتد من الشمال (آسيا الوسطى) إلى الجنوب (الخليج) ومن الشرق (أفغانستان) إلى الغرب (العراق وسوريا ولبنان)؛ حيث كانت منذ القدم – وما زالت – تعتبر منطقة الخليج العربي، منطقة حيوية ذات أهمية إستراتيجية وأبعاد إقليمية تسعى للسيطرة عليها سواءً بطريقة عسكرية مباشرة أو عبر نفوذها بطريقة غير مباشرة.

وتطرقت الدراسة إلى تحليل بنية النظام السياسي الإيراني والعلاقة بين مؤسساته، والدوائر المؤثرة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للدولة الإيرانية. حيث يفرض التعامل مع سياسة إيران الخارجية ضرورة الفهم الصحيح لتركيبة النظام السياسي الإيراني ومفاتيح القوّة فيه، ومحددات صنع وصياغة تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلّقة بالبلاد. وترى الدراسة أن ذلك الفهم لا يكفي وحده، فالمطلوب استخلاص العبر وصياغة عناصر محدّدة للتعامل مع المشروع الإيراني في المنطقة.

ووفقًا للدراسة، تحظى السياسة الخارجية للجمهورية الإيرانية بعدد من القضايا الأساسية التي تشكل لبّ الاستراتيجية الإيرانية، والتي يتم التركيز عليها بشكل دائم كأدوات ومرتكزات لتحقيق الأهداف المرجوّة للمشروع الإقليمي الإيراني، تحددها الدراسة في عناوين خمسة أساسية؛ وهي: تصدير الثورة، والقضية الفلسطينية، والبرنامج النووي، والحفاظ على المكتسبات الإقليمية، وتوسيع دائرة المحاور والنفوذ.

وتطرح الدراسة عددًا من التوصيات لإدارة العلاقة مع الطموحات الإيرانية «التفتيتية» للمنطقة. وتنصح صانع القرار في الوطن العربي أن يتعامل مع الاستراتيجية الإيرانية، وفقًا لعدد من الاعتبارات أهمها؛ أن الرئيس الإيراني أيًا كان هو الرجل الثاني في النظام ومهمته تنفيذية في حين أن الرجل الأول في النظام الإيراني وهو المرشد الأعلى للجمهورية.

كما أن المواضيع الأساسية والجوهرية في السياسة الخارجية الإيرانية ثابتة في معظمها، وهي عدائية تدخليّة في محيطها الإقليمي، ولكنها أكثر انفتاحًا وبراجماتية وتفهّمًا في الإطار المحيط بدائرة مشروعها الإقليمي، إضافة إلى أن إيران تجيد توظيف الأخطاء التي يرتكبها الفاعلون الآخرون، لتحقيق مصالحها الاستراتيجية العليا.

الدراسة السادسة: «توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة وأثرها على قضايا الصراع»، وتقدم هذه الدراسة تحليلاً استشرافيًا لمستقبل الصراع مع الكيان الصهيوني وفقًا للمتوقع من توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة بزعامة نتنياهو. وترى الدراسة أن تشكيل حكومة نتنياهو الجديدة، في نهاية شهر مارس ٢٠٠٩م، جاء ليؤشر على أن توجهاتها الأساسية إزاء عملية صنع واتخاذ القرار سيغلب عليها الطابع الديني - اليميني، وإن كان وجود حزب العمل داخلها قد يدفع باتجاه تعزيز النزاعات البراجماتية واعتبارها ضمن عملية صنع القرار.

وتدعو حكومة «نتنياهو» اليمينية المتطرفة صراحة للتراجع عن فكرة «الأرض مقابل السلام»، لصالح فكرة «السلام من أجل السلام»، على الصعيد العربي، ولصالح فكرة إنشاء «سلام اقتصادي» مع الفلسطينيين، لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وبقاء سلطتهم كإدارة ذاتية، بمعنى الحفاظ على واقع الاحتلال.

إزاء هذه الحقائق، ترى الدراسة أنه لم يعد ثمة مناص أمام الفلسطينيين من مراجعة خياراتهم السياسية، وعدم حصرها بخيار واحد، والبحث عن خيارات بديلة أو موازية، خصوصًا بعد انسداد خيار الدولة المستقلة، وربما يمكن أن يسهّل ذلك عليهم استعادة وحدتهم، ويمكنهم من تعزيز أوضاعهم، لمواجهة تحديات المرحلة القادمة. كما تدعو الدراسة القيادة العربية الرسمية أن تدعم المقاومة وتجاوز ما يسمى بالسلام كخيار استراتيجي وحيد لحل القضية الفلسطينية، وذلك عبر رفض التطبيع والتلويح بسلاح المقاطعة كحد أدنى في وجه العدوان. وتحذر الدراسة من توجهات الرئيس أوباما التي تستهدف استدراج العرب أو الضغط عليهم، بوسائل ناعمة للقبول بالتطبيع المجاني دون أدنى مكاسب تُذكر.

وتطالب الدراسة فصائل المقاومة باستغلال ما تسميه بـ«المأزق» الذي يعيشه الكيان الصهيوني في المرحلة الراهنة، والذي سينعكس سلبًا على أداء حكومة «نتنياهو»، واستقرارها وقدرتها على القيام بمفاوضات جدية مع العرب. لذا، فالأنظار متجهة إلى تلك الفصائل -حماس تحديدًا- لكي ترفض أسلوب التهدئة الذي يقود إلى مكاسب حقيقية للكيان الصهيوني مقابل وعود خادعة، فهو يتمسك برفض جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وحرية الحركة والتنقل، وفرض كل صيغ الحصار والجدار العازل، والاغتيالات، والاعتقالات الجماعية، ومصادرة الأملاك، وغيرها.

الدراسة السابعة: «طالبان والغرب.. عمليات الفشل الدائم»، تحلل الدراسة استراتيجية واشنطن الجديدة في أفغانستان، أثر هذه الاستراتيجية على واقع ومستقبل حركة طالبان. ووفقًا للدراسة فإن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان ترتكز على نقطتين أساسيتين الأولى: تكثيف العمليات العسكرية في داخل أفغانستان بجانب العمل على كسب ولاء بعض قيادات طالبان التي توصف بـ «المعتدلة»، والثانية: تكثيف التعاون والتنسيق العسكري والأمني الأمريكي مع دول الجوار والمعنية بالشأن الأفغاني، مثل باكستان وإيران والهند لمساعدتها في الحرب على القاعدة وطالبان.

وترى الدراسة أن الأمريكيين نجحوا في تصدير المعركة مع طالبان إلى باكستان وهو الأمر الذي وافق هوى الرئيس الأفغاني حامد كارزاي، الذي يعتقد مع أركان إدارته أنه ما لم تُشغل باكستان بمشاكلها الداخلية فإنها «ستظل تصدر المشاكل إلى أفغانستان» وفقًا لرؤيته. وتمثل ذلك في دفع الجيش الباكستاني إلى الدخول في حرب يمكن وصفها بـ «الشاملة» مع مسلحي طالبان على أكثر من جبهة بمنطقة القبائل، بالإضافة إلى ممارسة دور السندان أثناء أضخم عمليات عسكرية يقودها الأمريكيون منذ تولي «أوباما» السلطة في هلمند مطلع شهر يوليو من العام ٢٠٠٩م.

وإذا كان الباكستانيون قد قابلوا السعي الأمريكي والرغبة الأفغانية الرسمية بمزيد من التخبط في كيفية التعامل مع طالبان؛ حيث لا يزال الجدل محتدمًا في دهاليز السلطة السياسية الباكستانية بشأن هل الخلاف الحكومي العسكري مع طالبان استراتيجي أم تكتيكي؟ فإن الدراسة تؤكد أنه أيًا كانت الخلافات فإنه من الصعب تخيل أن تتخلى باكستان عن طالبان باعتبارها تمثل الثقل الموازي للتمدد الهندي على جبهتها الشرقية.

أما ما يتعلق بمحاولات شق وحدة حركة طالبان، فتؤكد الدراسة أنه إذا كان الأمريكيون يعولون كثيرًا على مسألة الاتصال بالشخصيات «المعتدلة» الطالبانية لشق وحدة الحركة، فإنهم يجهلون تمامًا طبيعة التنظيمات الأفغانية العصية على الانشقاقات الحقيقية والمؤثرة. ومن ثَّم فإن الدراسة تخلص إلى أن طالبان ستواصل ضغطها لإجبار الأمريكيين وحلفائهم على الرحيل من أفغانستان. مع توقع الدراسة أن ذلك ربما يأتي ضمن صفقة قد تقضي بضبط ممارسات مسلحي القاعدة وغيرهم لمنعهم من التعرض للمصالح الأمريكية والغربية.

الدراسة الثامنة: «**الفاعل الخارجي في الصومال.. طبيعته وحدوده ودوافعه**»، وتكشف هذه الدراسة حقيقة دور الفاعل الخارجي «بمستوييه الإقليمي والدولي، فيما آلت إليه الحالة الصومالية من تشرذم وانقسام، كإحدى حلقات «التفتيت» التي تستهدف جسد الأمة الإسلامية.

وعلى الرغم من تعدد الأطراف الداخلية المتورطة في الأزمة الصومالية بين حكومة انتقالية، وأمراء حرب، ومحاكم إسلامية وغيرها، مما يؤثر على إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، وفكرة احتمالية وجود دولة، فأن ذلك لا ينفي حقيقة تورط أطراف خارجية إقليمية ودولية بشكل مباشر في الأزمة؛ حيث يصعب على الأطراف الداخلية المتورطة الاستمرار في تأجيج الأزمة بغير دعم ومساندة أطراف وقوى خارجية.

وتعدد الدراسة الفواعل الخارجية المتورطة في تطورات الأزمة الصومالية سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر، وتحلل دوافعها، وأهدافها وغاياتها من هذا التورط، والتي تنعكس بالتالي على طبيعة أدوار تلك الفواعل وحدودها. وترى الدراسة أن أهم الأدوار الخارجية في أزمات الصومال تنحصر في الولايات المتحدة وفرنسا، في حين ترى الدراسة أن بقية الأدوار إنما تتبع بشكل أو بآخر لهذين الدورين، لاسيما أثيوبيا وإريتريا وجيبوتي إضافة إلى الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من تعدد الأطراف الخارجية المتورطة في الصومال، فإن احتمالات اضطلاع فاعل خارجي ما بالإدارة المنفردة والقيام بدور وحيد أو رئيس في الأزمة الصومالية لا يستقيم مع طبيعة الحالة، وتجد هذه الحقيقة مردّها في استقواء الفرقاء المحليين بدول متعارضة المصالح، سواء بين هذه الدول وبعضها البعض، أو بينها وبين الصومال بكافة أطيافه.

وترى الدراسة أن التماس الطريق لحل الأزمة الصومالية لا يستقيم بدون دعم إسلامي - عربي - إفريقي، إلى جانب التزام محلي من كافة الأطياف الداخلية، يتجلى في خطوات عملية على الأرض الصومالية. وهذا يتطلب مبادرة إقليمية إسلامية عربية إفريقية: تنشط في إطار إقليمي رسمي، عبر تنسيق الرؤى والمواقف، بما يستند فيه الطرف العربي والإسلامي إلى آليات الترغيب مع الدول الإفريقية المتورطة في الأزمة، وخاصة إثيوبيا.

الدراسة التاسعة: «**الأزمات اليمنية وأثرها على واقع ومستقبل الدولة**»، وتتناول هذه الدراسة أبرز الأزمات التي تشهدها الدولة اليمنية، والمتمثلة في عناوين خمسة أساسية، وهي: التمرد الحوثي، والحراك الجنوبي، والإرهاب،

والقرصنة، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية؛ حيث تحلل الدراسة هذه الأزمات بشكل منهاجي يكشف حقيقتها ودوافع المتورطين فيها.

ووفقًا للدراسة، يمكن إرجاع أزمات اليمن المتعددة والمتزامنة - والتي قد تؤدى إلى تجزأته و«تفتيته» - إلى الطريقة التي تكونت وتشكلت بها الدولة اليمنية ذاتها، سواء في المراحل السابقة أو اللاحقة لقيام الوحدة، وإلى أنماط الصراع السياسي بين الجماعات المختلفة وطرق إدارة ذلك الصراع.

وتطرح الدراسة سيناريوهان لمآل الدولة اليمنية، أحدهما متشائم يتمثل في انهيار الدولة اليمنية استنادًا إلى مقدماته الماثلة للعيان. غير أن الدراسة تؤكد أنه ليس السيناريو الوحيد المتوقع حدوثه، بل هناك سيناريو آخر متفائل، وهو سيناريو الإنقاذ المطلوب تحققه.

وترى الدراسة أن سيناريو الإنقاذ يتطلب الكثير من الجهود الإقليمية والدولية؛ للتشجيع والتحفيز والضغط على الأطراف اليمنية للتخلي عن العنف كوسيلة لحل الخلافات السياسية، واستبداله بالحوار، ولمساعدة اليمنيين على تحويل الحوار إلى عمل ايجابي وبنَّاء، وليس إلى عامل تعميق للخلافات، ولدعم وتمويل الاتفاقات التي يتم التوصل إليها.

ومن ثم تخلص الدراسة إلى أن اليمن لن تستقر وتتجنب مخاطر «الصوملة» و«العرقنة» إلا من خلال عقد اجتماعي جديد يبني الدولة على أساس اللامركزية، والمواطنة المتساوية، ويتبنى آليات الديمقراطية كنظام سياسي قادر على تمكين الجماعات السياسية اليمنية من المشاركة الفاعلة في العملية السياسية. ولن تكون الترتيبات السياسية الجديدة وحدها كفيلة بحل مشاكل اليمن إلا إذا صاحبها دور إقليمي ودولي في الدفع بعملية التنمية باعتبارها الضامن الدائم لأمن اليمن واستقراره.

وبهذه الدراسة يكون قد انتظم عقد الباب الرابع والمعني بقضايا العالم الإسلامي، حيث طوّف بنا الباب حول عدد من أبرز القضايا والأزمات التي تعكس حجم التحديات التي تحيط بالأمة الإسلامية.

وهكذا تنتقل بنا صفحات التقرير إلى الباب الخامس، العلاقات الدولية، وفي هذا الباب دراسة واحدة، جاءت بعنوان، «الثروة النفطية كمحدد للتنافس الدولي الاستعماري على إفريقيا»، وتبدأ بتحليل مفهوم أمن الطاقة كأحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وتعالج الدراسة موضوع الثروة النفطية كمحدد من محددات التنافس الدولي الاستعماري الجديد في القارة الإفريقية، بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، خاصة باعتبار أن أولويات القوى الكبرى في علاقاتها مع إفريقيا إنما تتركز على ضمان وارداتها من الطاقة والمواد الخام، وفتح الأسواق الإفريقية أمام بضائع هذه القوى، وتعزيز المكانة العالمية لها على الخريطة الدولية.

ومع تزايد الثقل الإفريقي على خريطة النفط العالمية، بسبب تزايد احتياطيات القارة وإنتاجها، مع انضمام المزيد من دولها إلى نادي الدول المصدرة للنفط عالميًا، إلا أن هذه الدول لم تستطع حتى الآن الاستفادة من هذه الإمكانيات في قاطرة التنمية على غرار غيرها من الدول المنتجة له خارج القارة، ويعود ذلك إلى التنافس الدولي من قبل القوى الكبرى على النفط في القارة والذي أسهم بشكل كبير في إضفاء المزيد من التعقيد

والتشـــابك على مجمل الصراعات التي تشهدها القارة، وهو ما أثَّر سلبيًا على واقع القارة ومستقبلها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وتتوقع الدراســـة أن يكون للنفط دور كبير في دعم العلاقات بين الدول العربية والإســـلامية من جهة والدول الإفريقية من جهة أخرى، خاصة وأن الأولى لديها من الخبرات في مجال النفط ما يمكِّنها أن تســـاعد به في تطوير هذا القطاع في نظيرتها الإفريقية، الأمر الذي يسهم في تعظيم الاستفادة من هذا النفط وموارده المالية واســـتثماراته في نصرة قضايا العرب والمسلمين في العالم، والضغط على دول مثل أمريكا بسلاح الاستثمارات النفطية كي توازن موقفها من العرب وإسرائيل، بدلاً من الانحياز الأعمى الحالي للكيان الصهيوني، والبحث عن وسائل أو طرق وأفكار متطورة لاستخدام النفط كسلاح وقت السلم والحرب.

وأخيرًا يحط بنا التقرير رحاله إلى الباب السادس، قضايا اقتصادية، ويتضمن دراســـتين مهمتين تتعلقان بتأثير الأزمـــة المالية العالمية علـــى قضيتين من أبرز القضايا المتعلقة باقتصاد الأمة، وهما مســـتقبل العمالة في دول الخليج العربي، والسياسات النفطية العربية.

الدراســة الأولى، «الأزمــة الماليــة العالمية ومســتقبل العمالة في دول الخليــج العــربي»، ترجع انعكاس الأزمة المالية العالميـــة علـــى أداء الاقتصاد الخليجي؛ نتيجة لوجود مجموعة من الروابط بينـــه وبين الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يستوجب وضع مجموعة من السياسات والإجراءات لمواجهة الآثار السلبية على العمالة في منطقة الخليج العربي، والتي يعاني ســـوق العمل بها من هيمنة العمالة الأجنبية وخاصة الآسيوية، نتيجة الاختلالات الهيكلية والكلية التي يعاني منها.

وقدمت الدراســـة مجموعة من السياســـات والإجراءات المقترحة للخروج من الآثار الســـلبية للأزمة المالية الاقتصادية العالمية على واقع ومســـتقبل العمالة الأجنبية في منطقة الخليج العربي. وذلك بعد التعريف بجذور الأزمة المالية الاقتصادية، وأسباب حدوثها، وانعكاسها على الاقتصادات الخليجية، والتعريف كذلك بالتداعيات السلبية للأزمة المالية الاقتصادية على العمالة، وكيفية الحد من هذه التداعيات والآثار السلبية.

ووفقًا للدراســـة فقد أظهرت الأزمة المالية العالمية هشاشـــة في النظام الرأسمالي، وعدم قدرته على توفير الاســـتقرار الاقتصادي، فالأزمة أزمة فكر وليســـت أزمة آليات، يتطلب ذلك من دول منطقة الخليج العربي بل العالم أجمع الخروج عن إطار الفكر الاقتصادي الوضعي، والبحث عن نظام يراعي ظروف المجتمع والإمكانيات المتاحة له، من أجل تحقيق عدالة التوزيع، والرفاهية والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ومـــن ثم فإنه يجب تنويع القاعـــدة الاقتصادية لدول منطقة الخليج العربي وتكاملها؛ للحد من التوســـع في الأنشـــطة الخدمية، وإعطاء الصناعة الاهتمام الذي تستحقه كمجال استثماري يساهم في تنوع مصادر وزيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يقلل تداعيات الأزمات مستقبلاً، وخاصة ما يتعلق بالعمالة.

كما شـــددت الدراسة على نقطة مهمة في هذا الإطار، وهي أن التعاون بين الدول لمواجهة التداعيات السلبية للأزمـــة يتطلب من الدول الموردة والمســـتقبلة للعمالة على حد ســـواء أن يتكاتفا للخـــروج من تلك الأزمة بأقل الأضرار. ومن الأهمية بمكان في هذا الشـــأن، التأكيد على ضرورة الاهتمام بالتنسيق مع الدول الموردة العربية لكي تحل عمالتها محل العمالة غير العربية؛ للحفاظ على الهوية الثقافية والحضارية لدول الخليج العربية.

والدراسة الثانية، «تأثير الأزمة العالمية على السياسات النفطية العربية»، انطلقت من مقولة تؤكد أن الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية، هو مسار خاطئ، على الرغم من أن النفط قد سبَّب وفرة مالية للدول العربية النفطية جعلتها أفضل من غيرها عربيًا وعالميًا في مواجهة التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية.

وتناولت الدراسة وضع وأهمية النفط العربي، وتأثيره في الاقتصاد العالمي، وكذلك العوائد النفطية الكبيرة التي تحققت خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٨م، وكيف تم التصرف فيها، ثم تعرج على مدى تأثر النفط العربي بالأزمة المالية العالمية، وأكدت أنها في عمومها تأثيرات سلبية تمثلت في انخفاض الطلب العالمي على النفط، وتدني الأسعار، ووجود عجز في موازنات الدول النفطية، كما وُجدت آثار سلبية أيضًا في البلدان العربية غير النفطية نتيجة لتضرر الدول النفطية.

وتقرر الدراسة أنه على الرغم مما أحدثته الأزمة المالية العالمية في سوق النفط، وما ألمَّ بالدول النفطية من وقوع خسائر ملموسة في إيراداتها النفطية، أو استثماراتها في الخارج، فإن الأزمة أتاحت للدول العربية فرصة تاريخية، تتمثل في إعادة توظيف ورقة النفط اقتصاديًا وسياسيًا، ويمكنها أن تنجز خطوات جيدة على مسار التكامل الاقتصادي العربي، إذا ما صدقت النوايا. وتحذر الدراسة أنه إذا ظل حال الدول النفطية العربية على ما هو عليه من أداء يفتقد إلى الرؤية الجماعية، ويعتمد على المصالح القطرية الضيقة، فسيعطي ذلك الفرصة للدول الغربية والمستهلكة للنفط أن تفرض مخططاتها للحصول على النفط وفق شروطها ومصالحها التي تمثل طرفًا واحدًا، وبذلك تضيع على العرب والمسلمين فرصة تاريخية قد لا تتكرر.

وهكذا يخلص التقرير، وبكلمة موجزة، إلى أن مشاريع «التفتيت» التي تحيط بالأمة من كل اتجاه، إنما تلقي بظلالها السلبية على وضعية الأمة الإسلامية ومرتكزات قوتها في التفاعلات الدولية. وقد رصد التقرير صورًا مختلفة من محاولات «التفتيت» التي مرت بالعالم الإسلامي هذا العام، ليستحق عن جدارة أن يطلق عليه عام «التفتيت».

وقد حاولت دراسات التقرير القفز فوق الواقع، بالانطلاق أبعد من مجرد الوصف والرصد أو حتى التفسير، وصولاً إلى مرحلة التوقع والتنبؤ، ووضع السيناريوهات المستقبلية، ومن ثَم العمل على إيجاد صيغ فاعلة لاستراتيجيات مضادة لمخططات «التفتيت»، وذلك في محاولة لتحقيق الهدف النهائي للتقرير، والذي يتمثل في بحث الخيارات الممكنة والسبل المتاحة لكي تأخذ الأمة الإسلامية وضعها ومكانتها في البيئة الدولية، وتعظيم قدرتها على مواجهة القوى العالمية والإقليمية، بل ووصولها إلى وضع القوة المهيمنة الأولى على الساحة الدولية مستقبلاً في ضوء اللحظة الراهنة، وليس ذلك استكبارًا أو تجبرًا منها في الأرض بل أداء لمهمتها السامية التي كلفها الله بها في الأرض.